

الكتاب في معرفة الحروف الهجائية

في معرفة الحروف الهجائية

في

في معرفة الحروف الهجائية

في

في

في

(1990 - 1998)

في





# الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة





# الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمرافعات

المدنية والاجراءات الجنائية وباقى فروع القانون

« الجزء ٣٣ »

ويتضمن المبادئ ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٢

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهانى

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقا)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

( سابقا )

( ١٩٩٤ = ١٩٩٥ )

---

إصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهانى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٣٩٣٦٦٣٠ - ص ب : ٥٤٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْنَا يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ

اُتِ بِالسَّكِينَةِ وَسُورَةِ الْبُورَةِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تصدير

الى السادة الزملاء :

رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة تزيد عن الأربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية ( عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلداتها وأجزائها الى عدد ٥٣٣ ) آخرها ( الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية ) ( ٤١ جزء ) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ .

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول من ( الموسوعة الادارية الحديثة ) ( ٣٤ جزء ) شاملة أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ( منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥ ) .

وحاليا أقدم لكم القسم الثاني من ( الموسوعة الادارية الحديثة ) ( عدد ١٦ جزء ) متعاوننا مع صديقي العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي أمام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا . . . . . وقد تضمن هذا القسم أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ( منذ النصف الثاني لعام ١٩٨٥ حتى نهاية السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ في سبتمبر ١٩٩٣ ) .

- أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره .
- ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم ..
- أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع .

### حسن الفكهاني

محام أمام محكمة النقض  
رئيس قضايا البنك العربي  
ثم وكيل قضايا بنك مصر  
( سابقا )

## مقدمة

### - ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول ما بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التي قررتها أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ انشائه في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ •

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا أبجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والأحكام الصادرة من أعلى جهتين في مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الادارى والتأديبي والجمعية العمومية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع •

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول المييح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والحاماة والتدريس وغيرهم من انعاملين بالقانون في شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربي كله ، وذلك على الأخص لسلامة المنهج الذي قامت عليه الموسوعة ، وغزارة الأحكام والفتاوى التي احتوتها مجلداتها التي بلغ عددها أربعة وعشرين مجلدا ، ليس في مجال القانون الادارى فحسب ، بل وفي مجالات القانون كافة من مدنى وتجارى ودولى وجنائى وضريبي واجراءات مدنية وتجارية وجنائية •

### - ٢ -

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتمضى أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحصيف

المقاني في بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فيضاف الى حماد  
النسب اسهامات جديدة . ينمو بوا الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار  
من عطاء مجلس الدولة انذى يمكن في اطراف من اثراء الفكر القانوني .  
وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والمواقف  
القضائية ، صعودا لدارج التصويب والتقييم والارساء ، حتى يجيء  
الرصيد ثريا وافيا متجددا ، مذكلا لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات  
ومشاق في أداء مهامهم ، موفرا بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول للتوصل  
الى المناسب من أحكام وفتاوى ترشدكم الى ما يجب ان يدلوا به من رأى  
في فتاويهم ، أو يقضوا به في أحكامهم ، أو يسيروا عليه في بحوثهم الفقهية  
والجامعية . وكما سمعنا ممن اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة »  
من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت  
اليهم في وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك  
نجاحات لم يكن يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وثف  
عند أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى  
انفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة  
القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استشعرنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد  
لتجميع وتلخيص الأحكام والفتاوى انصادرة اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٨٥  
وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٩٨٦/٨٥ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو  
تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٣/١٩٩٣ التي هي السنة التي دفع بعدها  
الى المطبعة بالاصدار الثاني « للموسوعة الادارية الحديثة » الذي يجده  
القارئ بين يديه حاليا . متخذنا بحق أحدث المبادئ القانونية التي  
قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع ، فاذا وضع القارئ أمامه الاصدار الأول « للموسوعة الادارية  
الحديثة » والاصدار الثاني لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة  
وأربعين عاما من المبادئ القانونية التي قررها مجلس الدولة من خلال  
قمتيه المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .



واننا لنرجو بذلك ان نكون قد قدمنا — بكل فخر وتواضع — انجازا علميا وعمليا ضخما ، يحقق للمشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة — تغنى في أحيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على رأى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث •

### - ٣ -

وانه لحق على ان اعترف في هذا المقام بفضل زملائي أعضاء مجلس الدولة الذين اشغلت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنتى وثلاثين سنة من سنوات عملى القضائى ، كانت الخلفية التى استند اليها استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمتها باعزاز دفتى «الموسوعة الادارية الحديثة» ( ١٩٤٦/١٩٩٣ ) كما اعترف بالفضل أيضا للأستاذ الكبير **حسن الفكهانى المحامى** أمام محكمة النقض لتحمسه لمشروع «الموسوعة الادارية الحديثة» سواء فى اصدارها الأول أو اصدارها الثانى ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة فى اصدار « الموسوعات القانونية » القيمة فى خدمة رجال القانون فى العالم العربى • كما لا يفوتنى ان انوه بالجهد الذى اسداه كل من الأستاذين/عبد المنعم بيومى وطارق محمد حسن المحاميان بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأستاذة/عزة حسن الفكهانى المحامية بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والأستاذة/منى رمزى المحامية فى التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ ، وغير ذلك من أعمال دفعت بالموسوعة فى اصدارها الثانى الى يد القارئ على هذا النحو الرصين الذى بدت عليه •

وختاماً ، لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء  
الأفاضل الأساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر  
وفريد نزيه تتأغو نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف  
المستشار حالياً بالمحكمة الدستورية العليا والأستاذ حسن هند عضو  
القسم الاستشارى بمجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسوعة  
وما أسدوه من عون فى سبيل إنجازها •

والله ولى التوفيق .....

دكتور نعيم عطية  
المحامى أمام محكمة النقض  
نائب رئيس مجلس الدولة  
( سابقاً )

## دعوى

٢٣	• • • • •	الفصل الأول - الدعوى بصفة عامة
٢٣	• • • • •	الفرع الأول - احكام عامة
		اولا - حدود تطبيق احكام قانون المرافعات امام
٢٣	• • • • •	القضاء الادارى
٣٢	• • • • •	ثانيا - الولاية والاختصاص
		ثالثا - مدى ولاية المحكمة في تطبيق نص المادة ١٠٤
٣٦	• • • • •	مرافعات
٤٨	• • • • •	رابعا - علنية الجلسات
		خامسا - عدم جواز التمسك بالبطلان من الخصم الذى
٥١	• • • • •	تسبب فيه
٥٥	• • • • •	سادسا - سند الوكالة
٥٨	• • • • •	سابعا - تعريف الخصومة القضائية
		ثامنا - المحكمة المختصة بموضوع الدعوى تختص
		بالفصل فى المنازعات الأولية المرتبطة بالدعوى
٦١	• • • • •	ارتباطا لا يقبل التجزئة
٦٢	• • • • •	تاسعا - لا يجوز اختصاص ميت
٦٥	• • • • •	عاشرا - شطب الدعوى
٦٩	• • • • •	الفرع الثانى - صحيفة الدعوى
		اولا - يشترط أن تكون عريضة الدعوى موقعة من
		محام مقيد بجدول المحامين امام المحكمة التى
٦٩	• • • • •	تودع قلم كتابها
٨٢	• • • • •	ثانيا - الابداع
٨٤	• • • • •	ثالثا - الاعلان
١٣٠	• • • • •	الفرع الثالث - المصلحة
١٦٦	• • • • •	الفرع الرابع - الصفة
١٧٧	• • • • •	الفرع الخامس - تكييف الدعوى
٢٢٠	• • • • •	الفرع السادس - طلب فى الدعوى
		اولا - الطلبات العلرضة
٢٢٤	• • • • •	ثانيا - الطلبات المعدلة

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع السابع — اثبات . . . . .	٢٢٧
الفرع الثامن — الدفع في الدعوى . . . . .	٢٦٢
أولا — الدفع بعدم الإختصاص . . . . .	٢٦٢
ثانيا — الدفع بضمّ القبول . . . . .	٢٦٩
ثالثا — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . . . . .	٢٨٥
رابعا — الدفع بالتزوير . . . . .	٣٠١
خامسا — الدفع بعدم دستورية القانون . . . . .	٣٠٤
الفرع التاسع — التدخل في الدعوى . . . . .	٣١١
أولا — إجراءات التدخل . . . . .	٣١١
ثانيا — التدخل الانضمامي . . . . .	٣٢٠
الفرع العاشر — حق الدفاع . . . . .	٣٣٢
الفرع الحادي عشر — الخصومات الخاصة بضميلات القضاة . . . . .	٣٣٩
أولا — مخاصمة القاضى . . . . .	٣٣٩
ثانيا — رد القاضى . . . . .	٣٥٢
ثالثا — تنحى القاضى . . . . .	٣٧٦
الفرع الثاني عشر — عوارض سير الدعوى . . . . .	٣٨١
أولا — انقطاع سير الخصومة . . . . .	٣٨١
ثانيا — وقف الدعوى . . . . .	٤٠٠
ثالثا — انتهاء الخصومة بغير حكم في الدعوى . . . . .	٤٠٥
المبحث الأول — سقوط الخصومة . . . . .	٤٠٥
المبحث الثاني — انقضاء الخصومة بمضى المدة . . . . .	٤٠٨
المبحث الثالث — ترك الخصومة . . . . .	٤١١
رابعا — الصلح في الدعوى . . . . .	٤٢٦
الفرع الثالث عشر — هيئة مفوضى الدولة ودورها في الدعوى الادارية . . . . .	٤٣٠
الفرع الرابع عشر — سقوط الحق في رفع الدعوى بمضى المدة المقررة لتقديم الحق المدعى به . . . . .	٤٥٢
الفرع الخامس عشر — سقوط الدعوى التأديبية . . . . .	٤٧٣
الفرع السادس عشر — تصفية الحقوق الناشئة عن قوائين ونظم سابقة . . . . .	٤٧٧
الفرع السابع عشر — الحكم في الدعوى . . . . .	٤٩٤
أولا — الأصل في الأحكام صدورها وتنطبق عليها في جلسة	

## الموضوع رقم الصفحة

- ٤٩٤ ملنية . . . . .
- ٤٩٦ ثانيا - الأحكام تبني على القطع واليقين ولا تبني على الظن والتخمين . . . . .
- ٥٠١ ثالثا - نسخة الحكم الأصلية . . . . .
- ٥٠٥ رابعا - مسودة الحكم . . . . .
- ٥١١ خامسا - تسبيب الحكم . . . . .
- ٥١٤ سادسا - تفسير الحكم . . . . .
- ٥٢٧ سابعا - تصحيح الأخطاء المادية . . . . .
- ٥٣٠ ثامنا - اغفال الحكم في بعض الطلبات . . . . .
- ٥٣١ تاسعا - التوقيعات المدونة على المظوق تشمل الأسباب والمظوق معا . . . . .
- ٥٣٣ عاشرا - حجية الأحكام . . . . .
- المبحث الأول - شروط حجية الحكم المقضى به بصفة عامة . . . . .
- ٥٣٣ المبحث الثاني - القضاء الجائز قوة الأمر المقضى لا يجوز اثارته مرة أخرى . . . . .
- ٥٤٠ المبحث الثالث - حجية الحكم تمتد الى الخصوم وإلى خلفهم العام والخاص . . . . .
- ٥٤٢ المبحث الرابع - حجية الأمر المقضى تتعلق بالنظام العلم . . . . .
- ٥٤٦ المبحث الخامس - عدم جواز قبول دليل ينقض حجية الأمر المقضى . . . . .
- ٥٤٨ المبحث السادس - حجية الأمر المقضى تلحق المنطوق والأسباب المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق . . . . .
- ٥٥٠ المبحث السابع - الأحكام الحائزة لحجية الأمر المقضى تعتبر كاشفة للحقوق . . . . .
- ٥٥٤ هادي عشر - تنفيذ الحكم . . . . .
- ٥٥٦ ثاني عشر - أشكال التنفيذ . . . . .
- ٥٦٢ ثالث عشر - الحكم بعدم الاختصاص والاحالة . . . . .
- ٥٦٩ رابع عشر - بطلان الحكم . . . . .
- ٥٦٩ المبحث الأول - حالات بطلان الحكم . . . . .
- ٥٦٩ ١ - عدم اضطراب المدعى عليه بتاريخ الجلسة

الموضوع	رقم الصفحة
٢ — اعلان الدعوى على عنوان غير صحيح	٦٠٥
٣ — عدم ايداع تقرير المفوض . . . .	٦٠٧
٤ — الاخلال بحق الدفاع . . . .	٦٠٨
٥ — توقيع القضاة بغير اللغة العربية على صورة الحكم . . . . .	٦١٠
٦ — التناقض في الأساليب . . . . .	٦١٢
٧ — خلو الحكم ومحضر جلسة النطق بالحكم من بيان أسماء القضاة الذين أصدره أو حضروا تلاوته . . . . .	٦١٨
٨ — التوقيع على مسودة الحكم ممن لم يسمع المرافعة واشترك في المداولة .	٦١٩
٩ — عدم توقيع المحكمة بكلل هيئتها على مسودة الحكم . . . . .	٦٢٢
١٠ — عدم صلاحية أحد الأعضاء . . . . .	٦٢٦
١١ — صدور الحكم في جلسة سرية . . . . .	٦٣٥
<b>المبحث الثاني — ما لا يبطل الأحكام . . . .</b>	<b>٦٣٨</b>
١ — سهو المحكمة عن ذكر تقديم مذكرة بدفاع الطاعن . . . . .	٦٣٨
٢ — المحكمة ليست ملزمة بتعقب دفاع الطاعن في كل جزئياته . . . . .	٦٤٠
٣ — عدم توقيع محاضر الجلسات من رئيس الجلسة . . . . .	٦٤٢
٤ — النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم والتعليق وصفاتهم . . . . .	٦٤٤
٥ — اعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون اعادة اعلان ذوى الشأن . . . . .	٦٤٧
٦ — لا التزام على المحكمة ان تشر في اسباب حكمها الى كل ورقة او مستند يقدم اليها	٦٥٠
<b>خامس عشر — الأثر المترتب على صدور الحكم ببطالان الحكم المطعون فيه . . . . .</b>	<b>٦٥١</b>
<b>سادس عشر — سلطة المحكمة في اعتبار الدعوى كان لم تكن . . . . .</b>	<b>٦٥٣</b>
<b>سابع عشر — الطعن في الأحكام . . . . .</b>	<b>٦٥٧</b>

الموضوع	رقم الصفحة
<b>المبحث الأول — عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية</b>	
العلينا . . . . .	٦٥٧
<b>المبحث الثاني — عدم جواز الطعن من قبل الحكم</b>	٦٥٩
<b>المبحث الثالث — عدم جواز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير تلك التي ذكرت في صحيفة الطعن لما لم تكن مبنية على النظام العام . . .</b>	٦٦٢
<b>المبحث الرابع — جواز قبول طعن المتدخل أو المختصم في الدعوى . . .</b>	٦٦٤
<b>المبحث الخامس — النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به .</b>	٦٦٥
<b>المبحث السادس — عدم جواز بحث أسباب العوار التي تلحق بالحكم متى صدر صحيحا إلا عن طريق التظلم بطرق الطعن المناسبة . . .</b>	٦٦٧
<b>المبحث السابع — المرض العقلي يعتبر قوة قاهرة تمنع الطاعن من مباشرة دعواه في المواعيد المقررة ومن شأنها وقف مواعيد الطعن في حقه .</b>	٦٦٩
<b>المبحث الثامن — اقلية الطعن أمام محكمة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الطعن</b>	٦٧١
<b>المبحث التاسع — جواز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى . . . . .</b>	٦٧٣
<b>الفرع الثامن عشر — رسوم الدعوى . . . . .</b>	٦٧٥
<b>الفرع التاسع عشر — اتعاب المحاماة . . . . .</b>	٦٨٥
<b>الفرع العشرين — مسائل متنوعة . . . . .</b>	٦٨٦
<b>أولا — الحكم الضمني بالاختصاص</b>	٦٨٦
ثانيا — الحكم بعدم الاختصاص الولائي لمحاكم القضاء المدني ينصرف الى أصل المنازعة برمتها . . .	٦٨٧
ثالثا — عيب عدم الاختصاص او عيب الشكل لا يصلح أساسا للتعويض . . . . .	٦٨٩
<b>رابعا — طبيعة الخصومة التي يصدر فيها حكم بالمقاب</b>	

الموضوع	رقم الصفحة
الجنائي او التأديبي عن واقعت الاخلال بنظم	
الجلسة . . . . .	٦٩٠
خامسا - جواز اعادة طرح النزاع من جديد متى تضر	
الأساس القانوني للخصومة في الدعوى .	٦٩٨
سادسا - مناهج سرييل القوانين المحلة للمواعيد باثر	
حال الا يكون الميعاد الوارد في القانون القديم	
قد استكمل في ظله . . . . .	٧٠٠
سابعها - ميعاد المسئلة . . . . .	٧٠٢
ثامنا - عدم قبول أوراق الدعوى ومستنداتها قبل	
تصويرها ميكروفيلما وسداد المقابل المقرر لذلك	
هو قيد على رفع الدعوى لم يرد به نص .	٧٠٦
ثامسا - عهد المعهد هو الذي يمثله امام القضاء .	٧١٠
عاشرا - حجية الحكم الجنائي امام القاضي الاداري .	٧١٣
حادي عشر - لا يقترب على حلول جهة ادارية محل	
الجهة الادارية المختصة انقطاع سير	
الخصومة . . . . .	٧٢١
ثاني عشر - جواز اقامة الدعوى دون انتظار نتيجة	
البت في التظلم وانقضاء المواعيد المقررة	
قانوننا . . . . .	٧٢٣
ثالث عشر - للمحكمة سلطة تقديرية في تقدير مبلغ	
التعويض المستحق . . . . .	٧٢٥
رابع عشر - يجب على المحكمة ان تبين عناصر التعويض	
في حالة الحكم به . . . . .	٧٢٦
خامس عشر - انقضاء الدعوى التأديبية لوفاة	
المتهم . . . . .	٧٢٧
سادس عشر - فتح باب المرافعة . . . . .	٧٢٨
الفصل الثاني - دعوى الالفاء . . . . .	٧٣٠
الفرع الأول - تكيف دعوى الالفاء وطبيعتها . . . . .	٧٣٠
اولا - رقابة المشروعية . . . . .	٧٣٠
ثانيا - رقابة المشروعية تلتى سندها من الدستور .	٧٣٧
ثالثا - قاضي المشروعية لا يصدر امرا الى جهة الادارة	
رابعاً - دعوى الالفاء خصومة عينية . . . . .	٧٤٠
خامسا - رقابة القضاء الإداري للقرارات الادارية	



الموضوع	رقم الصفحة
رقابة قانونية . . . . .	٧٦٠
سابعاً - ولاية الالغاء وولاية القضاء الكامل . . . . .	٧٦٢
سابعاً - دعوى الالغاء بطبيعتها تتلبي على الشطب . . . . .	٧٦٧
الفرع الثاني - قبول دعوى الالغاء . . . . .	٧٦٩
اولاً - الميعاد . . . . .	٧٦٩
١ - ميعاد الستين يوماً . . . . .	٧٦٩
( ١ ) بدء ميعاد الستين يوماً ( النشر والاعلان ) . . . . .	٧٦٩
٢ - العلم اليقيني . . . . .	٧٧٩
٣ - اضافة ميعاد المسافة . . . . .	٨١٠
٤ - الأثر المترتب على انقضاء ميعاد دعوى الالغاء . . . . .	٨١٢
٥ - انقطاع سريان ميعاد الستين يوماً . . . . .	٨١٦
ثانياً - التظلم الوجوبي . . . . .	٨١٨
١ - ماهية التظلم . . . . .	٨١٨
٢ - الرغص الحكى للتظلم . . . . .	٨٢٩
٣ - المسلك الايجابي لجهة الادارة نحو اجابة التظلم الى طلبه . . . . .	٨٣٥
( ١ ) ما يعد مسلماً ايجابياً . . . . .	٨٣٥
(ب) ما لا يعد مسلماً ايجابياً . . . . .	٨٤٥
٤ - ما لا يشترط فيه التظلم . . . . .	٨٤٨
( ١ ) القرار السلبي . . . . .	٨٤٨
(ب) القرار الساحب لقرار الترقية . . . . .	٨٥١
(ج) القرار بالامتناع عن انتهاء الخدمة . . . . .	٨٥٣
(د) القرار المنصم . . . . .	٨٦٠
ثالثاً - انقطاع ميعاد دعوى الالغاء . . . . .	٨٦٠
١ - طلب المساعدة القضائية يقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء . . . . .	٨٦٢
٢ - رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة . . . . .	٨٦٦
رابعاً - المصلحة والصفة في دعوى الالغاء . . . . .	٨٦٩
خامساً - مسائل متنوعة . . . . .	٨٧١
الفرع الثالث - الحكم في دعوى الالغاء . . . . .	٨٨٤
اولاً - حجية حكم الالغاء . . . . .	٨٨٤
ثانياً - تنفيذ حكم الالغاء . . . . .	٨٨٩

- ٨١٧ . . . . . **ثالثا - اشكالات التنفيذ**
- ١ - الاشكال بوقف تنفيذ الحكم ببناء وقائع لاحقة
- ٨١٧ . . . . . على صدور الحكم المستشكل فيه
- ١٠١ . . . . . ٢ - الاشكال العكسي
- ١٠٥ . . . . . ٣ - الاشكال المقابل
- ١٠٩ . . . . . ٤ - ما يخرج عن وصف الاشكال
- ٥ - اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها
- ١١١ . . . . . بمنازعات التنفيذ المطبقة بهذه الأحكام
- ١١٢ . . . . . **الفرع الرابع - طلب وقف التنفيذ واستمرار صرف المرتب**
- ١١٢ . . . . . **اولا - رقابة وقف التنفيذ تنفرع عن رقابة الالغاء**
- ١١٦ . . . . . **ثانيا - اركان وقف التنفيذ**
- ١١٦ . . . . . ١ - الجدية والاستمجال
- ١٢٠ . . . . . ٢ - نتائج يترتب على تنفيذ القرار تعذر قداركها
- ١٢٢ . . . . . **ثالثا - عدم جواز طلب وقف التنفيذ استقلالا عن طلب الالغاء**
- ١٢٢ . . . . . **رابعا - القرارات التي لا يجوز وقف تنفيذها - طلب استمرار صرف المرتب**
- ١٢٤ . . . . . **خامسا - طبيعة الحكم بوقف التنفيذ**
- ١٢٤ . . . . . **سادسا - استقرار ظاهر الأوراق دون التخلخل في الموضوع**
- ١٢٩ . . . . . **سابعا - عدم التقيد بإجراءات تحضير الدعوى**
- ١٥٢ . . . . . **ثامنا - التصدي لبعض المسائل النوعية قبل الفصل في طلب وقف التنفيذ**
- ١٥٤ . . . . . **تاسعا - مسائل متنوعة**
- ١٥٨ . . . . . **الفصل الثالث - دعوى التسوية**
- ١٦٢ . . . . . **الفرع الأول - التفرقة بين دعوى الالغاء ودعوى التسوية**
- ١٦٢ . . . . . **الفرع الثاني - ميعاد دعوى الالغاء لا ينصرف الى دعاوى التسوية**
- ١٦٩ . . . . . **الفرع الثالث - جواز التنازل عن الأحكام الصادرة في دعاوى التسوية**
- ١٧٤ . . . . . **الفرع الرابع - منازعات المرتبات والمعاشات والكفالات المتعلقة بالموظفين العموميين من المستويين الثاني والثالث ومن يعاملهم من اختصاص**

الموضوع	رقم الصفحة
المحكم الادارية . . . . .	١٧٦
<b>الفصل الرابع - دعوى التعويض . . . . .</b>	١٧٨
اولا - ميعاد تقادم الحق في التعويض عن القرار	
الاداري . . . . .	١٧٨
ثانيا - اثر تخلف شرط الميعاد في دعوى الالغاء على طلب	
التعويض . . . . .	١٨٢
ثالثا - عدم قبول الالغاء شكلا لا يحول دون بحث	
مشروعية القرار الاداري في طلب التعويض .	١٨٨
رابعا - طلب التعويض عن القرار الاداري يخطف في	
محله وموضوعه عن طلب الغاء القرار الاداري	١٨٩
خامسا - طلب التعويض قد يكون تابعا لطلب الالغاء	
وقد يكون مستقلا . . . . .	١٩٠
سادسا - عيب عدم الاختصاص او عيب الشكل في	
القرار الاداري لا يصلح لزاما اساسا للتعويض	
عنه . . . . .	١٩٤
سابعا - الخطأ المبرر للتعويض قد يتمثل في مسلك	
سلبى . . . . .	١٩٨
ثامنا - تنفيذ حكم الالغاء تنفيذا كليلا يعتبر خير تعويض	
للمحكوم له . . . . .	١٩٩
<b>الفصل الخامس - دعوى اثبات الحالة او تهيئة الدليل . . . . .</b>	١٠٠٠
<b>الفصل السادس - الطعن في الأحكام الادارية . . . . .</b>	١٠٠٩
<b>الفرع الأول - وضع المحكمة الادارية العليا وطبيعتها . . . . .</b>	١٠٠٩
اولا - اختلاف طبيعة الطعن بين محكمة النقض	
والمحكمة الادارية العليا . . . . .	١٠٠٩
ثانيا - المحكمة الادارية العليا هي القبة في تدرج محاكم	
مجلس الدولة والرقبية على احكامها . . . . .	١٠١٢
ثالثا - احكام المحكمة الادارية العليا قطعية ، وحائزة	
لحجية الشيء المتضى فيه وباتة . . . . .	١٠١٥
رابعا - عدم جواز الامتناع عن تنفيذ احكام المحكمة	
الادارية العليا . . . . .	١٠١٦
<b>الفرع الثاني - وقف تنفيذ الحكم الملغون فيه . . . . .</b>	١٠١٩
اولا - الطعن امام المحكمة الادارية العليا لا يوقف تنفيذ	
حكم القضاء الاداري الملغون فيه ، ما لم تأمر	

الموضوع	رقم الصفحة
المحكمة الادارية العليا بذلك . . . . .	١٠١٩
ثانياً - طلب وقف تنفيذ الحكم مرتبط بطلب الفائه .	١٠٢١
ثالثاً - مسائل متنوعة . . . . .	١٠٢٣
الفرع الثالث - اختصاص المحكمة الادارية العليا . . . . .	١٠٢٤
أولاً - ما يدخل في اختصاص المحكمة الادارية العليا .	١٠٢٤
١ - اختصاص المحكمة الادارية العليا بدعوى	
البطالان الأصلية المقامة في حكم من احكامها .	١٠٢٤
٢ - طلب احالة الدعوى الى دائرة أخرى يمثل من	
جانب الحكومة دفعا بعدم صلاحية الدائرة	
للحكم في دعوى البطلان . . . . .	١٠٢٩
٣ - الطعن في قرارات مجالس التليب التي لاتخضع	
لتصديق جهات ادارية يدخل في اختصاص	
المحكمة الادارية العليا . . . . .	١٠٢٧
٤ - يدخل في اختصاص المحكمة الادارية العليا	
الطعن في القرارات الصادرة من اللجان	
القضائية للإصلاح الزراعى لتحديد ما يجب	
الاستيلاء عليه قاتونا . . . . .	١٠٢٩
ثانياً - ما يخرج عن اختصاص المحكمة الادارية العليا .	١٠٣٢
١ - الطعن في احكام المحاكم الادارية تختص بنظره	
محكمة القضاء الادارى وليس المحكمة الادارية	
العليا . . . . .	١٠٣٢
٢ - الطعن في القرار السلبى بالامتناع عن تنفيذ	
حكم للمحكمة الادارية العليا او لمحكمة القضاء	
الادارى لا يكون أمام المحكمة الادارية العليا .	١٠٣٣
٣ - يخرج من اختصاص المحكمة الادارية العليا بل	
ومحكمة مجلس الدولة برمتها التعميق على	
احكام المحاكم العسكرية . . . . .	١٠٣٦
الفرع الرابع - ميعاد الطعن واجراءاته واحكامه بصفة علمه	١٠٣٨
أولاً - ميعاد الطعن مستون يوما من تاريخ الحكم	
المطعون فيه . . . . .	١٠٣٨
ثانياً - استقلال الطعن أمام المحكمة الادارية العليا	
بنظمله القانونى . . . . .	١٠٤٥
ثالثاً - رفع الطعن بإيداع تقريره قلم كتاب المحكمة	

## ( ك )

الموضوع	رقم الصفحة
الإدارية العليا وإعلان التقرير ليس ركنا من	
أركان أقالمة أو صحته . . . . .	١٠٤٧
رابعاً - تقرير الطعن يجب أن يتضمن بيانات معينة	
يبتل عند اغفالها . . . . .	١٠٥١
خامساً - توقيع محام مقبول أمام المحكمة الإدارية	
العليا على تقرير الطعن أمامها . . . . .	١٠٥٦
سادساً - عدم جواز الطعن إلا من الخصم الذي	
قضى ضده . . . . .	١٠٥٨
سابعاً - وقف ميعاد الطعن . . . . .	١٠٦٠
ثامناً - عند طلب الإعفاء من الرسوم القضائية يقبل	
الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ القرار	
المصدر بقبول أو رفض الطلب . . . . .	١٠٦٣
تاسعاً - انقطاع ميعاد الطعن برفعه إلى محكمة غير	
مختصة . . . . .	١٠٦٥
عاشراً - افتتاح باب الطعن في القرارات المبينة على	
تسوية قضى بها مؤخراً . . . . .	١٠٦٨
حادى عشر - مواعيد الطعن في أحكام المحاكم التأديبية	
الفرع الخامس - طعن الخصم الثالث والخارج عن الخصومة	
الفرع السادس - طعون هيئة مفوضي الدولة . . . . .	١٠٧٨
الفرع السابع - سلطة المحكمة الإدارية العليا في نظر الطعون	
المعرضة عليها . . . . .	١٠٨١
أولاً - نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة المطروحة	
أمام محكمة أول درجة . . . . .	١٠٨١
ثانياً - عدم جواز ابداء طلبات جديدة أمام المحكمة	
الإدارية العليا . . . . .	١٠٨٣
ثالثاً - يجوز ابداء أسباب أخرى للطعن أمام المحكمة	
رابعاً - الطعن يطرح المنازعة برمتها أمام المحكمة	
الإدارية العليا . . . . .	١٠٨٦
خامساً - إلغاء الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد	
الاختصاص . . . . .	١٠٨٩
١ - إعادة الحكم المطعون فيه إلى المحكمة التي	
أصدرته . . . . .	١٠٨٩
٢ - الأمر بالإحالة إلى محكمة أخرى . . . . .	١٠٩١

الموضوع	رقم الصفحة
ساسا - رقابة المحكمة لتكييف الدعوى من قبل الحكم	
المطعون فيه . . . . .	١٠٩٢
سابعا - سلطة المحكمة عند الغاء الحكم المطعون فيه	١٠٩٧
١ - الطعن في الحكم الصادر من محكمة القضاء	
الادارى يطرح النزاع برعته امام المحكمة	
الادارية العليا لتزن الحكم المطعون فيه بميزان	
القانون . . . . .	١٠٩٧
٢ - حدود رقابة المحكمة على احكام المحاكم	
التدابيرية . . . . .	١١٠١
٣ - التصدى لموضوع الدعوى اذا كان مهيا للفصل	
فيه . . . . .	١١٠٤
٤ - بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته للنظام العام	
يحول دون تصدى المحكمة الادارية العليا	
للفصل في موضوع الدعوى . . . . .	١١١٤
٥ - عدم تقيد المحكمة بما هو مطروح من استاتية	
قانونية او ادلة واقعية . . . . .	١١١٥
الفرع الثامن - التماس اعادة النظر . . . . .	١١١٨
اولا - التماس اعادة النظر طريق طعن غير عدلى .	١١١٨
ثانيا - اختلاف التماس اعادة النظر عن دعوى البطلان	
الاصلية . . . . .	١١١٩
ثالثا - التماس باعادة النظر ممن يعتبر الحكم الصادر	
في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل فيه	
يعتبر اعتراضا منه اجازته القانون . . . . .	١١٢١
رابعا - الخصومة في التماس اعادة النظر تمر بمرحلتين	١١٢٩
خامسا - التماس اعادة النظر في احكام محكمة القضاء	
الادارى والمحكم الادارية والتدابيرية . . . . .	١١٣١
ساسا - عدم جواز الطعن في احكام القضاء الادارى	
امام المحكمة الادارية العليا الا من كانوا خصوما	
في الدعوى التى صدر فيها الحكم ولغيرهم	
الالتجاء الى المحكمة التى اصدرت الحكم بطلب	
التماس اعادة النظر . . . . .	١١٣٣
سابعا - التماس اعادة النظر في احكام المحاكم	
التدابيرية . . . . .	١١٣٩

## (م)

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثا - عدم جواز الطعن في احكام المحكمة الادارية العليا بالتماس اعادة النظر . . . . .	١١٤٥
الفرع التاسع - دعوى البطلان الاصلية . . . . .	١١٥٠
اولا - شروط دعوى البطلان الاصلية . . . . .	١١٥٠
ثانيا - اختصاص المحكمة الادارية العليا بدعوى البطلان المرفوعة ضد حكم صادر منها . . . . .	١١٦٦
الفرع العاشر - دائرة فحص الطعون . . . . .	١١٧٤
الفرع الحادي عشر - الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ( مضافة بالقانون ١٣٦ سنة ١٩٨٤ ) . . . . .	١١٨٠
الفرع الثاني عشر - مسائل متنوعة . . . . .	١١٨٨
اولا - حجية احكام القضاء الاداري واثرها على رقابة المحكمة الادارية العليا . . . . .	١١٨٨
ثانيا - مفاد الغاء حكم صادر من محكمة القضاء الاداري . . . . .	١١٩١
ثالثا - سلطة المحكمة بالنسبة للاحكام المرتبطة . . . . .	١١٩٣
رابعا - عدم اضرار الطاعن بطعنه . . . . .	١١٩٦
خامسا - التنازل عن الطعن . . . . .	١١٩٨
سادسا - عدم جواز الاحالة الى المحكمة الادارية العليا سابعاً - سلطة توقيع جزاء آخر غير الذي انتهت المحكمة الادارية العليا الى الفائه . . . . .	١٢٠٠
ثالثا - ارتضاء جهة الادارة للحكم بالغاء ترقية ومدى ذلك . . . . .	١٢٠٤
تاسعا - اعتبار الدعوى كأن لم تكن ورقابة المحكمة الادارية العليا . . . . .	١٢٠٦
عاشرا - بطلان الاجراءات . . . . .	١٢٠٨
حادي عشر - انقطاع سير الخصومة بالوفاة . . . . .	١٢١١
ثاني عشر - احكام قانون مجلس الدولة وقانون المرافعات . . . . .	١٢١٢





دعوٰی



## دعوى

الفصل الأول — الدعوى بصفة عامة •

الفرع الأول — احكام عامة •

اولا — حدود تطبيق احكام قانون المرافعات امام  
القضاء الادارى •

ثانيا — الولاية والاختصاص •

ثالثا — مدى ولاية المحكمة في تطبيق نص المادة ١٠٤ مرافعات •

رابعا — علنية الجلسات •

خامسا — عدم جواز انتمسك بالبطلان من الخصم الذى  
تسبب فيه •

سادسا — مسند الوكالة •

سابعا — تعريف الخصومة القضائية •

ثامنا — المحكمة المختصة بموضوع الدعوى تختص بالفصل  
في المنازعات الاولى المرتبطة بالدعوى ارتباطا  
لا يقبل التجزئة •

تاسعا — لا يجوز اختصام ميت •

عاشرًا — شطب الدعوى •

الفرع الثانى — صحيفة الدعوى •

اولا — يشترط أن تكون عريضة الدعوى موقعة من محام  
مقيد بجداول المحامين امام المحكمة التى تودع  
قلم كتابها •

• ثانياً — الأيداع •

• ثالثاً — الإعلان •

• الفرع الثالث — المصلحة •

• الفرع الرابع — المصفة •

• الفرع الخامس — تكيف الدعوى •

• الفرع السادس — طلب في الدعوى •

• أولاً — الطلبات العارضة •

• ثانياً — الطلبات المعدلة •

• الفرع السابع — اثبات •

• الفرع الثامن — الدفع في الدعوى •

• أولاً — الدفع بعدم الاختصاص •

• ثانياً — الدفع بعدم القبول •

• ثالثاً — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها •

• رابعاً — الدفع بالتزوير •

• خامساً — الدفع بعدم دستورية القانون •

• الفرع التاسع — التدخل في الدعوى •

• أولاً — إجراءات التدخل •

• ثانياً — التدخل الانضمامي •

• الفرع العاشر — حق الدفاع •

الفرع الحادى عشر — الخصومات الخاصة بضمانات القضاة •

أولا — مخاصمة القاضى •

ثانيا — رد القاضى •

ثالثا — تنحى القاضى •

الفرع الثانى عشر — عوارض سير الدعوى •

أولا — انقطاع سير الخصومة •

ثانيا — وقف الدعوى •

ثالثا — انتهاء الخصومة بغير حكم فى الدعوى •

المبحث الاول — سقوط الخصومة •

المبحث الثانى — انقضاء الخصومة بمضى المدة •

المبحث الثالث — ترك الخصومة •

رابعا — الصلح فى الدعوى •

الفرع الثالث عشر — هيئة مفوضى الدولة ودورها فى الدعوى

الادارية •

الفرع الرابع عشر — سقوط الحق فى رفع الدعوى بمضى المدة

المقررة لتقديم الحق المدعى به •

الفرع الخامس عشر — سقوط الدعوى التأديبية •

الفرع السادس عشر — تصفية الحقوق الناشئة عن قوانين ونظم

سابقة •

الفرع السابع عشر — الحكم في الدعوى •

أولا — الأصل في الأحكام مدورها والنطق بها في جلسة

عينية •

ثانيا — الأحكام تبني على القطع واليقين •

ولا تبني على الظن والتخمين •

ثالثا — نسخة الحكم الأصلية •

رابعا — مسودة الحكم •

خامسا — تسبيب الحكم •

سادسا — تفسير الحكم •

سابعا — تصحيح الأخطاء المادية •

ثامنا — اغفال الحكم بعض الطلبات •

تاسعا — التوقعات المدونة على المتطوق تشمل الأسباب

والمتطوق مما •

عاشرا — حجية الأحكام •

المبحث الأول — شروط حجية الحكم المقضى به بصفة عامة •

المبحث الثاني — القضاء الحائز قوة الأمر المقضى لا يجوز

اثارته مرة أخرى •

المبحث الثالث — حجية الحكم تمتد الى الخصوم والى خلفهم

العام والخاص •

المبحث الرابع — حجية الأمر المقضى تتعلق بالنظام العام •

المبحث الخامس — عدم جواز قبول دليل ينقض حجية الأمر

المقضى •

المبحث السادس — حجية الأمر المقضى تلحق  
المنطوق والأسباب المرتبطة  
ارتباطا وثيقا بالمنطوق •

المبحث السابع — الأحكام الحائزة لحجية الأمر  
المقضى تعتبر كاشفة للحقوق •

حادى عشر — تنفيذ الحكم •

ثانى عشر — اشكالات التنفيذ •

ثالث عشر — الحكم بعدم الاختصاص والاحالة •

رابع عشر — بطلان الحكم •

المبحث الأول — حالات بطلان للحكم •

١ — عدم اخطار المدعى عليه بتاريخ الجلسة •

٢ — اعلان الدعوى على عنوان غير صحيح •

٣ — عدم ايداع تقرير المفوض •

٤ — الاخلال بحق الدفاع •

٥ — توقيع القضاة بغير اللغة العربية على صورة  
الحكم •

٦ — التناقض فى الأسباب •

٧ — خلو الحكم ومخسر جلسة النطق بالحكم  
من بيان أسماء القضاة الذين أصدره  
أو حضروا تلاوته •

٨ — التوقيع على عبودية الحكم ممن لم يسمع  
الرافعة واشترك فى المداولة •

٩ — عدم توقيع المحكمة بكامل هيئتها على  
مسودة الحكم .

١٠ — عدم صلاحية أحد الأعضاء .

١١ — صدور الحكم في جلسة سرية .

المبحث الثاني — ما لا يبطل الأحكام .

١ — سهو المحكمة عن ذكر تقديم مذكرة بدفاع  
الطاعن .

٢ — المحكمة ليست ملزمة بتعقب دفاع الطاعن  
في كل جزئياته .

٣ — عدم توقيع محاضر الجلسات من رئيس  
الجلسة .

٤ — التقص أو الخطأ في أسماء الخصوم  
والقائهم وصفاتهم .

٥ — إعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها دون  
إعادة إعلان ذوى الشأن .

٦ — لا التزام على المحكمة أن تشر في أسباب  
حكمها إلى كل ورقة أو مستند يقدم إليها .

خامس عشر — الأثر المترتب على صدور الحكم ببطلان الحكم  
المطعون فيه .

سادس عشر — سلطة المحكمة في اعتبار الدعوى كأن لم تكن  
سابع عشر — الطعن في الأحكام .

المبحث الأول — عدم جواز طعن الخارج عن  
الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا .



المبحث الثانى - عدم جواز الطعن ممن قبل الحكم .

المبحث الثالث - عدم جواز التمسك بسبب من أسباب الطعن  
غير تلك التى ذكرت فى صحيفة الطعن دالم  
تكن مبنية على النظام العام .

المبحث الرابع - جواز قبول طعن التدخل او المختصم  
فى الدعوى .

المبحث الخامس - النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق  
الثابت به .

المبحث السادس - عدم جواز بحث اسباب العوار التى تلحق  
بالحكم متى صدر صحيحا الا عن طريق التظلم  
بطرق الطعن المناسبة .

المبحث السابع - المرض العقلى يعتبر قوة قاهرة تمنع الطاعن  
من مباشرة دعواه فى المواعيد المقررة ومن  
شأنها وقف مواعيد الطعن فى حقه .

المبحث الثامن - اقامة الطعن أمام محكمة غير مختصة يقطع  
ميعاد رفع الطعن .

المبحث التاسع - جواز الطعن فى الحكم الصادر بوقف الدعوى .

الفرع الثامن عشر - رسوم الدعوى .

الفرع التاسع عشر - اتعاب المحاماة .

## الفرع العشرين — مسائل متنوعة •

اولا : الحكم الضمنى بالاختصاص •

ثانيا : الحكم بعدم الاختصاص الولائى لحاكم القضاء المحنى  
ينصرف الى اصل المنازعة برعتها •

ثالثا : عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل لا يصلح أساسا  
للتعويض •

رابعا : طبيعة الخصومة التى يصدر فيها حكم بالعقاب الجنائى  
أو التأديبى عن واقعات الاخلال بنظام الجلسة •

خامسا : جواز اعادة طرح النزاع من جديد متى تغير الأساس  
القانونى للخصومة فى الدعوى •

سادسا : مناط سريان القوانين المعدلة للمواعيد باثر حال  
الا يكون الميعاد الوارد فى القانون القديم قد  
استكمل فى ظله •

سابعا : ميعاد المسافة •

ثامنا : عدم قبول أوراق الدعاوى ومستنداتها قبل تصويرها  
ميكروفياويا ومصادد المقابل المقرر لكذلك هو قيد على  
رفع الدعوى لم يرد به نص •

تاسعا : عميد المعهد هو الذى يعطاه امام القضاء •

عاشر : حجية الحكم الجنائى امام القاضى الادارى •

حادى عشر : لا يترتب على حلول جهة ادارية محل الجهة  
الادارية المختصة انقطاع سبب الخصومة •

ثانى عشر : جواز اقامة الدعوى دون انتظار نتيجة البت فى  
التظلم وانقضاء المواعيد المقررة قانونا •

ثالث عشر : المحكمة سلطة تقديرية في تقدير مبلغ التعويض  
المستحق .

رابع عشر : يجب على المحكمة أن تبين عناصر التعويض في حالة  
الحكم به .

خامس عشر : انقضاء الدعوى التأديبية لوفاة المتهم .

سادس عشر : فتح باب المرافعة .

### الفصل الثاني : دعوى الالغاء .

الفرع الأول : تكيف دعوى الالغاء وطبيعتها .

أولا : رقابة المشروعية .

ثانيا : رقابة المشروعية تلقى سندها من الدستور .

ثالثا : قاضي المشروعية لا يصدر أمرا الى جهة الادارة .

رابعا — دعوى الالغاء خصومة عينية .

خامسا : رقابة القضاء الاداري للقرارات الادارية رقابة قانونية

سادسا : ولاية الالغاء وولاية القضاء الكلل .

سابعا : دعوى الالغاء بطبيعتها تنافي على الشطب .

الفرع الثاني : قبول دعوى الالغاء .

أولا : الميعاد .

١ — ميعاد الستين يوما .

( أ ) بدء ميعاد الستين يوما (النشر والاعلان) .

٢ — العلم اليقيني .

٣ — انقضاء ميعاد المسافة .

٤ — الأثر المترتب على انقضاء ميعاد دعوى الإلغاء .

٥ — انقطاع سريان ميعاد الستين يوما .

ثانيا : التظلم الوجوبي .

١ — ماهية التظلم .

٢ — الرفض الحكمي للتظلم .

٣ — المسلك الإيجابي لجهة الإدارة نحو إجابة المتظلم  
إلى طلباته .

( أ ) ما يعد مساكاً إيجابياً .

( ب ) ما لا يعد مساكاً إيجابياً .

٤ — ما لا يشترط فيه التظلم .

( أ ) القرار السلبي .

( ب ) القرار الساحب لقرار الترقية .

( ج ) القرار بالامتناع عن إنهاء الخدمة .

( د ) القرار المتعصم .

ثالثاً : انقطاع ميعاد دعوى الإلغاء .

١ — طالب المساعدة القضائية يقطع ميعاد رفع دعوى  
الإلغاء .

٢ — رفع الدعوى إلى محكمة غير مختصة .

رابعاً : المصاحبة والصفة في دعوى الإلغاء .

خامساً : مسائل متنوعة .

### الفرع الثالث : الحكم في دعوى الالغاء .

• أولا : حجية حكم الالغاء .

• ثانيا : تنفيذ حكم الالغاء .

• ثالثا : اشكالات التنفيذ .

١ — الاشكال بوقف تنفيذ الحكم دونه وقائع لاحقة  
على صدور الحكم المستشكل فيه .

٢ — الاشكال العكسي .

٣ — الاشكال المقابل .

٤ — ما يخرج عن وصف الاشكال .

٥ — اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها  
بمنازعات التنفيذ المتعلقة بهذه الأحكام .

### الفرع الثالث : طلب وقف التنفيذ واستمرار صرف المرتب .

• أولا : رقابة وقف التنفيذ تتفرع عن رقابة الالغاء .

• ثانيا : أركان وقف التنفيذ .

١ — الجدية والاستعجال .

٢ — نتائج خطيرة يترتب على تنفيذ القرار تعذر  
تداركها .

ثالثا : عدم جواز طلب وقف التنفيذ مستقلا عن طلب الالغاء .

رابعا : القرارات التي لا يجوز وقف تنفيذها — طلب  
استمرار صرف المرتب .

خامسا : طبيعة الحكم بوقف التنفيذ .

سادسا : استقراء ظاهر الأوراق دون التطفل في الموضوع •

سابعا : عدم التنفيذ بإجراءات تخصم الدعوى •

ثامنا : انتصدي لبعض المسائل النوعية قبل الفصل في طلب

وقف التنفيذ •

تاسعا : مسائل متنوعة •

الفصل الثالث : دعوى التسوية •

الفرع الأول : التفرقة بين دعوى الالغاء ودعوى التسوية •

الفرع الثاني : ميعاد دعوى الالغاء لا ينصرف الى دعاوى التسوية •

الفرع الثالث : جواز انتزاع الأحكام الصادرة في دعاوى التسوية •

الفرع الرابع : منازعات المرتبات والمعاشات والمكافآت المتعلقة بالموظفين العموميين من المستويين الثاني والثالث ومن يعادلهم من اختصاص المحاكم الادارية •

الفصل الرابع : دعوى التعويض •

أولا : ميعاد تقادم الحق في التعويض عن القرار الإداري •

ثانيا : أثر تلخف شروط الميعاد في دعوى الالغاء على طلب التعويض •

ثالثا : عدم قبول الالغاء شكلا لا يحول دون بحث مشروعية القرار الإداري في طلب التعويض •

رابعا : طلب التعويض عن الضرر الناجم عن قرار إداري

يختلف في محله وموضوعه عن طلب إلغاء القرار  
الادارى .

خامسا : طالب التعويض قد يكون تابعاً لطلب الإلغاء وقد يكون  
مستقلاً .

سادسا : عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل في القرار  
الادارى لا يصلح لزاماً أساساً للتعويض عنه .

سابعاً : الخطأ المبرر للتعويض قد يتمثل في مسلك سلبي .

ثامناً : تنفيذ حكم الإلغاء تنفيذاً كاملاً يعتبر خيراً تعويض  
للمحكوم له .

الفصل الخامس : دعوى اثبات الحالة أو تهينة الدليل .

الفصل السادس : الطعن في الأحكام الادارية .

الفرع الأول : وضع المحكمة الادارية العليا وطبيعتها .

أولاً : اختلاف طبيعة الطعن بين محكمة النقض والمحكمة  
الادارية العليا .

ثانياً : المحكمة الادارية العليا هي القمة في تدرج محاكم مجلس  
الدولة والرقبية على أحكامها .

ثالثاً : أحكام المحكمة الادارية العليا قطعية ، وحائزة لحجية  
الشيء المقضى فيه وباتة .

رابعاً : عدم جواز الامتناع عن تنفيذ أحكام المحكمة الادارية  
العليا .

الفرع الثاني : وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه .

أولا : الطعن أمام المحكمة الادارية العليا لا يوقف تنفيذ حكم انقضاء الادارى المطعون فيه ، ما لم تأسر المحكمة الادارية العليا بذلك .

ثانيا : طلب وقف تنفيذ الحكم مرتبط بطلب الغائه .

ثالثا : تنفيذ الحكم المطعون فيه انذى لم يحكم بوقف تنفيذه

يفرض التزامين ، اولهما سلبى والآخر ايجابى .

رابعا : مسائل متنوعة .

الفرع الثالث : اختصاص المحكمة الادارية العليا :

أولا : ما يدخل فى اختصاص المحكمة الادارية العليا .

١ - اختصاص المحكمة الادارية العليا بدعوى البطلان

الاصلية القائمة فى حكم من احكامها .

٢ - طلب احالة الدعوى الى دائرة اخرى تحيل من

جانب الحكومة دفعا بعدم صلاحية الدائرة الحكم

فى دعوى البطلان .

٣ - الطعن فى قرارات مجائس التأديب التى لا تخضع

لتصديق جهات ادارية يدخل فى اختصاص المحكمة

الادارية العليا .

٤ - يدخل فى اختصاص المحكمة الادارية العليا الطعون

فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح

الزراعى لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه قانونا .

ثانيا : ما يخرج عن اختصاص المحكمة الادارية العليا .

١ - الطعن فى احكام المحاكم الادارية تختص بنظره

محكمة القضاء الادارى وليس المحكمة الادارية

العليا .



٢- الطعن في القرار السلمي بالامتناع عن تنفيذ حكم

للمحكمة الادارية العليا او لمحكمة القضاء

الاداري لا يكون امام المحكمة الادارية العليا .

٣- يخرج عن اختصاص المحكمة الادارية العليا ،

بل ومحاكم مجلس الدولة برمتها ، التعقيب

على احكام المحاكم العسكرية .

الفرع الرابع : ميعاد الطعن واجراءاته واحكامه ، بصفة عامة .

اولا : ميعاد الطعن ستون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه .

ثانيا : استئناف الطعن امام المحكمة الادارية العليا بنظامه

القانوني :

ثالثا : رفع الطعن بايداع تقريره قلم كتاب المحكمة الادارية

العليا ، وعلان التقرير ليس رقبا من اركان اقامته

او صحته :

رابعا : تقرير الطعن يجب ان يتضمن بيانات معينة يبطل

ضد افعالها .

خامسا : توقيع محام مقبول امام المحكمة الادارية العليا على

تقرير الطعن امامها .

سادسا : عدم جواز الطعن الا من الخصم الذي قضى ضده :

سابعا : وقف ميعاد الطعن :

فأما : عند طلب الاعفاء من الرسوم القضائية يقبل الطعن

خلال ستين يوما من تاريخ القرار الصادر بقبول

او رفض الطلب .

ثامنا : انقطاع ميعاد الطعن بتراسه الى محكمة غير مختصة .

عاشرا : افتتاح باب الطعن في القرارات الجنية على تسوية  
قضى بها مؤخرًا .

حادى عشر : مواعيد الطعن في احكام المحاكم التأديبية .

للفرع الخامس : طعن الخصم الثالث والخارج عن الخصومة .

للفرع السادس : طعون هيئة مفوضى الدولة .

لاربع السابع : سلطة المحكمة الادارية العليا في نظر الطعون  
المعرضة عليها .

اولا : نطاق الطعن لا يتسع لغير القسومة المطروحة امام  
محكمة اول درجة .

ثانيا : عدم جواز ابداء طلبات جديدة امام المحكمة الادارية  
العليا .

ثالثا : يجوز ابداء اسباب اخرى للطعن امام المحكمة .

رابعا : الطعن يطرح المنازعة برمتها امام المحكمة الادارية  
العليا .

خامسا : إلغاء الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الاختصاص .

١ - إعادة الحكم المطعون فيه إلى المحكمة التي  
اصدرته .

٢ - الأمر بالإحالة إلى محكمة أخرى .

سادسا : تحويل المحكمة لتكيف الدعوى من قبل الحكم  
المطعون فيه .

سابع : سلطة المحكمة في إلغاء الحكم المطعون فيه .

١ - الطعن في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري يطرح النزاع برمته أمام المحكمة الإدارية العليا - لقزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون .

٢ - حدود رقابة المحكمة على أحكام المحاكم التأديبية .

٣ - التصدي لموضوع الدعوى إذا كان منها للفصل فيه .

٤ - بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته للنظام العام يحول دون تصدي المحكمة الإدارية العليا للفصل في موضوع الدعوى .

٥ - عدم تقييد المحكمة بما هو مطروح من أسانيد قانونية أو أدلة واقعية .

#### الفرع الثامن : التماس إعادة النظر .

أولا : التماس إعادة النظر طريق طعن غير عادي .

ثانيا : اختلاف التماس إعادة النظر عن دعوى البطلان الأصلية .

ثالثا : الالتماس بإعادة النظر ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ، ولم يكن قد انقضى أو تدخل فيه يعتبر اعتراضا منه بأحكام القانون .

رابعا : الخصومة في التماس إعادة النظر تمر بمرحلتين .

خامسا : جواز التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الأصلية والتأديبية .

سادسا : امتداد جواز الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري

أعلم المحكمة الإدارية العليا إلا من كانوا خصوما  
في الدعوى التي صدر فيها الحكم . ولغيرهم الانتجاع  
إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بطلب التماس  
إعادة النظر .

سلبا : التماس إعادة النظر في أحكام المحاكم التأديبية .  
ثامنا : عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا  
بالتماس إعادة النظر .

الفرع التاسع : دعوى البطلان الأصلية .

أولا : شروط دعوى البطلان الأصلية .

ثانيا : اختصاص المحكمة الإدارية العليا بدعوى البطلان  
الأصلية المرفوعة ضد حكم صادر منها .

الفرع العاشر : دائرة فحص الطعون .

الفرع الحادي عشر : الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا  
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن  
مجلس الدولة ( مضافة بالقانون رقم ١٣٦  
لسنة ١٩٨٤ ) .

الفرع الثاني عشر : مسائل متنوعة .

أولا : حجية أحكام القضاء الإداري ، وأثرها على رقابة  
المحكمة الإدارية العليا .

ثانيا : مفاد إلغاء حكم صادر من محكمة القضاء الإداري .

ثالثا : سلطة المحكمة بالنسبة للأحكام المرتبطة .

رابعا : عدم جواز إضراب الطاعن من طعنه .

خامسا : التنازل عن الطعن :

سادسا : عدم جواز الاحالة الى المحكمة الادارية العليا :

سابعا : سلطة توقيع جزاء آخر في الذي انتهت المحكمة  
الادارية العليا الى الغائه :

ثامنا : ارتضاء جهة الادارة للحكم الصادر بغاء ترقية  
وهدى ذلك .

تاسعا : اعتبار الدعوى كأن لم تكن ورقابة المحكمة الادارية  
العليا .

فاشر : بطلان الاجراءات :

حادي عشر : انقطاع سير الخصومة بالوفاة .

ثاني عشر : احكام قانون مجامى الدولة وقانون المرافعات .



## الفصل الأول

### الدعوى بصفة عامة

## الفرع الأول

### أحكام عامة

أولاً — حدود تطبيق أحكام قانون المرافعات أمام القضاء الإدارى :

#### قاعدة رقم ( ١ )

المبدأ :

عدم جواز أعمال الأثر الذى رتبته المشرع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية فى مجال الدعوى الإدارية .

**الحكمة :** مفاد المادة ( ٢١٣ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية والمواد ٢٥ و ٣٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة أن الاجراءات المتبعة أمام القضاء الإدارى تتميز بخصائص ذاتية تغاير تلك المأخوذ بها أمام القضاء العادى — أهم هذه الخصائص أن الاجراءات الادارية اجراءات ايجابية يوجهها القضاى بخلاف الاجراءات المدنية التى يهيمن الخصوم على تسيير الجانب الأكبر منها — مؤدى ذلك : — أن النظام القضائى بمجلس الدولة يأبى فيما يتعلق بحضور ذوى الشأن بالجلسات الأخذ بالنظام الاجرائى الذى تجزى عليه المحاكم المدنية فى حالة تخلف الخصوم عن حضور الجلسات المحددة لنظر دعوامهم — أثر ذلك : — عدم جواز أعمال الأثر الذى رتبته المشرع على عدم حضور الخصوم أمام المحاكم المدنية فى مجال الدعوى الادارية .

( طعن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/١/١٩٨٦ )

## قامتدة رقم (٢)

### المبدأ :

لا تطبق أحكام القضاة الإداري أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الادارية الى أن يتم وضع قانون خاص بالاجراءات أمام مجلس الدولة - تطبيقاً لذلك - لأوجه الالتزام بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فيما قضت به من الزام المحكمة المحل اليها الدعوى بتنفيذ الحكم بعدم الاختصاص بوجوب الفصل فيها متى كان في ذلك ثمة تعارض للقواعد المحددة لأختصاص كل محكمة من محاكم مجلس الدولة .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن محاكم مجلس الدولة لا تخضع لسيادة قانون المرافعات التي يخضع لها القضاء العادي في المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية المنصوص عليها في هذا القانون ، أما فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون تطبق أحكام قانون المرافعات الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي للمجلس ، وقد سبق أن استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على أن الأصل أن اجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق أمام القضاء الإداري الا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة وبالقدر الذي لا يتعارض نصاً وروحاً مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الادارية . فقانون المرافعات يسرى على المحاكم المحددة في المادة الأولى من قانون السلطة القضائية الصادرة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وهي محكمة التمييز ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية وحيثما وردت كلمة محكمة في نصوص قانون المرافعات كان المقصود بها إحدى هذه المحاكم ، أما محاكم مجلس الدولة التي نص عليها قانون المجلس وبين درجاتها وتنظيماتها واختصاصاتها والاجراءات التي تتبع أمامها وأوجه الطعن في أحكامها فلا



تتدرج في عداد المحاكم الخاصة بالمحكمة قانون المرافعات : وعلى ذلك فان تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية على القسم القضائي بمجلس الدولة طبقا للمادة ٣ من قانون اصدار قانون المجلس = وإلى أن يتم وضع قانون خاص بالاجراءات أمام المجلس = هو تطبيق مشروط بعدم وجود نص خاص في قانون المجلس ، وبمقدم تقاضى قانون المرافعات مع طبيعة المنازعة الادارية ونظم المجلس وأوضاعه الخاصة نصا وروحا .

ومن حيث أنه على مقتضى القضاء السابق ، وإذا كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هو الذى تكفل بتحديد اختصاصات محاكم مجلس الدولة ، وأنه هو الذى أجرى توزيع هذه الاختصاصات فيما بين هذه المحاكم ، فمن ثم فلا وجه للالتزام بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فيما قضت به من إلزام للمحكمة الحال اليها الدعوى بتنفيذ الحكم بعدم الاختصاص بموجب الفصل فيها متى كان في ذلك ثمة تعارض للقواعد المحددة لاختصاص كل محكمة من محاكم المجلس .

ومن حيث أنه ولئن كان محل الطعن المرفوع هو الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية والذي قضت فيه بعدم الاختصاص ، الا أن من شأن ذلك أن يطرح كذلك على هذه المحكمة الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالاسكندرية بعدم اختصاصها بنظر الطعن وأحالته الى محكمة القضاء الادارى الطعون في حكمها ، وهذا ما سبق أن استقرت عليه أحكام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أنه أعمالا لما تقدم ، وإذا كان موضوع الطعن يتصلق بطلب التعويض عن قرار مندر بفصل الطاعن لأعماله في عمله كمحارس على مزرعة مما ترتب عليه سرقة أربع بقرات ، فان الذى يختص أصلا بتنظر هذا الطلب هي المحكمة التأديبية بالاسكندرية التى لا شبهة في اختصاصها به نوعيا ومظليا باعتبار أن الطاعن كان يعمل في دائرة اختصاصها بـمديرية التحرير التى وقعت فيها المخالفة التأديبية .

(ظمن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/١١/١٩٨٦)

## قاعدة رقم (٢)

### المبدأ :

وجوب تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة — أما احكام قانون المرافعات فلا تطبيق الا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة — اذا تعارضت هذه الاحكام نصا او روحا مع احكام هذا القانون سواء في الاجراءات او في اصول التنظيم القضائي فانها لا تطبيق — تسرى الاجراءات وتصبح قانونا في حق الخصم متى تم اخطاره صحيحا على نحو ما يتطلبه القانون ولو لم يحضر الجلسة التي تم اخطاره بها ولا الجلسات التالية — لا تلزم المحكمة بأن تكلف الخصم الذي قدم مذكرة بنفاذه او ابدى نفعه ان يعطى الخصم الآخر الذي لم يحضر الجلسة بتلك المذكرة او الدفع المبدى — لا الزام على المحكمة بأن تقوم هي بهذا لاعلان — الاجراءات امام مجلس الدولة تقوم على أساس ان الخصم متى تم اخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لتنظر الدعوى على نحو صحيح يعتبر حاضرا دائما .

المحكمة : ومن حيث أنه بالنسبة لما ارتأته هيئة مفوضى الدولة من عدم قبول الطعن لانعدام الصفة فان الثابت مما قدمه الطاعن أثناء نظر الطعن أنه وكل الأستاذ ٠٠٠ المحامي بالنقض في ١/٤/١٩٨٥ توكيلا عاما في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام جميع المحاكم بكلفة أنواعها من قضايا وتصرفات وخلافه وفي التقرير بالنقض في الأحكام ٠٠٠ الخ ، واذا أودع المحامي تقرير الطعن المائل فلم يكتب المحكمة الادارية بتاريخ ٤/٤/١٩٨٩ بعد عمل التوكيل المذكور فإن الطعن المائل يكون مرفوعا من ذى صفة .

ومن حيث أنه عما يثيره الطاعن من عيوب في الاجراءات ينعكس أثرها ويتداعى على الحكم المطعون فيه ويصمه بالبطالان فان المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي ، وتنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة على أنه « ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ، ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ، ويجوز في حالة الضرورة تقصيره الى ثلاثة أيام » ، وفاد تحكم المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة المشار اليها وما جرى عليه قضاء هذه المحكمة هو : وجوب تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة . أما أحكام قانون المرافعات فلا تطبق الا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة ، فاذا ما تعارضت هذه الأحكام نصا أو روحا مع أحكام هذا القانون — سواء في الاجراءات أو في أصول التنظيم القضائي فانها لا تطبق . فاذا كان الشائب أن الخصومة كانت قد انعقدت أتم المحكمة المدنية ، فلا يترتب على إحالة الدعوى الى إحدى محاكم مجلس الدولة انقضاء الخصومة بل تمتد الى المحكمة التي أحيات اليها الدعوى ، ويكون نظرها أمامها خاضعا للأحكام المنظمة لذلك بقانون مجلس الدولة . ويكون ذلك باخطار الخصوم بالجلسة المحددة لنظرها على نحو ما ينظمه قانون مجلس الدولة في الفترة الثانية من المادة ٣٠ منه . وعلى ذلك اذا تم اخطار ذوى الشأن بتاريخ الجلسة التي تحددت لنظر دعواه أتم المحكمة ، فانه يتمم هذا الاخطار الذي يتفق والأحكام المنصوص عليها بقانون مجلس الدولة في هذا الشأن ، تكون الاجراءات الخاصة باخطار ذوى الشأن ( الخصوم ) بتلك الجلسة قد روعيت بما لا يكون معه أثر لحضورهم أو عدم حضورهم بالجلسة التي تم اخطارهم بها أو بأية جلسة تالية يكون قد تأجل اليها نظر الدعوى أمام المحكمة . فالعبرة بتمام الاخطار بالجلسة صحيحا على نحو ما يتطلبه قانون مجلس الدولة دون أن يرتد هذا الاخطار ، وتكون الاجراءات التالفة قد تمت صحيحة سواء حضر الجلسة من ثم اخطاره من الخصوم ولم يحضر ، وليس ثمة التزام قانوني على تلك المحكمة أن رأت تأجيل نظر الدعوى لجلسة أو لجلسات تالية أن تأمر باخطار من

لم يقف من الخصوم ، متى ثبت وتحقق تمام الأخطار بالجلسة الأولى  
التي تم فيها نظر الدعوى . فمتابع نظر الدعوى بالجلسات لا يستلزم  
إعادة الأخطار بتاريخات الجلسات التالية . إذ تسري الإجراءات وتصح  
قانوننا في حق الخصم متى تم إخطاره صحيحاً على نحو ما يتطلبه القانون  
ولو لم يحضر الجلسة التي تم إخطاره بها ولا الجلسات التالية . وليس  
من الزام على المحكمة أن تكلف الخصم الذي قدم مذكرة بخفاه أو أبدى  
دفعا أن يظن الخصم الآخر الذي لم يحضر الجلسة بتلك المذكرة أو  
الدفع المبدى ، كما أنه ليس عليها الزام بأن تقوم هي بهذا الاعلان ،  
إذ أنه فضلا عن عدم وجود نص في قانون مجلس الدولة ينصح سندا لهذا  
الالزام ، فإن الإجراءات أمام مجلس الدولة تقوم على أساس أن الخصم  
- متى كان قد تم إخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى على  
نحو صحيح - يعتبر حاضرا دائما . فإن لم يحضر فلا يكون له أن يقيم  
على هذا المسلك من جانبه آثارا قانونية سواء بوجوب اعلانه بما يقدمه  
غيره من الخصوم في الدعوى من مذكرات أو تيسدونه من دفع ، أو  
باعتبار الحكم الصادر في الدعوى غائبا ، إذ يتأبى نظام الأحكام الغيابية  
مع التنظيم القضائي وطبيعة الإجراءات أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء  
إداري . وفي خصوصية الدعوى ، محل الطعن المائل ، فالمثبت بملف  
الدعوى أن ثمة أخطارا وجهه قلم كتاب محكمة القضاء الإداري للمدعى  
( الطاعن في الطعن المائل ) - على عنوانه وأخطارا آخر على موطنه  
المختار - على نحو ما تتضمنه غريضة الدعوى بمكتب الأستاذ :  
المحامي بتحديد تاريخ أول جلسة حددت لنظرها أمام محكمة القضاء  
الإداري ، بعد إحالتها إليها من القضاء الأدنى ، وهي جلسة ١٤/٦/١٩٨٨ ،  
والأخطاران بالكتابين المسجلين برقمي ١٦٣٥ ، ١٦٣٦ بتاريخ ٩/٥/١٩٨٨  
والطاعن لا يجادل في تمام إخطاره بتاريخ تلك الجلسة وإنما ينمى بأنه  
إذ لم يحضر الجلسة المذكورة ولا الجلسات التالية فإنه كان يتعين على  
المحكمة أن تتأكد من تحقق علمه اليقيني بتاريخ الجلسة التي أخطر بها  
فضلا عن أنه لم يتم اعلانه بالمذكرة التي قدمتها الجهة الإدارية وتضمنت

دفعوا بتعلق بالدعوى مما لم يتيقز له معه الرد عليها ؛ وقد نظرت المحكمة الدعوى على النحو المبين بمحاضر الجلسات ، وبجلسة ١٧/١/١٩٨٩ قدمت الإدارة مذكرة ضمنيتها دفوعها وأوجه دفاعها ، فقدرت المحكمة إصدار الحكم بجلسة ٧/٢/١٩٨٩ وبها صدر الحكم المطعون فيه . وعلى ذلك لا يكون ثمة وجه للنمى على الحكم المطعون فيه تأسيسا على عيوب شلت إجراءات نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى ، فقد تمت الإجراءات على النحو الذى يتفق مع صحيح الاجراءات المتبعة أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

( طعن رقم ١٥٦٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦/٦/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ٤ )

#### المبدأ :

عدم الأخذ بإجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أو احكامه أمام القضاء الإدارى الا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة - مع مراعاة عدم تعارض ذلك مع أوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الادارية بمضامها للواسع .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الدفع المبدي من الشركة المتداخلة ببطالان صحيفة الدعوى بطلاننا من النظام العام وذلك استنادا الى أن المخامى الذى أقام الدعوى نيابة عن المطعون ضدها ووقع عريضتها لم يكن مقيدا أمام محكم الاستئناف والقضاء الإدارى ، وأنه كان محاميا بمعهد التخطيط القومى عند اقامة الدعوى ، فان الثابت من صحيفة الدعوى أنها تحفل خاتم وشعار مكتب السيد / ... المخامى بالاستئناف العالى ، وقد تقدم الحاضر عن الشركة المتداخلة بشهادتين صادرتين من نقابة المحامين ، أولاهما مؤرخة في ١٢/٢/١٩٩٠ وقد ورد بها أنه بالكشف من جدول المحامين اتضح أن اسم الأستاذ المرحوم ... أدرج بالجدول التام بتاريخ ٢٥/٩/١٩٩١ ، وجلف اليمين القانونية بتاريخ

١٠/١/١٩٦١ ، وقبل للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية بتاريخ ١٨/٧/١٩٦٩ ، علما بأنه لم يسبق له العمل بمعهد التخطيط القومي . . . . . كما ورد بالشهادة الثانية المؤرخة في ٧/٣/١٩٩٠ ما نصه : « بالكشف في جدول المحامين لم يستدل على اسم الأستاذ / . . . ، ولكن يوجد اسم الأستاذ . . . وبإنيافته كالاتي : اخرج بالجدول العام بتاريخ ٢٥/٩/١٩٦٩ ، وحلف اليمين القانونية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦١ ، وقبل للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية بتاريخ ١٨/٧/١٩٦٩ ، علما بأنه لم يسبق له العمل بمعهد التخطيط القومي . . . » وبين ما تقدم أن الشهادة الأولى قد صدرت متضمنة ببيانيت تتعلق بالسيد / . . . ، بينما أن المحامي الموقع على عريضة الدعوى يدعى . . . ، وعلى ذلك فإنه يتعين اطراح هذه الشهادة المؤرخة ١٢/٢/١٩٩٠ . لأنها لا تحصل في ذاتها ما يفيد أو يقطع بأن السيد / . . . رافع الدعوى هو المقصود بهذه الشهادة وأن ما تضمنه ببياناتها يتعلق به لأن هناك خلافا في الاسم الرابع ، فراجع الدعوى يسمى . . . بينما صدرت الشهادة عن . . . والفرق واضح في أداة التعريف مما يجعل المحكمة لا تمنطق لهذه الشهادة وترى اطراحها والالتفات عنها ، كما أن المحكمة تلاحظ أنه بالنسبة للشهادة الثانية المؤرخة في ٧/٣/١٩٩٠ فإنها قد أشارت الى أنه بالكشف في جدول المحامين لم يستدل على اسم الأستاذ / . . . ، وإنما يوجد اسم . . . ، وسجلت الشهادة ذات البيانات المتعلقة بالمذكور حرفيا كما وردت في الشهادة الأولى .

ومن حيث أنه وأيا ما كان وجه القول في حقيقة الجدول الذي يمكن أن يكون مقيدا فيه المحامي . . . الذي أقيم الدعوى . . . . . فإن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن : « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » ، ومقتضى هذا النص على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة أنه يتعين كأصل عام عدم الأخذ بإجراءات قانون

المرافعات المدنية والتجارية أو أحكامه أمام القضاء الإداري إلا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة مع مراعاة عدم تعارض ذلك مع أوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الإدارية بمعناها الواسع » .

( ملحق رقم ١٨٧٥ و ١٩١٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥ )

#### المبدأ :

الأصل تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة — لا تجرى الإحالة إلى قانون المرافعات إلا إذا ما تعارضت هذه الأحكام مع أحكام قانون مجلس الدولة أو تعارضت مع طبيعة المنازعة الإدارية كونهلية لاقرار الحق أو المركز القانوني لذوي الشأن أيضا لتحقيق الشرعية وسيادة القانون .

**المحكمة :** من حيث أنه عمليته الطاعن من عيوب في الإجراءات ينعكس أثرها ويتداعى على الحكم المطعون فيه ويصم بالبطالان . فإن المادة الثالثة من القانون رقم ( ٤٧ ) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن ( تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيها نص . وذلك إلى أن يصدر قانون للإجراءات الخاصة بالقسم القضائي ) .

ومفاد حكم هذه المادة أن الأصل تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة بحسبته الأصل ولا تجرى الإحالة إلى قانون المرافعات ، إلا إذا ما تعارضت هذه الأحكام مع أحكام قانون مجلس الدولة أو تعارضت مع طبيعة المنازعة الإدارية كونهلية لاقرار الحق أو المركز القانوني لذوي الشأن أيضا لتحقيق الشرعية وسيادة القانون .

( ملحق رقم ٤١٩٩ لسنة ٣٣ مجلس جلسة ١٩٩٢/٥/٢٤ )

## ثانياً - الولاية والاختصاص :

### قاعدة رقم (٦)

#### المبدأ :

البحث في اختصاص المحكمة بنظر الدعوى هو من المسائل الأولية التي يتعين التصدى لها قبل البحث والخوض فيها موضوعياً - لأن ذلك يدور مع ولاية المحكمة بنظرها وجوداً وعملاً .

**المحكمة :** « وحيث أن الطاعن يشد بطعنه المائل الفاء الحكم الطمين فيما قضى به من عدم اختصاص القضاء الإداري بنظر دعواه ، والحكم له بطلباته التي مثلت بها تلك الدعوى وحاصلها :

أولاً : معافاته مالياً فيما يختص بجميع البدلات والتعويضات التي منحت لرجال القوات المسلحة طبقاً لمرتبه الأصلية وذلك اعتباراً من تاريخ استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة في ١٢/٦/١٩٨٢ واستحقاقه بتطبيق نص المادة ١٧ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تقاعده من خدمة القوات المسلحة بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة العسكرية وكذلك تطبيق نص المادة ١٣٦ مكرراً ٢ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن منحه مكافأة السقة شهور .

ثانياً : اعتبار أن جميع الإصابات والأمراض التي أصيب بها أثناء فترة استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة والمثبتة في سجلات المجلس الطبي العسكري أصابات أثناء الخدمة العسكرية وبسببها .

ثالثاً : الزام جمعية المجاربين القدماء وضحايا الحرب بمنحه العضوية للعائلة مع الزام الجهة الإدارية بالمصروفات وأتعاب المحاماة .

وحيث أن طلبات الطاعن جميعها والتي كانت محل الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري تتميز بمسندة مباشرة من جال كونه ضابطاً احتياطياً بالقوات المسلحة الأمر الذي يتعين معه النظر إليها من خلال هذه الصفة ومسانئها ، وفي ظل من مقتضيات الخدمة العسكرية وما صدر في صددِها من قواعد حاكمة للاختصاص الوظيفي بنظر المتزعم .



ومن حيث أنه من المبادئ المسلم بها أن البحث في اختصاص المحكمة ينظر الدعوى سواء كان ولائيا أو نوعيا أو مكانيا هو من المسائل الأولية التي يتعين التصدى لها قبل البحث والخوض فيها موضوعيا لأن ذلك إنما يدور مع ولاية المحكمة بنظرها وجودا وعدما .

( طعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٤/١/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم (٧)

#### المبدأ :

من الأمور المسلمة أن الاختصاص الولائي يعتبر من النظام العام ، ويكون مطروحا دائما على المحكمة كمسألة أولية وأساسية تقضى فيها من تلقاء ذاتها دون حاجة الى دفع بذلك من أحد الخصوم ، بما يكفل ألا تقضى المحكمة في دعوى أو في شق منها دون أن تكون المنازعة برمتها مما يخرج عن اختصاصها وولايتها .

( طعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٩/٢/١٩٩١ )

### قاعدة رقم (٨)

#### المبدأ :

من المبادئ الأساسية المحكمة للمنازعة أمام محاكم مجلس الدولة في الفصل في مدى ولاية واختصاص المحكمة بنظر النزاع ينبغي أن يسبق النظر في شكل الدعوى أو موضوعها — ذلك تطبيقا لاحكام قانون مجلس الدولة والمرافعات المدنية والتجارية .

الحكمية : لما كان قد جرى قضاء هذه المحكمة تطبيقا لأحكام قانوني مجلس الدولة والمرافعات المدنية والتجارية على أنه من المبادئ الأساسية المحكمة للمنازعة الادارية أمام محاكم مجلس الدولة في الفصل في مدى ولاية أو اختصاص المحكمة بنظر النزاع ينبغي أن يسبق النظر في شكل الدعوى أو موضوعها .

ومن حيث أن الطاعن قد استند في صحيفة دعواه وفي أسباب طعنه أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ هو مجرد قرار إداري صادر من رئيس الجمهورية متضمنا قاعدة موضوعية تخالف قاعدة موضوعية أخرى مقررة في قانون سابق على صدوره وأنه استنادا الى هذا القول فإن هذا القرار الإداري يكون مخالفا للقانون ومن ثم واجب الإلغاء لأن المادة الرابعة منه انطوت على فرض ضريبة جمركية على ما تستورده الشركة التي يمثلها كان قد أعفاها منها القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن انشاء المجتمعات العمرانية بمقتضى نص المادة ( ١٨ ) انتي تنص على أن « تعفى النهيئة والأفراد والشركات والجهات المتعاقدة معها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الواردات اللازمة للمشروعات المتعاقدة بانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وذلك طبقا للأحكام الواردة في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير وتعديلاته » .

ومن حيث أن الطاعن يستند فيما أبداه من قرار رئيس الجمهورية بالقانون المشار اليه الى أن هذا القرار بقانون لم يعرض على مجلس الشعب ولم تتخذ بشأنه الاجراءات الدستورية ولم يوافق عليه من جانب مجلس الشعب .

ومن حيث أن الحكم على مدى اعتبار العمل القانوني الصادر عن رئيس الجمهورية في صورة قرار بقانون متمما قانونا بهذا الوصف أو متجردا قانونا من الاتصاف به بحيث يكون مجرد قرار إداري هو مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، التي يتعين عليها أن تتحقق من الوصف الحقيقي للأحكام والقواعد القانونية التشريعية الواجبة التطبيق على النزاع والمرتبة التشريعية لهذه الأحكام بحسب تدرج ورودها في سلم الأدوات التشريعية المختلفة والتحقق من أنها تعد قانونا أو قرارا جمهوريا تنظيميا أو تشريعا يتضمن قواعد تنظيمية أو لائحية وأنها بالتالي واجبة التطبيق على النزاع عامة وذلك اعتبار أن هذا البت والفحص والتحديد والبت في تكييف طبيعة ومرتبة تلك الأحكام والقواعد القانونية والتشريعية الحاكمة للنزاع المطروح أمامها مسألة من المسائل الأولية التي يتعين أن تقوم بها أية محكمة وترتبط بولايتها المحددة طبقا للدستور

والقانون بالفصل في المنازعات وتحقيق العدالة في اطار سيادة الدستور والقانون في نطاق الشرعية والمشروعية اللذان يحتملان أن تقوم محكمة مختصة طبقا لنقواعد الدستورية والقانونية المحددة والمنظمة لاختصاص محاكم مجلس الدولة سواء من حيث الولاية العامة أو نوع المنازعة أو محلها بالفصل في المنازعة تطبيقا لنصوص القانون أو التشريع الواجبة الانطباق عليها المواد (١٦٥) ، (١٦٦) ، (١٦٧) ، (١٧٢) والمواد (٦٤) ، (٦٥) ، (٦٨) من الدستور ، المواد من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ بشأن مجلس الدولة وبصفة خاصة المواد ( ) والمواد ( ) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ٧٢ وأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ومن ثم فإنه يتعين على محاكم مجلس الدولة مثل غيرها تمهيدا للفصل في شأن تحديد ولايتها أو عند اختصاصها بنظر النزاع المعروض أن تفصل في تلك المسائل الأولية بحيث اذا ما انتهت المحكمة الى أن التصرف القانوني المطعون فيه هو في حقيقة الأمر قرار جمهوري بقانون قضت بعدم ولايتها بنظر الطعن فيه ، واذا استبان لها أن هذا القرار الجمهوري مجرد قرار اداري ليست تتوفر فيه مقومات القرار الجمهوري بقانون بسطت رقابتها على مدى مشروعيته في نطاق اختصاص محاكم مجلس الدولة المقرر في المادة (١٧٢) من الدستور التي يقضى نصها بأن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى » .

( طعن رقم ٢٢٣٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٢ )

### قاعدة رقم (٩)

#### المبدأ :

من المسلم به أن ترتيب المحاكم وتحديد اختصاصها من النظام العام الذي يخول المحكمة أن تتصدى من تلقاء نفسها لبحث مدى اختصاصها بنظر النزاع المطروح امامها لتتزل حكم القانون فيه .

( طعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٣٣ ق — بجلسته ١٩٩٢/٦/٣٠ )

ثالثا - مدى ولاية المحكمة في تطبيق نص المادة ١٠٤ مرافعات :

### قاعدة رقم ( ١٠ )

المبدأ :

يقصد بلفظ الجلسة من الناحية الزمانية : الوقت الذي يستغرقه نظر القضايا والمنازعات ، ويقصد به من الناحية المكانية الأبعاد الداخلية لقاعدة الجلسة أى الحجرة من الداخل لا ولاية للمحكمة في تطبيق نص المادة ( ١٠٤ ) من قانون المرافعات على ما يقع خارج الحجرة - أساس ذلك : تحقيق التوازن بين المحكمة من ناحية وجمهور المتقاضين من ناحية أخرى فلا تلازم بين سلطة المحكمة في توقيع العقاب وبين الطلب الفوري وبين قدرتها على فرض النظام والسكينة حتى على الشوارع المحيطة بها بعد أن استقر في ضمير الشعب المصرى ضرورة الالتزام بالهدوء وتوفير السكينة للمحاكم والمستشفيات ودور العلم بغير حاجة لفرض النظام بالسلطة واقتضاء السكينة جبرا .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٠٤ من قانون المرافعات تنص على أن ( ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها ) ومع مراعاة أحكام قانون المحاماة يكون له في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها فإن لم يمثل وتمادى كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربعاً وعشرين ساعة وبتفريغه جنيهاً واحداً ويكون حكمها بذلك نهائياً ، فإن كان الاخلال قد وقع ممن يؤدون وظيفة في المحكمة كان لها أن توقع أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية وللمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي تصدره بناء على الفقرتين السابقتين ) ويتضح من هذا النص أن المشرع حدد مجلس القضاء زماناً ومكاناً تحديداً حاسماً • فالمشرع يستخدم لفظ الجلسة ولا يصف الجلسة بأنها المحكمة أمعانا من المشرع في تصغير المسمى وتحديد زماناً ومكاناً بالوصف الذي تستخدمه المحكمة في نظر المنازعات والقضايا المرفوعة أمامها بحيث لا يشمل هذا التحديد الوقت الذي تقضيه المحكمة في الداولة في الأحكام سرا بين القضاء مجتمعين ،

والوقت الذى يقضيه رئيس المحكمة والأعضاء فى الاطلاع على الأوراق والقضايا وتسيير شئون المحكمة ، وتحديد مكانا بمكان الجلسة •  
أى الأبعاد الدأخية للحجرة أو القاعة التى تعقد فيها المحكمة جلساتها  
لنظر القضايا والنزاعات • وفى مجال تحديد سلطة المحكمة على من يصدر  
منه الاخلال بنظام الجلسة فقد خول المشرع رئيس الجلسة فى معنى ضبط  
الجلسة وادارتها — سلطة أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها ،  
فان خرج من قاعة الجلسة من أمره رئيس الجلسة بالخروج أو اعتذر  
واستأذن رئيس الجلسة فى أن يستمر فى قاعة الجلسة لم يعد هناك محل  
لتوقيع "العقاب الجنائى أو التأديبى الفورى" ، أما ان لم يمثل المخالف وتماوى  
فى مسلكه المخالف فان السلطة فى العقاب تنقل من رئيس الجلسة صاحب  
الولاية فى ضبط الجلسة وادارتها واصدار أوامر الخروج عن قاعة الجلسة  
لمن يخل بنظامها انى المحكمة كلها ، فالمحكمة هى وحدها صاحبة الولاية  
فى توقيع الجزاء الجنائى أو الجزاء التأديبى الفورين على من يخل بنظام  
الجلسة • وواضح من عبارة ( فان لم يمثل وتمادى ) ان المشرع أراد  
أن يحكم سلطة العقاب الفورى المقررة للمحكمة على وقائع الاخلال  
بنظام الجلسة فلم يخول المحكمة هذه السلطة الا اذا تكرر الاخلال بنظام  
الجلسة ولم يمثل المخطئ بأواخر المحكمة وتمادى فى مسلكه المريب •  
فان وقع الاخلال بنظام الجلسة ممن يؤدون وظيفة فى المحكمة فقد أجاز  
لها المشرع أن توقع أثناء انعقاد الجلسة أحد الجزاءات التى يملك رئيس  
المصلحة توقيعها على المخالفين • وقد قطع المشرع فى حكم المادة ١٠٤  
مرافعات بأن سلطة ضبط الجلسة وادارتها منوطة برئيس الجلسة أما سلطة  
توقيع الجزاء الفورى بالحبس أو الغرامة أو سلطة توقيع الجزاء التأديبى  
الفورى على المخالف الذى يخل بنظام الجلسة منوطة بالمحكمة كلها ،  
وما يصدر عن المحكمة يعتبر فى الحالتين حكما من الأحكام بصريح النص •  
وقد جعل المشرع هذه السلطة للمحكمة كلها تأكيدا لرغبته فى كبح سلطة  
العقاب الفورى المقررة للمحاكم • وأخيرا فقد جعل المشرع للمحكمة  
الى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم التى تصدره بالعقاب  
الجنائى أو التأديبى الفورى فى الحالتين السابقتين • فالمشرع قصر سلطة  
رئيس الجلسة على اخراج من يخل بنظام الجلسة من القاء وناط بالمحكمة  
سلطة توقيع العقاب الجنائى أو التأديبى الفورى فى صورة حكم نهائى •

وجعل للمحكمة أن تعدل عن الحكم الى ما قبل انتهاء الجلسة . والسلطة المخولة لرئيس الجلسة والمحكمة طبقا لحكم المادة ١٠٤ من قانون المرافعات سلطة استثنائية ومن ثم فانه لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها أو تفسيرها تفسيراً واسعاً . ولما كان المشرع قد استخدم عبارات ، الجلسة ، وضبط الجاسة ، وادارتها ، والاخلال بنظام الجلسة والاخراج من قاعة الجلسة فان حكم المادة ١٠٤ برمته يرد زمانا على الوقت الذي يستغرقه نظر القضايا المنازعات ويرد مكانا على الأبعاد الداخلية لقاعة الجلسة أى أنها « الحجرة من الداخل » القاعة من الداخل التي تتعقد فيها المحكمة . أما القول بأن مجلس القضاء هو ما يتسع زمانا ليشمل كل وقت اتصال القاضى بما يطرح عليه من قضايا ويتسع مكانا ليشمل كل المساحة المستوعبة لجال اتصال القاضى بقضاياهم وبجمهور المتنازعين ، وأن مجلس القضاء مجال ممتد يتحدد بما يحقق الاتصال بين القاضى والمنازعات وجمهور المتنازعين فمردود عليه بأن هذا النظر لا يتفق وحكم المادة ١٠٤ من قانون المرافعات الذى يفهم منه بالضرورة أن مجلس القضاء زمانا يشمل فقط الوقت الذى يستغرقه نظر المنازعات والقضايا وأن مجلس القضاء مكانا ينصرف الى الأبعاد الداخلية للحجرة التى تجلس فيها المحكمة لنظر منازعات المتنازعين ، وأن كل ما يقع خارج الأبعاد الداخلية للحجرة التى تجلس فيها المحكمة للفصل فى المنازعات لا ولاية للمحكمة عليه فى تطبيق المادة ١٠٤ من قانون المرافعات . وهذا النظر الذى تأخذ به هذه المحكمة هو الذى يحقق التوازن بين المحكمة من ناحية وبين جمهور المتنازعين من ناحية أخرى . بحيث تقتصر ممارسة السلطة الاستثنائية المقررة بالمادة ١٠٤ مرافعات للمحكمة على واقعات الاخلال بنظام الجلسة على ما يقع من هذه الواقعات داخل الأبعاد الداخلية للحجرة التى تجلس فيها المحكمة لنظر المنازعات . كما يحقق هذا النظر أيضا مصلحة المتنازعين وحرياتهم لأنه يقصر استخدام السلطة الاستثنائية على مساحة ضيقة لا تتعدى كل ما يقع بين جنبات الجدران الداخلية لقاعة الجلسة التى تعقد فيها المحكمة ويوفر الحماية لجمهور المتنازعين خارج هذه الجدران من أن تصل اليهم سلطة المحكمة فى العقاب الفورى الجنائى أو التأديبى فمجلس القضاء فى تطبيق حكم المادة ١٠٤ مرافعات هو بالتحديد الدقيق الأبعاد الداخلية لجدران الحجرة التى تجلس فيها

المحكمة • ولا يمتد هذا المجلس ليشمل ما يقع وراء الأبعاد الداخلية لجدران الحجرة التي تجلس فيها المحكمة • والثابت في خصوص الوقائع التي تناولها الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلسة ١٩٨٧/١/٣ أن ما نسب إلى السيدة/..... من الاخلال بنظام الجلسة قد وقع كله خارج المحكمة وأمام بابها وهو ما عبرت عنه المحكمة في الحكم المطعون فيه بعبارة ( جلبة بالخارج أمام باب المحكمة ) واذ كان ما وقع من العاملة المذكورة قد وقع خارج المحكمة وأمام بابها فإنه لا تمتد إليه سلطة المحكمة التأديبية بالعقاب الفوري المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من قانون المرافعات المنوّه عنها • ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون فيما قضى به من مجازاة ..... بالخصم من أجرها لمدة يومين عن واقعة الاخلال بنظام الجلسة لوقوع الاخلال منها خارج قاعة المحكمة وأمام باب القاعة على النحو الذي يؤكد الحكم المطعون فيه بعبارات قاطعة في هذا المعنى •

ومن حيث أن الطعن في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلسة ١٩٨٧/١/٣ بمجازاة ..... بالخصم من أجرها لمدة يومين قدم تم طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة من رئيس هيئة مفوضي الدولة بعيدا تماما عن معنى مخاصمة المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو مخاصمة رئيسها ، وقد تم الطعن لمصلحة القانون والمشروعية بقصد التوصل الى حكم من المحكمة الادارية العليا حول سلطة المحاكم في توقيع العقاب الجنائي والتأديبي الفوري طبقا لحكم المادة ١٠٤ من قانون المرافعات على واقعات الاخلال بنظام الجلسة • ولما كانت الخصومة حول تطبيق حكم المادة ١٠٤ من قانون المرافعات هي منازعة بلا خصوم لذلك كان رئيس هيئة مفوضي الدولة على حق حين أقام الطعن دون اختصام أحد فيه ، ومن ثم يكون اعلان المستشار المساعد ..... بتقرير الطعن عملا باطلا قانونا اذ لا يملك كتاب المحكمة تحديد من يتم اعلانهم بتقرير الطعن ان كان الطاعن نفسه قد قصد الى عدم اعلانهم وعدم ادخالهم في الخصومة في الطعن ، ومن ثم يقع باطلا اعلان المستشار ..... بتقرير الطعن ولا يمتد البطلان الى تقرير الطعن ذاته ، ولا يعتبر الطعن المائل بأي حال اختصاما لرئيس المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم بل أنه لا شأن لرئيس المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون

فيه بهذا الطعن . ومن المقرر أنه لا يجوز رفع الدعوى على القاضى من أخطاء عمله القضائى الا بموجب دعوى المخاصمة وحدها فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٩٤ من قانون المرافعات بقصد مساعلته بالتعويضات عن الأضرار الناتجة عن هذه الأخطاء . ولا ريب أن الطعن المائل لا يعتبر بأى حال دعوى مخاصمة لرئيس المحكمة التأديبية التى أصدرت الحكم المطعون فيه أما اعلان رئيس المحكمة التأديبية بتقرير الطعن فليس له معنى أو هدف أو غاية مهما ترتب عليه من نتائج ، ولا سيما أن رئيس هيئة مفوضى الدولة لم يختصمه فى الطعن ، وهو الخارج عن الخصومة ولا تمتد اليه اثار الحكم الذى شارك فى اصداره ، وقد تم اعلان رئيس المحكمة التأديبية بتقرير الطعن لأن المسئولين عن الاعلان بمجلس الدولة وقعوا أسرى الدهشة حين صادفهم الطعن المائل خصومة بلا خصومة ، ومنازعة من طرف واحد فاخترعوا الخصوم من أنفسهم دون أن يختصمهم الطاعن رئيس هيئة مفوضى الدولة ، وكان ذلك سببا للنعى على الطعن بأنه اختصام لرئيس المحكمة التأديبية التى أصدرت الحكم المطعون فيه وما هو كذلك بأى حال . وقد أدى ذلك الى طلب التدخل فى الخصومة أمام المحكمة الادارية العليا من الخارج عنها وهو أمر غير جائز مادام الحكم المطعون فيه لا يمس مصالح طالب التدخل المستشار المساعد . . . . . واذا وجد طالب التدخل أنه فى موقف الخصم وحده فى الطعن لذلك فقد أعلن أن تدخله تدخل اختصامى وليس تدخل انضماميا لأنه لم يجد خصما آخر ينضم اليه فى طلباته فى منازعة بلا خصوم أصلا . ولا يشترط فى الخصومة المائلة أن يكون فيها خصوم ولا يقبل فيها تدخل من الخارج عن الخصومة لأنها أصلا خصومة بلا خصوم ، وتتعدد الخصومة فيها أمام المحكمة الادارية العليا بمجرد ايداع تقرير الطعن من رئيس هيئة مفوضى الدولة بلا خصوم . وقد قطع المشرع فى المادة ١٠٤ من قانون المرافعات بأن ما تصدره المحكمة من أحكام بالعقاب الفورى الجنائى أو التأديبى على واقعات الاخلال بالجلاسة هى أحكام حقيقية الا أنه أجاز للمحكمة الى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع وتعطل عن الحكم الذى تصدره بناء على تسلطة العقاب الفورى للجنائى أو التأديبى من غير أن يظن أحد فى هذه الأحكام . وطبقا لنظام القضاء الادارى فانه يجوز للطعن أمام المحكمة الادارية العليا (م ٣٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢)



في الأحكام التي تصدرها محكمة القضاء الإداري أو المحاكم التأديبية عن واقعات الإخلال بنظام الجلسات، لأنها لم تستثن من الطعن فيها بنص في قانون مجلس الدولة، وقد أوجب قانون المرافعات أن تصدر هذه الأحكام من المحكمة وليس فقط من رئيسها، وأنطط برئيس الجلسة فقط ضبط الجلسة وإدارتها ومؤدى ذلك أن الحكم المطعون فيه قد صدر عن المحكمة التأديبية بالمنصورة وينسب صدورها إليها بعد مداولة سرية بين القضاة مجتمعين ويكفى لإصداره أن يبنى صدوره على أغلبية الآراء • ولا ينسب الحكم إلى رئيس المحكمة التي أصدرته • ومتى كان الطعن المائل منازعة بلا خصوم مقامة من رئيس هيئة مفوضي الدولة لصالح القانون وسلامة تطبيقه ولصالح المشروعية فإن مجلس الدولة لا يعتبر طرفا في هذه الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا ولا يجوز تدخله في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لأول مرة حيث لم يكن طرفا في الخصومة التي انتهت بصدر حكم المحكمة التأديبية بالمنصورة المطعون عليه • والثابت أن مجلس الدولة لم يطعن على الحكم المطعون فيه ولم يطلب في الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا، كما أن هيئة مفوضي الدولة لا تمثل مجلس الدولة قانونا أمام القضاء ويمثله فقط السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة وحده • أما القول بأن انعدام المطعون ضده في هذا الطعن يؤدي إلى انعدام الطعن فلا تقوم له قائمة فقول لا ينطبق على هذا الطعن، لأنه خصومة استثنائية بلا خصوم حيث لا يوجد في الخصومة إلا الطاعن وحده وهو رئيس هيئة مفوضي الدولة الذي باشر الطعن بعد رفعه لتحقيق التطبيق السليم للقانون ولا محل للتشكيك في طبيعة الحكم الذي تصدره المحكمة وفقا لحكم المادة ١٠٤ مرافعات، ذلك أن المشرع في المادة ١٠٤ من قانون المرافعات قد قطع في أمرين أن الحكم الذي يصدر بالمعاقب الجنائي أو التأديبي الفوريين يجب أن يصدر من المحكمة، ومعنى ذلك أنه يجب أن يصدر بعد مداولة سرية ويكفى لإصداره أن يبنى على أغلبية الأصوات إذ أن هذا الحكم له طبيعة الأحكام القضائية ومن ثم يعتبر حكما، إلا أنه لما كانت الخصومة في مجال تطبيق المادة ١٠٤ من قانون المرافعات تعتبر خصومة استثنائية فقد أجاز المشرع للمحكمة إلى ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي أصدرته أن استظهرت المحكمة مبررات هذا الرجوع • ولئن كان المشرع قد أكد أن الحكم الصادر بناء على حكم

المادة ١٠٤ من قانون المرافعات من المحكمة الجزئية أو الابتدائية أو الاستئناف أو من محكمة النقض يكون نهائيا ولا يجوز الطعن فيه ، الا أنه لما كان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجاز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في جميع الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم التأديبية ولم يستثن من ذلك ما يصدر عن هذه المحاكم من الأحكام الخاصة بجرائم الاخلال بنظام الجلسات لذلك فان الأخذ من قانون المرافعات طبقا لحكم المادة الثالثة من قانون اصدار قانون مجلس الدولة تحكمه القاعدة العامة وهى ضرورة مراعاة طبيعة نظام القضاء الادارى التى تجيز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في جميع الأحكام التى تصدرها محكمة القضاء الادارى والمحاكم التأديبية . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة التأديبية بالمنصورة بجاسة طبقا لحكم المادة ١٩٨٧/١/٣ حكما له صفة وخصائص الأحكام ، ويكون الطعن فيه جائزا من رئيس هيئة مفوضى الدولة ، وقد صدر الحكم المطعون فيه من المحكمة التأديبية بالمنصورة بوصفها ( سلطة قضاء ) وليس بوصفها سلطة ادارية فى حدود ما يملك رئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية طبقا لأحكام قانون العاملين . فالحكم المطعون فيه بموجب نص المادة ١٠٤ من قانون المرافعات ينسب الى سلطة القضاء وتصدره المحكمة التى وقع الاخلال بنظام الجلسة فى رحاب مجلس قضاتها فى حدود السلطة التأديبية التى يملكها رئيس المصلحة طبقا لأحكام قانون العاملين . وقد تقدم القول أن مجلس القضاء محدد زمانا بالوقت الذى يستغرقه نظر القضايا ومحدد مكانا بالأبعاد الداخلية للقاعة أو الحجرة التى تجلس فيها المحكمة ، ولا يمتد البعد المكانى لمجلس القضاء ليشمل أية مساحة تقع خارج قاعة الجاسة فى تطبيق المادة ١٠٤ من قانون المرافعات . فقاعة الجلسة هى كل الأبعاد الداخلية للحجرة التى تعقد فيها المحكمة مجلس القضاء — ولذلك فان كل ما يقع خارج الأبعاد الداخلية للقاعة التى تجلس فيها المحكمة يكون صدقا وعدلا بمنأى عن سلطة المحكمة فى العقاب الجنائى أو التأديبى الفورى طبقا لحكم المادة ١٠٤ مرافعات ولئن كانت بعض المحاكم تفرض النظام على الواقفين خارج قاعة الجلسة وتزعمهم السكنية والحرص على عدم ازعاج المحكمة والمتقاضين فان ذلك لا يعنى أن للمحكمة

سلطانا عليهم وانها تملك توقيع العقاب الجنائي أو التأديبي الفوري عليهم  
اذ لا تلازم بين سلطة المحكمة في توقيع العقاب الفوري وبين قدرتها على  
فرض النظام والسكينة حتى على الشوارع المحيطة بها وقد استقر  
في ضمير الشعب المصري ضرورة الالتزام بالهدوء وتوفير السكينة للمحاكم  
والمستشفيات ودور العلم بلا حاجة لفرض النظام بالسلطة واقتضاء  
السكينة جبرا وقسرا من الأفراد واذا كانت بعض المحاكم في مجلس الدولة  
قد ألزمت العاملين وجمهور المتعاملين مع محاكم المجلس دروبا معينة  
في المرور بين أقسام المجلس، وسلمنا مميّنا يتدرجون فيه فليس ذلك من باب  
استخدام السلطة المخولة للمحاكم بالمادة ١٠٤ مرافعات، ولكنه من قبيل  
الحرص على حياة الناس وعلى مبنى المجلس، وحتى لا يؤدي الاستعمال  
اليومي الثقيل للسلم الخشبي العتيق الى سقوطه باحماله من الناس  
وتدل الاستجابة لطلب المحكمة على أدب شعب مصر وحضارته العريقة  
وتقديره لطلب المحكمة وحرصه على توفير أرقى معاملة للقضاء والمحاكم  
باعتبار أن ذلك من الضمانات المقررة لأفراد الشعب جميعا حتى تستطيع  
المحاكم النظر في قضاياها في أطيب مناخ ممكن من الهدوء والسكينة •

ومن حيث أن مجمل الوقائع — كما صورها الحكم المطعون فيه —  
أن السيدة / ..... العاملة بمحاكم مجلس الدولة بالمنصورة في يوم  
١٩٨٧/١/٣ أحدثت جلبة خارج قاعة المحكمة أمام بابها، وبحسب تعبير  
المحكمة التأديبية بالمنصورة سمعت جلبة بالخارج أمام باب المحكمة بينما  
كانت المحكمة التأديبية منعقدة بمدينة المنصورة فطلب رئيس المحكمة  
احضار السيدة التي أحدثت الولاة والضجة الا أنها جرت الى خارج  
المحكمة وركبت السيارة واتضح للمحكمة أنها عاملة بمحاكم مجلس الدولة  
بالمنصورة، وكان ذلك وقت انصراف العاملين • وقد أحدث هذا الصوت  
اخلالا بنظام الجلسة • ومن ثم فقد أصدرت المحكمة التأديبية بالمنصورة  
فوراً حكما بمعاينة العاملة المذكورة بالخصم من أجلها لمدة يومين • واذ  
وقعت الواقعة المتقدمة خارج قاعة الجلسة فإن سلطة العقاب التأديبي  
الفوري للمحاكم المقررة بموجب المادة ١٠٤ من قانون المرافعات لا تمتد اليها،  
ويكون الحكم المطعون فيه لذلك قد انطوى على خروج حتى على أحكام  
القانون • ويتمين لذلك الحكم في موضوع الطعن بإلغاء الحكم المطعون

فيه لمخالفته الشديدة للقانون كما يتعين الحكم بعدم جواز تدخل المستشار المساعد بالمجالس ..... وييطان اعلاته بتقرير الطعن .

ومن حيث أنه عن المذكرة الأخيرة المقدمة من الأستاذ .....  
المجاهى نيابة عن الأستاذ ..... المستشار المساعد بالمجالس وطلب  
التدخل الاختصاصى فى هذا الطعن — فقد وردت بها عبارات تحمل معنى  
التجريح الظاهر لرئيس المحكمة الادارية العليا ( الدائرة الرابعة ) فقد  
جاء فيها أن رئيس المحكمة كان أولى به أن يبادر الى التتحي عن نظر  
الطعن لما اتسم به موقفه من المستشار المساعد ..... ومن الموضوع  
المطروح على المحكمة بموجب هذا الطعن من رأى ظاهر وتحامل شخص  
بالغ وعمدى لكونه أحد أعضاء لجنة الصلاحية التى نظرت طلب رئيس  
المجلس النظر فى صلاحيته للبقاء فى الخدمة ، وقد شارك فى نظر الحكم  
واعمل النظر فيه واستأخض ما عساه يكون قد اعتبره من خطأ وكون رأيا  
بشأبه على وجه يفقده صفاء نفسه وحيدته وتجرده — فان ذلك مردود  
عليه بأن هذا التجريح صادر ممن لا يجوز تدخله فى الخصومة أصلا  
وقد جاء فى حكم مجلس تأديب أعضاء مجلس الدولة بشأن الواقعة محل  
هذا الطعن أنه ( وفى خصوصية الحالة المعروضة فان ما نسب الى العاملة  
..... معروض على المحكمة الادارية العليا للفصل فيه مما يغل يد  
المجلس عن التصدى للحكم على هذه الواقعة خصوصا بعد أن طعنت فيه  
هيئة مفوضى الدولة بالطعن رقم ٣٣/٨٥٧ ق وان اصدار الحكم بالصورة  
التي صدر بها لا يرقى الى مرتبة السبب الموجب لعدم صلاحية  
من أصدره ) ويتضح من ذلك أن لجنة الصلاحية ومجلس تأديب أعضاء  
مجلس الدولة لم يقربتا قط من موضوع الطعن المائل لأنه كان معروضا  
على القضاء أمام المحكمة الادارية العليا حتى صدر قرار مجلس التأديب  
بجلسة ١٩٨٧/٦/٢٨ وليس صحيحا أن رئيس هذه المحكمة على صلة  
تحامل شخصى عمدى بالأستاذ ..... فهو لا يعرفه ولم يتصل به  
قط الا من خلال عمل لجنة الصلاحية ومجلس التأديب أما القول بوجود  
اتجاه مسبق عند رئيس المحكمة للاستغناء عن شهادة الشهود والفصل  
فى الطعن بجلالته فمردود عليه بأنه لا توجد أية اتجاهات مسبقة لعمل  
أى شئ أو لترك أى شئ فى خصوص هذا الطعن كما أن وظيفة المحكمة

الادارية العليا هي الحكم على مدى صحة ومشروعية الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة التأديبية العليا بالمنصورة بجلسة ١٩٨٧/١/٣ في حدود ما هو ثابت فعلا في الأوراق من الوقائع بما لا يدع مجالا لسماع شهادة جديدة الشهود ، وقد رأت المحكمة — وهذا حقها — الاستغناء عن سماع الشهود اكتفاء بتصوير الوقائع على النحو الثابت في الأوراق في الحكم المطعون فيه . ومتى كانت لجنة الصلاحية ومجلس التأديب لم يفعلا ، بل لم يقتربا أى اقتراب من الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلسة ١٩٨٧/١/٣ لذلك فان القول بعدم صلاحية رئيس المحكمة لنظر هذا الطعن يكون من قبيل الاسراف والمغالاة في سوء الظن والاثهام بغير سبب مقبول خصوصا وقد صدر هذا المسلك من شخص لم يقبل تدخله في الخصومة في الطعن المائل أمام المحكمة الادارية العليا ، وكان يتعين على المستشار المساعد ..... رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أن يأبى بنفسه عن هذه الخصومة ولا يسعى للتدخل فيها ، ولا يتعقب الطعن في حكم شارك في اصداره ويسعى للتدخل في الخصومة أمام المحكمة الادارية العليا تدخلًا اختصاميا ويطلب منها الحكم برفض الطعن وتثبيت حكم الادانة الذي شارك في اصداره ضد السيدة ..... كان يتعين عليه أن يقدر حق التقدير أنه ليس خصما في هذا الطعن ، وأنه قاض ، ومن البديهيات أنه لا يجوز للقاضي أن يتعقب حكما شارك في اصداره فيتدخل في الخصومة في الطعن فيه أمام محكمة الطعن ويطلب طلبات من تلك المحكمة بقرء تثبيت الحكم ورفض الطعن فيه ، كان عليه أن يكف عن متابعة قضاة المحكمة الادارية العليا الذين ينظرون هذا الطعن بأسباب عدم الصلاحية التي صنعها خيال متعال متعاطف وكأنه خصم أصيل في الطعن ، كان يتعين عليه أن يعرف أنه بوصفه رئيس المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم المطعون فيه لا يجوز له أن يكون خصما في الطعن المرفوع من رئيس هيئة مفوضي الدولة عن هذا الحكم ، وأنه يمتنع عليه الدفاع عن الحكم المطعون فيه أمام محكمة الطعن ، كما يمتنع عليه مهاجمة المحكمة التي تفصل في هذا الطعن على النحو الثابت في مذكرته الأخيرة المقدمة يوم السبت ١٩٨٧/١٠/٣١ . كان عليه أن يعرف أن هيئة مفوضي الدولة لم تختصمه في الطعن . وأن اعلانه بتقرير الطعن عمل باطل لا يترقب عليه أى أثر ولا يخوله حق الهجوم على المحكمة الادارية

العليا وتجريح تصرفات رئيسها بالصورة التي صدر عنها طالب التدخل المرفوض . كان يتعين على طالب التدخل أن يعرف أن ولايته في المنازعة انتهت تماما بإصداره الحكم المطعون فيه من المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلسة ١٩٨٧/١/٣ وأنه لا يملك قانونا حق التوجه بطلبات أمام محكمة الطعن عن حكم شارك هو في إصداره . وأنه لأمر بالغ الغرابة وغير مسبوق في القضاء أن يدافع قاض وهو ما زال قاضيا عن حكم شارك هو في إصداره أمام محكمة الطعن عن موقف التدخل الاختصاصي ويتقدم بطلبات أمام محكمة الطعن بشأن الحكم الذي شارك هو في إصداره ثم ينمى على قضاة محكمة الطعن ويرمى رئيس المحكمة بعدم الجدية وعدم التجرد وبكل أسباب التجريح ، ويصور نفسه على أنه لم يسمح باتخاذ اجراءات الرد رغم قيام موجباته ، فكأنه يجود على المحكمة ويمن عليها بكريم المعاملة ويصور الاعتبارات التي أملت عليها هذا الموقف بأنها اعتبارات ( الناحية الأدبية ) واستخدام عبارة ( الناحية الأدبية ) يدل أوثق دلالة على شحوب وفقر الاعتبارات الأدبية في موازينه . وكل زعم أن رئيس المحكمة الادارية العليا ( الدائرة الرابعة ) قد اتصل بالحكم محل الطعن وقام بدراسته وقلب وجه الرأي فيه في مرحلة اجراءات لجنة الصلاحية ومجلس التأديب زعم باطل ، اذ كان يكفى جميع أعضاء لجنة الصلاحية ومجلس التأديب أن يعرفوا أن الحكم المطعون فيه قد طعن فيه فعلا أمام المحكمة الادارية العليا لميمعدوا عن مناقشته وبنأوا عن الاقتراب منه مجرد الاقتراب منه . فليس صحيحا أن رئيس المحكمة الادارية العليا قد سبق له نظر قضية ..... في مرحلة لجنة الصلاحية ومجلس التأديب كما أنه ليس صحيحا أيضا أن بين رئيس المحكمة الادارية العليا وطالب التدخل الاختصاص عداوة يرجع معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل فالعداوة لا تنشأ بين القاضى وبين من يحاكمه ولو أنها كانت تنشأ كما يتصور المتدخل لعجز البشر عجزا كاملا عن توفير قاض واحد في تاريخهم كله وأغلب الظن أن المتدخل يعرف ذلك . وأخيرا يقول المتدخل أن رئيس المحكمة كان له رأى سابق وموقف معن مطرد في شأن موضوع الطعن

ثابت في محاضر جلسات دائرة التسويات ( ب ) بمحكمة القضاء الإداري عندما كان رئيسا لها على نحو يجب تنحيه حتى يكمل لدى المتدخل الاطمئنان الى أن اختيار رئيس المحكمة لرئاسة الهيئة لم يتأثر بموقف المذكور . ومن المسلم به طبقا لأحكام المواد من ١٤٦ الى ١٦٥ من قانون المرافعات أن أسباب عدم الصلاحية لا تتوافر في حق القاضي الا اذا كان قد أبدى الرأي في الخصومة عينها المنظورة أمام المحكمة التي يجلس فيها مجلس القضاء ، وهو ما لم يصدر عن رئيس المحكمة فقط ، أما ما كان يصدر عن رئيس المحكمة من اثباته وقائع الشغب التي تحدث خارج قاعة المحكمة في محضر الجلسة ويحيل الأمر الى السيد الأستاذ المستشار الأمين العام للتصرف فيه فلا يعنى أن لرئيس المحكمة رأيا في موضوع المنازعة الماثلة ، سابقا ومعلنا متصورا في اذ ربما كان رئيس المحكمة يقصد الى أكثر من الإشارة الى عدم ملائمة القاعة التي تتعقد فيها دائرة التسويات ( ب ) اكونها تقع بين فكي حصار شامل من جيوش العاملين وهي المحكمة التي كانت تتعامل مع أكثر من مائة دعوى وطن من كل أسبوع تخص مئات من العاملين . ويحتم القانون على طالب التدخل أن تنتهي صلته تماما بالنزاع بمجرد مشاركته في اصدار الحكم فيه ، الا أن طالب التدخل وقف أمام المحكمة الادارية العليا موقف الدفاع عن حكم شارك في اصداره وطلب التدخل في الخصومة تدخلا اختصاميا وكانت له أمام المحكمة الادارية العليا طلبات في شأن النزاع كواحد من الخصوم ، وهو رئيس المحكمة المطعون في حكمها . وهذا الموقف الفريد ليست له سابقة ترخص لطالب التدخل وهاجم رئيس المحكمة وخطب بين هذه المنازعة وبين طلب الاحالة الى لجنة الصلاحية والى مجلس التأديب متصورا أن مجرد الاشتراك في لجنة الصلاحية ومجلس التأديب الذي كان يحاكمه ينبغي أن يحجب من اشترك فيها عن نظر هذا الطعن بحجة أنه لا بد أن يكون قد كون رأيا في موضوع هذه المنازعة ، وهو تصور خاطيء ، ذلك أن لجنة الصلاحية ومجلس التأديب لم يقتربا أى اقتراب من الطعن المائل ومن موضوع الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة التأديبية بالنسبة بجلسته ١٣/١/١٩٨٧ بمجازاة ..... بالخصم من أجراها لمدة يومين .

( طعن رقم ٨٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٨٧ )

رأبنا — علنية الجلسات :

قاعدة رقم ( ١١ )

المبدأ :

المواد ٤٤ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور يبين منها أن جهة السلطة القضائية وغايتها إقامة العدالة وتحقيق سيادة القانون وفص المنازعات تختلف أنواعها بأحكام تصدر في الدعاوى التي تختص بها المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها — تتحقق لديها مباشرة حرية الدفاع أصالة أو وكالة وفي جلسات علنية كمقاعدة عامة — استثناء من ذلك حالات لا تكون الجلسات علنية رعية وحفاظا للنظام العام والآداب — ذلك كله وفقا لما تنص عليه القوانين المنظمة للهيئات القضائية والمحاكم واختصاصاتها وللإجراءات التي تتبع في التقاضي أمثلها — المادة ١٦٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — لا يجوز للمحكمة أن تقبل دفعا أو أورقا من أحد الخصوم بعد حيز الدعوى للمداولة فيها تمهيدا لإصدار الحكم في غيبة الخصم الآخر ودون أن تمكن هذا الخصم من الاطلاع عليها ومباشرة حقه الطبيعي في الدفاع بشأنها — اذا مبرحت المحكمة للطرفين بتقديم مذكرات خلال أجل معين فانه لا يجوز لها خلال هذا الأجل قبول مستندات من أحد الطرفين — اذا ما تقدم أحدهما بمستندات كان أمام المحكمة اما أن تقفلها لعدم التصريح بها بتقديمها علانية من قبل عند حيز الدعوى للحكم واما أن تعيد الدعوى الى المرافعة لتمكن الطرف الآخر من الاطلاع عليها .

المحكمة : ومن حيث أن الثابت بيقين من واقع مدونات وقائع الحكم المطعون فيه أنه بجلاسة ١٩٨٧/٣/٨ تقرر حيز الدعوى للحكم لجلسة اليوم ( ١٩٨٧/٤/١٢ ) مع التصريح بتقديم مذكرات لمن يشاء خلال أمبوعين ، فقدمت الجامعة حافظه مستندات تقيد بتقديم المدعى لاستقالته في ١٩٨٣/٨/٢٣ وصدر القرار بانهاء خدمته للاستقالة ، كما تقدمت بمذكرة رددت فيها دفاعها السابق ابداءه وطلب في ختامها الحكم



بعدم قبول الدعوى لعدم وجود قرار نهائى يمكن التعويض عنه، واحتياطيا  
طلب رفض الدعوى وفى الحالتين يلزم المدعى المحروفات والاعتاب .  
وبجلسة اليوم صدر هذا الحكم .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد صدر بعد  
أن أودعت جهة الادارة ملف الدعوى حافظه مستندات لم يتن معروفا  
من جانب المحكمة بتقديمها ، ولم تتح المحكمة للمدعى أن يطلع عليها وأن  
يقدم دفاعه بشأن ما ورد بها .

وهن حيث أنه بناء على ذلك فإنه يكون ثابتا بأن ما نعه الطاعن ...  
على الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن المادة ( ٤٤ ) من الدستور تدس على أن سيادة القانون  
أساس الحقوق فى الدولة ، كما تقف المادة ( ٦٨ ) بأن حق انتقضى  
معدون ومكفول . ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى كما تقضى  
المادة ( ٦٩ ) بأن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول ويكفل القانون لغير  
القادرين ماليا وسائل الالتجاء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم ، وقد  
نصت المادة ( ١٦٥ ) على أن السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم  
على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون ، ونصت  
المادة ( ١٦٦ ) على أن القضاة مستقلين لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير  
القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة ،  
وقضت المادة ( ١٦٦ ) بأن جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة  
جلسها سرية مراعاة النظام العام والآداب وفى جميع الأحوال يكون النطق  
بالحكم فى جلسة علنية .

ومن حيث أنه يبين من مجموع تلك النصوص أن جهة السلطة  
القضائية وغايتها اقامة العدالة وتحقيق سيادة القانون وفض المنازعات  
بمختلف أنواعها بأحكام تصدر فى الدعوى التى تختص بها المحاكم بمختلف  
أنواعها ودرجاتها تحقق لديها مباشرة حرية الدفاع أصالة أو وكالة  
وفى جلسات علنية كعادة عامة ما لم يتجتم استثناء غير ذلك رعاية وحفاظا  
لنظام العام والآداب فى غير حالات النطق بالأحكام وبما يحقق المساواة  
بين المتقاضين فى مباشرة حق كل منهم فى الدفاع أصالة أو وكالة فى مواجهة  
الطرف الآخر وبعلمه وتحت رقابة ومباشرة الشعب فى الجلسات العلنية

للمحكمة وذلك كله وفقا لما تنص عليه القوانين المنظمة للهيئات القضائية والمحاكم واختصاصاتها وللإجراءات التي تتبع في التقاضي أمامها ومن ثم فإنه يتعين غير متضمن من أحكام القوانين المنظمة للمرافعات وللإجراءات التقاضي بالمبادئ الأساسية للتقاضي التي حتم أعمالها الدستورية في المواد السالف بيانها وأبرزها علنية إجراءات التقاضي في مواجهة الخصوم وتحت نظر وسمع أفراد الشعب والمساواة أمام القانون بين الخصوم في تلك الإجراءات ورعاية سيادة القانون واحترامه والتزام كل ما من شأنه تحقيق الغاية من القضاء وهو تحقيق العدالة وكفالة السلام الاجتماعي بحسم المنازعات وقضها سلميا طبقاً لأحكام الدستور والقانون .

ومن حيث أنه تطبيقاً لمبدأ العلاقة والمساواة أمام القانون ورعاية حقوق الدفاع لكل خصم تحت إشراف ورقابة الخصم الآخر وأفراد الشعب في الجلسات العلنية للمحاكم فقد نصت المادة ( ١٦٨ ) من قانون المرافعات تنص على أنه « لا يجوز للمحكمة أثناء الدأولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصمه ، أو أن تقبل أوراقا أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها والا كان العمل باطلا . ومن حيث أن مفاد هذا الشأن أنه لا يجوز للمحكمة أن تقبل دفاعا أو أوراقا من أحد الخصوم بعد حجز الدعوى للمداولة فيها تمهيدا لاصدار الحكم في غيبة الخصم الآخر دون أن تمكن هذا الخصم من الاطلاع عليها ومباشرة حقه الطبيعي في الدفاع بشأنها .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أنه اذا صرحت المحكمة للطرفين بتقديم مذكرات خلال أجل معين فإنه لا يجوز لها خلال هذا الأجل قبول مستندات من أحد الطرفين ، فاذا ما تقدم أحدهما بمستندات ، كان أمام المحكمة المستهدفة ما يقتضيه تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون واحترام قداسة حق الدفاع اما أن تغفلها لعدم التصريح بتقديمها علنية من قبل عند حجز الدعوى للحكم واما أن تعيد الدعوى الى المرافعة لتمكن الطرف الآخر من الاطلاع عليها .

( طعن رقم ٢٤٢٤ ، ٢٦١٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/١/٥ )

خلاصا : «تم جواز التمسك بالبطلان من الخصم الذى تسبب فيه :

### قاعدة رقم ( ١٢ )

المبدأ :

المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات — قرار مجلس التأديب لا يبطل اذا لم يراع حكم المادة ١٠٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه — قرار مجلس التأديب يبطل وفقا للمبادئ العامة التى تضمنتها المادة ٢٠ من قانون المرافعات اذا لم تتحقق الغاية من الاجراء الذى حدده القانون وهى اعلام عضو هيئة التدريس المحال الى مجلس التأديب ببيان التهم الموجهة اليه وبصورة من تقرير التحقيق وذلك بحرمان العضو من الاطلاع على هذه الاوراق — اذا اتيح لمجلس التأديب للعضو المحال فرصة الاطلاع على هذه الاوراق فإن الغاية من الاجراء تكون قد تحققت وهى تمكينه من مباشرة حقه الطبيعى فى تحضير وإبداء دفاعه وتحقيقه .

المحكمة : ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص على المبادئ والأحكام العامة فى مجال الاجراءات القانونية والتى تتمثل فيها المبادئ الأساسية للنظام العام القضائى.والتي تتفق بمفهوم عامة على قداسة حق الدفاع لكل انسان أصالة أو بالوكالة وقد نص فى المادة ( ٢١ ) منه على أن « يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه ، أو اذا شابته عيب لم يتحقق بسببه الغاية من الاجراء ، ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » .

ومن حيث أن قانون تنظيم الجامعات لم ينص على بطلان قرار مجلس التأديب اذا لم يراع حكم المادة ( ١٠٧ ) سالفة الذكر فإن هذا القرار يبطل وفقا للمبادئ العامة التى تضمنها نص المادة ( ٢٠ ) من

قانون المرافعات المشار اليها اذا لم تتحقق الغاية من الاجراء الذى حدده القانون وهى اعلام عضو هيئة التدريس المحال الى مجلس التأديب ببيان التهم الموجهة اليه وبصورة من تقرير التحقيق ، وذلك بحرمان العضو من الاطلاع على هذه الأوراق ، أما اذا أتاح مجلس التأديب للعضو المحال فرصة الاطلاع على هذه الأوراق والاحاطة بفحواها والالام بمضمونها وتقديم دفاعه بشأن ما هو منسوب اليه فان الغاية من الاجراء تكون قد تحققت وهى تهكيته من مباشرة حقه الطبيعى فى تحضير وإبداء دفاعه وتحقيقه ومن ثم فلا يترتب ابطالان فى اجراءات المجلس على النحو الذى يترتب حتما البطلان لأى قرار يصدر عنه .

ومن حيث أن مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس قد انعقد لمحاكمة الطاعن فى عدة جلسات استمع خلالها لأقواله وأوجه دفاعه كما استمع لأقوال الشهود ، ولم يظ باى ضمانات من ضمانات الدفاع المقررة له ومن ثم فانه لا يشوب هذا القرار البطلان ولو لم يراع رئيس الجامعة حكم المادة ( ١٠٧ ) من قانون تنظيم الجامعات المشار اليها مادام أن حق الدفاع قد كفل للطاعن على أكمل وجه وتحققت الغاية من أحكام المادة المذكورة قبل اصدار المجلس لقراره المطعون فيه .

ومن حيث أنه فضلاً عما سلف بيانه فان الثابت من حافظة المستندات التى أوردتها الجامعة بجلسة الثامن من يونيو سنة ١٩٨٨ أنه قد تم إرسال خطاب موصى عليه بعلم الوصول إلى محل إقامة الطاعن فى ١٩٨٥/٥/٥ . يجيبه علماً بقرار الاحالة الى مجلس التأديب مرفقاً به بصورة قرار الاحالة وبصورة المذكرة الخاصة بنتيجة التحقيق وقد وقع الطاعن على صورة هذا الخطاب بأنه تسام الأصل والمرفقات فى ذات التاريخ ، كما أن الثابت أن أول جلست مجلس التأديب قد عقدت فى ١٩٨٨/٦/١٧ . ومن ثم فان الاخطار المذكور يكون قد أرسل الى الطاعن قبل الجلسة المعينة للمحاكمة التأديبية بأكثر من عشرين يوماً وبالتالي فان الاجراء الذى تطلبتته المادة ( ١٠٧ ) من قانون تنظيم الجامعات قد روعى أيضاً فى حق الطاعن على خلاف ما ذهب اليه أوجه طعنه الأمر الذى ينقضى الزامه للقول

ببطلان قرار مجلس التأديب المطعون فيه استنادا الى عدم مراعاة أحكام المادة المشار إليها .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه قد صدر بأدانة الطاعن عن اتهامات ثلاثة .

ومن حيث أن الاتهام الأول يتمثل في أنه دخل لجنة امتحان دور مايو سنة ١٩٨٤ حال كونه مدرسا مساعدا ، وعدل صيغة السؤال الأول مما أدى الى إلغاء الاختيار في جانب من السؤال وقد أحدث تصرفه بلبلة بين الطلاب حيث أنه أجرى التعديل في بعض اللجان دون البعض الآخر فان الطاعن قد سئل أمام مجلس التأديب عما اذا كان من حقه كعضو هيئة التدريس أن يجري تعديلا بعد أن أقر رئيس القسم الامتحان ، فكانت اجابته أنه يعتقد أنه قد أخطأ بتفسيره للسؤال ، وهذا اقرار حر طليق بارتكاب المخالفة لا يحتاج لثبوتها الى مزيد عليه وذلك أيا كان تقدير المحكمة لادعاء الطاعن قيام خلاف بينه وبين الدكتور ..... الذي شهد بحدوث هذه الواقعة .

( طعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ١٣ )

#### المبدأ :

المادة ٢١ من قانون المرافعات تقضى بأنه لا يجوز أن يتمسك بالبطلان الا من شرع البطلان له — لا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذى تسبب في البطلان — يستوى أن يكون من تسبب في البطلان هو الخصم نفسه أو أى شخص آخر يعمل باسمه .

**المحكمة :** أما ما ورد بالطعن من أن التوكيل الصادر من دولة الكويت للسيدة ..... ، والذى بمقتضاه وكلت الأستاذ ... المحامى للدفاع عن زوجها أمام المحكمة ولم يصدق عليه من وزارة العدل . فان الثابت من

الأوراق أن السيد ..... المحامي قد باشر جميع الاجراءات في الدعوى بصفته وكيلًا عن السيد ..... بناءً على التوكيل الصادر له ، وبالتالي فإن حضوره عن موكله يستند الى صفته القانونية كوكيل عنه يعبر عن ارادته ، واذا كان الموكل لم ينكر الوكالة أو ينفصل منها أو يدعى أن المحامي حضر على غير ارادته أو حل محله في هذه الارادة بتتصيب نفسه مكانه دون رضاه ، فإن الوكالة تكون قائمة فعلاً وقانوناً ، ولا يجوز للطاعن أن يتمسك ببطلان سند الوكالة بمقولة أنه لم يصدق عليه لأن المادة ٢١ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يتمسك بالبطلان الا من شرع البطلان لمصلحته .

ولا يجوز التمسك بالبطلان من الخصم الذي تسبب فيه ..... ) ، ومن المستقر عليه في الفقه أو القضاء أنه يتسنى أن يكون من تسبب في البطلان هو الخصم نفسه أو أى شخص آخر يعمل باسمه .

من حيث أن تقرير الطعن في الحكم قد أودع بعد أكثر من ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم ومن ثم فإن الطعن يكون قد أقيم بعد الميعاد .  
( طعن رقم ٨٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٨/١/١٩٩٢ )

سادسا — مسند الوكالة :

قاعدة رقم ( ١٤ )

المبدأ :

لا إلزام على المحامي أن يثبت وكالته عند ايداع عريضة الدعوى نيابة عن موكله — يتعين اثبات الوكالة عند حضور الجلسة — إذا كان التوكيل خلاصا 'ودع ملف الدعوى — إذا كان التوكيل علما فيكتفى بإطلاع المحكمة عليه واثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أملاها بمحضر الجلسة — لاخصم الآخر أن يطالب المحامي باثبات وكالته حتى لا يجبر على الاستمرار في إجراءات مهدة بالالغاء — للمحكمة من تلقاء نفسها أن تطالب المحامي بتقديم الدليل على وكالته على أن يتم ذلك في جلسة المرافعة على الأكثر — على المحكمة في جميع الأحوال أن تتحقق من أن سندات التوكيل مودعة ملف الدعوى وثابتة بمرفقاته — إذا تبين للمحكمة حتى تاريخ حجز الدعوى أن المحامي لم يقدم سند وكالته عليها أن تحكم بعدم قبول الدعوى شكلا .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي .

وتنص المادة ٧٣ من قانون المرافعات على أنه « يجب على الوكيل أن يقرر حضوره عن موكله وأن يثبت وكالته عنه وفقا لأحكام قانون المحاماة ، وللمحكمة عند الضرورة أن ترخص للوكيل في اثبات وكالته في ميعاد تحدده على أن يتم ذلك في جلسة المرافعة على الأكثر .

وتنص المادة ٥٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ — والمعمول به اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٨٣ — على أن « لا يلتزم المحامي الذي يحضر عن موكله بمقتضى توكيل عام أن يودع

التوكيل بملف الدعوى ، ويكتفى بالاطلاع عليه واثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة .

ومفاد ما تقدم أنه ولئن لم يكن لازماً على المحامي اثبات وكالته عند ايداعه عريضة الدعوى نيابة عن موكله إلا أنه يتمين عليه حضوره الجلسة اثبات وكالته ، فإذا كان التوكيل الذي يستند اليه خاصاً أودعه ملف الدعوى ، أما إذا كان توكيلاً عاماً فيكتفى بالاطلاع المحكمة عليه واثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة . وللخصم الآخر أن يطالبه باثبات وكالته حتى لا يجبر على الاستمرار في إجراءات مهددة بالالغاء . كما أن للمحكمة من تلقاء نفسها أن تطلبه بتقديم الدليل على وكالته على أن يتم ذلك في جلسة المرافعة على الأكثر . ويجب على المحكمة في جميع الأحوال أن تتحقق من أن سندات توكيل المحامي في الدعوى — مودعة أو ثابتة بمرفقاتها — فإذا تبين لها حتى تاريخ حجز الدعوى للحكم ، لم يقدم المحامي — أو يثبت — سند الوكالة ، تغين الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الدعوى رقم ١٠٨٢ لسنة ٣٨ ق المطعون في الحكم الصادر فيها قد أقامها الأستاذ . . . المحامي بصفته وكيلًا عن الدكتورة . . . وزوجها الأستاذ . . . — بعريضة موقعة منه بهذه الصفة ، ولم يرد بالعريضة بيان عن نوع التوكيل أو رقمه أو تاريخه ، بينما ورد بمحضر ايداع العريضة بقلم كتاب محكمة القضاء الإداري المؤرخ في ١٩٨٣/١٢/٧ أن المحامي المودع قد تعهد بتقديم التوكيل . وبالرجوع إلى محاضر جلسات المحكمة التي نظرت فيها الدعوى ، يبين أن سيادته حضر الجلسات نيابة عن المدعين ولم يقدم ما يثبت سند وكالته عنهما . كما وأن المحكمة لم تطلبه باثبات وكالته حتى تاريخ حجز الدعوى للحكم وصحور الحكم فيها .

ومن حيث أنه لما تقدم فقد كان يتمين على محكمة القضاء الإداري



أن تحكم بعدم قبول الدعوى شكلا وإذا أغضت المحكمة عن ذلك وأصدرت حكمها في موضوع طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، يكون قد جانبها الصواب ، ويتعين من ثم القضاء بإلغاء حكمها المطعون فيه ، والحكم بعدم قبول الدعوى شكلا ، وبإلزام رافعها بالمصاريف •

( طعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٨٥ )

سلباً — تعريف الخصومة القضائية :

قاعدة رقم ( ١٥ )

المبدأ :

الخصومة القضائية هي حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى بالادعاء لدى القضاء أو بالالتجاء إليه بوسيلة الدعوى أو العريضة — حدد المشرع إجراءات الادعاء الذي تتعقد به الخصومة — تقوم هذه الإجراءات على اتصال المدعى بالمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى وتكليف المدعى عليه بالثبوت أمامها — أساس ذلك : أن الخصومة عندما تتمتع تصبح علاقة بين طرفيها من جهة وبينهما وبين القضاء من جهة أخرى — أثر ذلك : إذا لم تكن ثمة دعوة من أحد الخصمين إلى الآخر للتلاقى أمام القضاء أو لم يكن لأحدهما وجود فلا تتمتع الخصومة ويكون للمحكمة أن تحكم بعدم قبول الدعوى .

المحكمة : ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الهيئة الطاعنة قد اختصت شركة ميكانزو اكسبورت الانجليزية بصفتها الشركة الموردة ، وأنها اختصت الشركة العامة للأعمال الهندسية بصفتها الوكالة المعتمدة للشركة الانجليزية في مصر والضامنة لها في تنفيذ العقد ، كما قدمت الشركة المذكورة وهي من شركات القطاع العام في مصر باستصدار ترخيص الاستيراد الخاص بالأصناف المتعاقد عليها باسمها ، واتخذت إجراءات فتح الاعتماد النقدي باسمها أيضاً .

ومن حيث أنه بالاطلاع على ملف العملية المودع ، ما أثبتته الحكم المطعون فيه فإنه يبين أن شركة ميكانزو اكسبورت الانجليزية قد صفت باجراء قضائي عام ١٩٧٤ ، وقد سبق لنائب المصطفى الذي عينته محكمة القضاء العالي في إنجلترا أن طالب الهيئة بتقديم مستنداتها مستوفاة حتى يوم ١٥/٦/١٩٧٤ والا سيصير استبعادها من التسوية . ولا يبين من هذه الأوراق أن الهيئة قد تقدمت في أي وقت بالأوراق المطلوبة أو أنها اتخذت

أى اجراء للمطلبة بما تراه من مبالغ مستحقة نتيجة لتقصير الشركة الانجليزية في الوفاء بالتزاماتها على النحو السابق بيانه .

ومن حيث أن الخصومة القضائية انما هي حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى بالادعاء لدى القضاء أو بالالتجاء اليه بوسيلة الدعوى أو العريضة ، وقد حدد القانون اجراءات التقدم بهذا الادعاء الذى ينبغى عليه انعقاد الخصومة ، وهى التى تقوم على اتصال المدعى بالمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ، وتكليف المدعى عليه بالمثول أمامها لكونها علاقة بين طرفيها من جهة أو علاقة بين هذين الطرفين وبين القضاء من جهة أخرى ، فاذا لم تكن ثمة دعوة من أحد الخصمين للخصم الآخر الى التلاقى أمام القضاء ، أو لم يكن لأحدهما أو كليهما وجود ، فلا تنشأ الخصومة القضائية ولا تتعقد ،ويكون للمحكمة أن تحكم بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ما سبق .

ومن حيث أن الثابت أن الهيئة الطاعنة قد اختصت شركة ميكانزو اكسبورت بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٨ في وقت كانت هذه الشركة قد صفيت وزالت شخصيتها القانونية من الوجود بالتصفية القضائية التى وقعت في عام ١٩٧٤ بانجأترا على التفصيل السابق بيانه ، فان الخصومة بذلك لا تكون قد انعقدت على الوجه الصحيح قانونا . يكون الحكم المطعون فيه محمولا على ما تقدم من أسباب قد أصاب وجه الحق فيما قضى به من عدم قبول الدعوى بالنسبة لشركة ميكانزو اكسبورت .

ومن حيث أن الهيئة الطاعنة أقامت دعواها ابتداء أمام محكمة القضاء الادارى مستهدفة الزام كل من الشركة الانجليزية والشركة العامة للأعمال الهندسية بالمبالغ المطالب بها على سبيل التضامن واستنادا الى أن الشركة الأخيرة هى الممثل المحلى المعتمد للشركة الانجليزية في مصر والضامنة لها في الوفاء بالتزاماتها ، وقد قامت فضلا عن ذلك باستخراج اذن استيراد البضاعة المتعاقد على توريدها باسمها واتخذت اجراءات فتح الاعتماد

النقدى باسمها أيضا وهي أمور تخرجها من نطاق الشريك المضمن الى نطاق الشريك المتضمن ، فانه وعلى ضوء ما انتهى اليه هذا الحكم من عدم انعقاد الخصومة في مواجهة الشركة الانجليزية على النحو السابق بيانه فان الخصومة تظل قائمة في مواجهة الشركة العامة للأعمال الهندسية التي وقع اختصامها .

( طعن ٩٢١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٦ )

نفس المعنى : ( طعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٨/١/١٩٨٦ )

ثامنا - المحكمة المختصة بموضوع الدعوى تختص بالفصل في المنازعات الأولية المرتبطة بالدعوى ارتباطا لا يقبل التجزئة .

قاعدة رقم ( ١٦ )

المبدأ :

المحكمة المختصة بموضوع الدعوى تختص بالفصل في المنازعات الأولية المرتبطة بالدعوى ارتباطا لا يقبل التجزئة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه ولئن أثر النزاع ابتداء أمام المحكمة الإدارية بمناسبة الطعن في قبول أوراق الطاعن للترشيح لوظيفة العمدية لعدم استيفائه شروط حسن السمعة ، وتقدم منافسه بالشكوى الى جهة الادارة المختصة مما أسفر عن ادراج سابقتين في صحيفة الحالة الجنائية للطاعن ، ومن ثم فان هذه المنازعة في مدى صحة ادراج السوابق في صحيفة الحالة الجنائية للطاعن لا شك أنها تمثل مسألة أولية جوهرية في المنازعة الخاصة بالترشيح في العمدية ، والأصل أن المحكمة المختصة بموضوع الدعوى تختص بصفة عامة بالفصل في المنازعات الأولية المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة اذ كان هذا النزاع غير جوهرى ولا يتعلق بوجود أو نشوء المركز القانونى الذى يمثل المنازعة الأولى ومدى انطباق ذلك مع حقيقة الواقع وصحيح حكم القانون ما لم تكن لتلك المنازعة الأولية ذاتية خاصة تجعل ارتباطها بالمنازعة الأصلية ارتباطا غير مقصور على موضوعها بحيث تقوم المنازعة في المسائلة الأولية كمنازعة ادارية مستقلة لما لها من كيان ذاتى يؤثر بذاته مستقلا عن أية منازعة أخرى في تحديد عدد من المراكز القانونية لن تنصل به المنازعة أو لغيره من ذوى الشأن ولا يكون ثمة شك أو جدل في هذه الكينونة الذاتية المستمدة للمنازعة الأولية أن تشكل بحسب موضوعها وأسبابها موضوعا لاختصاص محدد لمحكمة أخرى داخل نطاق محاكم مجلس الدولة والقضاء الادارى وبصفة خاصة اذا كان هذا الاختصاص قد أنيط بمحكمة أخرى من محاكم مجلس الدولة أعلى درجة من تلك التى تفصل في النزاع الأهلى وتختص بنظره .

(طعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٣ ق مسجلة ٢٠/٧/١٩٩١ ع)

ناسما — لا يجوز اختصار ميت :

### قاعدة رقم ( ١٧ )

المبدأ :

بطلان صحيفة الدعوى بالنسبة لمن ثبت وفاته قبل رفع الدعوى  
لا يمنع من ادخال وراثته في دعوى قائمة وصحيحة للحكم عليهم بالمبلغ  
المطلوب في حدود ما آل اليهم من تركه مورثهم .

**المحكمة :** أن مبنى الطعن المقدم من هيئة مفوضى الدولة أن الحكم  
المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون في شقة المتعلق بعدم الزام ورثة  
المرحوم ٠٠٠ بالمبلغ المحكوم ضد المدعى عليه الأول بالتضامن معه في حدود  
ما آل اليهم من تركه مورثهم ، ذلك أن بطلان صحيفة الدعوى بالنسبة  
للمدعى عليه الثانى لا يمنع قانونا من ادخال وراثته المتوفى طبقا للمادة ١١٧  
من قانون المرافعات بشأن ادخال من كان يصح اختصاره في الدعوى  
بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ، خاصة وأن الدعوى كانت مازالت  
قائمة قبل المدعى عليه الأول . واذا كان يتعين طبقا للمادة ١١٧ مرافعات  
أن يتم ادخال الورثة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى وهو ما لم تقم  
به ادارة قضايا الحكومة ، اذ قامت فقط باعلانهم بصحيفة الدعوى بتاريخ  
١٩٨٢/٦/٦ . وبتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٧ الأمر الذى يجعل ادخالهم باطلا  
لخالفته نص المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة التى استلزمت ايداع  
الصحيفة قلم الكتاب ، لا أنه طبقا للمادة ٢٠ من قانون المرافعات لا يحكم  
بالبطلان اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء . ولما كان ايداع عريضة  
الدعوى بقلم كتاب المحكمة مقصود به اتصال المحكمة بالدعوى واعتبار  
الخصومة منعقدة بين الطرفين فاذا تحققت الغاية من الاجراء فلا يقضى  
بالبطلان . والثابت من محضر جاسة محكمة القضاء الادارى  
في ١٦/١٠/١٩٨٣ أن الورثة المذكورين قد مثلوا في الدعوى عن طريق  
محامين بعد اعلانهم . ومن ثم فإن المحكمة اتصلت باختصار الورثة  
المذكورين وطرح عليها أمر مطالبتهم بالطلبات كما انسقدت الخصومة  
بين الجهة الادارية المدعية وأتيح لهم التول أمام المحكمة لابداء دفاعهم

بما يحقق الغاية من الاجراء . ولا يجوز القول ببطالان ادخالهم في الدعوى . ويتعين الزامهم بالمبلغ المطلوب في حدود ما آل اليهم من تركة مورثهم بالتضامن مع المدعى عليه الاول والفوائد القانونية من تاريخ مطالبتهم أمام القضاء في ١٩٨٢/٦/٦ . ويقوم الطعن المقدم من ادارة قضايا الحكومة ( هيئة قضايا الدولة حاليا ) على أن الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون لأن المستفاد من نص المادتين ٢٠ و ٢٣ من قانون المرافعات أن البطلان لا يحكم به اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء وأجاز المشرع تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد لتمسك به .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة الأوراق أنه أثناء تحضير الدعوى بهيئة مفوضي الدولة تقدم شقيق المدعى عليه الاول بطلب أوضح فيه أن والده المدعى عليه الثاني توفي الى رحمة الله بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٦ قبل اقامة الدعوى في ١٩٨٠/١٢/٣٠ ، وقامت الادارة بادخال ورثة المدعى عليه الثاني ، وأودعت صحيفة ادخالهم قلم كتاب محكمة القضاء الاداري بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣١ ، وتم اعلانهم لحضور جلسة التحضير أمام هيئة مفوضي الدولة بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٧ ، وبجلسة ١٩٨٣/١٠/١٦ أمام محكمة القضاء الاداري حضر محام عن جميع الورثة . واذا تنص المادة ١١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه « للخصم أن يحظ في الدعوى من كان يصح اختصامه فيها عند رفعها ويكون ذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ٠٠٠ » فإنه وقد ثبت ان اقامة الدعوى ضد المرحوم ٠٠٠ بعد وفاته ، باعتباره ضامنا للمدعى عليه الاول قد جاء باطلا فان ادخال ورثته في الدعوى القائمة والصحيحة ضد المدعى عليه الاول، للحكم عليهم بالمبلغ المطلوب في حدود ما آل اليهم من تركة مورثهم يكون قد تم صحيحا ومطابقا للقانون ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف ذلك فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين الحكم بالغائه . فيما قضى به في هذا الشق من الحكم والقضاء بالزام الورثة المذكورين بالمبلغ المحكوم به في حدود ما آل اليهم من تركة مورثهم المرحوم ٠٠٠ والفوائد القانونية من تاريخ مطالبتهم قضائيا في ١٩٨٢/٥/٣١ .

( طعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/١٤ )

### قاعدة رقم ( ١٨ )

#### المبدأ :

الخصومة القضائية لا تتعد الا بين احياء — لا يصح اختصام ميت — اذا أدرك الموت أحد طرفيها بعد رفعها انقطع سير الخصومة في الدعوى أو الطعن .

المحكمة : ومن حيث أن الخصومة لا تقوم الا بين طرفيها الأحياء فلا يصح اختصام ميت ولذلك لا تتعد الخصومة في الطعن وتبطل المريضة أو التقرير به ، واذا أدرك الموت أحد طرفيها بعد رفعها انقطع سير الخصومة في الدعوى أو الطعن .

ومن حيث أن الطعن قد رفع ضد ..... وهو واضح من الوقائع قد أدركه الموت قبل صدور الحكم المطعون فيه ، فصدر ضد من قالت الادارة أنهم ورثته وعجلت الدعوى ضدهم ..... وورثة .... وهؤلاء لم يختصموا في الطعن بل اختصم ..... وهو من لا يصح اختصامه . ومن ثم لا تتعد الخصومة في الطعن ، ويترتب على ذلك بطلان التقرير به .

( طعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٨ )



## عاشرا - شطب الدعوى :

### قاعدة رقم ( ١٩ )

#### المبدأ :

شطب الدعوى معناه استبعادها من ( رول ) جدول القضايا فلا تعود المحكمة الى نظرها الا اذا طلب أحد الخصوم السير فيها باعلان منه الى الخصم الآخر بالحضور في جلسة تحدد لنظرها - شطب الدعوى لا يؤثر في قيامها - الدعوى المشطوبة تبقى قائمة وتشبه من هذه الناحية الدعوى الموقوفة - مؤدى ذلك : أن الدعوى المشطوبة اذا عادت للمحكمة بطلب أحد الخصوم السير فيها فانها تعود من النقطة التي وقفت عندها بحكم الشطب - اثر ذلك - ان ما تم من اجراءات المرافعة قبل الشطب يبقى قائما ولا يلقى - استمرار الدعوى مشطوبة ستين يوما دون السير فيها يؤدي الى اعتبارها كأن لم تكن - اثر ذلك : زوال جميع الاجراءات التي تمت فيها بقوة القانون دون حكم من المحكمة - هذا الجزاء مقرر لمصلحة المدعى عليه فلا تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها - يسقط حق المدعى عليه في التمسك به اذا نزل عنه صراحة أو ضمنا - أساس ذلك - ان البطلان في هذه الحالة ( لا يتعلق بالنظام العام ) - تطبيق في شأن اللجان القضائية للإصلاح الزراعي .

المحكمة : من حيث أنه من المبادئ المسلم بها في فقه قانون المرافعات المدنية والتجارية بشأن تفسير نص المادة ٨٢/١ سالف الذكر ان شطب الدعوى معناه استبعادها من رول جدول القضايا فلا تعود المحكمة الى نظرها الا اذا طلب أحد الخصوم السير فيها باعلان منه الى الخصم الآخر بالحضور في جلسة تحدد لنظرها . شطب الدعوى لا يؤثر في قيامها ، فالدعوى المشطوبة تبقى قائمة وهي من هذه الناحية تشبه الدعوى الموقوفة ، وينبغي على ذلك أن الدعوى المشطوبة اذا عادت للمحكمة بطلب أحد الخصوم السير فيها تعود من النقطة التي وقفت عندها بحكم الشطب ، فما تم من اجراءات المرافعة قبل الشطب يبقى قائما .

ولا يلغى الا أنه اذا استمرت الدعوى مشطوبة سنتين يوما ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها أعتبرت كأن لم تكن فتتول جميع الاجراءات التى تمت فيها بقوة القانون بغير حكم من المحكمة لأن الفرض أن الدعوى مستبعدة من الجدول وانها لم تعد للمحكمة ولكن هذا الجزاء مقرر لمصلحة المدعى عليه فلا تحكم من تلقاء نفسها ولا يجوز للمدعى أن يتمسك به اذا ما عادت الدعوى بعد مضى سنتين يوما من شطبها . كما أن حق المدعى عليه فى التمسك به يسقط اذا نزل عنه صراحة أو ضمنا عملا بالقاعدة العامة فى سقوط الحق فى التمسك بالبطلان غير المتعلق بالنظام العام ومن حيث أنه على هدى ما تقدم فانه يبين من الاطلاع على محاضر جاسات اللجنة القضائية لدى نظرها للاعتراضات محل الطعن المائل انه بجلسته ٣٠/١٢/١٩٧٣ أصدرت اللجنة قرار يقضى : ( أولا ) ضم الاعتراضات رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٦٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٣٦٥ و ٣٦٦ لسنة ١٩٧٣ الى الاعتراض رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٩ ليصدر فيها جميعها قرار واحد للارتباط بينها ( ثانيا ) وقبل الفصل فى موضوع هذه الاعتراضات بئدب مكتب خبراء وزارة العدل جنوب القاهرة لاداء المأمورية المشار اليها فى هذا القرار وقدرت اللجنة القضائية أمانة قدرها خمسة جنيهات بالنسبة لكل اعتراض وعلى المعارضين سداد الأمانة كل فيما يخصه خلال أسبوعين من تاريخ النطق بهذا القرار وحددت لنظر الاعتراضات جلسة ٢٠/١/١٩٧٤ فى حالة عدم دفع الأمانة و جلسته ٢٣/٢/١٩٧٤ فى حالة دفعها .

وبجلسة ٣١/٣/١٩٧٤ قررت اللجنة القضائية تأجيل نظرس الاعتراضات لجلسة ٧/٤/١٩٧٤ لدفع الأمانة بالنسبة لجميع المعارضين ونظرا لأنه لم يحضر أى من طرفى الخصومة جلسته ٧/٤/١٩٧٤ المشار اليها آنفا أصدرت اللجنة القضائية قرارها بشطب الاعتراض رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٩ والاعتراضات السبعة المضمومة اليه . وبجلسة ٢٨/٤/١٩٧٤ حضر محامى المعارضين وقدم حوالات بريدية عن الاعتراضات أرقام ٤١٢ لسنة ١٩٦٩ و ٤٦٣ و ٢٢٠ و ٢٢٢ و ٣٦٥ و ٣٦٦ لسنة ١٩٧٣ وطلب قصر مأمورية الضبط على بحث هذه الاعتراضات .

أما الاعتراضين رقمي ٢٢١ و ٢٢٣ لسنة ١٩٧٣ فطلب أجلا لدفع الأمانة . وفي هذه الجلسة قررت اللجنة القضائية :

أولا - فصل الاعتراضين رقمي ٢٢١ و ٢٢٣ لسنة ١٩٧٣ عن الاعتراض رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٩ والاعتراضات المضمومة اليه .

ثانيا - تحديد جلسة ١٩٧٤/٦/١ لنظر الاعتراضين المذكورين ٢٢١ و ٢٢٣ لسنة ١٩٧٣ .

ثالثا - قصر مأمورية الخبير الصادر بها القرار المؤرخ ١٩٧٣/١٢/٣٠ على الاعتراضات رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٩ و ٤٦٣ لسنة ١٩٦٩ و ٢٢٠ و ٢٢٢ و ٣٦٥ و ٣٦٦ لسنة ١٩٧٣ وعلى سكرتارية اللجنة ارسال الأوراق اليه للبدء في مباشرة المأموريات وحددت لنظر هذه الاعتراضات جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩ ليقدم الخبير تقريره وأخيرا فإنه بجلسة ١٩٨٣/٤/٣٠ عادت اللجنة القضائية وقررت شطب الاعتراض رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٩ والاعتراضات المضمومة اليه الا أنه نظرا لحضور وكيل المعارضين قبل نهاية الجلسة قررت اللجنة القضائية اعتبار قرار الشطب كأن لم يكن وإعادة الاعتراضات للجدول مع التأجيل لجلسة ١٩٨٣/٦/٥ كطلب الحاضر عن المعارضين .

ومن حيث أنه يخلص مما سبق بيانه أنه عندما أصدرت اللجنة القضائية قرارها بشطب الاعتراضات محل الطعن المائل سواء بجلسة ١٩٧٤/٤/٧ أو بجلسة ١٩٨٣/٤/٣٠ بإدراج المعارضين ( الطاعنين ) باستئناف السير في هذه الاعتراضات قبل فوات مدة الستين يوما المنصوص عليها في المادة ١/٢ من قانون المرافعات السالف الإشارة إليها والتي بانقضائها تعتبر تلك الاعتراضات كأن لم تكن بحيث تؤول جميع الاجراءات التي تمت فيها والآثار التي ترقبت على رفعها ، ومن ثم فإن ما تثيره الهيئة العامة للإصلاح الزراعي من دفع بعدم قبول الاعتراضات محل الطعن المائل شكلا لتوافر العلم اليقيني بقرار الاستيلاء الابتدائي يكون قائما على غير سند من الواقع أو القانون جديرا بالرفض .

ومن حيث أنه عن طلب الطاعنين الحكم بعدم جواز الاستيلاء على مسطحات الاعتراضات محل الطعن ل سابقة الاعتداد بعقد البيع الصادر من أبو ٠٠٠ لصالح المستولى لديهما ٠٠٠ و ٠٠٠ والمؤرخ ١٩٤٤/٢/٥ فإن المحكمة ترى الالتفات عن هذا الطلب ذلك أنه لم يتم في الأوراق ما يفيد هذا الاعتداد ، هذا فضلا عن أنه على فرض حصول اعتداد بالعقد المذكور فإن الثابت من الأوراق أن أطيان الاعتراضات مستولى عليها قبل السيدين ٠٠٠ و ٠٠٠ وليس قبل السيد ٠٠٠ كما أنه ثابت من تقريرى مكتب الخبراء بوزارة العدل أن تلك الأطيان داخلة في ملكية الخاضعين المذكورين .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على تقريرى مكتب خبراء جنوب القاهرة ، ان الخبر المنتدب لم يحدد بصفة قاطعة القانون المستولى بموجبه على أطيان الاعتراضات ، وينى تقريره على ما جاء بأقوال مندوب الاصلاح الزراعى ، وأشار في عدة مواقع من هذين التقريرين الى أن الاستيلاء تم طبقا للقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، كما أشار في مواضع أخرى الى أن الاستيلاء تم طبقا للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ثم قرر بالنتيجة الختامية أن السيدين ٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠ يخضعان للقانونين رقمى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وان الاصلاح الزراعى استولى قباهما طبقا للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على مسطحات بناحية دكرنس دقهلية .

ومفاد ما تقدم أنه يوجد تناقض بين النتائج ومضمون التقريرين وكذا محاضر الاعمال ومن ثم يعمى تدب مكتب خبراء وزارة العدل بالمنصورة للاطلاع على الأوراق وقرارات الخاضعين ومعاينة مسطحات الاعتراضات لبيان المستولى بموجبه عليهما ، وتحديد تاريخ الاستيلاء والمستولى قبله .

( طعن رقم ٢٨٥٠ لسنة ٣٠ ق. — جلسة ١٩٨٧/٤/٧ )

## الفرع الثاني

### صحيفة الدعوى

أولا — يشترط أن تكون عريضة الدعوى موقعة من محام مقيد بجدول المحامين أمام المحكمة التي تودع بقلم كاتبها :

قاعدة رقم ( ٢٠ )

المبدأ :

أوجبت المادتين ٥٥ من قانون مجلس الدولة و ٨٧ من قانون المحاماة أن تكون صحف ادعوى المقدمة الى محكمة القضاء الادارى موقعة من أحد المحامين القبولين للمرافعة أمام هذه المحكمة ورتبت المادة ٨٧ سائلة الذكر على مخالفة هذا الحكم البطلان — مخالفة الحظر المنصوص عليه في المادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ التي لا تخاطب سوى المحامين الخاصين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لا يترتب عليه سوى مسؤولية المخالف تأديبيا ، دون أن يلحق الاجراء البطلان .

**المحكمة :** نص قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في المادة ٢٥ على أن « يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين القبولين أمام تلك المحكمة ٥٥٠ » ، كما نص قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ معدلا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ في المادة ( ٥٠ ) على أن « يشترط فيمن يمارس المحاماة وفيمن يكون عضوا بالادارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يكون اسمه مقيدا في جداول المحامين المشتغلين وطبقا لدرجات قيدهم ، كما يقبل للمرافعة عن هذه الجهات المحامون المقيدون بجداول المحامين المشتغلين ) ، ونص في المادة ( ٥٥ ) على أنه لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها مزاوله أى عمل من أعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون أو الحضور أمام

المحاكم لغير الجهات التي يعملون بها ) ، ونص في المادة ٨٧ على أنه لا يجوز في غير المواد الجنائية التقرير بالظن أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا إلا من المحامين المقيدين لديها سواء كان ذلك عن أنفسهم أو بالوكالة عن الغير . . . . وفي جميع الأحوال يترتب الإعلان على مخالفته هذه الأحكام . . . . ) وتنص المادة ١٠٤ على أن ( يكون تعيين المحامين بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام من المقيدين بجدول المحامين المشتغلين . . . . ) .

ومن حيث أن الواضح من هذه النصوص أن كلا من المادتين ٥٥ من قانون مجلس الدولة و ٨٧ من قانون المحاماة قد أوجبا أن تكون صحف الدعاوى المقدمة الى محكمة القضاء الإداري موقعة من أحد المحامين المقبولين أمام هذه المحكمة ورتبت المادة ٨٧ سالف الذكر على مخالفة هذا الحكم البطلان . ومن ثم فإن توقيع أحد المحامين غير المقبولين للمرافعة أمام محكمة القضاء الإداري على صحيفة الدعوى المقدمة لها من شأنه أن يبطل هذه الصحيفة أعمالا لحكم المادة ٨٧ من قانون المحاماة وبالتالي تكون غير مقبولة ، فإذا انتفى هذا الشرط فلا يكون ثمة وجه لأعمال حكم هذه المادة .

ولما كان الثابت في الظن المائل أن صحيفة الدعوى أودعت قام كتاب محكمة القضاء الإداري موقعا عليها من المدعى في ١٩٨٢/٩/٢٠ ، وهو في ذات الوقت مقيد بجدول نقابة المحامين المقبولين للمرافعة أمامها ، ومن ثم يكون هذا الإجراء قد تم صحيحا ومنتجا لآثاره ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ — الذي أودعت العريضة في ظل العمل بأحكامه — من أنه لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها مزاوله أي عمل من أعمال المحاماة . . . لغير الجهات التي يعملون بها ، ذلك أن المشرع اكتفى بالنص على هذا الحظر دون أن يترتب على مخالفته البطلان ، وبهذه المثابة فإن حكم المادة ٥٥ من قانون المحاماة لا يخاطب سوى المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ دون غيرهم بحيث لا يترتب على مخالفة هذا الحظر سوى مسئولية المخالف تأديبيا ،

دون أن يلحق الاجراء البطلان لمجرد مزاوله النشاط المحظور عليه .  
ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر ، فمن ثم  
يكون قد خالف حكم القانون وأخطأ في تطبيقه ويتعين الحكم بالغائه ،  
وبوصحة عريضة الدعوى واحالتها الى محكمة القضاء الادارى المختصة  
للحكم في موضوعها مجددا .

( طعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٢١ )

#### المبدأ :

توقيع محام مقبول امام المحكمة اجراء جوهري يجب أن يستكملة  
شكل العريضة والا كانت باطلة - لا يحكم بالبطلان اذا ثبت تحقق الغاية  
من الاجراء رغم تخلف التوقيع ذاته .

**المحكمة :** من المقرر أن المنازعة الادارية لا تتم الا بتقديم  
عريضتها الى قلم كتاب المحكمة المختصة ، وبذلك تتمتع هذه المنازعة وتقع  
صحيفة مادامت العريضة قد استوفت البيانات الجوهرية المقررة قانونا .

ومن حيث أنه ولئن كان الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمه الاستئناف  
بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، الا أنه يستثنى من ذلك المسائل  
المتعلقة بالنظام العام ، فان المحكمة أن تتعرض لها من تلقاء نفسها ،  
ومن هذه المسائل توقيع محام مقبول على صحيفة افتتاح الدعوى ، اذ أنه  
متى ثبت عدم توقيع المحامي ، فان الصحيفة تبطل وببطلان الصحيفة  
لا تتمتع الخصومة أصلا ، وينعكس هذا على الاستئناف ، ومن هنا تمتد  
رقابة القضاء الى صحيفة افتتاح الدعوى اذا تخلفت فيها شكلية جوهرية  
يترتب على اغفالها البطلان وترتبيا على ما تقدم يكون للمحكمة التصدى  
من تلقاء نفسها لبحث مدى استكمال صحيفة افتتاح الدعوى للبيانات  
الجوهرية ومنها توقيع محام مقبول أمامها .

ومن حيث أن الملة ٢٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن : « يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة مرفعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة وتضمن العريضة عدا البيانات العامة ..... » .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة استقر على أن توقيع محام مقبول أمام المحكمة اجراء جوهرى يجب أن يستكمل شكل العريضة والا كانت باطلة .

ومن حيث أن البطلان لعدم استكمال العريضة لتوقيع المحامى المقبول لا يحكم به اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء ، وذلك اذا تحققت الغاية رغم تخلف التوقيع ذاته . والغاية هي حماية مصلحة أطراف النزاع مما يعرقل الخصومة .

ومن حيث أن الثابت في الدعوى المقامة أمام المحكمة الادارية بأسيوط أنها أقيمت بعريضة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٦/٨/١١ ولم تكن مرفعة من محام مقبول أمام المحكمة الادارية ، الا أن المحامى أودعها بمحضر ايداع وقعه بناء على توكيل صادر له من المدعى موثق بالشهر العقارى تحت رقم ٦١٨ لسنة ١٩٧٦ توثيق سوهاج بتاريخ ١٩٧٦/٨/٥ أى قبل رفع الدعوى ، وحضر المحامى جلسات التحضير أمام هيئة مفوضى الدواة ، ومن ثم تكون الغاية من الاجراء قد تحققت بتوقيع المحامى على محضر ايداع عريضتها وفقا للاجراءات المنصوص عليها مما لا محل معه للحكم ببطلان صحيفة الدعوى .

( طعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

#### المبدأ :

توقيع محام بالقطاع العام غير مقبول أمام محكمة القضاء الادارى الى صحيفة دعوى أمام هذا القضاء في شأن من غير شئون الجهة التى يعمل بها لا يرتب بطلان هذه الصحيفة بل يعرض ذلك المحامى المخالف للمساءلة التأديبية — المادة ٥٥ من قانون المحاماة المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ صدر في ظلها هذا الاجراء .



**المحكمة:** أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة  
نص في المادة ( ٢٥ ) على أن يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة  
المختصة بعريضة موقعة من محام مقبول بجدول المحامين المقبولين أمام تلك  
المحكمة ..... » وأن قانون المحاماة السابق المعدل بالقانون رقم ٦٥  
لسنة ١٩٧٠ الذي قدمت في ظل العمل به العريضة مثار النزاع قد نص  
في المادة ( ٥٠ ) على أن « يشترط فيمن يمارس المحاماة وفيمن يكون  
عضوا بالادارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية  
اتباعه لها أن يكون اسمه مقيدا في جدول المحامين المشتغلين ولا يجوز  
للمحاكم والدوائر الرسمية قبول وكالة المحامي ما لم يكن اسمه مقيدا  
في هذا الجدول ونصت المادة ( ٥٤ ) على أن يقبل للمرافعة أمام المحاكم  
عن الهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات  
القطاع العام المحامين العاملين بها المقيدون بجدول المحامين المشتغلين  
وطبقا لدرجات قديمهم كما يقبل للمرافعة عن هذه الجهات المحامون المقيدون  
بجدول المحامين المشتغلين » وقضت المادة ( ٥٥ ) على أنه لا يجوز  
للمحامين العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة  
لها مزاوله أى عمل من أعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون  
أو الحضور أمام المحاكم لغير الجهات التي يعملون بها » وقضت المادة  
( ٨٧ ) على أنه « لا يجوز في غير المواد الجنائية التقرير بالطعون أمام  
محكمة النقض أو المحكمة الادارية العليا الا من المحامين المقبولين اديها  
سواء كان ذلك عن أنفسهم أو بالوكالة عن الغير ..... وفي جميع الحالات  
يترتب البطلان على مخالفة هذه الأحكام ..... » وقضت المادة ١٠٤  
على أن « يكون تعيين المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية  
التابعة لها وشركات القطاع العام من المقيدين بجدول المحامين المشتغلين »

وحيث أن البين من هذه النصوص أن كلا من المادتين ٥٥ من قانون  
مجلس الدولة و ( ٨٧ ) من قانون المحاماة أفرد من جهتها أن تكون دحف  
الدعاوى المقدمة الى محكمة القضاء الادارى موقعة من أحد المحامين المقبولين  
للمرافعة أمامها وبينت المادة ( ٨٧ ) سالفه الذكر البطلان على مخالفة هذا  
الحكم. ومن ثم فإن توقيع أحد المحامين غير المقبولين للمرافعة أمام محكمة

القضاء الإداري على صحيفة الدعوى المقدمة لها من شأنه أن يبطل هذه الصحيفة أعمالا لحكم المادة ( ٨٧ ) من القانون المشار اليه وبالتالي تكون غير مقبولة أما في غير هذه الحالة فلا وجه لأعمال حكم تلك المادة ولما كان ذلك وكان الثابت أن صحيفة الدعوى الراهنة قد قدمت لمحكمة القضاء الإداري موقعا عليها من المدعى وهو مقيد بجدول نقابة المحامين المقبولين للمرافعة أمامها ومن ثم يكون هذا الإجراء قد تم صحيحا ومنتجا لآثاره ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ( ٥٥ ) من قانون المحاماة التي حظرت على المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مزاولة أى عمل من أعمال المحاماة أو الحضور أمام المحاكم لغير الجهات التي يعملون بها وذلك لأن المشرع قد اقتصر على النص بالخطر دون أن يرتب البطلان وبهذه المثابة فإن حكم المادة ( ٥٥ ) من قانون المحاماة لا يطالب سوى المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ دون غيرهم بحيث لا يقرتب البطلان على مخالفة هذا الخطر سوى مسئولية المخالف التأديبية دون أن يلحق الإجراء البطلان لمجرد مزاولة النشاط المحظور وإذا أخذ الحكم المطعون بنظر معايير فانه من ثم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

( طعن رقم ١٢١٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٣ )

#### المبدأ :

يكفى قانونا لسلامة التقرير بالظعن أمام المحكمة الإدارية العليا توقيع محام مقبول أمام هذه المحكمة وليس أكثر من محام .

**المحكمة :** عن الدفع ببطلان التقرير بالظعن لتتمثل المحامي الأستاذ ... على أنه ليس موقعا من محام مقبول أمام محكمة النقض ، والمحكمة الإدارية العليا ، فانه حيث أن الثابت من الأوراق أن الظعن كان موقعا من الأستاذ ... باعتباره وكلاء عن الأستاذ المحامي سالف الذكر وقد تم ايداع تقرير الظعن بمعرفة ... وفقا لحضر الايداع المؤرخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٨٥ والموقع من مراقب علم المحكمة العليا

السيد . . . كما أن الثابت أن المحامي الأستاذ . . . مقيد أمام النقض وبالتالي أمام هذه المحكمة الادارية العليا من ١٩/١٠/١٩٦٥ .

ومن حيث أنه ينبغي على ما تقدم وعلى عدم تنصل الأستاذ . . . عن تقرير الطعن الموقع منه والمودع بمعرفته أن يكون قد توفر لهذا التقرير التوقيع عليه من محام مقبول أمام هذه المحكمة وذلك بصرف النظر عن تنصل الأستاذ المحامي . . . منه ، حيث يكفي قانونا لسلامة هذا التقرير بالطعن توقيع محام مقبول أمام هذه المحكمة وليس أكثر من محام ، وذلك بصرف النظر عن ذلك التتصل وآثاره والمسئولية عنه بحسب حقيقة الحال فيما يتعلق بالعلاقة بين الطاعن ، والمحامي المتصل وكذلك المحامي الثاني موقع هذا التقرير بالطعن ومودعه ذلك سواء من النواحي الجنائية أو المدنية أو النقابية .

( طعن رقم ٣٧٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

#### المبدأ :

الدعوى لا ترفع الا من شخص حي ضد شخص حي آخر — اذا ما رفعت الدعوى من شخص متوف او ضد شخص متوف كانت صحيفة الدعوى منعدمة — ينعدم ايضا ما يبنى على الدعوى من اثبات .

المحكمة : من حيث أنه بالنسبة للمفصل في مدى صحة صحيفة الاعتراض وما قضت به اللجنة من انعدامها على المعارض السابق بوفاته فانه من المسلم به قانونا أن الدعوى لا ترفع الا من شخص حي ضد شخص حي آخر ، أما اذا ما رفعت من شخص متوف او ضد شخص متوف كانت صحيفة الدعوى منعدمة ، وينبنى على ذلك انعدام ما ينص عليها من اثبات ، ولما كان ذلك وكان الثابت من اعلانات الوفاة والوراثة المقدمة من الحاضرين عن المعارضين أن المعارضين الذين قدمت عريضة الاعتراض بأسمائهم وهم . . . وثابت به أنه توفي بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٧ والسيد . . . وثابت به وفاته بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٧ و . . . وثابت به وفاته بتاريخ

١٩٩٢/٩/٩ ومن ثم فإن الاعتراض موضوع النزاع يكون معدوما بالنسبة لهم ولا بصحيفة العريضة المقدمة من مورثتهم إذ أن التصحيح بتدخيل ورثة المعارضين لا يكون منتجا لا شعبة الا في حالة المعارض في تاريخ لاحق لتاريخ ايداع عريضة الاعتراض أما اذا كانت الأسماء التي أوردتها صحيفة الاعتراض لمعارضين قد ثبت وفاتهم في تاريخ سابق على الايداع فإن الأثر المترتب على ذلك هو انعدام صحيفة الاعتراض انعدام كل اجراء لاحق من الورثة بقصد السير في اجراءات الاعتراض أو بتصحيحه إذ أن ذلك لا يتأتى الا من خلال خصومة انعقدت صحيحة ابتداء . .

ومن ثم يكون ما قضت به اللجنة بانعدام صحيفة الاعتراض على الوجه السابق بيانه قضاء يتفق وصحيح حكم القانون ويتعين رفض الطعن بالنسبة لهذا الشق .

( طعن رقم ١٩١٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/١١/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٥ )

#### البدا :

المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة مفادها — يقدم للطاب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من معظم مقيد بجداول المظلمين المقبولين اعلم تلك المحكمة — الدعوى تكون مرفوعة في التاريخ الذي تقدم فيه عريضتها الى قلم كتاب المحكمة — يحرر فيه محضر الايداع الدال على ذلك بواسطة قلم الكتاب — يعتد بهذا التاريخ في حساب المواعيد المقررة قانونا لرفع الدعوى — حتى ولو ترلخى قلم الكتاب بعد ذلك في قيد الدعوى بسجل المحكمة بقيندها في تاريخ لاحق للتاريخ الذي اودعت العريضة فيه — أو حدث تلاعب في محضر الايداع بتقييد تاريخ ايداع العريضة الى تاريخ لاحق له أو سابق على خلاف الحقيقة — العبرة بالتاريخ الحقيقي الذي تودع فيه عريضة الدعوى بقلم كتاب المحكمة والذي يثبت في محضر الايداع دون اعتبار لأي تلاعب في هذا التاريخ — لا يجوز أن يضار صاحب الشأن بهذا

**التلاعب — يعد هذا التلاعب جريمة جنائية أو تأديبية يستحق مرتكبها العقاب الجنائي أو التأديبي .**

**المحكمة :** من حيث أن المادة ٢٥ من قانون مجالس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٢/٤٧ تنص على أنه « يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة ٢٢٠٠٠ فان الدعوى تكون مرفوعة في التاريخ الذي تقدم فيه عريضتها الى قلم كتاب المحكمة ويحرر فيه محضر الايداع الدال على ذلك بواسطة قلم الكتاب ، ومن ثم فانه يعتد بهذا التاريخ في حساب المواعيد المقررة قانونا لرفع الدعوى . وذلك حتى لو تراخى قلم الكتاب بعد ذلك في قيد الدعوى بسجل المحكمة بقيدها في تاريخ لاحق التاريخ الذي أودعت العريضة فيه ، أو حدث تلاعب في محضر الايداع بتقيد تاريخ العريضة الى تاريخ لاحق له أو سابق على خلاف الحقيقة ، لأن العبرة هي بالتاريخ الحقيقي الذي تودع فيه عريضة الدعوى بقلم كتاب المحكمة والذي يثبت بمقتضى محضر الايداع دون أى اعتبار لأى تلاعب في هذا التاريخ أو تراخى في قيد الدعوى بسجل المحكمة اذ لا يجوز أن يضار صاحب الشأن بمثل هذا التلاعب أو التقصير المشار اليه والذي يشكل من ناحية أخرى جريمة جنائية أو تأديبية يستحق مرتكبها العقاب الجنائي أو التأديبي حسبما تنتهي الى ذلك السلطات المختصة .

ومن حيث أن الثابت في الواقعة المعروضة حسبما سلف أن التاريخ الحقيقي لايداع عريضة الدعوى بقلم كتاب محكمة القضاء الادارى هو ١٩٨٤/٦/٢٧ فان الدعوى تكون مقامة قبل مضي الميعاد المقرر في المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ والممتد الى ١٩٨٤/٦/٣٠ بمقتضى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بغير وجه للنظر الصالف وانتهى الى عدم قبول الدعوى فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون الأمر الذي يكون معه خائفا بالالغاء ، مع القضاء برفض الدفع بعدم

قبول الدعوى لاستناده على أساس غير صحيح ، وبقبولها مع اعادتها الى محكمة القضاء الادارى للفصل في موضوعها باعتبارها غير مهياة بدالتها للفصل فيه .

( طعن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/١/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٣١ )

#### المبدأ :

توقيع صحيفة الدعوى من محام مقبول أمام المحكمة — اجراء جوهري يترتب على تخافه البطالان — التوقيع الذى يعبر عن أن الصحيفة صادرة من محام ومعبرة من قبله — لا يتأتى الا بأن تكون ممهورة بتوقيع المحامى فى نهايتها .

**الحكمة :** من حيث أن الطعن يقوم على أسباب حاصلها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله والقصور فى التسيب ذلك أورد واقعة عدم توقيع صحيفة الدعوى من محام على الاطلاق ورتب على ذلك بطلان الدعوى فى حين الثابت من استقراء تلك الصحيفة أنها موقعة من محام مقبول أمام المحكمة وأن هذا التوقيع موجود على يسار صدر أصل الصحيفة فى الصفحة الأولى أمام السطر ١٢ وأن المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة لم تستلزم توقيع المحامى فى مكان معين كما أن جهة الادارة لم تدفع أو تشكك فى صحة شكل الصحيفة كما أن الحكم أورد أسباب غير حقيقية ومخالفة للثابت من الأوراق اذ أورد فى أسبابه وحديثاته أن الصحيفة خالية من التوقيع رغم أن هيئة مفوضى الدولة تحققت من وجود توقيع المحامى المطعون على يسار صدر الصحيفة وانتهت فى تقريرها الى قبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بأحقية المدعى فى طلباته الواردة بصحيفة الدعوى .

ومن حيث أن المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة تنص على أن يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة .

ومن حيث أن المادة ٣٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة تنص على أن للمحامى المقيد بجدول محاكم الاستئناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الادارى ولا يجوز قبول صحيفة الدعوى أمام هذه المحاكم وما يعادلها الا اذا كان موقعا عليها منه والا حكم ببطلان الصحيفة .

وتنص المادة ٥٨ من ذات القانون على أنه \* ٥٥٥ كما لا يجوز تقديم صفح الاستئناف أو تقديم صفح الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى الا اذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها ويقع باطلا كل اجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة .

ومن حيث أن البين من سياق النصوص المشار اليها أن توقيع المحامى المقبول أمام محكمة القضاء الادارى على صحيفة الدعوى هو اجراء جوهرى أوجب القانون أن يستكمله شكل الصحيفة وقد رتب المشرع على تخلفه الحكم ببطلانها .

ومن حيث أن الثابت من صحيفة الدعوى أنها لم تزيل بتوقيع محام مقبول لدى محكمة القضاء الادارى وقد خلت تماما من هذا التوقيع فى أى صفحة من صفحاتها ومن ثم لم تستكمل الشكل الذى تطلبه القانون، وهو التوقيع عليها من محام مقبول لدى محكمة القضاء الادارى — الأمر الذى يتعين معه القضاء ببطلانها ولا ينال من ذلك ما ساقه الطاعن من أن هناك توقيعاً من الأستاذ ٥٥٥ المحامى لدى محكمة النقض بصدر أصل الصحيفة فى الصفحة الأولى أمام السطر ١٢ الثانى عشر إذ أن هذا التوقيع فى هذا الموقع — وعلى فرض صحته ليس توقيعاً لصحيفة الدعوى أو عريضتها بالمعنى الذى يعنيه القانون عندما تطلب فيها أن تكون موقعة من محام ، لأن التوقيع على هذا الوجه هو الذى يعبر عن أن الصحيفة صادرة عن محام ومعدة من قبله ، مما لا يتأتى الا بأن تكون موهورة بتوقيع المحامى فى نهايتها ، فبهذا وحده الذى يحقق ذلك المعنى ويتفق مع طبيعة الأمر فيه ، ومن هنا فان ذلك التوقيع المدعى به أمام السطر ١٢ المشار اليه لا يصحح البطلان الذى شاب الصحيفة اذ يتعين أن يكون التوقيع بنهاية صحيفة الدعوى على ما سلف بيانه للتحقق من أنها صادرة

من المحامي الموفق عليها وأنه أشرف على تحريرها والوثوق من صياغته لها وهو الأمر الذي خلا منه تمامًا أصل الصحيفة وصورها وجميع صفحاتها وإذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وقضى ببطلان صحيفة الدعوى فأنه يكون قد أصاب الحق في قضائه ويكون الطعن عليه على غير أساس سليم من القانون خليقاً بالرفض .

( طعن رقم ٣٧٧٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### المبدأ :

توقيع عريضة الطعن أمام محكمة القضاء الإداري والالابة في ايداعها قلم كتاب المحكمة محاميا آخر - يكون الطعن أقيم من ذى صفة - إذا قضى الحكم المطعون عليه بغير ذلك يعد مخالفا للواقع والقانون يتعين معه القضاء بالعلته .

**الحكمة :** ويعنى الطعن المائل على الحكم المذكور مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه وتاويله ذلك أن الثابت من الأوراق أن الأستاذ . . . المحامي هو الذى وقع عريضة الدعوى رقم ٨٤٢ لسنة ١٥ ق وأودعها بنفسه قلم كتاب المحكمة الادارية بطنطا بصفته وكىلا عن المدعى وأثبت بمحضر الايداع أنه موكل بموجب التوكيل رقم ١٤ لسنة ١٩٨٧ رسمى غام السنطة وأثناء تداول الدعوى بجلستات التحضير بهيئة مفوضى الدولة بطنطا حضر بنفس المحامى وأطلع السيد مفوض الدولة على سند وكالته عن المدعى وأثبت ذلك في محضر جلسة ١٢/٥/١٩٨٧ ثم قام نفس المحامى بتوقيع عريضة الطعن أمام محكمة القضاء الإداري وأتاب عنه في ايداعها قلم كتاب المحكمة محاميا آخر ومن ثم يكون الطعن قد أقيم من ذى صفة .

ومن حيث أنه يبين من محاضر جلسات محكمة القضاء الإداري دائرة التسيويات ( أ ) التى عقدت لنظر الطعن محل الحكم المطعون فيه أنه تمخذاً لنظر الطعن جلسة ٢/٤/١٩٩٠ ولم يحضر فيها المستشاران أو من ينييه رغم الاخطار وطلب الحاضر عن الجهة الادارية أجلا للاطلاع



والمذكرات الا أن المحكمة قررت حجز الطعن للحكم بجلسة ١٩٩٠/٥/٢٨  
ثم قررت مد أجل الحكم لجلسة ١٩٩٠/٧/٩ وفيها صدر الحكم المطعون  
فيه وذلك كله دون اعادة اخطار الطاعن أو من يمثله بموجب تقديم  
سند الوكالة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن عريضة الطعن رقم ٤٢١  
لسنة ٢٠ ق ٠ س قد وقعت من الأستاذ . . . المحامي بصفته وكيلًا عن  
الطاعن وتم ايداع العريضة بواسطة الأستاذ . . . المحامي الذي أثبت  
في محضر الايداع أنه نيابة عن الأستاذ . . . المحامي عن الطاعن بتوكيل  
رقم ٤ لسنة ١٩٨٧ علم السنطة غربية وهو نفس المحامي الذي وقع على  
عريضة الدعوى رقم ٨٤٢ لسنة ١٥ ق أمام المحكمة الادارية بطنطا وقام  
بايداعها قلم كتاب المحكمة حيث أثبت بمحضر الايداع وكالته عن المدعى  
بتوكيل رقم ٤ لسنة ١٩٨٧ علم السنطة كما حضر بهذه الصفة أمام هيئة  
مفوضى الدولة بطنطا أثناء تحضير الدعوى المذكورة وقدم سند الوكالة  
ومن ثم فان الطعن المذكور يكون قد أقيم من ذى صفة ويكون الحكم  
المطعون فيه اذ قضى بغير ذلك مخالفًا للواقع والقانون بما يتعين منه  
القضاء بالغائه واعادة الطعن الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيه  
مجدداً - من هيئة أخرى مع ابقاء الفصل فى المصروفات .

( طعن رقم ٣٥١٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٩٣ )

## كتاب الاستداع :

### قاعدة رقم ( ٢٨ )

#### المبدأ :

من المبادئ العامة المسلم بها في الأحكام الخاصة بالاجراءات المتعلقة بالتقاضى في قانون المرافعات وقانون مجلس الدولة انه يتعين لصحة التقاضى انعقاد الخصومة بين طرفيها وأن تعلن صف الدعوى الى الأطراف المختصين فيها اعلانا قانونيا صحيحا ويترتب على عدم انعقاد الخصومة في أية دعوى أن يضرر الحكم فيها باطلا لصدوره في غير خصومة وبخالفته لانظام العام القضائى .

( طعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٩ )

#### المبدأ :

تتعقد الخصومة الادارية صحيحة قانونا متى تم ايداع عريضة الدعوى قلم كتاب المحكمة .

**المحكمة** الخصومة الادارية تتعقد صحيحة قانونا متى تم ايداع عريضة الدعوى قلم كتاب المحكمة على الوجه المبين بقانون مجلس الدولة، واعلان العريضة طبقا لنص المادة ( ٢٥ ) من القانون المذكور وابلاغ قلم الكتاب الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى هي اجراءات مستقلة ليس من شأنها التأثير في صحة انعقاد الخصومة .

( طعن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/١١/١١ )

### قاعدة رقم ( ٣٠ )

المبدأ :

لا يعد اعلان العريضة لنوى الشأن ركنا من أركان المنازعة الادارية  
أو شرطا لصحتها .

الحكمة : تنقضى المواد ١٣ ، ٢٠ ، ٨٥ من قانون المرافعات المدنية  
والتجارية أن المنازعة الادارية تتم بتقديم عريضتها الى قلم كتاب المحكمة  
المختصة وتنقصد الخصومة الادارية صحيحة ما دامت العريضة قد استوفت  
بياناتها الجوهرية التي تطلبها القانون واعلان العريضة الى الجهة الادارية  
أو الى ذوى الشأن ليس ركنا من أركان المنازعة الادارية أو شرطا لصحتها  
وانما هو اجراء لاحق ومستقل يستهدف ابلاغ الطرف الآخر بقيام  
المنازعة لتقديم المذكرات وابداء أوجه الدفاع .

( ملن رقم ١٤٣٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١/٤ )

## ثالثاً - الاعلان :

### قاعدة رقم ( ٣١ )

#### المبدأ :

يشترط صحة اعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة  
• ألا يكون للمعلن اليه موطن معروف في الداخل والخارج .

**الحكمة :** مفاد المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية  
أن المشرع أجاز في قانون المرافعات المدنية والتجارية اعلان الأوراق  
القضائية في النيابة العامة ومناطق صحة هذا الاعلان ألا يكون للمعلن اليه  
موطن معروف في الداخل والخارج ولا يتأتى ذلك الا بعد استفاد كل  
جهد في سبيل التحرى عن موطن الشخص المراد اعلانه ولا يكفي أن ترد  
الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ويجب أن يثبت  
أن طالب الاعلان قد سعى جاهدا في تعرف محل إقامة المراد اعلانه وأن  
هذا الجهد لم يثمر واغفال ذلك يؤدي الى بطلان الاعلان .

( طعن رقم ٣١٨٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/١١/٩ )

### قاعدة رقم ( ٣٢ )

#### المبدأ :

اعلان صحف الدعاوى المرفوعة على الحكومة ومصالحها العامة الى  
ادارة قضايا الحكومة بوصفها نائبة عن وزارات الحكومة ومصالحها العامة  
والمحافظين ليس غاية في ذاته وانما هو وسيلة يتحقق بها اتصال الادارة  
المذكورة بالنزاع المطروح حتى تتمكن من الاطاحة بما يوجه اليها من  
ادعاءات وتقديم ما يعين لها من منكرات ومستندات تؤيد وجهة نظرها  
في الدعوى ويتحقق ذلك بمجرد حضور محامى الحكومة في الدعوى واتصال  
علمه بها .

( طعن رقم ١٤٣٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١/٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٣ )

#### المبدأ :

البطلان الناشئ عن صفح الدعاوى وإعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة المحددة لنظر الدعوى أو بإيداع مذكرة بدفاعه .

**المحكمة :** مفاد المادتان رقما ٢٢ و ١٤٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن البطلان إذا نزل عنه من شرع البطلان لمصلحة صراحة أو ضمنا والبطلان الناشئ عن صفح الدعاوى وإعلانها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة المحددة لنظر الدعوى أو بإيداع مذكرة بدفاعه .

( طعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٤ )

#### المبدأ :

أوجب المشرع أن يكون اعلان صفح الدعاوى والمنازعات والأحكام بالنسبة الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها إلى رئيس مجلس الإدارة في مركز إدارة الجهة — تعتبر هذه القاعدة استثناء من قانون المرافعات المدنية والتجارية — توجيه الاعلان في هذه الحالات إلى إدارة قضايا الحكومة يعتبر مخالفاً للقانون — أثر ذلك : — بطلان الاعلان — عدم انعقاد الخصومة بين طرفيها .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١١٧ من قانون المرافعات تقضى بأن لاخصم أن يدخل في الدعوى من كل يصح اختصاصه فيها عند رفعها ، ويكون ذلك بالأجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة مع مراعاة حكم المادة ( ٦٦ ) .

وإذا كانت المادة ١٣ من قانون المرافعات قد أوجبت تسليم صور الاعلانات

الى الجهات المبينة في تلك المادة وذلك فيما عدا ما ينص عليه في توانين خاصة .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧/١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها قد قضى في مادته الثالثة من قانون الاصدار على أنه استثناء من أحكام قانون المرافعات تسام صفح الدعاوى وصفح الطعون والأحكام المتعلقة بالجهات المذكورة في مركز ادارتها لرئيس الهيئة ، ونصت المادة الرابعة من قانون الاصدار على الغاء كل حكم يخالف أحكام هذا القانون ، كذلك نصت المادة الأولى من القانون المشار اليه على أن تتولى الادارة القانونية في الهيئة أو المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ومقابلة تنفيذ الأحكام كما قضت المادة الثالثة بأن لرئيس مجلس الادارة أن يحيل بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون الهيئة أو المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية طرفا فيها الى ادارة قضايا الحكومة لمباشرتها .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع قد عدل في اعلان صفح الدعاوى والمنازعات والأحكام بالنسبة الى الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، فأوجب أن يكون اعلان تلك الصحف والأحكام الى رئيس مجلس الادارة في مركز الجهة ، وذلك استثناء من قانون المرافعات ، ومن ثم فإن توجيه الاعلان في هذه الحالات الى ادارة قضايا الحكومة يعتبر مخالفا للقانون ومؤديا الى بطلان الاعلان ومن ثم عدم انقضاء الخصومة بين طرفيها .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المطعون ضده أقام دعواه ابتداء ضد الهيئة العامة لبناء السد العالي — اللجنة المركزية للتصفية — بالعريضة المودعة قلم كتاب المحكمة الادارية لوزارة المالية في ٢١ ابريل سنة ١٩٧٦ ، ولما كان قد نقل بعد الغاء الهيئة المذكورة الى هيئة المحطات النووية اعتبارا من ١٥ يونية ١٩٧٦ فقد قام بادخال هذه الهيئة الأخيرة بعريضة تم اعلانها الى ادارة قضايا الحكومة بتاريخ ٢٥ من نوفمبر ١٩٧٦ بالمخالفة للأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧/١٩٧٣ المشار اليه .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كما تقدم وكان المظعون ضده قد أدخل هيئة المحطات النووية في الدعوى بمرئضة أعلنتها إلى إدارة قضلياً الحكومة ، وكان هذا الاعلان قد تم بالمخالفة لأحكام القانون ومن ثم لا تعد هيئة المحطات النووية خصماً مدخلاً في الدعوى في هذه المرحلة من مراحل التقاضى وكان يتعين على المحكمة الادارية ان تقضى بعدم قبول ادخالها في الدعوى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى حصل على الثانوية العامة عام ١٩٦١ ثم دبلوم فنى مركز التدريب المهنى عام ١٩٦٣ وعين بهيئة السد العالي على الفئة الثامنة ٣٦٠/١٨٠ اعتباراً من ٢٥ سبتمبر ١٩٦٥ على احتساب أقدمية افتراضية مدتها سنة لحصوله على دبلوم مركز التدريب ، وفي ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ صدر القرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٨ بتخفيض فئته من الثامنة إلى التاسعة ثم رقى إلى الفئة الثامنة بقواعد الرسوب اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن المدعى قد عين ابتداءً على الدرجة المقررة لمؤهله كما منح أقدمية اعتبارية مدتها سنة لحصوله على دبلوم مركز التدريب ، ومن ثم فلا مجال لتطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيما تضمنه من تقييم المستوى المالى والأقدمية للحاصلين على مؤهله .

ومن حيث أن الجداول المرفقة للقانون المشار اليه تشترط قضاء ست سنوات في الفئة الوظيفية ١٦٢ - ٣٦٠ للترقية إلى الفئة الوظيفية ٢٤٠ - ٧٨٠ .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى وإن كانت أقدميته في الفئة الوظيفية ٢٤٠ - ٣٦٠ ( الثامنة ) ترجع إلى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٤ إلى أنه صدر قرار بتخفيض فئته من الثامنة إلى التاسعة اعتباراً من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٨ ثم رقى بعد ذلك إلى الفئة الثامنة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ ومن ثم فلم تتصل مدة خدمته في الدرجة الثامنة ومن ثم يتعين عدم احتساب المدة التي قضاها في الدرجة التاسعة

أى من ١٠ أكتوبر ١٩٦٨ حتى ٣٠ ديسمبر ١٩٦١ من المدة اللازمة للترقية  
أى تحتسب مدة الست سنوات اللازمة اعتباراً من ٢٥ سبتمبر ١٩٦٤  
حتى ٩ أكتوبر ١٩٦٨ ثم تكتمل الست سنوات اعتباراً من ٣١ ديسمبر ١٩٧١ .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بأنه وقد صدر قرار بمحو الجزء الذى  
وقع عليه وهو تخفيض درجة ، فإنه يتمين اعتبار هذا الجزء كأن لم يكن  
وتحتسب مدة الست سنوات اللازمة للترقية الى الدرجة السابعة من  
تاريخ تعيينه ، ذلك أن محو الجزء لا يترتب عليه اعداما لوجده الفعلى  
أو اهدار لآثاره القانونية التى مرتب عليه فى مجال اعمال القانون رقم ١١  
لسنة ١٩٧٥ والذى يشترط قضاء ست سنوات خدمة فعلية فى الدرجة  
الثامنة للترقية الوجوبية الى الدرجة السابعة .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه  
قد قضى بخلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه  
وتأويله ومن ثم يتمين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بالغاء  
للحكم المطعون فيه ولعدم قبول الدعوى بالنسبة لهيئة المحطات النووية  
لتوليد الكهرباء وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

( طعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٥ )

#### المبدأ :

إذا خلت صحيفة الدعوى من تحديد الموطن الاصلى للمعلن اليه  
على الوجه المقرر قانوناً فإن الاعلان الصحيح فى الوطن المختار ينتج  
آثاره القانونية .

( طعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٨٧ )



## قاعدة رقم (٣٦)

### المبدأ :

دعوى — اعلان — شروط التمسك ببطلان الاعلان .

**الحكمة :** اذا لم يبين الطاعن في طعنه وجه المصلحة في التمسك ببطلان اعلانه فلا يقبل ادعاؤه حتى لو كان الاعلان باطلا — الغرض الذي رمى اليه المشرع من ذكر بيانات أسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو اعلان ذوى الشأن في الطعن بمن رفعه من الخصوم في الدعوى وصفته ومحلها علما كافيا — كل بيان من شأنه أن يفى بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع مما لا وجه معه للتمسك بالبطلان .

( طعن رقم ٤٢٣٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٣/١ )

## قاعدة رقم (٣٧)

### المبدأ :

الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة — ينبغى أن يتوافر في الوطن عنصر الاستقرار ونية الاستيطان وهو يقوم على الاقامة الفعلية مع الأهل والأولاد والأسرة — ينبغى ألا يكون قصد الشخص الارتحال عنه — لا يجوز أن يقتصر الوطن على السكن — ينبغى أن يتوافر في الوطن أن يقيم فيه الشخص وأن تكون اقامته فيه على وجه يتحقق به شرط الاعتقاد ويتوافر فيه معنى الرابطة بين الشخص ومكان معين بالذات في البلد الذى يقيم فيه عادة — هذه الشروط لا تتوافر في السكن الذى يقيم فيه الشخص الذى يعمل في البلاد العربية بنظام الاعارة أو التعمد الشخصى اذ لا تقوم أية رابطة بين الشخص وبين مكان السكن في الخارج ولا يوصف مسكن هؤلاء العاملين بأنه موطن لأنه مسكن غرض ولا يصاح محلا للقامة المعتادة والاستقرار وعدم الارتحال — الاعلان في الموطن المعلوم في مصر صحيح حتى لو كان هناك موطننا معلوما في الخارج — ان لم يوجد في موطنه في مصر من يتسلم الورقة المطلوب اعلانها أو وجد وامتنع عن استلامها فإن تسليم الورقة وإعلانه

بها ينبغي ان يتم في مواجهة النيابة العامة مع بيان آخر موطن معلوم له  
في مصر بالورقة المطلوب اعلانها •

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ( ٣٤ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة • ويكون الاعلان في محل اقامة المعلن اليه أو في محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بمعلم الوصول •

وحكمة هذا النص واضحة وهي توفير الضمانات الأساسية للعامل المحال الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه لدرء الاتهام عنه وذلك باحاطته علما بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته حتى يتابع اجراءات المحاكمة التأديبية ويستكمل دفاعه عن نفسه •

ومن حيث أن المادة ( ١٣ ) الفقرة ( ٩ ) من قانون المرافعات تنص على أن يكون اعلان الأوراق القضائية للأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج بتسليمها الى النيابة العامة وكلف القانون النيابة العامة بارسال الأوراق الى وزارة الخارجية لتوصيلها الى المعلن اليه بالطرق الدبلوماسية وتنص الفقرة ( ١٠ ) على اعلان الأوراق القضائية بتسليم صورتها الى النيابة العامة اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم في مصر أو في الخارج ، على أن تشمل الورقة على آخر موطن له معلوم في مصر أو في الخارج ، وفي الحالة المعروضة لا يوجد للمطعون ضده موطن معلوم في الخارج ، ذلك أن الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة وينبغي أن يتوافر في الموطن عنصر الاستقرار ونية الاستيطان ، وهو يقوم على الإقامة الفعلية مع الأهل والأولاد والأسرة ، وينبغي ألا يكون قد قصد الشخص الارتحال عنه ، ولا يجوز أن ينتقص الموطن بمحل السكن ، ولكن ينبغي أن يتوافر في الموطن أن يقيم فيه الشخص ، وأن تكون اقامته فيه بصفة مستمرة على وجه يتحقق به شرط الاعتقاد ، ويتوافر فيه معنى الرابطة بين الشخص ومكان معين بالذات في البلد الذى يقيم فيه عادة ، وهذه الشروط لا تتوافر في السكن الذى يقيم فيه الشخص الذى يعمل

في البلاد العربية بنظام الاعارة أو التعاقد الشخصي اذ لا تقوم أية رابطة بين الشخص وبين مكان السكن في الخارج ، ولا يوصف مسكن هؤلاء العاملين بأنه موطن بأى حال لأن هذا السكن عارض وليس هو محل الإقامة على سبيل الاعتياد ولا تتوافر بشأنه نية الاستيطان المعتاد والاستقرار فيه وعدم الارتحال منه ولذلك فإنه يكون من المتعين النظر الى الطاعن على أنه ليس له موطن معلوم في الخارج ولذلك لا يسرى في حقه حكم الفقرة ( ٩ ) من المادة ١٣ من قانون المرافعات ، وانما يسرى في حقه حكم الفقرة ( ١٠ ) من هذه المادة ومن ثم يكون اعلانه بالأوراق القضائية صحيحا ان جرى في موطنه المعلوم في مصر وباقتراض أن للطاعن موطنًا معلومًا في الخارج فان اعلانه يجب أن يتم في موطنه المعلوم والمعتاد في مصر ويكون في مصر في مواجهة النيابة العامة صحيحا حتى ولو كان له موطن معلوم في الخارج فان لم يوجد في موطنه في مصر من يتسلم الورقة المطلوب اعلانها بها أو وجد وامتنع عن استلامها ، فان تسليم الورقة و اعلانه بها ينبغى أن يتم في مواجهة النيابة العامة مع بيان آخر موطن معلوم له في مصر بالورقة المطلوب اعلانها . والثابت من الأوراق أن الطاعن قد أعان بالأوراق القضائية الخاصة بالمحاكمة التأديبية في موطنه المعلوم في مصر وهو في بورسعيد المنطقة السادسة عمارة رقم ١٢ شقة رقم ٣ ولم يوجد من يتسلم عنه تقرير الاتهام والاضطرابات بتحديد جلسات المحكمة التأديبية ولذلك يكون اعلانه في مرحلة محاكمته أمام المحكمة التأديبية بالمنصورة في مواجهة النيابة العامة - يكون هذا الاعلان اعلانا صحيحا متجا لاثار الاعلان قانونا . ومتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد خالف القانون بأن انقطع عن العمل في غير حدود الاجازات المقررة قانونا المدة من ١٩٨٢/٩/١ الى ١٩٨٣/٢/٧ بمديرية التربية والتعليم في بورسعيد فإنه يكون قد ارتكب المخالفة المنصوص عليها في المادة ٩٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، واذ كان الطاعن كارهًا للوظيفة عازمًا عنها فان استمرار وجوده في الوظيفة العامة مما يضر اضرارا بليغا بالمصلحة العامة ، يكون من المتعين مجازاته بالفصل من الخدمة . واذ قضى الحكم المطعون فيه بفصل الطاعن من الخدمة فإنه يكون قد

صادف الحق والصواب وصحيح حكم القانون ، ويكون الطعن فيه في غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون ، الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض الطعن .  
( طعن رقم ٣١٠٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٨ )

#### المبدأ :

أ. تقدير كفاية التحريات اللازمة ، من محل إقامة الموجه له الاعلان  
أو عدم كفايتها متروك تقدير المحكمة .

**المحكمة :** أقامت النيابة الادارية الدعوى التأديبية رقم ٢٩٨ لسنة ١٤٩٠ أمام المحكمة التأديبية بطنطا طالبة محاكمته عن انقطاعه عن العمل دون إذن ، ونظرا لعدم استطاعة اعلانه ، فقد أرسلت الأوراق الى مأمور قسم ثان طنطا لاتمام اعلانه وتسلمه صورة من تقرير الاتهام بمزله ٢٢ شارع راغب باشا بطنطا ، وقد جاء رد قسم الشرطة بأنه لم يستدل على المذكور ضمن سكان العقار رقم ٢٢ شارع راغب . وعلى أثر ذلك فقد تم اعلان المذكور في مواجهة النيابة العامة . وبجلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ فقد أصدرت المحكمة التأديبية حكمها المطعون فيه بفصله من الخدمة .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، واذا كانت القاعدة أن ميعاد الطعن في الحكم هو ستين يوما من تاريخ صدوره ، واذا كان الثابت أن هذا الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٨٦/١٢/٢٩ الا أن الطاعن لم يودع تقريره بالطعن الا في ١٩٨٧/٨/١٨ ، فمن ثم فانه يكون قد أقام الطعن فيه بعد الميعاد وبالتالي يكون الطعن غير مقبول شكلا .

ولا يقوم في ذلك ما ينعاه الطاعن على الحكم استنادا الى القول بعدم اعلانه ، وذلك لأن الثابت بأنه قد تم اعلانه بعد اجراء تحريات قدرت المحكمة التي أصدرت الحكم أنها كافية إذ المسلم أن كفاية أو عدم كفاية التحريات أمر متروك تقديره للمحكمة .

( طعن رقم ٣٧١٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/٩ )

## قاعدة رقم ( ٢٩ )

### المبدأ :

يتعين لانعتقاد الخصومة قانونا أن يتم اعلان صحيفتها بحيث تصل الى علم المعلن اليه علما يقينيا — اعلانه في مواجهة النيابة العامة لا يكون الا على سبيل الاستثناء — لا يكون مثل هذا الاعلان صحيحا الا بعد أن يكون المعلن قد بذل جهدا مقبولا في سبيل معرفة محل اقامته من وجه اليه الاعلان — بطلان الاعلان وعدم قيام الخصومة القضائية اذا لم يتحقق ذلك .

**المحكمة :** ومن حيث أنه يتعين لانعتقاد الخصومة قانونا أن يتم اعلان صحيفتها بحيث تصل الى علم المعلن اليه علما يقينيا وذلك بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن اليه ، وذلك حتى يتسنى له مباشرة حق الدفاع الذي كفله الدستور بالأصالة أو الوكالة بالنص الصريح في المادة ( ٦٩ ) منه وقد أجاز المشرع في حالة عدم الاستدلال على محل اقامة الشخص أو موطنه أن يتم اعلانه في مواجهة النيابة العامة ، وذلك بالمادة ١٠/١٣ من قانون المرافعات — على سبيل الاستثناء ومن ثم لا يصح اللجوء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة عن محل اقامة الموجه له الاعلان ، وأن يكون قد بذل جهدا معقولا في سبيل معرفة محل اقامته من وجه اليه الاعلان والا اعتري اعلانه البطلان الذي لا تقوم معه الخصومة القضائية لتعارض ذلك مع النظام العام القضائي الذي يقوم أساسا على كفالة حق كل مواطن في الدفاع وكافة عن نفسه .

ومن حيث أن النيابة الادارية قد طلبت من السيد مأمور قسم شرطة عين شمس بكتابتها رقم ( ١٧٤١ ) المؤرخ ١٩٨٦/٢/١ اعلان السيدة ٠٠٠ بمدينة الزهراء حلمية الزيتون/ القاهرة للحضور أمام المحكمة التأديبية صباح يوم ١٩٨٦/٣/١٦ فأفاد مندوب الشياخة بأنه لم يستدل على السيدة المذكورة لعدم وضوح العنوان ، ولأنه لم يجد من يرشد عنها ، وبناء عليه تم الاعلان في مواجهة النيابة العامة وفقا لنص المادة (١٠/١٣) من قانون المرافعات باعتبار أن موطن المعلن عنها غير معلوم .

ومن حيث أن المستندات التي قدمتها الطاعة والسالف ذكرها تقطع بعلم الإدارة بعنوان ومحل إقامة الطاعة سواء في داخل الجمهورية أو خارجها ، واذ ثبت أن الإدارة كانت في وسعها توجيه الاعلان بالدعوى التأديبية للمدعى عليها ( الطاعة ) ليصل لعلها وتتعقد بذلك الخصومة القضائية وقد ثبت أن الإدارة قد قصرت في توجيه الاعلان وفقا لمقتضيات القانون ومن ثم فإن الاعلان في مواجهة النيابة يكون قد لحقه بطلان ينهار معه الحكم المطعون فيه لعدم اتصال الخصومة بأحد أطراف الدعوى على خلاف ما تطلبه القانون .

ومن حيث أنه ازاء ما سلف بيانه واذ لم تتمتع الخصومة مع الطاعة في تلك الدعوى التأديبية وصدر الحكم المطعون فيه دون علمها اليقينى بالدعوى أو بهذا الحكم عند صدوره في ٢١/٦/٨٧ ومن ثم فإنه اذ لم تقدم الإدارة ما يفيد على خلاف ما سلف بيان علم الطاعة اليقينى بهذا الحكم في تاريخ سابق على الستين يوما السابقة لبدء عريضة هذا الطعن مستوفيا لأوضاعها الشكلية في ١٨ من يناير سنة ١٩٨٨ فإنه يكون الطعن المائل مقاما في الميعاد القانوني ويتعين قبوله شكلا .

ومن حيث أنه من مقتضى ما تقدم فإنه يتحتم الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه لبطلانه والأمر بإعادة الدعوى التأديبية الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة النقل والمواصلات لاعادة محاكمة الطاعة فيما هو منسوب اليها مجددا من هيئة أخرى .

( طعن رقم ٥٠٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٤٠ )

#### المبدأ :

يتعين لاتعقاد الخصومة قانونا أن يتم اعلان صحيفة — بحيث تصل الى علم المعلن اليه علما يقينيا — بتسليم صورة الاعلان لنفس الشخص المعلن اليه في موطنه أو أن يقرر أنه وكيل أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من السكّنين معه — في حالة عدم الاستدلال على موطن المعلن

اليه يتم اعلانه في مواجهة النيابة العامة — على أن تشمل ورقة الاعلان آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو في الخارج .

**الحكمة :** ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعنة قد أعلنت في ٢٤/٤/١٩٨٥ بقرار الاتهام امام النيابة العامة وذلك لعدم الاستدلال على محل اقامتها .

ومن حيث أن النيابة الادارية — ادارة الدعوى التأديبية بالمنصورة قد بحثت لمأمور أول قسم الزقازيق للتنبيه على الطاعنة بضرورة الحضور لمقر المحكمة الادارية بالمنصورة يوم ١٦/٢/١٩٨٥ ومحل اقامتها : الزقازيق — منشأة أباطة — ١٩ شارع كامل أباطة — واجراء التحريات لبيان محل اقامتها أو عملها الجديد اذا لم تكن موجودة بالعنوان المذكور ، فوردت الاجابة ظهر الكتاب المذكور بأن المواطنة المذكورة المقاتل أنها ( تقيم بشارع كمال الدين رقم ١٩ لم يستدل عليها بالعنوان المذكور ) وهو ما تم بناء عليه اعلان الطاعنة في مواجهة النيابة العامة .

ومن حيث أنه يتعين لانعقاد الخصومة قانونا أن يتم اعلان صحيفتها بحيث تصل الى علم المعلن اليه علما يقينيا وذلك بتسليم الصورة لنفس الشخص المعان اليه في موطنه أو لمن يقرر أنه وكيله أو انه في خدمته أو انه من الساكنين معه . وقد قضى المشرع بأنه في حالة عدم الاستدلال على موطن المعلن اليه فيتم اعلانه في مواجهة النيابة العامة ، وعلى أن تشمل ورقة الاعلان آخر موطن معلوم له في جمهورية مصر العربية أو في الخارج وذلك وفقا لحكم المادة ١٣/١٠ من قانون المرافعات .

من حيث أن الطاعنة قد أوضحت بتقرير الطعن أنها كانت معارة للعمل بالخارج حسبما هو موضح بملف خدمتها ، وانها طلبت تجديد اعارتها بعد مضي أربع سنوات لرافقتها للزوج فلم ترد عليها الجهة الادارية وقامت باعلانها على مقر سكنها بالزقازيق حيث تهاوتت اجراءات الاعلان وانتهت على غير أساس الى عدم الاستدلال على موطن المعلن اليها .

ومن حيث أن الجهة الادارية لم ترد على ما قالته الطاعنة من علمها

بمقر اقامتها بخارج انجهمورية ، ولم تقدم من المستندات ما ينفي علمها بمقر اقامتها بالخارج في ضوء ما قالته الطاعة وجاء بأسباب الحكم المطعون فيه من أنها كانت باعارة بخارج الجمهورية وانقطعت عقب الاعارة ، ومن ثم فانه يبين من الأوراق كما يستفاد من سكوت الجهة الادارية أمام ما قرره الطاعة وظروف الدعوى التأديبية أن اعلانها لحضور المحاكمة التأديبية قد وقع باطلا لعدم القيام بالتهريات الكافية والدقيقة عن محل اقامتها ولعدم سلامة اجراءات هذا الاعلان .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فانه اذ يبين أن اعلان الطاعة بالمحاكمة التأديبية قد اعتراه البطلان الذي لا تقوم معه الخصومة القضائية لتعارض ذلك مع النظام انعلم القضائي الذي يقوم أساسا على كفالة حق كل مواطن في ارتفاع عن نفسه .

ومن حيث أنه ازاء ما سلف فانه لم تتعقد الخصومة مع الطاعة في الدعوى التأديبية ، وقد صدر الحكم المطعون فيه دون علمها اليقيني بالدعوى أو بهذا الحكم عند صدوره في ١٦/٦/١٩٨٥ ومن ثم فانه اذ لم تقدم الادارة ما يفيد على خلاف ما سلف بيانه علم الطاعة اليقيني بهذا الحكم في تاريخ سابق على الستين يوما السابقة لايداع عريضة هذا الطعن في ٢٧/١٠/١٩٨٧ فان هذا الطعن المائل يكون مقاما في الميعاد القانوني ويتعين قبوله شكلا .

ومن حيث أن من مقتضى ما تقدم فانه يتحتم القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه لبطلانه واعادة الدعوى التأديبية الى المحاكمة التأديبية بالمنصورة لاعادة محاكمة الطاعة فيما هو منسوب اليها مجددا من هيئة أخرى .

ومن حيث أن خاسر الطعن مازم بمصروفاته بالتطبيق لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات الا أنه وفقا لنص المادة ( ١٠ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالحولة فانه تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم في أحكام المحاكم التأديبية .  
( طعن رقم ٤٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٦/١١/١٩٨٨ )



قاعدة رقم ( ٤١ )

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها — المادة الثالثة — تسلم إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة — لا بطلان لأجراءات اعلان صحيفة الدعوى اذا لم تعلن الى هيئة قضائية الدولة .

**المحكمة :** أن ما ذهب اليه الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان تبعا لبطلان اجراءات اعلان صحيفة الدعوى اذ لم تعلن الى ادارة قضايا الدولة ، كما أن الادارة القانونية بالمركز القومي للبحوث التربوية لم تخطر بجلسات نظرها أمام المحكمة المطعون في حكمها مردود بأن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أنه استثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية تسلم إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لهما في مركز إدارتها لرئيس مجلس الإدارة ونصت المادة ( ٤ ) على أن يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون « وثابت من الأوراق ومن مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى وكذلك صحيفة تعديل طلباتها أعانت الى رئيس مجلس إدارة المركز في إدارته ، وهو مبنى وزارة التربية والتعليم بشارع الفلكي بالقاهرة ق/١٢/١٩٨٣ . ورئيس مجلس إدارة المركز ، وهو من الهيئات العامة ، طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٨١ لسنة ١٩٧٣ وثابت كذلك أن المحكمة أخطرت المركز القومي للبحوث التربوية بجلسات نظرها ، اذ قررت بجلسة ١٩٨٤/٣/٥ إعادة اخطاره ثم أعادت ذلك بقرارها بجلسة ١٩٨٤/٥/٨ وتم الاخطار به لجلسة ١٩٨٤/٥/٢٨ في ١٩٦٨/٥/١٢ . ومن ثم فلا أساس للقول ببطلان الإجراءات .

( طعن رقم ٣٠٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٣١ )

## قاعدة رقم ( ٤٢ )

### المبدأ :

بطلان اعلان العامل بقرار الاحالة الى المحاكمة التأديبية في مواجهة النيابة العامة طبقا للفقرة العاشرة من المادة ١٣ مرافعات مادام الثابت أنه لم يتم التقصى بصورة جدية عن موطن العامل المذكور أو محل عمله لاعلانه فيه قبل اعلانه للنياية العامة .

**المحكمة :** اذا كان موطن المطن اليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج وتسلم صورتها للنياية .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الأصل في الاعلان أن يكون الى شخص المطن اليه ، في محل اقامته ، أو في محل عمله . وانه استثناء من هذا الأصل يجوز الاعلان في مواجهة النيابة العامة بعد اجراء التحريات الجدية التي تسفر عن عدم الاستدلال على محل اقامة المطن اليه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن اعلان العامل المقدم الى المحاكمة التأديبية بقرار الاحالة ، واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته هو اجراء جوهري . وان اغفال هذا الاجراء أو اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون من شأنه وقوع عيب شكلى في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه ، وأن مقتضى ذلك بطلان اعلان العامل بقرار الاحالة في مواجهة النيابة العامة ، طبقا للفقرة العاشرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، مادام الثابت أنه لم يتم التقصى بصورة جدية عن موطن العامل المذكور أو محل عمله لاعلانه فيه قبل اعلانه للنياية العامة .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائع الطعن المائل واذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد أعلن في مواجهة النيابة العامة بعد اجراء التحريات وأنه يبين من هذه التحريات أن النيابة الادارية قد

أعلنت الطاعن في محل اقامته الثابت بملف خدمته وهو في ( امتداد شارع  
النادي خلف المباحث منزل السيد أبو المجد ) بمعرفة مأمور قسم أول  
طنطا - الا أن شقيق الطاعن السيد ٠٠٠ قد حرر اقرارا كتابيا ضمنه  
أن شقيقه ( الطاعن ) ٠٠٠ مازال مسافرا بالخارج ولا يعرف عنوانه -  
وقد أعيد هذا الكتاب من قسم الشرطة مع اقرار شقيق الطاعن على النحو  
سالف البيان وحيث أنه بذلك يكون قد تم اعلان الطاعن في محل اقامته  
بالجمهورية ، وقد أقر شقيقه بأنه بالخارج ولا يعرف محل اقامته بالخارج  
ومن ثم يكون اعلان الطاعن في مواجهة النيابة العامة قد وقع صحيحا لعدم  
معرفة محل اقامته بالخارج ومن ثم يكون الحكم المطعون - اذ استند  
الى هذا الاعلان القانوني وقضى بفصل المتهم من الخدمة - قد وقع  
صحيحا ومطبقا للقانون .

( طعن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٣ )

#### المبدأ :

الاعلان في مواجهة النيابة - التحريات التي تمت من جانب جهة  
الادارة للاستدلال على موطن المعلن اليه سواء بالداخل أو الخارج بسؤال  
رجال الادارة المحلية في هذا الشأن أو سؤال اقاربه ذاتهم ( والدته  
وأخيه - هي تحريات كافية - لا حرج على المحكمة المطعون في حكمها  
إذا انتهت الى أن موطنه بالخارج غير معلوم وتكتفى باعلانه في مواجهة  
النيابة .

المحكمة : ومن حيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن  
في عدم مشروعية الاعلان في مواجهة النيابة العامة فان المقرر قانونا  
( المادة ١٣ فقرة ١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ) والمستقر  
في هذه المحكمة أن اعلان الورقة القضائية جائز في مواجهة النيابة  
العامة إذا لم يكن للمعلن اليه موطن في داخل الجمهورية أو خارجها ،  
على أن يذكر بالاعلان آخر موطن معلوم للمعلن اليه بالداخل أو بالخارج

وعلى أن يسبق ذلك — أى الاعلان فى مواجهة النيابة العامة — تحريات كافية وجدية بقصد الوصول الى علم المدعى عليه فى الداخل أو فى الخارج .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المحكمة التأديبية لم تطلب اعلان المتهم المذكور ( الطاعن ) فى مواجهة النيابة العامة الا بعد ارتداد أوراق اعلان المتهم على عنوانه ، المعروف لجهة الادارة والثابت بملف خدمته — بناحية طناح مركز المنصورة ومعه تحريات الادارة بمعرفة شيخ ناحية طناح بأن المذكور بالخارج ومع هذه التحريات اقرار من والدة الطاعن السيدة ٠٠٠ — فى مرة من مرات الاعلان — أفادت بأن المذكور بالخارج بجمهورية ليبيا ولا تعرف له عنوانا آخر .خلاف ما ذكر ومرة أخرى ومع هذه التحريات اقرار من شقيق الطاعن المدعو ٠٠٠ بأن الطاعن سافر الى الخارج لقضاء بعض الأمور ولا يوجد حاليا داخل الجمهورية .

ومن حيث أن التحريات التى تمت من جانب جهة الادارة على هذا النحو للاستدلال على موطن المذكور سواء بالداخل أو بالخارج وذلك بسؤال رجال الادارة المحلية فى هذا الشأن أو بسؤال أقاربه ذاتهم : والدته وأخيه — هى تحريات كافية ولا حرج على المحكمة المطعون فى حكمها إذا انتبعت أن موطنه بالخارج غير معلوم ومن ثم يكفى بإعلانه فى مواجهة النيابة العامة .

ومن حيث أنه يتبين من ذلك أن هذا الوجه الأول من أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه فى غير محله . ومن ثم يتعين الالتفات عنه .  
( طعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٤ )

#### المبدأ :

اعلان الأوراق القضائية فى مواجهة النيابة العامة — مناط صحته — أن يكون موطن المطن اليه غير معلوم فى الداخل والخارج — يتعين أن

يثبت أن طالب الاعلان قد سعى جاهدا في تعرف محل اقامته وأن هذا الجهد لم يثمر - السعى للتعرف على محل اقامة الموظف المراد اعلانه .

**المحكمة :** طعن الطاعن في الحكم سالف الذكر ، أمام هذه المحكمة ، استنادا الى أن الحكم صدر في غيبته ولم يعلن به اعلانا قانونيا سليما ، ولم يصله أى ائذار من جهة عمله ، كما لم يعلن بأى اجراء من اجراءات التحقيق معه ، أو محاكمته أو تاريخ الجلسات المحددة لمحاكمته . وعلى ذلك لم يتم اعلانه على النحو القانونى السليم ومن ثم تبطل كافة الاجراءات التى اتخذت لمحاكمته ، وتؤدى الى بطلان الحكم . وإذا لم يعام الطاعن بأمر محاكمته ، ولم يعلم بتاريخ الحكم المطعون فيه ، لذا فان تقرير الطعن يكون قد أودع في الميعاد القانونى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن عنوان الطاعن هو مجول - مركز سمنود - غربية ، وقد أعلن على هذا العنوان ، الا أن الخفير النظامى ... أقر بأن الطاعن غير موجود بمجول ، وأنه موجود باليمن وازاء ذلك أعلنته النيابة الادارية في مواجهة النيابة العامة .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وان أجاز اعلان الورقة القضائية في مواجهة النيابة العامة ، الا أنه ناط صحة هذا الاجراء بأن يكون موط المعلن اليه غير معلوم في الداخل والخارج ويتعين أن يثبت أن طالب الاعلان قد سعى جاهدا في تعرف محل اقامته ، وأن هذا الجهد لم يثمر .

ومن حيث أن السعى على محل اقامة الموظف المراد اعلانه ، يتعين أن يكون لدى من يكون مفترضا أن يعرفوا هذا المحل ، اما بحكم صلتهم بالمراد اعلانه ، واما بحكم وظائفيهم التى تخولهم ذلك . فالسعى لمعرفة محل اقامة الموظف يكون لدى أقربائه الذين يقيم معهم كابيه وأمه واخوته كما يكون لدى من يعرفون أخباره بحكم وظائفيهم ، كالمعدة وشيخ البلد ، فى القرية . ذلك أنه بحكم الصلة التى تقوم بينهما وبين أهالى القرية ، وبحكم اختصاصاتهم التى يمنحها عليهم قانون النعمد والمشايع رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ والتى توجب عليهم تنفيذ القوانين واللوائح سواء فى مواجهة

الادارة أو في مواجهة سكان القرية فانه مفترض فيهم معرفة أخبار هؤلاء السكان فيما يتعلق باقامتهم في القرية ، أو سفرهم الى الخارج وبالتالي يعول على المعلومات التي يدلون بها عن هؤلاء السكان . فاذا أريد اعلان موظف ما في قرية ، وسئل الممدة أو شيخ البلد عن محل اقامته ، فان ما يدلان به في هذا الصدد كاف للاعتماد عليه ، ويكون القائم بالاعلان قد بذل الجهد المطلوب في السعى لمعرفة محل اقامة المراد اعلانه .

غير أن ما سبق قوله لا يصدق على الخفير النظامي ذلك أن اختصاص هذا الخفير لا يدعو بحكم قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ أن يكون حفظ الأمن والنظام لذا فان عمله مقصور على هذا الهدف وليس مطلوب منه ولا مفترضاً فيه ، أن يكون على علم بأحوال وأخبار ساكني القرية ، المقيم منهم والمسافر ، بل المطلوب منه فقط حماية من يوجد منهم على أرض قريته . لذا فان اعلان الورقة القضائية للخفير النظامي لا يعد كافياً وبالتالي لا يعد طالب الاعلان قد سعى السعى المطلوب لمعرفة محل اقامة الطاعن ، واذ كان الأمر كذلك فان اعلان الطاعن في مواجهة النيابة يكون قد وقع باطلا ، ويستتبع ذلك بطلان الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٠/٢/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٥ )

المبدأ :

المادة ١٠/١٣ من قانون المرافعات أجازت اعلان الورقة القضائية في مواجهة النيابة العامة — مع ذكر آخر محل اقامة معطوم للمعلن اليه بالداخل أو الخارج — يكون ذلك بشرط ألا يكون للمعلن اليه موطن معطوم في الداخل أو الخارج — مع عدم توافر هذا الشرط لا يجوز الاعلان في مواجهة النيابة العامة — اذا تم الاعلان في مواجهة النيابة العامة رغم عدم توافر هذا الشرط فانه يكون باطل ويبطل أيضاً الحكم المطعون فيه الصادر بقاء على هذه الاجراءات الباطلة .

**الحكمة:** ومن حيث أن الطاعة أقامت طعنها المائل على أساس أن النيابة الادارية أعلنتها على محل اقامتها فارتدت الاعلانات تفيد أنها مقيمة بالخارج طرف زوجها بالسعودية . ومحل اقامة زوجها بالسعودية معاوم لدى جهة الادارة الا أن هذه الأخيرة تعنتت وأصرت على الاضرار بها فأم تعلنها على عنوانها المعلوم لديها بالخارج . ومن ثم فإن علم الطاعة بالدعوى لم يتحقق ولم يتسن لها ابداء دفاعها فضلا عن بطلان الانذارات الموجهة من جهة الادارة ، وايقاع الاعلان في مواجهة النيابة العامة باطلا لما ذكر وعلى الوجه الموضح تفصيلا بعريضة الطعن .

ومن حيث أن وقائع الموضوع تخلص — بحسب ما يبين من الاطلاع على الأوراق — في أن الطاعة — وتعمل مدرسة بمدرسة الشهيد محمد عبد النبي الاعدادية بالدلجمون مركز كفر الزيات محافظة الغربية ، انقطعت عن العمل دون اذن وفي غير الأحوال المرخص فيها قانونا ، وذلك اعتبارا من ٢٦/٥/١٩٨٦ عقب انتهاء أجازة خاصة بدون مرتب لمدة ثلاثة أشهر تقضى في الخارج لزيارة زوجها الذي يعمل بالسعودية وقد قامت المدرسة بتوجيه ثلاثة انذارات لها مطالبة اياها بالعودة وذلك على عنوانها المعروف لجهة الادارة ببلدتها بالدلجمون — ولكنهما لم تعد فأجرت النيابة تحقيقا في موضوع انقطاعها بقضية نيابة طنطا الادارية — القسم الأول — رقم ١٦٧٦ لسنة ١٩٨٦ على ما يتبين من الأوراق المرفقة ومن مذكرة النيابة الادارية في قضية النيابة الادارية المشار اليها . وبسؤال ... سكرتيرة المدرسة في تحقيق النيابة الادارية — قررت أن المدرسة المذكورة كانت باجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة زوجها تنتهى في ٢٥/٧/١٩٨٦ ولم تحضر بعد انتهاء الاجازة وقد أنذرتها المدرسة بالانذارات الثلاثة المشار اليها ، ولم تقم بصرف مرتبها منذ سفرها للخارج وليس لديها عهد مالية . وأنها لم تبلغ المدرسة بأى عذر قانونى يمنعها من الحضور للقيام بعملها . وذكرت الشاهدة أن المدرسة المذكورة غادرت البلاد بموافقة جهة العمل — ولدى استدعاء النيابة الادارية للمدرسة المذكورة بكتاب النيابة الموصى عليه بعلم الوصول رقم ٨٧٥٦ في ٤/١١/١٩٨٦ على محل اقامتها — لم تحضر .

ومن حيث أنه اذ نظرت المحكمة التأديبية بطنطا الدعوى التأديبية المقامة ضد الطاعنة رقم ٩٩ لسنة ١٥ ق - بجلسته ١٩٨٧/٥/٢٤ قررت التأجيل لجلسة ١٩٨٧/٨/٣٠ للقرار السابق ( أى لاعلان التهمة ) واذ وردت تحريات قسم شرطة كفر الزيات تفيد أن المدرسة غير موجودة بمحل اقامتها بناحية الدلجمون مركز كفر الزيات وأنه تبين من التحريات أنها تعمل بالسعودية - أعلنت المذكورة لجلسة ١٩٨٧/٨/٣٠ في مواجهة النيابة العامة •

ومن حيث أنه يبين بالاطلاع على ملف خدمة الطاعنة والذي أودعته النيابة الادارية بجلسة المرافعة أمام دائرة فحص الطعون في ١٩٨٩/٦/١٤ أنه حوى صورة من عقد عمل زوج المذكورة الذى يعمل بالسعودية بشركة شامان ونايف سالم الخالدى بالدمام بالسعودية والذي يحمل مصادقة وزارة الخارجية بالسعودية على التوقيعات عليه بتاريخ ( ١٩٨٩/٧/١٤ ) وأن صورة العقد المذكور مقدمة من الطاعنة الى جهة عملها بمناسبة طلبها اجازة سنوية تقضيها بالخارج لمدة ثلاثة شهور تنتهى في ١٩٨٦/٧/٢٥ ( وكان انقطاعها اعتبارا من اليوم التالى لهذا التاريخ ) ومعنى ذلك أن عنوان الطاعنة بالخارج ( بالسعودية ) كانت جهة الادارة على علم به اذ أن البيان المتعلق به ثابت بملف خدمتها •

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن اعلان الطاعنة بجلسات محاكمتها التأديبية وبقرار اتهامها في مواجهة النيابة العامة بمقولة عدم الاستدلال على محل اقامتها بالخارج هو اعلان متكتب به جهة الادارة السبيل القويم • اذ أنه ولئن كانت المادة ١٣ فقرة ١٠ من قانون المرافعات تجيز اعلان الورقة القضائية في مواجهة النيابة العامة ( مع ذكر آخر محل اقامة معلوم بالداخل أو بالخارج ) فان ذلك مشروط ألا يكون للمعلن اليه موطن معلوم بالداخل أو بالخارج • اما وقد أسفرت الأوراق عن أن للطاعنة ( المدعى عليها في الدعوى التأديبية المذكورة ) محل اقامة معلوم بالخارج ثابت بماف خدمتها - فقد كان يتعين أن يوجه اليه اعلانها بالدعوى التأديبية وبجلسات محاكمتها أمام المحكمة التأديبية وبقرار اتهامها • اما وأن ذلك لم يحدث بل أعلنت المذكورة في مواجهة النيابة العامة في غير



الحالة التي يجوز اعلانها فيها في مواجهتها — فان جهة الادارة تكون قد تنكبت سوء السبيل في هذا الاعلان • الأمر الذي يبطل الاعلان وما ترتب عليه من اجراءات محاكمتها • كما يبطل الحكم المطعون فيه الصادر بناء على هذه الاجراءات الباطلة •

ومن حيث أن الطاعة وان كانت لم تقم طعنها المائل في الحكم المطعون فيه والصادر في ١٣/٩/١٩٨٧ الا بتاريخ ١٩/٧/١٩٨٨ الا أنه لم يقم من الأوراق دليل على أن الطاعة أحيطت علما بهذا الحكم الصادر قضاها باجراءات باطلة في تاريخ سابق على ستين يوما سابقة على تاريخ طعنها ومن ثم فانه يتعين قبول طعنها شكلا •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد شابته بطلان في اجراءات صدوره وفي اجراءات اعلان المدعى عليها ( الطاعة ) أثر في الحكم • فمن ثم فالطاعة محقة في طلب الغائه وطلب اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لفسل فيها مجددا من هيئة أخرى •

( طعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩٠/٢/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٤٦ )

#### المبدأ :

المادة ١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تقضى بتسليم الأوراق القضائية الى وزارة الخارجية لتسليمها بالطرق الدبلوماسية بالنسبة للأشخاص الذين لهم موطن معلوم بالخارج — لا تجوز في هذه الحالة الاعلان في مواجهة النيابة العامة — مناط صحة الاعلان في مواجهة النيابة العامة هو أن يكون موطن المراد اعلانه غير معلوم في الداخل أو الخارج — اذا تم الاعلان في مواجهة النيابة العامة بالنسبة للأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج أو الداخل فانه يكون باطلا •

المحكمة : أقامت الطاعة طعنها في الحكم المذكور مستندة الى سببين أولهما : أن الحكم شابته عيب في الاجراءات أثر فيه ، ذلك

أن الطاعنة منحت اجازة بدون مرتب لمرافقة زوجها المرخص له بالسفر الى الخارج وقد منحت هذه الاجازة بعد تقديم المستندات الدالة على الترخيص لزوجها بالعمل في الخارج ، والثابت بها محل عمله وهو ( العراق - وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى - المنشأة العامة الزراعية في الخاص ) لذا كان يتعين اعلانها على الوجه الصحيح بالعراق . واذ خلت الأوراق من اتباع الاجراء سالف الذكر فان اعلان الطاعنة في مواجهة النيابة العامة يكون قد وقع مخالفا للقانون ويكون الحكم المطعون فيه قد شاب عيب في الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق الطاعنة في الدفاع عن نفسها . على وجه يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه أما السبب الثانى للطعن فيقوم على أساس أن الطاعنة متمسكة بعملها غير عازفة عنه ، بدليل أنها تقدمت بطلب لجهة الادارة التمسست فيه تجديد الاجازة الممنوحة لها لمرافقة الزوج وقدمت الترخيص الصادر لزوجها والذي بموجبه يتم منح الاجازة الأمر الذى يقطع بتمسك الطاعنة بوظيفتها وحبها لها وحرصها عليها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن جهة الادارة منحت الطاعنة اجازة لمرافقة الزوج الذى يعمل بوزارة الزراعة بالعراق ، المنشأة العامة ، في المدة من ١٩٨٥/٢/٢٥ حتى ١٩٨٥/١٢/١٢ وذلك بالقرار رقم ١١٩ في ١٩٨٥/٢/٢٤ كما يبين من كتاب موقع من مدير ادارة شؤون العاملين مودع حافظة مستندات الطاعنة المقدمة في الطعن . أى أن جهة الادارة لم تمنح الطاعنة اجازة لمرافقة الزوج الا بعد أن قدمت لها ما يثبت عمل الزوج ولا شك أن مكان عمل الزوج هو أحد البيانات التى تقدمت بها الطاعنة الى الجهة التى يعمل بها للحصول على اجازة أى أن مكان اقامة المذكور في الخارج معلوم لدى جهة الادارة .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية يقضى في المادة ١٣ بتسليم الأوراق القضائية الى وزارة الخارجية لتسليمها بالطرق الدبلوماسية بالنسبة الى الأشخاص الذين لهم موطن معلوم بالخارج .

ومن حيث أن جهة الادارة لم تتبع الاجراء سالف الذكر وانما أعلنت الطاعنة في مواجهة النيابة العامة استنادا الى أن التحريات أثبتت وجودها في العراق ، دون أن تحدد هذه التحريات عنوانها بالعراق .

ومن حيث أن مناه صكة الاعلان فى مواجة النيابة العامة ،  
أن يكون موطن المراد اعلائه غير معلوم فى الداخلى أو الخارج •

ومن حيث أن الطاعنة لم تمنح اجازة لرافقة الزوج الا بعد تقديم  
المستندات الدالة على الترخيص لزوجها للعمل بالخارج والثابت بها محل  
عمله ، لذا فانه كان يتعين على جهة الادارة اعلائها بالطريق الدبلوماسى  
على عنوان زوجها مادام أن هذا العنوان معلوم ، واذ لم تفعل جهة الادارة  
ذلك ، واعلنتها فى مواجة النيابة العامة ، لذا فان هذا الاعلان يكون باطلا  
واذ لم تمنح للطاعنة الفرصة للدفاع عن نفسها ، فان الحكم يكون قد شابها  
عيب فى الاجراءات يؤدى الى بطلانه •

ومن حيث أنه وان كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٤/١٢/١٩٨٦  
وأودع الطعن فيه فى ٩/٣/١٩٨٨ الا أنه وقد بان عدم اعلان الطاعنة  
بأمر محاكمتها ، وبالتالي لم تعلم بصدور الحكم ولم يقيم بالأوراق ما يثبت  
أنها أقامت طعنها بعد فوات ستنين يوما من تاريخ علمها بهذا الحكم  
لذا فان الطعن يكون مقبولا من الناحية الشكلية •

ومن حيث أن الطاعنة لم تعلن اعلائنا قانونيا سليما بقرار الاحالة  
الى المحاكمة التأديبية ولم تمنح لها فرصة الدفاع عن نفسها لذا فانه يتعين  
الغاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بأسيوط  
لاعادة محاكمة الطاعنة والفصل فيما نسب اليها مجددا من هيئة أخرى •

( طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٧ )

#### المبدأ :

نص المدعى هو فى حقيقته اجراء من اجراءات المرافعات يؤثر  
على موضوع الخصومة واطارها وسيرها اتمام القضاء - يلزم أن يتم  
فى مواجة الخصم فى المدعى - يترتب على مخالفة المواجة فى هذا

**الاجراء بطلان في الاجراءات مما يؤثر في الحكم الصادر في هذا الشأن**  
ويؤدى الى بطلانه .

**المحكمة :** من حيث أن ضم الدعاوى هو في حقيقته اجراء من اجراءات المرافعات يؤثر على موضوع الخصومة واطارها وسيرها أمام القضاء ، وهو ما ينعكس على الحكم فيها ، فانه يلزم أن يتم في مواجهة الخصم في الدعوى ويترتب بالتالى على مخالفة مبدأ المواجهة في الاجراء المشار اليه بطلان في الاجراءات مما يؤثر في الحكم الصادر في هذا الشأن .

ومن حيث أن ضم الدعاوى التأديبية ليصدر فيها حكم واحد وهو ما حدث في الطعن المائل من شأنه توقيع عقوبة واحدة بدلا من ثلاث عقوبات منفردة وان من شأن ذلك أن تكون العقوبة الجديدة أكثر جسامة من كل عقوبة منفردة على حدة وأنه كان هذا الضم من حق النيابة الادارية أساسا ومن حق المحكمة التأديبية بوصفها صاحبة الولاية العامة على الدعوى التأديبية الا أن ذلك لا يحول دون حق المتهم في أن يكون على بينة من ذلك حتى يبدى دفاعه في ضوء ضم الدعاوى التأديبية المقامة ضده بعد تقرير ضمها معا ليصدر فيها حكم واحد .

ومن حيث أن الثابت أن المحكمة التأديبية في حكمها المطعون عليه قد قررت ضم الدعاوى التأديبية الثلاث أرقام ١٣ ، ١٤ ، ٨١ لسنة ٣٠ القضائية ليصدر فيهم جميعا حكم واحد وذلك بعد أن حجزتها للحكم في كل منها واذ تم هذا الاجراء في غيبة الخصم في الدعوى بالمخافة لا مبدءا السالف ذكره فان اجراءات الدعوى واصدار الحكم فيها يكون قد لحق بطلان أثر في الحكم .

ومن حيث أنه من موجب ما تقدم الفاء الحكم الطعن واعادة الدعاوى التأديبية أرقام ١٣ ، ١٤ ، ٨١ لسنة ٣٠ القضائية للمحكمة التأديبية لوزارة الصحة والاسكان لتقضى فيها مجددا من هيئة أخرى .

ومن حيث أن هذا الطعن معفى من الرسوم لما تقتضى به المادة ٩٠

من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره طعنا في حكم محكمة تأديبية .

( طعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٠/٦/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٨ )

#### المبدأ :

يتعين لانعقاد الخصومة قانونا أن يتم اعلان صحيفتها بحيث تصل الى علم المعلن اليه علما يقينيا بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن اليه وحتى يتسنى له مباشرة حق الدفاع — المادة ١٣/١٠ من قانون المرافعات — جازت في حالة عدم الاستدلال على محل اقامة الشخص أو موطنه أن يتم اعلانه في مواجهة النيابة العامة — هذا الطريق يعد طريق استثنائي لا يجوز اللجوء اليه الا اذا قلم المعلن بالتحريات الكافية والاطمئنان من محل اقامة الموجه له الاعلان وأن يكون قد بذل جهدا معقولا في سبيل معرفة محل اقامته — والا كان الاعلان باطلا .

**المحكمة :** ومن حيث أنه يتعين لانعقاد الخصومة قانونا أن يتم اعلان صحيفتها بحيث تصل الى علم المعلن اليه علما يقينيا وذلك بتسليم الصورة لنفس الشخص المعلن اليه وحتى يتسنى له مباشرة حق الدفاع الذي كفله له الدستور بالأصل أو الوكالة والمنصوص عليه بالمادة ٦٩ من الدستور وقد أجاز المشرع في حالة عدم الاستدلال على محل اقامة الشخص أو موطنه أن يتم اعلانه في مواجهة النيابة العامة وذلك بالمادة ١٣/١٠ من قانون المرافعات وهذه الوسيلة مقررة على سبيل الاستثناء فمن ثم لا يصح اللجوء اليها الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية والدقيقة عن محل اقامة الموجه له الاعلان وأن يكون قد بذل جهدا معقولا في سبيل معرفة محل اقامته ، والا اعتور اعلانه البطلان الذي لا تقوم معه الخصومة القضائية وذلك لوقوع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة مؤداه التجاوز عن اعلان العامل بقرار حالته وبتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته وهو بحكم كونه اجراء جوهري يؤثر في الحكم ويؤدي تخلفه الى بطلانه .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الطاعن لم يحضر أى من جلسات المحاكمة التأديبية بالمنصورة فقد نظرت الدعوى التأديبية بجلسة ١٩٨٢/٣/٢٠ وتأجل نظرها لجلسة ١٩٨٢/٤/١٧ لإعلان المحال للمحاكمة التأديبية حيث أفادت النيابة الادارية بأن المحال قد ارتد الكتاب الموجه اليه بالبريد لأنه غير معروف ، وتم اعلانه في مواجهة النيابة العامة وقدمت الكتاب بمظروفه الموجه الى الطاعن لحضور جلسة ١٩٨٢/٤/١٧ ومؤشر عليه بأن المرسل اليه غير معروف ويعاد للراسل للايضاح ولم يستدل عليه .

ومن حيث أن دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة قد طلبت بجلسة ١٩٨٩/١١/٢٢ من النيابة الادارية ضم ملف خدمة الطاعن وتداول نظر الطعن بالجلسات ولم تقدم النيابة الادارية الملف المطلوب .

ومن حيث أن النيابة الادارية قد أعلنت الطاعن في مواجهة النيابة العامة بمقولة أن التحريات أفادت بعدم الاستدلال على محل اقامة المتهم ولم يثبت من الأوراق أن هناك تحريات قد تمت في هذا الشأن فضلا عن أن هذا البيان الذى تستند اليه النيابة الادارية في اعلان المتهم في مواجهة النيابة العامة هو بيان عامل البريد ، وهو ما لا يعتبر تحريا عن محل اقامة المعلن اليه ، ومن ثم فإن الوقائع الماثلة تكشف عن عدم التحري الكافي عن محل اقامة الطاعن مما يكون اعلانه في مواجهة النيابة العامة قد لحق به بطلان ينهار معه الحكم المطعون فيه لعدم اتصال الخصومة بأحد أطراف الدعوى على خلاف ما يقتضيه القانون .

ومن حيث أنه لم يثبت من الأوراق كما لم تقدم الادارة ما يفيد علم الطاعن اليقيني بصحور الحكم المطعون فيه في تاريخ سابق على الستين يوما السابقة لايداع عريضة الطعن في ٢٣ من فبراير ١٩٨٩ فإن الطعن المائل يكون مقاما في الميعاد القانوني ويتعين قبوله شكلا .

ومن حيث أنه من مقتضى ما تقدم فانه يتحتم الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه لبطلانه والأمر باعادة الدعوى التأديبية الى المحكمة التديبية بالمنصورة ولاعادة محاكمة الطاعن عما هو منسوب اليه من هيئة أخرى .

( طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٧/٢١ )

قاعدة رقم ( ٤٩ )

المبدأ :

الاعلان في مواجهة النيابة العامة لا يقع صحيحا الا بعد أن تقوم الجهة الادارية ببذل مجهود في سبيل انتحري عن محل اقامة المعلن اليه سواء عن طريق الجيران أو الأقارب أو الزملاء بالعمل أو مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية والوقوف على محل اقامة المعلن اليه بالداخل أو الخارج .

**المحكمة :** ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ — قد أجازت في الفقرة العاشرة منها اعلان الورقة القضائية في مواجهة النيابة العامة مع ذكر آخر موطن معلوم للمعلن اليه في الداخل أو في الخارج — فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الاعلان في مواجهة النيابة العامة لا يقع صحيحا الا بعد أن تقوم الجهة الادارية ببذل مجهود في سبيل التحري عن محل اقامة المعلن اليه ، سواء عن طريق الجيران أو الأقارب أو الزملاء بالعمل أو مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية للوقوف على محل اقامة المعلن اليه بالداخل أو بالخارج .

ومن حيث أن الثابت أن المتهمة ( الطاعنة ) أعلنت في مواجهة النيابة العامة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢١ رغم أنه لم تكن قد تمت تحريات جديّة بمعرفة جهة الادارة عن محل اقامة المدعية وذلك بسؤال جيرانها أو أقاربها أو زملائها في العمل . ولو فعلت جهة الادارة لتبين لها أن المذكورة عادت من الخارج بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٨ وأنها عادت الى عملها اعتبارا من ١٩٨٦/٩/٩ ومن ثم فإن محاكمتها تكون قد أجريت دون أن يتصل عليها بهذه المحاكمة ودون أن تمكن من تقديم دفاعها فيها . الأمر الذي يعتبر معه الحكم المطعون فيه قد صدر بإجراءات باطلة من شأنها أن تبطل الحكم المطعون فيه الأمر الذي يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بأسيوط للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

( طعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٠/٧/٢٨ )

## قاعدة رقم ( ٥٠ )

### المبدأ :

اعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة - مناط صحة هذا الاجراء ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل والخارج - اذا كان للمعلن اليه موطن في الداخل فيجب اعلانه فيه - ان كان له موطن معلوم في الخارج فيسلم الاعلان لنيابة العامة لارساله الى وزارة الخارجية لتوصيله بالاذريق الدبلوماسي .

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن نيابة الدعوى التأديبية بأسبوط قد طلبت من مأمور شرطة ديرمواس - بموجب كتابها رقم ٥٧٣ في ١٢/٢٤/١٩٨٥ - تنفيذ لقرار المحكمة التأديبية بأسبوط الصادر بجلسة ١٢/٤/١٩٨٥ - سرعة موافقتها بمطل اقامة ٥٠٠ المدرس بمدرسة ثانوف الاعدادية والمقيم بدير مواس شارع كنيسة الاصلاح ، واعلانه بميعاد ومكان جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥ وموافقتها بذلك مع ايضاح عنوانه بالخارج اذا كان مسافرا ، وقد رد مركز الشرطة بما أفادت به التحريات وهي اقرار صادر من ..... والد الطاعن يفيد بأن نجله بالجمهورية العربية الليبية وعنوانه - مدرسة غات الثانوية \* ( الكتاب رقم ٦٧٦ في ١/٨/١٩٨٦ ) ، وبموجب كتاب نيابة الدعوى التأديبية بأسبوط رقم ١٢٢٤+١ المؤرخ ١٩٨٦/٢/٢ الموجه الى كبير محضري محكمة مركز دير مواس الجزئية وتنفيذا لقرار المحكمة التأديبية بأسبوط والصادر بجلسة ١٩٨٦/١/٢٥ فالت نيابة الادارية اعلان التهم ( الطاعن ) في مواجهة النيابة العامة ، وقد تم الاعلان في ١٩٨٦/٢/٨ .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد أجاز في الفقرة ( ١٠ ) من المادة ( ١٣ ) منه - اعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة ، الا أن مناط صحة هذا الاجراء أن يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل أو الخارج ، فاذا كان للمعلن اليه موطن معلوم في الداخل فيجب اعلانه فيه على الوجه الذي أومضته المادة ( ١٠ ) من



هذا القانون ، وإن كان له موطن معلوم في الخارج فيسلم الاعلان للنيابة العامة لارساله الى وزارة الخارجية لتوصيله اليه بالطريق الدبلوماسي حسبما نصت على ذلك الفقرة ( ٩ ) من المادة ( ١٣ ) من ذات القانون .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن له موطن معلوم في الخارج هو — الجمهورية العربية الليبية — مدرسة غات الثانوية — حسبما قرره والد الطاعن في الاقرار المرفق والصادر منه أمام رجال الشرطة بمركز دير مواس ورغم ذلك قامت المحكمة التأديبية بإعلانه في مواجهة النيابة العامة بحجة عدم الاستدلال على محل اقامته حالياً ، الأمر الذي يجزم بعدم صحة هذا الاعلان ومن ثم عدم انتاجه أى أثر قانوني لأن الاعلان باطل ومخالف للقانون اذ كان يتعين تسليم الاعلان للنيابة العامة لارساله الى وزارة الخارجية لتوصيله الى الطاعن في عنوانه المنوه عنه بالطريق الدبلوماسي .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أنه لم يتم اعلان الطاعن بأمر محاكمته اعلانيا قانونيا صحيحا وترتب على ذلك عدم اتصال علمه بالدعوى التأديبية المقامة ضده ، ولم يتمكن من المثول أمام المحكمة التأديبية لاستعمال حقه الدستوري في الدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه ، الأمر الذي من شأنه وقوع عيب شكلي في اجراءات محاكمته يؤثر في الحكم المطعون فيه ويؤدي الى بطلانه .

( طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٢٠ )

نفس المعنى : ( طعن رقم ٢٠٩٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٦ )

### قاعدة رقم ( ٥١ )

#### المبدأ :

اعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة — مناط صحة هذا الاعلان هو أن يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل والخارج والا كان الاعلان باطلا .

**المحكمة :** ومن حيث أن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه اتعذامه لأن الطاعنة أعلنت في مواجهة النيابة العامة بمقولة عدم الاستدلال على محل اقامتها رغم ثبوت اقامتها مع زوجها المعار بسلطنة عمان — كما أن الدعوى التأديبية غير مقبولة لعدم انذار الطاعنة بالفصل وأخيرا كان الثابت من ملف خدمة الطاعنة أنها أرسلت للجهة الادارية طلبا بمنحها أجازة أخرى وأن الجهة المعنية تعمدت عدم البت في هذا الطلب بمقولة أنه طلب خال من الدفعة .

ومن حيث أن للثابت من الأوراق أن ادارة الدعوى التأديبية بطنطا قد خاطبت مأمور مركز شرطة قويسنا بالكتاب رقم ١١٩١ في ٢٤/٢/١٩٨٨ أوردت فيه أنه تنفيذا لقرار المحكمة التأديبية بطنطا الصادر بجلسة ١٤/٢/١٩٨٨ — ينبه على ١٠٠٠ المقيمة بدمهوج — مركز قويسنا بضرورة الحضور أمام المحكمة التأديبية بطنطا صباح يوم ١٥/٥/١٩٨٨ وأخذ اقرار كتابي عليها شخصيا بعلمها بميعاد الجلسة أما اذا كانت قد غادرت البلاد فتفاد بمحل اقامتها في الخارج اذا كان معلوما من عدمه — وقد أفادت نقطة شرطة شبرا بخوم أنه لا يوجد بناحية دمهوج بهذا الاسم ولا يتردد أحد بهذا الاسم على هذه الناحية ( الكتاب رقم ٢١٠٣ في ١٣/٣/١٩٨٨ ) — وبالكتاب رقم ٣٣٠٤ + ٢ في ٦/٦/١٩٨٨ طلبت ادارة الدعوى التأديبية بطنطا من كبير محضري محكمة قويسنا الجزئية بعد أن أفادت تحريات الشرطة بأنه لم يستدل على الطاعنة وتنفيذا لقرار المحكمة التأديبية المقامة ضدها موفقة بصورة من تقرير الاتهام في مواجهة النيابة العامة — وتم تنفيذ المطلوب في ١٤/٦/١٩٨٨ أمام وكيل تبليغ قويسنا .

ومن حيث أنه وان كان قانون المرافعات المدنية والتجارية قد أجاز في المادة ( ١٣/١٠ ) اعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة الا أن مناهض صحة هذا الاعلان أن يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل والخارج والا كان الاعلان باطلا .

وحيث أنه لما كان الثابت من الأوراق في الظن المعروف ومن ملف

خدمة الطاعة أنها كانت مقيمة بناحية بجيرم مركز قويسنا قبل زواجها وأن ناحية دمهوج - مركز قويسنا هي محل إقامة زوجها الذي لم يرد ذكر اسمه في الاعلان المرسل من ادارة الدعوى التأديبية الى مأمور مركز شرطة قويسنا - المشار اليه - ومن ناحية أخرى فان الثابت من ملف خدمة الطاعة قد حصلت على أجازة بدون مرتب لمرافقة زوجها ٠٠٠ المار الى سلطنة عمان - وذلك لمدة عام اعتبارا من ١٨/٨/١٩٨٥ حتى ١٧/٨/١٩٨٦ وتجددت هذه الاجازة لمدة عام ثان حتى ١٧/٨/١٩٨٧ - كما أن الثابت من مرفقات كتاب ادارة الدعوى التأديبية بطنطا رقم ٨٨٤٠ + ٦ المؤرخ في ١٠/٢/١٩٨٨ والمرسل الى المستشار رئيس المحكمة التأديبية بطنطا أنه قد صدر من زوج الطاعة طلب غير مستوف للدعوى يتضمن أنه لم يستطع الحضور الى القاهرة أثناء عطلة الصيف لمرض زوجته ويستفسر عن الأوراق المطلوبة لتجديد الاجازة الخاصة بزوجته وقد تم اخطاره بالمستندات المطلوبة بالكتاب رقم ٩٧٨ + ١ في ١٩/١٠/١٩٨٧ على عنوانه بالخارج عن طريق المستشار الثقافى لجمهورية مصر العربية بسلطنة عمان بعد أن تأكدت الجهة الادارية من عدم حضور المذكور لتجديد اعارته عن ذلك العام ( كتاب ادارة قويسنا التعليمية الموجه الى وكيل وزارة التربية والتعليم بالمنوفية - الشؤون القانونية المؤرخ ١٩/١٢/١٩٨٧ تحت رقم ١٩٩٩ ) .

وحيث أنه متى كان ذلك فانه يخلص مما تقدم أن الطاعة لها عنوان معروف ومعلوم للجهة الادارية حيث أنها تقيم مع زوجها المار بسلطنة عمان ومن ثم يكون اعلانها بتقرير الاتهام والدعوى التأديبية المقامة ضدها ولم تغط الفرصة في استعمال حقها الدستوري والقانونى في اعداد وتقديم دفاعها - الأمر الذى يؤثر فى الحكم المظنون فيه ويؤدى الى بطلانه .

( طعن رقم ١١٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٠/٢٦/١٩٩١ )

## قاعدة رقم (٥٣)

### المبدأ :

الاعلان في الموطن المعلوم في مصر يكون صحيحا قانونا حتى ولو كان هناك موطن معلوم في الخارج - اذا لم يوجد المطن اليه في مصر أو كان موجودا وامتنع عن الاستلام فان تسليم الورقة وإعلانه بها ينفي أن يتم في مواجهة النيابة العامة - ذلك مع بيان آخر موطن معلوم له في مصر بالورقة المطلوب اعلانها .

**المحكمة :** وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الاعلان في الموطن المعلوم في مصر صحيح قانونا حتى لو كان هناك موطن معلوم في الخارج واذا لم يوجد المطن اليه في مصر أو كان موجودا وامتنع عن الاستلام فان تسليم الورقة وإعلانه بها ينفي أن يتم في مواجهة النيابة مع بيان آخر موطن معلوم له في مصر بالورقة المطلوب اعلانها .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن النيابة الادارية قد أرسلت للطاعن الكتاب المسجل بطم الوصول الموصى عليه بالدعوى على عنوانه المعلوم في مصر للحضور أمام المحكمة التأديبية بالنصورة بجلسة ١٩٨١/١٤/٥ وتأثر على المظروف من الخارج برفضه الاستلام ، ثم صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨١/١٢/٦ أى في اليوم التالي مباشرة ، وقد ذكر في هذا الحكم أنه تم اعلان التهم في مواجهة النيابة العامة دون تحديد تاريخ هذا الاعلان والذي من المفروض أن يكون في تاريخ لاحق لتخلفه عن الحضور بجلسة ١٩٨١/١٢/٥ الذي تم اعلانه بها بالكتاب المسجل وهو أمر غير ممكن وأنه غير جائز قانونا بالنظر لصدور الحكم في اليوم التالي مباشرة الذي كان من المفروض أن يكون قد تم اعلان التهم بها .

ومتى كان ذلك فان اجراءات اعلان التهم يشوبها الغموض ويحالفها ارباك لا تظمنن معه المحكمة لسلامتها مما يكون معه الحكم قد أخل بضمانة جوهرية من ضمانات التأديب تتمثل في ضرورة احاطة المتهم علما

في المواعيد المرسومة قانونا بما هو منسوب اليه واتلجة الفرصة له للدفاع عن نفسه وتقديم ما يشاء من أدلة على براءته ونفى التهمة المنسوبة اليه .  
( طعن رقم ١٠٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/١/٤ )

### قاعدة رقم ( ٥٣ )

#### المبدأ :

المادة ١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أجازت اعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة — مناط صحة هذا الاعلان ان يكون موطن المعلن اليه غير معطوم في الداخل والخارج — لا يتأتى ذلك الا بعد استنفاد كل جهد في سبيل التحري من موطن المراد اعلانه — لا يكفي في هذا الشأن ان ترد الورقة بغير اعلان او انه لم يستدل عليه لكي يسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي — يجب ان يثبت ان طالب الاعلان قد سعى جاهدا في تعرف محل اقامة المراد اعلانه وأجرى تحريات جدية في سبيل معرفة محل اقامته وان هذا الجهد لم يثمر والا كُن الاعلان باطلا .

**المحكمة :** من حيث أن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه هو بطلانه لأنه مشوب بعيب جسيم في الاجراءات وهو الاعلان مما أدى الى الاخلال بحق الطاعن في الدفاع عن نفسه .

وحيث أن الثابت من الأوراق أن ادارة الدعوى التأديبية بطنطا التابعة للنيابة الادارية قد طلبت من مأمور مركز شرطة شمين الكوم بموجب كتاب رقم ٥٥٦٠ + ١ المؤرخ ١٩٨٦/٩/١ أنه تنفيذا لقرار المحكمة التأديبية بطنطا الصادر بجلسة — ١٩٨٦/٨/١١ — نرجو التقبيل على ... المقيم بناحية الماي مركز شمين الكوم — منوفية بضرورة الحضور أمام المحكمة صباح يوم ١٩٨٧/١/٢٦ مع التقبيل بأخذ أقرار كتابي عليه شخصيا بعلمه بميعاد الجلسة وأقراره باستلام صورة من تقرير الاتهام المرفق ما اذا كُن قد غادر البلاد فتفقد بمحل اقامته بالخارج اذا كان معطوما من عدمه — وقد ارتد هذا الخطاب الى النيابة الادارية بطنطا تحت

رقم ٦٥٦٥ — مرفقا به اقرار صادر من خفير نقطة الماي في ١٠/٩/١٩٨٦ يفيد بأن المذكور بخولة العراق وغير موجود بالبلاد .

ويموجب كتاب النيابة الادارية رقم ٧٠٠٩ + ٢ المؤرخ ٢٧/١٠/١٩٨٦ الموجه الى كبير محضري محكمة شبين الكوم الابتدائية بشأن اعلان المذكور في مواجهة النيابة العامة تنفيذاً لقرار المحكمة التأديبية وتم الاعلان في ٣٠/١٠/١٩٨٦ .

ومن حيث أنه وان كانت المادة ١٣/١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تجيز اعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة الا أن مناط صحة هذا الاعلان أن يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل والخارج وهو أمر لا يتأتى الا بعد استتفاذ كل جهد في سبيل التحري عن موطن المراد اعلانه ولا يكفي أن ترد الورقة بغير اعلان أو أنه لم يستدل على عنوانه في الخارج ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي بل يجب أن يثبت أن طالب الاعلان قد سعى جاهداً في تعرف محل اقامة المراد اعلانه وأجرى تحريات جديّة في سبيل معرفة محل اقامته وأن هذا الجهد لم يثمر والا كان الاعلان باطلا .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق في الطعن المعروض أنه بمجرد ورود الاقرار الموقع من خفير ناحية مركز شبين الكوم الذي يفيد أن الطاعن غير موجود بالبلاد وأنه بالعراق حتى قامت النيابة الادارية — تنفيذاً لقرار المحكمة التأديبية بطنطا باعلانه في مواجهة النيابة العامة وذلك دون اجراء تحريات جديّة في سبيل معرفة محل اقامة الطاعن في الخارج ومتى كان ذلك يكون اعلان الطاعن في النيابة العامة قد جاء باطلا حيث لم يتصل علمه بالدعوى التأديبية المقامة ضده ولم يعط الفرصة في استعمال حقه الدستوري والقانوني في اعداد وتقديم دفاعه الأمر الذي يؤثر في الحكم المطعون فيه ويؤدى الى بطلانه .

( طعن ٤٦١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٩٢ )

نفس المعنى ( طعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١/٢/١٩٩٢ )

( طعن رقم ٣٧٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١/٢/١٩٩٢ )

- ( طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩١/١٢/٢١ )  
( طعن رقم ٣٥٥٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٢٠ )  
( طعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٢٠ )  
( طعن رقم ١٦٣٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٦ )  
( طعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩١/٦/٢٩ )  
( طعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩١/٦/١٥ )  
( طعن ٣٣٤٥ ، ٣٢٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩١/٦/٨ )

### قاعدة رقم ( ٥٤ )

البدا :

اتخاذ الطاعنين مكتب المحامي رافع الدعوى محلا مختارا بعريضة  
الدعوى ولم يحددا محل اقامتهما الاصلى بعريضة الدعوى — اعلانها  
على موطنهما المختار يكون صحيحا — طلب الحكم بالبطلان يكون  
جديرا بالرفض .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٣ من قانون اصدار قانون  
مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضي بأن تطبق الاجراءات المنصوص  
عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد به نص  
وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي .

وتقضي المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة المشار اليه في فقرتها  
الرابعة بأن يعتبر مكتب المحامي الموقع على العريضة محلا مختارا للطالب  
كما يعتبر مكتب المحامي الذي ينوب عن ذوى الشأن في تقديم ملاحظاتهم  
محلا مختارا لهم كل ذلك الا اذا اعتبر محلا مختارا غيره .

وتضمن المادة ٢١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه

يكون إعلان الشخص الخصم أو في موطنه ويجوز إعلانه في الوطن المختار المين في ورقة إعلان الحكم .

وإذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يبين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي جاز إعلانه بالطن في موطنه المختار المين في هذه الصحيفة .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا أجاز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية فإن هذا الاستثناء ، في غير الحالات التي نص عليها القانون كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل اهدارا للعادلة يفقد فيها الحكم وظيفته .

ومن حيث أن مفاد النصوص آتفة الذكر أن كلا من قانون مجلس الدولة وقانون المرافعات قد التقيا عند اعتبار محل المختار وهو مكتب المحامي رافع الدعوى هو المعتبر في حالة إخطار المدعى بل أن الواضح من نص المادة ٢٥ من قانون المرافعات سالفه البيان أن المشرع قد ذهب الى أبعد من ذلك حيث اعتبر مكتب المحامي النائب عن ذوى الشأن في تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا رغم عدم توقيعه العريضة وترتبا على ما تقدم فإن قانون المرافعات اذ نص في المادة ٢١٤ سالفه البيان على جواز إعلان الطعن الى الطعون ضده في محله المختار إذا كان هو المدعى ولم يبين موطنه الأصلي فإن تطبيق هذا النص في المنازعة الادارية لا يتعارض وطبيعتها كما ذكر الطاعنان بصحيفة طعنهما بالبطلان ذلك أن المنازعة الادارية لا تختلف بالنسبة لمكان الاعلان عن غيرها من المنازعات الأخرى في ضوء ما سبق بيانه .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الطعن المائل وكان الثابت أن الطاعنين قد اتخذوا مكتب الأستاذ ... المحامي محلا مختارا بعريضة الدعوى ولم يحددوا محل اقامتهما الأصلي بعريضة الدعوى المشار اليها



وبالتالى واذا كان الثابت أنه تم اعلانهما على موطنهما المختار • ومن ثم يكون الاعلان قد تم مطابقا لحكم القانون ويكون طلبها الحكم بىطلان الحكم المطعون فيه لعدم الاعلان جديرا بالرفض •

( طعن رقم ١١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٣/٣/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٥٥ )

#### المبدأ :

يقوم المحضر بالاعلان فى موطن المعلن اليه التثبت فى ورقة الاعلان وعلى مسئولية طالب الاعلان الذى عاقبه القانون اذا تبين أنه غير صحيح بالغرامة فى نص المادة ١٤ مراعات وبىطلان الاعلان بانسبة له •

**الحكمة :** استند الطاعنان أيضا فى تقريرى الطعن على أن الحكم المطعون فيه مشوب بعيب الغلو فى الجزاء لأن العقوبة التى جوزى بها كل منهما لا تتناسب مع المخالفة التى نسبت اليهما ، بافتراض صحة الخطأ الذى نسب اليهما ، فانه وان كان الثابت خطأ الطاعنين باعلانهما الشاكى فى الدعاوى التى اختصم فيها كمدعى عليه ثانى على العنوان رقم ١٩ شارع الملك فيصل فى حين ثبت أنه كان غير مقيم فى هذا العنوان الذى تم الاعلان فيه على النحو المتقدم الا أنه فى مجال تقدير العقوبة المناسبة يجب تقييم الخطأ ومدى جسامته فى ضوء الظروف التى أحاطت بالاعلان وأن المحضر انما يقوم بالاعلان على مسئولية طالب الاعلان وفى العنوان الذى يحدده فيه فالمحضر يستدل على موطن المعلن اليه من ورقة الاعلان ذاتها • وأنه لهذا السبب أوجب قانون المرافعات فى المادة التاسعة منه أن يتضمن ورقة الاعلان موطن المعلن اليه ، وأهمية هذا تكون فى تمكين المحضر من القيام بالاعلان فى هذا الموطن ، ولذلك فقد حرص المشرع على النص فى المادة ١٤ مراعات على أنه اذا تمعد طالب الاعلان ذكر

موطن غير صحيح للمعلن اليه بقصد عدم وصول الاعلان اليه ، حكمت عليه المحكمة على طلب الاعلان بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها ، فالمحضر يقوم بالاعلان في موطن المعلن اليه في ورقة الاعلان وعلى مسئولية طالب الاعلان الذي عاقبه القانون اذا تبين أنه غير صحيح بالغرامة في نص المادة ١٤ مرافعات وببطلان الاعلان بالنسبة له فضلا عن أن غاية ما يمكن نسبته الى الطاعنين الثانى والثالث هو أنه لم يتحرىا الدقة في التحقق من شخصية من تم تسليمه الاعلان وكونه تابعا للمعلن اليه ولم يقيم بالأوراق دليل على أن ذلك قد تم بسوء نية منهما اضرارا بالمعلن اليه الأمر الذى يخفف من مسئولية الطاعنين ، الأمر الذى معه على ضوء ذلك تخفيف الجزاء الموقع عليهما الى الوقف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف المرتب .

( طعنين رقمى ١٣٠٥ ، ١١٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٩٣ )

### قاعدة رقم (٥٦)

#### المبدأ :

لا يصح الاعلان او اخطار المدعى بتاريخ الجلسة المحددة لنظر دعوى على عنوان محام غير الطاعن حتى ولو كان زميلا أو شريكا للمحلى الموقع على العريضة - يترتب على اغفال الاخطار بتاريخ الجلسة وقوع عيب شكلى فى الاجراءات واضرار بمصالح الخصم الأمر الذى يرتب بطلان الحكم - أساس ذلك : نص المادتين ٣٠، ٢٥ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - دور الحكم المطعون فيه دون اخطار المدعى اخطارا صحيحا بتاريخ الجلسة المحددة لنظر دعواه ليحضر بنفسه أو وكيله لاستكمال عناصر الدفاع مما يتصل بحق الدفاع الأمر الذى يترتب عليه وقوع عيب شكلى فى الاجراءات الذى يؤثر الحكم ويرتب بطلانه .

**الحكمة :** ومن حيث أن المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين ... وتعالن العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية المختصة والى ذوى الشأن فى ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها ويتم الاعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم ووصول ، ويعتبر مكتب المحامى الموقع على العريضة محلا مختارا للمطالب ، كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينوب عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره » . وقد جاء هذا الحكم صريحا فى أن المحل المختار لادعى هو مكتب المحامى الموقع على عريضة الدعوى ومن ثم لا يصح الاعلان أو اخطار المدعى بتاريخ الجلسة المحددة !نظر دعواه على عنوان محام آخر أو باسم محام غيره حتى ولو كان زميلا أو شريكا للمحامى الموقع على العريضة .

وتنص المادة ٣٠ من القانون المذكور فى فقرتها الثانية على أن « ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز فى حالة الضرورة تقصيره الى ثلاثة أيام » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن حكمة هذا النص واضحة وهى تمكن ذوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتجهيئتها للمرافعة من الحضور بأنفسهم أو بوكلائهم أمام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما يعين من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتعلق بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، ويترتب على اغفال الاخطار بتاريخ الجلسة وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بمصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه الأمر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائع الدعوى محل الطعن

المائل يبين أن المدعى أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإدارى وأوضح بعريضة دعواه أنه يقيم ١١ شارع مصطفى درويش دار السلام القاهرة ومحلته المختار مكتب الأستاذ ..... المحامى والكائن برقم ١٦ شارع الرياض — دار السلام — محافظة القاهرة وهو المحامى الذى وقع على العريضة وحضر بصفته وكيلًا عن المدعى أمام هيئة مفوضى الدولة بجلسة ١٩٨٩/٦/٢٥ ، وبعد الانتهاء من تحضير الدعوى تحدد لنظرها أمام محكمة القضاء الإدارى دائرة التسويات ( ب ) جاسة ١٩٩٠/١١/١٤ وأخطر المدعى بهذه الجلسة بالخطر رقم ٦٣٧٠ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٣ ووجه الاخطار للأستاذ/... المحامى ١٦ شارع الرياض — دار السلام ولم يحضر المدعى أو من ينوب عنه هذه الجلسة والتي قررت فيها المحكمة إحالة الدعوى الى دائرة التسويات ( أ ) للاختصاص ونظرها بجلسة ١٩٩٠/١٢/٢٤ إلا أن الدائرة المذكورة قررت نظر الدعوى بجلسة ١٩٩١/١/٢١ وتم اخطار المدعى بهذه الجلسة بالخطر رقم ١٣٦٩٨ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣١ الموجه للأستاذ ..... المحامى ١٦ ش الرياض — دار السلام — محافظة الجيزة ولم يحضر المدعى أو من ينوب عنه أيضا هذه الجلسة وفيها تقرر حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٩١/٢/٤ وفى هذه الجلسة الأخيرة صدر الحكم المطعون عليه .

ومن حيث أن الاخطار بالجاسة الأولى بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٤ أمام دائرة التسويات ( ب ) وان وجه على العنوان الصحيح للمحل المختار للمدعى والمبين بعريضة دعواه الا أنه وجه للأستاذ ... المحامى وايس للأستاذ ... المحامى رغم أن الأخير هو الذى ورد اسمه قرين المحل المختار وهو المحامى الموقع على العريضة حسبما سلف البيان أما الأستاذ ... فقد جاء اسمه فقط فى الركن الأيسر الأعلى للعريضة والذى جرى العمل بالنسبة لطبوعات المحامى المستخدمة فى كتاب العرائض على ذكر اسمهم به سواء اسم المحامى منفردا أو اسم أكثر من محام عند تعددهم . ( ..... ، ..... المحاميان ١٦ شارع الرياض — دار السلام ) واذا جاء

الأمر كما تقدم فإن الاخطار بالجلسة المذكورة يكون قد تم بخلاف أحكام القانون ولا يجوز اعتباره حجة على اخطار المدعى بتاريخ الجلسة ومن حيث أن الاخطار بالجلسة الثانية أمام دائرة التسويات ( أ ) بتاريخ ١٩٩٠/١/٢١ وإن وجه — وفقا لحكم القانون — باسم المحامى الموقع على العريضة الا أنه شابه خطأ بذكر محافظة الجيزة بدلا من محافظة القاهرة ومن ثم فانه يتعذر أيضا اعتباره حجة على اخطار المدعى بتاريخ هذه الجلسة والتي قررت المحكمة فيها حجز الدعوى للحكم .

ومن حيث أنه وقد صدر الحكم المطعون عليه — فى ضوء ما سلف دون اخطار المدعى اخطارا صحيحا بتاريخ الجلسة المحددة لنظر دعواه حتى يتسنى له الحضور بنفسه أو بوكيله أمام المحكمة للإدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعين له من بيانات لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع الأمر الذى ترتب عليه وقوع عيب شكلى فى الاجراءات يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه .  
( طعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٧ ق — جاسة ١٩٩٣/٣/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٥٧ )

المبدأ :

مسئولية المحضر تقتصر على القيام باجراءات الاعلان وفقا للبيانات التى يدونها طالب الاعلان فى ورقته .

**المحكمة :** من حيث أنه عن الاتهام المسند للطاعن الثالث ...  
والذى يتلخص فى اخلاله بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها اذ قام باعلان شركة شمال افريقيا للطيران المسماة بعد ذلك شركة ترانس ميد للطيران على مقر وهمى بمطار النزهة ، فان قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص فى المادة السادسة منه على أن كل اعلان أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر

المحكمة ، ويقوم الخصوم أو وكلاؤهم بتوجيه الاجراءات وتقديم أوراقها للمحضرين لاعلانها أو تنفيذها كل هذا ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ولا يسأل المحضرون الا عن خطتهم في القيام بوظائفهم وأوضحت المواد التاسعة والعاشر والحادية عشرة من ذات القانون البيانات التي يجب أن تشتمل عليها الأوراق التي يقوم المحضرون باعلانها وكيفية تسليمها واجراءات ذلك كما عالجت حالة عدم تواجد من يصح تسليم الورقة اليه أو امتناعه عن ذلك .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الاعلان بأعادة الدعوى رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٩٠ افلاس الاسكندرية للمرافعة والذي قام الطاعن الثالث باجرائه وتنفيذه بتاريخ ٢٨/٣/١٩٩١ قد حدد فيه طلب الاعلان اسم الشركة المراد اعلانها ومقرها الكائن بمطار النزهة بالاسكندرية وأن الطاعن الثالث بعد أن انتقل الى مقرها المذكور ووجده مغلقا قام بتسليم صورة الاعلان لجهة الادارة في ذات اليوم بعد أن أثبت ذلك في محضره وقد بلن من الأوراق أن الشركة المذكورة كان لها بالفعل مقر وموقع مخصص بمطار النزهة ومن ثم فلايسوغ القول بأن الاعلان الذي قام به الطاعن المذكور قد تم على مقر وهمي للشركة على سند من القول بأن التخصيص السابق لموقعها بالمطار قد تم الغاؤه لعدم وجود نشاط للشركة اذ قد يلغى التخصيص ويظل الموقع قائما لفترة ما ، فضلا عن أن مسؤولية المحضر انما تقتصر على القيام باجراءات الاعلان وفقا للبيانات التي يدونها طلب الاعلان في ورقته ، الأمر الذي تتفق به المخالفة المسندة للطاعن الثالث ويتعين من ثم تبرئته منها .

ولا مقلع فيما أثبتته المحقق من عدم وجود مقر للشركة المذكورة بمطار النزهة لأن الثابت من الأوراق أن موظف التبليغ بالقلم التجارى بالمحكمة — الطاعن الخامس — كان هو الآخر قد انتقل في تاريخ لاحق

لمقر الشركة بالمطار وقام بوضع الأختام عليه نفاذاً لحكم الإفلاس ولم يوجه اليه اتهام بمخالفة الواقع .

( طعن رقم ٢٥٩٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٩٣ )

### قاعدة رقم ( ٥٨ )

#### المبدأ :

**ميعاد الطعن في حكم المحكمة التأديبية ستون يوماً - عدم سريانه**  
كل من لم يعلن بإجراءات المحاكمة وبالتالي لم يعط بمصودر الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني .

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على ملف الدعوى التأديبية رقم ١٨/٩٣٨ ق يتضح أن الأوراق قد خلت من قيام قلم كتاب المحكمة التأديبية بالمنصورة باعلان الطاعة بقرار الاحالة واخطارها بتاريخ الجلسة على النحو الذي أوجبه حكم المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه بالاضافة الى أن التحريات المرفقة أثبتت وجود الطاعة بالسعودية ولم تبذل جهة الادارة جهداً في سبيل التحري عن مكانها بالخارج وبالتالي فان اجراءات المحاكمة قد شابها عيب شكلي أثر في الحكم وأدى الى بطلانه .

ومن حيث أنه وان كان ميعاد الطعن في هذا الحكم هو ستين يوماً الا أن هذا الميعاد لا يسرى على من لم يعلن بإجراءات المحاكمة وبالتالي لم يعلم بمصودر الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني واذ خلت الأوراق من ذلك فانه يتمين قبول الطعن شكلاً .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فانه يتمين قبول الطعن شكلاً والغاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالمنصورة للفصل فيها من هيئة أخرى .

( طعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٣/٧/١٩٩٣ وطعن ٥٩٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٩٣ وطعن ٤٠١١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٩٣ )

### قاعدة رقم ( ٥٩ )

#### المبدأ :

اعلان الأوراق القضائية أمام النيابة العامة — لا يكون الا حيث لا يعلم موطن الشخص وبعد استنفاد طريق الاعلان الذى نصت عليه المادة ٢٤ دن قانون مجلس الدولة — يجب أن يثبت طالب الاعلان أنه سعى جاهدا في سبيل تعرف محل اقامة المطلوب اعلانه ولم يثمر هذا الجهد .

**المحكمة :** واذا كانت المادة ١٣ من قانون المرافعات تجيز اعلان الأوراق القضائية أمام النيابة العامة ، الا أن ذلك لا يكون الا حيث لا يعلم موطن المعلن اليه في الداخل أو الخارج ، وبعد استيفاء كل جهد في سبيل التحرى عن موطن الشخص وبعد استنفاد طريق الاعلان الذى نصت عليه المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه ولا يكتفى في هذا الصدد أن ترد أوراق تفيد بأنه مسافر الى الخارج أو غير معلوم محل اقامته ، بل يجب أن يثبت طالب الاعلان أنه سعى جاهدا في سبيل تعرف محل اقامة المطلوب اعلانه وأجرى تحريات جدية في سبيل معرفة محل اقامته وان هذا الجهد لم يثمر ، فان لم يتم ذلك يكون الاعلان باطلا ومخالفا للقانون ، وعلى ذلك اطردت أحكام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يعط بميعاد جلسة محاكمته أمام المحكمة التأديبية بالمنصورة ، غاية الأمر أن النيابة الادارية خاطبت مأمور مركز مشقول السوق لاجراء تحريات عن محل اقامة الطاعن ، وجاء الرد بأنه مسافر الى الصين ، فقم اعلانه في مواجهة النيابة العامة ، وبناء على ذلك صدر الحكم المطعون فيه ، دون أن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان الطاعن بقرار احالته للمحكمة وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته على نحو ما تتطلبه المادة ٣٤



سابقة الذكر ، في حين أن الطاعن له محل إقامة معلوم بالداخل وما كان يجوز اعلانه في مواجهة النيابة العامة إلا بعد اتباع ما نصت عليه المادة المذكورة ، وبالتالي يكون الحكم الصادر بمجازاته بعقوبة الفصل من الخدمة قد صدر بناء على إجراءات باطلة مخالفة للقانون مما يوصمه بالبطلان ، ويكون جديراً بالالغاء .

ومن حيث أن الطاعن لم يعلن اعلانا قانونيا بقرار الاتهام وبقرار الاحالة الى المحكمة التأديبية ، وقد خلت الأوراق مما يفيد علمه بالحكم المطعون فيه في تاريخ معين ، ومن ثم يتعين الأخذ بما ذكره من أنه فور عامه به بادر الى اقامة الطعن المائل ، واذا استوفى الطعن سائر أوضاعه الشكلية ، ومن ثم فانه يكون مقبول شكلا .

( طعن رقم ٢٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٩٣/٩/٢٦ وطعن ١٤٢ لسنة ٣٨ ق —  
جلسة ١٩٩٣/٤/٣ )

## الفرع الثالث

### المصلحة

#### قاعدة رقم (٦٠)

##### المبدأ :

**المصلحة في الدعوى — للشخص الذى من القرار الإدارى مصلحة قانونية له أو مادية أن يرفع الدعوى .**

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن المصلحة في الدعوى فان قضاء هذه المحكمة استقر على أن للشخص الذى من القرار الصادر في الدعوى مصلحة قانونية أو مادية أن يرفع الدعوى ، والمصلحة القانونية واضحة في طلب المطعون ضده بتسوية حالته بمجموعة الوظائف المهنية دون مجموعات الخدمات المعاونة وبالتالي يكون هذا الدفع غير مقبول .

( طعن رقم ٢١٤٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/١١/١٩٨٥ )

#### قاعدة رقم (٦١)

##### المبدأ :

تتمتع المنظمات النقابية ومن بينها اللجنة النقابية بالشخصية الاعتبارية ولها حق التقاضى للدفاع عن مصالحها والمصالح الجماعية لأعضائها والتي تنشأ عن علاقات العمل — يجوز للجنة النقابية التدخل مع أعضائها في جميع الدعاوى المتعلقة بعلاقات العمل تحقيقاً لأهداف تلك المنظمات وهى حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل — يكفى للقول بجماعية المصلحة أن تتعلق بفئة معينة من العاملين مادام أنها لا تقتصر على أشخاص معينين بنواتهم .

**المحكمة :** وحيث أن القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقابات العمالية ينص في مادته الأولى على أن « يقصد في تطبيق القانون بالنقابة أي من المنظمات النقابية المشكلة بالتطبيق لأحكام هذا القانون وتنص المادة الثانية على أن « تسرى أحكام هذا القانون على ( أ ) العاملين المدنيين في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة ( ب ) العاملين بالقطاع العام » وتنص المادة الرابعة على أن تثبت الشخصية الاعتبارية للمنظمات النقابية من تاريخ ايداع الأوراق المنصوص عليها في المادة (٦٣) وتنص المادة الخامسة على أن « للمنظمات النقابية حق التقاضي للدفاع عن مصالحها والمصالح الجماعية لأعضائها الناشئة عن علاقات العمل ويجوز لهذه المنظمات التدخل مع أعضائها في جميع الدعاوى المتعلقة بعلاقات العمل » وتنص المادة السابعة على أن « المنظمات النقابية هي ( أ ) اللجنة النقابية ( ب ) النقابة العامة ( ج ) الاتحاد العام لنقابات العمال وتنص المادة الثانية أن « تستهدف المنظمات النقابية حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل ... » .

وحيث أن الاستفادة من هذه النصوص أن المنظمات النقابية • ومن بينها اللجنة النقابية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها حق التقاضي للدفاع عن مصالحها والمصالح الجماعية لأعضائها الناشئة عن علاقات العمل ويجوز لها التدخل مع أعضائها في جميع الدعاوى المتعلقة بعلاقات العمل لتحقيقاً لأهداف تلك المنظمات التي حددتها المادة الثانية من القانون وهي حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل •

وحيث أنه لئن كانت طلبات المدعين في الدعوى لا تتمثل بحق من حقوق اللجنة النقابية بوصفها شخصاً معنوياً فإنه مما يجوز فيه أنها تعتبر من قبيل الحقوق والمصالح الجماعية المشتركة للعاملين بالوزارة الذين تم لهم اللجنة النقابية فضلاً على أنها تعتبر من الدعاوى المتعلقة بعلاقات العمل التي تنوع الشارح للمنظمات النقابية للتدخل فيها مع أعضائها

ولا يؤثر في ذلك ألا تتفق هذه الطلبات بجميع العاملين في الوزارة الذين تمثّلهم النقابة لأنه يكفي للقول بجماعية المصلحة في هذه الصدد أن تتعلق الدعوى بفئة معينة من هؤلاء العاملين ملءً أنها لا تقتصر على أشخاص معينين بذواتهم منهم ومن ثم تتوافر مصلحة المدعين في الدعوى ويكون ما قضى به الحكم المطعون فيه من عدم قبولها لانتهاء المصلحة قد جاء على خلاف حكم صحيح القانون .

( طعن رقم ٣٥٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ٦٢ )

#### المبدأ :

وحدة مصلحة المدعين تكفي لجمع طلباتهم في صحيفة واحدة دون أن يلحق البطالان - أساس ذلك : أن البطالان لا يلحق الإجراء أو العمل إلا بنص صريح في القانون أو أن يكون الإجراء قد شابه عيب جوهري .

**الحكمة :** ومن حيث أن ما ينعمه المطعون في ترقيته على الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به من رفض الدفع ببطالان صحيفة الدعوى فمردود عليه بأن القول بأن القرار المطعون فيه يصبح ٦ قرارات إذا نظر إليه من زاوية المدعين ليس له سند من الواقع أو القانون لأن الإدارة لم تنصح عن إرادتها إلا مرة واحدة ، وهذا الإفصاح تضمن تخطي المدعين في الترقية لوظيفة وزير مفوض وذلك بترقية من هو أحدث منهم في ترتيب أقدمية وظيفه مستشار . ومثل هذا الأمر يجعل لهم مصلحة واحدة تتمثل في طلب إلغاء هذا القرار بما يترتب على ذلك بحكم اللزوم من عودة المطعون في ترقيته إلى ذات المركز الوظيفي الذي كان يشغله وينفس ترتيب الأقدمية الذي كان عليه قبل صدور القرار المطعون فيه . ووحدة مصلحة المدعين هذه كافية لجمع لطلباتهم في صحيفة واحدة دون أن يحاقها البطالان ، لأن البطالان لا يلحق الإجراء أو العمل إلا بنص

صريح في القانون أو إذا كان الاجراء أو العمل قد شابه عيب جوهرى .  
وأى من هذين الأمرين لم يتحقق في صحيفة الدعوى المقامة من المدعين  
حتى يقال ببطلانها . ومن أجل ذلك يكون ما أثاره المطعون في ترقيته  
في خصوص بطلان عريضة الدعوى أو تقرير الطعن المقام من المدعين  
لا أساس له متعينا الالتفات عنه .

( طعن ٢٧٠٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣ )

نفس المعنى : ( طعن رقم ٢٦٩٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٦٣ )

#### المبدأ :

وحدة مصاحبة المدعين تكون كافية لجميع طلباتهم في صحيفة  
واحدة - لا يترتب على ذلك بطلان لأن البطلان لا يلحق الاجراء  
أو العمل الا بنص صريح في القانون - أو اذا كان الاجراء أو العمل  
قد شابه عيب جوهرى .

**المحكمة :** كما أن ما أثاره خصا ببطلان الطعن لكونه مقاما  
من عدد من الطاعنين تختلف مراكزهم القانونية وتتعارض مصالحهم  
وتتباين كفاءاتهم الوظيفية فمردود عليه بأن تخطى المدعين والترقية  
لوظيفة وزير مفوض وذلك بترقية من هو أحدث منهم في ترتيب أقدمية  
وظيفة مستشار يجعل لهم مصلحة واحدة تتمثل في طلب إلغاء قرار  
الترقية بما يترتب على ذلك بحكم اللزوم من عودة المطعون على ترقيته  
الى ذات المركز الوظيفى الذى كان يشغله وبنفس ترتيب الأقدمية الذى  
كان عليه قبل صدور القرار المطعون فيه . ووحدة مصاحبة المدعين هذه  
كافية لجميع طلباتهم في صحيفة واحدة دون أن يلحقها البطلان .  
لأن البطلان لا يلحق الاجراء أو العمل الا بنص صريح في القانون  
أو اذا كان الاجراء أو العمل قد شابه عيب جوهرى ، وأى من هذين

الأمرين لم يتحقق في صحيفة الدعوى المقامة من المدعى حتى يقال بطلانها • ومن أجل ذلك يكون ما قاله المدعى في هذا الخصوص لا سند له فتعينا الاتفاقات ٤٠ •

(طنن رقم ٢٦٩٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٣/١/١٩٨٨)

### قاعدة رقم (٦٤)

#### المبدأ :

شرط المصلحة في الدعوى يجب أن يستمر قائما حتى يفصل فيها نهائيا — إذا انتهت مصلحة المدعى في دعواه بعد رفعها لسبب أو لآخر قضت المحكمة بعدم قبولها لزوال شرط المصلحة •

**الحكمة :** ومن حيث أن من الأمور المسلمة أن شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين أن يتوافر من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائيا • وأنه وإن بدت للمدعى مصلحة قائمة في الدعوى عند رفعها إلا أنه وقد قضى بإلغاء القرار المطعون فيه رقم ٦٥ لسنة ١٩٨١ إلغاء مجردا حال نظر الدعوى موضوع الطعن المائل واضمحى ومن ثم عد ما لا يرتب أثرا بما لا محل معه لمتابعة طلب الغائه فقد أضحت مصلحة المدعى في الاستمرار في دعواه منتفية ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول الدعوى لانقضاء شرط المصلحة والزام جهة الإدارة المصروفات تأسيسا على أنها هي التي ألجأت المدعى بفعلها إلى رفع الدعوى ، يكون هذا الحكم قد أصاب صحيح القانون الأمر الذي يتعين معه للحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا والزام الطاعن مصروفات الطعن •

(طنن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٩/١/١٩٨٩)

## قاعدة رقم (٦٥)

### المبدأ :

شرط المصلحة يتعين توافره ابتداء من إقامة الدعوى كما يتعين استمرار المصلحة أثناء نظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — للقاضي الإداري هيمنة إيجابية على إجراءات الخصومة وتوجيهها — ومن ثم عليه تقدير جدواها في أية مرحلة كانت عليها تلك الإجراءات — أنا لم يثبت ما يفيد مد أجل القرار الأسبق بالاستيلاء على عقار لازم لو وزارة التربية والتعليم ، طبقا للقانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ، ترتب على ذلك انتهاء قوته التنفيذية منذ تاريخ انتهاء فترة الثلاث سنوات التي صدر موقوتها بها — يضحى بذلك وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه غير ذي موضوع الأمر الذي يتعين معه الحكم بانتهاء الخصومة في الطعن .

**المحكمة :** ان المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه « لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة » وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن شرط المصلحة يتعين توافره ابتداء من إقامة الدعوى كما يتعين استمراره حتى يقضى فيها نهائيا ، وأنه لما كان الطعن هو استمرار لإجراءات الخصومة في الدعوى ومن شأنه أن يطرح النزاع برمته — شكلا وموضوعا — أمام المحكمة الإدارية العليا لتتخذ فيه حكم القانون فإنه يتعين استمرار هذه المصلحة حتى يتم الحكم فيه ، واذ كان للقاضي الإداري هيمنة إيجابية على إجراءات الخصومة وتوجيهها فإن عليه التحقق من توافر شروط الطلبات والخصومة فيها سواء فيما يتعلق بالخصوم وصفاتهم أو المجل وأركانها أو السبب القانوني كمصدر للحق والدعوى أو المواعيد التي يجب مراعاتها وتقدير النتائج التي يمكن تحققها عند إصرار الأطراف على المضي في الخصومة ، وباعتبار أن الخصومة الإدارية ليست ملكا خالصا للأطراف فيها فإن للقاضي تقدير جدواها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بجلسة ١٩٨٥/٢/١٤ بوقف تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣ بالاستيلاء بطريق الإيجار لمدة ثلاث سنوات على قطعة الأرض المسورة والمستغلة ككفء لمدرسة اعدادية بحى الحاذقة بمدينة الفيوم وذلك لصالح مديرية التربية والتعليم بمحافظة الفيوم ، ولما كانت جهة الادارة الطاعنة تهدف الى إلغاء هذا الحكم بما يتضمن العودة بالقرار الادارى المذكور الى قوته التنفيذية الذاتية بتمكن الجهة المستولى لصالحها من شغل هذه العين استنادا الى هذا القرار باعتباره سنداً للحق المستمد من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ، واذ كان هذا القرار صدر موقوتاً بثلاث سنين من تاريخ صدوره فى ١٩٨٤/٣/٣ ولم يثبت ما يفيد مد أجله الذى انتهى فى ١٩٨٧/٣/٢ بما يترتب عليه طبيعياً انتهاء قوته التنفيذية منذ هذا التاريخ ، ويضفى من ثم طلب تنفيذ الحكم المطعون فيه غير ذى موضوع الأمر الذى يتعين معه الحكم بانتهاء الخصومة فى الطعن .

( طعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/١١ )

### قاعدة رقم ( ٦٦ )

#### المبدأ :

وضع المشرع قاعدة تقضى بأنه لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية — يتعين توافر شرط المصلحة ابتداء واستمراره حتى صدور حكم نهائى — لفظ الطلبات الوارد بنص المادة ( ١٢ ) من قانون مجلس الدولة يشهد الدعاوى كما يشمل الطعون المقامة عن الأحكام باعتبار أن الطعن هو استمرار لإجراءات الخصومة بين الأطراف ذوى الشأن — أساس ذلك : أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يمد طرح النزاع برمته — شكلاً وموضوعاً أملم تلك المحكمة لتتول فى صحيح حكم القانون — للقاضى الإدارى هيئة كاملة على



اجراءات الخصومة الادارية فهو يملك توجيهها وتقصى شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك ذلك لارادة الخصوم في الدعوى — على القاضى أن يتحقق من توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التى بنى عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار فى الخصومة فى ضوء تغير المراكز القانونية لأطرافها حتى لا يشغل القضاء الإدارى بخصومات لا جدوى من ورائها •

**المحكمة :** من حيث أن المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن شرط المصلحة فى الدعوى يتعين توافره ابتداء كما يتعين استمرار قيامه حتى صدور حكم نهائى وأن لفظ « الطلبات » كما تشمل الدعاوى تشمل أيضا الطعون القائمة عن الأحكام باعتبار أن الطعن هو استمرار لاجراءات الخصومة بين الأطراف ذوى الشأن وأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يعيد طرح النزاع برمته — شكلا وموضوعا — أمام تلك المحكمة لتتزل فيه صحيح حكم القانون وبما للقاضى الإدارى من هيمنة ايجابية كاملة على اجراءات الخصومة الادارية فانه يملك توجيهها وتقصى شروط قبولها واستمرارها دون أن يترك لارادة الخصوم فى الدعوى ومن بين ذلك فعليه التحقق فى توافر شرط المصلحة وصفة الخصوم والأسباب التى بنى عليها الطلبات ومدى جدوى الاستمرار فى الخصومة فى ضوء تغير المراكز القانونية لأطرافها وذلك حتى لا يشغل القضاء الإدارى بخصومات لا جدوى من ورائها •

ومن حيث أن الطعن المثل يتعلق بالمطالبة بحق لجهة الادارة فى شغل العين المستأجرة مصدره العقد المبرم بين مديرية التربية والتعليم بمحافظة الفيوم ( كمستأجرة ) وبين ٠٠٠٠٠٠ ( كمؤجر ) اعتبارا من ١/٥/١٩٧٦ وأن هذا العقد حكمت محكمة القضاء الإدارى بجلسة ٤/٧/١٩٨٢ بملغضائه والتزام محافظة الفيوم باخلاء قطعة الأرض المؤجرة بمقتضاء

وتسليمها للمدعى ( المؤجر ) وأن الثابت من الأوراق أن جهة الإدارة تقاعست عن تنفيذ هذا الحكم فعلا حتى تحرر محضر بالتنفيذ والتسليم بتاريخ ١٩٨٤/٣/٧ مما يفيد اخلاء العين قانونا الا أنها استمرت شاغلة لها. استنادا الى صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء — بناء على طلب محافظ الفيوم برقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣ بالاستيلاء بطريق الايجار لمدة ثلاث سنوات على قطعة الأرض سالفة الذكر والمستقلة كنفاء لمدرسة الثورة الاعدادية بحى الحادقة بمدينة الفيوم ، ومن ثم فان جهة الإدارة المختصة ( محافظة الفيوم ) تكون قد سعت بإرادة منفردة وبما لها من اختصاصات فى تسير مرفق التعليم بالمحافظة الى تغيير السبب القانونى كمصدر لحقها فى شغل تلك الأرض اعتبارا من ١٩٨٤/٣/٣ وذلك باستمداد حقها من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم واحلال نظام قانونى آخر محل النظام المتعاقب الذى انتهى أثره اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار المذكور وباعتبار أن النظام الأول يقوم على الاتفاق والتراضى بين طرفى العلاقة الاجارية فى حين أن النظام الثانى هو أدخل فى القانون العلم وما يخوله للإدارة من اختصاصات ومكتات فى تسير المرافق العامة وتعلو فيه المصلحة العامة على المصالح الخاصة بالأفراد ، ومن ثم تكون المصلحة القانونية لجهة الإدارة فى شغل العين والمستمدة من العقد انتهت أثناء نظر الطعن المثلل مما يتعين معه الحكم بانتهاء الخصومة فيه مع الزام محافظ الفيوم بالمصروفات عن درجتى التقاضى عملا بالمادة ١٨٤ مراعاتاً .

طعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/١١

### قاعدة رقم ( ٦٧ )

#### المبدأ :

يشترط لقبول دعوى الافشاء أن يكون للمدعى مصلحة قانونية فى رفعها — لا يازم أن يمس القرار المطلوب إلغاؤه حقا ثابتا للمدعى

على سبيل الاستثناء والافتراء وانما يكفى أن يكون المدعى في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل القرار مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له ولو شاركه فيها غيره - يتوافر ذلك في الشريك على الشيوع في عقار مستولى عليه طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بشئون التموين .

**المحكمة :** ومن حيث أنه إذا كان الشرط المقرر لقبول دعوى الالغاء أن يكون للمدعى مصلحة قانونية في رفعها ، فإنه لا يلزم أن يمس القرار المطلوب الغاؤه حقا ثابتا للمدعى على سبيل الاستثناء والافتراء ، وانما يكفى أن يكون المدعى في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له ولو شاركه فيها غيره ، وهو ما يتوافر في شأن الشريك على الشيوع في العقار المستولى عليه طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، فيجوز لهذا الشريك الاستقلال برفع دعوى بطلب وقف تنفيذ والغاء القرار الصادر بالاستيلاء ، على ذلك العقار ، ولا تثريب على المحكمة أن فصلت في دعواه ولو بوقف تنفيذ القرار بالغائه دون حاجة الى دخول الشركاء الآخرين لأن الخصومة في دعوى الالغاء خصومة عينية تنصب على ذات القرار المطعون فيه مما لا محل معه للقول بارتضائهم اياه أو بقبولهم له على نحو ما ذهبت اليه الشركة الطاعنة .

ومن حيث أن طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بدعوى الالغاء يستهدف بصفة عاجلة غل يد الجهة الادارية عن تنفيذ هذا القرار سواء بمنعها من اعماله ابتداء أو بكفها عن المضي في انفاذه ، كما هو الشأن في القرار الصادر بالاستيلاء على العقار طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حيث يرمى المستولى لديه الى وقف تنفيذه عاجلا فلا يجرى الاستيلاء ان لم يكن قد حدث ولا يستمر فيه ان كان قد تم ، ومن ثم فإن تنفيذ هذا القرار سواء فعلا بوضع اليد على سند منه أو بالاستمرار في وضع اليد السابق مع تغيير السند اليه لا يترتب عليه انتفاء المصلحة

في طلب وقف التنفيذ ما لم يتحقق في صدد المنازعة المعروضة ، مما  
يوجب الالتفات عما ذهبت اليه الشركة الطاعنة من أنه يشترط لوقف  
التنفيذ ألا يكون قد تم .

ومن حيث أن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون  
التموين أجاز في المادة الأولى لوزير التموين بموافقة لجنة التموين العليا  
اصدار قرار بالاستيلاء على أى عقار لضمان تموين البلاد ولتحقيق  
العدالة في التوزيع ، وبذا خوله سلطة اصدار قرار الاستيلاء على العقار  
بشرط استيفاء اجراء جوهرى هو موافقة لجنة التموين العليا وبشرط  
توفر مناطه وهى الحاجة الى ضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة  
في التوزيع . وهذا المناط يضم في اطاره كل ما يدعوا له سواء لمواجهة  
حدث حال أو لتوقى حدث قابل ، فلا يلزم أن يكون الحدث أمرا واقعا  
بل يكفى أن يكون أمرا واردا ما دام في الحالتين يستهدف ضمان تموين  
البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ، فذلك المناط كما قد تفرضه الحاجة  
العاجلة تجنباً قد تقتضيه الحاجة الآجلة تحسباً في اطار المصلحة العامة  
التي تبسط في مجال التموين من الحاضر بسداد الاحتياجات الى المستقبل  
بتغطية الاحتمالات . ولا مزية في أن هذا يصدق خاصة في حالة احتمال  
الطرد من العقار لسبب أو لآخر بينما تدعو الحاجة التموينية الى البقاء  
فيه على نحو يبرر الاستيلاء عليه خشية المفاجأة التي تعرض للخطر  
ضمان تموين البلاد وعدالة التوزيع . ولا يمثل الاستيلاء حينئذ اعتداء  
على الملكية الخاصة اذ تم على سند من القانون ، ولا يعد أيضا مصادرة  
لحق التقاضى . ويستوى في هذا الصدد أن تعرض الحاجة التموينية  
لوزارة التموين ذاتها أو لمن يسهم معها في مهامها بضمان تموين البلاد  
وعدالة التوزيع مثل شركات التموين بالقطاع العام مما يجيز الاستيلاء  
لصالحها ...

ومن حيث أن البادى من ظاهر الأوراق أن شركة مصر للبترول  
استأجرت الأرض واستخدمتها محطة لخدمة وتموين السيارات بالمنتجات

البيروقراطية وما زالت قائمة عليها في هذا الغرض عند رفع الدعوى متضمنة طلب الحكم بوقف تنفيذ القرار الصادر بالاستيلاء على الأرض لصالحها مما يعنى تخلف ركن الاستعجال اللازم توافره للقضاء بوقف تنفيذ هذا القرار ، كما أن الاستيلاء على الأرض لصالحها تم بقرار من السيد وزير التموين بموافقة لجنة التموين العليا وبغرض كفالة بقاء الأرض مرسدة للغرض منها في توزيع المواد البيروقراطية بمعرفة الشركة التي تسهم كشركة قطاع عام مع وزارة التموين في الاطلاع بمهامها وهو ما يتفق وحكم المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بصرف النظر عن وجود محطات مماثلة أو مدى امكان الاستبدال بها حيث يدخل وزن الحاجة اليها أو ابدالها ضمن السلطة التقديرية لوزارة التموين بما تسمى اليه من تحقيق المصلحة العامة وبذا يتخلف أيضا ركن الجدية اللازم توافره للقضاء بوقف تنفيذ القرار الصادر بالاستيلاء ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه على ظن من توافر ركني الاستعجال والجدية ، مما يوجب القضاء بالفائه في هذا الشق وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وبالزام المدعى بمصروفات هذا الطلب والطعنين ...

( طعنان ١٢٩٩ و ١٣٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم (٦٨)

#### المبدأ :

مصلحة في الدعوى — المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة —  
لا يلزم لتوافر المصلحة الشخصية في دعوى الالغاء أن يمس القرار المطالب الغاؤه حقا ثابتا للمدعى — يكفي أن يكون في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا نائرا مباشرا في مصلحة شخصية  
ا — يكفي أن تكون المصلحة آجلة ، وليس يلزم أن تكون عاجلة —

المصلحة يجب أن تكون مشروعة لا ينكرها النظام العام أو حسن الآداب — تطبيق .

**الحكمة :** ومن حيث أنه إذا كان الشرط المقرر لقبول الدعوى طبقا للمادة ( ١٢ ) من قانون مجلس الدولة أو عملا بالمادة ( ٣ ) من قانون المرافعات ، أن يكون للمدعى فيها مصلحة شخصية قائمة يقرها القانون ، فإنه لا يلزم لتوافر المصلحة الشخصية في دعوى الإلغاء أن يمس القرار المطلوب إلغاؤه حقا ثابتا للمدعى وإنما يكفي أن يكون في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له ، كما أنه لا يلزم أن تكون المصلحة القائمة مصلحة عاجلة وإنما يكفي أن تكون مصلحة آجلة ، وذلك ما دامت المصلحة في الحالين مشروعة لا ينكرها النظام العام أو الآداب ، ولئن كانت المطعون ضدها طالبة منتسبة بكلية الآداب جامعة عين شمس وليست طالبة منتظمة بها ، إلا أن هذا لا ينفي قيام حاجتها الى دخول الكلية ان لم يكن في بداية السنة الدراسية لاجراء ما قد يلزم أو لمجرد الاستيثاق من وضعها ، وان لم يعرض ولو للمما على مدار السنة الدراسية لمتابعة شئونها بالكلية ، فإنه يحق مالا في نهاية السنة الدراسية حيث الامتحان سواء استهلالا بارهاصات أو مروراً بأدائه أو ختاماً بنتيجته ، فكل ذلك يمثل مصلحة شخصية قائمة إما في دخول الكلية سواء عاجلا أو آجلا مما يؤثر فيها تأثيرا مباشرا القرار المطاوب إلغاؤه اذ حظر ارتداء النقاب الذي تضمه المطعون ضدها وتتمسك به صدورا عن عقيدة لديها على سند من مذهب شرعى يزكيه بما يضيف المشروعية أيضا على مصلحتها الشخصية القائمة في الدعوى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه صاف صحيح حكم القانون اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى اعراضا عن الزعم بانتفاء المصلحة فيها .

( طعن رقم ١٣١٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٨٩/١٠/١ )

### قاعدة رقم ( ٦٩ )

#### المبدأ :

وجود المدعية في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية لها — النعى بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة في غير محله .

**المحكمة :** من حيث أنه أيا كان الأمر بالنسبة لاستيفاء كل من المدعية والمطعون في ترقيةهم مدد الاستغفال بالمعاملة اللازمة للترقية لوظيفة مدير إدارة قانونية محل النزاع الراهن ، وهي المدد المقررة في المادة ( ١٣ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها فإن المدعية كانت تشغل وقت اصدار القرار الطعين رقم ١٧٣٠ لسنة ١٩٨٥ الدرجة الثانية بالمجموعة النوعية لوظائف القانون وهي الدرجة والمجموعة التي تمت الترقية منهما بمقتضى هذا القرار الى الدرجة الأولى بذات المجموعة ومن ثم تكون المدعية في حالة قانونية بالنسبة للقرار المشار اليه من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية لها على وجه يغدو معه النعى بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة في جانب المدعية في غير محله مما يضمن معه اطراح هذا الطلب .

( طعن رقم ١١٤٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٧٠ )

#### المبدأ :

شرط المصلحة في الدعوى لا يلزم توافره فقط وقت رفع الدعوى بل ينبغي أن يستمر قائما حتى يفصل في الدعوى نهائيا — يجوز ابتداء الدفع بانتفاء شرط المصلحة في أي حالة كانت عليها الدعوى .

### الحكمة :

وحيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى قدم مذكرة بدفعاة بجلسة ١٩/١/١٩٨٤ خلال نظر دعواه أمام محكمة القضاء الادارى قرر فيها أنه فوجئ بقيام الجهة الادارية بسحب القرار المطعون فيه وبإتاني فلم يعد هناك محل لطلبه الحكم بالغاء ذلك القرار وأنه من ثم يقتصر طلباته على الحكم بإرجاع أقدميته في الدرجة الثانية الى تاريخ صدوره ولما كانت الجهة الادارية لم تجد ذلك وانما أيدت ما قرره المدعى في هذا الصدد من سحب القرار المطعون بل انها ارتكبت الى ذلك في أسباب طعنها مما مؤداه أن طرفي الخصومة كليهما يقرران بأن القرار المطعون فيه تم سحبه ولم يعد قائما ومن ثم يضحي المدعى ولا مصلحة له في الاستمرار في دعواه مما كان يتعين معه الحكم بعدم قبول دعواه لزوال مصلحته فيها قبل الحكم فيها نزولا على الأصل المقرر من أن شرط المصلحة في الدعوى لا يلزم توافره فحسب وقت رفعها وانما ينبغي أن يستمر قائما حتى يفصل فيها نهائيا وأنه لا يؤثر في هذا الدفع التأخر في إبدائه الى ما بعد التعرض للموضوع وانما يجوز ابداءه في أى حالة كانت عليها الدعوى واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فيكون الحكم المطعون فيه قد جاء مخالف حكم صحيح القانون مخطئا في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة والزام الجهة الادارية المصروفات مأخوذا في الحساب أن سحبها القرار المطعون فيه تم بعد اقامة المدعى لدعواه .

( طعن رقم ٣٧٧٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١١/٢/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ٧١ )

### المبدأ :

يشترط لقبول الدعوى أن يكون رافعها في حالة قانونية خلصة



من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له والا كانت الدعوى غير مقبولة — لا غنى عن هذه المصلحة بالنسبة لطلبات الالتقاء وطلبات التعويض عن هذه القرارات — مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أى يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحقق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن «لا تقبل الطلبات الآتية: (أ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية «...» ومؤدى ذلك أنه يشترط لقبول الدعوى أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له والا كانت الدعوى غير مقبولة وإذا كان ذلك من الأمور المسماة بالنسبة لطلبات إلغاء القرارات الإدارية فإنه لا غنى من باب أولى عن هذه المصلحة بالنسبة لطلبات التعويض عن تلك القرارات سواء رفعت هذه الطلبات بصفة أصلية وهو ما يستفاد كذلك من إطلاق نص المادة ( ١٢ ) المشار إليها وما هو مستقر من أن مناط مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها هو وجود خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أى يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحقق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على واقعات الدعوى فإن الثابت من الأوراق أن القرار الطعن رقم ٧١ صدر بتاريخ ٨/١١/١٩٨٢ متضمنا النص في أولا « من المادة الأولى منه على ترقية ثلاثة عاملين الى وظائف بالدرجة الأولى بقطاع المراقبة الجوية بالهيئة الطاعة حال أن المدعى ( المطعون ضده ) كان قد تقدم قبل صدور هذا القرار وفي

١٩٨٢/١١/٦ باستقالته طالبا تسوية حالته وصدر بقبول الاستقالة قرار  
رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ( ٣ ) بتاريخ ١٩٨٣/١/٣ وبتاريخ  
١٩٨٣/٢/٣ تقدم المدعى بطلب الى وزير السياحة وللطيران المدني  
أوضح فيه أنه تقدم بتاريخ ١٩٨٢/١١/٦ بطلب التمس فيه قبول  
استقالته وتسوية حالته وأن هذا الطلب قدم خلال الميعاد القانوني  
لتقديم طلبات الاستقالة والاحالة الى المعاش طبقا لقراري رئيس  
الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ و ٨٤٠ لسنة ١٩٧٣ وهي الفترة من  
أول سبتمبر حتى آخر نوفمبر من كل عام وأن العبرة في ذلك التاريخ  
بتقديم طلبات الاستقالة والاحالة الى المعاش وليست بتاريخ قبول الاستقالة،  
وبالرغم مما تقدم فقد طبقت الهيئة في شأنه أحكام المادة ( ٩٧ ) من  
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاصة بقبول الاستقالة وذلك لتفادي تطبيق  
قراري رئيس الجمهورية المشار اليهما بضم سنتين اعتباريتين الى مدة  
الخدمة المحسوبة في المعاش واختتم المدعى بالتماس تنفيذ قواعد وأحكام  
قراري رئيس الجمهورية مالفى الذكر والتي توافرت جميع شروطها  
على حالته وضم سنتين اعتباريتين الى مدة خدمته المحسوبة في المعاش  
وبناء على ذلك صدر قرار وزير السياحة والطيران المدني رقم ٨٧/ط  
لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢١ الذي نص في المادة الأولى منه على  
الغاء قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني رقم ( ٣ )  
بتاريخ ١٩٨٣/١/٣ بقبول استقالة المدعى . . . ونص في المادتين الثانية  
والثالثة على احالة المذكور الى المعاش بناء على طلبه اعتبارا من  
١٩٨٢/١١/٦ على أن تضم المدة الباقية لبلوغة المدة القانونية أو سنتين  
احتراحييتين الى مدة خدمته المحسوبة في المعاش أيهما أقل ويسوى  
معاشه على أساس الأجر الأصلي وقت صدور هذا القرار وقد استند  
هذا القرار فيما استند اليه الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١  
لسنة ١٩٧٠ بتفويض الوزراء في قبول طلبات الاحالة الى المعاش والى  
قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٠ لسنة ١٩٧٣ بخصوص قواعد تقديم

طلبات الاحالة الى المعاش وائى فتوى المستشار القانونى للوزير بتاريخ  
١٩٨٣/٢/١٥ •

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن المدعى ( المطعون ضده ) أصبح  
محالا الى المعاش بناء على طلبه اعتبارا من ١٩٨٢/١١/٦ وأضحى منذ  
هذا التاريخ من غير العلمين بالهيئة وتبعاً لذلك فإنه حال صدور قرار  
الترقية المطعون فيه رقم ٧١ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٨ لم يعد فى مركز  
قانونى يخوله الحق فى مزاحمة المرشحين للترقية الى وظائف الدرجة  
الأولى بموجب هذا القرار والذى أصبح — والحال هذه — غير مؤثر  
تأثيراً فى أية مصاحبة شخصية له وإذا كان ذلك كذلك وكان المدعى قد أقام  
الدعوى الراهنة بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤ أى فى تاريخ لاحق لصدور قرار  
احالته الى المعاش بناء على طلبه وصيرورته من غير العلمين بالهيئة وفق  
ما سبق بيانه ومن ثم تكون الدعويتين بشقيهما الغاءاً وتعويضاً غير مقبولة  
شكلاً لانتفاء المصاحبة فى رفعها •

( طعن ٢٩٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٦ )

### قاعدة رقم ( ٧٢ )

#### المبدأ :

يشترط لقبول دعوى الالغاء أن يكون رافعها فى حالة قانونية خاصة  
بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجلته مؤثراً تأثيراً مباشراً  
فى مصاحبة شخصية والا كانت الدعوى غير مقبولة •

**الحكمة :** ومن حيث أن المادة ( ١٢ ) من قانون مجالس الدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « لا تقبل الطلبات  
الآتية : ( أ ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة  
شخصية ... الخ ومؤدى ذلك وحسبما جرى به قضاء هذه المحكمة  
أنه يشترط لقبول دعوى الالغاء أن يكون رافعها فى حالة قانونية خاصة

بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له والا كانت الدعوى غير مقبولة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٣٠ وافق رئيس جامعة عين شمس بالتفويض من مجلس الجامعة على ضم مدة خدمة للمدعى عليه الرابع « الطاعن » في الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٣٤ ق عليا « قضاها في وظيفتين أستاذ مساعد وأستاذ في جامعة الكويت الى مدة خدمته في وظيفة أستاذ مساعد بكلية الطب جامعة عين شمس حيث كان قد تم تعيينه بهذه الكلية في وظيفة أستاذ مساعد جراحة قلب بتاريخ ١٩٨٠/٦/٣٠ ، واذ كان قسم جراحة القلب والصدر الذي يعمل به هو محض قسم مستقل عن قسم الجراحة العامة الذي يعمل به المدعون وذلك طبقا للائحة الداخلية بكلية الطب جامعة عين شمس التي وافق عليها المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥ وصدر بها القرار الوزاري رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٩٨١/٩/٨ وكان كل من القسمين ( قسم الجراحة العامة وقسم جراحة القلب والصدر ) مستقلا عن الثاني منفردا بأقدمية أعضاء هيئة التدريس فيه عن الآخر ، وكان المدعون بهذه الأداة لا تنتظمهم مع المدعى عليه الرابع أقدمية واحدة ولا يتراحمون في الترقية الى وظيفة أستاذ ، فمن ثم لا يكون المدعون في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية لأى منهم الأمر الذي تغدو معه دعواهم غير مقبولة شيكلا لانتفاء المصلحة .

( طعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٦/٦٠ )

### قاعدة رقم (٧٣)

#### المبدأ :

شرط المصلحة — يتعين أن يتوالى من وقت رفع الدعوى — يجب أن يستمر قيام هذا الشرط حتى يفصل في الدعوى نهائيا — لا يؤثر

في هذا الدفع الآخر في ابدائه الى ما بعد مواجهة الموضوع لأنه من الدفع التي لا تسقط بالتكلم في الموضوع — يجوز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى باعتبار أن دعوى الالغاء هي دعوى تستهدف إعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطاوب الغاؤه — إذ حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوى — يتعين عدم قبولها لانتهاء شرط المصلحة .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجالس الدولة تقضى أن لا تقبل الطلبات الآتية :

( ١ ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة من الأمور المسلمة أن شرط المصلحة الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين أن يتوفر من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائياً ، ولا يؤثر في هذا الدفع المتأخر في ابدائه الى ما بعد مواجهة الموضوع لأنه من الدفع التي لا تسقط بالتكلم في الموضوع ويجوز ابدائها في أية حالة كانت عليها الدعوى . باعتبار أن دعوى الالغاء هي دعوى تستهدف إعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطاوب الغاؤه ، فإنه إذا ما حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوى ويتعين الحكم بعدم قبولها لانتهاء المصلحة فيها .

ومن حيث أن المدعى أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥ يطن على قرار ندبه للإدارة العامة للحكم المحلي رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٨٦ عن سنة تبدأ من ١٩٨٦/١٠/٣ وتنتهي في ١٩٨٧/١٠/٢٠ فإنه عند إقامته للدعوى يكون له مصلحة شخصية في إقامتها ، إلا أن الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه انتهى العمل به باعتباره قراراً موقوتاً في ١٩٨٧/١٠/٢ وأن المدعى عاد وتسلم عمله بالجهاز المركزي للمحاسبات في ١٩٨٧/١٠/٨ وأن هذه المسألة

كانت تحت نظر المحكمة قبل أن تصدر حكمها في ١٩٨٧/١١/٢ حيث وردت الإشارة الى انتهاء قرار النذب وتسلم المدعى لعمله الأصلي بمذكرتي الجهاز أحدهما مقدمة بجاسة ١٩٨٧/١٠/٥ ومدونة بمحضر الجاسة وذلك قبل حجز الدعوى للحكم ، وكذلك المذكرة المقدمة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٨ أثناء حجز الدعوى للحكم وخلال فترة التصريح بالمذكرات، وهو ما يجعل شرط المصلحة غير متوافر اذا انتقلت هذه المصلحة قبل الفصل في الدعوى ، وأن مقتضى ذلك ولازمه هو القضاء بعدم قبول الدعوى لانتهاء شرط المصاحبة .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك القول أن المدعى له المصلحة رغم انتهاء قرار النذب في الاستمرار في الدعوى تداركا لما قد يكون قد أصابه من ضرر مادي ، إذ أن مجال ذلك يكون في دعوى التعويض عن الأضرار التي ترتبت على هذا النذب ، وهو ما يقتضى في هذه الحالة بحث مشروعية قرار النذب توصلا الى اكتمال عناصر التمين . والمدعى لم يطلب الحكم له بالتعويض وانما طلب فقط الغاء القرار فيما تضمنه من نذب الى الأهانة العامة للإدارة المحلية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون ويمدو الطمن فيه قائما على سند من القانون .  
( طمن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩١/١/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٧٤ )

#### المبدأ :

يجب أن يتوافر شرط المصلحة الواجب تحقيقه لقبول الدعوى في وقت رفع الدعوى — يجب أن يستمر قيام شرط المصاحبة حتى يفصل في الدعوى نهائيا — دعوى الالغاء هي دعوى تستهدف اعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المطلوب الغاؤه — انما حال دون

ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك وجه للاستمرار في الدعوى — يتعين  
الحكم بعدم قبولها لانتهاء المصلحة فيها .

**المحكمة :** ومن حيث أنه من الأمور المسلمة أن شرط المصلحة  
الواجب تحققه لقبول الدعوى يتعين أن يتوفر في وقت رفع الدعوى ،  
وأن يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائياً ، ولما كانت دعوى الانهاء هي  
دعوى تستهدف إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار  
المطلوب الغاؤه ، فإنه إذا ما حال دون ذلك مانع قانوني فلا يكون هناك  
وجه للاستمرار في الدعوى ، ويتعين الحكم بعدم قبولها لانتهاء المصلحة  
فيها .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم ، وقد ألغت جهة الإدارة القرار  
بالطعن رقم ١ لسنة ١٩٨٥ على الوجه سالف البيان ، من حيثين معه  
الحكم بقبول الطعن شكلاً ، والغاء الحكم الطعن والقضاء بعدم قبولها  
لانتهاء المصلحة فيها وإلزام الطاعنة المصروفات .

( طعن رقم ٣٣٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٩١ )

### قاعدة رقم (٧٥)

#### المبدأ :

مناط قبول الدعوى كشرط عام — سواء في شقها المستعجل  
أو الموضوعي وسواء كانت دعوى من دعاوى الانهاء أو من دعاوى  
القضاء الكامل أن تتوافر مصلحة الدعي في اقامتها من وقت رفعها حتى  
الفصل فيها نهائياً — نطاق المصلحة في دعاوى الانهاء كشرط لقبول هذه  
الدعاوى يتسع لكل دعوى الغاء يكون رفعها في حالة قانونية خاصة  
بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً  
في مصلحة جدية له — هذا الاتساع لا يعنى الخلط بينها وبين دعوى  
الخصية — لا يلزم لقبول دعوى الانهاء أن يكون الدعي ذا حق في القرار

المطعون فيه بل يكفى أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة مادية كانت أم أدبية في طلب الإلغاء بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيرا مباشرا عليه .

**الحكمة :** من حيث أن مناط قبول الدعوى كشرط عام — سواء في شقها المستعجل أو الموضوعي وسواء كانت دعوى من دعاوى الإلغاء أو من دعاوى القضاء الكامل — أن تتوافر مصلحة للمدعى في اقامتها من وقت رفعها حتى الفصل فيها نهائيا . غير أن نطاق المصلحة في دعاوى الإلغاء — وذلك بتأثير الطبيعة الميئية لهذه الدعاوى وما تستهدفه من ارساء قواعد المشروعية — كشرط لقبول هذه الدعاوى — يتسع لكل دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا في مصلحة جدية له وهذا الاتساع لا يعنى الخلط بينها وبين دعوى الحسبة — ولا يلزم لقبول دعوى الإلغاء أن يكون المدعى ذا حق في القرار المطعون فيه يكفى أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة مادية كانت أو أدبية في طلب الإلغاء بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيرا مباشرا عليه .

ومن حيث أن الكلية الواحدة بجميع أقسامها تكون وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به في سبيل تقدم المجتمع والارتقاء به حضاريا وكل ما يتعلق بإداء المهمة الأصلية للجامعات ويمس العملية التعليمية التي تضطلع بها يهم على وجه الخصوص أساتذة وأعضاء هيئة التدريس بها بحسبان أنهم المحور الذي تدور حوله أعمال البحث العلمي والتعليم فالأساتذة وأعضاء هيئة التدريس يعتبرون في مركز قانوني خاص بالنسبة لما عساه أن يصدر عن مجلس الجامعة من قرارات تمس هذه المجالات مما يحق معه لهم أن يلتجأوا



الى هذا القضاء المختص بعرض مطاعنهم على ما قد يصدر من هذين المجلسين من قرارات في هذا الشأن يرون أنها تعترض العملية التعليمية أو البحث العلمى بصفة عامة لا ضرار قد تنتهى بالاساءة الى سمعة الجامعة كلها أو كلية من كلياتها ومصلحتهم في هذا الشأن وإن كانت أدبية الا أنها قائمة وحالة . ومن ثم فإذا كان الطاعن وهو أستاذ بكلية حقوق الزقازيق وعضو بمجلس هذه الكلية لما له من صفة الأستاذية بهذه الكلية وكانت القرارات المطعون فيها — وإن كانت تخص زملاء بأقسام أخرى بذات الكلية وتتعلق باعارتهم أو بمنحهم أجازات بدون مرتب — الا أنها تؤثر على العملية التعليمية بكلية وعلى ما يجب أن تتمتع به من انتظام في الاداء وما تقتصف به من الالتزام بالمشروعية والقانون مما يؤثر في وضع الطاعن بحكم مركزه القانونى كأستاذ للقانون وعضو بمجلس هذه الكلية وما يجب أن تتسم تلك القرارات من مراعاة للقانون التى استندت قواعده لمراعاة العملية التعليمية وحسن آداؤها تحقيقا للمصالح العام ومن حيث أنه متى كان ذلك — وكان الفصل في شرط المصلحة كشرط لقبول الطلب المستعجل الصادر فيه الحكم المطعون فيه يأتى في المقام الأول وذلك قبل التطرق لأركان طلب وقف التنفيذ — ومن حيث أن المصلحة الطاعنة وإن كانت أدبية الا أنها قائمة وحالة فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر على النحو آنف الذكر — الطلب خليقا بالناء .

( طعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٢/١/٢٨ )

### قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

المصلحة هي مناط ادعوى الالفاء أمام محاكم مجلس الدولة  
وهي أساس قبول دعوى الالفاء شكلا — اذا تخافت المصلحة في حق

رافع الدعوى كانت دعواه غير مقبولة وتعين على المحكمة القضاء بعدم قبولها — لا يشترط في المصاحبة المشروعة لطلب الغاء القرارات الإدارية أن تقوم على حماية حق اهداره القرار الإداري المطلوب الغاؤه أو وقف تنفيذه — يكفي في هذا الشأن أن يمس القرار الإداري حالة قانونية لمصاحب الشأن تجعل له مصلحة مادية أو أدبية في اقامة دعواه — بأن يكون في مركز قانوني خاص أو حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا في مصلحة ذاتية للطالب تأثيرا مباشرا — بشرط أن تكون هذه المصلحة جديّة ومشروعة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المصلحة هي مناط لدعوى الالغاء أمام محاكم مجاس الدولة وهي أساس قبولها شكلا بحيث لو تخلفت المصلحة في حق رافع الدعوى كانت دعواه غير مقبولة وتعين على المحكمة القضاء بعدم قبولها ، إلا أنه لا يشترط في المصلحة المشروعة لطلب الغاء القرارات الإدارية أن تقوم على حماية حق اهداره القرار الإداري المطلوب الغاؤه أو وقف تنفيذه بل يكفي أن يمس القرار الإداري حالة قانونية لمصاحب لشأن تجعل له مصلحة مادية أو أدبية في اقامة دعواه ، بأن يكون في مركز قانوني خاص أو حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله — مادام قائما — مؤثرا في مصلحة ذاتية للطالب تأثيرا مباشرا شريطة أن تكون هذه المصلحة جديّة ومشروعة .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على القرار المطعون فيه أنه عبارة عن منشور عام صادر من رئيس مصلحة الضرائب على الاستهلاك ، نص فيه صراحة على أنه ولئن كان طابعوا شرائط الكاسيت والفديوكاسيت لا يعتبرون منتجين أو ملاكا للساعة المستحق عليها الضريبة ، إلا أنه لما كانت واقعة سحب الشرائط من أمكن طبعها هي الواقعة المنشئة للضريبة ، فإن الالتزام الذي يقع على عاتق كل منهم هو عدم إتمام

عملية السحب من معمله أو مصنعه الا بعد التأكد من سداد الضريبة المستحقة على ما تم طبعه حتى لا يكون شريكا أو مساهما في عدم تحصيل ضريبة الاستهلاك على سلعة خاضعة لها نشأت في شأنها الواقعة المنشئة لها ... وحتى يمكنه الافراج عن الشرائط المطبوعة ... يلتزم بها يأتى :

١ — اما أن يصله اخطار من المصلحة ، بأن مالك الشرائط — المنتج — قد قام بسداد ضريبة الاستهلاك على ما تم طبعه .

٢ — أو يقوم نيابة عن المالك المنتج وباسمه — بسداد ضريبة الاستهلاك على ما تم طبعه .

٣ — أو يتقدم للادارة التنفيذية المختصة بطلب الافراج وسحب ما تم طبعه ، مرفقا به القسيمة الدالة على سداد ضريبة الاستهلاك .

وتنفيذا لهذا المنشور وجه السيد مدير عام الادارة لمنطقة القاهرة الكبرى خطابا الى الطاعنتين متضمنا ما ورد في المنشور من التزامات طالبا تنفيذا .

ومن حيث أن المنشور العام المشار اليه بمضمونه المتقدم ذكره قد فرض على الطاعنين واجبا والتزاما جديدا من شأنه — لو جاز تطبيقه — أن يعوق عملهما ويضيف اليهما التزامات من شأنها — لو تم تنفيذها طبقا لما أورده المنشور أن يعرضهما لخسارة سواء في الوقت أو الجهد أو النفقات لأن العمل بالشركة التى يمثلانها يقتصر على طبع شرائط الكاسيت والفيديو لحساب الغير مقابل أجر مادي يتفق عليه ، ولا يستحق الأجر كله أو بعضه الا عند سحب الشرائط بعد الانتهاء من عملية الطبع ومن ثم فإن الالتزام بالامتناع عن السماح بسحب الشرائط المطبوعة لدى الشركة بعد الانتهاء من طبعها تنفيذا لمقتضى المنشور المطعون فيه لا يعنى سوى حرمان الشركة من الأجر المستحق لها عن الطبع ما لم تقم بجهد اضافى يتمثل في السعى لدى المصلحة

للحصول على طلب الافراج ، أو الانتظار حتى يصلها اخطار من المصلحة بأن المنتج قد قام بسداد الضريبة وقد لا يصل هذا الاخطار لعدم سداد المنتج للضريبة بالفعل ، وفي هذه الحالة فليس لها من خيار سوى أن تحل نفسها محل المنتج في سداد الضريبة بدلا منه ، وقد تفوق في قيمتها الأجر المستحق لها عن الطبع ثم تعود على الملزم بالضريبة بقيمة ما تسدده . مما يصيبها بخسائر فادحة ، الأمر الذي يجعل القرار المطعون فيه مؤثرا تأثيرا مباشرا في المراكز القانونية للطاعتين ، ويجعل لهما مصلحة شخصية مباشرة ومشروعة في طلب وقف تنفيذ القرار والغائه ، ذاك أنه القرار الطعين وان اعترف بعدم التزام الطابع بسداد الضريبة على الاستهلاك ، فقد ألزمهما من ناحية أخرى بسدادها نيابة عن المالك « المنتج » لو أراد السماح بسحب الشرائط أملا في الحصول على أجرهما عن الطبع الأمر الذي قد يؤدي في النهاية الى ضياع حقهما في استردادها لتقاعس المنتج عن سداد الضريبة من ناحية بسبب الافراج عنها ، وتقاعس المصلحة عن مطالبته بسدادها لقيام الطابع بسدادها نيابة عنه ، مما يمس حتما المركز القانوني للطابع في الصميم ، ويجعل طلب الطاعتين وقف تنفيذ القرار مقبولا لتوافر شرط المصلحة في حقيهما ، ومن ثم يكون الحكم الطعين اذ انتهج غير هذا النهج وقضى بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة ، قد أخطأ في تفسير القانون وسلامة تطبيقه على الواقعة المطروحة وأضحى حقيقيا بالالغاء .

( طعن رقم ٢٧٠٧ ، ٢٧١٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/٣/٨ )

### قاعدة رقم (٧)

#### المبدأ :

دعوى الالغاء هي دعوى محلها طلب إلغاء القرار المطعون فيه اعمالا لمبدأ المشروعية واعلاء لميادة القانون — دعوى الالغاء بحسب طبيعتها المتميزة عن منازعات الأفراد الخاصة تتعلق بالمصالح العام

والمشروعية — لا يبايق بشأنها نظم الشطب لعدم حضور رافعها —  
يشترط لقبول دعوى الالغاء أن يكون لرافعها مصلحة شخصية ومباشرة —  
قيام شرط المصلحة يعنى توافر الصفة في رافع الدعوى •

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الأستاذ ...  
المحامى قد أودع صحيفة الدعوى قلم كتاب محكمة القضاء الادارى  
وقيدت برقم ٢٨٢٥ لسنة ٤٣ بصفته وكيلًا عن المدعى ... الذى طلب  
الحكم بوقف تنفيذ والغاء قرار رئيس منطقة الاسكان والتشييد بحى  
شرق القاهرة رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٨ فيما تضمنه من ازالة التعديلات الواقعة  
على القطعة رقم ٨٢ كوستر بحوض عرض نمرة ١٨ شارع ابراهيم  
عبد الرازق قسم عين شمس مستندا فى دعواه على أن القطعة المشار  
اليها مملوكة له وليست داخله فى املاك الدولة •

ومن حيث أنه من المسلمات أن دعوى الالغاء هى فى الأصل دعوى  
محلها طلب إلغاء القرار المطعون فيه اعمالا لبدأ المشروعية واعلاء لسيادة  
القانون وهى بوصفها كذلك وان كانت تتعقد فيها الخصومة بين طالب  
الالغاء والممثل القانونى للجهة الادارية مصدرة القرار المطعون فيه  
ويتحتم توافر شرائط انعقاد الخصومة وقبولها أمام محاكم مجلس  
الدولة وفقا لأحكام قانون تنظيم مجلس الدولة وقانون المرافعات لأدائها  
وهى تحقق الرقابة القضائية على المشروعية الواجبة حتما ودوما فى  
تصرفات وقرارات الادارة طبقا لأحكام الدستور والقانون وتهدف الى تحقيق  
الإلغاء لأى قرار أو تصرف ادارى مخالف للدستور أو القانون أو صدر  
منحرفا عن تحقيق الصالح العام فان رافع دعوى الالغاء يسهم بدور  
هام أو جوهرى فى تحقيق سيادة القانون وتمكين السلطة القضائية  
المختصة برقابة المشروعية وحماية سيادة القانون ممثلة فى محاكم مجلس  
الدولة من اداء وظيفتها وتحقيق رسالتها لصالح الشرعية والمشروعية  
ولاعلاء كلمة الحق وتحقيق سيادة الدستور والقانون وبناء على ذلك  
فان دعوى الالغاء بحسب طبيعتها المتميزة عن منازعات الأفراد الخاصة

تتعلق بالصالح العام والمشروعية وهي لذلك وكما جرى قضاء هذه المحكمة لا يطبق بشأنها نظام الشطب لعدم حضور رافعها وفي ذات الوقت فإنه يشترط لقبول دعوى الالفاء أن يكون لرافعها مصلحة شخصية ومباشرة . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن قيام شرط المصلحة يعني توافر الصفة في رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان في دعوى الالفاء ، وبمطابق ما تقدم فإن المدعى في الدعوى المقامة منه أمام محكمة القضاء الإداري والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه له مصلحة شخصية ومباشرة في طلب وقف تنفيذ والغاء القرار المطعون فيه لكون أن ذلك القرار مس مركزاً قانونياً ذاتياً ثابتاً له على قطعة الأرض المملوكة له والتي صدر بشأنها القرار حسبما يدعى في دعواه الأمر الذي تكون معه للمدعى صفة ومصلحة في الدعوى ولا يغير مما تقدم أن المحامي الذي وقع عريضة الدعوى وأودعها قلم كاتب المحكمة لم يقدم سند وكالته لأن الصفة كشرط من شروط قبول الدعوى تتعلق بالمدعى نفسه رافع الدعوى ولا تنصرف إلى محاميه والمحامي تكون له صفة في الوكالة عن المدعى أو المدعى عليه في تمثيله أمام المحاكم والتحدث باسمه وبلسانه في مجلس القضاء .

( طعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٩٢ )

### قاعدة رقم ( ٧٨ )

#### المبدأ :

لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية — من شروط قبول الدعوى أن تكون هناك مصلحة شخصية ومباشرة مادية أو أدبية لرافع الدعوى في طلب إلغاء القرار المطعون فيه بأن يكون في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه ويكون من شأنه أن يؤثر فيها تأثيراً مباشراً والا أصبحت الدعوى غير مقبولة شكلاً — التحقق من صفة الخصوم أمر جوهري في انعقاد

**الخصومة ويتعلق بالنظام العام — خاصة بالنسبة للدعوى الادارية**  
**يجب على المحكمة التصدى له من تلقاء نفسها .**

**المحكمة :** ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الدستور قد جعل هذا الدفاع أصالة أو وكالة مكفول ، وقد قام تنظيم المرافعات في أسسه الجوهرية أمام المحاكم سواء في قانون المرافعات أم في قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على كفاية واحترام حق الدفاع لكل طرف من أطراف الخصومة والذي يبنى على قناسته واحترامه حتمية تمكين كل من الخصوم من ابداء ما يعن له من دفاع ودفع جدية لها أثرها على اجراءات الدعوى أو موضوعها نفيا وإثباتا وهو الأساس الذي يبنى عليه حتمية صدور الأحكام القضائية مسببة تسببيا كافيا ونافيا للجهالة فيما أثبتت عليه من تحديد لوقائع النزاع ونصوص الدستور والقانون المنطبقة جملة وفقا للتفسير الذي يتبناه الحكم وبمراعاة المصواب القضائي التي قد يستند اليها ، ويقضى النظام العام القضائي بمراعاة الطبيعة المتميزة للمنازعة الادارية أن تلتزم محاكم مجلس الدولة ، بكفالة حق الدفاع لأطراف النزاع وأن تكلف جهة الادارة وهي التي لديها تمكّم تنظيمها الاداري والقانوني كل البيانات والوثائق والمستندات المتعلقة بالنزاع أن تودع ما لديها من مستندات وأوراق ومعلومات تتعلق بالدعوى ليتسنى للمحكمة تحديد وقائع النزاع تجديدا واتمعا وسليما مطابقا لحقيقة الحال تمكنها مع انزال حكم القانون عليها على نحو سليم .

ومن حيث أن المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه لا تقبل الطلبات الآتية :  
( ١ ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية . . .

ومن حيث أن الخصومة القضائية هي حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى بالادعاء لدى القضاء ، وقد حدد القانون اجراءات التقدم بهذا

الادعاء الذى يبنى عليه انعقاد الخصومة ويلزم اصحة الدعوى أن تكون موجهة من صاحب الشأن ذاته أو من جانب صاحب الصفة فى تمثيله والنيابة عنه قانونا أو اتفاقا ، كما أنه من المقرر أن من شروط قبول الدعوى أن تكون هناك مصلحة شخصية ومباشرة مادية كانت أو أدبية لرافع الدعوى فى طلب ابقاء القرار المطعون فيه بأن يكون فى حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه ويكون من شأنه أن يؤثر فيها تأثيرا مباشرا والا عدت الدعوى غير مقبولة شكلا ، وكما جرى قضاء هذه المحكمة فإن التحقق من صفة الخصوم أمر جوهري فى انعقاد الخصومة وتتصل بالنظام العام لا تقاضى وبصفة خاصة بالنسبة للدعوى الادارية ويجب على المحكمة التصدى له بالبت والتقصى وتحقيق من تلقاء نفسها ، ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان شركة توصية بسيطة قد تأسست بتاريخ ٢١/٨/١٩٨٩ بين ٥٥٥٥٥ ( طرف أول ) ، ٥٥٥٥٥٥ ( طرف ثان ) و ٥٥٥ ( طرف ثالث ) لبيع مأكولات ومشروبات ومنتهى ثقافى بالمحل رقم واحد شارع رافع رفاعه الطهطاوى بمصر الجديدة على أن يتولى الطرف الثانى الادارة والتوقيع ، وفى يناير ١٩٩٠ تم تعديل عقد الشركة بأن باع الطرف الأول نصيبه فيها للطرف الثانى ٥٥٥ وهو الطاعن مع استمرار سريان أحكام العقد الأول . ولما كان الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه الأول انصب على غلق المنشأة التى يملكها ويديرها الشركاء ومن بينهم الطاعن ٥٥٥٥ ، فإن مصلحته وصفته فى الطعن على القرار المشار اليه تكون فى ثلبيتين واضحتين ، بحسبان أن غرض الشركة بيع المشروبات الباردة والساخنة ومكتبة ثقافية شاملة من خلال المحل الكائن بشارع رافع الطهطاوى خاصة وأن القرار المطعون فيه قد صدر فى مواجهة الطاعن الذى هو شريك وفى ذات الوقت وكيل عن السيدة ٥٥٥ التى تقدمت بطلب للترخيص لها بالمحل المشار اليه واذ قضى الحكم بغير ذلك فان قضاءه يكون على غير سند من صحيح الواقع أو حقيقة الحال .



## قاعدة رقم ( ٧٩ )

### المبدأ :

شرط المصلحة الواجب تحقيقه لقبول الدعوى يتعين توافره من وقت رفع الدعوى واستمرار قيامه حتى يفصل فيه نهائياً — اذا زالت مصلحة المدعى — يتعين القضاء بعدم قبول الدعوى .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الدفع المبدى من الخصم المتدخل انضماميا الى الجهة الادارية بعدم قبول الدعوى لزوال مصلحة المدعى ( الطاعن ) بصور حكم محكمة القضاء فى الدعوى رقم ٤٢١٢ لسنة ٣٦ قضائية بجلسة ١٩٨٧/٤/٨ بأحقية المدعى فى الترقية الى الفئة ٨٧٦ — ١٤٤٠ اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ وما يترتب على ذلك من آثار ، وتنفيذ الجهة الادارية لهذا الحكم واعتبار المدعى فى الدرجة الاولى اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ أو فى تاريخ سابق على صدور القرار المطعون فيه وانهاء خدمة المدعى للاستقالة اعتبارا من ١٩٨٦/١٠/٥ فانه لما كانت الفقرة الاولى من المادة ( ١٢ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن شرط المصلحة الواجب تحقيقه لقبول الدعوى يتعين أن يتوفر من وقت رفع الدعوى وأن يستمر قيامه حتى يفصل فيها نهائيا وبناء على ذلك ولما كان الثابت من الأوراق المودعة ملف الطعن أن المدعى صدر لصالحه حكم من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٤٢١٢ لسنة ٣٦ قضائية بجلسة ١٩٨٧/٤/٨ بأحقية فى الترقية الى الفئة ٨٧٦ — ١٤٤٠ اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ وما يترتب على ذلك من آثار وقد صدر قرار مدير عام الهيئة المدعى عليها للتسوية المالية والادارية رقم ١٩٨٧ بتنفيذ هذا الحكم باعتباره المدعى (الطاعن) فى الدرجة الاولى اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١

أى فى تاريخ سابق على تاريخ ترقية كل من ٠٠٠ ، ٠٠٠ الى مدير ادارة قانونية من الدرجة الأولى ، بالقرار المطعون فيه ، فمن ثم فان مصلحته فى الطعن على هذا القرار تكون قد زالت الأمر الذى يتعين معه الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء بعدم قبول الدعوى لتخلف المصلحة فيها والزام الطاعنين المصروفات عملاً بالمادة ١٨٤ مراقعات •

( طعن رقم ٣٤٠٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩٣/٣/٦ )

### قاعدة رقم (٨٠)

#### المبدأ :

يتسع شرط المصلحة فى دعاوى الالغاء لكل دعوى الغاء يكون رافعها فى حالة قانونية خاصة بالنسبة الى اقرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثراً فى مصلحة جحية له — دون أن يعنى ذلك الخطأ بيننا وبين دعوى الحسبة — اذ يظل قبول الدعوى منوط بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها •

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن ..... قد أقام الطعن المائل طالبا الحكم له بطلانته ولم يكن ممثلاً أو مختصماً فى الدعوى رقم ٩١ لسنة ٤ ق موضوع هذا الطعن •

ومع أن نص المادة ( ١٢ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تضمن أنه ( لا تقبل الطلبات الآتية ) :

( أ ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية فيها ••• فان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يجب أن تكون تلك المصلحة شخصية ومباشرة الا أنه فى مجال دعاوى الالغاء وحيث تشمل هذه الدعوى بقواعد واعتبارات المشروعية والنظام العام ، يتسع شرط المصلحة لكل دعوى الغاء يكون رافعها فى حالة قانونية خاصة بالنسبة

الى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا في مصلحة جديده له . دون أن يعنى ذلك الخلط بينها وبين دعوى الحسبة ، اذ يظل قبول الدعوى منوط بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الطعن المائل بين أن الطاعن وهو المعنى بالقرار الصادر من لجنة الاعتراضات المطعون عليه كما أنه أحد المرشحين للمقعد الفردي في انتخابات مجلس محلي محافظة المنيا . وان القرار قد تضمن رفض الاعتراض المقدم من المدعى ضد الطاعن أمام لجنة فحص الاعتراضات . وهو ما يبدو معه أن للطاعن مصلحة أساسية وشخصية في الطعن المائل ويرمى بها الى تحقيق دخوله وقبول ترشيحه لانتخابات المجلس المحلي للمحافظة . ويكون النعى على عدم قبول تدخله قد قام على غير سند من صحيح حكم القانون حريا بالالتفات عنه وقبول طعنه .

( طعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧ )  
نفس المعنى : ( طعن رقم ٣٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٣/٥/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٨١ )

#### المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية — الدعوى هي الوسيلة القانونية التي يلجأ بمقتضاها صاحب الشأن الى السلطة القضائية لحماية حقه — يشرط لقبول الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة قانونية في اقامتها بأن يكون موضوع الدعوى هو المطالبة بحق أو بمركز قانوني أو التعويض عن ضرر أصاب حقا من الحقوق وأن تكون المصلحة شخصية ومباشرة وقائمة وحالة — أجاز المشرع على سبيل الاستثناء قبول بعض الدعاوى دون أن يكون رافعها هو صاحب الحق

المعتدى عليه اذ يكتفى بالمصلحة المحتملة أو لاثبات وقائع ليحتج بها في نزاع في المستقبل والمصلحة على هذا النحو هي التي تجعل للمدعى صفة في رفع الدعوى .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ( ١٢ ) من قانون مجلس الدواة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « لا تقبل الطلبات الآتية :

( أ ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

( ب ) ..... » ولما كانت الدعوى هي الوسيلة القانونية التي يلجأ بمقتضاها صاحب الشأن الى السلطة القضائية أي الى المحاكم لحماية حقه وأنه يشترط لقبول الدعوى أن يكون لرافعها مصلحة قانونية في اقامتها بأن يكون موضوع الدعوى هو المطالبة بحق أو بمركز قانوني أو التعويض عن ضرر أصاب حقا من الحقوق وأن تكون المصلحة شخصية ومباشرة وقائمة وحالة بحسبان المصلحة هي فائدة عملية تعود على رافع الدعوى ، فانه لا يلزم أن يمس القرار المطلوب الغاؤه حقا ثابتا للمدعى على سبيل الاستثثار والافراد ، وانما يكون للمدعى في حالة قانونية خاصة من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له ولو شاركه فيها غيره ، فقد أجاز المشرع على سبيل الاستثناء قبول الدعاوى دون أن يكون رافعها هو صاحب الحق المعتدى عليه اذ يكتفى بالمصلحة المحتملة أو لاثبات وقائع ليحتج بها في نزاع في المستقبل والمصلحة على هذا النحو هي التي تجعل للمدعى صفة في رفع الدعوى .

ومن حيث أن البين من ظاهر الأوراق أن قائمة مرشحي الحزب الوطني لعضوية المجلس الشعبي المحلي لمدينة شبرا الخيمة لحي غرب قد شملت كل من المطعون على ترشيحهم ٠٠٠ ، ٠٠٠ ضمن الأعضاء الأصابع تحت رقمي ( ٩ ، ٧ ) على الترتيب ، كما شملت الطاعن ٠٠٠ ضمن الأعضاء الأصابع تحت رقم ( ١٠ ) والثلاثة بصفة عمال . وقد أعلن محافظ القليوبية بقراره رقم ٢٠٩٣ لسنة ١٩٩٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣٤ فوز مرشحي قائمة الحزب الوطني لعضوية المجلس

الشعبى المحلى لمدينة شبرا الخيمة بالتركية ومنهم الثلاثة المشار اليهم وعلى الترتيب السالف بيانه ، وكان الطاعن قد أقام دعواه المطعون فى حكمها بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٢ ونظرا لقيام بعض المستبعدين من الترشيح بلقائمة الدعوى رقم ٤١٤ لسنة ٤٧ ق أمام محكمة القضاء الادارى والتي صدر فيها الحكم بجلسة ٣٢/١٠/١٩٩٢ ونفاذا لهذا الحكم أصدر قرار محافظ القليوبية رقم ٢٠٩٦ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١/١١/١٩٩٢ بتعديل القرار السابق رقم ٢٠٩٣ لسنة ١٩٩٢ بإحلال المحكوم لها السيدة ٠٠٠ بصفة عاملة ضمن الأعضاء الأصليين الفائزين بالتركية تحت رقم ( ١٠ ) ونقل الطاعن الى الأعضاء الاحتياطيين كأول العمال ومن ثم يكون للطاعن وقبل صدور الحكم المطعون فيه مصلحة شخصية ومباشرة فى الطعن على اعلان ترشيح كل من ٠٠٠ و ٠٠٠ بهدف استبعادهم من الترشيح كأصلين وحلول الطاعن محلهم وعليه تقوم مصلحة الطاعن فى دعواه المطعون فى حكمها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه واذ انتهى الى خلاف هذا النظر فانه يكون قد خالفه القانون جديرا بالالغاء ، واذ لم يتطرق الحكم الطعن الى موضوع الدعوى مما يستوجب اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا .

( طعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٥/٧/١٩٩٣ )

## الفرع الرابع

### المصفة

#### قاعدة رقم ( ٨٢ )

##### المبدأ :

لا محل لأن يذكر الحكم أسماء الورثة المحكوم لصالحهم مادام أن أحدهم وهو الذي أقام المنازعة كان يمثلهم في الخصومة .

**المحكمة :** مقتضى المادة ( ١٧٨ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن المشرع أوجب أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وصفاتهم بهدف التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة في الدعوى تعريفا نافيا للجهالة أو اللبس ورتب المشرع البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم والمقصود بالنقص أو الخطأ الجسيم أن يكون من شأنه التجهيل بالخصم أو اللبس في التعريف بشخصه مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو تغيير شخص الخصم بآخر لا شأن له بالخصومة في الدعوى ومؤدى ذلك : - أنه لا محل لأن يذكر الحكم أسماء الورثة المحكوم لصالحهم ما دام أن أحدهم وهو الذي أقام المنازعة كان يمثلهم في الخصومة .

( طعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٢ )

##### المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - الساكن مع المالك لا يعد طرفا في عقد الايجار ما بقي المستاجر على قيد الحياة - اثر ذلك : - ليس للساكن ان يتمسك بأى حق من

الحقوق المستمدة من العقد سواء قبل المؤجر أو أية جهة من الجهات — لا ينال من هذا النظر أن يكون القرار المطعون فيه قد تضمن اسم الساكن من واقع التحريات التي تمت في هذا الشأن — أساس ذلك : — أن القانون لا يستهدف في مجال تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر أو أمام أية جهة أخرى سوى صاحب الصفة في هذه العلاقة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه من الدفع بعدم قبول دعوى المدعى لرفعها من غير ذي صفة المثار في الطعن فإن الثابت من الاطلاع على عريضة الدعوى الأصلية وسائر الأوراق أن المدعى أقام الدعوى باسمه وبصفته الشخصية ولم يشر من قريب أو بعيد الى اقامتها نيابة عن زوجته اقيمة باحدى شقق العقار المذكور والثابت كذلك أن القرار المطعون فيه صدر بازالة غرف بسطح العقار منها ما ورد ذكره في عقد ايجار الشقة المؤجرة لزوجته المدعى الذي اعتبر هذا القرار ماسا بمصلحة شخصية مباشرة له ييجز له الطعن فيه بالالغاء ومن حيث أنه قد كان ذلك هو الثابت فإن القرار المطعون فيه يكون قد أصاب حق المستأجر الذي تضمن عقده ايجار الغرف التي تقرر ازلتها وبهذه المثابة يكون هو صاحب المصلحة والصفة في الطعن على هذا القرار دون المساكن له الذي لا تكون له أية صفة في هذا الطعن لما هو مقرر من أنه لا يبعد الساكن طرفا في عقد الايجار ما بقى المستأجر على قيد الحياة ومن ثم فلا يكون له أن يتمسك بأى حق من الحقوق المستمدة من هذا العقد سواء قبل المؤجر أو قبل أية جهة من الجهات ، ولا ينال من هذا النظر أن يكون القرار المطعون فيه قد صدر متضمنا الاشارة الى اسم المدعى كذلك وأن فهم على أنه اثبات لواقع التحريات التي تمت في هذا الشأن ، كما أن القانون لا يستهدف في هذه الحالة سوى المستأجر الذي ألحقت غرف السطح بمقد ايجاره فهو صاحب الصفة أمام المالك وأمام الجهة الادارية على حد سواء ، كما لا وجه للقول بأن للمدعى مصلحة شخصية ومباشرة في طلب الغاء القرار المطعون فيه لعدم اشتراط أن يكون صاحب حق ماسة القرار فالمصلحة أو المصلحة

التي يعتد بها في قبول الدعوى يجب أن تكون مصلحة مشروعة مستمدة من أى حق من الخصومة القانونية والمدعى في هذا الدعوى لا وضع له سوى أنه زوج المستأجرة لأحدى شقق العقار وعلاقة الزوجية في حد ذاتها لا تجيز له الطعن قانونا على القرار المشار اليه .

ومن حيث أنه على هذا الأساس تعد الدعوى غير مقبولة لرفعها من غير ذى صفة ويتمين القضاء بعدم قبولها لهذا السبب .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تأويل وتطبيق القانون وفي فهم الوقائع فيكون جديرا بالالغاء والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة والزام المدعية بالمصروفات .

( طعن رقم ٦٣٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١١ )

### قاعدة رقم ( ٨٤ )

#### المبدأ :

الدعوى التي ترفع بطلب الغاء قرار الجزاء الموقع على أحد موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى اللوحدات المحلية - يجب أن يختصم فيها المحافظ الذي تقع في دائرة محافظته الوحدة المحلية التي يعمل بها الموظف الصادر بشأنه قرار الجزاء .

**المحكمة :** الأصل في الاختصام في الدعوى الادارية ان توجه الى جهة الادارة المختصة باصدار القرار المطعون فيه والمحافظ هو السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية على جميع المملكين بالوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى اللوحدات المحلية ومؤدى ذلك : - أن الدعوى التي ترفع بطلب الغاء قرار الجزاء الموقع على أحد موظفي فروع تلك الوزارات باللوحدات المحلية يجب أن يختصم فيها المحافظ الذي تقع في دائرة



محافظة الوحدة المحلية التي يعمل بها الموظف الصادر بشأنه قرار  
الجزاء فهو صاحب الصفة في الدعوى •

( طعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٦/٥/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٨٥ )

#### المبدأ :

مضى ثبت أن هيئة قضايا الدولة مثلت الهيئة المدعى عليها في جميع  
مراحل الدعوى سواء وقت أن كانت تحمل اسم الهيئة المصرية العامة  
لتعمير الأراضى أو بعد انقضاء شخصيتها المعنوية وحلول شخص معنوى  
جديد محلها باسم الهيئة المصرية العامة للتعمير والمشروعات الزراعية  
— يكون الطعن قد أقيم من ذى صفة — لا يغير من ذلك صدور الحكم  
المطعون عليه بالاسم السابق للهيئة — لا يدعو ذلك أن يكون خطأ ماديا  
شاب الحكم في خصوص اسم المدعى عليها •

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن هيئة قضايا الدولة  
قد مثلت الهيئة المدعى عليها ابتداء من رفع الدعوى الماثلة على هذه الهيئة  
وقت أن كان يطلق عليها الهيئة العامة لتعمير الأراضى واستمرت في  
تمثيلها لها بعد أن تغير اسمها الى الهيئة المصرية للتعمير والمشروعات  
الزراعية وحتى صدور حكم محكمة القضاء الإدارى في الدعوى على  
النحو الثابت بمحاضر جاساتها ، بل ان محامى الحكومة أثار بجلسة  
١٩٧٤/٢/٢١ أمام محكمة القضاء الإدارى موضوع تصحيح شكل  
الدعوى واختصاص الهيئة المدعى عليها باسمها الجديد حيث ردت المدعية  
على ذلك بمحضر الجلسة بأنها تختصم الهيئة بجميع مسمياتها ، ومن ثم  
تكون الهيئة المصرية العامة للمشروعات والتنمية الزراعية قد اختصمت  
ومثلت في الدعوى تمثيلا صحيحا طبقا للقانون •

ومن حيث أنه ولئن كان اختصاص الهيئة باسمها الجديد قد تم على الوجه السالف بيانه وكان الحكم المطعون فيه بالرغم من ذلك قد صدر بالاسم السابق للهيئة وهو الهيئة العامة لتعمير الأراضى فان ذلك لا يعدو أن يكون خطأ ماديا شاب ديباجة الحكم في خصوص اسم المدعى عليها ولا ينال من صدوره صحيحا في مواجهتها باسمها الجديد وهو الهيئة العامة لمشروعات الزراعة والتزامها بتنفيذه • ويكون من ثم الطعن المائل وقد أقيم من هيئة قضايا الدولة باعتبارها نائبة عن الهيئة المدعى عليها ومذمتها في جميع مراحل الدعوى سواء وقت أن كانت تحمل اسم الهيئة المصرية العامة لتعمير الأراضى أو بعد انقضاء شخصيتها المعنوية ونشوء شخص معنوى جديد يحمل اسم الهيئة المصرية العامة للتعمير والمشروعات الزراعية هذا الطعن — يكون قد أقيم من ذى صفة دون أن يغير من ذلك استعمال تقرير الطعن للاسم السابق للهيئة فما ذك الا مجارة للحكم الذى استعمل ذات الاسم القديم وحتى لا يكون استخدام الاسم الجديد للهيئة سببا في إثارة الإبس وهو ما لا يغير من حقيقة الأمر شيئا باعتبار أن الطعن المائل ينصب على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ١٦٨٨ لسنة ٣٤ ق والمقامة من ••• ضد الهيئة العامة لتعمير الأراضى والتي أضحت فيما بعد الهيئة المصرية العامة للتعمير والمشروعات الزراعية واتى تم اختصاصها وتمثيلها صحيحا بمسماها الجديد أثناء نظر الدعوى •

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون الدفع المثار من المطعون ضدها فى هذا الشأن غير قائم على أساس سليم •

( طعن رقم ٢٣٠١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٨٦ )

## قاعدة رقم (٨٦)

### المبدأ :

تتمتع لائحات العامة بشخصية اعتبارية — رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيل الهيئة أمام القضاء — صدور القرار من رئيس الجمهورية لا يعدو أن يكون تنويجا للعمل المسئول عنه رئيس الهيئة — أثر ذلك : يظل رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء في أي نزاع يتصل بهذه القرارات .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة فمردود عليه بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة الإدارية العليا من أن الهيئات العامة تتمتع بشخصية اعتبارية ورئيس مجلس إدارتها هو صاحب الصفة في النيابة عنها وتمثيلها في التقاضي وأن صدور القرار الإداري المطعون فيه من رئيس الجمهورية لا يعدو أن يكون تنويجا للعمل المسئول عنه رئيس الهيئة . ومن ثم يظل رئيس مجلس إدارة الهيئة هو صاحب الصفة في تمثيلها أمام القضاء في أي نزاع يتصل بهذه القرارات ومن أجل ذلك يكون هذا الدفع على غير أساس سليم من القانون متعينا الالتفات عنه .

( طعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٢٣ )

## قاعدة رقم (٨٧)

### المبدأ :

وزير العدل هو صاحب الصفة بالنسبة الى شئون وزارته — اقامة الدعوى على مدير عام الادارة العامة للشئون الادارية بوزارة العدل وأمين عام محكمة استئناف الاسكندرية يعتبر اقامة لها على غير ذي صفة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة للمدعى عليها الثانى والثالث وهما مدير عام الادارة العامة للشئون الادارية بوزارة العدل ، وأمين عام محكمة استئناف الاسكندرية ، فإن المقرر أن صاحب الصفة فى الدعوى هو من يختص وفقا لأحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتبارى والتحدث باسمه ، ووزير العدل فى الدعوى المماثلة هو صاحب الصفة بالنسبة الى شئون وزارته ، ومن ثم يعدم الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى عليهما الثانى والثالث قائما على أساس سليم جديرا بالقبول .

( طعن رقم ٣٧٦٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٧/١١/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٨٨ )

**المبدأ :**

صاحب الصفة الذى لم يختصم أصلا فى الدعوى اذا ما مثل فيها أمام المحكمة من تلقاء نفسه أو أبدى دفاعا موضوعيا فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى على غير ذى صفة ولو تم هذا الاجراء بعد انقضاء مواعيد الطعن بالالغاء — يعد ذلك الدفع من النظام العام الذى يجوز لصاحب الشأن أن يثيره فى أية حالة كانت عليها الدعوى ويجوز للمحكمة أن تنصده له من تلقاء ذاتها — يجب التسوية فى الحكم بين حالة صاحب الصفة الذى لم يختصم فى الدعوى ومثل فيها من تلقاء نفسه بعد انقضاء مواعيد الطعن بالالغاء وبين صاحب الصفة الذى توجه اليه الخصومة بعد اقامتها فى الميعاد القانونى اذا تم هذا التوجيه بعد فوات مواعيد الطعن بالالغاء — التظلم الى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوى متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم — إقامة الدعوى على غير ذى صفة له ثمة اتصال بموضوع المنازعة يقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء الى أن يتم الفصل فيها .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الوجه الأول من الطعن فقد استقر

قضاء هذه المحكمة على أن صاحب الصفة الذي لم يختصم أصلا في الدعوى إذا ما مثل فيها أمام المحكمة من تلقاء نفسه أو أبدى دفاعا موضوعيا فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى على غير ذي صفة ولو تم هذا الاجراء بعد انقضاء مواعيد الطعن بالالغاء وذلك رغما عن أن هذا الدفع من النظام العام الذي يجوز لصاحب الشأن أن يثيره في أية مرحلة كانت عليها الدعوى ، كما يجوز للمحكمة أن تتصدى له من تلقاء ذاتها ، وليس من شك في وجوب التسوية في الحكم بين حالة صاحب الصفة الذي لم يختصم في الدعوى ومثل فيها من تلقاء نفسه بعد انقضاء مواعيد الطعن بالالغاء وبين صاحب الصفة الذي توجه اليه الخصومة بعد اقامتها في الميعاد القانوني إذا تم هذا التوجيه بعد فوات مواعيد الطعن بالالغاء وذلك لاتحاد العلة بينهما وهي مشول صاحب الصفة في الدعوى الى ما قبل الفصل فيها - كما جرى قضاء هذه المحكمة أيضا على أن التظلم الى جهة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الدعوى متى كان لهذه الجهة ثمة اتصال بموضوع التظلم ، وغنى عن البيان أن التجاء صاحب الشأن الى القضاء الاداري طالبا الغاء قرار اداري وموجها مطالبته في الدعوى الى جهة لها ثمة اتصال بموضوع المنازعة وان لم تكن هي صاحبة الصفة ينطوي على دلالة أقوى في معنى الاستمسك بالحق من مجرد التظلم الاداري الذي يقطع مواعيد رفع الدعوى وأبلغ المطالبة بأدائه على نحو من مقتضاء التظلم بأن اقامة الدعوى على غير ذي صفة له ثمة اتصال بموضوع المنازعة يقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء الى أن يتم الفصل فيها .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فان صاحب الشأن إذا ما نشط في الميعاد القانوني الى اختصام القرار الاداري قضاء ومكنه نكب السبيل فوجهها الى جهة ادارية غير ذات صفة في التداعي قانونا فان اقامة الدعوى على هذا النحو تقطع ميعاد رفعها بالنسبة لصاحب الصفة فيها الى أن يتم الفصل فيها وذلك طالما كانت الجهة الادارية المختصة لها ثمة اتصال

بموضوع الدعوى ، ويحق للمدعى والأمر كذلك تمحيح شكل دعواه باختصام صاحب الصفة قانونا الى ما قبل الحكم فيها من محكمة الموضوع حيث لا يسوغ قانونا التمسك بإجراء هذا التدميح ابتداء أمام محكمة الطعن .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد أقام طعنه في القرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٦ الصادر من وزير التميمين بصفته رئيس الجمعية العمومية للشركة المصرية للمعدات الكهربائية « شاهر » وذلك بمريضة أودعها قلم كتاب المحكمة التأديبية للعاملين بالتربية والتعليم والتموين والصناعة وملحقاتها في المواعيد القانونية المقررة قانونا بالالغاء وموجها الخصومة الى السيد/رئيس مجلس إدارة شركة « شاهر » الذى يعمل بها المطعون ضده ويشغل وظيفة عضو نقابى بها وهى ذات صلة وثيقة بالموضوع لأن المطعون ضده يعمل بها ووقعت فيها المخالفات محل التحقيق وهى التى أحالتها للنيابة الادارية للتحقيق فيها وهى التى قدرت الجزاء واتخذت قرار الجزاء وكل ما يتعلق به ، واقتصر عمل وزير التميمين على توقيع أو اعتماد قرار الجزاء بصفته رئيس الجمعية العمومية للشركة تطبقا لنص الفقرة الخامسة من المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ولما كان المطعون ضده قد صحح شكل طعنه أمام المحكمة التأديبية تطبقا لنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات وقبل صدور الحكم المطعون فيه وذلك باختصام وزير الصناعة بصفته مصدر القرار المطعون فيه فان طعنه بهذه المثابة يكون مقبول شكلا ويكون هذا السبب من الطعن قد قام على غير أساس متمين الرفض .

( طعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٨/١١/١٩٨٩ )

## قاعدة رقم ( ٨٩ )

### المبدأ :

**الصفة في تمثيل وزارة العدل هو لوزير العدل وليست لوكيل الوزارة .**

**الحكمة :** وحيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة للمدعى عليه الثانى ( وكيل وزارة العدل لشئون المحاكم ) فلما كانت الصفة في تمثيل وزارة العدل هي للمدعى عليه الأول ( وزير العدل ) وليست للمدعى عليه الثانى فمن ثم يتعين عدم قبول الدعوى بالنسبة لهذا الأخير .

وحيث أنه عن طلب المدعى عليها الثالثة اخراجها من الدعوى لانتفاء صفتها بدورها بمقولة أن النزاع لا شأن له بحسبان أن وزارة العدل هي التي تتولى تسوية معاش المدعى ، فانه لما كان الثابت من استعراض وقائع النزاع أن المدعى انتهت خدمته في ١٩٨٢/٢/١ وأقام دعواه في ١٩٨٢/٥/١٢ وأن طلباته وإن كانت تدور حول تسوية حالته بالقانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه فحسب دون أى نزاع حول المعاش الا أنها تتمخض بطريق غير مباشر منازعة في المعاش الأمر الذي يغدو معه تمثيل الهيئة في الدعوى الراهنة بما لا غنى عنه ليصدر الحكم في مواجهتها باعتبارها الجهة ذات الشأن في نهاية الأمر فيما يختص بمستحققات المدعى من المعاش والتي سوف تحدد على أساس حقه في التسوية التي يطالب بها مما يتعين معه اعتبارها ذات صفة في الدعوى بالنسبة اليها .

( طعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٣ ق — جاسة ١١/٣/١٩٩٠ )

## القاعدة رقم (٩٠)

### المبدأ :

دعوى الالغاء هي الخصومة بين طرفين محلها اختصاص القرار الإداري المصيب في ذاته - يتعين قيامها على مصلحة شخصية للطاعن وتهدف الى تحقيق المشروعية وسيادة القانون والحفاظ على الصالح العام - يتعين توجيهها الى الجهة مصدرة القرار أو من يمثلها - يجوز أيضا توجيهها الى الجهة صاحبة السلطة الوضائية التي تملك الموافقة على القرار أو تملك تعديله - يجوز توجيه الدعوى الى الجهتين معا - مع مراعاة أنه لا يجوز اختصاص جهة لا تتمتع بأشخصية المعنوية المستقلة .

**الحكمة :** ومن حيث أنه يلاحظ بادية ذي بدء فإنه من المستقر عليه أن دعوى الالغاء هي خصومة بين طرفين محلها اختصاص القرار الإداري المصيب في ذاته ، ورغم أنه يتعين قيامها على مصلحة شخصية للطاعن فلنأخذ تهدف الى تحقيق المشروعية وسيادة القانون والحفاظ على الصالح العام ومن ثم يتعين توجيهها الى الجهة مصدرة القرار أو من يمثلها كما يجوز توجيهها الى الجهة صاحبة السلطة الرئاسية أو السلطة الوضائية التي تملك الموافقة على القرار أو تملك تعديله ، كما يجوز توجيه الدعوى الى الجهتين معا وذلك بمراعاة أنه لا يجوز اختصاص جهة لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة فإذا كان ذلك فإن اختصاص محافظ الغربية ، بالإضافة الى اختصاص رئيس الوحدة المحلية لمدينة المحلة الكبرى في الدعوى الماثلة الموجهة الى قرار صدر من رئيس الوحدة المحلية هو أمر جائز قانونا ، ويفضى اختصاص من عداهم ( المدعى عليهم من الثانى الى السادس ) • هو اختصاص لمن لا صفة له ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى ضمنا بقبول الدعوى بالنسبة للمدعى عليهم من الثانى الى السابع يكون غير قائم على أساس صحيح من القانون • ( ملن رقم ١١٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧ )



## الفرع الخامس

### تكيف الدعوى

#### قاعدة رقم (٩١)

##### المبدأ :

تكيف الدعوى هو من تصرف المحكمة — عليها أن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح على هدى ما تستنبطه من واقع الحال وملابساتها — المحكمة على أى حل مقيدة فى حكمها بالطلبات المقدمة اليها — لا يجوز لها أن تقضى بشئ لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه .

**المحكمة :** ومن حيث أنه وان كان من المقرر فى قضاء المحكمة الادارية العليا أن تكيف الدعوى انما هو من تصرف المحكمة ، اذ عليها بما لها من هيمنة على تكيف الخصوم لطلباتهم أن تنقضى هذه الطلبات وأن تستظهر مراميها وما قصده الخصوم من ابدائها وأن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح على هدى ما تستنبطه من واقع الحال وملابساتها ، وذلك دون أن تنقيد فى هذا الصدد بتكيف الخصوم لها وانما بحكم القانون فحسب ، الا أنه من القواعد المقررة فى فقه قانون المرافعات أن المحكمة مقيدة فى حكمها بالطلبات المقدمة اليها . ومن ثم لا يجوز لها أن تقضى بشئ لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه والا كان حكمها محلا للطعن . وهذه القاعدة الأصولية — على ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا لا تتعارض نصا أو روحا مع أحكام قانون مجلس الدولة — وعلى ذلك فاذا كان المطعون ضده الأول قد أقام دعواه ابتداء طلبا التزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى له مبلغ ١٠٧٠٣ ج و ٤٢٩ مليما وفوائده بواقع ٥/٥ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية

حتى تاريخ السداد وذلك على سند من القول بأنه كان يداين شركة اخوان كوتاريللى — قبل التأميم — بذلك المبلغ ، فان هذه المطالبة بمديونية عادية قبل الشركة تكون منبئة الصلة بما عسى أن يكون للمطعون ضده الأول من حقوق قبل الدولة ناتجة عن تأميم نصيبه فى الشركة ، ولا وجه للخلط بين مركز المطعون ضده الثانى كدائن للشركة المؤممة من ناحية ، ومركزه كخاضع لقانون التأميم من ناحية أخرى ، وان اعمال لجان التقييم انما تكون فى سياق تحديد التعويض المستحق للخاضع لقانون التأميم . ذلك أن المادة ( ٣ ) من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ الذى خضعت له شركة اخوان كوتاريللى أولا تنص على أن يحدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون ، واذا لم تكن الأسهم متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عا فيها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذى على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن — كما تتولى هذه اللجان تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ، وتنص المادة ( ٤ ) على أن « تؤدى الحكومة قيمة الحصة التى تساهم بها المؤسسات العامة فى رأس مال الشركات والمنشآت المشار اليها بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا لمدة خمس عشرة سنة ، وتكون السندات قابلة للتداول ٥٥ » ومعنى ذلك أن اللجان المشار اليها انما تختص بتحديد قيمة رأس المال الذى تشارك فيه الدولة أو التى آل اليها بعد ذلك بموجب القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ — وصولا الى تحديد التعويض المستحق لأصحاب الحقوق التى آلت الى الدولة نتيجة للتأميم . وقد تعرض اللجان لدى حصرها لخصوم الشركة أو المنشأة وأصولها وصولا لتحديد صافي قيمتها — الى احراج ما عليها من ديون

للمغير أو للشركاء ، ولكن مصدر هذه الديون وقوتها الالزامية في مواجهة الشركة المؤممة لا تستند من مجرد ذكرها في جانب خصوم الشركة أو المنشأة ، وانما تظل لها ذات الأوصاف القانونية التي كانت لها قبل انتقال حقوق ملكية رأس المال الى الدولة من استمرار شخصية الشركة المؤممة ، وهذه الديون مستحقة على الشركة حال كون مبالغ التعويضات تستحق على الدولة أى أن شخص المدين مختلف ، كما أن مصدر الحق مختلف . فضلا عن أن التعويضات انما تستحق في شكل سندات على الدولة بفائدة ٤ ٪ لمدة خمس عشرة سنة ، في حين أن الديون التي على الشركة تتهمل غالبا في أداء مبلغ من النقود ، كل ذلك مما يفيد أن تكيف الحكم المطعون فيه لدعوى المطعون ضده الأول باعتبارها منازعة في قرار لجنة التقييم ، قد جانب حقيقة الواقع في شأن الطلبات المعروضة على المحكمة وخطأ بين مركز المطعون ضده الأول كخاضع لقانون التأمين وبين مركزه كمطالبين في ذمة الشركة لم يؤول الى الدولة بموجب قانون التأمين ، وخاصة وأن التكيف المذكور وما انتهى اليه الحكم بناء عليه من تلقاء قرار لجنة التقييم المختصة فيما قضى من اغفال ادراج دين المطعون ضده الأول قبل الشركة لا يحقق الغاية التي قصدها من دعواه ، حيث يقترب على ذلك الحكم مجرد انقاص التعويض المستحق للشركاء في الشركة المؤممة — ومن بينهم المطعون ضده الأول — دون تحقيق الثمرة العملية من دعواه وهو الزام الشركة الطاعنة — فيما لو ثبت أحقيته في دعواه — باداء قيمة ذلك الدين نقدا اليه مضافا اليه الفوائد القانونية ، وفي هذه الحالة يكون ثمة محل أن يجد ذلك صداه في نطاق العلاقات القانونية المترتبة على التأمين بأن يدرج مثل هذا المبلغ في جانب خصوم الشركة المؤممة على اعتبار أن عدم ادراج لجنة التقييم له يعتبر عملا ماديا معدوما لا يقترب عليه أى أثر .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم ، فلا وجه لما تبديه الشركة من دفعوع سواء بعدم الاختصاص أو عدم القبول سواء استنادا الى أحكام اتفاقية التعويضات المصرية اليونانية المصادق عليها بقرار رئيس الجمهورية

١٠١٩ لسنة ١٩٩٧ أو أحكام القانونين رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ و ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك أنه يجمع بين هذه الدفوع مع أن المطالبة تتعلق بتعويضات مستحقة وفقا لقانون التأمين المشار اليها ، وبالتالي يمكن الاستناد الى نصوص واردة في الاتفاقية أو القانونين المذكورين للقول بعدم اختصاص القضاء بها أو عدم قبولها ، واذ تبين أن المطالبة تتعلق بدين لا طعون ضده الأول قبل الشركة الطاعنة ، وهو دين لم ينتج له عن قوانين التأمين وانما كان سابقا عليها ، فلا مجال لتطبيق أحكام الاتفاقية المذكورة أو القانون المشار اليها على هذه المنازعة .

( طعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/٧/٧ )

### قاعدة رقم ( ٩٢ )

#### المبدأ :

اسباغ الوصف القانوني الصحيح على طلبات الخصوم امر تستقل به المحكمة بشرط ألا يصل ذلك الى حد تعديل طلبات الخصوم بإضافة ما لم يطلبوا الحكم به صراحة .

**المحكمة :** ومن حيث أن الطاعن أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري طالبا الحكم بأحقية في تسوية حالته وفقا لأحكام قوانين الإصلاح الوظيفي المتعاقبة بدءا بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وانتهاء بالقانون رقم ١١١ لسنة ٨١ باعتبار أن مدة خدمته متصلة مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، دون أن يضمن طلباته أي طعن بالغاء القرار الصادر بإنهاء خدمته لانقطاعه عن العمل ، سواء في طلباته المبتدأة أو أثناء مراحل نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري ، فإنه لا يجوز لهذه المحكمة أن تضيف إليها طالبا بالغاء القرار المذكور بمقولة أنه للتكييف الصحيح لطلبه اعتبار خدمته متصلة ، إذ أنه ولئن كان اسباغ الوصف للقانوني الصحيح على طلبات الخصوم هو مما تستقل به المحكمة ،

الا أن ذلك لا يصل الى حد التعديل في طلباتهم باضافة ما لم يظنوا  
الحكم به صراحة ، مما يكون معه الحكم المطعون فيه قد خالف القانون  
وأخطأ في تطبيقه ، حقيقا بالالغاء لهذا السبب .

ومن حيث أنه عن طابات الطاعن المنوه عنها ، فالثابت أنه قد سويت  
حالته طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، واذ لم يبين الطاعن  
أى مأخذ على هذه التسوية فإنه يتعين الالتفات عن الطلب .

ومن حيث أنه بالنسبة الى تطبيق أحكام القانون رقم ١٣٥  
لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على حالة للطاعن ،  
فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يشترط لتطبيقه شروط ثلاثة :  
الأول : أن يكون العامل موجودا بالخدمة فعلا في ٣١/١٢/١٩٧٤ تاريخ  
العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . والثاني : أن يكون موجودا بالخدمة  
فعلا في ١/٧/١٩٨٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .  
والثالث : أن تكون خدمة العامل مستمرة بين التاريخين المذكورين .

ومن حيث أنه ولئن كان الطاعن موجودا بالخدمة فعلا في ٣١/١٢/١٩٧٤  
وفي ١/٧/١٩٨٠ الا أن الثابت أنه انقطع عن عمله اعتبارا من ١/٩/١٩٧٨  
عقب انتهاء اعارته للمملكة لمدة سبع سنوات ، وصدر القرار رقم ٣٨٣  
بتاريخ ٢٣/٥/١٩٧٩ باعتبار خدمته منتهية من ١/٩/١٩٧٨ لانقطاعه  
عن العمل عملا بالمادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهو قرار قائم  
ومنتج لأثاره لم يتم سحبه طبقا للثابت بكتاب مدير الادارة العامة  
للأنشطة الطلابية رقم ٨٨٧ في ٢٩/١١/١٩٨١ المقدم تحت رقم ٨/  
بحافظة مستندات الطاعن ، كما لم يقض بالغاء بناء على طلب الطاعن ،  
اذ لم يتقدم الطاعن بهذا الطلب سواء في طلباته المبتدأة أمام محكمة  
القضاء الادارى أو أثناء مراحل نظر الدعوى أمامها ، مما ينتفى معه  
الشرط الثالث من شروط تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل  
بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على حالة الطاعن ، ومن ثم فتكون دعواه

جديرة بالرفض ليس على ما قام عليه الحكم المطعون فيه بل لتخلف شرط  
إفادة المدعى من أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ معدلا بالقانون  
رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ على الوجه السالف بيانه وهو ما يتعين معه القضاء  
برفض دعواه والزامه بالمصروفات .

( طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٧/١٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ٩٣ )

#### المبدأ :

ليس من شأن ما يتسك به المدعون من طلبات ما يقيد المحكمة عند  
نظرها المنازعة أن تنزل عليها صحيح أحكام القانون — فترتها بميزان  
المشروعية غير مقيدة في ذلك بما يبيده الخصوم من أوجه عدم المشروعية .

**المحكمة :** أنه وإن كان المدعون بالدعوى (المطعون ضدهم بالطعن المائل)  
لم يجادلوا في صحة القرار بالاستيلاء ابتداء ، وإنما طلبوا الحكم بتقرير  
انعدام القرار وتسليم الأرض المستولى عليها اليهم على سند من القول  
بأن القرار بالاستيلاء سقط في التطبيق القانوني بفوات ثلاث سنوات  
من تاريخ صدوره بالتطبيق لحكم القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن  
نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، فإنه ليس من شأن ذلك  
ما يقيد هذه المحكمة عند نظرها المنازعة أن تنزل صحيح أحكام القانون  
على القرار المطعون فيه فترته بميزان المشروعية غير مقيدة في ذلك بما  
يبيده الخصوم من أوجه عدم مشروعيته . فإذا كان ذلك وكان الحكم  
المطعون فيه قد قضى ، بعد أن أجرى التكليف القانوني لطلبات المدعين  
على ما رآه متفقاً مع حقيقة طلباتهم في الدعوى ، بإلغاء القرار السلبي  
بالامتناع عن رد الأرض المستولى عليها اليهم ، فإنه يكون قد خالف  
صحيح حكم القانون فيما قضى به في هذا الشأن ، إذ أن القرار بالاستيلاء  
هو على ما سبق البيان القرار محل النعى — فإذا كان قراراً منمهماً فإنه

يتعين الحكم بالغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار تتمثل في رد المستولى عليها الى المطعون ضدهم وهو ما يتعين الحكم به .

( طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٩٤ )

#### المبدأ :

للمحكمة أن تنزل على الطلبات في الدعوى حقيقة التكيف القانوني لها - الا انه يتعين عليها ألا تحور في الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعى ونيتة من وراء ابدائها - استغلال الطعن بالالغاء بغوات مبعاده الذي يبدأ من تاريخ العلم اليقيني به - قرار الاستيلاء على عقار تحقق العلم به بتمام تسليمه الى الجهة المسئولة - الادعاء بالقوة القاهرة التي تحول دون سريان الميعاد بأقوال مرساة لا دليل عليها لا يعتد به .

**المحكمة :** من حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الطعن أمامها يثير المنازعة برمتها فتتزل على الحكم المطعون فيه والقرار المطعون فيه جميعا صحيح حكم القانون ...

ومن حيث أنه ولئن كان للمحكمة أن تنزل على الطلبات في الدعوى حقيقة التكيف القانوني لها الا أنه يتعين عليها ألا تحور في تلك الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم من وراء ابدائها وعلى ذلك فلا يكون صحيحا ما أجراه الحكم المطعون فيه من تعديل في صريح طلبات المدعين بالدعوى موضوع الطعن المائل بما يخرج بها عن صريح ارادتهم . فالدعون يطلبون الحكم ، على ما سبق البيان بالغاء القرارات الوزاريين الصادرين من وزارة التعليم ، أولهما الصادر برقم ١٢١٧٩ لسنة ١٩٥٤ بالاستيلاء على العقار رقم ١٣ شارع هارون وثانيهما بالتنازل

عن هذا العقار للمعهد العالى للعلاج الطبيعى وما يترتب على ذلك من آثار . وهذه الطلبات بصريح عبارتها ، تكشف بذاتها ، عن التكييف الصحيح الذى أراده المدعون من وراء ابدائها ، وهو يعد تكييف يتفق وطبيعة قضاء المشروعية الذى يمارسه مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، مما لا يكون معه ثمة موجب من واقع أو قانون لما أجراه الحكم المطعون فيه من تكييف لهذه الطلبات بأنها بالغاء القرار السلبي بالامتناع عن رد العقار بعد زوال حالة الضرورة مما رتب عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بقبول الدعوى شكلا تأسيسا على أن الدعوى بطلب الغاء هذا القرار السلبي لا تقتيد بمواعيد الطعن ...

ومن حيث أنه بالنسبة للطعن فى قرار وزير المعارف رقم ١٢٢٧٩ لسنة ١٩٥٤ فالثابت أنه صدر استنادا الى أحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم الذى كان ينص فى المادة ( ١ ) على أنه « يجوز لوزير المعارف العمومية ، بموافقة مجلس الوزراء ، أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة أو اهدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها . وتتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القموين » فاذا كان المدعون قد أخفقوا فى بيان أن القرار المطعون فيه قد احقه عيب ينحدر به الى حد الانعدام بل ان البادى أنه استوفى أوضاعه واجراءاته الشكلية بصنوده من وزير المعارف العمومية بعد موافقة مجلس الوزراء ، كما خلت الأوراق من دليل منتج على تخلف شرط خلو العقار محل الاستيلاء على نحو ما يتطلبه القانون ، غانه يكون من المتعين النعى عليه ، فيما اذا كان ثمة وجه لذلك ، فى المواعيد المقررة لدعوى الغاء فلذا كان ذلك ، وكان الثابت أن القرار المشار اليه قد تم تنفيذه فى مواجهة المدعين بتسلم العقار منهم استنادا الى أحكام القرار بالاستيلاء بموجب محضر تسليم مؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٥٤ فان مواعيد دعوى الغاء تجرى ، بالاعتد ،



اعتبارا من هذا التاريخ الذى يكشف عن علم المدعين بالقرار بالاستيلاء علما يقينيا نافيا للجهالة بكافة مشتملاته وأسطواره • ولا وجه لا يثيره المدعون من أن ثمة قوة قاهرة حالت بينهم وبين الالتجاء الى قاضى المشروعية بطلب الغاء القرار المشلر اليه ، فلا يعدو ما يثيرونه فى هذا الصدد أن يكون قولاً مرسلًا بقصد اعادة جريان مواعيد دعوى الالغاء بعد أن كانت قد استغفلت • وعلى ذلك فان طلبهم الغاء للقرار رقم ١٢١٧٩ لسنة ١٩٥٤ يكون غير مقبول شكلا • • • • •

( طمن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٩٥ )

#### المبدأ :

المادة ٢٤ مكرر من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — يكون على محكمة القضاء الادارى أن تبحث أولا أمر اختصاصها بنظر الدعوى المداة اليها من المحكمة المدنية بلغزال حقيقة التكييف القانونى لها دون أن تتقيد فى ذلك بالتكييف الذى أجرته المحكمة المدنية — يكون ما انتهت اليه محكمة القضاء الادارى من تكييف قانونى للدعوى خاضعا للرقابة القضائية التى تمارسها هذه المحكمة — المحكمة وهى بصدد تكييف الدعوى وحقيقة الطلبات فيها يتعين عليها أن تتقصى النية الحقيقية للخصوم من وراء ابداء طلباتهم فيها — فلا تقف عند ظاهر اللفظ ووجه العبارة بل عاينها استكشاف حقيقة نية الخصوم وارادتهم من وراء الدعوى والطلبات فيها وبما يتفق مع الاختصاص المقرر قانونا لمجلس الدولة بـيئة قضاء ادارى •

**المحكمة :** ومن حيث أنه ولئن كانت الشركة المدعية ( الطاعنة ) قد أقامت دعواها ابتداء أمام محكمة الأمور المستعجلة بالقضاء المدنى طالبة الحكم بصفة مستعجلة بالافراج عن السيارات التى ترد تباعا على قوة الموافقات الاستيرادية الثلاث • • وهى للسيارات الموضحة وفقا

للموافقات الاستيرادية المذكورة ... مع الاذن بفتح الاعتماد المستدى لدى أحد المصارف المعتمدة ... الا أن محكمة جنوب القاهرة ( الدائرة الأولى مستأنف مستعجل ) أنزلت على الطلبات فى الدعوى ما ارتأت من تكييف قانونى لها بأنها طلب الغاء القرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ واعتباره كأن لم يكن ، والغاء كافة ما يترتب عليه من آثار ، ومنها الافراج عن السيارات المينة بعريضة الدعوى . ورتبت تلك المحكمة على ما انتهت من تكييف قانونى للطلبات عدم اختصاص القضاء المدنى بفرعيه العادى والمستعجل بنظر الدعوى ، وبالتالي قضت بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واحالنها الى محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أن محكمة القضاء الادارى التى أحييت اليها الدعوى من القضاء المدنى لا تلتزم قانونا بالحكم الصادر بالاحالة ، فلا يزعمها ذلك الحكم بالفصل فى الدعوى الا اذا تبين لها أنها مختصة بنظرها طبقا لقانون مجلس الدواة — وذلك اعمالا للحكم الصادر من الدائرة المشكلة بالمحكمة الادارية العليا بالتطبيق لحكم المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة بجلسة ٢٧/٤/١٩٨٦ فى الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ ق — ومؤدى ذلك ولازمه القانونى أن يكون على محكمة القضاء الادارى أن تبحث أولا أمر اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليها بانزال حقيقة التكييف القانونى لها دون أن تتقيد فى ذلك بالتكييف الذى أجرتة المحكمة المدنية ويكون ما تنتهى اليه محكمة القضاء الادارى من تكييف قانونى للدعوى خاضعا للرقابة القضائية التى تمارسها هذه المحكمة . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة وهى بصدد تكييف الدعوى وحقيقة الطلبات فيها انما يتعين عليها أن تتقصى النية الحقيقية للمخصوم من وراء ابداء طلباتهم فيها ، فلا تتقف عند ظاهر اللفظ ووجه العبارة ، بل عليها استكناه حقيقة نية الخصوم وارادتهم من وراء الدعوى والطلبات فيها وما يتفق والاختصاص المقرر قانونا لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . فاذا كان ذلك وكانت الشركة المدعية ( الطاعنة ) قد أقامت دعواها بالطلبات المشار اليها ابتداء أمام محكمة الأمور المستعجلة بالقضاء المدنى ، فان احالة

الدعوى الى محكمة القضاء الادارى مما يلزم دمه أن تنزل على الطلبات صحيح التكيف القانونى لها وبما يتفق والاختصاص المقرر لها قانونا .  
وإذا كانت الشركة قد عبرت عن طلباتها بحسبان أن دعواها أقيمت ابتداء أمام القضاء المستعجل المدنى بأنها بطلب الحكم بصفة مستعجلة بالافراج فورا عن السيارات التى ترد تباعا على قوة الموافقات الاستيرادية الثلاث التى سبق منحها لها على نحو ما ورد بصحيفة الدعوى ، الا أنه وقد أحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى فكان يطمئن عليها أن تجرى على الطلبات المشار اليها حقيقة التكيف القانونى لها باستظهار النية الشركة من ورائها ، وقصدها من ابدائها ، وبما يتفق والاختصاص المقرر لقاضى المشروعية ، وعلى ذلك اذا كان وجه عبارة الطلبات وظاهر ألفاظها اصدار الأمر الى جهة الإدارة بالافراج فورا عن السيارات التى ترد استنادا الى الموافقات الاستيرادية التى منحت للشركة المدعية ( الطاعنة ) فان ذلك مما يتأبى واختصاص قاضى المشروعية ، اذ لا يملك أن يصدر أمرا الى جهة الادارة ، وانما يقتصر اختصاصه على اجراء رقابة المشروعية على ما تصدره الجهة الادارية أو تتمتع عن اصداره من قرارات متى كانت ملزمة قانونا بذلك فيحكم بالغاء القرار المعيب فى الحالة الأولى ، وبالغاء القرار السلبى بالامتناع فى الحالة الثانية . وفى ضوء ما أوردته الشركة المدعية من طلبات بعريضة الدعوى وبالمذكرات المقدمة منها أمام القضاء المدنى ، وقبل احالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى ، تتكشف حقيقة طلبات الشركة بعد أن ثار الخلاف بينها وبين جهة الادارة حول حقيقة مفاد حكم الأثر المباشر لقرار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ واتخاذ جهة الادارة مسلكا ايجابيا برفض الافراج عن سيارات وردت استنادا الى الموافقات الاستيرادية بأنها بطالب الحكم بأحققتها باستيراد السيارات الوارد بيانها بالموافقات الاستيرادية التى منحت لها وفق الشروط والأوضاع التى كانت سارية وقت منح هذه الموافقات الاستيرادية ، فلا تسرى على السيارات الواردة استنادا الى تلك الموافقات والأحكام التى استحدثها قرار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٩٥ بشأن تعديل

بعض أحكام قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من شروط خاصة باستيراد السيارات مع ما يترتب على ذلك من آثار تتحصل في الإفراج عن السيارات التي ترد استنادا الى تلك الموافقات الاستيرادية المشار اليها وفتح الاعتمادات المستندية اللازمة عن تلك الموافقات . وبهذه المثابة تكون الطلبات في الدعوى هي طلبات موضوعية تطلب الشركة أن يكون الفصل فيها على وجه السرعة ، مما يندرج في مفهوم المنازعة الادارية التي يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فيكون قد جانب صحيح الواقع وحقيق حكم القانون مما يتعين معه الحكم بالغائه ولما كان ذلك وكانت الدعوى — حسب البادى من الأوراق — غير مهيأة للفصل فيها . ومن ثم يتعين اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا بهيئة أخرى مع الزام الجهة الادارية المطعون ضدها بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ١٥٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ٩٦ )

#### المبدأ :

الفصل في تكييف الدعوى هو ما تنتهي اليه المحكمة بما لها من هيمنة على تكييف الخصوم لطلباتهم — للمحكمة أن تستظهر مرامي تلك الطلبات ومقصود الخصوم من ابدائها وأن تعطى الدعوى على ضوء ذلك وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح على هدى ما تستبطنه من واقع الحال فيها وملابساتها — دون أن تنقيد في هذا الصدد بتكييف الخصوم للدعوى ملتزمة في ذلك بحكم القانون — تكييف المحكمة للدعوى يخضع لرقابة محكمة الطعن التي يكون لها أن تزن ما انتهى اليه التكييف الوارد في الحكم المطعون فيه بميزان القانون .

**الحكمة :** ومن حيث أن المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الفصيل في تكييف الدعوى هو بما تنتهى اليه المحكمة بما لها من هيمنة على تكييف الخصوم لطلباتهم ، حيث لها أن تستظهر مرامى تلك الطلبات وهقصود الخصوم من ابدائها ، وأن تعطى الدعوى على ضوء ذلك وضعها الحق وتكييفها القانونى الصحيح ، على هدى ما تستنبطه من واقع الحال فيها وملابساتها وذلك دون أن تنقيد في هذا الصدد بتكييف الخصوم لها ، ملتزمة في ذلك بحكم القانون فحسب .

ومن حيث أن تكييف المحكمة للدعوى انما يخضع لرقابة محكمة الطعن التى يكون لها أن ترن ما انتهى اليه التكييف الوارد في الحكم المطعون فيه بميزان القانون توصلا الى ابرام ما انتهى اليه هذا الحكم أو نقضه على ضوء ما يجب أن يكون عليه التكييف القانونى السليم لموضوع النزاع المعروض وحقيقة ما تستهدفه ارادة المدعى من طلباته في الدعوى .

ومن حيث أن حقيقة طبيعة المنازعة الصادر فيها الحكم المطعون فيه انها خلاف بين أكثر من مدع لاستحقاق كامل المكافأة المستحقة قانونا لن قام بالارشاد عن عملية تهريب سبائك الذهب المضبوطة .

( طعن رقم ٢٧٤٥ و ٣٠٢٠ لسنة ٣٤ ق — بجلسة ١٥/١٢/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ٩٧ )

#### المبدأ :

لخصوم تحديد طلباتهم في الدعاوى التى تقام أمام محاكم مجلس الدولة — يخضع ذلك وتكييف الحكم لهذه الطلبات بصرف النظر عن كيفية صياغة العبارات المحددة لها من الخصوم — لأن المحكمة عليها أن تحدد حقيقة هذه الطلبات وفقا للمصالح والغايات التى قصد الخصوم بلوغها

بإقامة تلك المنازعات أمام محاكم مجلس الدولة - تلتزم المحكمة فيما تذهب إليه من تحديد وتكييف الطلبات في الدعوى أمامها بصحيح حكم القانون وبحقيقة ارادتهم - حتى تنزل حكم القانون على هذه الدعاوى على أساس سليم وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأمور المتصلة بولايتها واختصاصها ومواعيد قبول الدعوى التي تعتبر من النظام العام.

**الحكمة :** ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المأثذ يتحدد في حقيقة التكييف القانوني السليم لما يطلبه الطاعن ( المدعى ) في الدعوى الصادر بشأنها الحكم المطعون ومدى اعتبار الطعن المقدم منه طعنا لالغاء قرار فصله من الكلية لاستنفاذه مرات الرسوب .

ومن حيث أن من المبادئ المسلمة في قضاء هذه المحكمة انه وان كان تحديد الخصوم لطلباتهم في الدعاوى التي تقام أمام محاكم مجلس الدولة ، وصياغتهم للعبارات التي يرد فيها التعبير عن مطالبة الا أن ذلك يخضع لرقابة وتكييف الحكم لهذه الطلبات وبصرف النظر عن كيفية صياغة العبارات المحددة لها من الخصوم ، وذلك لأن على المحكمة أن تحدد حقيقة هذه الطلبات وفقا للمصالح والغايات التي قصد الخصوم حقيقة بلوغها بإقامة تلك المنازعات أمام محاكم مجلس الدولة على أن تلتزم هذه المحكمة فيما تذهب إليه من تحديد وتكييف طلبات الخصوم في الدعوى أمامها بصحيح حكم القانون وبحقيقة ارادتهم وذلك حتى تنزل حكم القانون على هذه الدعاوى على أساس سليم وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأمور المتصلة بولايتها واختصاصها ومواعيد قبول الدعوى التي تعتبر من النظام العام .

( طعن رقم ٢٨٣٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٣ )

## قاعدة رقم (٩٨)

### المبدأ :

لحاكم مجلس الدولة المهينة على تحديد التكيف الصحيح للطلبات التي يتقدم بها الخصوم في الدعاوى التي تنظرها - دون التقيد بتكييف الخصوم لها أو بالعبارات التي يصنعون تلك الطلبات فيها - تلتزم المحكمة في ذلك بالإرادة الحقيقية التي يتبناها الخصوم من تلك الطلبات في إطار أحكام القانون وحقيقة نواياهم - العبرة في هذا التكيف هي بالمقاصد والمباني وليس بالألفاظ والمباني بمراعاة أحكام القانون - يتم تكيف المحكمة تلك الطلبات بما يترتب عليه من ولاية واختصاص أو فصل في الموضوع على أساسه تحت رقابة المحكمة الإدارية العليا .

**الحكمة :** من حيث أنه يبين من الاطلاع على صحيفة الدعوى التي افتتح بها الطاعن دعواه أمام محكمة القضاء الإداري أنها لا تحوى ضمنا على قرار إداري صادر بفرض ضريبة جمركية محددة على آلات أو معدات بمينها قام باستيرادها لمصالح الشركة التي يمثلها على نحو ما ورد في أسباب طعنه ، وإنما المبادئ بجلاء أن الطاعن قد أقام دعواه مستهدفا الحكم له بعدم خضوعه للضريبة الجمركية استنادا الى عدم صحة القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ دستوريا لعدم عرضه في الميعاد الدستوري على مجلس الشعب وعدم سريان هذا القرار بقانون على حالته لامتنته بالاعفاء من الضرائب الجمركية طبقا للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ لعدم جواز سريان القرار بالقانون المشار اليه لزواله لعدم عرضه على مجلس الشعب في الميعاد الدستوري ولعدم موافقة المجلس عليه من جهة ولعدم جواز تطبيقه بأثر رجعي من جهة أخرى .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ قد تضمنت المادة الرابعة منه فرض تحصيل ضريبة جمركية بغئة موحدة

٥٪ من القيمة على ما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشاء المشروعات التي تتم الموافقة عليها تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار الأقال العربية والأجنبية والمناطق الحرة والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المصاحمة وشركات التوصية بالأسهم ذات المسؤولية المحدودة . ويخضع للفتة الموحدة المشار إليها ما يستورد من الآلات والمعدات ووسائل نقل المواد والسيارات ذات الاستعمالات الخاصة بالبناء ( من غير سيارات الركوب ) للالزمة لإنشاء مشروعات التعمير التي يتم تنفيذها طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير . ويسرى حكم هذه المادة على المشروعات التي يتم انشاؤها في المجتمعات العمرانية طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ .

ولما كان القرار الصادر من رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٨٦ هو الذي تضمنت المادة الرابعة منه الحكم المتقدم ، فإن الطاعن وإن كان قد وجه طعنه الى هذا القرار بقانون كما قد جرى طعنه بخلاف ذلك في صحيفة دعواه ثم تداركه في مذكراته اللاحقة على نحو ما استظهره بحق الحكم المطعون فيه الا أن المسلمات في قضاء هذه المحكمة أن لمحاكم مجلس الدولة الهيمنة على تحديد التكيف الصحيح للطلبات التي يتقدم بها الخصوم في الدعاوى التي تنظرها دون التقيد بتكييفهم لها أو بالمعارات التي يصوغون تلك الطلبات فيها على أن تلتزم في ذلك بالإرادة الحقيقية التي يتبناها الخصوم من تلك الطلبات في اطار أحكام القانون وحقيقة نواياهم وتماهدهم لأن العبرة في هذا التكيف هي بالمقاصد والمطاني وليس بالألفاظ والمجاني وذلك بمراعاة أحكام القانون ويتم تكييف المحكمة لتلك الطلبات بما يترتب عليه من ولاية أو اختصاص أو فصل في الموضوع على أساسه تحت رقابة هذه المحكمة .

ومن حيث أنه بمطالبة عريضة للدعوى وما تلاها من مذكرات فيها فإن حقيقة ما كان يستهدفه المدعى بدعواه هو عدم أحقية مصلحة



الجمارك في فرض رسوم جمركية على الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لإنشاء مشروعات الشركة التي يمثلها واستمرار تمتعها بالأعضاء المقرر للمشروعات العمرانية استنادا الى أحكام المادة ١٨ من القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩. بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة وعدم جواز تطبيق القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ على الشركة من ناحية لبطان ولعجم صحة وسلامة القرار بالقانون المذكور لسبب عدم عرضه على مجلسي الشعب في الميعاد الذي حدده الدستور من جهة ولأنه لا يجوز أن يسرى هذا القرار بقانون على الشركة لما في ذلك من أثر رجعي لا يجوز دستورياً .

ومن حيث أنه بناء على ذلك التكييف السليم لحقيقة ما كان يطلبه المدعى أمام محكمة القضاء الإداري والتي صدر بشأنها الحكم محل الطعن المائل — فإن الحكم المطعون فيه فيما ذهب اليه من تكييف وتحديد لطلبات الطاعن على غير ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله نتيجة لخطأه في تحصيل حقيقة الواقع من حيث البحث على النية الحقيقية للطاعن وغاياته من الطلبات التي قدمها لمحكمة القضاء الإداري ، وحقيقة غاياته ومراجعته من آثار عدم سلامة القرار بقانون سالف الذكر وطبيعة المنازعة في استحقاق أو عدم استحقاق الضرائب الجمركية المقررة على المعدات والآلات ... الخ اللازمة لإنشاء مشروع الطاعن بصفته ومن حيث أنه غنى عن البيان أن استحقاق أو عدم استحقاق الضريبة الجمركية على الواردات هي واقعة الوجود الى المنطقة الجمركية وليس القرار الصادر بالربط والتحديد سوى قرار تنفيذي لأحكام القانون بشأن الخضوع والالتقاء وحصر الضريبة ومن ثم ، فإنه يتمين النظر في هذا الطعن في إطار التكييف القانوني السليم لطلبات الطاعن .

( طعن رقم ٢٢٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٢ )

## قائمة رقم (٩٩)

### المبدأ :

القضاء المدني والاداري يتقيد بما أثبتته الحكم الجنائي من وقائع  
فصل فيها — لا يقيد محاكم مجلس الدولة بالتكييف القانوني لتلك  
الوقائع .

**الحكمة :** ومن حيث أنه من المبادئ الأساسية المسلم بها  
في حجية الأحكام الجنائية أن القضاء المدني والاداري يتقيد بما أثبتته  
الحكم الجنائي من وقائع فصل فيها سواء من حيث وقوعها بالفعل  
أو نسبتها الى متهم بصفته أو نفى هذا الحدوث أو الوقوع من انسان  
محدد وفي ذات الوقت لا يقيد محاكم مجلس الدولة بالتكييف القانوني  
لتلك الوقائع أو ينصرف تكييف الحكم الجنائي الى مجال التأثيم والعقاب  
الجنائي دون غيره من المجالات التي يختص بنظرها والفصل فيها القاضي  
الاداري .

وحيث أن الحكم المشار اليه قد انتهى الى براءة الطاعن من هذه  
التهمة بعدما ثبت لدى المحكمة أن الشكاوى المقدمة ضده كيدية فانه  
يتمين التقيد بتلك الحقيقة التي انتهت اليها القضاء الجنائي عند الحكم  
في المجال الاداري احتراماً لحجية الحكم الجنائي على النحو سالف  
البيان .

ومن حيث أنه مما يؤكد تلك الحقيقة القضائية التي قررها الحكم  
الجنائي أن الثابت من كتاب مدير منطقة القوى العاملة المؤرخ في ١١/٣/١٩٨٥  
بشأن ما نسب للمدعى من تقاضيه ( ١٠٠٠ ) جنيه من كل عامل ممن قام  
بالحاقهم بالعمل في أبو ظبي — أنه « بأجراء التحريات على المكتب قبل  
وبعد تقديم الشكاوى لم يستدل على شيء يدين المكتب وأنه لم يعد أحد  
العمال بحصول الطاعن على أية مبالغ منهم » ، كما تضمن تقرير وحدة  
مباحث مصر القديمة المؤرخ في ١٢/٦/١٩٨٦ أنه « بأجراء التحريات

والكشف تبين عدم وجود سوابق ولا اتهامات مقيدة ضد الطاعن وأن المذكور ضمن السير والسلوك وسمعته طيبة بالمنطقة التي يقيم بها ، وأنه ليس لدى المباحث مانع من الموافقة على تجديد الترخيص الممنوح له .

( طعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٩ )

### قاصدة رقم ( ١٠٠ )

#### المبدأ :

على القاضى الإدارى أن ينزل على الطلبات فى الدعوى الإدارية حقيقة تكييفها القانونى الصحيح مستهديا بنية المدعى وحقيقة مبتغاه — حتى ولو كانت الدعوى قد رفعت ابتداء أمام القاضى المدنى .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن وجه الطعن بانقضاء موضوع المنازعة المحالة الى محكمة القضاء الإدارى بالاسكندرية على طلب المدعى التعويض بمبلغ خمسة آلاف جنيه عن الاصابة التى لحقت بمقولة أنها وقعت أثناء الخدمة وبسببها ، فانه غير سديد ، ذلك لأن على القاضى الإدارى أن ينزل على الطلبات فى الدعوى الإدارية حقيقة تكييفها القانونى الصحيح مستهديا بنية المدعى وحقيقة مبتغاه ولو كانت قد رفعت الدعوى ابتداء أمام القاضى المدنى فاذا كان الثابت أن المدعى كان قد طالب بدعواه المقامة أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بتعويضه بمبلغ خمسة آلاف جنيه عما لحقه من اصابة يدعى حدوثها أثناء وبسبب الخدمة العسكرية ويثور النزاع أساسا على مدى حدوث الاصابة أثناء وبسبب الخدمة ، فانه لا يكون من تثريب على محكمة القضاء الإدارى ، وقد أحيلت اليها الدعوى من محكمة الاسكندرية الابتدائية لعدم اختصاص هذه الأخيرة بنظرها ولائيا ، أن تكييف الطلبات فى الدعوى التكييف القانونى الصحيح مستهدية فى ذلك بنية المدعى وحقيقة ما يقصده

من طلباته ، وبما لا يخرج عن هذه النية ، والطبيعة القانونية الصحيحة لها وبما على ذلك حيث النزاع يدور أساسا على مدى حدوث الإصابة أثناء وبسبب الخدمة وما يترتب على ذلك من آثار ولما كانت القوانين التي تنظم خدمة وحقوق المجندين قد تكفلت ببيان الحقوق وتحديداتها في حالة انتهاء الخدمة بسبب الإصابة التي حدثت أثناءها كما نظمت هذه القوانين طريقة اثبات الإصابة وتحديد نسبة العجز الناتج عنها ، وتضمنت تفصيلا للحقوق التي تستحق متى توافرت الشروط والأوضاع المحددة لكل حالة من حالات الإصابة والعجز ومن ثم فانه يكون أمر الآثار القانونية المترتبة على تحديد وجسم النزاع حول مدى حدوث الإصابة أثناء الخدمة وبسببها ما حدده القانون ذاته مباشرة باعتباره تسوية للحقوق التأمينية الناتجة عن الإصابة ذاتها ولا يكون ثمة وجه للنمى على الحكم المطعون فيه اذا كان قد كيف ما طلبه المدعى من تعويض عن اصابته طبقا للقوانين المنظمة لشغل أفراد القوات المسلحة من رتبته ودرجته على أنه في حقيقة طلب خصم النزاع على مدى اصابته أثناء وبسبب الخدمة والاستفادة من الحقوق والمزايا المحددة بالقانون لمن تنتهى خدمته العسكرية بسبب الإصابة أثناء الخدمة وبسببها •

( طعن رقم ٧١٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ١٠١ )

#### المبدأ :

للخصوم تحديد طلباتهم في الدعوى والتعبير عن هذه الطلبات بما يروونه مناسباً من العبارات وتكييفها على النحو الذى يروونه ملائماً لمصلحة كل منهم — لا يقيد هذا المحكمة التى تنظر دعواهم — على المحكمة ان تحدد التكيف الصحيح لطلباتهم — العبرة بالمقاصد والمعانى وليس بالألفاظ والجلى •

المحكمة : ومن حيث أنه من المسلمات أنه وإن كان للخصوم

تجديد طلباتهم في الدعوى والتعبير عن هذه الطلبات بما يروونه مناسباً من العبارات وتكييفها على النحو الذي يروونه ملائماً لمصلحة كل منهم إلا أن ذلك لا يقيد المحكمة التي تنظر دعواهم فعليها أن تحدد التكييف الصحيح لطلباتهم وفقاً لحقيقة نواياهم وصحة ما أرادوه بهذه الطلبات إذ العبرة بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني ، وفي ضوء هذا التكييف القضائي السليم لطلبات الخصوم في الدعوى تنزل على هذه الطلبات أحكام القانون وبصفة خاصة فيما يتعلق بولاية المحكمة واختصاصها أو بقبول الدعوى المتعلقة بها شكلاً أمامها .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن تكييف الدعوى وطلبات المدعى فيها يخضع لرقابة المحكمة الذي ينبغي ألا تقف عند ظاهر مدلول العبارات الواردة في صحيفة الدعوى أو المذكرات المقدمة فيها وإنما عليها استجلاء هذه الطلبات وتقضى بما تراه أوفق لمقصود المدعى في إطار الشرعية وسيادة القانون — ومن حيث أنه على ضوء القواعد التي سارت عليها جامعة الأزهر وفي ضوء وقائع الدعوى وحقيقة ما يهدف إليه الطاعن من دعواه فإن التكييف القانوني الصحيح لطلباته هو الطعن في القرار السلبي بالامتناع عن منحه فرصة ثانية من الخارج — مكونة من دورين للامتحان في السنة الثانية بكية طب جامعة الأزهر بما يترتب على ذلك من آثار أهمها إلغاء القرار السلبي بعدم إعلان نتيجة امتحانه في الدور الأول في هذه الفرصة الاستثنائية الذي أجري في سبتمبر ١٩٨٦ .

( طعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٧/٤/١٩٩١ )

### قاعدة رقم ( ١٠٢ )

#### المبدأ :

للخصوم تحديد طلباتهم بالعبارات التي يصوغونها وفقاً لما يروونه معقلاً لمصلحة كل منهم ويختارون لهذه الطلبات السند القانوني الذي

يرونه أرجح في قبول القضاء لهم موضوعيا بهذه الطلبات - الا ان تحديد هذه الطلبات وتكييف حقيقة طبيعتها القانونية أمر يرجع الى المحكمة - للمحكمة ان تكيف هذه الطلبات تكييفا صحيحا وتنزل عليها أحكام القانون - تكون المحكمة غير مقيدة في ذلك بما أورده الخصوم من عبارات أو الفاظ - العبرة في ذلك بالمقاصد والمصالح وليس بالانفاظ والمباني - مجرد ذكر ما يطلبه المدعى يكفي في مجال المنازعات التسويات وخاصة لوضع الدعوى في حوزة العدالة - يكون على المحكمة المختصة ان توجه الاجراءات لكي تفحص موضوع الدعوى وتمحصه وتحدد حقيقة الطلبات التي يهدف اليها الخصوم وتنزل عليها حكم القانون - المحكمة في مجال المنازعات الادارية والقضاء الادارى هي الامينة على المشروعية وسيادة الدستور والقانون - ايضا هي المسئولة عن ارساء واعلاء السيادة - المفروض في القاضى الادارى ليس فقط العلم بالقاعدة القانونية الواجبة التطبيق على الوقائع التي يستبينها بل المفروض ايضا ان يبادر الى تطبيق صحيح أحكام القانون حسبما يحكمه مبدأ المشروعية .

**المحكمة :** ومن حيث أن الحكم الطعن قد صدر مشوبا بخطأ بين في هذا الشق من قضائه . ذلك أن تجهيل الطلبات انما يعنى أن تكون طلبات المدعى غير محددة أو قابلة للتحديد بمعنى أن يكون المدعى قد أغفل على نحو جسيم يستحيل معه لمة وعقلا ومنطقا على المحكمة أن تحدد على أساس سليم حقيقة ما يستهدف المدعى تحقيقه من دعواه وما يطلب منها القضاء به من طلبات ، وسنده القانونى في طلبها ، ذلك أن المستقر في قضاء هذه المحكمة أنه وان كان للخصوم تحديد طلباتهم بالعبارات التي يصوغونها وفقا لما يرونه محققا لمصلحة كل منهم ويختارون لهذه الطلبات السند القانونى الذى يرونه أرجح في قبول القضاء لهم موضوعيا بهذه الطلبات فان تحديد هذه الطلبات وتكييف حقيقة طبيعتها

القانونية أمر مرجعه الى المحكمة اذ عليها أن تتعمق فيما يحدده الخصوم في المنازعة الادارية من طلبات وأسانيد قانونية لها - لتصل المحكمة الى التكييف الصحيح لحقيقة هذه الطلبات وتنزل عليها الحكم القانوني غير متقيدة بما أورده الخصم من عبارات أو ألفاظ لا تتحقق من خلال معناها الظاهر حقيقة نواياه وغاياته من المنازعات الادارية ومقاصده منها ذلك أنه من المسلمات أن العبرة بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني ، وحيث أنه وان كان ذلك يصدق كمبدأ عام بالنسبة لكل دعوى أو منازعة فانه يكون الأولي بالالتزام والتطبيق في المنازعات المتعلقة بتسوية مرتبات أو معاشات أو المستحقات التأمينية سواء للموظفين العموميين أو لغيرهم من المواطنين ، حيث يكون المركز القانوني محل المنازعة منشأ أحكام القانون مباشرة دون أى تقدير للمسلطة الادارية المختصة وحيث يحدد القانون ذاته الشخص المستحق ومحل مركزه القانوني وحدوده ومدهاء فيكفى لتكييف وتحديد طلبات الخصم في مثل هذه المنازعة أن يحدد موضوع الطلب ويشير الى سند القانوني في القانون أو التشريع الذى يستند اليه في المطالبة به ، ذلك لأن الالتزام من جهة الادارة بتنفيذه أحكام القانون واحترامه أمر من أول واجباتها التى يلزمها به الدستور مراعاة وهو ذاته الذى تلتزم به السلطة القضائية وأحد هيئاتها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ويفتخ منح المستحق لتسوية حقه فيها جانباً من الشرعية للنشاط الادارى يجعله من النظام العام الادارى ، كما أن مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يؤدى رسالة جليلة وعظيمة الشأن في حياة الدولة والمجتمع مما فهو المسئول عن الشرعية والمشروعية وقرار العدالة الادارية ، وحماية الحقوق العامة للمواطنين في اطار من سيادة الدستور والقانون ويلتزم القاضي الادارى بأداء واجباته في نظر المنازعة الادارية ودراستها وتوجيه اجراءاتها بهذه الغايات الجالية السابقة ( المواد ٦٤ ، ٦٥ من الدستور ) وهذا ما دعى المشرع الى النص خاصة في المادة ( ٦٨ ) من الدستور على حظر تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء وفي المادة

( ١٧٢ ) من الدستور على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفضل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية فلا يسوغ للقاضي الادارى أن ينقل استيفاء البيانات والمستندات واتخاذ ما يراه من اجراءات التحقق والتحقيق لو لزم الأمر لتحديد حقيقة طلبات الخصوم في المنازعة الادارية لينزل عليها حكم القانون الصحيح والا كان متعاسا عن أداء رسالته على النحو الأمثل في تحقيق المشروعية وسيادة القانون ، ولا شك أنه حسبما جرى قضاء هذه المحكمة واستقر ذلك فان مجرد ذكر ما يطلبه المدعى يكفي في مجال منازعات التسويات بالذات لوضع الدعوى في حوزة العدالة حيث يكون على المحكمة المختصة أن توجه الاجراءات لكي تفحص موضوع الدعوى وتمحصه وتحدد حقيقة الطلبات التي يهدف اليها الخصوم منها وتستجلى وقائعها وتحدد نقطة البحث القانوني التي تثيرها ومقطع النزاع فيها وتنزل حكم القانون عليها ، لأن المحكمة في مجال المنازعة الادارية والقضاء الادارى هي الأمانة على المشروعية وسيادة الدستور والقانون والمسئولية في هذا النطاق عن ارسائها واعلائها ورفع رايها ، ومن ثم فهي ليست في حاجة الى من يبرز أمامها تفاصيل الطلبات التي يستجبتها المدعى من أحكام القانون مباشرة ولا عن التحديد التام للقاعدة القانونية الواجبة التطبيق على النزاع لأنه اذا كان المفروض في القاضي — كقاعدة عامة — العلم بالقانون ، فان المفروض في القاضي الادارى ليس فقط العلم بالقاعدة القانونية الواجبة التطبيق على الوقائع التي يستبينها بل المفروض فيه فضلا عن ذلك أن يبادر الى تطبيق صحيح أحكام القانون حسبما يحكمه مبدأ المشروعية ولو كان المدعى لم يحددها تحديدا دقيقا أو اذا استند الى قاعدة سواها لا تنطبق في شأن دعواه .

( طعن رقم ٢٣٤٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩١/٥/٢٥ )



## قاعدة رقم ( ١٠٣ )

### المبدأ :

الخصوم حرية ابداء ما يروونه من طلبات أو دفعات أو دفاع فيما يقيمونه أو يقام ضدهم من دعاوى أمام محاكم مجلس الدولة - تكيف هذه الطلبات والدفعات وفقا لتحديد حقيقة المقصود منها في ضوء غايات وأهداف من طلبها أمر مرده الى حقيقة الإرادة الخاصة بمن يبيدها - هذا التكيف يكون من سلطة المحكمة المنظور أمامها الدعوى - هذه المحكمة عند ممارسة سلطتها تخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا .

**المحكمة :** ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه وان كان للخصوم حرية ابداء ما يروونه من طلبات أو دفعات فيما يقيمونه أو يقام ضدهم من دعاوى أمام محاكم مجلس الدولة الا أن تكيف هذه الطلبات والدفعات وفقا لتحديد حقيقة المقصود منها في ضوء غايات وأهداف من طلبها أو قدمها أمر مرده الى حقيقة الإرادة الخاصة بمن يبيدها وفقا لما تثبينه المحكمة من عبارات الدعوى الأصلية وما تتطوى عليها من طلبات ودفعات من الطرفين وهذا التكيف وان كان من سلطة المحكمة المنظور أمامها الدعوى والذي بناء عليه تنزل عليها أحكام القانون وسواء من حيث الاجراءات وفقا لأحكام قانون مجلس الدولة والمرافعات المدنية أو من حيث الموضوع لأن ما تنته اليه محاكم أول درجة لمجلس الدولة في هذا الخصوص تخضع لرقابة هذه المحكمة ورقابتها باعتباره من المسائل القانونية التي تترتب عايتها ولاية المحكمة واختصاصها وحسم وسلامة ما تقضى به في هذا الخصوص وسلامة ما تقضى به من قضاء في موضوع الدعوى بناء على ما يذهب اليها حكمها المطعون فيه من تكيف حيث أن حقيقة هذا الطلب بما استهدفه الطاعن من هذا الطعن عرض عليه التعويض على المحكمة المختصة ذات الولاية في الفصل فيه بعد إذ

أغلغل دون ما سبب على الاطلاق الحكم الطعني التعرض ولاية أو شكلا  
أو موضوعا •

(طعن رقم ٣١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٩١)

### قاعدة رقم (١٠٤)

#### المبدأ :

التكليف القانوني للدعوى ولطلبات الخصوم فيها أمر يستلزمه  
انزال حكم القانون الصحيح على واقع المنازعة — يخضع بذلك لرقابة  
القضاء الذي يتعين أن يتقضى طلبات الخصوم ويمحصها ويستجلى  
مراميها بما يتفق مع النية الحقيقية من وراء ابدائها — دون الوقوف  
عند ظاهر المعنى الحرفي لها أو بتكليف الخصوم لها — العبرة بالمقاصد  
والمعاني وليس بالألفاظ والمباني •

**المحكمة :** من حيث أنه من المقرر في قضاء المحكمة الادارية العليا  
أن التكليف ا قانوني للدعوى ولطلبات الخصوم فيها أمر يستلزمه انزال  
حكم القانون الصحيح على واقع المنازعة ويخضع بهذه المثابة لرقابة  
القضاء الذي يتبعى عليه في هذا السبيل أن يتقضى طلبات الخصوم  
ويمحصها ويستجلى مراميها بما يتفق والنية الحقيقية من وراء ابدائها  
دون الوقوف عند ظاهر المعنى الحرفي لها أو بتكليف الخصوم لها فالعبرة  
بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني ولا الترام في هذا التكليف  
الا بحقيقة نية وارادة الخصوم وليس بما يصوغون به طلباتهم ويقيد  
هذا التكليف بحكم القانون فحسب وليس بما يزعمه الخصوم من أسانيد  
لطلباتهم •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق والمستندات أن الطاعن قد تقدم  
بطلب الى عميد كلية التربية بجامعة الاسكندرية في ٣/١٠/١٩٨٠ لقبول  
تحويل قيده اليها من كلية التربية بجامعة عين شمس ، فوافق عليه

الكافية على هذا الطلب في تاريخه وسدد الطاعن الرسوم الجامعية المقررة وانتظم في الدراسة للعام الجامعي ١٩٨٠/١٩٨١ وأدى الامتحان الا أن جامعة الاسكندرية أمسكت عن اعلان نتيجة امتحانه ، وأخطرتة بالكتاب المؤرخ ٢٢/٤/١٩٨٢ بأنه ايماء الى الشكوى المقدمة منه بشأن تضرره من عدم ظهور نتيجة امتحانه فانه قد تبين انقطاعه عن الدراسة من العام الجامعي ١٩٧٤/١٩٧٥ حتى العام الجامعي ١٩٨٠/١٩٨١ وبذلك لا يجوز تحويله الى كلية التربية بجامعة الاسكندرية طبقا للمادة ٤٢ من اللائحة ، فطعن المدعى أمام محكمة القضاء الادارى في هذا القرار بصحيفة دعواه المودعة في ٢/٦/١٩٨٢ والتي أشار فيها الى أن كتاب الجامعة المؤرخ ٢٢/٤/١٩٨٢ سالف الذكر ينطوى على مخالفة لقواعد الحق والعدالة بعد أن كانت جامعة الاسكندرية قد قررت قبول تحويله اليها ومن ثم انتهى الطاعن الى طلب الغاء القرار السلبي بالامتناع عن اعلان نتيجته مع اعتباره حاصلا على الدبلوم بتقدير جيد جدا وتعويضه بمبلغ عشرة آلاف جنيه .

ومن حيث أنه باستقراء ظروف الواقعة يبين أن طعن المدعى بالالغاء يستهدف به في النهاية اعلان نتيجة امتحان الدبلوم الذى أداه بجامعة الاسكندرية وهو لا يمكن بلوغ غايته هذه الا بالطعن في القرار الادارى الذى يمثل محور هذه المنازعة وجوهرها وهو القرار الذى سحبت جامعة الاسكندرية بمقتضاه قرارها السابق بقبول تحويل الطاعن اليها من جامعة عين شمس ، أما امتناع الجامعة بعد ذلك عن اعلان نتيجة امتحان الطاعن فهو لا يعدو أن يكون أثرا من الاثار الحتمية المترتبة على القرار الساحب لقرار تحويله الى جامعة الاسكندرية بعد أن أصبح المدعى غير مقيد لديها ، ولا يشكل امتناعها هذا قرارا اداريا قابلا للطعن فيه بالالغاء طالما بقى قرارها الساحب لقرار تحويله المشار اليه صحيحا أو بمنأى عن الالغاء اذ لا تلترزم الجامعة باعلان نتيجة امتحان طالب تم سحب قرار قيده لديها بمقتضى قرار ادارى صحيح ، وقد نصت الفقرة الأخيرة

من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بأنه « يعتبر في حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللائح » وباعمال حكم هذا النص في الحالة المعروضة فإنه يجدى للطن في امتناع الجامعة عن اعلان نتيجة الامتحان المذكور الا بالطن في القرار الادارى الذى يمثل محور هذه المنازعة وجوهرها والذى سحبت الجامعة بمقتضاه قرارها السابق بقبول تحويل المدعى اليها من جامعة عين شمس . وترتباً على ذلك فان التكييف القانونى الصحيح لطلب الالغاء الذى أبداه المدعى أنه موجه في حقيقته الى القرار الادارى الساحب المشار اليه مع ما يترتب عليه من اثار ما تمسك به المدعى به في صحيفة دعواه ومذكرته حيث ذكر أن هذا القرار المبلغ اليه بكتاب الجامعة المؤرخ ٢٢/٤/١٩٨٣ مخالف لقواعد القانون والمادة ومجحف بحقوقه المكتسبة ، ومن ثم فلا حجة فيما ذهب اليه الطاعن في طعنه المائل من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تكييفه القانونى لطلب الالغاء الذى أبداه حيثما اعتبر هذا الطلب طعناً بالالغاء في القرار الساحب المشار اليه ، اذ جاء النعى على الحكم في هذه الخصوصية غير مستند لأساس صحيح في القانون ومخالف للمبادئ القانونية التى استقر عليها قضاء المحكمة الادارية العليا والتى تفسح للقضاء الادارى الرقابة على تكييف الخصوم لطلباتهم توصلاً الى إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح ، وقد جاء تكييف الحكم المطعون فيه في هذا الشأن متفقاً وصحيح حكم القانون مما يتعين معه رفض ما أثاره الطاعن في هذا الوجه من طعنه .

( طعن رقم ١٩٤١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/١٢ )

## قاعدة رقم (١٠٥)

### المبدأ :

تكيف المحكمة للدعوى يخضع لرقابة محكمة الطعن التي يكون لها أن ترن ما انتهى اليه التكيف الوارد في الحكم المطعون فيه بميزان القانون - توصلنا الى ابرام ما انتهى اليه هذا الحكم او نقضه - وذلك على ضوء ما يجب أن يكون عليه التكيف القانوني السليم لموضوع النزاع المعروض وحقيقة ما تستهدفه ارادة المدعى في طلباته في الدعوى .

**المحكمة :** ومن حيث أن تكيف المحكمة للدعوى انما يخضع لرقابة محكمة الطعن التي يكون لها أن ترن ما انتهى اليه التكيف الوارد في الحكم المطعون فيه بميزان القانون توصلنا الى ابرام ما انتهى اليه هذا الحكم أو نقضه على ضوء ما يجب أن يكون عليه التكيف القانوني السليم لموضوع النزاع المعروض وحقيقة ما تستهدفه ارادة المدعى في طلباته بالدعوى .

ومن حيث أن حقيقة طبيعة المنازعة الصادر فيها الحكم المطعون فيه انها خلاف بين الطاعن ومصلحة الجمارك حول كيفية تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بمصادر التعريف الجمركية بخصوص الخشب الزان .

ومن حيث أن مقتضى هذا القرار أن الخلاف بين الطرفين انما يتعلق بتفسير نص أمر يتم تنفيذه من جانب جهة الادارة دون سلطة تقديرية من جانبها ومؤدى ذلك أن قيام جهة الادارة بفرض رسم جمركى على الخشب الزان أو عدم فرض هذا الرسم عليه على النحو المتقدم بمجرد تطبيق وتنفيذ لقاعدة تشريعية أمرة ، تتولاها جهة الادارة بموجب اختصاص مقيد لا تقدير لها فيه ، وعلى ذلك فان المنازعة حول مدى ملائمة تطبيق تلك القاعدة التنظيمية انما تتمحور عن منازعة ادارية

يستند فيها المدعى حقه من القاعدة القانونية التنظيمية مباشرة ولا تملك جهة الادارة في شأنها سلطة تقديرية في المنح أو المنع ، اذ أن القرار الصادر في شأنها لا يتطوى على افساح عن ارادة جهة الادارة تنشئ بمقتضاها مركزا قانونيا للمستورد وانما هي تقوم بعمل تكشف بمقتضاه عن مدى انطباق القاعدة التنظيمية على حالة الخشب الزان المستورد ومن ثم فإن المنازعة محل هذا الطعن لا تتطوى على طلب الغاء قرار اداري ايجابي أو سلبى وانما تتحصل في خلاف حول مدى سلامة وصحة التطبيق القانوني من جهة الادارة بموجب سلطتها المقيدة لأحكام القاعدة التنظيمية الآمرة على واقع الحال ، وهى على هذا النحو منازعة ادارية خارج اطار دعاوى الالغاء التى يتقيد رافعها بالمواعيد والاجراءات الخاصة بهذا النوع من الدعاوى ، بل هى دعوى منازعة في تسوية المركز القانوني للطاعن المستند عن القاعدة التنظيمية الآمرة .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب خلاف هذا المذهب وانتهى في تكييف الدعوى الى أنها من دعاوى الالغاء ، فانه يكون قد خرج على صحيح حكم القانون ومن ثم يكون واجب الالغاء .  
( طعن رقم ٣٣٠٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٢/٨/١٩٩١ )

### قاعدة رقم ( ١٠٦ )

#### المبدأ :

للخصوم تحديد طلباتهم وتفرغ الألفاظ والعبارات التى يمينون هذه الطلبات بواسطة على النحو الذى يروونه محققا لمصالحهم — تكييف هذه الطلبات وتحديد حقيقتها وطبيعتها أمر تستقل به المحكمة .  
انظورة أمامها الدعوى — هذا التكييف هو الذى تتوقف عليه تحديد ولاية المحكمة واختصاص ومدى قبول الدعوى شكلا أمامها قبل الفصل في موضوعها — كل هذه المسائل الأولية متصلة بالنظام العام — المحكمة

وهي بصدد تكييف الدعوى وحقيقة الطلبات فيها أن تنقصى النية الحقيقية للخصوم من وراء ابدائهم طلباتهم فلا تقف عند ظاهر اللفظ ووجه العبارة - العبرة من هذا الشأن بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني .

**المحكمة :** من حيث أنه عن الوجه الآخر من الطعن المتعلق بما أثاره الطاعن من خطأ الحكم المطعون فيه في القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء فإن قضاء هذه المحكمة مستقر على أنه وإن كان للخصوم تحديد طلباتهم وتخير الألفاظ والعبارات التي يصوغون هذه الطلبات بواسطة على النحو الذي يروونه محققا لمصالحهم فإن تكييف هذه الطلبات وتحديد حقيقتها وطبيعتها أمر تستقل به المحكمة المنظورة أمامها الدعوى لما هو مسلم به من أن هذا التكييف هو الذي تتوقف عليه تحديد ولاية المحكمة واختصاص ومدى قبول الدعوى شكلا أمامها قبل الفصل في موضوعها وهي كلها من المسائل الأولية المتصلة بالنظام العام ومن ثم فإنه على المحكمة وهي بصدد تكييف الدعوى وحقيقة الطلبات فيها أن تنقصى النية الحقيقية للخصوم من وراء ابدائهم طلباتهم فلا تقف عند ظاهر اللفظ ووجه العبارة بل عليها استكناه حقيقة نية الخصوم واراقتهم وأهدافهم وغاياتهم من وراء الدعوى والطلبات فيها فالعبرة بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني . فإذا كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه بالطلبات المشار إليها ابتداء أمام محكمة الأمور المستعجلة بالقضاء المدني فإن إحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري مما يلزمها بأن تنزل على الطلبات صحيح التكييف القانوني لها لتحديد مدى ولايتها واختصاصها وجواز قبولها شكلا .

( طعن رقم ٤٢٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩ )

## قاعدة رقم ( ١٠٧ )

### المبدأ :

للمدعى أن يكيف دعواه بحسب ما يراه — حق المدعى في ذلك يقابله حق المدعى عليه في كشف خطأ هذا التكييف — القاضي يهيمن على هذا التكييف من حيث مطابقته لحقيقة الواقع أو عدم انطباقه وينزل حكم القانون على ما يثبت لديه فيعطى الدعوى وضعها الحق — الأخذ بتكييف المدعى ادعواه دون تبين مقصده الحق فيها يؤدي الى حرمان المدعى من حق كان لا يضيع عليه لو تقضى القاضي هذا التكييف .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن للمدعى أن يكيف دعواه بحسب ما يراه ، وحقه في ذلك يقابله حق للمدعى عليه في كشف خطأ هذا التكييف ، ويهيمن القاضي على هذا وذلك من حيث مطابقة هذا التكييف لحقيقة الواقع أو عدم انطباقه وينزل حكم القانون على ما يثبت لديه فيعطى الدعوى وضعها الحق ليرى ما اذا كان تكييف الدعوى صحيحا أم غير صحيح ولا يأخذ هذا التكييف قضية مسلم بها . ذلك لأن الأخذ بتكييف المدعى لدعواه دون تبين مقصده الحق فيها قد يجر الى حرمان المدعى من حق ربما كان لا يضيع عليه ، أو — على المدعى عليه — لو تقضى القاضي هذا التكييف مثل ما عداه من المسائل المتعلقة بالموضوع .

ومن حيث أن مقطع النزاع في هذه الدعوى هو حسم الخلاف موضوع المنازعة وهو كيفية تطبيق قواعد احتساب قيمة الرسوم الجمركية على السلعة الواردة وفق كشوف أسعار السلعة المقدمة من المستورد وتناصبها مع الأسعار العالمية وأسعار مثيلاتها من السلم .

ومن حيث أن البين من الأوراق أن المدعى تقدم الى الجمارك بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٥ بمشمول شهادة الاجراءات رقم ٢٠٩٧ وبتاريخ



٣٠/٣/١٩٨٥ عن مشمول شهادة الاجراءات رقم ٢٧٠١ المشار اليها فأصدر مدير الجمارك قرار بتحصيل الرسوم قطعياً على الرسالتين وفق أسعار الفواتير المرفقة وعلى أن تكون مبالغ التحسين والمثلة بنسبة ٢٠٪ من قيمة السعر الوارد بكل فاتورة على سبيل الأمانة حتى تقوم الشركة الطاعنة بتقديم الفواتير الأصلية المعتمدة في خلال شهرين من تاريخ كل فاتورة فإنه بموجب هذه الزيادة يعد القرار المانع للمهلة قراراً غير نهائى لأن مصلحة الجمارك نفسها - المراقبة العامة للتعريف مصدرة اقرار - علقته نهاية التقدير على ورود قائمة أسعار المصنع والتي تكشف الأوراق عن أنها لم ترد من الطاعن ، ومن ثم تحصلت عليها المصلحة من مصادرها وأجرت نشرة عامة بها على مناغذها بقرارها رقم ١١٤ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٥ ومتضمنة نسبة ٢٠٪ مقابل التحسين .

ومن حيث أن المصلحة قد أعطت الطاعن شهرين مهلة لتقديم الفواتير الأصلية التي يمكن على سند منها محاسبته على القيمة الجمركية على الرسالتين موضوع الطعن فإن مؤدى ذلك أن قرار الجمارك بتقدير الضريبة الجمركية على قائمة أسعار المنتجات المستوردة من الأجهزة الكهربائية المنزلية انتاج شركة توشيبا اليابانية على أساس اضافة نسبة ٢٠٪ زيادة على الأسعار الواردة بالفاتورة المقدمة من الطاعن لم يصبح نهائياً ينحسم به المركز القانونى للطاعن ويتبين به موقفه على وجه نهائى الا اعتباراً من تاريخ اخطار مصلحة الجمارك للطاعن باتمام الوفاء حسب السعر المحسن وعلى أساس الأسعار التي قدرتها مصلحة الجمارك على رسالته ومن ثم خصم قيمة الزيادة من مبلغ الأمانات المحدد مقداره بنسبة ٢٠٪ من القيمة الجمركية المفروضة .

ومن حيث أن حقيقة طبيعة المنازعة الصادرة فيها الحكم المطعون فيه أنها خلاف بين الطاعن ومصلحة الجمارك حول كيفية حساب القيمة الجمركية على مشمول رسالتي الأجهزة الالكترونية من مكونات أجهزة التليفزيون وفقاً لقائمة الأسعار المعانة من الجمارك أو تلك المعتمدة من

المكاتب التجارية لجمهورية مصر العربية في الخارج وأسس فرض الرسم على هذه الشحنات على النحو المتقدم .

ومن حيث أن مقتضى هذا القرار أن النزاع بين الطرفين إنما يتعلق بما يحتم تنفيذه من جانب جهة الادارة من فرض رسم جمركى على الرسائل الواردة الى الطاعن وتحديد قيمتها ومن حيث أنه يبين بوضوح وجلاء من نصوص قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الخضوع لضريبة الوارد والصادر وهى الضريبة الجمركية يتم بقوة القانون بمجرد تحقق الواقعة المنشئة للضريبة وبالسعر الذى تحدده التعريفات الجمركية وفقا للقيمة التى تحدد لاسلمة وذلك طبقا لأحكام القانون واللوائح التى تصدر تنفيذا له ومن ثم فان تحديد الضريبة الجمركية وتحصيلها من الملتزم قانونا بها يعد مجرد تطبيق وتنفيذ لقاعدة تشريعية أمرة تتولاه جهة الادارة بموجب اختصاص مقيد لها فيه وعلى ذلك فان المنازعة حول مدى سلامة تطبيق تلك القاعدة التنظيمية إنما تتمخض عن منازعة ادارية يستمد فيها المدعى حقه من القاعدة القانونية التنظيمية مباشرة ولا تملك جهة الادارة فى شأنها سلطة تقديرية فى المنح أو المنع اذ أن القرار الصادر فى شأنها لا ينطوى على افصاح جهة الادارة عن ارادة تنشئ بمقتضاها مركزا قانونيا لطالب تقدير الرسم على وارداته وانما هى تقوم بعمل تكشف بمقتضاه عن أركان وعناصر وشروط وجود المركز الذى قررتة القاعدة التنظيمية ومن ثم فان المنازعة محل هذا الطعن لا تنطوى على طلب بالغاء قرار ادارى وإنما تتحصل فى أنها منازعة حول مدى استحقاق الضريبة الجمركية وسلامة وصحة التطبيق القانونى من جهة الادارة بموجب سلطتها المقيدة لأحكام القاعدة التنظيمية الأمرة على واقع الحال ، وبناء على ذلك تكون هذه المنازعة منازعة ادارية غير خاضعة لمواعيد واجراءات دعاوى الالغاء التى يتقيد رافعها بالمواعيد والاجراءات الخاصة بهذا النوع من الدعاوى فى قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ يك هى منازعة فى تسوية المركز القانونى للمتنازعين حول قيمة ضريبة

الرسوم الجمركية المقررة على رسلات مكونات أجهزة التليفزيون التي قام الطاعن باستيرادها لحسابه من واقع الحال الذي توضحه فواتير الشراء المعتمدة من الجهات المختصة واعمال مقتضى أحكام القانون والقواعد التنظيمية المقررة في هذا الشأن .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم أن الحكم المطعون فيه إذ ذهب خلاف هذا المذهب وانتهى في تكييف الدعوى الى أنها من دعاوى الالغاء التي تنقيد بالمواعيد والاجراءات المقررة لها ومن ثم انتهى الى القضاء بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد المواعيد المقررة فإنه يكون قد خرج على صحيح حكم القانون ، وأضحى جديرا بالالغاء .

( طعن رقم ٢٤٦٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/٣١ )

### قاعدة رقم ( ١٠٨ )

#### المبدأ :

الفصل في تكييف الدعوى هو من تصرف المحكمة التي تتطرق الدعوى بما لها من هيمنة على تكييف الخصوم لطلباتهم — أو أن تستظهر مرامي تلك الطلبات ومقصود الخصوم من ابدائها وأن تعطى الدعوى على ضوء ذلك وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح على هدى ما تستنبطه من واقع الحال في موضوعها وملابساتها — دون التقيد في هذا الشأن بتكييف الخصوم لها . ملتزمة في ذلك حكم القانون فحسب وبالإدارة الحقيقية لأطراف الخصومة والغايات الصحيحة لهم — العبرة بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني .

المحكمة : وحيث أنه ثابت قيام الوزارة بتحويل مدارس الأسقفية بالروضة بالقاهرة الى مدارس حكومية حتى تتشابه في وضعها مع تلك المدرسة لهذا قررت اللجنة تحويل المدرسة ... الى مدرسة حكومية لأن تؤول ملكيتها الى الدولة دون تعويض ... الخ .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الفصل في تكييف الدعوى هو من تصريف المحكمة التي تنتظر الدعوى بما لها من هيمنة على تكييف الخصوم لطلباتهم ، حيث لها أن تستظهر مرامي تلك الطلبات ، ومقصود الخصوم من ابدائها وأن تعطى الدعوى على ضوء ذلك وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح على هدى مما تستنبطه من واقع الحال في موضوعها وملابساتها وذلك دون التقيد في هذا الشأن بتكييف الخصوم لها ملزمة في ذلك بحكم القانون فحسب وبالارادة الحقيقية لأطراف الخصومة والغايات الصحيحة لهم فالعبرة بالمقاصد والمعانى وليس بالألفاظ والمباني .

ومن حيث أن تكييف الطعنين موضوع هذه المنازعة يخضع لرقابة هذه المحكمة باعتبار أن ذلك من المسائل القانونية الجوهرية التي تخضع أحكام محاكم مجلس الدولة لتنتهى الى حقيقة ما يستهدفه الطاعن من طعنه التي يطعن فيها أمام هذه المحكمة وذلك لأنه يترتب على تكييف محكمة أول درجة للدعوى نتائج جوهرية وأساسية متصلة بالنظام العام القضائى سواء من حيث ولاية محاكم الدولة أو قبول الدعوى شكلا وما يعادل ذلك من أمور جوهرية تؤثر في شكل أو موضوع الدعوى .

ومن حيث أن حقيقة ما يستهدفه انطاعن هو طلب إلغاء القرار الصادر من لجنة شئون التعليم الخاص بمديرية التربية والتعليم بشبين الكوم بجلسة ١٩٨٣/٣/٣ والمعتمد من محافظ المنوفية بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٤ بتحويل المدرسة الأسقفية الابتدائية المشتركة بمنوف الى مدرسة حكومية وأن تؤول ملكيتها للدولة بدون تمويض مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الطعون ضدّهما المصروفات .

( طعن رقم ٢٩٦٥ و ١٩٦٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٣ )

## قاعدة رقم ( ١٠٩ )

المبدأ :

لئن كان على الخصوم تحديد طلباتهم - وصياغة عباراتهم بما يتفق مع نيتهم في تحديد ما يقصدونه من الطلبات وسندهم فيها - فإننا - فإنه يتعين على المحكمة أن تحدد وعلى نحو موضوعي - الطلبات وفقا لحقيقة ما يقصده الخصوم من تقديمها وصحيح ارادتهم بشأنها مما يمكنها من انزال حكم القانون الصحيح على هذه الطلبات - فيها يتعلق بولاية القضاء الادارى بنظرها - أو اختصاص محكمة من بين محاكم مجلس الدولة - أو عدم قبول الدعوى شكلا - سواء فيما يتعلق بميعاد رفعها أو غير ذلك من الشروط الشكلية لقبولها - تتولى المحكمة ذلك من تلقاء نفسها - دون طلب من الخصوم - لما في ذلك من ارتباط حتى بالاصول العامة لتنظيم القضائى .

**المحكمة :** ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه وان كان للخصوم حق تحديد طلباتهم وصياغة عباراتهم بما يتفق مع نيتهم في تحديد ما يقصدونه من الطلبات وسندهم فيها قانونا . فإنه يتعين على المحكمة أن تحدد على نحو موضوعي الطلبات وفقا لحقيقة ما يقصده الخصوم من تقديمها وصحيح ارادتهم بشأنها مما يمكنها من انزال حكم القانون الصحيح على هذه الطلبات . وبصفة خاصة فيما يتعلق بولاية القضاء الادارى بنظرها ، أو اختصاص محكمة من بين محاكم مجلس الدولة بذلك ، أو بعدم قبول الدعوى شكلا سواء فيما يتعلق بميعاد رفعها أو غير ذلك من سائر الشروط الشكلية لقبولها وتتولى المحكمة ذلك من تلقاء نفسها . ولو دون طلب من الخصوم لما في تحديد طلبات الخصوم وتكييفها وتحديد طبيعة المنازعة من ارتباط حتى بالاصول العامة لتنظيم القضائى وبصفة خاصة ولاية محاكم مجلس الدولة التى حددتها المادة ( ١٧٢ ) من الدستور وأحكام قانون تنظيم مجلس الدولة .

ولما كان الطعن سواء المقدم من رئيس هيئة مفوضى الدولة أو من الطاعن قد استند في تجرييع الحكم المطعون فيه الى أنه قد خالف أحكام الدستور والقانون رقم ( ١٣ ) لسنة ١٩٧٩ بشأن اتحاد الاذاعة والتليفزيون بعدم الغاء لقرار لجنة مراقبة البرامج بالتليفزيون باعتماد عرضه برنامج « فوازير رمضان » و « حلقات ألف ليلة وليلة » استنادا الى ما تتضمنه من خروج على قيم ومبادئ المجتمع فضلا عن سوء اختيار اذاعتها على خريطة الارسل بتوقيتها خلال شهر رمضان المعظم وبصورة خاصة خلال اقامة صلاة العشاء وصلاة القيام .

( طعن رقم ٢٦٤٨ و ٣٠٠٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ١١٠ )

#### المبدأ :

مناط تحديد اختصاص المحكمة هو ما جددته حقيقة طلبات الخصوم وفقا للتكيف السليم والصحيح قلنونا لطلباتهم حسبما تنتهى اليه المحكمة وذلك بغض النظر عن العبارات المستعملة من الخصوم في تحديد طلباتهم دون اعتساف في تفسيرها أو نهها وذلك في ضوء نموص القانون المحددة للولاية القضائية أو للاختصاص داخل جهات القضاء المختلفة فالعبرة بالمقصد وبالاعتنى وليس بالالفاظ والمباني .

( طعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٦ )

### قاعدة رقم ( ١١١ )

#### المبدأ :

اسباغ الوصف القانونى الصحيح على طلبات الخصوم هو ما تستقل به المحكمة بوصف انها هي المهيمنة على الدعوى - لا يصل ذلك الى أن تحل المحكمة ارادتها محل ارادة الخصوم في الدعوى أو اهدعم

وتقوم بالاعتديل في طلباتهم باضافة ما لم يطلبوا الحكم به ولا اساس له في اوراق الدعوى أو بمحاضر الجلسات كطلب صائر عنه وفق ارادته وبجر اختياره ولا يراه محققا لمصلحه في مواجهة خصمه .

**الحكمة :** ومن حيث أنه من المسلمات طبقا لما ورد من نصوص الدستور وقانون تنظيم مجلس الدولة ، تميز الدعاوى والمنازعات الادارية بطبيعتها عن غيرها من منازعات الأفراد لما تنطوى عليه من ارتباط حتمى بسير وانتظام المرافق العامة وبالحقوق العامة للمواطنين ذوى الشأن ، وأيضا لأنها رغم قيامها على الأركان الأساسية للدعوى وفقا للأنظام العام للقضاء الذى ورد في القانون المذكور فضلا عن قانون المرافعات ، فإنها تتعلق بالمثروعية وسيادة القانون حيث يسهم الخصوم بلجوتهم الى القضاء الادارى في اعلاء المثروعية والصالح العام ، بواسطة محاكم مجلس الدولة الا أن ذلك التميز في طبيعة الدعوى الادارية لا يعمل بها حسب النظام القانونى والمبادئ العامة للخصومة الى اعتنازها دعوى حصة أو منح القاضى الادارى بمجرد اللجوء اليه الولاية لكى يعدل ويضيف أو يحذف من الطلبات المقدمة من الخصوم أمامه ، حيث أنه فضلا عن أن ذلك لا سند له بشأن أى قاضى يمنحه الدستور والقانون ولاية الفصل في المنازعات بمراعاة صحيح أحكام الدستور والقانون ، فان في ذلك حتما ما يهدر حق الدفاع بالنسبة للخصوم كلهم أو بعضهم حيث يحل القاضى ارادته محلهم في تحديد طلباتهم مما يتعارض مع حيده القضاء واستقلالهم ويمنع من تمكين كل الأطراف — من تقديم ما يشاؤون من دفاع ودفع لطلبات الخصوم بما يمكن القاضى من استجلاء وجه الحقيقة في وقائع النزاع ، وقول الحق فيما يتعلق بتطبيق صحيح أحكام الدستور والقانون عليه ، ومن ثم فإنه لا يجوز لمحكمة القضاء الادارى أن تضيف الى طلب المدعى طلبا أضافيا جديدا بوقف تنفيذ والغاء القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٨٦ بمقولة أن هذا القرار الأخير هو ترديد للقرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٣ المطلوب أصلا وقف تنفيذه ، وأن هذا هو التكييف القانونى

الصحيح لطلبات المدعى ، وذلك أنه ولئن كان اسباغ الوصف القانوني الصحيح على طلبات الخصوم هو مما تستقل به المحكمة بوصف أنها هي المهيمنة على الدعوى الا أن ذلك لا يصل - بحال - الى أن تحل المحكمة ارادتها محل ارادة الخصوم في الدعوى أو أحدهم وتقوم بالتعديل في طلباتهم باضافة ما لم يطلبوا الحكم به صراحة ولا أساس له في أوراق الدعوى أو بمحاضر الجلسات كطلب صادر عنه وفق ارادته وبغير اختياره ولما يراه محققا لمصلحته في مواجهة خصمه مما يجعل الحكم المطعون فيه قد صدر مخالفا للقانون وأخطأ في تطبيقه اذ قضى في طلبات لم يطلبها المطعون ضده ومن ثم يكون حقيقا بالالغاء .

( طعن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٩٣ )

### قاعدة رقم ( ١١٢ )

#### المبدأ :

للخصوم حق تحديد وصياغة عباراتهم بما يتفق مع حريتهم في تحديد ما يقصدونه من الطلبات الا أنه يتعين على المحكمة أن تحدد هذه الطلبات على نحو موضوعي ووفقا لما يقصده الخصوم من تقديمها وصحيح اراداتهم بشأنها - تتولى المحكمة ذلك من تلقاء نفسها واو دون طلب من الخصوم .

**الحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة يجري على أنه ولئن كان للخصوم حق تحديد وصياغة عباراتهم بما يتفق مع حريتهم في تحديد ما يقصدونه من الطلبات وسندهم فيها قانونا ، فإنه يتعين على المحكمة أن تحدد هذه الطلبات على نحو موضوعي ووفقا لحقيقة ما يقصده الخصوم من تقديمها وصحيح اراداتهم بشأنها مما يمكنها من انزال حكم القانون الصحيح على هذه الطلبات وبصفة خاصة فيما يتعلق بولاية القضاء الادارى بنظرها ، أو اختصاص المحكمة من بين محاكم مجلس



الدولة بذلك ، أو بعدم قبول الدعوى شكلا سواء فيما يتعلق بميعاد رفعها أو غير ذلك من سائر الشروط الشكلية لقبولها وتقول المحكمة ذلك من تلقاء ذاتها ولو دون طلب من الخصوم لما في ذلك لتحديد لطلبات الخصوم وتكييفها وتحديد طبيعة المنازعة من ارتباط حتمى بالأصول العامة لتنظيم القضاء وبصفة خاصة ولاية محاكم مجلس الدولة التى حددتها المادة ١٧٢ من الدستور وأحكام قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ولما كان الطعن المقام من جهة الادارة قد استند فى تجريح الحكم الطعين بداءة الى أنه قد رفض الدفع بعدم اختصاص القضاء الادارى ولائيا بنظر موضوعها على غير سند صحيح من أحكام الدستور والقانون كما أن موضوع المنازعة صدرت فيه أحكاما نهائية بالرفض من محاكم القضاء العمالى مما يقضى عدم جواز نظره أمام محكمة أخرى عمالا لحجية الأحكام الصادرة فيما فصأت فيه بين الخصوم .

( طعن رقم ١٠١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١١٣ )

#### المبدأ :

انه وان كان للخصوم تحديد طلباتهم وصياغة عباراتهم بما يتفق مع حريتهم فى تحديد ما يقدمونه من الطلبات وسندهم فيها فنونا فانه يتمين على المحكمة تحديد هذه الطلبات على نحو موضوعى وفقا لحقيقة ما يقصده الخصوم من تقديمها ولصحيح اراداتهم بشأنها بما يمكنها من انزال حكم القانون الصحيح على هذه الطلبات وبصفة خاصة فيما يتعلق بولاية القضاء الادارى ونطاق رقابته على القرارات المطعون فيها ومدى

مشروعتها • وعلى المحكمة أن تقدمى لذلك من تلقاء ذاتها ولو دون طلب من الخصوم •

( طعن رقم ٤١٢٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١١٤ )

#### المبدأ :

ولأن كان للخصوم تحديد طلباتهم وصياغة عباراتهم بما يتفق مع حريتهم في تحديد ما يقصدونه من الطلبات — يتعين على المحكمة أن تحددها على نحو موضوعي من حيث حقيقة هذه الطلبات وفقا لما يقصده الخصوم من تقديمها وصحيح ارادتهم بشأنها •

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة يجرى على أنه ولئن كان للخصوم تحديد طلباتهم وصياغة عباراتهم بما يتفق مع حريتهم في تحديد ما يقصدونه من الطلبات ، وسندهم فيها قانونا ، فإنه يتعين على المحكمة أن تحددها على نحو موضوعي ، من حيث حقيقة هذه الطلبات ، وفقا لحقيقة ما يقصده الخصوم من تقديمها وصحيح ارادتهم بشأنها مما يمكنها من انزال حكم القانون الصحيح على الدعوى وهذه الطلبات وبصفة خاصة فيما يتعلق بولاية القضاء الادارى بنظرها أو اختصاص المحكمة من بين محاكم مجلس الدولة بذلك ، أو بعدم قبول الدعوى شكلا سواء فيما يتعلق بميعاد رفعها أو غير ذلك من سائر الشروط الشكلية لقبولها وتتولى المحكمة ذلك من تلقاء نفسها ولو دون طلب من الخصوم لما في تحديد طلبات الخصوم وتكييفها وتحديد طبيعة المنازعة من ارتباط حتمى بالأصول العامة للتنظيم القضائى وبصفة خاصة ولاية محاكم مجلس الدولة التى حددها المادة ( ١٧٢ ) من الدستور وأحكام قانون تنظيم مجالس الدولة •

ولما كان الطعن المقام من الادارة ، قد استند في تجريج الحكم المطعون فيه بداءة الى أن صحيح موضوع الدعوى هو قرار تنفيذى وليس قرارا اداريا مما يجوز الطعن فيه أمام القضاء الادارى ومن ثم دفع بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الطعن .

ومن حيث أن مقطع النزاع في هذا الدفع ما اذا كان النemy على القرار الطعن محل الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه قرارا اداريا أم لا .

ومن حيث أن حقيقة ما يهدف اليه المطعون ضده من دعواه هو إلغاء القرار الصادر من اللجنة الرباعية بمحافظة الاسكندرية - جهاز حماية أهلاك الدولة بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٣ بسحب مساحة ٣٠٠٠ م<sup>٢</sup> من المساحة السابق تخصيصها له بقرار محافظة الاسكندرية في ٤/٦/١٩٧٣ .

ومن حيث أنه هذا القرار قد توافرت فيه ، ووفق طبيعته ، كافة عناصر وأركان القرار الادارى التى استقر عليها قضاء محاكم مجلس الدولة ، حيث أفصحت الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذاك بقصد احداث مركز قانونى ، ممكن وجائز قانونا ومن ثم يضحى هذا الدفع قد قلم على غير سند حريا بالالتفات عنه وطرحه .

( طعن رقم ١٥٣٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧ )

## الفرع السادس

### الطلبات في الدعوى

#### أولا - الطلبات العارضة :

#### قاعدة رقم ( ١١٥ )

##### المبدأ :

تقدم الطلبات العارضة الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة - يقدم الطلب العارض شفاهة في الجلسة بحضور الخصوم واثبات ذلك في محضر الجلسة - عدم تقديم الطلب باى من الطرق السابقة ينفى عنه صحة الطلب العارض .

**المحكمة :** أما عن الطلب العارض الذى أشار اليه في مذكرة الدفاع سالفه البيان ، فقد أصابت المحكمة اذ التفتت عنه اذ يبين من هذه المذكرة أنها قامت على نفى وجود ما أسماه الطاعن بضائع التنظيم وأن ما هو موجود من وجهة نظره انما هو زوائد تنظيم وبذلك فان ما قال به من عبارة عارضة في ختام مذكرة دفاعه من أنه اذا ما نصرت الجهة الادارية على أن المساحة موضوع النزاع هى ضوائع تنظيم فانه يستحق تعويضا بالقدر الذى حدده في ختام هذه المذكرة . لا يسوغ بحال اعتباره طلبا عارضا ، وفي كل الأحوال وأيا ما كان وجه القول في حقيقة هذا الطلب ، فانه قد أبدى بغير الطريق الذى رسمته المادة ١٢٣ من قانون المرافعات التى أوجبت تقديم الطلبات العارضة الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضرها ، والحال أن شيئا من ذلك لم يتم على ما هو ثابت بمحضر جلسة ١٩٧٨/٨/٢٢ المشار اليها . هذا مع

تعلق الأمر بمنع البناء خارج خط التنظيم التزاما بحكم القانون فقط ،  
أما التمويض عن ثمن الأرض عند أيولتها الى المال العام فمطله عند تمام  
هذه الأيولة طبقا لنظام نزع الملكية للمنفعة العامة .

ومن حيث أنه بالبناء مع ما تقدم فان الطعن المائل يكون قد أقيم  
فناقدا كل سند من الواقع والقانون ويتعين الحكم برفضه وبالزام الطاعن  
المصروفات .

( طعن رقم ١١٦٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠ )

### قاءسدة رقم (١١٦)

#### المبدأ :

لا يشترط في العالبات العارضة ابداءها في صحيفة تودع قلم الكتاب  
— يجوز ابداءها شفويا في الجلسة في حضور الخصم الآخر واثباتها  
في محضر الجلسة — ان لم يكن الخصم حاضر فلا يجوز ابداء الطلب  
لعارض شفويا في الجلسة وانما يجب تقديمه وفقا للاوضاع المعتادة  
لرفع الدعوى .

المحكمة : ومن حيث أنه عن السبب الرابع والأخير المتعلق  
بطلب الحكم بمبلغ ١٤٨ جنيها قيمة استثمار مكافأة نهاية الخدمة فالثابت  
أن هذا الطلب لم يكن ضمن الطلبات الأصلية في الدعوى وانما هو  
طالب عارض للمدعى . والمقرر طبقا لنص المادة ١٢٣ مرافعات أنه وان كان  
لا يشترط في الطلبات العارضة ابداءها بصحيفة تودع قلم الكتاب ،  
وانما يجوز ابداءها شفويا بالجلسة في حضور الخصم الآخر واثباتها  
في محضر الجلسة ، فان لم يكن الخصم حاضر فلا يجوز ابداء الطلب  
لعارض شفويا في الجلسة وانما يجب تقديمه وفقا للاوضاع المعتادة  
لرفع الدعوى . واذ كان الثابت أن الطاعن لم يبد هذا الطلب المعارض

على النحو المقرر قانونا ، وانما أثاره في مذكرة دفاعه المقدمة أثناء حجز المدعى للحكم ، فانه يكون مقدما بغير الطريق المقرر قانونا ، فهو غير مقبول ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى ذلك فانه يكون قد صادف القانون ، مما يتعين معه رفض هذا الشق من الطعن .

( طعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ١١٧ )

#### المبدأ :

الأصل هو أن المدعى هو الذى يحدد نطاق دعواه وطلباته أمام القضاء — لا تملك المحكمة من تلقاء نفسها أن تتعداها — للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلى أو تعديل موضوعه بموجب ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى أو ما يكون مكملا للطلب الأصلى أو يترتب عليه أو متصلا به بصفة لا تقبل التجزئة أو ما يتضمن اضافة أو تفسيراً في سبب الدعوى أو ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالطلب الأصلى — هذه الطلبات العارضة تقدم الى المحكمة اما بايداع عريضة الطلب بسكرتارية المحكمة أو التقدم بالطلب الى هيئة المحكمة مباشرة .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الأصل أن الدعوى هو الذى يحدد نطاق دعواه وطلباته أمام القضاء ولا تملك المحكمة من تلقاء نفسها أن تتعداها وأن المدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلى أو تعديل موضوعه بموجب ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى أو ما يكون مكملا للطلب الأصلى أو يترتب عليه أو متصلا به بصفة لا تقبل التجزئة أو ما يتضمن اضافة أو تفسيراً في سبب الدعوى أو ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالطلب الأصلى وهذه الطلبات العارضة تقدم الى المحكمة

أما بإيداع عريضة الطلب بسكرتارية المحكمة أو التقدم بالطلب الى هيئة المحكمة مباشرة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى أقام دعواه ابتداء في ٢٢/١٠/١٩٧٨ بطلب الحكم بأحقية في تسوية حالته بترقيته الى الدرجة الثانية اعتبارا من ٣١/١٢/١٩٧١ مستندا في ذلك الى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وأن المدعى أثناء سير الدعوى عدل طلبات بصحيفة أعلنت الى المدعى عليهما في ١/٩/١٩٨٦ طلب فيها الحكم بتسوية حالته بتدرج علاواته اعتبارا من تاريخ تعيينه الى تاريخ احواله الى المعاش ليصبح ٢٤ جنيها بدلا من ٨٨ جنيها مستندا في ذلك الى أحكام قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ الصادر بتنفيذ القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لذلك فان الدعوى والحوال كذلك تكون من دعاوى التسويات وقد حدد المدعى طلباته فيها وأسانيده القانونية ولم تتناول طلبا بحق من الحقوق الناشئة عن قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لذلك لا يسوغ للمحكمة أن تتصدى لطلبات المدعى وأن تقضى بأن المدعى يهدف من دعواه الى تعديل قيمة معاشه باعادة ربطه على المرتب الذي يطالب باستحقاقه له ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بأن حقيقة ما يطلبه المدعى هو تعديل قيمة معاشه وانها بذلك تكون دعوى منازعة في المعاش قدمت بعد فوات اليمعاد المنصوص عليه في المادة ١٤٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٩٢ )

## ثانياً - المطالبات المعدلة :

### قاعدة رقم ( ١١٨ )

#### المبدأ :

إذا قام المدعى بتعديل طلباته أثناء تحضير الدعوى أمام هيئة مفوضى الدولة بتوجيه دعواه الى بعض الأشخاص دون البعض الآخر فيعتبر ما اتخذته من اجراء رفع الدعوى بالنسبة للآخرين كأن لم يكن - أساس ذلك : ما قرره المشرع من أنه اذا نزل الخصم مع قيام الخصومة عن اجراء او ورقة من أوراق المرافعات «مراحة أو ضمتنا اعتبر الاجراء او الورقة كأن لم يكن - مثال : اقامة المدعى دعواه بالظعن على قرار تغطيه في الترقية والذي اشتمل على تسعة أشخاص فذكرهم المدعى بالعريضة - تقدمه بمذكرة أثناء تحضير الدعوى بهيئة المفوضين بإلغاء قرار تغطيه في الترقية بالنسبة لأحد التسعة الوارد اسماءهم بالعريضة - يكون المدعى قد تنازل عن طعنه بالنسبة لباقي من شملهم اقراراً ويعتبر ما اتخذ من اجراء رفع الدعوى بالنسبة لهم كأن لم يكن .

**المحكمة :** ومن حيث أنه طبقاً للمادة الثامنة من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى كان معمولاً به وقت اصدار القرار المطعون فيه فإنه لا يجوز الترقية الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى وفي الوظيفة الأعلى مباشرة ويشترط أن يكون المرشح مستوفياً لاشتراطات شغل الوظيفة وتكون الترقية الى وظائف المستوى الأول والثانى بالاختيار للكفاية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الهيئة - وطبقاً لتقسيمات الهيكل التنظيمى بالادارة العامة للفرز والتحكيم بالداخل التى يتبعها المدعى والمطمون على ترقيته أنشأت مراكز ( أ ) وأخرى مراكز ( ب ) بالمحافظات حسب مساحة الأرض المنزرعة قطناً في كل منها وكمية القطن الناتج وعدد



المحالج ومصانع الغزل والنسيج وحددت مستوى كل منها فجعلت رئيس مركز ( أ ) بالفئة الثانية ورئيس مركز ( ب ) بالفئة الثالثة وجعلت لكل مركز وكيلًا بالفئة التي تلي مباشرة فئة رئيس المركز وقد قننت هذه الأوضاع بجدول ترتيب وظائف الهيئة حيث جاءت وظيفة مدير منطقة الفرز والتحكم معادلة لوظيفة رئيس مركز ( أ ) ومقرر لكل منها الفئة الثانية ذات الربط السنوي ( ٨٧٦ - ١٤٤٠ ) جنيتها وتتماثلان في اشتراطات شغلها وهي مؤهل عال مناسب و ١٤ سنة خبرة في مجال العمل أو مؤهل متوسط و ٢١ سنة خبرة في مجال العمل أو مؤهل أقل من المتوسط أو صلاحية و ٢٩ سنة خبرة في مجال العمل ، كما جاءت وظيفة رئيس مركز ( ب ) معادلة لوظيفة وكيل مركز ( أ ) فكل منهما مقرر لها الفئة الثالثة ذات الربط السنوي ( ٦٨٤ - ١٤٤٠ ) جنيتها وتطبق اشتراطات شغل كل منهما اذ هي مؤهل عال مناسب و ١١ سنة خبرة أو مؤهل متوسط مناسب و ١٨ سنة خبرة أو مؤهل أقل من المتوسط أو صلاحية و ٢٦ سنة خبرة وبناء على ذلك فان وظيفة رئيس مركز ( ب ) تعتبر نظيرة لوظيفة وكيل مركز ( أ ) وأن كلا من الوظيفتين الأخيرتين تعلو مباشرة أى وظيفة من الوظيفتين الأوليين فتجوز الترقية من أى وظيفة منهما مباشرة الى وظيفة مدير منطقة أو رئيس مركز ( أ ) باعتبارها الوظيفة التي تعلوها مباشرة في مدارج الترقى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون على ترقيته حاصل على دبلوم الزراعة المتوسطة عام ١٩٣٦ والتحق بالخدمة في ٨/٩/١٩٣٦ وشغل وظيفة وكيل مركز ( أ ) بالفئة الثالثة اعتبارا من ١٣/١٢/١٩٧٢ وأرجعت أقدميته فيها الى ١/١٠/١٩٦٢ وبهذه المثابة فهو أقدم من المدعى الذي ترجع أقدميته في الوظيفة المعادلة وهي وكيل مركز ( ب ) بالفئة الثالثة الى ١٣/١٢/١٩٧٢ وأرجعت أقدميته الى ١/١١/١٩٧٠ ، واذ توافرت في حق المطعون على ترقيته اشتراطات شغل الوظيفة وهي الحصول على مؤهل متوسط مناسب وخبرة في مجال العمل لا تقل عن

٢١ سنة حيث بلغت ٣٩ سنة وأنه لا يقل كفاية عن المدعى ومن ثم تكون ترقيته الى وظيفة مدير منطقة القبارى للفرز والتحكيم دون المدعى سليمة لا غبار عليها وتكون الدعوى غير قائمة على سند صحيح من الواقع أو القانون خليفة بالرفض •

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم واذا قضى الحكم المطعون فيه بخير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه إلغاء الحكم المطعون فيه وبقبول الدعوى شكلا ورفضها موضوعا والزام المدعى المصروفات •

( طعن رقم ٢٨٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٧ )

## الفرع السابع

### اثبات

#### قاعدة رقم ( ١١٩ )

##### المبدأ :

في الأحوال التي يجوز فيها للقانون الاثبات بالشهادة أو البيعة يكون لمحكمة الموضوع سلطة تقديرية في سلوك مثل هذا الطريق من طرق الاثبات — لا الزام على المحكمة أن تستجيب لطلب الخصم بالسماح باثبات واقعة معينة عن طريق شهادة الشهود اذا كانت الواقعة المطلوب اثباتها في تقدير المحكمة غير منتجة في بيان وجه الحقيقة في الدعوى .

**الحكمة :** ومن حيث أنه بالنسبة الى السبب الرابع من أسباب الطعن ، ويتعلق بما يذهب اليه الطاعن من اصدار مجلس التأديب الاستثنائي لحقه في الدفاع بأن التفت عن طلب سماع أقوال رئيس الكنترول ، فإنه من المقرر قانوناً أنه في الأحوال التي يجيز فيها القانون الاثبات بدليل قوامه الشهادة أو البيعة فان لمحكمة الموضوع سلطة التقدير للسماح بمثل هذا الطريق من طرق الاثبات ، فلا يتمين على المحكمة أن تستجيب لطلب الخصم السماح باثبات واقعة عن طريق شهادة الشهود ، وخاصة اذا كانت الواقعة المطلوب اثباتها — في تقدير المحكمة — غير منتجة في ثببان وجه الحقيقة في الدعوى وأن طلب الطاعن استدعاء رئيس الكنترول لسؤاله عن كيفية تسرب الأوراق المتعلقة بالطاعن واستبدال غيرها بها لا يفيى الطاعن فتبلاً وقد ثبت للمحكمة بشهادة الموظفين اللتين توليتا كتابة ورقتي الاجابة في مادتي الشريعة الاسلامية والقانون التجاري عن الطاعن ومضاهاة الخطوط أن ورقتي الاجابة المتعلقتين بالطاعن قد تم استبدال ورقتي غيرهما بهما ، وأن

الورقتين الزوريتين قد تمت ككلمة اجابة بعض الأسئلة فيها بطريق النقل مباشرة من كتب هاتين المادتين ، وجميع هذه الوقائع الثابتة قد جمدت مجلس التأديب يقرر ألا توجه لسماع أقوال رئيس الكنترول في هذا الشأن ويكون مجلس التأديب على ذلك قد تصرف في حدود المكنة التي كفلها له القانون دون اهدار لحق الطاعن في الجفاح .

ومن حيث أن الطعن المائل يكون — من ثم — على غير أساس من القانون متعين الرفض .

( طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/١١/١٦ )

### قاعدة رقم ( ١٢٠ )

#### المبدأ :

الفصل في أية دعوى لا يقوم على مستندات طرف دون طرف آخر — يتعين على المحكمة أن تأخذ بمستندات كل طرف بعين الاعتبار تزنها بميزان الفحص والتقدير توصلها الى جلاء الحقيقة في شأن النزاع المطروح عليها — المحكمة ليست ملزمة بالتعرض لكل مستند على حدة تناقشه بمعزل عن باقي المستندات — يكفي المحكمة في هذا المقام أن يكون واضحا لأطراف الدعوى أن المحكمة قد اطاعت على هذه المستندات وانها كانت تحت نظرها عند الفصل في الدعوى واصدار الحكم الذي يكفي فيه احمله على اسبابه أن يعرض لما يراه منتجا من مستندات تقطع في حسم النزاع .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجهة الثلثي من أوجه الطعن التي سلقها الطاعن ... في طعنه سالف البيان من أنه تقدم بالمستندات التي تثبت قيامه بالأعمال المستندة اليه في العايات الثلاث ، وأن الحكم المطعون فيه لم يناقش هذه المستندات وأغل الرد عليها ، ومن ثم يكون قد خالف للقانون . فالقرر أن الفصل في أية دعوى لا يقوم على مستندات طرف

دون طرف آخر ، بله يتمين على المحكمة أن تأخذ مستندات كل طرف  
 بعين الاعتبار ترنها بميزان الفحص والتقدير توصلا الى جلاء الحقيقة  
 في شأن النزاع المطروح عليها ، وهي فيما تصدره من حكم لا يكون  
 ثمة الزام عليها بالتعرض لكل مستند على حدة تتلأقشه بممزل عن باقى  
 المستندات ، وانما يكفيها في هذا المقام أن يكون واضحا لأطرافه الدعوى  
 أن المحكمة قد اطلعت على هذه المستندات وأنها كانت تحت نظرهما عند  
 الفصل في الدعوى واصدار الحكم الذى يكفى لحمله على أسبابه أن  
 يعرض لما يراه منتجا من مستندات تقطع في حسم النزاع . والثابت  
 من الحكم المطعون فيه أنه عرض مستندات الطاعن مستندا مستندا كما  
 وردت في حوافظ المستندات الثلاث المقدمة منه ، كما اطاع على ملفات  
 العمليات الثلاث المقدمة من جهة الادارة والتي تحتوى على الأصول  
 الرسمية للأوراق ، فجاء ما قضى به محمولا على ما اطمئنت اليه من  
 أوراق ومستندات ، فقضى لكل طرف لبعض ما طلب به وأنكر عليه  
 البعض الآخر تأسيسا على مستندات رآها تكشف من وجه الحق والواقع  
 فيه قد شابه قصور في التسبيب أو أنه أهمل حقوق الدفاع . وذلك لمجرد  
 ما ساقه الطاعن من عبارات عامة مرسلة مؤداها أن الحكم قد أغفل  
 مناقشة مستنداته ، دون أن يشر الى مستند بعينه يكون منتجا في ثببان  
 خطأ ما قضت به المحكمة . ومتى كان الأمر كذلك فإن هذا الوجه  
 بدوره من أوجه الطعن يكون غير قائم على سند من الواقع وصحيح  
 حكم القانون . واذ تبين عدم سلامة وجهى الطعن يتمين القضاء برفضه .

( طعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/١/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ١٢١ )

#### المبدأ :

منى كانت الواقعة ثابتة في حق المتهم باقراره في مضر التحقيق  
 فلا وجه لقول بطلان التحقيق استنادا لعدم سماع أحد الشهود من أساس

ذلك — أنه بافتراض أن هذه الشهادة سوف تكون لصالحه فلا يجوز الاستناد اليها بعد أن أقر المتهم بالواقعة وشهد بها شاهد آخر — للممكنة مطلق الحرية في تقدير قيمة شهادة الشهود .

**الحكمة :** ومن حيث أنه لا ينال من صحة القرار المذكور ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن عدم سماع شهادة الشاهد الثالث لوجوده في أجازة تعتبر مؤثرة في التحقيق إذ أن ذلك مردود عليه بأنه بافتراض أن هذه الشهادة كانت ستجئ لصالح المطعون ضده فإنه لا يجوز أن يكون من شأنها ترجيح دفاعه أو الأخذ بها بعد أن أقر شاهد آخر — وهو شاهد نفى — بصحة الواقعة المنسوبة الى المطعون ضده ، هذا فضلا عن أن المطعون ضده قد أقر بمحض التحقيق الإداري بأنه تلفظ فعلا بالألفاظ المنسوبة اليه وقال لرئيسه « انت ما بتفهمش حاجة » وأن كان قد علل ذلك بأن الشكلى قد أثاره وحاول الاستهزاء به أمام الآخرين . وعلى ذلك فإن عدم سماع أقوال الشاهد الثالث ليس من شأنه أن يغير وجه للرأى فيما انتهى اليه التحقيق ، لاسيما وأن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده سبق أن أجرى التحقيق معه في واقعة مماثلة مع احدى المهندسات بالشركة حيث قام بتمزيق أذونات الصرف المعتمدة والقائما في وجهها ووقع عليه انذار جزاء بخصم يومين من راتبه الا أن رئيس مجلس ادارة الشركة قام بحفظ هذا التحقيق .

( طعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/٤/٢٩ )

قاعدة رقم ( ١٢٢ )

**البدا :**

الأمل أن عبء الاثبات يقع على عاتق المدعى — الأخذ بهذا الأمل على إطلاقه في مجال المنازعات الادارية والمطعون التأديبية لا يستقيم مع واقع الحال بالنظر الى احتفاظ الادارة في غالب الامر بالوثائق

والمستندات والملفات ذات الأثر الحاسم في المنازعة - مؤدى ذلك : -  
الزام الجهة التي يتبناها العامل بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة  
بموضوع النزاع - تقاضى الجهة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع  
النزاع يقيم قرينة لصالح المدعى تلقى عبء الإثبات على جهة الإدارة .

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق وبصفة خاصة مذكرة  
النيابة الإدارية في القضية رقم ١٣٦ لسنة ٦٧ تبين أن لجنة التفتيش  
والمتابعة بشركة محلات شيكوريل أعدت تقريرا أرسل للمؤسسة المصرية  
الاستهلاكية العامة في ١٩٦٦/٣/١ بشأن ما أسفر عنه جرد قسم الحوادث  
بفرع الشركة بالاسكندرية من وجود عجز ، بلغت قيمته ٤٤٨٢١ جنيه  
وعجز وزيادة في بعض الأصناف فطلبت المؤسسة تشكيل لجنة من بعض  
العاملين بها لتحديد قيمة العجز الحقيقي بهذا القسم وقامت اللجنة  
المذكورة بمباشرة مهمتها وقدمت تقريرا في ١٩٦٦/٦/٤ بنتيجة جردها  
لقسم الخردوات السالف الذكر عن الفترة من ١٩٦٥/٧/١ حتى  
١٩٦٦/٥/٢٩ وانتهت فيه الى أن قيمة العجز بذلك القسم تبلغ جملتها  
٣٧٤٠٢٨١ ، وقد تم تحقيق في الموضوع بمعرفة الإدارة القانونية  
بالمؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة ومن بعدها النيابة الإدارية لمؤسسات  
التموين والصحة ، ولم تودع الشركة الطاعنة أوراق التحقيق الذي  
أجرى بمعرفة المؤسسة وكذلك التحقيق الذي أجرى بمعرفة النيابة  
الإدارية ، وإنما قدمت فقط مذكرة للنيابة الإدارية في القضية رقم ١٣٦  
لسنة ٦٧ تموين رغم أن المحكمة التأديبية بالاسكندرية قد كلفتها بتقديم  
تلك التحقيقات ، كما أمسكت عن تقديم القرار الصادر بتحميل الطعون  
ضده وأساتيد ذلك التحميل ، وقررت صراحة بمحضر جلسة ١٩٨٣/١١/٥  
بأن هذا القرار ومحاضر الجرد غير موجودة .

ومن حيث أن المستندات السالف بيانها والتي طلبتها المحكمة  
التأديبية بالاسكندرية قبل اصدارها الحكم المطعون فيه من الأهمية  
يمكن لأوقوف على ظروف الخصم وحقيقتها خاصة وأنه يبين من مذكرة

النيابة الادارية في القضية رقم ١٣٦ لسنة ٦٧ تموين ( صفحة ٧ ) أن السيد . . . المفوض على الشركة وقت وقوع المعجز المقول به استبعد وجود عجز بقسم الخردوات بالقيمة الواردة بتقرير اللجنة لعدم سلامة ذلك من الوجهة التجارية ، وأرجع ذلك المعجز ان وجد الى أنه اما أن يكون نتيجة انحرافات المختصين بقسم الخردوات من بائعين ومفتشين بالفرع أو نتيجة أخطاء حسابية سواء في التحويلات أو في قسائم البيع ، ومن ثم تظهر أهمية محاضر الجرد وأسانيد تحميل المطعون ضده المبلغ المطالب به والقرار الصادر في هذا الشأن ، وذلك لتحديد مسؤولية المذكور باعتباره رئيسا لفرع شيكوريل بالاسكندرية والذي حدث به المعجز المقول به .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الأصل أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعى الا أن الأخذ بهذا الأصل على اطلاقه في مجال المنازعات الادارية والمطعون التأديبية لا يستقيم مع واقع الحال بالنظر الى احتفاظ الادارة أو الجهة التي يتبعها العامل في غالب الأمر بالوثائق والملفات ذات الأثر الحاسم في المنازعات لذا فانه من المبادئ المستقرة في هذا المجال أن الجهة التي يتبعها العامل تلتمز بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعاقبة بموضوع النزاع والمنتهجة في اثباته ايجابا ونفيا متى طلب منها ذلك ، فاذا نكلت تلك الجهة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فان ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تلقى عبء الإثبات على عاتق الجهة المذكورة .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم وكان الثابت امساك الشركة بالطاعة عن تقديم المستندات اللازمة للفصل في الطعن والتي كانت هي الأساس في خصم مبلغ ٧٣٩٨٤٠ جنيه من المطعون ضده ويدل على هذا الاصرار انها لم تقدم هذه المستندات مع عريضة طعنها على الحكم المطعون فيه أو أثناء تحضير الطعن أمام هيئة مفوضى الدولة أو حتى أثناء تداوله أمام المحكمة ، فمن ثم فلا تشريب على المحكمة التأديبية بالاسكندرية



عندما سلمت بعريضة طعن المطعون ضده وقضت ببيان تحميله بهذا المبلغ ، ويكون حكمها والأمر كذلك متفقاً وصحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ما تقدم فان الثابت من حافظة مستندات المطعون ضده السابق ايداعها أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بجلسة ١٩٧٧/٩/٢٠ والتي لم تعقب عليها الشركة الطاعنة بشيء - أن جرد قسم الخردوات بوحدة شيكوريل بالاسكندرية قد تم بتاريخ ١٩٦٦/٦/٤ وذلك عن الفترة من ١٩٦٥/٧/١ حتى ١٩٦٦/٥/٢٩ هذا في الوقت الذي كان فيه المطعون ضده قد أصدرت الشركة الطاعنة قراراً بمنحه اجازة مفتوحة اعتباراً من ١٩٦٦/٢/١١ الى أن عادت وأصدرت قرارها رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٨٦/٨/١٧ بإنهاء هذه الاجازة واستمرار المطعون ضده رئيساً للفرع . ومن هذا يبين أن الجرد المشار اليه قد تم في وقت كان المطعون فيه مبعداً عن رئاسة الفرع في حين أنه كان المفروض اجراء مثل هذا الجرد قبل اصدار الشركة الطاعنة قراراً بمنحه اجازة مفتوحة أو على الأقل دعوته للحضور أثناء عملية الجرد التي تمت أثناء منحه الاجازة المفتوحة وفي حالة رفضه أو تخلفه عن الحضور دون عذر مقبول فانه يكون مسئولاً وعليه أن يتحمل تبعه ذلك ، هذا الى أن الثابت من حافظة مستندات المطعون ضده السابق ايداعها محكمة الاسكندرية الابتدائية بجلسة ١٩٧٧/١٠/١٥ والتي لم تعقب عليها الشركة الطاعنة بشيء - أن هذه الحافظة تضمنت صورة من تقرير الضيف في الدعوى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٧٧ عمالي كلى اسكندرية المرفوعة من السيد . . . الذي خلف المطعون ضده في رئاسة الفرع اعتباراً من ١٩٦٦/٢/١٤ والتي أقامها المذكور ضد نفس الشركة بسبب قيامها بتحميله هو أيضاً بمبلغ ٥٨٨٤٤٤ جنيه قيمة نصيبه في العجز المشار اليه وقد جاء بالصفحة الثالثة والأخيرة من هذا التقرير أن الثابت من الاطلاع على كراسة توصيف الوظائف أن مسئولية رئيس الفرع بالنسبة لقسم البيع هي مسئولية اشرافية عامة اجمالية فقط وليست مسئولية

مباشرة عن عهدة الأقسام بينما تقع المسؤولية أصلا وبشكل مباشر على  
عمال البيع أولا ثم على رؤساء أقسام البيع . ( مستند رقم ٢ من  
الحافظة ) .

ومن حيث أنه لما تقدم جميعه فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى  
بطلان تحميل المطعون ضده بمبلغ ٧٣٩٨٤٠ جنية وما يترتب على ذلك  
من آثار قد أصاب وجه الحق فيما انتهى اليه ويضحي بالتالي هذا الطعن  
على غير أساس من القانون حقيقا بالرفض .

( طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ١٢٣ )

#### المبدأ :

يعتبر امتناع الطامن عن سداد أمانة الخبر هو عدم تنفيذ لما أمرت  
به المحكمة من اجراء يقع على عاتق الطامن اتخاذه وقد ترتب على موقفه  
تعطيل الفصل في دعواه وهذا الامتناع يخول للمحكمة بما لها من هيمنة  
على الدعوى الادارية المطروحة انعامها سلطة اعمال حكم المادة ٩٩ من  
قانون المرافعات وايقاع احد الجزامين الواردين في هذا النص دون تعقب  
عليها .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية  
والتجارية تنص على أن « تحكم المحكمة على من يتخلف من العاملين  
بها أو من الخصوم عن ايداع المستندات أو عن القيام بأى اجراء من  
اجراءات المرافعات في الميعاد الذى حددته له المحكمة بغرامة لا تقل عن  
جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهاً ويكون ذلك بقرار يثبت في محضر الجلسة  
له ما للأحكام من قوة تنفيذية ولا يقبل الطعن فيه بأى طريق واكن  
للمحكمة أن تمنى المحكوم عليه من الغرامة كلها أو بعضها اذا أبدى

عذرا مقبولا ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه . وإذا مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن » . وواضح من هذا النص أن للمحكمة أن توقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ستة أشهر في حالة عدم قيام المدعى بتنفيذ ما أمرت به المحكمة . وإذا كان الواضح من الأوراق أن محكمة القضاء الإداري ارتأت أنه يتعين نذب خير لبيان الأضرار التي لحقت الطاعنتين لتعذر تحديد قيمة الأضرار لطول أمد النزاع بدون الاستعانة بأهل الخبرة على الوجه المبين تفصيليا بحكمها التمهيدى الصادر بجلسة ١٩٨٤/٦/٣ بنذب خبراء وزارة العدل لاداء المأمورية المشار اليها فى الحكم وكلفت الطاعنتين بإيداع أمانة قدرها مائة جنيه وقد تداولت تلك الدعوى بالجلسات دون قيام الخير بالمأمورية المحددة لعدم سداد الطاعنتين للأمانة المشار اليها برغم إخطارها بسدادها و بجلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ مثلت الطاعنتان وتقرر التأجيل لجلسة ١٩٨٥/٣/٣ لتقدما مذكرة بطلباتهم الا أنها لم تحضرا تلك الجلسة ولم تقدما أى مذكرة ويبين مما تقدم أن المحكمة أمرت باتخاذ اجراء معين هو نذب خير لاداء مأمورية بصفة قدرت لزوما للفصل فى الدعوى — وكلفت الطاعنتين بدفع أمانة الخير لامكان مباشرة ماكلف به ومن ثم فان امتناع الطاعنتين عن سداد الأمانة هو عدم تنفيذ لما أمرت به المحكمة من اجراء يقع على عاتق الطاعنتين اتخاذه وقد ترتب على موقفهما تعطيل الفصل فى دعواهما وهذا الامتناع يخول المحكمة دون شك بما لها من هيمنة على الدعوى الادارية المطروحة أمامها سلطة اعمال حكم المادة ٩٩ من قانون المرافعات وايقاع أحد الجزائين الواردين فى هذا النص دون معقب عليها وهى اذ قدرت وقف الدعوى فان حكمها والحالة هذه يكون متققا وأحكام القانون ولا وجه للقول بأن المادة ١٣٧ من قانون الاثبات لم ترتب على عدم دفع الأمانة حكما جزائيا سوى سقوط حقهما فى التمسك بالحكم الصادر بتعيين خير وان تلك الأمانة والخبرة كلها ليست اجراء من اجراءات المرافعات وانما هى اجراء من

اجراءات الاثبات ورد النص عليها في قانون الاثبات وهو قانون خاص يقيّد قانون المرافعات وهو قانون عام حسبما ذهبنا الى ذلك — ولا وجه لكل ذلك حيث أن جميع الاجراءات قضائية تتولاها المحكمة وتأمّر باتخاذها وصولاً الى الحكم في المنازعة الادارية المطروحة أمامها وجسداً لها دون توقف على ارادة أصحاب الشأن والا كان تسيير الدعوى وتوجيهها أمام القضاء الادارى متوقفاً على ارادة الخصوم وهو ما يتعارض مع طبيعة المنازعة الادارية . و غير صحيح أن اجراءات الاثبات ليست من اجراءات المرافعات ذلك أنه وكما هو معلوم فإن قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قد تضمن قواعد الإثبات الموضوعية التي كانت واردة في الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من القانون المدني كما تضمن أيضاً اجراءات الاثبات التي كانت واردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ( الذي ألغى وحل محله القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ) وهذه الأخيرة لا جدال في أنها تعتبر من اجراءات المرافعات فهي مأخوذة من نصوص قانون المرافعات الملغى والذي حل محله القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه دون أن يغير من ذلك ومن طبيعتها كاجراء من اجراءات المرافعات وجودها في قانون الاثبات والمادة ١٣٧ من قانون الاثبات التي تستند اليها الطاعتان هي بذاتها المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات الملغى ولا يغير من ثم من طبيعتها كاجراء من اجراءات المرافعة ايرادها وغيرها من المواد الخاصة باجراءات الاثبات في قانون مستقل عن قانون المرافعات لحكمة ارتأها المشرع ومتى كان ذلك فإن هذا الطعن يضحى والحالة هذه على غير أساس سليم من القانون جديراً لذلك بالرفض .

## قاعدة رقم ( ١٢٤ )

### المبدأ :

أجاز المشرع الخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده وذلك في حالات ثلاث هي :

- ١ — اذا كان القانون يجيز مطالبة بتقديمه أو تسليمه .
- ٢ — اذا كان المحرر مشتركا بينه وبين خصمه .
- ٣ — اذا استند الخصم الى هذا المحرر في أية مرحلة من مراحل الدعوى .

المحكمة أن تأمر بتقديم المحرر في الحال أو في اقرب موعد تحدده متى اثبت الطالب طلبه وافر الخصم بأن المحرر في حيازته — عدم تقديم الخصم للمحرر الذي تحت يده يؤدي الى اعتبار الصورة التي قدمها الخصم مطابقة لأصاها — يجوز الأخذ بقول الخصم حتى واو لم يقدم صورة من المحرر المطلوب تقديمه — يجوز تطبيق هذه القواعد في مجال المنازعات الادارية — أساس ذلك : — أن هذه القواعد لا تتعارض مع طبيعة المنازعات الادارية وتهدف الى تحقيق التوازن بين طرفي الخصومة — يؤدي ذلك : انه لا يكفي الاستناد الى امتناع الادارة عن تقديم المستندات أو التراخي في تقديمها لاجابة خصمها الى طلبه طالما لم تستعمل المحكمة سلطتها في الزام جهة الادارة بتقديم الدليل .

**المحكمة :** تحسب القانون لمالة وجود محرر يفيد في اثبات دعوى أحد الخصوم تحت يد خصمه فأجازت المادة ( ٢٥ ) من قانون الاثبات للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده في حالات ثلاث : اذا كان القانون يجيز مطالبة أو تسليمه أو اذا كان مشتركا بينه وبين خصمه ويعتبر المحرر مشتركا على الأخص اذا كان محررا لمصلحة الخصمين أو كان ميثقا لالتزاماتهما وحقوقهما

المتباداة أو اذا استند اليه خصمه في أية مرحلة من مراحل الدعوى •  
ثم أوضحت المادة ( ٢١ ) الشروط الواجب توافرها في طلب الالتزام  
بتقديم المحرر والا كان الطلب غير مقبول اذا لم تراعى فيه أحكام المادتين  
السابقتين ثم أوجبت المادة ( ٢٣ ) على المحكمة أن تأمر بتقديم المحرر  
في الحال أو في أقرب موعد تحدده اذا أثبت الطالب طلبه وأقر الخصم  
بأن المحرر في حيازته • فاذا لم يقيم الخصم بتقديم المحرر في الموعد  
الذي حددته المحكمة فقد اعتبرت المادة ٢٤ صورة المحرر التي قدمها خصمه  
صحيحة مطابقة لأصلها ، فان لم يكن خصمه قد قدم صورة من المحرر  
جاز الأخذ بقوله فيما يتعلق بشكله وموضوعه •

ومع هذا التنظيم الدقيق الكامل لأمر الزام الخصم بتقديم دليل  
تحت يده الذي يصل الى الأخذ بالصورة التي يقدمها الطالب من المحرر  
واعتبارها نسخة مطابقة لأصلها فان لم يكن قد قدم صورة ( لتعذر حصوله  
على هذه الصورة مثلا ) جاز الأخذ بقوله فيما يتعلق بشكل المحرر  
وموضوعه ولا شك أن هذه الأحكام في مجملها لا تتعارض مع طبيعة  
المنازعة الادارية فان تجاهل هذه النصوص القائمة على جوهر الحق  
وأصول اثباته والتي عمدت الى ايجاد التوازن الدقيق بين طرفي الخصومة  
بما يضمن تقديم أى دليل منتج في الدعوى والزام الخصم الذي تحت  
يده بتقديمه لصالح خصمه بل وضد صالحه بما يترتب من جزاء عن  
الامتناع وبما يكفل ايداع المستندات تطبيقا لأحكام المادة ٢٦ من قانون  
مجلس الدولة ، تكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار مجرد  
امتناع الادارة عن تقديم ورقة الامتحان أو التراخي في تقديمها مع  
ما اقترن به من عدم استعمال المحكمة لكل سلطاتها التي خولها لها القانون  
في الالزام بتقديم الدليل بما يكفل اتمامه فاعتبار ذلك تسليما بدعوى  
المدعى الى الحد الذي وصل الى اعتبار دعواه استحقاقه الدرجة النهائية  
صحيحا مع أنه لم يدع حصوله في الورقة فعلا على هذه الدرجة وانما  
ادعى استحقاق أجلبته فيها لهذه الدرجات هذا الذي ذهب اليه الحكم

انما هو في ضوء مجموع ظروف الدعوى ووقائعها وطلبات الخصم فيها على أحكام القانون لم يكن في اجراءات الدعوى ما يبرره : واذا خالف الحكم المطعون فيه أحكام القانون فأهدرها بما انتهى به الى قضائه المخالف للقانون من الغاء قرار اعتماد نتيجة امتحان المطعون ضده فيما تضمنه من عدم استحقاقه الدرجة النهائية في المادة المذكورة فيكون واجب الالغاء واذا قريه أن ورقة الاجابة قد استوفت أوضاع تصحيحها على وجه مطابق للقانون فيتعين رفض الدعوى والزام المطعون ضده مصروفات الدرجتين •

( طعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٧/١/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ١٢٥ )

#### المبدأ :

الاستعانة بأهل الخبرة كاجراء من اجراءات الاثبات هو أمر تقدره محكمة الموضوع — المحكمة ليست ملزمة برأى الخبير الا بما تراه حقا وعدلا — مؤدى ذلك — أنه يجوز للمحكمة أن تطرح ما انتهى اليه الخبير كله أو بعضه — أساس ذلك : تطبيق مبدأ حرية القاضي في تكوين عقيدته من الأدلة المطروحة أمامه •

**المحكمة :** ومن حيث أنه من المقرر أن الاستعانة بأهل الخبرة كاجراء من اجراءات الاثبات هو أمر متروك لتقديره لمحكمة الموضوع واذا مارأت الاستعانة برأى الخبير فان لها التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى وهي لا تقترم الا بما تراه حقا وعدلا من رأى لأهل الخبرة ولها أن تأخذ بما تطمئن اليه من تقرير الخبير ولها أن تطرح ما انتهى اليه الخبير كله أو بعضه • واذا انتهت اللجنة القضائية للأصلاح الزراعي في قرارها المطعون فيه الى الأخذ بتقرير الخبير وما انتهى اليه من نتائج على الوجه السالف ذكره تفصيلا فإنه لا وجه لتعيب قرارها لهذا السبب خاصة متى

كان قد ثبت من الأوراق أنه لا يوجد ثمة أطيان أخرى للأجنبي قد وردت بتكليفه خلاف أرض الاعتراض وأن هذه الأرض قد بيعت إلى البائع للمعترضين وهو مصرى الجنسية بعقد عرفى مؤرخ ١٩١٣/١/١ وثابت التاريخ أمام محكمة أبو تيج الجزئية برقم ٦٨٧ فى ١٨/٣/١٩٢٣ وأنه لا يوجد ثمة أجنبي آخر بالتكليف الذى تقع فيه الأرض موضوع المنازعة خلاف المستولى لديه « واذ كان هذا الاسم يختلف بعض الاختلاف عن اسم ... البائع فى ذلك العقد فان ذلك ليس من شأنه التشكك فى حقيقة الخصوم واتصافهم بالخصومة المرددة فى المنازعة الماثلة وأنهما شخص واحد وهذا لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما يترتب عليه البطلان طبقا للمستقر عليه وفى الحالة المعروضة فقد لوحظ من ذات قسائم مصلحة الأموال المقررة الدالة على سداد الضريبة اختلاف كتابة اسم الأجنبي فى كل قسيمة عن الأخرى فمرة تكتب باسم ... ومرة باسم ... وهى قسائم حكومية دون أن يعنى ذلك اختلاف المكلف بالضريبة فى كل مرة يحدث فيها هذا الخطأ الكتابى .

( طعن رقم ٩٩٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ )

### قاعدة رقم ( ١٢٦ )

#### المبدأ :

تخلف الطاعن عن حضور الجلسات التى حددها الخبير المختب رغم اخطاره بطلبات موسى عليها مما تعذر على الخبير مباشرة مأموريته - يسقط حقه فى التمسك بالحكم الصادر بندب خبير عملا بحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ اثبات .

**الحكمة :** ومن حيث أن هذه المحكمة قضت فى حكمها التمهيدى الصادر بجلسته ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٢ بندب خبير لتحقيق مدى اكتساب الطاعن للملكية أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية بعد



أن ركز الطاعن في دفاعه على اكتسابه ملكية الأرض بوضع اليد ، ولما كان الأمر كذلك وكان الثابت من مذكرة مكتب خبراء وزلرة العدل بالزقازيق المؤرخة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ والمرفق بها محضر أعمال الخبير أن الطاعن لم يحضر في المواعيد والجاسات الثلاث التي جردها الخبير المنتدب رغم إخطاره بخطابات موصى عليها في كل مرة مما تعذر على الخبير مباشرة مأموريته ومن ثم فإن عدم اتمام الخبير للمأمورية المكلف بها مرجعه خطأ الطاعن بعدم حضوره أمام الخبير المنتدب ومن ثم يستقط حقه في التمسك بالحكم الصادر بندب خبير عملا بحكم للفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادرة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

( طعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ١٢٧ )

#### المبدأ :

الأصل في قواعد الاثبات أن تكون البينة على من ادعى - في مجال القضاء التأديبي يكون على جهة الادارة أن تبادر الى تقديم ما بحوزتها من أوراق فور طلب المحكمة بإيداعها - أساس ذلك : أنه لا يتسنى للقاضي التأديبي أن يبسط رقابته على مشروعية القرار التأديبي ما لم يكن تحت نظره القرار وأوراق التحقيق الذي بنى عليها القرار وسائر الأوراق التي تبين وجه الحق في خصوص المنازعة التأديبية - تقديم الأوراق واجب على جهة الادارة فإن تقاعست عن تقديمها رغم طلب المحكمة فإنها تعتبر ناكلة عن اداء واجبها - للقاضي التأديبي اعتبار ادعاء الطاعن قائما على سببه الصحيح مما يستوجب الفقه .

المحكمة : ومن حيث أن هذه المحكمة قد انتهت الى أن الطعن التأديبي الذي أقامه الطاعن أمام المحكمة للتأديبية مقبول شكلا ، فقد

رأت التمدد لموضوع الطعن التأديبي للفصل في موضوعه ولذلك كلفت جهة الادارة بإيداع أوراق التحقيق الذي أجرت مع الطاعن والذي بنى عليه قرار الجزاء ومنحتها أكثر من أجل لايداع هذه الأوراق ، الا أنها قد تقاضت عن تقديمها •

ومن حيث أنه وان كان الأصل في قواعد الاثبات أن تكون البيئة على من ادعى الا أنه في مجال القضاء التأديبي يكون على جهة الادارة ان تبادل الى تقديم ما يحوزتها من أوراق فور طلب المحكمة ايداعها اذ أنه لا يتسنى للقاضي التأديبي أن ييسر رقابته على مدى مشروعية القرار التأديبي ما لم يكن تحت نظره القرار المطعون فيه وأوراق التحقيق الذي بنى عليه ذلك القرار والمذكرة التي أعدها المحقق بنتيجة ما استخلصه منه وسائر الأوراق التي يكون التحقيق قد تعرض لها ككتاير التفتيش أو محاضر المعاينة أو الجرد وكذلك ما يكون التحقيق قد أشار اليه من لوائح خاصة أو تعليمات أو منشورات ادارية تنظم العمل في مجال ما نسب للعامل المتهم من مخالفات أو تحدد الاختصاصات الوظيفية لهذا العامل ، وبصفة عامة كل ما يلزم لتبين وجه الحق في خصوص المنازعة التأديبية وما يتعرض له طرفاها في مجال الاثبات والنفي من مناقشات حول الوقائع وما يحكمها من قواعد تنظيمية واجبة الاعمال •

ومن حيث أن تقديم هذه الأوراق جميعا هو واجب على جهة الادارة المطعون ضدها في مجال الطعن التأديبي فان من شأن تقاضها عن تقديم هذه الأوراق بناء على طلب المحكمة اياها أن تعتبر جهة الادارة عاجزة عن اداء واجب عليها على طزيق احقاق وارساء الملف واعطاء كل ذي حق حقه الأمر الذي يكون معه للقاضي التأديبي ان يستخلص سلامة ما ذهب اليه الطاعن في طعنه التأديبي وتبنى على ما تنتهي اليه من قضاء •

ومن حيث أن السيد /..... قد ضمن طعنه التأديبي أن التحقيق الذي تم معه قد جاء مبنوا ولم تسمع فيه اقوال من كان يترتب

على سماع اقوالهم تغير وجه الرأى لصالح الطاعن الذى يدعى عدم قيام  
القرار الطعين على أساس صحيح من الواقع أو القانون .

ومن حيث أن مؤدى تقاعس جهة الادارة عن الرد على هذا الادعاء  
ما تملكه وحدها من أوراق نكلت عن تقديمها — أن يكون ادعاء الطاعن  
واردا دون ما رد جدى ثابت عليه يرتب خفضه أو تقويض مبناه ، فإن  
المحكمة تنتهى الى اعتباره قائما على صحيح سببه بما يستوجب الغاء  
القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية قد ذهبت الى خلاف ما انتهى اليه  
هذا النظر فإن حكمها يكون قد خالف صحيح حكم القانون على نحو  
يستوجب الغاء .

(طن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٨٨)

### قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

الأصل في الانسان براءة الذمة بحيث لا يمكن أن يهمل في ذمته  
بالتزام مالى دون سبب قانونى صحيح يبنى عليه الالتزام — طعن الموظف  
على قرار تحميله بمبلغ نقدى في ذمته يعنى منازعته في صحة الأساس  
الواقعى والقانونى الذى بنى عليه هذا التحميل مما يستوجب الزام جهة  
الادارة أن تثبت املام القضاء قيام المسند القانونى المبرر للقرار الذى  
أصدرته في هذا الشأن فإذا تقاعست عن تقديم اسانيد هذا القرار تكون  
قد فشلت في اثبات صحته مما يستوجب الغاء .

المحكمة : ومن حيث أن مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه  
قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله بأن أسس قضاءه على عدم  
قيام جهة الادارة بتقديم التحقيقات التى صدر بناء عليها القرار المطعون

فيه والمستندات المطلوبة ، ولما كان الثابت ان جهة الإدارة لم تتمكن من تقديم التحقيقات والمستندات التي صدر بناء عليها قرار التحميل ، فان تقديم هذه المستندات ينفي القرينة التي بنى عليها بطلان تحميله ، ويصبح القرار قائما على أسبابا قانونية تبرره ، ووعدت جهة الادارة في صحيفة الطعن بتقديم التحقيقات وباقي المستندات المؤيدة للقرار المطعون فيه .

ومن حيث ان جهة الادارة لم تودع أمام هذه المحكمة أوراق التحقيقات أو مستندات الجرد وانما أودعت أوراقا أهمها شهادة رسمية مؤرخة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ صادرة من النيابة العامة بمركز بنها تفيد الشكاوى الادارية لعام ١٩٧٠ ومذكرة للعرض على السيد مدير الزراعة بالقليوبية مؤرخة ١٠ من يناير سنة ١٩٧١ تتضمن مسئولية المطعون ضده عن العجز في المهدة ، وكتاب مرسل للمطعون ضده لتوريد المبلغ .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على صحيفة الطعن التأديبي ان الطاعن قد أبدى أن جهة الادارة حين استبان وجود عجز في المهدة التي كانت لديه وسلمها لمن حل محله قبل تكشف العجز — ابلغت النيابة العامة التي قامت بتحقيق الشكوى المذكورة بعد استعراض ظروفها وملابساتها واصدرت عدة قرارات أهمها تشكيل لجنة للجرد وتقديم المستندات الدالة على وجود عجز ولكن هذه الطلبات لن تستوفي بحجة ان السيد/..... حرر اقرارا بمسئوليته ، ويضيف المطعون ضده ان هذا الاقرار هو مجرد اقرار بقبول خصم جزء من راتبه شهريا لحين اتملم التحقيق وتحديد المسئولية على صورة تظهر حقيقة انه كان قد اخلى مسئوليته عن المهدة قبل تكشف العجز بها .

ومن حيث ان هذا الذي ادعاه الطاعن في صحيفة طعنه يحتاج الى دراسة وبحث وتمحيص من جانب المحكمة قد تستطيع ان تتبين مدى صحة ما جاء به ، اذ لو صح انه قد اخلى مسئوليته عن المهدة وسلمها

لغيره قبل تكثيف العجز لكان تحميله بقيمة العجز على غير أساس حتى ولو كان قد وقع اقرارا بقبول خصم جزء من راتبه لحين انتهاء التحقيق .

ولكن لما كان ليس أمام المحكمة من واقع الأوراق المصدرة التي تحت نظرهما ما تكون من خلاله عقيدتها نحو مدى صحة ادعاء المطعون ضده من عدمه .

ومن حيث أن الأصل في الإنسان براءة الذمة بحيث لا يمكن أن يحمل في ذمته بالتزام مالي دون سبب قانوني صحيح يبنى عليه الالتزام .

ومن حيث أن طعن الموظف على قرار تحميله بمبلغ نقدي في ذمته يعني منازعته في صحة الأساس الواقعي والقانوني الذي بني عليه هذا التحميل مما يستوجب الزام جهة الادارة ان تثبت أمام القضاء قيام السند القانوني المبرر للقرار الذي أصدرته في هذا الشأن ، فإذا هي تقاعست عن تقديم أسانيد هذا القرار فإنها تكون فشلت في اثبات صحة قرارها ومن ثم يكون هذا القرار مزعزع السند وبالتالي يكون واجب الالغاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى الحكم بالغاء قرار تحميل الطاعن بمبلغ ٦٧٨ و ٦١٩ جنيها وما يترتب على ذلك من اثار وبرد ما سبق خصمه ، فإنه — أي الحكم المطعون فيه — يكون قد صادف وجه الحق وصحيح حكم القانون ، ويكون الطعن فيه على غير أساس سليم من القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً بما يترتب على ذلك من بطلان تحميل الطاعن بمبلغ ٦٧٨ و ٦١٩ جنيها .

( طعن رقم ١٥٧١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ )

## قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

لا وجه للقول بأن تحريات شرطة الآداب لا يصل إليها رجال المباحث إلا بعد أن تكون قد شاعت بين الناس وأن هذه التحريات لها سند من الواقع - أساس ذلك أنه ليس من الضروري أن يكون ما شاع بين الناس متفقاً مع الحقيقة - إذ لو كانت كل تحريات الشرطة صحيحة لما قامت بالبلاد حاجة إلى خدمات القضاء والعدل - لا يجوز للمحكمة أن تقضى بما ليس له سند من الأوراق معتمدة على وجهة نظرها في تحريات الشرطة .

**المحكمة :** ومن حيث أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه ويعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما قضى به .  
والذي يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه والأسباب الجوهرية المكملة له . والقضاء الإداري لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً . أى أن القضاء الإداري يتقيد بما أثبتته القضاء الجنائي في حكمه من وقائع وكان فصله فيها لازماً دون أن يتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع فقد يختلف التكيف من الناحية الإدارية عنه من الناحية الجنائية . فالمحكمة الإدارية تبحث في مدى إخلال الموظف بواجبات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات ، أما المحاكمة الجنائية فإنها ينحصر أثرها في قيام جريمة من جرائم القانون العام وقد يصدر حكم بالبراءة فيها ومع ذلك فإن ما يقع من المتهم يشكل ذنباً إدارياً يجوز مسألته عنه تأديبياً .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيدة / .....

الموظفة الكيميائية بمديرية الشؤون الصحية بالاسكندرية من الدرجة الثالثة ضبطت بمعرفة مباحث الآداب بالاسكندرية في ٢١/٣/١٩٨٣ في شقة أحد المواطنين وحقق معها بمعرفة النيابة العامة في القضية رقم ٣٥١١ لسنة ١٩٨٣

وقدمتها النيابة العامة الى المحاكمة بتهمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة  
وفي ١٦/٥/١٩٨٣ حكمت محكمة جناح الآداب حضوريا بحبسها مدة ثلاثة  
اشهر مع الشغل والایقاف الشامل والمراقبة مدة مساوية الا ان محكمة  
الجناح المستأنفة قضت بجلاسة ١٩/٦/١٩٨٣ .بالغاء الحكم المستأنف  
وببراعتها من التهمة المنسوبة اليها تأسيسا على عدم توفر ركن الاعتیاد .

وهذا الحكم في منطوقه والأسباب التي قام عليها لايحول دون مساءلة  
الموظفة المذكورة عن واقعة تواجدها بمفردها وهي موظفة متزوجة في شقة  
أحد المواطنين الذي تحوم حوله شبهات سوء السلوك على النحو السابق  
بيانه ، وهي واقعة ثابتة في حقها تشكل ذنبا اداريا يستوجب مساءلتها  
تأديبيا ، ذلك ان الموظف العام لا تقتصر مسؤوليته على ما يرتكبه من أعمال  
في مباشرته لوظيفته الرسمية بل انه قد يسأل كذلك تأديبيا عما يصدر عنه  
خارج نطاق عمله ، فهو مطالب على الدوام بالحرص على اعتبار الوظيفة  
التي ينتمى اليها حتى ولو كان بعيدا عن نطاق أعمالها ولا يجوز ان يصدر  
منه ما يمكن ان يعتبر مناقضا للثقة الواجبة فيه والاحترام اللازم اذ  
لا ريب ان سلوك العامل وسمعته خارج نطاق عمله ينعكس على عمله  
الوظيفي وعلى الجهاز الاداري الذي يعمل فيه .

ومن حيث ان ما جاء في الحكم المطعون فيه من ان تحريات شرطة  
الآداب لا يصل اليها رجال المباحث الا بعد ان تكون قد شاعت بين الناس  
وان لهذه التحريات سند من الواقع هذا القول هو من قبيل القضاء بعلم  
المحكمة ، ولا سند له من الأوراق في الوقائع المعروضة ولا ضرورة  
توجيه ، اذ ليس من الضروري ان تكون مهاجمة شقة المقاول التي ضبطت  
فيها الطاعة قد تمت بعد ان شاع بين الناس أمر فساد هذا المقاول ولم  
يثبت ذلك من الأوراق وليس من الضروري ان يكون ما شاع بين الناس  
من أمر فساد هذا المقاول - ان صح ذلك - متفقا مع الحقيقة . والثابت  
من الأوراق انه قد تمت مهاجمة شقة المقاول بمعرفة شرطة الآداب وانه قد  
تم ضبط الطاعة مع رجلين لا تربطهما بهما صلة شرعية ، وانه قد ضبطت

بالشقة شرائط فيديو تحتوي على عروض مخلة بالآداب ، ولكنه لم يثبت ان المخالفة المسلكية المنسوبة الى الطاعة كانت تجاوز مجرد التواجد المكاني مع اغراب في شقة المقاتل الأمر الذي عرضها للضبط بمعرفة مباحث الآداب واتهامها في قضية آداب ، اذ لم يثبت وجود أية علاقة غير شريفة للطاعة بصاحب الشقة أو بمن كان فيها من الرجال وقت الضبط ، كما لم تثبت ان الطاعة قد ضبطت وهي تشاهد شرائط الفيديو المخلة بالآداب ، اذ انها كانت في وضع مع الرجال يمكن تفسيره بأنه يخالف الآداب والعرف وحسن السمعة والميرة الطيبة ، فضلا عن الكرامة والاحترام . وعلى ذلك فان أقل ما يمكن نسبته الى الطاعة من أسباب الخروج على واجبات الوظيفة هو تواجدها بشقة المقاتل الأمر الذي عرضها للضبط والاثهام في قضية آداب ، وهو الاتهام الذي وجهته اليها النيابة الادارية في تقرير الاتهام ، أما قول المحكمة بأن صاحب الشقة كان يقيم فيها بمفرده وانه يستخدم الشقة كمصيف ، وان الطاعة يعمل زوجها بالخارج ولا يقيم في المدينة — فهي في جملتها أقوال تسيء الى الطاعة بلا موجب وبلا مبرر في مجال المسألة التأديبية فضلا عن عدم ثبوت صحتها . اذ لم يقم دليل من الأوراق على ان صاحب الشقة يقيم فيها وحده ، وان هذه الإقامة الانفرادية هي التي جذبت اليها — وهيئت الأسباب لزيارة الطاعة للمقاتل فيها ، ولم يقم دليل من الأوراق على ان المقاتل يستخدم هذه الشقة كمصيف فقط وانه لا يستخدمها استخدام المقاتل لمكتب يتولى فيه ادارة أعماله ، ولم يثبت من الأوراق الغرض من زيارة الطاعة للمقاتل وحقيقة ضلتها به وابعاد هذه الصلة ، وليس كل تواجد في مكان فيه رجال مما يمكن تفسيره بأنه لارتكاب الفحشاء ولممارسة الخطيئة ، بل ان وجود أكثر من رجل في المكان الذي اقتحمته شرطة الآداب مما يوحي — ولا يدل — على ان وجود الطاعة في ذلك المكان كان لغرض لا يتصل بسلوكيات الانم والخطيئة . كما ان غياب زوج الزوجة الطاعة عن المدينة لم يكن سببا لتواجدها في صحبة الرجال الاغراب عند ضبطها بمعرفة مباحث الآداب



في شقة الماڤول ، اذ لا يسوغ في العقل تفسير كل غياب للزوج عن زوجته بأنه ينتج انحرافها عن الجادة .

كما لا يجوز تفسير كل وجود لانثى في مجتمع الرجال بأنه وجود لارتكاب الرذيلة والاثم وعلى العموم فليست كل تحريرات الشرطة صحيحة ، وليست كل تحريرات الشرطة لها سند من الأوراق وليس كل ما يشيع عن الناس يصادف الحقيقة والصدق في شأنهم ، والواقعة انواحدة قد يختلف الناس في تفسيرها وفي رؤاهم عنها ايما اختلاف ، ولو كانت كل تحريرات الشرطة صحيحة كما توهمت المحكمة التأديبية في حكمها المطعون فيه لما قامت بالبلاد وللدنيا بأسرها حاجة الى خدمة القضاء والعدل . والثابت ان النيابة الادارية قدمت الطاعة بتهمة التواجد في شقة مريبة مما عرضها للقبض عليها واتهامها في قضية آداب فان المحكمة اعتلت متن الشسط في التائيم والعقاب واصابت الطاعة بجراح عميقة في مسلکها واعتبارها بلا دليل وبلا سند من الأوراق ، سوى مجرد التواجد في شقة مريبة تدهمها الشرطة ولم يثبت من الأوراق ان الطاعة كانت في أى وقت على علم مسبق بحقيقة المكان وما يحيط به من شبهات وما يتصل بصاحب المكان من أسباب الارتياب في حقّه ، لذلك يكون التغليظ على الطاعة بالتائيم والعقاب من جانب المحكمة التأديبية في غير محله وغير قائم على أسباب صحيحة في جملتها ، واذا كان مجرد تواجد انثى في مكان ترتاب فيه الشرطة ولم يثبت أن الموظفة كانت ترتاب فيه مما يجازى عنه بالفصل من الخدمة كأي جزاء يليق توقيعه بمن تضبط وهي تتعارض الاثم والفحشاء والخطيئة . والثابت ان المحكمة مالت مع هذه الاسباب غير الصحيحة واستخلصت بغير موجب عدم صلاحية الطاعة للاستمرار في الوظيفة ، ولذلك كان على هذه المحكمة ان تصحح ما اعوج من القضاء المطعون فيه ، وان ترد العقاب المغالى فيه التائيم في العقاب الى نصابه الصحيح المقبول ، وان تأخذ الطاعة بما ثبت في حقها بالحق والصواب والتفسير الصحيح للوقائع وتقضى بالنفاء الحكم المطعون فيه فيما قضى

به من فصل الطاعة من الخدمة بقيام العقاب التأديبي فيه على أساس من الغلو والشطط في التأثيم والعقاب ، ومن ثم اتسم بعدم المشروعية وترده الى النصاب المعتدل من العقاب .

ومن حيث انه ولئن كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الادارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك الا أن مناط مشروعية هذه السلطة — شأنها شأن أية سلطة تقديرية أخرى — الا يشوب استعمالها غلو ومن صور هذا الجزاء عدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره ففى هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملامة الظاهرة مع الهدف الذى تغياه القانون من التأديب وهذا الهدف هو بوجه عام تأمين نظام سير المرافق العامة ولا يتحقق هذا التأمين اذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة ففى هذه الحالة يعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء مشوبا بالغلو فيخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة .

ومن حيث ان حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه قد ضرب صفحا عن الظروف التى لابتست موقف السيدة / ..... والملايسات التى احاطت بالواقعة وغالى في توقيع الجزاء وعاقب الطاعة بالفصل من الخدمة مما يسم الجزاء بعدم المشروعية ومن ثم يتعين الغاء الحكم المطعون فيه ومجازاة الطاعة بالجزاء المناسب الذى تقدر المحكمة بتأجيل ترقيةها عند استحقاقها لمدة سنتين .

( طعن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٩/٣/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ١٢٠ )

المبدأ :

تلتزم الادارة بايداع مستندات الموضوع التى تحت يدها تمكينا

للعدالة من أن تأخذ مجراها الطبيعي — نكول جهة الادارة وتقاعسها بغير  
مهرب عن ايداع تلك المستندات ينشئ قرينة لصالح خصمها بصحة  
ما يدعيه — أساس ذلك : أن الادارة هي التي تحتفظ بالمستندات  
الرسمية ولا يجوز تعطيل الفصل في الدعاوى بسبب امتناع الادارة عن  
ايداع المستندات المطلوبة — ظهور تلك المستندات في مرحلة الطعن يؤدي  
الى اسقاط قرينة الصحة وذلك بغض النظر عن المسؤولية الناشئة من عدم  
ايداع الأوراق — مؤدى ذلك : اعتبار هذه القرينة مجرد قرينة مؤقتة  
تزال بتقييم المستندات •

**الحكمة :** ومن حيث أن الطعن المائل المقام من الجهة الادارية  
قائم على أساس أن القرار الصادر بمجازاة المطعون ضده محمولا على  
أسبابه الصحيحة ، لا نسب اليه من مخالفات • وهذا ثابت من المستندات  
التي قدمها الطاعنان — الا أن المحكمة أغفلت هذه المستندات وهي منتجة  
في النزاع — اذ أن الجزاء عبارة عن خصم يومين من راتب المطعون ضده •  
ويكفي في التحقيق — في هذا الشأن أن يكون شفاهة ، طبقا لما ينص عليه  
قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ( المادة ٧٩ ) كما أن  
تلك المخالفات ثابتة من التحقيقات التي سيقدمها الطاعنان • ويتقدمها  
يتغير وجه الرأي في الدعوى ويتمين — عندئذ — الغاء الحكم المطعون فيه  
ورفض دعوى المطعون ضده •

ومن حيث أنه يبين بالاطلاع على صورة مذكرة النيابة الادارية  
بالاسكندرية — القسم الأول — في القضية رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٨٤ — وهي  
المذكرة المؤرخة ١٨/١/١٩٨٥ والمرفقة ضمن حافظة مستندات جهة الادارة  
المقدمة أمام هذه المحكمة — دائرة فحص الطعون — بجلسة ٢٥/٥/١٩٨٨  
أن وقائع هذه القضية توجز — حسبما يبين من مطالعة كتابه مديرية  
الشباب والرياضة المؤرخ ٢٨/٦/١٩٨٤ والأوراق المرفقة به وتقرير  
الجهز المركزي للمحاسبات بشأن المخالفات التي شابت عملية توريد  
وصرف أغذية لراكر الناشئين والمنتجات الرياضية •

ومن حيث أن المحكمة التأديبية بالاستكثارية اذ قضت بقبول طعن (المطعون ضده) شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار الجزاء المشار اليه فيما تضمنه من مجازاته بخضم يومين من فترته وما يترتب على ذلك من آثار—  
انما أقامت قضاءها في هذا الشأن على نكول الجهة الادارية عن تقديم مستندات الموضوع التي كانت تحت يدها بحكم الوضع الطبيعي للأمور ،  
بما في ذلك التحقيقات التي أجريت مع الطاعن وبعد أن قرزت المحكمة مرارا وتكرارا تكليفها بتقديمها ولكن الجهة الادارية تقاعست عن تقديمها الى المحكمة التأديبية — الأمر الذي ارتأت معه تلك المحكمة أنه لا مناص من التسليم من الطاعن بصحة ما ورد بمريضة طعنه من مخالفة قرار الجزاء للقانون ، ومن ثم حكمت بإلغائه .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن الحكم المطعون فيه قد قام على أساس قرينة صحة ادعاء المطعون ضده فيما يتعلق بقرار الجزاء وذلك لمواقف الجهة الادارية السلبية القائم على نكولها عن الوفاء بالتزامها القانوني في ايداع مستندات الموضوع التي تحت يدها تمكينا للعدالة من أن تأخذ مجراها الطبيعي مؤسسة على الحقيقة المستخلصة من الأوراق والمستندات والتحقيقات الخاصة بالموضوع وحيث أن تلك القرينة لا شك لا تعدو كونها بديلا عن الأصل — أخذ بها قضاء مجلس الدولة ترجيحاً لاحتمالات الصحة فيما يدعيه الأفراد في مواجهة الادارة الحائزة دونهم لكل الأوراق ... والمستندات الرسمية المتعلقة بأعمالها وتصرفاتها طبقا للتنظيم الاداري وحتى لا يتعطل الفضل في الدعاوى الادارية والتأديبية بفعل سلبي هو نكول الادارة وهي الخصم الذي يحوز مصادر الحقيقة الادارية وتوقف بفعلها الخاطيء والمخالف للقانون اعلاء الحق وسيادة القانون ومن ثم فإنه تسقط تلك القرينة اذا ما وضع الأصل أمام القضاء ممثلا في المستندات والأوراق والتحقيقات ويتمين في هذه الحالة اسقاط قرينة الصحة بحسب الظاهرة من التقول والمسلك السلبي للادارة والبحث والتحقيق عن صحة الوقائع وانزال حكم القانون عليها في ضوء الحقيقة

المستخلصة من أصولها الطبيعية ممثلة في تلك الأوراق والمستندات وينهار بالتالى لذلك ما يكون قد بنى من أحكام على تلك القرينة السلبية المؤقتة ولو كان تقديم المستندات والأوراق أمام محاكم الدرجة الثانية بمجلس الدولة أو المحكمة الادارية العليا — وذلك بصرف النظر عن صحة مساهمة المسؤولين عن عدم ايداع الأوراق وتعويق العدالة من المختصين بالجهة الادارية والذين تسببوا بفعلهم اما اهمالا أو تقاعسا أو تغليسا فضلا عن تعويق العدالة في صدور الأحكام على أساس الظن والترجيح وليس الثبوت واليقين وأطلوا آجال المنازعات الادارية بدون مبرر أو مقتضى •

ومن حيث أن بناء على ما سبق ولما كان الثابت أن جهة الادارة قدمت أوراق التحقيق ومذكرة النيابة الادارية وصورة تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات — الى هذه المحكمة الادارية العليا أثناء نظرها موضوع الطاعن المائل ويتعين والحال كذلك الغاء حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه حيث انهارت قرينة الاتبات السلبية التى قام عليها وتبين عدم صحة استناد المحكمة التأديبية في الغاء قرار الجزاء المطعون فيه على فحص هذه القرينة التى لم يعد للاستناد اليها محل أو سند من الواقع أو القانون خال وجود الأوراق والمستندات والتحقيقات الخاصة بالموضوع •

(طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١١/٢٦/١٩٨٨)

### قاعدة رقم (١٣١)

#### المبدأ :

للمحكمة سلطة تقديرية في لزوم أو عدم لزوم نيب خبير بدون معتب عليها في ذلك — فهي الخبير الأعلى في الدعوى ولها أن تكون عقيدتها من أوراق ومستندات الدعوى •

الحكمة : ومن حيث أنه وبالنسبة لما ينعاه الطاعن من أن المحكمة لم تستجب الى طلبه نيب خبير لفحص الاعمال وبيان حقيقة

المديونية فيرد على ذلك بما استقرت عليه أحكام القضاء عامة من أن المحكمة هي الخير الأعلى في الدعوى وأن لها أن تكون عقيدتها من أوراق ومستندات الدعوى وأن من سلطتها تقدير لزوم أو عدم لزوم نذب خير بدون معقب عليها في ذلك ، كذلك فإن ما ورد بالمستخلص رقم ٥ الذي تمسك به الطاعن لا يعتبر بيانا نهائيا للموقف المالي للطاعن باعتبار أن المستخلص المشار اليه لا يعدو أن يكون مستخلاصا جاريا وأن العبرة بالحساب الختامي الذي تم عمله عند سحب الاعمال (المستخلص رقم ٦) .

( طعن رقم ٣٠١١ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٩٠/٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ١٣٢ )

المبدأ :

الأوراق الأخرى بالجمعيات التعاونية الزراعية خلاف السجلات وبطاقات الحيازة المستوفية للشروط القانونية اللازمة لاعتبارها أوراقا رسمية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ليس لها صفة الرسمية أو الثابت التاريخ ولا تكسب قيد ورقة عرفية في احدى هذه الأوراق تاريخا ثابتا في نص المادة ١٥ من قانون الاثبات .

**الحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق في الطعن المائل أن العقد موضوع المنازعة والمؤرخ ١٩٦٠/١٢/١٩ هو عقد عرفي ولا تنطبق عليه أية حالة من حالات ثبوت التاريخ التي عدتها المادة ١٥ من قانون الاثبات السالف الإشارة إليها ، ذلك لأن المستقر عليه في قضاء المحكمة الادارية العليا أن الأوراق الأخرى بالجمعيات التعاونية الزراعية خلاف السجلات وبطاقات الحيازة المستوفية للشروط القانونية اللازمة لاعتبارها أوراقا رسمية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ليس لها صفة الرسمية أو الثابت التاريخ ولا تكسب قيد ورقة عرفية في احدى هذه الأوراق تاريخا ثابتا في نص المادة (١٥) من قانون الاثبات .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم واذا كانت سجلات الجمعيات التعاونية الزراعية وبطاقات الحيازة بها هي وحدها التي تعتبر أوراقا رسمية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ دون غيرها من الأوراق الأخرى فإنه قبل صدور القانون المذكور لم تكن للأوراق الصادرة من الجمعيات التعاونية الزراعية صفة الرسمية ولما كانت اللجنة القضائية قد استندت في قرارها المطعون فيه كدليل لثبوت تاريخ التصرف محل المنازعة الى ما جاء بمقتضى مكتب الخبراء من ان هذا التصرف ورد مضمونه في الاستمارة ٣ زراعية المؤرخة ١٩٦١/٦/٦ ، وكذلك قيام لجنة مشكلة من مجلس ادارة الجمعية الزراعية التابع لها الأرض مشار النزاع ودلال المساحة واللجنة القروية بالتوقيع على صحة ما ورد بتلك الاستمارة من بيانات ، فإنه من ثم ونتيجة لما تقدم فإن هذه الاستمارة لا تصلح دليلا على ثبوت تاريخ التصرف لخروجها عن نطاق المادة ١٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، وبالتالي يتعين استبعادها وعدم الأخذ بها كدليل على ثبوت تاريخ العقد مشار النزاع .

(طعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٩٠/٢/٢٠)

### قاعدة رقم (١٣٣)

#### المبدأ :

الأصل أن عبء الاثبات يقع على علق المدعى — الأخذ بهذا الأصل على إطلاقه في مجال المنازعات الادارية لا يستقيم مع واقع الحال بالنظر الى احتفاظ الادارة بالوثائق والملفات ذات الاثر الحاسم في المنازعات — الادارة تلتزم بتقديم المستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمتجدة في اثباته ايجابيا او نفيا متى طلب منها ذلك — اذا نكلت الحكومة عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينة لصالح المدعى تلقى عبء الاثبات على علق الحكومة .





تدحض دفاع الطاعن ، ولم تثبت ما يخالفه فمن ثم يكون قرار تخميله بقيمة العجز في محصول الشعير قائما على غير أساس من القانون ويتعين لذلك الحكم ببطالان تخميله بقيمة هذا العجز .

(طن رقم ٣٣٥٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٩٠)

### قاعدة رقم (١٢٤)

#### المبدأ :

للمحكمة أن تأخذ بالصور الضوئية للمستندات المتقدمة حتى ولو جردها الطاعن أن هي استشعرت أن ذلك الجحود لم يكن إلا لتمطيل الفصل في الدعوى في حالة كون التهمة ثابتة من ظروف الحال وكافة ملايبات الدعوى — طلب الاحالة لأهل الخبرة هي مسألة تقديرية لمحكمة الموضوع — ليست المحكمة ملزمة في ذلك طالما هي كونت عقيدتها من واقع الأوراق والوقائع والظروف والملايبات المعروضة عليها والتي تجد فيها الغناء عن طلب رأى أهل الخبرة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن أسانيد الطعن ، فهي محدودة بأن الحكم المطعون فيه بالنسبة لفواتير المريض ..... لم يقيم على وجود فاتورتين عن هذا المريض ، وإنما جاء على سند من أن المتهم الثالث (الطاعن الثاني) قام بمراجعة فاتورة هذا المريض على أنها خاصة بزوجته هو وهو أمر ثابت من واقع الأوراق ، وأنه بالنسبة لأذن الصرف الخاص بالمريض ..... المتوفى في ٢١/١٢/١٩٧٩ فإن قيام المتهم الثالث بمراجعتها قد سهل للمتهم الأول الصرف الوهمي توصلا منهما بالاشتراك فيما بينهما للحصول على قيمة الايصال ، وكفا أن للمحكمة أن تأخذ بالصور الضوئية للمستندات المقدمة من التفتيش المالي وإن جردها الطاعنان أن هي استشعرت أن ذلك الجحود لم يكن إلا لتمطيل الفصل في الدعوى في حالة كون التهمة ثابتة من ظروف الحال وكلفة ملايبات الدعوى . أما القول بأن تقرير التفتيش المالي جاء به الكثير من المغالطات بهدف تزييف

الحقيقة فهو قول مرسل لم يقم عليه دليل من الأوراق طيلة مرحلتى المحاكمة والظعن وقد تناول ذلك الحكم المظعن فيه بالرد بأن المسئولية الثابتة في حق المتهمين المذكورين (الطاعنين) لا ينفيها ما يشيران اليه (من ظعن في أعضاء لجنة فحص الأعمال ومسلكتهم الهجومى على الموظفين ورغبتهم في النيل منهم إذ أن ذلك قد جاء من قبيل الدفاع غير الجدى في رد ما نسب اليهما من مخالفات وكان عليهما الرد الموضوعى) وأما عن طلب الاحالة لاهل الخبرة فهم مسألة تقديرية لمحكمة الموضوع ، وليس عليها من الزام في ذلك طالما هي قد كونت عقيدتها من واقع الإيضاح والوقائع والظروف والملابسات المعروضة عليها والتي تجد فيها الغناء عن طلب رأى أهل الخبرة ، الأمر الذى يبين من جماعه عدم صحة أسانيد الظعن .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون الحكم المظعن فيه قد جاء سليما موافقا صحيح حكم القانون بما يضحي معه الظعن المائل على غير أساس متعين الرفض .  
(ظعن رقم ٤٥٢٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/١١/١٩٩٠)

### قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

للجامعة والسلطات التحقيق فيها تشكيل لجان فنية — لمعاونتها في الوصول الى الحقيقة — تقريرها الذى استند اليه مجلس التأديب — هو عمل من أعمال الخبرة الفنية التي اجاز القانون للمحاكم الاستناد اليها والاستعانة بها في سبيل الوصول الى الحقيقة وتأكيد وثبات الوقائع موضوع الدعوى — يخضع للقضوابط والأحكام التي تخضع لها أعمال الخبرة الواردة في قانون الاثبات كإجراء يعتمد في مجال الاثبات .

الحكمة : ونحن حيث أنه عن هذا السبب من أسباب الظعن فإن الثابت من قرار مجلس التأديب المظعن فيه أنه استند في أدانة

الطاعة بشأن تقدير درجات اجابة بعض الطلاب الى ما ورد في تقرير اللجنة التي شكلتها الجامعة لمراجعة تصحيح أوراق الاجابة — واذا كان للجامعة ولسلطات التحقيق فيها تشكيل لجان فنية لمعاونتها في الوصول الى الحقيقة فانها وان كان يمكن الاستناد اليها في الاتهام الا أنه لا يجوز الاستناد اليها أمام المحاكم ومثلها مجلس التأديب — الا اذا توفرت في أعمال وتقارير تلك اللجان العناصر الأساسية والضوابط التي يصح معها الاستناد اليها في الاثبات — فان تقرير اللجنة الفنية الذي استند اليه <sup>١</sup> مجلس التأديب — هو في التكيف القانوني الصحيح عمل من أعمال الخبرة ، بفنية التي أجاز القانون للمحاكم الاستناد اليها والاستعانة بها في سبيل الوصول الى الحقيقة وتأكيد واثبات الوقائع موضوع الدعوى — ومن ثم فأنه تخضع لما تخضع له أعمال الخبرة من ضوابط وأحكام وردت في قانون الاثبات كاجراء يعتمد عليه في مجال الاثبات ومن هذه الضوابط وجوب أداء الخبر اليمين القانونية بالا يقول الا المصدق ، لأن الخبر يقوم بمهمة تتعلق باثبات وقائع القضية فانه يجب عليه — مثله في ذلك مثل الشاهد ان يحلف يميناً بأن يؤدي عمله بالمصدق والأمانة والا كان العمل باطلا (م ١٣٩ اثبات) كما يجب ان يبين التقرير النتيجة التي انتهت اليها والوجه التي استند اليها ولا شك أن تلك أمور جوهرية لا يقوم التقرير الا بها وبغيرها لا يعد دليلاً قانونياً يصح الاستناد اليه في الاثبات ولا يغير من ذلك القول بأن تقدير الدرجات عملية فنية بحتة لا تخضع للتسبيب ، ذلك أنه ان جاز القول بذلك بالنسبة للتصحيح الأول للمادة عقب الامتحان وأنه غير ملزم بتسبيب تقديره للدرجات ، فإن الأمر غير ذلك بالنسبة لمراجعته هذه التقديرات من لجان فنية ، التي يجب عليها توضيح أسس تقديرها اختلافاً أو اتفاقاً مع التقدير الأول — حتى يكون لتقديرها التعقيبي سند الذي يبرره وأسنه المقنعة به — وهو في الحالة الثانية — يكون أساساً للحكم على التقدير الأول — ومن ثم يجب ان يبين أساس اختلافه أو اتفاقه معه — هذا بالإضافة أنه في هذه الحالة يعتبر عملاً من أعمال الخبرة يخضع لما تخضع له تقارير الخبراء من ضرورة

بيان الأسس التي استند إليها على النحو السابق بيانه وهو ما نصت عليه المادة ١٥٠ من قانون الإثبات .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم ، وكان الثابت ان مجلس التأديب استند في أدائه الطاعة عن المخالفتين الثالثة والرابعة بالنسبة لتقدير درجات اجابة بعض الطلاب — الى تقرير اللجنة التي شكلتها الجامعة من اثنين فقط — طعن الطاعن في تخصصهما في المادة التي تم تصحيحها — وانهما لم يحلها اليمين القانونية وفقا للقانون ، باعتبار أن ما يقرانه سيكون سنداً في الإثبات مثل الشاهد تماما — وأن تقريرهما لم يشمل على الأسس التي استندوا عليها في التقدير — واختلفوا فيه مع التقدير الأول للطاعن وزميله المصحح للمادة — فان تقرير اللجنة على هذا النحو يكون قد فقد عناصره القانونية الجوهرية التي تبطله وتفقده الصلاحية القانونية التي تجعل منه تقريراً فنياً يصح الاستناد اليه في الإثبات . ومن ثم فان استناد مجلس التأديب الى تقرير اللجنة المشار إليها يكون على غير أساس سليم من القانون ويكون هذا الوجه من أوجه الطعن في محله متعيناً لقبوله وتبرئة ساحه الطاعة من هذا الاتهام .

( طعن رقم ٩٤٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٣٦ )

المبدأ :

لا الزام على المحكمة باحالة الدعوى الى خير — اذ انها صاحبة الحق في التقدير الموضوعي لكافة عناصر الدعوى .

**المحكمة :** أما ما أثاره الطاعن من أنه كان يتعين على المحكمة أن تتدب مكتب خبراء وزارة العدل للتحقيق من مدى تناسب الزيادة مع حالة الأرض المؤجرة فمحدود بدوره بأن من المسلمات أنه لا الزام على المحكمة باحالة الدعوى الى خير فهي صاحبة الحق الاميل في التقدير

الموضوعى لكافة عناصر الدعوى ، وهى التى تقدر بمطلق احساسها وكامل مشيئتها وفى الوقت الذى تراه مناسباً مدى حاجتها الى الركون الى أهل الخبرة من عدمه طالما لم تخرج فى تقديرها الموضوعى لكل ما تقدم على ما هو ملزم من الاوضاع القانونية فى هذا الخصوص .

وحيث أنه لما سبق يكون الحكم المطعون فيه قد صدر مستندا على أساس سليم من القانون لذا يتعين معه القضاء بتأييده ورفض الطعنين المائلين لافتيقارهما الى صحيح الواقع والقانون .  
( طعن رقم ١٩١٦ ، لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٩٣ )

### قاعدة رقم ( ١٣٧ )

المبدأ :

**المحكمة سلطة مطلقة فى قبول ما جاء بتقرير الخبير من عدمه بحسب أنها الخبير الأعلى للدعوى .**

**المحكمة :** وحيث أنه عن تمسك الطاعن بتقرير الخبير المنتدب من قبل محكمة القضاء الادارى والقول بأن اصدار المحكمة له لم يكن لأسباب سائغة معقولة فان من المقرر أن للمحكمة سلطة مطلقة فى قبول ما جاء بهذا التقرير من عدمه بحسبانها الخبير الأعلى للدعوى فضلا عن ذلك فان ما انتهت اليه المحكمة من اصدار تقرير الخبير جاء قائما على أسباب مبررة ويجد قبولا لدى هذه المحكمة اذ لم يتعرض الخبير للنقاط الحاسة فى النزاع ولم يطلع فعلا على المستندات المقدمة من الجهة الادارية بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٧ وهذا ما يؤكده التقرير ذاته ولا يغنى فى هذا الشأن التمسك بأن الخبير قد قرر أنه اطلع على كافة المستندات والأوراق للتوصل الى اثبات اطلاعه على المستندات المشار اليها اذ ان ذلك القول مردود عليه بما جاء فى ذات التقرير من اطلاعه فقط على وزعتين عبارة عن المبالغ المخصومة والأصناف الموزدة من التكاليف ( طعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٩٣ )

## الفرع الثامن

### الدفع في الدعوى

#### أولا - الدفع بعدم الاختصاص

##### قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

الدفع بعدم الاختصاص النوعى أو الولاى أو المحلى يسبق كلفة الدفوع ولا يجوز للمحكمة أن تتصدى للدفع بعدم القبول الا اذا تاكبت من اختصاصها بنظر الدعوى .

(طنن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ق - جلسة ١٣/٥/١٩٨٦)

##### قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

الدفع بعدم الاختصاص لانتفاء الولاية أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها وفقا لحكم المادة ١٠٩ مرافعات - يعتبر هذا الدفع مطروحا على هذه المحكمة ولو أم يتمسك به أحد الخصوم لتعلقه بالنظام العام .

المحكمة : يلزم بادى ذى بدء النظر فى مدى اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن المائل بحسبان أن الدفع بعدم الاختصاص لانتفاء الولاية أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها وفقا لحكم المادة ١٠٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وهذا الدفع يعتبره مطروحا على هذه المحكمة ولو لم يتمسك به أحد الخصوم لتعلقه بالنظام العام الأمر الذى يتضمن معه التصدى بداءة لاستظهار مدى

اختصاصها أو عدم اختصاصها بنظر هذا الطعن قبل التعرض له تبسلا وموضوعا ، وأذ كان اختصاص هذه المحكمة بالفصل في الطعون في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي على ما سبق تفصيله قاصرا على تلك المتعلقة بالمنازعات حول الاراضي المستولى عليها وفقا لقانون الإصلاح الزراعي والخاصة بالاستيلاء ولا اختصاص لها بنظر المنازعات المتعلقة بالتوزيع ، ولما كان الأمر كذلك وكان الثابت أن الطعن المائل ينصرف الى قرار صادر من اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بشأن نزاع حول توزيع أرض زراعية فلا اختصاص من ثم لهذه المحكمة بشأنه ويتعين لذلك الحكم بعدم اختصاصها بنظر هذا الطعن وإحالته الى محكمة القضاء الاداري للفصل فيه عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٤ )

### قاعدة رقم (١٤٠)

#### المبدأ :

يجوز للمدعى ابداء الدفع بعدم الاختصاص ولو لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا متى كان متعلقا بالاختصاص الولائي .

**المحكمة :** ومن حيث أن الطعن يقوم على ما ورد بالتقرير بها على أساس أن ركن الاستعجال يتوافر في طلب وقف التنفيذ إذ أن الجهة الادارية تتخذ اجراءات بيع الأرض محل المنازعة لغير الطاعن رغم كونه صاحب الحق مما يشكل بالنسبة له ضررا يتعذر تداركه وبالتالي يتوافر في طلب وقف التنفيذ ركن الاستعجال اللازم للقضاء به . وابدى الطاعن بمذكرته المودعة بتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٨٧ ، خلال فترة حجز الدعوى للحكم أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة وخلال الأجل المصرح به ، بأن الحكم المطعون فيه معيب لسببين ، السبب الأول مخالفته القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يلتفت الى ثبوت ملكية المدعى ( الطاعن بالطعن

المثلث) منذ سنة ١٩٥٨ وإلى أن جهة الإدارة لم تنازعه في هذه الملكية  
الابصدد الدفاع في الدعوى حيث أنها لم ترد الملكية اليه طبقا للقانون  
رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ لعدم دفعه كامل تكاليف الردم خلال الميعاد المنصوص  
عليه في ذلك القانون وليس المنازعة في الملكية والسبب الثاني عدم اختصاص  
محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة ذلك أن المادة (٩) من القانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٧٨ ينص على أن « تختص المحكمة الابتدائية الكائنة بدائرتها  
أرض البركة أو المستقع بنظر المنازعات المتطوعة بتنفيذ أحكام هذا  
القانون » وحكم هذه المادة حكم عام يشمل جميع المنازعات الناشئة عن  
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ فإذا كانت المنازعة المثلثة تتعلق بتطبيق حكم  
المادة (١٣) من القانون المشار اليه مما يشملها عموم حكم المادة (٩) فإنه  
يجوز للمدعى عليه ابداء الدفع بعدم الاختصاص ولو لأول مرة أمام  
المحكمة الادارية العليا باعتباره متعلقا بالاختصاص الولائي . وانتهى  
الطاعن الى طلب الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه أصليا بالغاء  
الحكم المطعون فيه والقضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع الزام  
اتجهة الادارية المصروفات واحتياطيا بالغاء الحكم المطعون فيه والقضاء  
بعدم اختصاص محكمة القضاء الاداري بدعوى المدعى وبإحالتها بحالتها  
الى محكمة الجيزة الابتدائية مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طنن رقم ٢٩٢٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٨٧)

### قاعدة رقم (١٤١)

#### المبدأ :

يتعين على محكمة القضاء الاداري قبل التصدي لبحث طلب وقف  
تنفيذ القرار المطعون فيه أن تفصل مراحلة في بعض المسائل الفرعية مثل  
الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم القبول حتى لا يحمل قضاؤها في  
موضوع الطلب المستعجل دون البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمنى  
بالاختصاص او القبول .



**الحكمة :** من حيث انه ولئن كان الحكم المطعون فيه تضمن في أسبابه القضاء برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، الا انه لم يتعرض في منطوقه وفي أسبابه للدفع بعدم قبول الدعوى شكلا ، اذ تناول مباشرة طلب وقف القرار المطعون فيه ، في حين أنه يتعين على المحكمة قبل ان تصدى لبحث هذا الطلب أن تفصل صراحة في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم القبول حتى لا يحمل قضاؤها في موضوع الطلب المستعجل دون البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمنى بالاختصاص أو بالقبول . ولما كان القرار المطعون فيه قد صدر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٤ بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع توسيع برج المنوفية السياحي وبالإستيلاء على الأرض اللازمة لتنفيذه ، ومثل هذا القرار لا يمد قرارا تنظيميا عاما وانما هو أقرب الى القرارات الفردية ، فان نشره لا يحقق القرينة القانونية على علم أصحاب الشأن به ، وبذا يسرى ميعاد رفع الدعوى بالظن عليه من تاريخ علمهم اليقيني به ، وتخلو الأوراق مما يفيد توافر هذا العلم اليقيني لدى المطعون ضدهم في تاريخ معين سابق على رفعهم الدعوى في ٨ من يناير سنة ١٩٨٥ ، فمن ثم تكون الدعوى مقبولة شكلا ويصحى الدفع بعدم قبولها لهذا السبب دفعا في غير محله .

(ظمن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٣٠/١٢/١٩٨٩)

### قاعدة رقم (١٤٢)

**المبدأ :**

الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى المرفوعة امامها من الدفوع التي يجوز اثارها في أية حالة كانت عليها الدعوى .

**الحكمة :** ومن حيث انه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى الذي أبدته الجهة الادارية في مذكرتها المقدمة

أمام هذه المحكمة فإن هذا الدفع من الدفعات التي يجوز اثارها في أية حالة كانت الدعوى بل والمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث في تحديد ولايتها فإن ثبت لها عدم وجودها قضت بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها .

( طعن رقم ٣١٢٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢٤/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم (١٤٣)

#### المبدأ :

**الفصل في الاختصاص يسبق البحث في الموضوع — يلزم في بعض الحالات للفصل في الاختصاص التعرض لبعض جوانب الموضوع واستظهار حقيقة المنازعة وعناصرها بالقدر اللازم لتبين وجه الاختصاص بنظرها .**

**المحكمة :** ومن حيث أنه ولئن كان من المقرر أن الفصل في الاختصاص يسبق البحث في الموضوع — الا أنه قد يلزم في بعض الحالات للفصل في الاختصاص التعرض لبعض جوانب الموضوع واستظهار حقيقة المنازعة وعناصرها بالقدر اللازم لتبين وجه الاختصاص بنظرها ، وذلك كأن يكون وجه الاختصاص فيها غير واضح أو مشتبه بين أكثر من جهة قضائية .

وقد درج القضاء العادى — وعلى رأسه قضاء النقض — في بعض المنازعات المعروضة عليه والتي تبدو في ظاهرها منازعة ادارية متعلقة بقرار أو تصرف ادارى — على أن يتطرق الى موضوع المنازعة للتعرف على طبيعة هذا القرار أو التصرف الادارى ومدى جسامته ما ينهض عليه المدعى من عيوب ، فاذا تبين للمحكمة أن القرار محل النزاع شابته عيب للاختصاص أو المتورته مخالفة قانونية صارخة تجرده من صفته الادارية وترديه منعما ، اعتبرته بمثابة اعتداء مادى وقضت باختصاصها بنظر المنازعة فيه . كذلك جرى قضاء مجلس الدولة ، ابان كان اختصاصه

بدعوى الموظفين العموميين محدودا في مسائل معينة — قبل صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — على تكييف القرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين العموميين على أساس من حقيقة القرار وما اتجهت ارادة الجهة الادارية الى احداثه من آثار قانونية بصرف النظر عن العبارات المستعملة في صياغته ، واضطرد قضاؤه على الاختصاص بنظر الطعن في بعض القرارات التي كانت — بحسب ظاهرها — خارجة عن اختصاصه مثل قرارات النقل المكاني أو النذب اذا تبينت المحكمة من استظهار ملابسات وظروف محورها وما اتجهت اليه فيه الادارة أنه ينطوي في حقيقته على قرار آخر مما تختص به كأن ينطوي على جزاء تأديبي مقنع . وكذلك الحال كلما دفع أمام المحاكم بعدم الاختصاص لتعلق المنازعة بعمل من أعمال السيادة ، اذ تبين للفصل في هذا الدفع تكييف القرار محل المنازعة واستظهار محله وأركانه وطبيعته وصولا الى تحديد ما اذا كان يعتبر في حقيقته من أعمال السيادة التي تخرج عن اختصاص القضاء أم قرارا اداريا عاديا مما يختص بنظر المنازعة فيه .

وحيث أنه على هدى ما تقدم ، فإنه لما كان الطاعنون ينعون على قرار مجلس نقابة المحامين الصادر بجلسة ١٢/٢٧/١٩٩٠ بنقل أسمائهم الى جدول غير المشتغلين ، أنه في حقيقته وفي ضوء الاسباب التي استندت اليها ، وحسبما تتم عنه الاجراءات والظروف والملابسات التي سبقت وعاصرت اصداره — يعتبر قرارا تأديبيا قصد به معاقبتهم ومنعهم من مزاوله المهنة الى أجل غير محدود وأن أحدا منهم لم يفقد شرطا من شروط القيد بالجدول لينقل الى جدول غير المشتغلين وأن هذا القرار استقر بعبارة النقل الى جدول غير المشتغلين واستند في ظاهره الى نصوص قانون المحاماة الواردة في هذا الشأن ( المادتين ١٣ ، ٤٤ ) للافلات من اتباع الاجراءات والضمائم التي قررها قانون المحاماة في شأن تأديب المحامين واذا كانت المادة ٤٤ من هذا القانون قد أناطت الاختصاص بالفصل في الطعن في قرار مجلس النقابة بنقل المحامي الى جدول غير المشتغلين الى

الدائرة الجنائية بمحكمة النقض ، وهو ما أسس عليه المطعون ضده دفعه بعدم اختصاص محكمة انقضاء الإداري بنظر الدعوى الماثلة . فمن ثم يتعين بادیء ذی بدء - للفصل في هذا الدفع ، تكييف القرار المطعون عليه والتعرف على طبيعته على أساس من حقيقته في ضوء الأسباب التي قام عليها - وما اتجهت ارادة مصدره الى احداثه من آثار قانونية - بصرف النظر عن تسميته الظاهرة ، والعبارات المستعملة في صياغته والنصوص القانونية التي أوردتها هذه الصياغة ، وذلك وصولا لما اذا كان القرار يعتبر - في حقيقة أمره - نقلا الى جدول غير المشتغلين مما يدخل صدقا وحقا في نطاق المادة ٤٤ من قانون المحاماة فتختص الدائرة الجنائية بنظر الطعن عليه ، أم أنه لا يعتبر كذلك فيرتد الاختصاص بشأنه الى قاضيه الطبيعي وهو مجلس الدولة صاحب الولاية العامة في المنازعات الادارية بحسبانه قرارا صادرا من نقابة مهنية تعتبر من أشخاص القانون العام وقراراتها من قبيل القرارات الادارية ، ولا يستظل بنص خاص آخر بسند الاختصاص بنظر الطعن فيه الى جهة قضائية أخرى ، ولو كان الاختصاص يتوقف على ظاهرة عبارات القرار وما خلعه عليه مصدره من تسمية أو وصف لكان مؤدى ذلك أن تتعدد اختصاصات الجهات القضائية وفق ارادة مصدر القرار ، فيوجه ببعض ارادته الاختصاص بنظر المنازعة فيه حسبما يسبغ عليه من وصف أو تسمية ، وهو أمر غير مقبول في القانون ويتأبى مع كون أحكام الاختصاص للولاة من النظام العام ولا ريب أن هذه المحكمة وهي تمس مسألة الاختصاص في المنازعة الماثلة تحرص على ألا تتسلب من الاختصاصات المنوطة بمجلس الدولة في الدستور والقانون حرصها على ألا تتعدى على اختصاصات جهات قضائية أخرى ، وذلك كله انطلاقا من وجوب احترام مبادئ الدستور وأحكام القانون الذي أثره المشرع الدستوري وحده في المادة ١٦٧ دستور بتحديد اختصاصات الجهات القضائية .

( طعن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٩١ )

## ثانياً — الدفع بعدم القبول

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

يعتبر الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة من الدفع  
المتعلقة بالنظام العام — يجوز اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة  
الإدارية العليا وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يثره أحد  
الخصوم .

**المحكمة :** ومن حيث أنه بالنسبة الى ما أثاره السبب الأول  
للطعن خاصا بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة لما ذكره  
المدعى في عريضة دعواه من أنه باع الأرض محل قرارى الاستيلاء  
المطعون فيهما الى المدعى عليه الثانى ( ..... ) بما ينفى صفته  
ومصلحته في رفع الدعوى ، فانه ولئن كان هذا الدفع من الدفع المتعلق  
بالنظام العام فيجوز اثارته لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا كما  
تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يثره أحد الخصوم ، الا أن الثابت  
من وقائع هذه المنازعة ومنذ بداية مراحلها الأولى أمام القضاء المدنى أن  
المدعى كان يستند الى صفته كمالك لأرض النزاع — فضلا عن صفته  
كمؤجر للمدرسة المذكورة — ولم تكن تنازعه في هذه الصفة — فقد انعدمت  
الخصومة بينهما في جميع مراحل النزاع السابقة على أساس ثبوتها له  
كما خلت الأوراق مما يفيد زوالها عنه في مرحلة النزاع المائل والتي  
تتطوى على تمسكه بها وما يراه من حقوق مترتبة عليها ومع ذلك فلو  
صح أنه باع الأرض محل الاستيلاء فيبقى له صفة ومصلحة في الطعن  
على القرار الصادر بذلك طالما أنه يمثل عقبة تحول بينه وبين تنفيذ التزامه  
بتسليم الأرض للمدعى عليه الثانى طبقا لما يكون قد انعقد عليه الاتفاق  
بينهما وقد يلزمه عقده أيضا بضمان عدم التعرض فيكون رفعه للدعوى

توقيا للرجوع عليه بهذا الضمان وعلى هذا الأساس ينفذ الدفع غير  
مديد ويلتفت عنه .

( طعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٢٣ )

### قاعدة رقم (١٤٥)

#### المبدأ :

انتقال تبعية الوحدة التي يعمل بها الطاعن من جهة الى أخرى أكثر  
من مرة في خلال أجل نظر المحكمة الطعن التأديبي يقتضى أن يختصم  
الطاعن الجهة الأخيرة ذات الصفة سواء تم الدفع قبل الطعن لانتفاء  
صفة المطعون ضده أو لم يتم ابتداء الدفع بذلك — يكون على المحكمة  
تنبيه الطاعن ومنحه الأجل اللازم لاختصام ذى الصفة فان استجاب  
لذلك واختصم الجهة ذات الصفة صح طعنه من ذلك الزاوية والا قضت  
المحكمة بعدم قبول الطعن لرغمه على غير ذى صفة .

**المحكمة :** ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية ينص  
في المادة ( ١١٥ ) منه على أن « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه  
في أية حالة تكون عليها » وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى  
لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لاعلان ذى  
الصفة ، ويجوز لها في هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تتجاوز  
خمس جنيهات .

ومن حيث أن انتقال تبعية الوحدة التي يعمل بها الطاعن من جهة  
الى أخرى خلال أجل نظر المحكمة للطعن التأديبي يقتضى أن يختصم  
الطاعن الجهة ذات الصفة سواء تم الدفع بعدم قبول الطعن لانتفاء  
صفة المطعون ضده أو لم يتم ابداء الدفع بذلك ويكون على المحكمة تنبيه  
الطاعن ومنحه الأجل اللازم لاختصام ذى الصفة ، فان استجاب لذلك

واختصم الجهة ذات الصفة صح طعنه من تلك الزاوية والا قضت المحكمة بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة .

ومن حيث أنه اذا تم انتقال تبعية الوحدة التى يعمل بها الطاعن من جهة الى أخرى وقامت المحكمة بتبنيه الطاعن ومنحه الأجل اللازم لاختصام ذى الصفة ، ثم طرأ انتقال تبعية الوحدة التى يعمل بها الطاعن مرة أخرى من الجهة الجديدة الى جهة ثالثة فانه يكون على المحكمة أن تنبه الطاعن من جديد الى وجوب اختصام الجهة ذات الصفة وتمنحه أجلا لاعلان ذى الصفة ، فان استجاب لذلك واختصم الجهة ذات الصفة صح طعنه من تلك الزاوية والا قضت المحكمة بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة .

وعلى ذلك فانه اذا تم انتقال الوحدة التى يعمل بها الطاعن من جهة الى أخرى وقامت المحكمة بتبنيه الطاعن ومد الأجل اللازم لاختصام ذى الصفة ، ثم طرأ انتقال تبعية الوحدة التى يعمل بها الطاعن مرة أخرى من الجهة الجديدة الى جهة ثالثة فلم تقم المحكمة بتبنيه الطاعن من جديد الى وجوب اختصام الجهة ذات الصفة وتمنحه أجلا لاعلان ذى الصفة ، ورغم ذلك انتهت الى القضاء بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى الصفة ، فانها تكون بذلك قد أخطأت فى تطبيق حكم القانون الذى يوجب عليها فى هذه الحالة أن تنبه الطاعن مرة ثانية الى وجوب اختصام صاحب الصفة الجديدة وتؤجل نظر الطعن لتنفيذ ذلك حتى اذا تقاعس عن اختصام صاحب الصفة الجديدة كان لها أن تقضى بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذى صفة .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم فانه لما كانت تبعية منطقة صان الحجر التى يعمل بها الطاعنون قد انتقلت الى وزارة المالية ( جهاز شئون الشركات ) ثم الى محافظة الشرقية ، وقد ثبت ذلك فى محضر الجلسة من خلال ما دُفع به لمجالى الحكومة فقد كان يجب على المحكمة أن تؤجل

نظر الطعون وأن تطلب الى الطاعنين اعلان الجهة الجديدة ذات الصفة وهي محافظة الشرقية أما وقد أغفلت المحكمة هذا الاجراء اللازم فانها تكون قد خالفت حكم القانون ويكون حكمها المطعون فيه واجب الالغاء وتأخذ هذه المحكمة باعادة هذه الطعون الأربعة الى المحكمة التأديبية بالنصورة لفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

( طعن رقم ١١١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ١٤٦ )

#### المبدأ :

صاحب الصفة هو من يختص وفقا لأحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتباري والتحدث باسمه — الأصل في الاختصاص في الدعوى الادارية أن توجه ضد الجهة الادارية التي أصدرت القرار فهي ادرى الناس بمضمون القرار والأسباب التي أدت اليه — الصفة في تمثيل الجهة الادارية امر مستقل عن الشخص الذي تسلم اليه صور الاعلانات وفقا لأحكام المادة ١٤ من قانون المرافعات وهي مستقلة أيضا عن نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الجهات الادارية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون — لا يكفي لصحة الاجراء أن تباشره ادارة قضايا الحكومة — يتعين لصحة الاجراء أن تكون مباثرتة باسم صاحب الصفة وهو الوزير بالنسبة الى شؤون وزارته — الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة هو دفع متعلق بالنظام العام — يجوز لصاحب الشأن أن يثيره في أية مرحلة كانت عليها الدعوى — يجوز للمحكمة أن تتصدى له من تلقاء نفسها ولو لم يكن ثمة دفع من المدعى عليه أو من هيئة مفوضى الدولة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى والطعن في الحكم الصادر فيها لرفعها على غير ذي صفة فإن صاحب الصفة هو من يختص وفقا لأحكام القانون بتمثيل الشخص الاعتباري والتحدث



باسمه ، لأن الأصل في الاختصاص في الدعوى الادارية أن توجه الدعوى ضد الجهة الادارية التي أصدرت القرار ، فهي أدرى الناس بمضمونه وأعرفهم بالأسباب التي أدت اليه . والصفة في تمثيل الجهة الادارية أمر مستقل عن الشخص الذي تسلم اليه صور الاعلانات وفقا لحكم المادة ١٤ من قانون المرافعات ، ومستقل أيضا عن نيابة ادارة قضايا الحكومة عن الجهات الادارية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون . فلا يكفي لصحة الاجراء أن تباشره ادارة قضايا الحكومة بل يتعين لصحتها أن تكون بمباشرته باسم صاحب الصفة وهو الوزير بالنسبة الى شئون وزارته . والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة من النظام العام الذي يجوز لصاحب الشأن أن يثيره في أية مرحلة كانت عليها الدعوى ، كما يجوز للمحكمة أن تتصدى له من تلقاء ذاتها ولو لم يكن ثمة دفع من المدعى عليه أو من هيئة مفوضى الدولة .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن مورث المطعون ضدهم أقام دعواه طالبا الحكم بالزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا له عن الأضرار التي لحقت نتيجة صدور قرار في ٩/١١/١٩٦٠ بمصادرة البضاعة التي استوردها وهذا القرار صادر من السيد وزير الاقتصاد في ٢٤/١١/١٩٦٠ وباعتماد محضر اللجنة المشتركة بالادارة العامة للاستيراد المنعقدة في ٩/١١/١٩٦٠ والتي قررت رفض طلب المذكور بالافراج عن الآلات المستوردة موضوع التعويض — مثلما فعل عندما رفع دعواه رقم ٦٤٧ لسنة ١٥ ق بطلب إلغاء هذا القرار — باعتباره صاحب الصفة أما وقد رفع دعواه الأخيرة ضد وزير الزراعة الطاعن وهو لا صفة له في الدعوى ، ولم يختصم السيد وزير الاقتصاد صاحب الصفة ، فمن ثم تكون الدعوى مرفوعة على غير ذى صفة . وكان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة حتى بدون أن يدفع أملمها بذلك . ولذلك يكون الحكم قد

خالف القانون فيتمتعين القضاء بالعائه والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة مع إلزام المطعون ضدهم بالمصروفات •

( طعن رقم ٢٢٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ١٤٧ )

#### المبدأ :

إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس فاتها تؤجل الدعوى لإعلان ذى الصفة — أساس ذلك : رغبة المشرع في التوفيق بين جدية الدفع وأصول التقاضى وضرورة انعقاد الخصومة بطم أطرافها الحقيقيين وبين حق المدعى فى تحقيق دفاعه وتصحيح الاجراء الشكلى الخاص بالطعن على نحو يمكن معه تداركه بتبنيه الى ذلك •

**الحكمة :** ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أساس أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وذلك لمخالفته لأحكام المادة ١١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك على النحو الوارد تفصيلا بعريضة الطعن •

ومن حيث أن المادة ٢/١١٥ من قانون المرافعات قد نصت على أنه إذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة •

ومن حيث أن الأساس فى تقرير المشرع لهذه الأحكام التوفيق بين جدية وجدوى الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة مرتبطين بأصول التقاضى وضرورة انعقاد الخصومة بطم أطرافها الحقيقيين بتداولها من جهة وبين حق المدعى فى تحقيق دفاعه وتصحيح الاجراء الشكلى الخاص بالطعن عقب اقامته دعواه بالحقوق التى رفعها للمطالبة بها على نحو يمكن معه تداركه بتبنيه الى ذلك •

ومن حيث أن الثابت من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أن الحاضر عن الحكومة في الدعوى قديم بجلسة ١٩٨٤/١٠/٢٢ مذكرة دفاع طلب فيها أصليا : الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذي صفة واحتياطيا برفض الطعن ثم قررت المحكمة بذات الجلسة حجز الدعوى لإصدار الحكم فيها بجلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ . وبالفعل صدر الحكم الطعن بالجلسة المذكورة وذلك دون أن تؤجل للمحكمة الدعوى ليقوم الطاعن بتصحيح شكل طعنه باختصاص ذي الصفة وحيث أن المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ، معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « يمثل المحافظة — محافظها ، كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلي الأخرى رئيسها ، وذلك أمام القضاء وفي مواجهة الغير . كما نصت المادة ٢٧ مكررا من القانون المذكور على أن يكون المحافظ رئيسا لجميع العاملين المدنيين في نطاق المحافظة في الجهات التي نقت اختصاصاتها إلى الوحدات المحلية ويمارس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير ويختص المحافظ بالنسبة للعاملين المدنيين بفروع الوزارات والجهات التي لم ينقل اختصاصها إلى الوحدات المحلية فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها بما يأتي :

( أ ) ..... ( ب ) ..... ( ج ) .....

الإحالة إلى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية في الحدود المقررة للوزير ... الخ .

ونصت المادة ( ٥٥ ) على أن يكون لكل مدينة رئيس له سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة في المسائل المالية والإدارية بالنسبة لأجهزة وموازنة المدينة على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية ... الخ .

كما نصت المادة ( ١٤٣ ) على أن تسرى فيما لم يرد بشأنه نص

في هذا القانون الأحكام والقوانين الخاصة بالعمالين المدنيين في الدولة على العاملين بوحدات الحكم المحلي .

وحيث أنه طبقاً لأحكام المواد (٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور فإنه توضع كل محافظة هيكل تنظيمية بمراعاة أن يكون لكل مديرية هيكل مستقل وتضع المحافظة جداول لوظائف وحدات الحكم المحلي بها ، ويعتبر العاملون بالدواوين العامة لوحدات الحكم المحلي وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالأقدمية والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن المحافظ له سلطة الوزير بالنسبة إلى جميع العاملين في نطاق المحافظة ومنهم العاملين بالمرافق التي نقلت اختصاصاتها للمحليات وكذلك بالنسبة للعاملين بالدواوين العامة للوحدات المحلية — ومن حيث أنه طبقاً لأحكام المادتين ( ١ ) ، ( ٢ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة فإن المحافظ يعتبر السلطة المختصة والوزير المختص في مواد هذا القانون بالنسبة لوحدات الحكم المحلي وهي بداهة الوحدات الموجودة في نطاق المحافظة التي يرأسها .

ومن حيث أنه بعد إذ حددت المادة ( ٨١ ) من القانون المذكور الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العامل فإن المادة ( ٨٢ ) من القانون أناطت الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات بشاغلي الوظائف العليا وللرؤساء المباشرين وأناطت ( بالسلطة المختصة ) وضمنها المحافظ المختص سلطة حفظ التحقيق أو إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء وتعميده ولها أيضاً إذا ألغت الجزاء أن تحيل العامل إلى المحاكم التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغها بالقرار والسلطة المختصة بحفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة في البنود ( ١ — ٦ ) من الفقرة الأولى من المادة (٨٠) . . . والجزاءات في البنود ٧ ، ٨ ، ٩ من نفس المادة

في المخالفات الجسيمة التي تحددها لائحة الجزاءات التي تضعها أيضا السلطة المختصة وفقا للمادة ( ٨١ ) من القانون .

وحيث أنه بناء على ما سبق فإن لمحافظ أسيوط بضفته الرئيس الإداري الأعلى للعاملين المدنيين في محافظته على الوجه آف الذكر بجميع وحداتها الداخلة في هيكلها التنظيمي سلطة الوزير المقررة في القوانين والوائح فضلا عن السلطة المنوطة بالسلطة المختصة بالنسبة لهؤلاء العاملين في نظام العاملين المدنيين بالدولة وهو الذي أقيم ضده الطعن رقم ١٢٩ لسنة ١٠ ق أمام المحكمة التأديبية بمدينة أسيوط ويمثل محافظة أسيوط وهو أيضا الرئيس الأعلى لمصدر القرار التأديبي المطعون فيه — رئيس الوحدة المحلية لمركز أبنوب — رئيس مركز أبنوب وكذلك فإن المحافظ المذكور هو الرئيس الأعلى والسلطة المختصة وصاحب سلطة الوزير بالنسبة للعامل الذي صدر في شأنه هذا القرار والذي تنظم اليه بتظلمه المؤرخ ١٩٨٣/٣/٢٦ حيث انتهى المحافظ آف الذكر الى رفض تظلمه بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٥ طبقا لما هو ثابت على صورة تقرير منبوض الدولة لمحافظة أسيوط — بنتيجة فحص التظلم رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ والمرفقة بالأوراق ومن ثم فإن لمحافظ أسيوط الذي تم اختصاصه في الطعن أمام المحكمة التأديبية صفة في هذه الدعوى ومع ذلك فإنه لئن كان ذلك كذلك الا أنه لا يزال صحيحا أن الطعن المشار اليه رقم ١٢٩ لسنة ١٠ ق أمام المحكمة التأديبية بأسيوط كان يتعين عليه أن يختصم في هذه الخصومة رئيس الوحدة المحلية لمركز أبنوب باعتباره مصدر القرار المطعون فيه والمتظلم منه للمحافظ وذلك اعمالا لحكم المادة الرابعة من قانون الحكم المحلي المشار اليه التي نصت جراحة على أن الذي يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلي الأخرى — غير المحافظة — هو رئيسها أمام القضاء وفي مواجهة الغير .

ومن حيث أن الثابت — بالنسبة للطعن المائل أن المحكمة التأديبية قد استشعرت جدية الدفع بعدم قبول الطعن المقام أمامها لرفعها على

غير ذي صفة وذلك عندما حجزت الطعن لتحكم فيه بمجرد تقديم محامى الحكومة المذكورة المشتملة على هذا الدفع ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة المذكورة وفقا لما يقضى به نص المادة ( ٢/١١٥ ) سالفه الذكر من قانون المرافعات أن تؤجل الدعوى لاعلان ذي الصفة واذ أنها لم تقبل ذلك وحكمت بعدم قبول الدعوى فان هذا الحكم يكون قد صدر مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله منطويا على اخلال بحق الدفاع الذى فضلا عن رعاية المشرع له بتلك المادة فى قانون المرافعات قد كفله الدستور بنص المادة ٦٩ منه الأمر الذى يتعين معه الغاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بمدينة أسيوط للحكم فيها مجددا بهيئة أخرى .

( طعن رقم ٩٥٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٢/١٠/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ١٤٨ )

#### المبدأ :

الادارة المركزية للتأمين والمعاشات بالقوات المسلحة ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة بل هى فى تقييمات الدولة مجرد ادارة تابعة للقوات المسلحة وفروع منها ليس لها استقلال ذاتى ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تفول محيرها النيابة عنها وتمثيلها فى التقاضى — يمثلها فى ذلك وزير الدفاع الذى يتولى الاشراف على وزارته وفروعها — رئيس مجلس الوزراء لا صفة له فى تمثيل الوزارات التى يرأس مجلس وزرائها حيث لم ينص القانون على تمثيله لها اكفاء بتمثيل كل وزير لوزارته .

الحكمة : ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة للطاعتين الثانى والثالث فى الطعن رقم ٢٩٦٢ لسنة ٣٢ ق وهما رئيس الوزراء ومدير الادارة المركزية للتأمين والمعاشات بالقوات

المسلحة فان هذه الادارة الأخيرة ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية العامة بل هي في تقسيمات الدولة مجرد ادارة تابعة للقوات المسلحة وفُرع منها ليس لها استقلال ذاتي ولم يمنحها القانون شخصية اعتبارية تخول مديرها النيابة وتمثيلها في التقاضي وانما يمثلها في ذلك وزير الدفاع المتولى الاشراف على شئون وزارته وفروعها والجهات التابعة لها التي من بينها هذه الادارة . كما أن مجلس الوزراء لا صفة له في تمثيل الوزارات التي يرأس مجلس وزرائها حيث لم ينص القانون على تمثيله لها اكتفاء بتمثيل كل وزير لوزارته ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للسيد رئيس مجلس الوزراء ومدير الادارة المركزية للتأمين والمعاشات بالقوات المسلحة في محله ويتعين الحكم بقبوله .

( طعن رقم ٢٩٥٩ و ٢٩٦٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١٤٩ )

#### المبدأ :

قيام جهة الادارة بتنفيذ الحكم المطعون فيه يتم درءا لمسئوليتها عن الامتناع عن تنفيذ حكم واجب النفاذ دون أن يتعدى ذلك الى اعتبار ما تم رضاء بالحكم مانعا من الطعن فيه في مفهوم نحن المادة ( ٢١ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية — مؤدى ذلك : أن يصير النفع بعدم قبول الطعن اقيام جهة الادارة بتنفيذ الحكم المطعون فيه في محله .

**المحكمة :** ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله على أساس أن قواعد ترقية العاملين بمجلس الشعب والمعتمدة من مكتب المجلس تعتبر فيما اشتملت عليه من اشتراط حصول العامل على مؤهل متوسط لترقيته

الى الفئة الثانية تعتبر جزءا من لائحة العاملين بمجالس الشعب طبقا للمادة ( ٣٦ ) من قانون مجلس الشعب والمادة ( ٨١ ) من لائحة العاملين بالمجلس وأن المطعون ضده حاصل على الابتدائية عام ١٩٣٩ والاعدادية عام ١٩٥٧ وهما من المؤهلات دون المتوسطة ومن ثم لا يجوز ترقيته الى الفئة الثانية وفقا لما درجت عليه الأمانة العامة لمجلس الشعب طبقا للقواعد التي قررهما مكتب المجلس أما القول بأن بعض زملاء المدعى رقا الى الفئة الثانية بالرغم من حصولهم على الابتدائية فهو قول يحتاج الى دليل ولا يقدر في ذلك أن مكتب المجلس أصدر بتاريخ ٢٠/٧/١٩٨٢ القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ الذي أجاز شغل الفئات حتى الثانية من الحاصلين على مؤهلات دون المتوسطة فقد صدر هذا القرار وعمل به في تاريخ لاحق على صدور قرار الطعن وقدمت جهة الادارة جافظتي مستندات كما قدم المطعون ضده ثلاث مذكرات دفع فيها بعدم قبول الطعن شكلا لقيام جهة الادارة بتنفيذ الحكم المطعون فيه كما طلب الحكم برفض الطعن .

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الطعن لقيام الجهة الادارية بتنفيذ الحكم المطعون فيه فان هذا الدفع مردود بأن قيام جهة الادارة بتنفيذ الحكم المطعون فيه إنما يتم بالتطبيق لنص الفقرة الأولى من المادة ( ٥٠ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والتي تنص على أنه لا يترتب على الطعن في الحكم أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك ومن ثم فان قيام جهة الادارة والحال هذه بتنفيذ الحكم انما تم درءا لمسئوليتها عن الامتناع عن تنفيذ حكم واجب النفاذ دون أن يتمدى أثر ذلك الى اعتبار ما تم رضاه بالحكم مانعا من الطعن فيه في مفهوم نص الماد ٢١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ومن ثم يندو الدفع في هذا الشأن غير قائم على صحيح سند متعين الرقعة .

( طعن رقم ٢٦١٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٥ )



## قاعدة رقم (١٥٠)

## المبدأ :

الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه - يجب على المحكمة تأجيل نظر الدعوى وتكليف المدعى بإعلان ذى الصفة في ميعاد يحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً - انقضاء بعدم قبول الدعوى دون تكليف المدعى باختصاص صاحب الصفة في الميعاد الذى تحدده - يكون حكمها قد خالف القانون ويتعين انقضاء بالغلطه .

**المحكمة :** وحيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المحلى تقضى بأن المدعى من وحدات الحكم المحلى التى لها الشخصية الاعتبارية ، كما تقضى المادة الرابعة من هذا القانون بأن رئيس مجلس المدينة هو الممثل القانونى لها .

كذلك تنص المادة (١١٥) من قانون المرافعات على أن «الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه فى أى مرحلة تكون عايتها ، وإذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لإعلان ذى الصفة ويجوز لها فى هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً » .

وحيث أن المشرع ضمنا لسير الخصومة نحو غايتها النهائية وضع قيداً للحكم بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعى عليه فأوجب على المحكمة فى مثل هذه الحالة تأجيل نظر الدعوى وتكليف المدعى بإعلان ذى الصفة فى ميعاد تحدده مع جواز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً ، فإذا لم تقم بذلك حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، فإذا أغفلت المحكمة تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ( ١١٥ ) من قانون المرافعات وحجزت الدعوى للحكم فيها وقضت بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة دون أن تكلف المدعى باختصاص صاحب الصفة فى الميعاد

الذى تحدده لذلك ، فمن ثم يكون حكمها قد خالف القانون ويتمين القضاء بالغائه ، ولما كانت الدعوى غير مهيأة للفصل فيها لعدم اختصاص صاحب الصفة على ما سلف البيان ، فقد تعين إعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا وفق القانون ، مع الزام الطاعن المبروفات لتقاعسه عن اختصاص صاحب الصفة « فى هذا المعنى الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الطعن رقم ١٠٣٧ لسنة ١٨ ق ، جلسة ١٩٧٨/٥/٣٧ ، مجموعة الخمسة عشر عاما ج٢ ص ٩٩٢ ، ٩٩٣ » .

وحيث أنه باعمال مقتضى ما تقدم على واقعة الطعن ، وكان الثابت من الأوراق أن صاحب الصفة فى الدعوى — المطعون فى الحكم الصادر فيها هو رئيس مجلس مدينة أسيوط دون المدعى عليهم الذين اختصمهم الطاعنان فى صحيفة دعواهما ، وأنه بجلسة محكمة القضاء الادارى المنعقدة فى ١٩/١٠/١٩٨٦ قدم الحاضر عن جهة الادارة مذكرة طالب فيها الحكم — أصليا — بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة للمدعى عليهما الأول والثانى ، واحتياطيا رفض الدعوى ، كما طلب الحاضر عن المدعين بهذه الجلسة أجلا للاطلاع والرد ، الا أن المحكمة قررت الحكم فى الدعوى بجلسة ١١/٢٣/١٩٨٦ أى أنها أغفلت تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة ( ١١٥ ) مرافعات المشار اليها وحجزت الدعوى للحكم وقضت بعدم قبولها دون أن تكلف المدعين باختصاص صاحب الصفة فى موعد تحدده لهما ومن ثم يكون حكمها قد خالف القانون حريا بأن يقضى فيه بالالغاء ، ونظرا لأن الدعوى غير مهيأة للفصل فيها لعدم اختصاص صاحب الصفة على نحو ما سلف بيانه ، لذا يتمين إعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا وفقا لصحيح القانون .

( طعن رقم ٦٢٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٩٣ )

نفس المعنى : ( طعن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٨/١/١٩٨٦ )

## قاعدة رقم ( ١٥١ )

### المبدأ :

المادة ١١٥ مرافعات — الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير  
ذى صفة — يجوز ابداءه في أية حالة تكون عليها الدعوى ويجوز للحكمة أن  
تتصدى له من تلقاء نفسها .

**الحكمة :** ومن حيث أن الطعن يقوم على أسباب حاصلها أن  
الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ أن المطعون  
ضده يعمل محاميا بالادارة القانونية بمستشفى الحسين الجامعي والتي  
تعتبر جزءا تابعا لكلية الطب بجامعة الأزهر والتي يمثلها طبقا للقانون  
رئيس الجامعة الذي يعتبر الخصم الأصيل في الدعوى الا أن المطعون  
ضده أقام دعواه على غير رئيس الجامعة فتكون دعواه غير مقبولة شكلا  
لرفعها على غير ذي صفة وكان يتعين القضاء بذلك كما أن الأمر التنفيذي  
رقم ١٧٤/١٩٨٤ الذي يتمسك به المطعون ضده هو قرار منعهم لأنه  
لم يصادف محلا لعدم وجود درجة بالميزانية ولصدوره من غير مختص  
وقد تم سحبه والفاؤه واعتباره كأن لم يكن مما كان يتعين معه القضاء  
برفض الدعوى .

ومن حيث أنه عن الدفع المبدى بعدم قبول الدعوى لرفعها على  
غير ذي صفة فإنه لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٥٣/١٩٦١ بشأن  
اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها وتعديلاته قد حددت صاحب  
الصفة في تمثيل جامعة الأزهر بمختلف فروعها ووحداتها ومن بينهما  
مستشفيات الجامعة قد نصت على أن يتولى رئيس الجامعة ادارة شؤون  
الجامعة العلمية والادارية والمالية وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الأخرى  
وهو المسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح في الجامعة وقرارات مجلس  
الجامعة في حدود هذه القوانين واللوائح ٥٥٠ « ومن ثم فان رئيس

جامعة الأزهر هو وحده صاحب الصفة في تمثيل الجامعة وهو الذي يجب اختصاصه في أية دعوى تقام في مواجهتها .

ومن حيث أن مستشفيات جامعة الأزهر ليست شخصا من الأشخاص الاعتبارية المستقلة ولم يمنحها القانون هذه الشخصية بل هي وحدات ذات طابع خاص تابعة لجامعة الأزهر وفقا لأحكام لاحقة مستشفيات جامعة الأزهر الصادر بها قرار فضيلة الامام الأكبر شيخ الأزهر رقم ١٩٨٣/٣٩١ ومن ثم فليس لهذه المستشفيات أية صفة تسمح باختصاصها أمام القضاء واذ وجه المدعى دعواه الى رئيس مجلس ادارة مستشفيات الحسين الجامعى وعميد كلية الطب ومدير عام مستشفيات الحسين الجامعى دون أن يختصم رئيس جامعة الأزهر صاحب الصفة في تمثيل الجامعة فان الدعوى تكون والأمر كذلك قد أقيمت على غير ذى صفة .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية ينص في المادة ١١٥ منه على أن « الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز ابداءه في أية حالة تكون عليها واذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس أجلت الدعوى لاعلان ذى الصفة ويجوز لها في هذه الحالة الحكم على المدعى بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاات » ومتى كان ذلك وكان هذا الدفع من النظام العام الذى يجوز لصاحب الشأن أن يثيره في أية مرحلة كانت عليها الدعوى كما يجوز للمحكمة أن تتصدى له من تلقاء نفسها ولو لم يكن ثمة دفع به وبهذه المثابة فانه كان يتعين على المحكمة للتحقق من صاحب الصفة الأصلية في هذه الدعوى على النحو السليق وتطبيق أحكام المادة ١١٥ الآنف نصها ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بقبول الدعوى شكلا فانه يكون قد خالف حكم القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه القضاء بالغاءه وباعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى ، مع ابقاء الفصل في المصروفات .

( طعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٥/١٩ )

## ثالثاً - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها

قاعدة رقم ( ١٥٢ )

المبدأ :

لمحكمة القضاء الإداري أن تطرح الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والدفع بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد متى تبين أن الخصم المتصك بأى منهما لم يشفع طلبة إما يشته أو يؤيده - للمحكمة من باب أولى أن ترجىء البت في الدفع الى مرحلة الفصل في الموضوع حتى لا يتعطل الفصل في الشق المستعجل من الدعوى لأسباب ترجع الى تراخى جهة الإدارة في تقديم دفوعها على وجه يعتد به وفي ذات الوقت لا تضيق على تلك الجهة فرصة إثبات دفوعها في مرحلة لاحقة من مراحل النزاع - أسس ذلك : - أن المحكمة كقضاء مستعجل لها أن تتلصق بتوافر شروط قبول الدعوى من ظواهر الأمور بما لا يقطع السبيل على كل صاحب مصلحة أن يثبت ما يخالف ذلك في مرحلة نظر الموضوع .

المحكمة : ومن حيث أن الجهة الإدارية الطاعنة أقامت طعنها على أساس أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه اذ ورد في أسبابه أن المحكمة ترجىء الدفع المبدى من الطاعنين بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالدعوى رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٠ مدنى جزئى بنى مزار وكذلك الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد وذلك الى حين الفصل في الموضوع ، وهذا القضاء غير سديد لأن الفصل في الطلب المستعجل يتضمن فصلاً في مسألة الاختصاص أو قبول الدعوى بتقيد المحكمة عند نظر الموضوع ، الأمر الذى يستوجب ضرورة الفصل في الدفوع الشكلية قبل الفصل في الطلب المستعجل .

واستطردت الجهة الإدارية الطاعنة الى أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أن الأسباب التى أثبتتها اللجنة التى عينت الجراح والتى

بنى عليها/قراؤه الغاء الترخيص لا تكفى لحمل ذلك القرار ، وانما بفرض صحة هذه الأسباب فقد تؤدي الى وقف اترخيص حتى يتم ازالة المخالفات فان ذلك يتضمن مخالفة للقانون ، بالنظر الى أن الجهة الادارية وقد ارتأت بناء على سلطتها في تقدير خطورة المخالفات أنها من الخطورة بحيث لا يمكن تدارك النتائج الناجمة عنها وأصدرت بذلك قرارها بالغاء الترخيص ، فان ما ذهبت اليه المحكمة من أن تلك المخالفات لا تؤدي بذاتها الى الغاء الترخيص ، انما ينطوى على مراجعة تقدير جهة الادارة لأهمية وخطورة المخالفة ، وتلك أمور تستقل بها الجهة الادارية وتنحصر عنها رقابة القضاء الادارى .

ومن حيث أنه بالنسبة الى الوجه الأول من أوجه الطعن ، فان الثابت من الأوراق أن الحاضر عن الحكومة قد دفع بجلسة ١٩٨١/٤/٢١ أمام محكمة القضاء الادارى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالدعوى رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٠ ، وعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد ، دون أن يسند دفعه بمذكرات أو مستندات تؤيدها — واذ كان لمحكمة القضاء الادارى أن تطرح هذه الدفع بع الاعتبار أن الخصم المتمسك بها لم يشفعها بما يثبتها ويؤيدها ، فان للمحكمة — من باب أولى — أن ترجىء البت فيها الى مرحلة الفصل في الموضوع ، حتى لا يتعطل الفصل في الشئ المستعجل من الدعوى لأسباب ترجع الى تراخى جهة الادارة في تقديم دفعها على وجه يعتد به ، وفي ذات الوقت لا تضيق على تلك الجهة فرصة اثبات دفعها ولو في مرحلة لاحقة من مراحل النزاع ، فالمحكمة تكون بذلك قد تلمست — كقضاء مستعجل — توافر شروط قبول الدعوى من ظاهرها الأمور ، بما لا يقطع السبيل على كل صاحب مصلحة في أن يثبت ما يخالف ذلك في مرحلة نظر الموضوع .

( طعن رقم ٢٠٤٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٧ )

قاعدة رقم ( ١٥٢ )

المبدأ :

على المحكمة قبل التصدى لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل  
مراحة في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع  
بعدم القبول — أساس ذلك : — حتى لا يحمل قضاء المحكمة في موضوع  
الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمني  
بالاختصاص والقبول .

المحكمة : للمحكمة قبل أن تتصدى لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل  
مراحة وعلى وجه قاطع في بعض المسائل الفرعية ، مثل الدفع بعدم  
الاختصاص والدفع بعدم القبول ، وذلك حتى لا يحمل قضاؤها في موضوع  
الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمني بالاختصاص  
والقبول . ولما كان الفصل في هذه المسائل ضروريا ولازما قبل التعرض  
لموضوع طلب وقف التنفيذ ، وهي لا شك تتسم مثله بطبيعة خاصة  
قوامها الاستعجال ، فإن ذلك يستوجب عدم التقيد بإجراءات تحضير  
الدعوى وتبنيها للمرافعة عن طريق هيئة مفوضى الدولة في هذا الخصوص  
ولما كانت الدعوى الماثلة تتضمن طلبا بوقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ،  
فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إذ فصل — قبل التعرض لموضوع  
طلب وقف التنفيذ — في شكل الدعوى — رغم عدم تحضيرها وتقديم  
تقرير بها من هيئة مفوضى الدولة — وانتهى إلى عدم قبول الدعوى  
شكلا لرفعها بعد الميعاد .

( طعن رقم ١٢٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١ )

قاعدة رقم ( ١٥٤ )

المبدأ :

عدم جواز إعادة عرض النزاع مرة أخرى بعد سابقة الفصل فيه  
بحكم حائز لقوة الأمر المقضى به .

**الحكمة :** عن الدفع بعدم جواز الطعن لسابقة الفصل فيه فقد نصت المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى به تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلا وسببا وتقضى بالحكمة بهذه الحقيقة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أنه يبين من الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٣ من أن الطاعنين . . . . . وزوجته . . . . . قد أقاما الاعتراض رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٧٣ أمام اللجنة القضائية الرابعة للإصلاح الزراعي ذكرا فيه أنهما يمتلكان مساحة قدرها ١ فدان ، ١٧ قيراط ، ١٦ سهم كائنة بناحية نزلة البطران مركز ومحافظة الجيزة بحوض البوهات رقم ١ قطعة رقم ٣ وان الثابت أن هذه القطعة هي أرض بناء ومحاطة بمباني وداخله ضمن كردون المدينة ولم تستغل إطلاقا في الزراعة فان المعارضين يطلبان رفع الاستيلاء عنها لعدم خضوعها لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

وبجلسة ١٩٦٣/٦/٣٠ قررت اللجنة قبل الفصل في الموضوع ندب مكتب خبراء وزارة العدل بالجيزة لاداء المأمورية المينة بقرار اللجنة وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره في ١٩٧٦/١/٣١ وبجلسة ١٩٧٧/٤/٢٨ أصدرت اللجنة قرارها بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع



برفضه وبنت اللجنة قرارها على أن الأرض المستولى عليها قد تخلف في شأنها أحد شرطى المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ لاعتبارها من أراضى البناء وعدم خضوعها لضريبة الأطنان وانما كانت الأرض مرمولة بخرية للأطيان وقت العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فمن ثم فانها لا تكون من أرض البناء في تطبيق أحكام ذلك القانون .

وقد طعن الطاعن الأول عن نفسه وبصفته الوارث الوحيد لزوجته في قرار اللجنة المشار إليها أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٣ ق وبجلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا تأسيسا على أنه قد تبين بجلاء أن أرض النزاع وقت العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ كانت خاضعة لضريبة الأطنان الزراعية وظلت كذلك لحين اجراء المعاينة بواسطة الخبير سنة ١٩٧٢ وبالتالي قد تخلف في شأنها أحد الشرطين اللزم اجتماعهما لاعتبارها من أراضى البناء في تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الأمر الذى يجعلها خاضعة للحظر الوارد في هذا القانون وتكون محلا للاستيلاء طبقا لأحكامه .

وعن حيث أن يبين بجلاء من العرض السالف أن الطعن المائل المقام من الطاعنين يتحد على الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٣ المشار اليه المحكوم فيه بجلسة ١٨/١٢/١٩٧٩ من حيث أنه مقام من الطاعنين وتعلق بذات المساحة واستند الى السبب ذاته فمن ثم فانه اعمالا لنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ لا يجوز اعادة طرحه مرة أخرى بعد سابقة الفصل فيه بحكم حائز لقوة الأمر المقضى به . الأمر الذى يتعين معه للحكم بعدم جواز نظر الطعن لسابقة الفصل فيه .

( طعن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٣١/١٢/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ١٥٥ )

#### المبدأ :

المسألة التي لم تنتظرها المحكمة فعلا لا يمكن أن تكون موضوعا لحكم حاز قوة الأمر المقضى ولا يثور بشأنها الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

**المحكمة :** اشترط في المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها : أولا : أن تكون المسألة واحدة في الدعويين — ثانيا : أن تكون المحكمة قد فصلت في موضوعها بحيث تستقر حقيقتها بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا — ثالثا : أن تكون ذات المسألة هي موضوع الدعوى الثانية من أى من الطرفين قبل الآخر ومؤدى ذلك أن المسألة التي لم تنتظرها المحكمة فعلا لا يمكن أن تكون موضوعا لحكم حاز قوة الأمر المقضى ولا يثور الدفع بعدم جواز نظر الدعوى اسبق الفصل فيها .  
( طعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٦/٤/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ١٥٦ )

#### المبدأ :

إذا كان محل الدعوى الأولى هو ترتيب الجزاء القانونى على عدم مشروعية القرار الإدارى مع طلب التعويض وكان محل الدعوى الثانية هو ترتيب الجزاء القانونى لعدم المشروعية مع طلب الإلغاء فإن المحل في الدعويين واحد — أساس ذلك — أن عدم المشروعية يصلح سندا لإلغاء القرار الإدارى بغض النظر عن الأثر المترتب على ذلك إلغاء أو تعويضا — مؤدى ذلك : تحقق شروط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — التفات الحكم المطعون فيه من هذا الدفع يصمه بمخالفة القانون ويستوجب الغاءه .

**الحكمة:** ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذا استند إلى القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٤ الذي تنص مادته الأولى بأن تؤول إلى الدولة الأراضي التي تقوم بتجفيفها ، وأضاف الحكم أن الثابت أن الدولة قد رحمت البركة التي كانت بأرض النزاع وبالتالي فإنها تكون مملوكة لها ، ولم تتحقق الحكمة من أن مساحة النزاع ضمن الأرض التي آلت ملكيتها إلى الدولة ، إذ أن الثابت بأوراق رسمية أن مساحة النزاع قد استعادتها مصلحة الأملاك الأميرية من أملاك الدولة وأخطرت الطاعن بذلك بالكتاب المؤرخ ١٨/١٠/١٩٦٢ ، أي بعد صدور القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ بأن ( مديرية الإسكان والمرافق بمحافظة المنوفية جارية في تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ وعند الانتهاء منه سيمصر محاسبتكم على التكاليف وخمس ما سبق سدادته وتسلمكم الأرض ) . وبتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٤ أخطرت مديرية الإسكان والتشييد بالمنوفية رئيس مجلس قروي النحامول بما يفيد استبعاد قطعة أرض النزاع من القطعة المردومة ، وتأكد ذلك الاستبعاد بالشهادة الرسمية الصادرة من تفتيش الأملاك الأميرية بشبين الكوم بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨١ بأن ( القطعة ٨٩ المستجدة من ٣٩ بحوض دير الناحية ١٥ والبالغ سطحها ٣٣ ط. غير تابعة لأملاك الدولة الخاصة ولم تدخل ضمن مشروعات الردم الخاص بالبرك بالناحية المذكورة لاستبعادها ) ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ حين اعتبر أرض النزاع من أملاك الدولة ، ومن ناحية أخرى فقد نسب الطاعن إلى الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال حيث تضمن أن سداد الطاعن لتكاليف ردم أرض النزاع لا يعنى ملكيتها لها طالما لم يقدم طلبا لاسترداد الأرض إلى المحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها الأرض ، فهذا الاستدلال لا محل له إذا كانت أرض النزاع لا تدخل في ملكية الدولة ، وما كان الطاعن يتقاعس عن ذلك لو أخطرت الجهات المعنية بدخول أرض النزاع ضمن أملاك الدولة . — وأن أخطاره رسميا بأن تلك

الأرض مستبعدة من أملاك الدولة هو الذى حال بينه وبين اتخاذ الاجراءات — وفصلا عن ذلك فقد طلبت الجهة الادارية تقاضى مقابل الردم لقدر النزاع من الطاعن حتى عام ١٩٨٢ ، وهو ما يؤكد استبعاد ذلك القدر من أملاك الدولة .

ومن حيث أن الطعن المائل قد أقيم من السيد/..... عن نفسه ، ولم يقيم المذكور الطعن بصفته وليا طبيعيا على أبناء ابنه المتوفى .... ، كما أن باقى وريثة المرحوم ..... من البالغين لم يقيموا الطعن ضد الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى والقاضى برفض دعواهم ، وعلى ذلك فإن الحكم المشار اليه يكون قد أصبح نهائيا فى مواجهتهم ، ولا يسوغ من ثم الحاجة بما كان يتمسك به مورثهم من أن من بين مساحة الأرض التى خصصت للنادى الريفى والتى صدر قرار رئيس مجلس الوحدة المحلية لمركز ومدينة منوف ، قدرا يبلغ ١٨ س ٣ ط كان يستأجره من جهات الاختصاص . وينحصر نطاق المنازعة فيما يطالبه السيد / ..... من الغاء القرارين رقم ٥٧٧/١٩٦٧ و ١٩٧٩/٨٩ ، بالنظر الى دخول مساحة يدعى ملكيتها فى نطاقهما .

ومن حيث أن قرار محافظ المنوفية رقم ٥٧٧ بتاريخ ٢٣ من يوليه سنة ١٩٦٧ ينص فى مادته الأولى على أن تسام قطعة الأرض البالغة مساحتها ٢٠ س ٢٣ ط بحوض داير الناحية بزمام الحامول مركز منوف والتى آلت ملكيتها للدولة بالقرار رقم ٣٣٧ فى ٧/٨/١٩٦٢ ، والتى سبق تسليمها لمجلس قسروى الحامول من مديرية الاسكان والمرافق فى ٣٠/٥/١٩٦٦ ، تسلم لذلك المجلس القروى لتنفيذ مشروع النادى الريفى بالحامول عليها . كما تنص المادة الأولى من القرار الادارى رقم ٨٩ بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ الصادر من رئيس مجلس الوحدة المحلية لمركز ومدينة منوف على الآتى : ازالة التعدى بالقوة الجبرية الواقع على ( ١ ) حوض داير الناحية رقم ١٥ بناحية الحامول ، القطعة رقم ٨٩ من ٣٩ ، وتعدى باسم ..... وتعدى باسم ..... —

التعدي الواقع بمعرفة المواطن السيد ٠٠٠٠ على مركز شباب الحامول  
وجميع التعديات الواقعة على المركز المذكور والموضحة بمحضر اللجنة  
المختصة .

ومن حيث أنه سبق للطاعن السيد / ٠٠٠٠ أن أقام دعوى ضد كل  
من محافظ المنوفية ورئيس مجلس مدينة شبين الكوم — بصفته ممثلاً  
قانوناً لمجلس مدينة منوف على ما جاء بصحيفة الدعوى — وذلك بصحيفة  
مودعة قلم كتاب محكمة شبين الكوم الابتدائية في ٧ من مايو سنة ١٩٨١  
وأورد الطاعن في دعواه أنه يمتلك بحوض دابر الناحية/ ٥ ( صحتة ١٥ )  
بالحامول القطعة رقم ٣٩ أصلية ، وقد أقام عليها منزلاً مساحتها  
٤٥ م<sup>٢</sup> ، إلا أن مجلس مدينة منوف قام بطرد سكان هذا المنزل وهدمه  
وأزال السور الخاص به وذلك بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٨١ ، وذلك  
في حين أن ملكية الطاعن كانت مقترنة بوضع يده وثابته بمصلحتي الأملاك  
والاسكان ، وانتهى الى طلب الزام المدعى عليهما في الدعوى المذكورة  
متضامنين بأن يؤديا اليه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه والمصاريف . وبجلسة ٢٦ من  
ابريل سنة ١٩٨٢ قضت محكمة شبين الكوم الابتدائية بعدم اختصاصها  
ولاثماً بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القضاء الاداري للاختصاص ،  
حيث وردت اليها وقيدت برقم ٤٨٧٩ لسنة ٢٦ ق ٠ وبجلسة ١٢ من  
يونية سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة تمهيداً وقبل الفصل في الموضوع بندب  
مكتب خبراء وزارة العدل لنذب أحد خبرائه المختصين للاطلاع على  
الأوراق والمستندات والانتقال الى موقع الأرض محل النزاع للمعاينة ،  
والجهات الادارية المختصة للاطلاع على ما يرى الاطلاع عليه من أوراق  
وخرائط مساحية وايصالات سداد تكاليف الردم ومستندات ملكية الجزء  
من الأرض ، وما اذا كان المدعى ( الطاعن ) يضع يده على الأرض  
المذكورة على نحو لا يدعيه من عدمه والأضرار التي لحقت به من جراء  
هدم المنزل . وبجلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بعد أن  
قدم الخبير تقريره برفض الدعوى والزام المدعى بمصروفاتها . واستندت

المحكمة في قضائها الى أن تقرير الخبير قد أسفر عن أن الأرض موضوع الدعوى والبالغة مساحتها ٢س ٢ط تقع بالجزء القبلى من مسطح الـ ٩س ١١ط الذى اختص به مركز شباب الحامول بالقطعة ٨٩ من ٣ أصلية بحوض دابر الناحية نمرة ١٥ بناحية الحامول مركز منوف ، ولم يقدم المدعى سند ملكيته وملكية البائعين له لمسطح ١٠ س ٦ط ، وقد ظل المدعى يضع يده على المساحة موضوع النزاع من عام ١٩٦٧ حتى ٤ من يناير سنة ١٩٨١ حيث تقرر ازالة تعديه على أرض النزاع وتسليمها الى مركز شباب الحامول ، رغم صدور القرارات الوزارية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٢ ( وهو القرار الصادر بتحديد مواقع البرك والمستقعات التى آلت ملكيتها الى الدولة طبقا للقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ بناحية الحامول ، ومن بينها قطعة الأرض المشار اليها ) والقرار رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٦٧ وتسليم هذا المسطح لمجلس قروى الحامول لتنفيذ مشروع النادى الريفى عليها ، وكذلك القرار الوزارى ( والمقصود قرار رئيس مجلس الوحدة المحلية لمركز ومدينة منوف ) رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٨ بإزاة تعدى المدعى على أرض النزاع ، أى أن وضع يد المدعى على أرض النزاع دون سند من القانون ، حيث أن هذه الأرض مملوكة للدولة وام تستنزل من سجلات مشروع البرك رقم ٤٩٨ . واستطردت المحكمة الى أنه لما كان الثابت من التقرير الذى أعد بمعرفة مكتب خبراء وزارة العدل أن المساحة التى كان عليها المنزل موضوع النزاع مخصصة لمركز شباب الحامول بمقتضى القرارات الوزارية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٩٦٧ ( قرار المحافظ رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٦٧ ) ، وقد أخفق المدعى فى اقامة الحليل على ملكيته لمساحة الأرض المقام عليها المنزل ، فان قيام المدعى بالبناء على تلك المساحة يشكل تعديا يحق للمدارة ازالته بالطريق الادارى .

ومن حيث أن البين مما سبق أن الدعوى رقم ٨٧٩ لسنة ٣٦ ق متحد مع الدعوى الماثلة من حيث الخصوم ، بالنظر الى أن الطاعن السيد ..... عن نفسه هو ذات المدعى فى الدعوى المشار اليها ، كما

أن المدعى عليهما في الدعوى رقم ٤٨٧٩ لسنة ٣٦ ق هما محافظ المنوفية بوصفه مصدر القرار رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٦٧ ومجلس مدينة منوف الذى أصدر رئيسه القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٩ بازالة تعدى الطاعن ( ) ويمثله رئيس مجلس مدينة شبين الكوم على ما أورد المدعى في الدعوى المذكورة بصحيفة دعواه ) . وهذان الخصمان هما بذاتهما اللذان وجهت اليهما الدعوى الماثلة، فضلا عن جهات حكومية أخرى ليصدر الحكم في مواجهتهما، وهما وزارتا المالية والاسكان والمرافق ثم مأمور مركز منوف ، وعليه فان ثمة اتحادا في الفصوم وهم الطاعن من ناحية والجهات الحكومية المختصة من ناحية أخرى ، كما أن هناك اتحادا في السبب يجمع بين كلا الدعويين وهو عدم مشروعية القرارات الصادرة من تلك الجهات والتي بناء عليها تم هدم منزل الطاعن ، واذا كان ثمة خلاف ظاهري في محل كل من الدعويين حيث كان يطلب الطاعن في الدعوى رقم ٤٨٧٩ لسنة ٣٦ ق تعويضه عن نتائج تنفيذ القرارات المطعون فيها حال كونه يطلب الالغاء في الدعوى الماثلة ، ذلك أن القضاء السابق لذات المحكمة برفض دعوى التعويض لمشروعية القرارات المطعون عليهما يقتضن بالضرورة رفضا ضمنيا في شأن هذه المشروعية لا يجوز قانونا اعادة طرحه على القضاء لمناقشته ، بعد أن حسم أمر مشروعية هذين القرارين . فعدم المشروعية سند لالغاء القرار أو للتعويض عنه هو أمر وارد لا يختلف باختلاف الطلب القائم على نفس السند القانوني والفصل في شأنه هو فصل موضوعي أيا كان الأثر المطلوب الغاء أو تعويضا جزاء على عدم المشروعية المدعى والمتمثل في الالغاء ، ولم يكن محل الدعوى السابقة الا ترتيب الجزاء القانوني على عدم المشروعية والمتمثل في التعويض ، الأمر الذى تتكامل معه شروط الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، أو اذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير هذا فيكون قد خالف القانون متعين الالغاء ويتعين الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مع الزام المطعون ضده بمصروفات الدعوى والظمن .

( طعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ١٥٧ )

المبدأ :

المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ — يشترط للدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه اتحاد الخصوم والموضوع والسبب — إذا لم تتوافر شروط أعمال هذا الدفع فإنه يكون في غير محله ويتمتع برفضه .

الحكمة : ومن حيث أنه عن الدفع بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه بالاعتراضين ١٢٠٤ سنة ٦٥ ، ٢٠٣٠ سنة ١٩٧٥ فإنه طبقاً لنص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يشترط لأعمال هذا الدفع اتحاد الخصوم والموضوع والسبب ولما كان يبين من الاطلاع على هذين الاعتراضين والاعتراض المائل أن سبب الاعتراض المائل يختلف عن السبب في الاعتراضين السابقين إذ أن المعارضة تستند في الاعتراض المائل الى تطبيق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ في حين أنها في الاعتراضين السابقين كانت تستند الى ثبوت تاريخ عقد البيع الابتدائي الصادر من الخلف عن قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ ومن ثم تكون شروط أعمال هذا الدفع غير متوافرة بالأوراق ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله متعيناً برفضه .

( طعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/٥/٨ )

قاعدة رقم ( ١٥٨ )

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .



**المحكمة :** ومن حيث أن سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة ١٣/٣/١٩٨٣ في الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٨ قضائية المقام من وزارة الدفاع والانتاج الحربي ووزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية ضد السيد . . . ، في ذات الحكم المطعون فيه بالطعن المائل ، بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه وبأحقية المدعى في مقابل التهجير المحكوم به على أن يخصم منه ما صرف له من مكافأة ميدان وألزمته الجهة الادارية المصروفات .

ومن حيث أنه طبقا للمادة ١١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فإن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو مما تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

( طعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٣/٣/١٩٩١ )

### قاعدة رقم ( ١٥٩ )

#### المبدأ :

**القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها** منوط بتوافر شروط المادة ١٠١ من قانون الاثبات بأن يكون الحكم الممول على حجيته صادرا من جهة قضائية مختصة بالفصل في النزاع حتى يتمتع على الجهات القضائية الأخرى نظره مرة أخرى تحقيقا لما استهدفه المشرع من تقرير الحجية لهذه الأحكام لحسم النزاع ومنع التضارب بين الأحكام المتعارضها .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الطعن بحجية الأحكام الصادرة من المحاكم العمالية بما يلزم معه القضاء بعدم جواز نظره الدعوى لسابقة الفصل فيها . فإن هذا القضاء منوط بتوافر شروط المادة ( ١٠١ ) من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية . بأن يكون الحكم الممول على حجيته صادرا من جهة قضائية مختصة بالفصل في النزاع حتى

يتمتع على الجهات القضائية الأخرى نظره مرة أخرى تحقيقا لما استوفده  
المشرع من تقرير الحجية لهذه الأحكام لحسم النزاع ومنع التضارب  
بين الأحكام لتمامها .

ومن حيث أن الأحكام المشار إليها انما صدرت من جهة قضائية  
غير مختصة ولائيا بنظرها فإن أحكامها لا تحوز حجية الأمر المقضى أمام  
قضاء هذه المحكمة . ويكون هذا الوجه من الطعن قد قام بدوره فاقتدا  
سنده حريا بالالتفات عنه وعدم التعويل عليه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن اللجنة مصدرة القرار المطعون فيه  
لم تضم من بين أعضائها طبيبا أخصائيا في مرض العيون وهو موضوع  
البحث وأساس القرار موضوع التحكيم الطبى حيث مثله فيها ٠٠٠٠  
ويشغل وظيفة مفتش صحة بمكتب المادى وبهذه الصفة يمثل منطقة  
مصر القديمة في أعمال اللجنة في الوقت الذى لا يعمل فيه أخصائيا  
لأمراض العيون وهو الأمر الثابت في كتاب المنطقة الطبية رقم ٤٦٠  
بتاريخ ١٩٨٥/٨/٣ . الموجه الى هيئة قضايا الدولة وهو ما ينطوى  
على مخالفة جسيمة لأحكام قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٢١٥  
لسنة ١٩٧٧ الصادر استنادا الى قانون التأمين الاجتماعى وما يقضى  
به من هذا الخصوص من ضرورة أن تضم اللجنة الى عضويتها أحد الأطباء  
الأخصائيين في مجال الحالة موضوع التحكيم . واذ جاء تشكيل اللجنة  
على غير ما تقدم فإن اجتماعها يكون قد أصابه القصور المؤدى الى بطلان  
ما يصدر عنها من قرارات بما يترتب على هذا البطلان من آثار أهمها  
عدم الاعتداد بالقرار الطعين فيما تضمنه من اعتبار إصابة المطعون  
ضده إصابة مرضية لكبر السن وليست إصابة عمل .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى ذلك المذهب فإنه  
يكون قد حادف صحيح حكم القانون حريا بالابقاء عليه ورفض الطعن  
عليه بالانفاء .

( طعن رقم ١٠١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٣ / ٦ / ٢٧ )

## قاعدة رقم ( ١٦٠ )

### المبدأ :

يتعين لقول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها الاتحاد بين الدعويين في المحل والسبب - الاختلاف بينهما في المحل والسبب يترتب عليه رفض الدفع .

**الحكمة :** ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أن رئيس الوزراء أصدر قرارا برقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٥ بأن يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع تكملة مسار شارع ١٥ مايو ( القرام السريع ) بمدينة شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية وأن الجهة الادارية قامت بالبدء فعلا في تنفيذ المشروع خلال مدة السنتين المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، ولا يؤثر في ذلك القول بأن هناك مساحة لم يشملها الرصف كما ورد بالحكم المطعون فيه استنادا الى الشهادة المقدمة من المطعون ضدهم لأنه لم يثبت أن ذلك الجزء قد تبقى من المشروع وأن الجهة الادارية ليست في حاجة اليه ، ومن ناحية أخرى فإن الأرض محل المشروع دخلت في ملك الدولة ، ولا يحق للمطعون ضدهم المطالبة بردها .

ومن حيث أنه عن الدفع المبدى من هيئة قضايا الدولة بعدم جواز نظر الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . لسابقة الفصل فيها بالدعوى رقم ٤٤١٢/٤١ ق فمحدود عليه بأن الدعوى رقم ٤٤١٢ لسنة ٤١ ق كانت تنصب بالطعن على القرار الصادر من رئيس مجلس الوزراء برقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٥ باعتبار مشروع مسار شارع ١٥ مايو بشبرا الخيمة من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة لذلك المشروع ، وكان سند المدعين ( المطعون ضدهم في الطعن المائل ) أن القرار سقط مفعوله لعدم تنفيذه على حين أن الدعوى رقم ١٠٧٨ لسنة ٤٤ ق التي صدر فيها الحكم المطعون فيه تنصب على قرار الجهة

الإدارية بالامتناع عن رد الجزء المتبقى من المشروع الى المدعين لأنه داخل في ملكهم ولعدم حاجة الدولة اليه ، الأمر الذي يبين منه اختلاف الدعويين رقمى ٤٤١٢ لسنة ٤١ ق ، ١٠٧٨ لسنة ٤٤ من حيث المحل والسبب ، ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

( طعن رقم ١٩١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٦١ )

#### المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يجب لقبوله اتداد الموضوع في الدعويين طبقا للمادة ١٠١ من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

**المحكمة :** ومن حيث أنه بالنسبة للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم نهائى في الدعوى رقم ٧٧ لسنة ١٧ ق قضى بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد ، فان ذلك مرهود عليه بأن هذه الحجية لها طبقا لنص المادة ( ١٠١ ) من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ لاختلاف موضوع كل من الدعويين اذ بينما موضوع الدعوى رقم ٧٧ لسنة ١٧ ق هو الطعن على القرار رقم ٨٢١ منافع عامة ، فان موضوع الدعوى المطعون في حكمها بالطعن المائل هو إلغاء قرار محافظ القاهرة بالتزخيص بشغل وحدات العقار موضوع الدعوى ، ولا ينال من ذلك التعرض لقرارين ١٨١٦ لسنة ١٩٥٥ ، و ٨٢١ لسنة ١٩٦٢ لأن هذين القرارين لم يكونا محلا للطعن ، مما يتعين معه رفض هذا الوجه من وجوه الطعن .

( طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧ )

## رابعاً — الدفع بالتزوير

قاعدة رقم ( ١٦٢ )

### المبدأ :

عدم جواز جحد ما يتطرق بتاريخ صدور الحكم الا بطريق الطعن بالتزوير ما دام أنه لم يثبت أن ثمة خطأ مادياً قد وقع في هذا التاريخ .

**الحكمة :** يقوم الطعن على أنه بالنسبة لميعاد الطعن فإنه وان كان الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسة ٢٣ من فبراير عام ١٩٨٤ ، وقد أودع طعنه في ١١ من ابريل ١٩٨٥ الا أن الدعوى ظلت متداولة بالجلسات حتى ٢٧ من ديسمبر عام ١٩٨٤ ، وبذلك الجلسة تقرر حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٨ من فبراير عام ١٩٨٥ ، وحينما توجه المدعى لمعرفة ما تم في دعواه ، فوجىء بأنها لم ترد ضمن الدعوى المحجوزة للحكم بالجلسة المذكورة وحينما استفسر عن سبب ذلك ، فوجىء بأنه مؤثر في سجل حصر الأحكام بأن الدعوى المذكورة مستبعدة من الرول لسبق الفصل فيها بجلسة ٢٣ من فبراير عام ١٩٨٤ ، ولم يعام برفض دعواه الا في ٢٨ من فبراير عام ١٩٨٥ ومن ثم يكون طعنه رفع خلال الميعاد المقرر قانوناً . ومن ناحية الموضوع ، فقد نعى المدعى على الحكم المطعون فيه ، أنه قضى برفض دعواه ، على سند من أن الأرض التي أقام عليها البناء مملوكة للهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، دون أن تقدم الهيئة ما يؤكد ملكيتها لهذه الأرض ، بينما قد قدم المستندات التي تؤكد ملكيته للأرض التي أقام عليها المبنى . كما أنه قدم شهادة من جدول محكمة الجنح المستأنفة بالمنصورة في ٢٥ من فبراير عام ١٩٨٣ ، ثابت فيها برامته من التهمة ، التي كانت مسندة اليه ، وهى البناء على أرض زراعية .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على أوراق الدعوى رقم ٤٥٧

لسنة ٤ ق أن محكمة القضاء الإداري بالمنصورة قد قضت بجلسة ٢٣ من فبراير عام ١٩٨٤ بقبول الدعوى شكلا ، وبرفضها موضوعا وألزمت المدعى بالمصروفات •

ومن حيث أن الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه » •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسة ٢٣ من فبراير عام ١٩٨٤ ، الا ان الطعن المائل لم يقدم لهذه المحكمة الا في ١١ من ابريل عام ١٩٨٥ ، فانه يكون قد رفع بعد فوات الميعاد المقرر قانونا • مما يتعين معه الحكم بعدم قبوله شكلا •

ولا وجه لما أثاره الطاعن من ادعاءات غير سديدة ، لا دليل عليها تتعلق بتاريخ صدور الحكم المطعون فيه • اذ أن الثابت من مسودة الحكم ، ونسخته الأصلية ، وجميع أوراق الدعوى أن الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسة ٢٣ من فبراير عام ١٩٨٤ وكان قد تم إخطار المدعى قانونا بجلسة ٢٧/١٠/١٩٨٣ والتي تقرر فيها حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٣/٢/١٩٨٤ ومن ثم فانه لا يجوز للطاعن أن يجحد ما يتعلق بتاريخ صدور الحكم المطعون فيه الا بطريق التزوير ، مادام أنه لم يثبت أن ثمة خطأ ماديا قد وقع في هذا التاريخ •

( طعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ٧/١١/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ١٦٢ )

#### المبدأ :

الطعن على المستند بالتزوير يستوجب اتخاذ إجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليها في قانون الاثبات — تخلف تلك الإجراءات يستوجب الالغاء من الادعاء بالتزوير •

**الحكمة :** وإذا كان المطعون ضده ينازع في صحة الخريطة المشار اليها بمقولة أنها رسم أعدته جهة الادارة حديثا لتقدمه المحكمة الادارية العليا خدمة لوجهة نظرها في شأن النزاع المائل وزعما من جانبها بأن هذا الرسم مطابق للأمر العالى المذكور ، فان المطعون ضده لم يطعن في الخريطة بالتزوير ولم يتخذ اجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليها في الفرع الثانى من الفصل الرابع بالباب الثانى من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية ومن ثم يتعين لالتفات عما ذكره المطعون ضده في هذا الخصوص • واذا انتهى الحكم المطعون فيه — لعدم تقديم المستندات الى المحكمة — الى إلغاء القرار المطعون فيه فمن ثم يكون هذا الحكم مجانباً للصواب ومخالفاً للقانون ويتعين الحكم بإلغائه وبرفض الدعوى والزام المطعون ضده المصروفات •

( طعن ٣٤٤٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٨ )

## خامساً — الدفع بعدم دستورية القانون

### قاعدة رقم ( ١٦٤ )

#### المبدأ :

لا وجه لاقول بعدم دستورية قرار فردى صدر بتقرير النفع العام — أساس ذلك : أن هذا القرار لا يعتبر من قبيل القوانين والأوامر التي ينصب عليها وحدها الدفع بعدم الدستورية وفقاً لحكم المادة ( ٢٩ ) من قانون المحكمة الدستورية العليا .

**الحكمة :** ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره فيما قضى به من رفض الدفع بعدم دستورية القرار المطعون فيه رغم أن هذا القرار جاء مخالفاً للقانون وبالتالي للدستور الذى يحمى الملكية الخاصة ورغم أن رفض هذا الدفع يخل بحق الدفاع . كما أخطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من مشروعية القرار المذكور لأنه وإن كان للدولة الحق فى إضفاء صفة النفع العام على أى عقار ترى لزومه لذلك ، إلا أن القرار المطعون فيه صدر بنزع ملكية دار للسینما لتديرها الدولة بذات الصورة التى كانت تدار بها قبل نزع ملكيتها ، وبذلك يكون القرار المذكور قد تناول مشروعاً تجارياً يستلزم نقله للملكية للدولة أن يتم بقانون فضلاً عن أن الحكم لم يلتفت لسقوط القرار لعدم إيداع النماذج خلال سنتين من تاريخ صدور القرار ولعدم تنفيذه . كما أخطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول طلب إلغاء القرار شكلاً لأن القرار صدر ممياً فى إجراءات نشره مما لا يمكن معه الطعن على القرار لجهالة الأسباب التى استند إليها فى تخصيص العقار للنفع العام وبالتالي لا يبدأ ميعاد الطعن بإلغائه إلا من تاريخ نشره كاملاً . وأخطأ المطعون فيه كذلك فى اعتبار القرار مشروعاً واعتبار جهة الإدارة غير مخطئة وبالتالي غير مسئولة عن تعويض الطاعنة عن الأضرار التى لحقتها — إذ أن الطاعنة لحقتها ضرر جسيم



من جراء هذا القرار ولأن جهة الادارة لم تقم بسحبه حسبما وعدت به .

ومن حيث أن ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بعدم دستورية القرار المطعون فيه يعتبر صحيحا على أساس أن هذا القرار لا يعتبر من قبيل القوانين واللوائح التي ينصب عليها وحدها الدفع بعدم الدستورية وفقا لحكم المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية . لعليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، ومن ثم يكون الطعن من هذه الناحية غير صحيح متمينا رفضه .

( طعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ١٦٥ )

#### المبدأ :

كانت المحاكم في مصر تترخص في بحث دستورية القوانين وتمتنع عن تطبيق أى نص غير دستوري اعمالا لقاعدة تدرج النصوص حتى انشئت المحكمة العليا سنة ١٩٦٩ التي حلت محلها المحكمة الدستورية العليا سنة ١٩٧٩ التي قضت بعدم دستورية القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ لاعتدائه على الملكية الخاصة وصادرت له بالمخالفة لنصوص الدستور .

**الحكمة :** ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد عجل استهلاك السندات كمسكوك مالية ويعتبر ما ورد فيه مما يخالف نص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ إلا أنه لم يتضمن أى نص على منع الطعن عايه أمام القضاء والمطالبة بعدم تطبيق هذا الاستهلاك الجبرى تمسكا بالميعاد القانونى للاستهلاك ، خاصة وأن المحاكم في مصر كانت تترخص في بحث دستورية القوانين وتمتنع عن تطبيق أى نص غير دستوري اعمالا لقاعدة تدرج النصوص حتى انشئت المحكمة العليا بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ثم حلت محلها المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والتي قضت

بتاريخ ٢٥/١/١٩٨٣ بعمم دستورية القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ برفضه لما تضمنته من تجريد ملك الأراضى المستولى عليها من ملكيتهم لها بغير مقابل مما يشكل اعتداء على هذه الملكية الخاصة ومصادرة لها بالخالفه لنصوص الدستور ، ومن ثم فإن القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ كان بمثابة عقبة وكان حائلا دون استمرار تلك السندات في ذمة أصحابها ونقلها جبرا الى ذمة الدولة المدينة أصلا بقيمتها بما يشبه اتحاد الذمة المقرر في المادة ٣٧٠ من القانون المدنى واذ زال سبب اتحاد الذمة بالقضاء بعمم دستورية القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ فإنه يتعين الاعتداد بما كان قائما في ٢٣/٣/١٩٦٤ من حيث عودة استحقاق سندات التعويض بشروطها ، واذ كان الثابت مما تقدم أن سندات الاصلاح الزراعى المستحقة لوارث المرحومة ..... قد حل الأجل القانونى لاستهلاكها في أول نوفمبر سنة ١٩٨٤ أى أثناء نظر دعواه فإنه يتعين صرف قيمتها نقدا ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فإنه يكون صحيحا في هذا النطاق في ضوء الأساليب سالفة الذكر ...

ومن حيث أنه بالنسبة للفوائد المستحقة لالمرحومة / ..... في الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ فإن الثابت من الأوراق التى أودعها المدعى أن البنك الأهلى المصرى سبق له أن أخطر المرحومة المورثة بتاريخ ١٣ يونية سنة ١٩٦٠ أنه إضاف بملفها بالبنك حصيلة الكوبونات من رقم ١ الى ٤ استحقاق ١/١١/١٩٥٥ حتى ١/١١/١٩٥٨ عما قيمته الاسمية ١٢٤٠٢٠ جم من سندات الاصلاح الزراعى وذلك بمبلغ صافى ١٦٠١٨٤٦٧٠١ جنيها كما أخطرها بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٠ باضافة مبلغ ١٨٤١٨٤٦١٨٤ جنيها قيمة كوبون رقم ٥ استحقاق ١/١١/١٩٥٩ ثم أخطارها في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ باضافة مبلغ مساو لما سبق عن الكوبون رقم ٦ استحقاق ١/١١/١٩٦٠ وأخيرا أخطرها في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ باضافة مبلغ مائل عن الكوبون رقم ٧ استحقاق ١/١١/١٩٦١ ، وواضح من ذلك أن وزارة المالية لم تجد حق المستولى لديها في الفوائد التى غلظها

سندات الاصلاح الزراعي في الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤. وأنها أخطرتها بذلك عن طريق البنك الأعلى الذي كان يقوم بخدمة هذه السندات وفوائدها نيابة عن وزارة المالية لتقوم بصرفها ، الا أنها تقاعدت عن ذلك ولم تقم بصرفها وبذلك يكون قد لحقها التقادم بنوعية سواء الخمسى باعتبارها حقا وربحا متجددا أو باعتبارها متجمدا لها من فترات سابقة ومضى على استحقاقها أكثر من خمس عشرة سنة عملا بالمادة ٣٧٤ من القانون المدنى ، واذا أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يترتب معه الحكم بالعائى في هذا الشق . .

ومن حيث أن المطعون ضده قد خسر جانبا من دغواه فإنه يترتب الزامه ووزارة المالية بالمصروفات مناصفة عن درجتى التقاضى عملا بالمادة ١٨٦ مرافعات . . .

( طعن رقم ٣٣٤٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ١٦٦ )

#### المبدأ :

تختص لجنة ضبط القوات المسلحة ولجان أفرع القوات المسلحة بكافة المذكرات الادارية الخاصة بضبط القوات المسلحة — بتقدير الدفع بعدم الدستورية الذى يثيره المتقاضون منوطا بالحكمة التى تنظر النزاع فإذا ما قررت جدية الدفع فإنها توقف الفصل فى الدعوى وتحدد ميعادا للخصوم لرفع دعواهم بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا — جهة الدفع بعدم الدستورية انما تستظهرها المحكمة مما ينهض الخصوم على التمهوس المدفوع بعدم دستورتها .

الحكمة : ومن حيث أن الطعن المائل بمواجه على أن الحكم الطعن صدر مميا بسبب الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله والى بطلان الترتيب

على القصور في التسبب ، وذلك لأنه ما كان للمحكمة أن تتصدى للدفع بعدم الدستورية وتقرر جديته من عدمه ، حتى لو كان هذا الدفع قد فصل فيه مسبقا بحكم من المحكمة العليا ، كما وان المشرع عندما أراد استبعاد اختصاص مجالس الدولة بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة نص على ذلك صراحة ، وهو ما خلا منه القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ ، وعن القصور في التسبب نرى تقرير الطعن على الحكم الطعن أنه استند على ذات أسباب حكم المحكمة العليا ، في رفض الدفع بعدم الدستورية ، كما أغفل التصدي لطلب التعويض وهو مما يعيب الحكم ويبطله ، وطلب الطاعن في نهاية طعنه ، بأن تلغى المحكمة الحكم الطعن ولا تفصل في طلب التعويض وتعيده الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيه .

ومن حيث أن المحكمة العليا سبق وأن قضت في الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ قضائية ( دستورية ) بتاريخ ١٩٧٦/٢/٧ بأن النعى على المادة العاشرة من القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فيما نصت عليه من عدم جواز الطعن في القرارات الصادرة من لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية غير قائم على أساس سليم متعين الرفض ، وقد اطراد قضاء المحكمة الدستورية العليا في هذا الخصوص على أن الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ، وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى التصريح التشريعية المطعون عليها بعيب دستوري تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وإنما يفصرف هذا الأثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستورية ورفض الدعوى على هذا الأساس .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا عرضت الى أحكام القانونين رقمي ٩٦ لسنة ١٩٧١ في شأن الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات

المسلحة والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية للقوات المسلحة. ويجري قضاؤها في ذلك على عدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بجميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة وخضوعها لاختصاص لجنة ضبط القوات المسلحة ولجان أفرع القوات المسلحة بهذه المنازعات .

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع قد ناط بالمحكمة العليا. وفقا للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ثم بالمحكمة الدستورية بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الفصل في دستورية القوانين الا أن تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية الذى يثيره المتقاضون ، منوط بالمحكمة التى تنتظر النزاع ، فاذا ما قدرت جدية الدفع فانها توقف الفصل فى الدعوى ، وتحدد ميعاد الخصوم لرفع دعواهم بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وجدية الدفع بعدم الدستورية انما تستظهرها المحكمة مما ينمى الخصوم على النصوص المدفوع بعدم دستورتها . وأنه فى ضوء مما سبق وما يذهب اليه قضاء المحكمة العليا ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا وما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فان الدفع المائل بعدم الدستورية لا تستقيم له مبررات جادة تعين على استنهاض ولاية المحكمة الادارية العليا للفصل فيه ومن ثم فان الحكم الطعين قد أصاب الحق فى قضائه اذ انتهى الى رفض الطعن .

ومن حيث أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه نص فى المادة الأولى منه على أن لجنة ضبط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بالقرارات النهائية التى تصدرها لجان الضباط بالقوات المسلحة ، وتنشأ بكل أفرع القوات المسلحة لجنة قضائية تختص دون غيرها بالنظر فى باقى المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة ، ونصت المادة ١٢ من القانون المشار اليه على تعديل الفقرة أ من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة

وباختصاص لجنة ضبط القوات المسلحة عند انعقادها بصفة هيئة قضائية بالنظر في كافة المنازعات الادارية المترتبة على هذه القرارات .

ومن حيث أن نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه قد جاءت من الشمول والعموم بما يشمل جميع المنازعات الادارية الخاصة بضباط القوات المسلحة وتناهى معه بالتالى هذه المنازعات عن اختصاص القضاء الادارى ( محكمة ادارية عليا طعن ٥٥٢ لسنة ١٧ ق بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٠ ) .

ومن حيث أن تأسيسا على ما تقدم فإن القرار الصادر من اللجنة العليا لضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٢ والذي تضمن عدم التصديق للمدعى بالعودة لكادر الضباط الطيارين بالقوات الجوية ، يكون قد صدر كلاهما من جهة مختصة ، ولا رقابة عليه الغاء وتعويضا من قضاء مجلس الدولة .

ومن حيث أن الحكم الطعن اذ أخذ بهذا النظر فمضى برفض الدفع بعدم دستورية المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة وباحالتها الى لجنة ضبط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية للاختصاص يكون قد صادف صحيح حكم القانون ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام المدعى المصروفات .

( طعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/٢٣ )

## الفرع التاسع

### التدخل في الدعوى

#### اولا - اجراءات التدخل

قاعدة رقم ( ١٦٧ )

#### المبدأ :

التدخل وميلتان ( الاولى ) : الاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة ( الثانية ) وطلبه شفافة في الجلسة بحضور الخصم - لا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة - اذا كان أحد الأطراف غائبا فالتدخل لا يكون الا بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى - مخالفة ذلك يرتب البطلان وهو بطلان متعلق بالنظام العام لارتباطه بأسس التقاضي - تقضى المحكمة من تلقاء نفسها بهذا البطلان ولكل ذى مصلحة التمسك به ولا يصح بمجرد حضور الخصم الذى كان غائبا في جلسات تالية .

**الحكمة :** ولما كانت المادة ١٢٦ من قانون المرافعات قد أوجبت لقبول التدخل قانونا - وعلى ما سلف بيانه - اتخاذ الاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو يقدم شفافة في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضرها كما نصت على أن لا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة ، فانه وقد ثبت أن الطاعن طلب التدخل في الجلسة التى كان فيها المدعى غائبا ، ولم يتخذ مع ذلك الاجراءات المعتادة لرفع الدعوى في مواجهته مكتفيا بالطلبات التى قطعت صراحة عن حقيقة نوع تدخله في المذكرة التى قدمها بعد اقفال باب المرافعة فمن ثم يكون تدخله في الدعوى الذى تم على هذا الوجه باطلا وتقضى المحكمة بعدم قبوله من تلقاء نفسها عملا بنص المادة ١٢٦ المشار اليها . واذ كن الحكم

المطعون فيه قد توصل الي هذه النتيجة حين قضي بعدم قبول التدخل الاستاذ... بصفته ، الا أنه وقد أخطأ في تكييفه لنوع التدخل وفي أسباب عدم قبوله يكون مستوجبا التصحيح بحماه على مقتضى أسباب هذا الحكم وبذلك يكون الطعن في غير محله متمينا القضاء برفضه وبإلزام الطاعن بالمصروفات .

( طعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ١٦٨ )

#### المبدأ :

طلب التدخل بمنكرة تحقق ضمانات أكثر لطرفي الخصومة وتحقق اطلاع الخصم الموجه اليه بصورة واضحة وجلية على أوجه التدخل واستنيده مما يمكنه أن يبدي دفاعه بشأنها على وجه قاطع وصريح الأمر الذي يجعل التدخل على هذا النحو مقبولا ولا يخالف حكم المادة ١٣٦ من المرافعات .

**المحكمة :** ومن حيث أنه بالنسبة لما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله فيما قضى به من عدم قبول تدخلهم في الدعوى . فان المادة ١٣٦ من قانون المرافعات تنص على أنه « يجوز لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضمّا لأحد الخصوم أو طالباً الحكم لنفسه بطالب مرتبط بالدعوى .

ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجاسة أو بطلب يقدم شفاهاً في حضورهم ويثبت في محضرها ولا تقبل التدخل بعد انقضاء باب المرافعة .

ومن حيث أنه من هذا النص أن المشرع أجاز لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الدعوى سواء كان تدخله انضمامياً أو اختصامياً ويكون



التدخل اما بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أى بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة وتعلن للخصوم قبل يوم الجلسة أو يكون التدخل بطلب يبدى شفاهة في الجلسة في حضور الخصوم ويثبت في محضرها والمهدف من هذه الاجراءات هو أن تتم اجراءات التدخل ضد الخصوم الموجهة اليهم وثبتت اتصالها بعلمهم فتمنعهم الخصومة ضد الموجه اليهم وعلى الأخص في الحالات التي لا تتبع في التدخل الاجراءات العادية لرفع الدعوى والتي تمنعهم بها الخصومة بايداع عريضة طلب التدخل في قلم كتاب المحكمة كما يتحقق الى جانب ذلك ضمانات أساسية من ضمانات التقاضي هي تمكن الخصم الذى يتم التدخل ضده من أن يبدى ما لديه من دفاع على الوجه الذى يقيم العدل بين الخصوم ، واذا كانت تنص المادة ١٢٦ مرافعات تجيز ابداء طلب التدخل في الجلسة شفاهة في مواجهة الخصم الآخر فانه من باب أولى يجوز أن يتم التدخل بمذكرة تقدم في الجلسة ويطلع عليها الخصم الموجه اليه ذلك أن المشرع اذا عدد سبل الاجراءات لتحقيق غاية واحدة فمن الجائز سلوك أيهما ومن الجائز القياس عليها لسلوك طريق تحقق ضمانات أكثر على أن يخضع لرقابة المحكمة التي تقدر مدى اتفائه مع الأحكام التي قررها المشرع وتحقيقه للضمانات التي تغيها ومما لا شك فيه أن تقديم طلب التدخل بمذكرة تحقق ضمانات أكثر لطرفي الخصومة ويحقق اطلاع الخصم الموجه اليه بصورة واضحة وجلية على أوجه التدخل وأسانيده مما يمكنه أن يبدى دفاعه بشأنها على وجه قاطع وصريح الأمر يجعل التدخل على هذا النحو مقبولا ولا يخالف حكم المادة ١٢٦ مرافعات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعنين عدا ٠٠ و ٠٠٠ طلبوا التدخل هجوميا بجلسته ٧/١٢/١٩٧٥ أمام المحكمة المدنية وقدموا مذكرة طلبوا فيها رفض الدعوى كما أن الثابت أن التدخل ضده وهو المطعون ضده الأول قلم باعلان المتدخلين بجلسته ٢٤/٣/١٩٧٦ ليسمعوا لحكم بأحقيقته في تعديل التخفيض الخاص بالمحل رقم ٦٦ بسوق الجملة للخضر والفاكهة

بالتفرقة الى اسمه كما قام باعلانهم وباعلان باقى الخصوم بجلسة ١٩٧٧/٣/٢٣ • الأمر الذى يستفاد منه أن اجراءات تدخلهم تمت سليمة أمام المحكمة المدنية وفقا لحكم المادة ١٢٦ مرافعات ٥ واذا كانت المحكمة المدنية قضت بجلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وأبقت الفصل فى المصروفات فان الدعوى تنتقل الى محكمة القضاء الادارى بالحالة التى انتهت اليها أمام المحكمة المدنية وفقا لحكم المادة ١١٠ مرافعات بحيث يتحدد نطاقها ليس فقط بالحلب الأصلى بل وبطلبات التدخل التى أبدت أمامها باجراءات صحيحة ومن ثم فان حكم الاحالة الى محكمة القضاء الادارى يقترب عليه احالة الدعوى بطلباتها الأصلية وبطلبات التدخلين أمامها ويكون على المحكمة أن تلتزم بنظرها بكامل ما أبدى فيها من طلبات ومن بينها طلبات التدخل المشار اليها • ذلك أن كافة اجراءات الخصومة التى تمت صحيحة قبل الاحالة تبقى صحيحة وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة المحال اليها من حيث انتهت اجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها •

ومن حيث أنه واذا كانت محكمة القضاء الادارى تقض بجلسة ١٩٨٠/٤/٢٣ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وجاء فى حشيات حكمها أنه لا محل للتصدي للفصل فى طلب التدخل مادامت المحكمة قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فانه وقد قضت المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٦ عليا بجلسة ١٩٨٢/٤/١٤ بإلغاء هذا الحكم وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى وبأحالتها الى دائرة محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية للفصل فيها فان الخصومة تمام مسيرتها من جديد على النحو السابق تحديده بعد إحالتها الى محكمة القضاء الادارى بالطلب الأصلى وبطلبات التدخل التى أبديت ، ذلك أن طلبات التدخل وهى طلبات تابعة للخصومة الأصلية لا تزول الا بزوال الخصومة الأصلية ومادامت الخصومة الأصلية قد أعيدت الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها من جديد فانها تعود بما يتبعها من طلبات

المتدخل وغيرها من الاجراءات الصحيحة التي تمت باجراءات سليمة قبل الحكم بعدم الاختصاص . ومن ثم فان طلبات المتدخلين تظل قائمة وتلتزم محكمة القضاء الادارى بالفصل فيها مع الطلبات الاحدية باالدعوى .

ومن حيث أن كل من ٠٠٠ و ٠٠٠ الطاعنان في الطعن رقم ٢٧٨٦ لسنة ٣١ ق قد تدخلوا بجلسة ١٩٨٣/١٢/١ أمام محكمة القضاء الادارى وتقدما مع باقى الطاعنين بمذكرة طلبوا جميعا الحكم بقبول تدخلهم والحكم أصليا بوقف نظر الدعوى الماثلة الى أن تفصل المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٠٩٧ المقام من المتدخلين واحتياطيا بعدم قبول الدعوى الماثلة لرفعها من غير ذى صفة لأن المطعون ضده الأول تخارج من الشركة والمحل والترخيص ومن باب الاحتياط الكلى برفض الدعوى مع الزام المدعى في جميع الحالات بالمصروفات وقد قام المطعون ضده هو الخصم التي اتخذت ضده اجراءات التدخل بالتعقيب على هذه المذكرة بمذكرة مقدمة بجلسة ١٩٨٤/١/٢٦ وطلبت فيها رفض تدخل جميع المتدخلين الأمر الذى يقاىص منه أن تدخل الطاعنان المشار اليهما قد تمت بالتطبيق لحكم المادة ١٢٦ مرافعات .

ومن حيث أن المتدخلين جميعا كما هو ثابت من أوراق الدعوى لهم مصلحة في رفض دعوى المطعون ضده الأول لما يدعونه من أنه قد تخارج من المحل والترخيص لشريكه مورثا الطاعنين وأن المطعون ضده لا يفر عما كونه وريث لحصة قدرها ٢٤/١ من المحل بوصفه قد ورث تلك الحصة من عمه المرحوم ٠٠٠ بعد وفاته وان كل من ٠٠٠ و ٠٠٠ المتدخلان أمام محكمة القضاء الادارى يستمدان صفتيهما ومصاحتهما في التدخل من قرار رئيس محكمة الاسكندرية بالأمور المستعجلة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣ بالموافقة على تمويلها المحل واستقلاله نظير ٢٠٪ من الأرباح يتم توزيعها على الورثة وتم بناء على هذا ابرام عقد شركة توصية بسيطة مع الورثة لادارة المحل واستقلاله .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن إجراءات تدخل جميع الطاعنين قد تمت بإجراءات قانونية صحيحة سواء أمام المحكمة المدنية أو بعد إحالتها ونظرها أمام محكمة القضاء الإداري الأمر الذي كان يتعين معه الحكم بقبول تدخلهم في هذه الدعوى . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك فإنه يكون قد صدر على غير سند صحيح من القانون مما يتعين الحكم بالفائته في هذا الشق ، والحكم بقبول تدخلهم في هذه الدعوى .

ومن حيث أنه بالنسبة للموضوع فإن الدعوى الماثلة قد صدر فيها الحكم المطعون فيه بإلغاء القرار السلبي للغرفة التجارية المصرية بالامتناع عن تجديد ترخيص للمطعون ضده الأول لشغل المحل رقم ٦٦ أ لسوق الجملة الأخضر والفاكهة بجهة النزعة ليكون الترخيص باسمه وحده وهذه الدعوى تكون على هذا النحو مرتبطة بالطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٧ القضائية عليا والذي يطلب فيه المتدخلون الطاعنون تعديل ترخيص هذا المحل ليكون باسمهم وقد طلب الطاعنون وقف نظر الطعن المائل لحين الفصل في الطعن المشار إليه أمام المحكمة الإدارية العليا ومن حيث أن كل من الطعنين هو الوجه العكسي للطعن الآخر إذ يترتب على الحكم فيهما معا بيان أي من الطرفين صاحب الحق في أن يكون الترخيص باسمه ومن ثم يكون من حسن العدالة أن يتم الفصل فيهما معا .

( طعن رقم ٢٧٨٦ و ٢٨٤٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ١٦٩ )

#### المبدأ :

حق التدخل في التدخل الانضمامي إنما يقتصر على مجرد تأييد أحد طرفي الخصومة الأصليين بما يترتب على ذلك من أنه لا يجوز له أن يتقدم بطلبات غير طلبات الخصم الذي تدخل لتأييده وبمحيث يجوز

أنه أن يندى وجوه دفاع تأييدا لطلباته — تقتصر وظيفة المحكمة على الفصل في موضوعها — المتدخل الانضمامي يجوز له أن يتمسك بأى دفع موضوعى أو شكلى أو بعدم القبول ولو لم يتمسك به الطاعن ما لم يكن قد سقط حق الأخير في الادلاء به — المتدخل الانضمامي هو خصم في الدعوى اذا ما قبل تدخله وتقوم مصلحته في اتخاذ ما يراه من اجراءات وفي التمسك بما يرى التمسك به من دفعات فهو في بداية الأمر وقتها يعمل باسمه هو لأنه لا يمثل الخصم الذى تدخل الى جانبه ولا يحل محله .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن طلب شركة المعادى للتنمية والتعمير المتدخل الانضمامي في الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٣٠ ق . ، فان المادة ١٢٦ من قانون المرافعات تنص على أنه « يجوز لكل ذى مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طلبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ، ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاه في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ، ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة » ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة وان كان يجرى أن حق المتدخل في التدخل الانضمامي انما يقتصر على مجرد تأييد أحد طرفي الخصومة الأصليين ، بما يترتب على ذلك من أنه لا يجوز له أن يتقدم بطلبات تغاير طلبات الخصم الذى تدخل لتأييده ، ويحيث يجوز له أن يندى وجوه دفاع تأييدا لطلباته ، ومن ثم تقتصر وظيفة المحكمة على الفصل في موضوعها ، الا أن المتدخل الانضمامي يجوز له أن يتمسك بأى دفع موضوعى أو شكلى ، أو بعدم القبول ولو لم يتمسك به الطاعن ما لم يكن قد سقط حق الأخير في الادلاء به ، فالمتدخل الانضمامي هو خصم في الدعوى اذا ما قبل تدخله وتقوم مصلحته في اتخاذ ما يراه من اجراءات وفي التمسك بما يرى التمسك به من دفعات ، فهو في بداية الأمر وقتها يعمل باسمه هو لأنه لا يمثل الخصم الذى تدخل الى جانبه ولا يحل محله .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الشركة طالبة التدخل قد سبق

أن صدر لصالحها القراران الجمهوريان رقما ١١٨٧ لسنة ١٩٧٢ ،  
١٤٢٠ لسنة ١٩٧٤ على التوالي بتخصيص مساحات من الأراضي لها  
لتقييم بعض المشروعات عليها في إطار تخطيط بعض المشروعات في إطار  
تخطيط عمراني مقرر ومعلوم ، وقد أوردت ما مفاده أن أرض النزاع  
تقع في هذه المنطقة ، الأمر الذي يقيم لها بحسب ظاهر الأوراق مصلحة  
حالة أو محتمة في طلب الغاء الحكم المطعون فيه ، ويكون طلب التدخل  
الانضمامي المقدم منها في هذه المرحلة من مراحل النزاع مقبولا ويتمين  
الحكم بذلك .

( طعن رقم ١٨٧٥ و ١٩١٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٧٠ )

#### المبدأ :

عدم اتباع إجراءات التدخل في الدعوى يترتب عليه بطلان التدخل  
وعدم انعقاد الخصومة في شأن هذا التدخل .

**الحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٢٦ من قانون المرافعات تنص  
على أنه « يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضما لأحد  
الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى » .

ويكون التدخل بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة  
أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ،  
ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة » .

ومن حيث أن المشرع قد أوضح الإجراءات التي يتم بموجبها التدخل  
في الدعوى ومن ثم فإن عدم اتباع الإجراءات الذي جده القانون للتدخل  
في الدعوى يترتب عليه بطلان التدخل ، وعدم انعقاد الخصومة في شأن  
التدخل .

وإذا كان الثابت بمحاضر جلسات دائرة فحص الطعون ومحاضر جلسات هذه المحكمة حتى جلسة حجز الطعن للحكم بجلسة اليوم ، عدم ابداء وزير التعليم لطلب تدخله في الطعن وأثبت هذا الطالب بمحضر الجلسة ، كما أنه لم يثبت اتخاذه لإجراءات رفع الدعوى بغية تدخله في الطعن ومن ثم فإن التدخل المدعى به أمام هذه المحكمة لا يكون قد استوفى إجراءاته المتطلبة قانونا مما لا تقوم معه خصومة التدخل ويكون ما تم من تدخل وزير التعليم في الطعن المقام أمام هذه المحكمة قد وقع باطلا وهو ما تقضى به المحكمة .

( طعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٩٣ )

## ثانيا - التدخل الانضمامي

قاعدة رقم ( ١٧١ )

### المبدأ :

دعوى التدخل انضماميا يرتبط بمصير الخصم الأصلي المتضم إليه في الدعوى الأصلية - أثر ذلك إذا قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الأصلية أو بعدم قبولها انتقض هذا التدخل - للمحكمة أن تكيف طلبات التدخل تكييفا صحيحا فإذا تبين أن له مكررا قانونيا خلافا للمدعى من شأنه أن يجعل القرار المطعون فيه مؤثرا ناترا مباشرا في مصلحة شخصية له تبين تكيف تدخله على أنه تدخل اختصاصي وليس تدخل انضماميا - أثر ذلك : - لا ينقض التدخل الاختصاصي تبعا للحكم بعدم قبول الدعوى الأصلية لانقضاء شرط المصلحة بالنسبة للمدعى الأصلي .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٢ من قانون مجاس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية وقد استقر القضاء الإداري على أنه يشترط لقبول دعوى الانقضاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خامة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن نجعله مؤثرا ناترا مباشرا في مصلحة شخصية له . وإذا انتفتت هذه الحالة القانونية بالنسبة إلى الطاعن الأول فمن ثم يكون دعواه التي أقامها أمام محكمة القضاء الإداري برقم ١٤٢ لسنة ٣٣ ق طالبا فيها وقف تنفيذ والغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه غير مقبول شكلا لانقضاء شرط المصلحة وينفد الحكم المطعون فيه فيما مضى به من قبول هذه الدعوى شكلا مجافيا للمصواب حقيقيا بالالغاء في هذا الخصوص .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الطعن رقم ١٩/٢٢ ق عليا المقام من الطاعن الثاني السيد ٠٠٠ وهو الخصم المتدخل تدخل انضماميا للمدعى



في الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ٣٣ ق فانه ولئن كان من المقرر قانوننا أن مصير التدخل انضماميا يرتبط بمصير الخصم الأصلي المنضم اليه في الدعوى الأصلية فاذا قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الأصلية أو بعدم قبولها انقضى التدخل - الا أنه بامعان النظر في طلبات الخصم المتدخل وأسانيده القانونية ومركزه القانوني ازاء القرار المطعون فيه وتكييف هذه الطلبات تكييفاً صحيحاً يبين أنه يهدف من تدخله الى استيفاء ملكيته لمساحة الأرض التي اشتراها من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي « الادارة العامة للملاك الدولة الخاصة » بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٧٧. وبالبلغ مساحتها ١٦٦١ ف ، ١٥ ط ١٢ س ابان أن كانت هذه الأرض من أملاك الدولة الخاصة ينقضى قرار وزير الثقافة رقم ١٩٧ لسنة ١٩٧٣ متوصلاً الى ذلك بمخاصمة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٧٨ المطعون فيه ومطالباً بالغاءه .

ومن ثم فان لهذا الخصم التدخل مركزاً قانونياً خاصاً - خلافاً للمدعى الأصلي - من شأنه أن يجعل القرار المطعون فيه مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له وهو بتدخله في الدعوى انما يدعى لنفسه بحق خاص يرمى الى الحكم له به ، مما يتعين معه تكييف تدخله على أنه تدخل اختصاصي ، وليس تدخلاً انضمامياً كما صوره في عريضته ومن ثم لا ينقضى التدخل تبعاً للحكم بعدم قبول الدعوى الأصلية لانتهاء شرط المصلحة بالنسبة الى المدعى الأصلي طالما أن للتدخل مصلحة شخصية مباشرة ومستقلة في طلب الغاء القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن التثبت من الأوراق أن عريضة التدخل قدمت في الميعاد المقرر قانوناً لرفع دعوى الالغاء ذلك أن القرار المطعون فيه نشر في ٢٣/١١/١٩٧٨ وتظلم منه المتدخل الى كل من رئيس مجلس الوزراء ووزير الثقافة في ٢١/١/١٩٧٩ واذا لم يتلق رداً على تظلمه تقدم عريضة

تدخله إلى محكمة القضاء الإداري بجاستها المنعقدة بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٩  
فمن ثم يكون طلب التدخل في الدعوى مقبولا شكلا .

( طعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٩/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ١٧٢ )

#### المبدأ :

يجب أن يكون التدخل في الدعوى من صاحب المصلحة فيه وهو  
أما تدخل انضمامي يبدى فيه التدخل ما يراه من أوجه الدفاع لتأييد  
طلب الخصم الذي تدخل إلى جانبه دون أن يطلب القضاء لنفسه بحق  
ما — أو تدخل مجزئ يطلب فيه الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهة  
طرفي الخصومة — العبرة في وصف نوع التدخل هي بحقيقة تكييفه  
القانوني وليس بالوصف الذي يسميه عليه الخصوم — في جميع الأحوال  
يجب على طالب التدخل الالتزام بالقواعد الإجرائية المقررة للتدخل  
والأقصى بعدم قبول تدخله .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٢٦ من قانون المرافعات تنص  
على أنه « يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضما لأحد  
الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ويكون التدخل  
بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهة  
في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها ، ولا يقبل التدخل بعد انقضاء  
باب المرافعة ، ومفاد ذلك أن التدخل في الدعوى من صاحب المصلحة فيه  
يكون إما انضماميا يبدى فيه التدخل ما يراه من أوجه الدفاع لتأييد  
طلب الخصم الذي تدخل إلى جانبه دون أن يطلب القضاء لنفسه بحق ما ،  
وإما مجزئيا بطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهة طرفي  
الخصومة . والعبرة في وصف نوع التدخل هو بحقيقة تكييفه القانوني  
وليس بالوصف الذي يسميه عليه الخصوم وفي جميع الأحوال يجب على

طالب التدخل الائتزام بالقواعد الاجرائية المقررة للتدخل وفقا للمادة ١٢٦ المشار اليها والا قضي بعدم قبول تدخله وتطبيقا لهذا الأصل قضيت محكمة النقض بأنه « اذا كان أحد الأطراف غائبا فان التدخل لا يكون في مواجهته الا بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى ومخالفة ذلك مؤداه بطلان هذا العمل الاجرائي وهو بطلان متعلق بالنظام العام لتعلقه بأسس التقاضي وتلقى به المحكمة من تلقاء نفسها ولكل ذى مصلحة التمسك به ولا يصحح هذا البطلان مجرد حضور الخصم الذى كان غائبا في جابات تالية » .

( الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٨٢ ) واذا أقام المدعى الأصلي ٠٠٠ دعواه الصادر فيها الحكم المطعون فيه ضد وزير الاقتصاد ووزير المالية ووكيل أول وزارة المالية لشئون الجمارك طالبا الغاء قرار وكيل وزارة المالية بمصادرة مبلغ ٤١٩٥٠ دولار أمريكي و ٨٦٠ جنيتها استرلينيا المملوكين له في القضية رقم ١٧٨ لسنة ١٩٧٦ حصر أموال والزام المدعى عليهم بأن يردوا اليه هذين المبلغين ، وثبت من محضر جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٣ أنه لم يحضرها بنفسه ولا بأحد عنه الأستاذ ٠٠٠ المحامي وطلب بصفته حارسا قضائيا على شركة ٠٠٠٠٠٠٠ انترناشيونال قبول تدخله خصما منضمما الى المدعى في طلباته الواردة بعريضة الدعوى وضم ملف الدعوى رقم ٣١٠١ لسنة ٣٧ ق ، ثم قدم طالب التدخل بعد اقفال باب المرافعة مذكرة بنى فيها تدخله على ادعائه ملكية الشركة المعين حارسا قضائيا عليها للمعين محل قرار المصادرة المطعون فيه بالدعوى الأصلية وثبوت صفته كحارس قضائي على تلك الشركة بموجب الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة برقم ٣٥٩٣ لسنة ٩٤ ق طالبا الغاء قرار وكيل وزارة المالية بمصادرة مبلغ ٤١٩٥٠ دولار أمريكيا و ٨٦٠ جنيتها استرلينيا المملوكين لشركة ٠٠٠ انترناشيونال والمصادرة في المحضر رقم ١٧٨ لسنة ١٩٧٦ حصر أموال والزام المدعى عليهم بأن يردوا للحارس القضائي ( الخصم المتدخل ) هذين المبلغين ، وبذلك فان طالب التدخل وان وصف تدخله في محضر جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٣ التى حصل فيها التدخل بأنه انضمامي للمدعى في طلباته الواردة بعريضة

الدعوى الا انه أفصح ضراحة في مذكرته المقدمة بعد اقفال باب المرافعة بأن حقيقة تدخله ليس تأييد المدعى في طلباته وانما تقرير أحقيته هو بصفته في المبالغ محل المصادرة دون المدعى وبذلك فان تدخله لم يعد انضماميا إلى المدعى وانما هجوميا ضده من حيث ملكيته واستحقاقه المبالغ المصادرة يستهدف انكار حق المدعى في تلك المبالغ وأحقية التدخل بصفته فيها .  
وقد تكشف بذلك مقصود التدخل في طلب تدخله بالجلسة في ضم ملف الدعوى رقم ٣١٠١ لسنة ٣٧ ق وبجاسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ المشار اليها وهي الدعوى التي رفعها ضد الجهة الادارية بطلب الغاء قرار المصادرة اذ أكدت مذكرته أن تدخله بالجلسة كان بقصد تأكيد ما يستهدفه بالدعوى رقم ٣١١٠ لسنة ٣٧ ق وهو منازعة المدعى في طلباته على الوجه السابق ببيان أنه تدخل هجومى لا انضمامى ، وبذلك فان صحيح التكييف القانونى لنوع تدخله أنه تدخل هجومى لطلب الحكم له بصفته بطلب مرتبط بالدعوى في مواجهة طرفيها وهو ما يتقن بطئنه المائل .

( طعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ١٧٣ )

#### المبدأ :

ليس بأحكام القانون ما يوجب على الخصم عند الطعن على الحكم اختصام من تدخل في الدعوى منضمًا الى الخصم الآخر في طلباته — افعال هذا الاجراء لا يترتب عليه بطلان تقرير الطعن — اذا فرض وجود هذا الالتزام فان أحكام قانون المرافعات تقضى بعدم جواز الحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء .

**المعكسة :** ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم مشروعية القرار المطعون فيه وارجاع أقدمية السيد . . . في الوظيفة الى تاريخ صدوره أن يقضى بنفس المبدأ لمابقى

المدعين إلا أنه حرمهم من هذه الأقدمية ويمكن المرقى بقرار غير مشروع سلمت المحكمة بالغائه بأن يكون أقدم منهم في الوظيفة الجديدة رغم أسبقيتهم عليه في الوظيفة السابقة عليها وهي وظيفة مستشار .

وأثناء نظر الطعن أمام المحكمة تقدم الحاضر عن السيد ..... المتدخل بمذكرة أضاف فيها الى دقعه السابق الدفع ببطلان الطعن لكونه مقاما من عدد من الطاعنين تختلف مراكزهم القانونية وتعارض مصالحهم وتتباين كفاءاتهم الوظيفية وبالنسبة للموضوع فانه يجب التمييز بين الترقية بالأقدمية والترقية بالاختيار فالترقية بالأقدمية يحكمها ضابطان الأقدمية والصلاحيات أما الترقية بالاختيار فيحكمها ضابطان كذلك التميز في الكفاية والصلاحيات وتقوم على تقدير كفاية الموظف طوال حياته الوظيفية ومن الخطأ الاستناد الى أن بعض المدعين رقى الى وظيفة وزير مفوض بعد فترة قصيرة للقول بأنهم كانوا صالحين للترقية بدلا من السيد .... لأنهم رفقوا جميعا اعمالا لقواعد الاختيار . فضلا عن أن ملفات المدعين تترخر بالماخذ والتقارير السيئة التي يستحيل معها أن تكون ترقيتهم تمت بالاختيار .

كما قدمت الجهة الادارية مذكرة بدفاعها تضمنت أن الترقية الى وظيفة مستشار أو قنصل عام من الدرجة الاولى وما يعلوها بالاختيار للصلاحيات دون التقيد بالأقدمية ونها أعلمت هذه القاعدة عند اختيارها للسيد ..... باعتباره يتمتع الطاعنين جميعا من حيث الكفاءة والصلاحيات والقدرة على قيادة الوظائف العليا . وقدمت صورة المذكرة التي حررها الدكتور بطرس غالي بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٤ وكذا المذكرة التي حررها الدكتور أسامة الباز بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٧ حيث تضمنت كل منهما الاشارة بكفاءته .

وقدم الطاعنون مذكرة تضمنت الرد على الدفوع التي أبداها المطعون في ترقيته ومؤكدين على ما جاء بتقرير الطعن من أحقيتهم في ارجاع

أقدميتهم في وظيفة وزير مفوض بحيث تكون سابقة على أقدمية المظنون في ترقيته .

ومن حيث أن ما أثاره المظنون في ترقيته خاصا ببطلان الطعن المائل لاغفال اختصامه فمردود عليه بأنه ليس بأحكام القانون ما يوجب على الخصم عند الطعن على الحكم اختصام من تدخل في الدعوى مفضلا الى الخصم الآخر في طلباته ، لكي يثار أمر بطلان تقرير الطعن عند اغفال هذا الاجراء ، وحتى بفرض وجود مثل هذا الالتزام فإن أحكام قانون المرافعات صريحة في عدم جواز الحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء . وهو ما ينطبق على المظنون على ترقيته . وتبعا لذلك يكون ما أثير في هذا الخصوص لا أساس له مما يتمين منه طرحه جانبا وعدم التمويل على ما جاء به .

( طعن رقم ٢٦٩٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٣ )

نفس المعنى وبذات الجلسة — ( طعن رقم ٣٧١ لسنة ٣١ ق )

### قاعدة رقم ( ١٧٤ )

#### المبدأ :

لا تريب على المحكمة أن تعرضت للتدخل الاتصالي فقبلته حتى لو انتهت حكمها الى عدم قبول الدعوى — أساس ذلك : أن النظر في قبول التدخل من عدمه يأتي في الصدارة تحديدا للخصوم عامة قبل التطرق لمبحث الدعوى باستعراض الدفوع والنفاذ وتمحيص المستندات والأوراق المقدمة منهم جميعا خلوصا الى نتيجة قد تقف عند عدم القبول وقد تنفذ الى الموضوع — قبول التدخل في الدعوى ابتداء يرتفع بها يكون للتدخل من مصلحة مرتجاة ولا يتوقف بحال عما قد يسفر عنه الفصل في الدعوى بعدئذ حتى لا يأتي رجما بأجل أو مصادرة لأجل .

**الحكمة:** ومن حيث أن الطاعنين برفعهم الدعوى ابتداء استهدفوا وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بالاستيلاء على قطعة الأرض وتسليمها إلى شركة مصر للبترول . والثابت من الأوراق أن المطعون ضده الرابع وهو المتدخل في الدعوى منضما لهذه الشركة سبق أن أبرم معها عقدا في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ تضمن إعارتها إياه محطة تموين وخدمة السيارات التي أقامت على قطعة الأرض وبيعها المنتجات البترولية إليه ليقوم بإعادة بيعها للجمهور ، وبذلك تكون له مصلحة في التدخل إلى جانب الشركة مؤازرة لها وشدا لعضدها في مواجهة الطاعنين حتى تظل قطعة الأرض مرصودة لها بمقتضى القرار المطعون فيه وتستمر المحطة بالتالي خالصة له بموجب عقده معها بصرف النظر عما ذهب إليه الطاعنون من أنه عقد لم يكونوا طرفا فيه ولم يعلموا به ولم يسجل أو يثبت تاريخا بما ينفي صوريته ، ومن ثم لا تثريب على الحكم المطعون فيه أن استفتح في أسبابه بقبول هذا التدخل الانضمامي طوعا لقيام المصلحة التي يرتجيبها المطعون ضده الرابع من تدخله حتى ولو انتهى بعدئذ إلى القضاء بعدم قبول الدعوى ، لأن النظر في قبول التدخل من عدمه يأتي في الصدارة تحديدا للمخسوم عامة قبل التطرق لبحث الدعوى باستعراض الدفوع والدفاع وتمحيص المستندات والأوراق المقدمة منهم جميعا خروضا إلى نتيجة قد تقف عند عدم القبول وقد تنفذ إلى الموضوع كسبا أو احقاقا لخصم أو لآخر منهم ، إذ أن قبول التدخل في الدعوى ابتداء يرتفع بما يكون للمتدخل من مصلحة مرتجاة طبقا للمادة ١٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ولا يتوقف بحال عما قد يسفر عنه الفصل في الدعوى بعدم حتى لا يأتي رجما بآجل أو مصادرة لمعاجل .

ومن حيث أن محكمة القضاء الإداري قررت في البداية إصدار الحكم بجلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٤ وقدمت إدارة قضايا الحكومة خلال مدة هجر الدعوى للحكم محافظة مستندات حوت بنور الخطارات موجهة إلى الطاعنين . وقررت المحكمة إعادة الدعوى إلى المرافعة بجلسة ١٤ من

يونيه سنة ١٩٨٤ حتى يعقب الطاعنون على مستندات هذه الحافظة .  
 وتم تأجيل الدعوى لجلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ لتنفيذ هذا القرار ،  
 ثم الى جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ بناء على طلب الطاعنين ، الا أنهم  
 لم يحضروا بأنفسهم أو بوكيلهم هذه الجلسة . فقررت المحكمة اصدار  
 الحكم بجلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ حيث صدر . وبذلك أتاحت  
 المحكمة للطاعنين فرصة الاطلاع على المستندات المقدمة وابداء ما يمن  
 لهم من مستندات مضادة أو دفاع مقابل ومن ثم فلا حجة لهم في التذرع  
 بطروء عذر لديهم أو النعى بعدم اعادة الدعوى للمرافعة كطالبهم أو التلذذ  
 بمفاجأتهم صدور حكم ضدهم — واذا قدمت الجهة الادارية في الدعوى  
 صور الاخطارات التي وجهتها مديرية التموين والتجارة الداخلية بمحافظة  
 القاهرة في ٨ من يونيه سنة ١٩٨٣ بأرقام صادر ٧٥٨٨ و ٧٥٩٠ و ٧٥٩٤  
 الى الطاعنين بصور القرار المطعون فيه ، ولم يتم ارتداد هذه الاخطارات ،  
 وبذلك فان على المدعين في الدعوى ( الطاعنين في الطعن المائل ) لم يثبتوا  
 نقيض وصول الاخطارات اليهم حتى أغلق باب المرافعة بحجز الدعوى  
 للحكم ، ثم قنعوا بعدئذ وخاصة في الطعن بانكار تلقيهم الاخطارات انكارا  
 مرسلا بحجج مختلفة دون تقديم أى دليل قاطع في هذا الشأن بما يكفي  
 لرفع القرينة التي قامت في حقهم وأجرت ميعاد رفع الدعوى في شأنهم  
 حتى انقضى قبل أقامتهم اياها في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، ومن ثم  
 فان الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب الحق اذ قضى بعدم قبول الدعوى  
 شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر في المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة  
 الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فيتمين القضاء برفض الطعن وبالزام  
 للطاعنين بالمصروفات .

( طعن رقم ٨٩٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ١٧٥ )

المبدأ :

قبول التدخل الاتصالي الى أحد الخصوم طالما لم يطلب التدخل  
 انفسه اكن ما يطلبه الخصم المنضم اليه .



**الحكمة :** ومن حيث أنه عن التدخل الانضمامي فقد جرى قضاء المحكمة الادارية العليا على قبول التدخل الانضمامي الى أحد الخصوم طالما لا يطلب التدخل لنفسه أكثر مما يطلبه الخصم المنضم وهو الأمر الذي يتوفر في شأن التدخل الانضمامي المائل ، حيث أن الخصم المتدخل انضماميا لا يطلب أكثر مما قام عليه طعن جهة الادارة ، وهو رفض دعوى المدعى ، ومن ثم يقبل هذا التدخل ، ولا سبيل الى اطراحه .

( طعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٨٩/٥/٢١ )

### قاعدة رقم ( ١٧٦ )

#### المبدأ :

**المادة ١٢٦** من قانون المرافعات اجازت لكل ذي مصلحة أن يتدخل منضما في الدعوى لأحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى — بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة يثبت في محضرها .

**الحكمة :** ومن حيث أنه عن الطعن المضموم رقم ٢٦٨ لسنة ٣٧ ق . عليا المقام من السيد . . . المحامي بصفته مرشحا لعضوية مجلس الشعب عن ذات الدائرة ، فقد أقامه المذكور مختصا كلا من وزير الداخلية ومدير أمن الشرقية ومنضما بذلك الى المطعون ضدهما وذلك على قول منه بأن قرار اعلان النتيجة في الدائرة قد صدر بالمخالفة للارادة الشعبية مما سيترتب عليه ضرر جسيم يتمثل في حرمانه من دخول الاعادة للانتخابات بالدائرة نتيجة التزيف الذي حدث لارادة الناخبين ، وأن من صالحه التدخل في هذا الطعن مطالبا برفضه وتأييد الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري بالمنصورة ، وأضاف الطاعن المتدخل أن الادارة قد انحرفت بسلطاتها وأصدرت قرارا باعلان نتيجة أهدرت فيها ارادة الناخبين ولم تكشف فيه عن حقيقة الارادة الشعبية ، بل كشفت عن

هواها ولراحتها الذاتية ، ومن ثم فلا وجه لأن يستعصى قبل هذا القرار على رقابة المشروعية الأمر الذى يكون معه الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة غير قائم على أساس صحيح ويتمين رفضه ، ولخص الطاعن فى ختام تقرير طعنه الى طلب الحكم بقبول تدخله انضماميا فى هذه الدعوى للسيدى ٠٠٠ ، ٠٠٠ ( المدعىان الأصليان والمطعون ضدهما فى الطعن المثل ) ، وقد أودع الطاعن المتدخل بعد ذلك مذكرة ختامية بدفاعه طلب فى ختامها أولا وأصليا : رفض الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق عليا لمخالفته للقانون والدستور . ثانيا وأصليا أيضا : إحالة الطعن الى الهيئة التى تشكلها الجمعية العامة للمحكمة الادارية العليا المنصوص عليها بالمادة ٥٤ مكرر من قانون مجلس الدولة المصاغة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ، ثالثا واحتياطيا : إحالة مستندات الدعوى الى خبير حسابى لتصبح المراكز القانونية للأعضاء طبقا لما ورد بالنماذج أرقام ٤٨ ، ٤٩ .

ومن حيث أن المادة ١٣٦ من قانون المرافعات قد أجازت لكل ذى مصلحة أن يتدخل منضمًا فى الدعوى لأحد الخصوم أو طالبى الحكم لنفسه بطلب يرتبط بالدعوى وذلك بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى أو بطلب يقدم شفاهة فى الجلسة يثبت فى محضرها ، وكان الثابت أن الطاعن طالب التدخل هو أحد المرشحين فى هذه الدائرة فان مصلحته تكون قائمة فى التدخل الذى وقع بالاجراء المقرر قانونا مما يتمين معه بدوره الحكم بقبول تدخله على النحو السابق بيانه فى طلباته الختامية .

( طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٠/٤/١٩٩١ )

### قاعدة رقم ( ١٧ )

المبدأ :

يقبل التدخل الانضمامى الى أحد الخصوم لأول مرة أمام المحكمة

الادارية العليا اذا لم يطلب التدخل لنفسه أكثر مما يطلبه الخصم المنضم اليه .

**الحكمة :** ومن حيث أنه بالنسبة لطلبات التدخل فان قضاء هذه المحكمة استقر على قبول التدخل الانضمامى الى أحد الخصوم لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا. طالما لم يطلب التدخل لنفسه أكثر مما يطلبه الخصم المنضم اليه ، وهو الأمر المتوافر في طلب التدخل المائل حيث أن الخصم المنضم الى الطاعنين لا يطلب أكثر مما يطلبه الطاعنون ومن ثم يتعين قبول هذا التدخل .

( طعن رقم ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٩٣/٥/٤ )

## الفروع العاشر

### حق الدفاع

قاعدة رقم ( ١٧٨ )

#### المبدأ :

أبداء الدفاع وتحقيق هذا الدفاع أمام المحاكم سواء جنائية أو تأديبية أمدار للحق الطبيعي والاقصى للمتهم — الذى تقرره الأديان السماوية وذاثتها الاسلام — وردته نصوص اعلان حقوق الانسان والمائتان ٦٧ و ٦٩ من الدستور — كما نصت عليه مراعاة المادة ٧٨ من نظام العلماء من المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — فضلا عن مخالفته المادتين ٣٧ و ٤٣ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — الأحكام التأديبية يجب أن تكون مسببة وأن تكون الأسباب مكتوبة على نحو يوضح وضوحا كافيا ونافيا لأجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية التى بنت عليها المحكمة عقيدتها بالإدانة أو البراءة وتحقيقها لأوجه الدفاع الجوهرية للمتهمين وبما انتهت اليه بشأن كل وجه منها سواء بالرفض أو القبول — اعمال المحكمة الادارية العليا رقابتها القانونية على تلك الأحكام .

المحكمة : ومن حيث أنه من مقتضى ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أدان الطاعن عن مخالفتين مستقندا الى ترديد أقوال الشهود ووصفهم لما نسبوه الى الطاعنين بأنه يعد مخالفة مالية وادارية مشيرا للتعليمات رقم ( ١ ) لسنة ١٩٨٢ وذلك دون ايراد أية مناقشة لما أبداه الطاعنان أمام المحكمة التأديبية من دفاع جوهرى ودون أن تحدد المحكمة ذاتها فى حكمها الأسانيد والحجج الأساسية التى بنت الحكم وكذلك بناء عليها عقيدتها من حيث الواقع والقانون على وقوع الأعمال

النسوبة للمتهمين وصحة نسبتهما الى كل منهم بحسب القواعد والنظم والتعليمات المنظمة للعمل وصحة تكييف هذه الأفعال قانونا باعتبارها جرائم ومستقدا الى أسباب لم تستخلص استخلاصا سائفا من الأوراق ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر مشوبا بالقصور الشديد في التسبيب مهددا الحق الطبيعي لكل متهم في أية محاكم تأديبية أو جنائية في ابداء دفاعه وتحقيق هذا الدفاع وهو الحق المقدس الذي تقرره الأديان السماوية ورددته نصوص إعلان حقوق الإنسان والمواد ( ٦٧ ، ٦٩ ) من الدستور كما نصت عليه صراحة المادة ( ٧٨ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فضلا عن مخالفة المواد ( ٣٧ ) ، ( ٤٣ ) من القرار بقانون رقم ( ٤٧ ) لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم مجلس الدولة والتي أوجبت أن تصدر الأحكام التأديبية مسببة ويتمين لتكون كذلك أن تتضمن الأسباب مكتوبة على نحو يوضح وضوحا كافيا ونافيا لاجهالة الأسباب الواقعية والقانونية التي بنت عليها المحكمة عقيدتها بالادانة أو البراءة وتحقيقا لأوجه الدفاع الجوهرية للمتهمين وما انتهت اليه بشأن كل وجه منها سواء بالرفض أو القبول وذلك ليتسنى للمحكمة الادارية العليا أعمال رقابتها القانونية على تلك الأحكام بما يكفل تحقيق سلامة النظام العام القضائي لمحاكم مجلس الدولة وضمان لاداء هذه المحاكم التأديبية لرسالتها في تحقيق العدالة التأديبية ولضمان حسن سير وانتظام المرافق العامة والاحترام الكامل للحقوق العامة للعاملين المقدمين لتلك المحاكم وعلى رأسها حقهم في الدفاع ببراءتهما مما نسب اليهما فيهما - هذا الحكم يكون قد صدر مشوبا بالبطالان مبنيًا على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه مما يتمين معه العاؤه والحكم ببراءة الطاعنين .

## قاعدة رقم ( ١٧٩ )

### المبدأ :

المادة ٦٩ من الدستور — حق الدفاع حق دستوري وأساسي لكل مواطن أمام المحاكم — سواء بالأصل أو بالوكالة وهو حق مكفول للكافة — يتعين أن يكفل القانون لغير القادرين ماليا اللجوء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم — سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وخضوع الدولة للقانون — يحظر النص في أي قانون على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء .

**المحكمة :** ومن حيث أن الشركة الطاعة تنمي بالبطان على صحيفة الدعوى على أساس أن الدعوى خاضعة لأحكام قانون المطامع الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعمول به اعتبارا من ١/٤/١٩٨٣، بينما تم رفع الدعوى بعد ذلك بتسعة أشهر ، وأن موقع الصحيفة الأستاذ . . . كان في ذلك الوقت مقيدا بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية كما أنه كان محاميا بممهّد تخطيط القومى ولذلك ما كان يجوز له الحضور أو توقيع صفح الدعوى لاحاد الناس .

ومن حيث أنه وفقا للمبادئ العامة الحاكمة للإجراءات والمرافعات في التداوى عموما وبصفة خاصة أمام محاكم مجلس الدولة ان هذه الاجراءات قصد بها المشرع تنظيم وحماية النظام العام وكفالة حق الدفاع الذى هو دستوري وأساسى لكل مواطن أمام المحاكم وفقا لنص المادة ٦٩ من الدستور سواء بالأصل أو بالوكالة وهو مكفول للكافة بل انه يتعين أن يكفل القانون لغير القادرين ماليا اللجوء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم وذلك تفريعا على أن الأصل الدستوري المسلّم به أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة تخضع للقانون ( مواد ٦٤، ٦٥ من الدستور) وأن تكفل تقريبا جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل

في القضايا ، ويحظر النص في أى قانون على تخصيص أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء .

( طعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٨٠ )

#### المبدأ :

المادتان ٦٨ ، ٦٩ من الدستور مفادهما — التقاضى حق مصنوع للكافة وكل مواطن حق الاتجاه الى قاضيه الطبيعى — حق الدفاع مكفول أصالة أو بالوكالة — المادة ٧٣ من قانون المرافعات — قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ — وجوب اثبات أن من يتحدث باسم أحد طرفى الخصومة أنه يمثل أملم المحكمة تمثيلا قانونيا حماية لحق كل مواطن في الدفاع الحقيقى الكامل عن نفسه في أية منازعة ينظرها القضاء — والا افتقد الحاضر أو المترافع أو المحامى الحاضر أمام المحكمة صفته في تمثيل أى من الخصوم أملمها — نظم قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه تمثيل المدعى من يوكولونهم من المواطنين تنظيما خاصا — تضمن قانون المحاماة المشار اليه حكم خاص بنباية المحامى عن زميله في المادة ٥٦ — مفادهما أنه يجوز قتلونا حضور مدعى عن محام آخر سواء كان الأخير خصما أصليا في الدعوى أو وكلا .

المحكمة : ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المائل انما يتصل بأساس هام من الأسس التى يقوم عليها النظام العام للتقاضى . وهو حق كل مواطن في اللجوء الى قاضيه الطبيعى وحقه في ابداء دفاعه أمامه بالأصالة أو الوكالة لحسم أية منازعات متعلقة بحقوقه العامة أو الخاصة ، ذلك أنه وفقا للمادة الثامنة من الاعلان العالمى لحقوق الإنسان — الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلنته في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ —

فإن « لكل شخص الحق في أن ياجأ الى المحاكم الوطنية لانصافه من أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون. » •

ومن حيث أنه في ظل وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم بوقف تنفيذ ثم الغاء قرار وزير التموين بالاستيلاء على قطعة أرض يدعيان ملكيتها وقد لجأ الى القضاء توصلنا الى احقاق ما يدعيان من حق في ملكيتهما الخاصة وهو حق من الحقوق الطبيعية لكل انسان كما أن من حق كل انسان في اللجوء الى قاضيه الطبيعي للدفاع عن حقوقه العامة أو الخاصة ومن أهمها حقه في التملك وحماية ما يملكه من كل عدوان عليه سواء من السلطة العامة أو من الأفراد •

ومن حيث أنه قد تضمن الدستور المصري في نصوصه تقرير تلك المبادئ الأساسية التي أقرتها وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان سألقة الذكر فقد نص الدستور في المادة ( ٦٨ ) على أن « التقاضي حق مضمون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي وما يقضى به في المادة ( ٦٩ ) من أن « حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول » •

وإذا كان المشرع الدستوري قد أناط بالقانون — تنظيم حق الدفاع الذي قرره بالدستور كحق لكل مواطن سواء أصالة أو وكالة فقد وردت إقاعدة العامة المنظمة للدفاع بطريق الوكالة أصلا في القانون المدني وقانون المرافعات حيث نص الأول في المادة ( ٦٩٩ ) على أن « الوكالة عقد بمقتضاه ياتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل » ثم نص في المادة ( ١/٧٠٢ ) على أنه « لا بد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الادارة ، ويوجه خاص في ... المرافعة أمام القضاء » وورد في قانون المرافعات تفصيل ما يتعلق بالتوكيل في الخصومة ، وحيث نص المادة ( ٧٣ ) على أنه « يجب على الوكيل أن يقرر حضوره عن موكله وأن يثبت وكالته منه وفقا لأحكام قانون المحاماة ، وللمحكمة عند الضرورة أن ترخص للوكيل في اثبات وكالته في ميعاد تحدده على أن



يتم ذلك في جلسة المرافعة على الأكثر ٢ ، ثم أوجب قانون المطالبة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على المحامي أن يثبت أمام المحكمة صفته كوكيل عن الخصم الذي يمثل في الدعوى ، وحيث أنه يبين من كل ما تقدم من أحكام أنها شرعت للثبوت من أن من يتحدث باسم أحد طرفي الخصومة إنما يمثل أمام المحكمة تمثيلاً قانونياً لحماية لحق كل مواطن في الدفاع الدقيق الكامل عن نفسه في أية منازعة ينظرها القضاء ، والا افتقد الحاضر أو المترافع أو المحامي الحاضر أمام المحكمة صفته في تمثيل أي من الخصوم أمامها .

وقد نظم تمثيل المحامين لن يوكلونهم من المواطنين تنظيمًا خاصًا بقانون المحاماة بما يتفق مع تلك الوكالة ومباشرة حق الدفاع أمام القضاء مع التيسير على المحامين لمباشرة رسالتهم في الدفاع وكالة عن الخصوم في مجالس القضاء بعد نص قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن للمحامي أن يحضر عن الموكل بتوكيل خاص أو عام ويجب على المحامي أن يودع التوكيل الخاص بملف الدعوى في حالة المرافعة فإذا كان التوكيل عاما اكتفى بالإطلاع عليه واثبات رقم التوكيل الخاص بملف الدعوى في حالة المرافعة فإذا كان التوكيل عاما اكتفى بالإطلاع عليه واثبات رقم التوكيل وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة كما تضمن القانون أيضا حكما خاصا بنبياة المحامي عن زميله ، وذلك في المادة ( ٥٦ ) منه التي تقضى بأنه « للمحامي سواء كان خصما أصليا أو وكيلًا في دعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعات أو في غير ذلك من اجراءات التقاضي محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك » .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ذلك فان مؤدى نص المادة ٥٦ من قانون المحاماة أنف الذكر أنه — يجوز قانونا حضور محام عن محام آخر سواء كان الأخير خصما أصليا أو وكيلًا في دعوى واثبات من عريضة الدعوى رقم ٦٣٧ لسنة ٤٠ القضائية الصادر فيها الحكم المطعون فيه ،

وكذلك عن مذكرة دفاع المدعين فيها أن كلا من رافعى هذه الدعوى محام ، ومن ثم فقد كان جتما. وواجبا على المحكمة أن تثبت صفة المدعين كمحامين من صفة المحامى الحاضر عنهما فى هذه الدعوى بالتطبيق لنص المادة ( ٥٦ ) من قانون المحاماة سالفه الذكر قبل أن تقضى بعدم قبول الدعوى لعدم ايداع سند الوكالة عن المدعين فيها .

( طعن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٩١ )

## الفرع الحادى عشر

### الخصومات الخاصة بضمومات القضاة

#### أولاً — مخاصمة القاضى

#### قاعدة رقم ( ١٨١ )

##### المبدأ :

المخاصمة والرد والتحدى إجراءات حدد المشرع شروط ونطاق وآثار كل منها بما لا مجال معه للخلط بينهما .

**المحكمة :** دعوى المخاصمة لا تنتج أثرها بالنسبة لصلاحيه القاضى لنظر الدعوى ويتعين عليه التحدى عنها وأساس ذلك : أن المخاصمة والرد والتحدى إجراءات حدد المشرع شروط ونطاق وآثار كل منها بما لا مجال معه للخلط بينهما .

( طعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٨٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٢ )

##### المبدأ :

دعوى المخاصمة لا يكون لها أى آثار بالنسبة لصلاحيه القاضى لنظر الدعوى التى رفعت المخاصمة فى سياقها الا من تاريخ الحكم بجواز قبول المخاصمة — المخاصمة والتحدى إجراءات حدد القانون أوضاعها والآثار المترتبة عليها بما لا مجال معه للخلط بينهما .

**المحكمة :** ومن حيث أن الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٢ القضائية ينمى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون فيما تضى به من اثبات صفة رئيس

مجلس إدارة المصرف للمتطوعين ضد الثاني دون الطاعن ولمخالفته لمتضاء سابق حائز لقوة الأمر المقضى فيه في الدعوى رقم ٢٣٥٨ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى جنوب القاهرة باثبات هذه الصفة للطاعن . كما أن محامى المطعون ضد الثاني السيد الأستاذ ٠٠٠ أودع عريضة للدعوى رقم ٢٥٢٢ لسنة ٤٠ ق قلم كتاب المحكمة نيابة عن موكله بعد أن سقطت صفته كرئيس لمجلس إدارة المصرف بتاريخ ١٩٨٦/١/٣٠ الذى حرره من هذه الصفة واذلك كانت وكالة لمحاميه وكالة شخصية لا تخوله حق الطعن على القرار بغير الصفة الثابتة بسند التوكيل وهو ما يجعل دعواه مرفوعة من غير ذى صفة وكان يتعين الحكم بعدم قبولها لهذا السبب والسبب آخر يقوم على أن طلباته في هذه الدعوى انصبت على قرار رئيس مجلس إدارة البنك المركزى المصرى الصادر في ١٩٨٦/٢/١٣ وهو قرار لا وجود له .

ومن حيث أنه عن دعوى المخاصمة التى أقامها الطاعن في الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٢ ق ضد السادة الأساتذة المستشارين ٠٠٠ ، ٠٠٠ أمام محكمة استئناف القاهرة ولائزال منظورة أمامها واذ كانت المادة ٤٩٨ من قانون المرافعات تنص على أن « يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى من تاريخ الحكم بجواز قبول المخاصمة » . فان مقتضى ذلك أن دعوى المخاصمة لا يكون لها أى آثار بالنسبة لصلاحيه القاضى لنظر الدعوى التى رفعت المخاصمة في سياقها الا من تاريخ الحكم بجواز قبول المخاصمة ، كما أنه لا يصح الخلط بين اجراء المخاصمة واجراءات التتحنى ، ذلك أن الآثار التى رتبها الشارع على وجود الخصومة المتعلقة بالمخاصمة قد نصت عليها مواد القانون بما لا مجال معه للقول بأن مجرد رفع مثل تلك المخاصمة وخاصة أمام محكمة غير مختصة يجعل القاضى غير صالح لنظر الدعوى ويتعين عليه بالتالى التتحنى عنها ، فالمخاصمة والتتحنى اجراءات حدد القانون أوضاعها والآثار المترتبة عليها بما لا مجال معه للخلط بينهما .

( طعن رقم ١٩٧٠ و ١٩٨١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٦ )

## قاعدة رقم ( ١٨٢ )

### المبدأ :

يشترط لاختصاص محاكم الاستئناف ولائيا بنظر دعاوى المخاصمة طبقا للمواد من ٤٩٤ الى ٥٠٠ من قانون المرافعات أن يكون المخاصم قاضيا بالمحاكم العادية أو عضوا بالنيابة العامة - تنحصر ولاية محاكم الاستئناف عن دعاوى المخاصمة اذا كان المخاصم عضوا بمجلس الدولة وينعقد الاختصاص بنظر مخاصمته الى المحكمة الادارية العليا التي يتبعها .

**المحكمة :** ومن حيث أن عناصر المنازعة تتحمل - حسبما بين من الأوراق في أنه بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٤ أودع الأستاذ . . . المحامي بصفته وكيلًا عن السيد . . . بتوكيل رقم ١٦٢٥ لسنة ١٩٨٧ توثيق الأهرام يبيح التقرير بالمخاصمة قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة تقرير مخاصمة جاء فيه أنه يخاصم السيد المستشار . . . رئيس مجلس الدولة في الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق عليا المرفوع من السيد / رئيس الجمهورية ضد طالب المخاصمة وآخرين الذي حدد له جلسة ١٩٨٧/٣/٧ وقام طالب المخاصمة برد السيد/ رئيس مجلس الدولة للأسباب الواردة في تقرير الرد وكان يتعين عليه أن يتنحى عن نظر الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق عليا الا أنه استمر في نظره وأحال طلب الرد بمعرفته الى دائرة أخرى ولم يوقف الطعن طبقا لما تقضى به أحكام القانون وانما حدد له جلسة ١٩٨٧/٤/٤ بعد أن حدد لنظر طالب الرد جلسة ١٩٨٧/٣/١٥ أمام الدائرة التي أحال اليها هذا الطلب وضمن الطالب تقريره أسباب المخاصمة . وقيدت دعوى المخاصمة بجدول محكمة استئناف القاهرة برقم ٣٨ لسنة ١٠٤ ق وتداول نظره بالجلسات أمام الدائرة ٣٩ ايجازات وبجلسة ١٩٨٧/٥/٢١ قضت محكمة استئناف القاهرة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبالحايتها الى المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة للاختصاص . وأقامت المحكمة قضاءها تأسيسا على أنه وإن كان المشرع

قد أجاز في المواد من ٩٤ الى ٥٠٠ من قانون المرافعات مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة العامة للأسباب التي حددها وبين كيفية رفع دعوى المخاصمة وتشكيل المحكمة التي تنظرها وكانت المادة ١٧٢ من الدستور تنص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة تختص بالفصل في المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية وحدد القانون اختصاصاته الأخرى وكان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد حدد اختصاصات مجلس الدولة ونظم تشكيل محاكمة وأنواعها وبين كيفية تعيين أعضائه ومرتباتهم وندبهم وتأديبهم ومؤدى ذلك أن أعضاء مجلس الدولة لا يتبعون القضاء العادى ولا ولاية له عليهم فى أى شأن من شئونهم المتعاقبة بمباشرة وظائفهم التى ينظمها قانونهم وأنه يشترط لاختصاص محاكم الاستئناف ولائيا بنظر دعوى المخاصمة طبقا للمواد سالفة الذكر من قانون المرافعات أن يكون المخاصم قضائيا بالمحاكم العادية أو عضوا بالنيابة العامة ومن ثم تنحصر ولايتها عن دعوى المخاصمة اذا كان المخاصم عضوا بمجلس الدولة بل ينمقد الاختصاص بنظر مخاصمته الى المحكمة الادارية العليا التى يتبعها - ولا ينال من ذلك خلو قانون مجلس الدولة من النصوص التى تنظم أسباب وكيفية مخاصمة أعضائه ذلك أن نصوص قانون المرافعات لا تسمح بأعمال أحكامه على غير القضاة وأعضاء النيابة العامة ومما يؤكد ذلك ان المادة ٩٩ من قانون المرافعات أجازت للمحكمة اذا قضت بصحة المخاصمة وبطلان تصرف القاضى أو عضو النيابة المخاصم أن تحكم فى الدعوى الأصلية التى كانت سببا فى المخاصمة اذا رأت أنها صالحة للحكم بما لزمه أن تقضى محكمة الاستئناف فى الدعوى الأصلية التى يختص بالفصل فيها مجلس الدولة وحده وهو ما يخرج عن ولاية القضاء العادى طبقا للمادة ( ١٥ ) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ ومن جهة أخرى فإن الفصل فى تعلق أوجه المخاصمة فى الدعوى وجواز قبولها اذا كان المخاصم ضده عضوا بمجلس الدولة يستلزم بالضرورة دراية وجدة خاصة بالخصومات الادارية وما يتبع فيها من اجراءات والمعايير التى استقر عليها العمل فى اعتبار تصرف القاضى

الادارى، منطويا على خطأ مهني جسيم أو غش أو تدليس وهما لا يتوفران  
 الا لمحكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية العليا بحسب ما اذا كان  
 المخاصم ضده مستشارا بمحاكم القضاء الادارى والمحاكم التأديبية  
 أو مستشارا بالمحكمة الادارية العليا وأخيرا فان قانون مجلس الدولة  
 قد نص في المادة الثالثة من مواد اصداره على تطبيق الاجراءات المنصوص  
 عليها في قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص الى أن يضجر القانون  
 المنظم للاجراءات وتؤكد هذا المعنى في المادة ٥٣ من قانون مجلس الدولة  
 عندما نص على أن تسرى في شأن رد مستشارى المحكمة الادارية العليا  
 القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة النقض وتسرى في شأنه رد  
 مستشارى محكمة القضاء الادارى والمحاكم التأديبية القواعد المقررة  
 لرد مستشارى محاكم الاستئناف أى فيخصوص الاجراءات التى يعمل بها  
 لنظر دعاوى الرد أمام المحكمة الادارية العليا أو بمحكمة القضاء الادارى  
 بحسب الأحوال وليس من المتصور مع صراحة هذين النصين أن يكون  
 المشرع قد ساءب من محاكم مجلس الدولة ولاية الفصل في دعاوى المخاصمة  
 أو طلبات الرد التى ترفع ضد أعضائه اذ أن ذلك يقتضى تماما مع ما نص  
 عليه الدستور في المادة ١٧٢ منه وما حرص المشرع على تأكيده في المادة  
 الأولى من مواد اصدار قانون مجلس الدولة المشار اليه من أن مجلس  
 الدولة هيئة قضائية مستقلة • ومتى كان ذلك وكان الاختصاص الولائى  
 متعلقا بالنظام العام ومن ثم تقتضى المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر  
 الدعوى وبإحالتها الى مجلس الدولة عملا بالمادتين ١٠٩ و ١١٠ مرافعات •  
 ( طعن رقم ٢٦٤٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٣/٦ )

### قاعدة رقم ( ١٨٤ )

#### المبدأ :

تتميز دعوى مخاصمة القضاء بطبيعة خاصة واجراءات محددة  
 ألا أن هذا لا يخلع عنها صفة الدعوى ولا يخلها من سلطات زائمتها

ولا يفرض المضي بها حتى الفصل فيها ولا يمنع من ترك الخصومة فيها بمقولة تعلتها بالصلحة العامة ممثلة في القضاء عامة وفي القاضي المخاصم خاصة كي تزول الريب وتختصر الشبهات وتشيع الثقة ويسود الاحترام محراب العدالة — قواعد ترك الخصومة وردت عامة دون تخصيص أو استثناء لدعوى مخاصمة القضاة — دعوى مخاصمة القضاة هي خصومة قضائية مناطها قيام النزاع ويصدق عليها الترك شأن سائر الدعاوى — مؤدى ذلك : جواز ترك الخصومة في دعوى مخاصمة القضاة •

**المحكمة :** ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قضى في المادة ٣ من مواد الاصدار بأن تطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص به الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي • وقد نص قانون المرافعات في المادة ١٤١ على أن يكون ترك الخصومة بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع إطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفوياً في الجاسة وإثباته في المحضر ، وقضى في المادة ١٤٢ بأنه لا يتم الترك بعد إبداء المدعى عليه لطلباته الا بقبوله ما لم يكن قد دفع بعدم الاختصاص أو بالإحالة أو ببطلان الصحيفة أو طلب غير ذلك مما يكون المقصد منه منع المحكمة من المضي في سماع الدعوى ثم رتب في المادة ١٤٣ على الترك إلغاء جميع اجراءات الخصومة والحكم على التارك بالمصروفات • وهذه الأحكام بوصفها قواعد اجرائية عامة تصدق في مجال الدعاوى والطعون أمام القضاء الاداري ، فيجوز طبقاً لها ترك الخصومة في الدعوى أو الطعن •

ومن حيث أنه ولئن كانت دعوى مخاصمة القضاة ذات طبيعة خاصة واجراءات معينة ، الا أن هذا لا يخلع عنها صفة الدعوى العمومية فلا يحلها من سلطات رافعها ولا يفرض المضي بها حتى الفصل فيها بمقولة تطلقها بالمناحة العامة ممثلة في القضاء عامة وفي القاضي المخاصم خاصة كي تزول الريب وتختصر الشبهات وتشيع الثقة ويسود الاحترام في



مخرباب العدالة ، إذ أن المادة ١٤١ من قانون المرافعات التي رخصت في ترك الخصومة جاءت عامة على نحو يدرأ استحداث تخصيص لها أو سن استثناء عليها باستبعاد مخاصمة القضاة من نطلقها ، كما أن هذه الدعوى لا تخرج عن كونها خصومة قضائية مناطها قيام النزاع واستقراره فيصدق عليها الترتك في شأن سائر الدعاوى ، فضلا عن أن القضاة في سمت عدالته والقاضي في أوج نزاعه لا يزهما مكانة مجرد زعم بتك الدعوى ابتداء ، ولا يزددهما تعظيما لحض هذا الزعم برفضها انتهاء بل قد يصدق تركهما بالفعل عدولا ما وفسر لهما في القلوب اجلالا حيث لا يخاف أحد بكنفهما ظلما ولا يخشى بساحتتهما هضما ، وذلك بصرف النظر عما شرع قانونا من حق مقابل في المطالبة بالتضمينات عن التعسف في استعمال مكنة مباشرة الدعوى ، ومن ثم فانه يجوز ترك الخصومة في دعوى مخاصمة القضاة .

ومن حيث أن المدعى قرر أمام المحكمة حسب الثابت في محضر جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨٩ أنه يترك الخصومة في الدعوى ، كما قدم في ذات الجلسة مذكرة موقعة منه قرر فيها هذا الترتك طبقا للمادتين ١٤١ و ١٤٢ من قانون المرافعات ، وذلك قبل الادلاء بطلبات مضادة في الدعوى ، فمن ثم يتعين الحكم باثبات تركه الخصومة في الدعوى والزامه بمصروفاتها .

( طعن رقم ٢٥٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٨٩ )

### قاعدة ( ١٨٥ )

#### المبدأ :

دعوى المخاصمة هي دعوى تعويض وهي أيضا دعوى بطلان يقصد بها بطلان الحكم — تستند دعوى المخاصمة الى قيام القاضي بعمل أو بحكم مشوب بعيب من العيوب التي تتضمنها أسباب المخاصمة —

دعوى المخاصمة هي أيضا طريق طعن غير عادي في الأحكام قرره القانون بقصد حماية المتقاضين من القاضى الذى يخل بواجبه أخلاقيا جسيما . —  
سبب المخاصمة قد يقع من قاضى بمفرده وقد يقع من دائرة بأكملها —  
الخطأ المهنى الجسيم الذى يمثل أحد أسباب المخاصمة قد يقع من قاضى واحد كما قد يقع من دائرة بأكملها — حينئذ يمكن أن تتم المخاصمة بالنسبة لقاضى بمفرده أو لدائرة بأكملها .

**الحكمة :** ومن حيث أن المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه :

« يجوز مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة في الأحوال الآتية :

١ — اذا وقع من القاضى أو عضو النيابة في عملهما غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم .

٢ — اذا امتنع القاضى من الاجابة على عريضة قدمت له أو من الفصل في قضية صالحة للحكم وذلك بعد اعذاره مرتين على يد مخضر يتخللها ميعاد أربع وعشرين ساعة بالنسبة الى الأوامر على العرائض وثلاثة أيام بالنسبة الى الأحكام في الدعاوى الجزئية والمستعجلة والتجارية وثمانية أيام في الدعاوى الأخرى .

ولا يجوز رفع دعوى المخاصمة في هذه الحالة قبل مضي ثمانية أيام على آخر اعذار .

٣ — في الأحوال الأخرى التى يقضى فيها القانون بمسئولية القاضى والحكم عليه بالتعويضات .

ومن حيث أن دعوى المخاصمة هي دعوى تعويض ، وهي أيضا دعوى بطلان يقصد بها بطلان الحكم . وتستند الى قيام القاضى بعمل أو بغيره مشوب بعييب من العيوب التى تتضمنها أسباب المخاصمة أو

أو هي طريق طعن غير عادي في الأحكام قرره القانون بقصد حماية المتقاضين من القاضي الذي يخل بواجبه اخلاقا جسيما .

ومن حيث أن سبب المخاصمة قد يقع من قاضي بمفرده ، كما قد يقع من دائرة بأكملها ، وهنا يمكن مخاصمة قاضي واحد أو مخاصمة دائرة بأكملها فالخطأ المهني الجسيم الذي يمثل أحد أسباب المخاصمة قد يقع من قاضي واحد كما قد يقع من دائرة بأكملها ، وحينئذ يمكن أن تتم المخاصمة بالنسبة لقاضي بمفرده أو للدائرة بأكملها .

ومن حيث أن المدعى في دعوى المخاصمة الماثلة يواجه خصومته السيد الأستاذ المستشار رئيس الدائرة الأولى والمحكمة الادارية العليا ، بدعوى أنه ارتكب خطأ مهنيا جسيما في الحكم الصادر من الدائرة التي يرأسها في الطعين رقمى ٣٠٦٠ لسنة ٣١ ق و ٣٢٦٥ لسنة ٣١ ق ، في حين أن الحكم سالف الذكر صادر من الدائرة الأولى المكونة من سيادته وهن السادة المستشارين.....و.....و.....نواب رئيس مجلس الدولة، أى أن هذا الحكم لا يمكن نسبته الى المختصم وحده ، وانما هو منسوب الى كل أعضاء الدائرة التى أصدرته ، مما كان يتعين معه أن يختصم المدعى كل أعضاء الدائرة التى أصدرت الحكم ناسباً اليها الخطأ المهني الجسيم الذى نسبته الى السيد الأستاذ المستشار ... المختصم وحده ، اما أنه وقد اقتصر في خصومته على رئيس الدائرة الذى لا ينسب اليه وحده الحكم الصادر في الطعين سالف الذكر ، وباعتبار أن صوته يمثل صوتا واحداً من خمسة أصوات في المداولة ، لذا فإن اختصاصه بمفرده على أساس أن الحكم منسوب اليه وحده ، يكون غير مقبول ، مما تعتبر معه دعوى المخاصمة القائمة ضده غير مقبولة .

( طعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٩١ )

## قاعدة رقم ( ١٨٦ )

### المبدأ :

يجوز مفاضة القاضى اذا وقع منه فى عدله خطأ مهنى جسيم — الخطأ المهنى الجسيم هو ذلك الخطأ الذى ينطوى على أقصا ما يمكن تصوره من الإهمال فى أداء الواجب — هذا الخطأ هو الذى يبيح مساءلة القاضى بدعوى المفاضة — لابد أن يكون ارتكبه نتيجة غلط فادح ماكان لينساق إليه لو اهتم بواجباته الاهتمام المادى أو الإهمال امسالا مفرطا بها يوصف بأنه الخطأ الفاحش — مثل الجهل الفاضح بمبادئ القانون الأساسية — لا يعتبر خطأ مهنى جسيم فهم رجال القضاء للقانون على نحو معين — حتى ولو اختلف فيه اجماع الشراح — لا يعتبر أيضا خطأ مهنيا جسيما تقدير القضاة لواقعة معينة أو اساءة الاستنتاج — يخرج من نطاق هذا الخطأ كل رأى أو تطبيق قانونى يخلص إليه القاضى بعد ايمان النظر والاجتهاد فى استنباط الحلول للمسألة القانونية المطروحة ولو خالف فى ذلك أحكام القضاء وآراء الفقهاء .

**الحكمة :** ومن حيث أن المفاضة تقوم على أسباب حاصلها أن رئيس وأعضاء المحكمة الادارية العليا ( الدائرة الأولى ) فيما ذهبوا إليه فى الحكم المشار إليه وقعوا فى خطأ مهنى جسيم طبقا لنص المادة ( ٤٩٤ ) من قانون المرافعات ذلك أن الدائرة المختصة بعد أن قررت ضم الطعن رقم ٢٢٢٦ ، ٢٥٦٦ لسنة ٣٢ ق عليها ليصدر فيهما حكم واحد بجلسة ١٩٨٧/٣/٢١ مع التصريح بأن يشاء بتقديم مذكرات فى أسبوع لم يصدر الحكم فى هذه الجلسة وإنما مد أجل النطق به الى جلسة ١٩٨٧/٥/٢ وفوجئ الطعون ضده بأن الدائرة المختصة أصدرت حكما فى الطعنين المقامين ضده مع الطعن رقم ١١٠ لسنة ٣٠ ق . عليا فى حكم واحد دون بيان سبب الربط بين الطعون الثلاثة وبالمخالفة للمبادئ الأساسية فى التقاضى وأهمها مبدأ المواجهة الأمر

الذى يجعل ما ساكنه الدائرة المختصة في هذا الشأن يشكّل خطأ مهنيا جسيما لأنها أخلت بحق الدفاع المكفول للمدعى الذى لم يعلم بالقرار ولم يعلم بالاجراء الذى اتخذته المحكمة بافحام الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٣٠ ق • عليا على أوراق الطعن الخاص به •

كما أن الدائرة المختصة وهى تضم ثلاثة من أعضاء الدائرة اتى أصدرت الحكم في الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٠ ق • عليا أصرت على ذلك الأسباب التى استندت اليها في ذلك الطعن المستعجل وتطبيقها على الطعون الثلاثة تكون قد أصدرت حكمها المختصم على أساس من ظاهر الأوراق دون التطفل في الموضوع وهو ما يمثل خطأ مهنيا جسيما في حقها لاختلاف طبيعة رقابتها القانونية عند نظر الطلبات المستعجلة عنها عند نظر الطلبات الموضوعية ، كما أغفلت الدائرة المختصة الالتفات الى دفاع جوهرى أبداه طالب المخاصمة بصحيفة مذكرة دفاع قدمها مع حافظة مستندات بجلسة ١٩٨٦/٦/٢١ الا أن الدائرة المختصة لم تلتفت الى هذا الدفاع الجوهرى ولم تشر اليه في الوقائع والأسباب الأمر الذى يشكل خطأ مهنيا جسيما تتوافر به احدى حالات المخاصمة الأمر الذى يمثل اهمالا مفرطا وخطأ فاحشا وجسيما ارتكبه الدائرة المختصة مما أدى بطالب المخاصمة الى اقامة هذه الدعوى طالبا الحكم بطلباته المشار اليها •

ومن حيث أن المادة ( ٤٩٤ ) من قانون المرافعات تنص على أنه « يجوز مخاصمة القضاة وأعضاء النيابة في الأحوال الآتية :

١ — اذا وقع من القاضى أو عضو النيابة في عملهما غش أو تدليس أو عذر أو خطأ مهنى جسيم « • • • » •

ومفاد ذلك أنه تجوز مخاصمة القاضى اذا وقع منه في عمله خطأ مهنى جسيم وهو الخطأ الذى ينطوى على أقصى ما يمكن تصويره من الاهمال في أداء الواجب فهو في سلم الخطأ أعلى درجاته وغنى عن البيان

أن هذا الخطأ الذي يبيح مساءة القاضى بدعوى المخاصمة لابد أن يكون ارتكابه نتيجة غلط فادح ما كان ليسانى اليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادى أو الاهمال اهمالا مفرطا بما يوصف بأنه الخطأ الفاحش مثل الجهل الفاضح بالمبادئ الأساسية للقانون أو الجهل الذى لا يقتصر بالوقائع الثابتة بمطاف الدعوى ولذلك لا يعتبر خطأ مهنيا جسيما فهم رجال انقضاء للقانون على نحو معين ولو خالف فيه اجماع الشراح ولا لتقديره لواقعة معينة أو اساءة الاستنتاج كما لا يدخل فى نطاق الخطأ المهنى الجسيم الخطأ فى استخلاص الوقائع أو تفسير القانون أو قصور الأسباب وعليه يخرج من دائرة هذا الخطأ كل رأى أو تطبيق يخلص اليه القاضى بعد امعان النظر والاجتهاد فى استنباط الحلول للمسألة القانونية المطروحة ولو خالف فى ذلك أحكام القضاء وآراء الفقهاء ، ويضاف الى ذلك أنه فيما يتعلق بالمحاكم العليا فى دائرة اختصاصها فانها القوامة على انزال حكم القانون وارساء المبادئ والقواعد بما لا معقب عليها فى ذلك الأمر الذى لا يسوغ معه نسبة الخطأ المهنى الجسيم اليها الا أن يكون هذا الخطأ بيّنا غير مستور ينبىء فى وضوح عن ذاته، اذ الأصل فيما تستظهره المحكمة العليا من حكم القانون أن يكون هو صحيح الرأى فى هذا الحكم بما لا معقب عليها فيه بحسبانها تستوى على القمة فى مدارج التنظيم القضائى . والخطأ فى هذه الحالة ان لم يكن بيّنا فى ذلك كاشفا عن أمره لا يكون سببا اجمالى لتحريك دعوى المخاصمة .

ومن حيث أنه عما اثاره طالب المخاصمة من أن المحكمة المشكلة من الخاصمين — أخطأت عندما ضمت الطعنين رقمى ٢٢٣٦ ، ٢٥٦٩ لسنة ٣٢ ق . عليا — الذى سبق ضمهما بقرار من دائرة فحص الطعون — الى الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٣٠ ق . عليا ليصدر فيهم حكم واحد فان ما اتخذته المحكمة من اجراءات فى هذا الشأن لا يعد من قبيل الخطأ المهنى الجسيم بالمفهوم المشار اليه باعتبار أن ضم أكثر من دعوى هو من الأمور التى تتصل بتقديرها المحكمة خاصة اذا كان السبب فى ذلك هذه الطعون تتعلق

بالارتباط بينها للوحدة في المحل أو السبب ، ومن ثم يكون هذا الوجه من  
المخاصمة لا يجد له أساسا من القانون ويتعين الالتفات عنه ، وعن قول  
طالب المخاصمة أن الحكم صدر وفقا لظاهر الأوراق دون التغلغل  
في الموضوع فهو قول مردود باستعراض أسباب الحكم التي قامت على  
أساس من أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والمرسوم  
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وحسبما هو ثابت من دلائل موضوعية تنص  
بها مستندات جهة الإدارة المقدمة أثناء نظر الطعن موضوع الحكم  
المخاصم على التفصيل الوارد فيه ولا يغير من ذلك استناده ضمن ما استند  
اليه على بعض الأسباب الواردة في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية  
الطليا في الطعن الخاص بالشق المستعجل المتعلق بطلب وقف تنفيذ القرار  
المطعون فيه حيث أن ذلك لا يعد من قبيل الخطأ المهني الجسيم حتى ولو  
اشترك في إصدار الحكم الموضوعي بعض أعضاء المحكمة الذين أصدروا  
الحكم في الشق المستعجل .

( طعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/٢٥ )

نفس المعنى : ( طعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/١/١٤ ) .

## ثانياً — رد القاضى

قاعدة رقم ( ١٨٧ )

### المبدأ :

١ — فى شأن رد مستشارى المحكمة الادارية العليا تسرى ذات القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة النقض — م ٥٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

٢ — لا يقبل طلب رد جميع مستشارى المحكمة الادارية العليا او بعضهم بما يحول دون وجود العدد الكافى واللازم قانونا منهم للحكم فى طلب الرد — ولا يجوز رد العدد الباقى من مستشارى المحكمة الذين ظلوا حتى صباح يوم الجلسة بدون رد او تنح طبقا 'صریح نص المادة ١٦٤ من قانون المرافعات .

٣ — لا يعدو نوب السادة الاساتذة اعضاء مجلس الدولة فى غير اوقات العمل الرسمية وفقا للمادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سببا من اسباب الرد اذ لا يجوز رد القاضى الا لسبب نص عليه القانون عراحة وجعله سببا لذلك ولا يجوز القياس على تلك الاسباب او التوسع فيها .

٤ — اسباب الرد مناطها وقائع محددة على سبيل الحصر محددة فى البنود ١ و ٢ و ٣ من المادة ١٤٨ مرافعات ، وكذلك فى البند ٤ من ذات المادة — مناط الرد القائم على السبب الرابع من اسباب الرد الخاص بوجود عداوة او مودة بين طالب الرد والمطوب رده مناط ذلك قيام علاقة ذاتية مباشرة بين شخصين طبيعيين اذ المودة او العداوة لا تنسب الى شخص معنوى ليس له وجود حقيقى فى الواقع وانما قد تقوم مع الشخص الطبيعى الممثل للشخص المعنوى — لا يكتفى ادعاء نسبة العداوة او المودة بل يجب أن يقوم عليها دليل يقطع بقيامها وتتمثل فى افعال وسلوك من جانب القاضى تنجلي فيها العداوة او المودة .





ومن الدائرة الرابعة ومن الدائرة الثانية المستشارين ..... ثم تنحى السيد الأستاذ المستشار ..... عن نظر الطلبات ، وبذلك تعين باقى هؤلاء المحكم فى طلب الرد طبقا للمادة ٣/١٦٤ من قانون المرافعات اعمالا مباشرا لهذا النص بذاته دون حاجة الى أى اجراء آخر من أى نوع ، اذ لم يبق من عدد جميع أعضاء المحكمة الادارية العليا ما يازم ويكفى لاحكم فى الطلب سواهم والا كان ذلك تعطيلًا لاحكام القانون .

ومن حيث أن نص المادة ٣/١٦٤ المذكورة قرر عدم طلب رد جميع مستشارى المحكمة أو بعضهم بما يحول دون وجود العدد الكافى واللازم قانونا منهم للحكم ، وبذلك واذا اقتصر العدد الباقي من مستشارى المحكمة بدون رد أو فتح حتى صباح يوم الجلسة عليهم وانحصر فيهم ومن ثم فلا يقبل رد أى منهم طبقا لصريح النص المذكور وبذلك يكون طلبا الرد رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ ق ورقم ٢١٧ لسنة ٣٣ ق غير مقبولين فيتمين الالتفات عنهما .

ومن حيث أن المادة ١٥٨ مكررا من قانون المرافعات تنص على أنه « على رئيس المحكمة فى حالة تقديم طلبات رد قبل اقفال باب المرافعة فى طلب رد سابق ، أن يحيل هذه الطلبات الى الدائرة ذاتها المنظور أمامها ذلك الطلب لتقضى فيها جميعا بحكم واحد ودون التقيد بأحكام المادتين ١٥٦ ، ١٥٨ » واذا قدم طلب الرد رقم ٤٠٨٣ لسنة ٣٣ ق قبل اقفال باب المرافعة فى الطلب رقم ٢٨٧١ لسنة ٣٣ ق ، وقدم هذا الأخير قبل اقفال باب المرافعة فى طلبات الرد أرقام ٢٢١٤ ومثيلاتها التى كانت منظورة أمام الدائرة الرابعة حتى ردها وكذلك قدم طلبا الرد رقم ٢١٦ و ٢١٧ لسنة ٣٣ ق قبل اقفال باب المرافعة فى الطلب ٤٠٣٨ لسنة ٣٣ ق ومن ثم يتعين تطبيقا للنص المذكور أن يفصل فى جميع طلبات الرد بحكم واحد .

ومن حيث أن طلب الرد رقم ٤٠٨٣ لسنة ٣٣ ق أبدى بمذكرة قدمت بجلسته ١٩٨٧/٨/٢٣ أمام الدائرة الثانية بالمحكمة أثناء نظرها الطلب

رقم ٢٨٧١ لسنة ٢٣ ق من أن الإصرار على التصدي لطلب الرد من منتدبين لدى الجهة الإدارية بمثابة ابداء رأى مسبق في طلب الرد أى أن اندائرة تكون بذلك قد حكمت منذ الوهلة الأولى برفض طلبات الرد طالما أنها لا ترى في انتداب الحكومة لبعض أعضائها ما يعتبر سببا لعدم انصاحية لمنظر الطعون التي تكون طرفا فيها الحكومة المستخدمة لبعض القضاة الموكلو اليهم الفصل في هذه الطعون • وبناء على ذلك قررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٩٨٧/٩/٦ ليتخذ الطالبون ما يرونه من اجراءات طلب الرد •

وقد فهمت هذه العبارات الواردة بالمذكرة المشار اليها على ما ثبت من رد الحكومة بمحضر الجلسة من أن المقصود منها رد السادة الأساتذة المستشارين المنتدبين وأبدت الحكومة عدم جواز تقديم طلب الرد على هذا الوجه طبقا لأمادتين ١٥٣ و ١٥٤ مرافعات ، كما قررت المحكمة التأجيل لنح طالبى الرد الفرصة لاتخاذ ما يرونه من اجراءات طلب الرد • ولما كانت المادة ١٥٤ مرافعات تنقضى بأنه اذا كان للرد واقعا في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بحضور الخصوم جاز الرد بمذكرة تسلم لمكتب الجلسة • وعلى طالب الرد تأييد الطلب بقلم الكاتب في اليوم نفسه أو في اليوم التالي والا سقط الحق فيه • واذا كان الطلب المقدم بالنسبة للسادة المستشارين بعض أعضاء الدائرة الثانية بالمذكرة المقدمة بجلسة ١٩٨٧/٨/٢٣ قد تم بمذكرة قدمت في الجلسة تسلمها الكاتب وسلمت الى الحاضر عن الحكومة ودرجت ضمن أوراق القضية وكان لم يحدد أشخاص المستشارين المطلوب ردهم وبذلك لم يكن ليعتبر طلب رد طبقا للقانون ، ولهذا فإن المحكمة اعمانا منها في رعاية طالبى الرد منحتهم أجلا طويلا لاتخاذ ما يرونه من اجراءات طلب الرد ، وبذلك فلا تسرى في شأنه أحكام المادة ٢/١٥٤ من قانون المرافعات • واذا أوجبت المادة ١/١٥٣ اشتغال طلب الرد على أسبلجه وأوراق ما يوجد من أوراق مؤيدة له فإن منوط طلب الرد وهو انتداب بعض أعضاء المحكمة

للعمل في جهات إدارية في غير أوقات العمل الرسمية لم يكن يقتضى عى  
سبيل الحتم وجود أوراق لدى طالبى الرد يؤيدون بها طلبهم وواقعة  
الندب غير منكورة .

ومن حيث أنه عن طلبات الرد المقدمة ضد الأستاذ المستشار . . .  
فالثابت من الأوراق أن سيادته عند نظر الطلب بأول جلسة في ١٩٨٧/٧/٦  
وعند إثارة الأمر بجلسة ١٩٨٧/٨/٢٣ وعند تقديم طلب الرد في ١٩٨٧/٩/٥  
لم يكن قائما به سبب الرد الذي استند إليه طلب الرد وهو الندب ،  
اذ أن سيادته أنهى ندبه بإرادته اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٧ . وبذلك  
يكون طلب الرد غير قائم على سند من الواقع مقعين الرفض .

ومن حيث أن واقعة الندب للعمل لدى جهة إدارية في غير أوقات  
العمل الرسمية فقد استقر قضاء هذه المحكمة وآخرها بجلسة  
١٩٨٧/٦/٣٠ على أن ندب السادة الأساتذة أعضاء مجلس الدولة  
في أوقات العمل الرسمية وفقا للمادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣  
ليس سببا من أسباب الرد ، فضلا عن عدم نهوضها دليلا على وجود  
عداوة بين طالب الرد والمطلوب ردهم . اذ المقرر أنه لا يجوز رد القاضى  
الا لسبب نص عليه القانون وجعله سببا لذلك ولا يجوز من ثم القياس  
على تلك الأسباب أو التوسع في تفسيرها . كما أن تلك الأسباب لا تتجاوز  
شخص القاضى الذى تقوم به باعتبار أن طلب الرد خصومة شخصية  
توافرت دواعيها بين طالب الرد نفسه والقاضى المطلوب رده في قضية  
معيّنة هي التي حصل بشأنها الرد . ومن حيث أن القانون بعد أن خدد  
في المادة ١٤٦ مرافعات أحوال عدم الصلاحية على سبيل الحصر ، بين  
في المادة ١٤٨ أسباب الرد على سبيل الحصر كذلك ومنها قيام دعوى  
مماثلة للدعوى التي ينظرها القاضى له أو لزوجه أو حدث لأحدهما  
خصومة مع أحد الخصوم أو كان لطلقة التي له منه ولد أو أحد لأقاربه  
أو أسياره على عبود النسب خصومة أملك القضاء مع أحد الخصوم  
في الدعوى ، أو الزوجة وذلك ما لم تكن الدعوى في المثلين انتهت به

قيام الدعوى المطروحة أمامه بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه ،  
وإذا كان أحد الخصوم خادما له أو اعتاد مؤاكلة الخصوم أو مساكنته  
أو تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو بعدها أو كان بينه وبين أحد  
الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل .  
وواضح من ذلك أن أسباب الرد مناطها وقائع محددة على سبيل الحصر  
محددة في البنود ١ و ٢ و ٣ من المادة ١٤٨ ، وكذلك في البند ٤ من ذات  
المادة تدل على قيام العداوة أو المودة بل تقطع بقيامها . فالعداوة  
أو المودة علاقة ذاتية مباشرة بين طالب الرد والمطلوب رده تتمثل في أفعال  
محددة تنبئ عنها وتفصح عن حقيقتها بل وتعبر عن تلك الرابطة وتسبغ  
عليها وصف العداوة أو المودة . وبذلك فإن مناط الرد القائم على السبب  
الرابع قيام العلاقة الذاتية المباشرة التي تسبغ عليها هذا الوصف فيما  
يمبر عنها من أفعال . وبذلك فلا بد أن تقوم بين شخصين طبيعيين إذ المودة  
أو العداوة لا تنسب إلى شخص معنوي ليس له وجود حقيقي في الواقع  
وانما قد تقوم مع الشخص الطبيعي الممثل للشخص المعنوي وبذلك  
ترتد علاقة ذاتية بين شخصين طبيعيين . ولا يكفي ادعاء نسبة العداوة  
أو المودة بل يجب أن يقوم عليها الدليل الذي يقطع بقيامها وتتمثل  
في أفعال وسلوك من جانب القاضي تتجلى فيها العداوة أو المودة ، وأن  
يقوم الدليل على ذلك كله . ولما كان القانون نفسه قد قرر في المادة ٨٨  
من قانون مجلس الدولة جواز نذب أعضاء المجلس — شأنهم — شأن  
غيرهم من أعضاء الهيئات القضائية على ما أفصحت عنه قوانينها وخاصة  
قانون السلطة القضائية ، للقيام بأعمال قضائية لوزارات بالحكومة  
ومصالحها وغيرها ، فإن تقرير المشرع هذا الجواز إقرار منه أنه بذاته  
لا يمكن أن ينشأ عداوة أو مودة وهو لا يجعل العضو المنتدب أجيرا لدى  
الجهة المنتدب إليها . ونرى أحكام جميع دول مجلس الدولة كما نرى  
فتاواه ملتزمة بالقانون وحده هاديا سواء صدرت من منتدبين أو غير  
منتدبين . وبذلك فلن نطلب الرد لا يكون قائما على سبب من تلك الأسباب  
المحددة قانونا في المادة ١٤٨ من أفعالات ولم يقع دليل — ولم يقدمه طالبو

الرد — على قيام مودة أو عداوة بينهم وبين أحد السادة المستشارين المطلوب ردهم ولا بين هؤلاء وبين الشخص الطبيعي مصدر القرار الإداري محل الطعون الأصلية ، فيمعدو الرد لهذا السبب غير قائم على سند من القانون متعين الرفض .

ومن حيث أنه عن طلب الرد رقم ٢٨٧١ لسنة ٣٣ المقدم ضد بعض أعضاء الدائرة الرابعة بالمحكمة الادارية العليا فالتأيت أن هذا الطلب أبداه الحاضر عن طالبي الرد بجلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٨٧ فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٩٨٧/٧/٢ لمتخذ طلبو الرد الاجراءات القانونية للرد ، ولم يقدم طالبوا الرد تقرير الرد بقلم الكتاب الا في ١٩٨٧/٦/٣٠ . واذا نصت المادة ١٥٤ مرافعت على أنه اذا كان الرد واقعا في حق قاضي جلس أول مرة لسماع الدعوى بحضور الخصوم جاز الرد بمذكرة تسلّم لكتّاب الجلسة وعلى طالب الرد تأييد الطلب بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في اليوم التالي والا سقط الحق فيه . ولا شك أن الدائرة المذكورة تعتبر بجلسة ١٩٨٧/٦/٢٧ المشار اليها قاضيا جلس أول مرة لسماع الدعوى بحضور الخصوم اذ كان طالبوا الرد حاضرين فيها وبغض النظر عن وجوب تقديم طلب الرد بمذكرة الى كتّاب الجلسة ، اذ أن ابداء طلب الرد وسببه بالجلسة واثباته بمحضرها قد يمكن القول بأنه يحقق الغرض من تقديم مذكرة به الى كتّاب الجلسة . الا أنه طبقا للمفكرة الثانية كان يجب على طالبي الرد طبقا للقانون تأييد طلبهم بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في اليوم التالي ١٩٨٧/٦/٢٨ على الأكثر ، واذا لم يفعلوا ذلك فإنه بصريح حكم القانون يكون قد سقط الحق فيه ، ومن ثم يتعين القضاء بسقوطه .

ومن حيث أنه عن طلبات الرد أرقام ٢٢١٤ و ٢٢٠٠ و ٢٢٠١ و ٢٢١٥ و ٢٢٣٣ و ٢١٩٧ و ٢١٩٨ و ٢١٩٩ و ٢١٩٤ و ٢١٩٣ و ١٩١٠ و ٢١٩٦ المقدمة من طالبي الرد ضد السادة الأساتذة المستشارين أعضاء دائرة فحص الطعون بدائرة منازعات الأفراد والهيود الادارية ( الأولى )

بالمحكمة الادارية العليا فان سبب الرد القائم على النذب سبق بحثه وانزال حكم القانون بشأنه ومن ثم يتعين رفض هذا السبب لطلبات الرد.

ومن حيث أنه عن سبب الرد في هذه الطلبات المستتدة الى ما زعم طالبوا الرد نسبته الى رئيس المجلس ولم تخرج عن أقوال مرسله دون تقديم أدنى دليل فهو غير منتدب لأية جهة على الاطلاق ولا يؤدى أى عمل سوى مهام وظيفته في مجلس الدولة ، ويسرى في شأنه حكم المادة ٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة من عدم سريان شرط عدم الزواج بأجنبية على الأعضاء الحاليين المتزوجين بأجنبيات عند العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ كما أنها اكتسبت الجنسية المصرية منذ عهد طويل ، وأما عن تدخل مجلس ادولة فالتدخل هو المجلس وليس شخص رئيسه فلا خصومة بين شخص رئيس المجلس وبين أحد ، وانما تدخل المجلس لرعاية مصلحة المجلس أولا وتمثيل رئيس المجلس له لا يجعله بشخصه طرفا في ذلك . واذا كانت طلبات الرد على الوجه الذى تضمنته بالنسبة اليه ولم يكن في نسق الدعوى ما يبررها من أدنى وجه ولم يكن رئيس المجلس عضوا بالهيئة التى ردت ويكفى أنها تنكبت أحكام المادة ١٤٨ مرافعات وبذلك يكون هذا السبب لا سند له من القانون متعين الرفض سببا لطلبات الرد .

ومن حيث أنه عن سبب الرد في هذه الطلبات المستتد الى ما نسبته طالبوا الرد من تصرفات رئيس المجلس في تشكيل الدوائر ، فان قانون مجلس الدولة حدد الجهات المختصة بذلك وهى المجلس الخاص للشئون الادارية ثم الجمعيات العمومية للمحاكم وهى تمارس اختصاصاتها طبقا للقانون وهى اكبر واكرم من أن تتأثر بأى سلطان وهى صاحبة السلطان الاصيل ، أما قواعد النذب والاعارة فقد وضعتها المجلس الخاص منذ أغسطس ١٩٨٤ . واذا لم يقدم دليل على ما ادعاه طالبو الرد في هذا

النَّشَان وهو ثمين من الأسباب الواردة في المادة ١٤٨. مراقعات قيمتين كذلك رخصه سببا لطلبات الرد .

ومن حيث أنه بذلك تكون طلبات الرد المشار إليها قائمة على غير سند من القانون متعينة الرخص .

ومن حيث أنه يتضح من كل ما تقدم أن طلبات الرد المقدمة جميعا قد خلت من أى سند من القانون ، وقد لجأ طالبوا الرد الى رد دائرة بعد أخرى حتى لم يبق من أعضاء المحكمة العليا الا أعضاء هذه الهيئة الذين تيقوا بعد الرد والتحى . وقد استندت طلبات الرد فى جوهرها وتكررت وتنازلت الى آثار النخب طبقا للمادة ٨٨ من قانون المجلس ، رغم تحقق النخب فى حق أعضاء محكمة القضاء الادارى الذين صدرت منهم الأحكام محل الطعون الأصاية ، وكان ذلك بذاته دليلا كافيا على انعدام تأثير النخب على عمل مستشارى المجلس وهم يشارون بهدى من القانون وحده ، وكان فى تكرار طلبات الرد وتقاليلها على هذا الوجه ، ما يسميها بعدم استعمال حق الرد للمغاية التى قرره القانون من أجلها . وهو أمر غير سائغ ، مما ترى معه المحكمة تغريم كل طالب رد عن كل طلب قدمه عن كل عضو من أعضاء المحكمة الادارية العليا مبلغ مائة جنيه وأمرت بمصادرة الكفالات .

( طلبات الرد رقم ٤٠٨٣ و ٢٨٧١ و ٢٢١٤ و ٢٢٠٠ و ٢٢٠١ و ٢٢١٥ و ٢٣٣٣ و ٢١٩٧ ، ٢١٩٨ و ٢١٩٦ و ٢١٩٩ و ٢١٩٤ و ٢١٩٣ و ١٩١٠ و ٢٢٩٦ و ٤٢١٦ و ٤٢١٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٧/٩/٢١ )

قاعدة رقم ( ١٨٨ )

المبدأ :

تعتبر طلبات الرد دعاوى مستقلة — الحكم الصادر فيها يعنى المقنونة سواء بعدم القبول أو السقوط أثر ذلك : اعتبار الحكم الصادر فى طلب الرد حكما قطعى .



**المحكمة :** ومن حيث أنه من المقرر أن طلبات الرد تعتبر دعاوى مستقلة ، وأن الحكم الصادر فيها ينهى الخصومة سواء بعدم القبول أو السقوط وهو حكم قطعي ، وطالما أصبحت الدعوى الماثلة مهيئة للفصل فيها ، فإن الفصل فيها يغنى عن الفصل في طلب وقف التنفيذ .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق على محاضر جلسات الدائرة الثانية بالمحكمة الادارية العليا التي نظرت فيها طلب الرد المقيد بجدول المحكمة الادارية العليا تحت رقم ٢٨٧١ لسنة ٣٣ القضائية يبين أنه حضر عن طالبى الرد السادة الدكتور ..... والدكتور ..... ، والأستاذ ..... للمحامون وقد قررت المحكمة بجلسة ١٩٨٧/٨/٢٣ التأجيل لجلسة ١٩٨٧/٩/٦ ليتخذ الطالبون ما يرونه من اجراءات طلب الرد وبجلسة ١٩٨٧/٩/٥ أودع طالبوا الرد طلبا قيد تحت رقم ٤٠٨٣ لسنة ٣٣ القضائية برد السادة المستشارين ..... ، ..... ، ..... ، ولم يحدد طالبوا الرد محالا لاقامتهم .

ومن حيث أن اعلان طالبى الرد على محلهم المختار بمكاتب السادة الدكتور ..... والدكتور ..... والأستاذ ..... باعلان تضمن اسم طالب الرد الأول وآخرين ، هو اعلان صحيح اذ أنه فضلا عن عدم تحديد طالبوا الرد محالا لاقامتهم في طلب الرد المقيد تحت رقم ٤٠٨٣ لسنة ٣٣ القضائية فإن السادة المحامين قد حضروا عنهم عند نظر طلب الرد رقم ٢٨٧١ لسنة ٣٣ القضائية وطلبوا تأجيل نظره حتى يتخذوا اجراءات الرد ، كما وأن السادة المحامين حضروا عن طالبى الرد في جميع طلبات الرد السابقة وأعلنوا بالجلسات على مكاتبهم باعلان بصورة واحدة ، وقدموا مذكرة وطلبات الرد بخط واحد ، وكانت لهم مصلحة مشتركة كل ذلك مما يؤيد استمرار وكالتهم عنهم ، وأنهم رغم تعددهم إنما كانوا كشيخص واحد ( تنقض ١٠٠ لسنة ٢٨ ق في ٢٩/٥/١٩٦٣ ) .

( طعن رقم ٤٢٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٣ )

## قاعدة رقم ( ١٨٩ )

### المبدأ :

وردت رد اسباب القضاة على مسبيل الخمر في القائلون فلا يجوز القياس عليها او التوسع في تفسيرها — اسباب الرد لا تجاوز شخص القاضى الذى تقوم به — أساس ذلك : ان طلب الرد خصومة شخصية يجب توافر دواعيها بين طالب الرد نفسه والقاضى المطلوب رده — تتمثل هذه العلاقة في افعال محددة تنبئ عنها وتقصح عن حقيقتها — لا يكفى مجرد الادعاء بقيام هذه العلاقة بل يجب أن يقوم الدليل القاطع عليها — يتمثل هذا الدليل في افعال وسلوك من جانب القاضى المطلوب رده تكشف عن الخصومة او المودة •

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٥٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة نصت على أن تسرى في شأن رد مستشارى المحكمة الادارية العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة النقض وتسرى في رد مستشارى محكمة القضاء الادارى والمحكمة التأديبية للماملين من مستوى الادارة العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محاكم الاستئناف ...

والنص المتقدم يقرر أصلا عاما يتصل بأسس النظام القضائى غايته كفالة الطمأنينة للمتقاضين وصون سمعة القضاء ومن ثم كان من الطبيعى سريان أحكام الباب الثامن من قانون المرافعات المدنية والتجارية في شأن عدم صلاحية القضاة وردهم وتنحيهم على القضاء الادارى تحقيقا لذات الغاية من جهة والاتحاد الصلة من جهة أخرى •

ومن حيث أن المادة ١٤٩ من قانون المرافعات تنص على أن يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم الى الدرجة الرابعة .

(٢) إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ..

(٣) إذا كان وكيلًا لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصيا عليه أو قيما أو مظنونة وراثته له أو كان له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى .

(٤) إذا كان له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب أو لمن يكون هو وكيلًا عنه أو قيما عليه مصلحة في الدعوى .

(٥) إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى الشهادة فيها .

وتنص المادة ١٤٨ على أنه يجوز رد القاضي لأحد الأسباب الآتية :

١ — إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التي ينظرها أو إذا وجدت لأحدهما خصومة مع أحد الخصوم أو لزوجته بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده من نظر الدعوى المطروحة عليه .

٢ — إذا كان لمطلقة التي له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضي بقصد رده .

٣ - إذا كان أحد الخصوم خادما له أو كان هو قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مساكنته أو كان قد تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو بعده .

٤ - إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها عن استطاعته الحكم بغير ميل .

وتنص المادة ١٥٠ على أنه يجوز للقاضي في غير أحوال الرد المذكورة إذا استتشر الحرج من نظر الدعوى لأى سبب أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة في غرفة المشورة أو على رئيس المحكمة للنظر في إقراره على التقصى .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة أن أسباب رد القضاة ورد النص عليها على سبيل الحصر ومن ثم فلا يجوز القياس عليها أو التوسع في تفسيرها . كما أن تلك الأسباب لا تتجاوز شخص القاضى الذى تقوم به باعتبار أن طلب الرد خصومة شخصية يجب أن تتوافر دواعيها بين طالب الرد نفسه والقاضى المطلوب رده في قضية معينة هي التى حصل بشأنها الرد .

ومن حيث أنه باستعراض سبب الرد اللذين أبداهما طالب الرد يتضح أن السبب الأول منهما لا يندرج ضمن أسباب الرد المنصوص عليها في قانون المرافعات وأنه لا يوجد دليل على قيام السبب الثانى وتحققه لأن الأوراق خلت تماما مما يفيد أن المطلوب رده تربطه صلة مودة بالطاعن في الطعن رقم ٣٣٣٨ لسنة ٣٢ القضائية . ذلك أن الخصومة أو المودة هي علاقة ذاتية بين الخصم والمطلوب رده تتمثل في أفعال محددة تنبئ عنها وتفصح عن حقيقتها بحيث لا تكفى الادعاء بقيامها بل يجب أن يقوم الدليل القاطع عليها فمثلا في أفعال وسلوك من جانب للقاضى المطلوب رده فتجلى فيها الخصومة أو للمودعة هو ما أجنبية منه الأوراق

حسبما سلف البيان ومن ثم فإن هذا السبب يكون غير متحقق في شأنه .  
ومن أجل ذلك يكون طلب الرد المائل لم يقم على سبب صحيح يبرره مما  
يتعين معه الحكم برفضه .

ومن حيث أن المادة ١٥٩ من قانون المرافعات تنص على أن تحكم  
المحكمة عند رفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله على  
الطالب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائة جنيتها ومصادرة  
الكفالة وفي حالة ما إذا كان الرد مبنيا على الوجه الرابع من المادة ١٤٨  
وحكم برفضه فعندئذ يجوز إبلاغ الغرامة الى مائتي جنيتها وفي كل  
الاحوال بتعدد الغرامة بتعدد القضاة المطلوب ردهم . وهو ما ترى فيه  
المحكمة بتغريم طالب الرد مبلغ مائتي جنيتها وأمرت بمصادرة الكفالة .  
(طنن رقم ٥٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٨٨/٣/٦)

### قاعدة رقم (١٩٠)

#### المبدأ :

يترتب على طلب الرد وقف الدعوى الأصلية اذا توافرت شروط  
الرد . . . هذا الاثر مقصور على طلب الرد الأول دون سواه — التمسك  
بالبطلان يسقط الحق في طلب الرد — أساس ذلك : — أنه يتعين تقديم  
طلب الرد قبل أي دفع أو دفاع في الدعوى .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٥١/١ مرافعات أوجب تقديم  
طلب الرد قبل تقديم أي دفع أو دفاع والا سقط الحق فيه ، وأذ كان  
الثابت بمحضر جلسة ١٩٨٨/٥/١٤ التي تم فيها خبز الطعن للحكم أن  
طالب الرد تمسك ببطلان إخطاره وزملائه بالجلسة لعدم صحة هذه  
الإخطارات ، ثم طلب إحالة الطعن الى دائرة أخرى وبذلك يكون قد أبدى  
دفعاً يتعلق ببطلان الإخطار فيكون حقه في طلب الرد قد سقط بنص  
المادة ١٥١/١ ولم يحكم المحكمة بذلك بل سألته صراحة إذا كانت له طلبات

أخرى فأجاب بالنفي ، فبذلك يكون أى حق له فى الرد قد سقط طبقا للنص المذكور ، كذلك أوجبت المادة ١٥٣/٢ مرافعات أن يشتمل الرد على أسبابه وأن يرفق به ما يوجد من الأوراق المؤيدة له ، وقد عنى المشرع ببيان الأسباب التى حددها فى المادة ١٤٨ للرد فيجب أن يتضمن طلب الرد أسبابا تقوم على تلك المحددة فى القانون وأن يبين أسباب ومظاهر وجود الميل أو العداوة المحددة فى المادة ١٤٨/٤ وأن يرفق الأوراق المؤيدة له ، وإذا لم يفعل كان طلب الرد لم يستوفى شروطا جوهرية أوجبها القانون فيه ، فإذا حصل الرد فى غير قلم الكتاب طبقا للمادة ١٥٣ و ١٥٤ أو لم يشتمل على أسبابه أو لم ترفق به الأوراق المؤيدة له كان مخالفا للقانون . وأخيرا فقد استقر القضاء على أنه إذا كانت الدعوى قد انتهت المرافعة فيها ثم أجلت للنطق بالحكم من غير أن يرخص لاحد من الخصوم بتقديم مذكرات فإن المحكمة لا يجوز لها أن تقبل مذكرة من أى منهم ولا أن تعير ما فيها التفاتا إذا حصل أنها اطلعت عليها فذكر دفع من الدفع فى المذكرة التى تقدم فى هذه الظروف لايعتبر تقدما له ولا تمسكا به أمام المحكمة (نقض جلسة ١٩٤١/٦/٥ طعن رقم ١٥ و ٢٦٧ لسنة ١١ ق) . ولا يفرج طلب الرد المقدم بعد حجز الدعوى للحكم دون التصريح بتقديم مذكرات عن أن يكون ورقة لا يجوز الاعتداد بها .

ومن حيث أن طلب الرد قدم ضد السيد الأستاذ المستشار ..... ولم يكن سيادته عضوا بالتشكيل الذى تكونت منه الدائرة التى نظرت الطعن بعد انتهاء الوقف بجلسة ١٩٨٨/٤/٢٣ وبجلسة ١٩٨٨/٥/١٤ التى حجز فيها الطعن للحكم وحتى الآن ، وبذلك فقد وجه الرد الى غير عضو بالدائرة التى نظرت الطعن وحجزته للحكم وتصدر الحكم فيه ، وقد استقر القضاء ( نقض جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨ طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤١ ق ) على أنه اذا صدر الحكم من دائرة أخرى لم يكن المستشار المطلوب رده عضوا فيها فليس هناك محل لنظر طلب الرد للبحث فى تنحيته عن دعوى لم يشترك فى نظرها ولا فى الحكم فيها .

ومن حيث أن القانون قد اشترط فى طلب الرد شروطا تتعلق بتقديمه

والأسباب التي يقوم عليها ورتب السقوط على تخلفها كالمادة ١/١٥١ والمادة ١٥٣ والمادة ١٥٤ مرافعت وغيرها ورتب على تقديم الرد وجوب اتخاذ اجراءات نظره كما رتب وقف الدعوى الأصلية بالنسبة للرد الأول طبقا للمادة ١٦٢ مرافعات وهي أحكام وآثار تترتب جميعها على الرد المستوفى لشرائط تقديمه الشكلية التي حددها القانون ثم تترك للمحكمة التي تتولى بحثه التيقن من صحة أسبابه وغير ذلك ، فإذا كان طلب الرد لا نصيب له من الرد الذي حدده القانون سوى لفظ الرد وحده ، مخالفته الظاهرة لنصوص القانون سواء المادة ١/١٥١ أو المواد ٢/١٥٣ أو ٢/١٥٤ ومثيلاتها ، ولم يرتب القانون الأثر الذي قرره وخاصة المادة ١٦٢ على استعمال لفظ الرد في ورقة تقدم الى المحكمة أو رئيسها وانما على تحقيق حقيقة الرد ومضمونه واستيفائه على الأقل ما أوجبه القانون من شروط شكلية تعين أعمالا لحقيقة حكم القانون على المحكمة التي تنظر الدعوى أن تستمر في نظرها وتقضى في شأنه وهي تقضى في موضوعها ، والأمر أوضح اذا كانت المادة ١٦٢ غير منطبقة وانما تنطبق المادة ١٦٢ مكررا من قانون المرافعات ، وهو بذاته ما سبق أن اعطلته هذه المحكمة بحكمها الصادر في ٢١ سبتمبر ١٩٨٧ وبذلك يكون طلب الرد المقدم من السيد الأستاذ ..... المحامي ضد السيد الأستاذ المستشار ..... وهو ليس عضوا بتشكيل هذه الدائرة بالإضافة الى كل ما سبق من أسباب غير مقبول قانونا . واذ تبين من الأوراق أنه اتخذ الرد مسلكا للحيلولة دون ممارسة القضاء رقابته القانونية على المنازعات المطروحة وتعطيل ذلك ما أمكن ، فإساء استخدام حق كفه الشارع ضمانا لسيادة القانون وتصونا للقضاء والمتقاضين في غير هدفه الذي شرع له ، وهو مسلك ينتهي كما قرر النائب العام الفرنسي في تقريره الى محكمة النقض في ديسمبر ١٩٨٧ الى اصدار نصوص الدستور والقانون التي كفل بها المشرع نظاما لتتصيب القضاة ، فيتوالى الرد من أطراف الخصومة حتى يتفقوا على قاض يرتضون ، فيكون تعيين القضاء وممارستهم اختصاصهم مقبولا

باتفاق الخصوم فتتبار سيادة القانون التي يمثلها القاضي لتصبح سيادة طرفي الخصومة على القضاء ، وهو مسلك لا يتفق مع أحكام القانون .

( طعن رقم ٣٣٣٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/٤ )

### قاعدة رقم ( ١٩١ )

#### المبدأ :

التقرير بالرد في قلم الكتاب هو عمل إجرائي يشترط لصحته أن يدرغ في الشكل القانوني المقرر — يترتب البطلان كآثر لعدم الالتزام بهذا الإجراء ولا يفتى عنه أن يقع التقرير بالرد أمام المحكمة ذاتها سواء بإثبات الطلب ومضمونه في محضر الجلسة أو بتقديم الطلب الى رئيس المحكمة وتأثيره عليه بأرفاقه بملف الدعوى التي تنظرها — لا يصحح هذا البطلان أن تعود المحكمة الى اصدار قرار بوقف الدعوى حتى يفصل في طلب الرد الذي لم يلزم مقدمه بما أوجبه القانون لمصلوه .

المحكمة : ومن حيث أن لرد القاضي عن الحكم في الدعوى إجراء رسمه قانون المرافعات في المادة ( ١٥٣ ) سالفه الإشارة ينص على أن يحصل الرد بتقرير بقلم الكتاب يوقعه الطالب نفسه أو وكيله المفوض بغيره بتوكيل خاص يرفق بالرد . الخ فالتقرير بالرد في قلم الكتاب هو عمل إجرائي يشترط لصحته أن يدرغ في الشكل القانوني المقرر ويتعين التزامه وهذا الإجراء الشكلي الذي يجب اتباعه وهو ضرورة التقرير به في قلم الكتاب ، يترتب عليه البطلان اذ لم يتبع فحيث يكون القانون قد أوجب إجراء ويثبت عليه أثرا ، فإن هذا الأثر لا يتخذ الا بتمام الإجراء ولا يفتى عن التقرير بالظن على الوجه الذي رسمه القانون أن يقع التقرير بالظن أمام المحكمة ذاتها سواء كان ذلك بإثبات الطلب لمضمونه في محضر الجلسة أو تقديمه الى رئيسها بعد صدور قرارها بانتهاء الجلسة وتأثير رئيسها عليه بأرفاقه بملف الدعوى التي تنظرها اذ كان ذلك



بمعيد عن الوجه الذي رتبته القانون وأمام غير الجهة المختصة به ، وهي قلم كتاب المحكمة . ولا يصح هذا الإعلان أن تعود المحكمة الى اصدار قرار بوقف الدعوى حتى يفصل في طلب ردها الذي لم يلتزم مقدمه بها الوجه القانوني لخصومه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فان طلبى رد رئيس الدائرة الرابعة عن نظر طلبى رد الدائرة الثانية رقمى ١٦٠٣ ، ١٦٠٤ لسنة ٣٤ ق . عليها يكون باطلا ، ويتمتع الحكم بذلك ، مع تعزيم كل من طلبى الرد غرامة قدرها خمسون جنيها عن كل طلب ، اذ أن ذلك يستوى مع الحكم بعدم قبوله فهو في معناه ويؤدى اليه .

(طن رقم ١٦٠٣ و ١٦٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/١٠/١٩٨٨)

### قاعدة رقم (١٩٢)

#### المبدأ :

**طلب الرد — يكون الحكم بالغرامة عند رفض الطلب أو سقوط الحق فيه — مناط التعزيم وعقبة متحققة أيضا في حالة عدم القبول .**

**الحكمة :** وغنى عن البيان أن ما نصت عليه المادة ( ١٥٩ ) من قانون المرافعات من أن يكون الحكم بالغرامة عند رفض الطلب أو سقوط الحق فيه ، فذلك ليس على سبيل البصر ، اذ خلاص النص هو لزوم الحكم بالغرامة اذا لم يتمتع بقبول الطلب موضوعا ، وهو في ذلك لا يخرج عن القواعد العامة بل يتسق معها ، ومناط التعزيم وعقبة متحققة في هذه الحالة أيضا وهي في عمومها داخلة في إحدى صور ما نصت عليه المادة وهو عدم القبول .

(طن رقم ١٦٠٣ و ١٦٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/١٠/١٩٨٨)

### قاعدة رقم (١٩٣)

#### المبدأ :

لا محل للحكم بمصادرة الكفالة اذا كتبت لم تؤد — لا معنى لالزام الطالبين بأدائها اذا حكمت المحكمة بيطلاق طلب الرد اذ لا يصادف ذلك في هذه الحالة محلا .

**المحكمة :** على أنه من جهة أخرى فينى واقع طلب الرد محل هذا الحكم ، فلا معنى للحكم بمصادرة الكفالة ، اذ هي ، كما هو واقع لم تؤد ، فلا جدوى للحكم بمصادرتها ولا معنى لالزام الطالبين بأدائها اذ لا يصادف ذلك في هذه الحالة محلا .

( طعن رقم ١٦٠٣ و ١٦٠٤ لسنة ١٣٤٤ ق — جلسة ١١/١٠/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم (١٩٤)

#### المبدأ :

تداول طلب الرد عن طلب الرد — يتعين اثبات هذا التنازل — الزام الطالب بالمصروفات ومصادرة الكفالة .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ٥٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٢/٤٧ تقضى بان تسرى في شأن رد مستشاري المحكمة الادارية العليا القواعد المقررة لرد مستشار محكمة النقض وتسرى في شأن رد مستشاري محكمة القضاء الاداري والمحاكم التأديبية للمعاملين من مستوى الادارة العليا القواعد المقررة لرد مستشار مفكهم الاستئناف وتسرى في شأن رد أعضاء المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية الأخرى القواعد المقررة لرد القضاة .

ونصت المادة ١٦٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه اذا

طلب رد جميع مستشاري المحكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لا يبقى من عددهم ما يكفي للحكم رفع طلب الرد الى محكمة النقض .

من حيث أن الثابت من محاضر الجلسات التي نظر فيها طلبي الرد أمام هذه المحكمة أن طالب الرد قد تنازل عن طلبي الرد الأول والثاني سواء برد رئيس المحكمة القادسية لمستوى الإدارة العليا أو برد جميع أعضائها وتقضى المادة ١٤١ من قانون المرافعات أن ترك الخصومة يكون باعلان من التارك لخصمه أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو بإبدائه شفويا في الجلسة وإثباته في محضرها ، كما تقضى المادة ١٤٣ من هذا القانون على أنه يترتب على الترك الناء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى والحكم على التارك بالمصاريف ، كما تقضى المادة ١٥٩ من هذا القانون على أن تحكم المحكمة عند رفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله على الطالب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه وبمصادرة الكفالة وفي حالة ما إذا كان الرد مبنيا على الوجه الرابع من المادة ٤٨ وحكم برفضه ففقد يجوز ابتذاع الغرامة الى مائتي جنيه . وفي كل الأحوال تتعدد الغرامة بتعدد القضايا المطلوب ردهم وفي حالة التنازل عن طلب الرد تحكم المحكمة بمصادرة الكفالة .

ومن حيث أن الثابت مما سلف أن طالب الرد قد تنازل عن طلبي الرد المشار اليهما فإنه يتعين الحكم بإثبات هذا التنازل أو الترك مع الزام الطالب بالمصروفات ، وبمصادرة الكفالة . ولا يقضى في هذه الحالة بالغرامة لأن القضاء بها مرتبط بالقضاء برفض طلب الرد أو سقوط الحق فيه أو عدم قبوله وهو الأمر غير القائم في الحالة المعروضة .

( طعن رقم ٣٣١٢ لسنة ٣٣٦ جلسة ١٩/٥/١٩٩١ )

## قاعدة رقم ( ١٩٥ )

المبدأ :

المادة ١٤٨ من قانون المرافعات قد أوردت الأسباب التي يجوز فيها طلب رد القاضى على سبيل الحصر — لا يجوز طلب رد القاضى إلا لأحد هذه الأسباب — لا يجوز التماس على هذه الأسباب أو التوسع فى تفسيرها .

الحكمة : ومن حيث أن المادة ( ١٤٨ ) من قانون المرافعات تنص على أنه يجوز رد القاضى لأحد الأسباب الآتية :

(١) إذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التى ينظرها ، أو إذا جرت لأحدهما خصومة مع أحد الخصوم أو لزوجته بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضى ، ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المطروحة عليه .

(٢) إذا كان لمطلقة التى له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أمهارة على عمود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم فى الدعوى أو مع زوجته ، ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة على القاضى بقصد رده .

(٣) إذا كان أحد الخصوم لخدماً له ، أو كان هو قد اعتاد مؤاكلة أحد الخصوم أو مساكنته ، أو كان تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو بعده .

(٤) إذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح منها عدم استطاعته الحكم بغير ميل .

ومن حيث حيث أنه من المقرر أن أسباب الرد قد وردت فى المادة ( ١٤٨ ) من قانون المرافعات على سبيل الحصر ، فلا يجوز طلب رد

القاضي إلا لأحد الأسباب التي نصت عليها المادة المشار إليها صراحة ، بحيث لا يجوز القياس على هذه الأسباب أو التوسع في تفسيرها .

ومن حيث أن ما استند إليه طالب الرد في طلبه ، هو أن أحد مرشحي الدائرة الانتخابية المتدخل خصما منضمًا لوزير الداخلية في الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها ، أشاع بأن كلا من السيدين الأستاذين المستشارين المطلوب ردهما قد وعده أو أعلن له بأن الحكم في الطعن المشار إليه سوف يصدر لصالحه ، وذلك بالقضاء بعدم الاختصاص ، على نحو ما قضى به في الطعون المماثلة وهذا الذي استند إليه طالب الرد — فضلا عن أن الأستاذين المستشارين المطلوب ردهما قد قطعا في إجابتهما على طلب الرد بأنه مفتلق وكيدى ومحض كذب — لا يندرج تحت أى سبب من أسباب الرد التي نصت عليها المادة { ١٤٨ } من قانون المرافعات صراحة وعلى سبيل الحصر ، على النحو سالف الذكر ، ذلك أنه باستبعاد الأسباب الثلاثة الأولى للرد الواردة في تلك المادة ، لعدم تعلق طلب الرد بها أصلا ، فإن طالب الرد لم يستند في طلبه صراحة الى السبب الرابع من أسباب الرد ، وهو أن يكون بين القاضي وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجع معها عدم استطاعته الحكم بغير ميل ، إذ لم يدع طالب الرد أساسا أن ثمة مودة تربط بين أى من الأستاذين المستشارين المطلوب ردهما وبين الخصم مرشح الدائرة الانتخابية الذي نسب إليه طالب الرد أنه أطلق الشائعات المنوه عنها ، الأمر الذي لا يصلح سببا للرد .

( طعن رقم ٣٠٦٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٧/٧/١٩٩١ )

### قاعدة رقم ( ١٩٦ )

#### المبدأ :

سريان الأحكام المتعلقة بعدم صلاحية التقضاة وريثهم الواردة في قانون المرافعات على تقضاة مجلس الدولة — مجلس القضاة تصدر

قرارات هي بمثابة أحكام تأديبية — على ذلك يسرى على أعضاء مجالس التأديب ما يسرى على قضاة المحكمة التأديبية من قواعد تتعلق بعدم الصلاحية والرد .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على سريان الأحكام المتعلقة بعدم صلاحية القضاة وردهم الواردة في قانون المرافعات على قضاة مجلس الدولة ، وأنه مستقر كذلك على أن مجالس التأديب تصدر قرارات هي بمثابة أحكام تأديبية ، فمن ثم فإنه يسرى على أعضاء مجالس التأديب ما يسرى على قضاة المحكمة التأديبية من قواعد تتعلق بعدم الصلاحية والرد .

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات تنص على أن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية :

إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى ، أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء ، أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما ، أو كان قد أدى شهادة فيها . كما تنص المادة ١٤٧ على أن يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفق الخصوم .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، وكان الثابت أن السيد ..... كبير محضري محكمة جنوب القاهرة الابتدائية هو الذي أعد مذكرة — بعد التحقيق — طلب في ختامها مسائلة الطاعن وآخرين عن مخالفات حددها بالمذكرة ، وأن قرار الإحالة للتأديب قد صدر استنادا إلى هذه المذكرة ، فمن ثم فإنه يكون قد كتب في موضوع مخالفات الطاعن التي صدر قرار مجلس التأديب الطعن بالاستناد إليها مبدئا للرأي فيها ، بما لا يفتقر منه أن يفتقر في مجملها مناقشة مخالفة للطاعن عن تلك المخالفات لعدم الصلاحية وذلك الثابت أنه كان عضوا بمحكم وطيفته في

مجلس التأديب الذى أصدر القرار الطعين ، فإن ذلك من شأنه أن يصم القرار الطعين بعيب جسيم فى الهيئة المصدرة له ، ويؤدى الى بطلانه ، بما يتمين الغاء القرار المطعون فيه وإعادة الدعوى التأديبية الى مجلس تأديب العاملين بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .

ولا يغير مما تقدم ما دفت به هيئة قضايا الدولة من أن عضوية كبير المحضرين لمجلس تأديب العاملين بالمحاكم لا تصدو أن تكون مجرد خبرة وأن الحكم للقاضى رئيس المجلس لأنه لو صح ذلك لما كان هناك مبرر على الاطلاق لاشتراكه فى عضوية مجلس التأديب بعد أن أبدى رأيه كخبير فى المذكرة التى استند اليها قرار الاحالة .

(طن رقم ٣٢٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٩٢)

## ثالثا - تنحى القاضى

قاعدة رقم (١٩٧)

### المبدأ :

تنحى أحد أفراد الدائرة لا يستتبع بالضرورة تنحى باقى أعضائها —  
 أساس ذلك : — أن لسبب التنحى هى أسباب ذاتية بطبيعتها تتحقق  
 فى قاضى بذاته — قد يتصايف تكرار أسباب التنحى مع زميل له فى ذات  
 الدائرة — أثر ذلك : — اذا كانت ثمة أسباب موضوعية للرد تصدق على  
 جميع أعضاء الدائرة فلن على الطاعن أن يطلب ردهم جميعا •

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٤٨ من قانون المرافعات تنص  
 على أنه « يجوز رد القاضى لأحد الأسباب الآتية : »

١ — اذا كان له أو لزوجته دعوى مماثلة للدعوى التى ينظرها ،  
 أو اذا جدت لأحدهما خصومة مع أحد الخصوم ، أو لزوجته بعد قيام  
 الدعوى المطروحة على القاضى ، ما لم تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد  
 رده عن الدعوى المطروحة عليه •

٢ — اذا كان لمطلقة التى له منها ولد أو لأحد أقاربه أو أصهاره  
 على عود النسب خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم فى الدعوى  
 أو مع زوجته ، ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى  
 المطروحة على القاضى بقصد رده •

٣ — اذا كان أحد الخصوم خادما له ، أو كان هو قد اعتاد مؤاكلة  
 أحد الخصوم أو مساكنته ، أو كان تلقى منه هدية قبيل رفع الدعوى أو  
 بعده •

٤ — اذا كان بينه وبين أحد الخصوم عداوة أو مودة يرجح معها  
 عدم استطاعته الحكم بغير ميل •



وتنص المادة ١٤٩ من قانون المرافعات على أن « على القاضي في الأحوال المذكورة في المادة السابقة أن يخبر المحكمة في غرفة المشورة . . . بسبب الرد القائم به وذلك للاذن له باللتحى ويثبت هذا كله في محضر خاص يحفظ بالمحكمة » .

كما تنص المادة ١٥٠ على أن « يجوز للقاضي في غير أحوال الرد المذكورة ، اذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأى سبب ، أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة في غرفة المشورة ، أو على رئيس المحكمة للنظر في اقراره على التتحي » .

ومن حيث أن الطالب يبنى طلب رد السادة الأساتذة المستشارين . . . . . و . . . . . و . . . . . على أسباب تدور كلها حول العداوة التي ظهرت من المطلوب ردهم والتي تكشف عن أنه يرجح معها عدم استطاعتهم الحكم بغير ميل، أى أنه يستند في طلبه الى الوجه الرابع من الأوجه التي أوردتها المادة ١٤٨ من قانون المرافعات وقد استدل طالب الرد على قيام هذه العداوة من الأسباب والأمارات التي أوردتها في طلبه ومذكرته .

ومن حيث أن السبب الأول الذى أوردته طالب الرد يخلص في أن تتعى السيد الأستاذ رئيس الدائرة يفقد الدائرة جميعها صلاحية نظر الدعوى ، وقد أوضح الطالب هذا السبب في طلب الرد بأن تتحى رئيس الدائرة يرجع الى ما أبذاه الدفاع عن الطاعن ( طالب الرد ) من عدم اطمئنانه لقضائهما في الدعوى ، وهو سبب يتصل بجميع مستشارى الدائرة وكان حريا بهم أن يتتحوا جميعا عنها وأن يحيلوها الى دائرة أخرى ، أما في المذكرة التي قدمها طالب الرد فقد أرجع هذا الوجه الى أن التتحي قد يكون لأسباب ذاتية خاصة بالقاضى المتتحى أو قد يرجع الى أسباب موضوعية تصدق في حق جميع أعضاء الدائرة ، واذا لم يثبت السيد الأستاذ رئيس الدائرة أسباب تنحيه في محضر خاص ، فإن من الممكن أن تكون أسباب التتحي موضوعية تسرى على بقى أعضاء الدائرة .

وهذا الذي يذهب إليه طلب الرد غير صحيح في الواقع وغير سديد في القانون ، ذلك أن تنحي أحد أفراد الأسرة لا يستتبع بالضرورة تنحي باقي أعضائها ، حيث أن أسباب التنحي ، سواء ما بنى منها على قيام حالة من أحوال الرد أو مجرد استشعار القاضي للحرج ، على أسباب ذاتية بطبيعتها تتحقق في قاضي بذاته ، وقد يصادف تكرارها مع زميله في ذات الدائرة ولكنها لا تكون — من استقراء ضسوزها الواردة في القانون — أسبابا موضوعية للرد . تصدق على جميع أعضاء الدائرة ، لكان قد اختصهم جميعا طلبا ردهم دون أن يقتصر على البعض دون البعض الآخر ، وليس صحيحا في الواقع — كذلك — أن الدفاع عن الطاعن ( طالب الرد ) قد أبدى في مذكراته أو إيضاحاته في الجلسات — على ما يبين من محاضرها — عدم اطمئنانه لقبضاء الدائرة في دعواه ، وحتى يفرض جدلي أنه أبدى مثل هذا المسلك فإنه لا يترتب عليه أن تصبح الدائرة التي تنظر الدعوى غير صالحة لذلك لتيسر لكل متقاضى أن يغير ويندل في قضائه حسبما يشاء لمجرد إبدائه أنه لا يطمئن إلى قضايتهم ، وهو أمر لم يرد به قانون أو يجرى عليه قضاء .

( طعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ١٩٨ )

#### المبدأ :

القانون لا يلزم القاضي عند التنحي تحرير محضر يحفظ بالمحكمة .

**المحكمة :** كما أن تنحي الشيد الأستاذ المستشار ..... لا يلزم إثبات أسبابه بمحضر خالص يحفظ بالمحكمة ، ذلك أن تنحيه إنما كان — على ما يظهر من ظروف الدعوى وما أبداه السادة المستشارين

المطلوب ردهم — يستند الى نص المادة ١٥٠ من قانون المرافعات أى من استشهاده حرجا من نظر الدعوى ، حيث لا يلزم القانون بتحرير محضر ، وليس الى حكم المادة ١٤٩ حيث يلزم القانون القاضى الذى قام به سبب الرد اخطار المحكمة لتأذن له بالتتقى مع تحرير محضر بذلك ، لا سيما وأن طالب الرد قد أورد بطله أنه ليس هناك سبب خاص يقوم به علاقة خاصة بين الطالب وبين سيادته ، أى أنه لا يبين أن سببا من أسباب الرد المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ سالف الذكر يمكن أن يكون وراء تتقى سيادته •

(طنن رقم ٩٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٨٦)

### قاعدة رقم (١٩٩)

#### المبدأ :

تتقى رئيس المحكمة من نظر الدعوى — نظرها برئاسة اقدم الاعضاء وتوقيعه على محاضر الجلسات ومسودة الحكم ونسخته الأصلية بصفته رئيسا للمحكمة — صدور صور للحكم برئاسة رئيس المحكمة المتتقى على خلاف الواقع — لا يعدو ذلك أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر فى صحة الحكم ولا يؤدى الى بطلانه •

المحكمة : ومن حيث أن السبب الاول من أسباب الطعن التى يثيرها الطاعنان يقوم على بطلان الحكم المطعون فيه اذ أن المادة ١٥٠ من قانون المرافعات اجازت للقاضى اذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأى سبب من الأسباب أن يتتقى عن نظرها وفى حالة اقرار تتحية عن نظر الدعوى يصبح غير صالح لأى سبب من الأسباب أن يتتقى عن نظرها ممنوعا من سماعها اذ أن صفته تزول قبل النطق بالحكم والثابت أن السيد المستشار ..... قد تتقى عن نظر الدعوى حيث استشعر بالحرج من نظرها للأسباب التى ارتأها وعليه يكون قد فقد ولاية القضاء

في هذه الدعوى قبل صدور الحكم المطعون فيه فإذا ما صدر الحكم واشتملت على ما يجنبه على صدور هذا الحكم برئاسة فيكون معدوما مما يتعين معه الحكم بطلانه .

ومن حيث أن هذا السبب من أسباب الطعن مردود عليه بأنه والإطلاع على محاضر جلسات المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه استبان أنه بجلسة ١٩٨٥/٩/٣٠ تنحى الأستاذ المستشار ..... رئيس المحكمة عن نظر الدعوى لاستناده الحرج وانعقدت الجلسة برئاسة الأستاذ المستشار ..... وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٩٨٥/١٢/٩ ووقع سيادته محضر هذه الجلسة بصفته رئيسا للمحكمة وتداولت المحكمة بعد ذلك نظر الدعوى على النجوى الثابت بمحاضر الجلسات برئاسة الأستاذ المستشار ..... ووقع سيادته على جميع محاضر هذه الجلسات بصفته رئيسا للمحكمة حتى جلسة ١٩٨٦/٦/٣٠ وهي للجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه والثابت في محضر هذه الجلسة أنها عقدت برياسته وقد وقع على محضر هذه الجلسة بهذه الصفة والثابت من الإطلاع على مسودة الحكم الصادر في الدعوى أنها موقعة منه بصفته رئيسا للمحكمة ومن العضوين الآخرين كما أنه وقع على صورة الحكم الأصلية أيضا بصفته رئيسا للمحكمة ومن ثم فإنه إذا ما ورد في هذه الصورة أن الحكم صدر برئاسة المستشار ..... — على خلاف الواقع — إذ أنه — بعد تنحيه عن نظر الدعوى — لم يوقع على محاضر الجلسات أو على مسودة الحكم أو على صورته الأصلية — فإن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر في صحة الحكم ولا يؤدي إلى بطلانه مما يتعين رفض هذا الوجه من أوجه الطعن لعدم قيامه على سند من القانون .

(طعن رقم ٣٤١٣ و ٣٥٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/٢١)

## المسرع الثاني عشر

### عوارض مسر الدعوى

#### أولاً : انقطاع مسر الخصومة

قامسدة رقم (٢٠٠)

#### المبدأ :

يترتب على انقطاع الخصومة اثران : - الأول : - هو وقف جميع المواعيد السارية في حق من قام به سبب الانقطاع - هذه القاعدة تعتبر من القواعد المتعلقة بالنظام العام - تقضى المحكمة بها من تلقاء نفسها - اذا لم تعلم المحكمة بقيام سبب الانقطاع وأصدرت حكمها في الموضوع فان الذى يتمسك ببطلانه هو الخصم الذى شرع الانقطاع لمصلحته - في هذه الحالة يتعين التفرقة بين المواعيد والاجراءات التى تسرى لمصلحه وتلك التى تسرى عليه فلا يسرى منها سوى تلك التى تسرى لمصلحه .

الأثر الثانى : - ويمثل في بطلان الاجراءات التى تحصل اثناء الانقطاع مثال ذلك : - اجراءات الاثبات والأحكام التى تصدر اثناء الانقطاع - البطلان في هذه الحالة بطلان نسبى لا يجوز التمسك به الا من شرع الانقطاع لمصلحته - اثر ذلك : - لا يجوز للمحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها - يسقط التمسك بهذا البطلان اذا تنازل عنه صراحة من تقرر لمصلحته او اذا سار في الدعوى وأجاب على الاجراءات التى تمت اثناء الانقطاع باعتبارها اجراءات صحيحة .

المحكمة : ومن حيث أنه عن الدفع المبدى من الهيئة الطاعنة في مذكرة دفاعها المودعة بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٦ يبطلان القرار المطعون فيه تأسيساً على أن الثبابت من مطالمة القرار المذكور أنه صدر بتاريخ

١٢ ط ١٠ ف المينة الحدود والمالم بالصحيفة وتقرير الخير صالح . . . . . اذ تبين من الاطلاع على شهادة الوفاة ان المذكور قد توفي بتاريخ ١٩٨٢/١١/٣ أى أثناء نظر الاعتراض وقبل الفصل فيه وليس كما جاء بتقرير هيئة مفوض الدولة من أن الطعن قد أقيم على أحد المتوفين ويكون باطلا ومن ثم يكون الاعتراض رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٧٦ قد صدر لصالح أحد المتوفين أثناء نظر الاعتراض وقبل الفصل فيه بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٨ وبالتالي يكون قرار اللجنة القضائية باطلا بطلانا مطلقا وليس الطعن ، وكان من الواجب على وكيل المعترض أن يقرر ب وفاة موكله وانقطاع الخصومة ويعطى الورثة - فإنه بالرجوع الى احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية تبين أن المادة ١/١٣٠ تقضى على أن « ينقطع سير الخصومة بحكم القانون ب وفاة أحد الخصوم ، أو يفقده أهلية الخصومة ، أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين إلا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها » .

وتنص المادة ١٣١ على أن « تعتبر الدعوى مهية للحكم في موضوعها متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة ، أو فقد أهلية الخصومة ، أو زوال الصفة » وأخيرا تنص المادة ١٣٢ من ذات القانون على أن « يترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم ويطالن جميع الإجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع » ومن المعلوم بالنسبة لتفسير نص المادة ١٣٢ المذكورة أنه يترتب على الانقطاع اثران ، الأول : وقف جميع المواعيد السارية في حق من قام به سبب الانقطاع وبمبادرة أخرى أن قيام سبب الانقطاع بالنسبة لاحد الخصوم يوجب على المحكمة أن توقف السير في الدعوى لمصلحتها ولتتخذ إجراءات مهيأة بالنظر ، وأن هذه القاعدة من النظام العام ، وأما إذا لم تعلم المحكمة بقيام السبب وصدر حكمها في الموضوع ، فإن الذي يتسبب ببطالته ،

أو بصورة عامة — الذى يتمسك بآثار الانقطاع ، هو الخصم الذى شرع  
الانقطاع لمصلحته ، وبالتالي لا تحكم المحكمة بقيام هذه الآثار الا اذا  
أبدى رغبته فى صورة دفع أو طلب أو طعن فى حكم ، ولا يجوز لها أن  
تحكم بذلك بناء على طلب الخصم الآخر أو من تلقاء نفسها ولهذا يسلم  
الفقه والقضاء فى فرنسا وفى مصر وفى جميع البلاد الاخرى بأن آثار  
الانقطاع نسبية — أى ما دام الضرر يلحق فقط الخصم الذى يمثل فى  
الدعوى فإن له وحده اذن حق التمسك بتلك الآثار . أما الخصم الآخر  
فلا يتصور أن يتمسك ببطلان الحكم الصادر عليه بدعوى أنه قد صدر  
أثناء الانقطاع ، كما لا يتصور أن يتمسك بعدم سريان أى ميعاد فى حقه  
لأن الانقطاع لا يحرمه من موالاة السير فى الخصومة ولا يعفيه من  
مواالاتها ولا يعدم معفورا أن لم يباشرها اذا كانت صفته توجب عليه ذلك  
ولا يلومن الانفسه ان هو فوت الميعاد كما لا يعتبر عذرا مانعا من  
السقوط تمسكه بجهلة ورثة المدعى عليه أو مواطنهم . أما اذا كان  
الميعاد مقررا لمصالح الخصم الذى قام سبب الانقطاع فانه يقف رعية  
له اذ يفترض جهلة بصيلانه . وبعبارة موجزة تعين التفرقة بين المواعيد  
التي تسرى لمصلحة الخصم الذى يتعلق به سبب الانقطاع والمواعيد  
التي تسرى عليه ، ويتعين التفرقة بين الاجراءات التي تصدر لمصلحته  
والتي تجبر عليه . ويتعين مراعاة أن الانقطاع يحدث أثره رعية له  
وهذه دون الخصم الآخر أما الاثر الثانى لانقطاع الخصومة يتعلل فى  
بطلان الاجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع بمعنى أنه اذا اتخذ أى إجراء  
من اجراءات الخصومة بغرض السير فيها أو أى إجراء من اجراءات اثبات  
كان باطلا وتبطل أيضا ، من باب أولى ، الاحكام الصادرة أثناء الانقطاع .  
وهذا البطالان نسبي لا يجوز التمسك به الا ممن شرع انقطاع الخصومة  
لمصلحته وهم ورثة الحقوى أو من قام مقام من فقد أهلية الخصومة أو من  
والله صلت لانهم هم وحدهم الذين قد يظهرون قيلم الخصومة فأوجب  
المحضر وقفها حتى لا يصدر الحكم فى غفلة منهم ، فلا يجوز للخصم  
الآخر طلب البطالان ولا يجوز للمحكمة أن تنفى به من تلقاء نفسها .

ويسقط التمسك بهذا البطلان اذا تنازل عنه صراحة من تقرر لمصلحته لو  
اذا سار في الدعوى وأجاب على الاجراءات التي تمت أثناء الانقطاع  
باعتبارها اجراءات صحيحة واذا كان الثابت أن ورثة المطعون ضده لم  
يتمسكوا بانقطاع سير الخصومة بل أنهم استمروا فيها على النحو السالف  
بيانه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فمن ثم فإن الدفع المبدى من الهيئة  
الطاعة ببطلان القرار المطعون فيه استنادا الى أن هذا القرار قد صدر  
بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٨ أى بعد وفاة المعارض بمدة تزيد على سنة ، هذا  
اندفع يكون قائما على غير أساس من القانون جديرا بالرفض .

( طعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠ )

### قاعدة رقم (٢٠١)

#### المبدأ :

وفاة الطاعن أثناء نظر الطعن يوجب الحكم بانقطاع سير الخصومة  
في الطعن — حتى لو لم يمثل أحد عن الطاعن المتوفى أو عن الحكومة  
المطعون ضدها أمام المحكمة — ارتداد اخطار الطاعن بتحديد جلسة  
مؤشرا عليه بوفاة المذکور بعد أن حجزت الدعوى لاميدار الحكم يكفي  
لتقضى المحكمة بانقطاع سير الخصومة عملا بالمادة ١٣٠ من قانون  
المرافعات المدنية والتجارية .

المحكمة : وحيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى اخطرت بمحدد  
جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٦ لنظر الطعن بموجب الكتاب رقم ١٠٠٤٦ في  
١٩٨٦/١٠/١٦ الذى أرسل بالمطروف المسجل رقم ( ١٣٨٩ ) فارتد  
الاخطار مؤشرا عليه بوفاة المذکور بعد أن حجزت الدعوى لاميدار الحكم  
بجلسة ١٩٨٧/١/٤ للتحرى عن وفاة المذکور ثم تقرر التأجيل لجلسة



١٩٨٧/٢/٢٢. لذات السبب ولم يمثل أحدا عن المدعى في هذه الجلسات ولم تقدم الحاضر عن الحكومة البيان المطلوب .

وحيث أنه لما كان الثابت لدى المحكمة من الاخطار المرسل الى المدعى أنه قد توفي الى رحمة الله فإنه يكون متعينا الحكم بانقطاع سير الخصومة في الطعن عملا بالمادة ( ١٣٠ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

( طعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ )

### قاعدة رقم (٢٠٢)

#### المبدأ :

إذا كانت طلبات الجهة الادارية في صحيفة دعواها هي الزام المدعى عليهما على وجه التضامن فان موضوع الدعوى يصبح في هذه الحالة غير قابل للتجزئة — اذا توفي أحد الخصمين قبل الحكم في الدعوى فان الخصومة تنقطع بالنسبة الى المدعى عليهما — لا يجوز الطعن استقلالا على الحكم القاضي بانقطاع سير الخصومة لأنه غير منه للخصومة . ولا يعد من الأحكام التي أجازت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الطعن عليها استقلالا .

المحكمة : بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٣ أقامت هيئة مفوضى الدولة الطعن المائل طالبة الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبتلن صحيفة الدعوى بالنسبة لاختصام المدعى عليه الثاني فيها ، وباعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا ، استنادا الى أنه عند اعلان المدعى عليه الثاني في ١٩٨٠/٢/٢٣ تبين أنه توفي الى رحمة الله منذ مدة طويلة ، وهو ما سلم به الحاضر عن الجهة الادارية . وطلب أجلا لاحفال وراثته لكنه لم يقم بذلك . ولما كان الثابت أن المدعى عليه الثاني قد توفي لرحمة الله قبل رفع الدعوى ، فإنها تكون قد رفعت

على معدوم ، وشلب إجراءاتها عيب جسيم يستوجب الحكم ببطلان صحيفة الدعوى في هذا الشأن . يضاف الى ذلك أن الدعوى وجهت أيضا الى المدعى عليها الاولى بصفتها المتعمدة الاصلية في الالتزام ، وكانت هذه الصفة تخول المدعى بصفته الحق في اختصاص المدعى عليها على استقلال منذ البداية ، فتعدو صحيفة الدعوى منتجة لآثارها القانونية بالنسبة للمدعى عليها الاولى فقط ومن ثم كان يتعين على المحكمة أن تقضى ببطلان صحيفة الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الثاني ، وباعتبار الدعوى قائمة بالنسبة للمدعى عليها الاولى . واذ قضى الحكم بانقطاع سير الخصومة في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه عند اعلان . . . . . بصحيفة الدعوى في ٢٣/٢/١٩٨٠ أثبت المحضر أنه بالسؤال اتضح أن . . . . . توفي من مدة طويلة الا أنه في ١٦/٥/١٩٨١ تم إعلانه والسيدة . . . . . في مواجهة النيابة العامة ، ومن ثم فإنه يفرض وفاة المذكورة فان تاريخ وفاته غير معلوم على وجه التحديد وما اذا كان قبل رفع الدعوى أم بعدها ، ولم تقدم الجهة الطاعنة شيئا في هذا الشأن . ومن ثم فان الادعاء بأن وفاة . . . . . قد حدثت قبل ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب محكمة القضاء الاداري — هو ادعاء — لا يقوم عليه دليل من الأوراق ، الامر الذي أدى بمحكمة القضاء الاداري الى الحكم بانقطاع سير الخصومة استنادا لحكم المادة ١٣٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تنص على أن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقدانه أهلية الخصومة ، أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها . لذلك فان ما قضت به محكمة القضاء الاداري يكون موافقا للقانون ، كما أنه ما كان للمحكمة أن تقضى في الدعوى بالنسبة . . . . . لأن الجهة الادارية لم تطلب هذا الطلب ، ومطلبها في الدعوى هو إلزام المدعى عليهما على وجهه

التضامن الأمر الذي يجعل موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة ومن ثم فإن الخصومة تنقطع بالنسبة إلى المدعى عليهما .

ومن حيث أن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلياً . وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ، ومن ثم فإنه لا يجوز الطعن استقلاً على الحكم القاضي بانقطاع سير الخصومة لأنه غير منه للخصومة ، وليس مع الأحكام التي أجازت المادة ٢١٢ سالقة الذكر الطعن عليها استقلاً ، والحقيقة أن انقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون دون حاجة لصدور حكم به ، ولا يمدوا الحكم إلا أن يكون تقريراً لحكم القانون ، ويوصفه متعلقاً بسير الدعوى لا تكون له أية حجية ، وتصدره المحكمة بما لها من سلطة ولائية في مراقبة إجراءات التقاضي ، وهو ليس قضاءً في الحق محل المنازعة حتى يكسب الخصم ما يصح له التمسك به ، بل أن المدول عنه جائز متى تبين للمحكمة التي أصدرته أنه صدر على خلاف الواقع . فضلاً عن أن الجهة الطاعنة لم تعلن حتى المطعون ضدها الأولى وبذلك يكون الطعن المائل غير مقبول .

(طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٠ ق — جملة ١٦/١/١٩٨٨)

### قاعدة رقم (٢٠٣)

#### المبدأ :

إذا توفي المدعى عليه بعد رفع الدعوى ينقطع سير الخصومة فيها بحكم القانون ما لم تكن مهية الفصل في موضوعها — أساس ذلك : ألا يبايعة الورثة بأجراءات اتخذت بغير علمهم أو بحكم صدر في غفلة منهم دون أن يتمكنوا من الادلاء بدفعهم — يؤدي ذلك أنه ليس من

شان الوفاة اعتبار الدعوى كأن لم تكن أو اعتبارها غير مقبولة بعكس الحال اذا وقعت الوفاة قبل رفع الدعوى حيث تكون الخصومة معدومة منذ البداية فلا يجرى عليها حكم الانقطاع — تستأنف الدعوى سيرها بعد الانقطاع بإعلان الوارث أو بحضوره الجلسة المحددة لنظرها حتى ولو تعدد الورثة — أساس ذلك : انقاعدة الشرعية التي تقضى بأن كل وارث يعتبر نائباً عن بقية الورثة وممثلاً لهم بالنسبة للتركة فيجوز أن يفاقم طالبا بكامل الحق للتركة وأن يختصم مطلوباً في مواجهته بكل الحق من التركة اذ يجرى ذلك لمصلحة التركة ذاتها ولمصلحة الورثة فيها.

**المحكمة :** من حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم أخطأ في تحصيل الواقع وبالتالي في تطبيق القانون لأن الدعوى رفعت في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ ضد المدعى عليهما الذين حضرا جلسات التحضير وتوفى المدعى عليه الثاني خلال سيرها في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ وصحح الحاضر عن المدعى شكل الدعوى في مواجهة المدعى عليه الأول عن نفسه وبصفته ممثلاً لتركة المدعى عليه الثاني ونائباً عن باقي ورثته وبذلك تكون الخصومة قد انقضت صحيحة وورد التصحيح على دعوى قائمة .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية قضى في المادة ١٣٠ بأن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم إلا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .

وقضى في المادة ١٣٣ بأن تستأنف الدعوى سيرها بصحيفة تعلن الى من يقوم مقام الخصم الذي توفى ، كما تستأنف سيرها اذا حضر وارث المتوفى الجلسة التي كانت محددة لنظرها .

ومفاد هذا أن المدعى عليه بوصفه خصماً في الدعوى اذا توفى بعد رفعها تنقطع الخصومة فيها بحكم القانون ما لم تكن مهية للجيل في موضوعها وفلك حتى لا يهاجأ ورثته بإجراءات اتخذت بينهم علمهم أو يحكم من في غفلة منهم دون أن يمكنوا من الإدلاء بدفعهم

أو بحفظهم فليس من شأن هذه الوفاة اعتبار الدعوى كأن لم تكن أو اعتبارها غير مقبولة ، بعكس الحال إذا وقعت قبل رفع الدعوى حيث تكون الخصومة معدومة منذ البداية فلا يجرى عليها حكم الانقطاع .

وإذا ثبتت الوفاة أثناء سير الدعوى فيترتب عليها انقطاع الخصومة التي أن تستأنف للدعوى سيرها ثانية أما بإعلان الوارث أو بحضوره الجلسة المحددة لنظرها حتى ولو تعدد الورثة لأن القاعدة الشرعية أن كل وارث يعد نائباً عن التركة وممثلاً لباقي الورثة فيها فيجوز أن يخاض مطالباً بكامل الحق للتركة وأن يختصم مطلوباً في مواجهته بكل الحق من التركة إذ يجرى ذلك لمصلحة التركة ذاتها . ولصالح الورثة فيها . وإذا تبين أن الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه رفعت في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ والواضح من الاطلاع على شهادة وفاة المدعى عليه الثاني فيها أنه توفي إلى رحمة الله في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ أي بعد رفع الدعوى وخلال سيرها مما ترتب عليه بحكم القانون انقطاع سير الخصومة وليس اعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة للمدعى عليه الثاني على نحو ما قضى به الحكم المطعون فيه على ظن من رفع الدعوى في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٨١ أي بعد وفاة المدعى عليه الثاني وهو أمر لو صح لكان يعنى أن الخصومة معدومة أصلاً فلا يجرى عليها أحكام لاحقة مثل الانقطاع أو اعتبار الدعوى كأن لم تكن . كما أن البين من الاطلاع على محاضر جلسات تحضير الدعوى بهيئة مفوضي الدولة أن المدعى عليه الأول حضر بجلسته ١٦ من أبريل سنة ١٩٨١ وقرر في مواجهته الحاضر عن الطاعن أنه يختصمه أيضاً بصفته وارثاً ، وبذلك استأنفت الدعوى سيرها في مواجهته بصفته نائباً عن التركة ذاتها وممثلاً لباقي الورثة فيها . الأمر الذي كان يوجب الفصل فيها على هذا الأساس .

فيكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار الدعوى كأن لم تكن على غير سند من القانون مما يتعين معه إلغاء الحكم في هذا الشأن ، وإذا كانت للدعوى مهية للفصل فيها فيتعين على هذه المحكمة أن تنزل في شأنها بحكم القانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق المدعى عليه الثاني وقع تمهيدا في ٩ من فبراير سنة ١٩٧٧ بسداد قيمة المبالغ والتكاليف التي تحملتها القوات المسلحة طوال مدة وجود نجله المدعى عليه الأول في الكلية الحربية في حالة استقالته منها ، بالإضافة الى الاقرار الذي وقعه المدعى عليه الأول بتحملة ذات المبالغ في هذه الحالة ، وقد تمت الاستقالة في ٥ من ابريل سنة ١٩٧٨ على نحو حدا بالحكم المطعون فيه الى الزام المدعى عليه الأول بسداد تلك المبالغ ومقدارها ٣٥٠ مليما و ٦٧٠ جنيتها وفوائدها القانونية من تاريخ المطالبة القضائية ، وان حدد هذا التاريخ خطأ بأنه ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٨١ في حين أن صحته ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ وذلك تبعا لتحقيق مناط هذا الالتزام . وهو ما يصدق أيضا بالنسبة للمدعى عليه الثاني حال حياته وقد تركته بعد وفاته تضامنا مع المدعى عليه الأول في ذات الالتزام . فمن ثم يتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من اعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة للمدعى عليه الثاني وتعديل هذا الحكم الى الزام المدعى عليه الأول نفسه وبصفته وارثا للمدعى عليه الثاني ومختصا عن التركة ذاتها وعن باقى الورثة فيها تضامنا معه بأن يؤدى للمدعى بصفته مبلغا مقدار ٣٥٠ مليما و ٦٧٠ جنيتها والفوائد القانونية بواقع ١/٤ اعتبارا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ حتى تمام السداد مع الزامه مصروفات الدعوى والطنن .

( طعن رقم ١١٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم (٢٠٤)

#### المبدأ :

قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تقرير  
الطنن أمام المحكمة الإدارية العليا - تصيد شخص المقتسم في الطعن  
من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها جواز الحكم ببطالان الطعن

— المادة ٤٤ — على الطعن أن يراقب ما يطرأ على الخصوم من وفاة أو تغيير في الصفة حتى يوجه طعنه الى من يصح اختصاصه قانوناً .

**المحكمة :** ان المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أوجبت أن يشتمل تقرير الطعن أمام المحكمة الادارية العليا على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم والا جاز الحكم ببطلان الطعن . ولا جدال في أن تحذيد شخص المختص في الطعن هو من البيانات الجوهرية التي يقترب على اغفالها جواز الحكم ببطلان الطعن عملاً بهذه المادة ، كما لو وجه الطعن الى شخص توفي من قبل فزالت صفته ولم يوجه الى ورثته باعتباره أصحاب الصفة من بعده ، اذ أنه على من يريد الطعن مراقبة ما طرأ على الخصوم من وفاة أو تغيير في الصفة حتى يوجه طعنه الى من يصح اختصاصه قانوناً . ولا يقدح في هذا البطلان أن تكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثيرة للدفع ببطلان هذا الحكم، لأن النظر في الطعن موضوعاً يأتي بعد قبوله شكلاً وهو طعن في هذه الحالة غير مقبول بداءة لعدم اختصاص ذوي الصفة فيه ، ولأن التمسك ببطلان الحكم لهذا السبب حق لمن شرع انقطاع سير الخصومة لحمايته طبقاً للمادة ١٣٠ من قانون المرافعات حتى لا تتخذ إجراءات الخصومة بفرض علمه ، وحتى لا يصدر الحكم في غفلة منه فلا يجوز لخصمه أن يتمسك به سواء في صورة دفع أو طلب أو طعن طوعاً لنسبية آثار الانقطاع . ويستوى في هذا الصدد أن يتعلق الطعن بحكم صادر في دعوى الغاء أو في غيرها من المنازعات ، فلا محل لاستثناء الطعن في الحكم الصادر في دعوى الالغاء تفرعاً بمعية الخصومة فيها ، وذلك لاتحاد الملة في الحائين وفزولا على عمومية وإطلاق المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة سواء في ايجابها البيانات الجوهرية المتعلقة بالخصوم أو في ترتيبها جواز الحكم بالبطلان جزاء مخالفة ذلك دون تفرقة بين دعاوى الالغاء ودعاوى القضاء الكامل .

## قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

انقطاع سير الخصومة في الدعوى بوفاة أحد الخصوم — الحكمة من الانقطاع حماية الورثة حتى لا تمضى الاجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم في غفلة منهم دون أن يتمكنوا من مراعاة مصالحهم والدفاع عنها — إذا تعدد الخصوم في أحد طرفي المنازعة وتوفى أحدهم تنقطع الخصومة بالنسبة له فقط ، ما لم يكن الموضوع غير قابل للتجزئة .

**الحكمة :** ومن حيث أن قانون المرافعات قضى في المادة ١٣٠ بأن ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها ، وقضى في المادة ١٣١ بأن تعتبر الدعوى مهية للحكم في موضوعها متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة ، ورتب في المادة ١٣٢ على انقطاع الخصومة بطلان جميع الاجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع . ومفاد هذا أن انقطاع سير الخصومة يقع بحكم القانون لوفاة أحد الخصوم . والحكمة من الانقطاع في هذه الحالة حماية الورثة حتى لا تمضى الاجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم في غفلة منهم دون أن يتمكنوا من مراعاة مصالحهم والدفاع عنها . ويترتب على الانقطاع بطلان ما يتخذ من اجراءات وما يصدر من أحكام خلاله ، وهو بطلان نسبي يقتصر حق التمسك به على من شرع لحمايته . وصحورا عن الحكمة من تقرير الانقطاع ، فانه اذا تعدد الخصوم في أحد طرفي المنازعة وتوفى أحدهم ، فإن الخصومة تنقطع بالنسبة له فقط ، ما لم يكن الموضوع غير قابل للتجزئة ، فانها تنقطع بالنسبة لهم جميعا نزولا على وحدة الموضوع بما ينجم عن الانقطاع من بطلان الاجراءات المتخذة والأحكام الصادرة خلاله ومن حقهم في التمسك بهذا البطلان مجتمعين أو منفردين .

( ملحق رقم ٧٠٩ لسنة ٣١ ق ب جلسة ١٩٨٩/٧/٣ )



## قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

### المبدأ :

ينقطع سِر الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهليته للخصومة أو لزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين — الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها — لا تكون اندعوى قد تهيأت للفصل فيها الا اذا كان الخصوم قد اخطروا اخطارا صحيحا بكافة المستندات المقدمة في الدعوى وتمكنوا من الحضور بذاتهم أو بوكيل عنهم امام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايصالات على الوجه الذي يحقق لهم ضمانات من الضمانات الأساسية بتعيينهم من الدفاع عن أنفسهم تحض ما يقدم ضدهم في الدعوى من مستندات — ذلك هو الحال بالنسبة للدعوى التي تنظر امام اول درجة — بالتالى يجب اتباع ذلك بالنسبة للطعون امام المحكمة الادارية اعطيا حيث تنتهى الخصومة امامها بحكم بات .

**المحكمة :** ومن حيث أن مبنى الطعن المائل أن الحكم المطعون الطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله اذ قضى بأن القطعة رقم ٨٨ حوض الخرسة ٩ هي ملكية خاصة لمورث الطعون ضده وأنه لم يسبق نزاع ملكيتها ، ذلك أن ما انتهى اليه الحكم محض استنتاج لا يسنده دليل ولا يؤيده الواقع ، اذ الثابت من الأوراق أن الأرض قد نزع ملكيتها وان مورث الطعون ضده قد صرف التعويض المستحق عنها وقدره ٢٢٥٠٠ جنيه بموجب استثمارة الصرف رقم ١٥٧٥ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٨ وأن المحكمة لم تعط الادارة الفرصة الكافية لتقديمه وأنها سوف تقدمه أو ترشد عن الجريدة الرسمية المنشورة ، كما أن استمرار وضع الطعون ضده يده على الأرض مع بقاء التكليف باسمه لا يحصل الأرض مملوكة له .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهة الادارية لم ترفق بطعنها

المستندات التي أشارت إليها في الطعن والتي لم تقدمها الى محكمة القضاء الاداري ، وبجلسة ١٩٩٠/١/١ قدمت حافظة بمستنداتها متضمنة ملف المعلومات الخاصة بأرض النزاع ، فقررت المحكمة اخطار المظنون ضده للاطلاع والتعقيب على المستندات الواردة بها ، وقد تكرر اخطار المظنون ضده على محل اقامته بناحية عرب الاطلولة مركز أخميم محافظة سوهاج الا أن الاخطارات ارتدت بعدم الاستدلال عليه الى أن تأثر على الاخطار المحرر في ١٩٩١/٧/٢٨ ما يفيد أن « المذكور قد توفي » ، وبجلسة ١٩٩٠/١٠/٢٦ قدم الأستاذ ٠٠٠ المحامي — والذي كان موكلا عنه في الدعوى الأصلية شهادة رسمية بتقيد وفاة المظنون ضده ٠٠٠٠ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٨ وطلب الحكم بانقطاع سير الخصومة في الطعن ، ولم تعترض الجهة الادارية على ذلك أو تكلف من المحكمة منحها أجلا لاخطار الورثة أو توجيه الطعن توجيها صحيحا اليهم فقررت المحكمة حجز الطعن لاصدار الحكم فيه بجلسة اليوم .

ومن حيث أن المادة ( ١٣٠ ) من قانون المرافعات قد نصت صراحة على انقطاع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهليته للخصومة ، أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ، الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها . ولا تكون الدعوى قد تهيأت للفصل فيها طبقا لحكم النص المذكور الا اذا كان الخصوم قد أخطروا اخطارا صحيحا بكافة المستندات المقدمة في الدعوى وتمكنوا من الحضور بذواتهم أو بوكيل عنهم أمام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات ، وتقديم ما قد يعين لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها على الوجه الذي يحقق لهم ضمانات من الضمانات الأساسية بتمكينهم من الدفاع عن أنفسهم لدحض ما تقدم ضدهم في الدعوى من مستندات ، واذا كان ذلك هو الحال بالنسبة للدعوى التي تنظر أمام أول درجة ، فانها أولى بالرعاية وأوجب بالنسبة للمظنون أمام المحكمة الادارية العليا حيث تنتهي الخصومة أمامها بحكم بات لا راد لقضائه فيه .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن الجهة الادارية لم تقدم المستندات التي تراها قاطعة في الحكم في الطعن الا في ١/١/١٩٩٠ ، ولم يتمكن المطعون ضده من الاطلاع عليها لارتداد الاخطارات دون الاستدلال عليها حتى توفي بتاريخ ٨/١٢/١٩٩٠ ولم تقم الجهة الطاعنة بتوجيه طعنها الى ورثة المتوفى ولم تقم باعلانهم اعلانا صحيحا بالحضور حتى يتمكنوا من الاطلاع على المستندات المقدمة منها ضدهم وتقديم دفاعهم بشأنها وما عساه أن يكون لديهم من بيانات وأوراق تفيد أوجه الطعن أو تدحض ما ورد به من مستندات ، فان الطعن . والحال هذه — لا يكون مهيا للفصل فيه بالمفهوم الذي تضمنته المادة ١٣٠ من قانون المرافعات المشار اليها — واذ قررت المحكمة حجز الطعن للحكم بعد أن تأكد لها وفاة المطعون ضده بموجب الشهادة الرسمية المودعة بالأوراق ، وسكوت الجهة الطاعنة عن طلب تمكينها من اعلان الورثة وتوجيه الطعن اليهم ، فلا منووحة من انزال الحكم والقضاء بانقطاع سير الخصومة لوفاة الطعن ضده .

( طعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٩١ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

#### المبدأ :

المواد ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ — مجرد وفاة أحد الخصوم يترتب عليه بقوة القانون انقطاع سير الخصومة من تاريخ تحقق هذا السبب مادامت الدعوى غير مهية للفعل في موضوعها — لا تستأنف الدعوى سريها بعد ذلك الا بتخاذ اجراء من الاجراءات المنصوص عليها قانونا — لا يصح اتخاذ أى اجراء من اجراءات نظر الدعوى ولا يصح ايضا صدور حكم فيها لثناء فترة الانقطاع وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذي توفي والا وقع باطلا بنص القانون .

**الحكمة :** ومن حيث أن ٠٠٠ وحده لم يرتضى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري فأقام طعنه المائل على سند من ادقوله أن الحكم المطعون فيه مشوب بمخافة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن ميعاد الستين يوما المقررة لاقامة دعوى الإلغاء يقطعها التجاء المدعى الى محكمة غير مختصة خلال الميعاد المذكور واذ صدر القرار المطعون فيه في ١٩٨٥/٨/٨ واجأ الطاعن الى محكمة غير مختصة في ١٩٨٥/٨/٢٤ ومن ثم يحق له الالتجاء الى مجلس الدولة بعد ذلك ، واذ كان الطاعن قد طلب أمام محكمة كفر الدوار الجزئية منع تعرض المدعى عليهم الثلاثة سالفى الذكر وفي مواجهة مدير الثروة السمكية بهركر ادكو فان حقيقة طابعه هي عدم الاعتداد بالقرار الصادر من الهيئة والذي جعل المدعى عليهم يتعرضون للطاعن في حيازته وعليه فمادامت الدعوى قد رفعت أمام القضاء المادى في ميعاد دعوى الإلغاء وقد أحيلت الى محكمة القضاء الإداري ومن ثم تكون مقامة في الميعاد ، ويكون طلب نذب الخير بالتالى مقترنا بطلب موضوعى يتعين قبوله .

وحيث أن المادة ( ١٣٠ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن : « ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم ، أو بفقد أهلية الخصومة ، أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة » من النائبين ، الا اذا كانت الدعوى قد تهيت للحكم في موضوعها ٠٠٠ وتنص المادة ( ١٣١ ) من ذات القانون على أن : « تدبر الدعوى مهية للحكم في موضوعها متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطاياتهم الضمانية في جلسة المرافعة قبل الوفاة ٠٠٠٠ » وتنص المادة ( ١٣٢ ) على أنه : « يترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التي تضمنت أثناء الانقطاع ٠٠٠ ومؤدى هذه النصوص أن مجرد وفاة أحد الخصوم يترتب عليه بقوة القانون انقطاع سير الخصومة من تاريخ تحقق هذا السبب مادامت الدعوى غير مهية للفصل

في موضوعها ولا تستأنف سيرها بعد ذلك إلا باتخاذ إجراء من الاجراءات المنصوص عليها قانونا . وبالتالي لا يصح اتخاذ أى إجراء من اجراءات نظر الدعوى ومن باب أولى صدور حكم فيها أثناء فترة الانقطاع وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذى توفى والا وقع باطلا بنص القانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطامى وكيل الطاعن قد حضر جلسة المرافعة المنعقدة بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٩١ وقدم شهادة وفاة الطاعن وتبين منها وفاته الى رحمة مولاة بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ دون ثمة اجراء قانونى يفيد استئناف سير الخصومة من قبل ورثة الطاعن ودون أن يكون الطعن قد تهيأ للحكم في موضوعه ومن ثم يضمن لحكم بانقطاع سير الخصومة في الطعن .

( طعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

#### المبدأ :

واقعة الوفاة تؤدي بذاتها وبحكم القانون الى انقطاع سير الخصومة في الدعوى .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٣٠ من قانون المرافعات تقضى بأن « ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقد أهليته أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين ، الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للفصل في موضوعها .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن النزاع بين طرفي الخصومة غير مهيا للفصل فيه ، ولما كانت واقعة الوفاة تؤدي بذاتها وبحكم القانون الى انقطاع سير الخصومة ولم يقيم الخصوم رغم اخطارهم بالاجراءات

اللزامة لاستئناف السير في الطعنين الأدر الذي يتعين معه والحال هذه الحكم بانقطاع سير الخصومة .

ومن حيث أن انقطاع سير الخصومة لا ينهي النزاع ومن ثم فانه يتعين ابقاء الفصل في المصروفات .

( طعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

#### المبدأ :

١ — مجرد وفاة أحد الخصوم يترتب عليه بحكم القانون انقطاع سير الخصومة من تاريخ تحقق السبب مادامت الدعوى غير مهية للفصل في موضوعها .

٢ — لا يصح اتخاذ أى إجراء من إجراءات نظر الدعوى أثناء فترة الانقطاع وفي غيبة عن يقوم مقام الخصم الذى توفى والا وقع الاجراء باطلا بنص القانون .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ( ١٣٠ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ مدلا بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ تنص على أن : « ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة ، أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من الناشئين ، الا اذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها ... » وتنص المادة ( ١٣١ ) على أن : « تعتبر الدعوى مهية للحكم في موضوعها متى كان الخصوم قد أبدوا أقوالهم وطلباتهم الختامية في جلسة المرافعة قبل الوفاة ... » وتنص المادة ( ١٣٢ ) على أنه « يترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع » .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن مجرد وفاة أحد الخصوم يترتب عليه بقوة القانون انقطاع سير الخصومة من تاريخ تحقق هذا السبب مادامت الدعوى غير مهية للفصل في موضوعها ولا تكون الدعوى مهية للفصل في موضوعها الا بإبداء الخصوم لأقوالهم وطلباتهم الختامية بالجلسات حتى جلسة المرافعة السابقة على الوفاة . فإذا لم يكن إنخصوم قد أبدوا طلباتهم الختامية قبل الوفاة ، بأن طلب الخصوم فيها المستندات دون ابداء لهذه الطلبات أو كانت الدعوى مؤجلة للإعلان أو ما يماثل ذلك من إجراءات فان الدعوى لا تكون قد تهيأت للحكم في موضوعها ولا تستأنف الدعوى سيرها بعد الانقطاع الا باتخاذ اجراء من الاجراءات المنصوص عليها قانونا . وبالتالي لا يصح اتخاذ أى اجراء من اجراءات نظر الدعوى أثناء فترة الانقطاع وفي غيبة من يقوم مقام الخصم الذي توفي ولا وقع الاجراء باطلا بنص القانون لاتمامه في غيبة أحد أطراف الدعوى ودون أن تتعقد الخصومة بين من يحل محل المتوفى والطرف الآخر فيها .

( ملحق رقم ١٠١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٩ )

## ثانياً - وقف الدعوى

قاعدة رقم ( ٢١٠ )

### المبدأ :

إذا كان وقف الدعوى بسبب اقلية دعوى بعدم دستورية التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بناء على طلب الطاعن فإن هذا الوقف لا تحكمه المادة ١٢٨ مرافعات الخاصة بالوقوف بناء على اتفاق الخصوم وإنما ينطبق عليه حكم المادة ١٢٩ مرافعات والمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - سقوط الخصومة وفقاً للمادة ١٢٤ مرافعات - شرطه أن تقف سرها مدة سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح تم فيها وعدم اتخاذ - خلال هذه المدة - أى إجراء يقصد به مواصلتها - إذا وقعت الخصومة بحكم حتى يتم الفصل في مسألة مما نصت عليه المادة ١٢٩ مرافعات وجب أن تنتضى مدة السقوط خلال فترة تبدأ من يوم اقامة الدعوى في هذه المسألة وتنتضى لصدور الحكم النهائي فيها .

**المحكمة :** من حيث أنه يبين من الاطلاع على قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي اللجنة الثانية - الصادر في ١٩٨٥/٣/٢٤ أنه قد ورد به أن وكيل المعارض طاب وقف الاعتراض ليقوم برفع دعوى بعدم دستورية القرار رقم ( ١ ) سنة ١٩٨٣ فقررت اللجنة بذات الجلسة ١٩٨٢/٥/٩ وقف الدعوى لمدة ستة أشهر حتى يرفع المعارض الدعوى المنوه عنها . وبين من الاطلاع على المستندات المقدمة من الطاعنين أنهما أقاما تلك الدعوى بإيداع صحيفتها في ١٤ يونيو سنة ١٩٨٢ - أى خلال الأجل الذي ضربته لهما اللجنة - وقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً برفض الدعوى في ١٩٨٤/٢/١٨ - وقاما بتعديل الدعوى أمام اللجان القضائية في ١٩٨٤/١١/٢٠ .



ومن حيث أن البادي مما تقدم أن وقف الدعوى لم تبين أنه بناء على اتفاق الطاعن والمطعون ضده ، وإنما كان لاقامة دعوى بعدم دستورية التشريع رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦٣ بناء على طلب الطاعن ، ومن ثم فإن هذا الوقف لا تحكمه المادة ( ١٢٨ ) مرافعات الخاصة بالوقف بناء على اتفاق الخصوم ، وإنما مما ينطبق عليه نص المادة ( ١٢٩ ) مرافعات والتي تجرى على الوجه الآتي : « في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم . وبمجرد زوال سبب الوقف يكون للخصم تعجيل الدعوى » وأيضا المادة ( ٢٩ ) من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي تنص على أن تتولى المحكمة الرقابة القضائية على مدى دستورية القوانين واللوائح على الوجه الآتي : . . . . .

( ب ) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية للمباينة فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم فإن سقوط الخصومة في هذه الحالة لا تحكمه نص المادة ١٢٨ مرافعات في فقرتها الأخيرة ولكنه يخضع للقاعدة التي أوردتها المادة ( ١٣٤ ) مرافعات والتي تنص على أنه « لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بمثل الإدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من اجراء التقاضي » وللبادي من ذلك النص أنه يشترط لسقوط الخصومة أن تنقضي لسيرها مدة سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح تم فيها ، وألا يتخذ خلال هذه السنة أي إجراء يقصد به

موالاتها ، وإذا وقفت الخصومة بحكم حتى يتم الفصل في مسألة منا نصت عليه المادة ١٢٩ وجب أن تنتقض مدة السقوط خلال فترة تبدأ من يوم إقامة الدعوى في هذه المسألة وتنتقض لصعود الحكم النهائي فيها .

ومن حيث أنه يلزم الرما تقدم على واقعة النزاع فإن اللجنة القضائية أوقفت بجلسة ١٩٨٢/٥/٩ الدعوى بناء على طلب الطاعنين لإقامة الدعوى بعدم دستورية القرار التفسيري التشريعي رقم ( ١ ) سنة ١٩٩٣ — وقد أقاما الدعوى بالفعل في ١٤ من يونيو سنة ١٩٨٢ أى في خلال الشهر التالي لقرار اللجنة القضائية ، وقد صدر الحكم في تلك الدعوى بالرفض في ١٨/٢/١٩٨٤ قضائية فقاما بتعجيل الدعوى أمام اللجنة القضائية في ٢٠/١١/١٩٨٤ أى بعد تسعة أشهر تقريبا من صدور حكم المحكمة الدستورية العليا فإن مدة السقوط لا تكون قد اكتملت إذ تقف الخصومة كما قدمت من وقت إقامة الدعوى الدستورية الى حين صدور الحكم فيها .

( طعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٩٠ )

نفس المعنى : ( طعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم (٢١١)

#### المبدأ :

١ — المادة ١٢٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى حتى يتم الفصل في مسألة أولية — بشرط في ذلك أن تكون هذه المسألة الأولية لازمة للفصل في موضوع الدعوى وأن يكون البت فيها خارجا عن اختصاص المحكمة — لا يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى إذا توافر لديها ما يكفي للفصل فيها أو إذا كان البت في المسألة الأولية معقودا لها — أنه وإن كان للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى إلا أنه لم يقصد من ذلك إضفاء صفة القرار

الولائي على الأمر الصادر من المحكمة بوقف الدعوى أو تجريده من طبيعته كحكم قضائي .

٢ — المادة ٢١٢ مرافعات — يجوز الطعن مباشرة في الحكم الصادر بوقف الدعوى للفصل في مسألة أولية — الأمر الصادر بوقف الدعوى للفصل في مسألة أولية هو حكم قطعي فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بالاضل في المسألة الأولية — يحوز الحجية على نحو يمنع المحكمة التي أصدرته من العود عنه بمعاودة النظر في الدعوى إلى أن يبت في المسألة الأولية — يتعين أن تكون المسألة الأولية مطروحة فعلا على المحكمة المختصة أو أن يقرن حكم الوقف بتكليف الخصم صاحب الشأن بطرحه عليها — المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .

**المحكمة :** ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية نص في المادة ١٢٩ على أنه « في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، وبمجرد زوال سبب الوقف يكون للخصوم تعجيل الدعوى » ، ويؤخذ من هذه المادة أنها وإن أجازت للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى حتى يتم الفصل في مسألة أولية تاركة بذلك الأمر بوقف الدعوى لمطلق تقدير المحكمة حسبما تستجليه من جدية النزاع في المسألة الأولية ولزوم البت فيها للفصل في الدعوى ، إلا أنها أناطت ذلك بأن تكون هذه المسألة الأولية لازمة للفصل في موضوع الدعوى وأن يكون البت فيها خارجا عن اختصاص المحكمة ، فلا يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف الدعوى إذا تواخسر لديها ما يكفي الفصل فيها أو إذا كان البت في المسألة الأولية معقودا لهما ، كما أن ذات المحكمة وإن نصت على أن تأمر المحكمة بوقف الدعوى ، إلا أنها لم تقصد إلى

اضفاء صفة القرار الولائي على الأمر الصادر من المحكمة بوقف الدعوى أو الى تجريده من طبيعته كحكم قضائي وان صدر خلال نظر الدعوى دون أن ينهى الخصومة فيها ، بدليل أن الماد ( ٢١٢ ) من ذات القانون بعد أن حظرت الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، فقد استثنت أحكاما معينة من بينها الأحكام الصادرة بوقف الدعوى ، وبذا يجوز الطعن مباشرة في الحكم الصادر بوقف الدعوى للفصل في مسألة أولية ، فالأمر الصادر بوقف الدعوى لهذا السبب هو حكم قطعي فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بالفصل في المسألة الأولية ، ومن هذا يحوز الحجية على نحو يمنع المحكمة التي أصدرته من العدول عنه بمعاودة النظر في الدعوى الى أن يبت في المسألة الأولية ، ونظرا لما يترتب على هذا الحكم القطعي من أثر بوقف الدعوى الى أن يبت في المسألة الأولية ، فإنه يتعين أن تكون هذه المسألة مطروحة فعلا على المحكمة المختصة ، أو أن يقترن حكم الوقف بتكليف الخصم صاحب الشأن بطرحه عليها ، على ألا يظل الوقف قائما وأثره مانعا دون معاودة السير في الدعوى ، وهو ما حدا بقانون الساطة انقضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ الى النص في المادة ١٦ على أنه : اذا دفعت قضية مرفوعة أمام محكمة بدفع يثير نزاعا تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى وجب على المحكمة اذا رأت ضرورة الفصل في الدفع قبل الحكم في موضوع الدعوى أن توقفها وتحدد للخصم الموجه اليه الدفع ميعادا ليستصدر حكما من الجهة المختصة ، فان أم تر لزوما لذلك أغفلت الدفع وحكمت في موضوع الدعوى ، واذا قصر الخصم في استصدار حكم نهائي في الدفع في المدة المحددة كان للمحكمة أن تفصل في الدعوى بحالتها •

( طعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٩ )

## ثالثاً — انتهاء الخصومة بغض حكم في الدعوى

### المبحث الأول

#### سقوط الخصومة

#### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

#### المبدأ :

تسقط الخصومة بانقضاء سنة من آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى جزاء للمدعى الذى اهمل او امتنع عن السير فيها — مدة السقوط في حالات الانقطاع تبدأ من اليوم الذى قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة الخصم الذى توفى بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الاصلى — وجود الورثة بذات الدعوى لا يحول دون التنبيه عليهم حتى يمكن 'عمال أثر السقوط في حقهم — أساس ذلك : أن وجودهم السابق بالدعوى كان يتعلق بمطالبتهم دون مطالبة مورثهم الذى انقطعت الخصومة بوفاة — انقطاع الخصومة في هذه الحالة بسبب وفاة المورث وطروء صفة لباقي اذعين كورثة له .

**المحكمة :** ومن حيث أن البين من الأوراق أن المرحومة ٠٠٠ — احدى المدعيات في الدعوى — قد توفيت بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨١ ، وأن انها انحصر في شقيقتها ٠٠٠ و ٠٠٠ وهما مدعيان بذات الدعوى ، وعلى ذلك فان المحكمة اذ قضت بجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨١ بانقطاع الخصومة على الرغم من وجود ورثة المدعية المتوفاة كمدعين في ذات الدعوى وتعلق طلباتهم جميعا بالغاء ذات القرار الادارى وما يترتب على ذلك من آثار ، فانما تكون المحكمة قد أخذت في اعتبارها أن لكل من ٠٠٠ و ٠٠٠ أبناء ٠٠٠ صفة استمدها كورثة لشقيقتهم المتوفاة ٠٠٠ يقتضى تقدير انقطاع الخصومة حتى يعثاوا مصفاتهم هذه

في الدعوى متبينين على وجه اليقين موقفهم فيها. ومدى حقوقهم المطالب بها ، وان هذا النظر يجب استصحابه لدى بحث المحكمة للدفع بسقوط الخصومة الذي أثارته جهة الإدارة ، فإذا كانت المادة ١٣٤ من قانون المرافعات تنص على أن « لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطالب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي » . فان المادة ١٣٥ من ذلك القانون تنص على أن « لا تبدأ مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع الا من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة باعلان ورثة خصمه الذي توفي » . « بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي » . فانه على الرغم من وجود الورثة مدعين بذات الدعوى فان التنبية عليهم بوجود الدعوى بالنسبة لورثتهم يكون لازما حتى يمكن اعمال أثر السقوط في حقهم ، بالنظر الى أن وجودهم السابق بالدعوى كان يتعلق بمطالبتهم دون مطالبة مورثتهم التي انقطعت الخصومة بسبب وفاتها .

فكما أن انقطاع الخصومة كان بسبب الوفاة وما ترتب عليها من طرؤه حصة لباقي المدعين كورثة للمتوفاة ، فان قيام الجهة الادارية المدعى عليها باعلان المدعين ورثة المدعية المتوفاة يكون لازما للتنبية عليهم بصفتهم التي طرأت كورثة للمدعية المتوفاة ، ولا يستفاد من مجرد وجود هؤلاء الورثة كمدعين بالدعوى أنه ممكن الاستغناء عن ضرورة ما يقرره نص المادة ١٣٥ من اعلانهم بوجود الدعوى حتى تسرى مدة السقوط في حقهم ، والا كان وجودهم بالدعوى أصلا — أخذا بذات المنطق — من شأنه استمرار الدعوى رغم وفاة مورثتهم وزميلتهم في الادعاء ، وهو الأمر الذي لم تأخذ به المحكمة في ذات الخصومة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ أخذ بتغير هذا النظر وقامت المحكمة بحسب مدة السنة التي يقرب على انقضائها سقوط الخصومة بدءا من تاريخ صدور الحكم بانقطاع سير الخصومة في ٥ من مايو

سنة ١٩٨١ دون أن تتطلب قيام الجهة الحكومية المدعى عليها بإعلان  
ورثة المدعية المتوفاة على الوجه المبين بالمادة ١٣٥ مرافعات ، غانه يكون  
قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، بما يتعين معه الحكم بالغائه  
واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا بهيئة  
أخرى ، مع ابقاء الفصل في المصروفات .

( طعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/٥/٢٣ )

## المبحث الثاني

### انقضاء الخصومة بمعنى المدة

#### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

المبدأ :

طبقاً لنص المادة ١٤٠ مرافعات — الخصومة لا تنقضي الا بمضى ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها — لا يتحقق ذلك الا اذا كانت الخصومة قد وقفت لاي سبب من الاسباب مدة تزيد على المدة المسقطة لها وهي أكثر من سنة .

**المحكمة :** ومن حيث أن مبنى الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله بالنسبة لقضائه في طلب فرق مكافأة نهاية الخدمة بانقضاء الخصومة مع الزام المدعى بصرفاته اذ أن الحالة الواردة في منطوق الحكم ليست من حالات انقضاء الخصومة المبينة بالمادتين ١٣٤ و ١٣٦ مرافعات ، وأن الخصومة لازالت قائمة بينه وبين البنك بسبب امتناعه عن صرف المبلغ الذي قرره للطاعن بوصفه فرق مكافأة نهاية الخدمة محسوبة على أساس الأجر الشامل . شأنه شأن أقرانه الذين صرفوا هذا الفرق بأثر رجعي وأن الطاعن يطلب الحكم بأحقية في هذا الفرق ، وأن قرار البنك في ٣١/١/٧٨ بحساب مكافأة ترك الخدمة على أساس الأجر الشامل هو قرار كاشف ومقرر لحق الطاعن — كما أخطأ الحكم المطعون فيه بالنسبة لقضائه برفض طلب مبلغ ٤٨٢٧٧ جنيه و ٢١٦ مليم الذي اقتطعه المطعون ضده من مكافأة نهاية الخدمة ، اذ أسس الحكم قضاء على صورة الايصال المقدمة من المطعون ضده باستلام الطاعن مبلغ ٧٠٢٨ جنيه و ٦٨ مليم وكان ينبغي عدم الأخذ بهذه الصورة وقد احتجز البنك الأصل بدون



مبزر ، حيث أنه مدسوس على الطاعن . وبالنسبة لقضائه بمبلغ ٤٢ جنيه و ١٥٧ مليم قيمة بدل التفرغ المستحق للطاعن ورفض ما عدا ذلك ، فلم يكن أمام المحكمة ما يساند ادعاء المبتك باستحقاق الطاعن لذلك المبلغ فقط ، كما أن الطاعن بين في مذكرة دفاعه أنه يستحق مبلغ ٨٣ جنيه و ١١٠ مليم على ذات الأساس الذي جرى عليه البنك في حساب بدل التفرغ عن مدة سابقة من ١٩٧٦/١/١ حتى ١٩٧٦/٦/١٧ حسبما جاء بمذكرة شئون العاملين بالبنك الى ادارة الحسابات في ٢٤/٦/٧٦ وقد تمسك الطاعن في دفاعه بتكليف البنك بتقديم أصل تلك المذكرة ، الا أن الحكم المطعون فيه أغفل ذلك . وأخيرا فقد طلب الطاعن في طلباته الختامية الحكم بأحقاقه في صرف مبلغ ١٤٨ جنيه قيمة استثمارات مكافآت نهاية الخدمة بواقع ٣٪ سنويا طبقا للائحة الصندوق . وقد أخطأ الحكم عندما انتهى الى استبعاد هذا الطلب لاثارته من جانب البنك وحده ، اذ من حق الطاعن تعديل طلباته الختامية .

ومن حيث أنه عن السبب الأول المتعلق بفرق مكافأة نهاية الخدمة الاضافية محسوبة على أساس الأجر الشامل وليس الأصلي طبقا لقرار مجلس ادارة البنك في ٣١/١/١٩٧٨ ، فان قضاء الحكم المطعون فيه بانقضاء الخصومة فيه ، في غير محله ، اذ أنه طبقا لنص المادة ١٤٠ مرافعات فان الخصومة لا تنتقضي الا بمضي ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها ، ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت الخصومة تمد وقتت لأي سبب من الأسباب مدة تزيد على المدة المسقطه لها ( أكثر من سنة ) وكل ذلك منتف في المنازعة الماثلة ، فلا محل له . والبيان أن الحكم المطعون فيه انما قصد اعتبار الخصومة منتهية ، باعتبار تسليم البنك بمطلب المدعى المنوه عنه ، والزام المدعى المصروفات استنادا الى أن قرار مجلس ادارة البنك بتاريخ ٣١/١/١٩٧٨ بحساب مكافأة ترك الخدمة الاضافية على أساس الأجر الشامل وليس الأصلي ، هو قرار منشئ وليس بكاشف ، وهو قضاء صحيح في مقام الزام المدعى المصروفات .

أما عما ذهب اليه تقرير مفوض الدولة من أن مؤدى اعتبار الحكم المطعون فيه أن قرار مجلس الإدارة المشار اليه منشئاً فلا يسرى بأثر رجعى على حالة الطاعن مما كان يتعين معه القضاء برفض دعواه ، فإنه ولئن كان ذلك كذلك ، الا أن المقرر أن الطاعن لا يضر بطعنه ومقتضى ذلك ولازمه وجوب الحكم بتعديل الحكم المطعون فيه فى هذا الشق منه الى اعتبار الخصومة منتهية والزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٨٨ )

## المبحث الثالث

### ترك الخصومة

قاعدة رقم ( ٢١٤ )

المبدأ :

المشرع حدد على سبيل الحصر الطرق التي يتعين على المدعى أن يسلكها إذا أراد التنازل عن الخصومة فقرر أن يكون ترك الخصومة بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفويا في الجلسة واثباته في المحضر - الغرض من هذا التحديد أن تظهر إرادة المدعى في ترك الخصومة واضحة محددة - مؤدى ذلك : - عدم الاعتداد بأي تنازل عن الخصومة يجرى بغير الطرق التي حددها المشرع .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن طلب المطعون ضده الحكم بإثبات ترك الخصومة في الطعنين بمقولة أن ثمة اقرارا قضائيا صدر من الحاضر عن الطاعنين أمام محكمة شمال القاهرة للجنح المستأنفة أثناء نظرها للقضية رقم ٣٧٣٤ لسنة ١٩٨١ بجلسة ١٩٨٢/٦/٢٤ قرر فيه تنازله عن جميع اشكالات التنفيذ والطعون الخاصة بهذا الحل ، فإنه لما كانت المادة ١٤١ من قانون المرافعات قد حددت على سبيل الحصر الطرق التي يتعين على المدعى أن يسلكها إذا أراد التنازل عن الخصومة ، فنصت على أن « يكون ترك الخصومة بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر ، أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بإبدائه شفويا في الجلسة واثباته في المحضر » وكل تنازل عن الخصومة يجرى بغير هذه الطرق لا يعتد به قانونا ، ومرد هذا التحديد أن تظهر إرادة المدعى في ترك الخصومة واضحة محددة .

( الطعن رقم ٤٨٩ و ٨١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٦ )

## قاعدة رقم (٢١٥)

### المبدأ :

ترك الخصومة هو تصرف ارادى من جانب المدعى يرد على الدعوى وجميع اجراءاتها لكنه لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى — الاقرار القضائى كما عرفت المادة ( ١٠٢ ) من قانون الاثبات هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه وذلك أثناء السير فى الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة — مؤدى ذلك : — أنه لا مجال للخلط بين ترك الخصومة والاقرار القضائى — أساس ذلك : — لكل منهما مجال أعماله الخاص به — أثر ذلك : — لا يجوز الاقرار بترك الخصومة فى دعوى أثناء نظر دعوى أخرى حتى لو اتحد الخصوم فيها .

**الحكمة :** واذا كان ترك الخصومة هو تصرف ارادى من جانب المدعى يرد على الدعوى وجميع اجراءاتها ولكنه لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى ( م ١٤٣ مرافعات ) فلا مجال للخلط بين ترك الخصومة وبين الاقرار القضائى كما عرفت المادة ١٠٣ من قانون الاثبات بأنه اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه وذلك أثناء السير فى الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة . \* ولما كان ما ورد على لسان الحاضر عن المتهمين فى الجنبه رقم ٣٧٣٤ لسنة ١٩٨١ بجلسة محكمة شمال القاهرة للجنح المستأنفة المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤ وأثبت بمحضرها من أنه يتنازل عن جميع اشكالات التنفيذ والطعون الخاصة بالمحل المذكور — أيا كان أوجه النعى الأخرى عليه — لا يمتد به قانونا كترك الخصومة فى الطعنين المثلين ، ذلك أن ترك الخصومة طبقا لحكم المادة ١٤١ من قانون المرافعات لا ينتج أثره قانونا اذا أبدى شغويا الا بابدائه فى احدى الجلسات التى تنتظر فيها الدعوى أو الطعن المراد ترك الخصومة فيه وأثبت فى محضرها فلا يجوز الاقرار بترك الخصومة فى دعوى أثناء نظر دعوى أخرى ولو اتحد الخصوم فيها . لذلك يتعين رفض هذا الطلب . ( الطعن رقم ٤٨٩ و ٨١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٨٦/١/١٨ )

## قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

ترك الخصومة جائز في مرحلة الطعن — يترتب على ذلك إلغاء جميع إجراءات الخصومة والحكم على التارك بالمصاريف .

**الحكمة :** ومن حيث أن عناصر هذه المنازعة تتحصل حسبما يبين من الأوراق في أن المهندس ..... عن نفسه وبصفته وكيلًا عن بلقي طالبى تأسيس الحزب الجمهورى أرسل اخطارا مؤرخا ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨٧ الى السيد رئيس مجلس الشورى بصفته رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية لتأسيس حزب سياسى جديد باسم الحزب الجمهورى طبقا لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الأحزاب السياسية ، وأرفق بالاخطار مستندات من بينها برنامج الحزب واللائحة الداخلية له . وعرض الموضوع على لجنة شئون الأحزاب السياسية في ٤ من مايو سنة ١٩٨٧ ثم في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٨٧ حيث رأت استدعاء الطاعن لحضور اجتماعها يوم ١١ من أغسطس سنة ١٩٨٧ وفيه استتمت الى ايضاحات منه وقررت بالاجماع الاعتراض على الطلب المقدم من الطاعن لتأسيس الحزب الجمهورى . وصدر بذلك قرار السيد رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية في ١١ من أغسطس سنة ١٩٨٧ ، كما رفع الطعن رقم ٤٢٠١ لسنة ٣٣ ق في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٨٧ بذات الطلبات .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قضى في المادة الثالثة من قانون الاصدار بتطبيق الاجراءات المنصوص عليها فيه وتطبيق أحكام المرافعات فيما لم يرد فيه نص الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى . وقضى قانون المرافعات المختية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في المادة ١٤١ بأن يكون ترك الخصومة باجراءات من بينها ابداء الترك شهويا في الجلسة واثباته

في المحضر ، ونص في المادة ١٤٣ على أنه يترتب على الترك الغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى والحكم على التارك بالمصاريف ولكن لا يمس ذلك الحق المرفوعة به الدعوى .

ومن حيث أن الطاعن قرر تنازله عن الطعن رقم ٤٢٠١ لسنة ٣٣ ق حسب الثابت بمحضر جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ ، تأكيداً منه للطلب الذي قدمه في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ بترك الخصومة في هذا الطعن كما قرر بجلاسة ٣٠ يناير سنة ١٩٨٨ تنازله عن الطعن رقم ٤١٨٥ لسنة ٣٣ ق ، فمن ثم يمتنع الحكم بإثبات هذا الترك والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعنان ٤١٨٥ و ٤٢٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٣٠/١/١٩٨٨)

### قاعدة رقم (٢١٧)

#### المبدأ :

إذا أبدى المدعى أمام هيئة مفوضي الدولة عدولة عن اقراره بترك الخصومة واستمراره في دعواه وتشكك في انصراف نيته الى ترك الخصومة وجب على المحكمة أن تعتد بالارادة الحقيقية المبداة امامها وتطرح الادعاء بترك الخصومة جانباً طالما لم يتأكد صدوره عن ارادة صحيحة قليلة .

**الحكمة :** ومن حيث أن عناصر المنازعة تخلص في أنه بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٢ أقام الدكتور . . . . . الدعوى رقم ٥٣٥٧ لسنة ٣٦ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد رئيس مركز البحوث الزراعية طلب فيها الغاء القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ٣٠/٣/١٩٨٢ من معهد بحوث الأراضي مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وإعتبار أن تاريخ الطلب المقدم من الطاعن لمعهد بحوث الأراضي والمياه في ٢١/٣/١٩٨٢ لا يمثل العمل هو تاريخ استلامه للعمل بقسم بحوث

تغذية النبات نفاذا لحكم محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٣ القضائية بجلسة ١١/٢/١٩٨١ كما طلب الزام الجهة الادارية بأن تدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت لما فاتته من كسب وما لحق من خسارة نتيجة لعدم الحاقه بالقسم طوال المدة السابقة على استلامه العمل فضلا عن عدم وضعه على أحد تخصصات القسم المذكور .

وبجلسة ٢٨/٣/١٩٨٥ حكمت المحكمة باثبات ترك المدعى للخصومة فى الدعوى والزمته نصف المصروفات ، وذلك تأسيسا على أن المركز المدعى عليه قدم بجلسة ٢٨/١١/١٩٨٣ القرار رقم ٧٩ الصادر فى ١٦/١٠/١٩٨٣ من مركز البحوث الزراعية ( معهد بحوث الاراضى والمياه ) بتكليف المدعى باعداد الدراسات والبحوث الخاصة بالنظائر المشعة ومؤشر على هذا القرار من مدير المعهد بأن المدعى حضر وتنازل عن القضية المرفوعة ضد المعهد بخصوص القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ وأصبحت القضية لافية ، وقد وقع المدعى هذا الاقرار ، وقبلته جهة الادارة ، ولا يقبل منه الرجوع فى هذا التنازل طالما كانت التنازل بمحض ارادته .

ومن حيث أن الطعن تأسس على أن الحكم المطعون عليه شابه القصور اذ أن ثمة اختلافا سواء فى رقم القرار موضوع التنازل أو فى تاريخ صدوره ، كما أنه لم يرد بالاقرار المذكور مضمون القرار موضوع التنازل ، هذا بالإضافة الى أن الاقرار المنسوب الى الطاعن لم يقيد بأى صورة من الصور التى عدتها المادة ١٤١ من قانون المرافعات ، يضاف الطاعن أنه حتى اذا أخذ بقرك الخصومة ، فانه لا ينصرف الى جميع المطعون ضدهم ، اذ حسبما هو واضح به فهو تنازل عن الخصومة بالنسبة لمعهد بحوث الاراضى والمياه ، كما وأن الترك معلق على شرط واقف هو تنفيذ القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٣ المتضمن تكليف الطاعن بالقيام باعداد الدراسات والبحوث الخاصة بالنظائر المشعة خاصة دراسات التفرجين

المرقم والنوسفو على أن يقدم برنامج البحث خلال شهر ، والقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٣ بمثابة الأمر الذي يؤكد حصول المعهد بالذات عن عدم تنفيذ القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ مقابل ترك الطاعن لدعواه قبل المعهد ، وطالما لا يحدث تنفيذ القرارين فإن الاتفاق بين المعهد والطاعن يعتبر ملغيا .

ومن حيث أن المادة ١٤١ من قانون المرافعات تنص على أن :  
« يكون ترك الخصومة باعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو بيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بابدائه شفويا في الجلسة واثباته في المحضر » .

ومقتضى النص المشار اليه أن الأصل في ترك الخصومة ، أن يتم أمام المحكمة واثناء نظر الدعوى سواء بمذكرة تقدم منه للمحكمة أو اثباته بمحضر الجلسة أو باعلانه على يد محضر .

ومن حيث أن الحاضر عن مركز البحوث الزراعية قدم أمام هيئة مفوضي الدولة اقرازا صدر عن الطاعن مقررا فيه تناوله عن القضية المرفوعة ضد المركز بخصوص القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٨١ وأصبحت لائحة وأخذ ورد هذا الاقرار على القرار رقم ٧٩ الصادر في ١٦/١٠/١٩٨٣ من مركز البحوث الزراعية « معهد بحوث الأراضي والمياه » بتكليف الطاعن باعداد الدراسات والبحوث الخاصة بالانظائر المشعة .

ومن حيث أن الطاعن قرر أمام هيئة مفوضي الدولة أنه عدل عن اقراره بترك الخصومة واستمراره في دعواه ، بل وتشكك في انصراف نتيجة الى ترك الخصومة ، خاصة وأن ضياعة الاقرارات وردت بخط مدير المعهد ولم تحمل الا توقيمه .

ومن حيث أن ترك الخصومة الذي نسب الى المدعي والحالة هذه قد شبهه اللبس والشك فضلا عن تحرير المدعي أمام هيئة مفوضي الدولة



وأثناء تحضير الدعوى بعدم تركه الخصومة واستمساكه بها الأمر الذى كان يقتضى من المحكمة أن تعتمد بالارادة الحقيقية التى أبداها أمام المحكمة ، وتطرح الادعاء بترك الخصومة جانبا طالما لم يتأكد صدور عنة ارادة صحيحة قاطعة ، ويكون الحكم باثبات ترك الخصومة ومن ثم غير قائم على أساس سليم من القانون .

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى ، فان المدعى قد استصدر حكما من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٣ القضائية بالغاء القرار رقم ٢٥٤١ لسنة ١٩٧٨ المتضمن نقله من معهد بحوث الاراضى والمياه الى معهد بحوث المحاصيل الحقلية مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وفى مجال تنفيذ هذا الحكم أصدرت جهة الادارة ( معهد بحوث الاراضى والمياه ) القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ فى ٣٠/٣/١٩٨٢ بنقله من وحدة خصوبة التربة التابعة لقسم بحوث تغذية النبات بمعهد بحوث الاراضى والمياه الى وحدة النظائر المشعة بذات القسم ، وطلب الطاعن الغاء القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ، واعتباره قائما بالعمل بقسم بحوث تغذية النبات اعتبارا من ٢١/٣/١٩٨٢ ، مع الزام المطعون ضدهم بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض لما فاتته من كسب وما لحقه خسارة نتيجة عدم الحاقه بالقسم طوال المدة السابقة على استلام العمل .

ومن حيث أن دعوى المدعى حسب تكييفها الصحيح لا تخرج عن أن تكون طلبا لتنفيذ الحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٣ القضائية بجلسة ١١/٢/١٩٨١ بالغاء القرار رقم ٢٥٤١ لسنة ١٩٧٨ الذى تضمن نقله الى معهد بحوث المحاصيل الحقلية حيث قامت جهة الادارة وهى فى مقام هذا الحكم الى اصدار القرار رقم ١٧ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨٢ بنقله من وحدة خصوبة التربة بقسم بحوث تغذية النبات بمعهد بحوث الاراضى والمياه الى وحدة النظائر المشعة بذات القسم ، وقد ارتضى الطاعن هذا القرار بل وطلب

بمقتضيه ولما تقاضت الإدارة في تنفيذ طلب الجاه وتسليمه عمله بقسم  
بحوث تغذية النبات من تاريخ تقديمه عليه لتسلم عمله بهذا القسم  
تنفيذا لحكم محكمة القضاء الإداري .

ومن حيث أن تكيف الدعوى باعتبارها تستهدف تنفيذ الحكم الصادر  
لصالح الطاعن من القضاء الإداري يقتضى بهذه المثابة ، وطالما أن جهة  
الإدارة قد أعلنت في شأنه صحيح هذا التنفيذ ، بلفاء بقرار نقله إلى  
معهد بحوث المحاصيل الجبلية وثبوت وضعه الوظيفي ضمن العاملين  
بمعهد بحوث الأراضي والمياه « قسم تغذية النباتات » والذي رقى  
الطاعن فيه إلى أن أصبح أحد أعضاء مجلس القسم بالمعهد على نحو  
ما هو ثابت بمذكرة للجهة الإدارية المودعة بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢١ والتي  
لم يجدها الطاعن على أى وجه أو يستظهر من الأسباب والأسانيد  
الصحيحة ما يعلب به الحاقه بمعهد بحوث الأراضي والمياه على نحو  
ما تم عليه ، الأمر الذي لا تستقيم معه دعواه في جعلتها على صحيح  
سندها بما تفرد معه خرية بالرفض .

ومن حيث أنه ترتباً على ما تقدم يتعين قبول الطعن شكلاً ، وإلغاء  
الحكم المطعون فيه ، والقضاء برفض الدعوى ، والزام المدعى  
المصروفات .

(طعن رقم ٢٢٩٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/٣)

### قاعدة رقم (٢١٨)

البدا :

ترك الضمومة — المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون المرافعات —  
هذه الأحكام بوصفها قواعد عامة تصدق أيضاً في مجال الطعون بمختلف  
أنواعها — يجوز ترك الضمومة في الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا .

**المحكمة :** ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ،  
قضى في المدة الثالثة من مواد الاصدار بأن تطبيق أحكام قانون المرافعات  
فيما لم يرد فيه نص الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم  
القضائي . وقد نص قانون المرافعات في المادة ١٤١ من أن يكون ترك  
الخصومة باعلان من التارك لخصمه على يد مخضر أو ببيان صريح في  
مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بإبدائه  
شغويا في الجلسة وأثباته في المخضر ، وقضى في المادة ١٤٢ بأنه لا يتم  
الترك بعد ابداء المدعى عليه طلباته الا بقبوله ما لم يكن قد دفع معهم  
الاختصاص أو بالاحالة أو ببطلان الصحيفة أو طلب غير ذلك مما يكون  
القصد منه منع المحكمة من المضي في سماع الدعوى ، ثم رتب في المادة  
١٤٣ على الترك الناء جميع اجراءات الخصومة والحكم على التارك  
بالمصروفات . وهذه الأحكام بوصفها قواعد عامة تصدق أيضا في مجال  
الطعون بمختلف أنواعها ، فيجوز طبقا لها ترك الخصومة في الطعن أمام  
المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان الثابت بمخضر الجلسة التي عقدتها المحكمة في ٢٥ من  
فبراير سنة ١٩٨٩ أن وكيل الطاعنين قرر ترك الخصومة في الطعن ولم  
يمنع الحاضر عن الطعون ضدهم ، فمن ثم يتعين اثبات ترك الطاعنين  
الخصومة في الطعن والزامهما بالمصروفات .

( طعن رقم ٣٤١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١١/٣/١٩٨٩ )

( نفس المعنى وبذات الجلسة الطعن رقم ٢٥٣٣ لسنة ٣٤ ق )

### قاعدة رقم ( ٢١٩ )

**المبدأ :**

اثبات ترك الخصومة لا تملك سوى المحكمة ذات الولاية بنظر  
الدعوى — وليست المحكمة التي رفعت اليها الدعوى لايكتب مدى

ولايتها أو اختصاصها في نظرها — المواد ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ من قانون المرافعات مفادها — ترك الخصومة هو نزول المدعى عنها وعن جميع إجراءاتها بما في ذلك صحيفة افتتاحها مع احتفاظه بأصل الحق الذي يدعيه — يترتب عليه الغاء كلفة الآثار المترتبة على قيامها ويعود الخصوم الى الحالة التي كانوا عليها قبل رفع الدعوى — يتم ترك الخصومة وفقا للإجراءات التي أورقتها المادة ١٤١ من قانون المرافعات — يترتب على ترك الخصومة سقوط الحق المرفوعة به الدعوى — المادة ١٧٦ مرافعات — لا يقبل ترك الخصومة من الوكيل الا اذا كان مفوضا بذلك صراحة في التوكيل الصادر اليه من المدعى بهذا الترك .

**المحكمة :** حيث ان الحكم وان فصل في اثبات ترك الخصومة في الدعوى نتيجة لقراره بالتنازل عن الدعوى الا ان اثبات هذا الترك لا تملكه سوى المحكمة ذات الولاية بنظر الدعوى وليست المحكمة التي رفعت اليها الدعوى أيا كانت مدى ولايتها أو اختصاصها في نظرها ومن ثم وبصرف النظر عن مدى سلامة ما ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة من الدفع بعدم اختصاص المحكمة فانه كان يتعين على الحكم الطمين أن يتضمن الأسباب التي تبين أساس استناده الى اعتبار المحكمة صاحبة ولاية ومختصة بنظر النزاع ولها الفصل فيه أو اثبات ترك الخصومة بشأنه على النحو الذي انتهى اليه الحكم المذكور وذلك على نحو يمكن المحكمة الادارية العليا من أعمال رقيبته التي أناطها القانون على أحكام المحاكم الأدنى منها فضلا عن اعلام الخصوم بما تبناه الحكم من نظر في هذا الشأن بما يسمح لهم تقرير مباشرة حقهم في الطعن أمام المحكمة الادارية العليا من عدمه ، وضمان التحقيق اللازم لعناية الأحكام وأسانيدها وأسبابها للمناقشة من أفراد الشعب الذين تصدر هذه الأحكام باسمهم واذا اعتور الحكم الطمين القصور الجسيم في التسبب فانه يكون واجب الالغاء في هذا الشق منه .

ومن حيث انه فيما يختص بالنهي على الحكم المطعون فيه فيما

قضى به من اثبات ترك الخصومة في الدعوى والزام المدعى (الطاعن) بالمصروفات فإن المشرع قد نظم في قانون المرافعات أحكام ترك الخصومة في الدعوى فنص في المادة (١٤١) منه على أن « يكون ترك الخصومة بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح في مذكرة هو قمت من التارك أن من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بابدائه شفوياً في الجلسة واثباته في المحضر » ونص في المادة (١٤٢) على أنه « لا يتم الترك بعد ابداء المدعى عليه طلباته الا بقبوله ومع ذلك لا يلتفت لاعتراضه اذا كان قد دفع بعدم اختصاص المحكمة أو بإحالة القضية الى محكمة أخرى أو ببطلان صحيفة الدعوى أو طلب غير ذلك مما يكون القصد منه منع المحكمة من المضي في سماع الدعوى » كما نصت المادة (١٤٣) على انه « يترتب على الترك الغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى والحكم على التارك بالمصاريف ولكن لا يمس ذلك الحق المرفوعة به الدعوى » .

ومن حيث ان مفاد ذلك أن ترك الخصومة هو نزول المدعى عنها وعن جميع اجراءاتها بما في ذلك صحيفة افتتاحها مع احتفاظه بأصل الحق الذي يدعيه ويترتب عليه الغاء كافة الآثار المترتبة على قيامها ويعود الخصوم الى الحالة التي كانوا عليها قبل رفع الدعوى . ويتم ترك الخصومة وفقاً للإجراءات التي أوردتها المادة ١٤١ على سبيل الحصر ويشترط قبول المدعى عليه ان تم التنازل عن الدعوى بعد ابدائه لطلباته فيها دون موافقته عند انتفاء مصلحته المشروعة في استمرار نظرها كما اذا أبدى من الدفوع أو الطلبات ما يكشف عن قصده في منع المحكمة من المضي في سماع الدعوى .

ومن حيث أنه نظراً لما يترتب على ترك الخصومة الغاء جميع اجراءاتها بكافة الآثار القانونية المترتبة على قيامها ويعود الخصوم الى الحالة التي كانوا عليها قبل رفع الدعوى كما قد يؤثر ترك الخصومة على الحق المرفوعة به الدعوى اذا كان هذا الحق يسقط بفوات مدة نقل عن

المدة التي مضت بين رفع الدعوى وتركها مما يترتب على ترك الخصومة سقوط الحق المرفوعة به ومن ثم اشترطت المادة ( ١٧٦ ) مرافعات لصحة ترك الخصومة من الوكيل بالخصومة ان يكون مفوضا بموجب توكيل خاص ينص صراحة على حقه في ترك الخصومة ومن ثم فانه لا يقبل ترك الخصومة من الوكيل الا اذا كان مفوضا بذلك صراحة في التوكيل الصادر اليه من المدعى بهذا الترك .

ومن حيث أنه يبين من الاقرار المقدم من وكيل الطاعن الذي أقر فيه بتنازله عن الدعوى الماثلة انه ذيله بتوقيعه بصفته وكيلًا عن المدعى بموجب التوكيل الرسمي العام رقم ٦١٣٨ لسنة ٨٤ توثيق مصر الجديدة ولم يتضمن هذا التوكيل وكالة خاصة لوكيل الطاعن في التنازل عن الخصومة أو تركها ومن ثم فان هذا التوكيل العام لا يسمح للوكيل بالتنازل أو ترك الخصومة ومن ثم فان ما يصدر عن الوكيل من ترك لا ينصرف أثره الى الأصيل ولا يقوم به الايجاب اللازم للتنازل ومن ثم لا ينتج التوكيل العام أثره في خصوص اثبات ترك المدعى للدعوى الماثلة الأمر الذي يكون منه الحكم المطعون فيه اذ اعتد بهذا التوكيل وأعمل أثره قانونا في الاعتداد لما قدمه الوكيل بتوكيل رسمي عام من ترك الخصومة من ترك المدعى لدعواه قد خالف صحيح حكم القانون .

( طعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/٢٩/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

#### المبدأ :

حضور المدعى شخصيا وتقريره بتنازله عن دعواه وطلب اثبات ذلك في محضر الجلسة — ببادرة بتقديم تنازل كتابي عن الدعوى — هذا الطلب لا يفيحوا الا ان يكون ترك الخصومة يترتب عليه الغناء لجميع اجراءات الخصومة والحكم على التارك بالضرر .

**الحكمة :** ومن حيث ان الثابت من محضر جلسة ١٩٩١/٢/٩ أن المدعى قد حضر شخصيا وقرر أنه يتنازل عن دعواه الماثلة. وطلب اثبات ذلك في محضر الجلسة ، ثم بادر بتقديم تنازل كتابي عن الدعوى وقعه أمام هيئة المحكمة وتم ارفاقه بملف الدعوى .

ومن حيث أن طلب المدعى سالف البيان لا يعدو في حقيقة الأمر الا أن يكون تركا للخصومة أبدى شفويا وتحرر مكتوبا أمام هيئة المحكمة من المخاصم في الجلسة وأثبت في محضر الجلسة ، وقد نصت المادة ١٤٣ من قانون المرافعات على أنه يترتب على الترك الغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى والحكم على التارك بالمصاريف ٠٠٠ ، فإنه وبالبناء على ما تقدم يتعين الحكم بذلك والزام المدعى التارك بالمصروفات .

( طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩١/٢/١٦ )

### قاعدة رقم (٢٢١)

#### المبدأ :

تقديم الحاضر عن الشركة الطاعة موافقة رئيس مجلس ادارة الشركة الطاعة على ترك الخصومة في الطعن — ينتج الترك اثره ويتعين اثباته في الطعن .

**الحكمة :** من حيث ان المادة ١٤١ من قانون المرافعات تنص على ان يكون ترك الخصومة باعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو بيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو ابدائه شفويا في الجلسة أو اثباته في المحضر ، وتنص المادة ١٤٣ من ذات القانون على أنه يترتب على الترك الغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى والحكم على التارك بالمصاريف .

ومن حيث أن التثبت من محضر جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٩٢ أن الحاضر عن الشركة الطاعة قرر ترك الخصومة في الطعن وقدم حافطة مستندات جوت موافقة رئيس مجلس ادارة الشركة الطاعة على ترك الخصومة في الطعن ومن ثم فإن الترك ينتج آثاره مما يتمين معه الحكم باثبات ترك الشركة الطاعة للخصومة في الطعن .

( طعن رقم ١٩١٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٩١ )

### قاعدة رقم (٢٢٢)

#### المبدأ :

ترك الخصومة لعدم وجود مصلحة للطاعن في استمراره فيها وذلك في مواجهة الحاضر عن الخصم الذي لم يعترض مما يعتبر قبولاً منه .

**المحكمة :** ومن حيث أنه بجلسته ٢٩/٣/١٩٩٢ قدم الأستاذ . . . . . وكيل الطاعنين طلباً الى المحكمة أورد به بأنه يقرر التنازل عن الطعن المائل، واثبت ذلك في محضر الجلسة في مواجهة الحاضر عن الجهة الادارية والذي لم يعترض على ذلك . كما عاود الحاضر عن وكيل الطاعنين تأكيد هذا التنازل بجلسته ١٩/٤/١٩٩٢ .

ومن حيث أن المادة ( ١٤١ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن ( يكون ترك الخصومة باعلان من التارك لخصمه على يد محضر ، أو ببيان صريح في مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها ، أو بإبدائه شفويًا في الجلسة واثباته في المحضر .

كما نصت المادة ( ١٤٢ ) على أن ( لا يتم الترك بعد ابداء المدعى عليه طلباته الا بقبوله ٥٥٥ ) .

كما نصت المادة ( ١٤٣ ) من ذات القانون على أن ( يترتب على



الترك الغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى والحكم على التارك بالمصاريف ) •

ومتى كان ما تقدم وكان الثابت ان الحاضر عن الطاعنين قرر بجلسة ١٩٩٢/٣/٩ أنه يترك الخصومة في الطعن لعدم وجود مصلحة له في استمرار السير فيه وذلك في مواجهة الحاضر عن هيئة قضايا الدولة ، والذي لم يعترض على هذا الترك مما يعتبر قبولا منه •

( طعن رقم ١٢٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٣١ )

نفس المعنى ( طعن رقم ٣٧٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/٣ )

## رابعاً - المصالح في الدعوى

### قاعدة رقم (٢٢٣)

#### المبدأ :

تتعم الأحكام التي تصدر بناء على اتفاقات الخصوم الى نوعين : -  
الأول : نوع تقتصر فيه المحكمة على اثبات الاتفاق الذي تم بين الخصمين - في هذا النوع لا تفصل المحكمة من خصومة وانما تثبت اتفاقاً يحوز الصفة الرسمية ويكتسب القوة التنفيذية - النوع الثاني تستند فيه المحكمة الى اتفاق الخصوم للحكم بانتهاء الخصومة في النزاع المطروح أمامها .

**المحكمة :** من حيث ان الأحكام التي تصدر بناء على اتفاقات الخصوم نوعان ، نوع تقتصر المحكمة فيه على اثبات الاتفاق الذي تم بين الخصمين فهنا لا تفصل المحكمة في خصومة وانما تثبت اتفاقاً يحوز الصفة الرسمية ويكتسب القوة التنفيذية ، ونوع تستند فيه المحكمة الى هذا الاتفاق للحكم بانتهاء الخصومة في النزاع المطروح أمامها وهذا ما تم بالنسبة للحكم المطعون فيه حين قضت بانتهاء الخصومة بعد ما ثبت لديها من أن الجهة الادارية سوت حالة المدعى واجابته الى طلباته .  
( طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٢٣ ق - في ١٥/٢/١٩٨١ علياً ) .

ومن حيث ان التسوية التي تم الحكم بانتهاء الخصومة استناداً إليها مازالت قائمة ومنتهجة لآثارها .

ومن حيث أنه ترتبياً على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد انتهى الى نتيجة صحيحة ومن ثم يكون وقد صدر مطابقاً لحكم القانون وبالتالي يكون الطعن في غير محله حقيقياً بالرفض مع الزام الطاعن المصروفات .

( طعن رقم ٣٢٢٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٦ )

## قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

## المبدأ :

إذا استجابت الجهة الادارية المدعى عليها الى طلب المدعى في تاريخ لاحق لرفع الدعوى فان الخصومة تصبح غير ذات موضوع ويتمين الحكم باعتبار الخصومة منتهية في هذا الطلب - مع الزام الحكومة بالمصروفات - يترتب ذلك ايضا في حالة الغاء القرار المطعون فيه بحكم واجب النفاذ في دعوى مرفوعة من مدع آخر صاحب مصلحة في الغائه - ذلك حتى ولو لم يصبح هذا الحكم نهائى - فتصبح الخصومة منتهية .

**الحكمة :** ومن حيث إنه لما كانت الخصومة في دعوى الالغاء هي خصومة عينية مناطها اختصام القرار الادارى في ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته ، ويترتب على سحب القرار بمعرفة الجهة الادارية ما يترتب على الغائه قضائيا اذ يعتبر القرار كأن لم يكن وتحول آثاره من وقت صدوره وقد يستقر القضاء على أنه اذا استجابت الجهة الادارية المدعى عليها الى طلب المدعى في تاريخ لاحق لرفع الدعوى فان الخصومة تبعا لذلك ونتيجة له تصبح غير ذات موضوع ويتمين من ثم الحكم باعتبار الخصومة منتهية في هذا الطلب مع الزام الحكومة بمصروفاته . واذا كان ذلك ما يترتب على استجابة الادارة الى طلب المدعى بسحب القرار المطعون فيه فان ذات النتيجة تترتب في حالة الغاء القرار المطعون فيه بحكم واجب النفاذ في دعوى مرفوعة من مدع آخر صاحب مصلحة في الغائه حتى ولو لم يصبح هذا الحكم نهائيا واذا كان الثابت أن القرار المطعون فيه قد النى في الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق المرفوعة من مالك العقار . . . . . بجلسته ١٩٨٥/٥/٩ بعد أن رفع . . . . . دعواه رقم ٣٨٩٥ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٢/١١/١٩٨١ أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة التي أخيلت الى محكمة القضاء الادارى وقيد بها برقم ٤٧٩٤ لسنة ٣٦ ق طلبا الحكم

بالغاء القرار المذكور وقبل أن يصدر حكم واجب النفاذ في الدعوى رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق فإذا ما حكمت المحكمة في الدعوى رقم ٤٧٩٤ لسنة ٣٦ ق بانتهاء الخصومة في الدعوى فإن حكمها في هذا الشأن يكون متفقاً وصحيح حكم القانون . وبالنسبة لقرار الازالة المطعون فيه فقد سبق في بحث الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٣١ ق أن القرار المذكور مخالف للقانون متعين الالغاء ومن ثم يكون الطعن رقم ٢٣٧٥ لسنة ٣٣ ق على غير سند من القانون ، ويتعين الحكم برفضه والزام الجهة الادارية بمصروفاته عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٣١ ق — و ٢٣٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٠/٥/٢٦)

### قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

مهمة المحاكم تقتصر على الفصل فيما يثار أمامها من خصومات — مناط استمرارها بقاء النزاع فيها — الخصومة تنتهي متى استجاب الخصم لطلبات خصمه التي أقام بها دعواه ابتغاء القضاء له بها — يتعين على المحكمة والحال كذلك أن تقضى بانتهاء الخصومة في الدعوى — ليس للمحكمة أن تتعرض لموضوع الدعوى أو تتصدى له — إذ لم يعد النزاع قائم حتى تفصل فيه .

**الحكمة :** ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله لأن المحكمة قضت باعتبار الخصومة منتهية بناء على اقرار الحاضر عن المدعى بأن موكله أجيب الى طلباته بعد رفع الدعوى في الوقت الذي تعلق فيه الأمر باوضاع ادارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لارادة ذوى الشأن واتفاقاتهم واقاراتهم وبالتالي فليس يمتنع على المحكمة أن تنزل حكم القانون على المنازعة المطروحة أمامها وإذا كان المدعى — المطعون ضده — قد سويت

حالته بموجب أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ فيما كان يجوز له الافادة من قواعد الرسوب الوظيفي بعد ذلك ، وكان يجب على المحكمة بل ويتمين عليها ان تفصل في موضوع الدعوى وتقضى برفضها .

ومن حيث انه من المقرر ان مهمة المحاكم انما تقتصر على الفصل فيما يثار امامها من خصومات مناط استمرارها بقاء النزاع فيها ، وأن الخصومة تنتهى وتنقضى في النزاع القائم أمام المحكمة متى استجاب الخصم لطلبات خصمه التي أقام بها دعواه ابتغاء القضاء له بها ، الامر الذي تضحى معه أنذاك الدعوى المطروحة غير ذات وضوع ويتمين على المحكمة والحال كذلك أن تقضى بانتهاء الخصومة في الدعوى اذ ليس لها في ضوء ذلك ان تتعرض لموضوع الدعوى أو تتصدى له بعد اذ لم يعد ثمة نزاع قائم حتى تفصل فيه ، ومتى ثبت لها ان استجابة الخصم لطلبات خصمه قضيت بعد رفضه لدعواه وجب عليها الزام الأول بمصروفاتها .

( ملعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩٠/٧/٨ )

## الفرع الثالث عشر

### هيئة مفوضى الدولة ودورها فى الدعوى الادارية

#### قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

لا يسوغ الحكم فى الدعوى الادارية الا بعد قيام هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — الاخلال بهذا الاجراء — اثره : بطلان الحكم الصادر فى الدعوى — يستثنى من ذلك الطلب العاجل بوقف تنفيذ القرار الادارى المطلوب الغاؤه — أساس ذلك : — طابع الاستعجال الذى يتسم به هذا الطلب .

المحكمة : ومن حيث أنه عن السبب الأول فى الطعن المبني على بطلان الحكم المطعون فيه لصدوره قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانونى فيها فمردود بأن قضاء هذه المحكمة مضطرد على أنه ولئن كان الاصل أنه لا يسوغ الحكم فى الدعوى الادارية الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وابداء رأياها القانونى طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة ، ويترتب على الاخلال بهذا الاجراء بطلان الحكم الصادر فى الدعوى — الا أن هذا الاصل لا يصدق اذا كانت المحكمة بصدد طلب عاجل بوقف تنفيذ قرار ادارى مطلوب الغاؤه . لأن ارجاء الفصل فى هذا الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ، ينطوى على اغفال للطبيعة وتقويت لأغراضه واهداد لطابع الاستعجال الذى يتسم به .

(طعن رقم ١٢٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١)

## قاعدة رقم (٢٢٧)

### المبدأ :

عهد المشرع الى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة — للمفوض فى سبيل ذلك ان يتصل بالجهات الادارية ويأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن وقائع لزوم تحقيقها او يكلفهم بتقديم مذكرات او مستندات على ان يودع تقريراً مسبباً بالرأى القانونى يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع — لم يوجب المشرع على هيئة مفوضى الدولة اتخاذ اجراءات او شكليات معينة كمعد جلسات او الاطلاع على أوراق او ملفات او مستندات وانما ترك الأمر لاختيارها تبعاً لما تراه لازماً حسب ظروف كل قضية — الدفع ببطالان الحكم بحجة ان هيئة مفوضى الدولة اعدت تقريرها بالرأى القانونى دون ان تعقد جلسات تحضير الدعوى — لا أساس له من القانون طالما جاء التقرير وانفاً بالفرض المنشود محققاً للغاية المتوخاه على نحو ينتفى معه أى أساس للدفع ببطالان الحكم — تطبيق •

**المحكمة :** وحيث أنه عن الوجه الثانى من الطعن فان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة نص فى المادة (٢٧) على أن « تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة والمفوض الدولة فى سبيل تهيئة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازماً من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث فى الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات او مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق فى الاجل الذى يصدره لذلك ولا يجوز فى سبيل تهيئة الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد ومع ذلك يجوز للمفوض اذا رأى منح أجل جديد أن يصحك على طالب التأجيل بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات يجوز منحها للطرف الآخر •

ويودع المفوض بعد اتمام تهيئة الدعوى تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً ويجوز ...

وحيث أن ظاهر النص أن الشارع عهد الى هيئة مفوضى الدولة بتحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة وخول للمفوض في سبيل ذلك الاتصال بالجهات الادارية والأمر باستدعاء ذوى الشأن لمؤالهم عن الوقائع التي يرى لزوم تحقيقها أو تكليفهم بتقديم مذكرات أو مستندات على أن يودع تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع مبيناً فيها الرأى مسبباً ولم يوجب الشارع على الهيئة اتخاذ اجراءات أو شكليات معينة كمعد جلسات أو الاطلاع على أوراق أو ملفات أو مستندات وانما ترك الأمر في ذلك كله خياراً لها لتجرى ما تراه لازماً وفقاً لظروف كل من القضايا الموكولة اليها ومتى كان ذلك وكان البين من مطالعة تقرير مفوض الدولة في الدعوى الماثلة أنه تناول بالبيان عرض كافة وقائع النزاع والمسائل القانونية التي يثيرها مبيناً الرأى القانونى بشأنها مشفوعاً بأسانيد القانونية وقد جاء التقرير وافياً بالغرض المنشود محققاً الغاية المتوخاة على نحو ينتقى معه أى أساس للدفع بطلانه على الوجه آنف الذكر فمن ثم يضحى ذلك الدفع في غير محله متعين الرفض .

وحيث أنه عن الوجه الثالث من الطعن فانه عما اثاره الطاعن حول اسبقية في الاصل على المطعون على ترقية في الاقدمية على الاساس سالف البيان لولا ان الجهة الادارية أجرت تسوية للمدعى بالقرارين المشار اليهما ارتدت بهما اقدميته في الدرجتين الاولى ومدير عام الى تاريخ سابق بما يجعله أقدم فيهما من المدعى وانه لا كانت هذه التسوية مثار طعن أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ الذى لم يكن قد فصل فيه حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه مما كان يوجب على المحكمة فيما يرى الطاعن عدم الاعتداد بذلك التسوية أو وقف نظره الطعن حتى يفصل في أمرها هذا القول لا مند ولا أساس له من القانون اذ أن الممول عليه في الاقدمية التي يعين الاعتداد بها في هذا الصدد هي



الأقدمية التي حددتها الجهة الإدارية بموجب القرارات الصادرة منها ولو كان مطعوناً فيها أمام القضاء فالتقاعدة أن القرارات التي تصدرها جهة الإدارة تتمتع بميزة التنفيذ المباشر ولا يجوز وقف أو تعطيل نفاذها إلا بناء على حكم صادر من الجهة القضائية المختصة ومن ثمن فمضى كان الطعن في التسوية المشار إليها لم يفصل فيه بعد حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فلا جناح على المحكمة أن هي اعتدت بتلك التسوية في النزاع المطروح أمامها فإذا أضيف إلى ذلك أن الطعن المشار إليه قد قضى فيه بجلسة ١٢/٨/١٩٨٥ برفضه مما مقتضاه استقرار أقدمية المطعون ضده على النحو الذي قام على أساس الحكم المطعون فيه فمن ثم فلا وجه لما أثاره الطاعن في هذا الصدد أما في شأن ما ينفاه الطاعن من أن مؤهله دبلوم المعهد العالي للتجارة هو من المؤهلات العالية على خلاف ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه فهو بدوره نعى في غير محله ذلك أن الثابت من الأوراق أن النزاع حول تقييم مؤهل المدعى كان مطروحاً أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٢٨ المقام من هيئة مفوضي الدولة في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسة ٣١/٥/١٩٨٢ في الدعوى رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٤ القضائية المقامة من الطاعن الذي قضى باعتبار ذلك الدبلوم من المؤهلات العالية وإحقيقته في تسوية حالته على هذا الأساس وقد قضى في الطعن المشار إليه بجلسة ٣٠/١٢/١٩٨٤ بقبوله وبإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى وقام قضاء المحكمة على أن ذلك الدبلوم كان يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها سنتان بعد الحصول على شهادة الثقافة العامة نظام قديم وأنه قيم ماليًا بقرارات مجلس الوزراء بالدرجة السادسة المخففة ١٠٠٠٠ جم وأنه من ثم يخرج من عداد المؤهلات العالية وبالتالي يعتبر من المؤهلات فوق المتوسطة وهو ما يتفق وما استقر عليه قضاء المحكمة في هذا الصدد ومن ثم وحيث أنه عن الوجه الرابع من الطعن بشأن ما ذهب إليه الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد شاب القصور في التقييم لأنه التفت عما طلبه في مذكرات دفاعه من عدم الاعتماد بالتسوية المطعون فيها أو وقف الدعوى دون ميسان الأسباب

فذلك مردود عليه بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من انه يكفى ان تورد المحكمة الادلة الواقعية والحجج القانونية التى استند اليها الخصوم فى ثنائيا أسباب الحكم التى تكفلت بالرد عليها كما يكفى أيضا لسلامة الحكم ان يكون مقاما على أسباب تستقيم معه ولا يلزم ان يتعقب حجج الخصوم فى جميع مناحى أقوالهم استقلالاً ثم ينفذها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع النزاع واستند المدعى على الوجه المبين بصحيفة الدعوى واستعرض ما عثبت به جهة الادارة على الدعوى وقام بتطبيق الأحكام القانونية المقررة على الوقائع المطروحة أمام المحكمة وخلص الى النتيجة التى انتهى اليها فلا يكون ثمة قصور فى التسببب يؤدى الى بطلان الحكم .

وحيث انه على هذا المقتضى واذا استبان مما سلف ان المطعون على ترقيته يسبق المدعى فى الإقدمية ويفضله مؤهلا وهو فى القليل يتساوى مع المدعى فى مضمار الكفالية ان لم يكن يفوقه جسما ارتأته جهة الادارة فمن ثم يكون القرار المطعون فيه فيما تضمنه من ترقيته هو دون المدعى الى درجة وكيل وزارة قد جاء متفقا وذلك المبدأ العادل الذى يقضى بعدم جواز تخطى الاقدم الى الأحدث الا اذا كان الاخير هو الاكفأ اذ لم يقع من الاوراق سبب يبرر تخطيه فى تلك الترقية بالمدعى وبالتالي تضحى الدعوى مفتقرة لاسندها حقيقة برفضها واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أصاب الحق فيما قضى به مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات .

(طعن رقم ٩٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٨٧)

### قائمة رقم (٢٢٨)

#### المبدأ :

ناط قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ بهيئة مفوضى الدولة تخصص الدعوى وتهيتها

للمرافعة على أن يودع المفوض فيها تقريراً يحدد وقائع الدعوى والمسائل التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً — الاخلال بهذا الاجراء يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى •

**المحكمة :** يقوم الطعن على أن الحكم المطعون فيه صدر دون أن تقوم هيئة المفوضين بتهيئة الدعوى للمرافعة وتقديم تقرير فيها بالرأى القانوني مما يعد اخلالاً باجراء جوهرى يشوب الحكم بالبطلان •

من حيث ان هيئة مفوضى الدولة تعتبر أمانة على المنازعة الادارية وعاملاً أساسياً في تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفي ابداء الرأى القانوني المحاييد فيها ، اذ ناط قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ بالهيئة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة على أن يودع المفوض فيها تقريراً يحدد وقائع الدعوى والمسائل التي يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسبباً ويتفرع عن ذلك أن الدعوى الادارية لايسوغ الحكم فيها الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيئتها وتقرير بالرأى القانوني مسبباً فيها ومن ثم فإن الاخلال بهذا الاجراء الجوهرى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى •

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الحكم المطعون فيه صدر في الدعوى دون أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتهيئتها للمرافعة وتقديم تقريرها فيها ومن ثم يكون قد شابته بطلان جوهرى مما يتعين معه الحكم بالغاءه واعادة الدعوى للفضل فيها مجدداً من محكمة القضاء الادارى بهيئة استئنافية بعد أن تقدم هيئة مفوضى الدولة تقريرها فيها مع ابقاء الفصل في المصروفات •

(طعن رقم ٢٧٩٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٩/٧/١٩٨٦)

## قاعدة رقم (٢٢٩)

### المبدأ :

لا يسرى حكم المادتين ١٤٦ و ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما يتعلق بأسباب عدم الصلاحية على أى من مفوضى الدولة المقرر وممثل هيئة مفوضى الدولة فى تشكيل المحكمة — أساس ذلك : — أن أيا منهما لا يفصل بقضاء فى أى منازعة وإنما يطرح رأيا استشاريا للمحكمة أن تأخذ به كله أو بعضه أو تطرحه كله أو بعضه — مؤدى ذلك لا يلحق البطلان بالحكم اذا قام سبب من اسباب عدم الصلاحية بمفوضى الدولة فى الحالين .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن — بطلان اجراءات تحضير الدعوى لعدم صلاحية مفوض الدولة المقرر فى مباشرة اختصاصه فى الدعوى تحقيقا للحيدة التامة ، ذلك ان الأستاذ . . . . . مفوض الدولة المقرر اجبت فى ترتيب اقدمية الاعضاء من المدعى ومن ثم له مصلحة شخصية فى اخراج المدعى من خدمة المجلس فان المادة ١٤٦ من قانون المرافعات تقضى بأن يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها وان لم يرده أحد الخصوم فى الأحوال الآتية : (١) . . . (٢) . . . (٣) . . . (٤) . . . (٥) اذا كان قد افتى أو ترفع عن أحد الخصوم فى الدعوى أو كتب فيها ولو كان قبل استقالته بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها . وتتقضى المادة ١٤٧ بأن يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم والمادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون المرافعات تتناولان فقط القاضى الذى يفصل فى النزاع فهو وحده الذى يكون غير صالح لنظر النزاع والحكم فيه ممنوعا من سماع الدعوى بشأنه . ولو لم يرده أحد الخصوم ويقع عمله باطلا فى الأحوال البينة فى المادة ١٤٦ وان تم باتفاق الخصوم . اما مفوض الدولة المقرر وممثل

هيئة مفوضى الدولة في تشكيل المحكمة — فلا يسرى في حقهما حكم المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون المرافعات لأن أيهما لا يفصل بقضاء في أى منازعة وانما يطرح رأيا استشاريا للمحكمة ان تأخذ به كله أو بعضه أو تطرحه كله أو بعضه وقد سبق للمحكمة الادارية العليا الأخذ بهذا النظر في الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ فقضيت بأنه « يجب الا يكون أحد ممن أصدروا الحكم المطعون فيه قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في النزاع ، ولا يلحق البطلان بالحكم بسبب ما قام من أسباب عدم الصلاحية بمفوض الدولة الذى أعد التقرير في الطعن بالرأى القانونى في النزاع وبمفوض الدولة الذى حضر جلسات المحكمة لأنه أى مفوض الدولة في الحاليتين — لا يفصل في النزاع ولا يقضى بشئ فيه » المجموعة ١٥ سنة الجزء ٢ ص ١٣٨٣ « وعلى ذلك فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه تقديم تقرير هيئة مفوضى الدولة من الاستاذ . . . . . »

الأحدث من الطاعن في ترتيب الأقدمية . ويضاف الى ذلك أن السبب الاول من أسباب الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بدعوى البطلان الاصليه الماثلة — يقوم على نظر متعذر قبوله لانه يشترط في القاضى وفي مفوضى الدولة ان يكون كلاهما أسبق من زميلهما المدعى أو الطاعن في ترتيب أقدمية أعضاء مجلس الدولة ، ويجعل لايهما ان كان أحدث في ترتيب الاقدمية من المدعى أو الطاعن مصلحة في اخراج المدعى أو الطاعن من مجلس الدولة بما يترتب عليه افساح الطريق أمام أى منهما في فرص الترقى وتولى المناصب التى يكون من حق المدعى أصلا — لأنه الاقدم — ان يسبق اليها . وهذا النظر لا يستند الى حكم في قانون مجلس الدولة أو في قانون المرافعات أو غيره ، كما أنه يسمح بأن يكون شرط المصلحة في الدعوى قائما على المصلحة المحتملة — أى الاحتمالية ، بينما حكم المرافعات قد أجاز ان تكون المصلحة محتملة في الدعوى على سبيل الاستثناء من الأصل الذى يوجب ان تكون المصلحة فيها شخصية ومباشرة ، فقد أوجب القانون ان يكون شرط الاعتداد بالمصلحة الاحتمالية هو الاحتياط لرفع ضرر محقق بالاستيثاق لحق

يخشى زوال دليله عند النزاع فيه • الا ان الطاعن يستند الى المصلحة الاحتمالية في هذا الطعن كأساس لطلباته ذلك ان عدم صلاحية مفوض الدولة لانه الاحدث في ترتيب الأقدمية من الطاعن ومن ثم له مصلحة في اخراج الطاعن من الخدمة بالمجلس مما يفسح للمفوض من فرص الترقى وتولى الوظائف التي كانت أصلا من حق الطاعن — هو من قبيل اقامة طلبات الطاعن جميعها واقامتها على أساس المصلحة الاحتمالية ، اذ تخلو هذه الاعتبارات من معنى المصلحة الشخصية المباشرة تماما وهي تتعلق بوقائع غير قائمة في الواقع الحالي ويحتمل ان يتحقق في المستقبل أو لا يتحقق • وليس في ذلك كله احتياط لرفع ضرر محقق وحال أو قريب الوقوع ، وليس في ذلك كله استيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه • ويضاف الى ذلك ان الأخذ بهذا النظر يؤدي الى نتائج غير مقبولة ذلك ان تخصيص الاسبق في ترتيب الاقدمية بتقديم تقرير مفوض الدولة وبالقضاء في منازعات أعضاء المجلس يؤدي الى ان لا يجد نواب رئيس مجلس الدولة المتقدمين في ترتيب الاقدمية من يفصل في منازعاتهم من المجلس أو من يؤاخذهم عن الخروج على واجبات الوظيفة — ان نسب الى احدهم خروج على واجبات ومقتضيات الوظيفة لانه لا يوجد أحد يسبقهم في ترتيب الاقدمية من أعضاء المجلس ، ذلك انه لا يصح التسليم بانهم فوق المساطة وان منازعاتهم مع المجلس ليس لها قضاء للفصل فيها • ومن ناحية أخرى فانه لا وجه للمقارنة بين الطاعن وبين الأستاذ • • • • • لأن الطاعن كان منذ صدور قرار انهاء خدمته في ١٧/٢/١٩٨٥ خارج المجلس بينما كان الأستاذ • • • • • داخل المجلس ولم يجمعهما كشف أقدمية واحد من ذلك التاريخ • ولذلك لا يصح أن ينسب الى الأستاذ • • • أن له مصلحة في اخراج الطاعن من الخدمة بمجلس الدولة لأن الطاعن كان بالفعل ومنذ ١٧/٢/١٩٨٥ خارج المجلس وليس من أعضائه • ومصلحة الأحدث في ترتيب الأقدمية في اخراج من سبقه في ترتيب الأقدمية هي مصلحة نظرية وجدية واحتمالية ولا تصاح أساسا لاقامة منازعة قضائية عليها • ، وكل ما تقدم فانه بالاضافة الى

أن أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات إنما تخص القاضي الذي يفصل في النزاع ، ولا تنفذ الى غيره من أعضاء هيئة مفوضي الدولة — سواء المقرر منهم الذي يودع التقرير في الدعوى أو من يحضر منهم جلسات المحكمة لتكملة تشكيلها ، فإن الوجه الأول من أوجه الطعن المائل لا يقوم على أساس من المصاحبة الشخصية المباشرة ، ويقوم على أساس المصلحة الاحتمالية في غير الحالات التي يجوز قبول الدعوى فيها على أساس المصلحة الاحتمالية ، وهو يقوم على فروض جدلية واحتمالية ، ولا يستقيم في حق نواب رئيس مجلس الدولة القائمين في ترتيب الأقدمية مباشرة لرئيس مجلس الدولة . وعلى ذلك فإن تقديم تقرير هيئة مفوضي الدولة من الأستاذ . . . في الطعن المقام من الطاعن طعنا على قرار إنهاء خدمته والمقيد برقم ٣١/٣٦٩٣ ق . عليا رغم أنه أحدث في ترتيب الأقدمية من الطاعن ، لا يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه ، ومن ثم لا تقبل معه دعوى البطلان الأصلية المقامة من الطاعن طعنا على الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعن سالف الذكر والقاضي برفض الطعن نوعا .

( طعن رقم ٣٤١٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٣٠/٤/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم (٢٣٠)

#### المبدأ :

الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة في أحكام القضاء الاداري بهيئة استئنافية أمام المحكمة الادارية العليا في غير الحالتين المنصوص عليهما بالمادة ( ٢٣ ) من قانون مجلس الدولة يترتب عليه الحكم بعدم جواز الطعن .

**المحكمة :** مفاد المادة ( ٢٣ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أن الطعن المقدم من هيئة مفوضي الدولة في أحكام القضاء الاداري بهيئة استئنافية أمام المحكمة الادارية العليا يتقيد

بالحالتين المنصوص عليهما بالمادة ( ٢٢ ) من قانون مجلس الدولة —  
أثر ذلك : أن الطعن المقام في غير هاتين الحالتين يترتب عليه الحكم بعدم  
جواز نظر الطعن .

( طعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٣١ )

#### المبدأ :

هيئة مفوضي الدولة تعتبر أمانة على الدعوى الإدارية — الدعوى الإدارية  
لا تتصل بالمحكمة المختصة بنظرها إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة  
بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانونى مسببا فيها —  
الاخلال بهذا الاجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر  
في الدعوى .

**المحكمة :** أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن  
هيئة مفوضي الدولة تعتبر أمانة على المنازعة الادارية وعاملا أساسيا  
في تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفي ابداء الرأى القانونى المحايد فيها  
سواء في المذكرات التى تقدمها أو في الايضاحات التى قد تطلب في الجلسة  
العلمية ، وقد تضمنت المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ من قانون مجلس الدولة  
الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ ، ويقابلها المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨  
من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، للنص  
على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بارسال ملف الأوراق الى هيئة مفوضي  
الدولة بالمحكمة ، وتتولى الهيئة المذكورة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة  
ثم بعد اتمام تهيئة الدعوى يودع المفوض تقريراً يحدد فيه وقائع الدعوى  
والمسائل القانونية التى يقرها النزاع وبدى رآه مسببا ، ثم تقوم هيئة  
مفوضي الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه  
بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التى  
تتظر فيها الدعوى ، ومن حيث أنه أخذا في الاعتبار تسلسل الاجراءات



على النحو الذى أشارت اليه المواد سالفة الذكر فإنه يتفرع عن ذلك كله أن الدعوى الادارية لا تصل المحكمة المختصة بنظرها الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتجهيتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرائى القانونى مسببا فيها ، ومن ثم فإن الاخلال بهذا الاجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى .

( طمن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٩/٥/٢٨ )

### قاعدة رقم (٢٣٢)

#### المبدأ :

ايداع تقرير هيئة مفوضى الدولة قبل نظر موضوع الدعوى يعد اجراء جوهريا من انظام العام — من شأن ايداع هذا التقرير اناجة الفرمة لطرفي الخصومة القضائية أن يعقبوا على ما ورد به من وقائع وعن راي قانونى — من شأن ذلك أن تستجلى المحكمة بصورة أدق مختلف عناصر المنازعة — ذلك هو الذى يجعل من ايداع تقرير هيئة مفوضى الدولة امر تفرضه طبيعة المنازعات الادارية التى يختص بها محاكم مجلس الدولة — الالتزام بهذا الاجراء غايته توفير ضمانات جوهريه لصالح طرفي المنازعة القضائية أمام القضاء الادارى لتحقيق مرحلة لتحضيرها وتجهيتها للفصل فيها بعد ايداع التقرير — يترتب على القضاء بالمخالفة لذلك بطلان الحكم لانه حاق الدفاع لطرفي الخصومة فضلا عن مخالفته للنظام العام القضائى .

**الحكمة :** ومن حيث أن الاستفادة من الأوراق أن ... و ... قد أقاما الدعوى رقم ٢٥٣٩ لسنة ٧ القضائية أمام محكمة القضاء الادارى بالمنصورة بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار الازالة الصادر من محافظ الدقهلية ، وفى الموضوع بالقاء هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من تكرار .

وقد أودعت هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى القانونى فى الشق  
المابل من الدعوى انتهت فيه الى اقتراح الحكم بقبول الدعوى شكلا  
وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

وبجاسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٧ ، صدرت محكمة القضاء الادارى  
بالمقصورة حكمها فى الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنته من  
ازالة التعدى الواقع من المدعين بالبناء على أرض زراعية مع ما يترتب  
على ذلك من آثار .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينص فى المادة ( ٢٧ ) على أن « تتولى  
هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة .. ويودع — بعد  
اتمام تهيئة الدعوى — تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التى  
يثيرها النزاع ، ويبدى رأيه مسبباً ، ويجوز لذوى الشأن أن يطلعوا على  
تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ، ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم .

وينص ذلك القانون فى المادة ( ٢٨ ) على أنه « لمفوض الدولة أن  
يعرض على الطرفين تسوية النزاع على أساس المبادئ القانونية التى  
ثبت عليها قضاء المحكمة الادارية العليا .. » .

وينص القانون فى المادة ( ٢٩ ) على أن « تقوم هيئة مفوضى الدولة  
خلال ثلاثة أيام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه فى المادة ( ٢٧ )  
بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التى تنظر  
فيها الدعوى » .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن ايداع تقرير هيئة مفوضى  
الدولة قبل نظر موضوع الدعوى هو اجراء جوهرى من النظام العام ،  
لأن من شأن ايداع هذا التقرير أن تتاح الفرصة لطرفي الخصومة القضائية  
فى أنه يعقبا على ما ورد به من وقائع ومن رأى قانونى بما من شأنه أن

تستجلى المحكمة بصورة أدق مختلف عناصر المنازعة من جانباها الواقعى والقانونى الأمر الذى يجعل من ايداع تقرير هيئة مفوضى الدولة أمر تفرضه طبيعة المنازعات الادارية التى يختص بها محاكم مجلس الدولة ، ويعد من الأسس التنظيمية الرئيسية التى يقوم عليها قواعد اجراءات نظر الدعاوى المذكورة والفصل فيها وهى أمور كلها من النظام العام للقضاء الادارى فضلا عن أن الالتزام بها غاية توفير ضمانة جوهرية لصالح طرفى المنازعة القضائية أمام القضاء الادارى بتحقيق مرحلة التحضيرها وتهيئتها للفصل فيها بعد ايداع التقرير فى ذلك النزاع المتعلقة بالواقع أو القانون يعقب عليه كل من هذين الطرفين أمام المحكمة التى تختص بالفصل فى النزاع قبل صدور حكمها ويترتب على القضاء فى موضوع النزاع دون توافرها بطلان الحكم لاهداره حق الدفاع لطرفى الخصومة فضلا عن مخالفته للنظام العام القضائى .

ومن حيث أن تقديم هيئة مفوضى الدولة لتقريرها القانونى فى الشق العاجل من الدعوى لا يجوز أن يكتفى به بديلا عن التقرير الواجب أن يعد فى موضوع دعوى الالغاء حيث لا سند من القانون للتجاوز عن تحضير الدعوى وتقديم تقرير بالرأى القانونى فى الموضوع ، لأن التقرير المعد فى الشق العاجل انما يستند الى ما يبين من ظاهر الأوراق دون تعمق فى البحث واحاطته بكامل عناصر دراسته لاستجلاء وتحديد كامل الوقائع وتمحيص مختلف عناصر أوجه الدفاع الموضوعية والقانونية اللازمة للفصل فى طلب الالغاء ، وعلى ذلك فاذا اكتفت المحكمة بتقرير هيئة مفوضى الدولة فى الشق المستعجل ومستندا اليه للفصل فى الموضوع ، كان هذا المسلك منظويا على اهدار لكل الاجراءات الأساسية والجوهرية الواجبة الالتزام قانونا فى شأن تحضير الدعوى الادارية أمام محاكم مجلس الدولة من قبل هيئة مفوضى الدولة وهى اجراءات أساسية من النظام العام القضائى الحاكم لمحاكم مجلس الدولة طبقا لصريح نصوص القانون المنظم لمجلس الدولة والتى لا بد وأن تمر بها حتما الدعوى قبل

الفصل يحكم في موضوعها ، والا صدار الحكم الصادر في الموضوع  
بغير الاجراءات التى رسمها القانون وبعد اصدار مرحلة جوهرية وأساسية  
من مراحل بحث وتمحيص الدعوى الادارية في جهة حق الدفاع ومن ثم  
يكون قبل هذا الحكم مشوباً وممياً بالبطلان .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر  
في موضوع الدعوى قبل أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتهيئته للمرافعة  
وتقديم تقريرها في الدعوى لشأنه ، فإنه يكون مشوباً بالبطلان على نحو  
يقتضى القضاء بالغائه ، على أن يعاد الفصل في موضوع الدعوى مجدداً  
من دائرة أخرى بعد أن تقدم هيئة مفوضى الدولة تقريراً بالرأى  
القانونى في موضوعها وذلك ما لم تكن الدعوى تهيأت للفصل في موضوعها  
خلال نظر الطعن في الحكم الصادر فيها ، أمام هذه المحكمة .

( طعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/١/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٣ )

#### المبدأ :

هيئة مفوضى الدولة بمجلس الدولة لا تتولى اصدار احكام في  
الاعتراضات والنازعات التى تقضى فيها محاكم مجلس الدولة — هى تقوم  
بتحضير الدعوى واعادتها للمرافعة وابداء الرأى القانونى مسبباً بتقرير  
غير ملازم للمحكمة تودعه فيها — أعضاء هيئة المفوضين يؤدون واجبهم  
بإبداء رأيهم أعضاء بمجلس الدولة وبالتالي يخضعون للإبداء الاساسية  
العامة التى تحتم استقلال القضى وحيثته وتجرده في أداء واجبه .

**المحكمة :** ومن حيث أنه وان كانت هيئة مفوضى الدولة بمجلس  
الدولة لا تتولى اصدار احكام في الاعتراضات والنازعات التى تقضى فيها  
محاكم مجلس الدولة بل تقوم بتحضير الدعوى واعادتها للمرافعة ،  
وابداء الرأى القانونى مسبباً بتقرير غير ملازم للمحكمة تودعه فيها ، فإن

أعضاء هذه الهيئة وهم أعضاء بمجلس الدولة يؤدون واجبهم في هذا الشأن باعتبارهم أعضاء بمجلس الدولة يتجسد القضاء وحيدتهم وباعتبار أن الهيئة التي يشاركون اداءها واعمال رسالتها جزء من كيان مجلس الدولة وتمثل في تشكيل المحاكم المختصة فانهم يخضعون بالحقم والضرورة للمبادئ العامة الأساسية التي تحتم استقبال القاضى وحيدته وتجرده في آداء واجبه وتحقيق رسالته في اقامة العدالة واعلاء سيادة القانون ومن ثم فان اعداد تقرير هيئة مفوضى الدولة في أية دعوى يجعلها من يشارك في ذلك من أعضائها غير صالح لنظرها والفصل فيها بذاتها بعد ذلك كقاضى جالس احدى محاكم مجلس الدولة وذلك لفقده الصلاحية لاداء رسالة القاضى في دعوى أبدى رأيه كمفوض فيها مثله في ذلك مثل باقى أعضاء المحكمة التي تفصل في الدعوى في تشكيل المحكمة التي تتولى ذلك .

( طعن رقم ٢٨٤٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩١/٦/٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

#### المبدأ :

هيئة مفوضى الدولة تشكل مرحلة هامة من مراحل التقاضى — انماط قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بهيئة مفوضى الدولة تحضير ا دعوى وتبنيها للمرافعة — الدعاوى والطعون الادارية لا يسوغ الحكم فيها الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتبنيها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانونى مسببا فيها — الاخلال بهذا الاجراء الجوهري يؤدى الى بطلان الحكم .

الحكمة : ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن هيئة مفوضى الدولة بحسبائها أمينة على الدعوى الادارية وعاملا أساسيا في تحضيرها وتبنيها للمرافعة انما تشكل بذاتها مرحلة هامة من مراحل

التقاضى اذ ناطق قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
باليئة المذكورة مهمة تحضير الدعوى وتبنيها للمرافعة على أن يودع  
المفوض — بعد استيفاء مستنداتها تقريراً يحدد وقائع الدعوى والمسائل  
التي يثيرها النزاع ويمدئ رأيه مسبباً فيها ويتفرع عن ذلك أن الدعوى  
والمطعون الادارية لا يسوغ الحكم فيها الا بعد أن تقوم هيئة مفوضي  
الدولة بتحضيرها وتبنيها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانوني مسبباً  
فيها ، ومن ثم فان الاخلال بهذا الاجراء الجوهرى يؤدى الى بطلان  
الحكم وابقاء الاثار المترتبة عليه .

فاذا كان الثابت من أوراق الطعن أن الحكم المطعون فيه الصادر  
برفض الدعوى ومن بينهما الطعن بالاتماس إعادة النظر في الحكم الملتمس  
فيه تأسيساً على أن هذا الحكم الأخير قد فحص الشرط الخاص بالمسافة ،  
وتأكد له — بحق — عدم توافر هذا الشرط ، وانتهت المحكمة الى رفض  
الالتماس ، وذلك كله دون أن تلتفت الى عدم تحضيره أو تبنيته للمرافعة  
أو ابداء الرأى القانوني فيه بمعرفة هيئة مفوضي الدولة وبناء على ذلك  
تكون المحكمة قد قضت في الطعن منفلة بذلك مرحلة جوهرية من مراحل  
الفصل فيه وهى مرحلة تحضيره بمعرفة هيئة مفوضي الدولة التي حدد  
لها الشارع دوراً هاماً في الدعوى الادارية فمن ثم فان هذا الحكم يكون  
قد صدر باطلاً لاغفاله اجراء جوهرية من اجراءات الفصل في الدعوى ،  
ولا يصحح هذا البطلان أن المحكمة قد ضمت الطعن بالالتماس الى الاشكال  
الخامن بوقف التنفيذ ليصدر فيها حكم واحد ، ذلك أنه فضلاً عن أن ضم  
الالتماس الى أى دعوى أخرى لا يفقده ذاتيته كطعن من الطعون  
الادارية يتعين البت فيه على استقلال ضمن الحكم المذكور ، فانه لا يسوغ  
أن يؤدى الضم المذكور الى اهدار اجراء جوهرى أوجبه الشارع في كل  
دعوى على حدة ، والا لحقه البطلان لاغفاله هذا الاجراء .

( طعن رقم ٢١٠٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩١/١١/٣ )

## قاعدة رقم (٢٣٥)

### المبدأ :

رئاسة رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لهيئة مفوضي الدية بالاسكندرية لا تنهض بذاتها سبب لفقده صلاحية القضاء في دعوى جرى تحضيرها واعداد تقرير من هيئة مفوضي الدولة فيها ابان رئاسته للهيئة — قيام مفوض الدولة المختص باعداد تقرير في القضية قبل حلول دورها ولم يتم الدليل على ذلك فان ذلك لا يؤدي واقما وقلنا لفقدان المفوض الصلاحية لاعداد التقرير بالرأى القانوني في القضية .

**الحكمة :** ومن حيث أن باديء ذي بدء فانه فيما يتعلق بما ينهض الطاعنون — في الطعن رقم ٣٨/٣٨٧ ق . عليا — من أن السيد استشار رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان رئيسا لهيئة مفوضي الدولة بالاسكندرية أثناء تحضير الدعوى التي صدر فيها الحكم الطعن وأنه أبدى رأيه في وجوب تحضير الدعوى قبل أن يحل دورها مما يمد من قبيل اظهار الرأى المانع من نظر الدعوى وينطوى على بطلان في الاجراءات يؤثر في الحكم ويبطله ، فان ذلك مردود عليه بأن رئاسة الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لهيئة مفوضي الدولة بالاسكندرية لا تنهض بذاتها سببا لفقده صلاحية القضاء في دعوى جرى تحضيرها واعداد تقرير من هيئة مفوضي الدولة فيها ابان رئاسته للهيئة ، خاصة وأنه من غير الثابت أن رئيس الدائرة المشار اليه اشترك في التحضير أو شارك بالرأى في القضية المذكورة سواء بالكتابة فيها أو بالتأشير على التقرير الذي أعدته هيئة مفوضي الدولة بالرأى القانوني في القضية أو غير ذلك من الأسباب التي تتحقق معها عدم الصلاحية للفصل فيها عملا بحكم المادة ١٤٦/٥ من قانون المرافعات . ومن وجه آخر فان قيام مفوض الدولة المختص باعداد تقرير في القضية ، قبل حلول دورها حسبما يزعم الطاعنون ، ، بحسبان أنهم لم يقدموا الدليل على ذلك ، فان ذلك

لا يؤدي واقعا وقانونا - لفقدان المفوض الصلاحية لأعداد التقرير  
بالرأى القانونى فى القضية مما يؤثر على سلامة الاجراءات اتى بناء  
عليها صدر الحكم المطعون ، وترتبطا على ما تقدم كله فان المحكمة تطرح  
هذا الوجه من أوجه النعمى على الحكم المطعون فيه جانبا لقيامه على غير  
أساس صحيح .

( طعن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٢/١١/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٣٣١ )

#### المبدأ :

١ - متى اتصلت المحكمة المختصة بنظر الدعوى - بعد تسلسل الاجراءات  
المقررة فى قانون مجاس الدولة - ليس لازما عليها بعد ذلك أن تعيد  
الوضوع الى هيئة مفوضى الدولة - لاستيفاء أى جوانب موضوعية  
أو قانونية - منحة الحكم فيما قضى به ولا مطن عليه .

٢ - قصور تقرير هيئة المفوضين عن جانب من جوانب المنازعة لا يوجب  
على المحكمة أن تعيد الدعوى لهيئة المفوضين لاستكماله بعد أن اتصلت  
بنظر الدعوى - تطلب القانون عدم تقويت مرحلة من مراحل التقاضى  
وبالتالى لا يجدى الطاعن فيما ذهب اليه من بطلان الحكم المطعون فيه  
لعدم اكتمال تحضير الدعوى - أو إحالة التقرير المتقدم فى الدعوى الى  
تقرير آخر .

المحكمتة : ومن حيث أنه عن وجه الطعن ببطلان الحكم المطعون  
فيه لعدم قضائه بإحالة الدعوى المطعون فى حكمها الى محكمة القضاء  
الإدارى بالاسكندرية لقيام ذات النزاع أمامها . واذ تنص المادة (١٠٨)  
من قانون المرافعات على أن « الدفع بعدم الاختصاص المحلى والدفع  
بإحالة الدعوى الى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها أو للإرتباط  
والدفع بالبطلان وسائر الدفع المتعلقة بالإجراءات يجب ابدؤها بها



قبل ابداء رأى أو طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول والا يسقط  
فيما لم يبد منها ، ويسقط حق الطاعن في هذه الدفوع إذا لم يبدّها في  
صفيحة الطعن ..... وتنص المادة ( ١١٢ ) مرافعات على أنه « إذا رفع  
النزاع ذاته الى محكمتين وجب ابداء الدفع بالاحالة أمام المحكمة التي  
رفع اليها النزاع أخيراً للحكم فيه » . وإذا دفع بالاحالة للارتباط جاز ابداء  
للدفع أمام أى من المحكمتين . وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى  
بنظرها » . ولما كان الدفع باحالة الدعوى الى محكمة أخرى لقيام ذات  
النزاع أهمها من الدفوع الشككية التي لا تتعلق بالنظام العام التي تبدى  
قبل التكلم في موضوع الدعوى أى في بدء النزاع والا يسقط الحق في  
الادلاء بها \* على اعتبار أن صاحب الحق فيها قد تنازل عنها ، وهذه  
القاعدة تتماشى مع المنطق السليم إذ من الطبيعي ألا يسمح للمدعى عليه  
بالتراخى في ابداء هذه الدفوع التي لا تمس أصل الحق بعد التكلم  
في الموضوع وذلك منعا من تأخير الفصل في الدعوى \* ولما كانت الدعوى  
المطعون في حكمها قد نظرت بجلسة المرافعة أمام المحكمة في ١٩٨٩/٥/٢  
وتداولت بالجابسات المؤرخة ١٩٨٩/٦/١٣ ، ٨٩/٨/٢٢ ، ٨٩/١٠/٢٤ ، ١٩٨٩/١٠/٢٤  
وقدمت فيها مستندات ومذكرات من أطراف الخصومة وحين قررت  
المحكمة بجلسة ١٩٨٩/١٢/١٩ حجز الدعوى للحكم مع التصريح بمذكرات  
المن يشاء خلال أسبوعين بادر المدعى عليه الأول ( الطاعن ) بتقديم مذكرة  
طلب فيها لأول مرة احوالة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى بالاستكديرية  
وبعدم التصدى لموضوع الدعوى ، ومن ثم يكون حق المدعى قد سقط  
في ابداء هذا الطلب ، هذا فضلا عن أن المدعى في الدعوى المطعون  
في حكمها — وهو شخص آخر بخلاف الطاعن — قد أقام الدعوى أمام  
محكمة القضاء الإدارى مختصا بالاضافة للطاعن وزير التموين والتجارة  
للدخالية بصفته الرئيس الأعلى لمصاحبة الملكية الصناعية ادارة الرسوم  
والنماذج الصناعية باعتبارها الجهة الادارية المتصلة بالدعوى موضوعا —  
نظرا لكون مقر وزارة التموين والتجارة بالقاهرة — وهى الجهة التي  
تيسر للقضاء بلوغ الحقيقة في الدعوى ، وتوفير الوقت والجهد لاعادة

الحقوق لأصحابها وإعادة التوازن إلى المراكز القانونية للعاملين بها ،  
فهي بطبيعة الحال التي تستطيع الرد على الدعوى ، بأعداد البيانات  
وتقديم المستندات الخاصة بها . وكذا بتسوية المنازعة أو بتنفيذ الحكم  
في ميزانيتها عند الاقتضاء على النحو الذي يخففه على القضاء في استقرار  
المراكز القانونية والتقليل من عدد المنازعات التي تطرح عليه ، ومن ثم  
فإن تصدى المحكمة التي تقع بدائرة اختصاصها الجهة الإدارية المتصلة  
بالمنازاع موضوعا والتفاتا عن طلب المدعى عليه الأول ( الطاعن ) بإحالة  
الدعوى إلى محكمة القضاء الإدارى بالاستكثارية إنما هو مسلك لا غبار  
عليه وخصوصا أن طلب الإحالة ليس دفعا بعدم الاختصاص ومن ثم  
يكون الحكم المطعون فيه بسقوط حق المدعى في إبداء مثل هذا الطلب  
سليما ولا مطعن عليه .

ومن حيث أنه عن وجه الطعن ببطالان الحكم لعدم تخضير الدعوى  
بمعرفة هيئة مفوضى الدولة وعدم تقديمها تقريراً يخص الدعوى وجدها ،  
ولما كان الثابت أن المحكمة المطعون على الحكم الصادر منها بجلسة  
١٩/١٢/١٩٨٩ والمقرر صدور الحكم فيها قررت إعادة الدعوى للمراقبة  
بجلسة ١٩٩٠/١/٢ وعلى هيئة مفوضى الدولة ايداع تقرير بالرأى  
القانونى فيها وقد أودعت الهيئة التقرير سالف الذكر والذي انتهى إلى  
أنها ترى الحكم بشطب نماذج التسجيلات الصناعية أرقام ٦٠٢٩ ،  
٦٠٤٩ ، ٦٠٥٥ لسنة ١٩٨٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الشركة  
المدعى عليها الأولى المصروفات - ولما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة  
أنه متى اتصلت المحكمة المختصة بنظر الدعوى بعد اتباع تسلسل  
الاجراءات المقررة في قانون مجلس الدولة فليس لزاما على المحكمة بعد  
ذلك أن تشيد الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لاستيفاء أى جوانب فيها  
موضوعية كانت هذه الجوانب أم قانونية ومن ثم فلا سند من القانون  
فيما تمسك به الطاعن من بطلان الحكم المطعون فيه بمقولة أن تقرير  
هيئة مفوضى الدولة قد أصابه القصور إذ أن قصور التقرير - بفرغ

صحته — لا يوجب على المحكمة أن تعيد الدعوى الى هيئة مفوضى الدولة لاستكمالها بعد أن اتصلت بنظر الدعوى ، فلا يغير من الأمر شيئاً ألا تكون هيئة مفوضى الدولة قد ألت في تقريرها بكل جزئيات المنازعة وأدلت بالرأى القانونى مسببا فيها وكل ما تطلبه قانون مجلس الدولة في هذا الشأن عدم تفويت مرحلة أوجبها القانون من مراحل التقاضى الإدارى وهى مرحلة تهيئة الدعوى بمعرفة هيئة مفوضى الدولة وتقديم تقرير بالرأى القانونى فيها ومن ثم فلا سند فيما ذهب اليه الطاعن من بطلان الحكم المطعون فيه لعدم اكتمال تحضير الدعوى أو لاحالة التقرير المقدم في الدعوى الى تقرير آخر ويتمين رفض هذا الدفع .

( طعن رقم ٩٨١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٣/٧/٢٥ )

## الفرع الرابع عشر

منقولة الحق في الدعوى بمضى المدة

المقدرة لتقادم الحق المدعى به

قاعدة رقم ( ٢٣٧ )

المبدأ :

قرر المشرع قاعدة عامة مؤداها أن الالتزام يتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد فيها نص خاص في القانون — حكمة تقرير هذا التقادم هي ضرورة استقرار الحق بعد مضي مدة من الزمن — التادم سبب قائم بذاته لانقضاء الدين بغض النظر عما اذا كان المدين قد وفاه — أورد المشرع عدة استثناءات من القاعدة السابقة لأنواع من الحقوق تتقادم بمدد أقصر وهي :

أولاً : الحقوق الدورية المتجددة وتتقادم بخمس سنوات مثال ذلك :

أجرة المبنى والأراضي الزراعية ومقابل الحكر والفوائد والائادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات — يقصد « بألفظ الدورية » في مفهوم المادة ( ٢٧٥ ) من القانون المدني ، أن يكون الحق مستحقا في مواعيد دورية كل شهر أو ثلاثة أشهر أو سنة أو أقل أو أكثر — يقصد بلفظ « التجديد » في مفهوم تلك المادة : أن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع .

ثانياً : التعويض عن العمل غير المشروع يسرى في شأنه التقادم الثلاثي — أساس ذلك : نص المادة ( ١٧٢ ) من القانون المدني — يجب تفسير النصوص الخاصة بالاستثناءات الواردة على قاعدة التقادم طويل

المدة تفسرنا ضيقا بحيث لا تسرى إلا على الحالات التي تضمنتها في الاستثناءات — بما يخرج من هذه الحالات يرجع في شأنه إلى القاعدة العامة .

**المحكمة :** ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، للأسباب الآتية :

١ — تستند دعوى الطاعن إلى طلب التعويض عن قرار إداري مخالف للقانون ، وبالرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني والقوانين الإدارية نجد أن التقادم الخمسي لا يلحق طلب التعويض عن القرار الإداري الخاطئ . وقد قضت محكمة النقض في الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٢٧ القضائية بتاريخ ١١/٤/١٩٦٣ بأن مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون لا تنسب إلى العمل غير المشروع وإنما تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الالتزام وهو القانون ، باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية ومن ثم فإن مسؤولية الإدارة عنها عن طريق التعويض لا تسقط إلا بالتقادم العادي أي بعد خمسة عشر عاماً وقد رفعت الدعوى خلال المدة القانونية .

٢ — إن التعويض المطالب به تعويض شامل لحق الطاعن عن أضرار مادية وأدبية ولم يقل الطاعن أنها مرتبات بل ما فلتته من وسائل كسب وما أصابه من ضرر أدى نتيجة حرمانه من عمله مدة فالتت ثمانى سنوات .

٣ — من المعروف أن طلب المرافعة يقطع التقادم ، وقد سبق أن تقدم الطاعن إلى هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة الإدارية لوزارتي النقل والمواصلات بطلب لإعفائه من الرسوم القضائية ومن ثم صدر قرار بإعفائه منها .

ومن حيث أن الهيئة المشككة بالمحكمة الإدارية العليا طبقاً للمادة ٤٥

مكررا من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قضت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ في الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ القضائية بأن دعوى التعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون تسقط بمضى خمسة عشرة سنة .

وأقامت المحكمة قضاءها على أن القانون قد تكفل في المواد من ٣٤٧ الى ٣٨٨ ببيان أنواع مختلفة للتقادم المسقط وأرسي في المادة ٣٧٤ منه القاعدة العامة وتنص على أنه « يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون وفيما عدا الاستثناءات التالية .

وحكمة تقرير هذا التقادم العام هي ضرورة استقرار الحق بعد مدة من الزمن فاعتبر المشرع مجرد مضي المدة على الحق المطالب به سببا قائما بذاته لانقضاء الدين بقطع النظر عما إذا كان الدين قد وفاه أو كان يفترض أنه وفاه . ثم أورد بعد هذا الأصل العام استثناءات محددة لأنواع مختلفة لحقوق تتقادم بمدد أخرى أقصر من المدة الأولى منها الاستثناء الذي نصت عليه المادة ٣٧٥ من أنه يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين كأجرة المأثني والأراضي الزراعية ومقابل الحكم وكالفوائد والائزادات المرتبة والمهليا والأجور والمعاشات والواضح من هذه المادة أنه يشترط لأعمال حكمها أن يكون الحق المطالب بسقوطه بالتقادم دوريا متجددا . يقصد بالدورية أن يكون الحق مستحقا في مواعيد دورية كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل سنة أو أقل أو أكثر ، كما يقصد بالتجديد أن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع . ومؤدى ما تقدم أن المشرع بعد أن قرر الأصل العام للتقادم المسقط في المادة ٣٧٤ جاء باستثناءات لحقوق تتقادم بمدد معينة بمقتضى نصوص تشريعية خاصة ومن ثم وجب تفسير هذه النصوص الخاصة تفسيراً ضيقاً بحيث لا تسري إلا على هذه الحالات بالذات التي تضمنتها وما خرج عن هذه

الحوالات فإنه يرجع الى أصل القاعدة وتكون مدة التقادم خمسة عشرة سنة .

( ظمن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

#### المبدأ :

حدد القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدينين بالدولة ميعاد رفع الدعوى للمطالبة بالحقوق التي نشأت قبل العمل به بثلاث سنوات من تاريخ العمل به .

**المحكمة :** المادة ( ٨٧ ) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدينين بالدولة حددت ميعاد رفع الدعوى للمطالبة بالحقوق التي نشأت قبل العمل به بثلاث سنوات من تاريخ العمل به ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي وبديل الإقامة هو حق مالي لا ينشئ ولا يعدل مركزا قانونيا للعامل — أثر ذلك : — المطالبة ببديل الإقامة لا تنقيد بالميعاد المنصوص عليه بالمادة ( ٨٧ ) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

( ظمن رقم ١٥٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٤/١١/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٩ )

#### المبدأ :

التقاعدة العامة أن الالتزام يتقادم بالتقضاء خمس عشرة سنة — الحكمة من تقرير هذا التقادم هو استقرار الحق بعد مدة من الزمن — أساس ذلك : — أن مجرد مضي المدة على الحق المطالب به سبب قلم بذاته

لانتقضاء الدين بغض النظر عما اذا كان المدين قد وفاه او كان يفترض انه وفاه — استثنى المشرع من هذه القاعدة بعض الحقوق تتقادم بمعد اقصر مثل الحقوق الدورية المتجددة فتتقادم ببعض خمس سنوات — يقعد بالنورية ان يكون الحق مستحقا في مواعيد دورية كل شهر او ثلاثة اشهر او سنة او اقل او اكثر — يقصد بالتحديد ان يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع •

**الحكمة:** ومن حيث ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد اضطرد على أنه وان كانت قواعد القانون المدني قد وضعت أصلا لحكم روابط القانون الخاص ، الى أن القضاء الادارى له أن يطبق من تلك القواعد ما يتلاءم مع هذه الروابط ويتفق مع طبيعتها ، اللهم الا اذا وجد النص التشريعى الخاص بمسألة معينة فعندئذ وجب التزام النص • وقد جاءت قوانين مجلس الدولة المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ خاوا من تحديد مواعيد معينة لرفع الدعاوى في المنازعات الادارية التى يختص بنظرها بهيئة قضاء ادارى الا ما يتعلق منها بطلبات الالفاء ، ومن ثم فان غيرها من الطلبات يجوز لذوى الشأن رفعها متى كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقا لقواعد القانون المدني ، وذلك بحسبان أن فكرة التقادم المسقط الذى هو طريق لانقضاء الديون التى لم تنقض بأى طريق آخر لا تتعارض في طبيعتها ومفهومها مع روابط القانون العام ، اذ أنه اذا كان للتقادم المسقط للمطالبة بالحقوق في نطاق روابط القانون الخاص حكمته التشريعية المتعاقبة باستقرار الحقوق ، فان حكمته في مجال القانون العام تجد تبريرها على نحو الزم وأوجب لاستقرار الأوضاع الادارية والمراكز القانونية لعمال المرافق العامة استقرارا تمليه المصلحة العامة وحسن سير المرفق •

ومن حيث أن القانون المدني قد تكفل في المواد من ٣٧٤ الى ٣٨٨ ببيان أنواع مختلفة للتقادم المسقط ، وأرسى في المادة ٣٧٤ منه القاعدة العامة وتنص على أنه ( يتقادم الالتزام بانقضاء خمسة عشرة سنة نفيما



عدا الحالات التي وزد عنها نص خاص في القانون ، فيما عدا الاستثناءات التالية ٠٠ ) وغنى عن البيان أن حكمة تقوير هذا التقادم العام هو ضرورة استقرار الحق بعد مدة من الزمن ، فاعتبر المشرع مجرد مضي المدة على الحق المطالب به سببا قائما بذاته لانقضاء الدين ، بغض النظر عما اذا كان الدين قد وفاه أو كان يفترض فيه أنه وفاه ٠٠٠ ثم أورد بعد هذا الأصل العام استثناءات محددة لأنواع مختلفة لحقوق تتقدم بمدد أخرى أقصر من المدة الأولى منها الاستثناء الذي نصت عليه المادة ٣٧٥ وهى مدار الطعن المائل — من أنه يتقدم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقر به الدين كأجرة المبنى والأراضي الزراعية ومقابل الحكر ، والفوائد والإيرادات المرتبة والمهايا والأجور والمعاشات .

والموضح من هذه المادة أنه يشترط لأعمال حكمها أن يكون الحق المطالب بسقوطه بالتقادم حقا دوريا متجددا ، ويقصد بالدورية أن يكون الحق مستحقا فى مواعيد دورية كل شهر أو ثلاثة أشهر أو سنة أو أقل أو أكثر ، كما يقصد بالتجديد أن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع .

وهن حيث أن مؤدى ما تقدم أن المشرع بعد أن قرر الأصل العام لتقدم المسقط فى المادة ٣٧٤ جاء باستثناءات لحقوق تتقدم بمدد معينة بمقتضى نصوص تشريعية خاصة ، ومن ثم وجب تفسير هذه النصوص الخاصة تفسيرا دقيقا بحيث لا تسرى الا على الحالات بالذات التى تضمنتها وما خرج من هذه الحالات فانه يرجع الى أصل القاعدة وتكون مدة التقادم خمس عشرة سنة .

( طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٢٤٠ ) .

المبدأ :

١ — القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والمساکر بالقوات

المسلحة معدلا بالقوانين الرقيمة ٥٠ لسنة ١٩٦٢ ، ١١٦ لسنة ١٩٦٤  
و ٩٠ لسنة ١٩٦٨ .

٢ — الدفع بسقوط حق المدعى في المعاش لعدم طلبه في الميعاد المقرر  
قانونا واسقوط حقه فيه بالتقادم الطويل لا يكون له محل اذا ثبت أن  
للمدعى أصل حق في هذا المعاش حتى يمكن أن يرد عليه السقوط بفوات  
المدة المقررة قانونا دون المطالبة به — أساس ذلك : — أنه لا جدوى من  
المطالبة في الميعاد بمعاش لم يكن مقررا قانونا للطالب .

**الحكمة :** ومن حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه  
مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله لأنه قضى برفض الدفع بسقوط  
حق المطعون ضده في المطالبة بالمعاش عملا بأحكام القانون رقم ٥٠  
لسنة ١٩٦٢ الذي أنشأ لمتطوعي جامعة الدول العربية أثناء حرب فلسطين  
هذا الحق فقد نص في المادة ( ٢ ) على ضرورة ابداء الرغبة في الانتفاع  
بأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به في ٥/٢/١٩٦٢ بينما لم يبين المدعى  
هذه الرغبة الا بدعواه الراهنة التي أعلنت عريضتها الى الجهة الادارية  
في ٢١/٢/١٩٧٧ . كذلك سقط حقه في المعاش الذي يطلب به بالتقادم  
الطويل لمضى أكثر من خمسة عشر سنة منذ تاريخ العمل بهذا القانون  
رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المعدلة بالقانون رقم ٩٠/١٩٦٨ ذلك أن حق  
متطوعي جامعة الدول العربية في الحصول على المعاش لم ينشأ بمقتضى  
المادة المذكورة بتعديلاتها وانما نشأ من قبيل ذلك بموجب القانون رقم ٥٠  
لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه عند الدفع بسقوط حق المدعى في المعاش الذي يطلب  
به لعدم ابداء رغبته في طلبه في الميعاد المنصوص بالمادة ( ٢ ) من القانون  
رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ والسقوط حقه فيه بالتقادم الطويل ، فإن البحث  
في هذا الدفع لا سيكون له محيل الا اذا ثبت أن للمدعى أصل حق  
في هذا المعاش حتى يمكن أن يرد عليه السقوط لفوات المدة المنصوص

عليها في القانون دون مطالبة به — فلا جدوى من المطالبة في الميعاد  
بمباشرة إذا لم يكن قد تقرر قانونا للطلاب .

( طعن رقم ٦١٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٤١ )

#### المبدأ :

حدد المشرع ميعادا معينا للمطالبة بالحقوق المقررة بقانون التأمين  
الاجتماعى — المطالبة بأى حق منها تعتبر شاملة للمطالبة ببقية الحقوق  
الأخرى — لا يجوز بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش  
بصفة نهائية أو تأريخ المصرف بالنسبة لباقي الحقوق رفع الدعوى بطلب  
تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون — ينصرف هذا الحظر الى أية مزاومة  
يراد بها تعديل المعاش أصلا أو مقدارا مهما كان سببها وسناتها تحقيقا  
لاستقرار اوضاع العاملين والحكومة — مثال : الدعوى المقامة بطلب  
تعديل المعاش تأسيسا على عدم اشتراكه على كافة الحقوق المقررة  
للمستحقين والتي ترفع بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط  
المعاش بصفة نهائية — عدم قبولها شكلا .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى  
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « مع مراعاة حكم  
الفقرة الأولى من المادة ( ٣٥ ) يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض  
أو أى مبالغ مستحقة طبقا لأحكام هذا القانون فى ميعاد أقصاه خمس  
سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق والا انقضى الحق  
فى المطالبة بها وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة شاملة للمطالبة  
بباقي المبالغ ..... ويجوز لمدير عام الهيئة المختصة أو من ينييه أن  
يتجاوز عن الاخلال بالميعاد المشار اليه ..... وفى هذه الحالة تصرف  
الحقوق كاملة من تاريخ الاستحقاق » وأن المادة ١٤٢ من ذات القانون  
تنص على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٥٦ و ٥٩ لا يجوز

رفع الدعوى بطب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق « • • • • • »

ومن حيث أن مفادها تقدم أن المشرع حدد مياعدا معينا للمطالبة بالحقوق المقررة بمقتضى أحكام قانون التأمين الاجتماعى وأن المطالبة بأى حق من هذه الحقوق تعتبر شاملة للمطالبة لباقي الحقوق وأنه لا يجوز بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة لباقي الحقوق رفع الدعوى بطب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون وهذا الحظر ينصرف الى أية منازعة يراد بها تعديل المعاش أصلا أو مقداراً مهما كان سببها ومناطها تحقيقاً لاستقرار أوضاع العاملين والحكومة ، ومن ثم تكون الدعوى بطلب تعديل المعاش تأسيساً على عدم اشتماله على كافة الحقوق المقررة بمقتضى القانون للمستحقين والتي ترفع بعد انقضاء سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية غير مقبولة شكلاً ، اذ يجب على أصحاب الشأن أن يواجهوا ما يعين لهم من مطاعن على قرار ربط المعاش أو يطلبوا بما يكون قد أغفله من حقوقهم المقررة قانوناً خلال الميعاد المقرر فاذا ما تراخوا فى منازعتهم الى ما بعد انقضاء هذا الميعاد لحقهم الحظر المقرر فى المادة ١٤٢ وتغدى الدعوى غير مقبولة باعتبار أن الدعوى فى هذه الحالة هى فى صحيح حكم القانون انما تنصب على تعديل المعاش أصلاً أو مقداراً •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مورث الطاعن توفى بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٥ وتم اخطارهم بربط المعاش بصفة نهائية بكتاب الهيئة العامة للتأمين والمعاشات رقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٦ وقد أقام المدعون الدعوى بتاريخ ٢/٧/١٩٧٨ أى بعد مضى أكثر من سنتين على اخطارهم بربط المعاش بصفة نهائية فإن الدعوى تكون قد أقيمت بعد الميعاد المقرر لرفعها قانوناً وغير مقبولة شكلاً ، ويكون الحكم المطعون

فيه وقد قضى بهذا النظر قد صادق الصواب ولا يغير من ذلك الاستناد الى ما جاء بمذكرة دفاع الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التى قدمتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية « الدائرة ٤ عمال كلى » بجلسة ١٩٧٩/٤/٢٤ من أنها ( أى الهيئة ) قامت « فور تلقى طلب الورثة اعتبار الوفاة اصلية عمل بالكتابة لهيئة المسرح والسينما والموسيقى رقم ٨١٩٩ بتاريخ ١٩٧٨/٧/٨ لموافاة الهيئة بمستندات الاصابة ... وبقرار انتهاء خدمة معدل لانتهاء خدمته للموافاة أثناء وبسبب العمل » فإن الهيئة ذكرت ذلك بعد أن أوضحت فى ذات المذكرة بأنه تم اخطار للورثة بربط المعاش فى ١٩٧٦/٢/١٠ ودفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وأنها علقت السير فى بحث مدى اعتبار وفاة مورث المدعين اصابة عمل على عدم استجابة المحكمة لدفع المبدى من الهيئة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٤٢ من قانون المعاشات .

وما جاء بمذكرة الهيئة على النحو المتقدم لا يؤدى بأى حال الى النتيجة التى استخلصها المدعون وأسسوا عليها الطعن ومفادها — أن الهيئة — لم تقم بربط معاش مورثهم بصفة نهائية حتى تاريخ رفع الدعوى والا فيما كانت المنازعة ؟ بل فإنه على العكس من ذلك فإن مذكرة الهيئة تؤكد تمسكها بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وهو ما أصررت عليه فى هذكرتها أمام هذه المحكمة .

ومن حيث أن هذه الدعوى وهى تستهدف تعديل المعاش الذى تم ربطه للمدعين أصلا ومقدارا تأسيسا على أنه لم يشتمل على كافة الحقوق المقررة لهم بمقتضى قانون التأمين الاجتماعى وهى بهذه المثابة مما تدخل فى عداد المنازعات التى يتقيد فى رفعها بالميعاد المقرر فى المادة ١٤٢ من ذلك القانون الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد مضي عامين على تاريخ اخطار المدعين بربط المعاش بصفة نهائية وهو ما قضى

به بحق الحكم المطعون فيه ويضحي الطعن فيه لا سند له من القانون حريا بالرفض .

ومن حيث أنه عن المصروفات فيعفى المدعون فيها نزولا على حكم المادة ١٣٧ من قانون التأمين الاجتماعي سالف الذكر ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بالزام المدعين المصروفات مخالفا القانون في شقه هذا ومن ثم يتمين الحكم بالمائة فيما قضى به من الزام المدعين المصروفات .

ومن حيث أنه ترتبنا على ما تقدم فانه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وبإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الزام المدعين المصروفات وبرفض الطعن موضوعا .

( طعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

#### المبدأ :

المطالبة القضائية التي تقطع التقادم هي المطالبة المبرجة الجارئة أمام القضاء بالحق المراد اقتضاه .

**الحكمة :** تسقط دعوى التعمييض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون بمضى خمس عشرة سنة والمطالبة القضائية التي تقطع التقادم هي المطالبة المبرجة الجارئة أمام القضاء بالحق المراد اقتضاؤه وقطع التقادم لا يتناول الا الحق الذي اتخذ بشأنه الاجراء القاطع للتقادم وما ارتبط به من توابع تجب بوجوبه وتسقط بسقوطه ورفع الدعوى بأصل الحق يكفى لقطع التقادم حتى لو رفعت الى محكمة غير مختصة ولائيا أو نوعيا أو قيميا أو محليا ويظل التقادم منقطعا طوال نظر الدعوى واذا قضى في الدعوى بعدم الاختصاص دون الاحالة الى محكمة أخرى سرى تقادم جديد يبدأ من صيرورة الحكم نهائيا واذا قضى

برفض الدعوى أو بعدم قبولها أو بترك الخصومة فيها أو بسقوط الخصومة أو بانقضائها الى غير ذلك من صور القضاء التى تمحو أثر الصحيفة زال أثر رفع الدعوى فى قطع التقادم فيستمر وكأن لم ينقطع التقادم الذى كان قد بدأ قبل رفع الدعوى • أثر ذلك : متى صدر القرار المطعون عليه فى ١٩٦٣ ولم ترفع دعوى التعويض الا فى ١٩٨٢ فلا وجه للتمسك بدعوى مرفوعة فى ١٩٧٣ بالغاء القرار للقول بأنها قطعت التقادم وأساس ذلك : أن الحكم قد صدر فى هذه الدعوى بعدم قبولها شكلا مما يمحو أثر الدعوى فى قطع التقادم فيستمر التقادم من ١٩٦٣ وكأنه لم ينقطع •

( طعن رقم ٣٢٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

#### المبدأ :

يسقط حق جهة الادارة فى الرجوع على العامل بقيمة التعويض عن الأضرار التى تسبب فى احداثها بمضى ثلاث سنوات من اليوم الذى يثبت فيه علمها بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه — بطلان المطالبة بالتحميل فى مثل هذه الحالات يستند على سقوط حق جهة الادارة فى طلب التعويض •

**الحكمة :** ومن حيث أن مبنى الطعن المائل يقوم على أن الجهة الادارية لم تتمكن من تقديم المستندات أمام المحكمة التأديبية لتأخير ورودها عن الجهة الادارية وأن تقديم هذه المستندات ينفى القرينة التى بنى عليها الحكم المطعون فيه ويكون القرار قائما على أسباب تبرره وأن الطاعن بصفته سيقوم بتقديم التحقيقات والمستندات المؤيدة للقرار المطعون فيه مما يجعل قضاء الحكم المطعون فيه بالغاء القرار المشار اليه على غير سند من القنون أو الواقع جديرا بالالغاء •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٥ جرى تحقيق انضمامي بشأن سقوط وحدة الائتموس الذيل ٧٢٧٣ من قطار ٣٧١ والعربتين ٩٩٤٧ ، ٦١٥٢٠ وعطل خطي الطالغ والنازل الطولى بدمهور يوم ١٩٦٨/٥/١٦ وتم سؤال السيد / ٠٠٠٠٠٠ سائق قطار ٣٧١ مركز الحضرة وبتاريخ ١٩٦٩/١/٢٣ صدر قرار رئيس مجلس إدارة هيئة للسكك الحديدية ويقضى بمجازاة السيد المذكور بخمسة أيام من راتبه لمسئوليته عن تحركه بالوحدات ٧١١٣/٧٢٥٤/٧٢٥٣ على سكة اللوكل الطالغ بمحطة دمنهور من تلقاء نفسه وتجاوزة سيمافور ٨ المعلق ببلك ٢/ دمنهور مما أدى الى مصادمة الوحدات بدقة المناورة الجارية تحويلها من سكة تقاى دسوق الى مخازن البضائع النازلة عن ذلك سقوط الوحدة ٧٢٧٣ والعربتين ٩٩٤٧ ، ٦١٥٢٠ وعطل خطي الطوالى بحوش المحطة . وبتاريخ ١٩٧٩/٦/١٧ حررت الشئون القانونية برئاسة الهيئة كتابا الى مدير الهيئة لشئون منطقة غرب الدلتا بالاسكندرية يفيد أنه بالعرض على السيد المهندس رئيس مجلس الادارة في ضوء ما انتفى اليه رى ادارة الفتوى لوزارتى النقل والمواصلات وافق سيادته بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٠ على اعتبار خطأ السائق ٠٠٠٠ شخصيا وألزمه بتكليف الحادث .

ومن حيث أن المطبون ضده قد تمسك في دعواه بسقوط حق الجهة الادارية في تحميله بقيمة تكاليف الحادث بالتقادم ، وتبلغ هذه القيمة ٧٢١٥٠٠٠ جنيه .

ومن حيث أن المادة ١٧٣ من القانون المدنى تنص على أنه ( تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه الضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمسة عشر سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع .

وهن حيث أنه وفقا لهذا النص فان المطالبة بالتعويض الناشئة عن



العمل غير المشروع يتقادم بانقضاء مدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى يثبت فيه علم الضرر بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه .

ومن حيث أنه متى كان الثابت أن الجهة الادارية علمت بوقوع الضرر بتاريخ ٢٥/٥/١٩٦٨ ( تاريخ تحرير محضر اثبات الحالة ) وتحدد أن السيد . . . ( المطعون ضده ) هو المسئول عن هذا الضرر بصور قرار مجازاته بتاريخ ٢٣/١/١٩٦٩ عن الواقعة التى تسببت فى احداث الضرر واذ كان الثابت أن الجهة الادارية رأت تحميله بقيمة هذه الأضرار بتاريخ ١٧/٦/١٩٧٩ أى بعد انقضاء مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى فان حقها فى المطالبة بالتعويض عن الأضرار التى تسبب فى احداثها السيد المذكور يكون قد سقط بالتقادم اعمالا لحكم هذه المادة ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى منطوقه الى الحكم ببطلان تحميل الطاعن بمبلغ ٧٢١ر٥٠٥ جنيه فانه والدال كذاك يكون قد صادف صحيح حكم القانون فى منطوقه — لا فى أسبابه — ويتعين حمل المنطوق على سقوط حق الجهة الادارية فى طلب التعويض من . . . . لضى ما يزيد على عشرة سنوات ما بين علم الجهة الادارية بوقوع الضرر وتحديد الشخص المسئول عنه وهو المطعون ضده ، وبين طلب التعويض من المطعون ضده وذلك بتحميله بمبلغ ٧٢١ر٥٠٥ جنيه . واذ سقط حق الجهة الادارية فى طاب التعويض من المطعون ضده لتحصيل مبلغ ٧٢١ر٥٠٥ جنيه فانه يتعين الحكم ببطلان تحميل المطعون ضده بهذا المبلغ . واذ قضى الحكم المطعون فيه فى منطوقه ببطلان تحميل المطعون ضده بهذا المبلغ فان الطعن عليه يكون غير قائم على أساس سليم من القانون يتعين اذلك الحكم برفض الطعن ، وبالزام الجهة الادارية بالمصروفات .

( طعن رقم ٣٣٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٨٨ )

## قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

### المبدأ :

حدد المشرع القواعد الخاصة بتوزيع حصيلة بيع البضائع المودعة بالمخازن والمستودعات الجمركية — على نوى الشأن أن يطالبوا بحقوقهم خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع — تطبق هذه القاعدة في كل منازعة متعلقة بالمطالبة بثمن بضاعة باعتها مصلحة الجمارك بالتطبيق لقانون الجمارك — لا وجه لتطبيق أحكام القانون المدني في شأن سقوط دعوى استرداد ما دفع بغير حق — أساس ذلك : أن النص الوارد بقانون الجمارك يعتبر نصا خاصا يقيد ما ورد بالقواعد العامة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن السبب المستند الى الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي طبقا للمادة ١٨٧ من القانون المدني على الوجه اذى آثاره الطعن ، فانه بالرجوع الى قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تبين أن الباب التاسع منه خاص ببيع البضائع وقد تضمن المادة ١٣٠ التي نصت على أن يوزع حاصل البيع وفق الترتيب الآتى : ( ١ ) نفقات البيع والمصروفات التي أنفقتها الجمارك من أى نوع كانت . ( ٢ ) الضرائب الجمركية . ( ٣ ) الضرائب والرسوم الأخرى . ( ٤ ) المصروفات التي أنفقتها صاحب المستودع . ( ٥ ) رسوم الخزن . ( ٦ ) أجره النقل ( النولون ) . ويودع باقى ثمن البيع بالنسبة للبضائع المرخص باستيرادها بعد استقطاع المبالغ سالفة الذكر أمانة في خزانة الجمارك وعلى أصحاب الشأن أن يطالبوا به خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع والا أصبح حقا للخزانة العامة أما البضائع المحظور استيرادها فيصبح باقى ثمن بيعها هذا للخزانة العامة . ويتضح من هذا النص أنه اشتمل على القواعد الخاصة بتوزيع حاصل البيع لما يتقرر بيعه من البضائع المودعة بالمخازن والمستودعات الجمركية سواء المرخص باستيرادها أو غير المرخص كما يبين حقوق أصحاب الشأن فجعلها بالنسبة

للبضائع المرخص باستيرادها فقط وقصرها على باقى ثمن البيع بعد خصم الاستقطاعات القانونية على أن يطالبوا به خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع والا أصبح حقا للخزانة العامة • أما البضائع المحظور استيرادها فقضى بأن يصبح باقى ثمن بيعها حقا للخزانة العامة • وبذلك يكون هذا النص واجب التطبيق في شأن كل منازعة متعلقة بالمطالبة بثمن بضاعة باعها مصلحة الجمارك بالتطبيق لأحكام القانون سالف الذكر اذ باعتباره من النصوص التي وردت في قوانين خاصة ويستبعد القواعد العامة فيما نص عليه ومن بين هذه القواعد المستبعدة نص المادة ١٨٧ من القانون المدني في شأن سقوط دعوى استرداد ما دفع بغير وجه حق بالتقادم وذلك لوجود نص خاص بميعاد المطالبة وفقا للمادة ١٣٠ من قانون الجمارك ، ولا وجه للقول بأن هذا النص لا يمسى الا بالنسبة للبضائع المرخص باستيرادها فالتفرقة التي وردت فيه بين البضائع المرخص باستيرادها والبضائع المحظور استيرادها كانت بصدد أحكامه الموضوعية المتعلقة بحقوق أصحاب الشأن والخزانة العامة في باقى الثمن ومن ثم فلا تعنى عدم سريان أحكامه الاجرائية المتعلقة بميعاد المطالبة به بالنسبة لكل ذي مصلحة وعلى هذا الأساس يغدو الدفع بسقوط الدعوى مثار الطعن بناء على المادة ١٨٧ من القانون المدني غير سديد ، وطالما أن الثابت أن مصلحة الجمارك قد باعت مصوغات المدعية المطالب بثمنها بتاريخ ١٩٧٥/٩/١٥ وأقيمت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ابتداء أمام المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩٧٨/٤/٤ فتكون قد أقيمت خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع طبقا للمادة ١٣٠ من قانون الجمارك ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون من هذا الوجه •

(طعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٨٨)

قاعدة رقم ( ٢٤٥ ) .

المبدأ :

المادة ١١ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تدوية حالات بعض الصاملين — المادتان ( ١ ) ، ( ٢ ) من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٤ لا يجوز لجهة الإدارة بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ أن تعدل المركز القانوني للعاملين على أى وجه من الوجوه إلا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي ، لا يجوز للعامل أن يرفع الدعوى بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ — مناط تقيد حق العامل في رفع الدعوى بالميعاد المشار اليه هو أن تكون دعواه مطلقة بالمطالبة بحق من الحقوق التي خولتها اياها أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ — أما غير ذلك من الدعوى تظل بهيئته عن هذا الميعاد .

المحكمة : ومن حيث أن الطعن يقوم على مخالفة الحكم الطمئن القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله استنادا الى أن جهة الإدارة استمدت الحق في اعادة تسوية حالة المطعون ضده تسوية صحيحة من نص المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، وأنه طبقا للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ فقد مبيت المهلة المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ الى ١٩٨٤/٦/٣٠ ، وأنها أصدرت قرارها رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ بإعادة تسوية حالته في ١٩٨٥/٦/١٦ خلال الميعاد القانوني ، إلا أن المطعون ضده أقام دعواه في ١٩٨٥/١٢/١٢ بعد انتهاء هذا الميعاد فتكون دعواه غير مقبولة شكلا إرفعها بعد الميعاد .

ومن حيث أن المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن حالات بعض العاملين تنص على أنه : « يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ ويجوز بعد هذا التاريخ تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه إلا اذا كان ذلك تنفيذا

لحكم قضائي « وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ بعد المهلة المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه على أنه « تد المهلة المنصوص عليها في المادة الحادية عشر من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين حتى ٣٠ من يونيو ١٩٨٥ » وتنص المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه على أن : « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبار من ١/٧/١٩٨٤ » .

ومن حيث أن مفاد المواد المشار إليها أنه يجوز لجهة الإدارة بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ أن تعدل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي ، كما أنه لا يجوز للعامل أن يرفع الدعوى بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ ، ومؤدى هذا ان مناط تقيد حق العامل في رفع الدعوى بالميعاد المنوه عنه هو أن تكون دعواه متعلقة بالمطالبة بحق من الحقوق التي خولتها آياه أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المذكور ، أما غيرها من الدعاوى فتظل بمنأى عن هذا الميعاد .

ومن حيث أن الدعوى الراهنة لا تتعلق بالمطالبة بأى حق من الحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المذكور ، وانما تنصب على المنازعة على حقيقة جهة الادارة في اعادة تسوية حالة المدعى بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ فمن فلا يتقيد المدعى في رفعها ، كما لا تنقيد المحكمة في قبولها ، بميعاد ١٩٨٥/٦/٣٠ المشار إليه ، مما يضحى منه الدفع بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد القانوني على غير سند من صحيح أحكام القانون ، متعينا القضاء برفضه وبقبول الدعوى .

( طعن رقم ٢٤٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١١/٢/١٩٩٠ )

## قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

### المبدأ :

المادة ٦٩٨ من القانون المدني مفادها — سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من تاريخ انتهاء العقد — يشترط لتطبيق هذه المادة أن تكون الدعاوى ناشئة عن عقد عمل — أما إذا كانت الدعاوى غير ناشئة عن عقد عمل فلا يسرى عليها حكم هذه المادة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه وفقاً لهذا القضاء فإن ما تستند إليه الشركة الطاعنة في تقرير الطعن من عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر دعوى التعويض عن قرارات الجزاءات سالفة الذكر ، غير صحيح ، مما يضمن منه اهداره .

ومن حيث أن الشركة الطاعنة تذهب الى أنه قد سقط حق المطعون ضده في المطالبة بتعويض عن الأضرار التي لحقته بسبب قرارات الجزاءات التي وقعت عليه والتي حكم بالغائها ، لمضى سنة طبقاً لنص المادة ٦٩٨ من القانون المدني .

ومن حيث أن هذه المادة تنص على أن تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد .

ومن حيث أن الدعوى الماثلة غير ناشئة عن عقد عمل ، وإنما هي ناشئة عن قرارات جزاء غير مشروعة حكم بالغائها ، وقد استندت الشركة الطاعنة في توقييمها الى أحكام قانون العاملين بالقطاع العام الساري في تاريخ إصدارها وهو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وبالتالي لا محل لسريان الحكم المنصوص عليه في المادة المشار إليها من القانون المدني ، ويتمين الالتفات أيضاً عن هذا السبب من أسباب الطعن .

( طعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/١/٢٢ )

## قاعدة رقم (٢٤٧)

### المبدأ :

المواد ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ٢٨٥ من القانون المدني مفادها - الأصل في دعوى رد غير المستحق أنها تسقط بمضى ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد أو بمضى ١٥ سنة من يوم نشوء الالتزام - إذا أصبح المدفوع غير مستحق بناء على حكم قضائي حاز قوة الأمر المقضي فإنه يصبح ديناً في ذمة المدعي عليه يلتزم برده ولا يسقط حق المدعي في استرداده إلا بمضى خمسة عشر سنة من تاريخ هذا الحكم .

**المحكمة :** ومن حيث أن عن أوجه الطعن الأخرى فإن المادة ١٨١ من القانون المدني تنص على أن « كل من تسام على سبيل الوفاء ما ليس مستحقاً له وجب عليه رده ٠٠٠ » وتنص المادة ١٨٢ من القانون المشار إليه أنه « يصبح استرداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً لالتزام لم يتحقق سببه أو لالتزام زال سببه بعد أن تحقق » .

كما تنص المادة ١٨٧ من ذات القانون على أن « تسقط دعوى الاسترداد وتسقط الدعوى كذلك في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق » .

وتنص المادة ٣٨٥ من القانون المشار إليه على أنه ٠٠٠٠٠ ( ٢ ) إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضي ٠٠٠ كانت مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم من نصوص أن الأصل في دعوى المستحق أنها تسقط بمضى ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد أو بمضى خمسة عشر سنة من يوم نشوء الالتزام إلا أن المشرع قضى بأنه إذا أصبح المدفوع غير مستحق بناء

على حكم قضائي حاز قوة الأمر المقضى فانه يصبح ديناً في ذمة المدعى عليه يلتزم برده ولا يسقط حق المدعى في استرداده الا بمضى خمسة عشر سنة من تاريخ هذا الحكم .

ومن حيث أنه استناداً لما تقدم فان حق الجهة الادارية في استرداد الفرق بين ما دفعته للطاعنين لتنفيذاً لحكم المحكمة الصادر بجلسة ١٩٧٦/٤/٨ في الدعوى رقم ٢١٠٩ لسنة ٢٦ ق بين ما قضت به المحكمة الادارية العليا بحكمها الصادر بجلسة ١٩٧٩/١/١٣ في الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٢ ق لا يتقادم الا بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ صدور هذا الحكم بحسبان أنه فيما تضمنه من تعديل حكم محكمة القضاء الادارى وتعويض الطاعن بمبلغ ألف جنيه فقط يعنى في ذات الوقت أن الفرق بين ما صرف للطاعن وبين ما قضت به المحكمة الادارية العليا قد أصبح ديناً في ذمته يلتزم برده ومن ثم فانه والحال كذلك لا يسقط حق الجهة الادارية في استرداده الا بمضى خمسة عشر سنة من تاريخ صدور هذا الحكم واذا صدر الحكم بجلسة ١٩٧٩/١/١٣ وأقامت الجهة الادارية دعواها محل الطعن المائل في ١٩/٥/١٩٨٣ فمن ثم تكون الدعوى قد أقيمت قبل سقوط الحق في الاسترداد المبدى من الطاعن والقضاء بالزامه برد الفرق بين ما صرف له بمقتضى حكم محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩٧٦/٤/٨ وبين ما حكم له به بحكم المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٩٧٩/١/١٣ والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه قائماً على غير سند من القانون خليفاً بالرفض مع الزام الطاعن المصروفات .

( طعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/٨ )



## الفرع الخامس عشر

### سقوط الدعوى التأديبية

#### قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

المبدأ :

الدفع بسقوط الدعوى التأديبية بالتقادم يشترط لإبدائه بيان المقومات التي يستند عليها - أهم هذه المقومات بيان حساب المدة التي بانقضائها سقطت الدعوى - أغفال هذا البيان ينحدر بالدفع الى عدم الجدية ويصمه بالمشاكسة - المحول عليه في مجال حساب مدة التقادم اسقط للدعوى التأديبية ليس هو تاريخ احالة المتهم الى المحكمة التأديبية وإنما هو التاريخ الذي نشطت فيه الجهة المختصة الى اتخاذ اجراءات التحقيق .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الدفع بسقوط الدعوى التأديبية بالتقادم فيجدر ابتداء الاشارة الى أن هذا الدفع واثن كان قد أبدى دون بيان المقومات التي يستند عليها وأبسطها بيان كيف تم حساب المدة التي بانقضائها سقطت الدعوى مكتفيا بالقول أن المخالفات المنسوبة للطاعن وقعت في مدد أقضاها عام ١٩٧٩ مما ينحدر بالدفع الى عدم الجدية ويصمه بالمشاكسة الا أن الثابت من الأوراق وباعتراف الطاعن نفسه أمام المحكمة التأديبية حسبما هو ثابت بمحضر جلسة ١٩٨٤/٤/٢١ أنه استمر يعمل أميناً للصندوق حتى مايو سنة ١٩٨٠ ونفى ما ورد بمذكرة دفاعه بأنه قدم استقالته وقبلت في ١٩٧٩/١١/٢٤ بمقولة أن ما ذكره من أنه استمر في عمل أمين صندوق الجمعية حتى مايو سنة ١٩٨٠ هو الحقيقة فانه ترتباً على ذلك تبقى مسئوليته معقودة عن اعماله كأمين صندوق الجمعية وما تعكسه عليه من آثار حتى مايو ١٩٨٠ يضاف الى

ذلك أن الممول عليه في مجال حساب مدة التقادم المسقط للدعوى التأديبية ليس هو تاريخ احالة المتهم الى المحاكمة التأديبية كما يذهب الى ذلك الطاعن — وانما هو التاريخ الذي نشطت فيه الجهة المختصة الى اتخاذ اجراءات التحقيق والمقطوع به أن مدير الاتحاد التعاوني بالشرقية قد بادر بتحريك هذه الاجراءات بارسال كتابه الرقيم ١٤٥٠ في ١٩٨٠/٤/٨ الى مدير ادارة التعاون مبلغا عن الأوضاع التي يمر بها تسيير الأمور في الجمعية وغير ذلك من الأمور التي شابت ادارة الجمعية ثم تتابعت بعد ذلك الاجراءات بأن أعدت ادارة التعاون بتاريخ ١٩٨٠/٤/٨ مذكرة لاحالة الموضوع للتحقيق وفي ١٩٨٠/١٠/٢ انتهت الادارة القانونية الى احالة الأمر الى النيابة الادارية وفي ١٩٨٠/١٠/٢٩ وفق رئيس مجلس الادارة على أن يتم هذه الاحالة وفي ١٩٨٠/١١/٦ أحييت الأوراق الى النيابة الادارية بكتاب الشئون القانونية بالهيئة العامة لتعاونيات الأسكان وفي ١٩٨٠/١١/١٢ باشرت النيابة الادارية التحقيق واستمعت للطاعن في ١٩٨٠/١٢/١٨ وانتهى الأمر في هذه المرحلة من تحقيق النيابة الادارية الى احالتها الى النيابة العامة وتمت احالتها اليها في ١٩٨١/١/٢١ وقد قررت النيابة العامة في ١٩٨١/٤/٢١ أن تشكل لجنة لفحص الموضوع وتقديم تقرير عنه وسمعت النيابة العامة أقوال الطاعن في ١٩٨٢/١٠/٣٠ وانتهت النيابة العامة بمذكراتها المؤرخة ١٩٨٣/٢/١٦ بالاكتماء بمسائلة الطاعن تأديبيا رغم ثبوت في حقه الجنحة المؤثمة وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الاسكاني ومن ثم احالتها بتاريخ ذاته الى النيابة الادارية التي عاودت التحقيق في ١٩٨٣/٣/٢٣ وقدمت الطاعن الى المحكمة في ١٩٨٣/١٠/٣١ وبالإبقاء على ما تقدم يكون الثابت من الأوراق أنه في ١٩٨٠/٤/٨ تاريخ مبادرة مدير الاتحاد التعاوني بالشرقية بتحريك اجراءات التحقيق الذي أسفر عن اسناد المخالفات موضوع الاتهام الطاعن لم تكن قد اكتملت مدة سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة لها بحسبانها لم تنقضى عليها مدة السقوط وفقا لما ذهب اليه الطاعن من أنها وقعت عام ١٩٧٩ ومن ١٩٨٠/٤/٧ تتابعت الاجراءات

على النحو السابق توضيحه حتى تقديمه الى المحاكمة دون أن يفارق بين اجراء وآخر مدة زمنية تكتمل بها مدة سقوط الدعوى ومن ثم يكون الدفاع بسقوط الدعوى التأديبية غير قائم على أسباب صحيحة من القانون متعين الرفض .

( طعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٦/٣/١ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

#### المبدأ :

إذا كانت الواقعة محل المخالفة التأديبية تشكل في ذات الوقت جريمة جنائية فإن مدة سقوط الدعوى التأديبية تستطيل الى ما يساوى المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية .

**المحكمة :** جعل المشرع مدة سقوط الدعوى التأديبية تستطيل الى ما يساوى المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية اذا كانت الواقعة محل المخالفة التأديبية تشكل في ذات الوقت جريمة جنائية — مؤدى ذلك : أنه يتعين على المحكمة التأديبية أن تتصدى لتكييف الوقائع المروضة عليها وتحدد الوصف الجنائي لها لبيان أثره في استطالة مدة سقوط الدعوى ولا يحول دون ذلك عدم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفة المنسوبة الى المتهم أو عدم عرض أمره على المحكمة الجنائية لتصدر فيها حكما جنائيا .

( طعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٦/٣/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

#### المبدأ :

انقضاء الدعويين الجنائية والتأديبية من النظام العام — اثر ذلك .

**المحكمة :** تسقط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة — تنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة — تسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء فيها — إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية — استهدف المشرع من ترتيب سقوط الدعوى التأديبية بعد أجل معين ألا يظل سيف الاتهام مساطا على متهم الأصل فيه البراءة — ميعاد السقوط ضمانا للعامل وحق لجهة الادارة فى اقامة الدعوى خلال أجل معين قد يترتب على تجاوزه اضاءة معالم المخالفة وفقد أدلتها — مؤدى ذلك : — أن صالح العامل وصالح المرفق يقتضيان اقامة الدعوى التأديبية قبل مضى ميعاد سقوطها بالتقادم — انقضاء الدعويين الجنائية والتأديبية من النظام العام — أثر ذلك : — يجوز للمحكمة التأديبية أن تقضى بسقوط الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها — لصاحب الشأن أن يتمسك بسقوط الدعوى التأديبية ولو لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا — المحكمة الادارية العليا تقضى بالسقوط ولو لم يدفع أمامها •

( طعن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨ )

## الفصل السادس عشر

### تصفية الحقوق الناشئة عن قوانين ونظم سابقة

قاعدة رقم ( ٢٥١ )

المبدأ :

ميعاد رفع دعوى المطالبة بحقوق العاملين الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٧١/٩/٣٠ ويترتب على عدم رفع الدعوى خلال هذه المدة الإبقاء على المركز القانوني للعامل دون تعديل .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه «مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي » .

ومن حيث أن مؤدى النص المتقدم أن المشرع حدد ميعاد رفع دعوى المطالبة بحقوق العاملين الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه بثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون في

١٩٧١/٩/٣٠ وقررت على عدم رفع الدعوى خلال هذه المدة الإبقاء على المركز القانونى للعامل دون تعديل .

ومن حيث أن المادة ٢/١٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٦ تنص على أن تعتبر الأقدمية فى الدرجة من تاريخ التعيين فيها ...

ومؤدى هذا النص أن تحديد أقدمية العامل فى الدرجة من تاريخ التعيين فيها مرده الى أحكام قانون التوظيف ذاته ومن ثم فإن رفع دعوى المطالبة بتعديل الأقدمية فى درجة بداية التعيين بعد العمل بأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يتمين أن ترفع خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون والا كانت غير مقبولة شكلا .

( طعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١/١٩٨٥ )

سقوط الحق في المنازعة — تصفية الحقوق المترتبة على القوانين  
و"قواعد والنظم السابقة على نفاذ القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ — المطالبة  
والاعفاء من الرسوم القضائية يقطع المدة .

### قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

المبدأ :

المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالدولة  
استحدثت به المشرع حكما عاما قصد به تصفية الحقوق المترتبة على  
القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذ ذلك القانون — وذلك  
بشرطين : الأول : أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ ،  
والثاني : أن يكون مصدر الحق أحكام القوانين والقواعد والقرارات  
السابقة في صورها على هذا التاريخ — اذا توافر هذان الشرطان تعين  
على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث  
سنوات — اذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته  
الى طلبه ، ولم يرفع دعوى المطالبة القضائية خلاله امتنع على المحكمة  
قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يمتنع على جهة الادارة  
لذات السبب بالنظر في طلبه او اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم  
قضائي نهائي — ميعاد الثلاث سنوات الذي حددته المادة ٨٧ ينتهي  
في ١٩٧٤/٩/٣٠ — طلب الاعفاء من الرسوم القضائية يقطع المدة .

المحكمة : تنص المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة  
بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٢  
من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع  
الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون  
وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التي نشأت قبل العمل به  
متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم

السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان تنفيذا لحكم قضائى » .

ومن حيث أن الاستفادة من هذا النص أن المشرع استحدث به حكما عاما قصد به تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذ ا.قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٧١ المشار اليه وذلك بشرطين : الأول — أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والثانى — أن يكون مصدر الحق أحكام القوانين والقواعد السابقة فى صدورهما على هذا التاريخ فاذا توافر هذان الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال الميعاد المنصوص عليه وهو ثلاث سنوات فاذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد أجابته الى طلبه ولم يرفع دعوى المطالبة اقضائية خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام كما يمتنع على جهة الادارة لذات السبب النظر فى طلبه أو اجابته اليه ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

ومن حيث أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد عمل به اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ تطبيقا لحكم المادة الخامسة من قانون الاصدار وعلى ذلك فان ميعاد الثلاث سنوات الذى حددته المادة ٨٧ ينتهى فى ١٩٧٤/٩/٣٠ .

ومن حيث أن مقتضيات النظام الادارى قد حدت بالقضاء الادارى الى تقرير قاعدة أكثر تيسيرا فى علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة فقرر أنه يقوم مقام المطالبة القضائية فى قطع التقادم الطلب أو النظام الذى يوجهه العامل الى السلطة المختصة متمسكا فيه بحق طالبا اداءه — وليس من شك فى أن هذا يصدق من باب أولى على طلب المساعدة القضائية للدعوى التى يزعم صاحب الشأن رفعها على الإدارة اذ هو أبلىغ فى معنى الاستمسك بالحق والمطالبة بإنهاءه وأمن فى طلب



الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم الذى يقدمه العامل الى الجهة الادارية بل هو يجمع بين طبيعة التظلم الادارى من حيث الافصاح عن الشكوى من التصرف الادارى وبين طبيعة التظلم القضائى من حيث ادلتجاء الى القضاء طلبا للانتصاف اذ لم يمنعه من اقامة الدعوى رأسا سوى عجزه عن اداء الرسوم التى يطلب اعفاء منها وعجزه عن توكيل محام — فلا قل والحال هذه أن يترتب على طلب المساعدة القضائية ذات الأثر المترتب على مجرد الطلب والتظلم الادارى من حيث قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع الدعوى ويظل هذا الأثر قائما ويوقف سريان الميعاد لحين صدور انقرار فى طلب المساعدة القضائية سواء بالقبول أو الرفض وعندئذ يجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانونى محسوبا من تاريخ صدور ذلك القرار بمراعاة أن الموعول عليه فى أعمال المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالنسبة لطلب الاعفاء من الرسوم هو أن يتقدم المدعى بهذا الطلب فى الميعاد المشار اليه أى خلال المدة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فى ٣٠/٩/١٩٧١ وحتى ٣٠/٩/١٩٧٤ فإذا ما صدر قرار فى طلب الاعفاء من الرسوم ينفتح لصاحب الشأن ميعاد جديد يتمنى عليه أن يقيم دعواه خلاله وتكون دعواه متى تم ذلك متعينة القبول بغض النظر عن ايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة بعد تاريخ ٣٠/٩/١٩٧٤ المنوه عنه .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن المدعى تقدم فى ١٦/٤/١٩٧٤ بطلب الى لجنة المساعدة القضائية بالمحكمة الادارية بأسبوط قيد برقم ١٨٣ لسنة ١ ق لاعفائه من رسوم الدعوى الزعم اقامتها للمطالبة بمخقه على النحو سالف الذكر واذ صدر قرار لجنة المساعدة القضائية بتاريخ ٥/١/١٩٧٥ بقبول طلب الاعفاء وأقام المدعى الدعوى رقم ٨٥ لسنة ٢ ق بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة الادارية بأسبوط بتاريخ ٥/٢/١٩٧٥ ومتى كان ذلك فإن المدعى يكون قد أقام دعواه قبل انتضاء الميعاد المقرر فى المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨

لسنة ١٩٧١ وبالتالي تكون دعواه في ذلك الشق من طلباته وهو ارجاع  
أقدميته في الدرجة التاسعة الى بدء التعمين — قد أقيمت خلال الميعاد  
المقرر قانونا وتكون مقبولة شكلا ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى  
غير ذلك فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ويتعين  
الحكم بالنائه في هذا الشأن والقضاء بقبول الدعوى شكلا بالنسبة لطلب  
المذعى ارجاع أقدميته في الدرجة التاسعة الى بدء التعمين .

( طعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

#### البدا :

حظر المشرع في المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠  
تعديل المركز القانوني للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ استنادا الى التشريعات  
المشار اليها في هذه المادة على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا  
لحكم قضائي نهائي — هذا الحظر ينصرف الى جهة الادارة كما ينصرف  
الى العامل في ذات الوقت — العامل الذي لم يرفع الدعوى مطالبا بحقه  
الذى نشأ في ظل القوانين والقرارات المشار اليها حتى  
١٩٨٤/٦/٣٠ يتمتع وجوبا على المحكمة قبول دعواه — لتصلق هذا  
الميعاد بالنظام العام — يتمتع ايضا على الجهة الادارية لذات السبب  
اجابته الى طلبه .

المحكمة : ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى فان قضاء هذه  
المحكمة جرى بأن المشرع وقد حظر في المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥  
لسنة ١٩٨٠ سالفه البيان تعديل المركز القانوني للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠  
استنادا الى التشريعات المشار اليها في هذه المادة على أى وجه من الوجوه  
الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي فان هذا الحظر ينصرف الى  
جهة الادارة كما ينصرف الى العامل في ذات الوقت ومن ثم فان العامل

الذي لم يرفع الدعوى مطالبا بحقه الذي نشأ عن القوانين والقرارات سائلة البيان حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ يمتنع وجوبا على المحكمة قبول دعواه لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يمتنع أيضا على الجهة الادارية لذات السبب اجابته الى طلبه .

ومن حيث أنه ترتبنا على ما تقدم واذا أقام الطاعن دعواه الماثلة في ١٩٨٧/١/٢٥ أى بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ فانها تكون قد أقيمت بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ومن ثم تغدو غير مقبولة شكلا ولا ينال من ذلك أن قرار الجهة الادارية بسحب قرار انتهاء خدمة المدعى واعتبار مدة خدمته منذ تاريخ انتهائها في ١٩٧٨/١١/٣٠ حتى تاريخ اعادة تعيينه في ١٩٨١/٣/٢١ — هذا القرار لم يصدر الا بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ حيث صدر في ١٩٨٦/١٠/٤ لأنه وأيا كان الرأي في هذا القرار — فانه وفق صريح نص المادة ١١ مكررا المشار اليها لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل بأى وجه من الوجوه الا تنفيذيا لحكم قضائي نهائي وبناء عليه يمتنع تعديل هذا المركز القانوني تنفيذيا لقرار اداري ينبثق عن الجهة الادارية أو تصدره من تلقاء ذاتها .

( طعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧ )

### قاعدة رقم (٢٥٤)

#### المبدأ :

المادة ١١ مكرر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ — المادتان ٨ ، ١١ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ مفادهم — لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى احكام التشريعات المنصوص عليها في المادة ١١ مكرر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليها على أى وجه من الوجوه

الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائى — ينصرف هذا الحظر الى جهة الادارة والى العامل على حد سواء — لا يجوز بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام القانون رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٤ على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائى ينصرف هذا الحظر الى جهة الادارة والى العامل على حد سواء — وضع المشرع التزاما على جهة الادارة مؤداه ضرورة اجراء تسوية قانونية صحيحة وفقا للقوانين المعمول بها عند اجرائها — اوجب المشرع الاحتفاظ بصفة شخصية لعمالين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التى يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة على ان يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التى تستحق لهم بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ .

**المحكمة :** ومن حيث انه بالرجوع الى النصوص التشريعية التى تتعلق بموضوع النزاع يبين أن المادة الحادية عشر مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢/١٩٨١ تنص على أنه مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام هذا القانون أو بمقتضى احكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ٩١ لسنة ١٩٧٥ أو ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات وزير الخزانة ارقام ٣٥ لسنة ١٩٧٩ و ٣٦٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٢٥ لسنة ١٩٧٣ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام هذه التشريعات على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وقد حدث هذه الحالة بالقوانين ١٠٦/١٩٨٢ و ٤/١٩٨٣ و ٣٣/١٩٨٣ تنطبق فى ١٩٨٤/٦/٣٠ .

كما تنص المادة الحادية عشر من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على أن يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ ولا يجوز بعد هذا التاريخ تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وقد مدت هذه المهلة بالقانون رقم ١٣٨/١٩٨٤ لى تنتهى فى ١٩٨٥/٦/٣٠ .

وتنص المادة الثامنة من القانون رقم ٧/١٩٨٤ على أنه « ويحتفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التى يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضاف اليها العلاوات المنصوص عليهما فى المادة الأولى من هذا القانون اذا كانوا من المستحقين لهما وذلك من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التى تستحق لهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون » .

ومع عدم الاخلال بالأحكام القضائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالترقية للعامل الذى تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة أن تختار بين أحد الوضعين الآتيين :

( أ ) اعادة تسوية حالته تسوية قانونية مع منحه الزيادة المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

( ب ) ابقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفى الحالى الذى وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة مع عدم استحقاقه للزيادة المشار اليها على أن يعتمد عند ترقيته للدرجة التالية بالوضع الوظيفى الضخيق له بافترض تسوية حالته تسوية قانونية وفقا لأحكام القانون المعمول به عند اجرائها .

ومن حيث أن المستفاد من النصوص التشريعية السالفة أن لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز الوظيفي للعامل استنادا الى أحكام التشريعات المنصوص عليها في المادة الحادية عشر مكرر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي وينصرف هذا الحظر الى جهة الادارة والى العامل على حد سواء ، كما لا يجوز بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى أحكام القانون رقم ١٩٨٤/٧ على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي وينصرف هذا الحظر الى جهة الادارة والى العامل على حد سواء الا أنه من ناحية أخرى فقد وضع المشرع في ذات الوقت التزاما آخر على عاتق جهة الادارة بجانب التزامها السالف بعدم تعديل المركز القانوني للعامل حتى ولو كان خاطئا مؤداه ضرورة اجراء تسوية صحيحة وفقا للقوانين المعمول بها عند اجرائها بفرض تحديد الدرجة والأقدمية القانونية الصحيحة التى يستحقها العامل وفقا لهذه القوانين وذلك للاعتداد بها في المستقبل فقط عند اجراء ترقية العامل للدرجة التالية كما أوجب المشرع الاحتفاظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التى يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة على أن تستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا وذلك من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التى تستحق لهم بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ سنة ١٩٨٤ ، ومن ثم فان تكليف المشرع للجهة الادارية بوجوب اجراء التسوية القانونية الصحيحة للعامل الذى أجريت له تسوية خاطئة وذلك للاعتداد بها مستقبلا عند ترقيته للدرجة التالية كما أن تكليفه لها أيضا بوجوب استهلاك الفرق بين المرتب الذى وصل اليه هذا العامل نتيجة تسوية خاطئة وبين المرتب المستحق قلونا له من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التى تستحق لهم مستقبلا بعد تاريخ العمل بالقانون المشار اليه ، انما يلقي هذا التكليف بوجهيه على الادارة التزاما واجب الاداء بدأ من تاريخ لعمل بهذا القانون ، ويظل هذا الالتزام واجب الاداء

طبقا لما أورده المشرع صلاحه حتى تمام اعمال مقتضاه عند ترقية العامل مستقبلا للدرجة التالية واكتمال استهلاك الفرق بين المرتب الخاطئ وبين المرتب المستحق قانونا حتى وان امتد ذلك الى ما بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ وعلى ذلك فان هذا الالتزام الملقى على عاتق الجهة الادارية انما هو بطبيعته ممتد الاثر وغير مقيد بالميعاد النهائي الذى حدده المشرع لعدم المساس بالمركز القانونى العادل ولا يرتبط به " وانما يتعين نفاذه حتى تمام اعمال مقتضاه ولو بعد التاريخ النهائى المشار اليه المحدد له ١٩٨٥/٦/٣٠ ، والقول بغير ذلك يؤدى الى اعمال النص التشريعى التى حددت المواعيد السالفة لعدم تعديل المركز القانونى للعامل واهدار النص التشريعى الوارد فى المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه الذى أوجب على الادارة الاعتراف عند الترقية التالية بالوضع الوظيفى الصحيح له بافتراض تسوية حالته تسوية صحيحة ، والتى أوجبت عليها أيضا استهلاك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب الصحيح قانونا من العلاوات التالية ، وهو ما يجافى التطبيق القانونى الصحيح الذى يوجب اعمال النصوص التشريعية السالفة كلها باعتبارها وحدة متجانسة يكمل بعضها بعضا على النحو الذى يحقق اعمال جميع النصوص دون اهدار لبعض منها ، فاعمال النص خير من اهداره .

ومن حيث أن الثابت فى النزاع المثل أن الجهة الادارية المطعون ضدها أجرت فى القرار المطعون فيه رقم ١٩٨٧/٦٤٠ على تسوية حالة الطاعن تسوية قانونية يعتد بها عند ترقيته للدرجة التالية مع الإبقاء على التسوية الخاطئة التى تمت له وظلت قائمة حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ مع الاحتفاظ له بصفة شخصية بالمرتب الذى كان يتقاضاه وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى ١/١/١٩٨٤ على أن يستهلك الفرق بين هذا المرتب وبين المرتب المستحق قانونا من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات التالية التى تستحق بعد هذا التاريخ ، فلن قرارها الصادر فى هذا الشأن يعد صحيحا وغير مخالف للقانون ولا حجة فيما ذهب اليه الطاعن من

عدم جواز اعمال حكم المادة الثامنة من القانون رقم ١٩٨٤/٧ بعيد  
١٩٨٥/٦/٣٠ اعمال للمادة ١١ من هذا القانون ، اذا هذا يجافى التطبيق  
القانوني الصحيح على النحو المبين سالفاً .

ومن حيث يبين مما سلف أن الطعن المائل غير مستند على أساس  
صحيح من قانون فانه يتعين رفضه موضوعاً مع الزام الطاعن بالمصروفات .  
( طعن رقم ٧٣٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

#### المبدأ :

المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١  
مفادها — المشرع استحدث نظاماً قصد به تصفية الحقوق المترتبة على  
القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار  
اليه — يشترط انك توافر شرطين : ( ١ ) أن يكون الحق قد نشأ قبل  
نفاذ هذا القانون . ( ٢ ) أن يكون مصدر الحق احكام القوانين والقرارات  
والنظم السابقة في صدورهما على هذا التاريخ — اذا توافر هذين الشرطين  
تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال ثلاث سنوات — اذا انقضى  
هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابته الى طلبه فانه يتمتع وجوباً  
على الجهة الادارية اجابته الى طلبه — ما لم يكن ذلك تنفيذا لحكم قضائي  
— لا ينقطع هذا الميعاد بطلب المساعدة القضائية — هذا الطلب لا يضي  
عن اجراء رفع الدعوى خلال الميعاد المقرر — باعتبار أن رفع الدعوى  
هو الاجراء الوحيد المول عليه في هذا الشأن طبقاً لحكم المادة ٨٧  
المشار اليها .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين  
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « مع عدم  
الاخلال بنص المادة ( ٢٢ ) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم



مجلس الدولة . يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على أحكام القوانين والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للأمر على أى وجه من الوجوه إلا اذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائى نهائى .

ومن حيث أن مفاد هذا النص استحدث نظاماً قصد به تصفية الحقوق المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك بشرطين الأول أن يكون الحق قد نشأ قبل نفاذ هذا القانون والثانى أن يكون مصدره أحكام القوانين والقرارات والنظم السابقة فى صدورهما على هذا التاريخ فاذا توافر هذان الشرطان تعين على صاحب الشأن المطالبة بحقه خلال مدة ثلاث سنوات تنتهى فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٧٤ فاذا انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد أجابته الى طلبه كما لم يكن قد رفع دعواه أمام القضاء للمطالبة بهذا الحق فإنه يتمتع وجوباً على الجهة الادارية أجابته الى طلبه ما لم يكن ذلك تنفيذاً لحكم قضائى نهائى - كما يتمتع على المحكمة قبول الدعوى ، ذلك أن الحكم الوارد فى المادة ٨٧ سالف الذكر يعد من قبيل الأحكام المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى ويمثل قاعدة من قواعد النظام العام التى لا يجوز الخروج عليها أو مخالفتها إلا بنص صادر بذات الادارة التشريعية وهو القانون ، وقد استهدف المشرع به تصفية الحقوق والمنازعات المترتبة على القوانين والنظم السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨/١٩٧١ حرماً منه على استقرار المراكز القانونية ، ومن ثم فلا ينقطع هذا الميعاد بطلب المساعدة القضائية ، فهذا الطلب لا يعنى عن اجراء رفع الدعوى خلال الميعاد المقرر باعتبار أن رفع الدعوى هو الاجراء الوحيد المعول عليه فى هذا الشأن طبقاً للحكم الوارد فى المادة ٨٧ سالف الذكر . أما الأخذ بغير ذلك والقول بانقطاع الميعاد

المذكور بناء على طلب المساعدة القضائية فان مقتضاءه سريان ميعاد جديد مدته هي ذات مدة الميعاد السابق أى ثلاث سنوات أخرى ، وهو الأمر غير المستساغ لتعارضه مع ما استهدفه المشرع أصلا من الحكم الوارد في المادة ٨٧ لاستقرار المراكز القانونية وتصفية المنازعات والحقوق المشار إليها بوضع حد أقصى للميعاد الذي يجوز فيه رفع الدعاوى للمطالبة بها غايته ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨/١٩٧١ تنتهي في ٣٠ من سبتمبر عام ١٩٧٤ .

ومن حيث أن المنازعة الماثلة تدور حول مركز قانوني تحكمه النظم التشريعية السابقة على نفاذ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فكان يتعين على المدعى إقامة دعواه خلال المدة المحددة بالمادة ٨٧ سالفة الذكر وهي تنتهي في ٣٠ من سبتمبر ١٩٧٤ ، ولما كانت الدعوى قد أقيمت في ١٩/٦/١٩٧٥ أى بعد انقضاء هذا الميعاد فانها تكون غير مقبولة شكلا دون أن يغير من ذلك طلب المساعدة القضائية المشار إليه لعدم جدواه في إيقاف أو قطع سريان الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٧ وفقا لما سلف.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فانه يكون قد أصاب في قضائه صحيح القانون الأمر الذي يتعين معه رفض الطعن المائل موضوعا لعدم استناده على أساس صحيح .

( طعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٦ )

#### المبدأ :

المادة ١١ مكرر من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الاثر المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ والمضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ - المشرع رغبة منه في تصفية الحقوق الوظيفية الناشئة عن بعض التشريعات المتعلقة بالتسويات بحالات العاملين

واستقراراً للمراكز القانونية حدد ميعاد لرفع الدعوى للمطالبة بهذه الحقوق وهو ١٩٨٤/٦/٣٠ - لا يجوز تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه إلا إذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائى عن دعوى أقيمت بالطريق الذى رسمه القانون قبل هذا التاريخ - ينصرف هذا الحظر الى جهة الادارة والعامل فى ذات الوقت - يعد هذا الميعاد من مواعيد السقوط التى لا تقبل وقفاً أو انقطاعاً - طلب المساعدة القضائية لا يقوم مقام الدعوى فى هذا الشأن لأن هذا الطلب استقرت المحاكم على أنه يقوم مقام التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الإلغاء .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة الحادية عشر ( مكرر ) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ..... »

ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل استناداً الى أحكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه إلا اذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائى نهائى .

وقد مدت المهلة المنصوص عليها فى المادة الحادية عشر مكرر سالفة الذكر بمقتضى القوانين أرقام ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ، ٤ لسنة ١٩٨٣ ، ٢٣١ لسنة ١٩٨٣ فأصبح نهايته ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ومن حيث أن مفاد هذا النص أن المشرع رغبة منه فى تصفية الحقوق الوظيفية الناشئة عن بعض التشريعات المتعلقة

بالتسويات بحالات المعاملين واستقرارا للمراكز القانونية —  
قد حدد ميعاد لرفع الدعوى للمطالبة بهذه الحقوق وهو  
١٩٨٤/٦/٣٠ ورتب على تجديد هذا الميعاد المقرر لرفع الدعوى القضائية  
عدم جواز تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا  
كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي عن دعوى أقيمت بالطريق الذى رسمه  
القانون للتداعى أمام المحاكم قبل هذا التاريخ . وهذا الحظر ينصرف  
الى جهة الادارة والمعامل فى ذات الوقت بمعنى أن المعامل  
انذى لم يرفع دعواه للمطالبة بحق ناشئ عن أحد التشريعات  
المنصوص عليها فى المادة الحادية عشر مكرر سالفه الذكر  
قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ يتمتع على المحكمة وجوبا بقبول دعواه لتعلق هذا  
الميعاد بالنظام العام ولا يغير من ذلك ثبوت أن المطالب بالحق قدم طلبا  
الى لجنة المساعدة القضائية تمهيدا لرفع الدعوى وأن يكون هذا الطلب  
قد قدم قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ وصدر القرار باعفائه بعد هذا التاريخ .  
ذلك أن هذا الميعاد قصد به — كما سلف القول — تصفية الحقوق الناشئة  
عن القوانين والقرارات المنصوص عليها فى المادة الحادية عشر مكرر من  
القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ استقرارا للمراكز القانونية للعاملين ومن  
ثم يكون ميعاد رفع الدعوى القضائية بالطريق الذى رسمه القانون  
للتداعى أمام المحاكم وهو بهذه المثابة يعتبر من مواعيد السقوط التى  
لا تقبل وقفا أو انقطاعا لمطلب المساعدة القضائية لايقوم مقام الدعوى فى  
هذا الشأن ذلك أن هذا الطلب استقرت المحاكم على أنه يقوم مقام  
التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الالغاء والذى اعتبره المشرع  
شرطا لقبول الدعوى وأن الحكمة من هذا التظلم أو ما يقوم مقامه كطلب  
المساعدة القضائية هو تمكن الجهة الادارية من سحب القرارات المعيبة  
أو الرجوع عنها اذا ما ثبت وجهها لذلك وباعتبار أن التظلم  
وطلب الاعفاء يملن الى الجهة الادارية ويفتح أمامها باب السحب ، أما  
اذا كان أمر سحب قرار التسوية الخاص أو اجراء التسوية قد أصبح  
معتما بحكم الوجوب على الجهة الادارية بعد التاريخ الذى حدده المشرع

وهو ١٩٨٤/٦/٣٠ فان انتظم أو ما يقوم مقامه كطلب المساعدة —  
القضائية لا يحقق ذات الأثر بالنسبة لجهة الادارة حتى ولو قدم قبل  
١٩٨٤/٦/٣٠ حيث لا يمكنها تعديل المركز القانوني بعد هذا التاريخ عن  
طريق اجراء التسويات الا اذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي عن دعوى  
أقيمت قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ .

( طعن رقم ١١٣٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/١/٤ )

نفس المعنى : ( طعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/٣/٣١ )

و ( طعن رقم ٣٥٩٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩١/١٢/٢٨ )

## الفرع السابع عشر

### الحكم في الدعوى

أولا — الأصل في الأحكام صدورها والنطق بها في جلسة علنية

قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

المبدأ :

الأصل في الأحكام صدورها والنطق بها في جلسة علنية — اغفال  
الإشارة في الحكم الى صدوره في جلسة علنية ليس دليلا على صدوره  
على خلاف ذلك — حضور الطاعن وقراره ان الحكم صدر في جلسة  
علنية ينفي بطلان الحكم .

المحكمة : ومن حيث أنه عما ذهب اليه تقرير هيئة مفوضي  
الدولة من أن الحكم المطعون فيه قد صدر باطلا على سند من القول أنه  
لم يثبت صدوره في جلسة علنية وذلك حسبما استظهرت من عدم ذكر  
ذلك في ديباجة هذا الحكم أو في محضر جلسة النطق به ، فإنه الى جانب  
ان ما ذهبت اليه هيئة مفوضي الدولة في هذا الشأن هو محض استنتاج  
لم يقيم عليه الدليل القاطع فإن الأصل في الأحكام صدورها والنطق بها  
بجلسة علنية ما لم يثبت غير ذلك . ويضاف الى ذلك أن الطاعن نفسه قد  
قرر في مذكرة دفاعه المقدمة الى هذه المحكمة بجلسته ١١/١٢/١٩٨٥ أن  
الحكم المطعون فيه قد صدر في جلسة علنية ونطق به كذلك حيث تلى  
منطوقه من هيئة المحكمة التي أصدرته في جلسة النطق به ومن ثم فإن  
اغفال الإشارة في الحكم الى صدوره في جلسة علنية ليس دليلا على

صدوره على خلاف ذلك ولا من شأنه تغيير الحقيقة الواقعة التي قورها  
الطاعن نفسه وهو صدور الحكم وتلاوته في جلسة علنية وترتيا على  
ذلك فانه يغدو لا وجه لما نعته هيئة مفوضي الدولة من بطلان على الحكم  
المطعون فيه لانتفاء السبب المؤدى اليه حسبما سلف البيان .

( طعن رقم ٢٨٨٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٨٦ )

**ثانياً - الأحكام تبني على القطع واليقين ولا تبني على الظن والتخمين**

**قاعدة رقم ( ٢٥٨ )**

**المبدأ :**

**الأصل في الاتمان البراءة - الادانة ينبغي أن تبني على القطع واليقين لا على الشك والتخمين - لا يجوز المساعلة عن واقعة محل شك شديد .**

**المحكمة :** ومن حيث أن الحكم فيه قد استند في ادانة الطاعن الى ما انتهى اليه من ثبوت اتهامين في حقه ، الأول يتمثل في أنه قام بسبب الدين للعاملين بالأمورية والثاني يتمثل في أنه لم يسند عملا الى أحد العاملين بالأمورية مستغلا اياه في انجاز أعماله الخاصة .

ومن حيث أنه عن الاتهام الأول والمتمثل في أنه قام بسبب الدين للعاملين بالأمورية فانه متى كانت شهادة ثمانية شهود هي أساس توجيه هذا الاتهام الى الطاعن وقد طرح الحكم شهادة خمسة منهم واستند الى ثلاثة آخرين وكانت شهادة جميع الشهود تدور وجودا وعدما حول مدى ثبوت الواقعة محل الاتهام الأول ، فان الركون الى شهادة هؤلاء الثلاثة لتأسيس حكم الادانة مع اصدار شهادة خمسة من الشهود لاقتناع المحكمة بفسادها هو ارتكان غير صحيح لأنه اصدار شهادة غالبية شهود الواقعة اقتناعا بعدم سلامتها نظرا للشك في صدقها فيما تضمنته هذه الشهادات من نسبة التهمة الى الطاعن من شأنه أن يضيف على الواقعة ظلا من الشك في قيامها أصلا ويدعو الى الشك في حدوث الواقعة ولا يسوغ استخلاص ثبوت تلك الواقعة قبل المتهم بالاستناد الى أقوال الشهود الثلاثة الذين أعتد الحكم بشهادتهم وذلك تعتمد على شهادات ويتعارض مع اصدار شهادات ممثلة لغالبية شهود الواقعة لعدم الاطمئنان الى صدقهم وذلك انطلاقا من أن شهادة هؤلاء الثلاثة بأن الطاعن قد سب



الدين للعاملين بالهيئة سيتعارض مع اعداد شهادات الخمسة الآخرين لعدم الاطمئنان لصدقهم بأنه قد وقع من الطاعن ذات الفعل الموثم المنسوب اليه فاذا ما أضيف لذلك أن شهادات الثلاثة لم تتفق على بيان نص عبارة السب ولا مكان حدوث ذلك بالتحديد ولا تاريخ وقوع ذلك ببيان اليوم والساعة التي حدثت فيها واقعة السب ولا بيان الأشخاص المحدودين الذين وجهت لهم وفي مواجهتهم هذه الألفاظ كما أن التحقيق قد خلا من بيان رد الفعل الفوري لهؤلاء ازاء ما وجهه اليهم الطاعن من اهانة باللغة تمس أعماق مشاعر الانسان وهي تلك التي تُطعن عقيدته الدينية التي تمثل أقدس مقدساته وأشدها حرمة في أعماق وجدانه ومن ثم فإن ظروف الحال توحى بالشك الشديد في مدى صحة حدوث واقعة سب الدين المنسوبة .

ومن حيث أنه من شأن ما تقدم التشكيك الشديد في مدى صحة الواقعة المنسوبة الى الطاعن ارتكابا ومما يزيد هذا الشك عمقا ويزلزل أسانيد الاتهام ما ثبت من حافظة مستندات الطاعن من أنه قام بإداء فريضة الحج وسنة العمرة عدة مرات الأمر الذي يوحي بتدينه وحرصه على أداء مناسك الدين بصورة ترجح استبعاد صحة هذا الاتهام في حقه .

ومن حيث أنه يبين مما سبق أن الاتهام الأول المنسوب الى الطاعن محل شك شديد وحيث أن الأصل في الانسان البراءة ومن ثم فإن الادانة ينبغي أن تبني على القطع واليقين لا على الشك والتفمين لذا فإنه لا يجوز مساعلة الطاعن عن هذا الاتهام .

( طعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤/١/١٩٨٩ )

## قاعدة رقم (٢٥٩)

## المبدأ :

في مجال القضاء لا يجوز الاستناد الى الاستنتاج أو الافتراض بل يجب أن تكون الوقائع ثابتة ملموسة من الأوراق وأن تتبع الاجراءات كما رسمتها أحكام القانون .

**المحكمة :** هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه لا يجوز انقول بأنه غير معقول ألا يكون الابن قد علم بالدعوى المرفوعة ضده مع والده الضامن من الوالد نفسه ولا بد أن هذا الأخير قد أخبره بها وبالحكم الذي صدر بها . ذلك أنه في مجال القضاء لا يجوز الاستناد الى الاستنتاج أو الافتراض بل يجب أن تكون الوقائع ثابتة ملموسة من الأوراق وأن تتبع الاجراءات الحتمية كما رسمتها أحكام القانون ، وهو الأمر الذي لم يتحقق بالنسبة للدعوى المشار اليها .

ومن حيث أنه وقد ثبت بطلان اعلان عريضة الدعوى رقم ١٥٦٠ لسنة ٣٦ ق ، فإن الحكم الذي صدر بشأنها يكون باطلا بمصدوره بناء على اجراء شابه عوار جسيم بينما هو اجراء جوهرى قصد به تمكين صاحب الشأن من العلم بالخصومة ضده والدفاع عن نفسه ومن ثم يكن حكمها معيبا جديرا بالالغاء .

( طعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٣ )

## قاعدة رقم (٣٦٠)

## المبدأ :

الأحكام تبني على القطع واليقين ولا تبني على الظن والتخمين .

**المحكمة :** ومن حيث أن المستتر عليه قضاء أن الأحكام تبني على القطع واليقين ولا تبني على الظن والتخمين .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد / ٠٠٠ ( موجه قسم الصوت التعليمي ) قرر في التحقيق أن عمله هو استلام أوراق الاجابة للدور الثاني الصف السادس من رئيس اللجنة بعد نهاية الامتحان ثم يقوم بفحصها سريعا خوف من وجود أى أوراق غش داخل الكراسى أو وجود علامات مميزة للكراسى عن غيرها من الكراسيات ثم يمزع الورقة المكتوب عليها اسم الطالب ( التكتيت ) بعد وضع الرقم الكودى الذى لا يعرفه أحد سواه ثم ترسل الكراسى للتصحيح وتعود اليه مرة أخرى ليعيد وضع التكتيت على كل ورقة ثم ترسل الى نظار المدارس لرصد الدرجات واستكمال الإجراءات وأنه ليس من اختصاصه قراءة الورقة ولكن اختصاصه هو النظر داخل الكراسى للبحث عن علامة مميزة وأنه لم يجد بالكراسى المذكورة علامات مميزة ، كما أن الثابت من أقوال السيد ٠٠٠ رئيس فرقة التصحيح أنه تم تصحيح ورق الاجابة لكل التلاميذ وضمنها الورقة موضوع التحقيق تحت مسؤولية كل مصحح وأن التصحيح سليم وموزع وأنه لم يلاحظ أى اختلاف فى الخط وأن المصحح أبلغه بوجود اجابتين مختلفتين وليس بوجود خطين مختلفين ، كما أن المصحح ٠٠٠ قرر أن الخط ولو أنه مختلف الا أنه متقارب ، وعلى ذلك فإن أوراق الاجابة ومنها ورقة اجابة التلميذة المذكورة تمر بعدة مراحل تبدأ بعملية المراقبة وسير الامتحان ثم عملية فحص الأوراق ثم عملية التصحيح .

ومن حيث أن الأوراق قد خلّت من أى دليل يفيد حدوث حالة الغش بالاضافة أثناء مرحلة معينة من المراحل المشار اليها دون سواها ، اذ أن اضافة اجابة الى ورقة الاجابة المشار اليها من الممكن أن تحدث أثناء عملية المراقبة والملاحظة كما أنه من المتصور أيضا حدوثها أثناء عملية فحص الأوراق وذلك باضافة الاجابة الصحيحة الى ورقة الاجابة المشار اليها ، ومن ثم فإن المسؤولية عن التلاعب فى ورقة اجابة التلميذة المذكورة فى ضوء الأدلة التى استندت اليها المحكمة التأديبية لا يمكن حصرها

في عملية المراقبة والامتحان اذ هناك مرحلة فحص أوراق الاجابة وهناك المصححون الذين لم يكتشفوا الواقعة وبالتالي لم يبلغوا عنها بل قرروا ان هناك اجابتين مختلفين وليس خطين مختلفين ، وبالتالي فانه لا يوجد دليل مادي قاطع على أن لجنة سير الامتحان هم الذي أضافوا الاجابة بكراسة التلميذة ولم يثبت ذلك عليهم بأى طريق من طرق الاثبات بل كل ما تم في هذا الشأن كان عن طريق التخمين والاحتمال ولم تثبت وجود مضاهاة لخط الملاحظين - واذا ذهب الحكم اطعون فيه الى غير ذلك وأدان سلوك الطاعنين فانه يكون قائما على غير سند ( وأدلة تؤدي حتما لادانة الطاعنين ) مما يضمن معه الحكم بالغائه وببراءة الطاعنين مما نسب اليهم .

( طعن رقم ٣٩١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩٢ )

## ثالثا - نسخة الحكم الأصلية

### قاعدة رقم (٣١١)

#### المبدأ :

العبرة في الحكم بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى لتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن على الحكم من ذوى الشأن - يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية المشتعلة على الوقائع والأسباب والمنطوق إذا قام مانع قانونى أو مادى من توقيع رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية فلايس ما يحول دون أن يقوم بذلك أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم أو رئيس المحكمة - أساس ذلك : - عدم الاغراق في الشكلية ومراعاة أن وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع عليها في التشريع المصرى هي وظيفة توثيقية يقصد منها توثيق الحكم في محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائى ويشهد على وجوده وفقا لقانون.

**المحكمة :** ومن حيث أنه ولئن كان قد سبق لهذه المحكمة قضاء بأن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، إلا أنه ، في خصوصية المنازعة الماثلة ، فإن الثابت من الاطلاع على النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه ، المودعة ملف الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى ، أنه قد وقع النسخة الأصلية للحكم السيد الأستاذ المستشار ... رئيس المحكمة كما وقعا كاتب الجلسة . فإذا كان ذلك فلن هذه النسخة تكون قد استوفت أوضاعها الشكلية ، باعتبارها عملا توثيقيا للحكم الذى أصدرته المحكمة ، بالنظر به بالجلسة العلنية بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٥ وايداع مسودته المشتعلة على أسبابه ، الموقع عليها من الدائرة الثلاثية التي أصدرته عند النطق به . ولا يغير من هذا النظر أن السيد الأستاذ

المستشار ٥٥٥ الذى اشترك فى المداولة وتوقع المسودة ورأس جلسة النطق بالحكم ، لم يقيم هو ، أو أحد أعضاء الدائرة التى أصدرت الحكم ، بالتوقيع على نسخة الحكم الأصلية . ذك أنه ولئن كانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أن « يوقع رئيس الجلسة وكتبتها نسخة الحكم الأصلية المشتمة على وقائع الدعوى والأسباب والمنطوق وتحفظ فى ملف الدعوى ٥٥٥ » ، إلا أنه إذا قام المانع القانونى أو المادى من توقيع رئيس الجلسة لنسخة الحكم الأصلية ، فليس ثمة ما يحول قانونا دون أن يقوم بذلك أحد أعضاء الدائرة التى أصدرت الحكم ، أو رئيس المحكمة ، تفاديا للمعالة فى التزام الشككية ومراعاة أن وظيفة تحرير النسخة الأصلية للحكم والتوقيع عليها ، فى التشريع المصرى ، هى وظيفة توثيقية المقصود بها توثيق الحكم فى محرر يشتمل على كافة أركان العمل القضائى ويشهد على وجوده وفقا للقانون . فالحكم يصدر ويوجد بالفعل بالنطق به وإيداع مسودته المشتمة على أسبابه ، ويجوز للمحكمة أن تأمر بتنفيذه بموجب مسودته عملا بحكم المادة ٢٨٦ من قانون المرافعات ، فضلا عن أن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم وليس من تاريخ تحرير نسخته الأصلية .

ومن حيث أنه ولئن كانت نسخته الأصلية قد سقطت منها حيثية وردت فى مسودة الحكم وتجرى عبارتها بما يأتى « ومن حيث أن الجهة الادارية قد أضافت للمبلغ المطلب به مبلغ ١٠٦٤ جنيها حصة الحكومة والموظف فى المعاش ، ومبلغ ٩٢٦ جنيها مصاريف ادارية وقد استقر القضاء الادارى على استبعاد هذه المبالغ من جملة المبالغ التى يطلب بها ومن ثم يكون جملة المستحق على المدعى عليه الأول مبلغ ٧٠٣ ملجم و ١٤٧٢٤ جنيها » . إلا أن ذلك لا يعد من قبيل التناقض بين مسودة الحكم ونسخته الأصلية ولا يعدو أن يكون خطأ ماديا مما يجوز تصحيحه .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جاسة محكمة القضاء الادارى ( دائرة العقود الادارية والتعويضات ) بتاريخ ٢٨ من أكتوبر

سنة ١٩٨٤ أن المحكمة قد انعقدت برئاسة السيد الأستاذ المستشار ...  
نائب رئيس مجلس الدولة وعضوية السادة الأساتذة المستشارين ...  
... و ... و ... و ... وقررت المحكمة التأجيل لجلسة  
٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ ، وبها قررت المحكمة برئاسة السيد الأستاذ  
المستشار ... ، هما يبين من رول رئيس المحكمة ، حجز الدعوى للحكم  
بجلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٥ مع التصريح بمذكرات لمن يشاء خلال  
أسبوعين . وقد صدر الحكم حسبما ورد بنسخة الحكم الأصلية بالجلسة  
المشار إليها ، بتشكيل لا يضم رئيس المحكمة التي قررت حجز الدعوى  
الحكم . فكان التشكيل الذي أصدر الحكم برئاسة السيد الأستاذ  
المستشار ... وعضوية السادة المستشارين ... و ... المستشارين وهم الذين  
وقعوا على مسودة الحكم . ومفاد ما تقدم أن الدائرة التي استمعت  
الى المرافعة لم تكن هي التي اشتركت في المداولة وأصدرت الحكم ،  
اذ لم يشمل هذا التشكيل الأخير السيد الأستاذ المستشار ... الذي  
رأس الجلسة بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ التي تقرر بها حجز  
الدعوى للحكم لجلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٥ . ولا يغير من هذا النظر  
ما قد يثار من حضور السادة المستشارين الذين اشتركوا في المداولة  
وأصدروا الحكم ، بجاسات المرافعة ، طالما أن رئيس المحكمة التي قررت  
حجز الدعوى للحكم لم يشترك في المداولة أو النطق بالحكم . خاصة  
وقد خلت محاضر الجلسات ، من توقيعها من السيد الأستاذ المستشار  
رئيس الجلسة ، ومن تحديد أسماء السادة الأساتذة المستشارين أعضاء  
الدائرة التي نظرت الدعوى ، الا أنه يبقى أن الثابت بها هو رئاسة السيد  
الأستاذ المستشار ... لهذا التشكيل ، بحكم رئاسته الجلسة التي تم فيها  
حجز الدعوى للحكم ، منضمنا اليه اثنان من السادة الأساتذة المستشارين  
أعضاء الدائرة . فيكون توقيع مسودة الحكم والنطق به بتشكيل  
لا يضم السيد الأستاذ المستشار ... ، يعنى بحكم اللزوم استبعاد من  
اشترك في حجز الدعوى للحكم من المداولة الشكلية وكذلك اشترك أحد  
الأعضاء بالمحكمة ممن لم يضمهم التشكيل الذي استمع الى المرافعة ،

في المداولة واصدار الحكم الأمر الذي يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه أعمالا لحكم المادة ١٦٧ من قانون المرافعات التي تنص على أنه « لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا . ومقتضى ذلك أنه اذا تغير أحد أعضاء الدائرة التي استمعت الى المرافعة وجب فتح باب المرافعة واعادة الاجراءات امام المحكمة بهئتها الجديدة . ولما كان ذلك فانه يتعين القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى لتفصل فيها مجددا مع ابقاء الفصل في المصروفات للحكم الذي تنتهى به الخصومة طبقا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( ملعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٦/٥/٣ )



## رابعاً — مسودة الحكم

قاعدة رقم ( ٣٦٢ )

### البدا :

أوجب المشرع ايداع مسودة الحكم المشتطة على اسبابه من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان باطلا — تسبب الاحكام يقصد به حمل القضاة على أن يحكموا على أساس فكرة مبهمة لن تستبين معالمها — يجب أن يكون صدور الحكم دائماً نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به — لا يدل على ذلك سوى توقيع أعضاء اللجنة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتطة على أسبابه — أساس ذلك : — أن هذا التوقيع يدل على أن أعضاء المحكمة طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة — ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه — إذا وقع جميع القضاة الذين أصدروا الحكم هذه الورقة كان الحكم سليماً لا مطلق عليه — مثال : متى ثبت من مسودة الحكم المطلقون فيه أنه قد وقعها اثنان من المستشارين الذين اشتركوا في إصدار الحكم إلا أن ورقة الجلسة تضمنت منطوق الحكم ووقعها جميع أعضاء محكمة القضاء الإداري يكون الحكم المطلق فيه سليماً لا مطلق عليه .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تنص بأنه يجب في جميع الأحوال أن توقع مسودة الحكم المشتطة على أسبابه من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان باطلا .

ومن حيث أنه إذا كان إيجاب تسبب الأحكام يقصد به حمل القضاة على ألا يحكموا على أساس فكرة مبهمة لم تستبين معالمها وأن يكون الحكم دائماً نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها وجرت على أساسها

الادولة بين القضاة قبل النطق به وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتعلة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة ، ولقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن ورقة الجلسة تعتبر مكملة لمسودة الحكم متى تضمنت منطوقه ، ومن ثم إذا ما وقع هذه الورقة بجميع القضاة الذين أصدروا الحكم ، كان الحكم سليما لا مطعن عليه .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على مسودة الحكم المطعون فيه أنه قد وقعها اثنان من المستشارين الذين اشتركوا في اصدار الحكم الا ن ورقة الجلسة قد تضمنت منطوق الحكم ووقعها جميع أعضاء محكمة القضاة الاداري ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه سليما لا مطعن عليه ويكون طلب هيئة مفوضي الدولة الحكم بابطاله لا يستند الى أساس سليم من القانون .

ومن حيث أن مثار النزاع في هذا الطعن ينحصر في تحديد بداية التحاق المطعون ضده بالخدمة فقد ذهب الحكم المطعون فيه أنه عين في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٨ بينما تذهب الجهة الادارية أنه عين في ١٦ من مارس سنة ١٩٣٨ حسبما هو مثبت في الاستمارة ١٦٧ ع ٥٠ ح المرفقة بملف خدمته ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أنها تضمنت صورة من قرار وكيل أول وزارة الخارجية رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧٨ مبينا فيه أن تاريخ تعيين المطعون ضده هو ١٦ من يناير سنة ١٩٣٨ . كما تبين من الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية في الدعوى رقم ٣٤٧٨ لسنة ١٩ لمسنة ١٩ القضائية المقامة من المدعى ضد وزارتي الري والخارجية أن المطعون ضده عين في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٨ في وظيفة كاتب ملكية رى بوزارة الري وقد تضمنت ذلك مذكرة الجهة الادارية المقدمة الى المحكمة في الدعوى المشار اليها ، ومن ثم فانه لا تشريب على الحكم المطعون فيه أن اعتد بهذا البيان خاصة أن

الجهة الادارية لم تقدم الاستمارة ١٦٧ ع. ح القول أنها تضمنت أنه  
عين في ١٦ من مارس سنة ١٩٣٨ .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر سليما  
ويكون الطعن عليه على غير أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين الحكم  
بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات .  
( طعن رقم ٢٤٥٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٢ )

#### المبدأ :

ضرورة صدور الأحكام موقعة من الرئيس والأعضاء — وجوب  
توقيع الأحكام وقت صدورها بمعنى توقيع مسودات الأحكام من الرئيس  
والأعضاء — نسخ الأحكام الأصلية يرجع في شأنها الى قانون المرافعات  
الذى يقضى بأن يوقع رئيس الجلسة وكتبتها نسخة الحكم الأصلية —  
يجب اتباع ذلك بصدد نسخ الأحكام الأصلية الصادرة من المحاكم  
التأديبية .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة  
تنص في صدد الاجراءات أمام المحاكم التأديبية على أنه « لا يجوز  
تأجيل النطق بالحكم أكثر من مرة ، وتصدر الأحكام مسببة ويوقعها  
الرئيس والأعضاء » وتنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨  
بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصرى  
على أن : « تصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء الذين  
أصدروها » .

ومن حيث أن النصين سالفى الذكر يقضيان بضرورة صدور الأحكام  
موقعة من الرئيس والأعضاء الذين أصدروها . وإذا كانت الأحكام تصدر

في صورة مسودات أولا ثم تحرر بعد ذلك بمدة نسخ الأحكام الأصلية ،  
لذا فان النصين سالفى الذكر يعنيان وجوب توقيع الأحكام وقت صدورهما  
بمعنى توقيع مسودات الأحكام من الرئيس والأعضاء • أما نسخ الأحكام  
الأصلية فيرجع في شأنها الى الاجراءات التى ينص عليها قانون المرافعات  
اعمالا للمادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة • فاذا كان قانون المرافعات  
يقضى بأن يوقع رئيس الجلسة وكتبتها نسخة الحكم الأصلية فان هذا  
هو ما يجب اتباعه بمحدد نسخ الأحكام الأصلية الصادرة من المحاكم  
التأديبية وتفسير المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة على هذا النحو يتسق  
مع ما يتبع مع كافة الأحكام مدنية وجنائية ، ( م ١٧٥ و ١٧٩ من قانون  
المرافعات وم ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ) وليس ثمة ما يدعو  
للخروج على هذا الاتساق بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية •

وإذا كان الأمر كذلك فان الدفع الأول الذى أثاره الطاعن يكون  
جدير بالرفض •

(طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٣ هـ و ١٨٩٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٨٩)

### قاعدة رقم ( ٣٦٤ )

#### المبدأ :

يجب لتقييم الحكم القضائى قانونا أن يصدر من الهيئة المشكلة وفقا  
لأحكام القانون — سماعها المرافعة وانتمام الدأولة قانونا — وتوقيع  
مسودة الحكم المشتملة على أسبابه — الحكم هو خلاصة ما أسفرت عنه  
الدأولة قانونا حتى لحظة النطق بالحكم — تضمن الحكم تسجيلا لـ  
الخصومة وارتسام الاجراءات الجوهرية فيها وبيان قضائتها حتى النطق  
بالحكم — ليكون كلمة القانون وعنوانه الحقيقة فيما فصل فيه — وجوب  
حصول الدأولة فى الاحكام سرا بين أعضاء المحكمة مجتمعة فى منطوق  
الحكم وأسبابه بعد انتهاء المرافعة وقبل النطق به • وجوب ايداع مسودة

**الحكم المشتبهة على أسبابه موقعة من رئيس المحكمة والقضاة عند النطق بالحكم —** لاضفاء الاطمئنان على نفوس المتقاضين بأن الحكم صدر بعد تخطيط أوجه التداع ومناقشة أدلة الخصوم .

**المحكمة :** ومن حيث أن المسلم به أن الحكم هو القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا في منازعة مطروحة عليها بخصومة رفعت اليها وفقا للقانون وأنه في مقام تحديد الاجراءات والقواعد المنظمة لدور القضاة ازاء الفصل في المنازعة فقد نص قانون مجالس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المادة ٣ من قانون الاصدار على أن « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » واذ تنص المادة ١١٦ من قانون المرافعات على أن « تكون المدالة سرية بين القضاة مجتمعين » وتنص المادة ١٦٧ على أنه « لا يجوز أن يشترك في المدالة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » وتنص المادة ( ١٧٠ ) على أنه « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المدالة تلاوة الحكم فاذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم » .

واذ يبين من استقراء الأحكام الواردة في تلك النصوص أن المشرع قد أوجب لقيام الحكم القضائي قانونا أن يصدر من الهيئة المشكلة وفقا لأحكام القانون والتي سمعت المرافعة وأتمت المدالة قانونا ووقعت مسودة الحكم المشتبهة على أسبابه باعتبارها — بمراعاة ما تقدم — تمثل القاضى الطبيعى للخصوم الذين مثلوا أمامها وتقدموا بدفاعهم لديها لتتنزل القول الفصل في النزاع القائم وبالنظر الى أن الحكم يمثل خلاصة ما أسفرت عنه المدالة قانونا حتى لحظة النطق به وضمانا لأداء أمانة القضاء كما شاء لها الشارع أن تكون فقد أوجب أن يتضمن الحكم رسدا وتسجيلا لسير الخصومة وارتسام الاجراءات الجوهرية فيها وبياناً لقضائها حتى النطق بالحكم حتى يكون الحكم بياناً بما قدم في

مسبيل الوصول الى كلمة القانون في النزاع وعنوانا للحقيقة فيما فصل فيه ، كما أوجب المشرع أن تحصل المداولة في الأحكام سرا بين أعضاء المحكمة مجتمعين في منطوق الحكم وأسبابه بعد انتهاء المرافعة وقبل النطق به وذلك ضمانا لحرية آرائهم وأوجب ألا يشترك في المداولة غير أعضاء المحكمة الذين سمعوا المرافعة ، كما أوجب لكل ذلك ايداع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من رئيس المحكمة ومن القضاة عند النطق بالحكم حتى يضمنى الاطعنتان على نفوس المتقاضين بأن الحكم صدر بعد تمحيص أوجه النزاع ومناقشة أدلة الخصوم وايداع مسودة الحكم بتوافره على ما سلف بيانه يعد دليلا على تحقق الضمانة المشار اليها وأن القضاة الذين وقعوا المسودة هم الذين تداولوا في أسبابه واتفقوا عليها واستقرت عقيدتهم على أساس فيها ولما كانت هيئة قضايا الدولة قد أودعت بجلسة ١٩٩٢/٧/٥ مسودة الحكم الصادر من المحكمة العسكرية لطلبة كلية الشرطة بفصل الطاعن مبينا بصدوره بصورة تشكيل هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم وتضمنت أسبابه وتوقيعهم عليها كقضاة المحكمة الذين تداولوا فيه ومن ثم تكون مسودة الحكم قد توافرت على كافة الضمانات التي أوجبها للقانون في الأحكام ولا يغير من ذلك توقيع ممثل الادعاء على نسخة من الحكم فهو لا ينهض دليلا على اشتراكه في المداولة الذي لا يخل عليه سوى التوقيع على مسودة الحكم الأصلية .

( طعن رقم ٣٣١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٨/١٥ )

## خامسا - تسبيب الحكم

قاعدة رقم (٣٦٥)

### المبدأ :

من المبادئ الأساسية للنظام العام القضائي ضرورة صدور الأحكام القضائية دسبية على نحو يرتبط معه منطوق الحكم بالأسباب المحددة الواضحة التي تحمل هذا المنطوق وتبرره من حيث الواقع والقانون بحيث يتمكن أطراف الخصومة من معرفة السند الواقعي والأساس القانوني الذي قام عليه القاضي حكمه وفصله في النزاع على الوجه الذي ورد بمنطوق حكمه وبالتالي يكون لكل منهم مباشرة حقه في الطعن في الحكم وإبداء دفاعه بشأن ما أورده من منطوق وما قام عليه من أسباب أمام محكمة الطعن على نحو يمكن المحكمة من مباشرة ولايتها القضائية في مراجعة الأحكام المطعون فيها أمثلها ووزنها بميزان القانون والحق وأصلها هو ثبت فيها من منطوق وأسباب محددة وواضحة - يقصد بالتسبب أن يحدد الحكم الوقائع ومواد القانون ووجهة الرأي الذي تتبناه المحكمة بوضوح كاف يؤدي إلى منطوق الحكم منطقا وعقلا - لا يكفي في هذا الشأن لاعتبار الحكم مسببا ترديد نصوص القانون أو سرد الوقائع دون تحديد واضح وقطع لا اعتمدته المحكمة وأقرته من حادثات الواقع وتحصيل فهم نصوص القانون الذي بنت عليه المنطوق .

**الحكمة :** ومن حيث أن ظروف ووقائع الدعوى التأديبية تتخصل في صدور قرار بتكليف المطعون ضده برقم ٣٥ لسنة ١٩٨٢ في ١٣ يناير سنة ١٩٨٢ للعمل كإخصائي للتأهيل الطبي بالدرجة الثالثة بمجموعة الوظائف التخصصية بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية لمدة سنتين اعتبارا من ١٩٨١/١٠/١ واستلامه العمل في ١٩٨٢/٢/٢٨ ،

ثم استدعائه للتجديد في ١٩٨٢/٧/٢ وقد استمر المطعون ضده في اداء واجب التجديد حتى تم تضييعه في ١٩٨٣/١٠/١ حيث لم يعد لعمله كما تقول الجهة الادارية رغم اذاره باستلام عمله .

ومن حيث أن التكليف لا يختلف في طبيعته عن طبيعة علاقة الوظيفة العامة انتمى تربط المكلف بالجهة بها ، سوى اجبار المكلف على شغل اداء اعمال وظيفية معينة لمدة محددة .

ومن حيث حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم قبول الدعوى التأديبية قبل المحال للمحاكمة التأديبية ، ولما كانت صور عدم قبول الدعوى محددة بالقانون ، وتدور حول حق التقاضي كما في حالة فقد الصفة أو المصلحة في الدعوى ، أو اقامة الدعوى حال سقوطها بمضي المدة أو لسبق الفصل في موضوع الدعوى .

ومن حيث أن الحكم الطعن لم يوضح الأساس الذي استند اليه لقضائه بعدم قبول الدعوى التأديبية حال كون المحال مكلفا وفقا لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تكليف الأطباء والصيادلة وهيئات التمريض ، بصفة فعلية طبقا للقانون الخاص بالتكليف .

ومن حيث أنه من المبادئ العامة الأساسية للنظام العام القضائي ضرورة محذور الأحكام القضائية مسببة على نحو يرتبط معه منطوق الحكم بالأسباب المحددة الواضحة التي تحمل هذا المنطوق وتبرره من حيث الواقع والقانون بحيث يتمكن أطراف الخصومة من معرفة السند الواقعي والأساس القانوني الذي أقام عليه القاضي حكمه وفصله في النزاع على الوجه الذي أورده بمنطوق حكمه وبالتالي يكون لكل منهم مباشرة حقه في الطعن في الحكم وابداء دفاعه بشأن ما أورده من منطوق وما قام عليه من أسباب أمام محكمة الطعن على نحو تتمكن منه محاكم الطعن من مباشرة ولايتها القضائية من مراجعة الأحكام المطعون فيها



أمامها ٥٥ ووزنها بميزان القانون والحق والعدل بما هو ثابت فيها من منطوق وأسباب محددة وواضحة وهذا المبدأ الأساسى الحاكم للنظام العام القضائى هو الذى قضى بأن تنص الملة (٤٣) من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن أحكام المحاكم التأديبية يجب أن تكون مسببة والمقصود بالتسبيب أن يحدد الحكم الوقائع ومواد القانون ووجه الرأى الذى تبينه المحكمة بوضوح كافى يؤدى الى منطوق الحكم منطقاً وعقلاً ولا يكف فى هذا الشأن لاعتبار الحكم مسبباً ترديد نصوص القانون أو سرد الوقائع دون تحديد واضح وقاطع لما اعتمدته المحكمة وأقرته من حادثات الواقع وتحصيل فهم نصوص القانون الذى بنت عليه المنطوق .

ومن حيث أنه لا يبين من أسباب الحكم سالف الذكر بالتحديد وجه الرأى الذى تتبينه المحكمة وجعلته أساساً لقضائها بعدم قبول الدعوى التأديبية قبل المطعون ضده مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور الشديد فى التسبيب ، كما يعينه عدم قيام أى ارتباط بين أسبابه ومنطوقه مما يجعله مشوباً بالبطلان الذى يقتضيه معه من تقضى المحكمة بالغاء هذا الحكم والأمر بإعادة الدعوى التأديبية الى المحكمة التى أصدرته لإعادة نظرها والفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .

( طعن رقم ٧٢٧ لسنة ٣٣ ق — بجلسة ١٧/٦/١٩٨٩ )

## سادسا - تفسير الحكم

قاعدة رقم (٣٦٦)

### المبدأ :

منطق تفسير الحكم أن يكون منطوق الحكم غامضا أو مبهما .

**المحكمة :** مفاد المادة (١٩٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية أنه ينحصر سلطان المحكمة عن الدعوى متى فصلت فيها والرجوع الى المحكمة لتفسير الحكم يجب الا يخل بهذا المبدأ ولا يجوز أن يتخذ التفسير ذريعة لاصلاح خطأ أو استكمال نقص وقع فيه الحكم أو لتعديل الحكم وقد بين المشرع حدود التفسير فاشترط أن يكون منطوق الحكم غامضا أو مبهما وتفسير غموض المنطوق مسألة تقديرية للمحكمة يحكمها معنى عام هو استغراق عبارات المنطوق في ذاتها كما لو كانت العبارات تبعث الخيرة في كيفية تنفيذ الحكم واذا كانت عبارات المنطوق في ذاتها صريحة واضحة جلية فلا يهم ان كان المنطوق قد جانب الضواب في تطبيق القانون أو تأويله أو أنه أخطأ في فهم المصطلح من الوقائع وأساس ذلك أن هناك فرق بين مجال التفسير ومجال الطعن في الحكم .

(طعن رقم ٨٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٣٦٧)

### المبدأ :

لا يجوز للمحكمة وهي تنظر طلب تفسير الحكم أن تتعرض من جديد لوقف تنفيذ الحكم المطلوب تفسيره أو تعديله أو إلغاؤه .

**المحكمة :** طلب تفسير الحكم يقدم الى المحكمة التي أصدرت الحكم بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى - تقتصر سلطة المحكمة في نظر

هذا الطلب على تفسير الحكم وإيضاح ما شل به من غموض حتى يتسنى تنفيذه بما يتفق وحقيقة المراد من منطوقه ومؤدى ذلك أنه لا يجوز للمحكمة وهي تنتظر طلب التفسير أن تتعرض من جديد لوقف تنفيذ الحكم المطلوب تفسيره أو تعديله أو إلغاؤه .

(طعن رقم ٢٧٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٨٩)

### قاعدة رقم (٣٨)

#### المبدأ :

المادة ١٩٢ من قانون المرافعات مناط الأخذ بها أن يكون الطلب بتفسيره ما وقع في منطوقه الحكم أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا تكون لجزء منه مكملا له من غموض أو ابهام — إذا كان الحكم واضح لا يشوبه غموض أو ابهام فلا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء — حتى لا يكون التفسير ذريعة لتصديله بالرجوع منه (ما بالانصاف اليه مما يعتبر ماسا بحجتيه — غموض الحكم أو ابهامه هو مسألة تقديرية للمحكمة وان كان يحكمها أصل علم هو استغلاق عباراته في ذاتها على الفهم — المادة ١٩٢ من قانون المرافعات مناط الأخذ بها أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو خطأ الفصل في طلب موضوعي وأفعال كليهما يجعل الطلب باقيا مطلقا أمامها لم يقضى فيه قضاء ضمنيا .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٩٢ من قانون المرافعات تنص على أنه يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام ويقدم الطلب بالأوضاع المتأهلة لرفع الدعوى ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره . . وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن مناط الأخذ ينص هذه المادة أن يكون للطلب بتفسير ما وقع منطوق الحكم أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا تكونا لجزء منه مكملا له من غموض أو ابهام أما إذا كان

قضاء الحكم واضحا لا يشوبه غموض أو لبهام فلا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة لتمديد بالرجوع عنه بالاضافة اليه مما يعتبر ماسا بحجيته ، هذا وغموض الحكم أو ابهامه هو مسألة تقديرية للمحكمة وأن كان يحكمها أصل عام هو استغلق عباراته في ذاتها على الفهم .

وأن المادة ١٩٣ من ذات القانون تنص على أنه اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لمصاحب الشأن ان يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه وأن منسلط الأخذ بهذا النص كذلك حسبا يستفاد منه أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهر أو خطأ الفصل في طلب موضوعي واغفالا كلياً يجعل الطلب باقيا مطلقا أمامها لم يقضى فيه قضاء ضمنيا .

ومن حيث أن الثابت من الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ٢٢/٦/١٩٨٦ في الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٣٣ ق المقام من ذات الطاعن ضد الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والذي قضى بأحقية الطاعن في أن يسوى معاشه عن كل من الأجر الاساسي والأجر المتغير على أساس معاملته المعاملة المقررة لنائب الوزير اعيننا من تاريخ استحقاقه المعاش مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية . وجاء بأسماء هذا الحكم المرتبطة بمنطوقه ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكمل له . ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم واذ كان الثابت من الاوراق أن السيد المستشار . . . . . قد عين بوظيفة نائب رئيس مجلس الدولة في ٢١ يولية ١٩٨٦ واستمر بها حتى بلوغه السن المقررة لترك الخدمة في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ أي استمر بوظيفة مدة تزيد على أربع سنوات وكانت مدة اشتراكه في التأمين تزيد على خمس سنوات ومن ثم فله يستحق أن يعامل من حيث المعاش عن كل من الأجر الاساسي والمتغير المعاملة المقررة لنائب الوزير مع الزيادات المقررة قانونا ، فان هذا الحكم - وقد قضى بمنحنا تقدم - يكون قد فصل في كل الطلبات الموضوعية التي اكتمل عليها الطعن

دون غموض أو أبهام . أما اجراء تسوية لمعاش الطاعن وبيان مقدار كل عنصر من عناصر التسوية وأسس وكيفية تقديره وما إلى ذلك من أمور تتعلق بتنفيذ الحكم فليس من شأن الحكم أن يستطرد فيها ، وتكون المغازاة في شأن سلامة الإجراءات والقرارات المتعلقة بها محلها طعنا جديدا يقام بمراعاة الاجراءات والمواعيد المقررة قانونا لذلك .

(ملعن رقم ٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٩/١١/١٩٨٧)

### قاعدة رقم (٢٦٩)

#### المبدأ :

حجية الأمر المقضى تثبت للمنطوق دون أسباب الحكم الا ان الأسباب تكون لها هذه الحجية أيضا اذا ارتبطت ارتباطا وثيقا بمنطوقه بحيث لا يقوم المنطوق بغير هذه الأسباب — مثال لتفسير الحكم مرتبطا بأسبابه .

**المحكمة :** ومن حيث أن مبني هذا الطلب أن الطالب تقدم الى جامعة عين شمس لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الحكم الصادر لصالحه باستكمال اجراءات تعيينه في وظيفة أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية بكلية التربية والتي ما زالت شاغرة حتى الآن ، الا أن الجامعة أفادت بأن الحكم الصادر لصالحه يشوبه الغموض ويكتنفه الأبهام من حيث تنفيذه ويحتاج الى صدور تفسير له من المحكمة التي أصدرته حتى يمكن تنفيذ الحكم طبقا للتفسير المطلوب .

ومن حيث أن الحكم محل طلب التفسير قضى في منطوقه بالغاء قرار رئيس مجلس جامعة عين شمس الصادر بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ . بالغاء الاعلان عن شغل وظيفة أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية بكلية التربية وما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أن المقرر أن الأصل أن حجية الأمر المقضى به تثبت

المنطوق الحكم دون أسبابه إلا أن الأسباب تكون لها هذه الحجية أيضا إذا ارتبطت ارتباطا وثيقا بمنطوقه بحيث لا يقوم المنطوق بغير هذه الأسباب .

ومن حيث أن البادى من أسباب الحكم محل طلب التفسير ، السابق بيانها ، أن هذه الأسباب ارتبطت ارتباطا وثيقا بمنطوق الحكم بحيث لا يقوم هذا المنطوق بغيرها ومن ثم فإن هذه الأسباب تحوز ذات حجية الأمر المقضى به التى يحوزها المنطوق ، وعلى هذا المقتضى ، فإن منطوق الحكم ، مرتبطا بأسبابه ، إنما استهدف الزام الجامعة بالمضى فى اتخاذ إجراءات تعيين المدعى فى الوظيفة المذكورة ، وذلك بمرض ما تم من إجراءات على مجلس الجامعة لاتخاذ القرار فى شأن تعيينه بتلك الوظيفة بعد أن بينت الأسباب أن اعتراض مكتب الأمن على تعيين المذكور لا يجد له سنده من القانون ومن ثم فلا يصح أن يتخذ سببا لعدم تعيين المدعى فيها ، بعد أن استوفى كافة شرائط هذا التعيين . وهو ما تؤدى اليه تلك الأسباب حتما ، واذ ارتبطت تلك الأسباب بمنطوق الحكم ارتباطا وثيقا لا يقوم هذا المنطوق بدونها ، فإنه يتعين تفسير هذا المنطوق حسبما ذكره والقضاء به .

( طعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

#### المبدأ :

يجب أن تكون أسباب الحكم مكتوبة على نحو يوضح وضوحا كافيا ونافيا للجهالة متضمنة الأسانيد الواقعية والقانونية التى بنت عليها المحكمة عقيدتها بالادانة أو البراءة وتحقيقها لأوجه الدفاع الجوهرية وما انتهت اليه بشأن كل وجه منها سواء بالرفض أو القبول — أساس ذلك : حتى يتسنى للمحكمة الإدارية الطلأ أعمال رقبتها بما يكفل تحقيق سلامة النظام العام القضائى .

**الحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن ما لكاه الطاعنان في هذا الشأن هو فحص أوراق طلبات الشركة المعترضة ( شركة مصر ايران فرنسا للفنادق ) ثم أعقبت اللجنة ذلك بأن زيادة رأس المال مسددة بالعملة الأجنبية مما يعتبر معه مالا مستثمرا فيسرى الاعفاء لمدة خمسة سنين على الزيادة في رأس مالها من تاريخ نشر القرار في ١٩٨٠/١/٥ الى ١٩٨٥/١/٤ من رسم الدفعة النسبي ، وقد عرض محضر اللجنة على مدير عام المأمورية السيد / ٠٠٠٠٠٠ والذي أشر بالاعتماد في ١٩٨٣/١٠/٣ ( حافظة مستندات الطاعنين بجلسة ١٩٨٠/٢/٤ المستند رقم ١ ) .

ومن حيث أنه لا يبين من فحص المراجعة الداخلية أن اللجنة التي تضم الطاعنين قد اتخذت قرارا في شأن بدء سريان الاعفاء ، بل ما جاء في سردها لوقائع الطعن أن الزيادة في رأس المال يسرى عليها الاعفاء اعتبارا من تاريخ نشر القرار في ١٩٨٠/١/٥ وهو وان كان يخالف ما نص عليه قانون ضريبة الدفعة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ من اعتماد تاريخ الاكتتاب في زيادة رأس المال كبدء لاستحقاق تلك الضريبة ( المادة ٨٧ ) الا أن القانون المذكور يسرى اعتبارا من ١٩٨٠/٦/١ على الوقائع التي تنشأ في ظل نفاذ هذا القانون ومن ثم فهو لا يسرى بذاته على ضريبة الدفعة التي تستحق عن وقائع سابقة على هذا التاريخ حيث أنه لم يثبت من الأوراق أو من تعليمات مصلحة الضرائب الأخذ بتاريخ الاكتتاب في زيادة رأس المال كأساس لبداية استحقاق ضريبة الدفعة وقت حدوث الوقائع المنسوبة للطاعنين وكان القرار في ذلك كله طبقا للمنشورات والتعليمات المنظمة للعمل لرئيس مأمورية الضرائب الذي اعتمد هذا الرأي وقرره ، وكان عليه اذ رأى أن ثمة خلاف قانوني في شأنه أن يطلب الرأي القانوني من جهة الاختصاص ، ومن ثم فإنه لا يسوغ إذانة الطاعنين بأنهما قد أتيا جريمة تأدينية تستوجب عقابهما .

ومن حيث أن بحث مصلحة الضرائب ( منطقة القاهرة ثالث قسم

التوجيه الفنى ) والذى قدم الطاعنان صورة منه لم تجدها النيابة الادارية ( المستند رقم ٨ بحافظة مستندات جلسة ١٩٨٩/٢/٤ ) قد انتهى فى خصوص الملف رقم ١٧/١٩٩٩/٧ شركة مصر ايران فرنسا للفنادق الى أن ما نسب ( الشكاى للجنة الداخلية باعتماد الزيادة من تاريخ نشر القرار فان ذلك كان وجهة نظر الشركة من طلب الاعفاء والتي اعتمدها رئيس الامورية فمن ثم فانه ليس هناك أية مخالفة من جانب رئيس اللجنة ، وان كان هناك مخالفة فى الاخضاع أو الاعفاء فى تاريخ النشر فهي مخالفة وقعت أساسا من السيد الشكاى بمذكرة الفحص ) .

ومن حيث أنه فى خصوص الاتهام الموجه للطاعنين باعفاء زيادة رأس المال رغم عدم توافر شروط الاعفاء فان هذا الاتهام بذاته لا أساس له من الأوراق حيث أنه لا خلاف على مبدأ الاعفاء من ضريبة الدمغة وأن ما أثبت بالتحقيقات هو فى خصوص تاريخ سريان الاعفاء ، وأنه وفقا للمادة ( ١٦ ) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى فان زيادة رأس المال يتمتع بالاعفاء من ضريبة الدمغة ، وهو ما قرره بالفصل الجمعيات العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة برأيها الصادر بجلسته ١٩ من نوفمبر ١٩٨٦ ، ومن ثم فان اتهام الطاعنين بتقريب اعفاء زيادة رأس المال لشركة مصر ايران فرنسا للفنادق لم يرد بالمخالفة لصحيح حكم القانون وبالتالي ينهدر أساس هذا الاتهام .

ومن حيث أنه من مقتضى ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قد أدان الطاعنين مستندا الى ترديد أقوال الشهود ووصفهم لما نسبوه الى الطاعنين بأنه يعد مخالفة مالية وادارية مشيرا للتعليمات رقم ( ١ ) لسنة ١٩٨٥ وذلك دون ايراد أية مناقشة لما أبداه الطاعنان أمام المحكمة التأديبية من دفاع جوهرى ودون أن تحدد المحكمة ذاتها فى حكمها الأساسيد والحجج الأساسية التى بنت وكونت الحكم بناء عليها وحددت عقوبتها من حيث الواقع والقانون فى وقوع الأفعال المنسوبة للمتهمين



وصحة نسبتها الى كل منها بحسب القواعد والنظم والتعليمات المنظمة للعمل وصحة تكليف هذه الأفعال قانونا باعتبارها جرائم ومستقيدا الى أسباب لم تستخلص استخلاصا سائفا من الأوراق ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر مشوبا بالقصور الشديد في التسبب مهذرا الحق الطبيعي لكل منهما في أية محاكم تأديبية أو جنائية في ابداء دفاعه وتحقيق هذا الدفاع وهو الحق المقدس الذي تقرره الأديان السماوية وختامها الاسلام وروته نصوص اعلان حقوق الانسان والمواد ( ٦٧ ، ٦٩ من الدستور كما نصت عليه صراحة المادة ( ٧٨ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فضلا عن مخالفة المواد ( ٣٧ ، ٤٣ ) من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة والتي أوجبت أن تصدر الأحكام من المحاكم التأديبية مسببة ويتمين لتكون كذلك أن تتضمن الأسباب مكتوبة على النحو الذي يوضح وضوحا كافيا ونافيا لجهالة الأسانيد الواقعية والقانونية التي بنت عليها المحكمة عقيدتها بالادانة أو البراءة وتحقيقها لأوجه الدفاع الجوهرية للمتهمين وما انتهت اليه بشأن كل وجه منها سواء بالرفض أو القبول وذلك ليتسنى للمحكمة الادارية العليا اعمال رقابتها القانونية على تلك الأحكام بما يكفل تحقيق سلامة النظام العام القضائي لمحكمة مجلس الدولة وضمانا لأداء هذه المحاكم التأديبية لرسالتها في تحقيق العدالة التأديبية ولضمان حسن سير نظام المرافق العامة والاحترام الكامل للحقوق العامة للعاملين المقدمين لتلك المحاكم وعلى رأسها حقهم في الدفاع عن برائتهم مما نسب اليهم — هذا الحكم يكون قد صدر مشوبا بالبطلان، فبنيأ على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه مما يتمين معه إلغاء الحكم ببراءة الطاعنين .

ومن حيث أن خاسر الطعن ملزما بمصرفاته طبقا لحكم المادة ١٨٤

من قانون المرافعات ، الا أنه لما كان الطعن المثل في حكم محكمة تأديبية فانه يعنى من هذه الرسوم تطبيقا للمادة ( ٩٠ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

( طعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٨٩/٣/٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٧١ )

#### المبدأ :

طلب تفسير الحكم لا يكون الا بالنسبة الى قضائه الوارد في منطوقه فهو الذى يحوز حجية الشيء المقضى به دون أسبابه إلا ما كان من هذه الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباط جوهري ومكونا لجزء منه مكمل له — لا يكون طلب تفسير الحكم الا حيث يلحق بهذا المنطوق أو يشوبه غموض أو ابهام يقتضى الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو ابهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد — الحكم المستأثر بالتفسير يعتبر متما للحكم الذى يفسره لا يعد حكما جديدا — يلزم أن يقف حكم التفسير عند حد ايضاح ما ابهم أو غمض بالفعل بحسب تقدير المحكمة — دون المساس بما قضى به الحكم محل التفسير بنقص أو زيادة أو تعديل والا كان ذلك اخلافا بقوة الشيء المقضى به — يتعين استظهار دهنى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره ان كان ثمة وجه في الواقع والقانون لانك دون التجاوز الى تعديل ما قضى به .

#### المحكمة : ومن حيث أنه ، وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة ، فان طلب تفسير الحكم لا يكون الا بالنسبة الى قضائه الوارد في منطوقه فهو الذى يحوز حجية الشيء المقضى به أو قوته دون أسبابه الا ما كان من هذه الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباط جوهريا ومكونا لجزء منه مكمل له ، كما لا يكون الا حيث يلحق بهذا المنطوق أو يشوبه غموض

أو أبهام يقتضى الايضاح والتفسير لاستجلاء قصد المحكمة فيما غمض أو أبهم ابتغاء الوقوف على حقيقة المراد منه ، حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد • ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما للحكم الذى يفسره من جميع الوجوه لاحكاما جديدا ، ولذلك يلزم أن يقف عند حد ايضاح ما أبهم أو غمض بالفعل بحسب تقدير المحكمة ، لا ما التبس على ذوى الشأن فهمه • على الرغم من وضوحه وكل ذلك دون المساس بما قضى به الحكم محل التفسير بنقص أو زيادة أو تعديل ، والا كان فى ذلك اخلال بقوة الشيء المقضى به • والتزاما بهذه القواعد وفى نطاقها يتحدد موضوع طلب التفسير ، فلا يكون له محل اذا تعلق بأسباب منفكة عن المنطوق أو بمنطوق لا غموض فيه ولا أبهام أو اذا استهدف تعديل ما قضى به الحكم بالزيادة أو النقص ولو كان قضاؤه خاطئا أو اذا قصد الى اعادة مناقشة ما فصل فيه من الطلبات الموضوعية أيا كان وجه الفصل فى هذه الطلبات • وبالترتيب على ذلك يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره ، ان كان ثمة وجوب فى الواقع والقانون لذلك ، دون التجاوز الى تعديل ما قضى به •

ومن حيث أنه يتعين انزال المبادئ العامة والأصول المقررة ، المشار اليها ، فى شأن تحديد نطاق الدعوى بطلب التفسير وحدود اختصاص المحكمة عند نظرها ، على الدعوى الماثلة بطلب تفسير الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ٤ يونية سنة ١٩٨٥ فى الطعن رقم ٢٤٤١ لسنة ٣٠ القضائية عليا ، مع مراعاة الالتزام بحكم المادة ١٠١ من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ التى تجرى عبارتها على أن الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقضى هذه الحجية • • وكذلك حكم المادة ٥٢ من قانون مجاس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ التى تنص على أن تسرى فى شأن جميع الأحكام ، القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة •

ومن حيث أن الثابت أن الحكم المطلوب تفسيره ، بالدعوى الماثلة ،  
جرى منطوقه بما يأتي « حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه  
بالغاء الحكم المطعون فيه وبالغاء القرار المطعون فيه وألزمت جامعة  
الزقازيق المصروفات . والثابت أيضا من استعراض أسباب الحكم المشار  
اليه أن الطلبات في الدعوى وفي الطعن كانت تتحصل في طلب الغاء قرار  
رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٣ من مايو  
سنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من تقرير المنفعة العامة على قطعة الأرض المنوكة  
للمدعين ( وهم الطاعنون في ذلك الطعن ) والاستيلاء عليها بطريق التنفيذ  
المباشر ، ويبين من أسباب ذلك الحكم أن قرار رئيس مجلس الوزراء  
رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٢ والمشار اليه ، كان ينص في المادة الأولى على أن  
« يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع استكمال المنشآت العلمية  
لجامعة الزقازيق » كما نصت المادة الثانية منه على أن « يستولى بطريق  
التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ هذا المشروع والبالغ مساحتها  
١٨٤٠٠ م بحوض العقابى رقم ١ قسم بندر الزقازيق والموضحة حدودها  
ومعاملها واسم ملكها بالذاكرة والرسم التخطيطي المرفقين . وقد صدر  
الحكم المطلوب تفسيره بالغاء اقرار المطعون فيه ، وهو قرار رئيس  
مجلس الوزراء رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٢ ، الغاء مجردا . فجرى منطوق  
الحكم في صراحة ووضوح تأمين بالغاء ذلك القرار في جميع أساطره سواء  
بتقرير المنفعة العامة أو الاستيلاء على الأرض بطريق التنفيذ المباشر .  
وينطوى الحكم بالالغاء ، بحكم اللزوم القانوني ، على أثر هادم  
Effet Destructif مقتضاء العودة بالحالة وكان القرار المحكوم  
بالغاء له يصدر بما مفاده محو آثاره من وقت صدوره . وذلك الحكم  
الصادر بالالغاء ، بما يتوافر به من قوة الأمر المقضى ، ومن حجية مطلقة  
قبل الكافة ، يكون من الممتنع إعادة المساس به أو تعديل ما قضى به  
بالزيادة أو بالانقضاء أو بالتعديل . فلا يجوز قانونا أن يكون الحكم  
بالالغاء محل لمساومة من ذوى الشأن والا كان في ذلك إبقاء على المخالفة  
القانونية التي شابت القرارات المحكوم بالغاءه وتفتيتا لثمرة الحكم ،

الأمر الذي يتعارض بذاته ، بحسب الأصل ، مع الجبية التي تلحق به والقوة الملزمة *Le Force Obligatoire* التي يتمتع بها . فإذا كان ذلك ، وكان الحكم محل الدعوى الماثلة ، قد انتهى الى إلغاء القرار المطعون فيه ، وورد الإلغاء ، حسب صريح منطوق الحكم ، على القرار في كامل أشطاره فلا يكون ثمة ابهام أو غموض قد شابه . فضلا عن ذلك فلم يكن مطروحا على المحكمة التي أصدرت الحكم طلب التنفيذ بمقابل أى عن طريق التعويض ، إذ اقتضت الطلبات على طلب إلغاء القرار ، فإذا كان ذلك فما كان الحكم المطلوب تفسيره أن يحكم ، بعد إذ استظهر عدم مشروعية القرار ، بالتعويض بديلا عن الإلغاء الذي اقتضت الطلبات في الدعوى وفي الطعن عليه فلا يملك قاض المشروعية أن يرفض الحكم بإلغاء قرار تأكد من عدم مشروعيته استنادا الى اعتبارات تتعلق بأية نتائج يمكن أن تترتب على الحكم بالإلغاء . ولا يكون ثمة محل لتساؤل ، والبال كذلك ، عما إذا كان الحكم المطلوب تفسيره انطوى على مكتة تنفيذه عن طريق التعويض بديلا عما قضى به ، في صراحة ووضوح ، من إلغاء القرار المطعون فيه . وتكون الدعوى الماثلة في حقيقتها ، بطلب تعديل ما قضى به الحكم من إلغاء مما تكون معه الدعوى متعينة الرفض لمخالفتها اطار دعوى التفسير والحدود التي يجب ألا تتجاوزها على نحو ما سبق البيان .

( طعن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/١٢/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

#### المبدأ :

تفسر الحكم لا يكون الا بالنسبة الى قضائه الوارد بمنطوقه أو أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكملا له — التفسير بهذه الحاية يقف عند حد ايضاح ما أبهم بالفعل بحسب

تقدير المحكمة لا على ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه .

**الحكمة :** ومن حيث أن المشرع لم يحدد ميعادا معينا ترفع خلاله دعوى تفسير الأحكام .

ومن حيث أن المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تقضى بأنه يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو ابهام ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تفسير الحكم لا يكون إلا بالنسبة الى قضائه الوارد بمنطوقه أو أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق ارتباطاً جوهرياً مكوناً لجزء منه مكملاً له والتفسير بهذه المثابة يقف عند حد ايضاح ما أبهم بالفعل بحسب تقدير المحكمة لا ما التبس على ذوى الشأن فهمه على الرغم من وضوحه .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم ومتى كان الحكم فى الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣٥ ق . ع قد قضى بأحقية المدعى فى إعادة تسوية معاشه بأن يعامل المعاملة المالية المقررة للوزير دون تحديد رقمى لهذا المعاش سواء بالنسبة للمعاش عن الأجر الأساسى أو المعاش عن الأجر المتغيرة لما يسمح بالاختلاف فى التفسير ويمتنع معه طلب التنفيذ الجبرى للحكم ومن ثم فإن طلب التفسير المائل يكون عن غموض يشوب الحكم ويبرر إقامة هذه الدعوى مما يتعين معه الحكم بقبول دعوى التفسير الخاصة بالجكم فى الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٥ ق . ع للتفسير .

( طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩ )

## ملبأا - تصحيح الأخطاء المالية :

قاءسدة رقم ( ٢٧٢ )

### المبدأ :

الخطأ المالى فى الحكم يجوز تصحيحه بطلب الى المحكمة التى أصدرت الحكم ، بل ويجوز تصحيحه دون أى طلب - يجوز الطعن فى قرار التصحيح اذا تجاوزت حقها المنصوص عليه فى المادة ١٩١ من قانون المرافعات بطرق الطعن الجائزة فى حكم موضوع الصحيح - القرار الصادر من المحكمة برفض تصحيح الخطأ لا يجوز الطعن فيه على الاستقلال .

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن رقم ٢٩٥١ لسنة ٢٩ ق.عليأ أن الطالب السيد . . . كان قد أقام الدعوى رقم ٤٥٩ لسنة ٢ ق. أمام محكمة القضاء الإدارى بالمنصورة طالبا الحكم بترقيته الى درجة وكيل وزارة اعتبارا من تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقمى ١٠٤ و ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ مع وضعه فى أقدميته فى هذه الترقية فقضت محكمة القضاء الإدارى بالمنصورة بإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ بما تضمنه من ترقيات الى درجة وكيل وزارة بالأمانة العامة للحكم المحلى ورفض ما عدا ذلك من طلبات . وقد صدر هذا الحكم على أساس ما قدمته جهة الإدارة من مستندات تفيد بأن القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ صدر بترقيات لوظائف الأمانة العامة للحكم المحلى التى ينتمى اليها المدعى أما القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فهو خاص بترقيات لوظائف قيادات الحكم المحلى الذين تتظمهم أقدمية مستقلة عن وظائف الأمانة العامة للحكم المحلى .

ومن حيث أن المدعى لم يرتض هذا الحكم وطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثانية) بوقيد الطعن برقم ٢٩٥١ لسنة ٢٩ ق.عليأ

حيث أصدرت المحكمة حكما في هذا الطعن. بجلسته ١٩٨٧/١١/٢٢ الذى قضى بتعديل الحكم المطعون فيه وذلك بقبول الدعوى شكلا وبإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ فيما يضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى درجة وكيل وزارة وما يترتب على ذلك من آثار ورفض ما عدا ذلك من طلبات والزام طرفى الدعوى المصروفات مناصفة ، وقد صدر هذا الحكم مستندا الى ذات المستندات المقدمة من جهة الادارة .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على صورتى قرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ و ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ اللتين قدمتهما جهة الادارة ضمن حافظة مستنداتها ومقارنتهما بما ورد في الجريدة الرسمية العدد رقم ٦ الصادر في ٧ من فبراير سنة ١٩٨٠ أن ثمة خطأ ماديا بحت وقع في الصورتين المقدمتين من جهة الادارة حيث ذكر فيهما خطأ أن القرار الصادر بترقيات لوظائف الأمانة العامة بالحكم المحلى هو رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ بينما صحته حسبما ورد في الجريدة الرسمية هو أنه رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ في حين أن القرار الصادر بترقيات لوظائف قيادات الحكم المحلى قرن برقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بينما رقمه الصحيح وفقا للجريدة الرسمية هو ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ .

ومن حيث أن المادة ١٩١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن « تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة » ويجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح اذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائرة في حكم موضوع التصحيح أما القرار الصادر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال . ومن ثم فانه يتعين تصحيح الخطأ المادى الذى وقع في الحكم على النحو المبين آنفا وذلك باثبات الرقم الصحيح لكل من القرارين



المطمعون فيهما حسبما ورد في الجريدة الرسمية وهو ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بالنسبة لقرار الترقية لوظائف الأمانة العامة للحكم المحلى وهو الذى قضى بالغائه فيما تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية الى درجة وكيل وزارة و ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ بالنسبة لقرار الترقية لوظائف قيادات الحكم المحلى والذى قضى برفض الدعوى بطلب الغائه .

( علن رقم ٣٩٥١ لسنة ٢٩ قى — جلسة ١١/١٣/١٩٨٨ )

## ثامنا - أغفل الحكم في بعض الطلبات

قاعدة رقم ( ١٧٤ )

### المبدأ :

اغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية لصاحب الشأن أن يعان خصمه بصحيفة الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه .

**الحكمة :** ومن حيث أن المادة ( ١٩٣ ) من قانون المرافعات تنص على أنه إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعان خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه .

ومن حيث أن طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ على سبيل التعويض عن الأضرار والتي أصابته من جراء قرار اعتقاله هو من الطلبات الموضوعية ، وقد أغفلت محكمة القضاء الإداري الحكم فيه ، فانه كان يتعين على الطاعن ، اعمالا لحكم المادة ( ١٩٣ ) من قانون المرافعات المشار إليها أن يتقدم الى قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بصحيفته لنظر هذا الطلب والحكم فيه مما يتعين معه اعتبار تقرير الطعن المائل بمثابة هذه الصحيفة ، ومن ثم فتقتضى المحكمة بعدم اختصاصها بنظره تأمر بإحالتها الى محكمة القضاء الإداري للاختصاص لنظر طلب التعويض والحكم فيه مع ابقاء الفصل في المصروفات اعمالا لأحكام المادة ( ١٨٤ ) من قانون المرافعات .

( طعن رقم ٣١١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٩١ )

ثامناً — التوقيعات المدونة على المنطوق تشمل الأسباب والمنطوق معا

قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

المبدأ :

إذا كانت مسودة الحكم قد أودعت في ذات الجلسة التي أرجىء النطق بالحكم فيها وكان المنطوق المدون على رول الجلسة المرافقة له هذه المسودة موقع عليها من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بنى على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة — تكون التوقيعات المدونة على المنطوق شاملة من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معا — مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يضم مثل هذا الحكم بالبطالان .

**المحكمة :** ومن حيث أنه فيما يتعلق بدعوى بطلان الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٧٠٣ لسنة ٣٠ قضائية فإن الطاعن يستند في دعواه إلى أن مسودة الحكم أودعت منطوية على أسباب فقط وبدون منطوق أو دون المنطوق على رول الجلسة المرافقة للمسودة وأن المنطوق قد تضمن رفض الطعن بينما كانت الأسباب تدور حول عدم قيام مصلحة للطاعن في طعنه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على أنه إذا كانت مسودة الحكم قد أودعت في ذات الجلسة التي أرجىء النطق بالحكم فيها وكان منطوق الحكم المدون على رول الجلسة المرافقة له هذه المسودة موقع عليه من الهيئة التي أصدرته وعلى وضع يستفاد منه أنه بنى على ما ورد بها من أسباب فلا يتصور فصل منطوق الحكم عن الأسباب الواردة بهذه المسودة ومن ثم تكون التوقيعات المدونة على المنطوق على الوجه سالف البيان شاملة من الناحية القانونية الأسباب والمنطوق معا وأن مجرد ورود المنطوق الموقع عليه على ورقة مستقلة لا يمكن أن يضم مثل هذا الحكم بالبطالان .

ومن حيث أنه باستقراء أساليب الحكم في الدعوى رقم ١٧٠٣ لسنة ٣٠ قضائية يبين أن الحكم قضى بأن ( مصلحة الطاعن ولئن بدت قائمة الا أن أقدميته وقد استقرت بذى قبل تأليه للمرقين بالقرار المطعون فيه فتكون دعواه على غير سند من القانون الأمر الذى يتعين معه الحكم برفض الطعن وقد ورد المنطوق منفصلا عن مسودة الحكم ويقضى بالحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وقد تم التوقيع على المسودة وعلى رول الجلسة التى دون عليها بالمنطوق من أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم وليس ثمة تناقض بين ما ورد من أسباب بالحكم وبين منطوقه إذ أن كلاهما تضمن رفض الطعن ولا وجه لما يدعيه الطاعن من أن أسباب الحكم تدور حول عدم قيام مصلحة الطاعن إذ أن هذه الأسباب أوضحت كما سبق القول أنه وأن بدا واضحا قيام مصلحة للطاعن فى طعنه الا أن المحكمة تقضى برفض طعنه وهو ما يتفق ويتطابق مع منطوق الحكم الذى ورد منفصلا عن الأسباب ومن ثم لا يكون ثمة وجه للطعن بدعوى البطلان الأصلية على الحكم الصادر بجلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ فى الطعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٣٠ ق ويكون الطعن عليه بدعوى البطلان على غير أساس سليم من القانون خليقا بالرفض .

( طعن رقم ٣٣٧٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٩٢ )

## عاشرا - حجية الأحكام

### المبحث الأول

#### شروط حجية الأمر المقضى به بصفة عامة

#### قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

#### المبدأ :

يشترط قبول الدفع بحجية الأمر المقضى أن يكون الحكم السابق قضائيا وقطعيا وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه — إلا إذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق — بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب — يشترط أيضا أن يكون هناك اتحاد في المقصود واتحاد في المحل والسبب — المقصود بعبارة أن يكون الحكم السابق قضائيا — أن يصدر من جهة قضائية لها الولاية في الحكم الذي أصدرته وبموجب سلطتها أو وظيفتها القضائية — المقصود بأن يكون السابق قطعيا أن يكون قد فصل في موضوع النزاع — المقصود باتحاد السبب أن يكون هو مصدر الحق المدعى به :

**الحكمة :** ومن حيث أن الطاعن يبنى طعنه المائل بالنعمى على القرار المطعون فيه بالنعمى عليه بمخالفته للقانون استنادا الى القول — حسبما أوضحه بمذكرة دفاعه المقدمة بجلسة ١٩٨٨/٩/٢٨ أمام دائرة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا — بأن الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لا تزال مسئولة على المساحة محل النزاع ولم يتم الإفراج عنها نتيجة فهم خاطيء في أن قرار اللجنة الصادر في الاعتراض رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٧٩ خاص بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وأنه يتعين لذلك إلغاء الاستيلاء عليها باعتبارها من أراضى البناء الغير خاضعة للاستيلاء سواء في ذلك المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أو القانون

رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، وأن ما استتدت اليه اللجنة في قضائها المطعون فيه بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه انما يقتصر الى سنده القانوني .

وهن حيث أن المادة ١٠١ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن ( الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولكن لا تكون تلك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا ، وتنقض المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها ٥٥ ) ، والمستفاد من هذا النص أن ثمة شروطا يلزم توافرها لقبول الدفع بحجية الأمر المقضى وهي أن يكون الحكم السابق قضائيا وقطعيا وأن يكون التمسك بالحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه الا اذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب ، كما يشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم واتحاد في المحل والسبب . ومعنى أن يكون الحكم السابق قضائيا أن يصدر من جهة قضائية لها الولاية في الحكم الذي أصدرته وبموجب سلطتها أو وظيفتها القضائية ، ومعنى أن يكون الحكم السابق قطعيا أن يكون قد فصل فيه في موضوع النزاع ، وأن المقصود باتحاد السبب هو مصدر الحق المدعى به .

ومن حيث أنه متى كانت القرارات التي تصدرها اللجان القضائية للاصلاح الزراعي تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات ادارية وكان الثابت أن المساحة موضوع الاعتراض رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٧٩ هي نفس المساحة محل الاعتراض الثاني رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر فيه القرار المطعون فيه في الطعن الممثل وذلك بحسب ما انتهى اليه الخبير في تقريره المقدم في هذا الاعتراض ، كما أن سند المعارض ( الطاعن ) واحد في الاعتراضين ، وهو العقد المؤرخ ١٦/٦/١٩٤٥ وهو يمثل اتحاد في السبب في الاعتراضين الأمر الذي يجعل للقرار الصادر من اللجنة

القضائية للإصلاح الزراعي في الاعتراض الأول رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٧٩  
حجية طبقاً لأحكام المادة ١٠١ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية  
للصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تحول دون نظر الاعتراض الثاني  
رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٧٩ وهو ما طبقته اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي  
في الاعتراض الثاني رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٧٩ اذ أصدرت قرارها المطعون  
فيه في الطعن المائل وقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيه في  
الاعتراض رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٧٩ ، وهو ما يتفق ومصحح حكم القانون .  
( طعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٩١ )

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### المبدأ :

شروط قيام حجية الأمر المقضى به — قسمان : ١ — القسم الأول  
يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكماً قضائياً وأن يكون حكماً قطعياً وأن  
تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه — الا اذا ارتبطت  
الأسباب ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه  
الأسباب في هذه الحالة يكون لها حجية الأمر المقضى به — ٢ — القسم  
الثاني : يتعلق بالحق المدعى به ويشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم  
— لا يكون للحكم حجية الا بالنسبة للخصوم أنفسهم — واتحاد في المحل  
اذ لا يكون للحكم هذه الحجية الا بالنسبة للموضوع ذاته وأن يكون  
ثمة اتحاد في السبب .

المحكمة : ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد  
خالف القانون وتطبيقه ذلك أنه طبقاً للمادة ١٠١ من قانون الإثبات يتعين  
للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها أن يتحدد الخصوم  
والمحل والسبب وأن كان هناك اتحاد في الخصوم بين الطعن رقم ٣٤١٧  
لسنة ٢٩ ق . عليا وبين الطعن الحالي الا أن ثمة اختلاف في المحل

والسبب فالمحل في الطمن السابق هو القرار الايجابي رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ لعدم مشروعيته بالاستيلاء على العقارات أما المحل في الطمن الحالي هو وقف تنفيذ والغاء القرار السلبي بالامتناع عن سحب القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ كذلك فالسبب في الطمين مختلف فالسبب في الطمن السابق هو عدم مشروعية القرار الصادر بالاستيلاء على عقارات الطاعن لخروجه عن صحيح القانون والانحراف بالسلطة أما السبب في الطمن الحالي هو أن القرار بطبيعته قرار وقتي نفذ في ١٤/٦/١٩٨٢ وتكريس الاستيلاء بمعنى المصادرة للعالم وهو أمر حرره الدستور فالطمن الأول سببه عدم مشروعية القرار والثاني لا تمس فيه مشروعية القرار ولكن الاعتراض على استطلته لغير مدى حين أنه مؤقت بطبيعته وإذا اختلف المحل والسبب في الطمن فإن الحكم السابق لا يعد مانعا من نظر الدعوى الحالية .

ومن حيث أن المادة ( ١٠١ ) من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن « الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا ، وتقضى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها . وتقوم حجة الأمر المقضى على فكرتين رئيسيتين الفكرة الأولى هي أن المركز القانوني التنظيمي متى انقسم النزاع في شأنه بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه فقد استقر به الوضع الإداري نهائيا فالعودة لاثارة النزاع فيه بدعوى جديدة هو زعزعة لهذا الوضع الذي استقر وهو ما لا يتفق ومقتضيات النظام الإداري ، ولذلك كان استقرار الأوضاع الإدارية وعدم زعزعتها بعد حسمها بأحكام نهائية حازت قوة الشيء المقضى به بمثابة القاعدة التنظيمية العامة الأساسية التي يجب النزول عليها للمحكمة التي قامت عليها ، وهي حكمة ترتبط بالملح للملم ، وذلك لأن زعزعة المراكز التي انحصرت بأحكام نهائية تنظر في نظر القانون بتلك القاعدة التنظيمية العامة ومن ثم فللمحكمة



أن تنزل هذه القاعدة الأساسية في نظر القانون على المنازعة من تلقاء نفسها أيا كان موضوعها وسواء أكانت طعنا بالغاء القرار الإداري أم غير ذلك مادام هذا الموضوع معتبرا من المراكز التنظيمية المرد فيها الى أحكام القانون وحده . والفكرة الثانية التي تقوم عليها الحجية هي الحيلولة دون التناقض في الأحكام مع مراعاة النسبية في الحقيقة القضائية استقرارا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية .

ومن حيث أن مفاد النص السابق أن ثمة شروطا لقيام حجية الأمر المقضي وهذه الشروط قسمان ، قسم يتعلق بالحكم وهو أن يكون حكما قضائيا وأن يكون حكما قطعيا ، وأن تكون الحجية في منطوق الحكم لا في أسبابه الا اذا ارتبطت الأسباب ارتباطا وثيقا بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق بدون هذه الأسباب فان للأسباب في هذه الحالة أيضا حجية الأمر المقضي ، وقسم آخر يتعلق بالحق المدعى به ويشترط أن يكون هناك اتحاد في الخصوم فلا يكون للحكم حجية الا بالنسبة للخصوم أنفسهم ، واتحاد في المثل اذ لا يكون للحكم هذه الحجية الا بالنسبة للموضوع ذاته ، وأن يكون أخيرا ثمة اتحاد في السبب ومن ثم يبين ما سلف أن المعيار الذي وضعه التقنين المدني لاكتساب الحكم حجية الأدر المقضي هو اتحاد الخصوم واتحاد الموضوع واتحاد السبب والخصوم هم الأطراف الحقيقيين دون نظر الى الأشخاص المائلين في الدعوى وموضوع الدعوى ، ومحلها هو الحق الذي يطلب به المدعى أو المصلحة التي يسعى الى تحقيقها بالالتجاء الى القضاء أما السبب فهو الأساس القانوني الذي سينبنى عليه الحق أو هو ما يتولد منه الحق أو ينتج عنه — والأساس القانوني قد يكون عقدا أو ارادة منفردة أو فعلا غير مشروع أو اثراء بلا سبب أو نصا في القانون — ويتعين في هذا الصدد التمييز بين السبب والمحل وقد يتحد المحل في الدعوى ويتعدد السبب وعلى ذلك لا تكون للحكم الصادر في الدعوى الأولى حجية الأمر المقضي في الدعوى الثانية وكذا يجب التمييز بين السبب والعليل وقد يتحد

السبب وتتعدد الأدلة فإ يحول تعدد الأدلة دون حجية الشيء المقضى فيه  
مادام السبب متحدا •

ومن حيث أن البين من أوراق الدعوى أن الطاعن سبق أن أقام  
الدعوى رقم ١٤١٢ لسنة ٣٦ ق بإيداع صحيفتها قلم كتاب محكمة القضاء  
الادارى بالاسكندرية بتاريخ ٨٢/٨/٣ طلب فى ختامها الحكم بوقف  
تنفيذ والغاء قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢  
الصادر فى ١٩٨٢/٦/٥ وما يترتب على ذلك من آثار • ويجاسة  
١٩٨٣/٦/٣٠ حكمت المحكمة بالغاء هذا القرار وما يترتب على ذلك من  
آثار ولزمت الادارة بالمصروفات ، واذ لم ترتضى الجهة الادارية هذا  
الحكم فقد طعن عليه بالطعن رقم ٣٤١٧ لسنة ٢٩ ق بإيداع تقرير  
الطعن بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٤ قلم كتاب المحكمة الادارية العليا واتى  
حكمت بجلسة ١٩٨٦/١٠/٢٥ بالغاء الحكم الطعون فيه ورفض الدعوى •

ومن حيث أن الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعن  
رقم ٣٤١٧ لسنة ٢٩ ق • اعيا سالف البيان قد حاز قوة الشيء المقضى به  
بكونه نهائيا غير قابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن العادية وفصل  
على وجه قطعى فى موضوع خصومة قضائية ، ولما كانت الدعوى رقم ٧٣٤  
لسنة ٤٢ ق محل الطعن المائل رقم ٣٠١٧ لسنة ٣٥ ق • اعيا تتحد خصوما  
ومحلا وسببا مع الدعوى رقم ١٤١٣ لسنة ٣٦ ق محل الطعن رقم ٣٤١٧  
لسنة ٢٩ ق • اعيا فتتحد الدعويان فى الخصوم وفى المحل حيث أن  
الطلبات فى الدعويين تنصرف مالا الى طلب الحكم بالغاء القرار رقم ٨٧  
لسنة ١٩٨٢ الصادر من وزارة الدفاع ، كذلك فان السبب فى الدعويين  
واحد وهو عدم مشروعية القرار آف الذكر ومخالفته قانون التعبئة العامة  
رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ على ما ذهب اليه المدعى فى كلا الدعويين سواء فيما  
استند اليه من عدم قيام احدى الحالات المبررة للاستيلاء أو فى أن قرارات  
الاستيلاء قرارات مؤقتة ، ولما كان القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن  
التعبئة العامة قد جعل قرار الاستيلاء رهينا بقيام دواعيه ومتى استمرت

تلك الدواعي قائمة استمرت تلك التدابير التي يتعين اتخاذها ومنها الاستيلاء على الممتلكات ومن ثم تتحدد الدعويان في الخصوم والموضوع والسبب واذ قضى الحكم المطعون فيه لذلك بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يكون متفقاً وصحيحاً أحكام القانون ، ويكون الطعن على هذا الحكم قائم على غير أساس جديراً بالرفض .

( طعن رقم ٣٠١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦ )

ذات المبدأ ( طعن رقم ٢٥٣٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١ )

## المبحث الثاني

**القضاء الجائز قوة الأمر المقضى لا يجوز اثارته مرة أخرى**

**قاعدة رقم ( ٢٧٨ )**

**المبدأ :**

يشترط للتمسك بحجية الأمر المقضى ضرورة اتحاد الخصوم والمحل والسبب ، بحيث يكون من غير الجائز قانونا العودة الى المنازعة من جديد في شأنه .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن حجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٨٠ عمال كلى شمال القاهرة الذى تأيد استئنافيا بالاستئناف رقمى ١٣٦٨ لسنة ٩٩ القضائية و ٣٧ لسنة ١٠٠ القضائية ، فإنه يشترط للتمسك بحجية الأمر المقضى ضرورة اتحاد الخصوم والمحل والسبب بحيث يكون من غير الجائز قانونا العودة الى المنازعة من جديد في شأنه .

ومن حيث أن الثابت من استقراء دعوى المدعى أمام محكمة القضاء الادارى أنه اختصم رئيس لجنة التصفية للمؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين ورئيس مجلس ادارة الشركة العامة للصوامع ووزير المالية طالبا ( وفقا لطلباته المعدلة ) الغاء التسوية التى تمت فى ١/٧/١٩٦٤ مع اعادة حالته طبقا لنص المادة ٦٣ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقواعد التى وافقت عليها اللجنة الوزارية للنظم الادارية بجلستها المنعقدة فى ٢٦/١٢/١٩٦٤ ، مع تسوية حالته أسوة بزميله السيد ٠٠٠ ، أما فى دعواه أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية تحت رقم ٤٤٤٦ لسنة ١٩٨٠ مختصما رئيس مجلس ادارة الشركة العامة للصوامع طالبا ( وفقا

لطلباته المعدلة ) أحقيته في التسكين بوظيفة أخصائي شؤون قانونية فئة سادسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ، وتعديل أقدميته في الفئة الرابعة الى ١٩٧٠/١٢/٢٠ وفي الفئة الثالثة الى ١٩٧٣/١٢/٢٩ وفي الفئة الثانية الى ١٩٧٥/١٢/١٥ مع اعادة تسكين المدعى في وظيفة مدير عام ادارة القضايا اعتبارا من ١٩٧٩/٢/١٧ وبصفة احتياطية بترقيته الى تلك الوظيفة اعتبارا من ١٩٧٩/٨/٢٨ مع صرف الفروق المالية وذلك طبقا للمادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ وكذا القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

ومن حيث أنه يبين من مقارنة الدعويين أن شروط التمسك بحجية الأمر المقضى لا تتوافر بشأن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٨٠ ( المؤيد استئنافيا ) من محكمة شمال القاهرة الابتدائية والذي قضى بتعديل أقدمية المدعى في الفئة المالية الرابعة الى ١٩٧٠/١٢/٣٠ وفي الفئة المالية الثالثة الى ١٩٧٣/١٢/٢٩ وفي الفئة المالية الثانية الى ١٩٧٥/١٢/١٥ وأيضا أحقيته في التسكين على وظيفة مدير عام الادارة العامة للقضايا بدرجة مدير عام اعتبارا من ١٩٧٩/٨/٢٨ ، وورد بأسباب الحكم أنه عن طلب الحكم بالزام الشركة المدعى عليها في أحقيته في التسكين الى أخصائي شؤون قانونية اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ فقد اعتبرته المحكمة غير ذى موضوع بعد أن قرر أن الجهة الادارية أجابته الى طلبه .

ومن حيث أن دعوى المدعى أمام محكمة القضاء الادارى قد انصبت على أحقيته في تسكينه على وظيفة أخصائي شؤون قانونية فئة سادسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ، وهو الطلب الذى لم يفصل فيه حكم محكمة شمال القاهرة المشار اليه سابقا ، ولم يحز حجية مانعة من نظره أمام محكمة القضاء الادارى .

( طعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١ )

## المبحث الثالث

حجية الحكم تمتد الى الخصوم وإلى خلفهم العلم وخلفهم الخاص

قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

المبدأ :

حجية الحكم تسرى في شأن الخلف العام والخلف الخاص في الدعوى

**الحكمة :** ومن حيث أن فكرة حجية الأحكام تقوم أساساً على وجوب احترام عمل القاضي وحسم النزاع ومنع تأييده ، ويقى من تعارض الأحكام ، وهذه الحكمة التي استهدفها المشرع من حجية الأحكام تقتضى بحكم اللازم أن الحكم كما يكون حجة على الخصم في الدعوى فإنه يكون كذلك حجة على خلفه العام من دائنين وورثة وعلى خلفه الخاص متى استندوا في النزاع الجديد الى ذات السبب الذي استند اليه الخصم الأصيل في النزاع الذي سبق الفصل فيه .

( طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )

قاعدة ( ٢٨٠ )

المبدأ :

الحكم حجة على الخصوم وعلى خلفهم العلم وخلفهم الخاص متى كان الحكم متعلقاً بالمين التي انتقلت الى الخلف — تشعب الحجة الى الدائنين العاديين — الحكم في الكل يعتبر قضاء في الجزء — متى كان مستند الاعتراض هو وجود عقد أو تصرف معين مدعى بصدوره من الخاضع أو خلفه الى المعارض في تاريخ سابق على تاريخ المصل باى من قوانين الإصلاح الزامى يجب للاعتداد بهذا العقد والفناء الاستيلاء على المساحة

موضوع هذا التعاقد أن يثبت حقيقة منوره فعلا عن الخاضع وفي تاريخ ثابت سابق على تاريخ العمل بالقانون المطبق في الاستيلاء — إذا لم تتحقق هذه الشروط فإنه لا يجوز الحكم بإلغاء الاستيلاء عن أرض الاعتراض .

**الحكمة :** ومن حيث أن الحكم الصادر في الطعن الأخير قد استند إلى أن الاعتراض رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٢ موضوع هذا الطعن يتحدد محلا وسببا مع الاعتراض رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٢ موضوع الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١٨ ق ذلك أن محل الاعتراض هو طلب إلغاء قرار الاستيلاء على مساحة من الأرض الزراعية بالقطعة رقم ٦٦ بحوض الخمسة والترايع رقم ١ بناحية اكرم الأخضر محافظة الجيزة لدى الخاضع ... طبقا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ والسبب في الاعتراض الأول هو العقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ يستغرق السبب في الاعتراض الثاني وهو العقد المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩ لأن العقد الأول هو سند ملكية البائع في العقد الثاني ومن المسامات أن الحكم في الكل يعتبر حكما في الجزء ، ومادامت المحكمة رفضت طلب الإلغاء بالنسبة للمساحة موضوع العقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ فإن هذا الرفض ينسحب إلى المساحة موضوع العقد المؤرخ ١٩٧٢/٥/٩ لأنها جزء من مساحة العقد السابق .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الحكم يعتبر حجة على الخصوم وعلى خلفهم العام وهم الورثة وعلى خلفهم الخاص وهو المشتري متى كان الحكم متعلقا بالعين انتى انتقلت إلى الخلف ، وتنسحب الحجية كذلك إلى الدائنين العاديين .

ومن حيث أن الاعتراض رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٧٩ موضوع الطعن المائل يتحدد محلا وسببا مع الاعتراض رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٢ موضوع الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١٨ ق ذلك لأن محل الاعتراض الثاني هو طلب إلغاء قرار الاستيلاء على المساحة محل العقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ قبل الخاضع

... ، وأن محل الاعتراض الأول هو الغاء الاستيلاء على جزء من هذه المساحة كما أن السبب في الاعتراض الثاني وهو العقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ يستغرق السبب في الاعتراض الأول وهو العقد المؤرخ ١٩٧٥/٨/٣١ لأن العقد الأول هو السند الأصلي الذي توالى بعده التصرفات على المساحة محل العقد ، وبديهي أن الحكم في الكل يعتبر قضاء في الجزء ، ومادامت المحكمة قد رفضت الغاء الاستيلاء بالنسبة للمساحة موضوع العقد المؤرخ ١٩٢٢/٣/٢٣ فإن هذا الرفض يشمل المساحة محل العقد المؤرخ ١٩٧٥/٨/٣١ سند الطاعن لأنها جزء من المساحة محل العقد السابق وذلك النظر هو الذي أخذت به المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر في الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢٨ ق المشار إليه آنفا .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه متى كان سند الاعتراض هو وجود عقد أو تصرف معين مدعى بصدوره من الخاضع أو خلفه الى المعارض في تاريخ سابق على تاريخ العمل بأى من قوانين الإصلاح الزراعى فإنه يجب للاعتداد بهذا العقد والغاء الاستيلاء على المساحة موضوع التعاقد أن يثبت حقيقة صدوره فعلا عن الخاضع وفي تاريخ ثابت سابق على تاريخ العمل بالقانون المطبق في الاستيلاء فإذا لم تحقق هذه الشروط فإنه لا يجوز الحكم بالغاء الاستيلاء عن أرض الاعتراض وبتطبيق ذلك على واقعة الطعن المثل فإنه يلزم القول بعدم جواز الاعتداد بالعقد المؤرخ ١٩٧٥/٨/٣١ سند المعارض في الاعتراض رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٧٧ محل هذا الطعن طالما أن سند ملكية سلفه لم يمتد به وقضى نهائيا بشأن عدم الاعتداد به في الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١٨ ق المشار إليه ولا يجدى الطاعن في ذلك استنادا مجددا الى أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ طالما أنه لم يثبت صحة صدور العقد سند الاعتراض عن الخاضع وثبوت تاريخ هذا التصرف ، كذلك فإنه لا يجوز للطاعن أن يدعى بثبوت ملكية أرض الاعتراض استنادا الى الحكم الصادر بصحة ونفاذ العقد المؤرخ



١٩٧٥/٨/٣١ المشار اليه في الدعوى رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٧٦ والحكم الصادر بتثبيت ملكيته للقدر موضوع النزاع بجلسته ١٩٨٠/٥/٧ في الدعوى رقم ٣٠٩٩ لسنة ٧٨ معنى كلى الجيزة ذلك أن هذا الحكم لا يعتبر حجة على الهيئة المطعون ضدها حيث لم تكن طرفا في هذه القضية فضلا عن أنها لا تعتبر خلفا للبائعين الى الطاعن ، وأن العقد الأصلي سند البائعين له قد حكم نهائيا بعدم الاعتداد به في الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ١٨ ق كما سلف بيانه وأى حكم صادر على خلاف ذلك لا يحتج به ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه فإنه يكون وبالبناء على ما تقدم قد أصاب وجه الحق ومستندا الى صحيح حكم القانون ، ومن ثم يكون الطعن عليه غير قائم على سند صحيح من القانون خليقا بالرفض .

( طعن رقم ٣٧٨٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١٣ )

## المبحث الرابع

### حجية الأمر المقضى تنطبق بالنظام العام

#### قاعدة رقم (٢٨١)

#### المبدأ :

المادة ٤٠٥ من القانون المدني مؤداها — حجية الأمر المقضى ليست من النظام العام — اذ هي في الدعوى المدنية لا تعدو أن تكون دليلا على الحق — فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها — المادة ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ مؤداها تطلق حجية الأمر المقضى بالنظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها — المشرع قد تدارك الأمر بهذا النص — عملا على استقرار المراكز القانونية وتجنبنا لتضارب الأحكام — وذلك استهدافا الى حسن سير العدالة .

**المحكمة** وحيث تنص المادة ٤٠٥ من القانون المدني على أن « الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام حجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ، وتتعلق بذات الحق محلا وسببا ، ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها » وحيث أن مقتضى هذا النص أن حجية الأمر المقضى ليست من النظام العام ، اذ هي في الدعوى المدنية لا تعدو أن تكون دليلا على الحق ، والخصم يملك الحق ذاته ، ويملك النزول عنه ، ويوسع الاتفاق مع خصمه على الطرق التي تتبع لاثباته ، فيجوز للخصم أن ينزل عن حجية الأمر المقضى ، ولذا فلا يجوز القاضي اثارته أو اعمالها من تلقاء نفسه اذا لم يتمسك بها الخصم .

على أن المشرع تدارك الأمر فيما بعد ، وذلك عملا على استقرار

المراكز القانونية وتجنباً لتضارب الأحكام فنص في المادة ١٠١ من قانون  
الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن « الأحكام التي حازت قوة الأمر  
المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل  
ينقص هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير  
صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً . وتقضى المحكمة بهذه الحجية  
من تلقاء نفسها » مؤدى هذا النص هو تعلق حجية الأمر المقضى بالنظام  
العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، وذلك استهدافاً الى حسن سير  
العدالة واتقاء لتأييد المنازعات أو اطالة أمدها ، وضماناً للاستقرار  
الاقتصادي والاجتماعي ، وهي غايات أوثق ما تكون صاغة بالنظام العام .

وحيث أنه لما كان هذا هكذا ، وكان الثابت من الأوراق أن قرار اللجنة  
القضائية للاصلاح الزراعي الصادر بتاريخ ١٧/٢/١٩٥٨ في الاعتراض  
رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٥ يحوز حجية لا تتعلق بالنظام العام ، كما لم يتمسك  
الاصلاح الزراعي — أثناء نظر الاعتراض رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٧ أمام  
اللجنة القضائية — بحجية القرار الصادر في ١٧/٢/١٩٥٨ وهو ما يفيد  
تتنازل الهيئة المطعون ضدها عن التمسك بهذه الحجية ، ومن ثم فلا يجوز  
الامتناع عن تنفيذ قرار اللجنة القضائية الصادر في الاعتراض رقم ٤٥٣  
لسنة ١٩٥٧ بدعوى التمسك بهذه الحجية ، سيما وأن الهيئة المذكورة  
لم تطعن في هذا القرار أمام المحكمة الادارية العليا خلال المواعيد المقررة  
قانوناً .

( طعن رقم ٣١١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٤/١١/١٩٩٢ )

## المبحث الخامس

عدم جواز قبول دليل ينقض حجية الأمر المقضى

قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبدأ :

الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق — لا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية — المادة ١٠١ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية •

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٠١ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الأحكام حجية الا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا وتنقض المحكمة بهذه الحجية من ثبائها نفسها •

ومن حيث أن النزاع فى الطعن رقم ٣٤٥١ لسنة ٢٩ ق • عليا والطعن المائل رقم ٢٥١٢ لسنة ٢٩ ق • عليا قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا وقد فصلت المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٣٤٥١ لسنة ٢٩ ق • عليا بحكم حائز لقوة الأمر المقضى الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الطعن المائل لسابقة الفصل فيه •

( طعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/١/١٩٨٩ )

قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبدأ :

الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق — لا يجوز قبول دليل ينقص هذه الحجية — لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلا وسببا — تقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها •

**المحكمة :** طبقا للمادة ١٠١ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية فان الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى يكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقص هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محلا وسببا ، وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها •

ومن حيث أن الحكم السالف صدوره من هذه المحكمة في الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٩ قضائية فصل في ذات النزاع محلا وسببا بين الخصوم أنفسهم ، وهو حائز لقوة الأمر المقضى ، فانه يكون حجة في النزاع المعروض بما لا يجوز معه اعادة الحكم فيه ومن ثم تعين الحكم بعدم جواز نظر الطعن السابق الفصل فيه •

( طعن رقم ٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٣ )

## المبحث السادس

### حجية الأمر المقضى تلحق المنطوق والأسباب المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق

قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

#### المبدأ :

الحجية كقاعدة أساسية لا تكون الا لمنطوق الحكم دون أسبابه —  
استثناء من ذلك فإن الحجية تلحق أيضا ذلك الجزء من الأسباب الذي  
يعتبر مكملا للمناقض ويكون مرتبطا ارتباطا بالسبب بالنتيجة .

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم  
صدر لصالحهم حكم في الدعوى رقم ٣٥٩٢ لسنة ١٩٧٦ من محكمة جنوب  
القاهرة الابتدائية بإخلاء الجامعة الطاعنة من الوحدات المتنازع عليها ،  
وأصبح هذا الحكم حائز لقوة الأمر المقضى به بسقوط الحق في استئنائه  
وفقا لما قضى به الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٩٧١ لسنة ٩٧ من  
محكمة استئناف القاهرة ، ورفضت محكمة النقض بدورها طلب الجامعة  
وقف نفاذه ، وقد تبنى حكم الفسخ والإخلاء ما أثبتته تقرير الخبير  
المودع في ملف الدعوى رقم ٣٥٩٢ لسنة ١٩٧٦ من أن الجامعة الطاعنة  
أهملت في صيانة الوحدات المتنازع عليها وهدمت حوائطها وأحدثت بها  
تغييرات جوهرية منذ إبرام عقد الإيجار في سنة ١٩٦٩ ، وأنها تزيد من  
اتلاف تلك الوحدات باستمرار شغلها لها الأمر الذي يمثل اضرارا جسيما  
بالأموال الخاصة بالمطعون ضدهم يهدد باقى أجزاء العقار .

واذ جرى قضاء هذه المحكمة على أنه ولئن كانت الحجية كقاعدة  
أساسية لا تكون الا لمنطوق الحكم دون أسبابه ، الا أنها تلحق أيضا

ذلك الجزء من الأسباب الذي يعتبر «كملا للمنطوق ويكون مرتبطا به ارتباط السبب بالنتيجة» ، ولما كان الثابت مما تقدم أن حكم الفسخ والاخلاء قام على ما ثبت أمام المحكمة ووقر في يقينها من مخالفات ارتكبتها الجامعة خروجاً على التزاماتها العقدية والقانونية في حيازتها للأعيان موضوع النزاع ، فإن ثبوت هذه الواقعة بالحكم النهائي الحائز لقوة الشيء المقضي والحجية يكون ثابتاً على وجه القطع بما لا يسوغ معه أى جدل في شأنه ويكون من غير المجدى ترديد ما سبق ، سواء بإثارة ما سبق اثباته من مثالب ومطاعن على ما أثبتته تقرير الخير وقضى به الحكم ، أو بمحاولة نفي ذلك وانتشيك فيه استناداً الى تقرير خبرة تقدمت به الجامعة من تلقاء نفسها بعد صدوره هذا الحكم نهائياً ، أو بإعادة ترديد ما تدعيه الجامعة من مطاعن على حكم نهائى حاز حجية الأمر المقضى .

( طعن رقم ٥٠١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٦/١/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

#### المبدأ :

**الأصل أن حجية الأمر المقضى به تثبت لمنطوق الحكم دون أسبابه**  
الا أن الأسباب تكون لها حجية الأمر المقضى به إذا ارتبطت ارتباط وثيقاً بمنطوق الحكم — بحيث لا يقوم المنطوق بغير هذه الأسباب .

**المحكمة :** ومن حيث أنه وإن كان الأصل أن حجية الأمر المقضى به تثبت لمنطوق الحكم دون أسبابه الا أن الأسباب تكون لها هذه الحجية أيضاً إذا ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمنطوقه بحيث لا يقوم المنطوق بغير هذه الأسباب ومن ثم فإن السبب الذى قامت عليه نتيجة الحكم يحوز قوة الشيء المحكوم فيه كالممنطوق ذاته ، وقد أثبت الحكم الجنائى المشار اليه فى أسبابه التى قام عليها المنطوق ما يلى :

١ — أن الطاعن الأول . . . كان حسن النية حين تقدم اليه المدعو

... من الأوراق ما يفيد تصدير السيارتين موضوع القضية خارج البلاد مما جعله مثبت على خلاف الحقيقة إعادة تصديرهما في محررين رسميين هي كعبي دفترى المرور للمصدرين من فلدی اتحاد الخليج للسيارات والسياحة وذلك رغبة منه في التخلف عن سداد الرسوم الجمركية المستحقة على السيارتين •

٢ - أن السيارتين مازالتا داخل البلاد ونادى اتحاد الخليج للسيارات والسياحة ضامنا لهما مما لا يفوت على الدولة مستحقات تكون لهما عليهما •

٣ - أن المتهم الأول ... قد أثبت بحسن نية البيانات التي تستلزمها طبيعة عمله في ضوء المستندات التي قدمها له المتهم الثاني حتى اذا فرغ منها أعطى صاحب الشأن الواقعة للحصول على إذن الشحن وعلى الأخير أن يتقدم الى ملاحظ الميناء للمراجعة والسماح له بالشحن وكون المتهم الثاني قد عدل عن اتخاذ الخطوة الأخيرة لاتمام عملية الشحن ذاتها فان هذا العدول يحاسب هو عنه ولا يمكن مساعلة المتهم الأول عن ذلك بأي صورة من الصور •

٤ - ثبت من تحقیقات النيابة العامة أن المتهم ... قام بتحصيل الرسوم المقررة عن السيارتين موضوع القضية وأرفق إيصال استلام اللوحات المعدنية لمرور ميناء السويس وكذا المستندات الدالة على إعادة التصدير رغم أنه منقذ لاتمام تلك الاجراءات بعد مواعيد العمل الرسمية وكذا في العطلات أى أنه أثبت كافة الاجراءات اللازمة عدا اتمام الشحن الفعلى للسيارتين وهي بالطبيعة عملية يتداخل فيها المتهم الثاني وملاحظ الأرضفة وتخضع لرغبة المتهم الثاني الذي يستطيع من خلال التعليمات واللوائح السارية أن يتوصل الى اتخاذ الاجراءات والتي من شأنها أن تبعث على الاعتقاد بأن السيارتين قد غادرتا البلاد وعلى خلاف الحقيقة بقصد التظلى عن سداد الرسوم الجمركية المستحقة عنهما •



ومتى كان ما تقدم يكون الاتهام المسند الى ... غير ثابت في حقه  
ويتمين القضاء ببراءته .

ومن حيث أن ما أثبتته الحكم الجنائي المشار اليه في أسبابه وقام  
عليه قضاؤه ، وارتبطت الأسباب بالمنطوق بحيث لا يقوم الا بها فانها  
بذلك تكون لها حجية الأمر المقضى به ، وبالتالي تقيد السلطات التأديبية ،  
بحيث لا يسوغ لها أن تعاود الجدل في اثبات واقعة بذاتها سبق لحكم  
جنائي حاز قوة الأمر المقضى به أن نفى وقوعها ، فاذا ما أثبت الحكم  
الجنائي أن ما قام به الطاعن الأول كان بحسن نية في ضوء الأوراق  
المقدمة من صاحب الشأن ... وأنه اتخذ كافة الاجراءات السليمة  
في مثل هذه الحالة عدا عمية الشحن الفعلية التي يتداخل فيها صاحب  
الشأن مع ملاحظ الرصيف المعين على باب البأخرة وتخفض لرغبة  
صاحب الشأن الذي يستطيع من خلال اللوائح والتعليمات أن يتخذ  
من الاجراءات ما يبعث على الاعتقاد بأن السيارة قد غادرت البلاد على  
غير الحقيقة ، فاذا ما جاء الحكم المطعون فيه وأدان الطاعن على أنه  
تعمد اتخاذ اجراءات اعادة تصدير السيارات على الورق دون تصديرهما  
بالفعل للتخلص من دفع الرسوم الجمركية فانه يكون قد عاود المحاولة  
في واقعة نفاها الحكم الجنائي وهو أمر غير جائز احتراماً لحجية الحكم  
الجنائي التي يجب أن تتقيد بها المحكمة التأديبية .

( طعن رقم ٢٤٤١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٦/٨ )

## المبحث السابع

### الأحكام الحائزة لحجية الأمر المقضى تعتبر كاشفة للحقوق

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

الأحكام الحائزة لحجية اشيء المحكوم فيه تعتبر كاشفة للحقوق  
التي قضت بها وليست منشئة لها .

**المحكمة :** ومن حيث أنه من المبادئ المسام بها أن الأحكام  
النهائية الحائزة لحجية اشيء المحكوم فيه تعتبر كاشفة للحقوق التي  
قضت بها وليست منشئة لها ومن ثم فإن مؤدى صدور حكم المحكمة  
الادارية العليا في الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٣٣ ق المشار اليه آنفا بالغاء  
الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالاسكندرية بجلسة ١٤/١٢/١٩٨٥  
بخفض درجة الطاعن من الدرجة الثانية الى الدرجة الثالثة هو اعتبار  
هذا الحكم التأديبي كأن لم يكن اعتباراً من تاريخ صدوره ولا ينال من  
ذلك ما تثيره الشركة المطعون ضدها في حافظة مستنداتها المودعة بجلسة  
٢١/٢/١٩٩٠ من أن تنفيذ الحكم المشار اليه في مواجهتها لا يبدأ الا من  
تاريخ اعلانه عملاً بحكم المادة ٢٨٠/١ من قانون المرافعات والتي تنص  
على أنه يجب أن يسبق التنفيذ باعلان السند التنفيذي لشخص الدين  
أو في موطنه الأصلي والا كان باطلا وأن الثابت من الأوراق أن الطاعن  
لم يقيم باعلان الشركة بذلك الحكم الا في ١/٣/١٩٨٧ ومن ثم يكون  
القرار رقم ٤ لسنة ١٩٨٧ المطعون فيه والصادر من رئيس مجلس ادارة  
الشركة بتاريخ ١٤/١/١٩٨٧ صادراً من السلطة المختصة باعتبار أن  
الطاعن كان آنذاك يشغل وظيفة بالدرجة الثالثة . هذا ومن الجدير  
بالاشارة اليه أن حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في الطعن رقم ٧٧٢

لسنة ٣٣ ق سالف الذكر قد صدر في مواجهة الشركة أيضا حيث اختصه، المطعون ضده الى جانب انفياية الادارية ومن ثم فالمفروض أن الشركة الطاعنة وقت اصدارها قرار الجزاء رقم ٤ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٧ كانت على علم مسبق بحكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه الصادر بجلسة ٩/١٢/١٩٨٦ والذي أعاد المطعون ضده الى وضعه الوظيفي بأثر رجعي أى اعتبارا من تاريخ صدور حكم المحكمة التأديبية بالأسكندرية بجلسة ١٤/١٢/١٩٨٥ والذي كان قد قضى بخفض درجة المطعون ضده من الدرجة الثانية الى الدرجة الثالثة .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم فإن الطاعن في الطعن المائل رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٤ ق كان يشغل وظيفة بالدرجة الثانية وقت صدور القرار التأديبي رقم ٤ لسنة ١٩٨٧ في ١٤/١/١٩٨٧ ومن ثم يكون مجلس ادارة الشركة هو الجهة المختصة بتوقيع الجزاء عليه اعمالا لحكم المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ السالف الاشارة اليها ولما كان القرار التأديبي المذكور قد صدر من رئيس مجلس ادارة الشركة فانه بالتالى يكون قد صدر مشوبا بعيب عدم الاختصاص جديرا بالالغاء ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى برفض الطعن المقام من الطاعن بشأن هذا الجزاء فانه يكون قد جانب الصواب متعينا الغاؤه .

( طعن رقم ١٩١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٩٠ )

## خامس عشر — تنفيذ الحكم

قاعدة رقم ( ٢٨٧ )

### المبدأ :

المنازعة في تنفيذ الحكم سواء كانت وقتية أو موضوعية يتمين ألا تؤسس على أمر من الأمور السابقة على صدور الحكم بما يمس حجتيه — مؤدى ذلك : إذا بنى الاشكال على اعتراض اجرائى أو موضوعى سابق على صدور الحكم فيجب على قاضى التنفيذ أن يقضى برفضه — تنطبق ذات القاعدة على الاشكال المبني على بطلان الحكم حتى لو اتضح لقاضى التنفيذ من ظاهر الأوراق صحة الطاعن التى ينسبها المستشكل للحكم المستشكل في تنفيذه — أماس ذلك : أنه متى حاز الحكم حجية فائه يصبح عنوانا للصحة والحقيقة ولا يجوز لقاضى التنفيذ أن يمس هذه الحجية .

**الحكمة :** ومن حيث أن المنازعة في تنفيذ الحكم ، سواء كانت وقتية أو موضوعية ، يتمين كقاعدة عامة ألا تؤسس على أمر من الأمور السابقة على صدور الحكم بما يمس حجتيه . فإذا بنى الاشكال على اعتراض اجرائى أو موضوعى سابق على صدور الحكم وجب على قاضى التنفيذ أن يقضى برفضه ، وهو ما يتمين القضاء به أيضا إذا كان مبنى الاشكال بطلان الحكم حتى لو اتضح لقاضى التنفيذ من ظاهر الأوراق صحة الطاعن التى ينسبها المستشكل للحكم المستشكل في تنفيذه ذاك أن الحكم يعتبر حجة فيما قضى فيه وعنوانا للحقيقة ولا يكون لقاضى التنفيذ أن يمس هذه الحجية . وفي خصوصية المنازعة الماثلة فان الحكم استشكل في تنفيذه تضمن في أسبابه الرد على ما كان قد أبداه الطاعن في الطعن المائل من دفع مبناه عدم صحة اختصاصه بتلك الدعوى ، فأورد أنه عن الدفع الذى أبدته إدارة قضايا الحكومة من أن محافظة الجيزة لم تختصم بالطريق القانونى السليم فان الثابت مما سبق بيانه أن المدعين

قد اختصما محافظ الجيزة بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٩٧٩/١٢/٢٥ وأعلنت اليه بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩ لجلسة ١٩٨٠/١/١٣ المؤجل اليها الدعوى ومن ثم يكون الدفع في غير محله متعينا رفضه فإذا كان ما يثيره الطاعن بالاشكال المقدم منه هو معاودة المجادلة في صحة اختصاصه في الدعوى المستشكل في الحكم الصادر فيها فان الاشكال يكون متعين الرفض لمساسه بحجية الحكم الصادر في تلك الدعوى • ولا ينبغي من هذا انظر ما يثيره الطاعن من أن الحكم المستشكل في تنفيذه هو حكم منعدم لا تتوافر له الحجية المقررة للأحكام • ذلك أنه ، أيا ما كان الرأي في مدى جواز تصدى قاضى التنفيذ لوقف تنفيذ الحكم الذى يلحقه عيب ينحدر به الى حد الانعدام وشروط وأوضاع ذلك ، فان اثابت أن محكمة القضاء الادارى قضت بجلسة ١٩٨٢/٢/٢١ برفض دعوى البطلان الأصلية التى أقامها الطاعن عن ذات الحكم المستشكل في تنفيذه : وأقامت قضاءها على أساس أنه أيا كان العيب الذى شاب الحكم على النحو الذى تثيره ادارة قضايا الحكومة على الوجه السالف بيانه فانه وفي ضوء ما تقدم جميعه لا يرقى الى حد العيب الجسيم الذى يؤدى الى فقدان الحكم أحد أركانه الأساسية وتختلف في شأنه سبب سلوك طريق دعوى البطلان الأصلية الذى يتعين معه رفض الدعوى وقد تأيد ذلك الحكم بالحكم الصادر برفض الطعن عليه من دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بجلسة ١٩٨٧/٤/٦ ، فلا يكون ثمة وجه للقول بأن العيب الذى قد يكون لحق بالحكم المستشكل في تنفيذه من شأنه أن ينحدر به الى حد الانعدام بما يفقده الحجية التى تتوافر للأحكام وينزع عنه صفة السند التنفيذي في مفهوم حكم المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات فإذا كان ذلك فانه يتعين على محكمة القضاء الادارى أن تقضى برفض الاشكال فإذا هى كانت قد قضت بعدم اختصاصها بنظره فانه يتعين تعديل الحكم المطعون فيه على النحو المشار اليه فيما سبق ، مع الزام الطاعن بالمصروفات اعمالا لحكم المادة ٩٨٤ من قانون المرافعات •

( طعن رقم ٣٤١٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٨٧ )

## قاعدة رقم ( ٢٨٨ )

### المبدأ :

الأحكام النهائية واجبة النفاذ يكون تنفيذها طبقا لما يقرره منطوقها مكملا بالأسباب التي لا يقوم المنطوق الا بها — باعتبار أن الحكم ما هو الا تطبيق للقانون الذي أنشأ أو قرر الحق المحكوم به .

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمة الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥ فتبين لها أن الأحكام النهائية واجبة النفاذ يكون تنفيذها طبقا لما يقرره منطوقها مكملا بالأسباب التي لا يقوم المنطوق الا بها ، وباعتبار أن الحكم ما هو الا تطبيق للقانون الذي أنشأ أو قرر الحق المحكوم به . ولما كان حكم محكمة القضاء الادارى — في الحالة المعروضة — الصادر في الدعوى رقم ٣١٧٣ لسنة ٤٠ ق قد قضى بأحقية الأستاذ المستشار . . . في تسوية معاشه على أساس المعاش المقرر لنائب الوزير سواء عن الأجر الأساسي أو الأجر المتغير من تاريخ احالته الى المعاش في ١٦/٢/١٩٨٣ ، وما يترتب على ذلك من آثار وصرف الفروق المالية ، ولم يطن على هذا الحكم في خلال المواعيد المقررة ، فأصبح نهائيا ، حائزا لقوة الأمر المقضى به ، واجب النفاذ . فانه اذا ما أسفر التنفيذ عن عدم صرف أية مبالغ لسيادته عن الأجر المتغير بسبب عدم اشتراكه في نظام معاش الأجر المتغير ، وعدم أدائه للاشتراكات المقررة عن هذا الأجر فلا يجوز له المطالبة بصرف أية مبالغ عن هذا المعاش ، اذ أن جهة الادارة تطبق في ذلك صحيح حكم القانون لحساب المعاش عن الأجر المتغير وفقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ولا تعارض في هذا التطبيق مع حجية الحكم المذكور . لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمة الفتوى والتشريع الى أنه اذا أسفر حساب المعاش عن الأجر المتغير في الحالة المعروضة عن عدم حساب أية مبالغ بهذه الصفة فان ذلك لا يعارض مع حجية الحكم .

( ملف ٧٣١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٨/٥/٢٥ )

## قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

### المبدأ :

على المحضر متى قدم إليه طلب التنفيذ مرفقا به ما تطلبه القانون من أوراق وجب القيام بالتنفيذ — اذا تبين للمحضر نقص في البيانات أو أوراق التنفيذ وجب عليه أن يمتنع عن إجراء التنفيذ ويعرض الأمر على قاضي التنفيذ .

**الحكمة :** ومن حيث أن قرار مجلس انتأديب المطعون فيه قد صدر على أساس ثبوت ادانة الطاعن عما انتهى اليه التحقيق الذي أجرى معه من أنه خرج على مقتضيات الواجب الوظيفي وخالف القانون فيما أوجبه من اجراءات حال القيام بتنفيذ حكم نهائي ٥٥٥٥

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد الأستاذ رئيس المحكمة الذي تولى اجراء التحقيق في الشكوى رقم ١٣ لسنة ١٩٨٦ قد قرر أن الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر في القضية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨١ مدنى مستأنف كفر الشيخ أنه لم يتضمن ثمة مساحات مفرزة أو محددة الحدود أو المعالم وانما كانت المساحة ، شائعة والتي شملها الحكم خاصة بالمقد المؤرخ ١١/١١/١٩٦٣ والذي قضى الحكم بفسخه وتسليم المساحة مضمونة ومقدارها ثلاثة أفدنة وثمانية قراريط ولم يشر بأى حال من الأحوال لثمة مساحات مفرزة أو أن الورثة قد اختص كل منهم بنصيب ، الأمر الذى يكون معه ما قام به ٥٥٥ المحضر بمحكمة بيلا تحت اشراف ٥٥٥ القائم بأعمال المحضر الأول بمحكمة بيلا ( الطاعن ) بتسليم مساحات مفرزة ومحددة الحدود وموضحة المعالم على النحو الوارد بمحضرى التسليم ليس له سند من الواقع وصحيح القانون ٥٥٥٥٥

ومن حيث أنه رغم حقيقة أن الحكم المشار اليه لم يتضمن ثمة مساحات مفرزة فقد ادعى الطاعن فى التحقيق الذى أجرى معه أن

الحكم كان محدود المساحات المسلمة تحديداً بالحدود ولم تكن المساحات شائعة في أية مساحات أخرى ثم عاود وقرر أنه لم يتذكر ما إذا كانت المساحات التي ساءت مفرزة أم شائعة بالحكم المنفذ به •

ومن حيث أن الطاعن قد أقر أمام مجلس التأديب بأن الحكم الصادر بفسخ عقد الإيجار •• وتسليم مساحة ثلاثة أفدنة وثمانية قراريط على التفصيل المبين بمعد الإيجار ، وحيث أنه بالرجوع الى عقد الإيجار المذكور تبين خلوه من حدود هذه المساحة ، وثابت به عبارة ( أن الحدود معلومة لأطرفين ) وطالب التنفيذ طلب تنفيذه بحدود معينة بمساحة أقل من المحكوم بها ، والتزم المحضر بذلك وقام بالتسليم بمساحة معينة الحدود •

ومن حيث أن المقرر وفقاً لنص المادة ( ٢٧٤ ) من قانون المرافعات أنه « يجرى التنفيذ تحت إشراف قاضي التنفيذ ينوب في مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويعاونه في ذلك عدد كاف من المحضرين ••• » •

ومن حيث أنه من المقرر أنه بناء على ذلك يكون على المحضر متى قدم اليه طلب التنفيذ مرفقاً به ما تطلبه القانون من أوراق وجب القيام بالتنفيذ ، فإذا تبين له نقص في البيانات أو أوراق التنفيذ وجب عليه أن يمتنع عن إجراء التنفيذ ويعرض الأمر على قاضي التنفيذ ، وقد أوجب قانون المرافعات في المادة ( ٢٧٨ ) منه أن « يعد بالمحكمة جدول خاص تنقيد فيه طلبات التنفيذ • وينشأ لكل طلب ملف تودع به جميع الأوراق المتأثرة بهذه الطلبات • ويعرض الملف على قاضي التنفيذ عقب كل إجراء • ويثبت به ما يصدره من قرارات وأوامر وأحكام •• » •

ومن حيث أن الطاعن قد أقر أمام مجلس التأديب بأن عمله يقتصر في قبول أوراق التنفيذ المقدمة من ذوى الشأن لقلم المحضرين ومراجعتها



من حيث مدى صلاحيتها للتنفيذ وأن هذا ما تم بالنسبة لتنفيذ الحكم رقم ( ٧٦ ) لسنة ١٩٨١ مدنى مستأنف كقر الشيخ •

ومن حيث أن الطاعن قد أقر صلاحية هذا الحكم للتنفيذ على النحو الذى طلبه طالب التنفيذ بتسليمه قطعة أرض مفرزة من مساحة شائعة تضمنها الحكم المطلوب تنفيذه وراجع أوراق التنفيذ على هذا النحو بعد اتمامه ولم يسطر مذكرة بما وقع فيه المحضر المنفذ فى هذا الشأن ، لانه يكون قد خرج على مقتضى الواجب الوظيفى على نحو يستوجب المساءلة والتجاء •

( طعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩ )

## ثاني عشر - الاشكال التنفيذ

قاعدة رقم ( ٢٩٠ )

## المبدأ :

يجب على قاضي التنفيذ التمسك برفض الاشكال الذي يبني على اعتراض اجرائي أو موضوعي سابق على صدور الحكم .

**المحكمة :** المادة ٣١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - أن المنازعة في تنفيذ الحكم بما يمس حجتيه - مؤدى ذلك : أنه اذا بنى الاشكال على اعتراض اجرائي أو موضوعي سابق على صدور الحكم فيجب على قاضي التنفيذ أن يقضى برفضه - تطبيق ذات القاعدة على الاشكال المبني على بطلان الحكم حتى لو اتضح لقاضي التنفيذ من ظاهر الأوراق صحة المطاعن التي ينسبها المستشكل للحكم المستشكل في تنفيذه - أساس ذلك : أنه متى حاز الحكم حجية فإنه يصبح عنوانا للصحة والحقيقة ولا يجوز لقاضي التنفيذ أن يمس هذه الحجية .

( طعن رقم ٣٤١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٨٧ )

قاعدة رقم ( ٢٩١ )

## المبدأ :

الأصل في قبول الاشكال في التنفيذ سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أم بالاستمرار في تنفيذه أن يجد سببه بعد صدور الحكم - باعتباره أنه نصب على اجراءات التنفيذ فلن يبنى دائما على وقائع لاحقة للحكم استحدثت بعد صدوره وليست سابقة عليه - لا يجوز أن يعاد من خلال الاشكال في التنفيذ طرح ما سبق أن فصل فيه الحكم المستشكل في تنفيذه -

يعد ذلك مساسا بالحكم من حجة لا يمكن المساس بها الا من خلال طريق من طرق الطعن المقررة قانونا .

**الحكمة :** ومن حيث أنه عن الطلب الأصلي بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه ، فيما قضى به من رفض الطعن والحكم مجددا بوقف تنفيذ القرارين المطعون فيهما ، فان قضاء هذه المحكمة جرى على أن الأصل في قبول الاشكال في التنفيذ سواء كان بطلب رفض تنفيذ الحكم أم بالاستمرار في تنفيذه أن يجد سببه بعد صدور الحكم ، فهو باعتباره منصبا على اجراءات التنفيذ فان مبناه يكون دائما وقائع لاحقة للحكم استجبت بعد صدوره ، وليست سابقة عليه ، والا أضحت حقيقة الاشكال طعنا في الحكم بغير الطريق الذي رسمه القانون ، كذلك فانه لا يجوز البتة أن يعاد من خلاله طرح ما سبق أن فصل فيه الحكم المستشكل في تنفيذه بما فيه من مساس بما للحكم من حجة لا يتأتى المساس بها على أى وجه ، الا من خلال طريق من طرق الطعن المقررة قانونا .

ومن حيث أنه ولئن كان مبنى الاشكال المطروح هو صدور الأحكام الثلاثة المشار إليها آنفا ، بعد صدور الحكم المستشكل في تنفيذه ، فاضيه بوقف تنفيذ قرار فتح باب التشريع لمنصب النقيب ومجلس النقابة ، وبوقف تنفيذ قرار دعوة الجمعية العمومية غير العادية للاعتقاد يوم ١٩٨٩/٥/٢٦ ، الا أن البين من أسباب الاشكال ومن هذا الطلب الأصلي ذاته أن المستشكل انما يستهدف من خلال اشكاله ، اعادة طرح ذات ما سبق أن فصل فيه الحكم المستشكل في تنفيذه ، مما يتعارض معه ، ويحول دونه ، ما لهذا الحكم من قوة الأمر المقضى ، بحسبانه صادرا من المحكمة الادارية العليا ، قمة التدرج في القضاء الادارى وخاتمة ، فلا يجوز المساس بها على أى وجه من الوجوه ، ويتعين لذلك القضاء بعدم قبول هذا الطلب الأصلي .

( طعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٠/٦/٢٤ )

## قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

رفع المحكوم لصالحه اشكالا مضمونه الاستمرار في التنفيذ وقوامة حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لجباية امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم ، هو أمر لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الاشتغال — وانما هي صميم وجوه الاجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر ارادة المحكوم ضده في الامتناع عن التنفيذ واجباره على ذلك نزولا على حكم القانون — لا يضيف الاشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهرا للامتناع عن التنفيذ جديدا في هذا السدد — تنفيذ الحكم والاستمرار فيه واجبان ثابتان بحكم القانون ، طالما لم تأمر جهة مختصة قانونا وطبقا للقانون بوقف تنفيذه — الحكم المعلوم فيه ان قضى بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بالاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه يكون قد اخطأ صحيح القانون — الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى متمتعة بحجية الامر المقضى من تاريخ صدورهما ، حتى لو طعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذ الحكم فتوقف حجيته •

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٥ القضائية ، في الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسته ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ في الدعوى رقم ٥٧٩٠ لسنة ٤٢ القضائية القاضى بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بالاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه مع ما يترتب على ذلك من آثار ، فانه متى كان الثابت أن الادعى بالدعوى رقم ٥٧٩٠ لسنة ٤٢ القضائية أقام دعواه تأسيسا على أن الجهة الادارية امتنعت عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه بوقف تنفيذ القرار الصادر بفصله من أكاديمية الشرطة ، وانحصرت طلباته ، بتلك الدعوى ، في الاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء

الادارى فى الدعوى رقم ٤٤٥٢ لسنة ٤٢ القضائية ، وقد حكمت محكمة القضاء الادارى بجلسته ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ بالاستمرار فى تنفيذ الحكم المستشكل فى تنفيذه ، وهو الحكم المطعون فيه بالظن المائل ، فان ما قضت به محكمة القضاء الادارى يكون مغالغا لصحيح حكم القانون ، فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن رفع المحكوم لصالحه اشكالا مضمونه الاستمرار فى التنفيذ وقوامه حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لجانبه امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم ، هو أمر لا صلة له ، فى حقيقته ، بعقبات التنفيذ التى يقوم عليها الاشكال وانما هى صميم وجوده الاجبار على التنفيذ الذى يستهدف قهر ارادة المحكوم ضده فى الامتناع عن التنفيذ واجباره على ذلك نزولا على حكم القانون ولا يضيف الاشكال المستهدف للاستمرار فى التنفيذ قهرا للامتناع عن التنفيذ جديدا فى هذا الصدد ، ذلك أن تنفيذ الحكم والاستمرار فى ذلك ، هما واجبان ثابتان بحكم القانون طالما لم تأمر جهة مختصة قانونا وطبقا للقانون بموقف تنفيذه ( الحكم الصادر بجلسته ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٨ فى الظن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٣١ القضائية والحكم الصادر بجلسته ٢٥ من يونيه سنة ١٩٨٨ فى الظن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٣ القضائية ) . فاذا كان ذلك وكان الثابت أن المدعى فى الدعوى رقم ٥٧٩٠ لسنة ٤٢ القضائية أقام دعواه تأسيسا على أنه صدر له الحكم فى الدعوى رقم ٢٤٥٣ لسنة ٤٢ القضائية من محكمة القضاء الادارى بجلسته ٢٨ من يونيه سنة ١٩٨٨ امتنعت جهة الادارة عن تنفيذ الحكم ولم تمكنه من تكملة الامتحان تأسيسا على أن الجهة الادارية اقلعت اشكالا فى تنفيذ الحكم المشار اليه أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة حيث قيد برقم ١٩٩٧ لسنة ١٩٨٨ ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن القاعدة العامة فى قبول الاشكال فى التنفيذ أن يكون سببه قد جرى بعد صدور الحكم باعتباره منصبا على اجراءات التنفيذ ، فمبناه دائما وقلع لاحقه على صدور الحكم ، ولا يعتبر الاشكال المرفوع من الادارة عن حكم صادر من محكمة القضاء الادارى ولو الى محكمة غير مختصة ولا ثانيا والاستمرار فى الامتناع

عن تنفيذ عقبة طارئة في تنفيذ الحكم تبرر قانونا رفع اشكال مقابل عن ذلك الاشكال . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بالاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه يكون قد أخطأ صحيح حكم القانون مما يتعين الحكم بالغاء واذا كانت حقيقة طلبات المدعى في تلك الدعوى ، باستظهار نية المدعى ومقصده من اقامتها ، هو مخاصمة موقف الادارة من الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر له من محكمة القضاء الادارى فانها في حقيقة تكييفها تستهدف وقف تنفيذ والغاء القرار السلبى بامتناع جهة الادارة عن تنفيذ حكم صادر من محكمة القضاء الادارى ، وهو حكم واجب التنفيذ قانونا وان كان صادرا في الشق العاجل من الدعوى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، تطبيقا لحكم المادة ( ٥٢ ) من قانون مجلس الدولة التى تنص على أن «تسرى في شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة» . وحكم المادة ( ٥٠ ) التى تقرر في صراحة أنه « لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .. » ومن القواعد المقررة في شأن الحجية التى تتوافر للأحكام ، أنها تملو حتى على قواعد النظام العلم ، باعتبار أن احترام هذه الحجية لحدى الدعايم التى لا تقوم الدولة للقانونية الا بتوافرها حقا . ومن الجدير الاشارة في هذا المقام الى أنه واذا كان من المقرر في النظام القضائى المدنى أن الطعن في حكم ، بطريق طعن اعتيادى من شأنه وقف حجية الحكم المطعون فيه فاذا أُلغى نتيجة للطعن زال وزايت معه حجيته أما اذا تأيد ولم يعد قابلا للطعن بطريق الطعن بقيت له حجية الأمر المقضى وانضافت اليها قوة الأمر المقضى ، الا أن نظام القضاء الادارى يقوم ، طبقا لقانون مجلس الدولة ، على غير ذلك فتكون الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى متحققة بحجية الأمر المقضى من تاريخ صدورهما ، وحتى ولو تم الطعن عليها أمام المحكمة الادارية العليا ، ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذ الحكم فتوقف حجيته .

فحتى كل ذلك، وكانت هذه المحكمة قد انتهت إلى رفض طعن الجهة الإدارية في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري الذي امتنعت الجهة الإدارية عن تنفيذه، فإن كل ذلك يقوم سببا صحيحا للحكم في الدعوى المطالة بوقف تنفيذ القرار الصليبي بالامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٤٤٥٢ لسنة ٤٢ القضائية (طمنين رقما ٣٢٥٨ لسنة ٣٤ ق، ٤٨٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١/٦/١٩٩٠)

### قاعدة رقم ( ٢٩٣ )

#### المبدأ :

الاشكالات التنفيذ هي منازعات تتعلق بها أوجه القانون من شروط يتعين توافرها لاجراء التنفيذ وليست تطلبا من الحكم المراد وقف تنفيذه — لا يجدى الاشكال اذا كان مبنيا على وقائع سابقة على الحكم — اذا كان سبب الاشكال سابقا على صدور الحكم فانه يتعين رفضه والاستمرار في التنفيذ .

المحكمة : ومن حيث أن المشكلة تقيم اشكالها على سند القول أن الحكم المستشكل فيه قد قضى برفض الدعوى ولم يتضمن قضاء بتسليم العقار ومن ثم فهو لا يصلح سندا تنفيذيا لتسليم العقار كما أن الحكم المستشكل فيه معزوم لاشتراك أحد السادة الأساتذة المستشارين في إصداره بينما سبق أن كان سيادته ممثلا لهيئة مفوضي الدولة في ذات الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم كما هو ثابت بمحاضر الجاسات وقد طعن على الحكم بالبطلان بالطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٣٧ ق عليا كما أنه قد صدر للمستشكلة مع باقي الملأ حكم بطنسة ٢٧/٧/١٩٨١ في الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ م.ك الاستكدرية بثبوت ملكيتين للمعار موضوع الدعوى المسجل بالمعد الشهر رقم ٢٦٦٢ لسنة ١٩٧٧ شهر عقاري الاستكدرية وبطلان ومحو العقد المسجل رقم ٤٦٦٦ لسنة ١٩٧٩ الاستكدرية من سجلات الشهر العقاري وتسلمين المعار ولم

يستأنف المستشكل ضدهم الأول والثاني والثالث هذا الحكم واستأنف المستشكل ضده الرابع وحكم بوقف الاستئناف الا أن المستأنف لم يقدم بتعجيل الاستئناف في الميعاد المقرر قانونا ومن ثم فقد سقطت الخصومة وأنصحى هذا الحكم نهائيا واجب النفاذ وله حجية الأمر المقضى ولا يمكن حفضها بأي حكم تال آخر .

ومن حيث أن اشكالات التنفيذ هي منازعات تتعلق بما أوجبه القانون من شروط يتعين توافرها لأجراء التنفيذ وليست تظالما من الحكم المراد وقف تنفيذه ، وبالتالي فلا يجدى الاشكال اذا كان مبنيا على وقائع سابقة على الحكم اذ المفروض أنه قد صححها بصورة صريحة أو ضمنية وقد استقر القضاء على أنه اذا كان سبب الاشكال سابقا على صدور الحكم فانه يتعين رفضه والاستمرار في التنفيذ .

ومن حيث أن الاشكال المائل يتعلق بطلب وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١٣/١/١٩٩١ في الطعون أرقام ٣٧٢١ لسنة ٢٩ ق ، ٣٢٨٤ لسنة ٣٣ ق ، ٣٢ لسنة ٣٠ ق ، ٤٠٩١ لسنة ٣٣ ق ويقوم الاشكال في جملته على أن الحكم محل الاشكال معدوم لاشتراك أحد السادة الأساتذة المستشارين في اصداره في حين أنه سبق أن كان ممثلا لهيئة مفوضى الحولة أثناء نظر الدعوى التى صدر فيها هذا الحكم ومن ثم فقد قام به بسبب يفقده الصلاحية لنظر الدعوى التى صدر فيها الحكم كما أن الحكم محل الاشكال لم يتضمن قضاء بتسليم العقار بجلسة النزاع ويتعارض مع حكم سابق صدر بجلسة ٢٧/٢/١٩٨١ يقضى بثبوت ملكية هذا العقار للمستشكلة مع غيرها من الملاك .

ومن حيث أن هذه الأسباب لا تتعلق بإجراءات ووقائع التنفيذ اللاحقة على صدور الحكم محل الاشكال لذلك فلها لا تصلح سندا يحول دون تنفيذ الحكم المستشكل فيه ، وعلى هذا المقضى يكون الحكم المستشكل فيه واجب النفاذ ويتعين إلزام المستشكلة المصروفات .  
( طعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٨/٢/١٩٩٢ )



## ثالث عشر — الحكم بعدم الاختصاص والاحالة

### قاعدة رقم ( ٣٩٤ )

#### المبدأ :

تلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بالفصل فيها متى صار الحكم بعدم الاختصاص والاحالة نهائيا .

**المحكمة :** مفاد نص المادة ( ١١٠ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن الحكم الصادر بعدم الاختصاص والاحالة متى أصبح نهائيا بعدم الطعن عليه فان المحكمة المحال اليها الدعوى تستمر بالفصل فيها سواء كان عدم الاختصاص ولائيا أو نوعيا أو محليا — يمتنع على المحكمة المحال اليها الدعوى أن تعاود البحث في الاختصاص من جديد أيا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم بعدم الاختصاص والأسباب التي قام عليها — أساس ذلك : احترام الحجية التي حازها الحكم بعدم الاختصاص بعد صيورته نهائيا .

( طعن رقم ٣٣١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/٤ )

### قاعدة رقم ( ٣٩٥ )

#### المبدأ :

محاكم مجلس الدولة لا تلتزم بالفصل في الدعاوى المحالة اليها من جهة قضائية أخرى طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات اذ كانت هذه الدعاوى تفرج عن الاختصاص الولائي المحدد قانونا لمحاكم مجلس الدولة — أما في الدعاوى المرفوعة ابتداء أمامها فلها أن تحيلها الى المحكمة المختصة اذا تبين لها عدم اختصاصها بنظرها — أساس ذلك : أن قانون المرافعات يسرى على المحاكم المحددة في المادة الاولى من قانون السلطة

القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢. وهي محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية وحشما وردت كلمة « محكمة » في نصوص قانون المرافعات كمن المقصود بها احدى هذه المحاكم وهي محاكم القانون الخاص المدنية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية أما المحاكم الجنائية فيسمى عليها قانون الإجراءات الجنائية — محاكم مجلس الدولة التي نظمتها قانون مجلس الدولة لا تخرج في عداد المحاكم المخاطبة بقانون المرافعات — لا يجوز أن يؤدي تطبيق أى نص من نصوص قانون المرافعات إلى المساس باختصاص مجلس الدولة الذى حدده الدستور والقانون نزولا على أحكام الدستور ذاته ولا يجوز اخضاع جهة القضاء الإدارى سواء في تحديد اختصاصها أو موضوع قضائها لجهة قضاء أخرى بالمخالفة للدستور والقانون — بالنسبة لحكم الفقرة الأولى من المادة ١١٠ فليس في تطبيقه أمام محاكم مجلس الدولة على الدعاوى المرفوعة ابتداء أمامها ما يتعارض مع نصوص قانون المجلس أو نظامه أو يمس اختصاصه المحدد بالدستور والقانون — نتيجة ذلك : لمحاكم مجلس الدولة إذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المرفوعة ابتداء أمامها أن تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة .

**المحكمة :** ومن حيث أن المسألة المعروضة تتحدد في مدى تطبيق حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أمام محاكم مجلس الدولة وحدود هذا التطبيق ، لبيان مدى التزام هذه المحاكم إذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر دعوى مرفوعة أمامها ابتداء بإحالتها إلى المحكمة المختصة التابعة لجهة قضاء أخرى عملا بنص الفقرة الأولى من هذه المادة ، وكذلك مدى التزامها بنظر الدعوى المطالة إليها بحكم صادر — بعدم الاختصاص والإحالة — من محكمة تابعة لجهة قضائية أخرى عملا بنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أن « على

المحكمة اذا ما قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية • ويجوز لها عندئذ أن تحكم بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات • وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها •

ومن حيث أن المادة ١٧٢ من الدستور تنص على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة وتنص المادة ١٦٧ من الدستور على أن « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها » وتطبقا لهذين النصين الدستوريين حددت المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في بنودها المسائل التي تختص بها محاكم مجلس الدولة - دون غيرها - بالفصل فيها ، وختمتها بنص البند « رابع عشر » على اختصاص هذه المحاكم بمسائل المنازعات الادارية • وإذا كان الأصل المقرر أن اختصاص جهات القضاء يحدده القانون وهو ما قرره نص المادة ١٦٧ من الدستور صراحة ، فلا يجوز تعديله أو الانتقاص منه أو الاضافة اليه الا بقانون فان اختصاص مجلس الدولة بدأ الدستور بتحديد مفردا له نصا خاصا يبين وضعه الدستوري ويحدد وجوه اختصاصه بالمنازعات الادارية والدعاوى القضائية ، وترك تحديد اختصاصاته الأخرى للقانون ثم صدر قانون مجلس الدولة مطبقا حكم الدستور ففصلت المادة ١٠ منه اختصاصات القسم بالمجلس ، ومن ثم لا يجوز الخروج عن الاختصاص الذى حدده الدستور ثم القانون الا بذات الأداة من نص دستوري أو قانون ، ولا يجوز أن يتمخض تطبيق أى نص من نصوص أى قانون بمعرفة جهة ليس لها سلطة التشريع الدستوري أو اصدار القانون الى الخروج عن تحديد الدستور أو القانون لاختصاص المجلس سواء بالاضافة أو بالانتقاص على أى وجه من الوجوه فلا يجوز الزام محكم مجلس الدولة بالنظر فى دعاوى ومنازعات تخرج بطبيعتها عن حدود الأصل الدستوري المحدد لاختصاص مجلس الدولة ، ولا تتدرج فى عداد المسائل التى تختص بها قانونا المحاكم

المتابعة له ، استنادا الى ظاهرة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات لمجرد احالتها من محكمة تابعة لجهة قضائية أخرى ، مما يؤدي الى خروج مسافر على ما حدده الدستور في شأن اختصاص مجلس الدولة ، وكذلك على القواعد التي حددها القانون في توزيع الاختصاص بين جهات القضاء والتي تقوم على تطبيق القانون الخاص في المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية التي يحكم اجراءاتها قانون المرافعات وعلى تطبيق القانون الجنائي في المسائل الجنائية ، وبين المنازعات الادارية والادعوى التأديبية التي يحكمها بصفة أصلية قانون مجلس الدولة . كما يؤدي ذلك الى أن يكون اختصاص كل جهة قضائية متروكا لقضاء الجهة الأخرى — حسبما تراه في تكييف الدعوى المطروحة أمامها — حتى ولو ترتب على ذلك مخالفة لما حدده الدستور والقانون من اختصاص لمحاكم مجلس الدولة . بل ان التطبيق الجامد لظاهر نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات بالزام محاكم مجلس الدولة بالفصل في الادعوى المحالة اليها من محكمة تابعة لجهة القضاء العادي ولو كانت تفرج عن حدود الاختصاص المقرر لها قانونا ، يؤدي الى نتائج شاذة اذا ما طعن بانقض في الحكم بعدم الاختصاص والاحالة وقضى بنقضه ، اذ يترتب على النقض طبقا لحكم المادة ٢٧١ مرافعات « الغاء جميع الأحكام — أيا كانت الجهة التي أصدرتها — والأعمال اللاحقة للحكم المنقض متى كان ذلك الحكم أساسا لها » . فاذا كانت محكمة القضاء الاداري قد نظرت — نزولا على الاحالة — في الدعوى وقضت في موضوعها — وهو ما يمكن أن يتحقق كذلك بصور حكم في الدعوى الادارية العليا — فيترتب على نقض حكم عدم الاختصاص والاحالة الغاء هذه الأحكام بما فيها حكم محكمة القضاء الاداري والمحكمة الادارية العليا ، وبذلك يتوقف مصير حكم جهة القضاء الاداري على ما يقرره محكمة النقض . وهي نتيجة تخالف نص الدستور والقانون ومن شأنها اطالة أمد التقاضي بغير مبرر وزعزعة الأحكام بغير سند ، بخاصة مع استقرار قضاء محكمة النقض على عدم حيابة الأحكام الصادرة من جهة قضائية لا ولاية لها على

ادعوى حجية قبل اجهة القضائية صاحبة الولاية . بل ان من شأن هذا  
المبدأ المستقر عدم حيازة حكم الاحالة الصادر من المحاكم العادية  
— ولو كان نهائيا — أية حجية أمام جهة القضاء الادارى اذا كان مغالفا  
لحكم الدستور والقانون ومن شأنه أن تفصل محاكم مجلس الدواة  
في منازعات تفرج عن اختصاصها كالدعاوى المدنية والتجارية والجنائية  
والأحوال الشخصية . ويقطع في ذلك أخيرا ويؤكد ما تضمنته المذكرة  
التفسيرية للمادة ١١٠ مرافعات تبريرا للحكم المستحدث الوارد فيها من  
أن مبنى تعديل النص هو العدول عما كان القضاء مستقرا عليه من عدم  
جواز الاحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص اذا كان ذلك راجعا الى سبب  
متعلق بالوظيفة ، وكان مبنى هذا القضاء — على ما استظهرته المذكرة  
التفسيرية — هو فكرة استقلال الجهات القضائية بعضها على البعض  
الآخر ، وهى فكرة لم يعد لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهتين  
تتبعان سيادة واحدة . فمناط التعديل المستحدث بالمادة ١١٠ مرافعات هو  
انحصار القضاء في جهتين تتبعان سيادة واحدة هو ما لا يصدق الا على  
قضاء القانون الخاص بعد إلغاء المحاكم المختلطة سنة ١٩٤٩ ثم المحاكم الشرعية  
والمحاكم المحلية سنة ١٩٥٥ ، وانحصار هذا القضاء في جهة واحدة هى  
قضاء المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ، ويقوم الى جانبها  
جهة القضاء الجنائى ، وهاتان الجهتان تتبعان سيادة واحدة هى سيادة  
محكمة النقض ، وواضح أن ذلك لا يسرى على محاكم مجلس الدولة  
التي لا تخضع وام تخضع منذ انشاء المجلس لأية سيادة خارجة عن  
نطاق المجلس . فقد كان تنازع الاختصاص بين القضاء الادارى والقضاء  
الحزنى وما لحق به معقودا لجهة قضاء مشكلة تشكيلا خاصا من ممثلى  
الجهتين لفصل في التنازع ( مادة ١٨ من قانون السلطة القضائية الصادر  
بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ) وقد انتقل هذا الاختصاص منذ  
سنة ١٩٦٩ الى المحكمة العليا ثم المحكمة الدستورية العليا في ذلك بالقانونين  
رقمى ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا و٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون

المحكمة الدستورية العليا • فما أوردته المذكرة التفسيرية للمادة ١١٠  
سائفة الذكر لا يصدق على مجالس مجلس الدولة • بل أن تنظيم الفصل  
في تنازع الاختصاص الإيجابي والسلبي على الوجه الذي حدده قانون  
المحكمة العليا ثم قانون المحكمة الدستورية العليا وهما صادران بعد  
تعديل المادة ١١٠ في صياغتها الحالية ، ليقطع في أن المشرع جعل تنازع  
الاختصاص الإيجابي والسلبي بين القضاة العادى والإدارى من  
اختصاص المحكمة العليا ثم المحكمة الدستورية العليا متصورا في ذلك  
عدم التزام أى من القضاة بالأحالة الصادرة اليه من الآخرين مما  
يؤدى حتما الى تنازع الاختصاص السلبى ، ومما يعنى عدم سريان  
حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات في العلاقة بين القضاة ، لأن  
القول بوجود الالتزام الحقيق بالأحالة المقررة في هذه المادة يؤدى حتما  
الى نفي تصور قيام التنازع السلبى • وعلى ذلك فإن المشرع نفسه صدر  
عن مبدأ عدم التزام القضاء الإدارى بالأحالة اليه في أمر خارج عن  
اختصاصه من إحدى محاكم قضاء العادى • وبالإضافة الى  
ما تقدم فإن محاكم مجلس الدولة لا تخضع لسيادة قانون المرافعات  
التي يخضع لها القضاء العادى في المنازعات المدنية والتجارية والأحوال  
الشخصية ، طبقا للمادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة تطبق  
أمام محاكم مجلس الدولة الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ،  
أما فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون فتطبق أحكام قانون المرافعات  
الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى للمجلس •  
وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على أن الأصل أن اجراءات  
قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق على أحكام القضاء الادارى  
إلا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة وبالمقدر الذى  
لا يتعارض نصا وروحا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة  
الادارية ، فقانون المرافعات يسرى على المحاكم المحددة في المادة الأولى  
من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وهى  
محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية ،

وحيثما وردت كلمة « محكمة » في نصوص قانون المرافعات كان المقصود بها إحدى هذه المحاكم . بل انه لا يسرى الا على محاكم القانون الخاص فقط من تلك المحاكم وهى المحاكم المدنية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية دون المحاكم الجنائية التى يسرى فى شأنها قانون الاجراءات الجنائية . أما محاكم مجلس الدولة التى نص عليها قانون المجلس وبين درجاتها وتشكيلها واختصاصاتها والاجراءات التى تتبع أمامها وأوجه الطعن فى أحكامها ، فلا تندرج فى عداد المحاكم المخاطبة بأحكام قانون المرافعات . وعلى ذلك فان تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية على القسم القضائى لمجلس الدولة طبقا للمادة ٣ من قانون المجلس — هو تطبيق احتياطي وثانوى مشروط بعدم وجود نص خاص فى قانون المجلس ، وعدم تعارض قانون المرافعات مع طبيعة المنازعة الادارية ونظام المجلس وأوضاعه الخاصة نصا وروحا . ومن ثم لا يجوز أن يؤدى تطبيق أى نص من نصوص القانون المذكور — كما هو شأن الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات — الى المساس باختصاص المجلس الذى حدده الدستور والقانون نزولا على أحكام الدستور ذاته . كما لا يجوز اخضاع جهة القضاء الادارى سواء فى تحديد اختصاصها أو فى موضوع قضائها لجهة قضاء أخرى بالمخالفة لحكم الدستور والقانون ، وهذا بذاته ما دعى المشرع بعد وضع المادة ١١٠ مرافعات بصياغتها الحالية الى استبقاء أحكام محكمة تنازع الاختصاص ، ثم جعل تنازع الاختصاص للمحكمة العليا ثم للمحكمة الدستورية العليا على ما سبق بيانه . وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات تنص على التزام المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها والفصل فيها فهى إنما تخاطب المحاكم التى ينظم قانون المرافعات الاجراءات أمامها وهى المحاكم التى حددها قانون السلطة القضائية — على ما سلف بيانه — دون محاكم مجلس الدولة . وأذ تمخض تطبيق حكم هذه الفقرة عما يتعارض نصا وروحا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الادارية وما حدده الدستور والقوانين للمجلس من اختصاص « فلن يحكمها فى هذا الخصوص ينأى

عن مجال التطبيق أمام محاكم مجالس الدولة حيث يؤدي تطبيقه الى مخالفة حكم الدستور والقانون بالزام هذه المحاكم بنظرمنزعات تخرج عن اختصاصها .

أما بالنسبة الى حكم الفقرة الأولى من المادة ١١٠ انى أوجبت على المحكمة اذ قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية — فليس فى تطبيقه أمام محاكم مجالس الدولة على الدعاوى المرفوعة ابتداء أمامها ما يتعارض مع نصوص قانون المجلس أو نظامه أو يمس اختصاصه المحدد بالدستور والقانون ، ومن ثم فلهذه المحاكم اذا قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المرفوعة ابتداء أمامها أن تأمر بإحالتها الى المحكمة المختصة .

(طنن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

الحكم الصادر بالإحالة دون بحث الاختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة ( كما هو الحال عندما تحكم محكمة القضاء الادارى بالإحالة الى محكمة ادارية ) — لا يحوز حجية تمنع المحكمة المحال اليها من معاودة بحث اختصاصها الولائى — أساس ذلك : أن الالتزام بحجية حكم الإحالة لا يكون الا بالنسبة للأسباب التى قلم عليها — لا وجه للقول بأن حكم الإحالة قد انطوى على قضاء ضمنى بالاختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة وحاز قوة الأمر المقضى فيه بما يلزم المحكمة الادارية المحال اليها ) والدائرة الاستئنافية بعدها بالفصل فى الدعوى دون معاودة البحث فى الاختصاص الولائى .

المعكسة : ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون



فيه قد خالف القانون فيما قضى به من تأييد حكم المحكمة الادارية بعدم التزامها بالحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية باحالة الدعوى اليها للاختصاص وذلك نظرا لما لهذا الحكم من حجية تمنع من معاودة البحث في الاختصاص الولائى مرة أخرى طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات وما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا في هذا الشأن . . .

ومن حيث أنه عن هذا النعى بشقيه ، فالثابت أن الدعوى رفعت ابتداء أمام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فأحالتها الى المحكمة الادارية بالاسكندرية للاختصاص عندما تبينت عدم اختصاصها نوعيا بنظرها دون أن تتعرض لبحث الاختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة عن ينظر المنازعة ، وبذلك لا يكون حكمها القاضى بالاحالة قد اكتسب حجية تمنع المحكمة الادارية المحال اليها الدعوى من بحث اختصاصها الولائى بنظر موضوع المنازعة فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الالتزام بحجية حكم الاحالة لا يكون الا بالنسبة للأسباب التى قام عليها . ومن جهة أخرى فإنه لا يصح القول بأن حكم الاحالة قد تضمن قضاء ضميا بالاختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة بنظر المنازعة وأصبح حائزا لقوة الأمر المقضى فيه بما ألزم المحكمة الادارية — وتبعاً للدائرة الاستثنائية — بالفصل فى الدعوى دون معاودة البحث من جديد فى الاختصاص الولائى ، فضلا عن أن حكم الاحالة لم يتطرق الى بحث طبيعة المنازعة من حيث توافر أو عدم توافر أركان المقعد الادارى فلن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الطعن فى الحكم لصدوره على خلاف حكم سابق حلز قوة الشيء المحكوم فيه فى مسألة شكلية يمتد أثره الى ذلك الحكم السابق أيضا رغم فوات ميعاد الطعن عليه طالما أن الأمر فى الحكمين مردهما الى دعوى واحدة لا يصح أن يتغاير فيها وجه الحكم فى مسألة أساسية هى الاختصاص الولائى بمجالس الدولة .

( طعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١١/٦/١٩٨٨ )

## قاعدة رقم ( ٢٩٧ )

### المادة :

لا يجوز الزام محاكم مجلس الدولة بالتصرف في دعاوى ومنازعات تخرج بطبيعتها عن حدود الأصل الدستوري المحدد لاختصاص مجلس الدولة ولا تندرج في عداد المسائل التي تختص بها قانونا المحاكم التابعة له استنادات الى ظاهر نص المادة (١١٠) من قانون المرافعات المجرّد احالة الدعوى من محكمة تابعة لجهة قضائية اخرى حتى لا يؤدى ذلك الى ان يكون اختصاص كل جهة قضائية متروكا لقضاء الجهة الاخرى — القول بعكس ذلك يترتب عليه نتائج شاذة مثال ذلك : ان يطن بالنقص في حكم بعدم الاختصاص والاحالة ثم يقضى بنقصه في وقت يكون قد صدر في الموضوع احكام من محكمة القضاء الادارى او المحكمة الادارية العليا — اساس ذلك — ما جاء بالمتكررة التفسيرية بشأن المادة ( ١١٠ ) من قانون المرافعات من ان مبنى تعديل هذا النص هو المدول عما كان القضاء مستقرا عليه من عدم جواز الاحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص اذا كان ذلك راجعا الى سبب يتعلق بالوظيفة — كان مبنى هذا القضاء هو فكرة استقلال الجهات القضائية — هذه الفكرة لم يعد لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهتين تتبعا سيادة واحدة — لا يصدق ذلك الا على قضاء القانون الخاص بعد الغاء المحاكم المخططة سنة ١٩٢٩ والمحاكم الشرعية والمالية سنة ١٩٥٥ وانحصار هذا القضاء في جهة واحدة هي قضاء المنازعات المدنية والتجارية والاحوال الشخصية التي تقوم جهة القضاء الجنائي الى جانبها — هاتان الجهتان تتبعا سيادة واحدة هي محكمة النقص — مؤدى ذلك : عدم سريان المفهوم السابق على محاكم مجالس الدولة — اساس ذلك : ان محاكم مجلس الدولة لا تخضع لاية سيادة قضائية خارج نطاق المجلس — يضاف الى ذلك ان تطبيق قانون المرافعات المدنية والتجارية على القسم القضائي بمجلس الدولة هو تطبيق احتياطي وثانوى ومشروط بعدم وجود نص

في قانون مجلس وعدم تعارض نصوص قانون المرافعات مع طبيعة المنازعة الادارية ونظام المجلس واوضاعه نصا وروحا — نتيجة ذلك : عدم جواز تطبيق نص المادة ( ١١٠ ) من قانون المرافعات اذا كان من شأن ذلك المساس بختصاص مجلس الدولة — مؤدى ذلك : انه اذا كتبت المادة ( ١١٠ ) سالفة البيان بصياغتها الحالية تنص على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها والفصل فيها فان خطابها موجه الى المحاكم التي ينظم قانون المرافعات والاجراءات امامها وهي المحاكم التي حددتها قانون السلطة القضائية دون محاكم مجلس الدولة — متى تبين لمحاكم مجلس الدولة عند نظر الدعوى بناء على حكم بعدم الاختصاص والاحالة انها غير مختصة ولائيا بنظرها فلها ان تحكم بعدم اختصاصها ايضا دون الاحالة — اساس ذلك : استنفاد جهة القضاء العادى ولايتها بالحكم الصادر منها بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة التأديبية .

**المحكمة :** ومن حيث أن موضوع هذه الدعوى يخرج عن الاختصاص الولائى لمحاكم القسم القضائى بمجلس الدولة ذلك أن هذه المنازعة تتعلق بأحد العاملين بالبنوك وهى من شركات القطاع العام ومن ثم فان الجهة القضائية المختصة أصلا بها هى المحاكم العمالية التابعة لجهة القضاء العادى لأنها لا تدخل فى مجال الطعن فى القرارات التأديبية الصادرة ضد العاملين بالقطاع العام ومن ثم تخرج عن دائرة اختصاص المحاكم التأديبية كما تحدده المادتان ١٠ ، ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة ، كما أنها لا تدخل فى اختصاص المحاكم الادارية ولا تدخل فى اختصاص محكمة القضاء الادارى بحسب الحصر الوارد فى نص المادتين ١٠ ، ١٣ من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد انتهى فى صدد تفسير نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات وتحديد نطاق تطبيقها أمام محاكم مجلس الدولة على أنه لا يجوز الزام محاكم مجلس الدولة بالتصرف فى منازعات

تُخرج بطبيعتها عن حدود الأصل الدستوري المحدد لاختصاص مجلس الدولة ولا تندرج في عداد المسائل التي تختص بها قانونا المحاكم التابعة له استنادا الى ظاهر نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات لجرد احوالها اليه من محكمة تابعة لجهة قضائية أخرى حتى لا يؤدي الى أن يكون اختصاص كل جهة قضائية متروكا لقضاء الجهة الأخرى — حسبما تراءى في تكيف الدعوى المطروحة أمامها وحتى لا يترتب على القول بعكس ذلك نتائج شاذة كما لو طعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص والاحالة وقضى بنقضه وفي هذه الحالة لا تلغى كل الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض ومن بينها ما قد يكون قد صدر من أحكام في موضوع الدعوى المحالة من محكمة القضاء الإداري وحتى من المحكمة الإدارية العليا ، ويقطع في ذلك ويؤكد ، ما جاء بالمذكرة التفسيرية بشأن نص المادة ١١٠ من أن مبنى تعديل هذا النص هو العدول ، عما كان القضاء مستقرا عليه من عدم جواز الاحالة بعد الحكم بعدم الاختصاص اذا كان ذلك راجعا الى سبب متعلق بالوظيفة وكان مبني هذا القضاء هو فكرة استقلال الجهات القضائية وهي فكرة لم يعد لها محل بعد تطور القضاء وانحصاره في جهتين تتبعان سيادة واحدة ، وهو ما لا يصدق الا على قضاء القانون الخاص بعد الغاء المحاكم المختلطة سنة ١٩٤٩ ثم المحاكم الشرعية والمالية سنة ١٩٥٥ وانحصار هذا اللقاء في جهة واحدة وهو قضاء المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ويقوم الى جانبها جهة القضاء الجنائي وهاتان الجهتان تتبعان سيادة واحدة هي سيادة محكمة النقض ، وواضح أن ذلك لا يسرى على محاكم مجلس الدولة التي لا تخضع لاية سيادة قضائية خارجة عن نطاق المجلس . بل إن تنظيم الفصل في تنازع الاختصاص الإيجابي والسلبى على الوجه الذى حدده القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا وهما صادران بعد تعديل المادة ١١٠ في صياغتها الحالية ليقطع في أن المشرع جعل تنازع الاختصاص بين القضائين العادى والإدارى من اختصاص المحكمة العليا ثم المحكمة

الدستورية العليا متصورا في ذلك عدم التزام أى من القضائين بالأحالة الصادرة اليه من الآخر مما يؤدي حتما الى تنازع الاختصاص السلبى ومما يعنى عدم سريان حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات فى العلاقة بين الجهات القضائية ، فضلا عن أن محاكم مجلس الدولة لا تخضع لسيادة قانون المرافعات المدنية والتجارية لأن المستقر عليه فى قضاء المحكمة الادارية العليا أن نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق أمام القضاء الادارى الا فيما لم يرد به نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالقرار الذى لا يعارضه نصا وروحا وجامع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الادارية وطبقا لنص المادة ٣ من قانون مجلس الدولة تطبق الاجراءات المشار اليها فى هذا القانون أما فيما لم يرد به نص فى هذا القانون تطبق أحكام قانون المرافعات الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائى للمجلس ، وقانون المرافعات يسرى على المحاكم المحددة فى المادة الأولى من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ وهى محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية بل انه لا يسرى على المحاكم الجنائية التى يسرى بشأنها قانون الاجراءات الجنائية ، وعلى ذلك فان تطبيق قانون المرافعات المدنية والتجارية على القسم القضائى بمجلس الدولة هو تطبيق احتياطى وثانوى ومشروط بعدم وجود نص فى قانون المجلس وعدم تعارض نصوص قانون المرافعات مع طبيعة المنازعة الادارية ونظام المجلس وأوضاعه نصا وروحا ، ومن ثم فلا يجوز أن يؤدي تطبيق أى نص من نصوص القانون المذكور — كما هو شأن الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات الى المساس باختصاص المجلس الذى حدده الدستور والقانون فزولا على أحكام الدستور ذاته . واذا كانت المادة ١١٠ مرافعات بصياغتها الحالية متمسكة على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها والفصل فيها فهى انما تخطب المحاكم التى ينظم قانون المرافعات الاجراءات أمامها وهى المحاكم التى حددها قانون السلطة القضائية دون محاكم مجلس الدولة . واذا نص تطبيق حكم هذه الفقرة عما يتعارض نصا وروحا مع نظام المجلس

وأوضاعه الخاصة وطبيعة المنازعة الادارية وما حدده الدستور والقوانين للمجلس من اختصاص ، فان حكمها في هذا الخصوص ينأى عن مجال التطبيق أمام محاكم مجلس الدولة حيث يؤدي تطبيقه الى مخالفة حكم الدستور والقانون بالزام هذه المحاكم بنظر منازعات تخرج عن اختصاصها .

ومن حيث أن بتطبيق هذه المبادئ على واقعة الطعن واذا كان الحكم المطعون فيه قضى باختصاص المحكمة بنظر الدعوى رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى شمال القاهرة المحالة الى المحكمة التأديبية للماملين بوزارة التعليم وملحقاتها والمقيدة بجدولها برقم ٥١ لسنة ١٠ ق ، قد استند الى أنها محالة الى المحكمة طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات من محكمة شمال القاهرة الابتدائية بحكم صادر فيها وهن ثم فانه طبقا لهذه المادة تلتزم هذه المحكمة بنظر الدعوى فانه وبالتطبيق لما تقدم يعتبر قد صدر على خلاف أحكام القانون خليقا بالالغاء مما يتعين معه القضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر هذه الدعوى مع عدم الاحالة الى جهة القضاء العادى حيث استنفدت ولايتها بالحكم الصادر باحالة الدعوى الى المحكمة التأديبية .

( طعن رقم ٣٧٤٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤ )

### قاعدة رقم (٢٩٨)

#### المبدأ :

الحكم بعدم الاختصاص من المحاكم الأخرى الى محاكم مجلس الدولة لا يلزم المحاكم الأخيرة بنظر الدعوى — يتعين على محكمة القضاء الادارى أن تفصل في أمر الاختصاص الولاى الذى يعتبر مفروضا عليها دائما سواء اقيمت الدعوى أمام المحكمة مباشرة أو احيلت اليها من جهة أخرى — حكم الفقرة الثانية من المادة ( ١١٠ ) من قانون المرافعات التى تنص على الزام المحكمة المحال اليها دعوى بنظرها وبالفصل فيها تخاطب

المحاكم التي ينظم قانون المرافعات الاجراءات أمامها وهي المحاكم التي حددها قانون السلطة القضائية دون محاكم مجلس النواة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه ولئن كانت الدعوى الماثلة قد أحيأت إلى محكمة القضاء الإداري بمقتضى الحكم الصادر من الدائرة الاستثنائية بمحكمة الفيوم الابتدائية استنادا إلى حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات بحسبان أن طلبات المدعين ، حسبما جاء بالحكم ، تمس القرار الصادر من النيابة العامة لأن اجابة طلباتهما هو في الوقت ذاته حكم ضمنى بعدم الاعتداد أو بالغاء ذلك لقرار الأمر الذي يختص به القضاء الإداري ، إلا أنه ليس مؤدى هذه الاحالة التزام محكمة القضاء الإداري بالفصل في الدعوى متى كانت غير مختصة ولائيا بنظرها بالتطبيق لأحكام التشريعات المنظمة لاختصاص مجلس الدولة بهيئة القضاء الإداري ، ويتعين على محكمة القضاء الإداري أن تفصل في أمر الاختصاص الولائي الذي يعتبر مفروضا دائما عليها سواء كانت الدعوى قد أقيمت أمامها مباشرة أو كانت محلالة اليها من جهة قضاء أخرى . وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بالهيئة المخصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بأن الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تنص على التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها والفصل فيها إنما تخاطب المحاكم التي ينظم قانون المرافعات الاجراءات أمامها وهي المحاكم التي حددها قانون السلطة القضائية دون محاكم مجلس الدولة . ( الحكم الصادر بجلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٨٦ في الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ القضائية والطعون المرتبطة ) ، أما بالنسبة إلى حكم الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات فليس في تطبيقه أمام محاكم مجالس الدولة على الدعاوى المرفوعة ابتداء أمامها ما يتعارض مع نصوص قانون المجلس أو نطاقه أو يمس اختصاصه المحدد بالدستور والقانون فيكون لها اذا قضت بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعاوى أن تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة .

( طعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٩ )

#### المبدأ :

الاحالة طبقا للمادة ١١٠ مرافعات لازمة للمحكمة المحال اليها واو لم تكن المحكمة المختصة — ليس لهذه المحكمة معاودة بحث موضوع الاختصاص من جديد .

**المحكمة :** ومن حيث أن الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا بالاسكندرية دون أن تكون الدعوى متعلقة بجزء تأديبي صريح الا أنه وقد أحيلت اليها الدعوى بحكم من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية على النحو المبين آنفا فانها تكون قد أصبحت ملتزمة بالفصل فيها طبقا للمادة ١١٠ مرافعات وليس لها أن تعاود بحث موضوع الاختصاص من جديد .

( طعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٠٠ )

#### المبدأ :

يجب أن تكون الاحالة بين محكمتين من درجة واحدة — القول بغير ذلك يؤدي الى غل يد محكمة الطعن عن اعمال سلطتها التي خولها لها القانون في التعقيب على الأحكام ويخل بنظام التدرج القضائي في أصله وغايته — يجرى ذلك حتى واو كثرت الدعوى المتقضى بعدم الاختصاص بنظرها من الدعاوى التي يتعقد الاختصاص للمحكمة الادارية العليا بنظرها ابتداء على درجة واحدة .

**المحكمة :** من حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى بأن الاحالة يجب أن تكون بين محكمتين من درجة واحدة لأن القول بغير ذلك يؤدي الى غل يد محكمة الطعن عن اعمال سلطتها التي خولها لها القانون في



اتعقيب على الأحكام ويظل بنظام التدرج القضائي في أصله وغايته ويسرى ذلك حتى ولو كانت الدعوى المقضى بعدم الاختصاص بنظرها من الدعوى التي ينعقد الاختصاص للمحكمة الادارية العليا بنظرها ابتداء على درجة واحدة كما هو الحال في الدعوى المتعلقة بالشئون الوظيفية لأعضاء مجالس الدولة وتلك المتعلقة ببرد مستشارى المحكمة الادارية العليا وهو ما أكدته المحكمة الادارية العليا بحكمها الصادر في الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٦ ق عليا بجلسة ١٩٨٧/٦/٢٨ وحكمها الصادر في الطعن رقم ٢٦٤٦ لسنة ٣٣ ق عليا بجلسة ١٩٨٧/٧/١٨ •

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن حكم محكمة استئناف القاهرة الدائرة ٣٩ بإجراءات الصادر في ٢١ من مايو ١٩٨٧ في دعوى المخاصمة المقيدة بجدولها تحت رقم ٣٨ لسنة ١٠٤ قضائية قد قضى بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإدالتها الى المحكمة الادارية العليا رغم أن هذه المحكمة ليست من درجة واحدة مع محكمة الاستئناف وانما تحتل في نظام التدرج انقضائى درجة أعلى منها بحسبانها تتربع على قمة محاكم القضاء الادارى شأنها في ذلك شأن محكمة النقض من محاكم القضاء العادى فمن ثم يكون الحكم المشار اليه الصادر من محكمة الاستئناف قد جانب الصواب فيما قضى به من احوالة الدعوى الى هذه المحكمة الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم جواز احوالة الدعوى الى المحكمة الادارية العليا •

( طعن رقم ٢٦٤٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٣/٦ )

### قاعدة رقم (٢٠١)

#### المبدأ :

ينصرف الحكم بعدم الاختصاص للولاى لمحاكم القضاء الأدنى الى اصل المنازعة وبالحالة التى كانت عليها وقت رفعها ابتداء — مؤدى ذلك ولازمه أن تعود المنازعة مبتدأة بين أطرافها جميعا على النحو الوارد

بمريضتها أمام جهة الاختصاص بنظرها قانونا — يعتبر الاختصاص  
الولائى مأروحا دائما على المحكمة ويجب عليها أن تتصدى له قبل الفصل  
في أى دفع أو أوجه دفاع •

**المحكمة :** ومن حيث أن حكم محكمة شبين الكوم الابتدائية  
الصادر بجلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٣ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر  
الدعوى وباحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وقد أصبح نهائيا  
بعدم الطعن عليه ، مؤداه عدم اختصاص القضاء المدنى بنظر المنازعة  
برمتها ، وبالتالي تتصرف الاحالة الى الدعوى بالحالة التى كانت عليها  
وقت رفعها ، وتكون المنازعة فيها على ما ورد بمريضتها ، بين المدعين  
( المطعون ضدهم بالطعن المائل ) والمدعى عليهما وهما وزير التربية  
والتعليم ومحافظ المنوفية ( الطاعنان بالطعن المائل ) ولا يغير من ذلك  
الحكم الذى أصدرته محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسة ٢٥ من يونيه  
سنة ١٩٨١ ( وهى المحكمة التى رفعت أمامها الدعوى ابتداء ) ويقضى •

أولا : بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة لوزير  
التربية والتعليم •

ثانيا : بعدم اختصاصها محليا بنظر الدعوى وباحالتها الى محكمة  
شبين الكوم الابتدائية المختصة بنظرها محليا ذلك أن الحكم بعدم  
الاختصاص الولائى لمحاكم القضاء المدنى ينصرف الى أصل المنازعة  
بالحالة التى كانت عليها وقت رفعها ابتداء ، ومؤدى ذلك ولازمه أن  
تعود المنازعة مبتدأة ، بين أطرافها جميعا على النحو الوارد بمريضتها ،  
أمام جهة الاختصاص بنظرها قانونا • فأمر الاختصاص الولائى يعتبر  
مأروحا دائما على المحكمة وعليها أن تتصدى له قبل الفصل في أى دعوى  
أخرى أو أوجه دفاع • وبالترتيب على ذلك فإن الحكم المطعون فيه  
إذا أقام قضاؤه على أن المدعى عليهما في الدعوى هما وزير التربية والتعليم

ومحافظ المنوفية يكون صحيحا فيما انتهى اليه في هذا الصدد ، ويكون لهما حق الطعن في الحكم الصادر في مواجهةهما باعتبارهما من ذوى الشأن على النحو المقرر بالمادة ( ٤٤ ) من قانون مجلس اجولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . واذا كان ذلك وكان الطعن قد استوفى سائر أوضاعه الشكلية فيتمتعين بقبوله شكلا .

( طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/٣ )

### قاعدة رقم ( ٣٠٢ )

#### المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص بان على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة — لا يجوز مع ذلك لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى الى محكمة الطعن — ذلك من شأنه أن يظل محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها القانون إياها في التعقيب على الأحكام ، ومن بينها الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص وبإحالة الدعوى الى محكمة النقض .

**المحكمة :** ومن حيث أن المحكمة التأديبية لرئاسة الجمهورية — وهى بصدد اختصاصها بنظر الطعن المرفوع عليها ذهب الى أن المحكمة الادارية العليا ( الدائرة المشكلة طبقا لنص المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ) قد قضت بجلسته ١٥/١٢/١٩٨٥ بأن الطعن على قرارات مجالس التأديب التي لا تحتاج الى تصديق من جهة ادارية عليها يكون من اختصاص المحكمة الادارية العليا ، وهو ما انتهت منه تلك المحكمة الى الحكم بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة الادارية العليا للاختصاص .

ومن حيث أن لتزام محكمة الطعن بحكم الاحالة الصادر بعدم الاختصاص من المحكمة الأدنى اعمالا لحكم المادة ( ١١٠ ) من قانون

الرافعات المدنية والتجارية والتي تقضى بأنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة — هذا الالتزام يتعارض مع سلطة المحكمة الادارية العليا وولايتها الأصلية في التعقيب على هذا الحكم ، وهو ما يتجافى مع نظام التدرج القضائى فى أصله وغايته والذي يهدف الى وضع حد التقارب بين الأحكام ابتغاء حسم المنازعات بحسبان أن الكلمة العليا فيها لأعلى درجة من درجات التقاضى فى النظام القضائى ، وبالتالي فان تلك الاحالة تتعارض مع النظام العام القضائى لمحاكم مجلس الدولة والذي توجد على قمته المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان قضاء هذه المحكمة يجرى على أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى الى محكمة الطعن — لأن ذلك من شأنه أن يغل محكمة الطعن عن اعمال سلطتها التى خولها اياها القانون فى التعقيب على الأحكام ومن بينها الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص وإحالة الدعوى الى محكمة الطعن .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان حكم المحكمة انتأديبية لرئاسة الجمهورية فى الطعن رقم ٤٨ اسنة ١٨ القضائية قد قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن واحالته بحالته الى المحكمة الادارية العليا للاختصاص ، وذلك رغم أنها محكمة الطعن لأحكام تلك المحكمة . فمن ثم يكون الحكم الصادر منها قد خالف القانون والنظام العام القضائى لمحاكم مجلس الدولة فيما قضى به من احالة الطعن الى هذه المحكمة ، ويتعين من ثم عدم الاعتداد بها تتضمنه فى هذا الشأن .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمصاريف الطعن فانه طعن فى قرار مجلس تأديبى ، وحيث أن الدائرة المشكلة بالمحكمة الادارية العليا طبقا لنص المادة ( ٥٤ ) مكررا من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — قد جرى قضاؤها على اختصاص المحكمة الادارية العليا بالطعون فى قرارات مجالس التأديب التى لا تخضع لتصديق السلطات الادارية

الرئاسية وذلك باعتبارها في حكم أحكام المحاكم التأديبية ، وبالتالي فان  
الطعن المائل ومحاة قرار مجلس التأديب يعتبر بمثابة طعن في حكم  
تأديبي من حيث الرسوم القضائية المستحقة .

ومن حيث أن المادة ( ٩٠ ) من نظام الماملين المدنيين بالدولة  
الصادر باقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد أعفت من الرسوم الطعون  
ضد أحكام المحاكم التأديبية ، وكانت أحكام هذا القانون تسرى فيما  
لم يرد فيه نص في قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ ، ومن  
ثم يكون هذا الطعن في قرار مجلس التأديب معفى من تلك الرسوم .

( طعن رقم ٣٣٢٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

#### المبدأ :

مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى لا يلتزم بالحكم الصادر من  
القضاء الأدنى بأحالة الدعوى اليه — فلا يفصل في الدعوى الا اذا تبين  
انه مختص بنظرها طبقا لقانون مجلس الدولة — تبحث محكمة القضاء  
الادارى أولا أمر اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليها بانزال حقيقة  
التكييف القانونى لها دون أن تتقيد في ذلك بالتكييف الذى أجرته محكمة  
القضاء الأدنى — يخضع ما تنتهى اليه محكمة القضاء الادارى  
من تكييف قانونى للدعوى خاضعا للرقابة القضائية للمحكمة الادارية  
العلوية — تقضى النية الحقيقية للخصوم من وراء أبدانهم  
طلباتهم — اقامة المدعية دعواها بطلب الافراج فوراً عن السيارات التى  
ترد على قوة الموافقات الاستيرادية المتحصل عليها . اذا فهمت نية  
المدعية على انها تطلب من المحكمة اصدار الأمر الى الجهة الادارية  
بالافراج عن السيارات فهذا يخرج عن اختصاص القضاء الادارى —  
القضاء الادارى لا يملك اصدار أوامر الى جهة (الإدارة) مما تنفرد هى  
بمقتضى ما لها من سلطة تقديرية باصدارها — أما اذا فهمت نية الشركة

المدعية من دعواها بأنها تطلب إلغاء القرار السلبى الذى اتخفته جهة الادارة بامتناعها عن الافراج عن السيارات الواردة من الخارج رغم وجود موافقات استيرادية بشأنها فهذا مما تختص محكمة القضاء الادارى بالتصدي له بمقتضى ما خضعا به القانون من الحكم بإلغاء القرارات الادارية سلبية أو ايجابية متى كانت مخالفة للقانون نصا أو روحا — على ضوء ما أوردته الشركة المدعية فى عريضة دعواها تتكشف حقيقة طلبتها — المدعية تطلب الحكم باحقيقتها فى استيراد السيارات الواردة ببيانها بالموافقات الاستيرادية التى منحت لها وذلك وفق الشروط والأوضاع التى كانت سارية وقت منح هذه الموافقات أى فى ظل احكام قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ وعدم تطبيق احكام قرار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ على هذه السيارات لأن هذه الأحكام لا تسرى بأثر رجعى — اختصاص القضاء الادارى بهذه الطلبات — البادى من الأوراق أن الدعوى غير مهيأة للفصل فيها — إعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى الفصل فيها مجددا بهيئة أخرى •

**المحكمة :** ومن حيث أنه ولئن كانت الشركة المدعية ( الطاعنة بالظمن المثل ) قد أقامت دعواها ابتداء أمام محكمة الأمور المستعجلة بالقضاء المدنى ، طالبة الحكم بصفة مستعجلة بالافراج فورا عن السيارات التى ترد تباعا على قوة الموافقات الاستيرادية الوارد بيانها تفصيلا بالصحيفة والتخصيم عليها وهى السيارات الموضحة كما ونوعا وموديلها بالموافقات الاستيرادية المذكورة والفواتير المعتمدة والمرافقة لها الوارد بيانها بالصحيفة والصادرة فى ظل القرار الوزارى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ وذلك بعد سداد كافة الرسوم والضرائب والعوائد الجمركية المستحقة قانونا مع الاذن لها بفتح الاعتماد المستندى لدى أحد البنوك المعتمدة طبقا للمادة الاولى من القرار الوزارى المذكور ، إلا أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( الدائرة الثانية مستعجل مستأنف ) أنزلت على الطلبات فى الدعوى ما اوردته من تكييف قانونى لها ، بأنها بطلب وقف تنفيذ القرار

الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ تأسيسا على أنه بوقف تنفيذ القرار المشار اليه يتم الافراج عن السيارات وهو مطلب الشركة . ورتبت تلك المحكمة على ما انتهت اليه من تكييف قانونى للطلبات عدم اختصاص انقضاء المدنى بفرعيه العادى والمستعجل بنظر الدعوى وبالتالى قضت بعدم الاختصاص ولائيا بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة انقضاء الادارى .

ومن حيث أن محكمة القضاء الادارى والتي أحيلت اليها الدعوى من القضاء المدنى ، لا تلتزم قانونا بالحكم الصادر بالاحالة فلا يلزمها ذلك الحكم بالفصل فى الدعوى الا اذا تبين لها أنها مختصة بنظرها طبقا لقانون مجلس الدولة وذلك اعمالا لقضاء الدائرة المشكلة بالتطبيق لحكم المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة ( احكم الصادر بجلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٨٦ فى الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٧ القضائية ) . ومؤدى ذلك ولازمه القانونى أن يكون على محكمة القضاء الادارى أن تبحث أولا أمر اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليها بانزال حقيقة التكييف القانونى لها دون أن تتقيد فى ذلك بالتكييف الذى أجرته محكمة القضاء المدنى ، ويكون ما تنتهى اليه محكمة القضاء الادارى من تكييف قانونى للدعوى خاضعا للرقابة القضائية التى تمارسها هذه المحكمة . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة وهى بصدد تكييف الدعوى وحقيقة الطلبات فيها انما يتعين عليها أن تتقصى النية الحقيقية للخصوم من وراء ادائهم طلباتهم فلا تقف عند ظاهر اللفظ ووجه العبارة بل عليها استقصاء حقيقة نية الخصوم ولرادتهم من وراء الدعوى والطلبات فيها وما يتفق والاختصاص المقرر قانونا لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . فاذا كان ذلك وكانت الشركة المدعية ( الطاعنة بالطعن المائل ) قد أقامت دعواها بالطلبات المشار اليها ، ابتداء أمام محكمة الأمور المستعجلة بالقضاء المدنى ، فإن احالة الدعوى الى محكمة القضاء لادارى مما يلزم معه أن تنزل تلك المحكمة على الطلبات صحيح التكييف القانونى لها وبما يتفق والاختصاص المقرر لها قانونا . وإذا كانت الشركة المدعية قد عبرت عن

طلباتها ، بحسبان أن دسواها أقيمت ابتداءً أمام القضاء المستعجل المدني بأنها بطلب الحكم بصفة مستعجلة بالافراج فوراً عن السيارات التي ترد على قوة الموافقات الاستيرادية المشار إليها بالصحيفة ، على نحو ما ورد بعريضة الدعوى ، إلا أنه وقد أحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى فكان يتعين عليها أن تجرى على الطلبات المشار إليها حقيقة التكييف القانونى لها استظهاراً لنية الشركة المدعية من ورائها وقصدها من ابدائها وبما يتفق والاختصاص المقرر لقاضى المشروعية ، وعلى ذلك وإذا كان وجه عبارة الطلبات وظاهر ألفاظها مفاده اصدار الأمر الى جهة الادارة بالافراج فوراً عن السيارات التي ترد استناداً الى الموافقات الاستيرادية التي تقررت للشركة المدعية ، فان ذلك مما يتأتى على اختصاص قاضى المشروعية ، إذ لا يملك أن يصدر أمراً الى الجهة الادارية وانما يقتصر اختصاصه على اجراء رقابة المشروعية على ما تصدره الجهة الادارية أو تمتنع عن اصداره من قرارات متى كانت ملزمة قانوناً بذلك فيحكم بالغاء القرار المعبى فى الحالة الأولى وبالغاء القرار السلبى بالامتناع فى الحالة اثنائية . وفى ضوء ما أوردته الشركة المدعية بعريضة الدعوى تنكشف حقيقة طلباتها ، بعد أن ثار انخلاف بينها وبين جهة الادارة حول حقيقة مفاد حكم الأثر المباشر لقرار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ ومدى انطباق أحكامه على ما سبق أن تقرر من موافقات استيرادية ، بأنها بطلب الحكم بأحقيتها فى استيراد السيارات الوارد بيانها بالموافقات الاستيرادية التي منحت لها وفق الشروط والأوضاع التي كانت سارية وقت منح هذه الموافقات ، فلا تسرى عليها الأحكام التي استحدثها قرار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن تعديل بعض أحكام قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من شروط خاصة باستيراد السيارات مع ما يترتب على ذلك من آثار تتحصل فى الافراج عن السيارات التي ترد استناداً الى الموافقات الاستيرادية المشار إليها أو فى فتح الاعتمادات المستندية اللازمة عن تلك الموافقات . وبهذه المثابة تكون الطلبات فى الدعوى هى طلبات موضوعية ، تطلب الشركة المدعية أن يكون



الفصل فيها على وجه السرعة ، مما يندرج في مفهوم المنازعة الادارية التي يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فيكون قد جانب صحيح الواقع وحقيقة القانون مما يتعين معه الحكم بالغائه . ولما كانت الدعوى غير مهية ، حسب البادئ من الأوراق ، للفصل فيها لذا يتعين اعادتها الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا بهيئة أخرى .

( طعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٠/٦/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٠٤ )

#### المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون المرافعات وفادها — حكم الاحالة يترتب عليه احالة الدعوى بطلباتها الأصلية وطلبات المتدخلين امامها — يكون على المحكمة أن تلتزم بنظرها بكامل ما أبدى فيها من طلبات ومن بينها طلبات التدخل التي تمت باجراءات صحيحة — كافة اجراءات الخصومة التي تمت صحيحة قبل الاحالة تبقى صحيحة وتتابع الدعوى سيرها امام محكمة الحال اليها من حيث انتهت اجراءاتها امام المحكمة التي أحالتها .

المحكمة : اذا كانت المحكمة المدنية قضت بجلسة ١٩٧٧/٤/٢٠ بعدم اختصاصها وباحالة الدعوى الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وأبقت الفصل في المصروفات فان الدعوى تنتقل الى محكمة القضاء الادارى بالحالة التي انتهت اليها امام المحكمة المدنية وفقا لحكم المادة ١١٠ مرافعات بحيث يتحدد نطاقها ليس فقط بالطلب الاصلى بل وطلبات التدخل التي أبدت امامها باجراءات صحيحة ومن ثم فان حكم الاحالة الى محكمة القضاء الادارى يترتب عليه احالة الدعوى بطلباتها الأصلية وطلبات المتدخلين امامها ويكون على المحكمة أن تلتزم بنظرها بكامل ما أبدى

فيها من طلبات ومن بينها طلبات التدخل المباشر اليها • ذلك أن كافة اجراءات الخصومة التي تمت صحيحة قبل الاحالة تبقى صحيحة وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة المحال اليها من حيث انتهت اجراءاتها أمام المحكمة التي احالتها •

ومن حيث أنه واذا كانت محكمة القضاء الإداري قضت بجلسة ٢٣/٤/١٩٨٠ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وجاء في حيثيات حكمها أنه لا محل للتصدي للفصل في طلب التدخل مادامت المحكمة قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فانه وقد قضت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٦ عليا بجلسة ١٤/٤/١٩٨٢ بالغاء هذا الحكم وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر الدعوى وباحالتها الى دائرة محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية للفصل فيها فان الخصومة تعاود مسيرتها من جديد على النحو السابق تحديده بعد احالتها الى محكمة القضاء الإداري بالطلب الأصلي وطلبات التدخل التي أبديت ، ذلك أن طلبات التدخل وهي طلبات تابعة للخصومة الأصلية لا تترول بزوال الخصومة الأصلية ومادامت الخصومة الأصلية قد اعيدت الى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها من جديد فانها تعود بما يتبعها من طلبات التدخل وغيرها من الاجراءات الصحيحة التي تمت باجراءات سليمة قبل الحكم بعدم الاختصاص • ومن ثم فان طلبات المتدخلين تظل قائمة وتلتزم محكمة القضاء الإداري بالفصل فيها مع ان الطلبات الأصلية بالدعوى •

ومن حيث أن كل من ... و ... الطاعنان في الطعن رقم ٢٧٨٦ لسنة ٣١ ق قد تدخلوا بجلسة ١/١٢/١٩٨٣ أمام محكمة القضاء الإداري وتقدما مع باقى الطاعنين بمذكرة طلبوا جميعا الحكم بقبول تدخلهم والحكم أصليا بوقف نظر الدعوى الماثلة الى أن تفصل المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٠٩٧ المقام من المتدخلين واحتياطيا بعدم قبول للدعوى الماثلة لرفعها عن غير ذي صفة لأن المطعون ضده الأول تغلج

من الشركة والمحل والترخيص ومن باب الاحتياط الكلى برفض الدعوى مع الزام المدعى في جميع الحالات بالمصروفات وقد قام المطعون ضده هو الخصم المتى اتخذت ضده اجراءات التدخل بالتعقيب على هذه المذكرة بمذكرة مقدمة بجلسة ١٩٨٤/١/٢٦ وطلبت فيها رفض تدخل جميع المتدخلين الأمر الذى يخلص منه أن تدخل الطاعنان المشار اليهما قد تمت بالتطبيق لحكم المادة ١٢٦ مرافعات .

ومن حيث أن المتدخلين جميعا كما هو ثابت من أوراق الدعوى لهم مصلحة في رفض دعوى المطعون ضده الأول لما يدعونه من أنه قد تفارج من المحل والترخيص لشريكه مورثا الطاعنين وان المطعون ضده لا يخرج عن كونه وريث حصة قدرها ٢٤/١ من المحل بوصفه قد ورث تلك الحصة عن عمه المرحوم . . . بعد وفاته وان كل من . . . و . . . المتدخلان أمام محكمة القضاء الادارى يستمدان صفتها ومصلحتهما في التدخل من قرار رئيس محكمة الاسكندرية للأمور المستعجلة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣ بالموافقة على تمويلها المحل واستغلاله نظير ٢٠٪ من الأرباح يتم توزيعها على الورثة وتم بناء على ذلك ابرام عقد شركة توصية بسيطة مع الورثة لادارة المحل واستغلاله .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن اجراءات تدخل جميع الطاعنين قد تمت باجراءات قانونية صحيحة سواء أمام المحكمة المدنية أو بعد احالتها ونظرها أمام محكمة القضاء الادارى الأمر الذى كان يتعين منه الحكم بقبول تدخلهم في هذه الدعوى . واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف ذلك فانه يكون قد صدر على غير سند صحيح من القانون مما يتعين الحكم بالغاء في هذا الشق ، والحكم بقبول تدخلهم في هذه الدعوى .

ومن حيث أنه بالنسبة للموضوع فان الدعوى الماثلة صدر فيها الحكم المطعون فيه بالغاء القرار السلبى للفرقة التجارية المصرية بالامتناع عن تجديد ترخيص للمطعون ضده الأول لسفل المحل رقم ٦٦ أ لسوق

الجملة والفاكهة بجهة التزعة ليكون الترخيص باسمه وحده وهذه الدعوى تكون على هذا النحو مرتبطة بالطن رقم ١٩٧ لسنة ٢٧ القضائية العليا والذي يطلب فيه المتدخلون الطاعنون تعديل ترخيص هذا المحل ليكون باسمهم وقد طلب الطاعنون وقف نظر الطعن المائل لحين الفصل في الطعن المشار اليه أمام المحكمة الادارية العليا ومن حيث أن كل من الطعنين هو الوجه العكسي للطعن الآخر اذ يترتب على الحكم فيهما معا بيان أى من الطرفين صاحب الحق في أن يكون الترخيص باسمه ومن ثم فانه يكون من حسن العدالة أن يتم الفصل فيهما معا .

ومن حيث أن هذا الحكم غير منه للخصومة ومن ثم فانه يتعين ابقاء الفصل في المصروفات طبقا للمادة ( ١٨٤ ) من قانون المرافعات .  
( طعن رقم ٢٧٨٦ و ٢٨٤٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٥ )

### قائمة رقم (٢٠٥)

#### المبدأ :

البحث في ولاية المحكمة وفي مدى اختصاصها بنظر النزاع والفصل فيه ينبغي أن يكون سابقا على البحث في شكل الدعوى أو في موضوعها — محاكم مجلس الدولة لا تلتزم بالفصل في الدعاوى المحالة اليها من جهة قضائية أخرى طبقا للمادة ١١٠ مرافعات — اذا كثرت هذه الدعاوى تخرج عن الاختصاص الولائي المحدد قانونا لمحكم مجلس الدولة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه من المسلمات أن القضاء لتحديد ولايته بالزمان والمكان والموضوع وهذه الولاية تقوم على مراعاة مبادئ وأسس من النظام العام خلصة اذا كثر ذلك بين جهتي القضاء العادي والاداري بمجلس الدولة ومن المبادئ والأصول المقررة بناء على ذلك أن البحث في ولاية المحكمة وفي مدى اختصاصها ، بنظر النزاع والفصل

فيه ينبغي أن يكون سابقا على البحث في شكل الدعوى أو في موضوعها ، فمن ثم يتعين البحث في مدى ولاية واختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وذلك بغض النظر عن كون هذه الدعوى محالة من محكمة الاسكندرية الابتدائية بحكمها الصادر بجلسة ١٩٨٥/٤/٣٠ وذلك لأن محاكم مجلس الدولة بحسب المبادئ المطبقة في هذا المجال لا تقتزم بالفصل في الدعاوى المحالة اليها من جهة قضائية أخرى طبقا لنص المادة ( ١١٠ ) من قانون المرافعات اذا كانت هذه الدعاوى تخرج عن الاختصاص الولائي المحدد قانونا لمحاكم مجلس الدولة ( حكم المحكمة الادارية العليا — دائرة توحيد المبادئ الهيئة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بجلسة ١٩٨٦/٤/٢٧ ، وتقتزم محاكم مجلس الدولة بهذه المبادئ أيا كان الرأي بشأنها ما لم يتم تعديلها أو تعديل عنها تأسيسا على أن ذلك يبقى صحيح حكم القانون الذي يتعين على قضاء تلك المحاكم الالتزام به تحت رقابة هذه المحكمة ما لم يبلغ تشريعا أو تعدل عنه تلك الدائرة التي قررتها ، واذا لم يورد الحكم الطعين أى بيان عن الأسباب التي استند اليها لما ذهب اليه في المنطوق مقررا ضمنا ولاية القضاء الادارى واختصاص المحكمة بنظر النزاع على نحو ما سلف بيانه فانه يكون قد صدر مشوبا بالقصور الشديد في التسبب في جانب جوهرى عن جوانب تسبب الأحكام يتعلق بولاية القضاء الادارى ومدى التزامه بالدعاوى المحالة اليه من جهات القضاء العادى وخاصة لو تبين عدم اختصاصه وولايته أصلا وهو أمر يرتبط بالنظام العام القضائى الذى حدده الدستور في المواد المنظمة لمجلس الدولة وبغيره من أنواع المحاكم القضائية من جهة ، ويهدر الأسس الصحيحة الواجبة الالتزام في تسبب الأحكام القضائية لتعطيله أعمال المحكمة الادارية العليا للرقابة المقررة بها على

الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة الأخرى على النحو الذى يحتتمه قانون مجلس الدولة ، والمبادئ والأصول العامة للتقاضى ، ويمطل حسم المنازعات الادارية فى محاكم مجلس الدولة ويعوق سرعة تحقيق العدالة الغاية المثلَى من تنظيم المحاكم بجميع أنواعها فى البلاد ومن ثم فإن هذا القصور فى التسبب فى هذا المجال يحتتم فى ذاته إلغاء الحكم المطمون فيه .

( طعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٢٩/١٩٩٠ )

## رابع عشر — بطلان الحكم

### البحث الأول — حالات بطلان الحكم

#### ١ — عدم الاخطار المدعى عليه بتاريخ الحكم

##### قاعدة رقم (٣٠٦)

##### المبدأ :

يعتبر اخطار ذوى الشأن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى اجراء أساسيا وضمانة جوهرية للخصوم ليتمكنوا من الحضور بأنفسهم أو بوكلاء عنهم لابداء ما يعين لهم من أوجه الدفاع وتقديم ما يكون لديهم من مستندات وهن ثم يترتب على اغفاله بطلان فى الاجراءات يبطل الحكم الذى استند اليها — أثبت الاخطار بورقة رسمية بناء على امر من المحكمة لا يدحضه سوى اتباع اجراءات الطعن بالتزوير فى بيانات محضر الجلسة والحصول على حكم بذلك — أساس ذلك: أنه دنى تحقق الاخطار ببيانات ثابتة بأوراق وسجلات رسمية بمعرفة موظفين ع وممين مختصين بأبائتها بحكم وظائفهم فلا يكفى لاتكارها مجرد الادعاء بها يخالفها .

**المحكمة :** ومن حيث أنه بالنسبة الى الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٧٧ القضائية وعن سببه المتاعق ببطلان الحكم المطعون فيه لعدم اخطار المدعى عليه بتاريخ الجلسة التى نظرت فيها الدعوى أمام المحكمة فإنه وثئن كان اخطار ذوى الشأن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى — وفق ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — اجراء أوجب القانون طبقا للمادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة ويعد ضمانة جوهرية للخصوم ليتمكنوا من الحضور بأنفسهم أو بوكلاء عنهم لابداء ما يعين لهم من أوجه الدفاع

وتقديم ما قد يكون لديهم من مستندات ومن ثم يترتب على اغفاله بطلان في الاجراءات فيسطل الحكم المستند اليها ، الا أن الثابت من محاضر جلسات المحكمة المطعون في حكمها أن أول جلسة نظرت فيها الدعوى كانت جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢ التي لم يحضرها المدعى عليه وقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٩٨٠/١٢/١٤ بناء على طلب الحاضر عن الادارة للاطلاع على تقرير مفوض الدولة وعلى اسكترتارية اعادة اخطار المدعى عليه وبجلسة ١٩٨٠/١٢/١٤ لم يثبت سوى حضور محامى الادارة وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٨١/١/٢٥ وفيها صدر الحكم المطعون فيه ، والمستفاد من ذلك أنه سبق ارسال اخطار ائى المدعى عليه بتاريخ أول جلسة نظرت فيها الدعوى والا ما كانت المحكمة قد أمرت اسكترتاريتهما باعادة اخطار المدعى عليه بالجلسة التالية وهذه الواقعة في حد ذاتها تعد مستمدة من ورقة رسمية لا يحضها الا اتباع طريق الطعن بالتزوير في بيانات محضر الجلسة والحصول على حكم بذلك . ومن ناحية أخرى فقد أمرت هذه المحكمة أثناء نظر هذا الطعن باجراء تحقيق في واقعة عدم اخطار الطاعن بجلسة ١٩٨٠/٦/٢٢ المشار اليها . ولثبت من التحقيق الادارى المرفق أوراقه بملف الطعن أنه تم اخطار السيد/ ٠٠٠٠٠ ( الطاعن ) بجلسة ١٩٨٠/٦/٢٢ بالكتاب رقم ٤٧٣٩ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢ حسبما أفاد المشرف على فرع المنصورة . كما أفاد كتاب سكرتير قضائى محكمة القضاء الادارى بالمنصورة رقم ١٧٣٣٠ المؤرخ ١٩٨٣/١٢/١٠ المرسل الى مراقب المحكمة الادارية العليا ( الدائرة الاولى ) بأنه بالبحث بسجلات دفتر الوارد لم يرد اخطار السيد المذكور من جلسة ١٩٨٠/٦/٢٢ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ ، وهذه البيانات الثابتة بأوراق وسجلات رسمية بمعرفة موظفين عموميين مختصين باثباتها بحكم وظائفهم لا يكتفى لانكارها مجرد الادعاء بما يخالفها ، وبالتالي لا يصدق سبب الطعن المبني على عدم اخطار الطاعن بجلسات المرافعة التي نظرت فيها الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه فيتمين طرجه .

( طعنان رقما ٤٤٥ و ٦٠٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٢٨ )



## قاعدة رقم ( ٣٠٧ )

### المبدأ :

ناط المشرع بمعاونى القضاء وبمجلس الدولة تحت اشراف المحكمة المختصة اخطار الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها أمام أى محكمة من محاكم مجلس الدولة — القاضى الإدارى ذاته مسئولاً عن الاشراف على أداء العاملين من معاونى القضاء لقلم كتاب المحكمة لواجباتهم فى الاخطار كتابة بتاريخ الجلسة لنوى الشأن جميعاً — حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول لجميع المواطنين — اعتباره أصلاً عاماً للتقاضى سواء أمام القضاء العادى أو قضاء مجلس الدولة أم أمام أية جهة قضائية أخرى — لا خصومة بلا طرفين يباشر كل منهما حق الدفاع كاملاً فى مواجهة خصمه فى ساحة العدالة وتحت اشراف القاضى الطبيعى للمنازعة لذا لم يتسنى هذا الحق يصبح هذا اهدار لحق من حقوق الدفاع مما يؤدى الى وقوع عيب شكلى فى الاجراءات يهدر حقاً من الحقوق الأساسية للانسان — يكون للخصم الذى وقع هذا الاهدار فى حقه حق طلب اهدار الحكم لصدوره فى منازعة لم تتمتع قانوناً حيث تخلف أحد طرفيها .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ( ٣٠ ) من قانون مجلس الدولة المشار اليه تنص على أنه « ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن .. »

ومن حيث أنه مراعاة لطبيعة المنازعة الادارية التى تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة ، وبصفة خاصة المنازعات الخاصة بطلبات الغاء القرارات الادارية التى تنصل وترتبط بوسيلة وغاية بالمشروعية وسيادة القانون التى يقوم عليها نظام الدولة وفق نص المادة ( ٦٤ ) من الدستور . فقط ناط المشرع بمعاونى القضاء بمجلس الدولة ذاته تحت اشراف المحكمة المختصة اخطار الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها أمام أى محكمة من محاكم مجلس الدولة ، وذلك يجعل القاضى الإدارى ذاته

مسئولا عن الاشراف على اداء العاملين من معاونى القضاء لقلم كتاب المحكمة لواجباتهم فى الاخطار كتابة بتاريخ الجلسة لذوى الشأن جميعا لتمكين الخصوم بأنفسهم أو بوكلائهم من المآل أمام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات والمرافعة فيها ومتابعة سير اجراءاتها ومباشرة كل ما تحتمه وتفوله لهم مباشرة حقهم فى الدفاع عن مصالحهم وعن الشرعية وسيادة انقائون فى ذات الوقت ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن بل وبمحسن سير العدالة ذاتها وفقا لما تقتضيه طبيعة الخصومة للقضائية فى المنازعات الادارية . ومن أجل ذلك فقد حرص الدستور على النص فى المادة ( ٦٠ ) منه على كفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة لجميع المواطنين ويمثل ذلك أصلا عاما من أصول النظام العام للتقاضى سواء أمام القضاء العادى أو قضاء مجلس الدولة أم أمام أية جهة قضائية أخرى فلا خصومة بلا طرفين يباشر كل منهما حق الدفاع كاملا فى مواجهة خصمه فى ساحة العدالة وتحت اشراف القاضى الطبيعى للمنازعة . ومن ثم يترتب على اعمال هذا الأصل العلم والأساس الجوهرى من النظام العام للتقاضى وأسس تحقيق العدالة انعقاد الخصومة ، ويترتب على ذلك أنه ذا لم يتسن هذا للحق يصبح هذا اهدار لحق من حقوق الدفاع ومن ثم وقوع عيب شكلى جوهرى وجسيم فى الاجراءات يهدر حقاً من الحقوق الأساسية للانسان كقله له الدستور وهو حق الدفاع الذى حرم من مباشرته أمام القضاء ويترتب على ذلك حتما أن يكون للخصم الذى وقع هذا الاهدار فى حقه حق طلب اهدار الحكم لصدوره فى منازعة لم تتعقد قانونا حيث تخلف أحد طرفيها عن تقديم دفاعه فيها مما يعيبها ويترتب على ذلك أن يكون الحكم الصادر فى مثل هذا النزاع معيبا ولا أثر له ويتحتم الحكم من محكمة الطعن بطلانه .

## قاعدة رقم (٢٠٨)

### المبدأ :

الحكمة من الزام قلم الكتاب بإبلاغ تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن هى تمكينهم من المثول بأنفسهم أو بوكلائهم أمام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما قد يعين لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن — أغفال ذلك — وقوع عيب شكلى فى الإجراءات والأضرار بمصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه الأمر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ٣٠ من قانون مجلس الدولة تنص فى فقرتها الثانية على أن يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر على أن الحكمة من الزام قلم الكتاب بإبلاغ تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن هى تمكينهم من الحضور بأنفسهم أو بوكلائهم أمام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما قد يعين لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير إجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، ويترتب على اغفال ذلك وقوع شكلى فى الإجراءات والأضرار بمصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه الأمر الذى يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الطاعن لم يخطر هو أو وكيله بتواريخ الجلسات التى حددت لنظر دعواه أمام محكمة القضاء الادارى

كما لم يخطر بقرار المحكمة الصادر بجلسة ١١/٣/١٩٨٧ بالتأجيل لجلسة ١٥/٤/١٩٨٧ ليقدم سند الوكالة وقد تم حجز الدعوى للحكم بهذه الجلسة الأخيرة دون أن تتحقق المحكمة من تمام اخطار المدعى بقرارها السابق وبتواريخ الجلسات الأمر الذي يترتب عليه وقوع شكلى فى الاجراءات والاضرار بمصالح المدعى بما يؤثر فى الحكم الصادر فى الدعوى ويترتب عليه بطلانه شكلا ومن ثم يكون الطعن المائل قائما على سبب م حيح من القانون بما يتعين معه الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى — دائرة التسويات — لنظرها والفصل فيها مجددا من دائرة أخرى مع ابقاء الفصل فى المصروفات .

( طعن رقم ٥٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلست ٧/١١/١٩٩٢ )

## ٢ - اعلان الدعوى على عنوان غير صحيح

قاعدة رقم (٢٠٩)

### المبدأ :

يترتب على عدم اعلان الدعوى على العنوان الصحيح عدم صحة الإعلان - وبالتالي بطلان الحكم الصادر بناء عليه - بطلان عريضة الدعوى ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها - لأن المنازعة الادارية منعقدة بايداع عريضتها سكرتارية المحكمة .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ١٢ من قانون المرافعات ينص على أن تسلم صورة اعلان عريضة الدعوى على الوجه الآتى :

( ٩ ) ما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج يسلم لانيابة العامة وعلى النيابة ارسالها لوزارة الخارجية لتوصلها بالطرق الدبلوماسية . . . . »

ومن حيث أن جامعة أسيوط المَطعون ضدها تعلم مكان دراسة الطاعن ، كما أن الثابت من الأوراق أن مكتب البعثات بواشنطن كان يعلم بمحل اقامته بدليل أنه صرف له مبالغ مالية هناك حسبما يبين من كتاب الادارة العامة للبعثات المؤرخ ٢٥/٢/١٩٧٩ وبالتالي كان يجب على الجامعة أن تعلنه بعريضة الدعوى رقم ٦١٠ لسنة ٣٤ ق بمطالبعته بنفقات البعثة أن فصل من الجامعة ، على محل اقامته بأمريكا .

ومن حيث أن المادة ١٣ من قانون المرافعات نصت على أن يترتب انبطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد . . . و . . . و ١٣ .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا جرى على أنه يترتب

على عدم اعلان الدعوى على العنوان الصحيح وعدم صحة الاعلان ،  
وبالتالى بطلان الحكم الصادر بناء عليه ، ومن ثم فان الحكم  
المطعون فيه يكون باطلا لأنه صدر بناء على اعلان باطل للدعوى الى  
المقامة ضده . . ، ولا يقدح في ذلك كون الجامعة قد أعلنت والد الطاعن  
على عنوانه بالاسكندرية باعتبار أنه هو الآخر مختصم في الدعوى ،  
إذ أنه فضلا عن استقلال الشخصية القانونية لكل من الطاعن ووالده  
فإن الثابت أيضا من الأوراق أن والد الطاعن توفي أثناء نظر الدعوى  
في ٢٤/٥/١٩٨١ ومع ذلك صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١/٣/١٩٨٢  
ضد والد الطاعن رغم وفاته .

ومن حيث أنه بنى على ما تقدم أن الحكم المطعون فيه يكون باطلا  
لأنه حرر بناء على اعلان العريضة غير الصحيح والثابت في ملف الدعوى  
أن الطاعن لم يحضر بنفسه أو بنائب عنه أى جلسة من جلسات نظر  
الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم فإنه يكون جديرا  
بالإلغاء .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على أن بطلان  
عريضة الدعوى ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها لأن المنازعة الادارية  
منعقدة بايداع عريضتها سكرتارية المحكمة ومن ثم فإنه يصح اعادة  
الدعوى الى محكمة القضاء الادارى دائرة العقود والتعويضات لأفضل  
فئتها مجددا من هيئة أخرى .

( طعن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٩١ )

## ٢ — عدم إيداع تقرير المفوض

قاعدة رقم (٢١٠)

### المبدأ :

الحكم الصادر في الدعوى الادارية دون أن تقدم هيئة مفوضي الدولة تقريرها المسبب بالرأى القانونى في موضوع الدعوى طبقا لأحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يكون مشوبا بالبطلان ويتمين الغائه .

**المحكمة :** أن مبنى الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون، إذ لا يسوغ الحكم في الدعاوى الادارية الا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وتثبيتها للمرافعة وتقديم الرأى القانونى فيها ، وأن الاخلال بهذا الاجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم الذي يصدر منها .

ومن حيث أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه طبقا لأحكام المواد ٢٦ ، ٢٧ و ٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تختص هيئة مفوضي الدولة بتحضير الدعوى وتثبيتها للمرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانونى فيها مسيبا ، وأن الدعوى لا تتصل المحكمة المختصة بنظرها الا بعد استيفاء هذه المراحل التى تضلع بها هيئة مفوضي الدولة ، وأن عملها على هذا النحو جزء لازم وضرورى للفصل في الدعوى الادارية . ومن ثم فيعتبر اجراء جوهريا يترتب البطلان على مخالفته . واذا صدر الحكم المطعون فيه دون أن تقدم هيئة مفوضي الدولة تقريرها المسبب بالرأى القانونى في موضوع الطعن ، فإنه يكون مشوبا بالبطلان مما يتعين معه القضاء بالغائه وبإعادة الطعن الى دائرة أخرى من الدوائر الاستئنافية بمحكمة القضاء الادارى بالقاهرة في موضوعه مع ابقاء الفصل في المصروفات .

( طعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٧ )

## ٤ - الاخلال بحق الدفاع

قاعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

عدم رد المحكمة على ما ورد بحافظة المستندات المقدمة من الطاعن أو الإشارة إليها وكذلك عدم الرد على دفاعه بطريق مباشر أو غير مباشر يشكل اخلالا بحق من الحقوق الجهورية وهو حق الدفاع - الأثر المترتب على ذلك التأثير في الحكم بما يؤدي الى بطلانه .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عما ينص عليه الطاعن على الحكم المطعون فيه فإنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن فالتأنيب أن النيابة الادارية بكفر الشيخ قد انتهت في تحقيقها في القضية رقم ٨٥/٢٧٣ كفر الشيخ في موضوع الطعن المائل الى ثبوت وجود عجز في كميات العليقة بمشروع الدواجن بالوحدة المحلية لقرية البكاتوش واستخلصت هذه النتيجة من اختلاف حجم الكميات المدونة في صور محاضر الاستهلاك بالمزرعة عما هو مدون بأصول هذه المحاضر المدونة بالمخازن ونسبت الى الطاعن أنه اختلس كمية العجز والثابت من الاطلاع على حافظة المستندات المقدمة من للطاعن الى المحكمة التأديبية بطنطا أن أذن الصرف في الفترة محل الاتهام ( الفترة من ١٩٨٣/٥/٢٦ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ ) لا تتضمن اسمه من بين الذين قاموا باستلام العليقة في هذه الفترة فضلا عن أن وظيفة الطاعن كمشرف على المزرعة مع زميله ..... تنحصر في الاشراف الفني على المزرعة والأمر بتقديم الطليقة طبقا للتعليمات ومن ثم فإنه ليس من وظيفتهما صرف واستلام العليقة ولقد دفع المطعون عليه اتهمه باختلاس كمية العجز بهذا الدفاع والثابت أن المحكمة لم ترد على ما ورد بحافظة المستندات المقدمة من الطاعن ولم تشر اليها ولم ترد على دفاع الطاعن بطريق مباشر أو غير مباشر ومن ثم فإن هذ يشكل اخلالا بحق الدفاع



وهو من الحقوق الجوهرية التي يترتب على الاخلال بها التأثير في الحكم بما يؤدي الى بطلانه .

( طعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٣٠ )

### قاعدة رقم (٣١٢)

#### المبدأ :

المحكمة ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن في وقائعه وجزئياته للرد على كل منها تفصيلا — يكفي لسلامة الحكم أن يكون دافعا على أسباب تستقيم معه — مادامت المحكمة قد أبرزت في حكمها إجمالا الحجج التي كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك ضمننا الأسانيد التي قام عليها دفاع الطاعن .

**المحكمة :** ومن حيث أنه من الوجه الأول من الطعن فقد جرى قضاء المحكمة الادارية العليا في مجال تسبیب الأحكام والرد على أوجه دفاع الطاعن وحجية بأنه المحكمة ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن في وقائعه وجزئياته للرد على كل منها تفصيلا ويكفي لسلامة الحكم أن يكون مقاما على أسباب تستقيم معه وما دامت المحكمة قد أبرزت في حكمها إجمالا الحجج التي كونت منها عقيدتها مطرحة بذلك ضمننا الأسانيد التي قام عليها دفاع الطاعن ومتى كان الثابت اتفاق الحكم المطعون فيه مع ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا على النحو المتقدم حيث تتضمن وقائع الدعوى من حيث أشخاص المتهمين والأفعال المسندة اليهم والأدلة التي استندت اليها المحكمة في تكوين عقيدتها ونصوص القانون التي طبقتها وجاء الحكم خلاصة منطقية لكل ذلك ومن ثم يغدو هذا الوجه من الطعن ولا أساس له خليقا بالرفض .

( طعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/٧/٢٢ )

٥ - توقيع القضاة بغير اللغة العربية على مسودة الحكم

قاعدة رقم ( ٢١٢ )

المبدأ :

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد وهي التي يجب أن تكتب بها المحررات التي يكون للعاملين بالحكومة والهيئات العامة حق الاطلاع عليها بمقتضى القوانين واللوائح - من هذه المحررات الاحكام القضائية فهي محررات رسمية يطلع عليها العاملون بالحكومة والهيئات العامة ويلتزمون بتنفيذها - يتمين تحرير الاحكام القضائية باللغة العربية - توقيع القضاة الذين اصدروا هذه الاحكام على مسودتها المشتتة على اسبابها يجب أن يكون باللغة العربية - التوقيع بغير اللغة العربية يصم الحكم بالبطلان - يتطرق هذا البطلان بالنظام العام فتتجاه المحكمة بحكم وظيفتها وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة الى الدفع به .

المحكمة : ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الطعن يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به خالة أو أكثر من الأحوال التي تميمية والمنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان ضائبا في قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن .

ومن حيث أن المادة ( ٢ ) من الدستور تنص على أن ( الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ) وتنص المادة ( ١ ) من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن وجوب استعمال اللغة العربية على أنه ( يجب أن يحرر باللغة العربية ما يأتي :

( ١ ) ..... ( ٢ ) السجلات والدفاتر والمحاضر وغيرها من المحررات التي يكون لندوبى الحكومة والهيئات العامة حق التفتيش أو الاطلاع عليها بمقتضى القوانين واللوائح ..... )

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد وهي التي يجب أن تكتب بها المحررات التي يكون للعاملين بالحكومة والهيئات العامة حق الاطلاع عليها بمقتضى القوانين واللوائح ومن هذه المحررات بطبيعة الحال الأحكام القضائية إذ أنها محررات رسمية يطلع عليها العاملون بالحكومة والهيئات العامة ويلتزمون بتنفيذ ما جاء بها ، واذ كان يتعين قانونا أن تحرر الأحكام القضائية باللغة العربية فإن توقيع القضاة الذين أصدروا هذه الأحكام على مسوداتها المشتعلة على أسبابها يجب أن يكون أيضا باللغة العربية ومن ثم فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة على مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه بغير اللغة العربية يسم الحكم بالبطلان وهو يتعلق بالنظام العام تتحراه المحكمة بحكم وظيفتها وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة الى الدفع به .

ومن حيث أن الثابت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد وقع على مسودته المشتعلة على أسبابه بغير اللغة العربية لذلك فإن هذا الحكم يكون باطلا ويتمين الحكم بالغائه لمخالفته القانون .

( طعن رقم ٢٥٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦ )

## ٦ - التناقض في أسباب الحكم

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

عبارة « القضاة الذين أصدروا الحكم » الواردة بالفقرة الثالثة من المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنصرف الى القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم - إذا انطوى الحكم على خطأ في بيان أسماء القضاة الذين أصدروه فأغفل اسم أحدهم وذكر اسم آخر لم يشترك في المداولة ولم يفصل في الدعوى - يعد خطأ مادنيا يجوز تصحيحه بناء على ما هو ثابت بمحضر النطق بالحكم الذي يصير مكملًا له دون ذلك من الأوراق - إذا خلا محضر جلسة النطق بالحكم من بيان أسماء القضاة الذين أصدروه أو حضروا تلاوته ترتب على ذلك بطلان الحكم .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أنه « لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا » . وتنص المادة ١٧٠ مرافعات على أنه « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم » . وتنص المادة ١٧٨ مرافعات على أنه « يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه ... وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته » .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على نسخة الحكم الأصلية المودعة ماف الدعوى أنه ورد بديليجة الحكم صدوره من هيئة مشكلة برئاسة المستشار ... وعضوية المستشارين ... والدكتور ... ثم وردت بذيل الحكم عبارة مفادها أن المستشار . . . . حضر المرافعة واشترك

في المداولة ووقع على مسودة الحكم وحضر بدلا عنه عند النطق بالحكم  
المستشار . . . .

ومفاد ديباجة الحكم - كما وردت بنسخة الحكم الأصلية - أن  
المستشارين الذين أصدروا الحكم هم الأساتذة . . . و . . . والدكتور  
. . . ، ولما كانت عبارة القضاء الذين أصدروا الحكم أتت وزدت بالفقرة  
الثالثة من المادة ١٧٨ مراعاتاً إنما تعنى القضاة الذين فصلوا في الدعوى  
واشتركوا في المداولة لا القضاة الذين حضروا تلاوة الحكم . وكان  
الثابت من مطالعة مسودة الحكم - المودعة ملف الدعوى - وورقة  
الجلسة أن القضاة الذين فصلوا في الدعوى واشتركوا في المداولة ووقعوا  
المسودة هم الأساتذة . . . و . . . ولم يكن من بينهم المستشار  
. . . ، فمن ثم يبين أن الحكم المطعون فيه انطوى على خطأ في بيان  
أسماء القضاة الذين أصدروه فأغفل اسم أحدهم وذكر اسم آخر لم  
يشترك في المداولة ولم يفصل في الدعوى ، وأنه ولئن جاز تصحيح مثل  
هذا الخطأ المادى بناء على ما يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق  
بالحكم الذى يعتبر مكمل له - دون سوى ذلك من الأوراق - الا أنه  
بالرجوع الى محضر جلسة النطق بالحكم تبين أنه خلا من بيان أسماء  
القضاة الذين أصدروه أو حضروا تلاوته . يضاف الى ما تقدم أن مؤدى  
العبارة المذيل بها الحكم من أن المستشار . . . حضر تلاوة الحكم عند  
النطق به بدلا من المستشار . . . ، أنه لم يحضر تلاوة الحكم الا اثنان  
من أعضاء المحكمة أتت أصدرته . وكل ذلك مؤدى الى بطلان الحكم  
المطعون فيه طبقا لحكم المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المشار اليها .  
الأمر الذى يستوجب الغاء وإعادة الدعوى الى محكمة للقضاء الإدارى  
بالاسكندرية للفصل فيها مجدداً بهيئة أخرى .

( طعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١ )

## قاعدة رقم (٢١٥)

### المبدأ :

يبطال الحكم اذا وقع تناقض في أسبابه التي وردت في مسودته وتلك التي جاءت في نسخته الأصلية — أساس ذلك : — أن المسودة هي التي تمت مداولة على أساسها وما ورد فيها من أسباب إنما هي التي ارتضاها من إصدار الحكم في الدعوى — اذا جاءت النسخة الأصلية مناقضة للمسودة يكون الحكم باطلا اذا لم يعد ظاهرا أيهما هو الذي حكمت به المحكمة .

**المحكمة :** ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه جاء على خلاف قضاء سابق لذات المحكمة التي أصدرت هذا الحكم وأنه خرج من موضوع الدعوى وشابه القصور فقد ورد بالحكم أن المدعية تطلب صرف الفروق المترتبة على تسوية حالتها بالتطبيق لقرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ في حين أن الطاعنة ليست من المخاطبين بأحكام هذا القرار وإنما من المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بمقتضى قرار وزير التعليم رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ باضافة مؤهلات دراسية الى جداول القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وفيها مؤهل الطاعنة ( شهادة كفاءة المعلمات ١٩٥٣ ) كما أن الحكم ناقش تعديل تسوية الطاعنة على أساس منحها سنتين اعتباريتين بينما هذا الطلب ليس من الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى ولا من الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى ولا من الطلبات الختامية وأن الطاعنة استندت في طلب تعديل التسوية الى استحقاقها للدرجة الثالثة بالرسوب من ١٩٧٢/١٢/٣١ بدلا من ١٩٧٣/١١/١١ وليس في ذلك طلب سنتين اعتباريتين كما جاء بالحكم .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على مسودة الحكم أنه اقام قضاءه برفض الدعوى على أساس أنه بالنسبة للأثار المالية المترتبة على التسوية

طبقا لقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية ووزير شؤون مجلس الوزراء وشؤون التنمية فإن هذه الآثار لا تتولد الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في ١/٧/١٩٨٠ الذي البس القرار المذكور ثوب الشرعية اعتبارا من التاريخ المشار اليه ويضحي بذلك طلب صرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالة المدعية وفقا لأحكام ذلك انقرار اعتبارا من ١/٧/١٩٧٥ غير قائم على سند سليم من القانون وبالنسبة لطلب المدعية منحها أقدمية اعتبارية مقدارها سنتان في الدرجة التي كانت تشغلها في ٣١/١٢/١٩٧٤ فإنه يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعية أنها كانت موجودة بالخدمة في ٢٣/٨/١٩٧٣ تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وسويت حالتها وفقا لأحكامه اعمالا للمادة (١٣) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ ومنحت الدرجة السادسة المخفضة اعتبارا من تاريخ بدء التعيين ومن ثم لا تستفيد من حكم الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ولا يحق لها الحصول على الأقدمية الاعتبارية المشار اليها .

ومن حيث أنه ولئن نصت نسخة الحكم الأصلية أن المدعية تطلب الحكم بأحقيتها في صرف الفروق المالية المترتبة على تسوية حالتها طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١/٧/١٩٧٥ كما تطلب الحكم بأحقيتها في أن تمنح أقدمية اعتبارية مقدارها سنتان في الدرجة التي كانت تشغلها في ٣/١٢/١٩٧٤ وفقا لأحكام المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ، الا أنها — أي النسخة الأصلية للحكم — تضمنت أسبابا مغايرة تماما لتلك التي ورد بمسودة الحكم والتي سبق بيانها ، اذ بعد أن أشارت الى أن المدعية حاصلة على كفاءة التعليم الأولى في عام ١٩٥٣ والتحقت بالخدمة في ٣١/١٠/١٩٥٣ وتدرجت بالترقيات الى أن صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وقرار

نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ سويت حالتها طبقا لأحكام هذا القرار الأخير وصرفت الفروق المالية المترتبة عليه اعتبارا من ١٩٧٨/٢/٧ — انتقلت فجأة وبغير مقدمات — الى استعراض نصوص قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ومرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات التي يعتمد عليها للتعيين في الوظائف ثم اتبعت ذلك بمناقشة أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وقرار التفسير التشريعي الصادر من المحكمة العليا في طلب تفسير رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ وخُصت الى عدم توافر الشروط والمعايير الواردة في القوانين المشار اليها لاعتبار مؤهل دبلوم المعلمين الحاصلين عليه المدعية مؤهلا عاليا وأن طلب المدعية اعتباره كذلك لا يكون قائما على أساس سليم من القانون ويتعين الحكم برفض الدعوى .

ومن حيث أنه يبين من استعراض ما تقدم أنه وقع تناقض في أسباب الحكم التي وردت في مسودته وتلك التي جاءت في نسخته الأصلية وهذا التناقض مبطل للحكم وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة إذ أن المسودة هي التي تمت المداولة على أساسها وما ورد فيها من أسباب وانما هي التي ارتضاها من أصدر حكما في الدعوى فاذا جاءت النسخة الأصلية في أسبابها مناقضة تماما لهذه المسودة فان الحكم يكون باطلا إذ لم يعد ظاهرا أيهما هو الذي حكمت به المحكمة ومن ثم يتعين الحكم ببطالان الحكم المطعون فيه الا أنه واذ كانت الدعوى مهية للفصل في موضوعها فان هذه المحكمة تتصدي للفصل فيها طبقا للقانون .

( طعن رقم ٩٥١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩/٦/١٩٨٨ )



## قاعدة رقم (٢١٦).

### المبدأ :

وقوع الحكم في تناقض ظاهر وجسيم بين الحيثيات والمنطوق يعيه قتلونا ويستوجب القضاء بالغائه .

**الحكمة :** ومن حيث أنه فضلا عما سبق فإن الحكم المطعون فيه قد ذهب في ختام حيثياته الى أن المحكمة لا تأخذ الطاعن مأخذا فيه رافة ولا شفقة وتقدر عقابه بالفصل من الخدمة وبرغم ذلك فقد ورد منطوق الحكم ناصا على معاقبة المتهم ( الطاعن ) بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف أجره ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد سقط في تناقض ظاهر وجسيم بين الحيثيات والمنطوق مما يعيه قتلونا ويستوجب القضاء بالغائه .

ومن حيث أن الحكم المطعون يكون قد شابه ما يستوجب القضاء بالغائه .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بالمادة ( ١٨٤ ) مراعات الا أن هذا الطعن معفى من الرسوم القضائية بصريح نص المادة ( ٩٠ ) من قانون نظم العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( طعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤/١/١٩٨٩ )

٧ — خلو الحكم ومحضر جلسة النطق بالحكم من بيان أسماء القضاة  
الذين أصدروه أو حضروا تلاوته

### قاعدة رقم (٣١٧)

#### المبدأ :

يجب فتح باب المرافعة في حالة تغير أحد القضاة في الفترة بعد  
قفل باب المرافعة وقبل النطق بالحكم — اغفاله يؤدي الى بطلان الحكم .

**المحكمة :** مفاد المادة الثالثة من موجد اصدار القانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٣ بتنظيم مجلس الدولة والمادتان رقما ٢٠ و ١٦٧ من قانون  
المرافعات المدنية والتجارية أنه يجب أن يكون القضاة الذين حكموا في  
الدعوى قد اشتركوا جميعا في سماع المرافعة واذا تغير أحد القضاة  
في الفترة بعد قفل باب المرافعة وقبل النطق بالحكم لأي سبب من الأسباب  
كالوفاة أو النقل أو الاحالة الى المعاش أو الرد وجب فتح باب المرافعة  
واعادة الاجراءات أمام الهيئة الجديدة واغفال ذلك يؤدي الى بطلان الحكم  
لصدوره من قاضي غير الذي سمع المرافعة وهذا البطلان ينصرف الى  
عيب في الحكم يتعلق بالجانب الشخصي من الصلاحية الخاصة بالقاضي  
والبطلان في هذه الحالة يتعلق بالنظام العام لا يزول بالتنازل عنه وللمحكمة  
أن تقضى به من تلقاء نفسها .

( طعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/٥/٣ )

## ٨ - التوقيع على مسودة الحكم من لم يسمع المرافعة واشترك في المداولة

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم الا من سماع المرافعة واشترك في  
المداولة - مخالفة هذه القاعدة يترتب عليها البطلان لأنها من النظام  
العام - وتقضى محكمة الطعن بهذا البطلان من تلقاء نفسها .

**الحكمة :** ومن حيث أن المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
باصدار قانون مجلس الدولة تنص على أن « تطبق الاجراءات المنصوص  
عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه  
نص وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي »  
وتنص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز أن يشترك  
في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا »  
وتنص المادة ١٧٠ مرافعات على أنه « يجب أن يحضر القضاة الذين  
اشتركوا في المداولة وتلاوة الحكم فاذا حصل لأحدهم مانع وجب أن  
يوقع مسودة الحكم » ومفاد ذلك أنه لا يجوز أن يوقع مسودة الحكم  
الا من سبق له الاشتراك في المداولة وسمع أيضا المرافعة وتكونت بذلك  
عقيدته في الحكم سببا ومنطوقا في ضوء ما طرحه الخصوم والدفاع  
وفي ضوء ما كشفت عنه المداولة بين القضاة ، ومن ثم فإن وقع القاضي  
مسودة الحكم رغم عدم سماعه المرافعة أو عدم اشتراكه في المداولة كان  
الحكم باطلا لا اثر له قانونا ، وهو بطلان يتعلق بالنظام العام وتقضى به  
محكمة الطعن متى تكشف لها دون حاجة الى طلب من الخصوم ، واذا  
كان الثابت من أوراق جلسات الدعوى رقم ٣٣٢٠ لسنة ٤٢ ق أمام محكمة  
القضاء الاداري ( دائرة منازعات الأفراد والهيئات ) ومحاضرها أن  
مسودة الحكم الصادر فيها موقعة من الأستاذ المستشار ... في حين

أن الثابت من محضر جلسة ١٢/٤/١٩٨٨ التي تمت فيها المرافعة وحجزت فيها الدعوى للحكم بجلسة ٢٤/٥/١٩٨٨ أن سيادته لم يكن حاضرا تلك الجلسة ولم يسمع المرافعة ومن ثم فإن اشتراكه في المداولة وتوقيع مسودة الحكم وحضوره جلسة النطق به يترتب عليه قانونا ابطال الحكم الصادر فيها ويتعين لذلك الحكم بالغائه .

( طعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١/٧/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٢١٩ )

#### المبدأ :

من المبادئ الأساسية في الاجراءات القضائية استلزام أن يكون اتقضا الذين يحكمون في الدعوى قد اشتركوا جميعا في سماع المرافعة وإذا اشترك أحد القضاة في اصدار الحكم وهو لم يسمع المرافعة في الدعوى فإن الحكم يقع باطلا وللمحكمة أن تقضى بهذا البطلان من تلقاء نفسها لتعلق هذا البطلان بالنظام العام .

**المحكمة :** ومن حيث أنه قبل التصدي لموضوع المنازعة المعروضة فإن هذه المحكمة ترى لزاما عليها التصدي لدى صحة تشكيل الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن لاحظت للمحكمة أن هذا التشكيل قد اعترضه بطلان يتعلق بالنظام العام وبيان ذلك أن الهيئة أتت نظرت الدعوى واستمعت الى ايضاحات ذوى الشأن فيها كانت مشكلة من السيد المستشار... رئيسا والسيد المستشار المساعد... عضوا والسيد المستشار المساعد... عضوا وقد قررت هذه الهيئة بجلسة ٢٧/١٠/١٩٨٦ حجز الدعوى لاصدار الحكم فيها بجلسة ٢٥/١١/١٩٨٦ وبالجلسة التالية صدر الحكم من الهيئة المثقلة كالآتي : السيد المستشار... رئيسا والسيد المستشار المساعد... عضوا والسيد المستشار

المساعد عضواً ، وبذلك ضمت الهيئة التي أصدرت الحكم السيد المستشار  
المساعد ...

ومن حيث أن المادة الثالثة من مواد إصدار قانون مجلس الدولة  
رقم ٤٧/١٩٧٢ تنص على أنه « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا  
القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى  
أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي ونصت المادة ١٦٧  
من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز أن يشترك في الداولة غير القضاة  
الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلاً » .

ومن حيث أنه من المبادئ الأساسية في الاجراءات القضائية  
استنزام أن يكون القضاء الذين يحكمون في الدعوى قد اشتركوا جميعا  
في سماع المرافعة فاذا اشترك أحد القضاة في اصدار الحكم وهو لم  
يسمع المرافعة في الدعوى فانه طبقا لهذه المبادئ الأساسية — وهو  
ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — يقع الحكم باطلاً وللمحكمة أن تقضى  
بهذا البطلان من تلقاء نفسها لتعلق هذا البطلان بالنظام العام .

وعلى هذا المقتضى ولما كان الثابت أن أحد السادة القضاة الذين  
اشتركوا في اصدار الحكم المطعون فيه لم يسمح بالمرافعة في الدعوى  
فان هذا الحكم يكون مشوباً بالبطلان ويعتبر لذلك القضاء ببطلانه مع  
اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لتحكم فيها مجدداً بهيئة أخرى حتى  
لا تكون درجة من درجات التقاضي .

( طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٩٠ )

## ٩ - عدم توقيع المحكمة بكلل هيئتها على مسودة الحكم

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

عدم توقيع رئيس المحكمة والأعضاء على مسودة الحكم عند النطق  
به يترتب عليه بطلانه .

المحكمة : من حيث أنه يبين من الاطلاع على مسودة الحكم  
المطعون فيه أنها مودعة من رئيس المحكمة وأحد أعضائها فقط وأن منطوق  
الحكم الثابت بربول الجلسة موقع من رئيس الجلسة وحده .

ومن حيث أن المادة ٢/٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ تنص على أن مقر محكمة القضاء الادارى مدينة القاهرة ويرأسها  
نائب رئيس المجلس لهذه المحكمة وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل  
منها من ثلاثة مستشارين . . . . .

ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تنص على أنه يجب  
في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة  
من الرئيس ومن القضاء عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا .

ومن حيث أن مؤدى النصين المتقدمين أن دوائر محكمة القضاء  
الادارى تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين وأن مسودة الأحكام المشتعلة  
على أسبابها يتمين أن تكون موقعة من رئيس الدائرة وأعضائها عند النطق  
بالحكم والا كان الحكم باطلا .

( طعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٧/٤/١٩٨٦ )

## قاعدة رقم (٢٢١)

### المبدأ :

توقيع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من عضو واحد في دائرة ثلاثية يترتب على ذلك بطلان الحكم — البطلان في هذه الحالة متعلقا بانتظام العام وتنفي به المحكمة من تلقاء نفسها دون حاجة الى الدفع به .

**المحكمة :** ومن حيث أن الطعن يقوم على مخالفة القرار المطعون فيه للواقع والقانون ، اذ قضى القرار بمعلوبة المطعون ضده بالخفض الى وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة وهذا لا يتفق وواقع حال المطعون ضده ، لأنه يشغل الدرجة الرابعة بمجموعة الوظائف المكتبية بالمحكمة ، ومازال يشغلها ، وهذه الوظيفة تعتبر أدنى وظائف المجموعة ، الأمر الذي أصبح قرار الجزاء الصادر بمجازاته كأن لم يكن ، لأن جزاء خفض لم يصاحف محلا يمكن التنفيذ عليه .

ومن حيث أن القرار الصادر من مجلس التأديب يعد من حيث طبيعته أقرب الى الأحكام منه الى القرارات الادارية ، ولهذا سمح بالطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا مباشرة ، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يتعين على مجلس التأديب مراعاة الضمانات والاجراءات التي يستلزم القانون اتباعها من اصدار الأحكام القضائية .

ومن حيث أن المادة ( ١٧٥ ) من قانون المرافعات تنص على أنه ( يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاء عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلاً .

ومن حيث أنه لما كانت المحكمة من هذا النص هي توفير الضمانة للمتناقضين ، لأن التوقيع هو الدليل على أن القضاء الذين سمعوا المرافعة وتداولوا في الدعوى هم الذين أصدروا الحكم ، وعلى ذلك فان توقيع

مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه من عضو واحد في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم ، والبطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح لانطوائه على اهدار ضمانات جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين ، اذ أن توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاة الذين سبهموا المرافعة وتداولوا فيها والذين من حق المتقاضى أن يعرفهم وبهذه المثابة يكون البطلان أمرا متعلقا بالنظام العام ، تتجراه المحكمة بحكم وظيفتها وتتقضى به من تلقاء نفسها ، دون حاجة الى الدفع به .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مجالس التأديب الذي أصدر القرار المطعون فيه شكل من السيد الأستاذ . . . رئيس المحكمة وعضوية كل من السيد الأستاذ . . . وكيل النيابة والسيد . . . كبير المحضرين ، ومن ثم يتعين عليهم ليكون القرار سليما أن يوقعوا جميعا على مسودته المشتعلة على أسبابه .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة القرار المطعون فيه أنه موقع من الأستاذ رئيس المحكمة فقط دون العضوين الآخرين ، ومن ثم فإن هذا القرار يكون قد وقع باطلا ، مما يتعين منه الحكم بإخائه .

( طعن رقم ٣٣٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/٣/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

#### المبدأ :

توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتعلة على أسبابه ومنطوقه دون باقى أعضاء الدائرة بمحكمة القضاء الإدارى الثلاثية كما خلت ورقة الجلسة من منطوق الحكم وتوقيع أعضاء الدائرة يترتب على ذلك بطلان الحكم — البطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح لانطوائه على اهدار ضمانات جوهرية لذوى الشأن .



**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالقانون رقم ١٩٦٨/١٣ تنص على أن « يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاء عند للنطق بالحكم والا كان الحكم باطلا ٠٠٠ » .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن يكون الحكم دائما نتيجة أسباب معينة جرت على أساسها المداولة بين القضاة قبل النطق به وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتعلة على أسبابه فمن هذا التوقيع يبين أنهم ظالموا الأسباب وتناقشوا وأقروها على الوضع الذي أثبتت به في المسودة وعلى ذلك فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتعلة على أسبابه دون باقى الأعضاء لا يقوم دليلا على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبتت في المسودة وقد رتبنا المادة ١٧٥ سالفه البيان البطلان على عدم توقيع أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم المسودة المشتعلة على أسبابه .

ومن حيث أن الثابت أن مسودة الحكم المطعون فيه — المشتعلة على أسبابه ومنطوقه لم توقع الا من اثنين من أعضاء الدائرة بمحكمة القضاء الادارى الثلاثية كما خلت ورقة الجلسة من منطوق الحكم وتوقيع أعضاء الدائرة عليه ومن ثم فإن الحكم يكون قد صدر باطلا طبقا لنص الماد ١٧٥ المشار اليها والبطلان في هذه الحالة لا يقبل التصحيح لانطوائه على اهدار لضمانة جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين اذ أن توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من القضاء الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيه والذي من حق المتقاضى أن يعرفهم وبهذه المثابة يكون البطلان متعلقا بالنظام العام تقتضاه المحكمة وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة الى دفع به ومتى كان ما تقدم يكون متبيننا القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه لبطلانه .

( طعن رقم ٢٧١٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٩٢ )

١٠ — عدم صلاحية أحد الأعضاء

قاعدة رقم (٣٢٣)

المبدأ :

يعتبر القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد إذا كان قد سبق له تولى عمل الخبرة فيها .

**المحكمة :** مفاد المادتان (١٤٦) و (١٤٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن القاضي يعتبر غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم إذا كان قد سبق له تولى عمل الخبرة فيها — المقصود بعمل الخبرة المحظور على القاضي في مفهوم المادة (١٤٦) هو العمل الذي تولاه القاضي في غيبة من الدعوى التي ينظرها ويشترك في الحكم فيها خشية أن يتأثر قضاؤه في الدعوى بما كان له من رأى سابق في موضوع الدعوى قبل أن يطرح أمامه للفصل فيه ولا ينصرف هذا الحظر الى الاعمال التي تتولاها المحكمة بنفسها أو بواسطة نواب أحد أعضائها للقيام بها مثل الانتقال لمعاينة الشيء المتنازع عليه طبقا لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات في المواد المدنية والتجارية .

(ملن رقم ١٦٩٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٣٢٤)

المبدأ :

سبق عمل أحد مستشاري المحكمة بإدارة الفتوى المختصة بإبداء الرأى لوزارة ما لا يصلح في حد ذاته سببا لعدم صلاحيته للحكم في القضايا التي تكون تلك الوزارة طرفا فيها — أساس ذلك : أن معيار عدم الصلاحية يقوم على أسباب محددة منها أن يكون قد سبق للقاضي أن أفتى في القضية المطروحة أمامه .

**الحكمة: رأس المحكمة فيها الأستاذ المستشار الدكتور ...**

ودون اعتراض على ذلك من الطاعن رغم أن واقعة عمل سيادته بإدارة الفتوى لوزارة الداخلية ليست منكرة كما أنها كانت جزءاً من عمله المكلف به قانوناً بمجلس الدولة ومن طبيعتها كأي إدارة فتوى الاتصال بأجهزة الوزارة لانجاز الأعمال القانونية الموكلة اليه كعضو أو رئيس للإدارة وهذا وحده لا يقيم له — بعد ذلك — سبباً من أسباب عدم الصلاحية في القضايا التي تكون تلك الوزارة طرفاً فيها ما دام لم يثبت أنه أبدى الرأي في تلك القضية بالذات كما لم يقدم الطاعن ما يفيد قيام حالة محددة من حالات عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإن الحكم في الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٤ ق ٠ ع لم يشبه أي عيب في الاجراءات أو التشكيل مما يبطله كما أن المحكمة فصلت في موضوع الدعوى بتأييد حكم محكمة القضاء الإداري بعدم أحقية الطاعن في الالتحاق بكلية الشرطة سنة ١٩٨٥ سواء تبعاً للقاعدة العامة في مجموع الدرجات في الثانوية العامة في تلك السنة باعتبار أن التفاضل والتنافس بين المرشحين وقف عند نسبة ٥٣٪ في حين أن الطاعن لم يحصل الا على ٥١٫٨٪ كما أن استثناء الرياضيين ( المشيرة أو الستة ) الذين قبلوا في تلك السنة كان مما يخالف الدستور وبالتالي فلا يجوز للطاعن الافادة من استثناء غير مشروع ولم تنطوي الأسباب والمنطوق على تناقض مما أثاره المدعى توصلنا الى غايته بإعادة النظر والترجيح بين الأدلة والأسباب الموضوعية والقانونية التي سبق بحثها كأساس لحكم صحيح حاز الحجية النهائية ولا تصلح هذه بذاتها لتأسيس دعوى البطلان الأصلية ٠

ومن حيث أن المدعى خسر دعواه فيلزم بالمصروفات عملاً بالمادة ١٨٤ مرافعات ٠

( طعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٨٩/٧/١ )

قاعدة رقم (٣٢٥)

المبدأ :

إذا كان جائزا ابطال احكام محكمة النقض اذا قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ مرافعات فإن هذا الحكم يمتد ليسرى على الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا لوحدة العلة في الحالتين .

الحكمة : ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن فإن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات تنص على أن « يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في الأحوال الآتية :

..... — ٢ —

..... — ١ —

٣ — إذا كان وكيلًا لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية أو وصيا عليها أو قيما أو مظلونة وراثته له ، أو كانت له صلة قرابية أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى .

..... — ٤ —

٥ — إذا كان قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو محكما ، أو كان قد أدى شهادة فيها » .

وتنص المادة ١٤٧ على أنه « يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم » .

وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى.

ومن حيث أنه إذا كان جائزا ابطال أحكام محكمة النقض إذا قام بأحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ سالفه الذكر فإن هذا الحكم يمتد ليسرى على الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا لوحدة العلة في الحالتين وهي ضرورة توفير ضمانات أساسية تطمئن المتقاضين وتضمن سمعة القضاء .

( طعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/١ )

### قاعدة رقم ( ٣٣٦ )

#### المبدأ :

مضى ثبت أن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم قد لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى بأن سبق له أن أفتى في موضوعها أو نظرها قاضيا أو مستشارا أو خبيرا أو محكما فإن الحكم في هذه الحالة يكون باطلا لمخالفته للنظام العام — يتعين في هذه الحالة القضاء بإلغاء هذا الحكم وإعادة الطعن إلى محكمة القضاء الإداري — لا تتصدى المحكمة الادارية العليا في هذه الحالة لنظر موضوع الطعن — لأن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه بطلان جوهري ينحدر به الى درجة الاعتماد فيتعين أن تعيد النظر فيه محكمة القضاء الإداري باعتبارها محكمة أول درجة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن موضوع الطعن ، فإنه لما كان مبنى الطعن المائل هو كون السيد الأستاذ المستشار . . . أحد أعضاء الدائرة الثانية التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد اشتترك في إصداره على الرغم من أنه سبق افتلاؤه في موضوع الطعن إبان كونه عضوا

بالجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى أصدرت فى شأن الطاعن بالذات - الفتوى الخاصة باعتبار دبلوم المعهد العالى للتجارة مؤهلا فوق المتوسط ، وذلك بجلسة ٢٧ من مايو ١٩٨١ •

ومن حيث أن المادة ١٤٦ المشار اليها من قانون المرافعات قد نصت على أن : « يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد من الخصوم فى الأحوال الآتية : ١ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠ هـ - إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم فى الدعوى ، أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء ، أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها •

كما نصت المادة ( ١٤٧ ) من القانون ذاته على أن يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم . وإذا وقع هذا البطلان فى حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم وإعادة النظر الطعن أمام دائرة أخرى •

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد جرى على أنه متى ثبت أن أحد أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم قد لحق به سبب من أسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى بأن سبق له أن أفتى فى موضوعها أو نظرها قاضيا أو مستشارا أو خبيرا أو محكما فإن الحكم فى هذه الحالة يكون باطلا لمخالفته للنظام العام ، ويتعين لذلك القضاء بالغائه ، وإعادة الطعن الى محكمة القضاء الادارى لنظره من جديد ، ولا تتصدى المحكمة الادارية العليا فى هذه الحالة لنقض موضوع الدعوى • ذلك لأن الحكم المطعون فيه فى هذه الحالة يكون قد شابه بطلان جوهري ينحدر به الى درجة الانعدام بسبب عدم صلاحية أحد أعضاء الهيئة التى أصدرته لنظر الدعوى ويتعين أن تعيد النظر فيه محكمة القضاء الادارى باعتبارها محكمة أول درجة لتستعيد ولايتها فى الموضوع على وجه صحيح •

لذلك فإن مشاركة مستشار بمجلس الدولة فى اصدار فتوى الجمعية

العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في ذات الدعوى وذلك أيا كان وجه هذه المشاركة فإنه ومن ثم يكون غير صالح لنظر الطعن المقام من هيئة مفوضى الدولة عن هذه الدعوى الصادر لصالح الطاعن بجلسة ١٩٨٢/٥/٣١ في الدعوى رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٤ ق • الأمر الذي يترتب عليه حتما اعتبار الحكم المطعون فيه باطلا لمخالفته للنظام العام القضائي الذي يحتم فضلا عن توافر استقلال القاضي عند جلوسه للقضاء أن يكون غير ذا صلة بالخصوم مؤثرة في حيادية أو مشاركة كقاضى أو خبير أو محكم في ذات موضوع الخصومة مما يجعل له رأيا مسبقا فيها قد يمنعه من وزن حجم الخصوم وزنا مجردا يتوفر معه الحياد الموضوعية الكاملة اللازمة لأداء رسالة العدالة ويحقق الاطمئنان في جدوى مباشرة الخصوم لحقوقهم في الدفاع أمام القضاء •

( طعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩١/٤/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

#### المبدأ :

حددت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأحوال التي يكون القاضي فيها غير صالح لنظر الدعوى ومنع من سماعها — يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المنصوص عليها — ولو تم باتفاق الخصوم — يجوز للقاضي في غير أحوال الرد المنصوص عليها إذا استشعر الأدرج من نظر لدعوى لاي سبب — أن يعرض أمر تنحيته على المحكمة في غرفة المشورة أو على رئيس المحكمة للنظر في اقراره على التنحي •

المحكمة : ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أساس بطلان الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بالمنصورة لثبوت توقيع المستشار ••• على مسودة الحكم وصدوره من هيئة اشترك في عضويتها

على الرغم من ثبوت تنحى سيادته عن نظر الدعوى وفق ما هو ثابت بمحضر الجلسة •

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية واجب التطبيق في إجراءات الدعوى عملاً بنص المادة ٣ من قانون مجلس الدولة وما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا ، وقد حددت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات أحوال عدم صلاحية القاضى لنظر الدعوى ومنعه من سماعها ونصت المادة ( ١٤٧ ) على أن يقع باطلاً عمل القاضى أو قضاؤه في الأحوال المشار إليها في المادة ١٤٦ ولو تم باتفاق الخصوم كما نصت المادة ( ١٥٠ ) على أنه « يجوز للقاضى في غير أحوال الرد المذكور إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى لأى سبب أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة في غرفة المشورة أو على رئيس المحكمة للنظر في اقراره على التنحى •

ومن حيث أنه متى ثبت تنحى القاضى عن نظر الدعوى لأى من هذه الأسباب المشار إليها كان قضاؤه فيها باطلاً •

وإذا كان الثابت بمحضر الجلسة تنحى السيد المستشار ..... عن نظر الدعوى فإنه يكون ممنوعاً من نظرها ولا يجوز له الاشتراك في الهيئة التى أصدرت الحكم وإذا فعل ذلك وحضر جلسة المرافعة والمداولة وكان من بين الهيئة التى أصدرت الحكم وقعت على مسودته ومنطوقه وجاء اسمه تباعاً لذلك في أصل الحكم فإن الحكم يكون باطلاً لعدم صلاحية الهيئة التى أصدرته ، ومن ثم يتعين القضاء بالغائه مع إعادة الدعوى التى صدر فيها الى محكمة القضاء الإدارى بالنصورة لنظرها بهيئة أخرى •

( طعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/٢٦ )



## قاعدة رقم ( ٢٢٨ ) :

### البدا :

ثبتت عدم صلاحية أحد أعضاء المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإن الحكم يقع باطلا ويتعين للقضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه •

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن والخاص باشتراك أحد المستشارين في إصدار الحكم المطعون فيه في حين أنه سبق أن أعد تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى فإن المادة ١٤٦ من قانون المرافعات تنص على أن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم ترده أحد الخصوم في الدعوى في الأحوال الآتية :

— إذا كان قد اتفق أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خيرا أو محكما أو كان قد أدلى بشهادة فيها • ونص المادة ١٤٧ من هذا القانون على أن يقع باطلا عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد المستشار ... هو مفوض الدولة الذي أعد تقرير هيئة مفوضي الدولة في الدعوى رقم ٤٠/١١١١ ق والمودع في أكتوبر سنة ١٩٨٧ والمهور بتوقيعه وأنه أحد أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم في هذه الدعوى بجلسة ٢٠/١١/١٩٨٩ طبقا لما هو ثابت من محاضر الجلسات وأن مسودة الحكم ممهورة بتوقيعه •

وبالبناء على ما تقدم فانه وقد ثبت عدم صلاحية أحد أعضاء المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فان الحكم يكون باطلا ويتمين بالتالى القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى لنظرها مجددا من هيئة أخرى ، مع ابقاء الفصل في المصروفات .

( طعن رقم ٦١٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٢/٧/٢١ )

## ١١- صدور الحكم في جلسة سرية

قاعدة رقم (٣٢٩)

### المبدأ :

جلسات المحاكم وما في حكمها من المجالس التي أوكل إليها القانون مهمة الفصل في مسائل معينة يجب أن تكون علنية إلا إذا رأت هيئة المحكمة جعلها سرية مراعاة لمقتضيات النظام العام أو الآداب العامة أو نص القانون على ذلك — في جميع الأحوال يجب أن يصدر الحكم في جلسة علنية والا كان الحكم باطلا — البطلان في هذه الحالة يعتبر من النظام العام تتصدى له المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه أحد الخصوم .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٦٩ من الدستور قد نصت على أن « جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية » . وتنص المادة ٣٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن « يجب أن تكون الجلسة علنية ، ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب ، أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها » وتنص المادة ١/٣٠٣ من ذات القانون على أن « يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية ويجب اثباته في محضر الجلسة ويوقع عليه رئيس المحكمة » . وتنص المادة ١٧٤ من قانون المرافعات على أن « ينطق القاضي بالحكم بتلاوة منطوقة ، أو بتلاوة منطوقة مع أسبابه ، ويكون النطق به علنية والا كان الحكم باطلا » . كما أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد نظم في الفصل السادس من الباب الخامس منه تأديب العاملين بالمحاكم إذا ما وقع من أي منهم إخلال بواجبات وظيفته أو أتى ما من شأنه أن يقلل من الثقة اللازم توافرها في الأعمال

القضائية أو يقلل من اعتبار الهيئة التي يفتنى إليها ، وحدد كيفية تشكيل مجالس التأديب بالمحاكم المختلفة ، ونص في المادة ١٦٨ على أن تقام الدعوى التأديبية ضد موظفى المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة لموظفى المحاكم وبناء على طلب النائب العام أو رئيس النيابة بالنسبة لموظفى النيابة » . ونص في المادة ١٦٩ على أن « تتضمن ورقة الاتهام التى تعلن بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة الى المتهم وبياناً موجزاً بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة ، ويحضر المتهم بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة أو أن يوكل عنه محامياً ، وتجرى المحاكمة فى جلسة سرية » .

ومن حيث أنه يبين من عرض النصوص السابقة أن جلسات المحاكم وما فى حكمها من المجالس التى أوكل إليها القانون مهمة الفصل فى مسائل معينة ، يجب كقاعدة عامة أن تكون علنية ، إلا اذا رأت هيئة المحكمة جعلها سرية مراعاة لمقتضيات النظام العام أو الآداب أو نص القانون على ذلك ، وفى جميع الأحوال يجب أن يصدر الحكم فى جلسة علنية والا كان الحكم باطلاً ، والبطالان فى هذه الحالة من النظام العام ، وتتصدى له محكمة الطعن من تلقاء نفسها ، ولو لم يطلبه أحد الخصوم ، وذلك لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الطعن أمامها يفتح الباب لتزى الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بطلبات الطاعن أو الأسباب التى يبيدها .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم ، وكان الثابت من مطابقة النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أنه صدر فى جلسة غير علنية ، ولم يرد بالحكم أو هامشه ما يدل على أنه قد تم النطق به فى جلسة علنية ، فانه بذلك يكون باطلاً ، الأمر الذى يتعين معه القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه ، مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أن الغاء الحكم المطعون فيه فى هذه الحالة لم يقم على

سبب معين خاص بالطاعن وانما قام على البطلان الذي اعتور هذا الحكم،  
أى أن الالغاء قد قام على عيب أصاب ذاتية الحكم المطعون فيه ، الأمر  
الذى يتعين معه القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه برمته ، حتى يعود  
الأمر الى مجلس التأديب للفصل فيه بإجراءات سليمة تتفق وأحكام  
القانون .

( طعن رقم ٣٣٦٤ لسنة ٢٤٠٠ هـ - جلسة ١٣٨٠/٨/١٩٩٠ )

## المبحث الثاني

### ما لا يبطل الأحكام

#### ١ - سهو المحكمة عن ذكر تقديم

##### مذكرة بدفاع الطاعن

قاعدة رقم (٣٣٠)

#### المبدأ :

سهو المحكمة عن ذكر تقديم مذكرة بدفاع الطاعن بالحكم لا يبطل هذا الحكم — ما دام أن المحكمة قد تناولت وتصدت لما ورد بهذه المذكرة بقضاء منها — وذلك دون إخلال منها بما أورده من عناصر الدفاع التي أيداهها بمذكرات دفاعه السابقة والتي آثارها مرة أخرى بمذكرة دفاعه المشار إليها — على ذلك لا يكون هناك أي إخلال بحقه في الدفاع .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بمخالفته للقانون بمقولة أنه قد أخل بحق الدفاع لأنه أثبت على خلاف الواقع أنه لم يتقدم بأية مذكرات دفاع حيث أنه بجلسته المرافعة المنعقدة في ١٩٨٧/٥/٧ قررت المحكمة إصدار الحكم في الدعوى بجلسته ١٩٨٧/٦/٢٥ مع التصريح بتقديم مذكرات لمن يشأ في ثلاثة أسابيع ثم تقرر مد أجل النطق بالحكم لجلسة ١٩٨٧/٧/٢ ، على حين أنه قدم خلال الأجل الممنوح مذكرة دفاع بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ ، فانه عن هذا الوجه من النعى فهو مردود لأن الثابت أن الطاعن قدم العديد من المذكرات اشتملت جميعها على دفاعه الوارد بمذكرة دفاعه المقدمة منه بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ وكلها تدور حوله عدم اختصاص مقرر المجلس القومي

للسكان في توجيه الاخطار المؤرخ في ١٩٨٥/٤/٢٩ ، وقد تصدت محكمة أول درجة في حكمها المظعون فيه لهذه المسألة بالتفصيل وبحسبها من كافة الجوانب التي أثارها الطاعن في هذا الشأن في مذكرات دفاعه السابقة والتي لم تخرج عما قررة بمذكرة دفاعه المتقدمة منه في ١٩٨٧/٥/٢٠ ، ومن ثم فإن سهو المحكمة عن ذكر تقديمه لهذه المذكرة بالحكم لا يبطله ما دام أن الثابت أن ما ورد بها قد تناولته وتصدت له بقضاء منها دون ما اخلال منها بما أورده من عناصر الدفاع التي أبدأها بمذكرات دفاعه السابقة والتي أثارها مرة أخرى بمذكرة دفاعه المشار إليها وبالتالي فإنه لا يكون هناك أي اخلال بحقه في الدفاع ويكون هذا الوجه من النعمى غير سديد قلنونا •

( طعن رقم ٣٢٨٢ لسنة ٣٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/١/٢٩ )

## ٢ - المحكمة ليست ملزمة بتعقب دفاع

### الطاعن في كل جزئياته

#### قاعدة رقم (٣٣١)

#### المبدأ :

المحكمة ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن في جميع جزئياته للرد على كل منها - مادامت قد أبرزت اجمالا الحجج التي كونت عقيدتها - للمحكمة أن تستخلص الدليل الذي تقيم عليه قضاءها من الوقائع التي تطمئن اليها دون معقب عليها في هذا الشأن .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن وجه النemy على الحكم المطعون فيه بقصور في التسبب وأنه كان على الحكم أن يواجه التهم المنسوبة اليه ويسمع دفاعه ويحققه ويناقشه ، الا أن الحكم المطعون فيه لم يناقش دفاع الطاعن بالنسبة للتهم المسندة اليه واكتفى بالرد على دفاعه في أكثر من موضع بأنه لا يجديه دفعا لذلك القاء المسؤولية على رئيس الشئون المالية والادارية ، فان هذا الوجه من النemy مرهود عليه بأن المحكمة ليست ملزمة بأن تتعقب دفاعه في جميع جزئياته للرد على كل منها ، مادامت قد أبرزت اجمالا الحجج التي كونت عقيدتها ، كما أن للمحكمة أن تستخلص الدليل الذي تقيم عليه قضاءها من الوقائع التي تطمئن اليها دون معقب عليها في هذا الشأن ، ومتى كان الثابت من الأوراق أن الملاحظات التي وردت بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات وتقرير ادارة الرقابة والتفتيش بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد وجه بها الطاعن عند اجراء التحقيق في شأنها بمعرفة ادارة الشئون القانونية بالهيئة ، وأن الدفع بالقاء المسؤولية على رئيس الشئون المالية والادارية قد ورد في أقوال الطاعن أكثر من مرة ، ومن ثم فانه لا تشريب على المحكمة في ذلك



مادام أن النتيجة التي انتهت إليها قد استخلصت استخلاصا سائعا من وقائع تتجها ماديا وقانونيا .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر صحيحا ، ومن ثم يكون الطعن غير قائم على أساس قانوني سليم ، الأمر الذي يتعين معه الحكم برفضه .

( طعن رقم ٥٤٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١١/٢٤/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم (٢٣٢)

#### المبدأ :

المحكمة ليست ملزمة بتعقب كل أوجه دفع أو دفاع الخصوم — طالما أن ما استندت إليه من أسباب يجد له صدى من الوقائع الثابتة بالاستندات المودعة ملف الدعوى التي تؤدي واقعا وقانونا الى ما انتهت اليه في قضائها .

**المحكمة :** أما عن التقات المحكمة عن الاشارة الى المستندات ومذكرة الدفاع المقدمة من طالب المخاصمة جلسة ١٠/١٢/١٩٨٦ وما تضمنته المذكرة من دفاع جوهرى فان ذلك مردود بأن ما حوته المستندات والمذكرة سبق الاشارة اليها ضمن المستندات والمذكرات المقدمة فى الدعوى والطعون المضمومة ولا تخرج عما سبق تقديمه أثناء نظر هذه الدعاوى والطعون كما أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب كل أوجه دفع أو دفاع الخصوم طالما أن ما استندت اليه من أسباب تجد له صدى من الوقائع الثابتة بالاستندات المودعة ملف الدعوى التي تؤدي واقعا وقانونا الى ما انتهت اليه في قضائها .

( طعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٩٢ )

٢ — عدم توقيع محاضر الجلسات من رئيس الجلسة

قاعدة رقم (٣٣٣)

المبدأ :

الدفع ببطلان الأحكام القضائية يتعين أن يبنى على أسباب جوهرية تقوم على الجزم واليقين وطبقا لنصوص قانونية صريحة تقرر البطلان — عدم توقيع المحاضر من رئيس الجلسة لا يبطل بدوره الحكم طالما لم يقيم الحكم مستندا الى بيان أو مرافعة أثبتت بالمحضر أو أمرت المحكمة بتدوينها به أو الى إجراء من إجراءات الإثبات التي تمت بالجلسة التي حضر المحضر عنها — محضر الجلسة الغير موقع من رئيس المحكمة يفقد حجتيه كورقة رسمية دالة على صحة ما تضمنه من وقائع ولا يعدو أن يكون المحضر في هذه الحالة مجرد مشروع لا قيمة له في الإثبات .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن وجه الطعن ببطلان الحكم المطعون فيه لصدوره من هيئة غير التي استمعت للمرافعة استنادا الى أن المستشار ٥٠٠ قد وقع على مسودة الحكم بما يدل على اشتراكه في المداولة فيه بالرغم من أنه لم يرد اسمه بمحاضر الجلسات ضمن تشكيل هيئة المحكمة التي استمعت للمرافعة منذ أول جلسة نظرت فيها الدعوى بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢ وحتى تاريخ حجزها للحكم في ١٩٨٤/٢/٢٣ — فمردود بأن محاضر الجلسات المنوه عنها غير موقعه من رئيس الجلسة حسبما توجبها المادة ٢٥ من قانون المرافعات ، ومؤدى ذلك أن هذه المحاضر تفقد حجيتها كورقة رسمية دالة على صحة ما تضمنته من وقائع ، بل لا يعدو المحضر في هذه الحالة أن يكون مجرد مشروع لا قيمة له في الإثبات ، ومتى استبان ذلك وكان الثابت أن قرارا صدر بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٢ من السيد المستشار نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة القضاء الإداري بنسب المستشار ٥٠٠ ٥٠٠ ٥٠٠ الى دائرة المنصورة اعتبارا من ١٩٨٣/١٢/٢٤ طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون مجلس

الدولة ومن ثم فانه اعتبارا من هذا التاريخ كانت دائرة القضاء الادارى بالمنصورة تضم في تشكيلها السيد المستشار . . . . . ، واذا خلت الأوراق من دليل يقطع بأن سيادته لم يكن من بين التشكيل الذى سمع المرافعة فى الدعوى . ولا يجوز الاستناد فى هذا الشأن الى تلك الورقة المودعة ملف الدعوى والتي لم تستوف أركانها كمحضر رسمى للجلسة له حجيته فى الاثبات ، لأن القول ببطلان الأحكام القضائية يتمين أن يبنى على أسباب جوهرية تقوم على الجزم واليقين وطبقا لنصوص قانونية صريحة تقرر البطلان . ومن ناحية أخرى فإن عدم توقيع المحاضر من رئيس الجلسة لا يبطل بدوره الحكم طالما لم يقم الحكم مستندا الى بيان أو واقعة أثبتت بالمحضر أو أمرت المحكمة بتدوينها به أو الى اجراء من اجراءات الاثبات التى تمت بالجلسة التى حرر المحضر عنها .

( طعن رقمى ١٥٨٤ و ١٦٤٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/٤/١٩٨٧ )

## ٤ - النقص أو الخطأ في أسماء

### الخصوم والقباهم وصفاتهم

قاعدة رقم (٣٣٤)

#### المبدأ :

أوجب المشرع أن يبين في الحكم أسماء الخصوم والقباهم وصفاتهم ونقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم — مؤدى ذلك .

أن مجرد النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم والقباهم وصفاتهم لا يكفي لترتيب البطلان وإنما يتعين أن يكون النقص أو الخطأ جسيماً بما يشكك في حقيقتهم واتصالهم بالمنازعة — إذا ذكر الحكم اسم من توفي من الخصوم دون أن يستبدل بهم أسماء الورثة الذين مضوا في المنازعة واستمروا فيها على ما هو ثابت بالمحضر فليس من شأن ذلك التشكيك في حقيقة الخصوم واتصالهم بالمنازعة .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ أوجبت أن يبين في الحكم أسماء الخصوم والقباهم وصفاتهم ، ثم قضت بأن النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم . ومفاد هذا أنها لم تقرر بطلان الحكم لمجرد النقص أو الخطأ في بيان أسماء الخصوم والقباهم وصفاتهم ، وإنما تطلبت لانزال هذا الجزء أن يكون النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم يشكك في حقيقتهم واتصالهم بالمنازعة ، وهو ما ينتفى إذا ذكر الحكم اسم من توفي من الخصوم دون أن يستبدل بهم أسماء الورثة الذين مضوا في المنازعة واستمروا فيها على ما هو ثابت بالمحضر ، إذ ليس من شأن ذلك التشكيك في حقيقة الخصوم واتصالهم بالمنازعة . ومن ثم فإن الدفع ببطلان الحكم المطعون

فيه لجزء ذكره اسمي المدعين الخامس . . . . . والثامن . . . . . دون أسماء ورثتهما الذين خلفوهما في الدعوى بحسب الثابت بمضطر جلسة محكمة القضاء الاداري المعقودة في ١٢ من يناير سنة ١٩٨٢ يكون غير قائم على سند سليم من القانون معين للرفض .

ومن حيث أن الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بالفصل في الطعن المطروح عليها ، سواء حسم النزاع برمته أو في شق منه أو في مسألة قانونية أو واقعية متعلقة به هو حكم قطعي يحوز حجية الشيء المحكوم فيه كقرينة قانونية جازمة بصحة ما قضى به ، كما أنه حكم بات لا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن فيتعين الالتزام به وبمنع المحاكمة فيه صدعا بحجية القاطعة ونزولا على قوته الباتة . والثابت أن المحكمة الادارية العليا قضت بجلسة ٧ من يناير سنة ١٩٥٩ في الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣ القضائية بأنه لا حق للمرحوم . . . . . أو لورثته في التعويض عن أكل النهر ، وبالتالي لا حق لخلفهم السيد / . . . . . فيما خصص له من طرح النهر بمقتضى قرار السيد وزير المالية الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ باعتباره حينئذ قرارا معدوما حق سحبه بقرار السيد وزير المالية الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٥٤ . وهذا الحكم بحجبيته القاطعة وقوته الباتة يوحد السبيل أمام المجادلة ثانياً فيما ثبت من عدم ملكية المطعون ضده الثالث السيد / . . . . . لهذه الأطنان . وبذلك يدرأ استناد الطاعنين الى انتقال ملكيتها منه ببيعه اياها اليهم أو الى مورثهم حسب الأحوال بوصفهم من صغار الزراع وبوصفها أطنانا مملوكة له بالزيادة على المائتي فدان المحددة قانونا وذلك طبقاً للمادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي ، اذ الأطنان في الحقيقة من طرح النهر، فتدخل المنازعة بشأنها في اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي طبقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم تأجير أموال الدولة والتصرف فيها ، وذلك على نحو ما ألمح اليه حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ٢٩ من

يناير سنة ١٩٨٠ في الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٢١ القضائية بإحالة المنازعة في قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي الصادر في ١٢ من مايو سنة ١٩٥٧ في الاعتراضين رقمي ١٠٥٧ و ١٤٥٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تلك الأخطاء إلى محكمة القضاء الإداري باعتبارها مختصة بالمنازعات الإدارية عامة .

بالإضافة إلى أن قرار هذه اللجنة صدر في المنازعة بعد إحالة إليها بحكم محكمة استئناف أسبوط الصادر بجلطة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٢ في الاستئناف رقم ١١٠ لسنة ٣٩ القضائية طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي أوجبت على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة كما ألزمت المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ومن ثم فإنه لا محل لما ذهب إليه الطاعنون من انقضاء الاختصاص بنظر المنازعة ابتداء للقضاء المدني ، ومن انكار لاختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بنظر المنازعة ، ومن نعى بالتالي لهذا السبب على الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٨٧)

## ٥ - إعادة الدعوى للمرافعة والحكم فيها

### نون إعادة اعلان نوى الشان

قاعدة رقم (٣٣٥)

#### المبدأ :

يفترض المشرع فى الخصوم العلم بما قد تقرره المحكمة فى جلسة النطق بالحكم من مد أجل النطق به أو من إعادة الدعوى للمرافعة نون حاجة الى اعلان — مؤدى ذلك : لا تثريب على المحكمة أن هى قررت إعادة الدعوى للمرافعة بسبب تغير تشكيل الهيئة ثم حجزتها للحكم فى ذات الجلسة التى كانت محددة للنطق بالحكم وذلك ما لم يثبت أن هذا الاجراء قد ترتب عليه الاخلال بحق الخصوم فى الدفاع وذلك تطبيقا للأصل العام فى المرافعات المدنية والتجارية من أن البطلان لا يتقرر الا بنص أو فى حالة الاخلال بحق الدفاع أو باجراء جوهري يعد من النظام العام القضائى الذى تقوم عليه تحقيق العدالة خاصة اذا تعلق الطعن من الخصوم بأحد القضاة الذين تغير تشكيل الهيئة الصادر عنها الحكم يضمه إليها قبل تاريخ إعادة الدعوى للمرافعة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن النعى على الحكم المطعون فيه من حيث الشكل ، فان هذا النعى فى غير محله لأن المشرع المصرى وضع قاعدة عامة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية — فى المادة (٢١٣) منه مؤداهما أن « يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك » واتساقا مع هذه القاعدة نص قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى المادة (٤٤) منه على أن « ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه » ويقوم هذا النهج التشريعى على أن المشرع يفترض فى الدعاوى التى اتمعت فيها الخصومة على وجه صحيح

لا تنتهي اليه الخصومة في هذه الدعاوى في التاريخ المحدد للنطق بالحكم فيها دون حاجة — كأصل عام — الى اعلان ، ويرتب المشرع على ذلك سريان ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم ، ولما كان مقتضى ذلك أن المشرع يفترض في الخصوم العلم بما قد تقرره المحكمة في جلسة النطق بالحكم من مد أجل النطق به ، أو من اعادة الدعوى للمرافعة دون حاجة انى اعلان ومن ثم فانه لا تثريب على المحكمة أن هي قررت اعادة الدعوى للمرافعة بسبب تغير تشكيل الهيئة ثم حجرتها للحكم في ذات الجلسة التي كانت محددة للنطق بالحكم وذلك ما لم يثبت ان هذا الاجراء قد قرتب عليه الاخلال بحق الخصوم في الدفاع وذلك تطبيقا للاصل العام في المرافعات المدنية والتجارية من أن البطلان لا يتقرر الا بنص أو في حالة الاخلال بحق الدفاع أو باجراء جوهري يعد من النظام العام القضائي الذي تقوم عليه تحقيق العدالة م ٢٠ مرافعات وخاصة اذا تعلق الطعن من الخصوم بأحد القضاء الذين تغير تشكيل الهيئة الصادر عنها بضمهم اليها قبل تاريخ اعادة الدعوى للمرافعة .

ومن حيث أن الثابت في حالة الحكم المطعون فيه أن المتهم قد مثل أمام المحكمة وتابع الدعوى في أكثر من جلسة وأنه حضر مع محاميه جلسة ١٩٨٧/١/١٨ حيث قررت المحكمة اصدار الحكم في الدعوى بجلسة ١٩٨٧/٣/٢٢ ، وفي هذه الجلسة الأخيرة قررت المحكمة اعادة الدعوى للمرافعة لجلسة ١٩٨٧/٤/١١ لتفسير تشكيل الهيئة ، وعلى قلم كتاب المحكمة اخطار طرفي الخصومة بهذا القرار .

ومن حيث أن مفاد ذلك أنه طالما قد انعمدت الخصومة صحيحة في الدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، فانه يفترض في طرفيها العلم بالتاريخ المحدد لصدور الحكم فيه وبالتالي العلم بالقرار الصادر في هذا التاريخ باعادة الدعوى الى المرافعة ، واذا كانت المحكمة فضلا عن ذلك قد قررت أن على قلم كتاب المحكمة اخطار طرفي الخصومة بهذا القرار وقام قلم كتاب المحكمة بالفعل باجراء هذا الاخطار كما هو



ثابت من الأوراق ، فإن الافتراض القانوني والواقع الفعلي يكونا قد  
تساندا في الحالة الماثلة في تقرير علم المتهم ( الطاعن ) بتاريخ جلسة  
اعادة الدعوى للمرافعة . فاذا كان لم يحضر هذه الجلسة ولا أحد عنه  
بعد ان كان قد قدم دفاعه قبل حجز الدعوى للحكم فهذا يعنى أنه اكتفى  
بما سبق أن قدمه من أوجه دفاعه في مذكراته ومستنداته ، ومن ثم كان  
للمحكمة أن تصدر حكمها في الموعد الذي تحدده لذلك دون تثريب عليها في  
أن يكون هذا الموعد هو آخر الجلسة طالما قد أثبت الحكم في قائمة حيثياته  
أنه صدر بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات وبعد المداولة .  
وطالما قد ثبت أن اجراءات المحاكمة لم تتطو على أى إخلال بحق الدفاع ،  
وليس لدى الطاعن أى مطعن في القضاء الذين تغيروا في التشكيل الصادر  
عنه الحكم .

( طعن رقم ٢٤٩٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٨٩ )

٦ - لا الزام على المحكمة أن تشير في أسباب

حكمها الى كل ورقة أو مستند تقدم اليها

قامعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

لا وجه للقول ببطلان حكم لعدم الاشارة الى حكم سابق -  
لا الزام على المحكمة بان تشير في أسباب حكمها الى كل ورقة أو مستند  
يقدم اليها - المحكمة حرية تقديم ما تأخذ به مما يقدم اليها من مستندات  
وما تطرحه منها .

المحكمة : ومن حيث انه لا حجة كذلك للقول ببطلان الحكم  
المطعون فيه ، لعدم الاشارة الى الحكم السابق الذي قدمه الطاعن ،  
اذ أنه لا الزام على المحكمة ان تشير في أسباب حكمها الى كل ورقة  
أو مستند يقدم اليها ، وانما تشير فقط الى ما تستند اليه في حكمها كسبب  
منتج فيما ينتهى اليه قضاؤها ، فضلا عن حرية المحكمة في تقدير ما تأخذ  
به مما يقدم اليها من مستندات ، وما تطرحه منها لعدم تأثيره في النزاع  
المائل أمامها ، ومن ثم فان هذا الوجه من الطعن - بدوره - لا يقوم  
سندا صحيحا للنعمى على الحكم المطعون فيه بالبطلان .

ومن حيث أنه لما تقدم جميعا ، فان الطعن المائل يكون غير قائم على  
أساس سليم من القانون ، الأمر الذي يقتعين معه الحكم برفضه .

(طعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩١/٥/٤)

خامس عشر — الاثر المترتب على صدور  
الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

الحكم ببطلان حكم مطعون فيه لما شابه من عيوب في الاجراءات يستتبع اعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيه — الحكمة من ذلك هو اعطاء محكمة أول درجة الفرصة لاعادة نظر النزاع وحسمه بحكم جديد في الدعوى بعد تصحيح الاجراء الباطل — كضمانه لصالح الطاعن الذى طلب الغاء الحكم بحيث لا يفوت عليه الطعن في الاجراءات المتعلقة باصداره درجة من درجات التقاضى — الا انه متى استبان من عيون الأوراق أن الدعوى قد استوفت عناصرها وتهيأت للفصل فيها أمام المحكمة الادارية العليا بما يمكنها من حسم النزاع في الموضوع فان اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها من جديد وهى مهية للفصل فيها يتمخض عن اطلاق امد التقاضى وتعويق لحسم المنازعات بما لا يتفق ومقتضيات العدالة التى توجب الحسم العاجل للمنازعات .

الحكمة : ومن حيث أنه ولئن كان مسلماً أن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه لما شابه من عيوب في الاجراءات يستتبع كاصل عام — اعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الأولى للفصل فيه مجدداً بعد استيفاء الاجراء الباطل على وجهه الصحيح ، الا أنه اذا كانت الحكمة من ذلك هو اعطاء محكمة أول درجة الفرصة لاعادة نظر النزاع وحسمه بحكم جديد في الدعوى بعد تصحيح الاجراء الباطل ، كضمانه لصالح الطاعن الذى طلب الغاء الحكم بحيث لا يفوت عليه الطعن في الاجراءات المتعلقة باصداره درجة من درجات التقاضى ، فانه — اذا ما استبان من عيون الأوراق أنها قد استوفت عناصرها وتهيأت للفصل فيها أمام المحكمة

الإدارية العليا بما يمكنها من حسم النزاع في الموضوع بعد أن استطلعت أمدته وطال وزيمته وتضمن الحكم الطعين وجه الرأي لمحكمة أول درجة في الموضوع فإن إعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري للفصل فيهما من جديد وهي مهياة بصورة محددة وواضحة للفصل فيها — سوف يتمخض عن إطالة لأمد التقاضي وتعويق لحسم المنازعات بما لا يتفق ومقتضيات العدالة التي توجب الحسم العاجل والناجز للمنازعات ويهدر الغايات الأساسية في اللجوء إلى القضاء للانتصاف بسرعة وحسم على وجه يناقض الحكمة من حماية المتقاضين بنظر دعاوهم على درجتين ، أجلاء للحقيقة وتحقيقا للعدل ويكون ذلك أظهر — ما يكون بصفة خاصة في المنازعات المتعلقة بالحقوق العامة أو الخاصة المتصلة بمباشرة المواطنين لمهنتهم أو نشاطهم أو الاعتداء على حقهم في التملك أو ما يماثل ذلك من حقوق الأمر الذي يتعين معه على هذه المحكمة أن تتصدى في مثل هذه الأحوال لموضوع النزاع ما دامت الدعوى قد تهيأت للفصل فيها لتخسم — وهي في قمة الهرم القضائي — ما تصاعد لها من منازعات طال أمدها وظهر وجه الحق والحقيقة القانونية أمامها .

(طعن رقم ٢١٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/١١/٣)

## مبادئ عشر

سلطة المحكمة في اعتبار الدعوى كأن لم تكن

قاعدة رقم (٢٣٨)

### المبدأ :

يشترط لاعتبار الدعوى كأن لم تكن توافر شرطين هما :

(١) سبق الحكم بوقف الدعوى لتقاعس المدعى عن تقديم المستندات أو عن اتخاذ اجراء أمرت به المحكمة .

(٢) انقضاء الميعاد الذي حددته المحكمة لاتخاذ الاجراء دون ان ينشط المدعى الى تنفيذ ما أمرت به المحكمة — سلطة المحكمة في اعتبار الدعوى كأن لم تكن هي سلطة جوازية لها أن تستعملها متى توافرت شروطها أو لا تتجه هذا الاتجاه وتمضى في الفصل في الدعوى بالرغم من توافر شروط اعتبارها كأن لم تكن حسبما ينتهي اليه تقديرها في هذا الشأن — لا يثنى استعمال هذه السلطة ما لم يكن هناك حكم سابق بوقف الدعوى بالتطبيق لأحكام المادة ( ٩٩ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية — أساس ذلك : ارتباط الحكم بوقف الدعوى بالحكم باعتبارها كأن لم تكن ارتباط السبب بالنتيجة — نتيجة ذلك : الطعن في الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن يثير بحكم اللزوم الطعن في الحكم بوقف الدعوى بما يستتبع أن تتصدى له محكمة الطعن وتعقب عليه .

**المحكمة :** ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية ينص في المادة ٩٩ منه على أن « تحكم المحكمة على من يتخلف من العاطلين بها أو من الخصوم عن ايداع المستندات أو عن القيام بأى اجراء من اجراءات المرافعات في الميعاد الذي حددته له المحكمة بغرامة .. ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة

لا تجاوز ستة أشهر وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه . وإذا مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن » .

ومفاد هذه المادة ، فيما يتعلق بسلطة المحكمة في الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، أن هذه السلطة جوازية للمحكمة لها أن تستعملها إذا ما توافرت شروطها أو لا يتجه هذا الاتجاه وتمضى في الفصل في الدعوى بالرغم من توافر شروط اعتبارها كأن لم تكن حسبما ينتهي إليه تقديرها في هذا الشأن . ومن ثم فإن مناط استعمال المحكمة لهذه السلطة أن تتوافر الشروط القانونية لذلك والتي حاصلها أن يكون قد سبق الحكم بوقف الدعوى لتقاعس المدعى عن تقديم المستندات أو عن اتخاذ الاجراء ، حسبما أمرت به المحكمة وفي الميعاد الذي حددته ، وبأن تنقضى مدة الوقف دون أن ينشط المدعى الى تنفيذ ما أمرت به المحكمة قبل انتهاء مدة الوقف . وبهذه المثابة فإن أعمال المحكمة لسلطتها التقديرية في الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن رهين بتحقيق أسبابه التي منها كما سلف بيانه أن يكون قد استيقه حكم صحيح قانونا بوقف الدعوى ذلك لارتباط هذا الحكم الأخير بالحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ارتباط السبب بالنتيجة اذ لا يتأتى الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن وفقا لحكم المادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ما لم يكن قد انبنى على حكم سابق عليه بوقف الدعوى بالتطبيق للمادة ذاتها .

ومن حيث أنه متى كان الحكمان مرتبطان أحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا فإنه — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا مندوحة من اعتبار الطعن في أحدهما مثرا للطعن في الحكم الآخر . ومن ثم فإن الطعن في الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن أعمالا لحكم المادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية يثير ويحكم اللزوم الطعن في حكم وقف الدعوى الصادر بالتطبيق لحكم المادة المذكورة باعتبار أن الأخير لا ينفك

عن الحكم المطعون فيه بما يتتبع أن تتصدى له هذه المحكمة وأن تعقب عليه بما تراه هو الحق الذي لا مرية فيه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى أن المحكمة كانت قد قررت بجلسة ١٨ من نوفمبر ١٩٧٩ تكليف المدعى بأن يحدد طلباته في الدعوى وأجلت نظرها لهذا السبب لجلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨٠ غير أنه نظرا لعدم تحديد المدعى لطلباته بتلك الجلسة الأخيرة ، بل وعدم حضوره فيها ، حجزتها للحكم وقضت بجلسة ٢٩ من مارس ١٩٨٠ بوقفها لمدة ٦ شهور على سند من القول أن المدعى بعدم تنفيذ ما كلفته به المحكمة وهو تحديد طلباته ، يكون قد تخلف عن القيام بإجراء في الميعاد الذي حددته له وبالتالي يكون قد تحقق مناط أعمال حكم المادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تخول المحكمة حق الحكم بوقف الدعوى لمدة ستة شهور ومن ثم فقد اعتبرت المحكمة عدم تحديد المدعى لطلباته أمامها سببا من الأسباب القانونية التي يجوز لها بتوافرها أن تحكم بوقف الدعوى . ولما كانت المادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد أجازت المحكمة أن توقف الدعوى في حالة التخلف عن تقديم مستندا والقيام بإجراء من إجراءات المرافعات حسيما سيق ايضاحه — وكان تحديد المدعى لطلباته لا يحفل في عداد هذه الحالة أو تلك ، فان الحكم الصادر بوقف الدعوى وقد اعتبر تخلف المدعى عن تحديد طلباته في الدعوى من قبيل التخلف عن القيام بإجراء من إجراءات المرافعات واعتد بذلك في قضائه بوقف الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تفسيره وتطبيقه مما يضمن معه عدم التحويل عليه أو الاعتداد به .

ومن حيث أنه من المستقر قضاء وفقها أنه إذا طعن في الحكم الصادر باعتبار الدعوى كأن لم تكن فإنه لا يجوز لمحكمة الطعن أن تحجب نفسها عن ممارسة سلطاتها في مراقبة تقدير المحكمة التي أصدرت الحكم بمقولة أنه أمر جوازي للمحكمة التي أصدرته ، بل يضمن على محكمة الطعن أن

تعمل رقابتها للتحقق من توافر الشروط التي يتطلبها القانون للقضاء  
باعتبار الدعوى كأن لم تكن .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان صدور الحكم صحيح قانونا بوقف  
الدعوى أمر تحتمه المادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ليصدر  
الحكم باعتبار تلك الدعوى كأن لم تكن ، وذلك على النحو السابق تفصيله ،  
فإن الحكم المطعون فيه باعتبار الدعوى كأن لم تكن وقد صدر تأسيسا  
على حكم سابق بوقفها ، وكان الحكم الأخير قد جانب الصواب ولا يجوز  
لذلك الاعتداد به أو التمويل عليه ، فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه  
والأمر كذلك قد صدر مخالفا للقانون بعد أن انهار الأساس الذي بنى  
عليه ، مما يتعين معه القضاء بالغاءه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم جميعه وكان من شأن الحكم  
باعتبار الدعوى كأن لم تكن عودة الخصوم فيها الى مراكزهم القانونية  
التي كانوا عليها قبل اقامة الدعوى ، أى وكان الدعوى لم ترفع قط .  
ويؤدى ذلك أن المحكمة لم تتظر ثمة دعوى ولم تتصد لها فمن ثم يتعين  
الحكم باعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية للفصل فيها  
مجددا من هيئة أخرى .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب فانه يتعين الحكم بقبول الطعن  
شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة  
التأديبية بالاسكندرية للفصل في موضوعها مجددا من هيئة أخرى .

(طعن رقم ٢١١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٦)



## مباحث عشر - الطعن في الأحكام

### المبحث الأول

عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة

أمام المحكمة الإدارية العليا

قاعدة رقم (٣٣٩)

المبدأ :

عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا - المادتان ( ٢٣ ) و ( ٥١ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

**المحكمة :** مرقضاء المحكمة الإدارية العليا في شأن الطعن المقدم من الخارج عن الخصومة بمرحلتين : في المرحلة الأولى : كانت الأحكام متجهة الى جواز قيام الشخص الذي لم يكن طرفاً أو ممثلاً في الدعوى ومس الحكم الصادر فيها مصلحة له أن يطعن على الحكم مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا - استند هذا القضاء الى أن حكم الالغاء يعتبر حجة على الكافة ولا تقتصر هذه الحجية على أطراف الخصومة - اعتمد هذا الاتجاه على اعتبارات العدالة وحسن توزيعها رفعا للضرر الذي قد يصيب من لم يكن طرفاً في الدعوى الصادر فيها حكم الالغاء - في المرحلة الثانية عدل قضاء المحكمة الإدارية العليا عن هذا الاتجاه مقررًا عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا - تخص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر الطعن في الحدود المقررة قانوناً لالتماس اعادة النظر -

أساس ذلك : أن المادة ( ٢٣ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددت أحوال الطمن أمام المحكمة الإدارية العليا — طمن الخارج عن الخصومة ليس من بين هذه الأحوال •

( دائرة توحيد المبادئ — طمن رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٨٧ ) •

( دائرة توحيد المبادئ راجع المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ) •

## المبحث الثاني

### عدم جواز الطعن من قبل الحكم

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

لا يجوز الطعن من قبل الحكم — قبول الحكم قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا — يشترط في القبول المانع من الطعن ان يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتنازله عن حق الطعن فيه .

**الحكمة :** ومن حيث أنه اذا كانت المادة ٢١١ مرافعات تنقضى بعدم جواز الطعن من قبل الحكم ، وكان قبول الحكم المانع من الطعن كما يكون صريحا يكون ضمنيا ، الا أنه يشترط في القبول المانع من الطعن أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه ، وليس من شك في أن مبادرة الطاعن بتنفيذ الحكم المطعون فيه بالنسبة الى اللجنة الأولوية المصرية باصداره القرار رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ٢١/٧/١٩٨٥ — مشيرا في ديباجته الى حكم محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ٤٩٩٣ لسنة ٣٩ ق — ونافيا في مادته الثانية على تعديل فترة المنع من الترشيح لمن سبق لهم شغل مراكز بالانتخاب من الجمعية العمومية الى دورة انتخابية كاملة بدلا من دورتين انتخابيتين كما كان يقضى القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقرار رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٥ المقضى بوقف تنفيذه — لا شك أن صدور ذلك القرار لا يعدو أن يكون تنفيذا واجبا بقوة القانون للحكم المطعون فيه طبقا لحكم المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة . ولا يمكن اعتبار هذا التنفيذ من قبل الرضاء بالحكم والقبول به المانع من الطعن . أما بالنسبة الى ما تضمنه القرار رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه من تعديل في نصوص المواد المثلثة من

أنظمة الاتحادات الرياضية أو مناطق أو الهيئات المشهرة بجهاز الشباب ، فلا يمكن اعتبار ذلك قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه ، إذ يقبل التأويل بأن الطاعن استهدف التيسيق بين الأجهزة والهيئات الرياضية الأخرى التابعة للمجلس الأعلى للشباب والرياضة وإعادة ترتيب أوضاعها مؤقتا في ضوء ما قضى به الحكم المطعون فيه حتى لا تتباين هذه الأوضاع الى حين استقرار الأمر بحكم نهائي . ويرجح ذلك أن اللجنة الأولمبية عندما أقامت الدعوى رقم ٣٠٤٤ لسنة ٣٩ طعنا في الفقرة الثانية المضافة الى المادة ٢٩ من النظام الأساسي للجنة بالقرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنته من حرمان من سبق لهم شغل مراكز بالانتخاب في مجلس ادارة اللجنة لدورتين انتخابيتين متتاليتين من الترشيح مرة أخرى لهذه المراكز الى الأبد ، وصدر الحكم لصالح اللجنة بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥ بوقف تنفيذ هذه الفقرة من القرار تأسيسا على أن حكمها يتضمن حرمان المذكورين من حق من الحقوق المقررة لهم، وبمصادرة هذا الحق مما يفرج عن حدود السلطة التي خولها القانون للجنة الادارية في تحديد شروط العضوية لمجلس الادارة ووضع ضوابط لها . عندما صدر هذا الحكم بأذن الطاعن الى اصدار قراره رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٥ منفاذا مقتضى الحكم ليس فقط بالنسبة الى اللجنة الأولمبية المحكوم لها وإنما لجميع الاتحادات والمناطق والهيئات التابعة للمجلس والخاصة لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ، الأمر الذي يدل على أن الطاعن — في ضوء المواقف السابقة — يرمي الى التيسيق بين جميع الهيئات والأجهزة الخاصة للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ في الأحكام الخاصة بضوابط الترشيح لعضوية مجالس ادارتها . وبناء عليه فإنه عنى هذا المعنى في مذكرته التكميلية المقدمة للمحكمة خلال المهلة المحددة لتقديم المذكرات إذ ذكر أن ما قام به من تعديل أنظمة الهيئات الأخرى غير الممثلة في الحكم المطعون فيه هو تصرف قصد به منع أى خلخلة في المراكز القانونية دون تنمسا في البناء الهرمي لتلك الهيئات والتي تقع على قمتها

اللجنة الأولمبية وذلك طوال المدة التي تستغرقها المنازعة القضائية والتي قد تطول الى وقت غير معلوم بعد أن صدر حكم محكمة أول درجة بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه ، ومن ثم فإن التعديل الشامل لأنظمة تلك الهيئات يعبر عن جرم من الجهة الادارية على استقرار القواعد السارية بالنسبة لتلك الهيئات انتظارا لحكم نهائي من المحكمة الادارية العليا وبناء عليه فإنه لا يسوغ اعتبار تنفيذ مقتضى الحكم المطعون فيه بالنسبة الى جميع هذه الهيئات — وعدم قصره على اللجنة الأولمبية دليلا قاطعا على قبوله للحكم وتركه الحق في الطعن فيه • ومن ثم يغدو الدفع بعدم قبول الطعن لسقوط الحق فيه لا أساس له حقيقا بالرفض •

(طعن رقم ٣٨٣٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٦/٥/٣)

### المبحث الثالث

عدم جواز التمسك بسبب من أسباب الطعن  
غير تلك التي ذكرت في صحيفة الطعن ما لم تكن  
مبنية على النظام العام

قاعدة رقم (٣٤١)

#### المبدأ :

حظر المشرع في قانون المرافعات التمسك بسبب من أسباب الطعن  
غير تلك التي ذكرت في صحيفة الطعن ما لم تكن مبنية على النظام العام —  
قانون مجلس الدولة لم يقرر هذا الحظر نزولا منه عن طبيعة المنازعات  
الإدارية التي تخضع لأحكام القانون العام بما يجعلها أكثر تعلقا بالنظام  
العام — مؤدى ذلك : — أنه يجوز للطاعن استكمال أسباب الطعن أمام  
المحكمة الإدارية العليا — يجوز لهيئة مفوضي الدولة إضافة أسباب أخرى  
باعتبارها طرفا محايدا ينوب عن المجتمع في الدفاع عن القانون واهلاء  
كلمته .

المحكمة : ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أساس أن  
الحكم المطعون فيه خالف القانون اذ أحال في التسبب الى التحقيقات  
دون أن يناقشها ليظهر وجه الخطأ أو الصواب فيها مما ينطوى على قصور  
في التسبب يبطال الحكم . كما أن تقرير هيئة مفوضي الدولة في الطعن  
يقوم على أساس عدم قانونية التحقيق الذي أجرى مع الطاعن نظرا  
للجهالة في شخصية المحقق ونظرا لأن الطاعن لم يواجهه بما هو  
منسوب اليه .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات حظرت

التمسك بسبب من أسباب الطعن غير تلك التي ذكرت في صحيفة الطعن ما لم تكن مبنية على النظام العام ، الا أن قانون مجلس الدولة لم يورد هذا الحظر نزولا منه على طبيعة المنازعات الادارية وخضوعها لأحكام القانون العام بما يجعلها تلحق بالنظام العام ، فمن ثم يجوز للطاعن استكمال أسباب الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ، ومن باب أولى يجوز لهيئة مفوضي الدولة اضافة أسباب أخرى باعتبارها طرفا محايدا لا يمثل طرفا أو آخر وانما ينوب عن المجتمع في الدفاع عن القانون اعلاء لكلمته ، وهو ما فعلته ضمن تقريرها المقدم في الطعن المائل .

( طعن رقم ٧٨٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٦ )

## المبحث الرابع

### جواز قبول طعن التدخل أو المختصم في الدعوى

قاعدة رقم (٣٤٢)

المبدأ:

الحكم الصادر في الدعوى يجوز للخصم التدخل فيها الطعن عليه - الحكم الصادر في الدعوى يتعدى أثره إلى المتدخلين لأول مرة في الطعن - يعتبر حجة عليهم .

**المحكمة :** من حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعنة تدخلت في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه وقبلت المحكمة تدخلها وكان من المقرر فقها وقضاء قبول الطعن من التدخل أو المختصم في الدعوى ومن ثم فإن الطعن يكون مقاما من ذي صفة ويكون النعمى بعدم قبوله غير سديد .

ومن حيث أن . . . . . تدخل في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه وقبلت المحكمة تدخله ومن ثم يغدو تدخله في الطعن المائل مقبولا .

ومن حيث أن الحكم الذي سيصدر في النزاع المائل سيتعدى أثره إلى المتدخلين لأول مرة في الطعن وهم . . . . . و . . . . . و . . . . . ويعتبر حجة عليهم ومن ثم يتأتى قبول تدخل كل منهم خصما منضمًا إلى الطاعنة في طلباتها وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة وعليه فإن النعمى على هذا التدخل يغدو على غير أساس حريا بالالتفات عنه .

(طعن رقم ١١٤٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٩)



## المبحث الخامس

### النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

التنازل عن إجراءات الخصومة أو الحكم الصادر فيها أمر اختياري للمدعى — قيام الحكم والحق الثابت به الى ان يتم التنازل عنه باختيار الصادر لصالحه الحكم وفي الوقت الذي يختاره — النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به ( المادة ١٤٥ مرافعات ) — رفع دعوى الى القضاء بذات الطلبات التي سبق له القضاء بشأنها وازاء ذات الخصوم . يوجب الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم فيها ( المادة ١١٦ من قانون المرافعات ) .

المحكمة : ومن حيث ان الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٣٢ ق ع اقيم من هيئة قضايا الدولة نيابة عن وزير الداخلية وذلك بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٧ عن الحكم الصادر لصالح . . . . في الدعوى رقم ٦٢١٣ لسنة ٣٨ ق بجلسة ١٩٨٦/١/٢٦ بالزام وزير الداخلية بأن يؤدي للمدعى المذكور مبلغ خمسة آلاف وخمسمائة جنيه والمصروفات وذلك عن الاضرار التي لحقت به من جراء اعتقاله غير المشروع من ١٩٥٨/٨/٣١ حتى ١٩٦٤/٤/٤ ، واذا تكشف للمدعى أنه صدر له حكم سابق بجلسة ١٩٨٥/١١/١٠ في الدعوى رقم ٣٩٤٥ لسنة ٣٨ ق ضد وزير الداخلية بتعويضه بمبلغ ستة آلاف جنيه والمصروفات عن ذات القرار وفترة الاعتقال المذكورة ، فانه تقدم بطلب الى السيد الأستاذ المستشار رئيس قسم القضاء الاداري بهيئة قضايا الدولة بالقاهرة برقم ٤١١٤ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١١ وموثق لدى مأمورية الشهر العقاري بالرمل بالحضر رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٩ وتضمن تنازله في الحال والاستقبال عن الحكم الصادر لصالحه في القضية رقم ٦٢١٣ لسنة ٣٨ ق وكذلك عن أى حق

يكون قد تقرر بمقتضاه ، واذ كان هذا الطلب تضمن أن الاقرار الوارد به لا يقيد الا لتقديمه للمحكمة المختصة ، فمن ثم لا مثير على الطاعن أن رفع طعنه خلال المواعيد القانونية واستوفى أوضاعه القانونية الأخرى رغم سبق تقديم الطلب المذكور - وفلك لأن المتنازل قيد اقراره بتقديمه للمحكمة المختصة كما أن التنازل عن اجراءات الخصومة أو الحكم فيها هو أمر اختياري للمدعى ولما كانت المادة ١٤٥ مرافعات تنص على أن « النزول عن الحكم يستتبع النزول عن الحق الثابت به » فمفاد ذلك هو قيام الحكم والحق الثابت الى أن يتم هذا التنازل باختيار الصادر لصالحه الحكم وفي الوقت الذي يختاره ، في حين أن المادة ١١٦ مرافعات تنص على أن « الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها » كما تنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن « الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محللا وسببا . وتقضى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها » فواضح أن المحكمة تلتزم من تلقاء نفسها بحجية الأمر المقضى وتقضى به لتعلقه بالنظام العام دون توقف على طلب الخصوم أو تنازلهم الاختياري عن الحكم اذ أن اعمال هذه الحجة يستتبع حتما عدم قبول الدعوى ابتداء وعدم قيامها منذ رفعها وما ترتب عليها من اجراءات وأحكام ، واذ كان الثابت مما تقدم وحدة الحق محللا وسببا بين المدعى ووزارة الداخلية وأن حجية الأمر المقضى توافرت للمحكم الصادر بجلسة ١٠/١١/١٩٨٥ وأثناء نظر الدعوى بين ذات الخصوم المقيدة برقم ٦٢١٣ لسنة ٣٨ ق مما يجعل هذه الدعوى غير جائزة نظرها للأسباب ترجع الى المدعى ، ويتعين اذلك قبول الطعن شكلا والغاء الحكم المطعون فيه وعدم قبول هذه الدعوى لسابقة الفصل فيها والزام المطعون ضده بالمصروفات عن درجتي التقاضى .

(طعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٣/١/١٩٩٠)

## المبحث السادس

عدم جواز بحث أسباب العوار التي تلحق بالحكم  
مضى صدر صحيحا الا عن طريق التظلم بطرق الطعن المناسبة

قاعدة رقم (٣٤٤)

المبدأ :

مضى صدر الحكم القضائي صحيحا فإنه يظل ينتج آثاره — يتمتع  
بحث أسباب العوار التي تلحقه الا عن طريق التظلم بطرق الطعن المناسبة  
— لا سبيل لاهدار هذه الأحكام بدعوى بطلان أصلية أو الدفع به في  
دعوى أخرى — استثناء من هذا فإنه يجوز رفع دعوى بطلان أصلية أو  
الدفع بذلك إذا تجرد الحكم من أركانه الأساسية بحيث يشوبه عيب  
جوهرى جسيم يصيب كيانه ويفقده صفته كحكم ويحول دون اعتباره  
موجود منذ صدوره فلا يستتفد القاضى سلطته ولا يترتب الحكم حجية  
الأمر القضى ولا يرد عليه التصحيح .

المحكمة : ومن حيث أنه باستعراض أحكام قانون المرافعات  
المدنية والتجارية يتبين أن المادة ١٤٦ منه تنص على أنه « يكون القاضى  
غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم  
في الأحوال الآتية :

- ١ — ..... ٢ — ..... ٣ — ..... ٤ — ..... ٥ —
- إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم  
في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء ، أو كان قد  
سبق له نظرها قاضيا أو خبرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها .
- كما تنص المادة ١٤٧ من القانون المذكور على أنه « يقع باطلا عمل  
القاضى أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم .

واذ وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم واعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

ومن حيث أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الحكم القضائي متى صدر صحيحا يظل منتجا آثاره فيمتنع بحث أسباب العوار التي تلحقه الا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المناسبة ، ولا سبيل لاهدار هذه الاحكام بدعوى بطلان أصلية أو الدفع به في دعوى أخرى . ومن المسلم به استثناء من هذا الاصل العام في بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، إذا تجرد الحكم من أركانه الأساسية بحيث يشوبه عيب جوهري جسيم يصيب كيانه ويفقده صفته كحكم ويجول دون اعتباره موجودا منذ صدوره فلا يستنفذ القاضي سلطته ولا يرتب الحكم حجية الأمر المقضي ولا يرد عليه التصحيح لأن المعلوم لا يمكن راب صدعه . ( محكمة النقض في الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٩ — مجموعة المكتب الفني في خصمين عاما — الجزء الأول — المجلد الثالث — مبدأ ١٤٩٨ — صفحة ٣٥٧٧ ) .

( طعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ٣/٤/١٩٩٠ )

## المبحث السابع

المرض العقلى يعتبر قوة قاهرة تمنع الطاعن  
من مباشرة دعواه فى المواعيد المقررة ومن شأنها  
وقف مواعيد الطعن فى حقه

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

المرض العقلى يعتبر قوة قاهرة تمنع الطاعن من مباشرة دعواه  
فى المواعيد المقررة - من شأن قيام هذه الحالة واستمرارها وقف مواعيد  
الطعن بالالفاء فى حقه .

الحكمة : ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن فإن  
للثابت من الأوراق ان الطاعن قد انقطع عن العمل فى ١٠/٣٠/١٩٧٨  
بسبب المرض العقلى الذى أصابه وان الملف الطبى الخاص به تتطرق  
جميع الأوراق المودعة به أنه ظل يعالج من هذا المرض لدى صفوة من  
الاخصائيين وأساتذة كليات الطب فى مجال المرض الذى أصيب أیه وذلك  
عن الفترة من سبتمبر سنة ١٩٧٨ حتى تاريخ الموافقة على إنهاء خدمته  
فى ١٤/١٢/١٩٧٨ اعتبارا من ٣٠/١٠/١٩٧٨ .

ومن حيث ان الحالة المرضية للطاعن ظلت قائمة قبل صدور القرار  
المطعون عليه بانتهاء خدمته وظلت مستمرة حتى صدر الحكم من محكمة  
القاهرة الكلية للأحوال الشخصية بجلسة ٢٤/١٢/١٩٨٣ بالحجز عليه  
للجنون وتعيين شقيقه . . . . . قيما عليه بلا أجر وان هذا الحكم  
قد استوفى أسبابه الى ما ثبت لدى المحكمة من أن الطاعن المطلوب الحجر  
عليه مريض بمرض عقلى منذ أكثر من خمس سنوات وما قدم لديها من

مستندات تفيد أنه ادخل مستشفى عين شمس في ١٢/١/١٩٨٠ وخرج منها في ١٠/١/١٩٨١ وشخصت حالته فصام برانزى مع تذاكر علاج من عيادات خاصة للدكتور . . . . . والدكتور . . . . . بتاريخ من سنة ١٩٧٨ حتى سنة ١٩٨٢ وصرف بها علاج عقلي للطاعن المشمول بالقوامة وإن حالته هي حالة جنون تجعله غير قادر على إدارة أمواله بنفسه ، ولما كان هذا المرض العقلي يعتبر قوة قاهرة تمنع الطاعن من مباشرة دعواه في المواعيد المقررة ومن شأن قيام هذه الحالة واستمرارها أن توقف مواعيد الطعن بالالغاء في حقه ، وأذ كان الطاعن قد أقام دعواه بطلب الغاء قرار أنهاء خدمته في ١٩/٤/١٩٨١ أى في تاريخ معاصر لتاريخ مرضه وحال كونه تحت العلاج من هذه الحالة فمن ثم فلا يكون ثمة مجال للقول بأنه فوت على نفسه الميعاد القانونى لرفع دعوى الالغاء ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد قد صدر على خلاف القانون خليفا بالالغاء والقضاء مجدداً بقبول الدعوى المقامة من الطاعن شكلاً .

(طن رقم ٧٢٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٩٠)

## المبحث الثامن

إقامة الطعن أمام محكمة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الطعن

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

إقامة الطعن الى محكمة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الطعن — مناط ذلك — أن يكون الطعن المرفوع أمام المحكمة غير المختصة مقاماً في الميعاد — إذا رفع الطعن أمام المحكمة غير المختصة بعد فوات الميعاد فإنه لا يقطع ميعاد الطعن — يعتبر الطعن في هذه الحالة مقاماً بعد فوات الميعاد ويكون غير مقبولا شكلا .

المحكمة : ومن حيث أن الطاعن أقام طعنه ابتداء بعريضة أودعها قلم كتاب المحكمة التأديبية للرئاسة والحكم المحلى بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٨ ، وهي محكمة غير مختصة بنظر الطعن ، فإنه وإن كانت إقامة الطعن الى محكمة غير مختصة يقطع ميعاد رفع الطعن ، إلا أن ذلك منوط بأن يكون الطعن المرفوع أمام المحكمة غير المختصة مقاماً في الميعاد ، أما إذا رفع أمام المحكمة غير المختصة بعد فوات الميعاد فإنه لا مجال للقول بانقطاع الميعاد ، ويعتبر الطعن المقام منه أمام المحكمة المختصة بعد ذلك مقاماً بعد فوات الميعاد وبالتالي يكون غير مقبول شكلا .

ومن حيث أن قرار مجلس التأديب الابتدائي القاضي بعزل الطاعن من الخدمة صدر في ١٢/١٢/١٩٨٢ ، وأقام الطاعن طعنه فيه ، ابتداء ، أمام المحكمة التأديبية للرئاسة والحكم المحلى في ١٨/٢/١٩٨٨ ، أى بعد أكثر من خمس سنوات من صدوره وعلمه به ، فإنه يكون مقاماً بعد فوات الميعاد ، وبالتالي لا يقطع الميعاد المقرر لرفع الطعن أمام هذه المحكمة ، وإذا أقيم الطعن بعد فوات الميعاد المقرر ، فإنه يكون غير مقبول شكلا .  
(طعن رقم ٥٠٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٩١)

## قاعدة رقم (٢٤٧)

### المبدأ :

رفع الدعوى أو الطعن الى محكمة غير مختصة يقطع ميعاد الطعن ويظل هذا الميعاد مقطوعا الى ان تفصل المحكمة في الدعوى أو الطعن بحكم .

**المحكمة :** ومن حيث انه عن شكل الطعن فان الثابت من الأوراق ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٩ وبتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٩ أقام الطاعن الدعوى ( الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٦ ق ) أمام المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية طالبا الفاء هذا الحكم وبجلسة ٢٦/٨/١٩٨٩ قضت المحكمة المذكورة بعدم اختصاصها بنظر الطعن وأمرت بإحالتها الى المحكمة التأديبية لوزارة العدل حيث قيد بجدولها برقم ٣ لسنة ٢٤ ق التي قضت بدورها بجلسة ٢٦/١/١٩٩٢ بعدم اختصاصها بنظر الطعن على أساس ان الطعن في ذلك الحكم تختص بالفصل فيه المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث انه وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ان رفع الدعوى أو الطعن الى محكمة غير مختصة يقطع ميعاد الطعن ويظل هذا الميعاد مقطوعا الى ان تفصل المحكمة في الدعوى أو الطعن بحكم واذ كان الثابت ان المحكمة التأديبية لوزارة العدل أصدرت حكما بعدم اختصاصها بنظر الطعن بجلسة ٢٦/١/١٩٩٢ استنادا الى ان الفصل فيه من اختصاص المحكمة الادارية العليا - ثم أقام الطاعن طعنه هذا بايداع تقرير الطعن في ٤/٣/١٩٩١ خلال سبتين يوما من تاريخ صدور حكم المحكمة التأديبية لوزارة العدل بعدم الاختصاص فان الطعن يكون مستوفيا اجراءاته الشكلية ومن ثم يكون مقبولا شكلا .

( طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٣٧ ق للجلسة ٢٤/٤/١٩٩٣ )



## المبحث التاسع

جواز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى :

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية حظرت الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة — يجوز الطعن مباشرة في الحكم الصادر بوقف الدعوى للفصل في مسألة أولية — يتعين أن تكون هذه المسألة الأولية مطروحة فعلا على المحكمة المختصة أو أن يقترن حكم الوقف بتكليف الخصم صاحب الشأن بطرحه عليها .

المحكمة : ان المادة ٢١٢ من ذات القانون بعد أن حظرت الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها استثنت أحكاما معينة من بينها الأحكام ان صادرة بوقف الدعوى ، وبذا يجوز الطعن مباشرة في الحكم الصادر بوقف الدعوى للفصل في مسألة أولية . فالأمر الصادر بوقف الدعوى لهذا السبب هو حكم قطعي فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بالفصل في المسألة الأولية ، ومن هنا يحوز الحجية على نحو يمنع المحكمة التي أصدرته من العدول عنه بمعاودة النظر في الدعوى حتى يبت في المسألة الأولية . ونظرا لما يترتب على هذا الحكم القطعي من أثر موقف للدعوى الى أن يبت في المسألة الأولية ، فانه يتعين أن تكون هذه المسألة مطروحة فعلا على المحكمة المختصة أو أن يقترن حكم الوقف بتكليف الخصم صاحب الشأن بطرحه عليها ، عملا على ألا يظل الوقف قائما وأثره مانعا دون معاودة السير في الدعوى .

( طعن رقم ١٧٧ و ١٧٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٠/٥/٢٦ )

## قاعدة رقم (٢٤٩)

### المبدأ :

الأمر الذى تصدره المحكمة بوقف الدعوى حتى تفصل فى مسألة أولية يتوقف عليها الحكم فى موضوع الدعوى — حكم قطعى فرعى له حجية الشيء المحكوم به — استثناء جواز الطعن فى الحكم الصادر بوقف الدعوى طبقاً للمادة ٢١٢ مرافعات .

**المحكمة :** جرى قضاء المحكمة الادارية العليا فى هذا الشأن على أن الأمر الذى تصدره المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل فى مسألة أولية يتوقف عليها الحكم فى موضوعها يقطع بعدم صلاحية الدعوى للحكم فى موضوعها بالحالة التى هى عليها فيؤثر بذلك فى سيرها ويؤخر نظرها وهو بهذه المثابة حكم قطعى فرعى له حجية الشيء المحكوم به ، ولما كان لا سبيل الى إلزام المتضرر منه بأن ينتظر حتى يزول السبب المعلق عليه الايقاف وحتى يحكم بعد ذلك فى الموضوع ، وليس من شأن الطعن فيه أن يمزق الخصومة أو تؤخر سيرها بل على العكس قد يؤدى فى حالة نجاحه الى تعجيل الفصل فيها ، ولذا أجازت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الطعن فى الحكم الصادر بوقف الدعوى استثناء من قاعدة عدم جواز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الخصومة ، ذلك أن الطعن فى الأحكام التى تصدر بوقف الدعوى أمام المحكمة الادارية العليا قبل الفصل فى موضوع الدعوى جائز قانوناً .

(طعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٣/٣/٩)

## الفرع الثامن عشر

### رسوم الدعوى

#### قاعدة رقم (٣٥٠)

#### المبدأ :

تتقدم الرسوم القضائية التي يصدر بها حكم نهائى بانتضاء خمس عشرة سنة من تاريخ صدور الحكم — وضع المشرع قاعدة مؤداها ان المطالبة القضائية دون غيرها تقطع التقادم — مقتضيات النظام الادارى استوجبت قاعدة أكثر تيسرا في علاقة الحكومة بموظفيها هي : أن الطلب الذي يوجه الموظف الى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه والطلب الذي توجه السلطة المختصة الى المدين يقومان مقام المطالبة القضائية .

**الحكمة :** ومن حيث انه يبين من الأوراق انه بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢١ أصدرت المحكمة الادارية العليا حكما في الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ١٣ القضائية المقدم من ادارة قضايا الحكومة عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ١٩٦٦/٦/١ في الدعوى رقم ٢٠٦ لسنة ١٨ القضائية المقامة من . . . . . ضد وزارة الخزانة ومحافظة الغربية وقد حكمت المحكمة الادارية العليا بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الغاء قرار محافظ الغربية بالنيابة المطعون فيه وبرفض دعوى المدعى في هذا الشق فيها وبرفض الطعن فيما عدا ذلك والزمته كلا من المدعى ووزارة الخزانة بنصف المصروفات وتنفيذا لذلك فقد استصدر قلم كتاب المحكمة قائمة الرسوم وتم اعلانها للمعارض في يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨٥/٦/٤ .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الرسوم القضائية التي يصدر بها حكم نهائى تتقدم بانتضاء خمس عشرة سنة من تاريخ

الحكم وان المادة ٣٨٣ من القانون المدني وان كانت تفيد ان المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها ، الا أن مقتضيات النظام الادارى قد مالت بفقهاء القضاء الى قاعدة أكثر تيسيرا في علاقة الحكومة بموظفيها ، فانتهى الى انه يقوم مقام المطالبة القضائية في هذا المجال الطلب الذى يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه وطلبا ادائه وكذلك للطلب الذى توجهه السلطة المختصة الى المدين .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم واذا كان الثابت من الأوراق انه لم توجه الى المدين - المعارض - أى مطالبة قبل اعلانه بقائمة الرسوم في ٤/٦/١٩٨٥ والتي صدر الحكم بالزامه بها في ٢١/٢/١٩٧٥ فان الرسوم سالفة الذكر تكون قد سقطت بالتقادم اذ مضت عليها من تاريخ صدور الحكم أكثر من خمس عشرة سنة ، ولا وجه لما يذهب اليه قلم الكتاب من القول بانقطاع التقادم استنادا الى ما ورد اليها من كتب ادارة شئون العاملين بالجهات التي كان يعمل بها المعارض والتي تفيد انه نقل منها أو انتهت خدمته بها ، وهو ما يعتبره قلم الكتاب اقرارا بالدين لا وجه لذلك اذا ان الاقرار بالدين لا يكون الا من المدين والثابت على نحو ما تقدم انه لم توجه الى المعارض المدين بالرسوم أى مطالبة منذ تاريخ الحكم المشار اليه وحتى اعلانه بقائمة الرسوم بعد انقضاء مدة التقادم .

(طعن رقم ١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١/٢/١٩٨٦)

### قاعدة رقم ( ٢٥١ )

#### المبدأ :

الرسوم والاجراءات امام محكمة القضاء الادارى - احكام هذه الرسوم مقصورة فقط على الرسوم القضائية - مؤدى ذلك : - انها لا تمتد الى مصاريف الدعاوى والظنون وأوامر تقدير هذه المصاريف والتظلم منها - أساس ذلك : - ان رسم الدعوى يعتبر عنصرا

من مصاريف الدعوى ومصاريف الدعوى أهم من الرسوم لأنها تشمل كافة ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوى وسيرها حتى صدور الحكم فيها مثل أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف انتقال المحكمة إذا استلزم الأمر ذلك ومقابل أتعاب المحاماة — قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ جاء خلوا من نصوص خاصة بمصروفات الدعوى — مؤدى ذلك : — أعمال أحكام قانون المرافعات فيما يتعلق بأوامر تقدير هذه المصاريف واجراءات النظم منها •

**المحكمة :** من حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن «٠٠٠ الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » •

وتنص المادة الرابعة على أن « تسرى القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها حاليا ، وذلك الى أن يصدر قانون الرسوم أمام مجلس الدولة ٠٠٠٠ » •

ومن حيث أنه ولئن كان المعمول به حاليا أمام محاكم مجلس الدولة في شأن الرسوم والاجراءات المتعلقة بها ، أحكام قانون الرسوم الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ ، وتعديلاته ، والتي بينت الرسوم التي تفرض على الداعوى المقامة أمام محاكم مجلس الدولة ، وكيفية تسويتها واجراءات تقديرها والمعارضة في أوامر التقدير ، الا أن أحكام هذا الرسوم مقصورة على الرسوم القضائية ، ومن ثم فهي لا تمتد الى مصاريف الدعاوى والطعون وأوامر تقدير هذه المصاريف والتظلم منها ، وذلك بحسبان أن مصاريف الدعوى وان كان أحد عناصرها رسم الدعاوى ، الا أنها أعم من الرسوم إذ تشمل كافة ما ينفقه الخصوم من نفقات لازمة لرفع الدعوى وسيرها في الحكم فيها ، كمصاريف أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف انتقال المحكمة إذا استلزم الأمر ذلك ، فضلا عن مقابل أتعاب المحاماة •

ومن حيث أنه إذ خلت أحكام قانون مجلس الدولة من نصوص خاصة في شأن المصاريف ، فمن ثم يطبق في الحكم بها وأوامر تقديرها واجراءات التظلم منها أحكام قانون المرافعات ، وإذ تنص المادة ١٩٨ من قانون المرافعات على أنه « تقدر مضاريف الدعوى في الحكم ان أمكن والا قدرها رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بأمر على غريضة يقدمها المحكوم له ويعلم هذا الأمر للمحكوم عليه بها ٥٥٥٥ » وتنص المادة ١٩٥ على أن « يجوز لكل من الخصوم أن يتظلم من الأمر المشار اليه في المادة السابقة ، وتحصل التظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وذلك خلال ثمانية الأيام التالية لاعلان الأمر ، ويحدد المحضر أو قلم الكتاب على حسب الأحوال اليوم الذي ينظر فيه التظلم أمام المحكمة في غرفة المشورة ، ويعلم الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاثة أيام » .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن أمر تقدير المصروفات المعارض فيه قد أعلن الى المعارضين في ١٨/٢/١٩٨٦ ، فبادروا بإيداع تقرير المعارضة قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٦ ومن ثم تكون المعارضة قد قدمت في الميعاد ، وتقبل شكلا .

ومن حيث أنه عن موضوع المعارضة فإن وقائعها تتحصل في أن السيد / . . . . . أقام الدعوى رقم ٦٦٥ لسنة ٣٢ في أمام محكمة القضاء الاداري بالاسكندرية طالبا في ختامها الحكم بإلغاء القرار الصادر من المجلس المحلي لمحافظة الاسكندرية في ٣١/٥/١٩٧٨ بتأييد قرار رئيس حي شرق الاسكندرية برفض الترخيص للمدعى بانثسناة فتدق سياحي في عقاره الكائن بطويق جمال عبد الناصر رقم ٤١٢ بحي رشدي ، والزام المدعى عليهم — غدا الثالث — متضامين بأن يؤدوا للمدعى مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . ويجلسه ١١ من يونيو سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد وبرفض طلب التعويض المؤقت وألزمت المدعى بالمصروفات .

وقد طعن المدعى في هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ ق طالبا الغاء الحكم المطعون فيه والقضاء له بطلباته السابق بيانها • ويجلسه ١٩ من يناير سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض طلب التعويض المؤقت ، وبأحقية الطاعن في تعويض مؤقت مقداره ألف جنيه وبرفض الطعن فيما عدا ذلك ، وألزمت كل من طرفي الدعوى بالمصروفات مناصفة بينهما • وقد استصدر المدعى من السيد رئيس المحكمة أمر تقدير المصروفات في الطعن المذكور ، الذي أورد بيان المصروفات على النحو التالي :

• ٧٠٠ر نصف مصروفات الطعن •

• ١٣٧٥٠ر نصف مصروفات عن التعويض •

• ٣٠٠٠ر أتعاب المحاماة عن الطعن •

• ٥١٢٥٠ر واحد وخمسون جنيها ومائتان وخمسون مليما تلزم بها  
انجته الادارية اعمالا للحكم الصادر في الطعن المشار اليه •

ومن حيث أن معارضة الجهة الادارية تقوم على أن أمر التقدير  
المشار اليه قد خالف القانون لسببين :

**الأول :** أن منطوق الحكم ألزم طرفي الخصوم بالمصروفات وسكت  
عن أتعاب المحاماة ومن ثم فما كان يجوز تحميل الحكومة بهذه الأتعاب •

**الثاني :** تم تحميل الحكومة بكامل الأتعاب دون تقسيمها وهو أمر  
مخالف لمنطوق الحكم واذ خالف أمر التقدير ذلك فإنه يكون جدير  
بالالغاء •

ومن حيث أن قلم كتاب المحكمة الادارية العليا عقب على هذه  
المعارضة بمذكرة أشار اليها الى أن مقتضى حكم المحكمة الادارية العليا

الزام الجهة الادارية نصف مصروفات الطعن ونصف الرسم التسمي على مبلغ التعويض ، وبالتسبة لأتعاب المحاماة فانها لا يمكن أن تقل على ٣٠ جنيها وهو الحد الأدنى الذي أوردته المادة ١٨٧ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة والمعمول به اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٨٣ ، وخضعت المذكرة الى طلب الحكم برفض المعارضة مع الزام المعارضين بالمصروفات •

ومن حيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن ، فان المادة ١٨٤ من قانون المرافعات تنص على أن « يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ، ويدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة ... » •

ومفاد هذا النص أن أتعاب المحاماة تدخل في حساب المصاريف ، وقد جرى قضاء المحكمة على أن المصاريف أعم وأشمل من الرسوم فتشمل الرسوم التي استلزمها رفع الدعوى وسيرها والحكم فيها ، كمصاريف أتعاب الخبراء ومصاريف الشهود ومصاريف انتقال المحكمة اذا استلزم الأمر ذلك فضلا عن أتعاب المحاماة • ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه الطعن لا أساس له من القانون متعين الرفض •

( طعن رقم ١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٦/٤/٥ )

### قاعدة رقم (٢٥٢)

#### المبدأ :

خلو منطوق الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا من النص على الزام جهة الادارة الخاسرة بالمصروفات لا يعنى اعفاؤها — أساس ذلك : أن حكم القانون والعدالة يوجبان الزام من خسر الطعن بالمصروفات •



**الحكمة :** ومن حيث أن الثابت أن أمر التقدير المعارض فيه

قد أعلن الى هيئة قضايا الدولة يوم ٢٣/٣/١٩٨٨ وقد أودعت صحيفة المعارضة فيه في يوم ٢٧/٣/١٩٨٨ خلال الثمانية الأيام التالية بتاريخ اعلان الأمر ، واذا جاعت الصحيفة مستوفاة أوضاعه القانونية فانه يتعين قبول المعارضة شكلا .

ومن حيث أن المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تقضى بأن يعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية . ومتى كان الطاعن . . . . . قد أقام الطعن رقم ٣٣/٨٢٤ ق أمام المحكمة الادارية العليا ضد القرار الصادر من مجلس التأديب بمحكمة شسين الكوم الابتدائية رقم ٧ لسنة ١٩٨٦ الصادر بجلسة ٧/١/١٩٨٧ بمجازاته بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف الأجر وكان هذا الطعن فيه واردا على حكم صادر من احدى المحاكم التأديبية لذلك فانه — أى الطعن سالف الذكر — لا يغير من أى اعفاء من الرسوم المقررة اليه ، طبقا لحكم المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتقضى المادة ٥٠ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بعدم استحقاق أية رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، فان حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ومتى كان الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ١٤/١١/١٩٨٧ في الطعن رقم ٣٣/٨٢٤ ق يقضى بالغاء القرار الصادر من مجلس التأديب بمحكمة شسين الكوم الابتدائية في قضية التأديب رقم ٧/١٩٨٦ فيما تضمنه من مجازاة الطاعن بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف الأجر وببراءته من الاتهامات المنسوبة اليه ، فان مؤدى ذلك أن تكون وزارة العدل قد خسرت الطعن وقضى فيه ضدها . وعلى ذلك فانه حتى وان خلا منطق الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا من النص على الزام وزارة العدل بالمصروفات فان مؤدى خسارة وزارة العدل للطعن هو الزامها بمصروفاته طبقا للقاعدة العامة في الالتزام بالمصروفات على من خسر الدعوى أو الطعن النصوص

عنها في المادة ١٨٤ من قانون المرافعات . والثابت في خصوص الطعن رقم ٣٣/٨٢٤ ق أن الطاعن . . . . . قد سدد في تاريخ ايداع تقرير الطعن جميع ما طلب منه من المصروفات ، ومن ثم حكم القانون ، والعدالة — يوجبان الزام من خسر الطعن بالمصروفات . ومتى كان قلم الكتاب بالمحكمة الادارية العليا قد أعلن هيئة قضايا الدولة بالمصروفات ايجابية على وزارة العدل التي خسرت الطعن رقم ٣٣/٨٢٤ ق فان المطالبة تكون صحيحة قانونا . وواجبة التسديد ، ويكون الطعن فيها بطريقة المعارضة في غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول المعارضة في أمر تقدير الرسوم المستحقة على وزارة العدل في الطعن رقم ٣٣/٨٢٤ ق عليا شكلا . وفي موضوعها برغض المعارضة .

(طعن رقم ٨٢٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/٣٠)

### قاعدة رقم (٢٥٣)

#### المبدأ :

المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة مفادها — طلب التعويض قد يكون تابعا لطلب الغاء القرار الادارى الاجابى أو السلبى — قد يكون طلب التعويض مستقلا عنه — ثبوت عدم مشروعية القرار هو الركن الأول في المسئولية عن التعويض — المادة الأولى من مرسوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعريف الرسوم أمام محكمة القضاء الادارى معلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ مفادها — يفرض في دعوى الالغاء والدعوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره ٤٠٠ قرش — متى انطوت الدعوى على مطالبه بمبلغ محدد المقدار وحكم بها كلها أو بعضها فان هذا الطلب يكون معطوم القيمة في شأن استحقاق وحساب

الرسم النسبى وسواء كان هذا الطلب ورد مستقلا عن طلب الغاء القرار  
الادارى او جاء تبعا له فى دعوى واحدة .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة  
انصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن : « تختص محاكم  
مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : ( أولا ) . . . .  
( خامسا ) الطلبات التى يقبضها الأفراد أو الهيئات بالغاء القرارات  
الادارية النهائية . . . . ( عاشر ) طلبات التعويض عن القرارات  
المنصوص عليها فى المواد السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية . . .  
( رابع عشر ) سائر المنازعات الادارية . . . . . ويعتبر فى حكم القرارات  
الادارية رفض السلطة الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من  
الواجب عليها اتخاذه . وفقا للقوانين واللوائح » . ومفاد ذلك أن طلب  
التعويض قد يكون تابعا لطلب الغاء القرار الادارى الايجابى أو السلبى  
كما قد يكون مستقلا عنه وفى كلتا الحالتين لا يخطط أحدهما بالآخر  
وباعتبار أن ثبوت عدم مشروعية القرار هو الركن الأول فى  
المسئولية عن التعويض ، واذ كانت المادة الأولى من مرسوم ١٤ من  
أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعريف الرسوم أمام محكمة القضاء الادارى معدلة  
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وقرار رئيس الجمهورية  
رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن « يفرض فى الدعاوى معلومة القيمة  
رسم نسبى حسب الفئات الآتية : . . . . . ويفرض فى دعوى الالغاء  
والدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره أربعمائة قرش » فانه متى  
انطوت الدعوى على مطالبة بمبالغ محددة المقدار وحكم بها كلها أو بعضها  
فان هذا الطلب يكون معلوم القيمة فى شأن استحقاق وحساب الرسم  
النسبى على المبلغ المطالب باسترداده تبعا للحكم الصادر بالغاء قرار  
المصادرة وقد ردت المحكمة على القول بأن الخصومة فى دعوى الالغاء

خصوصية معينة محلها طلب الغاء القرار الادارى غير المشروع بأنه متى كانت الدعوى تتطوى في حقيقتها على المطالبة باسترداد المبلغ المصادر فان تسوية الرسم المستحق على الدعوى على أساس قيمة المبلغ المحكوم بالغاء قرار المصادرة بالنسبة له ليس فيه مخالفة لأحكام لائحة الرسوم ، كما تناولت في حكمها الصادر بجلسة ١٢/١٢/١٩٨٧ في التظلم رقم ١ لسنة ٣٤ ق على كيفية حساب مقدار الرسم النسبى المستحق على التعويض المطالب به والمحكوم به تبعا لالغاء القرار الادارى الصادر بشطب أسماء المدعين من سجل المتهمدين والموردين وعدم التعامل معهم ، ومن ثم فان المطالبة باستحقاق المدعى لمبلغ محدد المقدار — أيا كان سند الاستحقاق مستقلة بذاتها أو تابعة لطلب أصلى بالغاء قرار ادارى ايجابى أو سلبى ، والقول بغير ذلك من شأنه اهدار أحكام الرسم النسبى أمام محاكم مجلس الدولة تجعل المطالبة بمبالغ محددة تابعة لطلب الغاء القرار الادارى بالامتناع عن الصرف •

( طعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١/٦/١٩٩٠ )

## الفرع التاسع عشر — أتعاب المحاماة

### قاعدة رقم (٢٥٤)

#### المبدأ :

لا محل لالزام الادارة باتعاب المحاماة — أساس ذلك : — أن ادارة قضايا الحكومة « هيئة قضايا الدولة » التي حضرت عنها لا يسرى عليها قانون المحاماة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن السبب الثانى الخاص باتعاب المحاماة فقد سبق لهذه المحكمة أن قضت فى المعارضة رقم ٢ لسنة ٢١ ق بجلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٦ والمعارضة رقم ٢ لسنة ٢٩ ق بجلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٨٤ بأن تقسيم المصاريف بين المدعى والحكومة بنسبة معينة باعتبار أن كلا منهما قد أخفق فى بعض طلباته لا يستتبع تقسيم مقابل أتعاب المحاماة لأن ادارة قضايا الحكومة التى حضرت عن خصمه لا يسرى عليها هذا القانون ، كما لا يجوز فى الوقت نفسه أن تقل أتعاب المحاماة التى يجب الحكم بها على الحكومة عن الحد الأدنى الذى أورده قانون المحاماة .

ومن حيث أن المادة ١٨٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على أن « على المحكمة من تلقاء نفسها وهى تصدر حكمها على من خسر الدعوى أن تلزمه باتعاب المحاماة لخصمه الذى كان يحضر عنه محام بحيث لا يقل عن ..... وثلاثين جنيها فى الدعاوى المنظورة أمام محاكم النقض والادارية العليا والدستورية العليا » ، ومن ثم فإن ما قرره أمر التقدير من الزام الجهة الادارية بمبلغ ٣٠ جنية مقابل أتعاب المحاماة يكون مطابقا لحكم القانون .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يكون المتظلم من أمر التقدير المشار اليه ولا أساس له من الصحة خليقا بالرفض .  
( طعن رقم ١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٤/٥/١٩٨٦ )

## الفرع العشرون — مسائل متبوعة

### أولا — الحكم الضمني بالاختصاص

قاعدة رقم (٢٥٥)

#### المبدأ :

إذا انتهى الحكم إلى عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد في شق وفي شق آخر لرفعها من غير ذي صفة فيكون قد قضى ضمنا باختصاص المحكمة بنظر النزاع — خروج النزاع عن اختصاص جهات القضاء الإداري — الحكم في الطعن بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص جهات القضاء الإداري بنظر الدعوى .

**المحكمة :** وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم قبول الطلبات في الدعوى في شق منها لرفع الدعوى بعد الميعاد وفي شق آخر منها لرفعها من غير ذي صفة فيكون قد قضى ضمنا باختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر النزاع ، فيتعين الغاؤه والقضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى . ولا تلغى هذه المحكمة قانونا بأعمال حكم الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي توجب على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، على ما استقر عليه قضاء الدائرة الثالثة بالمحكمة الإدارية العليا طبقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة بجلسته ٢٧ من أبريل سنة ١٩٨٦ .

ومن حيث أنه من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها أعمالا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/١٢/٥)

## ثانياً — الحكم بعدم الاختصاص الولائى لمحاكم القضاء المدنى ينصرف الى اصل المنازعة برمتها

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

الحكم بعدم الاختصاص الولائى لمحاكم القضاء المدنى ينصرف الى اصل المنازعة برمتها وبالحالة التى كانت عليها وقت رفعها ابتداء — مؤدى  
فلك ان تعود المنازعة مبتدأة ، بين اطرافها جميعا على النحو الوارد  
بصحيفتها ، امام جهة الاختصاص بنظرها قانونا .

**المحكمة :** ومن حيث ان حكم محكمة شبين الكوم الابتدائية الصادر بجلسته ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٣ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وباحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، وقد أصبح نهائيا بعدم الطعن عليه ، فمؤداه عدم اختصاص القضاء المدنى بنظر المنازعة برمتها ، وبالتالي تنصرف الاحالة الى الدعوى بالحالة التى كانت عليها وقت رفعها ، وتكون المنازعة فيها ، على ما ورد بعريضتها ، بين المدعين ( المطعون ضدهم بالطعن المائل ) والمدعى عليها وهما وزير التربية والتعليم ومحافظ المنوفية ( الطاعنان بالطعن المائل ) . ولا يغير من ذلك الحكم الذى أصدرته محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسته ٢٥ من يونيه سنة ١٩٨١ ( وهى المحكمة التى رفعت امامها الدعوى ابتداء ) ويقضى أولا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة لوزير التربية والتعليم وثانيا بعدم اختصاصها محليا بنظر الدعوى وباحالتها بحالتها الى محكمة شبين الكوم الابتدائية المختصة بنظرها محليا . ذلك أن الحكم بعدم الاختصاص الولائى لمحاكم القضاء المدنى ينصرف الى اصل المنازعة برمتها بالحالة التى كانت عليها وقت رفعها ابتداء ، ومؤدى

ذلك ولازمة أن تعود المنازعة مبتدأة ، بين أطرافها جميعا على النحو  
الوارد بعريضتها ، أمام جهة الاختصاص بنظرها قانونا. فأمر الاختصاص  
الولائي يعتبر مطروحا دائما على المحكمة وعليها أن تتصدى له قبل الفصل  
في أى دفعوع أخرى أو أوجه دفاع . وبالترتيب على ذلك فإن الحكم  
المطعون فيه اذ أقام قضاءه على أن المدعى عليهما في الدعوى هما وزير  
التربية والتعليم ومحافظة المنوفية يكون صحيحا فيما انتهى اليه في هذا  
الصدد ، ويكون لهما حق الطعن في الحكم الصادر في مواجهتهما بإعتبارهما  
من ذوى الشأن على النحو المقرر بالمادة ( ٤٤ ) من قانون مجلس الدولة  
المصدر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . وإذا كان ذلك وكان الطعن قد  
استوفى سائر أوضاعه الشكلية فيتعين قبوله شكلا .

( طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٨ )



**ثالثا - عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل  
لا يصلح أساسا للتعويض**

---

**قاعدة رقم (٢٥٧)**

**المبدأ :**

عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل الذي يشوب القرار ويؤدي إلى الغائه لا يصلح أساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار .

**المحكمة :** من المقرر أن القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء بل لكل من القضائين أساسه الخاص الذي يقوم عليه وإن عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل الذي قد يشوب القرار فيؤدي إلى الغائه لا يصلح حتما وبالضرورة أساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار .

( طعن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٨٧ )

رابعاً — طبيعة الخصومة التي يصدر فيها حكم  
بالعقاب الجنائي أو التأديبي من واقعات الاخلال بنظام الجلسة

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبدأ :

سلطة العقاب الجنائي أو التأديبي الفوري المقررة للمحكمة عن واقعات الاخلال بالجلسة هي سلطة استثنائية في خصومة استثنائية بلا خصوم — هذه السلطة مقررة للمحكمة وليس لرئيس الجلسة الذي ناط به القانون ضبط الجلسة وإدارتها — الطعن المقام من هيئة مفوضي الدولة في مثل هذه الخصومات لا يستوجب اعلان القاضي الذي أصدر الحكم لأنه ليس خصماً في الدعوى ولا يجوز اختصام القاضي عن الاخلال بواجبات وظيفته الا بدعوى المخالفة — لا يجوز قبول تدخل رئيس المحكمة في الطعن على حكم شارك في إصداره .

المحكمة : ومن حيث أن عناصر النزاع تتحصل في أن المحكمة التأديبية بالمنصورة منعقدة برئاسة رئيسها المستشار المساعد . . . . . وعضوية المستشارين الساعدين . . . . . وأصدرت بجلسة ١٩٨٧/١/٣ حكماً يتضمن حيثية واحدة تقول عبارتها أنه « أثناء انعقاد الجلسة سمعت جليبه بالخارج أمام باب المحكمة وبصوت مرتفع . سمعت المحكمة فقط ( يا خرابي ) بصوت امرأة تولول . وطلبنا من الحاضر عن الشرطة احضارها فجرت الى الخارج . وركبت السيارة . واتضح أنها موظفة بمحاكم مجلس الدولة بالمنصورة وقد كان ذلك وقت الانصراف للموظفين . وقد أحدث هذا الصوت جلية اخلت بالجلسة وطبقا للسلطات المخولة الينا حكمت المحكمة بمجازاتها بالخصم من اجراها لمدة يومين . وعلى قلم الكتاب استخراج صورة رسمية من محضر الجلسة واخطار السيد الأستاذ المستشار أمين عام مجلس الدولة بذلك وتحمل نسخة

الحكم الأصلية توقيع رئيس المحكمة وتوقيع أمين السر ( السكرتير ) .

ويبين من الاطلاع على قرار الامانة العامة لمجلس الدولة رقم ٨٦٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٤/١٢/١٩٨٦ المتضمن توزيع العاملين بفرع مجلس الدولة بالمنصورة انه تضمن وضع السيدة / . . . . . ضمن العاملين بالمحكمة الادارية بالمنصورة قائمة بعمل سكرتير التحضير خارج الجلسة . وقد تضمن القرار الصادر من الأمين العام برقم ١٠٣٧ لسنة ١٩٨٦ المؤرخ ٢٤/١٢/١٩٨٦ اعادة توزيع السيدة / . . . . . بفرع مجلس الدولة بالمنصورة بحيث تقوم بعمل سكرتير وحدة الصادر . ومفهوم ذلك ان العاملة المذكورة قد أسند اليها العمل لشغل وظيفة سكرتير وحدة الصادر على مستوى محاكم مجلس الدولة كلها بالمنصورة وهي محكمة القضاء الادارى والمحكمة التأديبية والمحكمة الادارية .

وفي ١٠/٣/١٩٨٧ أرسل السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس ادارة التفتيش الفنى التظلم المقدم من السيد الأستاذ . . . . . المستشار المساعد ( أ ) وحافظة المستندات المقدمة منه ومذكرة ادارة التفتيش الفنى بالتعقيب على التظلم . وجاء في مذكرة رئيس ادارة التفتيش الفنى عن الواقعة محل هذا الطعن أن السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة وجه الكتاب رقم ٣٨ سرى في ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٧ الى السيد الأستاذ . . . . . المستشار المساعد ( أ ) يخبره فيه بتخليفه فى الترقية لعدم المامه بأحكام القانون ولعدم استيفائه الاهلية اللازمة لشغل وظيفة مستشار . واستند كتاب التخطى فى الترقية الى أن الحكم المطعون فيه بموجب هذا الطعن يتضمن أسبابا مخالفة لحكم المادة ١٠٤ من قانون المرافعات . اذ جاء بالحكم ان الاخلال بالنظام قد وقع خارج المحكمة وعلى السلم . وعقب رئيس المحكمة التأديبية فى تظلمه المقدم الى رئيس ادارة التفتيش الفنى أن الحكم المطعون فيه لم يشتمل على عبارة خارج المحكمة أو أن الواقعة كانت خارج للجلسة وعلى السلم . وأكد أن الواقعة حدثت ملائقة لاياب الجلسة

وان حرم المحكمة يمتد الى الباب مما يقع تحت بصر المحكمة وسممها ولا يقتصر على الجدران الأربعة التي يجلس فيها القاضى وأصاف رئيس التفتيش في مذكرته أن الجلسة في تحديد مناصب سلطة القاضى لاعمال حكم انعقاد الفورى الجنائى أو التأديبى طبقا لحكم المادة ١٠٤ من قانون المرافعات هى مكان انعقاد مجلس القضاء وزمانه حيث يجرى اتصال القاضى بالخصومات والانزعة . ومن ثم كان مجلس القضاء هو ما يتسع زمانا ليشمل كل وقت اتصال القاضى بما يطرح عليه من قضايا ، وهو يتسع مكانا ليشمل كل المساحة المستوجبة لجال اتصال القاضى بقضاياه وبجمهور المتنازعين وان مجلس القضاء ضمنا يتحدد بما يحقق الاتصال بين القاضى والمنازعات وجمهور المتقاضين ، ويتسع ويضيق زمانا ومكانا بما يحقق ذلك وبما يمكن من مباشرة اجراءات الدعاوى المطروحة . وتعريف الجلسة بهذا الوضع يتضمن قدرا من المرونة . والمظاهر المادية لا تكفى معيارا وحيدا للضبط والحصر ، وقديما كان مجلس القضاء يضيق عن حدود الجدران القائمة عندما كان يجلس القاضى في المجلس فيتحدد المجلس بالوضع الظاهر الذى يتخذه القاضى ومن يتحقق حوله من المتقاضين في اطار ما لا يشتهيه أمره على الغريب عنه ، وبالمثل قد يمتد مجلس القضاء خارج الجدران القائمة حول مداخل القاعة وخارجها ما دامت تشمل جبهة المتقاضين المتابعين اجراءات الجلسة ما دامت تقع تحت سمع القضاة وأبصارهم وتشكل مجالا متصلا بين القضاة وجمهور المتقاضين ، والمحاضر التى يحررها القاضى لاثبات وقائع الاخلال بالنظام أثناء انعقاد الجلسات محاضر رسمية وهى بذلك صحيحة بما يثبت فيها من الاخلال بالنظام وزمان الواقعة ومكانها من حيث كونها حدثت بالجلسة وأثناء انعقادها . وقد حدد الحكم المأمون فيه مكان واقعة الاخلال بعبارة ( بالخارج أمام باب المحكمة ) ووصف رئيس ادارة التفتيش الفنى هذه العبارة بأنها عبارة لا تنقسم بالدقة اللازمة . وأضاف أن سياق الحكم بنهى عن حدوث اخلال في مجلس القضاء بالصوت المسموع والجلية التى تحدث الاضطراب في المجلس . ولم يظهر من وقائع الموضوع أن المحكوم

عليها أو غيرها نازع الحكم حجيته فيما أثبت من وقلع ، وانتهى رئيس التفتيش الفني الى أنه لا وجه لتخطي الأستاذ . . . . . للأسباب الواردة في الاخطار بالتخطي الصادر له من رئاسة مجلس الدولة .

وقد أشر السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة على الخطاب المرفق به مذكرة السيد الأستاذ المستشار رئيس ادارة التفتيش الفني معقبا بأن ما تضمنته مذكرة رئيس ادارة التفتيش الفني بشأن مجلس القضاء يتعارض مع أحكام قانون المرافعات الصريحة ومع حقيقة الواقعة وقد اعتد رئيس التفتيش الفني في تقدير الواقعة ، مذكرات رئيس المحكمة التأديبية . والمحاكم في مصر تطبق أحكام قانون المرافعات . والمحكمة تعقد الجلسة في حجرة فيها باب ، وتوجد قائمة الجلسة داخل الباب ، اما ما يقع خارج الباب فيقع كله خارج الجلسة . وأكد السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة انه لا يتفق في شيء مع ما جاء في مذكرة رئيس ادارة التفتيش الفني في هذا الشأن . وان إحالة الأستاذ رئيس المحكمة التأديبية الى الصلاحية قد أوقفت كل الاجراءات الخاصة بالتخطي في الترقية .

ومن حيث أنه عن طلب المستشار المساعد . . . . . رئيس المحكمة التأديبية بالمنصورة التي أصدرت الحكم المطعون فيه التدخل اختصاصيا في هذا الطعن لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا ، وعن مدى جواز التدخل في الطعن أمام المحكمة الادارية العليا لأول مرة ممن لم يكن قد اختصم أو تدخل أمام المحكمة المطعون في حكمها . فان تحديد طرق الطعن في الأحكام هو عمل يملكه المشرع وحده ، وكذلك تحديد طرق وأساليب التظلم من الأحكام . وقد حددت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة أحوال الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ، ولا تتسع هذه الأحوال لحالة الطعن في الحكم من الخارج عن الخصومة . وعلى ذلك فالأصل أن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا لا يجوز الا ممن كان طرفا في الخصومة التي انتهت بصحور الحكم المطعون فيه . ولما كان طعن

الخارج عن الخصومة هو نوع من صور الاعتراض من الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها ، ولقد كان قانون المرافعات السابق ينظم طعن الخارج عن الخصومة في فصل مستقل الا أن قانون المرافعات الحالي والصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طعن الخارج عن الخصومة كطريق مستقل للطعن في الأحكام ولم يبق عليه الا في حدود ما أورده في الفقرة ٨ من المادة ٢٤١ ضمن حالات الطعن في الأحكام بطريق التماس اعادة النظر — لذلك فانه لا سند من القانون لاستبقاء طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الادارية العليا من لم يكن طرفا في الخصومة أو ممثلا لأحد الأطراف أو مت دخلا فيها أمام محكمة أول درجة • أما عبارة « ذوى الشأن » الواردة في المادة ٢٣/٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فهم ذوى الشأن في الدعوى الذين كانوا أطرافا فيها وفي الحكم الصادر فيها ولا تنصرف الى كل من يدعى لنفسه مصلحة في الحكم المطعون فيه • وترتبطا على ذلك فانه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا مباشرة ممن لم يكن طرفا في الدعوى أو الطعن ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها ، وممن يتعدى أثر الحكم اليهم • ويتعين عليه في هذه الحالة أن يلجأ الى طريقة الطعن بالتماس اعادة النظر أمام المحكمة ذاتها التي أصدرت الحكم المطعون فيه • وهذا الطريق ليس وجها أو سببا للطعن في الحكم أمام المحكمة الادارية العليا من لم يكن طرفا فيه وقد انتهت المحكمة الادارية العليا الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ الى عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الادارية العليا ، وبإختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر هذا الطعن في الحدود المقررة قانونا لالتماس اعادة النظر ( الحكم الصادر بجلسة ١٢/٤/١٩٨٧ في الطعنين رقمي ٢٩/٣٣٨٧ ق أنضم الى الطعن رقم ٢٩/٣٣٨٢ ق ) •

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فان الخصومة الماثلة خصومة قضائية

استثنائية بلا خصوم • وينصرف هذا الوصف الى الخصومة في شكلها أمام المحكمة التأديبية الطعون في حكمها وإلى شكلها في الطعن المائل أمام المحكمة الادارية العليا • ومحل هذه الخصومة وموضوعها هو التصدى الفورى للمحكمة — وليس لرئيس الجلسة — بسلطة الحبس أربعة وعشرين ساعة أو بتوقييع الغرامة بمقدار جنيه واحد على من لم يمثل وبتمادى في الاخلال بنظام الجلسة ، أو التصدى الفورى للمحكمة بسلطة توقيع الجزاء التأديبى في حدود ما يملك رئيس المصلحة من توقيعه من الجزاءات اذا كان الاخلال قد وقع ممن يؤدون وظيفة في المحكمة • وفى الحالات لا يوجد خصوم • لأن سلطة العقاب الجنائى أو التأديبى الفورى المقررة للمحكمة على واقعات الاخلال بالجلسة هي سلطة استثنائية في خصومة استثنائية بلا خصوم • وهذه السلطة مقررة للمحكمة وليس لرئيس الجلسة الذى ناط به القانون ضبط الجلسة وادارتها • متى كان ذلك وكان الطعن المرفوع من رئيس هيئة مفوضى الدولة هو طعن بمصلحة اتقانون ولمصلحة المشروعة التى تكون المحور الرئيسى لعمل محاكم مجلس الدولة بجميع أنواعها ودرجاتها ، لذلك كان من المتعين حتما عدم اعلان المستشار المساعد • • • • • بتقرير الطعن — لأنه ليس خصما في المنازعة وتنتهى صلته بالمنازعة بمجرد تصدى المحكمة التى يرأسها لسلطة توقيع الجزاء الجنائى أو التأديبى الفورى على من أخل بنظام الجلسة ولم يمثل وتمادى في الاخلال بنظامها • ومن ناحية أخرى فان ولاية المحكمة على واقعة الاخلال بنظام الجلسة تنتهى بمجرد اصدارها الحكم بالعقاب الجنائى أو التأديبى الفورى على من صدر منه الاخلال بنظام الجلسة ، وعلى ذلك لا يجوز بأى حال قبول التدخل من رئيس المحكمة التى أصدرت الحكم بتوقيع العقاب الجنائى أو التأديبى الفورى في الطعن المرفوع عن هذا الحكم أمام محكمة الطعن ، لأنه لا يجوز أن يذافم القاضى عن حكم شارك في اصداره أمام محكمة :الطعن كأنه خصم حقيقى لما يترتب على هذا التدخل من احاطة جديته بظلال الريب عند اصداره الحكم المطعون فيه وبغضلا عن ذلك فان القضاة لا تجوز مسالمتهم عن

الاخلال بواجبات وظائفهم الا بدعوى المخاصمة طبقا لأحكام المواد من ٤٩٤ الى ٥٠٠ من قانون المرافعات ومخاصمة القضاة هو نظام لمسئوليتهم المدنية في حالات اخلالهم بواجبات وظائفهم التي حددها القانون. ورئيس هيئة مفوضى الدولة لم يختصم في تقرير الطعن رئيس المحكمة التأديبية بالمنصورة كما لم يختصم السيدة التي وقع عليها الجزاء بخصم أجر يومين لسلطة المحكمة في العقب التأديبي الفوري على من كان يؤدي عملا بالمحكمة وهي . . . . . ، والتزامه - أي رئيس هيئة مفوضى الدولة صحيح حكم القانون فأقام طعنه على حكم المحكمة التأديبية بالمنصورة دون أن يختصم أحدا ، لأن الخصومة في هذا الطعن خصومة لمصلحة المشروعية والتطبيق القانوني السليم - بلا خصوم كما أنه لا يجوز بأي حال اختصام القاضي عن الاخلال بواجبات الوظيفة الا بدعوى المخاصمة في الحالات التي حددها القانون ، متى كانت الخصومة في هذا الطعن خصومة بلا خصوم وكان لا يجوز قبول تدخل رئيس المحكمة في الطعن عن حكم شارك في اصداره ، وكان من غير الجائز طعن الخارج عن الخصومة لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا لأنه من كانت لا تتوافر في حقه صفة الخصم أمام محكمة أول درجة ولم يتدخل في الخصومة أمامها ولم يدخل فيها لا يكون من الجائز قبول تدخله تدخل انضماميا أو اختصاميا أمام المحكمة الادارية العليا - لكل ذلك يكون اعلان المستشار المساعد . . . . . بتقرير الطعن عملا يخالف القانون ولا يجوز لقلم الكتاب والحضرين والمسؤولين عن اعلان تقرير الطعن اعلان أشخاص لم يزد ذكرهم في تقرير الطعن ، ويكون تدخل المستشار المساعد . . . . . في الطعن المائل عملا مخالفًا للقانون وغير جائز قانونا - ومتى كان ما تقدم وكانت الخصومة في الطعن المائل خصومة بلا خصوم وكان رئيس هيئة مفوضى الدولة قد طعن في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلصة ١٩٨٧/١/٣ لمصلحة القانون والمشروعية ومتى كانت المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم المطعون فيه بتوقيع الجزاء التأديبي الفوري ضد . . . . . عن الاخلال بتنظيم الجلسة رئيسا وأعضاء ليسوا



خصوما في النزاع ، وكانت المنازعة الماثلة في جميع مراحلها سواء أمام المحكمة التأديبية أو أمام المحكمة الادارية العليا منازعة بلا خصوم وكان اعلان رئيس المحكمة التأديبية بتقرير الطعن عملا باطلا وكان من غير الجائز لاقلام الكتاب اختصاص أشخاص أمام المحكمة الادارية العليا لم يرد ذكر أسمائهم في تقرير الطعن ومتى كان من غير الجائز اختصاص رئيس المحكمة التأديبية بالمنصورة عن الخطأ في أداء وظيفته الا بدعوى المخاصمة في الحالات التي حددها القانون ، ولم تتجه ارادة رئيس هيئة مفوضى الدولة بموجب الطعن المائل الى مخاصمة المستشار المساعد . . . . .

بأى حال من الاحوال ، وكان من غير الجائز أيضا ان يطلب المستشار المساعد . . . . . قبول تدخله أمام المحكمة الادارية العليا في الطعن في حكم شارك هو في اصداره ولم يكن قط خصما في المنازعة بشأنه — لكل ذلك لا يكون من الجائز قانونا قبول تدخل المستشار المساعد . . . . . تدخل انضماميا أو اختصاصيا في هذا الطعن ، ويؤيد هذا القضاء الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا — الدائرة المخصوص في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مدخلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ التي قضت بجلسة ١٢/٤/١٩٨٧ في الطعن رقم ٣٣٨٧/٢٩ والمنضم الى الطعن رقم ٣٣٨٢/٢٩ بعدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الادارية العليا وباختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر الطعن في الحدود المقررة قانونا لالتماس اعادة النظر ذلك أن المستشار المساعد . . . . . خارج تماما عن الخصومة في الطعن المائل ، وهو طعن كما تقدم بلا خصوم ولا تمتد الخصومة فيه بأى حال الى رئيس المحكمة التأديبية التي أصدرت الحكم المطعون فيه لأنه لا يجوز مخاصمته عن اخطاء الوظيفة القضائية الا بدعوى المخاصمة وحدها ، وهي الدعوى التي لم يقمها أحد عليه قط — لذلك فانه يتعين الحكم بعدم جواز تدخل المستشار المساعد . . . . . في هذا الطعن .

( طعن رقم ٧٥٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٨/١١/١٩٨٧ )

## خامسا — جواز اعادة طرح النزاع من جديد متى تغير الأساس القانوني للخصومة في الدعوى

### قاعدة رقم (٢٥٩)

#### المبدأ :

يجوز اعادة طرح النزاع من جديد متى تغير الأساس القانوني للخصومة في الدعوى — مناط ذلك الا يخلط باب اعادة النزاع من جديد على هذا الأساس القانوني المختلف .

**الحكمة :** ومن حيث أنه عن هذا الوجه من النعمى فانه غير سعيد ذلك أنه وان كان من الجائز اعادة طرح النزاع من جديد متى تغير الأساس القانوني للخصومة في الدعوى ، فإن مناط ذلك وشرطه الا يستغل باب اعادة النزاع من جديد على هذا الأساس القانوني المختلف ، ومتى كان المشرع قد أغلق باب الطرح النزاع من جديد بعد اصدار مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قراره برفض اعتماد قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى فى الاعتراض رقم ٧١٦ لسنة ١٩٦٢ على النحو سالف البيان واستتبع ذلك عدم سريان أحكام المادة — الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه الذى استندت اليه الطاعنات فى الاعتراض الثانى رقم ( ١ ) لسنة ١٩٧٢ فانه متى استند القرار المطعون فيه الصادر اليه هذا الاعتراض الى أن قرار مجلس ادارة الهيئة الصادر بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٧ برفض اعتماد قرار اللجنة القضائية هو بمثابة حكم نهائى له حجية الأمر المقضى ، فإن القرار المطعون فيه اذ استند الى هذه الحجة فانه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعمى عليه بهذا الوجه فى غير محله قلوبنا . — الا أنه قضى برفض الاعتراض ، وهذه النتيجة لا تتفق مع أعمال تلك الحجة ، الأمر الذى يتعين تصحيح هذه النتيجة

بالقضاء بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه بالاعتراض رقم  
٧١٦ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بالغاء  
القرار المطعون فيه والقضاء بعدم جواز نظر الاعتراض رقم ( ١ ) لسنة  
١٩٧٢ لسابقة الفصل فيه بالاعتراض رقم ٧١٦ لسنة ١٩٦٢ والزام  
الطاعنان مصروفات الطعن عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .  
( طعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٩١/٤/٣٠ )

سادساً — مناط سريان القوانين المعدلة للمواعيد بأثر حال  
الا يكون الميعاد الوارد في القانون القديم قد استكمل في ظله

### قاعدة رقم (٣١٠)

#### المبدأ :

المادة الأولى من قانون المرافعات مفادها — قوانين الاجراءات  
تسرى على ما لم يكن قد تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها —  
يستثنى من ذلك القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل  
تاريخ العمل بها — على ذلك فالتقوانين المعدلة للمواعيد تسرى بأثر حال  
ولو بدأ الميعاد قبل سريانها — بشرط الا يكون الميعاد الوارد في  
القانون القديم قد استكمل في ظله .

**الحكمة :** ومن حيث أنه وفقا لنص المادة الأولى من قانون  
المرافعات فان قوانين الاجراءات تسرى على ما لم يكن قد تم من  
الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك القوانين المعدلة  
للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها ، ومعنى ذلك أن  
القوانين المعدلة للمواعيد تسرى بأثر حال ولو بدأ الميعاد قبل سريانها  
بشرط ألا يكون الميعاد الوارد في القانون القديم قد استكمل في ظله .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قرار الجزاء المطعون فيه  
والصادر بمجازاة المطعون ضدهما بخضم خمسة أيام من راتب كل منهما ،  
قد صدر استنادا الى ما انتهت اليه النيابة الادارية في القضية رقم ١١٣٧  
لسنة ١٩٧٧ بشأن ما نسب لبعض العاملين بقسم الايرادات لاهمالهم في  
أداء عملهم ابان شغلهم لمواقعهم بالقسم من وجود متأخرات نظير المياه  
والكهرباء بقسم مقبل والتي بلغت قيمتها مبلغ ٧٢٥ ملجم و ٣٠٩ جنيه  
يتعذر تحصيلها لعدم وجود أصحاب الاشتراكات .

ومن حيث قد ثبت أن الرئيس المباشر للمطعون ضدهما علم بالمخالفة المنسوبة اليهما في ١٩٧٦/٢/١ تاريخ ورود تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات لجهة الادارة — والذي كشف عن عدة مخالفات من بينها المخالفة المنسوبة للمطعون ضدهما في حين أن أول اجراء من اجراءات التحقيق اتخذته جهة الادارة كان في ١٩٧٧/٢/١٣ أى أنه قد مضى أكثر من سنة من تاريخ العلم بالمخالفة دون أن يتخذ خلالها أى اجراء قاطع للسقوط ومن ثم تكون الدعوى التأديبية قبل المطعون ضدهما قد سقطت بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بالمخالفة واذا صدر قرار الجزاء الذى طعن فيه السيدان . . . . . و . . . . . استنادا الى تحقيقات النيابة الادارية والتي أجريت بعد سقوط الدعوى التأديبية فانه يكون قد صدر على خلاف حكم القانون واجب الالغاء ذلك أن أحكام السقوط انما تسرى سواء تم توقيع الجزاء بواسطة المحكمة التأديبية عن طريق الدعوى التأديبية أو بواسطة السلطة الرئاسية بالجهة الادارية على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث قد ثبت أن مدة سقوط الدعوى التأديبية قد انقضت في ظل المجال الزمنى لسريان أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لذلك تنحصر أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر عن النزاع المائل وبالتالي يكون النص على الحكم المطعون فيه لهذا السبب في غير محله جدير بالرفض .

(طعن رقم ٣١٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٢٨)

## مسلبعا - ميعاد المسافة

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

ميعاد المسافة مقرر لتمكين ذوى الشأن من الحضور أو مباشرة الإجراءات القانونية بمنحهم فسحة من الوقت تجاوز الميعاد المقرر لسائر الأفراد تتمثل في ميعاد مسافة يضاف الى المواعيد المقررة أصلا - علة ذلك : تواجدهم بعيدا عن الجهة التى يتعين الحضور إليها أو مباشرة الاجراء فيها - يؤكد ذلك تدرج المشرع في منح هذا الميعاد بزيادته كلما بعدت المسافة بين موطن الفرد والمكان المتمين حضوره اليه - لا وجه للقول بعدم افادة المدعى منه بمراعاة ثبوت علمه اليقيني بالقرار مادام أن هذا الميعاد مقرر لمباشرة المدعى اجراءات اقامة الدعوى التى لا تبدأ الا بعد علمه بالقرار - أساس ذلك : أن لكل من الميعادين نطاقه ومجال أعماله .

**الحكمة :** وحيث أن المادة ١٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قضت بأنه اذا كان الميعاد معينا في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال اليه وما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلو مترا يزداد له يوم في الميعاد ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام ويكون ميعاد المسافة خمسة عشر يوما لمن يقع موطنه في مناطق الحدود ونصت المادة ( ١٧ ) من ذلك القانون بأن ميعاد المسافة لمن يكون موطنه في الخارج ستون يوما .

وحيث أن البين من هذه النصوص أن ميعاد المسافة مقرر لتمكين ذوى الشأن من الحضور أو مباشرة الاجراءات القانونية بمنح هؤلاء فسحة من الوقت تجاوز الميعاد المقرر لسائر الأفراد تتمثل في ميعاد مسافة

يضاف إلى المواعيد المقررة أصلا مراعاة لتواجدهم بعيدا عن الجهة التي يتعين الحضور إليها أو مباشرة الاجراء فيها يؤكد هذا النظر أن الشارع تدرج في منح هذا الميعاد بزيادته كلما بعدت المسافة بين موطن الفرد والمكان المتعين الحضور إليه أو مباشرة الاجراء فيه ومن ثم فلا وجه للربط بين هذا الميعاد والعلم بالقرار المطعون فيه والقول بمسح افادة المدعى منه بمراعاة ثبوت علمه اليقيني بالقرار المطعون مادام أن هذا الميعاد مقرر لمباشرة المدعى اجراءات لقامة الدعوى الراحنة التي لا تبدأ الا بعد علمه بالقرار المطعون فيه ومتى كان ذلك وكان موطن المدعى في الخارج في تاريخ صدور القرار المطعون فيه لكونه معارا للسودان فانه من ثم يحقق له الافادة من ميعاد مسافة قدره ستون يوما عملا بالمادة ( ١٧ ) المشار إليها وأنه باضافة ذلك الميعاد الى ميعاد اقامة الدعوى فانه يكون قد أقام دعواه في الميعاد اعتبارا بأنه علم بالقرار المطعون فيه في ١٩٨١/١٠/٢٦ وتظلم منه في ١٩٨١/١١/٤ وأقام دعواه في ١٩٨٢/٤/٨ واذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه من ثم يكون قد خالف أحكام القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بالغائه والتصدى لموضوع الدعوى بحسبانها صالحة للحكم فيها .

وحيث أن المدعى قرر في دعواه أن القرار المطعون فيه شمل ترقية . . . . وهو زميله في التخرج والترقية الى الدرجة الأولى كما رقى الى درجة مدير عام في ذات القرار آخرون أحدث منه خدمة وأدنى كفاية وأصغر سنا ولم تجدد الجهة الادارية ذلك وانما عللت تخطى المدعى في القرار المطعون فيه بكونه معارا فقط دون أن تثر أية أسباب أخرى لذلك التخطى وهو ما مؤداه تسليم جهة الادارة ، بكفائة المدعى وكونه أسبق في ترتيب الأقدمية من المطعون في ترقية أو أسبق من بعضهم ولما كانت اعارة العامل لا تحول في الأصل دون ترقية في دوره ما لم تحل دون ذلك أسباب أخرى يؤكد ذلك أن الشارع حين رأى عدم ترقية المعارين الى الوظائف العليا أمتن لذلك القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ بتعديل

المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي نصت على عدم ترقية المعارين للوظائف المشار إليها ولما كان هذا القانون قد عمل به من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٨١ وكان قرار الترقية المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩/٨/١٩٨١ فمن ثم يخرج عن نطاق تطبيق ذلك القانون وفقا لقواعد سريان القانون من حيث الزمان وبالتالي فلن المدعى يكون مستحقا الترقية بموجب ذلك القرار من تاريخ نفاذ الترقيات المطعون فيها واذ اغفل القرار ذلك واحذر حقه في الترقية التي تمت لاقرانه فانه يكون قد وقع باطلا في القانون خليقا بالانفاء مما يتعين معه القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى شكلا والغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخفى المدعى في الترقية لدرجة مدير عام وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية والزام الجهة الادارية المصروفات عن الدرجتين .

(طن رقم ١١٠٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٨٦)

### قاعدة رقم (٣٦٢)

#### المبدأ :

المادة ١٦ من قانون المرافعات مفادها — اذا كان الميعاد معينا في القانون للحضور او لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متر بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال اليه وما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلو مترا يضاف له يوم على الميعاد — لا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربع ايام .

**المحكمة :** من حيث الشكل فان المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٢ تنص على أن (ميعاد رفع الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ..... ) .

وتنص المادة ١٦ من قانون المرافعات على أنه : ( اذا كان الميعاد معينا



في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسلفة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال اليه ، وما يزيد من الكسور على الثلاثين كيلو مترا يزداد له يوم على الميعاد ، ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسلفة أربعة أيام .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بجلسة ١٨/١٢/١٩٩٠ وقد أقيم الطعن المائل بايداع صحيفة قلم كتاب هذه المحكمة في ١٧/٢/١٩٩١ خلال الميعاد المعترض عليه في المادة ٤٤ المشار اليها بمراعاة مواعيد المسلفة الواردة بالمادة ١٦ سالفه الذكر نظرا لأن اقامة الطاعن بمحافضة الفيوم ، واذ استوفى الطعن سائر أوضاعه الشكلية الأخرى فإنه يتعين قبوله شكلا .

( طعن رقم ٩٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٩/٢٦/١٩٩٣ )

ثامنا — عدم قبول أوراق الدعاوى ومستنداتها  
قبل تصويرها ميكروفيليا وسداد المقابل المقرر  
لذلك هو قيد على رفع الدعوى لم يرد به نص

### قاعدة رقم (٣١٣)

#### المبدأ :

عدم قبول أوراق الدعاوى ومستنداتها قبل تصويرها ميكروفيليا  
وسداد المقابل المقرر لذلك هو قيد على رفع الدعوى لم يرد به نص في  
قانون — وفقا لنص المادة ٦٣ والمادة ١/٦٧ من قانون  
المرافعات — لا يجوز لقلم الكتاب سواء من تلقاء نفسه أو بقرارات  
أو بتعليمات من رئيس المحكمة سواء بصفة تنظيمية عامة أو بصفة فردية  
التقاعس عن قيد صحيفة الدعوى مادامت قد استوفت اشتراطاتها المقررة  
قانونا لأى سبب غير منصوص عليه في القانون — الانصاح عن الإرادة  
الملزمة الصادرة من رئيس المحكمة سواء صاغها في شكل منشور أو تعليمات  
أو أوامر إدارية في حقيقته هو قرار إداري تنظيمي مما يخضع لرقابة  
المشروعية — متى صدر هذا القرار متضمنا إضافة قيد على رفع الدعاوى  
لم يرد في القانون فهو يكون قرار معيب بعيب غضب سلطة المشرع الأمر  
الذى ينحدر به إلى درجة العدم — يظل ميعاد الطعن مفتوحا دون التقيد  
بميعاد — هذا القيد غير المشروع ينطوى على إخلال جسيم بحق الدفاع  
وفقا لما نصت عليه المادة ٦٩ من الدستور — إذا كان للدائرة التى تنظر  
الدعوى وحدها وفقا للمبادئ العامة التى تقرها نصوص القانون حق  
تنظيم حق الدفاع فإن هذا التنظيم لا يجب أن يذهب إلى حد وضع قيود  
تهدر حق الدفاع أو تعطله — وذلك باشتراط التصوير الميكروفيلى قبل  
الإيداع كشرط لقبول الأوراق والمستندات •

المحكمة : ومن حيث أنه بناء على ما تقدم ولما كان الثابت من

المنشور رقم ( ١ ) المؤرخ في ١٩٨٥/١/٥ أن السيد المستشار رئيس محكمة الجيزة الابتدائية قد قرر عدم قبول أية مستندات أو أوراق في الدعوى إلا بعد التحقق من تصويرها ميكروفيلميا وختمها بالختم الخاص بذلك مع مطالبة السادة الرؤساء والقضاة بالمحكمة بمراعاة ذلك والتنبيه على أمناء السر بذلك والتنبيه عليهم بعدم تمكين أى فرد من الاطلاع على ملفات القضايا بحيث يكون الاطلاع من مركز الخدمة الميكروفيلمية فقط ، فإن الالتزام بعدم قبول أوراق الدعاوى ومستنداتها قبل تصويرها ميكروفيلميا وسداد المقابل المقرر على النحو السابق بيانه يكون في حقيقته انشاء لقيد جديد على رفع الدعوى لم يرد به نص في قانون ، لأن الدعوى ترفع وفقا لنص المادة ٦٣ من قانون المرافعات المدنية بمجرد ايداع صحيفة قلم كتاب المحكمة بعد أداء الرسم المقرر قانونا فاذا وقع هذا الايداع في الحدود المقررة قانونا يكون على قلم الكتاب وفقا لحكم المادة ١/٦٧ من قانون المرافعات ان يقوم بقيد صحيفة الدعوى في الجدول العام للمحكمة ، وان يثبت تاريخ الجلسة بحيث يتم ذلك في ذات يوم تقديمها اليه ، وعلى ذلك فلا يجوز لقلم الكتاب سواء من تلقاء نفسه أو بقرارات أو بتعليمات من رئيس المحكمة سواء بصفة تنظيمية عامة أو بصفة فردية التقاعس عن قيد الصحيفة ما دامت قد استوفيت اشتراطاتها المقررة قانونا وذلك لأى سبب آخر غير منصوص عليه في القانون ، ويكون الافصاح عن الارادة الملزمة الصادر من رئيس المحكمة سواء صاغها في شكل منشور أو تعليمات أو أوامر ادارية في حقيقته قرار ادارى تنظيمى مما يخضع لرقابة المشروعية أمام محاكم مجلس الدولة طبقا لأحكام المادة ( ١٧٣ ) من الدستور ووفقا لنصوص قانون مجلس الدولة ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى لانعدام القرار الادارى فانه يكون قد صدر مخالفا للقانون وحقيقا بالالغاء — وحيث ان الدعوى التي صدر فيها الحكم الطعن مهينة للفصل في موضوعها •

ومن حيث ان القرار المذكور تضمن اضافة قيد على رفع الدعاوى

لم يرد في القسانون ، وهو بذلك يكون قرار معيب بمعيب غصب سلطة المشرع الأمر الذى ينحدر به الى درجة العدم ، ويفتح الباب للطعن فيه بالالغاء دون التقيد بميعاد وحيث أنه لا يفوت المحكمة لعله مما يجدر القنويه في هذا المقام بما ينطوى عليه هذا القيد غير المشروع من اخلال جسيم بحق الدفاع الذى نصت المادة ٦٩ من الدستور على أنه مكفول أصاله أو وكاله والذى يعنى بالدرجة الأولى حق الخصم في ابداء وجهة نظره أمام القضاء فيما يقدمه هو أو يقدمه خصمه من ادعاءات في أية حالة كانت عليها الدعوى وحتى اغلاق باب المرافعة ، وطبقا لحق الدفاع الذى يقرره الدستور ووفقا للمبادئ العامة لقانون المرافعات فان من واجب المحكمة افساح المجال للخصوم لممارسة حق الدفاع ، فليس لها القيام بأى اجراء يكون من شأنه المساس بهذا الحق ، ومن ذلك عدم جواز قبول المحكمة لأية أوراق أو مستندات في الدعوى في غير مجلس القضاء دون الاطلاع الخصم الآخر عليها أو اعلانه بها أو دون تمكينه من التعقيب عليها ، كما أنه لا يجوز لها ومن باب اللزوم ان تمتنع عن قبول أية أوراق أو مستندات يرغب أطراف الدعوى في ايداعها ملف الدعوى أثناء تداولها ، فليس — سواء كانت الدائرة التى تنظر الدعوى ومن باب أولى الرئيس الادارى العام للمحكمة — ان تمتنع عن قبول أية أوراق أو مستندات في الدعوى تحت أى ادعاء وذلك بأن تشترط على الطرف الراغب في الايداع ان يسبق ذلك الحصول على تأشيرة من هذا للرئيس الادارى العام للمحكمة بقبول الأوراق وتصويرها ميكروفيلميا وسداد نفقات ذلك لأن هذا بلاجدال يشكل قييدا على حق الدفاع واهدارا له بائس شراط أمور لم يرد بها نص في قانون يقررها ، واذا كان للدائرة التى تنظر الدعوى وحدها وفقا للمبادئ الصامدة التى تقررها نصوص قانون المرافعات حق تنظيم حق الدفاع فان مثل هذا التنظيم لا يجب أن يذهب الى حد وضع قيود تهدر حق الدفاع أو تعطله وذلك بائس شراط التصوير الميكروفيلمى قبل الايداع كشرط لقبول الأوراق والمستندات ، بل أن مثل هذا القيد يعتبر تدخلا من جانب السيد المستشار

رئيس محكمة الجيزة الابتدائية في اعمال القضاء وذلك لأن الدائرة التي تنظر الدعوى هي وحدها صاحبة الولاية والاختصاص في ادارة سير الخصومة تصدر فيها ما تراه من قرارات في حدود القانون بقبول الأوراق والمستندات حسبما تقدره محققا لحق الخصوم في ابداء دفاعهم على النحو المقرر قانونا ، والجمعية العمومية للمحكمة هي أيضا صاحبة الولاية وحدها في وضع القواعد التنظيمية اللازمة لأداء الدوائر المختلفة لأعمالها وذلك بالضرورة دون المساس بحق الدفاع الذي تقرره نصوص الدستور أو بأحكام قانون المرافعات أو غيره من القوانين المنظمة للتقاضى .

ومن حيث أن البادى من الاطلاع على الأمر الادارى المؤرخ في ١٩٨٥/١/٢٩ أن السيد المستشار رئيس محكمة الجيزة الابتدائية قد أوجب على ذوى الشأن الراغبين في الاطلاع تقديم طلب بذلك بين فيه المستند أو الأوراق المطلوب الاطلاع عليها وأنه يتعين تقرير قبول هذا الطلب من رئيس المحكمة ثم يقوم ببناء على ذلك موظف المحكمة الذى يعمل بالميكروفيلم بالتوجيه الى أمين سر الدائرة المختصة لاستلام المستندات أو الأوراق المطلوب الاطلاع عليها لتصويرها ميكروفيلميا بعد التوقيع بما يفيد ذلك ، ويقوم راعوا الاطلاع بسداد المبالغ المقررة على النحو الوارد تفصيلا في البند العاشر من العقد الذى حدد الأسعار ومنها تحديد رسم مقداره مائة مليم قيمة الاطلاع على مستندات قضية لفترة زمنية مقدارها خمسة عشر دقيقة وغير ذلك من رسوم مقابل الحصول على لقطات أو نسخ من الأوراق والمستندات .

(طعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/١/١٩)

تاسعا — عميد المعهد هو الذى يمثل أمام القضاء

### قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

عميد المعهد هو الذى يمثل أمام القضاء — أعطى المشرع وزارة التعليم العالى اختصاصات متنوعة فى سبيل دعم تلك المعاهد والنهوض برسالتها وجدية الاشراف والرقابة على العملية التعليمية الموكلة اليها ومن ذلك اعتماد نتائج الامتحانات النهائية والشهادات التى تمنح لمن اتم دراسته بنجاح فى المعهد — مؤدى ذلك : يكون وزير التعليم العالى صاحب صفة أصلية فى كل منازعة تتعلق بتقدير مرتبة النجاح فى الشهادات التى يعتمد عليها بقرار ادارى نهائى ملزم لجميع الأطراف المعنية بتلك الشهادات وما يترتب عليها من آثار قانونية بعد ذلك .

المحكمة : ومن حيث أنه فيما يتعلق بانعقاد الخصومة بين ذوى الصفة فى الدعوى رقم ٦٠٨٣ لسنة ٤٠ ق فالثابت أن المدعى / . . . . أقامها بتاريخ ١٩٨٦/٩/٣٠ ضد كل من وزير التعليم العالى وعميد المعهد الفنى التجارى ورئيس جامعة القاهرة ، واذا تنص المادة ٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة على أن « تخضع المعاهد المالية الخاصة لأشراف وزارة التعليم العالى » وتنص المادة ١٥ على أن « يكون للمعهد مجلس ادارة يصدر بتشكيله قرار من وزير التعليم العالى » وتنص المادة ١٨ على أن « يتولى مدير المعهد تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمعهد وحفظ النظام الداخلى فيه ويمثله أمام القضاء وفى صلاته بالغير » وتنص المادة ٣٠ على أن « تخضع امتحانات النقل والامتحانات النهائية للنظم والقواعد التى تقررها وزارة التعليم العالى لكل معهد عال خاص . ويعتمد مجلس ادارة المعهد نتائج امتحانات النقل وتعتمد وزارة التعليم العالى نتائج الامتحانات النهائية ويمنح

الطلاب الذين يتمون دراساتهم في المعهد بنجاح بكالوريوس أو ليسانس أو دبلوم أو درجة علمية أخرى على حسب الأحوال وتعتمد هذه الشهادات من وزير التعليم العالي « وفاد ذلك أنه ولئن كان عميد المعهد هو الذي يمثل أمام القضاء إلا أن القانون أعطى لوزارة التعليم العالي اختصاصات متنوعة في سبيل دعم تلك المعاهد والنهوض برسالتها وجدية الاشراف والرقابة على العملية التعليمية الموكلة اليها ومن ذلك اعتماد نتائج الامتحانات النهائية وكذا الشهادات التي تمنح لمن أتم دراسته بنجاح في المعهد ، ومن ثم يكون وزير التعليم العالي صاحب صفة أصلية في كل منازعة تتعلق بتقدير مرتبة النجاح في الشهادات التي يعتمدها بقرار ادارى نهائى ملزم لجميع الأطراف المعنية بتلك الشهادات وما يترتب عليها من آثار قانونية بعد ذلك ، واذ صدر قرار وزير التعليم العالي رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٨ بلائحة المعاهد وعددت المادة ٢ المعاهد الفنية للوزارة وأولها المعهد الفنى التجارى بالروضة وقد حلت هذه اللائحة محل تلك التي صدرت بالقرار الوزارى رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٣٠ ، فان الدعوى المقامة في ١٩٨٦/٩/٣٠ ضد وزير التعليم العالي وعميد هذا المعهد تكون مقامة على ذوى صفة قانونية وتتعدد بها الخصومة ويكون ما ذهب اليه الحكم من اخراج وزير التعليم العالي من الدعوى غير صحيح في القانون ويتعين الغاؤه في هذا الشق ٥٥٥

ومن حيث أنه عن صفة رئيس جامعة القاهرة في الدعوى فالنائب أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات وكذا لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ لم يرد بها ما يفيد أن المعهد الفنى التجارى بالروضة كان يتبع جامعة القاهرة خلال الفترة محل النزاع ( ١٩٨٣ — ١٩٨٦ ) فضلا عن أنه ثابت — كما سبق — أنه من المعاهد فوق المتوسطة التابعة مباشرة لوزارة التعليم العالي ، كما أن المنازعة حول تقدير مرتبة نجاح المدعى في شهادة الدبلوم التي منحها سنة ١٩٨٦ لا شأن لجامعة القاهرة بها وليس من آثارها الزام

الجامعة بقبول المدعى في كلية التجارة تلقائيا وكأثر مباشر للحكم وانما يخفض القبول — كما ذهب الجامعة بحق — الى قواعد أخرى تتعلق بالتنسيق بين الجامعات المصرية المختلفة ولا تخص جامعة القاهرة وحدها ، ومن ثم يكون اخراج جامعة القاهرة من الدعوى بلامصروفات هو ما يتفق وصحيح حكم القانون ، ويكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعتبارها صاحبة الصفة في الدعوى قد شابته الخطأ في الفهم والاستدلال ويتعين الحكم بالغاءه في هذا الشق ...

( طعن رقمى ١٦٨١ و ١٦٨٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/١ )



## عاشرا — حجية الحكم الجنائي أمام القاضى الإدارى

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه — يعتبر الحكم عنوانا للحقيقة فيما قضى به — الذى يحوز الحجية من الحكم هو المنطوق والأسباب الجوهرية المكمل له — القاضى الإدارى لا يرتبط بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا للفصل فى الدعوى أمام القاضى الإدارى — القاضى الإدارى يتقيد بما أثبتته القاضى الجنائى فى حكمه من وقائع كان الفصل فيها لازما — لا يتقيد القاضى الإدارى بالتكييف القانونى لهذه الوقائع — أساس ذلك : — أن التكييف من الناحية الادارية يختلف عنه من الناحية الجنائية — المحاكمة الادارية تبحث فى مدى اخلال الموظف بواجبات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات — المحاكمة الجنائية ينحصر اثرها فى قيام جريمة من جرائم القانون الجنائى — قد يصدر الحكم بالبراءة فى الجريمة الجنائية ومع ذلك فان ما يقع من الموظف قد يشكل ذنبا اداريا يستوجب مساءلته عنه تأديبيا — أساس ذلك : — اختلاف نطاق المسؤولية الجنائية عن المسؤولية الادارية •

**المحكمة :** ومن حيث أن الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما فصلت فيه ويعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما قضى به • والذى يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه والأسباب الجوهرية المكمل له • والقضاء الإدارى لا يرتبط بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، أى أن القضاء الإدارى يتقيد بما أثبتته القضاء الجنائى فى حكمه من وقائع وكان فصله فيها لازما دون أن يتقيد بالتكييف القانونى لهذه الوقائع فقد يختلف التكييف من الناحية

الادارية عنه من الناحية الجنائية ، فالحاكمة الادارية تبحث في مدى اخلال الموظف بواجبات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات، أما المحاكمة الجنائية فانما ينحصر أثرها في قيام جريمة من جرائم القانون العام الجنائي قد يصدر حكم بالبراءة فيها ومع ذلك فان ما يقع من المتهم يشكل ذنبا اداريا يجوز مساعلته عنه تأديبيا .

ومن حيث أن النيابة الادارية نسبت الى المتهم الأول . . . . . بصفته أمين مخزن مجلس قروى أنفسط سابقا ورئيس مجلس قروى قمن العروس حاليا درجة ثانية ، أنه لم يؤدي عمله بالدقة وخالف التعليمات المالية بما من شأنه المساس بمالية الدولة بأن :

١ — أغفل اجراء القيود المخزنية اللازمة لاضافة عهدة قطع غيار ماكينات الانارة المسلمة اليه في ١٨/٩/١٩٦٢ من مديرية الاسكان ببني سويف بوصفه أمينا لمخزن مجلس قروى أنفسط ولم يدرجها بين عهدة المخزن أمانته .

٢ — أهمل المحافظة على عهدة قطع الغيار المشار اليها والبالغ قيمتها ( ٧٣١ جنبيها ) بخلاف المصروفات الادارية مما مكن مجهولا من الاستيلاء عليها وتبديدها ، على النحو الموضح بالأوراق .

ومن حيث أنه بالنسبة للاتهام الثاني المنسوب الى السيد المذكور ، فانه غير صحيح ولا محل بالتالى للعودة للمجادلة في اثبات واقعة هذا الاتهام بعد أن نفى وقوعها الحكم الجنائي الذي حاز قوة الأمر المقضى على النحو المبين تفصيلا فيما سبق .

أما بالنسبة للتهمة الاولى المنسوبة الى المخالف المذكور ، فهي ثابتة في حقه طبقا لما انتهى اليه التحقيق الادارى الذى أجرته المحافظة ومن واقع تحقيق النيابة الادارية ، الأمر الذى يشكل اخلالا بواجبات وظيفته وخروجاً على الأحكام المنظمة لواجبات أمناء المخازن وأرباب العهد المنصوص عليها في لائحة المخازن والمشتريات .

ومن حيث أن النيابة الادارية نسبت الى المتهم الثانى . . . . .  
العامل بمجلس قروى أنفسط درجة رابعة أنه أهمل المحافظة على عهدة  
ماكينة مكبر الصوت عهدته البالغ قيمتها ( ٩٠ جنيها ) مما مكن من استبدال  
أخرى رديئة الصناعة ضئيلة القيمة بها على النحو الموضح بالأوراق .

والثابت من الاطلاع على الحكم الجنائى القاضى ببراءة المذكور  
من تهمة اختلاس جهاز ماكينة مكبر الصوت أنه أقام حكم البراءة على  
ما هو ثابت من أقوال . . . . . فى التحقيقات والذى عمل رئيسا لمجلس  
قروى أنفسط اعتبارا من عام ١٩٦٧ أن جهاز مكبر الصوت وان كان عهدة  
فرعية لدى المتهم الثانى الا أنه كان يتم تأجيله للمواطنين لاستخدامه فى  
الأفراح والمآتم الأمر الذى يؤكد أن أيد عديدة كانت تتداول ذلك الجهاز .

وهذا الحكم فى منطقته والأسباب التى قام عليها ، لا يحول دون  
مسائلة المخالف المذكور عن واقعة الاهمال فى المحافظة على ماكينة مكبر  
الصوت عهدته ، وهى واقعة ثابتة فى حقه طبقا لما انتهى اليه التحقيق  
الادارى الذى أجرته المحافظة ومن واقع تحقيق النيابة الادارية ، اذ لم  
يلتزم الحرص فى المحافظة على عهدته وأغفل الدقة عند تسليمها مع ضمان  
اعادته اليه بحالتها التى كانت عليها ، الأمر الذى يشكل اخلالا بواجبات  
وظيفته وخروجاً على الأحكام المنصوص عليها فى لائحة المخازن  
والمشتريات .

ومن حيث أن المحكمة تقدر الجزاء المناسب لكل من المخالفين بعقوبة  
الانذار ، وذلك بمراعاة ظروف التحقيق معهما واتهامهما جنائيا واداريا منذ  
عام ١٩٧٣ وحتى الآن .

( طعن رقم ٥٥٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١ )

## قاعدة رقم (٣٦٦)

### المبدأ :

القضاء الجنائي هو المختص باثبات أو نفي المسؤولية الجنائية عن الأفعال التي تكون جرائم جنائية — متى قضى في هذه الأفعال بحكم نهائى حائز لقوة الأمر المقضى به فلا يجوز للمحكمة التأديبية وهي بصدد التعرض للجانب التأديبي من هذه الأفعال أن تعاود البحث في ثبوتها أو عدم ثبوتها — تنقيد المحكمة التأديبية بما ورد بشأن هذه الأفعال في الحكم الجنائي — أساس ذلك : — احترام حجية الحكم الجنائي فيما فصل فيه .

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن ما نسب الى المطعون ضده هو تصديه بالضرب بآلة حادة على كل من . . . . . و . . . . . و . . . . . العاملين بالشركة وأحدث بهم الاصابات الموضحة بالتقارير الطبية حيث أحدث بالاول جرحا عرضيا بالرأس وأحدث بالثاني جرحا بيده اليمنى ، وأحدث بالثالث جرحا بوجهه وتصدية بالسبب على زملاء له في العمل كما تسبب في كسر ثلاثة ألواح زجاجية بمكاتب ادارة الأفراد . وهاتان المخالفتان ثابتتان في حق المطعون ضده من واقع أقوال الشهود واعترافه شخصيا . ولما كان ما فرط من المطعون ضده يكون في حقه خروجا على مقتضى واجبات وظيفته وسلوكه مسلكا لا يتفق والاحترام الواجب للوظيفة الذي تؤثمه المادة ٤/٧٨ ، ٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فضلا عن ذلك فانه يشكل في ذات الوقت جريمة جنائية من جرائم القانون العام، وقد قدمته النيابة العامة للمحاكمة الجنائية التي انتهت الى ادانته عنها جنائيا بحكم نهائى قضى بحبسه لمدة أسبوع مع ايقاف التنفيذ ولما كان هذا الحكم قد أصبح نهائيا وحاز قوة الأمر المقضى به واكتسب انجبية فيما قضى به في منطوقه وفي الأسباب التي قام عليها وهي ثبوت مسؤولية المطعون ضده عما بدر منه وأهليته لتوقيع العقاب .

ومن حيث أن القضاء الجنائي هو المختص بإثبات أو نفي المسؤولية الجنائية عما وقع من المطعون ضده من أفعال تكون الجريمة الجنائية وقد قضى فيها بحكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضى به فلا يسوغ للمحكمة التأديبية وهي بصدد محاكمته تأديبيا عن ذات الأفعال في شقها التأديبي أن تعاوز البحث في ثبوت أو عدم ثبوت هذه الوقائع في حق المطعون ضده أو مدى مسؤوليته عنها رغم وقوعها منه لأن ذلك يتناقض مع حجية الحكم الجنائي الذي فصل في هذه المسألة بصفة نهائية وكان يتعين على المحكمة التأديبية أن تنقيد بما ورد بشأنها في الحكم الجنائي وأذ خلصت المحكمة التأديبية الى براءة المطعون ضده تأسيسا على عدم مسؤوليته عن هذه الأفعال استنادا الى أنه مصاب بأمراض عصبية ونفسية وأن ارتكابه للمخالفات كان في فترة مرضه فأنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ويتمين لذلك إلغاء الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن المخالفة المنسوبة للمطعون ضده والتي ثبتت في حقه على النحو المشار اليه قد وردت في لائحة الجزاءات الخاصة بالشركة تحت البند ( ١٠ ) ومقرر لها جزاء الخصم من المرتب لمدة ثلاثة أيام في حالة ارتكابها لأول مرة ثم خمسة أيام في المرة الثانية وسبعة أيام في المرة الثالثة وعشرة أيام في المرة الرابعة ، وأنه وإن كانت هذه اللائحة تنقيد الشركة الا انها لا تنقيد المحكمة التأديبية التي لها انتقاء الجزاء الملائم من بين الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث أن ملف المطعون ضده راجع بالمخالفات وغالبيتها من نوع المخالفتين المنسوبتين اليه وهي التعدي بالضرب والسباب والألفاظ البذيئة على الزملاء والرؤساء والأطباء واحداث الشغب في دوائر العمل . منها مجازاته بخمسة ثلاثة أيام من راتبه لتعديده بالألفاظ البذيئة على الدكتور . . . . يوم ٢٧/١/١٩٨٢ ، ومجازاته بخمسة ثلاثة أيام لتعديده

بالألفاظ البذيئة على رئيس أقسام الأجور . . . . يوم ١٩٨٢/٢/٣ ،  
وخصم يوم من مرتبه لتعديه على . . . . . يوم ١٩٨٢/٣/٢٠  
وخصم يومين لاخلاله بواجباته الوظيفية يوم ١٩٨٢/٣/٢٢ وخصم يوم  
من راتبه لتعديه بالضرب على الحارس . . . . . يوم ١٩٨٢/٥/١٩ ،  
ومجازاته بخصم سبعة أيام من راتبه لتعديه على العامل . . . . .  
يوم ١٩٨٢/٦/٥ ومجازاته بالوقف عن العمل لمدة شهر لاحداثه الشغب  
والفوضى بمستشفى الشركة والتعدي على العاملين فيها بالألفاظ البذيئة  
وسب الدين وتهديد المرضى . . . . . بالضرب خارج المصانع وذلك  
يوم ١٩٨٢/١٢/١٤ .

ومن حيث أن ما نسب الى المطعون ضده قد ثبت في حقه ويشكل  
خروجاً منه على مقتضى واجبات الوظيفة وسلوكه مسلماً لا يتفق  
والاحترام الواجب الأمر الذي يسوغ مساطته تأديبياً والمحكمة تأخذ في  
اعتبارها تكرار المخالفات منه واعتياده عليها ومن ثم تأخذه بشيء من  
الشدّة حتى يكون ذلك رادعاً له لسلوك الطريق المستقيم ومن ثم تجازيه  
بخصم شهر واحد من راتبه .

(طن رقم ٢٤٩٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/٦/١٧)

### قاعدة رقم (٣١٧)

#### المبدأ :

المحكمة المدنية تنقيد بما أثبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع  
دون أن تنقيد بالتكليف القانوني لهذه الوقائع — الحكم الجنائي  
لا يكتب حجية أمام القضاء التأديبي الا فيما فصل فيه هذا الحكم  
من وقائع مفصلة فيه .

المحكمة : أن الطاعنين لم يرتضيا الحكم المذكور لذا أقاموا  
الطن المثل على نفي من أنه وقد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

فما ذهب اليه الحكم لا يتفق مع الواقع من القانون • ذلك لأن المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون من عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي نهائي ، ويعرضه الأمر عند عودة العامل الى عمله على السلطة المختصة لتقرر ما يتبع في شأن مسؤولية العامل التأديبية فاذا اتضح عدم مسؤوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه • » وأن أعمال سلطة وقف العامل عن عمله اذا ما اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ليست وقفا على التحقيق الذي تباشره السلطة الادارية لم يمتد الى ما يجرى في المجال الجنائي من تحقيق حول ذات المخالفات اذا ما خالطها شبهة الجريمة • وأن المحكمة المدنية تتقيد بما أثبتته المحكمة الجنائية في حكمها من وقائع دون أن تتقيد بالتكييف القانوني لهذه الوقائع والحكم الجنائي لا يكتسب حجية أمام القضاء التأديبي الا فيما فصل فيه هذا الحكم من وقائع مفصلة فيه • وبانزال تلك المبادئ على الدعوى الماثلة نجد أن المطعون ضده المتهم في قضية رشوة رقم ٧٣٨٦ لسنة ١٩٨٣ أمن دولة وصدر قرار النيابة العامة بحبسه احتياطيا على ذمة القضية المذكورة ولم ينته منها الأمر بعد وأن ما ذكره في صحيفة دعواه وما أودعه من مستندات هي عبارة عن صورة ضوئية من الحكم الجنائي الصادر في القضية رقم ٦٠٥٣ لسنة ١٩٨٣ الصادر ببراسته فان هذه الجنائية تختلف عن قضية الرشوة المحرر عنها المحضر رقم ٧٣٨٦ لسنة ١٩٨٣ الذي صدر على أساسها القرار المطعون فيه • وبالتالي يكون المطعون ضده قد قدم أوراقا خاصة بجنائية أخرى ليست هي موضوع الدعوى محل الطعن • ومن ثم لا يكون ثم قرار سلبي بالامتناع عن اعادته للعمل وليس هناك ما يوجب الحكم بوقف تنفيذه •

من حيث أنه يبين من الشهادة الرسمية المؤرخة ١٩٨٦/٧/٧ المقدمة من المطعون ضده بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢١ ضمن حافظة مستنداته أن قضية

الجنابة رقم ٦٠٥٣ لسنة ١٩٨٣ العجوزة المقيدة برقم ٩٠٣ لسنة ١٩٨٣  
كلى الجيزة مقيدة ضد . . . . « تهمة الرشوة » وحكم فيها بجلسة  
١٩٨٥/٦/٩ حضوريا ببراءته من التهمة المسندة اليه والحكم أصبح  
نهائيا .

ويبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أنها كانت مقيدة أصلا في  
بداية التحقيقات برقم ٧٣٨٦ لسنة ١٩٨٣ ادارى العجوزة كلى الجيزة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد جاء متفقا مع صحيح حكم  
القانون من حيث الواقع والقانون . ذلك لأن القرار المطعون فيه يتوقف  
وجوده وعدم بقاءه بتحقيق الحبس الاحتياطي أو الافراج منه . واذ كان  
المطعون ضده قد أفرج عنه من الحبس الاحتياطي بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٥  
ثم حكم ببراءته عن ذات التهم بتاريخ ١٩٨٥/٦/٩ فمن ثم يكون الحكم  
المطعون فيه حسب الظاهر من الأوراق وقد صدر في الشق المستعجل من  
الدعوى المقامة من المطعون ضده ، بعد أن تبين توافر ركنى الجدية  
والاستمجال على النحو آنف البيان قد جاء متفقا مع صحيح حكم القانون .  
ويكون الطعن المائل على غير سند من الواقع والقانون جديرا بالرفض .  
( طعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٨/٧/١٩٩٢ )



حادى عشر — لا يترتب على حلول جهة ادارية محل  
الجهة الادارية المختصة انقطاع سير الخصومة

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

حلول جهة ادارية اخرى حلولا قانونيا محل الجهة الادارية المختصة اصلا فى الدعوى لا يترتب عليه انقطاع سير الخصومة فيها طبقا للمادة ١٢٠ مرافعات — غاية الامر أن محل الجهة الادارية الجديدة محل الجهة الأولى فيما لهذه الأخيرة من حقوق وما عليها من التزامات — لا يدعو هذا الامر أن يكون تنظيما للصالح العام لا يؤدي الى زوال الصفة او فقد الأهلية الموجب للحكم بانقطاع سير الخصومة .

**الحكمة :** ومن حيث أنه فيما ذهبت اليه الجهة الادارية الطاعنة بالنعمى على الحكم المطعون فيه بأنه خالف القانون بقضائه برفض الدفع المبدى منها بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة حيث اقيمت الدعوى ابتداء ضد رئيس مجلس الوزراء على حين أنه بصدر القرار الجمهورى رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه أصبح مقرر المجلس القومى للسكان هو صاحب الصفة فى التقاضى ، فانه عن هذا الوجه من النعمى فهو مردود بأن حلول المجلس القومى للسكان محل المشروع القومى لتنظيم الأسرة الذى حل محل جهاز تنظيم الأسرة انما يتم تلقائيا بحكم القانون، ولذلك فان حلول جهة ادارية اخرى حلولا قانونيا محل الجهة الادارية المختصة اصلا فى الدعوى لا يترتب عليه انقطاع سير الخصومة فيها طبقا للمادة ١٣٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، وأن غاية الامر أن محل الجهة الجديدة محل الجهة الأولى فيما لهذه الأخيرة من حقوق وما عليها من التزامات ، ويترتب على ذلك تلقائيا بحكم هذا الحلول القانونى اذ لا يدعو الامر فى هذا الخصوص

أن يكون تنظيمًا للمصالح العامة لا يؤدي إلى زوال الصفة أو فقد الاهلية  
الموجب للحكم بانقطاع سير الخصومة في حكم المادة ١٣٠ المشار إليها ،  
وهو ما نصت عليه المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٤٤٤ لسنة  
١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٥  
بتنظيم المجلس القومي للسكان على أن ( يستبدل بنص المادتين التاسعة  
والعاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٥ بتنظيم المجلس  
القومي للسكان ) النصان الآتيان : — ( مادة ٩ — يتولى مقرر المجلس  
القومي للسكان تمثيل المجلس في صلاته بالغير وأمام القضاء وتكون له  
الاختصاصات المقررة للوزير بالنسبة إلى شئون المجلس والعاملين ) ،  
مادة ١٠ ( يحل المجلس القومي للسكان محل المجلس الأعلى لتنظيم  
الأسرة والسكان ، كما يحل المجلس القومي للسكان محل المشروع القومي  
لتنظيم الأسرة وتؤول إلى المجلس القومي للسكان جميع حقوق والقرارات  
المشروع القومي لتنظيم الأسرة ، وينقل إليه جميع العاملين بالمشروع  
المذكور ) ، ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الخصومة  
موجهة إلى مقر المجلس القومي للسكان مستندا في ذلك إلى ما ورد النص  
عليه بالقرار الجمهوري رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٨٦ بجلول المجلس القومي  
للسكان محل المشروع القومي لتنظيم الأسرة بحسب أن هذا الحلول  
انما يتم تلقائيا وبقوة القانون وبالتالي يعتبر مقرر المجلس القومي  
للسكان ممثلا في الدعوى بدلا من رئيس مجلس الوزراء ، فإن الحكم  
المطعون فيه لا يكون على هذا الوجه قد خالف القانون فيما انتهى إليه  
بقضائه برفض الدفع المشار إليه ، ويكون النعي عليه بهذا الوجه من  
النعي غير قائم على أساس سليم من القانون متعين الرفض .

( ملعن رقم ٣١٨١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩١/١/٢٩ )

## ثاني عشر — جواز اقامة الدعوى دون انتظار نتيجة البت في التظلم وانقضاء المواعيد المقررة قانونا

### قاعدة رقم (٣٦٩)

#### المبدأ :

قبول دعوى المدعى دون انتظار نتيجة البت في التظلم وانقضاء  
المواعيد المقررة قانونا — رفع الدعوى في مثل هذه الحالة وانقضاء  
المواعيد القانونية أثناء سير الدعوى دون اتخاذ جهة الادارة اجراء تجيب  
فيه المدعى الى طلباته — فان دعواه تكون مقبولة شكلا .

**المحكمة :** ومن حيث أن الظمن يتأسس على أنه صدر مجصفا  
بحقوق الهيئة الطاعنة ، ومبنيًا على مخالفة للقانون ، والخطأ في تأويله  
وتطبيقه ، فمن الناحية الشكلية فإن القرار الظمن رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٤  
صدر بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٤ وتظلم منه في ١٧/٣/١٩٨٤ وأقام دعواه  
في ٣١/٣/١٩٨٤ ولم ينتظر المواعيد القانونية ، مما فوت عليه فرصة  
الرد ، حيث حفظت الهيئة تظلمه طالما لجأ للقضاء ، كما وأنه صدر قرار  
وزير الكهرباء رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٨٥ بنصب المدعى لشغل وظيفة مدير  
الادارة العامة للتركيبات الميكانيكية بمحطة كهرباء دمنهور بهيئة كهرباء  
مصر ، وهي احدى وظائف الادارة العليا ذات الربط ٢٣٠٤/١٥٠٠ جنيتها  
مع منحه بدل التمثيل المقررة بالاضافه الى أنه عين بعد ذلك في هذه  
الوظيفة الاخيرة ، ومن ثم لا يوجد للمدعى مصلحة في طعنه ، وعن  
المصلحة المادية والادبية في القرار الظمن فهي غير قائمة ، حيث أنه لم  
يكن يتقاضى بدل تمثيل واصبح يتقاضى بدل تمثيل في الوظيفة التي نصب  
اليها ، أما الربط بين الغاء القرار وما قدمه المدعى من مذكرة لتقييم  
اتفاقيتين فهو أمر منوط بجهات التحقيق ولا شأن له باستمرار نديه لهذه  
الوظيفة .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٤/٧/١٩٨١ صدر قرار رئيس مجلس ادارة  
هيئة كهرباء مصر رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨١ نص فيه على أن يقوم السيد  
المهندس . . . . . مدير ادارة التخطيط بالفئة ( ١٨٠٠/٩٦٠ )  
بادارة الهيئة . للقوى العاملة بديوان عام الهيئة بعمل مدير الادارة العامة  
للتدريب بديوان عام الهيئة .

وبتاريخ ١٣/٣/١٩٨٤ صدر قرار رئيس مجلس ادارة الهيئة بالفاء  
القرار المشار اليه ونذبه للعمل بادارة الهيئة للدراسات والبحوث  
والتطوير ، مشروع محطة فحم سيناء .

ومن حيث أنه عن قبول دعوى المدعى دون انتظار نتيجة البت في  
التظلم وانقضاء المواعيد المقررة قانونا ، فان قضاء هذه المحكمة جرى  
على أن رفع الدعوى في مثل هذه الحالة ، وانقضاء المواعيد القانونية أثناء  
سير الدعوى دون اتخاذ جهة الادارة اجراء تجيب فيه المدعى الى طلباته ،  
فان دعواه تكون مقبولة شكلا .

( طعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٩١ )

ثالث عشر — المحكمة سلطة تقديرية في تقدير  
مبلغ التعويض المستحق

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

تقدير مبلغ التعويض هو من سلطة محكمة الموضوع وحدها وفقا لما تبينه من ظروف الدعوى وواقع الحال ، وحسبما يتكشف لها من خلال المستندات المقدمة اليها — لا رقابة على المحكمة في ذلك مادام قد اكتمل لحكمها بالتعويض عناصره القانونية .

**المحكمة :** ومن حيث أنه وان كان من المستقر عليه أن تقدير مبلغ التعويض هو سلطة محكمة الموضوع وحدها وفقا لما تبينه من ظروف الدعوى وواقع الحال ، وحسبما يتكشف لها من خلال المستندات المقدمة اليها وأنه لا رقابة على المحكمة في ذلك ما دام قد اكتمل لحكمها بالتعويض عناصره القانونية ، واذ كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قدرت ما لحق المدعين من أضرار مادية وأدبية على النحو الذي أوردته في حكمها وأدخلت في اعتبارها الظروف والملايسات المحيطة بالموضوع ، وأحقية المدعين في مطالبة واضعى اليد قضاء بحقوقهم في مقابل الانتفاع بأرضهم دون أن يمس ذلك بحقوقهم القانوني في استلام الأرض طبقا للقرار — وانتهت الى أنها ترى التعويض عن كافة الأضرار تعويضا جزافيا بمبلغ قدره ثلاثون ألف جنيه عن تلك الأضرار حتى تاريخ اقامة الدعوى ويمكن للطاعنين المطالبة بالتعويض عن استمرار الأضرار التي تحيط بهم بعد ذلك التاريخ وحتى اتمام تنفيذ الحكم الصادر لصالحهم بشأن الأرض سالفة الذكر . فمن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه يكون في غير محله ومتعين الالتفات عنه .

(طنن رقم ١٧٦٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/١١/٢٢)

## رابع عشر — يجب على المحكمة أن تبين عناصر التعويض في حالة الحكم بالتعويض

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

المحكمة ليست ملزمة بتعقب دفاع أو أوجه طعن الطاعن والرد عليها تفصيليا — في حالة الحكم بالتعويض يجب على المحكمة أن تبين عناصر التعويض أما إذا انتهت المحكمة الى رفض طلب التعويض فأنها ليست ملزمة بالرد على عناصر التعويض المطالب بها .

**المحكمة :** ومن حيث أن هذا الوجه من أوجه الطعن مردود عليه بأن الأصل يقضى بأن المحكمة ليست ملزمة بتعقب دفاع أو أوجه طعن الطاعن والرد عليها تفصيليا وما دام أنها انتهت الى أن سحب القرار المطعون فيه في وقت يسير يعتبر خير تعويض فأنها ليست ملزمة بالرد على عناصر التعويض سواء كانت مادية أو أدبية كما أن الاستناد الى حكم محكمة للنقض المشار اليه استنادا في غير محله إذ أن هذا الحكم ينطبق في حالة الحكم بالتعويض إذ يجب على المحكمة في هذه الحالة أن تبين عناصره ، أما إذا ما انتهت المحكمة الى رفض طلب التعويض جملة وتفصيلا فأنها ليست ملزمة بالرد على عناصر التعويض المطالب بها ومتى كان ذلك فانه يتعين طرح هذا الوجه من أوجه الطعن جانبا لعدم استناده الى أساس من القانون .

( طعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٣ )

### خامس عشر — انقضاء الدعوى التأديبية بوفاة المتهم

#### قاعدة رقم (٢٧٢)

##### المبدأ :

المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بان الدعوى الجنائية تنقضى بوفاة المتهم — تطبق بشأن انقضاء الدعوى التأديبية لخلو قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية من النص على انقضاء الدعوى بوفاة المتهم .

**الحكمة :** ومن حيث أنه بخصوص الطعن المقام من الطاعن بصفته ضد المطعون ضدهما الاول والسادس فان المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن ( تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ) . ونظرا لأن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ١١٧/١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية قد خليا من النص على انقضاء الدعوى بوفاة المتهم ومن ثم فان المادة سالفة الذكر تصبح هى الواجبة التطبيق ، ولما كان الثابت من الاوراق أن المطعون ضده الاول . . . . . قد توفى بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤ وأن المطعون ضده السادس . . . . . قد توفى بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٦ مما يتعين معه الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية ضدهما لوفاتهما الى رحمة الله تعالى طبقا للمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية سالفة الذكر .

( طعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٩٣ )

## سادس عشر — فتح باب المرافعة

### قاعدة رقم (٢٧٣)

#### المبدأ :

لم يشترط المشرع عند فتح باب المرافعة اعلان طرفي النزاع — كل ما تطلبه هو أن يكون ذلك لأسباب جديّة تبين في محضر الجلسة — يقوم النظام القضائي بمجلس الدولة أساساً على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محدّدة وليس من حقّ ذوي الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة الشفهية .

**المحكمة :** ومن حيث أنّه بالنسبة الى ما آثاره المدعى عليه بمذكرة دفاعه عن انعدام الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بجلسة ٤ من مارس ١٩٨٩ في الطعن رقم ٣٣٤٩ لسنة ٣٤ القضائية — موضوع الدعوى الماثلة — بما يجعل لقاضي التنفيذ بالمحاكم العادية اختصاص الفصل في الاشكال المقدم عنه باعتباره عملاً مادياً منعدم الاثر، فإن ذلك وقد بنى على أساس أن المحكمة بجلسة النطق بالحكم التي حددت لها جلسة ٤/٣/١٩٨٩ قررت اعادة الطعن الى المرافعة لتغيير تشكيل الهيئة وقررت اصدار الحكم آخر الجلسة دون اعلان الخصوم ودون أن تكون الهيئة التي سمعت المرافعة هي الهيئة التي أصدرت الحكم ، فإن ذلك بدوره دفاع منهار الأساس لفقدان سنده من القانون ذلك أن المادة ١٧٣ من قانون المرافعات لا تتطلب عند فتح باب المرافعة اعلان طرفي النزاع وكل ما تطلبته هو أن يكون فتح باب المرافعة لأسباب جديّة تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر وهذا ما حرصت المحكمة على اثباته في محضر الجلسة إذ قررت فتح باب المرافعة لتغيير تشكيل الهيئة يضاف الى ذلك انه من المبادئ الأساسية في فقه المرافعات أنه اذا حضر المدعى عليه في أية جلسة أو أودع مذكرة بدفاعه اعتبرت الخصومة



حضورية في حقه ولو تخلف بعد ذلك كما أن النظام القضائي بمجلس  
الدولة يقوم أساسا على مبدأ المرافعات التحريرية في مواعيد محددة  
وليس من حق ذوى الشأن أن يصروا أمام المحكمة على طلب المرافعة  
الشفهية وهذا هو ما استقر في قضاء هذه المحكمة القديم منه والحديث  
( على سبيل المثال حكما في الطعن رقم ١١٨٥ و ١٢٠٣ لسنة ١٤  
القضائية جلسة ٢٢ أبريل ١٩٧٢ وفي الطعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٦ القضائية  
جلسة ٢٣ يونيه ١٩٨٤ وفي الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٨ القضائية جلسة  
أول يونيه ١٩٨٥ .

(طعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٨٩)

## الفصل الثاني

### دعوى الالفاء

#### الفرع الأول — تكييف دعوى الالفاء وطبيعتها

##### أولاً — رقابة المشروعية

##### قاعدة رقم (٢٧٤)

##### المبدأ :

محاكم مجلس الدولة تباشر الرقابة على مشروعية قرارات وتصرفات الادارة متمتعة بالاستقلال الكامل عن أية سلطة في الدولة في أداء رسالتها في حدود الدستور والقانون — ولكنها لا تحل محل جهة الادارة في أداء واجباتها ومباشرتها لمسئوليتها التنفيذية والتي اناطها بها كذلك الدستور والقانون واللوائح التنظيمية والتي تتحمل الادارة مسئولية أدائها لها مننيا وجنتيا واداريا وسياسيا .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة يجرى على أنه طبقا لحكم المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يتعين للحكم بوقف تنفيذ القرار الاداري توافر ركنين الاول هو ركن الجدية بأن يكون القرار المطعون فيه معيبا بحسب الظاهر من الأوراق مما يحمل على ترجيح الغائه عند الفصل في الموضوع والثاني هو ركن الاستمجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث أنه ولئن كان الدستور قد كفّل حق التعليم لكل المواطنين على نحو سواء بما يحقق الرّبط بينه وبين حلجات المجتمع كما أن الدولة ملزمة بأن تكفل تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وتخضع لسيادة القانون

أساس الحكم في الدولة ( المواد ٨ ، ٦٤ ، ٦٥ من الدستور ) ومن ثم فإن هذا الحق يتساوى فيه كل مواطن بلا تمييز الا بقدر ما يميز فيه الفرد اقرانه بقدرته على تحصيل العلم وترتيب نتائج هذا التحصيل على نحو يفيد المجتمع ولهذا شرع المجتمع نظام الامتحان أو الاختبار ليتمكن من التمييز بين طلاب العلم على قدر تباينهم في التفوق وترتيب هذا التفوق في مراتب محددة ولما كان الاصل أن ما تسفر عنه نتيجة الامتحان تكون هي وحدها مناط التمييز بين الطلاب الا أن المشرع قد يخرج على هذا الاصل استثناء بقاعدة تنظيمية عامة يكون هدفها مساعدة بعض من تعثر من الطلاب في هذا الامتحان وذلك باضافة بضع درجات الى ما حصله من درجات تصل بهم الى درجة النجاح فحسب بقصد توفير أماكن لغيرهم من جهة وحتى يستطيع بذلك الحصول على مؤهل يكون سنده ووسيلته لأداء أحد الأعمال أو لشغل إحدى الوظائف في المجتمع من جهة أخرى وهذا الاستثناء أو الخروج على الاصل السالف بيانه يقدر بقدره فلا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره .

ومن جهة أخرى ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة منذ انشائها أنه طبقاً لأحكام الدستور والقانون فإن رقابة القضاء الإداري ومحاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية هي رقابة مشروعية تسلطها على القرارات المطعون فيها لمقرنها بميزان القانون والشرعية والمصلحة العامة فتلتفيها أو توقف تنفيذها لو تبين صدورها مخالفة لأحكام انقانون بصفة عامة أو انحرافها عن الغاية الوحيدة التي حددها الدستور والقانون لسلامة تصرفات الإدارة وهي تحقيق المصالح العام الى تحقيق غير ذلك من الأغراض غير المشروعة لجهة الإدارة أو لأى من العاملين بها وأن رقابة الالغاء يتفرع عليها رقابة وقف تنفيذ القرار الإداري ويجب أن يستند القاضي الإداري فيما يقضى بوقف تنفيذه من قرارات إدارية بحسب الظاهر من الأوراق وفي الحدود التي يقتضيها القضاء بوقف التنفيذ على ما يبدو بحسب الظاهر من الأوراق وفي الحدود التي يقتضيها

القضاء بوقف التنفيذ على ما يبدو من عدم مشروعية القرار فضلا عن توفر نتائج يتخذ تداركها على استمرار التنفيذ ما لم يوقف أثر القرار غير المشروع على سبيل الاستعجال وهذه الرقابة التى تقوم عليها ولاية محاكم مجلس الدولة على القرارات الادارية وتقوى المحكمة الادارية انعليا نظر الطعون فى أحكام محاكم مجلس الدولة الجائز الطعن فيها أمامها — ووزن هذه الاحكام بميزان القانون من حيث الشكل أو الاجراءات أو سلامة مباشرتها لولاية رقابة الالغاء أو وقف التنفيذ على القرارات الادارية على النحو سالف البيان طبقا وفى حدود أحكام الدستور والقانون ، ولا يحل القضاء الادارى على أى نحو فى مباشرته لرقابة الالغاء ووقف التنفيذ محل الجهة الادارية فى أداء واجباتها ومباشرة نشاطها فى تسير المرافق العامة وادارتها ومباشرة السلطات الادارية والتنفيذية الممنوحة لها طبقا للدستور والقانون على مسئولية الادارة السياسية والمدنية والجنائية والتأديبية — كما أن مجلس الدولة لا تلتزم محاكمة فى مباشرة رقابتهما للمشروعية على قرارات وتصرفات الجهات التنفيذية بالادارة العاملة لواجباتها بغير أحكام الدستور والقانون ولسيادة القانون ، وعلو المصلحة العامة الغاية الوحيدة لكل ممارسة للسلطة العامة وسند مشروعية هذه الممارسة ومبررها وقد نظمت أحكام الدستور والقانون هذه المبادئ والأصول العامة الحاكمة لحدود رقابة المشروعية للقضاء الادارى على القرارات الادارية وولاية المحكمة الادارية العليا فى رقابة أحكام محاكم مجلس الدولة الأدنى منها فى مباشرتها لاختصاصها على النحو سالف البيان فقد نصت المادة ٦٤ من الدستور على أن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة كما نصت المادة ٦٥ على أن تخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وهما ضمانان أساسيان لحماية الحقوق الحريات وحظرت المادة ٦٨ النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء وجعلت المادة ٧٢ امتناع الموظفين العموميين عن تنفيذ الاحكام القضائية أو تعطيل تنفيذها من جانبهم جريمة يعاقب عليها القانون والمحكوم له فى هذه الحالة حق

رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة وكما أنط الدستور برئيس الجمهورية في المادة ١٣٠ رئاسة السلطة التنفيذية وممارستها على النوجه المبين في الدستور والقانون ونظم في المواد ( ١٣٨ — ١٥٢ ) وفي المواد ( ١٥٣ — ١٦٠ ) مباشرة الحكومة والوزراء وأعضاء السلطة التنفيذية لواجباتهم في خدمة المصالح العامة للشعب ، ونصت المادة (١٦٥) على أن السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ونصت المادة (١٦٦) على استقلال القضاة ، ونصت المادة (١٧٢) على أن مجلس الدولة هيئة مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى التأديبية .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق جميعه فان محاكم مجلس الدلة تباشر الرقابة على مشروعية قرارات وتصرفات الادارة متمتعة بالاستقلال الكامل عن أية سلطة في الدولة في أداء رسالتها في حدود الدستور والقانون ولكنها لا تحل محل جهة الادارة في أداء واجباتها ومباشرتها لمسؤوليتها التنفيذية الى أنطاطها بها كذلك الدستور والقانون واللوائح التنظيمية والتي تتحمل الادارة مسؤولية أداؤها لها مدنيا وجنائيا واداريا وسياسيا . ومن ثم فان ولاية رقابة مشروعية القرار محل هذه المنازعة التي تباشرها محكمة القضاء الاداري لا يحق بحسب أحكام الدستور أو القانون أن تمتد أبعد مدى من القضاء بوقف التنفيذ أو الالغاء ولا تشمل اعلان وتحديد موضوع النتيجة ولا أن تمتد الى تصحيح أوراق الامتحان وتقدير الدرجات التي يستحقها الطالب عن الاسئلة أو كل جزء منها وانما تقف هذه الرقابة للمشروعية عند حدها الطبيعي وهي مراجعة قرارات الادارة وتصرفها الايجابي والسلبي ووزنه بميزان المشروعية وسيادة القانون ووقف تنفيذ أو الغاء ما يتبين خروجه من قرارات الادارة وتصرفاتها عن ذلك لتقيد الادارة وفقا لما تتضمنه الاحكام منطوقا وأسبابا مرتبطة به تصحيح تصرفاتها وقراراتها اعلاء للمشروعية وسيادة القانون .

( طعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/٢ )

( طعن رقم ٢١٥٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٢/١/٢٦ )

## قاعدة رقم (٢٧٥)

### المبدأ :

المنازعة الادارية تتميز بأنها تحرك رقابة المشروعية وتحقق سيادة القانون بالنسبة لحل المنازعة ولو كانت طعنا بالالغاء — الا انها قد تنتهى بالترك أو بانتهاء الخصومة بتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى — ينتج الترك أو انتهاء الخصومة اثره فيها في الحدود التى عينها القانون — يتعين على القاضى الادارى أن يراعى في حالة الترك أو انتهاء الخصومة المشروعية والمصلحة العامة — ايا كان مدى الترك أو التسليم بطلبات المدعى بانتهاء الخصومة الادارية فان مهمة القاضى الادارى عندئذ لا تعدو أن تكون اثبات ذلك نزولاً على حكم القانون في هذا الخصوص — دون التصدى للفصل في موضوع النزاع كقاعدة عامة — ما دامت قد توفرت الشروط القانونية للترك وبعد أن تتحقق المحكمة من صدوره أو قبوله بصورة صحيحة عن صاحب الاختصاص القانونى بالجهة الادارية وبعد استيفاء رأى الهيئات القانونية المختصة قانوناً — يتعين أيضاً التحقق من صحة صدور القرار أو التصرف الادارى الذى يزعم الأفراد انها قد صيررت لتستجيب لطلباتهم في الدعوى فيتعين على المحكمة المختصة التحقق من صدور تصرف الجهة الادارية أو قراراتها للتحقق من الجهة المختصة وعدم مخالفتها بحسب الظاهر من الأوراق والبيانات لأحكام الدستور والقانون .

**المحكمة :** ومن حيث أنه من المسلم به أن المنازعة الادارية رغم ما تتميز به بأنها تحرك رقابة المشروعية وتحقق سيادة القانون بالنسبة لحل المنازعة ولو كانت طعنا بالالغاء الا انها مع هذه الطبيعة المتميزة المتعلقة بالصالح العام الذى هو غاية المشروعية وسيادة القانون قد تنتهى بالترك أو بانتهاء الخصومة بتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى ، وينتج الترك أو انتهاء الخصومة اثره فيها في الحدود التى عينها القانون وبمراعاة هذه الطبيعة المتعلقة بالصالح العام التى هو غايته وهدف كل قرار وكل

تصرف إدارى وارتباط أثر كل ذلك بالشخص المعنوى الذى هو بمنصف عامة الدولة بكل ما ينطوى فى كيانها القانونى من أشخاص قانونية عامة أخرى فإنه يتعين على القاضى الإدارى وهو قاضى المشروعية والمصلحة العامة أن يراعى فى حالة الترك أو انتهاء الخصومة هذه المشروعية والمصلحة العامة وضع ذلك فإنه أيا كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم بطلبات المدعى بإنهاء الخصومة الإدارية فمن المسلم به أن مهمة القاضى الإدارى عندئذ لا تمحى أن تكون اثبت ذلك نزولا على حكم القانون فى هذا الخصوص دون التقيد بالشروط القانونية للترك وبعد أن تتحقق المحكمة من صدوره أو قبوله بصورة صحيحة عن صاحب الاختصاص القانونى بالجهة الإدارية وبعد استيفاء رأى الهيئات القانونية المختصة قانونا وعلى رأسها هيئة قضايا الدولة ، وكذلك يتعين التحقق من صحة صدور القرار والتصرف الإدارى الذى يزعم الأفراد أنها قد صدرت لتستجيب لطلباتهم فى الدعوى فيتعين على المحكمة المختصة التحقق من صدور تصرف الجهة الإدارية أو قراراتها للتحقق من الجهة المختصة وعدم مخالفتها بحسب الظاهر من الأوراق والبيانات لأحكام الدستور والقانون أو عدم صدورها عن طريق التواطؤ بين الموظفين العموميين وأصحاب الشأن بالمخالفة للقانون بما يحقق مصلحة خاصة عن طريق الغش أو الغدر بالمصلحة العامة والدولة من خلال الاستجابة لطلبات غير مشروعة للطاعن أو للمدعى صاحب الشأن للتوصل الى الحكم بانتهاء الخصومة بما يرتبه من حجية فى هذا الشأن لا يجوز الاستناد إليها الا بناء على أساس سلامة التصرف أو القرار الذى أصدرته الإدارة بحسب ظاهر الأوراق وحيث أن المطعون ضده قدم بحافظة مستندات أمام دائرة فحص الطعون شهادة تفيد صدور قرار محافظ الغربية رقم ( ٦٤٣ ) بتاريخ ١٢/١/ ١٩٨٤ باعتقاد فتح الشارع رقم ٢ بمنطقة بحرى المتوكل بحى ثان بمدينة طنطا والسابق الغائه بقرار المحافظ المطعون فيه رقم ١٠ لسنة ١٩٨٤ والذى قضى الحكم المطعون فيه بالغائه وقد قررت الجهة الإدارية بصحة صدور هذا القرار

ومن ثم تكون الجهة الادارية الطاعنة قد استجابت لطلب المطعون ضده  
بالغاء هذا القرار الاخير وذلك في تاريخ لاحق لاقلمته الدعوى المطعون  
على الحكم الصادر فيها ومن ثم وبحسب ما ثبت وفق ما تقدم من ظاهر  
أوراق هذا الطعن فان الخصومة تبعا لذلك ونتيجة له تصبح غير ذات  
موضوع ولا محل لها ويتمين من ثم الحكم باعتبار الخصومة منتهية في هذا  
الطعن مع الزام الجهة الادارية المصروفات عملا بحكم المادة ( ١٨٤ ) من  
قانون المرافعات .

( طعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/٣ )



ثانياً — رقابة المشروعية تلتقى سندها في الدستور

### قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

الأساس في رقابة محاكم مجلس الدولة لمشروعية القرارات الادارية سواء في دعاوى الغاء هذه القرارات أم في دعاوى التعويض عنها هو خضوع الدولة للقانون وحق كل مواطن في اللجوء الى القضاء ومنه محاكم مجلس الدولة .

**المحكمة :** ومن حيث أن الأساس في رقابة محاكم مجلس الدولة لمشروعية القرارات الادارية سواء في دعاوى الغاء هذه القرارات أم في دعاوى التعويض عنها ، هو خضوع الدولة للقانون وحق كل مواطن في اللجوء الى القضاء ، ومنه محاكم مجلس الدولة ، بصفتها القاضي الطبيعي صاحب الولاية والاختصاص برقابة تلك المشروعية الغاء وتمويضاً ، وذلك بصريح مواد الدستور في المادة ( ٦٤ ) منه التي تنص على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وفي المادة ( ٦٨ ) منه التي حظرت تحصيل أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء وفي المادة ( ١٧٣ ) التي نصت على اختصاص مجلس الدولة بالمنازعات الادارية والدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى .

( طعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٢٧ )

### قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

دعوى الالفاء والمنازعات الخاصة بالطعن في الاحكام الصادرة بشأنها — شأنها شأن الدعوى الأخرى قد تنتهى بالترك أو بتسليم

المدعى عليه بطلبات المدعى متى توافرت الشروط القانونية المطلوبة —  
ينتج الترك أو التسليم أثره فيها في الحدود التي عينها القانون والتي  
تتفق مع الطبيعة المتميزة لهذه الدعوى — مهمة القاضى الإدارى لا تتعدو—  
مادام ليس ثمة ما يتعارض مع الطبيعة المتميزة للدعوى — ان يكون اثبات  
الترك نزولا على حكم القانون دون التصدى للفصل في أصل النزاع الذى  
يصبح غير ذى موضوع •

**الحكمة :** ومن حيث أن من المسلم به في الفقه والقضاء  
أن المنازعة الادارية وبصفة خاصة دعاوى الالغاء تتميز بأنها احدى  
الوسائل التى نظمها الدستور والقانون لتحقيق سيادة الدستور والقانون  
واعلاء المشروعية في الدولة من خلال احكام الرقابة على قرارات الادارة  
وتصرفاتها بواسطة محاكم مجلس الدولة في الدعاوى التى يقيمها  
المواطنون ذوى المصلحة وأصحاب الشأن طعنا بالالغاء في القرارات  
الادارية المخالفة للقانون ، وتحقيقا لهذا الغرض فان المشرع الدستورى  
قد حظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة  
القضاء وذلك في الفقرة الثانية مع المادة الثامنة والستين منه • ومن ثم  
فان هذه الدعاوى بما تحققه من اسهام في تحقيق الشرعية وسيادة  
القانون في الدولة تتميز بطبيعتها الادارية المرتبطة بالصالح العام للدولة  
وللمجتمع وان كان المدعون فيها من أصحاب المصلحة والمراكز القانونية  
الخاصة ، وعليه فان قضاء المشروعية في المنازعات الادارية يراعى هذه  
الطبيعة المتميزة لدعوى الالغاء •

ومن حيث أنه وفقا لما سلف وبناء عليه فان دعوى الالغاء والمنازعة  
الخاصة بالطمأن في الأحكام الصادرة فيها شأنها شأن الدعاوى الأخرى  
قد تنتهى بالترك أو بتسليم المدعى عليه بطلبات المدعى متى توافرت  
الشروط القانونية المطلوبة ، وينتج الترك أو التسليم أثره فيها في الحدود  
التي عينها القانون والتي تتفق مع الطبيعة المتميزة لهذه الدعوى بحسب  
ما إذا كان الترك منصيا على اجراءات الخصومة فقط ، كلها أو بعضها ،

أو كان التنازل عن طريق أو آخر من طرق الطعن في الحكم الذي يصدر في المنازعة ، وأيا كان مدى الترك أو التنازل أو التسليم فمن المسلم به أن مهمة القاضي الإداري عندئذ لا تعدو مادام ليس ثمة ما يتعارض مع الطبيعة المتميزة للدعوى — أن تكون اثبات الترك نزولا على حكم القانون دون التصدي للفصل في أصل النزاع الذي يصبح غير ذي موضوع ، ولما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المرافعة التي نظرت فيها محكمة أول درجة الدعوى أنه بالجلسة المعقودة في ١١/٦/١٩٨٨ حضر الأستاذ . . . . . المخامى نيابة عن الأستاذ . . . . . بصفته وكلا عن الدعوى وقرر بمحضر الجلسة ترك الخصومة بالنسبة الى المدعى عليهما الثالث والرابع وطلب حجز الدعوى للحكم ، فقررت المحكمة بالجلسة المذكورة اصدار الحكم بجلسة ١١/١٢/١٩٨٨ ثم مد أجل النطق بالحكم لجلسة ١٨/١٢/١٩٨٨ حيث صدر الحكم المطعون فيه ، وعلى ذلك فان الثابت من محاضر الجلسات أن الترك كان من المدعى منصرفا الى ترك الخصومة في مواجهة المدعى عليهما الثالث والرابع فقط وقد كان يختصمهما بصفتهما وزراء سابقين للداخلية وعن نفسيهما بصفتهما الشخصية وذلك دون المدعى عليهما الأول والثاني ولا ينصرف الى ترك الخصومة برمتها ومن ثم لا يكون ثمة ترك كامل للخصومة من المدعى على ما أثبتته الحكم المطعون فيه على خلاف الحقيقة الثابتة في الأوراق واذ قضى الحكم المطعون فيه باثبات ترك المدعى لدعواه ومن ثم يكون قد بنى قضاءه على واقعة لم تقع ولم تثبت في مجلس القضاء ، ولا سند لها على الاطلاق في أوراق الدعوى، ولا وجود لها في واقع الحال قد خالف الواقع والقانون ويتعين الحكم بالغاؤه .

ومن حيث ان المحكمة المطعون في حكمها لم تفصل في موضوع المنازعة ومن ثم يتعين الأمر باحالة الدعوى اليها للفصل في موضوعها ، وذلك لعدم حرمان الطرفين من درجة من درجات التقاضي التي كفلها لهما قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

(طعن رقم ٧٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/١/١٩٩٣)  
نفس المعنى . (طعن رقم ٣٧٠٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٩٢)

ثالثاً - قاضى المشروعية لا يصدر امر الى جهة الادارة

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

طلب المدعى الحكم بصفة مستعجلة بالافراج فوراً عن السيارات الواردة والتي ترد تباعاً على قوة الموافقات الاستمرارية التى سبق منحها له - وجوب استظهار نية المدعى من وراء هذه العبارات للتعرف على حقيقة التكيف القانونى لها بما يتفق والاختصاص المقرر لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى كقاضى للمشروعية - اذا كان وجه عبارة الطلبات وظاهر الفاظها مفاده اصدار الامر الى جهة الادارة بالافراج فوراً عن السيارات الواردة والتي ترد استناداً الى الموافقات الاستمرارية - التى منحت للمدعى فان ذلك مما يتأبى واختصاص قضاء المشروعية - لا يملك هذا القضاء اصدار امر الى جهة الادارة فيما هو من صلاحيتها وانما يقتصر اختصاصه على اجراء رقابة المشروعية على ما تصدره الجهة الادارية او تمتنع عن اصداره من قرارات متى كانت ملزمة قانوناً بذلك - حقيقة طلبات المدعى فى هذا الصدد الحكم باحقية فى استيراد السيارات الوارد بيانها بالموافقات الاستمرارية التى منحت له حق الشروط والاوزاع التى كانت سارية وقت منح هذه الموافقات الاستمرارية ، وعدم سريان الاحكام التى استحدثها قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ على الموافقات الاستمرارية السابقة عليه وذلك فيما تضمنه القرار المذكور من شروط خاصة باستيراد السيارات مع ما يترتب على ذلك من آثار تتحصل فى الافراج عن السيارات التى وردت او ترد مستقبلاً - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ينظر هذه الطلبات .

الحكمة : اذا كان المدعى قد عبر عن طلباته ، بحسبان أن دعواه اقيمت ابتداءً امام القضاء المستعجل المدعى ، بأنها بطلب الحكم

بصفة مستعجلة بالافراج فورا عن السيارات الواردة. والتي ترد تباعا على قوة الموافقات الاستيرادية التي سبق منحها له ، على نحو ما وزد بعريضة الدعوى ، الا أنه وقد احيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى فكان يتعين عليها أن تجرى على الطلبات المشار اليها حقيقة التكييف القانوني لها استظهارا لنية المدعى من ورائها وقضده من ابدائها ونما يتفق والاختصاص المقرر لقاضى المشروعية . وعلى ذلك واذا كان وجه عبارة الطلبات وظاهر ألفاظها مفادة اصدار الأمر الى جهة الادارة بالافراج فورا عن السيارات الواردة والتي ترد استنادا الى الموافقات الاستيرادية التى منحت للمدعى ( الطاعن بالطعن المائل ) فان ذلك مما يتبى واختصاص قاضى المشروعية اذ لا يملك أن يصدر أمرا الى جهة الادارة وانما يقتصر اختصاصه على اجراء رقابة المشروعية على ما تصدره الجهة الادارية أو تتمتع عن اصداره من قرارات متى كانت ملزمة قانونا بذلك فيحكم بالغاء القرار المعيب في الحالة الاولى وبالغاء القرار السلبى بالامتناع في الحالة الثانية . وفي ضوء ما أورده المدعى بعريضة الدعوى وبالمذكرات المقدمة منه أمام القضاء المحنى ، وقبل احالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى ، تتكشف حقيقة طلبات المدعى ، بعد أن ثار الخلاف بينه وبين جهة الادارة حول حقيقة مفاد حكم الأثر المباشر لقرار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ واتخاذ جهة الادارة مسلكا ايجابيا برفض الافراج عن سيارات وردت استنادا الى احدى تلك الموافقات الاستيرادية . بأنها بطلب الحكم بأحقية فى استيراد السيارات الوارد بيانها بالموافقات الاستيرادية التى منحت له وفق الشروط والاوزاع التى كانت سارية وقت منح هذه الموافقات الاستيرادية فلا تسرى على السيارات الواردة استنادا الى تلك الموافقات الاحكام التى استحدثتها قرر. وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن تعديل بعض أحكام قرار وزير التجارة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من شروط خاصة باستيراد السيارات مع ما يترتب على ذلك من آثار تنحصر فى الافراج عن السيارات التى وردت أو ترد مستقبلا استنادا الى الموافقات الاستيرادية المشار اليها أو فى فتح الاعتمادات

المستندية اللازمة عن تلك الموافقات . وبهذه المثابة تكون الطلبات في الدعوى هي طلبات موضوعية ، يطلب المدعى أن يكون الفصل فيها على وجه السرعة ، مما يندرج في مفهوم المنازعة الادارية التي يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فيكون قد جانب صحيح الواقع وحقيق حكم القانون مما يقتضيه معه الحكم بالغائه . ولما كان ذلك وكانت الدعوى ، حسب البادى من الأوراق ، غير مهياة للفصل فيها وقد طلب الطاعن احوالها الى محكمة القضاء الادارى لنظرها مع دعوى أخرى هي الدعوى رقم ١٩٥٠ لسنة ٤٣ القضائية تتصل بذات موضوع الدعوى المثلثة .

(طعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٩٠)

### قاعدة رقم (٢٧٩)

#### المبدأ :

لا يملك قاضى المشروعية أن يصدر أمرا الى جهة الادارة — يقتصر اختصاصه على اجراء رقابة المشروعية على ما تصدره الجهة الادارية أو تمتنع عن اصداره من قرارات متى كانت ملزمة قانونا بذلك — يكون على السلطة التنفيذية المختصة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ الأحكام التى يصدرها قاضى المشروعية — وذلك بما يحقق المشروعية وسيادة القانون على مسؤولية السلطة التنفيذية السياسية أمام السلطة التشريعية وتحت مسؤوليتها المدنية والجنائية التى يملك أصحاب الشأن تحريكها فى ذات الوقت لاجبارها على تنفيذ الأحكام التى جعل الدستور عدم تنفيذها جريمة من الوظائف العام يعاقب عليها قانونا — يكون للمحكوم له رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة .

المحكمة : ... الا أنه وقد احيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى فكان يتعين عليها أن تجرى على الطلبات المتسار اليها حقيقة

التكليف القانوني لها استظهارا لنية الشركة من ورائها ، وقصدها من ابدائها ، وبما يتفق والاختصاص المقرر لقاضي المشروعية ، وعلى ذلك اذا كان وجه عبارة الطلبات وظاهر ألفاظها اصدار الامر الى جهة الادارة بالافراج فورا عن السيارات التي ترد استنادا الى الموافقات الاستيرادية انتى منحت للشركة الطاعة فان ذلك مما يتأبى واختصاص قاضي المشروعية طبقا لما ينص عليه الدستور وقانون مجلس الدولة اذ لا يملك أن يصدر أمرا الى جهة الادارة لاستقلال السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية كما أن هذه السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية في الاطار الذي تبيحه أحكام الدستور وقانون مجلس الدولة ومن ثم يقتصر اختصاصه على اجراء رقابة المشروعية على ما تصدره الجهة الادارية أو تمتع عن اصداره من قرارات متى كانت ملزمة قانونا بذلك فيحكم بالغاء القرار المعيب في الحالة الاولى وبالنفاء القرار السلبى بالامتناع في الحالة الثانية ، وعلى السلطة التنفيذية المختصة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذه الاحكام نزولا على الشرعية بما يحقق المشروعية وسيادة القانون وذلك على مسؤوليتها السياسية أمام السلطة التشريعية وتحت مسؤوليتها المدنية والجنائية التي يملك أصحاب الشأن تحريكها في ذات الوقت لاجبارها على تنفيذ الاحكام التي جعل الدستور عدم تنفيذها جريمة من الموظف العام يعاقب عليها قانونا وللمحكوم له رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة (م ٧٢) وفي ضوء ما أوردته الشركة من طلبات بصحيفة الدعوى تتكشف حقيقة طلبات الشركة بعد أن آثار الخلاف بينها وبين جهة الادارة حول حقيقة مفاد حكم الاثر المباشر لقرار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ واتخاذ جهة الادارة مسلكا ايجابيا برفض الافراج عن سيارات وردت استنادا الى الموافقات الاستيرادية بانها بطلب الحكم باحقيتها في استيراد السيارات الوارد بيانها ، بالموافقات الاستيرادية التي منحت لها وفق الشروط والاوضاع التي كانت سارية وقت منح هذه الموافقات الاستيرادية فلا تسرى على السيارات الواردة استنادا الى تلك الموافقات الاحكام التي استحدثها

قرار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من شروط خاصة باستيراد السيارات مع ما يترتب على ذلك من آثار تتمصل في الافراج عن السيارات التي ترد استنادا الى تلك الموافقات الاستيرادية المشار اليها أو فتح الاعتمادات المستندية اللازمة عن تلك الموافقات وبهذه المثابة تكون الطلبات في الدعوى هي طلبات موضوعية تقوم على الغاء القرارات الصادرة بعدم الافراج عن هذه السيارات وتطلب الشركة أن يكون الفصل فيها على وجه السرعة وهو ما يعنى حتما وبالضرورة أن هذه الطلبات بالالغاء تشمل وقف التنفيذ مما يندرج في مفهوم المنازعة الادارية بالالغاء المقترن بوقف التنفيذ للقرارات المطلوب الحكم بالغائها أو يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى وقد ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب دون سند من الواقع أو القانون فيكون حقيقا بالالغاء .

( طعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٩/٣/١٩٩٢ )

في نفس المعنى وبذات الجلسة ( الطعون أرقام ٣٨ لسنة ٣٦ ق ،

٤٢٦٨ لسنة ٣٥ ق ) .



## رابعاً — دعوى الالغاء دعوى عينية

قاعدة رقم (٢٨٠)

### المبدأ :

الخصومة في دعوى الالغاء خصومة عينية منطلها اختصاص القرار الإداري في ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته — القرار الإداري هو موضوع الخصومة ومحلها في دعوى الالغاء — يتعين لقبول الدعوى أن يكون القرار قائما ومنتجا لآثاره عند اقامة الدعوى — مؤدى ذلك : — أنه إذا زال القرار الإداري قبل رفع الدعوى أو كان القرار الإداري النهائي لم يصدر بعد فإن الدعوى تكون غير مقبولة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه من المقرر قانونا أن الخصومة في دعوى الالغاء هي خصومة عينية منطلها اختصاص القرار الإداري في ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته ، وإذا كان القرار الإداري على هذا النحو هو موضوع الخصومة ومحلها في دعوى الالغاء ، فإنه يتعين لقبول الدعوى أن يكون القرار قائما ومنتجا لآثاره عند اقامة الدعوى . بمعنى أنه إذا زال القرار الإداري بعد رفع الدعوى ، أو كان القرار الإداري النهائي الذي يجوز الطعن فيه بالالغاء لم يصدر بعد ، فإن الدعوى تكون غير مقبولة .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على ملف طلب الترخيص رقم ٣١٤٥/١٥/١٥٠ — المودع حافظة مستندات الحكومة — أن الطاعن قدم طلب الترخيص بمصنع ومحل بيع الحلوى بتاريخ ٢٢/١١/١٩٨٣ ، ولكن جهة الإدارة (منطقة الاسكان والتعمير بحى مصر الجديدة) أخطرت بكتابتها رقم ٢٣٤ المؤرخ ١٧/١/١٩٨٤ بوقف النظر في الطلب الى حين تقديم موافقة شركة مصر الجديدة للاسكان على تغيير تخصيص المخبأ والمكان الموجودين بالبldروم الى النشاط المطلوب ، وكان هذا الاخطار قبل

مضى ستين يوما على تاريخ تقديم طلب الترخيص حتى لا يعتبر فوات هذه المدة جون رد من جهة الادارة بمثابة موافقة على موقع المحل طبقا لحكم المادة ٤ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية ، ثم قامت جهة الادارة بعد ذلك بالكتابة الى السيد المستشار النقانونى لمحافظة القاهرة للاستفادة بالرأى فيما اذا كان السير فى اجراءات الترخيص للمذكور يتعارض مع قرار محافظ القاهرة بعدم تحويل الجراجات لأنشطة أخرى من عدمه . ثم عادت جهة الادارة فأخطرت الطاعن بكتابها رقم ٣٠٥٢ بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٤ بايقاف النظر فى طلب الترخيص الى حين فحص الموضوع والحصول على موافقة جهات الاختصاص وأثر قيام المدعين برفع دعواهم أمام محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٣٠/٧/١٩٨٤ ، عرض الحى الموضوع على ادارة الشئون القانونية لابداء الرأى فى اعلان الطالب بالاشتراطات من عدمه ، فرأت الادارة انقانونية عدم السير فى اجراءات الترخيص حتى يحكم نهائيا فى الدعوى ، واعتمد هذا الرأى من مدير عام الاسكان ، وأخطر به الطاعن فى ١٢/٩/١٩٨٤ . ومفاد ما تقدم أنه لم يصدر من جهة الادارة قرار صريح أو ضمنى بالموافقة على الترخيص للطاعن بالمحل المذكور . بل أن جهة الادارة — كما يبين من الأوراق — حرصت على أن تخطر الطاعن فى المواعيد المقررة بوقف النظر فى طلبه ووقف السير فى الاجراءات الى حين الحصول على موافقات جهات الاختصاص . واستمر ذلك الى حين رفع الدعوى الماثلة . وأثر رفعها قررت الادارة عدم السير فى اجراءات الترخيص الى حين صدور حكم نهائى فى الدعوى .

ومن حيث أنه متى ثبت ذلك ، فقد انتفى القرار الادارى الذى يمكن مخاصمته بدعوى الالغاء .

(طن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٨/١/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

الخصومة في دعوى الالغاء هي خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري في ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته — يترتب على سحب القرار بمعرفة الجهة الإدارية ما يترتب على الغائه قضائيا — يعتبر القرار كأن لم يكن وتمحى آثاره من وقت صدوره — اذا استجابت الإدارة الى طلب سحب القرار فإن ذات النتيجة تترتب في حالة الغاء القرار بحكم واجب التنفيذ في دعوى مرفوعة من مدع آخر صاحب مصلحة في الغائه حتى ولو لم يصبح هذا الحكم نهائيا .

**الحكمة :** ومن حيث أنه لما كانت الخصومة في دعوى الالغاء هي خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري في ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته ، ويتربط على سحب القرار بمعرفة الجهة الإدارية ما يترتب على الغائه قضائيا اذ يعتبر القرار كأن لم يكن وتمحى آثاره من وقت صدوره وقد استقر القضاء على أنه اذا استجابت الجهة الإدارية المدعى عليها الى طلب المدعى في تاريخ لاحق لرفع الدعوى فإن الخصومة تبعا لذلك ونتيجة له تصبح غير ذات موضوع ويتمين من ثم الحكم باعتبار الخصومة منتهية في هذا الطلب مع الزام الحكومة بمصروفاته . واذا كان ذلك ما يترتب على استجابة الإدارة الى طلب المدعى بسحب القرار المطعون فيه فإن ذات النتيجة تترتب في حالة الغاء القرار المطعون فيه بحكم واجب التنفيذ في دعوى مرفوعة من مدع آخر صاحب مصلحة في الغائه حتى ولو لم يصبح هذا الحكم نهائيا ، واذا كان الثابت أن القرار المطعون فيه قد ألغى في الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق المرفوعة من مالك العقار . . . . . بجلسة ١٩٨٥/٥/٩ بمد أن رفع . . . . . دعواه رقم ٣٨٩٥ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٢/١١/١٩٨١ أمام محكمة القاهرة للامور المستعجلة التي احيلت الى محكمة القضاء الإداري وقيدها برقم ٤٧٩٤ لسنة ٣٦ ق طلبا للحكم بالغاء القرار المذكور وقبل أن يصدر حكم

واجب النفاذ في الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق فاذا ما حكمت المحكمة في الدعوى رقم ٤٧٩٤ لسنة ٣٦ ق بانتهاء الخصومة في الدعوى فان حكمها في هذا الشأن يكون متفقاً وصحيح حكم القانون . وبالنسبة لقرار الازالة المطعون فيه فقد سبق في بحث الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٣١ ق أن القرار المذكور مخالف للقانون يتمين الالغاء ومن ثم يكون الطعن رقم ٢٣٧٥ لسنة ٣٣ ق على غير سند من القانون ، ويتمين الحكم برفضه والزام الجهة الادارية بمصروفاته عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٣١ ق و ٢٣٧٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٠/٥/٢٦ )

### قاعدة رقم (٢٨٢)

#### المبدأ :

**الخصومة في دعوى الالغاء هي خصومة قضائية في منازعة قضائية لا تقوم بين أطرافها الا لو كان موضوعها ومناطها القرار الادارى في ذاته المستهدف مراقبة مشروعيتها وتوصلا الى وقف تنفيذه أو الغائه — القرار الادارى هو موضوع الخصومة ومحلها في دعوى الالغاء ومحور النزاع بين أطرافها — يتمين أن يكون القرار الادارى منتجاً لاثاره عند اقامة الدعوى — اذا تخلف هذا الشرط بأن زال القرار قبل رفع الدعوى بطلب الغائه كثفت الدعوى غير مقبولة شكلاً .**

**المحكمة :** من حيث أن الخصومة في دعوى الالغاء هي خصومة قضائية في منازعة قضائية لا تقوم بين أطرافها الا لو كان موضوعها ومناطها القرار الادارى في ذاته المستهدف لمراقبة مشروعيتها وتوصلا الى وقف تنفيذه أو الغائه ، ولما كان القرار الادارى على هذا النحو هو موضوع الخصومة ومحلها في دعوى الالغاء ومحور النزاع بين أطرافها ومن ثم فانه يتمين أن يكون منتجاً لاثاره عند اقامة الدعوى فاذا ما تخلف هذا الشرط بأن زال القرار لأى سبب قبل رفع الدعوى بطلب

المائه أو بانتهاء فترة تأديته دون أن يفقد على أن وجه كانت الدعوى غير مقبولة شكلا لأنها لا تنسب في محلها على قرار إدارى محدود ومعين وقائم بمحمله لاثاره .

(طن رقم ٣٠١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/١/١٩٩٠)

### قاعدة رقم (٢٨٣)

#### المبدأ :

تميزت دعوى الالغاء بانتهاء خصومة عينية تقوم على اختصاص القرار الإدارى — الحكم الصادر بالغاء القرار الإدارى يدعمه ويعتبر حجة على الكافة — دعوى الالغاء لا تخرج عن كونها خصومة قضائية بين أطرافها — الالغاء النسبى بمقتضاء يزول العيب الذى شأب القرار — لا يتطلب ذلك الغاء القرار الغاء تاما أو مجردا — وذلك اذا ما خلت الأوراق مما يقطع بان المخالفة التى وقع فيها القرار هى مخالفة مطلقة لا يحو عدم مشروعيتها الا الالغاء التام أو المجرى .

المحكمة : ومن حيث أنه لا يقدح في صحة الحكم المطعون فيه ما نعه الطعن المثل عليه من أنه كان يتمين القضاء بالغاء القرار المطعون فيه الغاء مجردا وليس الغاء نسبيا نظرا لوجود آخرين يسبقون المدعى المطعون على ترقيته في اقدمية الدرجة العالية ، اذ أنه مردود على هذا النص بانه ولئن تميزت دعوى الالغاء بانتهاء خصومة عينية تقوم على اختصاص القرار الإدارى وأن الحكم الصادر فيها بالغائه يدعمه وبهذه المثابة يعتبر حجة على الكافة الا أنه من المقرر أيضا أن هذه الدعوى لا تخرج عن كونها خصومة قضائية بين أطرافها فاذا ما سلطت المحكمة رقابتها القضائية على القرار الإدارى المطعون فيه واستبان لها أن وجه المخالفة للمقانون التى وقع فيها هذا القرار هو تخطى المطعون على ترقيته للمدعية في الترقية الى الوظيفة الاعلى رغم انها تسبق منه في الاقدمية

ودون أن يكون هو متميزا عنها في الكفاءة فان قضاء هذه المحكمة بالغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي المدعية في الترقية — أى بالغاء هذا القرار الغاء نسبيا على هذا النحو — انما يكون قد أصاب صحيح القانون ذلك أن ازالة وجه المخالفة القانونية البادية في هذا القرار انما يكفى فيها في مثل هذه الحالة الغاء القرار المطعون فيه الغاء نسبيا اذ بمقتضى هذا الحكم يزول العيب الذى شاب هذا القرار بازالة هذا التخطي ولا يتطلب ذلك الغاء القرار الغاء تاما أو مجردا وقد خلت أوراق الدعوى مما يقطع بأن المخالفة التى وقع فيها هذا القرار هى مخالفة مطلقة لا يمحو عدم مشروعيتها الا الالغاء التام أو المجرى كما أن وجود عدد من العاملين الآخرين بأقدمية سابقة على المدعية والمطعون على ترقيته لا يستتبع بطريق اللزوم الحكم بالالغاء المجرى طالما أنه كان غير واضح أمام المحكمة أفضلية هؤلاء وأحقيتهم بهذه الترقية على أطراف الخصومة المطروحة أمام المحكمة والذين لم يتمسك أحد منهم بأحقية هؤلاء في هذه الترقية ، ومن ثم فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من الغاء القرار المطعون فيه الغاء نسبيا على النحو السالف انما يصادف صحيح حكم القانون مما يتعين معه رفض ما أثارته الجهة الادارية الطاعنة في هذا الشأن .

ومن حيث أنه يبين على الوجه السلف أن الطعن المقام من الجهة الادارية لا يستند على أساس صحيح من القانون أو الواقع فانه يتعين رفضه موضوعا ، مع التزامها بالمصروفات .

(طعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/٢٣/١٩٩٠)

### قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

دعوى الالغاء هى خصومة عينية مناطها اختصام القرار الادارى ذاته استنادا لمراقبة مشروعيته — يشترط لقبول دعوى الالغاء أن

يكون ثمة قرار ادارى نهائى موجود وقتلم منتج لاثاره عند اقامة الدعوى — اذا تخلف هذا الشرط بأن لم يوجد القرار الادارى أو وجد ثم زال قبل رفع الدعوى سواء بالغاءه أم بانتهاء فترة تأقيته دون أن ينفذ على أى وجه كانت الدعوى غير مقبولة اذا لم تنصب على قرار ادارى موجود وقتلم .

**المحكمة :** ومن حيث أن قبول الطلبات المعدلة برمتها أو عدم قبولها ، شأنها شأن سائر دعاوى الالغاء ، منوطه بعمدى وجود وقيام هذا القرار الادارى النهائى الضمنى الجديد باعتبار الجزيرة مخلقة ومنترعة من مجرى النهر ، بحسبان أن دعوى الالغاء هى خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الادارى ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته ، وانه لذلك يشترط لقبولها أن يكون ثمة قرار ادارى نهائى موجود وقتلم منتج لاثاره عند اقامة الدعوى ، فاذا تخلف هذا الشرط بأن لم يوجد القرار الادارى أصلا وابتداء ، أو وجد ثم زال قبل رفع الدعوى سواء بالغاءه أم بانتهاء فترة تأقيته دون أن ينفذ على أى وجه ، كانت الدعوى غير مقبولة اذا لم تنصب على قرار ادارى موجود وقتلم ولم تصادف بذلك محلا .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على محضر لجنة التعميدات على مجرى نهر النيل بناحية دردة ، المشكلة بقرار هيئة الاصلاح رقم ١٦١٢ لسنة ١٩٨٤ ، المودعة صورته الضوئية ضمن حافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة بجلسة ١٩٨٩/٣/٩ أمام دائرة منازعات الأفراب ( ب ) في القضيتين رقمى ٣٣/٣٢٢ ق و ٤٢/٦١٤٦ ق ، ولم يجعدها المدعون فى أية مرحلة من مراحل نظر النزاع سواء أمام محكمة القضاء الادارى أم أمام هذه المحكمة ، أنه أثبت الآتى :

١ — بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٨ اجتمعت اللجنة المشكلة بالقرار عاليه بحضور السادة المهندسين / . . . . . وكييل الوزارة للخدمات المساحية ، و . . . . . مدير عام منطقة ، و . . . . . مدير مديرية

المساحة الشرقية ( عن المساحة ) و . . . . . ، مدير أعمال و . . . . .  
مساعد مدير أعمال ، و . . . . . مهندس رى ( عن الرى ) و . . . . .  
مراقب البيع و . . . . . ( رئيس قسم المساحة ) و . . . . . ،  
مدير أملاك المنوفية ( عن الأملاك ) ، قامت اللجنة بمعاينة الأراضي  
موضوع البحث بالطبيعة وتبين أنها ذات ثلاثة مستويات مختلفة بيانها :

**المستوى الأول :** ولى جسر نهر النيل مباشرة وهو عبارة عن أرض  
ملوكة للإصلاح الزراعى وخارج نطاق البحث وينخفض منسوبها حوالى  
٥ متر عن منسوب الجسر فى المتوسط .

**المستوى الثانى :** بمسح حوالى ( ٨٠ ٪ ) من مسطح الأطنان  
موضوع بحث اللجنة ومنسوبها الحالى بالطبيعة ينخفض عن منسوب  
الجسر بحوالى — ٥ متر بالمتروسط وتتدرج فى الارتفاع من الجنوب الى  
الشمال ومن الشرق الى الغرب انخفاضاً فى اتجاه مجرى النهر ، مشغلة  
بالزراعة لمعظم المسطح وبها ماكينات رى ، وخطوط مواسير واشغالات  
بمبانى متفرقة وبعض زراعات موز وبعض أشجار متناثرة مختلفة  
الأعمار ، وباقى المسطح بور ضمن الجزء المؤجر موضوع اليد عليه الذى  
لم يتم بيمة بعد .

**المستوى الثالث :** بمسطح حوالى ٢٠ ٪ من الأرض موضوع  
البحث ومنسوبها الحالى بالطبيعة ينخفض عن منسوب أرض المستوى  
الثانى بحوالى — ٣ متر بميل حاد ، ومنسوبها المتوسط حوالى — ٨ م  
من منسوب جسر نهر النيل بعضها بور غير مستصلح وبعضها مستصلح  
غير منزرع وبعضها تجيل وهيش — غير منزرع ٣٠ — قدم السادة مغثو  
هيئة المساحة أعضاء اللجنة صورة من الخرائط المساحية المقدمة من  
الأملاك بمحضر اللجنة الأخير والموقع عليها الأطنان موضوع البحث ،  
المباعة والمؤجرة والبور بمعرفة الأملاك ، وذلك بعد توقيع جسر نهر النيل  
الولاد بالخرائط المساحية الأصلية سنة ١٩٦٧ ، وهو الخد الذى تم رفعه



وعمل خرائط في حينه بالاتحاد مع منسحوب الضرائب العقارية باللون الأزرق • وقام السادة ممثلو المساحة بحضور اللجنة بقياس عرض مجرى النهر سنة ١٩٦٧ حسب وارد الخرائط وتبين أنه بعرض حوالى — ٨٠٠ متر ، كما تم قياس العرض الحالى لمجرى النهر حسب وارد الخرائط المقدمة من الأملاك وتبين أنه بعرض — ٢٧٠ مترا فقط وقت المعاينة •

٤ — عقب السادة ممثلو وزارة الري عن ادارة رى قناطر الدلتا على طبيعة تكوين الأرض بالطبيعة للمستويين الثانى والثالث المشار اليهما بالبند رقم ٢ بهذا المحضر بالآتى ر (أ) بالنسبة للمستوى الثانى : فان الجزء البحرى منه ذو المسطح الأكبر تم الوصول الى منسوبه الحالى عن طريق استجلاب أتربة مودة من الخارج ومجلوبة من قاع النهر أمامه ، وفقا لما هو ثابت بالمحاضر السابق تحريرها بهذا الخصوص سواء بمعرفة الادارة العامة للرى أم شرطة المسطحات المائية • أما الجزء الجنوبى ذو المسطح الأصغر فان المنسوب الحالى لتربيته طبيعى وقد يكون هناك بعض التغييرات به نتيجة الاعمال التى تمت بالتعديت بالردم فى الجزء البحرى • (ب) بالنسبة للمستوى الثالث : فان منسوبه الحالى تكون بنفس الطريق الذى تم وصفه بالنسبة للمستوى الثانى علاوة على أنه تم أخذ أتربة منه للردم بها بأرض المستوى الثانى وبصفة عامة فان مسطحات المستويين الثانى والثالث موضوع بحث اللجنة ما هى الا تعديت على ( مرقد النهر الطبيعى ) فرع رشيد وان المسافة بين جسرى نهر النيل انواردة بالخرائط المساحية بعرض حوالى — ٨٠٠ متر سنة ١٩٦٧ هى عرض مجرى النهر وتعتبر من أراضى المنفعة العامة التى لا يجوز التعدى عليها ، يؤكد ذلك أن جميع المسطحات موضوع البحث تغمر بمياه النهر بصفة فعلية خلال السنة الشتوية وأن أعلا منسوب للمياه المثبت بسجلات الادارة العامة للرى خلال السدة الشتوية سنة ١٩٨٣ هو ١٤٠٢م من منسوب خلف قنطرة رشيد قد غمر الأرض موضوع بحث اللجنة بصفة فعلية خلال فترة هذه السدة ولدى الرى الصور الفوتوغرافية التى تثبت بجلاء هذه الواقعة وهذه الصورة مقدمة ضمن ذات الحافظة وتؤكد

ما سبق ذكره ، كما أضاف السادة ممثلوا الادارة العامة للرى أن الأرض موضوع بحث اللجنة التى تم تعلية مناسيها عن طريق جلب رمال من مجرى النهر قد نتج عنها حدوث بيارات شديدة خلف قنطرة فم فرع رشيد الجديدة وخلف السد الغاطس لها مما يعرض الأعمال الصناعية للقنطرة والسد للخطر ، خاصة وأن فرع رشيد بمثابة المجرى الوحيد لصرف المياه الزائدة بنهر النيل عند حدوث أى طارئ خلال العام ، فضلا عن أن جميع تصرف أسوان المنصرف خلال السدة الشستوية يتم صرفه عن طريق فرع رشيد عند وصوله لقناطر الحلقتا .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها سواء فى ذلك مستندات المدعين أم مستندات جهة الادارة ، أن الأرض موضوع النزاع هى من أراضى الجزر الكاشفة عن طرح نهر — حسب وصف المدعين أنفسهم — وقد قام المدعون بشراء جزء من مساحتها من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى واستأجروا باقى المساحة من الهيئة المذكورة . وهى تعاني منذ البداية من انخفاض مستواها وغمر مياه النهر لها ، كلها أو بعضها فى بعض الفترات حسب تصريف النهر وظروف الفيضان طبقا لواقع الحال ولمفاد الطلب المقدم من المدعى الأول بتاريخ ١١/٤/١٩٨٧ الى مدير عام الادارة العامة لرى قناطر الحلقتا يلغى فيه حماية الأراضى من تغيرات منسوب مياه النيل والتصريح لهم بتدبير وسيلة للرى من ترعة النجايل أو من مجرى النيل مباشرة ، وأجيبوا برفض طلبهم بالكتاب المؤرخ ٢٥/٥/١٩٨٣ الذى أشار الى أن الأرض محصورة بين جسر النيل فرع رشيد كيلو — ٢ بر أيمن وينطبق عليها حكم المادة ٥ من قانون الرى والصرف ، فضلا عن تعارض الطلب مع حكم المادة ٦ من هذا القانون وكان أن قام المدعون بعدة أعمال لرفع منسوبها ، بينها تفصيلا حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ٤/٦/١٩٨٨ فى الطعن رقم ٣٠/٣٠٤٧ القضائية عليا بين نفس الخصوم وفى ذات النزاع ، فعضدوا الى جلب ناتج تقصيب أرض أخرى وظلوه بكميات من الرمال جلبوها

من خارج الموقع وخطوا هذا بذاك وفرشوه فوق أرض الجزيرة لرفع منسوبها بموافقة الجهات المختصة بوزارة الزراعة بزعم أنه تحسين لخواص التربة ، ثم استمرعوا هذا العمل فعمدوا الى طلب عدد ٢ كراكة ميكانيكية واستفرجوا بهما رمالا من قاع النهر ذاته ، ومن أمام على النحو وبالكميات المحددة والموضوعة بمحضر مخالفة الري رقم ٥ لسنة ١٩٨٣ ، المشار اليه ، مما أدى الى حدوث بيارات شديدة خلف قنطرة فم فرع رشيد الجديدة ، وخلف السد الغاطس لها وأدى الى تعرض الأعمال الصناعية للقنطرة والسد للخطر حسبما قرره أنفا مهندسو الري ، بل أدت هذه الأفعال التي ارتكبها المدعون لرفع منسوب الأرض محل النزاع الى تقليص عرض النيل ذاته ، فأصبح ٢٧٠ مترا فقط وقت المعاينة التي تمت سنة ١٩٨٤ بعد اذ كان حوالى ٨٠٠ متر عام ١٩٦٧ ، وهو عرض النهر قبل وابان بيع وتأجير الأرض للمدنيين من مصلحة الأملاك ، ومنذ الأزل ، ولا ريب ولا محاجة في أن نهر النيل هو من الأملاك العامة بل هو أب الأملاك العامة في بر مصر كلها ، ومنشأ واديها الخصيب ، وان التحدى الذى وقع من المدعين يمثل عدوانا فجأ ، جسيما وفاحشا على مجرى النهر العظيم ، شريان الحياة في مصر المحروسة وهو عدوان غير مسبوق في عهود تاريخه الطويل — اذ كان على مر العصور محل احترام بل تقديس المصريين القدماء ، لمعرفتهم لحقه بقدره ومكانته ومقامه وفضله وانه مصدر الخير والعطاء والنماء بل والحياة في هذا الوادى ، وأنه لولاه لكانت مصر صحراء ، وهو أصل وأساس حضارتهم العريقة فاذا بالمدعين في نهايات القرن العشرين ، وهم مصريون ، وأولهم أستاذ جامعى من أجل عدة أفدنة وطبقة في النهر ، اشترقوا بعضها واستأجروا البعض الآخر ، وأرادوا رفع دنيتهما ليتطاول مقام النهر العظيم ، فلا تغمرها مياهه ويستطيعوا استغلالها على مدار العام كله فبلغت بهم الجراة أقصى المدى وزينت لهم أنفسهم العدوان على مرقد النهر ذاته ، بالحفر في قاعه . وعلى مجراه بتقليص نحو ثلثى عرضه ، وأعلنهم على ذلك قوم آخرون ، مما أدى الى تهديد سلامة منشآت الري في فرع

رشيد ، على النجو السابق بيانه ، وهي المخالفة محل المحضر رقم ٥ لسنة ١٩٨٣ ، المشار اليه التي وصفها وحدد مداها ركنها ومقتضاها حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١٩٨٨/٦/٤ في الطعن رقم ٣٠/٣٠٤٧ القضائية عليا ، بين نفس الخصوم ، وعن ذات النزاع ، والذي قال بصريح العبارة « وأما عن المخالفة الخامسة وتعلق بما نسب الى المطعون ضدهم قيامهم بحفر قاع النيل فأيا ما كان من حقيقة هذه المخالفة ، فالمقصود بالازالة في هذه الحالة هو اعادة منسوب الأرض محل المنازعة الى ما كانت عليه قبل اضافة التربة المستحدثة اليها ، سواء كان مصدورها قاع النيل أم نتج تقصيب الأرض الأخرى ، على نحو ما يؤكد المطعون ضدهم ، والبادئ من ادعائهم في هذا الشأن لا يستقيم مع دلالة الاقرار الذي وقعه المطعون ضده الأول بتاريخ ١٩٨٣/٤/١١ وأقر فيه بمسؤوليته عن التحفظ ( على كميات الرمال المشونة بساحل نهر النيل كيلو — ٢ تجاه أرضه الواقعة بالساحل الأيمن لجسر نهر النيل فرع رشيد بزمان قرية حردة مركز أشمون المقدرة ٧٠٠ متر طول ويعرض ٣٥ مترا وبارتفاع خمسة عشر مترا وعدم استخدامها أو التصرف فيها الا بعد اتخاذ اللازم بمعرفة الادارة العامة للرى بقناطر الدلتا ) ، ٠٠٠ ، ومتى كان ذلك فان القرار بازالة المخالفات المشار اليها على ما تضمنه كتاب مدير عام الادارة العامة لرى قناطر الدلتا المؤرخ ١٩٨٣/٩/٢٧ يكون بحسب الظاهر قد قام على صحيح سببه في كامل أسطاره بقيام كل منها على السبب الذي يبرزه صدقا وحقا » فلهذه الأسباب وغيرها مما سبق بيانه في مقام تحصيل عناصر هذه المنازعة انتهى قضاء هذا الحكم الى الغاء الحكم المطعون فيه ورفض طلب وقف تنفيذ القرارين المطعون فيهما ( محل الدعوى رقم ٣٨/٣٢٢ ق ) ، ٠٠ ، ومن ثم فبناء على ما قضى به حكم المحكمة الادارية العليا السالف الذكر ، وتنفيذا لها ، أصدر مدير عام الادارة العامة لرى قناطر الدلتا القرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨٨ بازالة جميع المخالفات والتعيبات التي قام بها الدكتور / ٠٠٠٠٠ ، وآخرون المحرر عليها مخلفات مخالفت الرى ، وتحصيل تكاليف ازالة

التعديت بالطريق الادارى ( وهو القرار محل الطعن فى الدعوى رقم ٤٢/٦١٤٦ ق ) واذا قامت وزارة الاشغال بتنفيذ هذا القرار فأتالت جميع التعديت والمخالفات ، بما فيها المخالفة الخامسة ، على النحو الموصوف والمحدد بحكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه حسبما سبق بيانه فأعادت منسوب الأرض الى سابق عهده قبلها ، زعم المدعون أن الوزارة أصدرت قرارا اداريا نهائيا ضميا جديدا بازالة أرض الجزيرة باعتبارها مخلقة ومنترعة من مجرى النهر ، ونفذته فعلا ، وحجزت اداريا على مستحقات المدعى الأول وفاء لمبلغ ٨١٥١٠ جنيه قيمة الجزء الذى تم حصره من تكاليف ازالة التعديت ، وتقدموا بعريضة تعديل الطلبات فى كلتا الدعويتين رقمى ٣٨/٣٣٢ ق و ٤٢/٦١٤٦ ق المذكورتين ، على أساس من هذا الزعم الجديد ، والحقيقة فيه — كما هو واضح وثابت وجلى من حيثيات حكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه ، السابق ايرادها نصا وحرفا — ان ما حدث هو مجرد تنفيذ واجب وحتمى لقرار الازالة الأول المؤرخ ١٩٨٣/٩/٢٧ محل الطعن فى الدعوى رقم ٣٨/٣٣٢ ق ، مع ما يترتب على ذلك من تحميل المخالفين بتكاليف الازالة طبقا لنص المادة ( ٥ ) من قانون الرى والصرف ومن ثم فلا وجود لهذا القرار الادارى النهائى الضمنى الجديد ، المزعوم ومقتضى ذلك ولازمة أن تضحق الطلبات المعدلة غير منصبة على قرار ادارى نهائى جديد ، موجود وقائم ، ولم تصادف بذلك محلا ، وتقدمون ثم غير مقبولة وهو ما كان يتعين على محكمة القضاء الادارى أن تقضى به .

ومن حيث أنه لا ريب ازاء ما هو ثابت وظاهر من جسامه العدوان على مرقد النهر ومجراه على النحو السابق بيانه أنه كان حقا على وزارة الاشغال ان تزيله فور حدوثه سواء بمقتضى السلطات المخولة لها بمواد قانون الرى والصرف أم بناء على نص المادة ٩٧٠ من القانون الدنى أم بدون أى نص قانونى صريح بحسبان هذا العدوان قد وقع على نهر النيل شريان الحياة فى مصر والذى من واجب أى مواطن أو أية سلطة حمايته

ورعايته ، فللملكية العامة حرمة وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون وطبقا لصريح نص المادة ( ٣٣ ) من الدستور وسواء أكانت هذه الازالة تنفيذا لقرار الادارة المؤرخ ١٩٨٣/٩/٢٧ والذي صدر حكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه قاضيا برفض طلب وقف تنفيذه ، أم لم تكن وفرض جدلا — كما زعمت عريضة تعديل الطلبات — أن ثمة قرار جديد قد صدر بتلك الازالة فلا مشاحة في قيام هذا القرار على صحيح سببه في الواقع والقانون •  
( طعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

#### المبدأ :

العبرة في تحديد طبيعة المنازعة — هو بتاريخ نشوء الحق محل الدعوى — الخصومة في دعوى الالغاء تعتبر خصومة عينية •  
نوجه للقرار الادارى ذاته بصرف النظر عن مصدره ويكون للحكم الصادر فيها حجتيه على الكفة •

العبرة بطبيعة القرار وقت صدوره — دون اعتداد بطبيعة مصدره قبل هذا التاريخ — او بتغير طبيعة مصدره اذا ما وقع هذا التغير في تاريخ لاحق على صدور القرار •

المحكمة : ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى (الطاعن) عين بتاريخ ١٩٤٥/٤/٣ ، وسويت حالته بتسكينه بوظيفة ملاحظ ( ١ ) من الدرجة السادسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ، ثم سويت حالته طبقا لقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فأعتبر في الفئة الرابعة من ١٩٧١/١٢/١ ، وفي الفئة الثالثة من ١٩٧٦/١٢/١ ، ثم حصل على الدرجة الأولى اعتبارا من ١٩٧٩/١٢/٣ • وتنفيذا لحكم محكمة شمال القاهرة الابتدائية ،

بجلسة ١٩٨٤/٥/٢٠ في الدعوى رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٧٨ ، المؤيد بحكم محكمة استئناف القاهرة ( الدائرة ١٦ عمال ) بجلسة ١٩٨٥/٤/٢٢ ، في الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ١٠١ ق ، سكن بوظيفة ملاحظ ممتاز من الدرجة الخامسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ، ثم أفاد دعواه الماثلة وتحددت طلباته الختامية فيها ، يطلب الحكم بارجاع أقدميته في الفئة الرابعة الى ١٩٦٩/١٢/٩ ، وبالفئة الثالثة الى ١٩٧٤/١٠/١ ، أسوة بزميله السيد / . . . . . الذي رقى بقرار رئيس مجلس ادارة مؤسسة الطيران العربية المتحدة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٩ الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٦٩/١٢/٩ ، وسويت حالته بقرار رئيس مجلس ادارة مؤسسة مصر للطيران رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٣ ، بتعديل أقدميته في الفئة الثالثة لتكون اعتبارا من ١٩٧٤/١٠/١ ، طبقا لقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المشار اليه .

ومن حيث أن حقيقة ما يهدف اليه المدعى ( الطاعن ) من دعواه هو انحكم بالغاء قرار رئيس مجلس ادارة مؤسسة الطيران العربية المتحدة رقم ٨٠٤ لسنة ١٩٦٩ ، فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٦٩/١٢/٩ ، وما يترتب على ذلك من آثار ، وكذا تسوية حالته طبقا لقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، بارجاع أقدميته بالفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٤/١٠/١ بدلا من ١٩٧٦/١٢/١ .

ومن حيث أنه من المقرر أن العبرة دائما في تحديد طبيعة المنازعة هو بتاريخ نشوء الحق محل الدعوى ، كما أن الخصومة في دعوى الالغاء تعتبر خصومة عينية ، توجه للقرار الادارى ذاته بصرف النظر عن مصدره ويكون للحكم الصادر فيها حجيتة على الكافة ومن ثم فإنه يتعين النظر انى طبيعة القرار وقت صدوره ، دون اعتداد بطبيعة مصدره قبل هذا التاريخ ، أو بتغير طبيعة مصدره اذا ما وقع هذا التغير في تاريخ لاحق على صدور القرار .

( طعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٢/١١/٢٨ )

## خامسا - رقابة القضاء الادارى

### للقرارات الادارية رقابة قانونية

#### قاعدة رقم (٣٨٦)

#### المبدأ :

بناء على الطبيعة المتميزة للمنازعة الادارية وبحكم كونها تقوم على مبدأ المشروعية وسيادة القانون فانه متى اتصلت ولاية القضاء الادارى بالمنازعة الادارية فانه ينزل عليها حكم القانون غير متقيد في ذلك بطلبات الخصوم - تكييف الدعوى الادارية هو من تعريف المحكمة - دون أن تتقيد بتكييف الخصوم لها وانما بحكم القانون فحسب - رقابة القضاء الادارى للقرارات الادارية التى تؤثر في المراكز القانونية للمدعين سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال الغائها هي رقابة قانونية تسطرها المحكمة على هذه القرارات لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا - سلطة محاكم المنازعات الادارية في مجلس الدولة في وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها مردها الى رقابة المشروعية .

**المحكمة :** ومن حيث انه وان كان من القواعد المقررة في فقه قانون المرافعات ان المحكمة مقيدة كقاعدة عامة بالطلبات المقدمة اليها ومن ثم لا يجوز لها ان تقضى بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه الا أنه بناء على الطبيعة المتميزة للمنازعة الادارية وبحكم كونها تقوم أساسا على مبدأ المشروعية وسيادة القانون في رابطة بين الافراد والدولة وترتبط بحسن سير وانتظام المرافق العامة ولها اوثق الصلة بالصالح العام الا انه متى اتصلت ولاية القضاء الادارى بالمنازعة الادارية فانه ينزل عليها حكم القانون غير متقيد في ذلك بطلبات الخصوم مادام المراد الأساسى الذى يحكم المنازعة هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة



القانون في روابط القانون الخاص ولما كان تكيف الدعوى الادارية انما هو من تعريف المحكمة اذ عليها بما لها من هيمنة على تكيف الخصوم لطلباتهم وحتى يمكنها الفصل في المسائل الجوهرية المتعلقة بولايتها واختصاصها وقبول الدعوى وما يماثل ذلك وكلها أمور تتعلق بالنظام العام القضائي ان تقتضى هذه الطلبات وان تستظهر مراميها وما قصده الخصوم من ابدائها وان تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح على هدى ما تستتبعه من واقع الحال فيها وملابساتها وذلك دون ان تنقيد في هذا الصدد وتكيف الخصوم لها وانما بحكم القانون فحسب ولما كانت رقابة القضاء الادارى للقرارات الادارية التى تؤثر في المراكز القانونية للمدعين سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال الغائها ، هي رقابة قانونية تسلبها المحكمة في الحالين على هذه القرارات لتتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها للقانون نصا وروحا ومن المسلمات أن سلطة محاكم المنازعات الادارية في مجلس الدولة في وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها مردها الى رقابة المشروعية ، وحيث أن طلبات الطاعن في عريضة وأوراق الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها هي وقف تنفيذ والغاء قرار محافظ الجيزة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٦ بوقف وازالة تبوير الأرض الزراعية بنزلة البطران مركز الجيزة وأدقضى الحكم المطعون فيه برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فان حقيقة طلبات الطاعن على ما يبين من تقرير الطعن هي الغاء الحكم المطعون فيه والحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه حتى يفصل في الموضوع .

(طعن رقم ١١٤٤ لسنة ٣٣٦ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/١٠)

## ساحسا — ولاية الالفاء وولاية القضاء الكامل

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بنظر المنازعات الادارية المنصوص عليها في المادة ( ١٠ ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينطوى على نوعين من الولاية : ١ — ولاية الالفاء محلها دعاوى الالفاء المتعلقة بالغاء القرارات الادارية النهائية للسلطات الادارية — موضوعها شرعية القرار الادارى — يقتصر فيها دور القضاء على رقابة مشروعية القرارات الادارية النهائية محل تلك الدعاوى — يكفى القضاء بالحكم بالغاء ما هو غير مشروع من تلك القرارات تاركا لجهة الادارة المختصة اصدار القرار الصحيح قانونا ٢٠ — الولاية القضائية وهى ولاية القضاء الكامل — محلها دعاوى القضاء الكامل — تشمل جميع المنازعات الادارية التى تختص بمحاكم مجلس الدولة بنظرها ما عدا دعاوى الالفاء [ القرارات الادارية النهائية ] محل ولاية الالفاء — موضوع دعاوى القضاء الكامل مركز قانونى فردى — يدعى رافعها انه صاحب مركز قانونى معين ينشئ له حق قبل الادارة وانها تتنازع في اصل الحق او في مدها — سلطة القضاء في هذه الدعاوى اوسع مدى — يحسم الحقوق المتنازع عليها حسما نهائيا فيقضى باحقية المدعى او بعدم احقية فيما يطلب الحكم له به على الادارة او يقضى بالزامها بان تفعل شيئا او بان تمتنع عن فعل شيء او بان تدفع للمدعى مبلغا محددا من النقود — يترتب على التفرقة بين نوعى الولاية نتيجة هامة وهى ان دعاوى الالفاء هى التى يجب ان يراعى في رفعها الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والا كانت غير مقبولة شكلا — اما دعاوى القضاء الكامل فلا تنقيد في رفعها بهذا الميعاد — تنقيد دعاوى القضاء الكامل بميعاد التقادم المنصوص عليه وهو خمسة عشر عاما ما لم

ينص القانون على ميعاد تقادم آخر لرفع الدعوى — الاحكام التى تصدر بالالغاء تكون حجة على الكافة بينما غيرها من الاحكام لا تكون لها هذه الحجية — تكون لها حجية نسبية لا تمتد الى غير الخصوم فيها •

**المحكمة :** ومن حيث أن اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بنظر المنازعات الادارية المنصوص عليها فى المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينطوى على نوعين من الولاية القضائية ، الأول هو ولاية الالغاء ، ومحلها دعاوى الالغاء المتعلقة بالغاء القرارات الادارية النهائية للسلطات الادارية سواء أكانت صادرة فى شئون الموظفين العموميين أم فى شئون الافراد أو الهيئات بسبب مخالفة القانون بالمعنى العام فموضوعها هو شرعية القرار الادارى ، وهذه الدعاوى يقتصر فيها دور القضاء الادارى على رقابة مشروعية القرارات الادارية النهائية محل تلك الدعاوى فلا يحل نفسه محل جهة الادارة المختصة فى اصدار القرار الصحيح قانونا ، انما يكتفى بالحكم بالغاء ما يتبين له عدم مشروعيته من تلك القرارات ، تاركا لجهة الادارة المختصة اصدار القرار الصحيح قانونا ، على هدى من قضائه بالغاء القرار المطعون فيه • والنوع الثانى من الولاية القضائية هو ما يعرف بولاية القضاء الكامل ومحلها دعاوى القضاء الكامل ، وهى تشمل جميع المنازعات الادارية التى تختص بمحاكم مجلس الدولة بنظرها طبقا لنص المادة العاشرة من القانون المشار اليه ، عدا دعاوى الغاء القرارات الادارية النهائية ، محل ولاية الالغاء كدعاوى التعويض عن هذه القرارات ودعاوى انتسويات والمنازعات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ودعاوى الجنسية ، والمنازعات المتعلقة بالعقود الادارية ، عدا دعاوى الغاء القرارات الادارية المنفصلة فى منازعات هذه العقود والتى تندرج لهذا السبب فى دعاوى الالغاء ، ولموضوع دعاوى القضاء الكامل مركز قانونى فردى حيث يدعى رافعها أنه صاحب مركز قانونى معين ينشئ له حقا قبل الادارة وانها تتنازع فى أصل هذا الحق أو فى مداه ، فهى دعوى

يرفعها صاحب الشأن ضد الادارة بادعاء اعتدائها على مركزه القانوني الشخصي بانكارها ما يدعيه قبلها من حق أو منازعتها اياه في مدها ، مطالبا القضاء بأن يحكم له على الادارة بفعل شيء أو بالامتناع عن فعل شيء وفي غالب الحالات بدفع مبلغ من النقود . وسلطة القضاء الاداري في هذه الدعاوى اوسع مدى ، حيث يحسم الحقوق المتنازع عليها حسما نهائيا فيقضى بأحقية المدعى أو بعدم أحقيته فيما يطلب الحكم له به على الادارة أو يقضى بالزامها بأن تفعل شيئا أو بأن تمتنع عن فعل شيء أو بأن تدفع للمدعى مبلغا محددا من النقود . ويترتب على التفرقة من نوعي الولاية ، نتيجة هامة ، ألا وهي ان دعاوى الالغاء وحدها هي التي يجب أن يراعى في رفعها الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، والا كانت غير مقبولة شكلا ، أما دعاوى انقضاء الكامل فلا تتقيد مطلقا في رفعها بهذا الميعاد ، انما تتقيد فقط بميعاد التقادم الذي نص عليه القانون ، والقاعدة العامة فيه أنه خمسة عشرة عاما ، ما لم ينص القانون على ميعاد تقادم آخر لرفع الدعوى كذلك فإن الاحكام التي تصدر بالالغاء تكون حجة على الكافة بينما غيرهما من الاحكام تكون لها حجية نسبية لا تمتد الى غير الخصوم فيها (م ٥٢) وذلك رغم أن جميع الاحكام تسرى في شأنها القواعد الخاصة بقوة القانون المحكوم فيه وأحكام الالغاء تصدر صورتها التنفيذية لشموله بصيغة محددة لتنفيذها بما يتفق مع استقلال السلطات ومع طبيعتها وعدم جواز الالزام بالتنفيذ جبرا بالقوة المجردة بما تنتهي اليه من الغاء للقرار المحكوم بالغائه حيث تنبئ ذلك صراحة بالوزراء ورؤساء المصالح أما الاحكام الأخرى فتتضمن صحتها التنفيذية به النص على أن الجهة التي يُلَاحَظُ بها التنفيذ أن تجادر اليه متى طلب منها ذلك وأن على السلطات المختصة ان تعين على ذلك ولو بالقوة متى طلب منها ذلك .

ومن حيث انه متى استبان ذلك ، وكانت المنازعة الماثلة في حقيقتها لا تعدو وأن تكون مطالبة المدعى بأحقية في سداد قيمة تعويضاته من

المنتجات البترولية خلال فترة النزاع ، على أساس سعر تعادل مقداره سبعون قرشاً للدولار ، وليس ١٢٥ قرشاً ، ورد الفروق الناتجة عن سداد تلك القيمة على أساس سعر التعادل مقداره ١٢٥ قرشاً للدولار ، والفوائد القانونية لهذا المبلغ بواقع ١٦٪ حتى تمام السداد ، استناداً الى أن التعليمات الصادرة في هذا الشأن من ادارة النقد بوزارة الاقتصاد لا تنطبق عليه ، فان المنازعة على هذا النحو اذ تتعلق بتحديد سعر التعادل الواجب معاملة المدعى به عند سداده ثمن تمويناته من المواد البترولية ، المحدد بالدولار ، هي من داعوى القضاء الكامل لا من داعوى الالغاء ذلك تأسيس على أن الهيئة العامة للبترول التى تتولى وضع السعر الذى تباع به المواد البترولية والكميات التى توزع حسب نوع وحاجة المستهلكين وهى تصدر قراراتها من وزير البترول والثروة المعدنية ويقوم وزير الاقتصاد مع ادارة النقد بوضع نظام طبقاً لقوانين النقد والاستيراد والتصدير كيفية سداد ثمن المواد البترولية وتحديد سعر الصرف أو العملة التى تسدد فيها هذا الثمن وتحتكر الدولة التعليمات الخاصة بتوزيع البترول ممثلة فى الهيئة العامة للبترول سواء من الانصبه التى يتوفر لها مما تحصل عليه من الشركات الممنوحة الترام استخراج البترول أو هى مستخرجة من الشركة العامة للبترول والشركات الأخرى المملوكة للدولة ويبين من ذلك أن الدولة تحتكر ملكية المواد البترولية التى تباع داخل البلاد وتسيطر على توزيع المواد البترولية للمستهلكين وتحدد كميات وسعر البيع فى اطار قوانين التموين والنقد الاجنبى والاستيراد والتصدير واللوائح الصادرة تنفيذا لكل من هذه القوانين . ومن ثم فان شركات النقل والمنشآت العامة الخاصة التى تستهلك بصفة منتظمة ومستمرة المواد البترولية لأداء واجباتها فى الاسهام فى الانتاج أو الخدمات ترتبط مع الدولة بعلاقة تتطوى على جانب لائعى ينطوى على القواعد التى تتفرد بها هيئة البترول وادارة النقد ووزارات التموين والاقتصاد من قواعد على النحو السالف ذكره فضلاً عن جانب تعاقدى ينطوى على رضا المنشأة بالشراء والسداد على أساس ما تحدده هيئات الدولة

وأجهزتها المختصة في هذا الشأن وجميع هيئات الدولة وأجهزتها بسلطات غير عادية في تحديد الكميات وطريقة التوزيع وأوقاته وتحديد الاسعار ونوع العملة التي يحدد بها الثمن وتوريد الفائض من العملات الاجنبية ، ومن ثم فلا تنقيد في رفعها بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، حيث لا تعتبر تلك التعليمات من قبيل القرارات الادارية النهائية بالمعنى الاصطلاحي والفنى المقصود في قانون مجلس الدولة ، وانما هي مجرد تعليمات تنفيذية لاحكام القانون المقررة في هذا الشأن ، كما أن الادعاء الاساسى في منازعة المدعى أنه غير مخاطب بها ، أو أنها لا تنطبق على منشأته . أما ما عدا ذلك من أوجه للنمى عليها فقد ساقها المدعى كحاشية للخروج من الالتزام بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة ، المشار اليه بغير مقتضى .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم واذا ذهب الحكم الطعن الى اعتبار الدعوى الماثلة من دعاوى الالغاء ، لا من المنازعات الادارية التى تدخل في محل دعاوى القضاء الكامل ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يضمن معه القضاء بالغائه ، ويقبول الدعوى شكلاً ، ويأعادتها الى محكمة القضاء الادارى للفصل في موضوعها على ابقاء الفصل في المصروفات عملاً بأحكام المادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٢٧)

سابعاً — دعوى الالفاء بطبيعتها تتأبى على الشطب

قاعد رقم (٢٨٨)

المبدأ :

قضاء مجلس الدولة لا يعرف نظام شطب الدعوى جزاءاً لتخلف المدعى عن متابعة دعواه — أساس ذلك : — أن نظام شطب الدعوى لا يتفق وطبيعة التقاضى أمام مجلس الدولة •

**المحكمة :** من المقرر أن قضاء مجلس الدولة لا يعرف نظام شطب الدعوى جزاءاً لتخلف المدعى عن متابعة دعواه • وإذ كان الأمر كذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد انكار المدعى تكليف الأستاذ/..... المحامى بتحرير عريضة الدعوى وقيدها بجدول المحكمة التأديبية للمعاملين بوزارة الصحة والاسكان فإن هذا الاجراء يعتبر صادراً من المدعى نفسه وتمتعده به الخصومة انعقاد صحيحاً مقبولاً وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب مفترضاً دون سند عدم وكالة المحامى للمدعى لتخلفه عن اجراء غير لازم وهو تقديم سند وكالته فإنه يكون قد خالف القانون متعيناً لذلك الحكم بالغائه ولا ينال مما تقدم عدم مثول المدعى أو محاميه أمام المحكمة حيث لا يحول ذلك فى النظام القضائى لمجلس الدولة دون الفصل فى الدعوى وهو النظام الذى تتأبى طبيعته ونظام شطب الدعوى المعمول به أمام القضاء العادى كجزاء لعدم حضور الخصوم •

(طعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/١/٢٨)

### قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

#### المبدأ :

دعوى الالفاء بحسب الأصل دعوى عينية تهدف الى الفاء القرار المطعون فيه اعمالا لبدأ الشرعية — طبيعة هذه الدعوى تأبى تطبيق نظام الشطب لعدم حضور رافعها •

**الحكمة :** ومن حيث أن المسلم ان دعوى الالفاء هي في الأصل دعوى عينية تهدف الى طلب الفاء القرار المطعون فيه اعمالا لبدأ المشروعية ، وهي بوصفها كذلك تتأبى تطبيق الأمر بشطبها لعدم حضور رافعها •

( طعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٨٧ )



## الفرع الثاني

### قبول دعوى الالغاء

#### أولا - الميعاد

##### ١ - ميعاد الستين يوما

بدء ميعاد الستين يوما ( النشر والاعلان )

##### قاعدة رقم ( ٣٩٠ )

المبدأ :

قبول دعوى الالغاء من النظام العام وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها — الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد يجوز اثرته في أى مرحلة من مراحل الدعوى — يتعلق هذا الدفع بالنظام العام فلا يجوز مخالفة ذلك ويترتب على المخالفة البطلان — عدم قبول الدعوى لعدم استيفاء الشروط التى تطلبها القانون لرفعها يكون اعلانا بعدم انعقاد الخصومة القضائية — يكون للمدعى عندئذ اقامة دعوى جديدة وفقا لما يشترطه القانون من اجراءات وذلك بطبيعة الحال اذا كان ميعاد رفع الدعوى يسمح بذلك — اقامة الدعوى التى قضى فيها بعدم القبول لا يعتبر قاطعا لميعاد الطعن •

المحكمة : ومن حيث أنه وفقا لنص المادة ٢٤ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فان ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء سستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المظنون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التى تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به •

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار والهيئات الرئاسية ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضة •

ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة •

كما تقتضى المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة بأن « يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بمريضة موقعة من محام مقيد بجداول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة وتتضمن العريضة ... »

وتعلن العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية المختصة والى ذوى الشأن في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها ... » •

ومن حيث أن قبول دعوى الالغاء من النظام العام وعلى المحكمة أن تقتضى به من تلقاء نفسها ، فضلا عن أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد يجوز اثرته في أى مرحلة من مراحل الدعوى ، إذ أن هذا الدفع يتعلق بالنظام العام • ومن ثم فإن على المحكمة أن تستوثق من اكتمال الاجراءات المطلوبة قانونا لرفع الدعوى واحترام المواعيد المقررة لرفعها •

ومن حيث أن المشرع قد حدد ميعادا قاطعا لرفع دعوى الالغاء وفقا لما سلف ، ومن ثم فإن انقطاع سريان هذا الميعاد وهو استثناء من أصل لا يجوز اقراره الا بنص صريح مثلما ورد في شأن التظلم من القرارات الادارية أو استنادا الى أصل ثابت من القانون مثلما هو الحال في بعض صور حالة الحرب أو الاكراه المانع من اقامة الدعوى أو الخطأ في اقامة الدعوى بعقد خصومة قضائية صحيحة أمام محكمة غير مختصة يوفى الحالة

الأخيرة فإن الدعوى تحال بحالتها للمحكمة المختصة وفقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، وهو ما يتطلب بطبيعة الحال أن تكون الدعوى قد استوفت الشكل اللازم لأقامتها أمام المحكمة التي رفعت أمامها ابتداءً •

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن عدم قبول الدعوى لعدم استيفاء الشروط التي تطلبها القانون لرفعها يكون إعلاناً بعدم انعقاد الخصومة القضائية وهو ما يكون معه للمدعى إقامة دعوى جديدة بعد الالتزام بما يشترطه القانون من إجراءات وذلك بطبيعة الحال إذا كان ميعاد رفع الدعوى يسمح بذلك •

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أن إقامة الدعوى التي قضى فيها بعدم القبول لا يعتبر قاطعاً لميعاد الطعن ، ذلك لأنه وفقاً لما سبق ذكره فإن انقطاع سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء هو استثناء من أصل عام يتعلق بالنظام العام للخصومة القضائية ، ومن ثم فإنه لا يتقرر إلا بنص صريح أو بناء على نص يبيّنه •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب على خلاف ذلك وقضى بقبول دعوى الطعن شكلاً باعتبار أن المطعون ضده قد سبق له الطعن في القرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٣ وقضت في هذا الطلب المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا بعدم قبوله لأن ذلك يعتبر قاطعاً لميعاد رفع دعوى الإلغاء ومن ثم فإن الحكم الطعن به يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين الغاؤه في هذا الخصوص والحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد المقرر قانوناً •

(طعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٩٠)

## قاعدة رقم (٣٩١)

### المبدأ :

يعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفض - يكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم هو ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة - بحث التظلم أمر طبيعي وهو واجب على الجهة المتظلم اليها يفترض قيامها به - امتداد ميعاد الطعن لا يكون الا حين تسلك الجهة الادارية مسلكا ايجابيا في سبيل اجابة المتظلم الى تظلمه بعد استشعار حقه فيه - لا يعتبر مجرد بحث التظلم مسلكا ايجابيا يمتد به ميعاد الطعن .

**المحكمة :** ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن يتحدد بما اذا كانت الاجراءات التي اتخذتها الشركة بالنسبة للتظلم المقدم من الطاعن ترقى الى أن تعتبر مسلكا ايجابيا لاجابته الى تظلمه يترتب عليه امتداد ميعاد الطعن .

ومن حيث أن المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به .

وينقطع صريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ويجب أن يبيت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه واذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفض .

ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظمن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

ومن حيث أنه باستصحاب أحكام هذه المادة على القرارات التأديبية الصادرة من شركات القطاع العام بالنسبة الى العاملين فيها ، فان الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٧ قد صدر بتاريخ ١٩٨٧/٧/١ وتظلم منه الطاعن بتاريخ ١٩٨٧/٨/١ ومن ثم فانه طبقا لتلك الأحكام كان يتعين عليه أن يرفع دعواه خلال الستين يوما التالية لانقضاء الستين يوما المحددة لفحص التظلم وذلك في موعد غايته ١٩٨٧/١١/٢٩ ، والثابت أن الطاعن قام برفع طعنه بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣ فانه يكون قد فوت على نفسه المواعيد وتكون دعواه بالنسبة لهذا الشق قد اقيمت بعد الميعاد المقرر قانونا .

أما ما ينعاه الطاعن من أنه قد استشعر من جانب الشركة المطعون فيها مسلكا ايجابيا نحو تظلمه بعد احواله الى الشئون القانونية واستيفاء التحقيق بمعرفتها مما يعد اتجاها نحو اجابته الى طلبه بالغاء قرار الجزاء ، فانه بحسب ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فان بحث التظلم أمر طبيعي وهو واجب على الجهة المتظلم اليها يفترض قيامها به وأن امتداد ميعاد الظمن لا يكون الا حين تسلك الجهة مسلكا ايجابيا في سبيل اجابة المتظلم الى تظلمه بعد استشعار حقه فيه بالبدء في اتخاذ اجراءات التنفيذ نحو هذه الاجابة ولا يعتبر مجرد بحث التظلم مسلكا ايجابيا يمتد به الميعاد ، كما أن ما انتهى اليه المستشار القانوني بالشركة عند عرضه الأمر على رئيس مجلس الادارة كان بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨ وعلى أي حال فان رئيس مجلس الادارة وهو السلطة المختصة لم يعتمده مما لا يمكن اعتباره بحال من الاحوال مسلكا ايجابيا لاجابة المتظلم الى تظلمه بعد استشعار حقه فيه .

وإذا كانت المحكمة التأديبية متى قضت بعدم قبول الطعن في قرار  
الجزاء على أساس فوات ميعاد الطعن فإن قضاءها يكون صحيحا ومتفقا  
مع حكم القانون .

(طعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣٩١/١٢/٣١)

### قاعدة رقم (٢٩٢)

#### المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة فيما يتعلق بطلبات  
الالغاء هو ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في  
الجريدة الرسمية — ينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية  
مصدرة القرار أو الهيئات الرئاسية — اذا صدر قرار الرفض يجب ان  
يكون مسببا .

**الحكمة :** يقوم الطعن على أن الحكم خطأ في تطبيق القانون ،  
ذلك أنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعن قد علم بالقرار المطعون فيه قبل  
تظلمه ، وبالتالي يفترض علمه به من تاريخ التظلم ، ويكون الطاعن قد  
تقدم بتظلمه في الميعاد .

ومن حيث أن المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن  
مجلس الدولة تنص على أن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة فيما  
يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون  
فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو  
اعلان صاحب الشأن به ، وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة  
الادارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن يبت في  
التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر قرار الرفض  
وجب أن يكون مسببا ، ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون

أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفض ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

(طن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٠/٧/١٩٩٣)

### قاعدة رقم (٢٩٢)

#### المبدأ :

ميعاد رفع دعوى الالغاء أمام المحكمة هو ستون يوما من تاريخ النشر أو الاعلان — ينقطع هذا الميعاد بالتظلم الذي يجب أن يبت فيه قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه — مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات يعتبر بمثابة رفضه — يكون ميعاد رفع الدعوى بالطن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة — قرينة الرفض الحكمي للتظلم تنتفي اذا ثبت أن الجهة الادارية اتخذت مسلكا ايجابيا نحو الاستجابة للتظلم .

**الحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٨١/١٢/٥ صدر قرار رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة شبراخيت رقم ٥٢٢ متضمنا ازالة التمدى الواقع من بعض المواطنين — ومنهم مورث الطاعنين — على المساحات الموضحة قرين كل منهم ، فتقدم المواطنون بتظلم من القرار المشار اليه ، فأصدر رئيس الوحدة المحلية قرارا برقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة مهمتها اجراء المعاينة اللازمة على الطبيعة للأرض موضوع القرار رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٨١ وذلك يوم السبت الموافق ١٩/١٢/١٩٨١ واعداد تقرير بما تسفر عنه المعاينة ، وقامت اللجنة بأداء ما هو مطلوب منها وانتهت الى : أولا : الابقاء على الارض المنتفع بها المواطن / . . . . . (مورث الطاعنين) لثبوت أن الارض المستغنى عنها بمعرفة القوات المسلحة ببلدية القرداص مركز

شبراخيت جرى استصلاحها وبذل عناية خاصة حتى تصل الى المرحلة الجديدة للانتاج الزراعى وذلك لمدة عامين يتم الاخلاء بعدها -  
ثانيا : تنفيذ القرار الصادر عن الوحدة المحلية لمركز شبراخيت رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٨١ بالنسبة لباقي المواطنين لأن الأرض المسلمة اليهم حالتها متوسطة . وقد وافق رئيس الوحدة المحلية على ذلك ، وفي ١٣/٨/١٩٨٣ طلبت منطقة ايتاى البارود للاستصلاح الزراعى - التى تقع فى دائرتها الأرض المنتفع بها المواطن / . . . . . - الافادة عما سيتبع بالنسبة لاخلاء المساحة وضع يد المواطن المذكور لأن مدة العامين أوشكت على الانتهاء وما اذا كان يلزم صدور قرار ادارى جديد بازالة التعدي أم يكتفى بالقرار السابق رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٨١ ، فأوضحت الوحدة المحلية بأن الأمر لا يستلزم اصدار قرار جديد وانما يتم التنبيه على واضع اليد باخلاء قطعة الأرض فى بداية الموسم الزراعى ٨٣/١٩٨٤ ، ومن ثم تم اخطار ورثة . . . . . بازالة التعدي فى ٧/٩/١٩٨٣ فتظلموا من ذلك وأقاموا دعوام التى صدر فيها الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه ولئن كان من المقرر وفقا لنص المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن ميعاد رفع دعوى الإلغاء أمام المحكمة - وهو ستون يوما من تاريخ النشر أو الاعلان - ينقطع بالتظلم الذى يجب أن يبت فيه قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه ، وان مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظعن فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ، ولئن كان ذلك الا أنه - ومن وجه آخر - فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن قرينة الرفض الحكيم للتظلم تنقضى اذا ثبت أن الجهة الادارية اتخذت مسلكا ايجابيا نحو الاستجابة للتظلم ، ولما كان الثابت من الأوراق أنه ازاء التظلم الذى تم تقديمه من قرار الوحدة المحلية لمركز شبراخيت بازالة تعدي بعض المواطنين على الأرض المبينة



بالقرار تم تشكيل لجنة لمعاينة الأرض وتقديم توصياتها وان اللجنة المذكورة أوصت بأن يظل السيد / . . . . . مورث الطاعنين واضعا يده على الأرض التي صدر القرار المتظلم منه بإزالة التحدى عليها - للأسباب التي استندت عليها اللجنة - ووافق رئيس الوحدة المحلية على ذلك ، وهو الأمر الذي دعى الجهة الادارية الي إجابتهم الي تظلمهم بعدم اخلائهم من المساحة التي يشغلونها بغض النظر عن أن اللجنة قد أوصت بأن يظل وضع اليد قائما لمدة عامين فقط ، لأن غاية ما قصد اليه واضعوا اليد من تظلمهم وهو بقاء وضع يدهم على الأرض محل النزاع وقد تحقق ذلك فعلا بموافقة رئيس الوحدة المحلية على ما أوصت به اللجنة ، وهو ما جعلهم يكفون عن مواصلة السير في اتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع دعوى الالغاء طالما ظلوا واضعين يدهم على الأرض وبموافقة من الجهة الادارية ، حتى تم اخطارهم بانذار مكتوب مؤرخ ١٩٨٣/٩/٣ بضرورة اخلاء الأرض وتسليمها لآخرين دون تعرض منهم اعمالا للقرار رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٨١ . ولما كان ما تقرر من ارسال هذا الانذار الي الطاعنين بموافقة الجهة الادارية المختصة ببناء على ما تحقق لديها من انه قد انقضت المدة التي سبق تحديدها بالقرار الأول رقم ( ٥٢٢ ) لسنة ١٩٨١ ، وقد فسرت الحالة الواقعية اللازمة لاخلائهم من الأرض ، فان ذلك وان كان يتفق في جانب من محله وهو اخلاء الأرض مع محل القرار رقم ( ٥٢٢ ) لسنة ١٩٨١ ، الا أنه يعد قرارا اداريا له كيانه القانوني الذاتي من حيث توافر أسبابه وتاريخ صدوره ، وتحديد محله ، والغاية منه وان تعلق بذات الصادر في شأنهم القرار سالف الذكر وان اتفق في بعض محله وهو اخلاء الطاعنين للأرض مع القرار رقم ( ٥٢٢ ) لسنة ١٩٨١ ومن ثم فانه ليس ثمة سند من القانون أو الواقع لاهدار التمييز في الوجود القانوني لقرار اخلاء الأرض من الطاعنين المبلغ اليهم بالانذار المكتوب سالف الذكر واعتباره ذات القرار رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٨١ بالنسبة لحساب ميعاد قبول الدعوى المتعلقة بوقف تنفيذ الغاء قرار اخلائهم من الأرض المبلغ لهم بالانذار المذكور ، ولما كان الثابت انهم قاموا اثر الانذار في

١٩٨٣/٩/٣ برفع دعواهم بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠ فان تلك الدعوى  
والحال كذلك وبناء على التكييف الصحيح لقرار الاخلاء المنذرين به تكون  
مرفوعة في الميعاد القانوني، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب  
فانه يكون قد صدر مخالفا للقانون وخليقا بالالغاء .

( طعن رقم ٢٤٣٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٣/١٢/٦ )

## ٢ — العلم اليقيني

قاعدة رقم (٣٩٤)

### المبدأ :

موانع العلم اليقيني — الاعتقال — قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ باعتبار القرارات الجمهورية بالفصل بغير الطريق التأديبي من قبيل اعمال المسيدة — ميعاد رفع دعوى الالغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذى يتحقق معه العلم بما تضمنه القرار المطعون فيه علما يقينيا لا ظنيا — اعتقال صاحب الشأن في تاريخ معاصر لصعود القرار المطعون فيه ينتفى معه ثبوت علمه بالقرار — لا يسرى ميعاد رفع دعوى الالغاء الا من تاريخ زوال المانع القانونى وهو الاعتقال .

**المحكمة :** ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة يجرى على ان ميعاد رفع دعوى الالغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذى يتحقق معه اعلامه بما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت علمه به علما يقينيا لا ظنيا ، كما يجرى أيضا على أن اعتقال صاحب الشأن في تاريخ معاصر لصعود القرار المطعون فيه ينتفى معه ثبوت علمه بالقرار خاصة اذا لم تستطع الجهة الادارية اقامة الدليل على عكس ذلك .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق ان المدعى في ١٦/١/١٩٦٠ تاريخ صدور القرار المطعون كان معتقلا ، اذ انه اعتقل منذ ١٢/١١/١٩٥٩ ولم يفرج عنه الا في ٢٥/٧/١٩٦٣ في ظل أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ الذى كانت تحول دون التجاؤه الى القضاء طالبا الغاء القرار المطعون فيه ، كما لم تقم جهة الادارة الدليل على علم المدعى بهذا القرار قبل الافراج عنه .

فانه على هذا النحو لا يتأتى ثبوت علم المدعى علما يقينيا بالقرار المطعون فيه في وقت كانت تسمح له فيه الأوضاع القانونية السائدة حينذاك برفع دعواه .

ومن ثم فان ميعاد رفع دعوى الالغاء لا يسرى في شأنه الا من تاريخ زوال المانع القانونى عن رفع دعواه وهو ١٩٧١/١١/٢٢ تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة العليا ( الدستورية ) بعدم دستورية انقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه ولئن كان طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يكون ميعاد الطعن بالالغاء ستين يوما من تاريخ انقضاء ستين يوما على تقديم التظلم في الميعاد المقرر له قانونا — أو ما يقوم مقامه — من القرار المستهدف الالغاء ، الا أن المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة المشار اليه تنص على أنه « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائى » وبالرجوع الى قانون المرافعات يبين ان المادة ١٨ منه تنص على أنه « اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها » . ومفاد — ما تقدم ان ميعاد الستين يوما المحدد وفقا لأحكام مجلس الدولة ، اذا صادف آخر يوم فيه عطلة رسمية امتد هذا الميعاد الى أول يوم عمل بعد انتهاء هذه العطلة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت أن ميعاد الطعن في القرار المطعون فيه قد انفتح بالنسبة للمدعى اعتبارا من ١٩٧١/١١/٢٢ تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم ينتهى في ١٩٧٢/١/٢١ .

واذ صادف في يوم ١٩٧٢/١/٢١ وهو اليوم الأخير من الميعاد

عطلة رسمية لأنه كان يوم جمعة ، فان الميعاد يمتد قانونا ليوم ١٩٧٢/١/٢٢ باعتباره أول يوم عمل تالي لانتهاه العطلة الرسمية . ولما كان المدعى قد أودع طلب اغفائه من رسوم الدعوى فى ١٩٧٢/١/٢٢ وهذا الطلب حسيما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يقوم مقام التظلم ، بل ويعنى عنه ، ويرتب آثاره — وصدر القرار بقبول طلب الاعفاء فى ١٩٧٢/٤/٣ فأقام دعواه فى الأول من يونيو ١٩٧٢ فان الدعوى على هذا النحو تكون قد لقيمت فى الميعاد مستوفية كافة أوضاعها الشكلية السابقة على رفعها .

وتأسيسا على ذلك ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يتعين الحكم بالغائه والقضاء بقبول الدعوى شكلا .

( طعن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٢ )

### قاعدة رقم (٣٩٥)

#### المبدأ

واقعة ايداع مستحقات الطامن بالبنك لا يمكن ان يستفاد منها علمه بقرار انتهاء خدمته يقينيا لا ظاهريا ولا افتراضيا بحيث يكون شاملا لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتسرى له بمقتضى هذا العلم ان يحدد مركزه القانونى ويقيم دعواه .

**الحكمة :** ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد وهو الدفع الذى أخذ به الحكم المطعون فيه فان قضاء هذه المحكمة قد استقر فى تفسير المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والتي تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء يستون يوما من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به ، على انه اذا كانت قرينة العلم

المستفاد من النشر أو الاعلان ليست مما يقبل اثبات العكس فليس ثمة ما يمنع ثبوت العلم بحونها فإذا أقام الدليل القاطع وفقاً لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته على علم صاحب الشأن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً بحيث يكون شاملاً لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني بدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم .

ومن حيث ان الهيئة العامة للأرصاء قد أصدرت القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ باعتبار الطاعن مستقيلاً من العمل اعتباراً من ١١ فبراير سنة ١٩٧٦ لعمله لدى وزارة الزراعة بجمهورية العراق دون ترخيص من الهيئة ، ولقد ادعت الهيئة انها أخطرت الطاعن بهذا القرار في ٧ من أغسطس سنة ١٩٧٦ ولم تقم الدليل على وصول هذا الاخطار اليه ومن ثم لا يمكن التعويل عليه لحساب مواعيد رفع الدعوى .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اعتد في حساب مواعيد رفع الدعوى بواقعة ان الهيئة قد صرفت الى الطاعن مستحقاته في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، واذ دفع الطاعن ان هذ المستحقات قد أودعت في حسابه بالبنك أثناء وجوده بالعراق .

ومن حيث أن واقعة ايداع مستحقات الطاعن بالبنك لا يمكن ان يستفاد منها علم الطاعن بالقرار علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً بحيث يكون شاملاً لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم أن يحدد مركزه القانوني ويقيم دعواه ومن ثم يتعين الالتفات من هذ الطريقة كبداية لسريان مواعيد الطعن في القرار المشار اليه ، والأخذ بما قرره الطاعن من أنه علم بالقرار المطعون فيه في تاريخ تقديمه للتظلم في ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٧ ، ومن ثم تكون دعواه مقبولة شكلاً ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يتعين الغاءه .

(طعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٢/٢٢/١٩٨٥)

## قاعدة رقم (٣٩٦)

### المبدأ :

ميعاد رفع دعوى الالغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذي يتحقق معه اعلامه عما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت علمه به علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وأن يكون هذا العلم شاملا لجميع العناصر التي تطوع له أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه — تقدم المطعون ضده بطلبات للمطعون على ترقيته باعتباره مديرا عاما للشئون القانونية لا تنهى دليلا على علمه اليقيني — بترقية المطعون فيه .

**الحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ميعاد رفع دعوى الالغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذي يتحقق معه اعلامه عما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت علمه به علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون هذا العلم شاملا لجميع العناصر التي تطوع له أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وان يحدد على مقتضى ذلك طريقه للطعن عليه ويتعين أن يثبت ذلك من تاريخ معلوم يمكن حساب الميعاد منه .

ومن حيث أن الطاعنان يستدلان على علم المطعون ضده بالقرار رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٧٨ المطعون عليه بطلب تقدم به الى المطعون على ترقيته باعتباره مديرا عاما للشئون القانونية للموافقة على منحه أجازة بدون مرتب اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٨ وطلب آخر لاخلاء طرفه وطلب ثالث في ٨ من يولية سنة ١٩٧٩ لارسال ملفات معينة الى التفتيش بوزارة العدل .

ومن حيث أن الطالبات المشار اليها وان كان المطعون ضده قد تقدم بها الى المطعون على ترقيته باعتباره مدير عام للشئون القانونية فانها

لا تهض دليلا على علمه اليقيني بالقرار المطعون ضده في تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه فلا يمكن له الجزم بما اذا كان قد صدر قرار بترقية المطعون عليه أو بنجبه الى هذه الوظيفة ومن ثم فان المحكمة تظفئن لما قرره المظعون ضده من انه لم يعلم بالقرار المطعون عليه في وقت سابق على تظلمه من هذا القرار .

ومن حيث أنه لما تقدم فان الحكم المطعون عليه يكون سليما فيما انتهى اليه من أن الدعوى قد رفعت خلال المواعيد القانونية .  
( طعن رقم ٢١٧٦ و ١٦٨٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١/٢٦ )

### قاعدة رقم (٣٩٧)

#### المبدأ :

العلم بالقرار يحل محل نشر القرار الإداري أو اعلانه — هذا العلم يجب أن يكون يقينيا شاملا نافيا للجهالة — يثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة .

**الحكمة :** استقر قضاء هذه المحكمة على ان علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه يقوم مقام الاعلان أو النشر ، وان هذا العلم يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ، وأن يكون علما حقيقيا وليس افتراضيا ، ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة ، وللقضاء الإداري في سبيل اعمال رقابته القانونية أن يتحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة ويترتب الأثر الملائم عليها من حيث غاية العلم أو قصوره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من الأوراق وظروفه الحال فلا تلخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بتقييم الدليل عليه ، كما لا تقف عند انكشاف صاحب المصلحة له حتى لا تهضم



المصلحة العامة المتبعة من تحصين القرارات الادارية ، ولا ترزع  
استقرار المراكز القانونية الذاتية لى اكتسبها اربابها بمقتضى هذه  
القرارات .

( طعن رقم ٢٢٣١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم (٢٩٨)

#### المبدأ :

العلم اليقيني بالقرار الادارى هو العلم الحقيقى المؤكد ليس فقط  
بوجود القرار بل بمضمونه وكافة عناصره ومحتوياته واسبابه ان كانت  
له أسباب معلنة — لا يؤخذ فى العلم اليقيني بالافتراض أو الظن —  
كما لا يحمل تنفيذ القرار على انه قرينة على تحقق هذا العلم .

**المحكمة :** جرى قضاء هذه المحكمة على أن العلم اليقيني الذى  
يقوم مقام نشر القرار الادارى اللائحى أو اعلان صاحب الشأن به اذا  
كان قرارا فرديا هو العلم الحقيقى المؤكد ليس فقط بوجود القرار بل  
بمضمونه وكافة عناصره ومحتوياته واسبابه ان كانت له أسباب معلنة ،  
ولما كان هذا العلم على خلاف الاصل وهو النشر أو الاعلان فمن المتعين  
الاستيثاق من حصوله فلا يؤخذ فيه بالافتراض أو الظن . كما لا يحمل  
تنفيذ القرار على أنه قرينة على تحقق هذا العلم ولقد أوجبت الأوراق  
من دليل يفيد علم مورث المطعون ضدهم الاول بالقرار المطعون فيه فى  
تاريخ معين وجاءت أقوال الطاعن فى شأن الشكوى الادارية رقم ٩٤٣  
لسنة ٧٦ ادارى منيا القمح ودعوى اثبات الحالة اللتين أشار إليهما فى  
صحيفة طعنه مرسلة لا دليل عليها خليقة بالالتفات عنها ويكون الحكم  
المطعون فيه قد أصاب وجه الحق بقضاءه بقبول الدعوى شكلا ، ويتعين ،  
وبالحالة هذه رفض الدفع المذكور .

( طعن رقم ٢٧٨٥ و ٢٨٨٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٨٧ )

## قاعدة رقم (٣٩٩)

### المبدأ :

العلم اليقيني الذي يبدأ منه سريان ميعاد رفع دعوى الالغاء هو العلم بالقرار وبكافة عناصره علما يمكن الطاعن من تحديد مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه — واقعة منع العامل من الدخول للشركة لا تنفيذ هتما صدور قرار بفصله فقد يكون موقوفا عن العمل — مؤدى ذلك : عدم سريان ميعاد الطعن من هذه الواقعة .

**المحكمة :** ومن حيث أن تقرير الطعن يستند الى أن الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون حيث لم يثبت أن الطاعن علم بقرار فصله علما يقينيا منذ ٢٧/٢/١٩٨٤ . ولكد علم به في أواخر شهر ابريل سنة ١٩٨٤ يؤكد ذلك أن الشركة المطعون ضدها لم تخطر بقرار فصله قبل هذا التاريخ ، وأنه كان يحاول طوال الفترة من منعه من دخول المصنع في ٢٧/٢/١٩٨٤ الى ٢٧/٤/١٩٨٤ . معرفة الحقيقة دون جدوى وأنه لم يتقدم بشكواه ازاء قرار فصله في ٢٧/٤/١٩٨٤ بعد أن تأكد علمه اليقيني بصدور قرار فصله ولا يغير من ذلك ما ورد في شكواه للنقابة العامة من أنه فصل في ٢٧/٢/١٩٨٤ اذ أن علمه بذلك لم يتأكد الا عند تقديم شكواه في هذا التاريخ . كذلك فإن الطاعن بعد تجديد عقد عمله المؤقت وصبروته بحكم هذا التجديد عقد عمل غير محدد المدة ينطبق عليه عند توقيع جزاء الفصل من الخدمة القواعد المحدد بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من ضرورة قيام خطأ تأديبي واجراء تحقيق والعرض على اللجنة الثلاثية الى غير ذلك من القواعد .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن العلم اليقيني الذي يبدأ منه سريان ميعاد رفع دعوى الالغاء هو العلم بالقرار وبكافة عناصره علما يمكن الطاعن من تحديد مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه ومن ثم يحدد الطريق للطعن فيه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد بنى على واقعة منع الطاعن من دخول الشركة قضاؤه بثبوت العلم اليقيني لدى الطاعن منذ هذا التاريخ أى منذ ٢٧/٢/١٩٨٤ تاريخ منعه من دخول الشركة وتحريره مذكرة بالشرطة فى ذلك •

ومن حيث أن واقعة منع دخول الطاعن للشركة لا تفيد حتما صدور قرار بفصله فقد يكون موقوفا عن العمل ، ومن ثم لا تعد هذه الواقعة فى ذاتها دليلا كافيا على علم الطاعن بقرار فصله علما يقينيا يمكنه من تحديد مركزه القانونى •

ومن حيث أنه وقد خلت الأوراق أيضا مما يفيد انذار أو اخطار الطاعن بفصله فإنه بهذه المثابة يكون الحكم المطعون فيه خطأ تطبيق القانون عندما قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد بعد أن أجرى حسابه اعتبارا من ٢٧/٢/١٩٨٤ ، مما يضمن الغاؤه لهذا السبب •

ومن حيث أن الطعن غير مهيا للفصل فيه ، اذ خلا من أصول أوراق التحقيق المتعلقة بالقرار المطعون فيه •

( طعن رقم ٢٦٣٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٣/٨ )

### قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

يجب حساب مواعيد الطعن من تاريخ العلم اليقيني لا الظنى أو الافتراضى •

المحكمة : وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من وجوب حساب مواعيد الطعن من تاريخ العلم اليقيني لا الظنى أو الافتراضى ، ومن ثم لا يعتد بمخبر الادعاء أن القرار المطعون عليه وزع على جميع

القطاعات في الهيئة بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٤ فإن هذا لا يقيم بحق الطاعن العلم اليقيني ، وبالتالي لا يعتد بهذا السبب من أسباب الطعن ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق في قبول الدعوى شكلا .  
(طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)

### قاعدة رقم (٤٠١)

#### المبدأ :

مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به — الاعلان هو الأصل — النشر هو الاستثناء — النشر والاعلان قرينتان على وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن — يجب أن يتم النشر أو الاعلان بالشكل الواقي حتى يكفى في تحقيق العلم بالقرار — يجوز ثبوت العلم بدون الاعلان والنشر متى قام الدليل القاطع وفقا لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته على علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وبحيث يكون شاملا لجميع محتوياته — يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم — عبء اثبات النشر أو الاعلان الذي تبدأ به المدة يقع على عاتق جهة الادارة — يثبت العلم اليقيني من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة — يكون للقضاء الادارى التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتبه عليها حسبما تستبينه المحكمة من الأوراق .

**المحكمة :** ومن حيث أن الطعن في قرارات اللجنة الاستئنافية لفض المنازعات الزراعية وهي من اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي محكوم بتنص الفقرة ( ثامنا ) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة والمادة ٢٤ وتنص على أن « ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون

فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به » • ومفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مناط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به وأن الاعلان هو الاصل وأن النشر هو الاستثناء وأنه لما كانت القرارات الادارية الفردية تنتج الى أشخاص معينين بذواتهم ومعلومين سلفا للإدارة فإن الاعلان يكون اجزاء محتما ، وأن النشر والاعلان قرينتان على وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن ومن ثم يجب أن يتم النشر أو الاعلان بالشكل الوافي للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية حتى يكفى في تحقيق العلم بالقرار وأنه ليس ثمة ما يمنع من ثبوت العلم بدون الاعلان والنشر متى قام الدليل القاطع وفقا لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته على علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وبحيث يكون شاملا لجميع محتوياته ، ويبدأ ميعاد الطعن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة الى نشر القرار أو اعلانه كما أن عبء اثبات النشر أو الاعلان الذي تبدأ به المدة يقع على عاتق جهة الادارة ، ويثبت العلم اليقيني من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة ، وللقضاء الادارى التحقق من قيام أوعدم قيام هذه القرينة أوتلك الواقعة وتقدير الاثر الذي يمكن ترتبيه عليها حسبا تستبينه المحكمة من الاوراق وظروف الحال فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه •

ومن حيث ان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الادارية نص على انشاء لجنة في كل قرية تسمى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية وحدد تشكيلها واختصاصاتها والاجراءات امامها كما قضى بأن يكون قرارها نهائيا ما لم يتم التظلم منه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه للطرفين بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول وأن ذلك التظلم يتم امام لجنة استئنافية تشكل في دائرة كل مركز ويتم اعلان

الخصوم بصورة من الطلب وتاريخ الجلسة المحددة لنظره ويتم الاعلان بكتاب مسجل مصحوبا بعلم الوصول وأن على رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة أن يخطر الخصوم ببيان المنازعة وتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وأن يلصق في لوحة خاصة بمقر الجمعية صورة القرار الذى تصدره اللجنة المختصة في المنازعة ونص القانون على أن تكون جلسات اللجان علنية ولطرق المنازعة الحضور أمامها بأنفسهم أو بوكلاء عنهم وأنه يجب على اللجنة قبل اخلاء المستأجر من الأرض أن تعين الأرض محل النزاع بكامل هيئتها ، ولا شك أن هذا التنظيم الفصل هو ما يتفق مع هذه اللجان من اختصاص قضائى بالفصل في منازعات خاصة بين المؤجر والمستأجر وبعد التحقق من صفة كل منهما وحضوره ومعاينة الأرض محل النزاع مما يفيد يقينا راسخا بأن قرار لجنة الاستئناف الصادر في التظلم يعتبر من تاريخ صدوره معلوما علما واضحا وشاملا للمتظلم الذى قدمه وأوضح أسانيده عند الطعن في قرار لجنة القرية ومن ثم يسرى ميعاد الطعن في هذا القرار ( ستون يوما ) من تاريخ صدوره وهو ما يؤكد القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ حين قيد ميعاد التظلم بخمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ الطرفين بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ولم يورد شيئا عن بدء ميعاد الطعن في قرار اللجنة الاستئنافية ومن ثم يسرى بشأنها أحكام قانون مجلس الدولة وبمراعاة أن اجراءات الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى يختلف عن تنفيذ هذا القرار بواسطة الجهات الادارية المختصة وذلك بموجب نسخة من القرار وبعد اعلان ملخص هذا القرار الى الخصوم كنص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن قرار اللجنة الاستئنافية الزراعية بهيئة رقم ٧٥ قد صدر بتاريخ ١٩٧٤/٥/٧ وذلك في التظلم المقام من . . . . . المستأجر لسلطة ١٧ قيراطا بناحية الشبراوين وأن تظلمه قد اتجه الى القرار الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٨/١٩ من لجنة

فض المنازعات الزراعية بالقرية لصالح أخيه المؤجر . . . . . ، ومن ثم فإن قرار اللجنة الاستثنائية يكون - كما تقدم - قد صدر في مواجهة الخصمين المذكورين وتوافر لهما العلم اليقيني بمحتويات هذا القرار من تاريخ صدوره في ١٩٧٤/٥/٧ ومن هذا التاريخ كان يتعين الطعن عليه في خلال ستين يوما عملا بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، الا أنه لما كان المدعى . . . . . لم يطعن في هذا القرار الا بدعواه رقم ٢١٧٧ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٣٠ أمام محكمة الزقازيق الابتدائية والحالة بعد ذلك الى محكمة القضاء الاداري بالمنصورة ، فمن ثم تكون دعواه قد رفعت بعد الميعاد القانوني وهو ميعاد يتعلق بالنظام العام وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك ، وقضى بقبول الدعوى شكلا استنادا الى أنه لم يثبت من الأوراق علم المدعى بالقرار الصادر في ١٩٧٤/٥/٧ قبل ايداع صحيفة دعواه قلم كتاب محكمة الزقازيق الابتدائية ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وأنفل حقيقة القرار المطعون فيه وأنه فصل في خصومة قضائية بما يشبه الحكم القضائي ، وأنه لا يعتبر منعما بسبب عدم وجود عقد ايجار للأرض الزراعية محل النزاع عن سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ما دام الثابت أنه عند نظر تلك اللجان للنزاع الذي رفع اليها بتاريخ ١٩٧٣/٥/٧ كان يوجد لدى المؤجر . . . . . عقد ايجار محرر بتاريخ سابق ومسجل برقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٥ بما يتفق ونص المادة ٣٦ مكررا (ب) من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي وأن المنازعة في هذا العقد من حيث مضمونه ونطاقه هو مما تفصل فيه اللجنة طبقا لأحكام القانون فان أخطأت في تطبيقه كان قرارها معرضا للإبطال وليس للانعدام وبالتالي يتحصن قرارها بمضى أكثر من ستين يوما دون الطعن فيه .

( طعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥ )

## قاعدة رقم (٤٠٢)

### المبدأ :

الطعن في القرارات الإدارية يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه وإعلان صاحب الشأن به — العلم الذي يقوم مقام الإعلان يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقه للطعن فيه — لا يمكن أن يسرى الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل — العلم اليقيني دائما يدعى به المتظلم من القرار وعلى الإدارة تقع عبء اثبات عكس هذا الادعاء .

**المحكمة :** جرى قضاء هذه المحكمة على أن ميماد الطعن في القرارات الإدارية يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به ، أما العلم الذي يقوم مقام الإعلان فيجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا ، وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقه في الطعن فيه ، ولا يمكن أن يسرى الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل . والعلم اليقيني دائما يدعى به المتظلم من القرار ، وعلى الإدارة يقع عبء اثبات عكس هذا الادعاء فإذا عجزت الإدارة عن اثبات العكس صح ما ادعاه المتظلم واعتقد بهذا الادعاء باعتباره واقعة صحيحة تبدأ منها حساب المواعيد .

ومن حيث أن الثابت من واقعت الدعوى محل الطعن أن الإدارة لم تقدم ما يفيد قيامها بإعلان المدعى بالقرار المطعون فيه — كما لم تقدم دليلا على تشره بالطرق المتبعة قانونا لذلك ، وأن المدعى هو الذي ادعى بالعلم اليقيني بالقرار المطعون عليه رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨١ الصادر في



١٩٨١/٩/٢٤ عند صدور القرار رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ١٩٨٥/٨/١٢ بترقية للدرجة الأولى وتبين أن زملاء له أحدث منه سبق أن رقا الى هذه الدرجة بالقرار رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨١ اشار اليه وذلك بعد عودته من الاجازة الخاصة بدون مرتب وتسلمه العمل ، وأن الجهة الادارية لم تقدم دليلا قاطعا على نفى ما ادعاه المدعى في هذا الشأن ، وكل ما ذكرته في هذا الشأن أن المدعى شغل بعض الوظائف الاشرافية بعد عودته وكان يمكنه أن يتعرف على القرار المطعون عليه وهو من قبيل القول المرسل الذي لا يتفق مع اشتراط أن يكون العلم يقينيا شاملا لكل محتويات القرار وليس علما افتراضيا أو ظنيا ، كما لا يتفق مع اعتبار الهيئة المدعى عليها من الهيئات ذات التقسيمات المتنوعة والمتفرقة مكانيا .

ومن حيث أنه متى كانت الأوراق قد أجديت تماما من ثمة دليل يفيد علم المدعى بالقرار المطعون فيه رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٨١ ، فان ما ادعاه من العلم في تاريخ صدور القرار ٣١٤ لسنة ١٩٨٥ في ١٩٨٥/٨/١٢ يكون صحيحا ، ويكون التظلم بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢٨ واقامته الدعوى يكون ١٩٨٦/١/٦ قد راعى المواعيد المقررة قانونا وتكون الدعوى استوفيت اوضاعها الشكلية ويتمين قبولها شكلا .

(طعن رقم ٣٠٨١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٢٤)

### قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه له ثلاث وسائل [ النشر — الاعلان — العلم اليقيني في حالة ثبوت عدم النشر أو الاعلان ] — العلم اليقيني يجب الا يكون ظنيا أو افتراضا وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار — وأن يحدد طريقه العلم عليه — العلم اليقيني يدعى به الموظف

وعلى الإدارة يقع عبء اثبات عكس ما ادعاه — اذا عجزت الإدارة عن اثبات عكس ما ادعاه الموظف ثبت صحة ادعاء المتضرر من القرار — يثبت هذا العلم من أى واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد بوسيلة معينة — للقضاء الإدارى التحقق من قيام أو عدم قيام هذا العلم وتقدير ما اذا كان علما قاصرا أو كافيا حسبما يستبين من الأوراق وظروف الحال .

**المحكمة :** ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه له ثلاث وسائل النشر والاعلان والعلم اليقيني في حالة ثبوت عدم النشر أو حدوث الاعلان ، والعلم اليقيني يجب ألا يكون ظنيا أو افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها ان يتبين مركزه القانونى بالنسبة للقرار ، ويستطيع في ضوء عناصر هذا العلم ان يحدد طريقة في الطعن عليه ، وهذا العلم اليقيني يدعى به الموظف دائما وعلى الإدارة يقع عبء اثبات عكس ما ادعاه ، فاذا عجزت عن ذلك ولم تقدر على تقديم الدليل المقنع على ان المتضرر من القرار قد علم في وقت آخر ثبت صحة ادعاء المتضرر من القرار ، وثبت هذا العلم من أى واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد بوسيلة معينة ، وللقضاء الإدارى في رقابته القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذا العلم ، وتقدير ما اذا كان علما قاصرا أو كافيا حسبما تستبين من الأوراق وظروف الحال .

ومن حيث أن الطاعن ادعى أنه لم يعلم بالقرار رقم ١٥٤٩ الصادر في ٢١/١١/١٩٨١ والمتضمن تخليه في الترقية الى وظيفة من الدرجة الأولى الا من تاريخ صدور القرار رقم ٣٠٤ المؤرخ ١٨/٣/١٩٨٥ الذى اشتمل على نخب بعض العاملين بالهيئة لشغل وظائف من درجة مدير عام ، في حين أنهم كانوا يشغلون الدرجة الثانية ، وأنه بالسؤال عن سبب ذلك علم أنهم رفقوا للدرجة الأولى بالقرار المطعون عليه ، حيث بادر بالتظلم في ٢٩/٤/١٩٨٥ ورفض تظلمه في ٩/٥/١٩٨٥ فأقام دعواه في ١٢/٦/١٩٨٥ مراعىا المواعيد القانونية المقررة ، وان الإدارة لم تقدم

في جميع مراحل الدعوى والطعن دليلا على ان القرار قد نشر أو أعلنت الى الطاعن وعجزت تماما عن تقديم الدليل على عكس ما ادعاه الطاعن ، وعلى ذلك فان ادعائه بالعلم اليقيني يكون صحيحا • ولا يغير من ذلك ما ساقته الجهة الادارية للتدليل على علم الطاعن بالفرامة من القول بأن الطاعن كان يشغل وظيفة رئيس تفتيش قطاع مناطق بريد الاقاليم وهذه الوظيفة تتيح له الاطلاع على كافة القرارات الصادرة من الهيئة ، حيث لا يصلح ذلك دليلا قاطعا على ثبوت هذا العلم وانما يدخل في مدلول العلم الافتراضي المبني على قرينة غير قاطعة في هذا الشأن ، ومتى كان ذلك يكون الطاعن قد راعى المواعيد المقررة قانونا وتكون دعواه مقبولة شكلا ، وما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من عدم قبول دعواه لرفعها بعد الميعاد لا يتفق وواقع الحال ومخالف للقانون •

(طعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩١/٦/٩)

### قاعدة رقم (٤٠٤)

#### المبدأ :

ميعاد رفع دعوى الالغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذي يتحقق معه اعلانه وخطاره بالقرار المطعون فيه — على ذلك يتعين أن يثبت صاحب الشأن علمه بالقرار المطعون فيه علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون هذا العلم نافيا للجهالة وشاملا لجميع العناصر التي تطوع له أن تبين حقيقة مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقه للطعن فيه •

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ميعاد رفع دعوى الالغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذي يتحقق معه اعلانه وخطاره بالقرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن

يثبت علمه به علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وأن يكون هذا العلم نافيا للجهالة وشاملا لجميع لعناصر التي تطوع له أن تبين حقيقة مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقة الطعن فيه .

ومن حيث أن الثابت أن المدعى قد تمسك في دعواه بأنه لم يعلم بالقرار المطعون فيه علما يقينيا الا بمقتضى الكتاب المؤرخ ١٩٨٢/٤/٢٢ الذى قدمه الا أن الجهة الادارية ناقضته في هذا الشأن مقررّة بأن علمه اليقيني مستفاد من تظلمه المؤرخ ١٩٨١/١٢/١٦ وردّها برفض هذا التظلم المؤرخ ١٩٨٢/١/٦ الا انها لم تقدم التظلم المشار اليه ، كما لم تقدم ما يدل على وصول ردّها الى المدعى وقد نفى المدعى في صحيفة طعنه أن التظلم المشار اليه يوفر علمه اليقيني بالقرار المطعون فيه وتمسك بأنه كان مجرد استعلاما عن سبب عدم اعلان نتيجته ، كما نفى وصول رد الادارة . على هذا التظلم اليه وظلت الجامعة على موقفها من عدم تقديم التظلم المشار اليه وهو الاساس في اثبات ما تذكره الادارة في هذا الشأن أو تقديم ما يدل على وصول ردّها عليه الى الطاعن ، طوال مراحل هذه المنازعة وحتى عند نظرها أمام هذه المحكمة وعلى ذلك فانها تكون قد أخفقت في اثبات التاريخ الذى علم فيه المدعى علما يقينيا بالقرار المطعون فيه شاملا لجميع العناصر التي تطوع له أن تبين حقيقة مركزه القانوني بما يتيح له الطعن فيه مما لا مناص معه من الاعتداد بالتاريخ الذى ذكر المدعى أنه قد يتحقق فيه هذا العلم وهو ١٩٨٢/٤/٢٢ فاذا ما كان قد أقام دعواه بالالغاء في ١٩٨٢/٦/٢ فانها تكون مقامة في الميعاد القانوني المقرر ومقبولة شكلا - الأمر الذى يكون معه الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد مما يتعين معه القضاء بالغائه في هذا الشق والحكم بقبول الدعوى شكلا .

( طعن رقم ١٩٤١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١ )

## قاعدة رقم (٤٠٥)

### المبدأ :

ميعاد رفع دعوى الالغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذى يتحقق معه علمه بما تضمنه القرار المطعون فيه — يتعين ان يثبت علمه به علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون هذا العلم شاملا لجميع العناصر التى تسوغ له تبين مركزه القانونى بالنسبة للقرار المطعون فيه — علم زملاء المدعى بالقرار المطعون فيه بالناطق المختلفة بأى وسيلة كانت لا تقطع في علم المدعى بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علما يقينيا يقوم مقام النشر أو الاعلان في حساب بداية ميعاد الطعن بالالغاء .

**الحكمة :** ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد اطرده على ان ميعاد رفع دعوى الالغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذى يتحقق معه علمه بما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين ان يثبت علمه به علما يقينيا لا ظنيا أو افتراضيا وان يكون هذا العلم شاملا لجميع العناصر التى تسوغ له تبين مركزه القانونى بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقه للطعن فيه .

ومن حيث ان الأوراق قد خلت مما يدل على اخطار المدعى بالقرار المطعون فيه أو قيام الهيئة بنشره في نشراتها المصلحية وارساله الى منطقة بريد النيا التى يعمل بها المدعى واعلانه في لوحة الاعلانات المعدة لذلك في هذه المنطقة بحيث يتحقق منه علم المدعى به علما يقينيا بمضمونه ومشتملاته ومن ثم لا يمكن ان يسرى ميعاد الطعن في حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل — وهو ما عجزت الجهة الادارية مصدره القرار المطعون فيه عن اثباته — فعلم زملاء المدعى بالقرار المطعون فيه بالناطق المختلفة بأى وسيلة كانت لا يقطع في علم المدعى بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علما يقينيا يقوم مقام النشر أو الاعلان

في حساب بداية ميعاد الطعن بالالغاء ومتى انتفى علم المدعى بالقرار المذكور حسبما سلف بيانه ومن ثم فلا مناص من اعتبار تاريخ تظلمه في ١٧/٢/١٩٨٦ هو تاريخ علمه اليقيني بالقرار المطعون فيه واذ لم يقيم دليل على ان المدعى تلقى ردا من الجهة الادارية عما تم في تظلمه قبل فوات الستين يوما التي يعده فواتها بمثابة رفض ضمنى للتظلم فمن ثم فمتى أقام المدعى دعواه بمريضة أودعت قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣ خلال الستين يوما التالية فمن ثم يكون دعواه فيما يتعلق بطلب الغاء القرار رقم ١٩٨١/١٥٤٩ قد رفعت في الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول طلب الغاء القرار رقم ١٩٨١/١٥٤٩ شكلا لعدم التظلم فيه في الميعاد المقرر قد جانبه الصواب فيتمين القضاء بالغائه وبقبول طلب الغاء القرار المذكور شكلا .

( طعن رقم ١٠١٠ و ١١٣٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/٤/١١ )

### قاعدة رقم (٤٠٦)

#### المبدأ :

ميعاد رفع دعوى الالغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذى يتحقق معه علمه بما تضمنه القرار المطعون فيه — يتعين أن يثبت علمه به علما يقينيا لا ظنيا او افتراضيا وان يكون هذا العلم شاملا لجميع العناصر التى تسوغ له تبين مركزه القانونى بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقة للطعن فيه — تقديم طلب المساعدة القضائية يقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد اطرء على أن ميعاد رفع دعوى الالغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذى يتحقق معه علمه بما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت علمه به علما يقينيا لا ظنيا او افتراضيا وان يكون هذا العلم شاملا

لجميع العناصر التي تسوغ له تبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقه للطعن فيه .  
كما استقر قضاء هذه المحكمة على أن تقديم طلب المساعدة القضائية يقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٥/٩/٢ إلا أن جهة الادارة أخطرت الطاعن به في ١٩٨٥/٩/١٢ بالبريد المسجل رقم ٢٢٠٨ إلا أن ذلك كان على عنوان مخالف للعنوان الثابت بملف خدمته وقد ارتد هذا الخطاب الى الجهة التي أرسلته وهي كلية الحقوق حيث قام باستلامه من عامل البريد — الموظف المختص — بالكلية المدعو ٠٠٠ ٠٠٠ الذي قام بدوره بتسليمه للطاعن يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨٥/١١/٥ ومن ثم لا يسرى ميعاد الطعن في حقه الا من اليوم الذي ثبت فيه قيام هذا العلم الشامل وهو تاريخ استلامه اخطار الكلية بالقرار المطعون فيه وكان ذلك بتاريخ ١٩٨٥/١١/٥ فتظلم منه بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٨ أى خلال السنتين يوما المقررة للتظلم من القرارات الادارية كما أنه خلال مدة السنتين يوما المحددة قانونا لرفع دعوى الالغاء والتالية لتحقيق قرينة الرفض الضمني للتظلم والمتمثلة في فوات سنتين يوما على تقديم التظلم الى جهة الادارة دون أن تجيب عنه — تقدم الطاعن في ١٩٨٦/٣/١٥ بطلب اغفاء من الرسوم القضائية قيد تحت رقم ٢٧ لسنة ٤٠ ق وتقرر رفض هذا الطلب بجلسة ١٩٨٦/٤/٣ ومن المقرر أن أثر طلب الاعفاء في قطع ميعاد الدعوى ظل قائما حتى التاريخ المذكور ، ولما كان الطاعن قد أقام دعواه بتاريخ ١٩٨٦/٦/١ أى قبل فوات ميعاد السنتين يوما المقررة لرفع دعوى الالغاء من تاريخ رفض طلب الاعفاء — فان دعواه بهذه المثابة تكون مقبولة شكلا طالما استوفت أوضاعها الشكلية الأخرى واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى عكس ذلك فإنه يكون قد صدر على نحو مخالف للقانون جديرا بالالغاء مع اعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية للفصل فيها .

(طعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٢/١١/٧)

## قاعدة رقم (٤٠٧)

### البدا :

مبدأ رفع دعوى الالغاء لا يسرى في حق صاحب الشأن الا من تاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية أو بالوقائع المصرية أو إخطاره رسميا بمضمونه أو من التاريخ الذي يتحقق معه علمه بما يتضمنه القرار المطعون فيه — يجب أن يكون العلم يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا — وأن يكون هذا العلم شاملا لجميع الأركان والعناصر التي يتمكن بمقتضاه أن يتبين مركزه القانوني ويحدد موقفه بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقة للطعن عليه .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مبدأ رفع دعوى الالغاء لا يجري في حق صاحب الشأن الا من تاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية أو بالوقائع المصرية أو إخطاره رسميا بمضمونه أو من التاريخ الذي يتحقق معه علمه بما يتضمنه القرار المطعون فيه علما نافيا للجهالة يمكن من تحديد موقفه فيه اما بقبوله أو بالتظلم منه أو الطعن عليه باعتباره تعبيرا عن ارادة الجهة الادارية الملزمة في تحديد مركز قانوني للطاعن ومن ثم يتعين أن يثبت علمه بالأركان الجوهرية للقرار الإداري التنفيذي به علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا ، وأن يكون هذا العلم شاملا لجميع الأركان والعناصر التي يتمكن على مقتضاها يتبين مركزه القانوني ويحدد موقفه بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقة للطعن عليه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨١ قد صدر بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨١ وتوقف هذا القرار رغم ما تضمنه في محله من ازالة التعمد دون تنفيذ من قبل الجهة الادارية مما دعاها الى اصدار القرار رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٨٤ الذي نص على تنفيذ القرار رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨١ والخاص بإزالة القعدييات ومنع تعرض



الطاعين بالطريق الإداري ولا يوجد بالأوراق ما يفيد إخطار أى من الطاعين بالقرار الصادر سنة ١٩٨١ أو علمهم علما يقينيا نافيا للجهالة على النحو آنف الذكر وبالصورة وبالمعنى المقصود من العلم اليقيني الذى يقوم مقام الاعلان أو النشر والذى يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع الأركان والعناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة لهذا القرار الذى يتعين أن يكون تنفيذيا أى نافذا بالارادة المنفردة لجهة الادارة وبالطريق الإداري لى يستطيع أن يتحيز من يمس مركزه وأمره وأن يحدد — على مقتضى ذلك موقفه فيه اما بقبوله أو بشق طريقه فى الطعن فيه ، ولا يمكن أن يسرى الميعاد فى حق الطاعين الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل فمجرد الاستناد الى قول أحدهم ( الأول ) بتقرير الخير بأنه تقدم بشكوى الى الجهة الادارية بأن رئيس الوحدة المحلية يتعرض له فى ملكه ، لا يقطع وحده دون بيان يتضمن هذه الشكوى يفيد علم انشاكى اليقيني بالقرار الطعن على النحو السالف البيان أى حصول علم مقدم الشكوى بمضمون القرار بجميع أركانه وعناصره ومحتوياته علما يقينيا ، ومن باب أولى بالنسبة لماقى الطاعين الذين لم يشر الحكم المطعون فيه الى ما يفيد اعلانهم أو علمهم يقينا بذات القرار المطعون فيه على هذا النحو ولا شك أن ما ورد بتقرير الخير منسوبا الى الطاعين الأول لا دليل فيه على علم الطاعين جميعهم بأسباب القرار وقبحوا علما نافيا لكل جهالة فى هذا الشأن ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير هذه النتيجة ، فإنه يكون قد صدر على غير أساس من الواقع مما انزلت به الى مخالفة صحيح أحكام القانون على غير أساس سليم وبدون مقتضى أو سند مشروع ويتعين من ثم الحكم بالفائه والأمر بإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري بالصورة لتفصل فى طلبات المدعين بعد قبولها

شكلا .

( طعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/٣/٢١ )

## قاعدة رقم (٤٠٨)

### المبدأ :

ميعاد الطعن بالالغاء على القرارات الادارية الفردية يسرى من تاريخ علم اصحاب الشأن بها او باعلانهم او بطمهم علماً يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا — يثبت العلم اليقيني من أى واقعة أو قرينة تفيد حصوله — ينقطع الطعن بالتظلم الى مصدر القرار أو الهيئة الرئاسية خلال ستين يوما من تاريخ العلم — يبدأ الميعاد من تاريخ الاخطار بنتيجة التظلم أو بمرور ستين يوما من تاريخ التظلم دون البت فيه أى التاريخين اسبق .

**المحكمة :** ومن حيث ان المادة ( ٢٤ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به . وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ويجب ان يبت فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه . واذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمطالبة رفضه — ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة » .

ومن حيث ان المستفاد من هذا النص وعلى ما جرت عليه هذه المحكمة ان ميعاد الطعن بالالغاء على القرارات الادارية الفردية يسرى من تاريخ علم أصحاب الشأن بها اما باعلانهم أو بطمهم بها علماً يقينيا كاملاً لا ظنيا ولا افتراضيا وهذا العلم اليقيني الشامل يثبت من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبتت معينة . وللغضاء

التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذى يمكن ترتبيه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال وينقطع ميعاد الطعن بالالغاء بالتظلم الأول المقدم من صاحب الشأن من القرار خلال ستين يوما من تاريخ علمه به الى الجهة الادارية مصدرة القرار أو الى الهيئات الرئاسية لها ويكون حساب ميعاد الطعن وكذلك تاريخ التظلم من تاريخ تقديم التظلم الى الجهة الادارية المختصة وليس من تاريخ تحريره ، ويبدأ ميعاد الطعن بالالغاء من جديد من تاريخ اخطار صاحب الشأن برفض تظلمه ، أو من تاريخ الرض الضمنى المستفاد من مرور ستين يوما من تقديم التظلم دون البت فيه أى التاريخين أسبق .

ومن حيث ان الثابت من حافظة المستندات المقدمة من المدعى ( الطاعن ) بجلسة التخصير المنعقدة بهيئة مفوضى الدولة بتاريخ ١٤/١/١٩٨٦ انه قدم الى المدعى عليه المطعون ضده تظلمًا من القرارين رقمى ٢٥ ، ٢٦ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمناه من تخطية فى الترقية الى درجة مدير عام ، وأثبت بهذا التظلم تاريخ ١٧/١/١٩٨٥ ، فان هذا التاريخ وان كان لا يعد تاريخًا لتقديم التظلم اذ لم يكن التظلم قد اتصل بعلم الجهة الادارية بعد الا ان المحكمة تعتبره تاريخًا لتحرير التظلم وللعلم بالقرار المطعون فيه ، ومن ثم واذا أودعت الجهة الادارية المدعى عليها بجلسة ٢٨/١١/١٩٩٢ حافظة مستندات منح الحاضر عن الطاعن وبناء على طلبه ثلاثة اجال للاطلاع والتعقيب عليها ، ولم يقدم عكس ما جاء بها من ان التظلم المشار اليه وصل الى مكتب رئيس مجلس الأمناء وقيد بدفتر الوارد برقم مسلسل ١٠٩٦ بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٥ ثم تقدم بتظلم ثان بتاريخ ٩/٣/١٩٨٥ فمن ثم ولما كان التظلم الأول هو الذى ينتج أثره فى قطع ميعاد دعوى الالغاء فانه كان يتعين على المدعى ( الطاعن ) ان يقيم دعواه فى موعد غايته ١٦/٦/١٩٨٥ — واذا اقيمت بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٥ فانها تكون بعد الميعاد المقرر للطعن بالالغاء وتغزو غير

مقبولة شكلا واذ قضى الحكم المطعون فيه بذلك ، فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون الأمر الذى يتعين معه الحكم برفض الطعن والزام الطاعن بالمصروفات .

( طعن رقم ٤٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٣/٤/٣ )

### قاعدة رقم (٤٠٩)

#### المبدأ :

علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه الذى يقوم مقام الاعلان أو النشر يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا — اثبات هذا العلم من أى واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد بوسيلة اثبات معينة — للقضاء الادارى التحقق من قيام هذه القرينة أو الواقعة وعدم قيامها — له تقدير الأثر الذى يترتب على ذلك .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه يقوم مقام الاعلان أو النشر وفى هذه الحالة يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة ، وللقضاء الادارى فى أعمال رقابته القانونية للتحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذى يمكن ترتبه عليها من حيث غاية العلم أو قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من الأوراق وظروف الحال فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه ، كما لا تقف عن إنكار صاحب المصلحة له ، حتى لا تهدر المصلحة العامة المبتغاة من تحصين القرارات الادارية ، ولا ترزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التى اكتسبها أربابها بمقتضى هذه القرارات .

ومن حيث أن مقطع النزاع فى الطعن المائل يدور حول تحديد تاريخ

علم الطاعن بقرار وزير العدل رقم ٤٦ الصادر بتاريخ ١/٢٧/١٩٨٢ والمتضمن انهاء خدمته بسبب الانقطاع وما يترتب على تبين هذا التاريخ من أثر على قبول دعواه من ناحية الشكل من عدمه .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الادارة أخطرت الطاعن بتاريخ ١٠/٧/١٩٨١ بالكتاب رقم ٥٢٦٨ على عنوانه بالمملكة العربية السعودية بانه قد صدر القرار الوزاري رقم ٣١٥ في ٤/٧/١٩٨١ متضمنا تجديد مدة اعارته لمدة ثلاثة أشهر من ١/٧/١٩٨١ وتنتهي في ٣٠/٩/١٩٨١ لانهاء جميع المتعلقات ، أو يقتضى ذلك مباشرته للعمل حتى لا تضطر المصلحة أسفة الى اتخاذ اللازم نحو انهاء خدمته طبقا للقانون . الا ان الطاعن لم يعد الى عمله وظل بعد هذا التاريخ منقطعا وطلب من الجهة الادارية تكملة العام من الاعارة ، الا ان الجهة الادارية أخطرت بالكتاب رقم ١٥٤٠ المؤرخ ٦/٧/١٩٨٢ على عنوانه بالسعودية بأنه بعرض الأمر على السيد وكيل الوزارة لشئون الأفراد اشعار بتاريخ ٥/٦/١٩٨٢ بحفظ الطلب طالما صدر قرار برفع اسمه من السجلات .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فان العبارة الواردة بكتاب الجهة الادارية رقم ١٥٤٠ المؤرخ ٦/٧/١٩٨٢ والتي تضمنت اخطاره برفع اسمه من السجلات وما سبقها من طلبه بتجديد الاعارة لتكملة السنة بعد أن أخطرت الجهة الادارية بالتجديد لمدة ثلاثة أشهر تنتهي في ٣٠/٩/١٩٨٢ والعودة بعد هذا التاريخ ورتبت على عدم عودته اتخاذ اجراءات انهاء خدمته تؤكد بما لا يدع مجالا للشك علم الطاعن في تاريخ وصول الخطاب الاخير اليه على عنوانه الثابت بالمملكة العربية السعودية وثبوت عدم ارتداد هذا الخطاب بأن قرارا صدر بلنهاء خدمته بسبب الانقطاع ، ولا يغير من من ذلك عدم ذكر الجهة الادارية لرقم القرار وتاريخ صدوره طالما ان ما ورد بخطابها من عبارات جاءت قاطعة على اعلام الطاعن بان خدمته انتهت وهو ما يحقق العلم الكافي للنافي للجهالة بالارادة الصادرة عن جهة الادارة في انهاء الخدمة ويكون الطاعن وقد أقام دعواه في ٢٥/٢/١٩٨٦

بعد أكثر من أربع سنوات من تاريخ تحقق العلم بإنهاء خدمته قد أقامها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ويكون الحكم المطعون عليه وقد قضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد قد أصاب الحقيقة .

( طعن رقم ٤١٣٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٩٣ )

### قاعدة رقم (٤١٠)

#### المبدأ :

ميعاد رفع دعوى الالفاء لا يجرى في حق صاحب الشأن الا من تاريخ علمه بما تضمنه القرار المطعون فيه — يتعين علمه يقينا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون هذا العلم شاملا لجميع العناصر التي تسوغ له تبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه — قرار الاحالة الى المعاش يندرج تحت البند رابعا من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — النظام الوجوبي منه خلال مستين يوما من تاريخ العلم اليقيني — التظلم بعد انقضاء أربعة أشهر من تاريخ علمه اليقيني يجعل الدعوى قد اقيمت بعد الميعاد المقرر قانونا بما يتعين معه القضاء بعدم قبولها شكلا .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الدفع المبدي من الجهة الادارية الطاعنة بعدم قبول الدعوى شكلا لفوات المواعيد القانونية المقررة لرفعها فانه لما كانت المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧/١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية .... رابعا : الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالالفاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي ... وتنص المادة ١٢ منه على أنه لا تقبل الطلبات الآتية ( ١ ) ... الطلبات المقدمة رأسا بالطعن في القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة ( ١٠ ) وذلك قبل التظلم فيها الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الى

الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم...  
وتنص المادة ٢٤ منه على أن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق  
بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في  
الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو اعلان  
صاحب الشأن به وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية  
التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ويجب أن يبت في التظلم قبل  
مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن  
يكون مسببا ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب  
عنه السلطات المختصة بمثابة رفض ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في  
القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما  
المذكورة .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة اطرد على ان ميعاد رفع دعوى  
الالغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذي يتحقق منه  
علمه بما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن يثبت علمه به علما  
يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وأن يكون هذا العلم شاملا لجميع العناصر  
التي تسوغ له تبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد  
على مقتضى ذلك طريقه للطعن فيه .

ومن حيث أن طلب المدعى ينصب على الغاء القرار المطعون فيه رقم  
١٢٠٠ سنة ١٩٨٨ فيما تضمنه من احالته الى المعاش لبلوغه السن  
القانونية للاحالة الى المعاش في ٢٢/١٢/١٩٨٨ وهو بهذا الوصف من  
القرارات الادارية النهائية الصادرة بالاحالة الى المعاش المدرجة تحت  
البند رابعا من المادة ١٠ سالفه البيان وبهذه المثابة فان التظلم منه يكون  
خلال ستين يوما من تاريخ العلم به علما يقينيا لجميع عناصره ، ومتى كان  
القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٠/١٠/٩٨٨ وأخطر به المدعى شخصيا  
بكتاب المراقبة العامة لشئون العاملين للادارات بالجهاز المركزي  
للمحاسبات رقم ٨٣١٤ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٨ وهو ما أقر به المدعى

بمعرضة دعواه ولم ينكره أو يججده في أى مرحلة من مراحل الدعوى ومع ذلك لم يتظلم منه الا في ١٨/٢/١٩٨٩ أى بعد لنقضاء أربعة أشهر من تاريخ علمه اليقينى بهذا القرار ثم أقام دعوه بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٩ ومن ثم تكون دعواه قد أقيمت بعد الميعاد المقرر قلنونا مما يتعين معه القضاء بعدم قبولها شكلا ولا حجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القرار المطعون فيه لم يكن نافذا فور صدوره لاضافته لاجل مستقبل حتى يكن للمدعى أن يحدد موقفه منه في تاريخ صدوره وانما يتحقق له ذلك عند حلول الاجل وترتيب الاثر القانونى بما يتوافر معه العلم اليقينى به فهذا التكليف لا يتفق مع الواقع والقانون إذ أن القرار المطعون فيه صدر بالارادة الملزمة للجهة الادارية مما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح في الشكل الذى تطلبه القانون بقصد انشاء وضع قانونى معين هو انتهاء خدمة المدعى لبلوغة السن القانونية المقررة للاحالة الى المعاش فالمركز القانونى الخاص بالحالة المدعى الى المعاش لم ينشأ الا بالقرار المشار اليه ويقوم على واقعة قانونية وهى بلوغ السن القانونية كسبب لاصداره شأنه في ذلك شأن أى قرار ادارى يقوم على سببه وكون سبب القرار واقعة قانونية متى تحققت لزم اصدار القرار بالاحالة الى المعاش لا يغير من طبيعة هذا القرار بأى حال من الاحوال وكونه قرارا اداريا نهائيا واجب النفاذ باحالة المدعى الى المعاش اعتبارا من تاريخ بلوغه السن القانونية المقررة لذلك ويتمين تبعا لذلك التقطلم منه خلال ستين يوما من تاريخ العلم به علما يقينيا على نحو ما سلف نيانه — هذا ولا محل لنا سلقه المدعى من الاستناد الى أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن بعض الاجكام الخاصة بالعاملين الذين يصلون الى التقاعد بعد سن الستين والذي يجيز في مادته الثانية أن تنتهت خدمته لبلوغ سن الستين ولم يبلغ سن الخامسة والستين في تاريخ العمل بهذا القانون حق طلب العودة الى الخدمة لاستكمال المدة حتى بلوغ هذه السن وذلك خلال ثلاثة أشهر من التاريخ المشار اليه . . . لا محل لذلك إذ أن هذا الحكم بطبيعته وقتى الأثر مقصور تطبيقه على العاملين الذين انتهت خدمتهم لبلوغهم



سن الستين — بينما تجدد سن تقاعدهم يكثر من ذلك فأجاز المشرع لهم حق طلب العودة الى الخدمة لاستكمال المدة حتى بلوغ سن الخامسة والستين وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٨٧/١٢/٤ وبهذه المثابة فان المدعى لا يندرج في عداد المخاطبين به ولا يفيد من أحكامه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بغير هذا النظر وقضى بقبول الدعوى شكلا فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه الحكم بالغاءه وبعدم قبول الدعوى شكلا والزام المدعى المصروفات .  
( طعن رقم ٣٤٧٨ ، ٣٣٥٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٣/٥/٨ )

## ٢ - اضافة ميعاد مسافة

قاعدة رقم (٤١١)

البدا :

بيدا ميعاد التظلم من القرار الصادر برفض تجديد الاجازة من تاريخ الاخطار - يضاف الى هذا الميعاد ميعاد المسافة المقررة بالمادة ( ١٧ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية لمن كان موطنه في الخارج وهو ستون يوما .

**المحكمة :** ومن حيث ان الطاعنة قد ابلغت بقرار الجامعة برفض تجديد اجازتها في ١٣/٤/١٩٨٢ ثم تلى ذلك صدور القرار المطعون فيه بانهاء خدمتها اعتبارا من ١/٩/١٩٨١ وذلك بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٢ بوصدر به القرار التنفيذي رقم ٩٢٣ في ٦/٦/١٩٨٢ تقدمت الطاعنة بتظلمها من هذا القرار في تاريخ ٢٤/٦/١٩٨٢ ، وقد ورد في تظلمها المشار اليه والمرسل الى الامام الاكبر شيخ الأزهر انها علمت اليوم شفاة ومصادفة بأن الجامعة قد أصدرت قرارا برفض تجديد منح اجازة لمرافقة الزوج ورعاية ابنتها المريضة وانها أخذت كذلك بأن الجامعة في سبيل انهاء خدمتها منذ ١/٩/١٩٨٢ ، بالكلية لتسيبها عن العمل ، وواضح من هذا التظلم انه ينصب على قرار انهاء خدمة المتظلمة ( الطاعنة ) كما يشمل كذلك التظلم من القرار السابق عليه والمتضمن عدم الموافقة على تجديد الاجازة الممنوحة لها من قبل لمرافقة الزوج ، الامر الذي يترتب عليه طرح كلا القرارين لمراقبة مشروعيتها أمام المحكمة .

ومن حيث ان الطاعنة قد أخبرت بقرار الجامعة المتضمن عدم الموافقة على تجديد اجازتها لمرافقة الزوج وكذلك عدم منحها اجازة لرعاية ابنتها وقد ارسل اليها الاخطار بذلك في ١٣/٤/١٩٨٢ .

ومن حيث ان التظلم من القرار الصادر برفض تجديد الاجازة يبدأ

من تاريخ اخطار الطاعنة بذلك في ١٣/٤/١٩٨٢ ، مضافا اليه ميعاد المسافة المقررة بحكم المادة ١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وهو ( ٦٠ ) ستون يوما لمن يكون موطنه في الخارج ، ومن ثم فان الميعاد المقرر أصلا للتظلم مضافا اليه الستون يوما المقررة بنص المادة ١٧ المشار اليها ينتهي بالنسبة للطاعنة في تاريخ ١١/٨/١٩٨٢ ، وبالنسبة للتظلم من القرار الصادر بانتهاء خدمة الطاعنة فانه يبدأ من تاريخ ٢٤/٦/١٩٨٢ ، اليوم الذي توافر فيه علمها اليقيني بهذا القرار ، مضافا له ميعاد المسافة المشار اليه ٢١/١٠/١٩٨٢ ، واذ كان التظلم المقدم من الطاعنة من هذين القرارين قد تم في ٢٤/٦/١٩٨٢ ثم أودعت صحيفة دعواها أمام محكمة انقضاء الاداري لالغاء القرارين المشار اليهما بتاريخ ١٥/٧/١٩٨٢ ، فمن ثم فان التظلم وما تلاه من رفع الدعوى يكون حاصلًا خلال الميعاد المقرر قانونا ويكون الطعن بالالغاء عليها مقبولا شكلا .

( طعن رقم ٢١١٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٢/١٢/١٩٨٧ )

## ٤ — الأثر المترتب على انقضاء ميعاد دعوى الالغاء

قاعدة رقم (٤١٢)

### المبدأ :

على العامل أن يقيم دعواه بطلب الفناء قرار ترقية خلال الستين يوما التالية للستين يوما المقررة لتبنت جهة الادارة في التظلم الوجوبى المقدم منه — المادة ٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ •

**الحكمة :** ومن حيث أنه طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فان ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء سستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى أو اعلان صاحب الشأن به وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار والهيئات الرئاسية ويجب أن يبت فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء والستين يوما المذكورة • واذا كان الثابت أن القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٨/٥/١ وتظلم منه الطاعن فى ١٩٧٨/٥/٦ ومن ثم كان يتعين عليه اقامة دعواه خلال ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما التالية لتقديم تظلمه واذا اقام دعواه فى ١٩٧٩/٥/١٩ أمام محكمة القضاء الادارى فأنها تكون مرفوعة بعد الميعاد المقرر قانونا لقبولها شكلا •

(طعن رقم ٢٢١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٦/١٢/١٦)

## قاعدة رقم (٤١٣)

### المبدأ :

ميعاد الطعن في القرارات الادارية النهائية سواء بطلب الغائها أو وقف تنفيذها هو ستين يوما من تاريخ علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه — تتحصن هذه القرارات الادارية بفوات هذه المدة حتى ولو كانت باطلة — لا يسوغ بعد هذه المدة اقامة الدعوى بطلب الغائها أو وقف تنفيذها فيما عدا حالة انعدام القرارات الادارية — تكون القرارات منعمة بأن تكون العيوب التي شابتها من الجسامة بحيث تنحدر الى مرتبة الأعمال المادية التي لا ترقى الى مرتبة القرار الادارى .

**الحكمة :** ومن حيث أن قانون مجلس الدولة قد حدد موعدا للطعن في القرارات الادارية النهائية سواء بطلب الغائها أو وقف تنفيذها وهي ستون يوما من تاريخ علم صاحب الشأن بأية وسيلة من الوسائل القانونية أو اليقينية ، تتحصن بفواتها القرارات الادارية ولو كانت باطلة ، ولا يسوغ بعدها اقامة الدعوى بطلب الغائها أو وقف تنفيذها ولا يحد من هذه القاعدة الا حالة انعدام القرارات الادارية ، بأن تكون اعيوب التي شابت القرار الادارى من الجسامة الى الحد الذي تنحدر به الى مرتبة الأعمال المادية التي لا ترقى الى مرتبة القرار الادارى لانعدام أى سند لها في أحكام الدستور أو القانون لما تطوى عليه من خروج على الاحكام الاساسية التي تمثل النظم العام الدستوري أو القانوني لا تحكمه أية جهة من جهات الادارة العاملة مما تجعل من وجود هذه الأعمال والتصرفات المدعومة السند قانونا مجرد عقبة مادية يجوز ازالتها في أى وقت مهما طال عليها الزمن دون أن يعصفه فوات المدة من طلب الغائه في أى وقت اعلاء للشرعية وسيادة الدستور والقانون ، فاذا كان البادى من مطالبة أوزاق اجلبة الطاعن في مادتي الباثولوجى والفارما كولوجى، أن جميع الاجابات التي سجلها الطالب قد تم تصحيحها جزءا جزءا

وسجلت عليها الدرجة التي يستحقها وان الدرجات المبنية على ( المرأة ) في واجهة الورقة هي ذاتها الدرجات المسجلة بداخل الكراسي ، وان الدرجة الكلية التي حصل عليها في كل مادة هي المجموع الصحيح للدرجات المقررة للاجابات الواردة بالكراسي ، وقد حصل الطالب على ١٦٦ درجة مادة الباثولوجي ، ١٤٤ درجة في مادة الفارماكولوجي ، فاذا كن الحد الأدنى للنجاح في كل من المادتين على حدة هو ١٨٠ درجة ، فان مجموع ما ينقصه للوصول الى هذا الحد الأدنى هو  $٣٦ + ١٤ = ٥٠$  درجة وهو ما لا تسمح قواعد التيسير الصادرة في هذا الشأن بمنحها للطلاب ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على القواعد الخاصة بتيسير الدرجات للطلاب والطلبات الصادرة من رئيس جامعة الازهر اعتبارا من العام الجامعي ١٩٨٨/٨٧ بمرحلة الاجازة العالية أن أقصى ما يمكن أن تسمح به هذه القواعد هو حالة الطالب الذي استنفذ مرات الرسوب وأضحى معرضا للفصل وفي هذه الحالة بمنح  $\frac{١}{٢}$  من المجموع الكلي للدرجات وهي بالنسبة لكلية الطب « بنين عشرون درجة » باعتبار أن المجموع الكلي للدرجات هو ١٣٠٠ درجة ، ومن ثم فان العشرين درجة بغرض استحقاقه لها لا يتيح له الوصول الى الحد الأدنى الذي يمكن أن يغير من موقفه ، ويمنيه عن الفصل من الكلية حيث تقل درجاته عن الحد الأدنى للنجاح بخمسين درجة ومن ثم فان القرار الصادر باعلان نتيجة الطاعن - بفض النظر عن مدى سلامته من الناحية القانونية ، فانه لم يظهر من الأوراق ، أن عيوبها قد شلته بتحد به الى مرتبة الانعدام ومن ثم فان الطعن فيه بطلب الغائه أو وقف تنفيذه يتقيد بالمواعيد التي قررتها المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن بعد أن علم علما يقينيا برسوبه في الفرقة الثالثة في الدور الثاني في العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ بكلية طب جامعة الازهر وذلك باعلانه بقرار فصله لاستنفاده مرات الرسوب ، وبعد أن استطاع بمقتضى حكم من محكمة القضاء الاداري

الحصول على فرصة ثالثة لدخول امتحان السنة الثالثة في العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨ ولما رسب في الامتحان في الفرصة الرابعة والأخيرة وتقرر فصله نهائيا عاد الى الطمن في القرار الصادر باعتباره راسبا في العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ وذلك بمقتضى الدعوى التي أودع عريضتها قلم كتاب المحكمة في ١٩٩٠/٣/٢٢ فانها تكون قد أقيمت بعد فوات المواعيد المقررة قانونا ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد ، واذ انتهى الحكم الطمين الى هذه النتيجة ، وقضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد فانه يكون قد أصاب الحق فيما انتهى اليه ، ويكون الطمن عليه قد قام على غير أساس سليم من القانون خليقا بالرفض .

(طمن رقم ١٤٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

٥ - انقطاع سريان ميعاد الستين يوما

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ :

يشترط لقبول دعوى الالغاء شكلا أن ترفع خلال الستين يوما التالية للعلم بالقرار وينقطع هذا الميعاد بالتظلم من القرار موضوع الطعن ، ويعتبر فوات مدة ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عليه الجهة الإدارية بمثابة رفض ضمنى له .

( **المحكمة :** تنص المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن « ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المعلوم فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به ، وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ، ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة » .

ومن حيث أن الاستفادة من هذا النص أنه يلزم لقبول دعوى الالغاء شكلا أن ترفع خلال الستين يوما التالية للعلم بالقرار وينقطع هذا الميعاد بالتظلم من القرار موضوع الطعن ويعتبر فوات مدة ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عليه الجهة الإدارية بمثابة رفض ضمنى له .

ومن حيث أن الثابت بالاوراق أن القرار محل الطعن صدر بتاريخ



١٩٧٧/١٠/٤ وقد ثارت ضجة إعلامية في الصحف حول القرار كما ذكر المدعون في دعواهم وتولى مجلس الشعب دراسة التظلمات التي تقدم بها بعض العاملين المنقولين بمقتضى هذا القرار وحددت جلسة استماع بخصوصه في ١٩٧٧/١٠/٢٠ كما نفذ القرار في حينه وتم نقل العاملين الذين شملهم الى جهات أخرى الامر الذى يقطع بعلم المدعين بالقرار علما شاملا ويقينيا من تاريخ صدوره واذ تراخى المدعون في اقامة دعواهم ولم يقيموها الا بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٦ أى بعد الميعاد المحدد لرفع دعوى الالتقاء فانها تكون قد اقيمت بعد الميعاد غير مقبولة شكلا . واذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

( ملعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٦/٤/١٣ )

## ثانياً - التظلم الوجوبى

### ١ - ماهية التظلم

قاعدة رقم (٤١٥)

#### المبدأ :

اللجوء الى القضاء أمر اختيارى — لا الزام على الموظف أن يلجا للقضاء — اللجوء الى القضاء لا يحول دون الالتجاء الى اولى الامر من خلال التظلم — اساس ذلك : — ان التظلم هو الاصل فى مجال استخلاص نوى الشأن لحقوقهم ورفع الظلم عنهم — جهة الادارة وهى الخصم الشريف يتعين عليها أن تعطى الحق لاصحابه دون أن تكبدهم مشقة القضاء واجراءاته — يؤكد ذلك أن المشرع حرصا منه على تخفيف العبء عن العامل وتجنبيه اعباء التقاضى اشترط لقبول دعوى الالفاء فى بعض الاحوال أن يسبقها تظلم لعل صاحب المصلحة يحقق طلباته دون طرح المنازعة على القضاء .

**المحكمة :** ومن حيث أن قرار مجلس التأديب الطعين عندما ذهب غير هذا المذهب دون تحقيق دفاع الطاعن مرددا أن الطاعن كان ينبنى عليه التريث حتى يقول القضاء كلمته قد شابه قصور فى التسبب وفساد الاستدلال ذلك أن طريق المنازعة القضائية هو محض سبيل اختيارى لا الترام فى اللجوء اليه وليس من شأنه أن يحول دون الالتجاء الى اولى الامر من خلال التظلم اليهم بل ان هذا التظلم بما يفصح عنه مدلوله المصطلح عليه قانونا ويعنى التظلم الولائى ، هو الاصل فى مجال استخلاص نوى الشأن لحقوقهم ورفع الظلم عنهم ، ذلك ان جهة الادارة وهى الخصم الشريف يتعين أن تعطى الحق لاصحابه دون تكبدهم مشقة القضاء واجراءاته . مما يؤكد هذا الفهم ان المشرع المصرى حرصا منه على هذه المعانى اشترط لقبول دعوى الالفاء فى بعض الاحوال استباقها

بالتنظيم لمطه يحقق طلبات مقدمة فيعفيه ويعنى جهة الادارة خضم المنازعة القضائية ، وترتبط على كل ما تقدم بيانه فان قرار مجلس التأديب يكون قد استخلص المخالفة المبسدة الى الطاعن استخلاصا غير سائق من الأوراق وانتزع أسباب ادانة الطاعن فيها من أصول لا تتجها ماديا وقانونيا بما ينبغي معه الحكم ببراءة الطاعن منها وبالبقاء على ذلك فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء قرار مجلس التأديب المطعون عليه وببراءة الطاعن مما أسند اليه .

(طعن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٧)

### قاعدة رقم (٤١٦)

#### المبدأ :

كفل المشرع الدستوري حق التقاضي للناس كافة — حظر المشرع النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء — أساس ذلك — نص المادة ( ٦٨ ) من الدستور — هذا النص لا يعنى ايلحة اللجوء الى القضاء دون التقيد بالاجراءات والمواعيد المقررة لرفع الدعاوى ودون ولوج الطرق والالتزام بالسبل التى حددها المشرع لقبول الدعوى — التنظيم من القرار — مدى اعتبار الشكوى تنظما — الشكوى المقدمة قبل صدور القرار المطعون عليه ليست تنظما — أساس ذلك : — ان المشرع حدد العناصر والشروط التى يجب توافرها فى التنظيم — تتطلب هذه الشروط اسبقية القرار المطعون فيه على التنظيم .

**المحكمة :** ومن حيث انه من المقرر ان طلبات وقف تنفيذ القرارات الادارية مشتقة من طلبات الغائها وفرع منها وهى لذلك تكون محكمة بالقواعد والاجراءات والمواعيد التى تحكم دعوى الالغاء ذاتها وان التنظيم الوجوبى قبل رفع الدعوى بالغاء للقرارات الادارية المنصوص عليها فى البنود « ثالثا » و « رابعا » و « تاسعا » من المادة العاشرة من

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة هو شرط لازم لقبول طلب إلغاء تلك القرارات على ما أفصحت عنه صراحة الفقرة ب من المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ومن ثم وقد ثبت من الأوراق وهو ما لا يجادل فيه الطاعن أنه اللجوء إلى القضاء الإداري مطلباً بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه قبل التظلم من هذا القرار الأمر الذي يضحى معه طلبه غير مقبول شكلاً ويكون ذلك الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق في قضائه ومتفقاً وأحكام القانون وما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ولا يغير من ذلك استناد الطاعن إلى حكم المادة ٦٨ من الدستور التي تنص على أن التقاضي حق مصون مكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا • ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء • ذلك أن هذا النص لا يعنى بحال من إتاحة اللجوء إلى القضاء دون التقيد بالإجراءات والمواعيد المقررة لرفع الدعاوى ودون ولوج الطرق والالتزام بالسبل التي حددها المشرع لقبول الدعوى • وقد فرض قانون مجلس الدولة التظلم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار أو الجهة الرئسية في الأحوال المشار إليها حتى تنظر الإدارة فيما يأخذ صاحب الشأن على القرار فإن ثبت لديها صحة ما يثيره من عيب يبطل القرار سارعت إلى سحبه مما ينحسم به النزاع ويؤول منه عيب التقاضي هذا وليس صحيحاً أن الجامعة قد استغفرت ولايتها باصدار القرار المطعون فيه بحيث لا يجوز لها معاودة بحثه في حالة التظلم منه كما لا عبرة بالشكوى التي قدمها الطاعن إلى الجامعة في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٨٢ إذ أنها ليست تظلماً من قرار معين وهي سابقة على اصدار القرار المطعون فيه بل سابقة على تاريخ موافقة مجلس الكلية على إنهاء خدمته للانقطاع • ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر مطبقاً للقانون ويكون الطعن عليه دون سند من القانون جديراً بالرفض •

(طعن رقم ٢٩٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٧)

## قاعدة رقم (٤١٧)

### المبدأ :

المبرة في تحديد تاريخ التظلم من القرار الإداري هو بتاريخ تقديمه أو وصوله إلى الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو الجهة الرئاسية لها - إذا لم تقدم جهة الإدارة ما ينفي صحة ما قرره الطاعن فإنه يفترض وصوله إليها في التاريخ المذكور ويبدأ منه ميعاد الستين يوماً المقررة للبث في التظلم والتي يعتبر فواتها دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه - المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

**المحكمة :** ولما كانت المبرة في تحديد تاريخ التظلم هي بتاريخ تقديمه أو وصوله إلى الجهة التي أصدرت القرار المطعون فيه أو الجهة الرئاسية لها إذ هي صاحبة الشأن في نظره والبث فيه ، وهي التي لها العدول عن القرار المطعون فيه أو رفض التظلم ، وكانت الجهة الإدارية لم تقدم ما ينفي صحة ما قرره الطاعن في أن رئيس مباحث هيئة السكك الحديدية لم يرسل تظلمه إلى الجهة المختصة بنظره إلا في ٢٤/١١/١٩٨٣ فإنه يفترض وصوله إليها في التاريخ ذاته ، يبدأ منه حساب ميعاد الستين يوماً المقررة للبث في التظلم والتي يعتبر فواتها دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه على ما نص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم حسبما ورد بها من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة . لما كان ذلك فإن الدعوى وقد أودعت صحيفتها قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢١/٣/١٩٨٤ تكون

مرفوعة في الميعاد ، ومن ثم تكون مقبولة شكلا ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فاذا قضى بعدم قبول طلب المدعى الغاء القرار المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله، وبالعائنه في الخصوص وبقبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٣٣ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٧)

### قاعدة رقم (٤١٨)

#### المبدأ :

تقديم الطاعن صورة انتظم ادعى تقديمه في الميعاد — عدم اطمئنان المحكمة الى صحة هذا التظلم ، فما كانت الصورة تحمل تاريخا واذا بها تحمل بعد ذلك تاريخا مزعوما ، ولا دليل يبنى بانها قدمت الى شخص مسئول يتسلمه — من حق المحكمة طرحه واعتبار الدعوى غير مقبولة شكلا .

**المحكمة :** ومن حيث ان الطاعن قدم صورة من تظلم ادعى أنه قدمت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥ ولم تكن صورة التظلم — على نحو ما استظهرت محكمة القضاء الاداري وأبانت بجلاء في حكمها بل وعلى نحو ما ثبت بتقرير المفوض أمام محكمة القضاء الاداري ومن واقع ما انطوت عليه حافظة المستندات المقدمة من المدعى أمام تلك المحكمة والشاملة ستة مستندات من بينها صورة التظلم — لم تكن تحمل أى تأشير بتاريخ تقديمها فانها وقد غدت الآن تحمل تأشيرأ بانها قدمت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥ ، وهو تأشير غير رسمى ، تنأى عن اطمئنان المحكمة الى سلامة هذا التاريخ أو صدوره من شخص أو أنه كان قائما وقت انبت في موضوع الدعوى أمام محكمة القضاء الاداري ، يؤيد ذلك ويسانده أن جهة الادارة نفتت من جانبها وفي حينه تقديم مثل هذا التظلم

وهو نفى لم يدحضه المدعى بحليل مقنع ، الأمر الذى لا مندوحة معه من اعتبار الدعوى قد اقيمت دون مراعاة المواعيد المقررة لرفع دعوى الالغاء .

( طعن رقم ٥٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/٩ )

### قاعدة رقم (٤١٩)

**المبدأ :**

**فيما يتعلق بالصفة في تقديم التظلم — العبرة في التظلم هو اتصال علم جهة الادارة به حتى يتسنى لها فحصه واصدار قرارها فيه بالقبول أو الرفض .**

**الحكمة :** ومن حيث أنه فيما يتعلق بالصفة في تقديم التظلم ، فإن العبرة في التظلم وفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة اتصال علم جهة الادارة به حتى يتسنى لها فحصه واصدار قرارها فيه اما بالقبول أو الرفض ، ومن ثم فإن جهة الادارة وقد أقرت بوصول التظلم من القرار المطعون فيه خلال المواعيد ، فإنه ينتج في هذا الصدد أثره المطلوب ، ومن ثم قبول دعوى الالغاء التى قدمت بمراعاة سبق التظلم وعدم الرد عليه ، مما اعتبر بمثابة رفضه ، ويؤكد اعتداد جهة الادارة بهذا التظلم أنها احالته الى السيد / مفوضى الدولة لوزارات الصناعة والبترول والكهرباء الذى انتهى الى قبوله شكلا ورفضه موضوعا بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٢ .

ومن حيث أن الثابت من بطاقة وصف الوظيفة التى تم تخطى المطعون ضده في الترقية اليها أنها تطلبت مؤهل دراسى عال مناسب لنوع العمل ، وقضاء مدة بيئية لا تقل عن سنتين في وظائف الدرجة الأولى ، واجتياز البرامج التدريبية اللازمة في مجال العمل وقدرة فائقة على التخطيط والقيادة .

( طعن رقم ١٧٨١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/١٦ )

## قاعدة رقم (٢٠)

## المبدأ :

التظلم الوجوبى هو الذى يفرض المشرع على المتضرر من القرار أو الاجراء الادارى تقديمه الى جهة الادارة قبل اقامة دعواه كاجراء شكلى جوهرى - ينبغى مراعاة اتخاذه قبل سلوك طريق الدعوى القضائية -  
 يترتب على عدم تقديم هذا التظلم قبل اقامة الدعوى وجوب الحكم بعدم قبولها شكلا لعدم سابقة التظلم الى الجهة الادارية التى حددها القانون -  
 التظلم الجوازى أو الاختيارى هو الذى ترك الشارع لذوى الشأن تقدير مدى تحقيق هذا التظلم لغايته من الطعن على قرار ادارى قبل اقامة دعواه امام المحكمة المختصة بمجلس الدولة - التظلم الاختيارى لا يترتب على تقديمه عدم قبول الدعوى القضائية .

**المحكمة :** ومن حيث أن هذا القانون قد نص فى المادة الثانية منه على أن يحدد وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بالاتفاق مع وزيرى العدل والزراعة قواعد تطبيق الاعفاءات واجراءات اثبات الملكية والحيازة فى مجال هذا القانون وكذلك طريقة مراجعتها وكيفية التظلم منها والمواعيد المحددة لاجراء ذلك .

ومن حيث قد نص ذات القانون فى المادّة الرابعة منه على أنه على كل ممول يمتلك أو يحوز ثلاثة أفدنة فأقل فى جهة واحدة أو أكثر ولا تكون ملكيته أو حيازته منزرعة كلها جدائق مثمرة ولا يكون له دخل من أى مصدر آخر خلاف النشاط الزراعى أن يقدم الى مأمورية الضرائب العقارية المختصة إخطارا بذلك خلال شهرين من تاريخ نشر القانون ويلتزم كل مالك أو حائز بتقديم هذا الإخطار فى ديسمبر من كل عام كلما طرأ على ملكيته أو حيازته أو مصادر دخله تغييرات يترتب عليها عدم تمتعه بالاعفاء وقد عدل القانون رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٧٧ نطابق هذا الاعفاء بأن جعل المساحة المعفاة من الاطيان الزراعية ثلاثة أفدنة فأقل مملوكة



لصاحبها ولو كانت منزرعة حدائق مثمرة أو للملكها دخل ثانوى آخر غير الزراعة ، ولكن ابقى على قواعد الاعفاء فى حالة الحيازة .

ومن حيث انه قد صدر القرار الوزارى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٤ بتحديد قواعد تطبيق الاعفاءات لصغار الملاك من ضريبة الاطيان والضرائب والرسوم الاضافية المقررة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ واجراءات اثبات الملكية والحيازة فى مجال هذه الاعفاءات ، ونص فى المادة الرابعة على أن تقدم الاخطارات المنصوص عليها فى المادة ( ٤ ) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه الى مأموريات الضرائب العقارية ثم صدر ما يجب أن تشتمل عليه تلك الاخطارات وطريقة اثباتها فى دفاتر مأمورية الضرائب العقارية ، وثم نص فى المادة ( ٥ ) على تشكيل لجنة فى كل قرية تختص بالنظر فى الطلبات والاطارات التى تقدم اليها بشأن اثبات الملكية والحيازة الزراعية ونص على أن تجتمع فى موعد اقصاه خمسة عشر يوما من انتهاء مواعيد تقديم الاخطارات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ثم بين طريقة اجتماعها وطريقة النصويت ، ونص على أن تقوم اللجنة باخطار صاحب الشأن ومأمورية الضرائب العقارية بصورة من قراراتها فى موعد اقصاه أسبوع من تاريخ صدورها بكتاب مسجل بعلم الوصول ، كما نص فى الفقرة الأخيرة على أن للجنة من تلقاء نفسها ان تنتظر فى الحالات المخالفة لاحكام القانون .

ومن حيث قد تضمنت المادة ( ٦ ) النص على أن « لكل مالك أو حائز وكذا لمأمورية الضرائب العقارية ، التظلم من قرارات اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة فى موعد اقصاه شهر من تاريخ الاخطار بتلك القرارات بكتاب مسجل بعلم الوصول » .

ومن حيث أن هذا النص الاخير هو سند الطاعن فى النعى على الحكم الطعين من مخالفته للقانون لقبوله الدعوى رغم عدم سابقة التظلم وفقا لهذا النص .

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المشرع الدستوري قد أقام نظام الحكم في الدستور الحالي عدة مقومات أساسية من أهمها مبدأ سيادة القانون وخضوع الدولة بجميع سلطاتها لهذا المبدأ الذي أفرد له الباب الرابع منه تحت عنوان سيادة القانون وقرره صراحة في المادة (٦٤) منه التي نصت على أن « سيادة القانون أساس الحكم في الدولة » كما نصت في المادة (٦٥) على أن تخضع الدولة للقانون ، وهذا المبدأ الرئيسي لا يمكن أن يتحقق الا لو تقرر دستوريا في ذات الوقت مجموعة من المبادئ والاسس الدستورية التي يكفل نفاذ سيادة القانون وعلو الارادة الشعبية المشرعة على كل ارادة في الدولة ، ومن ذلك أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي « ويحظر النص في القوانين على تحصيل أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء » كذلك فانه لا يمكن ان تتحقق سيادة القانون وخضوع الدولة لها الا بتنظيم الرقابة القضائية على قرارات الدولة وتصرفاتها متمثلة في رقابة الالغاء التي تكفل ازالة كل قرار أو تصرف مخالف للقانون وكل أثر له بمعرفة هيئة قضائية مستقلة هي مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى وهذا بالفعل ما قرره الدستور في المادة (١٧٢) منه وأن الاصل في نظام سيادة القانون أن تكفل المشروعية الدستورية والقانونية أن يكون للمتضرر من أى قرار أو اجراء إدارى أن يلجأ الى القاضي الإدارى مباشرة دون تقييد ذلك بسبق اتخاذ اجراء معين ، فان الاصل أن يكون التظلم اختياري للتقاضي ، اذا شاء سلك سبيله قبل اقامة دعواه ، واذا شاء نجاه ولجأ الى قاضيه مباشرة دون سبق ذلك بسلكه سبيل التظلم ، فان مؤدى ذلك أن التظلم الوجوبى لا يتقرر الا على سبيل الاستثناء ، وحيث يرى المشرع في ذلك مصلحة عامة ، ومن ثم لا يتقرر بغير نص صريح يقرر وجوب التظلم ويحظر بقبول الدعوى قبل تقديمه وانتظار مواعيد الفصل فيه من الجهة الادارية .

ومن حيث أن هذا الوجه من أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه

قد قام على الخلط بين نوعين من التظلم في مجال القانون الإداري ، أولهما التظلم الوجوبي ، الذي يفرض المشرع على المتضرر عن القرار أو الاجراء الإداري تقديمه الى جهة الادارة قبل اقامة دعواه كاجراء شكلى جوهرى ينبغى مراعاة اتخاذه قبل ولوج طريق الدعوى القضائية ، ويترتب على عدم تقديمه قبل اقامة الدعوى وجوب الحكم بعدم قبولها شكلا لعدم سابقة التظلم الى الجهة الادارية التى حددها القانون وثانيهما التظلم الجوازى أو الاختيارى ، وهو الذى ترك الشارع لذى الشأن تقدير مدى تحقيق هذا التظلم لغايته من الطعن على قرار ادارى قبل اقامة دعواه أمام المحكمة المختصة بمجلس الدولة ، وهذا النوع من التظلمات مردده ومرجعه الى تقدير المتظلم حيث يتقدم به اختيارا الى انجهة الادارية المختصة اذا ما قدر ان يلجأ اليه قبل ولوج سبيل الدعوى القضائية أى اذا وجد أن له مصلحة تحقق غايته من تعديل أو إلغاء القرار الإدارى بواسطة هذا الاسلوب من التظلم الاختيارى لمصدر القرار أو الى السلطة الرئاسية المختصة قبل انقضاء مواعيد الطعن القضائى بالالغاء فى ذات القرار المتظلم فيه وهذا التظلم الاختيارى يرتب قانونا ذات اثر التظلم الوجوبى فيما يتعلق بقطع الميعاد المحدد قانونا لاقامة الدعوى القضائية الا أن هذا التظلم الاختيارى لا يترتب على تقديمه عدم قبول الدعوى القضائية ومعنى ذلك ان كلا من التظلم الوجوبى والتظلم الاختيارى يشترك مع الآخر فى الاثر الايجابى ( أى أثر قطع الميعاد المقرر لرفع الدعوى ، ولكنهما لا يشتركان فى الاثر السلبي ) ( أى ترتيب عدم قبول الدعوى على عدم تقديم التظلم ) ذلك أن الاثر السلبي المشار اليه انما يترتب على عدم تقديم التظلم الوجوبى دون عدم تقديم التظلم الوجوبى أو الاختيارى •

ومن حيث أن النص الذى يستند اليه الطاعن فيما ذهب اليه من حتمية التظلم الوجوبى بقبول دعوى المطعون ضده انما تجرى عباراته بأنه « شكل مالك أو حائز .. التظلم .. » الامر الذى يفيد صراحة أنه

من قبيل التظلم الجوازي التي لا يحول دون حق صاحب الشأن في أن يلجأ مباشرة الى قاضيه الطبيعي وهو في هذا المجال القاضى الادارى المختص — لي طرح عليه النزاع الادارى المثار ويطلب تطبيق صحيح حكم القانون •

ومن حيث أنه بناء على ما سلف بيانه من أسباب فان حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه من القضاء بقبول الدعوى الصادر فيها هذا الحكم ، ومن ثم يكون هذا الطعن على غير سند من القانون وخليق بالرفض •

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملاً بحكم المادة ( ١٨٤ ) من قانون المرافعات •

( طعن رقم ٣٠٩٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٦ )

## ٢ — الرفض الحكيمى للتظلم

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة مفادها — مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفض حكيمى — يتعين رفع دعوى الطعن فى القرار فى خلال ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما — ميعاد رفع الدعوى يمتد اذا ثبت أن جهة الادارة قد استشعرت حق المتظلم واتخذت مسلكا ايجابيا فى سبيل اجابته الى طلبه — يبدأ حساب ميعاد رفع الدعوى فى هذه الحالة من تاريخ ابلاغ المتظلم بقرار جهة الادارة الذى يتضمن موقفها النهائى .

الحكمة : ومن حيث انه وان كانت المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة تقضى بان مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفض حكيمى ويكون متعينا رفع دعوى الطعن فى القرار فى خلال ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة الا ان قضاء المحكمة الادارية العليا استقر على ان ميعاد رفع الدعوى يمتد اذا ثبت ان جهة الادارة قد استشعرت حق المتظلم واتخذت مسلكا ايجابيا فى سبيل اجابته الى طلبه اذ يبدأ حساب ميعاد رفع الدعوى فى هذه الحالة من تاريخ ابلاغ المتظلم بقرار جهة الادارة الذى يتضمن موقفها النهائى .

ومن حيث انه لم يقم من الاوراق دليل على ان الادارة مسلكت مسلكا ايجابيا فى سبيل اجابة الطاعن الى طلبه فانه كان يتعين عليه ان يبادر برفع اللطعن خلال ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما التالية لتقويم تظلمه واذا لم يفعل وأقلم طعنه فى ١٩٨٣/٥/٢٦ فان طعنه فى

القرار الصادر بتوقيع جزاء تأديبي عليه يكون غير مقبول شكلا واذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد صادف صحيح حكم انقانون .

(طعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/١/٢٧)

### قاعدة رقم (٤٢٢)

#### المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة بعد انقطاعه بالتظلم من القرار المطعون فيه يتعين حسابه من تاريخ فوات ستين يوما على التظلم دون اجابة عليه أو من رفضه صراحة قبل انقضاء هذه المدة — الاصل ان فوات الستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يكون بمثابة قرار برفضه .

**المحكمة :** ومن حيث أن المستقر عليه قانونا أن ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة بعد انقطاعه بالتظلم من القرار المطعون فيه يتعين حسابه من تاريخ فوات ستين يوما على التظلم دون اجابة عليه أو من رفضه صراحة قبل انقضاء هذه المدة ، وأن الاصل أن فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يكون بمثابة قرار برفضه .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بطلب الطاعن الغاء القرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٩/٥ فيما تضمنه من تغطية في الترقية الى وظيفة رئيس قسم مع ما يترتب على ذلك من آثار فان الثابت من الاوراق أن الطاعن قد تظلم من ذلك القرار بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ بتظلم قيد لدى مفوض الدولة لمحافظة كفر الشيخ برقم ٣٥٤ لسنة ١٩٧٩ وآثر الانتظار فلم يصادر الى اقامة دعواه المطعون في حكمها الا بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧ بعد تلقيه ردا بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٤ بنتيجة بحث تظلمه

مفاده أنه تقرر قبوله شكلا ورفضه موضوعا في حين أنه كان لزاما عليه بعد فوات ستين يوما على تقديمه تظلمه من القرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ دون اجابة عليه عما تم بشأنه أن يبادر الى اقامة دعواه بطلب الغائه خلال الستين يوما التالية لتلك التي انقضت الامر الذي يكون معه الطاعن قد فوت على نفسه المواعيد القانونية بتجاوزه الحدود الزمنية المقررة لاقامة دعواه مما يجعلها غير مقبولة من الناحية الشكلية ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق في قضائه حين خلص لذات النتيجة السابقة بالنسبة لهذا الشق من الدعوى المطعون على حكمها دون ما حاجة من الحكم المطعون فيه للخوض في بحث أحقية الطاعن في الترقية الى الوظيفة التي يطلب بها وذلك باعتبار أن التعرض لشكل الدعوى يأتي على نحو سابق على التعرض لموضوعها والتصدى لجوانبه ولا ينال من ذلك ما أثاره الطاعن في طعنه من أن جهة الادارة قد سلكت مسلكا ايجابيا جديا نحو بحث تظلمه كان فيه استجابة واضحة له الأمر الذي يمتد معه ميماد رفع الدعوى لحين اخطاره بنتيجة فحص تظلمه وأنه حين تكتشفت له نية الادارة واضحة في عدم الاستجابة لتظلمه وأصبح في وضع يستطيع معه أن يحدد موقفه نهائيا من القرار المطعون فيه باخطاره برفض تظلمه في ١٩٨٢/١/٢٤ أقام دعواه المطعون في حكمها بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧ وبذا يكون قد راعى المواعيد القانونية في شأنها — لا ينال ذلك مما سلف لأن الاوراق قد أجدبت مما يفيد أن ثمة استجابة جدية واضحة من الادارة تجاه طلبات الطاعن في تظلمه وأنها قد استشعرت حقه فيها مما يحيل مزاعم الطاعن الى مجرد أقوال مرسله لا يدعمها دليل من أوراق أو تسليدها ظروف الحال .

(طعن رقم ٣٠٠٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٤/١٥)

قاعدة رقم (٤٢٣).

المبدأ :

فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفض له — يكون ميعاد رفع الدعوى بالظمن في القرار المتظلم منه ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة — أى افترضت في الإدارة أنها رفضت التظلم ضمنا باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم — يكفي في تحقق الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين أن السلطات الإدارية المختصة لم تهمل التظلم وأنها إذا استشعرت حق التظلم فيه قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا في سبيل الاستجابة اليه وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطل الإجراءات بين الإدارات المختصة في هذا الشأن .

المحكمة : ومن حيث أنه عن الوجه الثاني من اوجه الظمن على الحكم المطعون فيه ، فإن هذه المحكمة قد استقر رأيها على أن فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفض له ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظمن في القرار المتظلم منه ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ، أى افترضت في الإدارة أنها رفضت التظلم ضمنا باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا الفصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم ، إلا أنه يكفي في تحقق الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن يتبين أن السلطات الإدارية المختصة لم تهمل التظلم وأنها إذا استشعرت حق التظلم فيه قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا في سبيل الاستجابة اليه ، وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطل الإجراءات المعتادة بين الإدارات المختصة في هذا الشأن .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق في الظمن المائل ان الطاعن قد صدر قرار مجازاته في ١٩٨٣/١١/٥ وتظلم منه في ١٩٨٣/١١/٢٠ ،



وقد رفض هذا التظلم بمذكرة ادارة الشئون القانونية المؤرخة في ١٩٨٤/٢/١١ ووافق رئيس مجلس الادارة عليها في ١٩٨٤/٥/١٩ ، وبموجب الخطاب رقم ٥٢٧/٢٠/١٦ س ت/ ٨٣ - ١٥ المؤرخ ١٩٨٤/٦/٢١ افادت ادارة الشئون القانونية بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية - مدير عام منطقة تليفونات بور سعيد - انه بالنسبة للتظلم المقدم من السيد . . . . . ( الطاعن ) فانه بعرض الموضوع على رئيس مجلس الادارة وافق على قبول التظلم شكلا ورفضه موضوعا وحفظ الموضوع فيما عدا ذلك ، وطلبت الادارة المعنية التنبيه نحو اخطار المتظلم بنتيجة فحص تظلمه مع استيفاء رسم الدفعة المقررة على التظلمات المقدمة من المذكور وعددها ( ١٥ ) طابع دفعة وبموجب الكتاب رقم ( ٣ ) المؤرخ ١٩٨٤/٧/١٠ الموجه من مدير منطقة تليفونات بور سعيد الى مدير عام الشئون القانونية بسنترال رمسيس بالقاهرة - افاد الاول انه قد تنبه على الطاعن بمضمون الخطاب الاول وأرفق بهذا الخطاب عدد ( ١٥ ) طابع دفعة بعد ان تم تحصيلها من المذكور . ويخلص مما سبق ان الطاعن قد تظلم من قرار مجازاته بخصم عشرة أيام من مرتبه في ١٩٨٣/١١/٢٠ وأنه كان يتعين عليه رفع طعنه خلال الستين يوما التالية لخس ستين يوما على تقديمه تظلمه أى خلال المدة من ١٩٨٤/١/٢٠ حتى ١٩٨٤/٣/١٩ ، الا أنه أودع صحيفة طعنه قلم كتاب المحكمة التأديبية بالمنصورة في ١٩٨٥/٤/٣ ، وعلى الرغم من أنه قد أخطر برفض تظلمه في شهر يونيه سنة ١٩٨٤ ، أما فيما يتعلق بصورة البرقية المقدمة من الطاعن بشأن حضوره الى مقر ادارة الشئون القانونية بالقاهرة لاعادة التحقيق مرة ثانية فيما نسب اليه وكذلك صورة الخطاب المرسل من رئيس قطاع الشئون المالية والتجارية الى وكيل الوزارة ورئيس قطاعي مدن القناة وسيناء المشار اليه ، فانه لا يعتقد بهما لصحورهما في تاريخ لاحق على المواعيد القانونية المقررة لرفع الطعن ، كما انهما لا يعتبران مسلكا ايجابيا نحو الاستجابة الى طلبات الطاعن بل ان هذا الاجراء الذي يستند اليه الطاعن قد انتهى أيضا الى رفض تظلمه .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن كان قد سبق أن تقدم محافظة مستندات للمحكمة التأديبية بالمنصورة بجلستها المنعقدة في ١٩٨٦/١٢/٢١ تضمنت صورة من المذكرة المقدمة من قطاع الشئون المالية والتجارية — ادارة التحقيقات ورد بها ان الطاعن قد سبق ان تقدم بتظلم من المدة القانونية وتم الرد عليه بقبول تظلمه شكلا ورفضه موضوعا ، وانه نتيجة لذلك فقد تقدم بشكواه المرفق صورتها ، وقد انتهت هذه المذكرة الى طلب اعادة التحقيق في الموضوع مرة ثانية وقد وافق رئيس مجلس الادارة على هذا الطلب ، ويستفاد من هذه المذكرة ان الاستندين سالفى الذكر المقدمين من الطاعن قد صدرا استنادا الى هذه الشكوى المقدمة بعد رفض التظلم وخطاره بهذا الرفض في شهر يونيه سنة ١٩٨٤ أى ان هذه الشكوى مقدمة بعد المواعيد القانونية ، ومن ثم لا يعتد بأى اجراء يترتب عليها •

ومن حيث انه يخلص مما تقدم أن الطاعن أقام طعنه في قرار الجزاء المشار اليه أمام المحكمة التأديبية بالمنصورة بعد انقضاء الميعاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول ذلك الطعن شكلا ، واذ قضى انحكم المطعون فيه بذلك ، فانه يكون قد ضحى صحيحا ، ويكون الطعن عليه غير قائم على أساس سليم من القانون ، الأمر الذى يستوجب الحكم برفض هذا الطعن •

( طعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٤/٢٧ )

## ٢ — المسلك الايجابي لجهة الادارة نحو اجابة المتظلم الى طلباته

### (١) ما يعد مسلكا ايجابيا

#### قاعدة رقم (٤٢٤)

#### المبدأ :

اذا سلكت جهة الادارة مسلكا ايجابيا نحو اجابة المتظلم جزئيا بان اسفر بحث التظلم الى تعديل الجزاء بسحبه جزئيا بتخفيضه فان مؤدى ذلك اعتبار اجراءات السحب الجزئى للقرار قد بدأت فور تقديم التظلم فى الميعاد واستمرت الى أن أقام الطاعن طعنه بعد الميعاد — نتيجة ذلك : تعتبر قرينة الرافض الحكمى للتظلم لم تتم طالما قد تم تعديل القرار بتخفيض الجزاء الوارد به اثناء نظر الطعن امام المحكمة التأديبية — يظل الطعن قائما بالنسبة لما لم يسحب من القرار دون حاجة الى سبق تقديم تظلم جديد — يحق للطالب أن يعدل طلباته امام المحكمة — أساس ذلك : أن قرار الجزاء سيظل قائما بالنسبة لما لم يسحب منه .

**المحكمة :** ومن حيث أن مبنى الطعن أن الثابت من وقائع الحكم المطعون فيه أن المدعى قد تظلم بتاريخ ١٧ من ابريل سنة ١٩٨٠ من قرار مجازاته بخصم خمسة أيام من راتبه ولما لم يلق ردا على تظلمه قام بالطعن عليه فى ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ . وأثناء نظر الطعن أفادت جهة الادارة انها قامت بسحب القرار الطعين بالقرار رقم ١٢٠١ لسنة ١٩٨٠ الذى عدل الجزاء الى خصم يوم واحد من مرتب الطاعن بدلا من خمسة أيام ، فعدل الطاعن طلباته بجلسته ٣٦ من مايو سنة ١٩٨١ الى طلب الغاء القرار المعدل .

ومن حيث أن مفاد تصرف الادارة على النحو السالف بيانه الكشف عن أنها سلكت مسلكا ايجابيا نحو بحث مدى مطابقة قرار مجازاة الطاعن

بخصم خمسة أيام من راتبه للقانون أو عدم مطابقته ، وانتهت بالفعل اى عدم مطابقته للقانون وعدلته الى مجازاة الطاعن بخصم يوم واحد من مرتبه بما مفادة سحب قرار مجازاته الاول جزئيا فانه لا تشريب على الطاعن ان هو انتظر قدر ما وسعه صبره طيلة فترة بحث الادارة — الذى تأكدت جديته — لتظلمه — ومن ثم فان اقامته لدعواه بعد مرور أكثر من مائة وعشرين يوما على تظلمه الثابت بحته جديا واجابته جزئيا انيه ، لا يجعل من دعواه مقامة بعد المواعيد القانونية المقررة فى قانون مجلس الدولة وفضلا عما تقدم فان القرار المساحب وان عدل آثار القرار المسحوب من تاريخ صدور القرار المسحوب ، وانما هو قرار جديد بتاريخ صدوره وبما انشأه من مراكز قانونية جديدة فمن ثم فانه يحق للطاعن أن يعدل طلباته بطلب الغائه دون أن يتقدم بتظلم منه لعدم جدواه لأن الجهة الادارية قد أفصحت عن رأيها فضلا عن أن الطعن كان مقدما أصلا ضد قرار مجازاة الطاعن بخصم خمسة أيام يجعل طعنه قائما ومستمرا حتى ولو تعدل الى خصم يوم واحد لأنه سيظل قائما بالنسبة الى ما لم يسحب منه .

ومن حيث أنه لما تقدم فان الطعن المقدم من المدعى يكون مقدما فى المواعيد القانونية المقررة فى قانون مجلس الدولة . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون قد جانب الصواب بما يستوجب الغاؤه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه اذا تظلم ذو مصلحة من قرار ادارى ، فان ذلك يخول الجهة الادارية الحق فى بحث تظلمه والرجوع فى قرارها وسحبه بقصد ازالة آثار البطلان لتجنب الحكم بالغائه قضائيا . بشرط أن يتم ذلك خلال المدة المقررة لطلب الالغاء وهو ستون يوما من تاريخ تقديم التظلم . فاذا انقضت هذه المدة دون أن تجيب عنه جهة الادارة فان ذلك يعتبر بمثابة رفضه حسبما قضت بذلك أحكام مجلس الدولة وآخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ولئن كان

ذلك كذلك الا أن المحكمة قد سبق أن قضت بأنه ليس بلازم أن يتم السحب كلياً أو جزئياً خلال المدة المقررة له ، وانما يكفي لتحقيق مقتضى الحكم المتقدم أن تكون اجراءات السحب بافصاح الادارة عن ارادتها في هذا الخصوص قد بدأت خلال الميعاد المذكور بأن قامت الادارة ببحث التظلم بحثاً جدياً للتأكد من مدى شرعية قرارها محل التظلم ، أو تكون قد سلكت مسلكاً ايجابياً نحو التحقق من مطابقته أو عدم مطابقته للقانون انى أن تحدد موقفها منه نهائياً .

ومن حيث أن الثابت من وقائع الحكم المطعون فيه أن جهة الادارة كانت قد سلكت بالفعل مسلكاً ايجابياً نحو اجابة المتظلم جزئياً الى طلب معاودة النظر في القرار الطعين ، ذلك المسلك الذى أسفر عنه ما انتهى اليه البحث من اجابة المتظلم جزئياً الى طلب بتعديل الجزاء من خصم خمسة أيام من أجره الى الاكتفاء بخمسة يوم واحد ، فان مؤدى ذلك اعتبار اجراءات السحب الجزئى للقرار الطعين قد بدأت فور تقديم التظلم واستمرت الى أن أقام الطاعن طعنه فان الطعن يكون قد أقيم في الميعاد لأن قرينة الرفض الحكمى للتظلم لم تتم في شأن تظلمه . وطالما قد تم تعديل القرار الطعين بتخفيض الجزاء الوارد به اثناء نظر الطعن أمام المحكمة التأديبية فان الطعن سيظل قائماً بالنسبة الى ما لم يسحب من القرار الطعين دون حاجة الى سبق تقديم تظلم جديد .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم أن يكون الطعن الذى اقامه الطاعن أمام المحكمة التأديبية مقبولا شكلاً ، أما وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون .

( طعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٨٨ )

## قاعدة رقم (٢٥)

### المبدأ :

انقطاع سريان ميعاد رفع دعوى الالغاء بالتظلم — يجب أن يبت فيه قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه — اذا صدر القرار برفض التظلم وجب أن يكون مسببا — يعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه — يكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستون يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة — اذا صدر قرار صريح برفض التظلم قبل انقضاء مدة القرار الضمني بالرفض احتسب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ القرار الصريح — اذا انقضت فترة القرار الضمني دون صدور قرار صريح احتسب الميعاد من تاريخ انقضاء فترة القرار الضمني حتى ولو صدر قرار صريح بالرفض بعد ذلك — المسلك الايجابي الذي يؤدي الى حساب الميعاد من تاريخ تكشف فيه الادارة تجاه التظلم وليس من التاريخ الفرضي لا يقتصر على مجرد بحث التظلم — يتعين أن يكون هذا المسلك متجها الى اجابة المظالم الى ما يطالب به في تظلمه لأن جهة الادارة استتسعت أحقيته في ذلك •

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن يكون ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الاداري المطعون فيه ••••• أو اعلان صاحب الشأن به •

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه ، واذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ، ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه •

ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

ومن حيث أن أحكام المحكمة الادارية العليا اضطردت ، في مجال تفسير هذا النص ، على أن ميعاد رفع الدعوى بعد انقطاعه بالتظلم من القرار أو حسابه من تاريخ فوات ستين يوما على التظلم دون اجابة عليه أو من تاريخ رفضه صراحة قبل مضي هذه المدة ، أى التاريخين أقرب ، بمعنى أنه اذا صدر قرار صريح برفض التظلم قبل انقضاء مدة القرار الضمنى بالرفض احتسب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ القرار الصريح . أما اذا انقضت فترة القرار الضمنى دون صدور قرار صريح احتسب الميعاد من تاريخ انقضاء فترة القرار الضمنى حتى ولو صدر قرار صريح بالرفض بعد ذلك . كما اضطرد قضاء هذه المحكمة على أن المسلك الايجابى الذى يؤدى الى حساب الميعاد من تاريخ تكشف فيه الادارة تجاه التظلم وليس من التاريخ الفرضى لا يقتصر على مجرد بحث التظلم، وانما يتعين أن يكون هذا المسلك متجها الى اجابة المتظلم الى ما يطلب به في تظلمه لأن جهة الادارة استشعرت أحقيته في ذلك .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مسلك جهة الادارة حيال المتظلم اقتصر على مجرد بحث تظلمه وهو ما تطلب منها بحكم اللزوم استعراض بياناته الوظيفية ، ولم يصدر عنها ما يفيد صراحة أو ضمنا أن نيتها اتجهت في مبدأ الامر نحو اجابته الى تظلمه . ولا يجدى المدعى نفعا في هذا الخصوص أن يكون البحث في مدى افادته من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد جاء معاصرا لبحث تظلمه لأن هذا الامر منبت الصلة تماما بالاسباب التى بنى عليها القرار المتظلم منه ، وهو قرار تخطية في الترقية الى الدرجة الاولى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهة الادارية لم ترد على تظلم المدعى خلال الستين يوما التالية لتقديمه ، ولم يقوم برفع دعواه

خلال السنتين يوما التالية لها ، فمن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر صحيحا ومتفقا مع حكم القانون عندما قضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد ، الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع برفضه والزام الطاعن المضروقات .

( طعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/١/١٧ )

### قاعدة رقم (٤٣٦)

#### المبدأ :

الأصل هو فوات ستين يوما من تاريخ تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة هو بمثابة قرار ضمنى برفض التظلم — الا انه متى سلكت الادارة مسلكا ايجابيا فى بحث التظلم فان هذا المسلك يعتبر مانعا لسريان قرينة الرفض الضمنى — لا يسرى ميعاد دعوى الالغاء الا من تاريخ الابلاغ بالموقف النهائى لجهة الادارة .

**المحكمة :** ومن حيث انه فيما يتعلق بما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من عدم قبول دعوى الغاء قرار مجازاة الطاعنة لرفعها بعد الميعاد القانونى ، فانه لما كان الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٢ وأعلنت به الطاعنة فى ١٩٧٩/٧/٢٢ وتظلمت منه لمفوض للدولة بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٧ ، وانه وان كان الاصل ان فوات ستين يوما من تاريخ تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة ، هو بمثابة قرار ضمنى برفض التظلم بحيث أنه كان يتعين عليها ان تقيم الدعوى بالغاء القرار المتظلم منه فى موعد غايته ١٩٧٩/١٢/٢٥ ، الا أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه اذا ما سلكت الادارة مسلكا ايجابيا فى بحث التظلم فان هذا المسلك يعتبر مانعا لسريان قرينة الرفض الضمنى ولا يسرى ميعاد دعوى الالغاء الا من تاريخ الابلاغ بالموقف النهائى لجهة الادارة .



وحيث ان الثابت من الأوراق انه استجابة لشكوى المتظلمة قرر محافظ بنى سويف احالة التحقيق برمته الى النيابة الادارية التى تولت التحقيق فيه بالقضية رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٩ نيابة بنى سويف الادارية وأعدت مذكرة فيه بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٩ ، وتم اخطار الطاعنة برأيها النهائى برفض التظلم بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨٠ ، فمن هذا التاريخ يتعين حساب ميعاد الطعن بالالغاء فى القرار الطعن ولا كانت الطاعنة حسب الثابت بالأوراق — قد تقدمت بطلب اغائها من الرسوم القضائية رقم ٧ لسنة ٢٧ ق بتاريخ ٨/٥/١٩٨٠ أمام المحكمة الادارية لوزارة التعليم وتقرر بجلسة ٢/٨/١٩٨٠ رفض الطلب ، فبادرت بتاريخ ١٦/٩/١٩٨٠ بإقامة الطعن رقم ١٤١ لسنة ١٤ ق أمام المحكمة التأديبية لوزارة التعليم ، فمن ثم يكون الطعن قد أقيم خلال الميعاد القانونى ، مما يتعين معه الحكم بقبوله شكلا .

( طعن رقم ٧١٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٨/٢/١٩٩٢ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٧ )

#### المبدأ :

**المسلك الإيجابى الذى ينفى قرينة الرغض الحكمى للتظلم —**  
ليس فى بحث التظلم بالاسلوب المعتاد وانما فى اتخاذ اجراء فى بحث هذا التظلم أو خلال بحثه يوحى على أساس معقول بجدية موقف الادارة من حيث بداية قناعته لديها باحقية التظلم فى مظلمته اتجاها جديا لبحثها تمهيدا لاجابة التظلم الى طلبه — هذا لا يتم الا عن طريق الجهة الادارية مصدره القرار أو الجهة الرئاسية لها .

**الحكمة :** ومن حيث أن المادة ( ٢٤ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء مستون يوما من تاريخ نشر القرار

الإدارى المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به • وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية وإذا صدر القرار بالرفض وجب ان يكون مسببا ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه •

ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة •

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المسلك الايجابي الذي ينفى قرينة الرفض الحكمي للتظلم ، ليس في بحث التظلم بالاسلوب المعتاد وانما في اتخاذ اجراء في بحث هذا التظلم أو خلال بحثه يوحى على أساس معقول بجدية موقف الادارة من حيث بداية قناعاته لديها بأحقية التظلم في مظلمته اتجاهها جديا لبحثها تمهيدا لاجابة المتظلم الى طلبه ، وهو لا يتم بداهة الا عن طريق الجهة الادارية مصدرة القرار أو الجهة الرئاسية لها •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد وجهوا انذارا رسميا على يد محضر بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣ الى كل من المطعون ضدهم الأول والثاني والرابع والخامس والسادس وهذا الانذار يعتبر بمثابة تظلم الى السلطات المختصة من القرار المطعون فيه ، ويقضن في ذات انوقت علمهم يقينا بذلك القرار ، ومن ثم فانه بانقضاء ستين يوما من هذا التاريخ دون أن تجيب عنه هذه السلطات فيما اذا كان القرار صادرا في احدى حالات الازالة الادارية للنصب يعتبر بمثابة رفض ضمنى له مما كان يتعين معه في تلك الحالة لو ثبت على الطاعنين اقامة دعواهم خلال الستين يوما التالية من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ، أى في موعد غايته ١٩٨٤/٩/٢٠ كما ذهب الحكم الطعن ، الا أنه حيث ان الطاعنين قد قدموا حافظة مستندات لمحكمة أول درجة تضمنت صورة

من العقد المسجل رقم ( ٢٤٥٨١ ) لسنة ١٩٠٤ لأرض في نطاق المساحة التي شملها قرار الازالة وصورة من كشف تحديد من مصلحة المساحة بتاريخ ١٩٨٢/٧/٨ يفيد انطباق العقد المذكور على المساحة .

ومن حيث أن كتاب المستشار المشرف على قطاع الشئون القانونية بوزارة التعمير الى رئيس جهاز تعميم وتنمية الساحل الشمالى بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٥ قد تضمن طلب سرعة الافادة عن معلومات الجهاز عن موضوع الانذار المشار اليه ، وكذلك صورة ذلك الكتاب المرسلة في ١٩٨٤/٧/٢٨ الى نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للاحاطة مع طلب وقف اجراءات تسليم المساحة ( محل النزاع ) لأية جهة من الجهات لحين ورود المعلومات المطلوبة من الجهاز والانتهاء من دراسة الموضوع .

ومن حيث أن اتجاه جهة الادارة لوقف القرار محل الطعن لحين بحثها الأمر يعتبر سلوكا ايجابيا واضحا وجديا في سبيل بحث التظلم المتضمن في الانذار سالف الذكر والذي يفيد بحسب طبائع الأمور لاتجاه الاستجابة الى تظلمهم يؤكد ذلك وجود المستندات الظاهرة على ملكيتهم على نحو يفيد بعدم توفر الحالة القانونية للغصب من جانبهم التى تبيح الازالة بالطريق الادارى طبقا للمادة ٩٧٠ مدنى قبلهم .

ومن حيث أن مسلك الادارة على النحو سالف البيان قد فرضته الظروف المتعلقة بالملكية الخاصة التى صاغها الدستور — لكل مالك والتى لا يسوغ مع وجود سند لها تقرير ازالتها بالطريق الادارى بافتراض أنها غصب لاملاك الدولة وللالها مما يبيح تلك الازالة الادارية عند بحث التظلم في ضوء مستندات الطاعنين وهو أمر معروض عليها وواجب تلتزم بالنسبة للتظلم الذى قدم اليها من الطاعنين مستنديا الى تلك المستندات والأسانيد ولا شك أن موقف القرار لحين البحث ينبىء في هذه الظروف المتعلقة بالازالة الادارية عن اتجاه جهة الادارة الى الاستجابة لتظلم

الطاعنين بعد فحص البيانات والمعلومات ويؤكد ذلك اقتران طلب وقف تسليم الارض محل النزاع لأى جهة غير الطاعنين مما يعنى وقف تنفيذ قرار التخصيص لمنطقة عمرانية للمسلحة من جهة ووقف قرار الازالة الادارية من جهة أخرى وطلب المعلومات من جهاز تعمير وتنمية الساحل الشمالى فى ذات الوقت كأمر لازم لحراسة الموضوع والبت فيه بما يتفق مع الدستور والقانون وهو ما يقطع بأن ما ورد بكتابى المستشار القانونى سلفى الذكر ، فى الظروف المتعلقة بالنزاع يعد أسلوبا جادا لبحث التظلم ووقف القرار المتظلم منه بما يوحى على أساس سليم للمتظلم باتجاه جهة الادارة الى اجابة المتظلم الى طلبه مما يعد قانونا مسلكا ايجابيا من الجهة الادارية ينفى قرينة الرفض الحكمى للتظلم فاذا أضيف الى ما سلف البيان أنه لونهيت دلالة هذا المسلك من جهة الادارة واستبعدت قرينة قيامها بالبحث الجدى للموضوع لاجابة المتظلمين الى حقوقهم اذا ما ثبت جدية وصحة مستنداتهم بملكيتهم للأرض أو حيازتهم لها على سند قانونى مشروع — فانه كان يتعين على محكمة أول درجة وهى المسئلة قانونا عن تكيف الدعوى وتحديد الطبيعة الحقيقية للقرار المطعون فيه وتحديد طبيعة النزاع المطروح امامها ومدى خضوع الطعن على القرار المذكور لمواعيد دعوى الالغاء فى حالة ثبوت سلامة مستندات الطاعنين فى ملكيتهم للأرض للازالة بالطريق الادارى عند النعى عليه بعدم توفر حالة غصب لاملاك للدولة أو القطاع العام تبرر هذه الازالة وفقا لاحكام المادة ٩٧٠ مدنى وذلك وفقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — وهو ما لم يرد به أية عبارة أو اشارة فى الحكم الطعن على خلاف ما يقتضيه تطبيق صحيح حكم القانون •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ لم يلتزم بهذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، فانه يكون قد أخطأ تطبيق صحيح حكم القانون — الأمر الذى يتعين القضاء بالغاؤه •

(طعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٣/٢/٧)

## (ب) ما لا يعد مسلكا ايجابيا

### قاعدة رقم (٤٢٨)

#### المبدأ :

اخطار الجهة الادارية للمتظلم الحضور لبحث تظلمه هذا الاخطار في حد ذاته لا يعد مسلكا ايجابيا من جانبها بقبول تظلمه .

**الحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه صادر في ١٩٧٩/١٠/٣ وقد علم به الطاعن في ١٩٧٩/١٠/١٨ ، وتظلم منه في ١٩٧٩/١٠/٢٣ ، فمن ثم كان يتعين عليه اقامة طعنه خلال الستين يوما التالية لانقضاء ستين يوما على تقديمه تظلمه وهي الفترة التي يعبر عن انقضائها بالرفض الحكمي حتى ولو تم اعلانه بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ما دام أن الميعاد سبق جريانه قانونا بأمر تحقق هو القرار الحكمي بالرفض . واذا أقام الطاعن طعنه في ١٩٨٠/١٠/٢ ، فمن ثم يكون هذا الطعن مقاما بعد الميعاد المقرر قانونا ، مما يجعله غير مقبول شكلا واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فان يكون متفقا مع أحكام القانون . ولا وجه للقول بان جهة الادارة اتخذت مسلكا ايجابيا بمحض تحقيق تظلم الطاعن ، ومن ثم يتعين حساب ميعاد الطعن من تاريخ اخطار الطاعن بالرفض في ١٩٨٠/٩/٤ ، لا وجه لذلك لانه لم يقيم في الأوراق ما يفيد أن البنك المطعون ضده اتخذ هذا المسلك الايجابي ، بل أن الثابت في هذه الأوراق أن البنك المطعون ضده أخطر الطاعن في ١٩٧٩/١٢/٦ لحضور لبحث تظلمه ، وهذا الاخطار في حد ذاته لا يعد مسلكا ايجابيا على نحو ما ذكره الطاعن ، وبعد ذلك وبتاريخ ١٩٨٠/٩/٤ تم اخطار الطاعن بأنه تقرر رفض تظلمه هذا الى أنه لا وجه لما يثيره الطاعن من أن القرار المطعون فيه جاء معدوما لصحوره من رئيس مجلس ادارة البنك في حين أن المختص بإصداره هو مجلس الادارة ، لا وجه لذلك لأنه لئن

صح هذا الرغم ، دون الخوض في تحديد المختص بإصداره القرار المطعون فيه ، العيب الذى يصم القرار في هذه الحالة هو عيب عدم الاختصاص البسيط ومن ثم يخضع الطعن فيه للمواعيد والاجراءات المقررة للطعن في القرارات الادارية .

( طعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٣٠/١٢/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٩ )

#### المبدأ :

المسلك الايجابى من الجهة الادارية ، الذى من شأنه مد أجل رفع الدعوى هو المسلك الايجابى في سبيل اجابة المتظلم الى طلبه عندما تستشعر ان له حقا مهضوما وليس المسلك الايجابى في بحث التظلم .

**الحكمة :** جرى قضاء هذه المحكمة على ان سلوك الجهة الادارية مسلكا ايجابيا في بحث التظلم هو أمر طبعى وهو واجبها الذى يفترض قيامها به بالنسبة لأى تظلم يقدم اليها فالمسلك الايجابى المقصود والذى من شأنه مد أجل رفع الدعوى هو المسلك الايجابى في سبيل اجابة المتظلم الى طلبه عندما تستشعر ان له حقا مهضوما وليس المسلك الايجابى في بحث التظلم .

( طعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢/١١/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٤٣٠ )

#### المبدأ :

لا يكفى القول باتخاذ الادارة مسلكا ايجابيا نحو الاستجابة للتظلم ان يكون قد ابدت آراء قانونية لصالح المتظلم — بل يجب ان تكون الادارة قد شرعت في تنفيذ هذه الآراء واتخذت خطوات فعلية نحو الاستجابة لهذه الآراء .

**الحكمة :** ومن حيث أنه عن تمسك الطاعن بأن جهة الادارة كانت قد سلكت مسلكا ايجابيا نحو الاستجابة لتظلمه المقدم للسيد مفوض الدولة مما يترتب عليه استتالة المواعيد المقررة لرفع دعوى الالفاء وانتفاء قرينة الرفض الضمنى للتظلم المستفادة من انقضاء ستين يوما على تقديمه دون رد من جانب الادارة — هذا القول من جانب الطاعن لم يقيم عليه أى دليل قاطع من الأوراق ولا يكفى للقول باتخاذ الادارة مسلكا ايجابيا أن يكون مفوض الدولة قد أبدى رأيا قانونيا لصالح المتظلم بل لابد وأن تكون الادارة قد شرعت في تنفيذ هذا الرأى واتخذت خطوات فعلية نحو الاستجابة لهذا الرأى وهو ما لم يثبت تحقيقه في الطعن المائل.

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك فإنه اذ انتهى الحكم المطعون عليه الى عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه على غير أساس سليم حقيقا بالرفض .

{ طعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٣/٨/٣ }

٤ — ما لا يشترط فيه التظلم

(١) القرار السلبي

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

المادة ١٤/١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ —  
الطعن في القرارات السلبية لا يتقيد بميعاد — القرار السلبي لا يقوم  
الا اذا رفضت السلطة الادارية او امتنعت عن اتخاذ قرار كان من الواجب  
عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح .

**المحكمة :** ان الطعن في القرارات السلبية لا يتقيد بميعاد ،  
فالقرار السلبي لا يقوم وفقا لصريح نص المادة ١٤/١٠ من قانون مجلس  
الدولة الا اذا رفضت السلطة الادارية او امتنعت عن اتخاذ قرار كان من  
الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح والحال هنا أن اختصاص  
ادارة البحوث والنشر بوصفها الجهاز الفني لمجمع البحوث الاسلامية  
باصدار قرارات ادارية سواء بالتصريح بطبع المصاحف أو الموافقة أو  
عدم الموافقة على نشر أو تداول أو عرض المؤلفات الاسلامية هو اختصاص  
صريح ورد النص عليه على سبيل الحصر ، أما بلقى الاختصاصات سواء  
ما كان منها منصوفا عليها بشكل عام في القانون أو بطريقة تفصيلية في  
اللائحة التنفيذية فهي مجرد تعداد للمهام والاعراض التي يقوم بها  
الأزهر وهيئاته عن طريق البحوث الفقهية وتحديد السياسات التي تتبع  
لتحقيق مهام الحفاظ على التراث الاسلامي وتطويره وتنقيته وتجليته  
والتعريف به ، فلا يهدف بها الى انشاء مراكز قانونية بموجب قرارات  
ادارية صريحة أو ضمنية بحيث يعتبر امتناعها عن ترجيح رأى على رأى  
أو اختيارها لتفسير تراه أقرب الى الصواب ، هو امتناع عن اتخاذ قرار  
كان من الواجب عليها اتخاذه قانونا ، فمثل هذا القول يبنى على مجرد  
افتراض وخطأ قانوني لانعدام السند الذي يقوم عليه من وجود نص



يجعل المهمة الجليلة للإدارة المذكورة في البحث والمراجعة والترجيح على أساس من العلم الصحيح في مجال تخصصها محل الزام حتمي بإصدارها قرار معين ومحدد المحل فيما أناطه بها المشرع من عمل قومي وديني وعلمي جليل القدر وسامي الغايات يؤديه العاملون فيها والمعاونون لها تحت الاشراف الأعلى للإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر وصاحب الرأي الأول في كل ما يتصل بشؤون الاسلام وعلومه كما أن هذا الزعم يشكل قييدا على حرية التأمل بالبحث والاجتهاد ويؤدي اعلاقة لعمل هذا المجمع العلمي الاسلامي وينظم للقضاء في نطاقه العمل الفكري والابداع العقلي الذي يتعين أن يحاط بأكبر قدر من ضمانات الحرية للعلماء الباحثين الفاقهين والمتخصصين ذوي الضمائر الاسلامية النزوية المتعلقة بالجانب العقائدي والديني كما ان ذلك لا يشكل مصادرة حق الأفراد في نقد هذه الآراء بعد دراستها ومناقشتها أو الاعتراض عليها فسيبلغهم الى ذلك الدراسة العميقة المتأنية والتفكير المنهجي السليم على صالح الدعوى الاسلامية وأحكام الشرع والدين .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فإن طعن المدعى من البداية يكون في حقيقة الأمر منصبا على القرار الايجابي الصادر من الأزهر الشريف بالموافقة على الترجمة محل النزاع وعلى تداولها ، ومن ثم فقد كان يتعين على الحكم الطعن تبعاً لذلك وقبل التصديق للموضوع بالبحث في مدى قبول هذه الدعوى شكلاً وما اذا كانت مقامة في المواعيد المقررة قانوناً لاقامة دعوى الالغاء .

ومن حيث أنه بالإطلاع على القرار المطعون فيه يبين أنه قد صدر في تاريخ ٢١ من فبراير ١٩٧٣ ، وأذ كان لا يبين من الأوراق متى اتصل هذا القرار بعلم المدعى (المطعون ضده) علماً يقينياً شاملاً لكل مكوناته ، إلا أن الثابت أن القدر المتعين والذي يتعين مراعاة احتساب بدء سريان مواعيد دعوى الالغاء ابتداء منه هو ذلك التاريخ الذي يثبت بما لا يدع مجالاً لأي شك أن المذكور قد علم علماً يقينياً بالقرار ناف للجهالة بمحله وأسبابه وسنده وأنه تظلم من صدوره وأن الأزهر قد أخذ شكواه

واعترضاته ومأخذ الجدية وعكف على دراسة كل ما أثاره المذكور من أخطاء ونسبها للترجمة موضوع الطعن ، ثم أخطر الأزهر برفض اعتراضاته صراحة وبناء على كل ذلك فإنه اعتباراً من هذا التاريخ يبدأ حساب مواعيد دعوى الإلغاء توصلنا إلى تحديد مدى كونها مقامة في الميعاد أم أنها غير مقبولة لأقامتها بعد المواعيد التي حددها القانون .

ومن حيث أنه بالإطلاع على حافظة مستندات المدعى ( المطعون ضده ) المودعة أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٩٨٤/٧/٤ ، فإنه يبين أن المذكور كان قد اطلع على الترجمة المنشورة والمرفق بها صورة من القرار المطعون فيه في مقدمة الطبعة وأنه بادر بالاعتراض عليها وتقدم بشكوى إلى مجمع اللغة العربية بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٦ ، وعرضت هذه الشكوى على مجلس المجتمع بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢ فقرر أن هذا الموضوع يدخل في اختصاص مجمع البحوث الإسلامية وطلب أمين مجمع اللغة العربية في كتابه رقم ٥٥٧ المؤرخ ١٩٧٧/٥/٨ من السيد / . . . . . المطعون ضده أن يتصل بمجمع البحوث الإسلامية في هذا الشأن .

ومن حيث أن بناء على ما سلف بيانه من أن حقيقة تكيف الدعوى التي أقامها المطعون ضده أمام محكمة القضاء الإداري وفيها طعن بالإلغاء في قرار التصريح بطبع الترجمة محل النزاع ولا يوجد ثمة قرار سلبي بالمعنى القانوني الصحيح هو موضوع الطعن في تلك الدعوى من حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده كان قد أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٨ من يناير سنة ١٩٨١ بعد أن كان قد أخطر برفض شكواه بتاريخ ١٩٧٨/٥/٩ ومن ثم فإن دعواه تكون قد أقيمت بعد الميعاد الذي حدده القانون مما كان يتعين معه الحكم بعدم قبولها شكلاً لرفعها بعد الميعاد .

ومن حيث أنه وقد قضى الحكم المطعون فيه بخلاف ما تقدم فقد جانب الصواب وأخطأ في تطبيق صحيح أحكام القانون ومن ثم يتعين القضاء بالغاءه وبعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد القانوني .  
( طعن رقم ٢١٠٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/١ )

## (ب) القرار الساحب لقرار الترقية

قاعدة رقم (٤٣٢)

### المبدأ :

**القرار الساحب للترقية لا يندرج تحت القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة — أثر ذلك : عدم اشتراط التظلم منه قبل رفع الدعوى .**

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت أن الجهة الادارية أصدرت القرار رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢١ بترقية المدعى الى وظيفة موجه أول للمكتبات بمحافظة المنوفية ، وباتاريخ ١٩٨٠/٧/٣١ أصدرت قرارها رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ بسحب القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه تأسيسا على انه كان محالا الى المحكمة التأديبية .

ومن حيث أن الجهة الادارية أسست قرارها المطعون فيه رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ على انه ما كان يجوز ترقية المدعى الى وظيفة موجه أول للمكتبات بمحافظة المنوفية ، بسبب احالته الى المحكمة التأديبية .

ومن حيث أنه عن قبول دعوى المدعى طعنا على القرار الساحب للترقية رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ فان دعواه في هذا الخصوص لا تقتيد بقييد انتظلم الوجوبى من القرار المطعون فيه قبل رفع الدعوى ، اذ أن القرار الطعين — كقرار ساحب للترقية وليس قرارا بلجرائها ، لا يندرج تحت انقرارات المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وبالتالي فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من قبول دعوى المدعى دون حاجة الى التظلم من القرار المطعون فيه يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بحق جهة الادارة في سحب القرار رقم

١٣٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر بترقية المدعى بذات درجته المالية الى وظيفة موجه أول مكاتبات بمحافضة المنوفية دون التقيد بمواعيد السحب ، تأسيسا على أن العيب الذى شاب القرار فى هذه الحالة وهو الترقية على نحو ما جرت به رغم احالة المدعى الى المحكمة التأديبية ، لا يقوم على أساس من القانون ، إذ أن العيب الذى شاب القرار لا يبلغ من الجسامة حدا ينحدر به الى درجة الانعدام التى تجيز سحب القرارات الادارية دون التقيد بمواعيد السحب •

ومن حيث أن جهة الادارة لا تجد أنها أصدرت القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ٣١/٧/١٩٨٠ بسحب القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ٢١/٨/١٩٧٩ ، أى بعد تحصين القرار المسحوب ضد السحب والالغاء ، الامر الذى يغدو معه القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ المطعون فيه فاقدًا لسنده واجب الالغاء قانونا •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ أخذ بهذا النظر ، يكون قد دأف صحيح حكم القانون ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروقات •

( طعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١/٢٩/١٩٨٩ )

## (ج) القرار بالامتناع عن انتهاء الخدمة

### قاعدة رقم (٤٣٣)

#### المبدأ :

١٠ ، ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة — أوجب المشرع التظلم من القرارات الايجابية الصادرة بانهاء خدمة الموظفين العموميين بكل صورها قبل سلوك سبيل التقاضى — استثنى المشرع حالة واحدة هى الفصل بالطريق التأديبى — قرارات انتهاء الخدمة للاستقالة الضمنية من القرارات التى يجب التظلم منها قبل ر  
الدعوى •

**الحكمة :** ومن حيث أن المستقر عليه وفقا لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والبند رابعا من المادة العاشرة من ذات القانون أن المشرع أوجب التظلم من القرارات الايجابية الصادرة بانهاء خدمة الموظفين العموميين بكل صورها قبل سلوك سبيل التقاضى وذلك فيما عدا حالة واحدة هى الفصل بالطريق التأديبى • ولما كان الأمر كذلك وكان الثابت من الأوراق ان جهة الادارة أصدرت قرارها رقم ٥٩ فى ١٧/٢/١٩٨٠ بانهاء خدمة المطعون ضده اعتبارا من ١/٩/١٩٧٨ وقد علم المدعى بهذا القرار فى ٣١/٧/١٩٨٢ وأقام دعواه فى ٢٣/٩/١٩٨٢ دون أن يسبقها تظلم الى مصدر القرار أو السلطة الرئاسية فمن ثم تكون دعواه غير مقبولة شكلا لعدم سبق التظلم من القرار الذى طلب الغاءه واذا لم ينفج الحكم المطعون فيه هذا النهج فى قضائه فانه يكون مخالفا للقانون جديرا بالالغاء •

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات •

(ظمن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣)

## قاعدة رقم (٤٣٤)

### المبدأ :

قرارات انتهاء الخدمة وما في حكمها من قرارات سلبية يجب التظلم منها قبل طلب الغائها ومن ثم لا يقبل طلب وقف تنفيذها أعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

**المحكمة :** تتعى الجهة الطاعنة على الحكم المشار اليه أنه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله لانه :

من المبادئ المستقرة فقها وقضاء أن قرارات إنهاء الخدمة وما في حكمها من قرارات سلبية يجب التظلم منها قبل طلب الغائها ومن ثم لا يقبل طلب وقف تنفيذها أعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن مجلس الدولة ، ولما كان الثابت أن القرار السلبي المطعون عليه يندرج في عموم المنازعات الخاصة بانتهاء الخدمة الواردة في المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة فمن ثم لا يقبل طلب وقف تنفيذه ويكون الحكم مخطئاً لمخالفته ذلك ويتعين الحكم بعدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار المطعون عليه .

ومن حيث إنه عن هذا الوجه من أوجه الطعن فانه مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن القرارات السلبية بالامتناع عن إنهاء الخدمة تطبيقاً لحكم المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ متى توافرت شروط أعمال قرينة الاستقالة الحكيمة لا تندرج المنازعات الخاصة بها ضمن المنازعات المنصوص عليها في البنود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وبالتالي لا ينطبق عليها الحكم الوارد بنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ولا تخضع لقيد التظلم الوجوبى قبل طلب الغائها ومن

ثم تخرج عن نطاق تطبيق نص المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة المشار إليه ، ويقبل طلب وقف تنفيذها مؤقتا لحين الفصل في موضوع الدعوى المقامة بالغائها • ومن ثم يتعين الالتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن •  
( طعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٣/١ )

### قاعدة رقم (٤٣٥)

#### المبدأ :

المادتان ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — القرارات السلبيه بالامتناع عن انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة المبرحة أو الانقطاع عن العمل ليست من القرارات الواجب التظلم منها — المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة — اعمال حكمها منوط بمراعاة اجراء شكلى حاصله اذ ار العامل المنقطع كتابة بعد انقطاعه عن العمل وتجاوزه المدة المقررة قانونا وفي ذات الوقت اعلامه بما يراد اتخاذه حياله من اجراءات بسبب انقطاعه عن العمل وتمكينه من ابداء اعداره — قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل بغير اذن اكثر من خمسة عشر يوما متتالية أو أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة لا تتحقق اذا قامت جهة الادارة باتخاذ اجراءات تأديبية ضد العامل المنقطع عن العمل خلال الشهر التالى لهذا الانقطاع — متى تقاعست الجهة الادارية عن اتخاذ الاجراءات التأديبية قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة أو شرعت في اتخاذ هذه الاجراءات ولكن بعد فوات المدة قامت القرينة القانونية باعتباره مستقبلا — يتعين من ثم اصدار قرار بانتهاء خدمته واعطاؤه ما يفيد ذلك — لا يشترط للقول باتخاذ الادارة للاجراءات التأديبية حيال العامل المنقطع ان تبلغ النيابة الادارية بذلك للتحقيق واقامة الدعوى التأديبية ضده — يكفى في ذلك احالة العامل المنقطع الى اى جهة من جهات التحقيق المختصة سواء كانت هى ادارة الشئون

القانونية بالجهة الادارية التابع لها العامل أو بالهيئة الرئاسية لها ، أو كانت هذه الجهة هي النيابة الادارية — الممول عليه في هذه الحالة هو اتخاذ الجهة الادارية اجراء حيال العامل المنقطع بنسبى عن اتجاه العامل لديها — لا يشترط لنفى قرينة الاستقالة الضمنية ان تطلب الجهة الادارية مباشرة احالة العامل المنقطع الى المحكمة التأديبية — عبارة المادة ٩٨ المشار اليها اكتفت لعدم اعمال قرينة الاستقالة الضمنية من جانب الجهة الادارية ان تتخذ هذه الجهة ضد العامل المنقطع عن عمله أى اجراء يدخل ضمن دائرة الاجراءات التأديبية — وردت العبارة الدالة على ذلك في صيغة العموم ولم يرد بالنص ما يخصها — القرينة المذكورة مقررة لمصالح الادارة •

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن فان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الصريحة أو الانقطاع عن العمل ليست من القرارات الواجب التظلم منها بحسب المستفاد من أحكام المادتين ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة •

ومن حيث أنه الوجه الثانى من أوجه الطعن فان قضاء هذه المحكمة قد استقر كذلك على أن المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة التى تناولت الاستقالة الضمنية للعامل تتطلب لاعمال حكمها مراعاة اجراء شكلى حاصله انذار العامل المنقطع كتابة بعد انقطاعه عن العمل وتجاوز المدة المقررة قانونا ، وفى ذات الوقت اعلامه بما يراد اتخاذه حياله من اجراءات بسبب انقطاعه عن العمل وتمكينه من ابداء أعذاره ، وأن قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل عن العمل بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية أو أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة فى السنة لا تتحقق اذا قامت جهة الادارة باتخاذ « اجراءات تأديبية » ضد العامل المنقطع عن العمل خلال الشهر التالى لهذا الانقطاع • إلا أنه متى تقاعست الجهة الادارية عن



اتخاذ الاجراءات التأديبية قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة أو شرعت في اتخاذ هذه الاجراءات ولكن بعد قوات المدة ، قامت القرينة القانونية باعتباره مستقيلا ويتعين من ثم اصدار قرار بانهاء خدمته واعطاؤه ما يفيد ذلك .

ومن حيث أنه لا يشترط للقول باتخاذ الادارة للاجراءات التأديبية حيال العامل المنقطع أن تبلغ النيابة الادارية بذلك للتحقيق واقامة الدعوى التأديبية ضده ، وانما يكفى في ذلك احالة العامل المنقطع الى أية جهة من جهات التحقيق المختصة سواء كانت هي ادارة الشؤون القانونية بالجهة الادارية التابع لها العامل أو بالهيئة الرئاسية لها ، أم كانت هذه الجهة هي النيابة الادارية اذ أن المعمول عليه في هذه الحالة هو اتخاذ الجهة الادارية اجراء حيال العامل المنقطع ينبىء عن اتجاه ارادتها الى التحقيق في أسباب الانقطاع ويستفاد منها تمسكها باستمرار خدمة هذا العامل لديها ولا يشترط لنفى قرينة الاستقالة الضمنية أن تطلب الجهة الادارية مباشرة احالة العامل المنقطع الى المحكمة التأديبية . وهذا هو المستفاد من نص المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص على أن « يعتبر العامل مقدما استقالته في الحالات الآتية : —

١ — اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول . . . . . فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .

٢ — اذا انقطع عن عمله بغير اذن تقبله جهة الادارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكمال المدة المقررة .

وفي الحالتين السابقتين يتعين اذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة

خمسـة أيام في الحالة الاولى وعشرة أيام في الحالة الثانية... ولا يجوز اعتبار العامل مستقيلا في جميع الأحوال اذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل أو لالتحاقه بالخدمة في جهة أجنبية » ويبين من عبارة نص المادة ٩٨ المشار إليها أنها اكدت لعدم اعمال قرينة الاستقالة الضمنية من جانب الجهة الادارية ، وهى قرينة مقررة لصالح الادارة أن تتخذ هذه الجهة ضد العامل المنقطع عن عمله أى اجراء يدخل ضمن دائرة الاجراءات التأديبية ، فقد وردت العبارة الدالة على ذلك في صيغة العموم ولم يرد بالنص ما يخصها ولم تشترط المادة أن يكون هذا الاجراء التأديبي بالا حالة الى النيابة الادارية أو المحكمة التأديبية وانما نصت على مجرد اتخاذ الادارة « اجراءات تأديبية » أيا كانت هذه الاجراءات ، ويندرج فيها بلا شك ا حالة العامل الى التحقيق بمعرفة الشئون القانونية للجهة التابع لها أو رئاستها ، وقد ورد النص على التحقيق كاجراء من الاجراءات التأديبية في الفصل الحادى عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن العاملين المدنيين بالدولة ( المواد من ٧٨ — ٩٣ ) تحت عنوان ( التحقيق مع العاملين وتأديبهم ) ولم يفرق المشرع فى هذا الصدد بين تحقيق تقوم به الجهة الادارية وتحقيق تجربة النيابة الادارية .

ومن حيث انه على هدى ما تقدم واذا كان الثابت من الأوراق فى الطعن المائل أن المطعون ضده انقطع عن العمل اعتبارا من ٢٠/١١/١٩٨٢ واتخذت ضده جهة الادارة الاجراءات التأديبية باحالته الى التحقيق بمعرفة النيابة الادارية التى قامت بدورها باحالته الى المحاكمة التأديبية فى القضية رقم ٦٠٦ لسنة ١١ ق ، وبجلسة ١/٩/١٩٨٣ قضت المحكمة التأديبية بطنطا بمجازاة المطعون ضده بالفصل من الخدمة بعد أن حضر المذكور أمامها فى تلك الجلسة وأقر بواقعة الانقطاع وأعلن عن عدم رغبته فى العودة الى الوظيفة لكرهيته لها وعزوفه عنها ، وقد قدم المطعون ضده بالفعل صورة رسمية من هذا الحكم لمحكمة القضاء

الادارى عند نظرها للشق المستعجل من الدعوى . هذا فضلا عما هو ثابت بحافظة مستندات الجهة الادارية المودعة بجلسة ١٩٨٩/٣/١ من أنه ( المطعون ضده ) لم يقم بالطعن فى هذا الحكم ومن ثم فانه يكون قد حاز حجية الشئ المحكوم فيه . وبالتالي فان قرينة الاستقالة الضمنية ، وهى قرينة مقررة لصالح الادارة كما سلف البيان ، تكون قد انتفتت ويفضى طلب الغاء القرار السلبي بالامتناع عن انتهاء خدمة المطعون ضده على غير سند من القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه حين قضى بالغاء هذا القرار السلبي قد وقع مخالفا للقانون ومن ثم واجب الالغاء .

( طعن رقم ١١٩٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٧/٣/١٩٩٠ )

## (د) القرار المنعدم

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

اشتراط المشرع التظلم من قرار الفصل قبل رفع الدعوى — هذا الشرط لا ينطبق الا اذا توافر في القرار المطعون فيه وصف القرار الادارى — القرار المنعدم لا يعتبر قرارا اداريا بل عمل مادي — اثر ذلك : عدم اشتراط التظلم من قرار الفصل متى كان منعما — اساس ذلك : — ان اشتراط التظلم من عدم هو امر لا يتفق وطبائع الاشياء — يتأبى على الذوق القضائى السليم ان يعفى الطعن على مثل هذا القرار من شرط الميعاد دون اعفائه من شرط سابق عليه وهو التظلم — كلا الشرطين ( التظلم والميعاد ) يجمعهما اصل مشترك هو انهما من الشروط المطلوبة لقبول الدعوى شكلا .

الحكمة : ومن حيث أنه عن الوجه الاول للطعن والذي يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون عندما لم يقض بعدم قبول الدعوى شكلا لعدم سابقة التظلم من القرار الطعين على الرغم من كونه منعما ، فانه بالرجوع الى نص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يبين انها تنص على أنه « لا تقبل الطلبات الآتية :

(١) . . . . .

(ب) الطلبات المقدمة رأسا بالطعن في القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة ١٠ وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة التى أصدرته أو الى الهيئات الرئاسية . . . » .  
كما تنص المادة ١٠ منه على انه « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

## أولا : . . . . .

**رابعاً :** الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي . . .

ويشترط في طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة . . . » .  
ومفاد هذه النصوص بالنسبة لطلب الغاء قرار فصل الموظف بغير الطريق التأديبي انه يشترط لقبوله — الى جانب تقديمه في الميعاد أن يكون مسبوقاً بتظلم منه يقدم في الميعاد الى الجهة التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية وأن يكون مرجع الطعن عليه أحد العيوب المنصوص عنها في المادة ١٠ السالف ذكرها ومؤدى ذلك أنه يتعين لاعمال الشروط التي انطوت عليها المادتان ١٠ ، ١٢ ، من قانون مجلس الدولة في شأن طلب الالغاء أن يكون هناك ثمة قرار توافرت له صفة القرار الاداري ومقوماته أي قائم ومنتهج لآثاره قانوناً غاية ما في الأمر أن هذا القرار لحقه عيب من العيوب المنصوص عليها في المادة ١٠ والتي تتضمن بفوات المواعيد .

أما اذا كان المطروح أمام المحكمة — كما هو الحال بالنسبة للقرار الطعن حسبما سبق البيان — هو قرار منعهم انحدار الى مجرد الفعل المادى المدعوم الأثر قانوناً فانه لا تلحقه أى حصانة ولا تتغلق أمامه طرق الطعن عليه ، اذ لا يعمدو أن يكون مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال ذوى الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة مما يبرر بذاته مطالبتهم قضائياً ازالة تلك العقبة — الأمر الذى لا يتأتى معه تعليق قبول هذه المطالبة باستيفاء الاجراءات السابقة عليها أى التظلم وجوبا منها للجهات الادارية كما هو الشأن بالنسبة للقرار الاداري المعيب بميب تلحقه الحصانة بفوات الميعاد .

وذلك أن هذا الأخير يعتبر قائما ومنتجا لآثاره قانونا متصفا بصفة انقرار الادارى كصرف قانونى ما لم يقض بالغائه، ومن ثم يكون التظلم من أمر موجود • على عكس الحال بالنسبة للقرار المنعقد الذى يعتبر عاريا من صفة الادارية غير قائم من جهة الواقع والقانون ومن ثم لا وجه له •

والقول بغير ذلك يؤدى الى المساواة بين ما هو موجود وما لاوجود له ، بين ما يتحصن وما لا تلحقه حصانة وترتبطا على ذلك فان اشتراط التظلم الى الجهات الادارية من قرار غير موجود واقعا وقانونا يعنى اشتراط التظلم من عدم وهو أمر لا يتفق وطبائع الأشياء بل انه يتأبى على الذوق القضائى السليم أن يعفى الطعن على مثل هذا القرار من شرط الميعاد دون اعفائه من شرط سابق عليه وهو التظلم منه وكلا الشرطين يجمعهما أصل مشترك هو كونهما من الشروط التى تتطلب لقبول الدعوى شكلا •

ومن حيث انه متى كان ما تقدم وكان الثابت حسبما سبق البيان ان قرار فصل المدعى بغير الطريق التأديبى الصادر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٤ من وزير الداخلية هو قرار منعقد ، فانه لا يشترط لقبول طلب الغائه سابقة التظلم منه وبالتالي يكون وجه الطعن على الحكم المطعون فيه من هذه الزاوية غير قائم على سبب صحيح قانونا ومن ثم يتعين الحكم برفضه وازالة شبهة وجود ذلك القرار مما يتعين معه الحكم بالغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار •

(طعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣/١١/١٩٨٥)

### ثالثاً — انقضاء ميعاد دعوى الالغاء

#### ١ — طلب المساعدة القضائية يقطع

#### ميعاد رفع دعوى الالغاء

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

تقديم طلب الاعفاء من رسوم الدعوى يقطع الميعاد المقرر لرفع الدعوى بغض النظر عن طبيعة هذا الميعاد بحيث يقف سريان هذا الميعاد طالما كان الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره .

**الحكمة :** جرى قضاء المحكمة الادارية العليا بأن تقديم طلب الاعفاء من رسوم الدعوى يقطع الميعاد المقرر لرفع الدعوى — بغض النظر عن طبيعة هذا الميعاد بحيث يقف سريان هذا الميعاد طالما كان الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره . . . ، فانه في خصوص الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يتعين على صاحب الشأن الذي يتقدم بطلب اعفائه من رسوم الدعوى بحق من الحقوق الواردة في هذا النص أن يرفع دعواه أمام المحكمة خلال ستين يوماً من تاريخ صدور القرار في طلب الاعفاء اذا انقضت الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المشار اليه قبل صدور هذا القرار فاذا صدر القرار في طلب الاعفاء قبل انقضاء مدة الثلاث سنوات بأكثر من ستين يوماً ففى هذه الحالة يتعين لقبول دعواه شكلاً ان تكون قد رفعت فعلاً قبل ان تتكتمل هذه المدة . أما اذا صدر القرار قبل انقضاء مدة الثلاث سنوات بأقل من ستين يوماً وجب عليه رفع الدعوى خلال ستين يوماً من تاريخ صدور القرار .

( طعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/٥/٢٥ )

## قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

طلب المساعدة القضائية يترتب عليه قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الالغاء — هذا الأثر يظل قائما لحين صدور القرار في الطلب — اذا صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانوني محسوبا من تاريخ صدوره — طلب المساعدة القضائية قاطع لميعاد رفع دعوى الالغاء وينسحب لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض — يصدق ذلك أيضا بالنسبة الى ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا لاتخاذ طبيعة كل من الميعادين .

**المحكمة :** ومن حيث أن أحكام المحكمة الادارية العليا جرت على أن طلب المساعدة القضائية يترتب عليه قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الالغاء وأن هذا الأثر يظل قائما لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو بالرفض . . . فاذا ما صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانوني محسوبا من تاريخ صدوره فان كانت دعوى الغاء تعين أن يكون خلال الستين يوما التالية ، فطلب المساعدة القضائية له أثر قاطع لميعاد رفع دعوى الالغاء أو بالاحرى حافظ له ، وينسحب لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض ويصدق هذا كذلك بالنسبة الى ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا لاتحاد طبيعة كل من الميعادين من حيث وجوب مباشرة اجراء رفع الدعوى أو الطعن قبل انقضاء الميعاد والاثـر القانوني المترتب على مراعاة المدة المحددة فيهما أو تفويتها من حيث قبول الدعوى أو الطعن أو سقوط الحق فيهما .

ومن حيث أنه ورد بتقرير الطعن أن الطاعن . . . . . قد تقدم بطلب الالغاء رقم ٥١ لسنة ٢٩ قضائية بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣ وقد رفعت هيئة المفوضين هذا الطلب في ١٩٨٣/١١/٧ .



ومن حيث أن الثابت أن حكم محكمة القضاء الإدارى المطعون فيه صدر بجلسة ١٩٨٢/١٢/٨ ولم يتقدم الطاعن بطلب الاعفاء من رسوم الطعن الا فى ١٩٨٣/٣/٣ على النحو المشار اليه مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد اذ لم يتخذ اجراء طلب المساعدة القضائية الا بعد انتهاء مدة الستين يوما المحددة أصلا لرفع الطعن فى الحكم المشار اليه .

ومما تقدم ومن حيث أن الطاعن لم يتقدم بطلب المساعدة القضائية الا بعد فوات ميعاد الطعن مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد والزامه بالمصروفات .

( طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٩٠/١/٢١ )

## ٢ - رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة

قاعدة رقم (٤٣٩)

### المبدأ :

حدد المشرع ميّعاد رفع دعوى الالغاء بستين يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به - يقوم مقام هذا النشر أو الاعلان علم صاحب الشأن علما يقينيا شاملا في تاريخ معين بالقرار المطعون فيه - ينقطع هذا الميّعاد بالتظلم الذي يقدم خلاله الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية - لا ينتج هذا الاثر في قطع الميّعاد سوى التظلم الأول دون التظلمات التالية له - ينقطع الميّعاد برفع الدعوى خلاله ولو الى محكمة غير مختصة ويظل هذا الاثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص فيجري الميّعاد ثانية - مناط اعمال هذه القاعدة الأخيرة هو أن ترفع الدعوى الى محكمة داخلية في جهة من جهات القضاء - ينحصر مجال هذه القاعدة اذا طرح النزاع على غير محكمة - مثال ذلك : اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي - أساس ذلك - أن هذه اللجنة غير مختصة ولائيا بنظر اعتراضات لجنة المنتفعين التي يطعن في قراراتها مباشرة أمام محكمة القضاء الإداري - لا وجه للحجاج بكونها جهة قضائية مستقلة عن جهتي القضائين العادي والإداري وتعد قراراتها فيما أسند اليها أحكاما قضائية - نتيجة ذلك : لا تعتبر هذه اللجان بحال داخلية في مدلول المحكمة بالمعنى الصحيح في مفهوم القاعدة التي تقضى بانقطاع الميّعاد برفع الدعوى خلاله الى محكمة غير مختصة .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددت ميّعاد رفع دعوى الالغاء بستين يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به . ويقوم مقام هذا النشر أو الاعلان علم صاحب الشأن علما يقينيا شاملا في تاريخ معين بالقرار المطعون فيه . وينقطع هذا الميّعاد

بالتظلم الذى يقدم خلاله الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية .

ولا ينتج هذا الأثر فى قطع الميعاد سوى التظلم الأول دون التظلمات التالية له . كما ينقطع الميعاد برفع الدعوى خلاله ولو الى محكمة غير مختصة ويظل هذا الأثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص فيجربى الميعاد ثانية . غير أن مناط اعمال هذه القاعدة الاخيرة هو أن ترفع الدعوى الى محكمة داخلة فى جهة من جهات القضاء فينحصر مجالها اذا طرح النزاع على غير محكمة بهذا المعنى مثل اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى وهى جهة غير مختصة ولائيا بنظر اعتراضات لجنة المنتفعين التى يطعن فيها مباشرة أمام محكمة القضاء الادارى لأنها وان كانت تعتبر جهة قضائية مستقلة عن جهتى القضاء العادى والادارى وتعد قراراتها فيما أسند اليها أحكاما قضائية حسبما قضت بذلك المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨١ فى القضية رقم ٩ لسنة ١ القضائية ( دستورية ) ، الا أنه لا تعتبر بحال داخلة فى مدلول المحكمة بالمعنى الصحيح فى مفهوم القاعدة التى تقضى بانقطاع الميعاد برفع الدعوى خلاله الى محكمة غير مختصة .

ومن حيث أنه يؤخذ من الوقائع السابق سردها أن الدعوى التى صدر فيها الحكم محل الطعن ، وان رفعت ابتداء بشق مستعجل انصرف الى القرار الصادر من اللجنة الخاصة ببحث مخالفات المنتفعين فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ وبشق موضوعى شمل هذا القرار وكذلك القرار الصادر من ذات اللجنة فى ١٩ من يونية سنة ١٩٨٣ ، ثم اقتضت الدعوى فى شقيها المستعجل والموضوعى حسب الطلبات الختامية للطاعن فى مذكرته المقدمة فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٨٤ على القرار الأخير ، الا أن الدعوى فى حقيقتها منذ البداية تنصب أساسا على القرار الأول الذى أحدث الأثر القانونى بالمعول عن الغاء أنتفاع المطعون ضده الثانى وبضرب الصفع عن المخالفة المنسوبة اليه كمنتفع ، كما تتعلق تبعا بالقرار الثانى الذى شفع بالتأييد القرار الأول ، وكذلك تضم فى مفهوم قانون

مجلس الدولة طلبا مستعجلا بوقف التنفيذ وطلبا موضوعيا بالانتهاء ، وذلك بصرف النظر عن ظاهر العبارات مثلما ورد في الطلب المستعجل ضمن الطلبات الختامية من عدم الاعتداد بالقرار ، لأن العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ ، والمباني ولأن تكيف الدعوى يخضع لرقابة المحكمة على هدى من هذه المقاصد والمعاني . والثابت أن القرار الأول صدر من اللجنة في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ وصدق عليه في ٣ من فبراير سنة ١٩٨٣ وعلم به الطاعن في ٦ من أبريل سنة ١٩٨٣ وبذلك جرى ميعاد الطعن فيه من هذا التاريخ بالنسبة اليه ، وقد انقطع هذا الميعاد بالتظلم الذى قدم خلاله من الطاعن في ١٨ من يونية سنة ١٩٨٣ الى رئيس الهيئة وعرض على ذات اللجنة التى أصدرت القرار الثانى في ١٩ من يونية سنة ١٩٨٣ وصدق عليه في ٢٤ من يونية سنة ١٩٨٣ بتأييد القرار الأول ، وقد علم الطاعن بالقرار الثانى في ٢ من يولية سنة ١٩٨٣ وليس في ٢٩ من يولية سنة ١٩٨٣ كما يزعم ، الا أنه رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ أى بعد أكثر من ستين يوما محسوبة من تاريخ علمه برفض تظلمه بصدد القرار الثانى والتصديق عليه . ولئن تظلم الطاعن في ٢ من يولية سنة ١٩٨٣ من هذا القرار الصادر فى تظلمه الأول ، الا أن هذا التظلم الثانى من قبله لا يجدى نفعا فى قطع الميعاد مرة أخرى بعد سبق قطعه بالتظلم الاول . كما أن الميعاد لا ينقطع كذلك ، سواء بالاعتراض رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٣ المقدم من الطاعن الى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى بالقاهرة في ١٩ من أبريل سنة ١٩٨٣ بشأن القرار الأول أو بالاعتراض رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٨٣ المقدم منه الى ذات اللجنة في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٨٣ طعنا على القرارين الأول والثانى معا ، اذ أن هذه اللجنة وهى غير مختصة ولايتها بنظر منازعات المنتفعين لا تعد محكمة بالمعنى الصحيح حتى ينقطع الميعاد برفع الدعوى اليها رغم عدم اختصاصها . فلا صحة لما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرفضها بعد الميعاد القانونى .

( طعن رقم ٢٦٥٥ لسنة ٣٠ قى - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٧ )

## رابعاً — المصلحة والصفة في دعوى الالغاء

### قاعدة رقم (٤٤٠)

#### المبدأ :

لئن كان المشرع قد اشترط لقبول دعوى الالغاء ان يكون لرافعها مصلحة شخصية ومباشرة الا ان القضاء الادارى قد استقر على توافر هذا الشرط متى كان صاحب الشأن في حالة قانونية مسها القرار المطعون فيه — قيام شرط المصلحة يعنى توافر شرط الصفة — أساس ذلك : ان المصلحة والصفة تتدمجان ، في دعوى الالغاء — لا يجوز القول بانتفاء الصفة بسبب عدم قبول المحامى موقع العريضة او عدم تقديم سند الوكالة — أساس ذلك : الصفة كشرط لقبول الدعوى تتعلق بالطاعن ولا تنصرف الى محاميه •

**الحكمة :** ومن حيث أن مبنى الطعن يقوم على أساس مخالفة الحكم للقانون لانه خلط بين قيام الخصومة وتوافر شرط المصلحة ومن اوجه اثبات الوكالة عن الخصوم •

ومن حيث أن المسلم ان دعوى الالغاء هي في الأصل دعوى عينية تهدف الى طلب الغاء القرار المطعون فيه اعمالاً لمبدأ المشروعية ، وهي بوصفها كذلك تتأبى تطبيق الاثر بشطبها لعدم حضور رافعها ، وأنه ولئن كان القانون قد اشترط لقبول دعوى الالغاء ان يكون لرافعها مصلحة شخصية ومباشرة ، الا ان القضاء الادارى قد استقر على توافر هذا الشرط اذا ما كان صاحب الشأن في حالة قانونية مسها القرار المطعون فيه ، وان قيام شرط المصلحة يعنى توافر الصفة في رافع الدعوى حيث يندمج الشرطان في دعوى الالغاء •

ومن حيث أن الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه ، ان الطاعن

من العاملين بالشركة المصرية المصرية العامة للمواسير ( سيجورات ) وأن الجهة الادارية قد أصدرت عدة قرارات بمجازاته بالخصم من مرتبه وحرمانه من نصف أول علاوة دورية مستحقة له ، ولم تنكر جهة الادارة على الطاعن كونه من العاملين بها ، كما لم تنكر مجازاته بالقرارات المشار اليها ، الأمر الذى تكون معه صفة الطاعن كأحد العاملين بالشركة المطعون ضدها ثابتة ثبوتاً يقينياً ، ويكون له بالتالى مصلحة شخصية ومباشرة فى إلغاء قرارات الخبراء المطعون فيها لوجوده فى مركز قانونى خاص ومباشر بهذه القرارات تكفى لقبول طعنه .

ومن حيث انه لا يغير مما تقدم عدم قبول المحامى الذى وقع عريضة الطعن وعدم تقديمه سند وكالته كسبب للقول بانتفاء الصفة فى المحامى الذى وقع عريضة الطعن ، ذلك أن الصفة كشرط لقبول الدعوى تتعلق بالطاعن رافع الدعوى ولا تنصرف الى محامية ، ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أنكر على المحامى صفته فى الدعوى وكانت الصفة هى شرط فى الطاعن ذاته وهى ثابتة فى حقه على النحو السالف بيانه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد خلط بين ثبوت الصفة وبين اثبات سند الوكالة ، وهو اذا انتهى الى عدم قبول الطعن لاقامته من غير ذى صفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بإلغائه وبقبول الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٦ قضائية واعادته الى المحكمة التأديبية للفصل فى موضوعه .

( طعن رقم ١١١٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٨٧ )

## خامساً - مسائل متنوعة

### قاعدة رقم (٤٤١)

#### المبدأ :

لا وجه لما يقال من أن ميعاد رفع دعوى الإلغاء لا يبدأ طبقاً للمادتين ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ إلا بعد انقضاء سبعين يوماً من تاريخ تقييم التظلم استناداً إلى ضرورة حساب العشرين يوماً الوارد ذكرها في عجز المادة ( ٢٣ ) - أساس ذلك : - أن العشرين يوماً المشار إليها هي محصلة ميعاد العشرة أيام المقررة للجنة الثلاثية والعشرة أيام المقررة لرئيس المصلحة والقول بغير ذلك معناه إضافة ميعاد جديد لا طائل من ورائه ولا علة لتقريره .

**المحكمة :** ومن حيث أنه لما كانت أسباب الطعن قد قامت على أساس أن ميعاد رفع دعوى الإلغاء لا يبدأ ، طبقاً للمادتين ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ إلا بعد انقضاء سبعين يوماً من تاريخ تقديم التظلم بتاريخ ١٩٨٤/٢/٨ واذ أسقط الحكم المطعون فيه العشرين يوماً الوارد ذكرها في عجز المادة ٢٣ فإن ذلك الذي استند إليه الطعن لا يتفق وصحيح حكم القانون . فالعشرون يوماً المشار إليها هي بحسب سياق نص هذه المادة وموقعها منه ليست ميعاداً جديداً مضافاً إلى المواعيد المنصوص عليها في المادتين ٢٢ و ٢٣ وإنما هي محصلة الميعادين السابقين عليها معاً والمحدد أولهما بعشرة أيام للجنة الثلاثية وثانيهما بالعشرة أيام الأخرى لرئيس المصلحة كي يصدر القرار بشأن التظلم خلالها والا قامت قرينة الرفض الحكمي للتظلم بغوات هذين الميعادين دون رد عليه ، وهذا كما تعلية أحكام المادتين المذكورتين يتفق . أيضاً مع منطق النصوص الخاصة بالرفض الحكمي للتظلم حيثما ورد النص عليها في القوانين ، فالذي يعول عليه لاستفادة هذا الرفض هو

فوات المدة التي حددها القانون لبحث التظلم واصدار القرار اللازم بشأنه دون أن تجيب عنه الجهة الادارية المختصة ، وبهذا المعنى ورد النص في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة التي أرسيت مبدأ الرافض للتظلم الادارى على أنه « ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه » ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة » وكل ذلك يقطع في الدلالة على أن المقصود بالاعشرين يوما الوارد ذكرها في عجز المادة ٣٣ بجمع الميعادين المحددين للجنة الثلاثية ورئيس المصلحة على نحو ما سلف البيان ، أما اضافة المدة المذكورة الى هذين الميعادين رغم انها لم تتقرر ضمن المدد المحددة لبحث التظلم والبت فيه من الجهة الادارية المختصة ، فان ذلك ينطوى على خطأ في فهم القانون على الوجه السليم ، ويعنى كذلك اضافة ميعاد جديد لا طائل من ورائه ولا علة لتقريره .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، متى كان الثابت من الأوراق ان المدعى تقدم بتظلم من القرار المطعون فيه الى رئيس مصلحة الضرائب على الاستهلاك قيد برقم ٣١٩١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٨ ، ولم يتلق ردا عليه حتى انقضت الثلاثون يوما المقررة لرئيس المصلحة لقبول التظلم طبقا للمادة ٢٢ والعشرة أيام المحددة للجنة الثلاثية لبحث التظلم وابداء رأيها فيه وايضا العشرة أيام الأخرى التي يتمتع على رئيس المصلحة اصدار قراره بشأن التظلم خلالها وفقا للمادة ٢٣ ، فانه يترتب على ذلك قيام قرينة الرافض الحكمي للتظلم في ١٩٨٤/٣/٣٠ ويبدأ ميعاد الستين يوما المقررة لرفع دعوى الالفاء من ١٩٨٤/٣/٣١ وينتهى في ١٩٨٤/٥/٢٩ . واذا أقيمت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٠ فانها تكون غير مقبولة شكلا لرفعها بعد الميعاد القانوني .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد سائر هذا النظر وقضى بعدم



قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد ، فانه يكون قد صادف الصواب فيما قضى به بما يستوجب القضاء برفض الطعن المقام بشأنه والزام الطاعن بالمصروفات .

( طعن رقم ١٣٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم (٤٤٢)

#### المبدأ :

**المركز القانوني لا يعتبر مستقرا في حالة المنازعة القضائية —**  
يتحقق هذا الاستقرار بحسم النزاع بحكم نهائي أو باتفاق طرفي النزاع أو بتسليم من جانب أحد الخصوم بطلبات الخصم الآخر في الحالة الأخيرة يقتصر الحكم الذي تصدره المحكمة على اثبات ما اتفق عليه الخصوم — أثر ذلك : — سريان مواعيد واجراءات الطعن بالالغاء على القرارات اللاحقة من تاريخ علم المدعى بانتهاء النزاع بمعرفة جهة الادارة قبل صدور الحكم أو من تاريخ الحكم باثبات اقرار الخصم الآخر بطلباته .

**المحكمة :** الأصل أن المركز القانوني لا يعتبر مستقرا في حالة المنازعة القضائية الا بحسم هذا النزاع بحكم نهائي ، الا أنه لا يوجد ما يحول قانونا دون استقرار هذا المركز باتفاق بين طرفي النزاع أو بتسليم من جانب أحد الخصوم وطلبات الخصم الآخر ، لان الحكم الذي تصدره المحكمة في هذه الحالة يقتصر على اثبات ما اتفق عليه الخصوم أو ما أقر به أحد الخصوم في النزاع للطرف الآخر ، ومن أجل ذلك فان مواعيد واجراءات الطعن بالالغاء على القرارات اللاحقة تسرى من تاريخ علم المدعى بانتهاء النزاع أو من تاريخ الحكم باثبات قرار الخصم الآخر بطلباته ومفاد ذلك بوضعها موضع التنفيذ .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع أن القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٦

الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٩/٥ بتسوية حالة المدعى تنفيذ الحكم الصادر لصالحه بناء على موافقة رئيس مجلس الإدارة على التنازل عن الطعن المقام من المؤسسة علم به المدعى عقب صدوره ، فمن ثم فإنه اعتباراً من هذا التاريخ كان يتعين عليه مراعاة مواعيد الطعن بالالغاء الا أنه تقاعس عن ذلك فلم يتقدم بطلبه من القرارات المرفوع بها الدعوى رقم ٩٦٢ لسنة ٣٣ القضائية الا في ١٩٧٨/١/٣٠ أى بعد انقضاء المواعيد المقررة قانوناً للتظلم من هذه القرارات . وتبعاً لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق وصدر صحيحاً ومتفقاً مع حكم القانون عندما قضى بعدم قبول الدعوى رقم ٩٦٣ لسنة ٣٣ القضائية شكلاً .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يتعين الحكم باثبات ترك المدعى الخصومة في الطعن في الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعويين رقمي ٣١٢ لسنة ٣١ القضائية ، ١١٣٣ لسنة ٣٣ القضائية وبقبول الطعن على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٦٣ لسنة ٣٣ القضائية شكلاً ورفضه موضوعاً والزام المدعى المصروفات .

( طعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/٣/١٦ )

### قاعدة رقم (٤٤٣)

#### المبدأ :

ميعاد الطعن على القرار الصادر بالتخطي في الترقية لوظيفة وكيل وزارة يظل قائماً الى أن يستقر المركز القانوني للعامل في درجة مدير عام وتحدد اقدميته فيها على نحو يفسح امامه المجال للطعن في القرارات الصادرة قبل ذلك بتخطيه في الترقية — ميعاد الطعن في هذه الحالة ينقضى بمضى ستين يوماً على صدور الحكم بالغاء قرار التخطي في وظيفة مدير عام بصفة نهائية — يتحقق نك بصدور حكم من المحكمة الادارية العليا برفض الطعن المقام في الحكم او بعدم الطعن في الحكم أصلاً خلال ستين

يوما من تاريخ صدوره — أساس ذلك : — أنه يشترط لقبول دعوى  
الالغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة للقرار المطعون  
فيه من شأنها أن تجعل القرار يؤثر تأثيرا مباشرا في مصلحة شخصية له .

**الحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه قد تحددت  
أولى جلسات المرافعة في الدعوى رقم ٢٠٦٣ لسنة ٣٤ الصادر فيها الحكم  
المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨ فتقدم المدعى بطلب موقعا عليه باسمه  
بتاريخ ١٩٨٣/١/٣٠ ذكر فيه أنه تحدد لنظر القضية رقم ٢٠٦٣ لسنة  
٣٤ ق بجلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ ونظرا لأن له ثلاث قضايا أخرى ستعظر  
بجلسة ١٩٨٣/٣/٣ فإنه يطلب تعجيل جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ في القضية المذكورة  
الى جلسة ١٩٨٣/٣/٣ وقد تأثر على هذا الطلب بالتعجيل لجلسة  
١٩٨٣/٣/٣ مع اخطار الخصوم وقد أخطر المدعى بتاريخ الجلسة التي  
تم التعجيل اليها وهي جلسة ١٩٨٣/٣/٣ على عنوانه المبين بعريضة  
الدعوى « ٩٢ شارع أحمد عرابي شقة ١٠٢ خلف نادى الترسانة  
بالمعجزة » وذلك بالكتاب رقم ٢٩٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٩ ولم يحضر  
المدعى في الجلسة المحددة وقد تم تأجيل الدعوى لجلسة ١٩٨٣/٤/٢٨  
وأخطر المدعى بذلك على ذات عنوانه المبين بعريضة الدعوى بالكتاب رقم  
٥٥٢١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٨ ولم يوجد بالأوراق ما يدل على رد أى من  
هذين الكتابين لعدم تسلم المدعى لهما واذ لم يحضر المدعى في هذه  
الجلسة أيضا قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٨٣/٣/٢٦  
وبتاريخ ١٩٨٣/٥/١٧ تقدم وكيل المدعى الأستاذ / . . . المحامي  
بطلب فتح باب المرافعة في الدعوى المذكورة ودعاوى أخرى خاصة بذات  
الدعى يزعم أنه لم يسبق اخطار المدعى بمواعيد الجلسات وأن المرض  
والسفر للعلاج قد حالا بينه وبين متابعة قضاياها فضلا عن أن لديه  
مستندات هامة يرغب في تقديمها وبتاريخ ١٩٨٣/٥/٢١ تقدم المدعى  
بنفسه بطلب لفتح باب المرافعة لذات الأسباب الموضحة آنفا .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم أنه تم اخطار المدعى بميعاد أول

جلسة بعد أن تم تحديدها حسب الموعد الذي اختاره في طلب التعجيل المقدم منه كما تم إخطاره بموعد الجلسة التالية كما ثبت علمه بموعد حجز الدعوى للحكم على النحو الموضح بطلب فتح باب المرافعة المقدمين منه شخصيا ومن وكيله ومن ثم فإن تقاعس المدعى عن الحضور جلستى المرافعة ثم ادعائه بطليى فتح باب المرافعة بوجود مستندات تفيد في موضوع الدعوى دون أن يرفق بأى من الطلبين هذه المستندات أوصورها على الأقل فإن هذا المسلك من جانب المدعى قد قصد به تعطيل الفصل في الدعوى ولا ينفى أن المدعى كان على اتصال بالدعوى بعد إخطاره بمواعيد الجلسات وثبوت علمه بها على نحو صحيح طبقا للقانون وعلى ذلك يكون النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الشأن بالاخلال بحق المدعى في الدفاع غير قائم على سند من الواقع أو القانون .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه وهو قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٠ بترقية بعض العاملين الى وظيفة وكيل وزارة صدر بتاريخ ١٦/١/١٩٨٠ ، فإن ميعاد الطعن على هذا القرار بالنسبة للمدعى يظل قائما الى أن يستقر مركزه القانونى في درجة مدير عام وتحدد أقدميته فيها على نحو يفسح أمامه المجال للطعن على القرارات الصادرة قبل ذلك بتخطيه في الترقية ، فلا ينقضى ميعاد الطعن الا بمضى ستين يوما على صدور الحكم الصادر بالغاء قرار تخطى المدعى في وظيفة مدير عام نهائيا ويتحقق ذلك بصور الحكم من المحكمة الادارية العليا برفض الطعن المقام في الحكم أو بعدم الطعن في الحكم أصلا خلال ستين يوما من تاريخ صدوره .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه صدر لصالح المدعى بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٠ حكم محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ٢٠٩٧ لسنة ٣٢ ق بالغاء القرارين الصادرين عام ١٩٧٧ فيما تضمناه من تخطى المدعى في الترقية الى درجة مدير عام ، وقد أقام المدعى تظلمه من القرار المطعون فيه حسبما أقر بعريضة دعواه وعلى نحو ما هو ثابت من ايصال

البريد المرسل به التظلم بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣٠ أى قبل صدور الحكم الصادر لصالحه نهائيا واذ لم تستجب الادارة الى طلباته أقلم دعواه بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٦ أى خلال الستين يوما التالية لمضى ستين يوما على تقديم تظلمه ومن ثم تكون الدعوى قد أقيمت خلال الميعاد القانونى ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير هذا النظر قد خالف صحيح حكم القانون •

ومن حيث أن المدعى يهدف من طلبيه الأصلي والاحتياطي الى الغاء قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٦ بترقية السبدين / ..... الى درجة وكيل وزارة الأول لشئون التخطيط والثانى للشئون المالية وبأحقية المدعى فى الترقية الى درجة وكيل وزارة •

ومن حيث أن من المقرر أن من شروط قبول دعوى الالغاء أن يكون رافعها فى حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيرا مباشرا فى مصلحة شخصية له والا كانت الدعوى غير مقبولة عملا بنص المادة ( ١٢ / أ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص على أنه لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى كان يشغل الدرجة الأولى وقت صدور القرار المطعون فيه والصادر بترقية كل من المطعون عليهما من وظيفة مدير عام الى وظيفة وكيل وزارة ثم صدر لصالح المدعى بعد صدور هذا القرار حكم بالغاء قرار تخطيه فى الترقية الى مدير عام وبالرغم من أن المدعى بعد تنفيذ هذا الحكم ظل تاليا فى ترتيب الأقدمية فى وظيفة مدير عام لكل من المطعون على ترقيتهما اذ ترجع أقدمية المطعون على ترقيته الأول فى هذه الدرجة الى ١٩٧٧/٤/٣٠ وترجع أقدمية الثانى فيها الى ١٩٧٥/١٠/٢٩ بينما الدعى رقى الى

هذه الوظيفة بتنفيذ الحكم المذكور اعتبارا من ١٩٧٨/٥/٣ تاريخ صدور القرار رقم ١٦٨٤ لسنة ١٩٧٨ الذى قضى بالغائه فان هذا الحكم قد طعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢٦ ق عليا وصدر حكمها فى الطعن بجلسة ١٩٨٥/٦/٢٠ بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى وبذلك يكون المدعى قد غاد شاغلا للدرجة الأولى وقت اصدار القرار المطعون فيه ومن ثم فان المدعى لم يكن فى حالة قانونية تسمح له بأن يزاحم المطعون عليهما فى الترقية من مدير عام الى وكيل وزارة وتبعاً لذلك تكون دعواه غير قائمة على أساس سليم من القانون خلية بالرفض .

ومن حيث أنه ترتبياً على ما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبقبول الدعوى شكلاً وبرفضها موضوعاً وبالزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

### قاعدة رقم ( ٤٤٤ )

#### المبدأ :

المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة —  
ميعاد التنظيم مستون يومها من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه  
فى الجريدة الرسمية او فى النشرات التى تصدرها المصالح العامة او  
اعلان صاحب الشأن به — الميعاد يحسب بالتقويم الميلادى — اذا كان  
فى حساب الميعاد بالتقويم الهجرى مما يجعل التنظيم فى الميعاد القانونى  
كن مقبولا شكلاً .

المحكمة : ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن  
مجلس الدولة نص فى المادة ( ٢٤ ) على ان « ميعاد رفع الدعوى أمام

المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستقون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به .

وينقطع سريان الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية ويجب ان يبت فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه واذا صدر القرار بالرفض وجب ان يكون مسببا ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى فى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

وحيث ان الثابت من مطالعة اشعار البريد المرفق به التظلم المقدم من الطاعن انه مدون به تاريخ ( ١٢/٢٠ ) ولما كان التقويم المعمول به فى المملكة العربية السعودية هو التقويم الهجرى فان التاريخ المدون على اشعار البريد المشار اليه يكون ١٤٠٣/١٢/٢٠ هجرية وليس ١٩٨٣/١٢/٢٠ ميلادية حسبما ذهب اليه الحكم المطعون فيه ولما كان ذلك التاريخ الهجرى الاول يوافق تاريخ ١٩٨٣/٩/٢٧ الميلادى وكان القرار المطعون فيه قد صدر فى ١٩٨٣/٨/٢٤ فمن ثم يكون تظلم المدعية منه مقدما فى الميعاد وتكون دعواها المقامة فى ١٩٨٣/١٢/٢١ مقامة بدورها فى الميعاد فضلا عن ذلك فان المدعية وقد كانت مقيمة فى تاريخ صدور القرار المطعون فيه بالمملكة العربية السعودية مع زوجها المعار لتلك الدولة فانه يكون من حقها الافادة من ميعاد المسافة المنصوص عليه فى المادة ( ١٧ ) مرافعات التى قضت بان يكون ميعاد المسافة لمن كان موطنه فى الخارج ستون يوما وهو ما أقرته المحكمة الادارية العليا للعامل الذى كان معارا للسودان فى تاريخ صدور قرار تخطبه فى الترقية ( ينظر حكمها فى الطعن رقم ١١٠٢ لسنة ٣٠ القضائية بجلسة ١٩٨٦/١١/١٦ ) .

( طعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١ )

## قاعدة رقم (٤٤٥)

### المادة :

إذا صدر حكم من محكمة القضاء الإداري وصار نهائيا بعدم الطعن فيه خلال ستين يوما من تاريخ صدوره فإن مؤدى ذلك استقرار المركز القانوني في أقدمية الوظيفة التي حددها الحكم — يفتح باب الطعن في قرارات الترقية اللاحقة من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا وليس من تاريخ صدور قرار جهة الإدارة بتنفيذ الحكم مادام المركز القانوني الجديد قد تحقق من الحكم ذاته لا من القرار المنفذ له .

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن صدر لصالحه حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٠٥٢ لسنة ٣١ ق بجلسة ١٩٧٨/١٢/١٤ بإلغاء القرار رقم ٢٥٩ الصادر في ١٩٧٤/١٢/٣ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة وكيل مديرية تعليمية وما يترتب على ذلك من آثار ولم يطعن على هذا الحكم ومن ثم فإنه بصيرورة هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن فيه خلال ستين يوما من تاريخ صدوره يكون قد تحدد مركز المدعى بمقتضى هذا الحكم بالنسبة لأقدميته في الوظيفة وكيل مديرية تعليمية وانفتح أمامه باب الطعن في قرارات الترقية اللاحقة على أساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى هذا الحكم وعليه يسرى ميعاد الطعن على تلك القرارات من تاريخ صيرورة ذلك الحكم نهائيا في ١٩٧٩/٢/١٣ ولا يتراخى هذا الميعاد حسبما جرى به قضاء هذه المحكمة إلى تاريخ صدور قرار الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم مادام المركز القانوني الجديد قد تحقق للمدعى من الحكم ذاته ولم ينبثق من القرار المنفذ له .

ومن حيث أن المدعى كان يتعين عليه أن يتظلم من القرارات محل النزاع والتي انفتحت له ميعاد الطعن فيها بالحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الإداري وفيما سبق بيانه خلال ستين يوما من تاريخ



صيورة هذا الحكم نهائيا أى فى موعد غايته ١٣/٤/١٩٧٩ واذ لم يتقدم المدعى بتظلمه خلال هذا الميعاد انما تربص لحين صدور القرار المنفذ للحكم فى ١٩/٦/١٩٧٩ وقدم تظلمه فى ٧/٧/١٩٧٩ ومن ثم يكون تظلمه مقبولا بعد فوات الميعاد على وجه تغذو فيه دعواه غير مقبولة  
شكلا .

ومن حيث انه ترتبما على ما تقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بذات النظر المتقدم فانه يكون قد أصاب الصواب الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات .  
(طعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٨)

### قاعدة رقم (٤٤٦)

#### المبدأ :

عبء اثبات النشر أو الاعلان الذى يبدا به ميعاد الطعن يقع على عاتق جهة الادارة — باعتبارها القائمة بهذا النشر أو الاعلان — كذلك الأمر ايضا فى شأن اثبات العلم اليقيني من جانب المدعى بالقرار المطعون فيه فى حالة عدم اتمام النشر أو الاعلان لهذا القرار .

**المحكمة :** ومن حيث ان أساس هذا الوجه من الطعن انه قد تجاوز الحكم واقعة علم بالمدعى بالقرار المطعون فيه قبل اقامة الدعوى بعدة شهور ، أى من تاريخ تنفيذ القرار فى ٢٢/٦/١٩٨١ .

ومن حيث ان هذا النعى مردود بانه أعمالا لحكم المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فان ميعاد الطعن بالالغاء يبدا من تاريخ نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به ، غير ان القضاء الادارى قد استقر على انه يبدا ميعاد الطعن

بالإلغاء من تاريخ العلم اليقيني بالقرار ، وقد استقر القضاء الإداري كذلك على أن عبء اثبات النشر أو الاعلان الذي يبدأ به ميعاد الطعن يقع على عاتق جهة الادارة باعتبارها القائمة بالاجراء فعلا والتي تلتزم قانون اجراء هذا النشر أو الاعلان ، وكذلك الامر في شأن اثبات العلم اليقيني من جانب المدعى بالقرار المطعون فيه في حالة عدم اتمام النشر أو الاعلان لهذا القرار .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك في شأن الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، فانه لم يثبت علم المدعى — مالك العقار — بالقرار الصادر بالاستيلاء على المخبز ، ولم تثبت جهة الادارة ما ادعته من ان المدعى قد علم بالقرار علما يقينيا نافيا للجهالة في تاريخ تنفيذه في ١٩٨١/٦/٢٢ لان هذا القرار لم ينفذ في مواجهته كما نك للعقار وانما في مواجهة المستأجر الذي يستغل المخبز وليس هناك من دليل على أنه قد نما الى علمه بصورة يقينية كامل عناصر القرار المطعون عليه ليتسنى له بعد اذ يتوفر العلم اليقيني بكامل أركان القرار ان يحدد مركزه القانوني أما بقبوله أو بمهاجمته والطعن عليه مباشرة أمام القضاء أم بالتظلم منه للجهة الادارية قبل التوجه للنزاع القضائي معها .

وحيث أن الثابت أن المدعى ( المالك ) قد علم بالقرار في ١٩٨١/١٢/١٦ تاريخ اعلانه بالدعوى التي أقامها المستأجر مستغل المخبز ، وقد أقام دعواه في ١٩٨١/١٢/١٢ أى قبل تاريخ ثبوت علمه الرسمي بالقرار ، ومن ثم يؤخذ باقراره ان تاريخ اقامته الدعوى هو تاريخ علمه الواقعي واليقيني بصحور القرار بمضمونه وعناصره ومحتواه الامر الذي يعين معه التسليم بان دعواه قد اقيمت في الميعاد القانوني .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فانه يكون قد وافق صحيح حكم القانون ، ومن ثم فانه لا يكون ثمة مطعن عليه من هذه الزاوية .

( طعن رقم ٣٨٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٣٠ )

## قاعدة رقم (٤٤٧)

### المبدأ :

الطلبات الإضافية بالطعن على القرارات التي تصدر خلال نظر الدعوى يجرى بشأنها الاجراءات التي تتبع في شأن اقامة الدعوى أمام المجلس — يلزم تعديلها خلال المدة القانونية المقررة بقبولها وهي ستين يوما من تاريخ علم صاحب الشأن بها •

**المحكمة :** كما جرى قضاء المحكمة على أن الطلبات الإضافية بالطعن على القرارات التي تصدر خلال نظر الدعوى يجرى بشأنها الاجراءات التي تتبع في شأن اقامة الدعوى أمام المجلس • ومنها أنه يلزم تعديلها خلال المدة القانونية المقررة بقبولها وهي ستين يوما من تاريخ علم صاحب الشأن بها •

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الجهة الادارية المطعون ضدها قد أصدرت قرارا بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١ بتفصيل الارض موضوع النزاع للشركة المتدخلة وأوردت ذلك بعذراتها أمام المحكمة خلال نظر الدعوى موضوع الحكم الطعين ولم يبادر الطاعن بتقديم طلبه الاضافي بالغاء القرار المشار اليه الا بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٧ ومن ثم يكون هذا الطلب أيضا قد اقيم بعد المواعيد المقررة لقبوله حريا بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد المواعيد المقررة قانونا •

( طعن رقم ٢٢٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/٣١ )

## الفرع الثاني الحكم في دعوى الالفاء

### أولا - حجية حكم الالفاء قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

المادة (٥٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة — الأحكام الصادرة بالالفاء تتمتع بحجية مطلقة تسرى على الكافة — أساس ذلك : انها حجية من طبيعة عينية نتيجة انعدام القرار الإداري — الخصومة الحقيقية في الطعن بالالفاء تنصب على القرار الإداري ذاته وتستند الى أوجه حددها المشرع وهي : عدم الاختصاص — وجود عيب في الشكل — مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها — إساءة استعمال السلطة — البطلان الذي يلحق القرار لوجود عيب من هذه العيوب هو بطلان مطلق ينصرف أثره الى الكافة — مؤدى ذلك : انه اذا ألغى مجلس الدولة قرارا إداريا ثم أقام طاعن آخر دعوى أخرى أمام مجلس الدولة بالفسخ ذات القرار كانت الدعوى الثانية غير ذات موضوع باعتبار ذلك إحدى نتائج الحجية المطلقة للشيء المقضى به في حكم الالفاء — يختلف مدى الالفاء حسب الأحوال — قد يكون الالفاء شاملا وقد يكون جزئيا — الالفاء الشامل هو الذي يمتد لجميع أجزاء القرار ( الفاء كامل ) — أمام الالفاء الجزئي فهو الذي يقتصر على جزء من القرار دون باقية — مثال : إلغاء القرار فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية — مدى الالفاء أمر يتحدد بطلبات الخصوم وما انتهت اليه المحكمة — الالفاء بنوعية حجة على الكافة •

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٥٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « تسرى في شأن جميع

الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة » ومقتضى هذا النص أن حجية الأحكام الصادرة بالالغاء حجية عينية كنتيجة طبيعية لانعدام القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته إلا أن مدى الالغاء يختلف بحسب الأحوال فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهذا هو الالغاء الكامل وقد يقتصر الالغاء على جزء منه دون باقية وهذا هو الالغاء الجزئي كأن يجري الحكم بالغاء القرار فيما تضمنه من تخطئ المدعى في الترقية وغنى عن البيان أن مدى الالغاء أمر يحدد بطلبات الخصوم وما انتهت إليه المحكمة في قضاءها فإذا صدر الحكم بالالغاء كلياً كان أو جزئياً فإنه يكون حجة على الكافة وعلّة ذلك أن الخصومة الحقيقية في الطعن بالالغاء تنصب على القرار الإداري ذاته وتستند إلى أوجه عامة حددها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة في المادة العاشرة منه عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة وكل وجه له من العموم في حالة قبول الطعن مما يجعل القرار المطعون فيه باطلاً لا بالنسبة للطعن وحده بل بالنسبة للكافة فهو باطلاً مطلقاً .

وينبني على ما تقدم أنه إذا ما ألغى مجلس الدولة قراراً إدارياً ثم أقام طاعن آخر دعوى أخرى أمام مجلس الدولة بالغاء ذات القرار كانت الدعوى الثانية غير ذات موضوع باعتبار ذلك إحدى نتائج الحجية المطلقة للشيء المقضى به في حكم الالغاء وكذلك من لم يختصم في الدعوى بتصديه آثار الحكم بالالغاء بوصف أنه مد الغائه وتكون الإدارة على صواب في تطبيقه في شأنه .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أنه بتاريخ ٢٩ من يونيو سنة ١٩٨١ أقام السيد / . . . . . الدعوى رقم ٢١٩٤ لسنة ٣٥ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي طالباً الحكم بالغاء القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨١

الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٨١ من نائب رئيس مجلس الوزراء فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى درجة مدير عام مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وبجلسة ٥ من يناير سنة ١٩٨٤ حكمت محكمة القضاء الادارى بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه الغاء مجردا والزام الادارة المصروفات . وقد طعننت الجهة الادارية في الحكم المشار اليه أمام المحكمة الادارية العليا « الدائرة الثانية » بموجب الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٣٥ القضائية كما طعن في ذات الحكم السيد / . . . . . بموجب الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٥ القضائية وبجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ قضت المحكمة بقبول الطعنين شكلا ورفضهما موضوعا وألزمت الطاعنين المصروفات .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن القرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨١ الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٨١ من رئيس مجلس الوزراء قد قضت فيه محكمة القضاء الادارى بالغائه الغاء مجردا بجلستها المنعقدة في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٨١ وقد تأيد هذا الحكم من المحكمة الادارية العليا واذ كان من المسلمات أن دعوى الالغاء لا تخرج عن كونها خصومة قضائية مناطها قيام النزاع الذي هو جوهرها واستمراره بين طرفيها فان كان النزاع أصبح غير ذي موضوع بصدر الحكم المشار اليه ومن ثم فقدت الدعوى التي أقامها المطعون ضده رقم ١٨٣٩ لسنة ٣٥ القضائية سببها ومن ثم كان يتعين رفضها للأسباب التي انتهى اليها الحكم المطعون فيه باعتبار أن القرار المطعون فيه رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨١ صدر سليما فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية لعدم استيفائه شروط شغل الوظيفة ذلك أن هذا القرار الذي ذهب الحكم المطعون فيه الى أنه صدر سليما قد بات عدما لا وجود له بالغائه الغاء مجردا قبل أن يصدر الحكم المطعون .

ومن حيث أنه لا مقنع فيما ذهب اليه الطاعن في المذكرة التي قدمها الى هذه المحكمة بجلسة ٢٢/٦/١٩٨٦ من أنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يقضى باعتبار الخصومة منتبهة لسابقة الغاء القرار

المطعون فيه لا مقتنع في ذلك — ذلك أن هذا الحكم المطعون فيه قد صدر بعد أن قضى بإلغاء القرار المطعون فيه إلغاء مجردا وأصبح هذا القرار عدما لا وجود له ولم يكن ذلك استجابة لطلبات المدعى وإنما كان قضاء سابقا في دعوى سابقة ومن ثم فإن المدعى كان يطلب إلغاء قرار لا وجود له ومن ثم كان طلبه غير قائم على أساس من القانون أو الواقع ومن ثم تكون دعواه خليقة بالرفض •

ومن حيث أنه متى كان الأمر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى لغير الأسباب المشار إليها فإنه يتعين قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا للأسباب التي انتهت إليها هذه المحكمة مع إلزام المدعى بالمصروفات •

( طعن رقم ٤٩٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٦/١١/٩ )

### قاعدة رقم (٤٤٩)

#### المبدأ :

من شأن الحكم بالإلغاء المجرى زعزعة جميع الراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت على صدور القرار الذي وقعت فيه المخالفة القانونية •

**المحكمة :** ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المائل يتحدد في الاثر الذي يترتب على الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بإلغاء القرار رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٦ إلغاء مجردا — فيما يتضمنه من الترقية على درجتى مدير عام المخصصين القانونيين ، وعما إذا كان هذا الاثر يتحدد في اجراء الترقية على هاتين الدرجتين في تاريخ ١٩٧٦/١١/٣ تاريخ القرار الملغى مجردا ، أم أن الجهة الادارية تسترد حريتها في تخير الوقت المناسب لاجزاء هذه الترقيات أو عدم اجرائها أصلا •

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه من شأن الحكم

بالإلغاء المجرد زغرة جميع المراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت على صدور القرار الذي وقعت فيه المخالفة القانونية والمقتضى بالغائه الغاء مجردا ، ذلك حتى ينال كل موظف نتيجة لاعادة تنظيم هذه المراكز على مقتضى الحكم — ولكنه يستحق بصورة عادية لو لم ترتكب هذه المخالفة اذ يلغى الحكم بالإلغاء المجرد القرار الغاء كلياً ومن اثره تصحيح الأوضاع بالنسبة للترقية للدرجة التي يتعلق بها القرار الملغى والأقدمية فيها ، وبالنسبة الى القرارات التالية مما يتأثر حتماً بالغائه مادامت الترقيات فيها جميعاً مناطها الدور في ترتيب الأقدمية اذ أن كل قرار بها ما كان ليوحد لو لم يكون القرار الملغى قائماً .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن الاثر المترتب على الغاء القرار رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٦ — المتضمن ترقية ستة من المهندسين منهم اثنين رقباً على وظائف مخصصة للقانون فيما تضمن من الترقية على هاتين الدرجتين — الغاء مجردا عودة الحال الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المذكور ، حيث تستعيد الجهة الادارية سلطتها في اصدار قرار جديد بترقية ذات العدد الذي صدر بشأنه القرار الملغى باعتبار ان افساحها عن اراحتها في الترقية يتحدد على هذا النحو ، وذلك باستبعاد الخطأ الذي وقعت فيه جهة الادارة وكان سبباً في الحكم بالغاء القرار الغاء مجردا ، ومع مراعاة الشروط القانونية للترقية فيمن يدخلون في نطاقه هذا التنفيذ في تاريخ القرار الملغى ، وترتيب الآثار التالية بالنسبة لقرارات الترقية التالية مما يتأثر حتماً وبالضرورة بالقرار المقضى بالغائه ، وذلك بغض النظر عما اذا كان من يشملهم هذا التنفيذ قد أقاموا دعاوى من عدمه طالما أن القرار المطعون عليه قد ألغى الغاء مجردا . وعليه فإن مقتضى هذا التنفيذ ولازمه ان تصدر الجهة الادارية قرار بترقية اثنين من القانونيين للوظيفة المرقى اليها في تاريخ القرار رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٦ أى في ١١/٣/١٩٧٦ — في خصوصية الحال محل الطعن مع مراعاة الشروط القانونية للترقية في هذا التاريخ .

(طعن رقم ٨٨٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١/٤/١٩٩٢)



## ثانياً - تنفيذ حكم الالفاء

### قاعدة رقم (٤٥٠)

المبدأ :

يترتب على صدور الحكم بالالفاء العودة بالحال وكان القرار الملقى لم يصدر قط ، ولم يكن له وجود قانونى — يصاحب ذلك كاثراً حتمى للحكم اعادة بناء مركز المحكوم له ، وكان القرار لم يصدر بحال — اذا كان القرار الملقى يصبح بمجرد الحكم معدوم الوجود من الناحية القانونية الا ان الامر قد يتطلب فى بعض الحالات تدخلاً من جانب الادارة باصدار قرار بتنفيذ مقتضى حكم الالفاء — قد لا يتطلب الامر صدور مثل هذا القرار — مرد ذلك فى النهاية ظروف كل حالة وملابساتها — حيث يتطلب الامر من الادارة اصدار مثل هذا القرار ولا تقبل ان يكون امتناعها بمشابة القرار السلبى الذى يجوز لكل ذى مصلحة ان يستعدى عليه قضاء الالفاء او قضاء التعويض بحسب الاحوال — حيث يكون الحكم الصادر بالالفاء قاطع الدلالة فى اعدامه القرار وازالته من الوجود ، دون ان تكون الادارة مطالبة باتخاذ أى اجراء تنفيذى فلا تترتب عليها ان هى لم تصدر قراراً تنفيذياً بذلك — يتمتع بالتالى الرجوع عليها قضاء — اذا حكم بالالفاء قرار النيابة العامة صادر فى منازعة حيابة ، وقام الحكم على عدم اختصاص النيابة العامة باصدار أى قرار فى مسائل الحيابة ، فالحكم يكون بذلك قد انقضت بالقرار المطعون فيه الفاء مجرداً — لا تكون النيابة العامة مطلوبة بعد صدور الحكم الا بالامتناع عن تمكين هذا الطرف او ذاك من العين موضوع النزاع او اصدار أى امر متعلق بمنع تعرض هذا الطرف أو الغير ، لأن الاختصاص بالفعل فى المنازعة على الحيابة انما يكون وفقاً لما قضى به الحكم لقضى الحيابة الذى يتعين على الطرف الذى يزعم الحيابة لنفسه

أن يلجا اليه بوسائله المقررة قانونا — اذا امتنعت النيابة العامة عن اصدار مثل هذا القرار ، فلا يشكل ذلك في ذاته خطأ يوجب مسئوليتها ويستوجب التعويض عنه — النيابة العامة أصبحت اعمالا لاسباب الحكم مغולה اليد ، لا اختصاص لها في اصدار هذا القرار ، ويكون امتناعها عن اصداره اعمالا لما قضى به الحكم .

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهما بالطعن المائل كانت قد أقامت هي وآخرون منهم السيد / . . . . . الدعوى رقم ٢٥٢ لسنة ٣ القضائية أمام محكمة القضاء الادارى بالمنصورة طالبين الحكم بوقف تنفيذ والغاء القرار الصادر من النيابة العامة بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٨١ في المحضر رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٨١ ادارى قسم أول المنصورة لصالح السيد / . . . . . وبجلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨١ أصدرت تلك المحكمة الحكم بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه وألزمت جهة الادارة بالمصروفات . وأقامت المحكمة قضاءها على أنه لا اختصاص للنسبة العامة في منازعات الحيابة الا متى انطوى الأمر على جريمة ، وعلى ذلك واذا أصدرت النيابة العامة قرارها المطعون فيه في غير نطاق وظيفتها القضائية لعدم تعلق الأمر باحدى جرائم الحيابة المنصوص عليها بالمادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون العقوبات فان قرارها يكون قد انطوى على غصب لسلطة القضاء المدني الذي يختص وحده بالفصل في منازعات الحيابة المدنية وبالتالي يكون القرار مشويا بعيب عدم الاختصاص الجسيم مما يبرر الحكم بالغائه . وقد أقام أحد المدعين بالدعوى المثار اليها وهو السيد / . . . . . الدعوى رقم ٥٩٤ لسنة ٣ القضائية أمام محكمة القضاء الادارى بالمنصورة طالبا الغاء القرار السلبي بامتناع الجهة الادارية عن تنفيذ الحكم الصادر بالالغاء والتعويض عن القرار الذى حكم بالغائه وعن الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر بالالغاء . فقضت تلك المحكمة بالغاء القرار السلبي بامتناع الجهة الادارية عن تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٥٢ لسنة ٣ القضائية وبالزام السيفين /

النائب العام ووزير العدل بأن يدفعوا للمدعى تعويضا قدره خمسمائة جنيه • وبمناسبة طعن الجهة الادارية على الحكم المشار اليه بالطن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٠ القضائية أمام المحكمة الادارية العليا فقد قضت هذه المحكمة بجلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٨٧ بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزمّت المدعى بالمصروفات • وأقامت هذه المحكمة قضاءها على أن الاصل أنه يترتب على صدور الحكم بالالغاء العوده بالحال وكان القرار الملغى لم يصدر قط ولم يكن له وجود قانونى ، ويصاحب ذلك كأثر حتمى للحكم اعاده بناء مركز المحكوم له وكان القرار لم يصدر بحال • واذا كان القرار الملغى يصبح بمجرد الحكم معدوم الوجود من الناحية القانونية الا أن الامر قد يتطلب فى بعض الحالات تدخلا من جانب الادارة باصدار قرار بتنفيذ مقتضى حكم الالغاء وقد لا يتطلب الأمر صدور مثل هذا القرار ومرد ذلك فى النهاية ظروف كل حالة وملابساتها • وعلى ذلك فحيث يتطلب الامر من الادارة اصدار مثل هذا القرار ولا تفعل فيكون امتناعها بمثابة القرار السلبى الذى يجوز لكل ذى مصلحة أن يتعدى عليه قضاء الالغاء أو قضاء التعويض بحسب الاحوال ، أما حيث يكون الحكم الصادر بالالغاء قاطع الدلالة فى اعدامه القرار وازالته من الوجود دون أن تكون الادارة مطالبة باتخاذ أى اجراء تنفيذى فلا تشريب عليها ان هى لم تصدر قرارا بتنفيذيا بذلك ويمتنع بالتالى الرجوع عليها قضاء • وبتطبيق هذه الاصول العامة على واقعة تلك المنازعة أورد الحكم أنه اذ كان الثابت أن المطعون ضده سبق أن أقام الدعوى رقم ٢٥٢ لسنة ٣ القضائية طالبا لغاء قرار النيابة العامة فى الشكوى رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٨١ ادارى المنصورة وبجلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨١ حكمت المحكمة بالغاء القرار المطعون فيه فان مقتضى الحكم انما يكون بالعودة الى ما كان عليه الحال قبل صدور القرار الملغى وكان لم يكن له وجود قانونى فيزول القرار وكافة ما يترتب عليه من آثار بحيث يعود مركز المحكوم له وكان القرار الملغى لم يصدر قط ولما كان البادى من الحكم أنه قضى بالغاء قرار النيابة العامة دون أن يتعرض

لموضوع النزاع محلاً وسبباً وإنما قام الالغاء على ما شاب القرار من عيب عدم الاختصاص فبمجرد صدور هذا الحكم يكون قرار النيابة العامة المطعون فيه قد أزيل من الوجود دون أن يتعدى ذلك الى مطالبة النيابة العامة باتخاذ أى إجراء آخر لصالح أى من الاطراف . ذلك أن الحكم قام على عدم اختصاص النيابة العامة باصدار أى قرار فى مسائل الحيابة وهو بذلك قد ألغى القرار الغاء مجرداً ولا تكون النيابة العامة مطالبة بمد صدور الحكم الا بالامتناع عن تمكين هذا الطرف أو ذاك من العين موضوع النزاع أو اصدار أى أمر يتعلق بمنع تعرض هذا الطرف أو الغير لأن الاختصاص بالفصل فى المنازعة على الحيابة انما يكون وفقاً لما قضى به الحكم لقاضى الحيابة الذى يتعين على الطرف الذى يزعم الحيابة لنفسه أن يلجأ اليه بالوسائل المقررة قانوناً . واذ امتنعت النيابة العامة عن اصدار مثل هذا القرار فلا يشكل ذلك فى ذاته خطأ يوجب مسئوليتها يستوجب التعويض عنه ، فالنيابة العامة أصبحت اعمالاً لاسباب الحكم مغلوطة اليد لا اختصاص لها فى اصدار مثل هذا القرار وامتناعها عن اصداره كان اعمالاً لما قضى به الحكم .

ومن حيث انه ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة فى الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٠ القضائية المشار اليه ، فانه واذ كان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٥٢ لسنة ٣ القضائية قد قضى بالغاء القرار الصادر من النيابة العامة فى الشكوى رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٨١ ادارى المنصورة فانه قام على أساس ما شاب القرار من عيب عدم الاختصاص تأسيساً على أن القضاء المدنى وحده هو الذى يختص بالفصل فى منازعات الحيابة المدنية ، وعلى ذلك فبمجرد صدور ذلك الحكم يكون قرار النيابة العامة المطعون فيه قد أزيل من الوجود وتعود مراكز الافراد الى ما كانت عليه دون أن يتعدى ذلك الى مطالبة النيابة العامة باتخاذ أى إجراء آخر لصالح هذا الطرف أو ذاك . فمقتضى الحكم ومؤداه هو الغاء القرار الغاء مجرداً ، لا تكون النيابة العامة ، بعد صدور ذلك الحكم ، مطالبة

الا بالامتناع عن تمكين هذا الطرف أو ذاك عن العين موضوع النزاع أو اصدار أى أمر يتعلق بمنع تعرض هذا الطرف أو الغير لان الاختصاص بالفصل في المنازعة على الحيازة انما يكون ، وفقا لما قضى به الحكم ، لقاضى الحيازة الذى يتعين على الطرف الذى يزعم الحيازة لنفسه أن يلجأ اليه بالوسائل المقررة قانونا . واذ امتنعت النيابة العامة عن اصدار مثل هذا القرار فلا يشكل ذلك في ذاته خطأ يوجب مسئوليتها ويستوجب تعويض المطعون ضدها عما أصابها من ضرر بسبب عدم تمكينها من الحيازة وحرمانها من الانتفاع بالعين موضوع النزاع وما لحقها من آلام نفسية بسبب فقدان الثقة في جدوى التقاضى واحترام حجية الاحكام . فالنيابة العامة أصبحت اعمالا لاسباب الحكم مغולה اليد لا اختصاص لها في اصدار مثل هذا القرار ، وامتناعها عن اصداره كان اعمالا لما قضى به الحكم . ومتى كان الامر كذلك فلا تقوم مسئولية الادارة التى تستوجب اصدار قرار بتنفيذ الحكم ولا مسئوليتها التى تستوجب التعويض اذ لا خطأ يمكن نسبته اليها لأن الغاء القرار المطعون فيه الغاء مجردا يتطلب من كل صاحب حق أن يلجأ الى القضاء المختص للمطالبة بحقوقه . وعلى ذلك واذ أخذ الحكم المطعون فيه بنظر مخالف لما تقدم فيكون قد صدر بالمخالفة لصحيح حكم القانون ويتعين الغاؤه ورفض الدعوى .

(طن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٨٩)

### قاعدة رقم (٤٥١)

المبدأ :

مقتضى تنفيذ الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى الذى قضى بالقضاء التراز المطعون فيه هو اعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالمدى الذى حدده الحكم .

الفتوى : ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية

لقسمى الفتوى والتشريع فاستبان لها بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢ أن المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في عجزها على أن « الاحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة » .

واستظهرت الجمعية من ذلك أن الاحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة ، وتلك نتيجة لا معدى عنها ادراكا للطبيعة العينية لدعوى الالغاء ولكون الدعوى مخاصمة للقرار الادارى في ذاته ، فاذا ما حكم بالالغاء فان الادارة تلتزم بتنفيذ الحكم واعادة الحال الى ما كان عليه لو لم يصدر هذا القرار اطلاقا دون ان يكون لجهة الادارة ان تمتنع عن التنفيذ ، أو تتقاعس فيه على أى وجه نزولا عند حجية الاحكام واعلاء لشأنها واكبارا لسيادة القانون والنزول عند مقتضياته . كما استظهرت الجمعية ما سبق وان قضت به المحكمة الادارية العليا بجلسته ١٩٩٠/٤/٢٦ في الطعن رقم ٧ ، ٨ لسنة ١ ق من أن مقتضى تنفيذ الحكم الحائز لقوة الامر المقضى الذى قضى بالغاء القرار المطعون فيه هو اعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في الخصوص وبالحدى الذى حدده الحكم .

وظلست الجمعية في ذلك جميعا الى أن السيد / . . . . . اذ صدر لصالحه حكم من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٢ ق بالغاء قرار مديرية التربية والتعليم بالجيزة فيما تضمنه من اسقاط مدة انقطاعه عن العمل من مدة خدمته فليس ثم من مندوحة من تنفيذ هذا الحكم والنزول عند موجه واعمال مقتضاه بعدم اسقاط مدة انقطاعه خلال الفترة من ١٩٨٠/٨/٣٠ حتى ١٩٨١/٨/١٧ من مدة خدمته وما يترتب على ذلك من آثار قدرا لما للحكم من حجية الامر المقضى به .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تنفيذ

الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٩٨٩/٥/٤ في الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٣٢ ق عليا ، واعمال مقتضاه وعدم اسقاط مدة انقطاع السيد / . . . . . خلال الفترة من ١٩٨٠/٨/٣٠ حتى ١٩٨١/٨/١٧ من مدة خدمته وما يترتب على ذلك من آثار .

( ملف رقم ٨٦/٣/٧٩٧ — جلسة ١٩٩٢/٢/٢ )

### قاعدة رقم (٤٥٢)

#### المبدأ :

الاحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة — تلك نتيجة لا معدى عنها ادراكا للطبيعة العينية لدعوى الالغاء — التزام الادارة بتنفيذ الحكم واعادة الحال الى ما كان عليه لو لم يصدر هذا القرار اطلاقا دون أن يكون لجهة الادارة أن تمتنع عن تنفيذه أو تتقاعس فيه على أى وجه نزولا عند حجية الأحكام .

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/١٢/٢٠ فاستبان لها أن المادة ( ٥٢ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في عجزها على أن « الاحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة » . واستظهرت الجمعية من ذلك أن الاحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة ، وتلك نتيجة لا معدى عنها ، ادراكا للطبيعة العينية لدعوى الالغاء ، ولكون الدعوى مخاصمة للقرار الادارى في ذاته فاذا ما حكم بالالغاء ، فان الادارة تلتزم بتنفيذ الحكم ، واعادة الحال الى ما كان عليه ، لو لم يصدر هذا القرار اطلاقا ، دون أن يكون لجهة الادارة أن تمتنع عن تنفيذه ، أو تتقاعس فيه ، على أى وجه ، نزولا عند حجية الاحكام ، واعلان لشأنها ، واكبارا لسيادة انقانون ، والنزول عند مقتضياته ، كما استظهرت الجمعية ما سبق أن

قضت به المحكمة الادارية العليا بجملة ٢٦/٤/١٩٦٠ في الطعن رقمى ٧ ، ٨ لسنة ١ ق من أن « مقتضى تنفيذ الحكم الحائز لقوة الامر المقضى الذى قضى بالغاء القرار المطعون فيه هو اعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره فى الخصوص وبالمذى الذى عينه الحكم ، اذ أن تنفيذ حكم الالغاء يجب أن يكون كاملا غير منقوص على الاساس الذى أقام عليه قضاءه ، وفى الخصوص وبالمذى الذى حدده ، ومن هنا كان لزاما أن يكون التنفيذ موزونا بميزان القانون فى تلك النواحي والآثار كافة حتى يعاد وضع الامور فى نصابها القانونى الصحيح » .

وخلصت الجمعية من ذلك الى أن السيد / . . . . . اذ استصدر لصالحه حكما من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى المشار اليها يقضى فى موضوعها بالغاء القرار المطعون فيه رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية الى وظيفة مدير عام وما يترتب على ذلك من آثار فليس ثمة بعد من مندوحة من تنفيذ هذا الحكم والنزول عند موجه واعمال مقتضاه بما مؤداه ترقيته الى وظيفة مدير عام اعتبارا من تاريخ صدور القرار الملغى مع ما يترتب على ذلك من آثار شاملة الفروق المالية عن المرتب الاساسى المقرر لهذه الوظيفة وملحقاته المتمثلة فى مكافآت الامتحان والملاحظة والحوافز واعانة غلاء المعيشة كآثر مترتب على الحكم المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية السيد / . . . . . — العامل بجامعة الاسكندرية فى استثناء فروق مكافآت الامتحان والملاحظة والحوافز واعانة غلاء المعيشة نفاذا للحكم الصادر لصالحه من محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية فى الدعوى رقم ٢٥٤٠ لسنة ٣٩ القضائية .

(ملف رقم ٨٦/٤/١٢٥٤ — جلسة ٢٠/١٢/١٩٩٢)



### ثالثا : اشكالات التنفيذ

١ - الاشكال بوقف تنفيذ الحكم مبناه  
وقائع لاحقة على صدور الحكم المستشكل فيه  
قاعدة رقم (٤٥٣)

#### المبدأ :

القاعدة العامة في قبول الاشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا على اجراءات التنفيذ يكون دائما مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه والا كان الاشكال طعنا في الحكم بغير الطريق القانوني .

**المحكمة :** القاعدة العامة في قبول الاشكال بطلب وقف تنفيذ الحكم أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا على اجراءات التنفيذ يكون دائما مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه والا كان الاشكال طعنا في الحكم بغير الطريق القانوني .

ومن حيث أن الاشكال المائل يتعلق بطلب وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١٩٨٩/٣/٤ في الطعن رقم ٣٣٤٩ لسنة ٣٤ ق . ع ويقوم الاشكال في جملة وتفصيله على أن الحكم محل الاشكال قد شابته عيوب جسيمة تصل به حد الانعدام سواء لعدم اخطار الخصوم بفتح باب المرافعة أو لعدم سماع ايضاحاتهم ودفاعهم أو لاشتراك أحد الاساتذة المستشارين في الحكم دون سماعه المرافعة ، فان هذه الاسباب لا تصلح لقبول هذا الاشكال لعدم تعلقها باجراءات وقائع التنفيذ اللاحقة على صدور الحكم محل الاشكال .

ومن حيث أن الاشكال المائل لا يعتبر طعنا في القرارات المشار اليها

في المادتين ٢٦ و ٤٥ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ فمن ثم لا يشمل الاعضاء من المصروفات ، ويتعين الزام المستشكل بصفته بالمصروفات .  
( طعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٨٩/٧/١ )

### قاعدة رقم (٤٥٤)

#### المبدأ :

الأصل في قبول الاشكال في التنفيذ سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أم بالاستمرار في تنفيذه أن يجد سببه بعد صدور الحكم — فهو باعتباره منصبا على اجراءات التنفيذ فان مبناء يكون على وقائع لاحقه للحكم استجدت بعد صدوره وليست سابقة عليه — والا أصبحت حقيقة الاشكال طعنا في الحكم بغير الطريق الذي رسمه القانون — لا يجوز ان يعاد من خلاله طرح ما سبق ان فصل فيه الحكم المستشكل في تنفيذه لما فيه من مساس بما للحكم من حجية لا يتأتى المساس بها الا من خلال طريق من طرق الطعن المقررة قانونا .

**المحكمة :** ومن حيث ان الاشكال في التنفيذ يقوم على أسباب محصلها ان الحكم المستشكل في تنفيذه صدرت بعده ثلاثة احكام تؤثر تأثيرا حاسما فيه ، هي : ١ — الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون بجلسة ١٥/١/١٩٩٠ في الطعن رقم ٣٥/٢١٤٦ القضائية عليا ، المقام من الاستاذ . . . . . ، برفضه ، اذ تأيد بذلك حكم محكمة القضاء الادارى بجلسة ١١/١/١٩٩٠ في الدعويين رقمي ٤٣/٥٠٨١ ق و ٤٣/٥٢٤٠ ق بوقف تنفيذ القرار الصادر بدعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد يوم ٢٦/٥/١٩٨٩ وبمنعهم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر طلب وقف تنفيذ والغاء قرار الجمعية العمومية غير العادية بتحديد يوم ٩/٦/١٩٨٩ موعدا لاجراء الانتخابات وبإحالة بحالته الى محكمة

النقض لتجرى فيه شئونها ٣ - الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ٨/٢/١٩٩٠ فى الدعويين رقمى ٤٧٦٢ و ٤٧٦٩/٤٣ ق بوقف تنفيذ القرار الصادر بالاستمرار فى اجراء الانتخابات يوم ٢٦/٥/١٩٨٩ ، وان هذه الاحكام من شأنها ان تسقط بصفة قاطعة أى شرعية لمجلس النقابة الحالى دون حاجة للطعن فى الانتخابات التى أجريت يوم ٩/٦/١٩٨٩ وأسفرت عن مجلس نقابة جديد ، وان أسباب الحكم المستشكل فيه قد نقضتها تلك الاحكام التالية له ، خاصة حكم دائرة فحص الطعون ، بما يجيز للطاعن بصفته طلب الحكم بوقف تنفيذ الحكم مثار الطعن أو بالاقبل طلب عرض هذا الطعن على الدائرة الاحدى عشر رفعا للتناقض بين الاحكام .

ومن حيث ان التماس اعادة النظر يستند إلى حصول الطاعن على مستند هام يجرد مجلس النقابة الحالى من أية شرعية ، هى صورة ضوئية من كشف الترشيح لمنصب نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة، وهو بذاته الكشف الذى أعد بناء على قرار فتح باب الترشيح الصادر عن مجلس النقابة المنحل ، المقضى نهائيا بوقف تنفيذه .

ومن حيث انه عن الطلب الاصلى بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه ، فيما قضى به من رفض الطعن والحكم مجددا بوقف تنفيذ القرارين المطعون فيهما ، فان قضاء هذه المحكمة جرى على أن الاصل فى قبول الاشكال فى التنفيذ سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أم بالاستمرار فى تنفيذه أن يجد سببه بعد صدور الحكم ، فهو باعتباره منصبا على اجراءات التنفيذ فان مبناه يكون دائما وقائع لاحقة للحكم استجبت بعد صدوره ، وليست سابقة عليه ، والا أصبحت حقيقة الاشكال طعنا فى الحكم بغير الطريق الذى رسمه القانون . كذلك فانه لا يجوز البتة ان يعاد من خلاله طرح ما سبق ان فصل فيه الحكم المستشكل فى تنفيذه لما فيه من مساس للحكم من حجية لا يتأتى المساس بها على أى وجه ، الا من خلال طريق من طرق الطعن المقررة قانونا .

ومن حيث انه ولئن كان مبنى الاشكال المطروح هو صدور الاحكام الثلاثة المشار اليها آنفا ، بعد صدور الحكم المستشكل في تنفيذه ، قاضية بوقف تنفيذ قرار فتح باب الترشيح لمنصب النقيب ومجلس النقابة ، وبوقف تنفيذ قرار دعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد يوم ١٩٨٩/٥/٢٦ ، الا ان اليبين من أسباب الاشكال ومن هذا الطلب الاصلى ذاته ان المستشكل انما يستهدف من خلال اشكاله ، اعادة طرح ذات ما سبق ان فصل فيه الحكم المستشكل في تنفيذه ، مما يتعارض معه ، ويحول دونه ، ما لهذا الحكم من قوة الامر المقضى ، بحسبانه صادرا من المحكمة الادارية العليا ، قمة التدرج في القضاء الادارى وخاتمته ، فلا يجوز المساس بها على أى وجه من الوجوه ، ويتعين لذلك القضاء بعدم قبول هذا الطلب الاصلى .

( طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٠/٦/٢٤ )

## ٢ — الاشكال المكس

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

القاعدة العامة في قبول الاشكال في التنفيذ أن يكون سببه قد جرى بعد صدور الحكم باعتباره منصبا على اجراءات التنفيذ — مبنى الاشكال دائما وقائع لاحقه على صدور الحكم لا سابقة عليه والا كان ذلك طعنا في الحكم بغير الطريق القانوني — الاشكال المرفوع من الادارة من حكم صادر من القضاء الادارى ولو الى محكمة غير مختصة ولا ثيا وكذلك الاستمرار في الامتناع عن تنفيذه لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم بعكس الاشكال المقابل عن ذلك الاشكال — الامتناع عن التنفيذ ولو كان اراديا عمديا لا يدخل ضمن اسباب وصور الاشكال في التنفيذ الجبرى — اساس ذلك : ان امتناع الادارة الارادى العمدى عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قرارا صريحا او سلبيا بالامتناع عن التنفيذ — هذا القرار يجوز طلب الفائه ووقف تنفيذه كما يجوز طلب التعويض عنه وهى أدوات قررها القانون لاجبار المحكوم ضده على التنفيذ — مؤدى ذلك : — انه اذا رفع المحكوم لمصلحه اشكالا مضمونه الاستمرار في التنفيذ ومجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم فلا صلة لذلك بعقبات التنفيذ التى يقوم عليها الاشكال بل يدخل ذلك في جوهر الاجبار على التنفيذ الذى يستهدف قهر ارادة المحكوم ضده في الامتناع واجباره نزولا على حكم القانون •

المحكمة : ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة نوعيا بنظر الدعوى فمن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القاعدة العامة في قبول الاشكال في التنفيذ أن يكون سببه قد جاء بعد صدور الحكم باعتباره منصبا على اجراءات التنفيذ فمبناه دائما وقائع لاحقة

على صدور الحكم لا سلبية عليه وإلا كان ذلك طعنا في الحكم بغير الطريق القانوني ولا يعتبر الاشكال المرفوع من الادارة عن حكم صادر من القضاء الادارى ولو الى محكمة غير مختصة ولائيا والاستمرار في الامتناع عن تنفيذه عقبة طارئة في تنفيذ الحكم تبرر رفع اشكال مقابل عن ذلك الاشكال فأمر هذا الاشكال تفصل فيه المحكمة المرفوع أمامها على هدى أحكام القانون وامتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم ولو أصبح ظاهرا جليا مخالفة لأحكام القانون لا يعتبر بذاته عقبة في التنفيذ فذلك شرع القانون التنفيذ الجبرى لقهر ارادة المحكوم ضده في الامتناع عن التنفيذ واجباره على التنفيذ طبقا لأحكام القانون ولا يدخل الامتناع عن التنفيذ ولو كان اراديا عمديا في أسباب وصور الاشكال في التنفيذ الجبرى — وقد استقر القضاء الادارى على أن امتناع الادارة الارادى العمدى عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قرارا صريحا أو سلبيا بالامتناع عن تنفيذ الحكم يجوز طلب الغائه ووقف تنفيذه كما يجوز طلب التعويض عنه فهي كلها أدوات قرررها القانون لاجبار المحكوم ضده على التنفيذ ، أما رفع المحكوم لصالحه اشكالا مضمونه الاستمرار في التنفيذ وقوامه حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم فأمر لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التى يقوم عليها الاشكال وانما هو صميم وجوه الاجبار على التنفيذ الذى يستهدف قهر ارادة المحكوم ضده في الامتناع عن التنفيذ واجباره على ذلك نزولا على حكم القانون ، وإن يضيف الاشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهرا للامتناع عن التنفيذ جديدا في هذا الصدد ولو اتخذ شكل الحكم بالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان واجبان بحكم القانون طالما لم تأمر جهة مختصة قانونا وطبقا للقانون بوقف تنفيذ الحكم ( الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٣ القضائية جلسة ٢٥ مارس ١٩٨٨ والطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٣ القضائية جلسة ٢٥ يونيو ١٩٨٨ ) .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم لما كان الثابت أن المدعين قد صدر

لصالحهم حكم من المحكمة الادارية العليا ( دائرة منازعات الأفراد والهيئات والتعويضات ) بجلسة ٤ من مارس ١٩٨٩ في الطعن رقم ٣٣٤٩ لسنة ٣٤ القضائية قضى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وامتنعت الجهة الادارية انصا در ضدها الحكم عن تنفيذه على سند من أشكال اقامته أمام محكمة قصر النيل للأمور المستعجلة برقم ٧٤٦ لسنة ١٩٨٩ المحدد لنظرة جلسة ١٠/٤/١٩٨٩ فأقام المدعون دعواهم الماثلة ردا على هذا الاشكال لجابها امتناع الجهة الادارية عن تنفيذ الحكم واجبارها على تنفيذه وطلبوا الحكم بالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر لصالحهم كما طلبوا وقف تنفيذ القرار السلبي الصادر من المدعى عليه بصفته فيما تضمنه من امتناع عن تنفيذ الحكم سالف الذكر ، ومن ثم تعد هذه الدعوى في حقيقة التكييف القانونى السليم وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة طعنا بالالغاء في القرار السلبي بالامتناع عن تنفيذ حكم نهائى واجب التنفيذ مقترنا بطلب وقف تنفيذ هذا القرار ، ذاك أن هذا التكييف هو الذى يتفق مع طلب المدعين الاستمرار في تنفيذ الحكم والقائم على أساس امتناع الادارة عن تنفيذه فقد انصب الطلب على هذا الموقف الارادى بقصد الغاء كل آثاره وقد تفرع منه طلبهم الصريح بوقف تنفيذ القرار السلبي بالامتناع عن تنفيذ الحكم فجاء ذلك كله متفقا مع الصورة التى حددها القانون لجابها امتناع الادارة عن اتخاذ قرار يوجب القانون عليها اتخاذه فقد نص قانون مجلس الدولة فى المادة (١٠) على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : أولا ..... خامسا : الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية ..... ثم جاءت الفقرة الأخيرة من هذه المادة فنصت على أنه « ويعتبر فى حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح » وهى عين الحالة التى رفعت بشأنها هذه الدعوى . أما القول بأن الدعوى اشكال عكسى فى تنفيذ حكم المحكمة

الادارية العليا يستهدف الاستمرار في تنفيذه فلا سند له من وقائع الدعوى أو من واقع الطلبات المبدأة فيها فمهما يكن من أمر الالفاظ التى صاغ بها المدعون دعواهم والتى وصفت الدعوى بأنها اشكال عكسى فالعبرة ليست بظاهر الالفاظ وانما بحقيقة معناها القانونى هذا فضلا عن أن وصف الدعوى بأنها اشكال عكسى لا يتفق مع المدلول القانونى لاشكالات التنفيذ فى أحكام القضاء الادارى طبقا للمبادئ التى استقرت عليها أحكام هذه المحكمة على الوجه السالف بيانه ...

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فانه لما كانت الدعوى المنظورة هى من دعاوى الالفاء المتضمنة طلبا بوقف التنفيذ ومتعلقة بالقرار السلبى بالامتناع عن تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه وقد رفعت رأسا الى هذه المحكمة التى ينأى اختصاصها عن النظر فيها طبقا للقانون ومن ثم فلا مناص من القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظرها وبإحالتها الى محكمة القضاء الادارى ( دائرة منازعات الافراد والهيئات ) المختصة للفصل فيها وذلك عملا بحكم المادة ( ١١٠ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ...

( طعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥ )



### ٣ - الاشكال المقابل

قاعدة رقم (٤٥٦)

#### المبدأ :

القاعدة العامة في قبول الاشكال سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو الاستمرار في تنفيذه أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم - أساس ذلك : أن الاشكال وهو ينصب على إجراءات التنفيذ يكون مبناه دائما وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه والا كان الاشكال بمثابة طعن على الحكم بغير الطريق القانوني - إذا رفع المحكوم ضده اشكالا في التنفيذ ولو الى محكمة غير مختصة ولائيا فهذا لا يعتبر عقبة طارئة في تنفيذ الحكم تبرر رفع اشكال مقابل - لا يدخل في صور الاشكال في التنفيذ الامتناع الارادى عن التنفيذ - أساس ذلك : أن الامتناع الارادى العمدى عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قرارا صريحا أو ضمنيا بالامتناع عن تنفيذ الحكم مما يجوز طلب الفائه ووقف تنفيذه والتعويض عنه - وليس الاشكال في التنفيذ هو الطريق الصحيح لجابهة هذا الامتناع .

**المحكمة :** ومن حيث أن القاعدة العامة في قبول الاشكال سواء كان بطلب وقف تنفيذ الحكم أو الاستمرار في تنفيذه أن يكون سببه قد جد بعد صدور الحكم فهو باعتباره منصبا على إجراءات التنفيذ يكون دائما مبناه وناشئه وقائع لاحقة على صدور الحكم وليست سابقة عليه والا كان طعنا في الحكم بغير الطريق القانوني وفي المنازعة الماثلة يثبت من أوراقها أن المدعى المطعون ضده كان قد صدر لصالحه حكم من محكمة القضاء الادارى ( دائرة منازعات الافراد والهيئات ) بجلسة ١٩٨٤/١٢/٤ في الدعوى رقم ٢٨٦١ لسنة ٣٨ ق قضى في الطلب العاجل بوقف تنفيذ قرار المحكمة الادارية بترحيله خارج البلاد فأقامت الجهة الادارية الصادر ضدها الحكم الاشكال رقم ٣١٥٨ لسنة ١٩٨٤ أمام

محكمة عابدين الجزئية طالبة وقف تنفيذه لحين الفصل في الموضوع استنادا الى نفس الاسباب التى بنت عليها وجه دفاعها فى الدعوى المذكورة ثم أقام المدعى الاشكال مثار الطعن طالبا بمصفة مستعجلة الاستمرار فى تنفيذ الحكم المشار اليه رغم تداول الاشكال رقم ٣١٥٨ لسنة ١٩٨٤ تنفيذ مستعجل القاهرة والذى أقامته الحكومة على النحو السالف بيانه ومتى كان ذلك هو الثابت فلا يكون قد طرح أمام محكمة القضاء الادارى المطعون فى حكمها وقائع جديدة لاحقة على صدور الحكم موضوع الاشكال مما يمكن أن تستظهر منها مدى صحة ادعاءات المدعى عن معوقات تنفيذ الحكم المذكور لكى تقضى فيها وانما الذى طرح عليها هو واقعة قديمة واشكال من الحكومة عن ذات الحكم بطلب وقف تنفيذه أمام القضاء المادى واستمرار جهة الادارة الامتناع عن تنفيذ الحكم لرفع الاشكال من جانب المدعى لما سلف بيانه من أسباب بهذه المثابة لا تعتبر الدعوى من قبيل اشكالات التنفيذ فى تطبيق صحيح حكم القانون واذ كان رفع المحكوم ضده اشكالا فى تنفيذ الحكم ولو الى محكمة غير مختصة ولانه بذلك لا يعتبر عقبة طارئة فى تنفيذ الحكم تبرر رفع اشكال مقابل عن ذلك الاشكال فان هذا الاشكال تفصل فيه المحكمة المرفوع أمامها على هدى أحكام القانون ، كما أن امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم ولو أصبح ظاهرا جليا مخالف لاحكام القانون لا يعتبر بذاته بمقتضى التنفيذ ولذلك شرع القانون التنفيذ الجبرى لقهر ارادة المحكوم ضده فى الامتناع عن التنفيذ واجباره على التنفيذ طبقا لاحكام القانون ، ولا يدخل الاشكال فى التنفيذ ولو فى صورة الامتناع الادارى عن التنفيذ طبقا لاحكام القانون سببا وصورة من أسباب وصور التنفيذ الجبرى •

وقد استقر القضاء الادارى منذ انشائه على أن امتناع المحكوم ضده الارادى العمدى عن تنفيذ الحكم قد يتضمن قرارا جديا أو سلبيا بالامتناع عن تنفيذ الحكم يجوز طلب الغائه ووقف تنفيذه كما يجوز طلب التعويض عنه فهم كلها أدوات قرررها القانون لاجبار المحكوم ضده

على التنفيذ • أما رفع المحكوم لصالحه اشكالا مضمونه الاستمرار في تنفيذ الحكم وقداسة حكم القانون بتنفيذ الحكم وذلك لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذه كأمر هو في حقيقته لا صلة له بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الاشكال وانما هو صميم وجوه الاجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر ارادة المحكوم ضده في الامتناع عن التنفيذ واجباره على ذلك نزولا على حكم القانون • فمهما أصبح الامتناع عن التنفيذ ظاهرا جليا ولو كان عمديا واضحة الارادة فيه • فهو يوجب اتخاذ اجراءات الاجبار على التنفيذ • ولا يعتبر بذاته عقبة تطرأ تحول دون التنفيذ تبرر الاشكال والامر باستمرار التنفيذ • وان اتخذ الامر شكل الحكم • فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان واجبان بنص القانون طالما لم تأمر جهة مختصة قانونا بوقف تنفيذه ، وقد يضيف الاشكال المستهدف الاستمرار في التنفيذ قهرا للامتناع عن التنفيذ جديدا في هذا المصدد بأى وجه فاستمرار التنفيذ على غير ارادة المحكوم ضده هو حكم القانون ، والامتناع عنه اخلال بواجب قانوني يجيز الجبر عليه ولكنه لا يعتبر عقبة طارئة تحول دون التنفيذ أو الاستمرار فيه ، وتزال بالامر بالاستمرار في التنفيذ وواضح أن الحكم المطعون فيه لم يحدد سندا لقضائه سوى حكم القانون في وجوب تنفيذ الحكم طالما لم يؤمر بوقف تنفيذه من الجهة المختصة قانونا بذلك • وقد كان في مقدور المستشكل ان يرفع دعواه بطلب الغاء ووقف تنفيذ القرار الايجابى أو السلبي بالامتناع عن التنفيذ وكان على المحكمة أن تواجه ذلك في ضوء ظروف الواقع وأحكام القانون ، وتقدير الامتناع عن التنفيذ أو التراخي فيه باعتبارها عقبة طارئة تحول دون التنفيذ يستهدف الاشكال ازالتها هو أمر غير قائم لم يستهدفه القانون • وقد استشعر الحكم المطعون فيه ذلك فلم يبين العقبة التي طرأت لتحول دون التنفيذ واكتفى بترديد نص المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة في شأن تنفيذ الحكم ، وهو نص يقرر قابلية الحكم للتنفيذ رغم الطعن ولا شأن له بالجبر على التنفيذ ، وبذلك فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في استظهار حكم القانون وجانبه

الصواب في التطبيق متعين الالغاء وعدم قبول الدعوى • فإذا ما أضيف الى ما تقدم أن الحكم الذي طلب المدعى الاستمرار في تنفيذه بموجب هذه الدعوى قضت هذه المحكمة بالغائه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه في الطعن رقم ٧٨٦ لسنة ٣١ القضائية بجلسة ٢١ من فبراير ١٩٨٧ فيكون ذلك الحكم قد زال من الوجود القانوني وكل ذلك يقتضى الغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبول الدعوى شكلا والزام المدعى بالمصروفات عن درجتى التقاضى •

(طعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٦/٣/١٩٨٨)

## ٤ — ما يخرج من وصف الاشكال

قاعدة رقم (٤٥٧)

### المبدأ :

ان امتناع جهة الادارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الادارية العليا بعد انذارها ، واستمرار هذا الامتناع يعد قرارا اداريا سلبيا بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائى — واجب التنفيذ — تختص محكمة القضاء الادارى بالطن في مثل هذه القرارات طبقا لمصريح نص الفقرة الاخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة — لا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها اشكالا في تنفيذ حكم — اساس ذلك : ان مثل هذه الطلبات لا صلة لها بعقبات التنفيذ التى يقوم عليها الاشكال في التنفيذ — فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوبا بحكم القانون طالما لم تأمر جهة مختصة طبقا للقانون بوقف تنفيذ الحكم .

**المحكمة :** ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ أقام قضاءه على أن الدعوى طبقا لطلبات المدعى فيها تعد اشكالا في تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١١ من يناير ١٩٨٦ فى الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٣٠ القضائية يكون قد خالف القانون ، ذلك أن الثابت من وقائع الدعوى والطلبات المبداء فيها أن الأمر يتعلق بما اثاره المدعى عن امتناع الجهة الادارية عن تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا المشار اليه بعد انذارها بتنفيذه واستمرار هذا الامتناع بما يشكل قرارا سلبيا ولذا أقام هذه الدعوى طالبا وقف تنفيذ والغاء القرار بالامتناع عن تنفيذ هذا الحكم مع الزام الجهة الادارية بأن تدفع له غرامة تهديدية قدرها ألف جنيه عن كل يوم تأخير في تنفيذ الحكم . وبذلك تكون حقيقة هذه الطلبات طبقا للتكييف القانونى السليم طعنا في قرار ادارى سلبى بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائى واجب التنفيذ وبعبء المثابة تدعو من دعاوى الالغاء التى تختص بالفصل فيها محكمة

القضاء الإداري طبقا لصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة ويجرى على أنه « يعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح » • ولا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكليف واعتبارها اشكالا في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر ، اذ فضلا عن أنه ليس في وقائع الدعوى أو فيما ابدى فيها من طلبات ما يبرر اعتبار الدعوى من قبيل اشكالات التنفيذ فقضاء هذه المحكمة قد اضطرر على أن رفع المحكوم لصالحه اشكالا مضمونه الاستمرار في التنفيذ نزولا على حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم لا صلة له في حقيقته بعقبات التنفيذ التي يقوم عليها الاشكال وانما هي صميم وجوه الاجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر ارادة المحكوم ضده في الامتناع عن تنفيذ الحكم واجباره على ذلك نزولا على حكم القانون ، ولن يضيف الاشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهرا للامتناع عن التنفيذ جديدا في هذا الصدد ولو صدر فيه حكم ، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان وجوبا بحكم القانون طالما لم تأمر جهة مختصة وطبقا للقانون بوقف تنفيذ الحكم ( الطعون أرقام ١١٧٢ لسنة ٣٥ القضائية جلسة ٢٥ مارس ١٩٨٩ و ١٢٧٣ لسنة ٣٣ القضائية جلسة ٢٥ يونية ١٩٨٨ و ٢٩٤٥ لسنة ٣١ القضائية جلسة ٢٦ مارس ١٩٨٨ ) •

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان وصف الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه بأنها اشكال في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسة ١١ من يناير ١٩٨٦ في الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٣٠ القضائية لا أساس له من أوراق الدعوى ولا سند له من القانون ومن ثم تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل فيها باعتبارها من دعاوى الالغاء المنصبة على قرار إداري سلبي بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي لصالح المدعى وتقضى فيها المحكمة على هذا الأساس وطبقا للمبادئ والقواعد المقررة بشأن مشروعية القرارات الإدارية •

( طعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١/٧/١٩٨٩ )

٥ - اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيره  
بمنازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري

قاعدة رقم (٤٥٨)

المبدأ :

تختص محاكم مجلس الدولة وحدها دون غيرها بمنازعات التنفيذ المتعلقة بأحكام القضاء الإداري - أساس ذلك : أن منازعات التنفيذ المتعلقة بهذه الأحكام تعتبر متفرعة من أصل المنازعة الإدارية التي فصلت فيها المحكمة فضلا عن أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع - أثر ذلك : عدم اختصاص قاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر مثل هذه المنازعات .

**المحكمة :** ومن حيث أنه ولئن كانت منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام تحكمها الأصول العامة المقررة بقانون المرافعات المدنية والتجارية الذي وضع شروط قبول هذه المنازعات والقواعد العامة والضوابط التي يتم على أساسها الفصل فيها وهو ما يسرى بالنسبة إلى منازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام الصادرة من القضاء الإداري بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الإدارية وفي الحدود التي رسمتها المادة ٣ من مواد إصدار قانون مجلس الدولة التي جرت على أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي الا أن قاضي التنفيذ المختص دون غيره بنظر منازعات التنفيذ المتعلقة بهذه الأحكام والمتفرعة من أصل المنازعة الإدارية التي فصلت فيها وقاضي الأصل هو قاضي الفرع - وعلى ذلك فلا اختصاص لقاضي التنفيذ بالمحاكم العادية بنظر مثل هذه المنازعات فيكون رفعها إليه غير ذي أثر في صدد منازعة التنفيذ أمام القضاء الإداري .

( طعن رقم ٢٩٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦ )

نفس المعنى ( طعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/١ )

### الفرع الثالث

#### طلب وقف التنفيذ واستمرار صرف المرتب

أولا — رقابة وقف التنفيذ تتفرع عن رقابة الالغاء

قاعدة رقم (٤٥٩)

المبدأ :

رقابة القضاء الإداري ومحاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية هي رقابة مشروعية تسلطها على القرارات المطعون فيها لترتها بميزان القانون والشرعية والمصلحة العامة فتلغيا أو تقف تنفيذها — وذلك لو تبين صدورها مخالفة لأحكام القانون بصفة عامة أو انحرافها عن الغاية الوحيدة التي جدها الدستور والقانون لسلامة تصرفات الإدارة وهي تحقيق المصالح العام الى تحقيق غير ذلك من الأغراض غير المشروعة لجهة الإدارة أو العاملين فيها — رقابة الالغاء يتفرع عليها رقابة وقف تنفيذ القرار الإداري — يجب أن يستند القاضي الإداري فيما يقضى بوقف تنفيذه من قرارات إدارية بحسب الظاهر من الأوراق وفي الحدود التي يقتضيها القضاء بوقف التنفيذ على ما يبدو من عدم مشروعية القرار — وذلك فضلا عن توفر نتائج يتعذر تداركها على استمرار التنفيذ — محاكم مجلس الدولة تباشر الرقابة على مشروعية قرارات وتصرفات الإدارة متممة بالاستقلال الكامل عن أية سلطة في الدولة في أداء رسالتها في حدود الدستور والقانون — لا تحل هذه المحاكم محل جهة الإدارة في أداء واجباتها ومباشرتها لمسؤوليتها التنفيذية التي انطأ بها كذلك الدستور والقانون واللوائح التنظيمية والتي تتحمل الإدارة مسؤولية إدارتها لها ماليا وجنائيا وإداريا وسياسيا — رقابة المشروعية — حدودها •



**الحكمة :** ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة منذ انشائها طبقا لأحكام الدستور والقانون على أن رقابة القضاء الإداري ومحاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية هي رقابة مشروعية تسلطها على القرارات المطعون فيها لترتبا بميزان القانون والشرعية والمصلحة العامة فتلغىها أو تقف تنفيذا لو تبين صدورها مخالفة لأحكام القانون بصفة عامة أو انحرافها عن الغاية الوحيدة التي حددها الدستور والقانون لسلامة تصرفات الإدارة وهي تحقيق الصالح العام إلى تحقيق غير ذلك من الأغراض غير المشروعة لجهة الإدارة أو لاي من العاملين عليها وأن رقابة الالغاء يتفرع عليها رقابة وقف تنفيذ القرار الإداري ويجب أن يستند القاضي الإداري فيما يقضى بوقف تنفيذه من قرارات إدارية بحسب الظاهر من الأوراق وفي الحدود التي يقتضيها القضاء بوقف التنفيذ على ما يبدو من عدم مشروعية القرار فضلا عن توفر نتائج يتعذر تداركها على استمرار التنفيذ . ما لم يوقف أثر القرار غير المشروع على سبيل الاستعجال وهذه الرقابة التي تقوم عليها ولاية محاكم مجلس الدولة على القرارات الإدارية وتبولى المحكمة الإدارية العليا نظر الطعون في أحكام محاكم مجلس الدولة الجائز الطعن فيها أمامها — ووزن هذه الأحكام بميزان القانون سواء من حيث الشكل أو الاجراءات أو سلامة مباشرتها لولاية رقابة الالغاء أو وقف التنفيذ على القرارات الإدارية على النحو سالف البيان طبقا وفي حدود أحكام الدستور والقانون ، ولا يحل القضاء الإداري على أي نحو في مباشرتها لرقابة الالغاء ووقف التنفيذ محل الجهة الإدارية في أداء واجباتها ومباشرة نشاطها في تسيير المرافق العامة وإدارتها ومباشرة السلطات الإدارية والتنفيذية المخولة لها طبقا للدستور والقانون على مسؤولية الإدارة السياسية والمدنية والجنائية والتأديبية — كما أن مجلس الدولة لا تلتزم محاكمة في مباشرة رقابتهما للمشروعية على قرارات وتصرفات الجهات التنفيذية بالإدارة العامة لواجباتها بغير أحكام الدستور والقانون

ولسيادة القانون ، وعلو المصلحة العامة هو الغاية الوحيدة لكل ممارسة للسلطة العامة وسند مشروعية هذه الممارسة ومبررها وقد تضمنت أحكام الدستور والقانون هذه الجادى والأصول العامة الحاكمة لحدود رقابة المشروعية للقضاء الادارى على القرارات الادارية وولاية المحكمة الادارية العليا فى رقابة أحكام محاكم مجلس الدولة الأدنى منها فى مباشرتها لاختصاصها على النحو سالف البيان ، فنصت المادة ( ٦٤ ) من الدستور على أن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة كما نصت المادة ( ٦٥ ) على أن تخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانته ضمانتان أساسيان لحماية الحقوق والحريات وحظرت المادة ( ٦٨ ) النص فى القوانين على تحقيق أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء وجعلت المادة ( ٧٢ ) امتناع الموظفين العموميين عن تنفيذ الاحكام القضائية أو تعطيل تنفيذها من جانبهم جريمة يعاقب عليها القانون وللمحكوم له فى هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة وكما أنط الدستور برئيس الجمهورية فى المادة ( ١٣٠ ) رئاسة السلطة التنفيذية وممارستها على الوجه المبين فى الدستور والقانون ونظم فى المواد ( ١٣٨ - ١٥٢ ) وفى المواد ( ١٥٣ - ١٦٠ ) مباشرة الحقوق والوزراء وأعضاء السلطة التنفيذية لواجباتهم فى خدمة المصالح العامة للشعب ، نصت المادة ( ١٦٥ ) على أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ونصت المادة ( ١٦٦ ) على استقلال القضاء ، ونصت المادة ( ١٧٢ ) فى أن مجلس الدولة هيئة مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعوى التأديبية .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق جميعه فان محاكم مجلس الدولة تبأشر الرقابة على مشروعية قرارات وتصرفات الادارة متمتعة بالاستقلال الكامل عن أية سلطة فى الدولة فى أداء رسالتها فى حدود الدستور والقانون ولكنها لا تحل محل جهة الادارة فى أداء واجباتها ومباشرتها لمسؤوليتها التنفيذية التى اناطها بها كذلك الدستور والقانون

واللوائح التنظيمية والتي تتحمل الادارة مسؤولية ادارتها لها مدنيا وجنائيا واداريا وسياسيا ومن ثم فان ولاية رقابة مشروعة القرار محل هذه المنازعة التي تباشرها محكمة القضاء الادارى لا مكن بحسب احكام الدستور أو القانون أن تمتد أبعد مدى من القضاء بوقف التنفيذ أو الالغاء ولا تشمل اعلان وتحديد موضوع النتيجة ولا أن تمتد الى تصحيح أوراق الامتحان وتقدير الدرجات التي يستحقها الطالب عن الاسئلة أو كل جزء منها وانما تقف هذه الرقابة للمشروعية عند حدها الطبيعي وهي مراجعة قرارات الادارة وتصرفها الايجابى والسلبى ووزنه بميزان المشروعية وسيادة القانون ووقف تنفيذ أو الغاء ما يتبين خروجه من قرارات الادارة وتصرفاتها عن ذلك لتقيد الادارة وفقا لما تتضمنه الأحكام منطوقا لاسباب مرتبطة به تصحيح تصرفاتها وقراراتها اعلاء للمشروعية وسيادة القانون .

( طعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٢/٢/٢ )

## ثانياً — أركان وقف التنفيذ

### ١ — الجدية والاستمجال

#### قاعدة رقم (٤٦٠)

##### المبدأ :

القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة يقبل وقف تنفيذها مؤقتاً لحين الفصل في موضوع الدعوى المقامة بالغاؤها .

**المحكمة :** استقر قضاء هذه المحكمة على أن القرارات السلبية بالامتناع عن إنهاء الخدمة لا تتدرج ضمن المنازعات المنصوص عليها في النيبود ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبالتالي لا ينطبق عليها الحكم الوارد بالمادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، كذلك فإنها تخرج عن نطاق تطبيق المادة ٤٩ من القانون المشار إليه ، ويقبل طلب وقف تنفيذها مؤقتاً لحين الفصل في موضوع الدعوى المقامة بالغاؤها .

( طعن رقم ٣٣٩٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/١٦ )

#### قاعدة رقم (٤٦١)

##### المبدأ :

القرارات الصادرة بانتهاء الخدمة للانقطاع عن العمل لا يشترط التظلم منها قبل اللجوء الى القضاء بطلب الغائها — يجوز وقف تنفيذ هذه القرارات اذا ما توافرت في الطلب الشروط المقررة قانوناً لوقف تنفيذها — أساس ذلك : الاخذ بمفهوم المخالفة من الفقرة الثانية للمادة ( ٤٩ ) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده طلب في صحيفة دعواه الحكم أولا : بصفة مستعجلة باستمرار صرف راتبه وقدره ١١٢ جنيه وذلك اعتبارا من تاريخ وقف صرفه في أول مايو سنة ١٩٨٥ وحتى الآن . ثانيا : وبقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠ الصادر من وكيل الوزارة للشئون الصحية بمحافظنة القليوبية وإعادة الطالب الى عمله مع ما يترتب على ذلك من آثار وقد كيفت المحكمة الطلب المستعجل على أنه طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وباعتبار أن استمرار صرف المرتب من تاريخ وقفه إنما هو أثر من آثار الحكم بوقف تنفيذ قرار إنهاء الخدمة موضوع الطعن .

ومن حيث أن المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة قد نصت على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التي لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرفه مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل فاذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالغاء وفي الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القرارات الصادرة بإنهاء الخدمة للانقطاع عن العمل لا تدخل في مدلول الفقرات ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة ومن ثم تقبل طلبات الغائها دون أن تكون مسبقة بتقديم تظلم منها الى الهيئة مصدرة القرار . . . . . وانتظار المواعيد المقررة

للبت في التظلم أى لا يشترط التظلم منها قبل اللجوء للقضاء بطلب الغائها ، وبمفهوم المخالفة للفقرة الثانية من المادة ٤٩ فإن تلك القرارات يجوز طلب وقف تنفيذها إذا ما توافرت في الطلب الشروط المقررة قانوناً .

ومن حيث أن مناط قبول طلب وقف التنفيذ هو توافر ركنين أساسيين هما ركن الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه نتائج يتمذر تداركها ، والثانى فيقتل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية يرجح معها إلغاء القرار المطعون فيه . ولما كان كل من الركنين اللذين هما مناط قبول طلب وقف التنفيذ قد توافرا في حق المطعون ضده من واقع أوراق ومستندات الدعوى وقد سردهما الحكم المطعون فيه بأسباب وتفصيل مما لا نرى معه داعياً لاعادة سردها مرة أخرى وتعتبر أسبابه مكسلة لأسباب هذا الحكم .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فإن قضاؤه يكون قد أصاب وجه الحق ويكون الطعن عليه في غير محله متعين الرفض .

(طعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/٧)

### قاعدة رقم (٤٦٢)

#### المبدأ :

وقف تنفيذ القرار الإدارى يقوم على توافر ركني الجدية والاستعجال — يتوافر ركن الجدية بأن يكون الطعن في هذا القرار قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية يرجح معها القضاء بإلغائه — انطواء الغرض من قرار الاستيلاء تحت اللطية المرسومة في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وهى ضمان تموين البلاد وتحقيق

**العادلة في التوزيع يجعل القرار حسب ظاهر الأوراق مبرراً مما يعيبه الأمر الذي يعنى تخلف ركن الجدية اللازم لوقف تنفيذه .**

**المحكمة :** ومن حيث ان الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله للأسباب الآتية : أولاً فصل في ملكية المطعون ضدهم للأرض المستولى على محصولها وهو ما يخرج عن وظيفته وما يناقض الثابت من تزوير توقيع البائعة الخاضعة لقانون الاصلاح الزراعى . وثانياً استهدف القرار المطعون فيه توفير مادة غذائية وبيعها في الجمعيات الاستهلاكية للمواطنين بأسعار لا تتجاوز التكلفة بعدما تبين من وجود نقص في كميات ثمار الزيتون وارتفاع أسعاره وهو ما يتفق والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ كما تم بناء على مبررات ترخصت جهة الادارة في تقديرها دون تعسف أو انحراف بما لا معقب معه على تقديرها بمقولة عدم وجود حالة ضرورة . وثالثاً تخلف ركن الاستعجال في طلب وقف التنفيذ لأن الاستيلاء على المحصول لا تترتب عليه نتائج يتعذر تداركها نظراً لما للمطعون ضدهم من حق في الرجوع بالتمويض ان كان له محل ..

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن وقف تنفيذ القرار الادارى يقوم على توافر ركنين ، الأول هو ركن الجدية بأن يكون الطعن في هذا القرار قائماً حسب الظاهر على أسباب جدية يرجح معها القضاء بالنائه ، والثانى هو ركن الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ ذلك القرار نتائج قد يتعذر تداركها .

ومن حيث انه يبين من الأوراق أن شركة الكروم المصرية وهى من شركات القطاع العام رفعت مذكرة مؤرخة ٢٤ من يولية سنة ١٩٨٦ الى السيد وزير الزراعة بطلب تخفيض وبيع محصول الزيتون الناتج من المساحة المشار اليها أسوة بالعام السابق الى الشركة لأنها تقوم على مد السوق بلخياجات الجاهز من المواد الغذائية ومنها الزيتون وزيتته

المصنع بمصانعها مما ييسر قدرا كبيرا من حاجة المستهلكين وخاصة عن طريق ما يسلم إلى الجمعيات الاستهلاكية التابعة لوزارة التموين كما تلتزم بالأسعار التي تتفق وصالح الجماهير وتحقق الهدف القومي مع زيادة السعر بنسبة ١٠٪ سنويا عن السعر السابق لمدة ثلاث سنوات ٠٠ وأحال السيد وزير الزراعة هذه المذكرة مشفوعة بموافقة إلى السيد وزير التموين والتجارة الداخلية بالكتاب رقم ٢٤٧٩ في ٢٧ من يولية سنة ١٩٨٦ ٠ وعرض السيد وزير التموين والتجارة الداخلية مذكرة مؤرخة ٢٨ من يولية سنة ١٩٨٦ على لجنة التموين العليا للموافقة على الاستيلاء لأن السياسة التموينية تقتضى توفير سلعة الزيتون للمستهلك بالكميات والأسعار المناسبة ٠ وأصدر السيد وزير التموين والتجارة الداخلية القرار رقم ٣٧٦ في ٢٨ من يولية سنة ١٩٨٦ بموافقة لجنة التموين العليا بالاستيلاء على المحصول لمدة ثلاث سنوات لصالح شركة الكروم المصرية لتصنيعه بالكامل وتسليمه إلى شركات وزارة التموين التابعة لهيئة القطاع العام للسلع الغذائية والتبريد مقابل خمسة وخمسين قرشا للكيلو جرام يزداد سنويا بنسبة ١٠٪ وذلك طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ٠ ومفاد هذا حسب ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في الطلب المستعجل بوقف تنفيذ هذا القرار ودون تعرض الملكية الأرض المستولى على محصولها ودون مساس بموضوع الدعوى سواء في طلب الغاء ذلك القرار أو في طلب التعويض عنه ، أن شركة الكروم المصرية اقترحت ابتداء الاستيلاء على محصول الزيتون للحاجة إليه في سد قدر كبير من حاجة المستهلكين إلى ما يصنع منه في مصانعها ، واستجاب السيد وزير الزراعة إلى اقتراحها بإحالتها مع الموافقة عليه إلى السيد وزير التموين والتجارة الداخلية ، وكل من الاقتراح وما تلاه لا يغو. أن يكون كسفا عن أهمية الاستيلاء والغرض منه وتركيبته لدى السلطات المختصة بإصدار قرار الاستيلاء حسبما يقدره طبقا للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في نصها على أنه ( يقبوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد



ولتحقيق العدالة في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التمويل العليا كل التدابير الآتية أو بعضها • (هـ) الاستيلاء علي ٠٠٠٠٠٠ أو أى مادة أو سلعة ٠٠٠٠ ) وبناء عليه أصدر السيد وزير التمويل والتجارة الداخلية القرار رقم ٣٧٦ في ٢٨ من يولية سنة ١٩٨٦ بالاستيلاء على المحصول لصالح الشركة حتى تصنعه بالكامل وتسلمه الى شركات التمويل عملا على توفير ذلك بالكميات والأسعار المناسبة للجمهور وهو ينطوى تحت الغاية المرسومة في تلك المادة وهى ضمان تمويل البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ، وبذا يكون هذا القرار حسب ظاهر الأوراق مبررا مما يعنيه عامة ومما ينعاه عليه المطعون ضدهم خاصة ، الأمر الذى يعنى تخلف ركن الجدية اللازم لوقف تنفيذه على نقيض ما قام عليه الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذه ، ومن ثم فان هذا الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب القضاء بالغائه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه •

(لمن رقم ١٤٠٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٦/٣)

### قاعدة رقم (٤٦٣)

#### المبدأ :

يشترط للحكم بوقف التنفيذ توافر ركنين (١) الركن الأول ركن الجدية في الأسباب التى يبنى عليها الطلب الموضوعى بالغاء القرار بما يرجح بحسب الظاهر الحكم بالغائه عند الفصل في الموضوع — (٢) الركن الثانى : ركن الاستعجال بأن يكون تنفيذ القرار مما يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها — حرمان الطلبة والطالبات من مواصلة الدراسة وأداء الامتحانات هو من المخاطر وضياح سنن العمر مما يتعذر تداركه بفوات الوقت ويتوافر معه ركن الاستعجال الذى يبرر طلب وقف التنفيذ •

**المحكمة :** ومن حيث ان مبنى الطعنين في ضوء حقيقة النزاع وما يهدف اليه الطلبة الطاعنون هو الحكم بوقف تنفيذ قرار جامعة

الأزهر بحرمانهم من الفرصة الرابعة التي منحت من قبل سنة ١٨٧/١٩٨٨  
لزملائهم في كلية الطب ، واذ كان الحكم بوقف التنفيذ استثناء من  
الأصل المقرر قانونا لتنفيذ القرارات الادارية فان من المستقر عليه  
قضاء وجوب توافر ركنين للحكم بوقف التنفيذ الأول توافر الجدية في  
الاسباب التي يبنى عليها الطلب الموضوعى بإلغاء القرار بما يرجح —  
بحسب الظاهر — الحكم بالغائه عند الفصل في الموضوع والثاني توافر  
الاستمجال بأن يكون تنفيذ القرار مما يترتب عليه نتائج يتعذر تداركها  
ولا ريب أن حرمان الطلبة والطلبات من مواصلة الدراسة وأداء  
الامتحانات هو من المخاطر وضياح سنن العمر مما يتعذر تداركه بفوات  
الوقت ويتوافر معه ركن الاستمجال الذي يبرر طلب وقف التنفيذ .

( طعنين رقمي ٢٤٦٧ و ٣٤٧٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٢/٢ / ١٩٨٩ )

### قاعدة رقم (٤٦٤)

#### المبدأ :

القرارات السلبية بالامتناع عن انتهاء الخدمة تطبيقا لحكم المادة ٩٨ من  
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ متى توافرت شروط أعمال قرينة الاستقالة  
الحكمية لا تتدرج ضمن المنازعات المنصوص عليها في البنود ثلثا ورابعا  
وتاسعا من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس  
الدولة — لا ينطبق عليها الحكم الوارد بنص المادة ١٢ من قانون مجلس  
الدولة ولا تخضع لقيد التظلم الوجوبي قبل طلب الغائها — خروجها عن  
نطاق تطبيق نص المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن فإنه  
مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن القرارات السلبية  
بالامتناع عن انتهاء الخدمة تطبيقا لحكم المادة ٩٨ من قانون نظام  
إنعابيين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ متى توافرت شروط أعمال قرينة

الاستقالة الحكيمة لا تتدرج ضمن المنازعات المنصوص عليها في البنود  
ثالثاً ورابعاً وتاسعاً من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ وبالتالي لا ينطبق عليها الحكم الوارد بنص المادة ١٢ من قانون  
مجلس الدولة ولا تخضع لقيد التظلم الوجوبى قبل طلب الغائها ومن ثم  
تخرج عن نطاق تطبيق نص المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة المشار  
اليه ، ويقبل طلب وقف تنفيذها مؤقتاً لحين الفصل في موضوع الدعوى  
المقامة بالغائها . ومن ثم يتعين الالتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن .  
(طعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢)

### قاعدة رقم (٤٦٥)

#### المبدأ

حرمان الطالب من دراسته وأداء امتحانه بما يرتبه ذلك من ضياع  
سنة أو أكثر من حياته الدراسية هو مما يتمتع تداركه قبل فوات الوقت  
ومن ثم يتوافر في شأنه بالضرورة ركن الاستعجال .

**المحكمة :** ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه  
قد خالف القانون ، وذلك من خلال أن البيان المقدم من الجامعة بشأن  
حالة الطالب بيان مخالف للحقيقة ، فالتأبأت أن الطاعن قيد مستجداً في  
الفرقة الثالثة في العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥ وليس في العام الدراسي  
١٩٨٧/٨٦ كما ذكرت الجامعة ، وأرفق الطاعن بشهادة صادرة من  
الجامعة تفيد ذلك .

ومن حيث أن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة وجوب توافر  
ركنين للحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، أحدهما توافر ظرف  
الاستعجال ، المتمثل في أن يكون من شأن تنفيذ القرار ترقيب نتائج  
يتعذر تداركها ، وثانيها توافر وصف الجدية ، المتمثل في أن تكون

الأسباب التي يبنى عليها الطلب الموضوعى بإلغاء القرار يرجع معها بحسب الظاهر الحكم بالغائه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وإن لم يتعرض لركن الاستعجال في الدغوى الصادر فيها هذا الحكم ، إلا أنه لا ريب أن ما يتعلق بحرمان طالب من دراسته وأداء امتحانه بما يرتبه ذلك من ضياع سنة أو أكثر من حياته الدراسية هو مما يتعذر تداركه قبل فوات الوقت ، ومن ثم فإنه يتوافر في شأنه بالضرورة ركن الاستعجال .

( طعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٩/١٢/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

يتعين للحكم بوقف تنفيذ القرار الإدارى ضرورة توافر ركنين ركن الجدية : — بأن يكون القرار المطعون فيه بحسب ظاهر الأوراق ودون مساس بطلب الإلغاء مرجح الإلغاء لأسباب ظاهرة تكفى بذاتها لحمل هذه النتيجة وركن الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار المطعون فيه نتائج يتعذر تداركها .

— المنازعة في مدى أحقية الطالب للفرص لأداء الامتحان ليست طعنا في قرار إدارى بالنفصل من الكلية لاستغلاله المرات التي تعتد بها الكلية التي يتبعها وأعدم معاملته بالفرص أو الفرص الأخرى التي يستمد حقه منها من القانون مباشرة وإنما المنازعة في حقيقتها منازعة إدارية حول استحقاق الطالب قانونا تلك الفرص الأخرى والتي يتعين قانونا على جامعة الأزهر منحها للطالب طالما توافرت شروطها .

الحكمة : ومن حيث أن القضاء الإدارى قد استقر على أنه طبقا للمادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة يتعين للحكم بوقف تنفيذ القرار

الادارى ضرورة توافر ركنين ، الأول يتعلق بمدى توافر الجدية في هذا الطلب بأن يكون القرار المطعون فيه بحسب ظاهر الأوراق ودون مساس بطلب الالغاء مرجح الالغاء لاسباب ظاهرة تكفى بذاتها لحمل هذه النتيجة ، والثانى هو ركن الاستعجال بأن يترقب على تنفيذ القرار المطعون فيه نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة يجرى على أن المرحلة الانتقالية التى تضمنتها المذكرة التى وافق عليها رئيس الوزراء حسبما سلف بيانه انما تظل فئتين من الطلاب خلال العام الدراسى ١٩٨٨/٨٧ من الخارج ، الفئة الاولى وتشمل من كان عام ١٩٨٨/٨٧ هو بالنسبة لهم العام الذى يؤدى فيه امتحان الفرصة الرابعة الاستثنائية والفئة الثانية هي فئة الطلاب الذين قيدوا بالكلية للعام الجامعى ١٩٨٨/٨٧ طبقا لاحكام اللائحة التنفيذية لاداء امتحان الفرصة الاولى من الخارج وبعد استيفادهم مرات الرسوب من الداخل ، فهذه الفئة الاخيرة تكون هي المعنية بمرحلة الانتقال فيتاح لطلابها فيما لو رسبوا فرصة أخرى من الخارج في السنة التالية وهي عام ١٩٨٩/٨٨ وبذلك يتحقق اعمال مفهوم القاعدة التى عبرت عنها الجامعة بأنها مرحلة انتقالية بما يعنى أن تكون سنة ١٩٨٨/٨٧ هي بذاية المرحلة الانتقالية التى لا يتحقق استكمال اوضاعها الا بمنح من رسب في تلك السنة للمرة الثالثة فرصة رابعة واحدة للامتحان من الخارج .

ومن حيث انه بناء على ذلك وعلى أحكام اللائحة التنفيذية سالفه البيان فإن الطاعن يستمد حقه القانونى في تحديد الفرص المتاحة له لاداء الامتحان من النصوص المتضمنة القواعد التنظيمية العامة باللائحة المذكورة أو بالقرارات التنظيمية العامة الصادرة تنفيذا لها دون أن يكون ثمة سلطة تقديرية للجامعة في المنع أو المنح لفرص الامتحان ومن ثم فإن المنازعة في مدى أحقية الطالب للفرص لاداء الامتحان ليست طعنا في قرار ادارى بالفصل من الكلية لاستنفاذه المرات التى تمتد بها الكلية

التي يتبعها ولعدم معاملته بالفرص أو الفرص الأخرى التي يستمد حقه منها من القانون مباشرة وإنما المنازعة في حقيقتها منازعة إدارية حول استحقاق الطالب قانونا تلك الفرص الأخرى والتي يتعين قانونا على جامعة الأزهر منحها للطالب طالما توافرت شروطها ومن ثم فإن قرار رئيس الجامعة وما صدر تنفيذا له من قرارات ومنها القرار المطعون فيه بعدم منح الطاعن الذي كان قد أدى امتحان الفرصة الاستثنائية الأولى من الخارج في العام الجامعي ١٩٨٧/٨٦ ورسب فيها قد صدر مشوبا بمخالفة القانون لاهدازه حق المدعى في الاستفادة من القاعدة التنظيمية التي تقررت بالجامعة لتنظيم مرحلة انتقالية يمنح فيها سائر طلاب الفرق الدراسية بالجامعة فرصة رابعة للامتحان (الفرصة الثانية من الخارج)، الأمر الذي يكون معه ركن الجدية متوافرا في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه كما تتوافر أيضا طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة في الحالات الماثلة ركن الاستعجال لما يترتب على تنفيذ هذا القرار من آثار يتعذر تداركها تتمثل في حرمان الطاعن من مواصلة الدراسة ، ومن ثم فإنه يتوافر الركنين اللازمين لوقف التنفيذ ويتمين القضاء به مع ما يترتب على ذلك من آثار أهمها أحقية الطالب الطاعن في القيد لاداء امتحان السنة الأخيرة الاستثنائية في العام الحالي ١٩٩١/٩٠ ، إذ أن عدم قيده عامي ٨٨/٨٧ ، ٨٨/٨٨ ، ١٩٨٩/٨٨ إنما يرجع الى سبب خارج عن إرادته مزده الى موقف الجامعة بوقف قيده مما يعتبر غرا مقبولا في حكم المادة ٢٠٩ من اللائحة التنفيذية للقانون (يراجع في هذا الشأن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٧٥ ق ٠ ع جلسة ١٩٨٩/١٢/٢ والطعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٣٥ ق ٠ ع ) .

( طعن رقم ٢٨٣٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٩١/٢/٢٣ )

## قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ :

قرار قبول الطلاب من الطاعنين أو أبنائهم بكلية الصيدلة بجامعة القاهرة قد خالف الضوابط والشروط التي قررها المجلس الاعلى للجامعات في ١٨/٩/١٩٨٥ ، ٨/٢/١٩٨٩ لا يشب القرار بصيب جسيم يصدده مادام أنه قد صدر في إطار الاحكام القانونية الصالحة في الاختصاص والتزم زاوية تطلب الشرط الجوهري العام المقرر في المادة ٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات لتقيد الطالب باحدى الجامعات للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس وهو الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها — بطلان القرار الصادر دون مراعاة هذه الضوابط والشروط — الحيولة بين الطلاب وانتظامهم بالدراسة ودخولهم الامتحان أمر يتمتعن تداركه وضررا حالا يصعب درسه لمساس ذلك بمستقبلهم الدراسي وتحقيق بشأنه حالة الاستعجال .

**المحكمة :** ومن حيث أن الطعن المائل يدور حول استظهار مدى توافر ركني المشروعية والاستعجال اللذين يشترط توافرها وفقا لحكم المادة ( ٤٩ ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ للقضاء بوقف تنفيذ قرار رئيس جامعة القاهرة رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٩١ بالغاء تحويل الطلاب من الطاعنين أو من أبنائهم مع ما يترتب على ذلك من آثار أهمها اعلان نتائج امتحاناتهم في الدور الاول يونية سنة ١٩٩١ — وذلك بحسبان أن الحكم المطعون فيه قد خلص في قضائه الى تخلف ركن الجدية فيه وعدم جدوى استظهار ركن الاستعجال وانتهى من ثم الى رفض المدعين .

ومن حيث أنه يبين من ظاهر الاوراق — المودعة ملفات الطعون المعروضة — أن الطلاب من بين الطاعنين أو من أبنائهم قد تقدموا

بطلبات لتحويلهم من كلية الصيدلة بالجامعات الاجنبية الى كلية الصيدلة بجامعة القاهرة وأنه قد تمت الموافقة على قبول التحاقهم بهذه الكلية وقاموا باداء امتحان الدور الاول في العام الدراسي الجامعى ١٩٩١/٩٠ بيد أن الكلية امتنعت عن اعلان نتيحتهم ثم صدر قرار رئيس جامعة القاهرة رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٩١ بالغاء تحويلهم — كما تنبئ الاوراق عن افتتار الموافقة على التحويل للقواعد التى وضعتها المجلس الاعلى للجامعات لتحويل الطلاب المصريين من الجامعات الاجنبية الى الجامعات المصرية — وهو أمر لا خلاف عليه بين طرفى النزاع .

ومن حيث أنه فى مقام بحث مدى توافر ركن المشروعية فى طلب الحكم يوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بصفة مستعجلة والذي مقتضاه أن يكون ذلك الطلب مستندا بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب قانونية تؤيده وتحمل على ترجيح القضاء بالغائه عند الفصل فى موضوعه — فانه وإن كان الظاهر من الأوراق أن قرار قبول الطلاب من الطاعنين أو من أبنائهم بكلية الصيدلة بجامعة القاهرة — قد تخالف الضوابط والشروط التى قررها المجلس الاعلى للجامعات فى ١٨/٩/١٩٨٥ وفى ٨/٣/١٩٨٩ — الا أنه ليس مستساغا القول بان هذه المخالفة قد شابت هذا القرار بعبىب جسيم يعدمه — مادام أنه قد صدر فى اطار الأحكام القانونية العامة فى الاختصاص والترم زاوية تطلب الشرط الجوهرى العام المقرر فى المادة (٧٥) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات لقيد الطالب باحدى الجامعات للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس وهو أن يكون حاصلأ على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ذلك أن اهدار الضوابط والشروط التى قررها المجلس الاعلى للجامعات — ولو قيل انها بمثابة القواعد القانونية الملزمة — لا يترتب عليه سوى بطلان القرار الصادر دون مراعاتها لانعدامه بحسبان كونها ضوابط مفاضلة بين طلاب هم أهل جميعا للقيد بالجامعة وليس أدل على ذلك أن المجلس الاعلى للجامعات ذاته قد خرج على تلك



الضوابط والاشتراطات التي سبق أن وضعها لقبول تحويل الطلاب من الجامعات الأجنبية الى الجامعات المصرية في حالتين أولاها بالقرار الصادر في ١٩٩٠/٨/٥ بإجازة تحويل الطلاب المصريين المسجلين بجامعات الكويت والعراق الى الكليات المناظرة بالجامعات المصرية في انعام الجامعى ١٩٩١/٩٠ • وثانيهما بالقرار الصادر في ١٩٩١/٢/٢٥ بإجازة تحويل الطلاب المصريين المسجلين بجامعات الجزائر واليمن الى الكليات المناظرة بالجامعات المصرية في العام الدراسى ١٩٩١/٩٠ — دون ما نظر الى استلزام توافر الضوابط والاشتراطات التي أقرها بجلسة ١٩٨٩/٣/٨ — في الحالتين وترك للجامعات المحولين اليها حرية التأكد من تسجيل هؤلاء الطلاب بالجامعات الأجنبية وتحديد الفرق المنقولين اليها •

ومن حيث أنه عن مدى توافر ركن الاستعجال في الطلب المشار اليه فان الحيلولة بين الطلاب وانتظامهم بالدراسة وحلول الامتحانات انما يشكل أمرا يتعذر تداركه وضررا حالا يصعب درءه لمساس ذلك بمستقبلهم الدراسى ويتحقق بشأنه حالة الاستعجال •

ومن حيث أنه وقد توافر في الطعون المعروضة ركنى المشروعية والاستعجال فان المحكمة تقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر مخالفا لما سبق حين قضى برفض وقف تنفيذ القرار المطعون فيه — ومن ثم وجب الغاؤه •

ومن حيث أن دواعى الاستعجال الذى يحوط المنازعة الراحنة يدعو الى الامر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته وبغير اعلان امتثالا لحكم المادة ( ٢٨٦ ) من قانون المرافعات •

ومن حيث أن من خسر الطعن يلزم بمصروفاته عملا بنص المادة ( ٢٨٤ ) من قانون المرافعات •

( طعن رقم ٣١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٩٢/٦/٦ )

## ٢ — نتائج خطيرة يترتب على تنفيذ القرار تمذّر تداركها

### قاعدة رقم (٤٨)

المبحث :

المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة مفادها — المشرع خول القضاء الإداري صلاحية وقف تنفيذ القرارات الإدارية المطعون فيها بالالغاء — استهدف المشرع من ذلك تلافى النتائج الخطيرة التي قد تترتب على تنفيذها — لايحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري إلا اذا تبين للمحكمة وعلى حسب الظاهر من الأوراق ومع عدم المسلس بأصل طلب الالغاء عند الفصل فيه أن طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين أحدهما يتصل بمبدأ المشروعية والثاني الاستعجال — عدم توافر أحدهما يضمن الحكم برفض طلب وقف التنفيذ .

المحكمة : ومن حيث أن الطعن المائل يتعلق بالشق المستعجل في الدعوى رقم ٣٠٩٥ لسنة ٣٩ ق بطلب وقف تنفيذ القرار الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٢ بالغاء التنازلات بين أعضاء مجلس الإدارة وإعادة فتح باب الترشيح وعن شأن هذا الطعن إعادة طرح النزاع برمته أمام المحكمة الإدارية العليا لقرن القرار المطعون فيه بميزان المشروعية والتحقق من نتائجه ، وإذ تنص المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه « لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها . . . » ومفاد ذلك — وكما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع إذ خول القضاء الإداري صلاحية وقف تنفيذ القرارات الإدارية المطعون فيها بالالغاء إنما استهدف تلافى النتائج الخطيرة التي قد تترتب على تنفيذها ومن ثم

فلا يحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري إلا إذا تبين للمحكمة وعلى حسب الظاهر من الأوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء عند الفصل فيه ، أن طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين الأول يتصل بمبدأ المشروعية والثاني قيام الاستعجال وأنه يجب توافر الركنين معا بحيث إذا انقضى أحدهما تعين الحكم برفض طلب وقف التنفيذ ولا ريب أنه في مجال وقف التنفيذ يتعين استمرار ركن الاستعجال حتى يتم الفصل في النزاع في الشق المستعجل ، ذلك أن القصد من الحكم بوقف التنفيذ هو تفادي النتائج التي يتعذر تداركها فيما لو تم تنفيذ القرار المطعون فيه ، وإذا انقضت تلك النتائج وزالت حالة الاستعجال فإن طلب وقف التنفيذ يفقد أحد ركنيه ويتعين الحكم برفضه ، وبالبناء على ذلك فإنه لما كان القرار الإداري الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية بالغاء التنازلات التي تمت بين بعض أعضاء مجلس إدارة نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة في يناير سنة ١٩٨٥ بمناسبة التجديد الثلاثي وإعادة فتح باب الترشيح لاجراء الانتخابات طبقا لما أسفرت عنه القرعة التي تمت طبقا للقانون انما يتعلق بمجلس الإدارة المنتخب في مارس سنة ١٩٨٤ ولادة ثلاث سنوات تنتهي في مارس سنة ١٩٨٧ طبقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة مما يفيد زوال حالة الاستعجال التي يقوم عليها طلب وقف تنفيذ هذا القرار حيث لا توجد نتائج يراد تداركها بالابقاء على التنازلات التي تمت واعمال آثارها باسناد العضوية للمتنازل له وخروج المتنازل حيث أن الثابت خروج الجميع من العضوية بانتهاء المدة القانونية لمجلس الإدارة برمته أثناء تجضير الطعن ويكون طلب الطاعن الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه والصادر في ١٩٨٥/٢/٢٣ غير قائم على أساس متعينين رفضه ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فإنه يتعين تأييد ما انتهى اليه وبالتالي رفض هذا الطلب .

(طعن رقم ٢٩٩٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/٤/١٤)

## ثالثاً - عدم جواز طلب وقف التنفيذ استقلالا عن طلب الالغاء

قاعدة رقم (٤٦٩)

### المبدأ :

المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء - عدم جواز الاقتصار في صحيفة الدعوى أو تقرير الطعن على طلب وقف تنفيذ القرار أو الحكم المطعون فيه دون طلب الالغاء - وقف تنفيذ القرارات الادارية ووقف تنفيذ الاحكام القضائية يخضع لضوابط وشروط واحدة من حيث المشروعية وركن الاستعجال - يلزم لقبول طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ان يقرن بالطلب الموضوعي في الطعن بالغاء الحكم المطعون فيه وبما يطلب الطاعن الحكم به في موضوع الدعوى - القول بغير ذلك مؤداه ان يغىو طلب وقف تنفيذ الحكم على استقلال وسيلة لشل قوة الامر المقتضى لحكم قائم قانونا - سيما اذا انطلق باب الطعن فيه بالالغاء لقوات ميعاده - اذا وقع الطعن على غير هذا الوجه كان غير مقبول شكلا .

المحكمة : ومن حيث انه عن قبول الطعن فان المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » وتنص المادة ٥٥ من هذا القانون على أنه « لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك » بمقتاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لقبول طلب وقف تنفيذ القرار الاداري ابداء الطلب في صحيفة دعوى الالغاء

أى أن يقترن الطلبات فى صحيفة واحدة ومن ثم لا يجوز ولا يقبل طلب وقف التنفيذ بصحيفة مستقلة أو ابداءه على استقلال أثناء المرافعة ، ومرد ذلك أن سلطة وقف تنفيذ القرارات الادارية مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها وذلك ببسط الرقابة القانونية على القرار على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه المشروعية بالاضافة الى ركن الاستعجال وكلا الركنين من الحدود القانونية التى تحد سلطة محكمة القضاء الادارى وتخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا ، ومن المسلم به أن كلا من وقف تنفيذ القرارات الادارية ووقف تنفيذ الأحكام القضائية يخضع لضوابط وشروط واحدة من حيث المشروعية وركن الاستعجال ، ومن ثم فانه يلزم لقبول طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه أن يقترن بالطلب الموضوعى فى الطعن بالغاء الحكم المطعون فيه وبما يطلب الطاعن الحكم به فى موضوع الدعوى ، فلا يجوز أن يطلب وقف تنفيذ الحكم استقلالا عن طلب الغائه إذ أن وقف تنفيذ الحكم هو أيضا فرع من الغائه فلا يجوز الاختصار على الاول دون الثانى بما يؤدى اليه ذلك من تناقض بامكان وقف تنفيذ الحكم مع بقاءه قائما غير معرض للالغاء كما نيس ذلك ما يجب أن تتمتع به الاحكام القضائية من ثبات وقرينة صحة ما لم يطعن عليها بالالغاء والقول بغير ذلك مؤداه أن يمدو طلب وقف تنفيذ الحكم على استقلال وسيلة لشل قوة الأمر المقضى لحكم قائم قانونا سيما اذا انفلق باب الطعن فيه بالالغاء لغوات ميعاده فاذا وقع الطعن على غير هذا الوجه كان غير مقبول شكلا •

ومن حيث ان جامعة المنصورة أقامت الطعن المائل بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٨ عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٨/٤/١٩٨٨ وقصرت الجامعة طلباتها على وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه دون أن تقرنه بالطلب الاساسى بالغاء هذا الحكم فيما تضمنه من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فمن ثم يكون هذا الطعن قد انطوى على عيب جوهري يجعله غير مقبول شكلا عملا بالمادتين ٤٩ و ٥٠ من

قانون مجلس الدولة سالفى الذكر وأنه بانقضاء ميعاد الطعن فى هذا الحكم فى ٢٧/٦/١٩٨٨ طبقا للمادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة فإنه لا يقبل طلب الجامعة بالغاء بمذكرة لاحقة ومستقلة بتاريخ ١٩٨٩/٣/٦ .

(طعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤)

### قاعدة رقم (٤٧٠)

#### المبدأ :

يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها — يلزم حتى تجيب المحكمة لطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه أن يتوافر ركنان : — الاستعجال — مقتضى الجدية أن يتضح للمحكمة بحسب الظاهر من الأوراق أن الطاعن يستند الى أسباب صحيحة يرجح معها الحكم بالغاء القرار عند الفصل فى الموضوع — هذه الجدية شرط يتصل بمحل طلب وقف التنفيذ ويرتبط بالواقع وحكم القانون .

**المحكمة :** ومن حيث ان قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينص فى المادة (٤٩) منه على أنه « لا يثرتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك فى صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » .

ومن حيث ان القضاء الادارى وعلى قمته قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يلزم حتى تستجيب المحكمة لطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه أن يتوافر ركنان ركننا الجدية والاستعجال . . ومقتضى الجدية ، أن يتضح للمحكمة — بحسب الظاهر من الأوراق — أن الطاعن يستند الى أسباب صحيحة يرجح معها الحكم بالغاء القرار عند الفصل

في الموضوع وهذه الجدية شرط يتصل بمحل طلب وقف التنفيذ ويرتبط بالواقع وحكم القانون الذي يمثل جانب المشروعية في القرار الطعن وفقاً لصحيح تفسير القانون ووقائع الحال . أما الاستعجال ، فمقتضاه أن يتضح للمحكمة — بحسب الظاهر من الأوراق كذلك — أنه يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها فيما لو قضى بعد ذلك بالغائه .  
(طعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٠/١١/٢٤)

### قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من سلطة الإلغاء — الخصومة بدورها في طلب وقف التنفيذ تكون خصومة محلها المحدد باختصاص القرار استهدافاً لوقف تنفيذه قبل مراقبة مشروعيته — مفاصلة القرار الإداري أمام محاكم مجلس الدولة لا توقف التنفيذ — إذا طلب وقف التنفيذ عند إقامة دعوى الإلغاء فإنه يتعين أن يضاف محله بأن يكون القرار نافذاً فعلاً — يكون للقضاء الإداري صلاحية وقف تنفيذ القرارات الإدارية المطعون فيها بالإلغاء — يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطلوب الغائه — إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج تنفيذ القرار يتعذر تداركها — يتعين على أية محكمة من محاكم مجلس الدولة قبل الفصل في موضوع الدعوى بإلغاء القرار أن تتصدى للفصل في الدفع بعدم ولاية القضاء الإداري أو في الدفع بعدم الاختصاص النوعي أو المحلي للمحكمة والدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الميعاد القانوني . شرط المصلحة — يجب أن يتوافر عن طلب وقف تنفيذ القرار وحتى تملأ الفصل فيه .

المحكمة : ومن حيث أن سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من سلطة الإلغاء وفرع منها فإن الخصومة بدورها في طلب وقف التنفيذ تكون خصومة محلها المبين والمحدد باختصاص القرار استهدافاً

لوقف تنفيذه قبل مراقبة مشروعيته لما قد يترتب على التنفيذ من نتائج  
يتعذر تداركها فالأصل الذي جرت أحكام هذه المحكمة على تقريره عملاً  
للمبادئ العامة للقانون الإداري وعلى مقتضى الأصول العامة للمنظمة  
للقضاء الإداري سواء في الدستور أو قانوني مجلس الدولة والمرافعات  
المادية والتجارية افتراض سلامة وصحة القرارات الإدارية التي تصدر  
واجبة البقاء وأن مخاصمة القرار الإداري أمام محاكم مجلس الدولة  
في حد ذاتها لا توقف التنفيذ — فإذا ما طلب وقف التنفيذ عند إقامة  
دعوى الإلغاء ، فإنه يتعين أن يصادف محله بأن يكون القرار نافذاً فعلاً .  
فإذا ما ثبت أن القرار بوقف التنفيذ أو مؤجل السريان لسبب أو لآخر —  
فإن طلب وقف تنفيذه يكون قد ورد على غير محل إذ لم ينصب الطلب  
على نفاذ حاتم فعلاً ويكون الطلب بوقف تنفيذ قرار موقوف تنفيذه فعلاً  
غير مقبول .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المشرع إذ خول  
القضاء الإداري صلاحية وقف تنفيذ القرارات الإدارية المطعون فيها  
بالإلغاء إنما استهدف تكفي النتائج الخطيرة التي قد تقترب على تنفيذها ،  
مع الحرص في الوقت نفسه على مبدأ افتراض سابقة القرارات الإدارية  
وقابليتها للتنفيذ ، فنص في المادة ( ٤٩ ) من قانون مجلس الدولة رقم  
٤٩ لسنة ١٩٧٣ على أنه « لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف  
تنفيذ القرار المطلوب الغائه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف  
تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ  
قد يتعذر تداركها » .

ومن حيث أنه تطبيقاً لأحكام الدستور التي حددت  
اختصاص مجلس الدولة وأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣  
بتنظيم مجلس الدولة وقانون المرافعات المدنية والتجارية للواجبة  
السريان على الدعاوى والمخزعات الإدارية فيما لم يرد فيه نص في قانون  
مجلس الدولة يتعارض مع طبيعة تلك المنازعات فإنه من المسملمات طبقاً



لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة انه يتعين على أية محكمة من محاكم مجلس الدولة قبل الفصل في موضوع الدعوى بالغاء القرار ان تتصدى للفصل في الدفع بعدم ولاية القضاء الادارى أو في الدفع بعدم الاختصاص النوعى أو المحلى للمحكمة والدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد القانونى ولأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا أولعدم قيام مصلحة شخصية لمقدم الطلب ، وبناء على ان سلطة الحكم بوقف تنفيذ القرارات الادارية من ذات الطبيعة القانونية لسلطة الحكم بالالغاء وفرع منها ، فانه يكون من الأوجب ان تتصدى المحكمة للفصل في هذه المسائل عند بحث طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وذلك حتى لايجمل قضاؤها في الطلب المستعجل بوقف التنفيذ قبل البت في هذه المسائل الاساسية على أنه قضاء ضمنى برفضها بما يستوجب لو انزلق اليه الحكم المطعون فيه أمام هذه المحكمة ويكفى بذاته لالغائه لفصله في تلك الأمور الاساسية المتعلقة بالنظام العام دون أسباب ومن حيث أنه اذا كان من الأمور المسلمة ان من شروط قبول دعوى الالغاء ان يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها ان تجعله مؤثرا تائيرا مباشرا في مصلحة شخصية له يتعين ان تتوافر في شأن المدعى من وقت رفع الدعوى وان يستمر قيامها حتى يفصل فيها نهائيا والا كانت الدعوى غير مقبولة عملا بصريح نص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، فان شرط المصلحة يجب ان يتوافر أيضا عند طلب وقف تنفيذ القرار ، ويتعين على المحكمة ان تتصدى لبحثه والتأكد من ان طالب وقف التنفيذ يوجد في حالة قانونية خاصة بالنسبة لهذا الطلب من شأنها ان تجعل تنفيذ القرار يؤثر تائيرا مباشرا في مصلحة شخصية له ومن ثم فانه يتعين ان تتوافر هذه المصلحة من وقت رفع الطلب بوقف تنفيذ القرار حتى تمام الفصل فيه ، على أنه لا جدال في أنه اذا كان تصدى المحكمة لبحث قيام المصلحة الشخصية في طلب الغاء القرار المطعون فيه يكون في كل الاحوال منهيًا للدعوى في شقيها الموضوعي والماعجل اذا ما قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة

فليس الأمر كذلك عند التصدى لطلب وقف التنفيذ على استقلال ، إذ ان شرط المصلحة قد لا يقوم بالنسبة لطلب وقف التنفيذ للقرار المطلوب الحكم بالغائه ولكنه يكون قائما بالنسبة لطلب الالغاء لذات القرار ، وعلى ما سبق القول فالعكس ليس صحيحا ذلك ان غياب شرط المصلحة في طلب الغاء القرار يجعل الدعوى غير مقبولة في شقيها المعاجل والموضوعي ، بينما قد يصدر القرار محل الطعن ماسا بمصلحة شخصية لأى من ذوى الشأن بحيث تقوم لهم مصلحة في طلب الغائه ، ومع ذلك لا تقوم لهم مصلحة في وقف تنفيذه ، كما لو بادرت الادارة الى وقف تنفيذ القرار لتتدبر أمرها اذا ما قامت ظروف واقعية أو قانونية ترى معها ارجاء التنفيذ أو وقفه ، فتظل مصلحة الافراد أصحاب الشأن قائمة في طلب الغائه ، بينما لا تقوم هذه المصلحة في وقف تنفيذه أو الأمر في كل الأحوال رهين بظروف كل قرار يكون محلا للطعن وما يخطط به من أمور واقعية أو قانونية تؤثر في تنفيذه مما يكون محل الاعتبار عند الفصل في هذا الطلب .

ومن حيث أن الثابت ان الجهة الادارية وبعد ان أصدرت القرار المطعون فيه وبناء على الشكاوى التى تقدم بها باقى الملاك على الشيوع، قد بادرت بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٧ الى اصدار قرار بوقف تنفيذ الترخيص محل الطعن حتى يقضى فى المنازعة المدنية على الملكية ، وقد ابلغت بذلك قسم الشرطة والشركاء من الطاعنين والمطعون ضدما ، كما أنها استكثبت المهندس المدنى . . . . . نجل المطعون ضدما . . . . .  
الحاصلة على الترخيص — اقرارا بايقاف كافة أعمال البناء فى عقار النزاع لحين صدور قرار آخر باستئناف الاعمال .

ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك وكان الثابت ان المدعيات قد اقرن دعواهن بطلب وقف تنفيذ قرار الترخيص والغائه بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٧ أى بعد أن كانت الجهة الادارية قد أوقفت تنفيذ الترخيص فعلا حتى يفصل فى المنازعات المدنية بين الشركاء ، تلك

المنازعات التي صدرت فيها أحكام نهائية بوقف الاعمال الجديدة في عقار النزاع وفرض الحراسة على ادارة العقار حتى يتم حسم النزاع على الملكية الشائعة بين الشركاء ومن ثم فان طلب وقف التنفيذ يكون قد ورد على غير محل ولا تقوم للطاعنات مصلحة في هذا الطلب ويتمين الحكم بعدم قبوله لانعدام المصلحة .

ومن حيث انه قد قضى الحكم المطعون فيه بخلاف ما تقدم فانه يكون قد جانب الصواب وأخطأ في تطبيق صحيح أحكام القانون ، ومن ثم يتمين القضاء بالفائه والحكم بعدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لعدم قيام المصلحة .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها اعمالا لاحكام المادة ( ١٨٤ ) من قانون المرافعات ومن ثم يتمين الحكم بالزام الطاعنتين بالمصروفات .

( طعن رقم ٣١٠٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/١/١٩٩٠ )

**رابعا - القرارات التي لا يجوز وقف تنفيذها**

**- طلب استمرار صرف المرتب**

**قاعدة رقم (٤٧٢)**

**المبدأ :**

لا يترتب على تقنين طلب الالغاء الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه - يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتا اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها - يستثنى من ذلك القرارات الصادرة في شئون الموظفين والتي لا يمكن الغاؤها قبل التظلم منها فلا يجوز وقف تنفيذها - طلب استمرار صرف الراتب كله أو بعضه على وجه الاستعجال لا يكون إلا في حالة الطعن على قرار الفصل من الخدمة .

**الحكمة :** ومن حيث أن المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على انه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التي لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها على انه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم ان تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه اذا كان القرار صادرا بالفصل فاذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالغاء في الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

ومن حيث انه من المقرر أن الطعن بالغاء القرار الادارى ليس مما يترتب عليه وقف تنفيذ هذا القرار .

ومن حيث ان المشرع عندما قضى في المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة المشار اليها بأنه لا يترتب على رفع طلب الالغاء الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغائه وأنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتا اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ادخل استثناءا على هذه القاعدة بالنسبة للقرارات الصادرة في شئون الموظفين وهي القرارات التي لا يمكن الغائها قبل التظلم منها اداريا فمضى بعدم جواز وقف تنفيذها وعلّة ذلك ان هذه القرارات لا يترتب على تنفيذها نتائج يتعذر تداركها ومن ثم لا يجوز وقف تنفيذها أى أن المشرع وضع قرينة قاطعة تفيد بأن تلك القرارات ينعدم فيها ركن الاستعجال المبرر لوقف التنفيذ .

ومن حيث أن المشرع وقد وضع وقف تنفيذ القرارات الادارية التي لا يجوز طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا الا انه أجاز للمحكمة الحكم باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه بناء على طلب المتظلم في حالة صدور القرار بفضّل الموظف من الخدمة وحينئذ يجب ان يعمل الموظف أساسا على مرتبه وان يستند في الطعن الى أسباب جدية تشوب القرار الصادر بفصله وان يرفع دعوى بطلب الغاء هذا القرار في الميعاد اذا ما رفض تظلمه اداريا فاذا فوت ميعاد الطعن بعد رفض التظلم اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

ومن حيث ان المنازعة الماثلة تدور حول طلب المدعى المطعون ضده الحكم بأحقّيته في صرف راتبه الذي لم يصرف له اعتبارا من أغسطس سنة ١٩٨٢ ، ومن حيث ان طلب استمرار صرف الراتب كله أو بعضه على وجه الاستعجال لا يكون الا في حالة الطعن على قرار فصل الموظف من الخدمة بالغائه ، ولما كان المدعى المطعون ضده مازال في عداد العاملين بالهيئة ولم يصدر قرار بفصله من الخدمة وأن حقيقة هذه المنازعة تدور حول الاجراء الذي اتخذه جهة الادارة بحرمان المدعى من مرتبه استنادا لحكم المادة ٧٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر

بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على انه اذا انقطع العامل عن عمله يحرم من أجره عن مدة غيابه وذلك مع عدم الاخلال بالمسؤولية التأديبية ويجوز للسلطة المختصة ان تقرر حساب مدة الانقطاع من أجازاته ومنحه أجره اذا كلن له رصيد يسمح بذلك ولما كان الثابت بالأوراق انه لم يصدر قرار بفصل المطعون ضده من الخدمة وان حرمانه من مرتبه قد تم طبقا لقاعدة ان الاجر مقابل العمل ومن ثم يكون دعوى المدعى بالمطالبة بأجره الذي حرم منه من دعاوى المنازعة في المرتبات ولا يغير من دعاوى الالغاء التي يجوز فيها طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب المغاء ، ومتى كان ذلك يكون طلب وقف التنفيذ الذي ضمنه المدعى دعواه غير مقبول .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى خلاف ما تقدم — فانه يكون قد جانبه الصواب وأخطأ في تطبيق أحكام القانون ويتعين الحكم بالغائه فيما قضى به من الاستمرار في صرف راتب المدعى وبعدم قبول هذا الطلب مع الزام المطعون ضده المصروفات .

(طنن رقم ٩٠٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١١/٢٤/١٩٨٥)

### قاعدة رقم (٤٧٣)

#### المبدأ :

فيما عدا القرارات المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧/١٩٧٢ فان سائر القرارات الادارية النهائية الأخرى ومنها قرارات النقل يجوز طلب وقف تنفيذها — اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورايت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتضرر تداركها وأن طلب وقف التنفيذ دون مساس بأصل طلب الالغاء يقوم بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جدية تبرره .

المحكمة : ومن حيث أنه عن الدفع بعدم جواز وقف تنفيذ

القرار المطعون فيه الذى اقتضت عليه أسباب الطعن وتناولته مذكرات دفاع الطرفين فان الفقرة (ب) من المادة الثانية عشرة من قانون مجلس الدولة المشار اليه تنص على أنه « لا تقبل الطلبات المقدمة رأسا بالطعن في القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة ( ١٠ ) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم ... » والقرارات التى نصت عليها البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة ( ١٠ ) هى القرارات النهائية الصادرة بالمتعينين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات ، أو بالاحالة الى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل بغير الطريق التأديبي ، والقرارات النهائية للسلطات التأديبية وتنص المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة المشار اليه على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يمتدثر تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التى لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها ادريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها ... » ومفاد ذلك أنه فيما عدا القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، فان سائر القرارات الادارية النهائية الاخرى ، ومنها قرارات النقل ، يجوز طلب وقف تنفيذها ، اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يمتدثر تداركها ، وأن طلب وقف التنفيذ — دون مساس بأصل طلب الالغاء — يقوم ، بحسب الظاهر من الاوراق على أسباب جدية تبرره .

## خامساً — طبيعة الحكم بوقف التنفيذ

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

الحكم الصادر في الشق المستعجل له مقومات الأحكام وخصائصها ومنها جواز الطعن فيه على استقلال أمام المحكمة الإدارية العليا — الحكم في الشق المستعجل وهو حكم وقفي بطبيعته — يقف أثر هذا الحكم في تاريخ صدور الحكم في موضوع الدعوى — أساس ذلك : — أنه منذ هذا التاريخ تترتب آثار الحكم الأخير باعتباره حكماً قاصداً في موضوع المنازعة وأجب نفاذه من تاريخ صدوره حتى لو طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذه — مؤدى ذلك : أن الحكم في طلب وقف التنفيذ يسقط بمصدر الحكم في موضوع الدعوى — نتيجة ذلك : بعد صدور الحكم في موضوع الدعوى يعتبر الاستمرار في نظر الطعن في حكم وقف التنفيذ غير ذي موضوع — الحكم في الشق الموضوعي بانتهاء الخصومة قبل الفصل في الطعن في الشق المستعجل — الحكم في الطعن في الشق المستعجل باعتبار الخصومة منتهية .

المحكمة : ومن حيث أن الطعن يقوم على أن للحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الطلب المستعجل بعد الحكم بقبول الدعوى شكلاً قد خالف أحكام القانون في شأن ترتيب الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة وكذلك الاختصاص النوعي لتلك المحاكم ، وذلك باعتبار أن القرار المطعون فيه صدر بندب أحد العاملين بشركة قطاع علم للعمل بشركة أخرى من شركات القطاع العام وأنه من المقرر في قضاء المحكمة الإدارية العليا أنه لا اختصاص لمجلس الدولة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالمنازعات التي تدور في شأن المركز الوظيفي للعاملين بشركات القطاع العام إلا ما استثنى من ذلك في شأن تأديبهم والمنازعات



التأديبية الخاصة • وأنه بحسب الظاهر فإن ظروف اصدار القرار المطعون فيه وملابساته بشأن تكيف المدعى للقرار المطعون فيه بأنه ينطوى على جزاء تأديبي مقنع مما ينعقد الاختصاص بنظره للمحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الاسكلن •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد صدر فحسب في الشق المستعجل من الدعوى قاضيا برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه هذا الحكم وان كان له مقومات الاحكام وخصائصها ومنها جواز الطعن فيه على استقلال أمام المحكمة الادارية العليا الا أنه مع ذلك حكم وقتي بطبيعته يقف أثره من تاريخ صدور الحكم في موضوع الدعوى اذ من هذا التاريخ تتقرب آثار الحكم الأخير باعتباره حكما فاصلا في موضوع المنازعة واجب النفاذ من تاريخ صدوره حتى ولو طعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذه اعمالا لحكم المادة ( ٥٠ ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ومن ثم فان الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ يسقط بصدور الحكم في موضوع الدعوى وبالتالي يعتبر الاستمرار في نظر الطعن في هذا الحكم الوقتي على غير ذى موضوع ومن حيث أن الثابت من سياق ما تقدم أن الطعن المائل ينصب على طلب الغاء الحكم الصادر في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه في الدعوى رقم ١٦١٣ لسنة ٣٣ ق وقد صدر اثناء نظر هذا الطعن الحكم في موضوع هذه الدعوى وذلك بجلسة ١٩٨٢/١١/٢٤ باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة الى طلب الغاء القرار المطعون فيه رقم ١٩١ لسنة ٧٩ وبرفض طلب التعويض وأسست المحكمة حكمها في اعتبار الخصومة منتهية الى صدور قرار جهة الادارة المدعى عليها رقم ٦٠ لسنة ١٩٨١ بالغاء قرار نحب المدعى ( القرار المطعون فيه ) وباعادته الى عمله وبالتالي فان الطعن الراهن يصبح غير ذى موضوع مما يقتضى اعتبار الخصومة منتهية في شأنه والزام الطاعن المبروفات •

( طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٣ )

( طعن رقم ٢٨٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٠ )

## قاعدة رقم (٤٧٥)

### المبدأ :

يشترط لوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بالالغاء — أن يكون من شأن تنفيذه حدوث نتائج يتعذر تداركها — المنازعات التي تدور حول حقوق مالية ينتفى فيها تصور وقوع نتائج يتعذر تداركها من تنفيذ ما قد يصدر بشأنها من قرارات — أساس ذلك : — أنه بعد حسم موضوع النزاع سوف يسترد كل صاحب حق حقه — مثال : طلب وقف تنفيذ صرف قيمة خطاب ضمان حتى يقضى في موضوع الدعوى .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة إذ أجازت للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بالالغاء ، فقد اشترطت لذلك أن يكون من شأن تنفيذ القرار ترتيب نتائج قد يتعذر تداركها . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه في المنازعة التي تدور حول حقوق مالية يتنازعها أطراف الدعوى ، ينتفى تصور وقوع نتائج يتعذر تداركها من تنفيذ ما قد يصدر من قرارات في هذه المنازعات ، إذ يؤول الأمر بعد حسم موضوع هذا المنازعات الى أن يسترد كل صاحب حق حقه . ولما كان الطلب المستعجل في الدعوى الماثلة يستهدف أساسا وقف تنفيذ صرف قيمة خطابي الضمان المشار اليهما حتى يقضى في موضوع الدعوى ، ولا شك أن صرف قيمة هذين الخطابين لا يعتبر من قبل النتائج التي يتعذر تداركها في مفهوم حكم المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة ، لأنه بوضع الشركة الطاعنة فيما لو قضى لصالحها في موضوع الدعوى أن تسترد ما سبق أن دفعته من ضريبة جمركية عن الرسالتين المذكورتين . يضاف الى ذلك أن الثابت من المستندات أن مصلحة الجمارك قد طلبت فعلا بكتابتها رقم ٧٩٣٥ بتاريخ ١١/٧/١٩٨٣ من البنك الأهلي « بمصدر خطابي الضمان » سرعة سداد قيمتهما . لذا فإن القدر المتيقن في المنازعة الماثلة أن طلب وقف التنفيذ فاقد لركن

الاستعجال حقيقا بالرفض دون حاجة الى بحث ركن الجدية . سيما وأن ثمة واقعة ذكرتها الجمعية الطاعنة في عريضة الدعوى — ولم تتلفها الجهة الادارية — كان يتعين على الحكم المطعون فيه وهو بصدد بحث ركن الجدية أن يستوفيها وهي أن الجمارك أقرجت عن البضاعة افرجا مؤقتا بعد تقديم خطايبى الضمان المشار اليهما وقبل تاريخ العمل بالقرار الوزارى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٣ . وأنه لئن كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برفض طلب وقف التنفيذ على غير الاسباب المتقدمة ، الا أنه وقد اتفق فى النتيجة التى انتهى اليها مع ما تذهب اليه هذه المحكمة ، يغدو الطعن حقيقا بالرفض ، وتلزم الشركة الطاعنة بمصروفات الطعن .

( طعن رقم ٢٥١٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/١١/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم (٤٧١)

#### المبدأ :

**الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ ينتهى اثره ويستنفذ أغراضه لصدور الحكم فى الموضوع — يكون الاستمرار فى نظر الطعن فى هذا الحكم غير ذى موضوع ولا جدوى منه — اذ يعد الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ حكما وقتى بطبيعته يقف أثره من تاريخ صدور الحكم فى موضوع الدعوى — من هذا التاريخ تترتب آثار الحكم الاخير — باعتباره فاصلا فى موضوع المنازعة واجب النفاذ من تاريخ صدوره .**

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الطعن رقم ٢٥٨١ لسنة ٢٩ قضائية فانه وان كان الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ له مقومات الاحكام وخصائصها بالنسبة الى وجوب تنفيذه ، وجواز الطعن عليه أمام المحكمة الادارية العليا ، الا أنه مع ذلك حكم وقتى بطبيعته ، يقف أثره من تاريخ صدور الحكم فى موضوع الدعوى . اذ من هذا التاريخ تترتب آثار الحكم الاخير ، باعتباره فاصلا فى موضوع المنازعة واجب

النفاز من تاريخ صدوره ، ومن ثم فان الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ ينتهى أثره ويستنفذ أغراضه لصدور الحكم فى الموضوع ، وعليه يكون الاستمرار فى نظر الطعن فى هذا الحكم الوقتى غير ذى موضوع ولا جدوى منه . ومن حيث أن الثابت من سياق ما تقدم أن الطعن سالف الذكر ينصب على طلب الغاء الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فى الدعوى رقم ١١٩٩ لسنة ٣٧ قضائية آنفة الذكر ، وقد صدر أثناء نظر هذا الطعن الحكم فى موضوع هذه الدعوى ، وبالتالي فان هذا الطعن يصبح غير ذى موضوع مما يقتضى الحكم باعتبار الخصومة منتهية فى شأنه .

( طعون رقم ٢٥٨١ لسنة ٢٩ و ١٢٩١ و ١٢٩٩ و ١٣٢٥ لسنة ٣١ هـ —  
جلسة ١٦ / ١ / ١٩٨٨ )

ساساً — استقراء ظاهر الأوراق

دون التطفل في الموضوع

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

وقف تنفيذ القرار الإداري اجراء وقتي مستعجل طبقاً للمادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة — مدار القضاء بوقف التنفيذ توافر ركتي الجدية والاستعجال — قوام الجدية رجحان احتمال القضاء بالقضاء القرار عند بحث مشروعيته في قضاء الموضوع ، استنادا الى ظاهر الأمر دون تطرق الى دقيق البحث الموضوعي — قوام الاستعجال ان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها — مناط وقف التنفيذ هو ذات مناط الالغاء باعتبار الأول فرعا وقتيا عن الثاني وهو توافر المصلحة عند رفع الدعوى وتقديم الطلب — يجب أن تستمر المصلحة قائمة كاملة حتى الحكم ، فإذا ما زال في أية لحظة قبل الحكم يتعين أخذ ذلك في الاعتبار ، وترتيب النتائج الواجب ترتيبها على ذلك .

المحكمة : ومن حيث أن مدار القضاء بوقف تنفيذ القرار الإداري باعتباره اجراء وقتيا مستعجلا طبقاً للمادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة هو توافر ركتي الجدية والاستعجال وقوام الأول استظهار رجحان احتمال القضاء بالقضاء القرار عند بحث مشروعيته في قضاء الموضوع ، استنادا الى ظاهر الأمر دون تطرق الى دقيق البحث الموضوعي وقوام الثاني أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . ومناط وقف التنفيذ هو ذات مناط الالغاء باعتبار الأول فرعا وقتيا عن الثاني هو توافر المصلحة عند رفع الدعوى وتقديم الطلب والتي يجب أن تستمر قائمة كاملة حتى الحكم ، فإذا ما زال في أية لحظة قبل الحكم يتعين أخذ ذلك في الاعتبار وترتيب النتائج القانونية الواجب

ترتيبها على ذلك واذ كان الثابت من الأوراق أن الواقعة مشار البحث كانت ضبط شخص آخر يؤدي الامتحان بدلا من المطعون ضده واحالة الأمر الى النيابة العامة التي باشرت التحقيق ثم منع المطعون ضده من حضور الامتحان ومن الاستمرار في الدراسة باجراء من عميد الكلية كان محل دعوى المطعون ضده تضمنت طلب وقف التنفيذ عن دور فبراير ١٩٨٥ برقم ٣٨٣٣ لسنة ٣٩ ق حكم فيها بجلسة ١٩٨٥/٨/٦ برفضه ، ثم أقام المطعون ضده دعوى ثانية برقم ٥٩٥٠ لسنة ٣٩ ق تناولت امتحان سبتمبر ١٩٨٥ ثم نوفمبر ١٩٨٥ صدر فيها الحكم المطعون ضده في ٢٩/١٠/١٩٨٥ بعد ان كان المطعون ضده قد أحيل الى التحقيق الذي انتهى الى مسئوليته واحالته الى مجلس التأديب الذي قرر في ١٣/١/١٩٨٦ فصله نهائيا من الجامعة وتأيد بقرار مجلس التأديب الاستثنائي في ٢٨/٤/١٩٨٦ ، وذلك بعد رفع الطعن الحالي في ٢٦/١٢/١٩٨٥ وبذلك فان الوضع القانوني حاليا للمطعون ضده أنه مفصول نهائيا من الجامعة وبهذا الوصف لا يجوز مواصلة الدراسة بها أو دخول امتحاناتها ، ومن ثم فقد زالت مصلحته في طلبه المطعون في الحكم الصادر فيه بالطعن الحالي بالسماح له بالدراسة ودخول الامتحانات ، اذ لا يجوز له ذلك طالما أن قرار فصله النهائي من مجلس التأديب الاستثنائي لازال قائما . وهذا الدفع القانوني بنفيه المصلحة ينفي في نفس الوقت ركزي وقف التنفيذ وهما الجدية والاستعجال ، مما يتعين معه الغاء الحكم المطعون فيه ورفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

( طعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم (٤٧٨)

#### المبدأ :

يجب ان يلتزم قاضي المشروعية وهو بصدد تقدير ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ بحدود الاختصاص المقرر له كقاضى للأمور المستعجلة

في المجال الادارى — بحيث يقف اختصاصه في هذا الشأن عند استظهار وتقدير جدية المطاعن المنسوبة الى القرار الادارى بالنظر الى ظاهرها استخلاصا من ظاهر الأوراق دون الغوص في موضوع المنازعة والتعمق في تمحيصها •

**المحكمة :** ومن حيث أن قاضى المشروعية وهو بمصدد تقرير ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ يجب أن يلتزم بحدود الاختصاص المقرر له كقاضى للأمور المستعجلة في المجال الادارى بحيث يقف اختصاصه ، في هذا الشأن ، عند استظهار وتقدير جدية المطاعن المنسوبة الى القرار الادارى بالنظر الى ظاهرها ، استخلاصا من ظاهر الأوراق ، دون غوص في موضوع المنازعة والتعمق في تمحيصها ووزن الدلائل الموضوعية وزنا دقيقا متعمقا اذ أن ذلك كله يكون من اختصاص قاضى الموضوع ، وذلك حتى لا يكون تصدى قاضى المشروعية للفصل في طلب وقف التنفيذ فضلا في أصل طلب الالغاء •

( طعن رقم ٧٤٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٠/١١/٢٤ )

سابعا — عدم التقيد بإجراءات تحضير الدعوى

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

الأصل لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وإبداء رأيها القانونى مسببا فيها طبقا لقانون مجلس الدولة — يترتب على الإخلال بهذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم — لا يصدق ذلك على طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب الحكم بإلغائه •

**المحكمة :** بالنسبة الى السبب الأول من أسباب الطعن ، وهو بطلان الحكم الصادر في الدعوى لعدم تحضيرها وتقديم تقرير بالرأى القانونى فيها قبل إصداره ، فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الأصل أنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وإبداء رأيها القانونى مسببا فيها طبقا لقانون مجلس الدولة ، ويترتب على الإخلال بهذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم الذى يصدر في الدعوى • إلا أن هذا الأصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب الحكم بإلغائه ، لأن إرجاء الفصل في هذا الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوى على اغفال لطبيعته وتفويت لأغراضه وإهدار لطابع الاستعجال الذى يتسم به ويقوم عليه ، وللمحكمة قبل أن تتصدى لبحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل صراحة وعلى وجه قاطع في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، وذلك حتى لا يحمل قضاؤها في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمنى برفضها • ولما كان الفصل في هذا الموضوع ضروريا



ولازما قبل التعرض لموضوع طلب وقف التنفيذ ، وهي بلا شك تتسم  
مثله بطبيعة خاصة قوامها الاستمجال ، فان ذلك يستوجب عدم التقيد  
بالجراءات تحضير الدعاوى وتجهيتها للرافعة عن طريق هيئة مفوضي  
الدولة • وبناء على ذلك فان النعمى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه  
من أوجه الطعن يكون غير قائم على سبب سليم من القانون •

( طعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٢١ )

ثامنا — التصدى لبعض المسائل الفرعية

قبل الفصل في طلب وقف التنفيذ

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ :

طلب وقف التنفيذ — أثره على قواعد الاختصاص .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن على محكمة القضاء الإداري ( وغيرها من جهات القضاء الإداري ) ولو كانت بمصد الفصل في طلب وقف التنفيذ أن تتصدى لأمر اختصاصها حتى لا تفصل في طلب وقف التنفيذ حال كون الدعوى برمتها مما يخرج نظرها عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

( طعن رقم ٢٩٢٦ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٨٧ )

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ :

قبل أن تتصدى المحكمة لبحث طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه عليها أن تفصل مراحة وعلى وجه قاطع في بعض المسائل الفرعية ، سواء من تلقائها أو إزاء دفع من نوى الشان يتعلق بالاختصاص أو بعدم قبول الدعوى — تعرض المحكمة للطلب مباشرة قبل الفصل في المسائل المذكورة يكون مخالفا للقانون إذا انضح أنها غير مختصة بنظر الدعوى ، أو ان الدعوى كانت غير مقبولة شكلا أرفعها بعد الميعاد القانوني .

**المحكمة :** ومن حيث أن الرأي قد استقر على أنه من اللازم قبل أن تتصدى المحكمة لبحث طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه أن

تفصل صراحة وعلى وجه قاطع في بعض المسائل الفرعية سواء من تلقائها أو إذا كان ثمة دفع من ذوى الشأن يتعلق بالاختصاص أو بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وذلك حتى لا يحمل قضاؤها في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمني باختصاصها ويقبول الدعوى شكلا أو برفض ما قد أثير في هذا الشأن من دفع . وإذا كان الفصل في هذه المسائل ضروريا ولازما قبل التعرض لموضوع طلب وقف التنفيذ ، فإن تعرضها لهذا الطلب مباشرة قبل الفصل في المسائل المذكورة يكون مخالفا للقانون إذا اتضح أنها غير مختصة بنظر الدعوى أو أن الدعوى كانت غير مقبولة شكلا لرفعها بعد الميعاد القانوني .

( طعن رقم ٣١٩٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٢ )

#### المبدأ :

المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — الخصومة القضائية تنعقد في الدعوى بشقيها المستعجل والموضوعي برفعها الى المحكمة — فصل المحكمة في الطلب يستوجب منها التصدى لاختصاصها — لدواعي الاستعجال يجوز للمحكمة أن تتجاوز عن طلب تحضيره وتقديم رأى مسبب فيه .

المحكمة : ومن حيث انه عن مدى سلطة المحكمة عند بحث الشق المستعجل المتعلق بوقف تنفيذ القرار الادارى فان المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » ومفاد ذلك أن الخصومة

انقضائية تتمتع في الدعوى بشقيها المستعجل والموضوعى برفعها الى المحكمة وأن الفصل في طلب المدعى بوقف تنفيذ القرار محل الطعن يتضمن حسما مسبقا بحيث ما اذا كانت المحكمة مختصة قانونا بنظر الدعوى بشقيها ومدى توافر شروط قبول الدعوى شكلا ونظرا لدواعي الاستعجال في هذا الطلب فانه لا تثريب على المحكمة وهي بصدد الفصل فيه أن تتجاوز عن طلب تحضيره لدى هيئة مفوضى الدولة أو تقديم رأى مسبب فيه لما يترتب عليه من استطالة أمد الفصل في هذا الشق العاجل فقتضيع الحكمة من تقريره كاستثناء على خلاف الأصل .

(طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤)

### قاعدة رقم (٤٨٣)

#### المبدأ :

يتعين على محكمة القضاء الادارى قبل الفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ — ان تفصل أولا في جميع الدفوع الشككية والمسائل الفرعية المؤثرة في الدعوى — سواء تلك التى يعرضها الخصوم أو التى تكون من النظام العام .

**المحكمة :** ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه قبل ان تتصدى محكمة القضاء الادارى للفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ يتعين عليها أن تفصل أولا في جميع الدفوع الشككية والمسائل الفرعية المؤثرة في الدعوى سواء تلك التى يعرضها الخصوم أو التى تكون من النظام العام وتلتزم المحكمة بالتصدى لها من تلقاء نفسها ولو لم يدفع بها أمامها كالمسائل المتعلقة بعدم الولاية لمحاكم مجلس الدولة أو بعدم الاختصاص أو بعدم قبول الدعوى أو بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها وكل ذلك حتى لا يحمل قضاءها في موضوع الطلب المستعجل دون البت والحكم الحاسم المصريح في تلك الدفوع على

أنه قضاء مقصود من المحكمة برفضها وبالتالي فلا يجوز اثارته مرة أخرى عند نظر الموضوع لأن قضاءها السابق وقف التنفيذ يعتبر قضاء قطعيا تستنفذ به المحكمة ولايتها في نظر الدفوع الشكالية وغيرها من المسائل الفرعية •

ومن حيث أنه لما كان من المسلم به ان الفصل في تلك الدفوع انما ينسحب بحكم اللزوم على شقي الدعوى سواء المستعجل أو الموضوعي ويؤثر فيه ، بلا تثريب على المحكمة ان هي انتهت في بحثها خلال نظرها لطلب وقف التنفيذ عند الفصل بحكمها في هذا الطلب بانها غير مختصة اذ ان الدعوى غير مقبولة شكلا أو انه لا يجوز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أو في غير ذلك من الدفوع التي تتأثر بها الدعوى برمتها حيث يتعين — كما سلف البيان — على المحكمة ان تفصل في الدفوع المتعلقة بالاختصاص وبالشكل عند نظرها الشق المستعجل بحيث ينسحب حكمها في هذه الامور وينعكس أثر قضائها على الشقين معا •

(طعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٩١)

## تاسعا - مسائل متنوعة

### قاعدة رقم ( ٤٨٤ )

#### المبدأ :

احالة الدعوى من المحكمة المدنية الى محكمة القضاء الادارى  
وقرار هذه المحكمة بضم هذه الدعوى الى الدعوى المقامة امامها عن  
ذات القرار الادارى - يترتب عليه اندماج الدعويين لوحدة موضوعها  
فهو فى الأولى طلب وقف التنفيذ وفى الثانية طلب وقف تنفيذ والغاء ذات  
القرار - تلاقى الطلب العاجل فى الدعوى الأولى بالطلب الموضوعى  
فى الدعوى الثانية يجعل الطلب العاجل بوقف التنفيذ مقبولا .

**المحكمة :** ومن حيث انه ولئن كانت الطلبات فى الدعوى رقم  
١٢٥٤ لسنة ٣٧ القضائية بعد احالتها من المحكمة المدنية ، على نحو  
ما حدده المدعى فيها أمام محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بجلسة  
٢٥ من أغسطس سنة ١٩٨٣ ، تنحصر فى طلب وقف تنفيذ القرار  
المطعون فيه ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على عدم قبول طلب  
وقف التنفيذ متى أقيمت به الدعوى استقلالا دون أن يرتبط بطلب  
موضوعى بالالغاء ، الا أنه متى كانت محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية  
قد قررت ضم الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٧ القضائية للدعوى رقم ٧٢٥  
لسنة ٣٧ القضائية بغانه بهذا القرار تندمج الدعويان لوحدة موضوعهما  
فهو فى الأولى طلب وقف التنفيذ وفى الثانية طلب وقف تنفيذ والغاء ذات  
القرار وبذلك يتلاقى الطلب العاجل فى الدعوى رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٧  
القضائية مع الطلب الموضوعى بالالغاء فى الدعوى رقم ٧٢٥ لسنة ٣٧  
القضائية فيكون مقبولا . ذلك أنه وان كان ضم دعويين تختلفان سببا  
وموضوعا الى بعضها تسهila للاجراءات لا يترتب عليه ادماج احدهما  
فى الأخرى بحيث تنقد كل منهما استقلالها الا أن الامر يختلف اذا كان  
موضوع الطلب فى احدى الدعويين المضمومين هو بذاته كل أو بعض

الطلبات في الدعوى الاخرى فلنفا ، في هذه الحالة ، يتدمجان وتتقد كل منهما استقلالها .

( طعن رقم ٦٨٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٤/١/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم (٤٨٥)

#### المبدأ :

لا محل لاعادة الدعوى امام محكمة القضاء الادارى للفصل من جديد في الشق المستعجل — من الملائم التصدى لبحث طلب وقف التنفيذ . على هدى ما تأخذ به المحكمة في الطعون المماثلة المعروضة عليها والمتعلقة بذات القرار .

**المحكمة :** ومن حيث ان محل الدعوى رقم ٣٣٣٠ لسنة ٤٢ ق وهو طلب وقف تنفيذ والغاء قرار وزير الزراعة رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٨٧ يرتبط بدعوى اخرى متعددة صدر فيها الحكم بوقف تنفيذ هذا القرار وأن الاحكام الصادرة هى موضع طعون متعددة أمام المحكمة الادارية العليا ، فمن ثم لا محل لاعادة الدعوى لمحكمة القضاء الادارى للفصل من جديد في الشق المستعجل ، ويكون من الملائم التصدى لبحث طلب وقف التنفيذ في ضوء ما هو ظاهر من الاوراق وعلى هدى ما تأخذ به المحكمة في الطعون المماثلة المتعلقة بذات القرار .

( طعن رقم ٢١٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٤/٧/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم (٤٨٦)

#### المبدأ :

المادة ٤/٢١٢ من قانون المرافعات — لا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف التنفيذ ما لم يحكم قاضى التنفيذ بالوقف — لا يبرى

هذا الحكم على أول اشكال بقيمة الطرف المتترم بالسند التنفيذي اذا لم يكن قد اختصم في الاشكال السابق .

**المحكمة :** ومن حيث أن مؤدى الفقرة الرابعة من المادة ٣١٢ من قانون المرافعات أنه لا يترتب على تقديم أى اشكال آخر وقف التنفيذ ما لم يحكم قاضى التنفيذ بالوقف ، ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على أول اشكال بقيمة الطرف المتترم فى السند التنفيذي اذا لم يكن قد اختصم فى الاشكال السابق .

ومن حيث أن الثابت أن المنسوب الى الطاعن . . . . . هو عدم تمكينه الشاكى . . . . . من الاشكال فى التنفيذ فالثابت من التحقيقات أن الطاعن أفهم الشاكى بأنه لا توجد جدوى من الاشكال لأنه سبق تهديد اشكال من الغير وعرض على السيد قاضى التنفيذ وقضى فيه بالرفض وبالاستمرار فى التنفيذ وبناء على ذلك كف عن الاعتراض وانه لو عمل الاشكال سوف يقضى فيه بالرفض ولم يصمم الشاكى على عمل الاشكال أو تقديم رسومه ولو صمم على ذلك بعرض الأمر على قاضى التنفيذ . وهذا ما قرره الرائد . . . . . فى التحقيق الذى صاحب المحضر عند التنفيذ .

ومن حيث أن الواضح مما تقدم أن الطاعن اذ قام بتنفيذ الحكم رقم ٢٣٨٧ سنة ١٩٩٠ بعد أن أصبح الحكم واجب التنفيذ واستوفى اجراءاته وكافة أوراقه وبعد عمل اشكالين رفض الأول وأمر قاضى التنفيذ فى الثانى بعد عرضه عليه رفضه والاستمرار فى التنفيذ . فانه يكون قد أدى عمله وفقا لنص المادة ٣١٢ مرافعات السابق بيانها وخاصة أوراق التنفيذ كانت كاملة ، وأنه سبق أن أقيم اشكال من المحكوم ضده فى الحكم المطلوب تنفيذه أمام المحكمة بالاشكال رقم ١٩٩٠/٤٠٥ والذى قضى فيه بجلسة ١٦/٢/١٩٩١ برفضه ، ثم حرر اشكال آخر من شخص يدعى . . . . . ادعى أنه يهوز العين



محل النزاع وعرض هذا الاشكال الثانى على قاضى التنفيذ الذى أصدر قراره بالاستمرار فى اجراءات تنفيذ الحكم بناء على ما تقدم من مستندات واجراءات سبقت عملية التنفيذ فان ما قام به يكون صحيحا ومتقنا مع أحكام القانون ، فليس له أن يتمتع عن التنفيذ — فى مثل هذه الظروف بعد رفض اشكالين وان الاشكال الجديد كان اشكالا ثالثا . ، كما أن ما قام به الطاعن من اتهام الشاكى — أثناء التنفيذ عندما رغب فى عمل اشكال باعتبار ان هذا هو الاشكال الثالث فى تنفيذ الحكم بعدم جدوى ذلك ، لانه سبق عمل اشكالين فى التنفيذ الأول رفض بحكم فى الدعوى رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٩٠ والثانى رفض من قاضى التنفيذ وأمر بالاستمرار فيه فانه لا يكون قد اخطأ لانه قرر للشاكى معلومات قانونية صحيحة لانه كما سبق يعتبر الاشكال المطلوب هو الاشكال الثالث فى التنفيذ ومع ذلك كان بوسع الشاكى أن يصمم على عمل الاشكال أمام المحضر ودفع الرسوم المقررة لذلك الا انه لم يفعل .

ومن ثم فان تقرير مسئولية الطاعن على أساس استمراره فى التنفيذ وامتناعه عن عمل اشكال فى التنفيذ طلب منه الشاكى/ . . . . لا يقوم على أساس سليم وأن ما استند اليه حكم مجلس التأديب من أن الطاعن أجهز على الشاكى لتنفيذ باقى المخطط بتنفيذه الحكم ولم يمكنه من عمل اشكال فى التنفيذ متعارض مع ما هو ثابت من استيفاء التنفيذ لأوراقه ومستنداته وفى ضوء ما هو ثابت من أنه سبق عمل اشكالين قبل التنفيذ ورفض الأول من المحكمة وأمر قاضى التنفيذ بالاستمرار فى التنفيذ بالنسبة للثانى ، وبالتالي فان الاوراق لم تكشف عن صدور أى عمل من الطاعن تشكل مخالفة تأديبية وذنباً ادارياً يستوجب عقابه ومن ثم فان مجلس التأديب اذ قرر ادانته — ومجازاته بعقوبة الفصل فان قراره يكون قد صدر على أساس غير سليم من الواقع والقانون الامر الذى يتعين معه الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه بالنسبة له فيما تضمنه من مجازاته بعقوبة الفصل من الخدمة والحكم ببرامته مما نسب اليه .

(طعن رقم ١١١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٩٣/٢/٢٧)

## الفصل الثالث

### دعوى التسوية

#### الفرع الأول — التفرقة بين دعوى الالغاء

#### ودعوى التسوية

#### قامدة رقم (٤٨٧)

المبدأ :

دعوى الالغاء ودعوى التسوية — التفرقة بينهما تقوم على أساس النظر الى المصدر الذى يستمد منه العامل حقه — ان كان هذا الحق مستمدا مباشرة من قاعدة تنظيمية كانت الدعوى تسوية — القرارات الصادرة من جهة الادارة في هذا الشأن تعد اجراءات تنفيذية تهدف الى مجرد تطبيق القانون على حالة العامل وحمل ما نص القانون اليه — اما اذا كان الامر موكولا للسلطة التقديرية للجهة الادارية فان قرارها الصادر بالترحيل او المنع يعد من قبيل القرارات المنشئة — وتضخى الدعوى بذلك من دعاوى الالغاء — تطبيق — العاملون بالهيئة العامة لسوق المال يخضعون بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٠ للاتحة العاملين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الصادرة بقرار من نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد — المادة ١١ من هذه اللائحة اجازت للهيئة تعيين العامل الذى تزيد خبرته الزمنية على المدة المطلوب توافرها لشغل وظيفته على أساس ان تضاعف الى بداية الارتباط عن كل سنة من السنوات الزائدة علاوة من علاوات الوظيفة ويحد أقصى نهاية ربط الوظيفة — مؤدى فلك ان الهيئة انما تترخص في هذا الشأن — فتملك تعيين العامل على أساس افادته من هذا الحكم وتجري التعيين على أساس الربط المقرر للوظيفة (مضمون) — كما وان لها من باب أولى ان تقصر الامر على منحة علاوات

عن بعض سنوات الخبرة الزائدة دون بعضها الآخر وفقا لما تقرره  
ملائما — العامل لا يستمد حقه في الحصول على تلك العلاوات من  
القانون على وجه الوجوب — الامر في هذا الصدد منوط بالسلطة  
التقديرية للجهة الادارية .

**المحكمة :** وحيث ان لائحة العاملين بالهيئة العامة للاستثمار  
والمناطق الحرة الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون  
الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد والتي يخفض لها العاملون بالهيئة  
العامة لسوق المال بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٥ لسنة  
١٩٨٠ قد نصت في المادة ( ١١ ) على أنه يجوز بقرار من السلطة المختصة  
بالتعيين تعيين العامل الذي تزيد مدة خبرته الزمنية عن المدة المطلوب  
توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية المربوط عن كل  
سنة من السنوات الزائدة علاوة من علاوات الوظيفة ويحد أقصى نهاية  
ربط هذه الوظيفة وتحدد لجنة شئون العاملين أقدميته في الوظيفة  
المعين بها .

وحيث أنه قضاء هذه المحكمة جرى على أن التفرقة بين دعاوى  
الالغاء ودعاوى التسوية تقوم على أساس النظر الى المصدر الذي يستمد  
منه العامل حقه فان كان هذا الحق مستمدا مباشرة من قاعدة تنظيمية  
كانت الدعوى تسوية ، وكانت القرارات الصادرة من جهة الادارة في  
هذا الشأن محض اجراءات تنفيذية تهدف الى مجرد تطبيق القانون على  
حالة العامل وحمل ما نص عليه القانون اليه أما اذا كان الامر موكولا  
للسلطة التقديرية للجهة الادارية فان قرارها الصادر بالمنح أو المنع يعد  
من قبيل القرارات المنشئة وتضحي الدعوى من ثم من دعاوى الالغاء .

وحيث أن المادة ( ١١ ) المشار اليها تجاوزت الهيئة تعيين العامل الذي  
تزيد مدة خبرته الزمنية على المدة المطلوب توافرها لشغل وظيفته على  
أساس أن تضاف الى بداية المربوط عن كل سنة من السنوات الزائدة

علاوة من علاوات الوظيفة ويحد أقصى نهاية ربط الوظيفة ومؤدى ذلك أن الهيئة إنما تترخص في هذا الشأن فتتلك تعين العامل على أساس اقامته من هذا الحكم ومنحه علاوات تقابل سنوات الخبرة الزائدة وبحد أقصى نهاية ربط الوظيفة كما تملك الا تعمل هذا الحكم وتجري التعيين على أساس الربط المقرر للوظيفة فحسب كما وان لها من باب أولى أن تقتصر الامر على منحة علاوات عن بعض سنوات الخبرة الزائدة دون بعضها الآخر وفقا لما تصدره ملائمتا وتأنسه من ظروف الحال واعتبارات الصالح العام ، ودون الزام عليها في هذا الصدد طالما أن النص لم يرد بصفة الوجوب ، وهو ما لا يتأتى معه القول بان العامل يستمد حقه في الحصول على تلك العلاوات من القانون مباشرة دون أن يظاهر ذلك دليل وانما الأمر في هذا الصدد منوط بالسلطة التقديرية للجهة الادارية .

وحيث أن الهيئة المدعى عليها كانت قد أصدرت القرار رقم ٣١ في ١٩٨١/٥/٢١ بتعيين المدعى في الدرجة الرابعة المكتبية اعتبارا من ١٩٨١/٣/١ مع منحه أول مربوط تلك الدرجة ثم اعادت النظر في هذا القرار بناء على الطلب المقدم من المدعى لنحه علاوات عن مدة خبرته الزائدة طبقا للمادة ( ١٠ ) من اللائحة واصدرت القرار رقم ٥٥ في ١٩٨١/٧/١٣ بإضافة ست علاوات الى مرتبه قيمتها ٢٤ جنيها ليصبح مرتبه ٦٤ جنيها كما نص القرار على حساب مدة ستة سنوات ضمن مدة خدمته الكلية بالهيئة . واذ تظلم المدعى من هذا القرار في ١٩٨١/٨/٥ ولم تقم دعواه الا في ١٩٨٥/٢/٢٦ فمن ثم تكون دعواه قد اقيمت بعد الميعاد مفتقده سند قبولها شكلا ، ولا وجه بعدئذ لما ساقه الطعن من أن الجهة الادارية عادت واصدرت في ١٩٨٥/١/١٤ قبيل رفع الدعوى في ١٩٨٥/٢/٦ القرار رقم ( ٥ ) بحساب مدة خبرة أخرى للمدعى في الاقدمية مما يتعين معه اعتبار الدعوى طعنا في ذلك القرار الاخير لا وجه لذلك بحسبان أن القرار رقم ( ٥ ) ليس سحبا أو تعديلا للقرار المطعون فيه برقم ٥٥ الصادر في ١٩٨١/٧/١٣ والذي استغفرت للجهة الادارية سلبها بمجوده صدور صحتها وفق أحكام القانون وانما

صدر القرار رقم ( ٥ ) المشار اليه على التعديل الذى أجري في المادة ( ١٢ ) من لائحة العاملين بالهيئة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١١٦/٦/١٩٨٤ بحسب مدة الخبرة السابقة مع عدم جواز صرف أكثر من خمس علاوات عنها فضلا عن أن البين من استعراض وقائع النزاع أن المدعى لم يواجه ثمة طعنا الى قرار الهيئة رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ ، وإنما ينصب طعنه على القرار الاول رقم ( ٥٥ ) الذى اقتصر على منحه ست علاوات عن مدة خبرته الزائدة عن المدة المقررة قانونا .

وحيث أنه على هذا المقتضى يكون المدعى قد أقام دعوام بعد الميعاد  
فهى لذلك غير مقبولة شكلا .

( طعن رقم ١٣١٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١/١/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٨ )

#### المبدأ :

التفرقة بين دعاوى الالغاء ودعاوى تسوية الحالة الوظيفية تقوم على أساس النظر الى المصدر الذى يستمد منه الموظف حقه - اذا كان هذا الحق مستمدا مباشرة من قاعدة تنظيمية كانت الدعوى من دعاوى التسوية وكانت القرارات الصادرة من جهة الادارة في هذا الشأن مجرد اجراءات تنفيذية تهدف الى تطبيق القانون على حالة الموظف - اذا استلزم الأمر صدور قرار ادارى خاص يقوله هذا المركز القانونى كانت الدعوى من دعاوى الالغاء .

المحكمة : ومن حيث أنه من المقرر أن التفرقة بين دعاوى الالغاء ودعاوى تسوية الحالة الوظيفية تقوم على أساس النظر الى المصدر الذى يستمد منه الموظف حقه فإن كان هذا الحق مستمدا مباشرة من قاعدة تنظيمية كانت الدعوى من دعاوى التسوية وكانت القرارات

الصادرة من جهة الادارة في هذا الشأن مجرد اجراءات تنفيذية تهدف الى تطبيق القانون على حالة الموظف وحمل ما نص عليه القانون اليه ، أما اذا استلزم الامر صدور قرار ادارى خاص يخوله هذا المركز القانونى الذاتى كابت الدعوى من دعاوى الالغاء .

ومن حيث أن المادة ٢٥ مكررا من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « مع مراعاة حكم البند ( ١ ) من الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التى يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجداول التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف .

ويمنح العامل الذى يعين وفقا لأحكام الفقرة السابقة أول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضاف اليه هذه العلاوة أيهما أكبر حتى وأن تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ، وتمنح هذه العلاوة لن يعاد تمييزه بوحدة أخرى بالمؤهل الاعلى الذى حصل عليه » .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق فى الواقعة المعروضة أن الطاعنة كانت تشغل وظيفة مساعد فنى بالدرجة الثانية فى المجموعة النوعية الفنية بمعهد البحوث الطبية التابع لجامعة الاسكندرية ، وبعد حصولها على بكالوريوس التجارة وبناء على طلبها ، صدر قرار رئيس جامعة الاسكندرية رقم ٤١٠ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٤ بتعيينها فى وظيفة أخصائى حسابات وموازنة ثالثة بالمجموعة النوعية التخصصية للتمويل والمحاسبة بالدرجة الثالثة التخصصية مع الاحتفاظ لها بمرتبتها الذى كانت تتقاضاه فى الوظيفة السالفة مضاف اليه العلاوة ، وقد أثار هذا القرار فى

ديبلجته الى القانون رقم ١١٥/١٩٨٣، وهو القانون الذى اضيفت بمقتضاه المادة ٢٥ مكررا الى قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٨، كما يبين من نص المادة الاولى من هذا القرار أنه صدر بتعيين بعض العاملين بالجامعة ممن حصلوا على مؤهلات عليا أثناء الخدمة مع مراعاة الاحتفاظ لهم بمرتباتهم مع العلاوة أو أول مربوط الدرجة و علاوة من علاواتها أيهما أكبر . الأمر الذى مفاده أن هذا القرار صدر استنادا الى السلطة التى خولتها المادة ٢٥ مكررا سالفه الذكر الى الجهة الادارية المختصة فى تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى .

ومن حيث أن التعيين طبقا للحكم الوارد فى المادة ٢٥ مكررا من قانون العاملين هو من قبيل الملامات المتروكة للسلطة الادارية المختصة ، ومن ثم فهو يخضع لسلطانها التقديرية دونما الزام عليها بتعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى ، اذ لم يقيد المشرع باجراء هذا التعيين وانما ورد النص فى هذه المادة صريحا بأنه « يجوز للسلطة المختصة بتعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى ... » وبذلك خضع أمر هذا التعيين لسلطانها التقديرية ، ومن ثم فلا يستمد العامل الذى يحصل أثناء الخدمة على مؤهل أعلى حقه فى التعيين فى الوظيفة التى يتوافر فيه شروطها من قاعدة تنظيمية عامة واجبة التطبيق على حالته بل من القرار الادارى الذى يصدر بتعيينه من الجهة الادارية المختصة ببناء على سلطتها التقديرية ، فهذا القرار هو الذى ينشئ للعامل مركزه القانونى الجديد وبحكم اللزوم فان قرار التعيين هذا انما يكون بتعيينه فى وظيفة معينة وفى الدرجة الخاصة بها ، ويتحدد بذلك مركزه القانونى الجديد المستمد من قرار التعيين . ومن ثم فان منازعة الطاعنة فى الوظيفة والدرجة الممينة عليها بمقتضى قرار رئيس الجامعة المشار اليه الصادر طبقا للسلطة المخولة له بمقتضى المادة ٢٥ مكررا السالفة انما هى من قبيل دعاوى الالغاء باعتبارها بمثابة طعن فى قرار التعيين خاصة وأنه ليس ثمة أى قاعدة تنظيمية عامة يمكن أن

تكون مصدرا لما يتطلب به الطاعة من أحقيتها في أن يكون تعيينها في الوظيفة التخصصية الجديدة — التي حصلت على المؤهل العالي اللازم لها — مقيد بالتعيين على الدرجة المالية التي كانت تشغلها في الوظيفة الفنية السابقة في مجموعة نوعية مختلفة ، مع ما فرضته المادة ١١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة من أن كل مجموعة نوعية تعد وحدة واحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل .

ومن حيث أن المنازعة الماثلة هي من قبيل دعاوى الالغاء حسبما سلف فانها تخضع لكافة الاجراءات والاحكام الخاصة بهذه الدعاوى ، وقد قضت المادة الثانية عشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ١٩٧٣/٤٧ على أنه لا تقبل الطلبات المقدمة رأساً بالطنن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئاسية ، ولما كان الثابت أن قرار التعيين المشار اليه صدر بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٦ فأقامت الطاعنة دعاوها الماثلة بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٧ ودون أن تتظلم اداريا من هذا القرار فان دعاوها تكون غير مقبولة شكلا ، ومن حيث أن الحكم المطعون فيه انتهى في قضائه الى ذلك فانه يكون بمنأى عن الالغاء الامر الذي يتعين معه رفض الطعن المائل موضوعا لعدم استناده على أساس صحيح من القانون أو الواقع .

(طنن رقم ٢٥١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩١/٢/٢٤)



## الفرع الثاني

ميعاد دعوى الالفاء لا ينصرف الى دعاوى التسوية

قاعدة رقم (٤٨٩)

**المبدأ :**

المنازعات المتعلقة بالمرتبات لا تتحصن القرارات الصادرة بشأنها -  
منح طبية كل الوقت بدل عيادة مما يمنح لأطباء نصف الوقت أى غير  
المتفرغين لهم المصلحى يعتبر مخالفة للقانون - ويتعين استرداد  
ما صرف للطبية المذكورة من بدل عيادة دون وجه حق .

**الحكمة :** ومن حيث أن النزاع المائل هو من المنازعات المتعلقة  
بالمرتبات فمن ثم لا تتحصن القرارات الصادرة بشأنها سواء بصرف  
البذل زيادة على المستحق قانونا أو بوقفه أو باسترداد ما سبق صرفه  
بالزيادة .

ومن حيث أن الثابت بملف خدمة المدعية أنها تقدمت بتاريخ  
١٩٧٤/٣/٧ بطلب للسيد الدكتور وزير الصحة ضمنته أنها تشغل وظيفة  
طبية أسنان بالفئة الثالثة بكادر أطباء نصف الوقت وأنها تقوم بعملها  
خير قيام وطلبت نقلها الى كادر أطباء كل الوقت وأنها مستوفية لكافة  
الشروط المطلوبة لنقلها من كادر أطباء نصف الوقت الى كادر أطباء كل  
الوقت وبذات التاريخ وافق مدير عام المنطقة الشرقية على الطلب ثم  
تأثر عليه فى التاريخ ذاته بأنه لا مانع لدى المديرية ويحرر للوزارة ثم  
تأثر عليه « بالدراسة والعرض فورا ولا مانع مبدئيا » وبتاريخ  
١٩٧٤/٤/١٧ حرر مدير عام مكتب وزير الصحة خطابا لوكيل الوزارة  
للشئون المالية والادارية ومعه الطلب المذكور مؤشرا عليه من الوزير  
بما سبق وطلب تنفيذ التأشيرة وموافاته بمذكرة بما تم للعرض على  
الوزير فأحيل الطلب للشئون الادارية فى ١٩٧٤/٤/٢١ ولشئون العاملين

في ١٩٧٤/٤/٢٣ وللتنقلات في ١٩٧٤/٤/٢٤ ثم تأثر عليه في ١٩٧٤/٤/٢٧ بأن يعرض فوراً وفي ١٩٧٤/٤/٢٨ تأثر من ميزانية الوظائف بأنه توجد فئة ١٤٤٠/٦٨٤ خالية (من ١٩٧٤/٤/٢١ للمعاش) لوظيفة طبيب أسنان كل الوقت بالديوان العام كمصرف مالى وقد تم حجزها لنقل المدعية عليها بتاريخ ١٩٧٤/٥/٤ حررت مذكرة بالموضوع وبأن الوزير وافق عليه مبدئياً بتاريخ ١٩٧٤/٣/٧ ووافقت لجنة شئون العاملين بالوزارة على نقل المدعية الى كادر أطباء كل الوقت واستوفيت التوقيعات بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٨ واعتمد المحضر من الوزير في ١٩٧٤/٧/٣٠ وصدر بذلك القرار رقم ١٤٨٧ لسنة ١٩٧٤ من وكيل وزارة الصحة للشئون المالية والادارية بتاريخ ١٩٧٤/٨/١٣ وتأثر به في السجلات ولدى شئون العاملين وفي ملف خدمة المدعية ، كما نفذت الوزارة هذا القرار كما هو ثابت من الكشف الملحق بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ بمنح الاطباء علاوة دورية من ١٩٧٥/٧/١ اذ دون اسم المدعية ضمن أطباء كل الوقت كما تضمن ذلك الكشف الملحق بالقرار رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٦ بمنح علاوات دورية من ١٩٧٦/١/١ كما أن الكشف رقم ٨ بأسماء من أرجعت أقدمياتهم طبقاً لقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تضمن اسم المدعية ضمن أطباء الاسنان كل الوقت وأن أقدميتها أرجعت في الدرجة الثالثة من ١٩٧١/١٢/٣١ الى ١٩٦٩/١٠/١ باعتبار أن مدة خدمتها بدأت منذ ١٩٥١/٩/١ .

ومن حيث أن الواضح من الوقائع المتقدمة أن نقل المدعية الى كادر أطباء كل الوقت منذ سنة ١٩٧٤ كان يمسعى دائماً منها وتحقيقاً لرغبتها وأن طلبها قدم للوزير فوافق عليه مبدئياً في ١٩٧٤/٣/٧ وصدر بنقلها قرار من وكيل الوزارة للشئون المالية والادارية بعد استيفاء الاجراءات المطلوبة وذلك في ١٩٧٤/٨/١٣ وكل ذلك يؤكد أن المدعية كانت على علم يقين بالمراحل التي مر بها طلبها طوال الخمسة أشهر السابقة على صدور القرار بنقلها الى أطباء كل الوقت وفضلاً عن ذلك فإن قرارات منحها

المعلاوة الدورية وتسوية حالتها طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها من أطباء كل الوقت لا شك قد وصلت الى عملها بمقتضى تنفيذها كما أن الثابت بالأوراق أن المدعية كانت تشغل وظيفة مدير مساعد كل الوقت بطريق النذب منذ سنة ١٩٧١ وظل هذا النذب يتجدد سنويا لأكثر من مرة رغم ما كان ينص عليه القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل تفرغ للأطباء من أنه لا يجوز وأن يمتد النذب الى نهاية السنة المالية الثالثة للسنة التى يتم فيها النذب .

ومن حيث أنه وقد صدرت موافقة الوزير على نقل المدعية الى كادر أطباء كل الوقت وصدر بذلك قرار وكيل الوزارة للشئون الادارية فى ١٣/٨/١٩٧٤ وتم تنفيذ ذلك عن طريق أجهزة الوزارة المختلفة فانه ما كان يجوز الاستمرار فى منح المدعية بدل عيادة بواقع أربعين جنيها شهريا باعتبارها طبيبة نصف الوقت ذلك أن هذا الخطأ الذى وقعت فيه مديرية الشئون الصحية بالاسكندرية ينطوى على مخالفة للواقع والقانون ولا يولد حقا للمدعية فى تقاضى ما صرف اليها بالزيادة عما هو مستحق لها ولا يصلح حجة للمدعية فى الاحتفاظ بما ليس حقا لها بل يتمين استرداد ما صرف بغير وجه حق .

(طنع رقم ٣٥٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٨٦)

### قاعدة رقم (٤٩٠)

#### المبدأ :

ميعاد الستين يوما خاص بدعوى الالفاء — دعوى المنازعة فى المعاش لا يجرى فى شأنها هذا الميعاد .

المحكمة : ومن حيث انه عن الدفع الذى ابدته جهة الادارة الطاعة بعدم قبول الدعوى شكلا لرقمها بعد الميعاد بمقولة انها تنطوى على طعن بالماء قرار لجنة التعويضات فيما تضمنه من التقرير بان اصابة

المدعى لم تكن بسبب الخدمة وان المدعى لم يراع الميعاد القانونى لاقامة دعوى الالغاء ، فان هذا الدفع لا يقوم على أساس سليم من القانون ذلك ان طلبات المدعى تقتصر في تسوية مستحققاته القانونية المترتبة على اصابته أثناء الخدمة اعمالا لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت والتأمين للقوات المسلحة والدعوى بهذه المثابة تعتبر من دعاوى المنازعة في المعاش وبالتالي لا يجرى في شأنها ميعاد الستين يوما المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة الذى يقتصر على طلبات الغاء القرارات الادارية دون غيرها من المنازعات .

( طعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم (٤٩١)

#### المبدأ :

المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — الميعاد المقرر لرفع الدعوى أمام المحكمة هو ميعاد يخص طلبات الالغاء — لا يجوز أن ينصرف هذا الميعاد الى ما عدا طلبات الالغاء من طلبات — ينعقد الاختصاص بنظرها لمحاكم مجلس الدولة — لم يحدد القانون مددا لرفع الدعاوى في المنازعات الادارية — الدعاوى التى ينعقد الاختصاص لمجلس الدولة بنظرها تكون مقبولة شكلا طالما ان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم .

**المحكمة :** ومن حيث أن موجب النعى على الحكم قد جاء سديدا ذلك ان الميعاد المقرر بقانون مجلس الدولة في المادة ٢٤ منه لرفع الدعوى أمام المحكمة هو ميعاد يخص طلبات الالغاء ، ومن ثم فلا ينصرف الى ما عداها من طلبات ينعقد الاختصاص بنظرها لمحاكم مجلس الدولة . واذا لم يحدد القانون مددا لرفع الدعاوى في المنازعات الادارية — خلاف ما يتعلق بدعاوى الالغاء — ومن ثم فان الدعاوى التى ينعقد الاختصاص

لمجلس الدولة بنظرها تكون مقبولة شكلا طالما أن الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم .

ومن حيث أن طلب الطاعنين أمام المحكمة التأديبية بمدينة أسيوط هو إلغاء قرار رئيس مجلس الوحدة المحلية لمركز سمالوط لتحصيلهم لمبلغ ٢٥٦٣٧٠٠ جنيها ، وهو القرار الذي صدر من الجهة الادارية باعتبار مسؤولية الطاعنين عما لحق بالجهة الادارية من أضرار ، فمن ثم فإن هذا الطلب في حقيقته هو منازعة في التعويض المستحق للجهة الادارية قبل بعض العاملين بها من جراء ما نسب اليهم من خطأ أدى الى ضرر لحق بالجهة الادارية وهو ما يلتزم مرتكبه بالتعويض .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك ارتباط القرار المطعون فيه بقرار جزاء اداري اذ أن المنازعة في كل منهما تنقسم عن الاخرى بحسب التكييف القانوني السليم ، فتكون المنازعة في قرار الجزاء هي في واقعها طلب إلغاء لقرار اداري ، أما المنازعة في قرار تحميل العامل لما لحق بالجهة الادارية من أضرار فهي في حقيقتها منازعة في التعويض المستحق ، مما يخضع كل منهما للاجراءات والقواعد الخاصة بقبول الدعوى والتي تختلف من حيث الميعاد المقرر لرفع الدعوى وفقا لما سلف ذكره .

ومن حيث أن الحكم الطعن وقد انتهى على خلاف ذلك الى اعتبار قرار تحميل الطاعنين قرارا اداريا يخضع الطعن عليه للميعاد المقرر بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة ، فمن ثم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما يوجب الغاؤه واعادة الدعوى للمحكمة التأديبية بمدينة أسيوط للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .

( طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٩/١٢/٣٠ )

### الفرع الثالث

جواز التنازل عن الاحكام الصادرة في دعاوى التسوية

قاعدة رقم (٤٩٢)

المبدأ :

الاحكام الصادرة من جهات القضاء الادارى في دعاوى التسوية  
يجوز للعامل التنازل عن تنفيذ الحكم الصادر لصالحه ضد الجهة الادارية  
باعتباره صاحب حق شخصى وله أن يتنازل عن حقه .

الاحكام الصادرة من جهات القضاء الادارى في دعاوى الالفاء  
يحظر التنازل عن تنفيذها ، لتعلق الامر فيها بالنظام العام الذى تقوم  
على اساسه الرقابة على مشروعية القرارات الادارية .

**الفتوى :** ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى  
الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/١/٤ فاستقرت  
نص المادة ١٤٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة  
١٩٦٨ التى تقضى بأن « الفزول عن الحكم يستتبع الفزول على الحق  
الثابت به » .

ومفاد ذلك أن المشرع أجاز في قانون المرافعات تنازل الخصم عن  
الحكم الصادر لمصلحته ، ويترتب على ذلك انقضاء الخصومة التى صدر  
الحكم فيها ، فيمتنع عليه تجديد المطالبة بالحق الثابت به — أى أصل  
الحق الذى رغبته به الدعوى لأن الحكم كقاعدة عامة من شأنه أن يبين  
حقوق الخصوم التى كانت لهم قبل رفع الدعوى ويقررها .

ويسرى ذات المبدأ على الاحكام الصادرة من جهات القضاء  
الادارى في دعاوى التسوية ، فيجوز للعامل التنازل عن تنفيذ الحكم  
الصادر لصالحه ضد الجهة الادارية ، باعتباره صاحب حق شخصى وله

ان يتنازل عن حقه • أما الاحكام الصادرة في دعاوى الالغاء فيحظر التنازل عن تنفيذها ، لتعلق الامر فيها بالنظام العام الذى تقوم على اساسه الرقابة على مشروعية القرارات الادارية •

ولما كان السيدان المذكوران — في الحالة المعروضة — قد تنازلا عن تنفيذ الحكم الصادر لصالتهما من محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٦ ق ، وبالتالي عن حقهما الذى قضى به الحكم بتسوية حالتهما في الدرجة السادسة المخفضة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بمرتب شهرى مقداره عشرة جنيهاً ونصف من تاريخ تعيينهما في الخدمة في ١٢/٣/١٩٦٢ ، وذلك ازاء ما تبين لهما من ان تنفيذ الحكم المذكور سيؤدى الى خفض الاجر المقرر لهما شهرياً من ١٤٢ جنيهاً الى ١٢٦ جنيهاً ومن ثم فلا مانع من قبول هيئة ميناء القاهرة الجوى لهذا التنازل لكون الدعوى المتنازل عن الحكم فيها من دعاوى التسوية •

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز التنازل عن تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ١٢٤٧ لسنة ٣٦ ق بالحالة المعروضة •

( ملف رقم ٧٢٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٩/١/٤ )

## الفرع الرابع

منازعات المرتبات والمعاشات والمكافآت  
المتعلقة بالموظفين العموميين من المستويين  
الثاني والثالث ومن يعادلهم من اختصاص  
المحاكم الإدارية

قاعدة رقم (٤٩٣)

### المبدأ :

المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مفادها —  
المحاكم الإدارية تختص بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات  
والمعاشات والمكافآت المتعلقة بالموظفين العموميين من المستويين الثاني  
والثالث ومن يعادلهم .

**المحكمة :** وحيث ان المادة ( ١٤ ) من قانون مجلس الدولة  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على ان « تختص المحاكم الادارية :

١ — بالفصل في طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها في البنود  
ثالثا ورابعا من المادة ( ١٠ ) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من  
المستوى الثاني والمستوى الثالث ومن يعادلهم .

٢ — بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت  
المستحقة لمن ذكروا في البند السادس أو لورثتهم » .

وحيث ان مفاد هذا النص ان المحاكم الادارية تختص بالفصل  
في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المتعلقة بالموظفين  
العموميين من المستويين الثاني والثالث ومن يعادلهم .

ومن حيث ان فئات المستوى الثاني الوظيفية وفقا للقانون رقم  
٥٨ لسنة ١٩٧١ تعادل الدرجة الثالثة وفقا للجدول رقم ٢ المرافق  
للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .



ومن حيث أن وظيفة مساعد ( أ ) شرطة تعادل الدرجة الثالثة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سواء أجرى هذا التعادل على أساس جدول مرتبات أعضاء وأفراد هيئة الشرطة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٨ وجدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أو على أساس الجدول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٨٣ والجدول المرفق بللقانون المشار اليه بعد تعديله بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ ، بحسبان ان مرتب مساعد ( أ ) شرطة في عام ١٩٧٨ هو ١٠٠٠/٤٢٠ وعلاوة ٢٤ جنيها ومرتب الدرجة الثالثة في ذات التاريخ هو ١٢٠٠/٣٦٠ وعلاوة ٢٤ جنيها ثم ٣٦ ابتداء من ٤٨٥ ثم ٤٨ ابتداء من ٦٦٠ جنيها وان مرتب المساعد ( أ ) في عام ١٩٨٣ هو ١٤٠٤/٥٨٨ وعلاوة ٣٦ جنيها ومرتب الدرجة الثالثة في ذات التاريخ هو ١٦٠٨/٥١٦ وعلاوة ٣٦ جنيها ثم ٤٨ ابتداء من ٦٦٠ .

ومن حيث انه على مقتضى ذلك تكون المحكمة هي المختصة بنظر الدعوى واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد جاء بخالفا لأحكام القانون مخططا في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى واحالتها بحالتها الى المحكمة الادارية لوزارة الداخلية للاختصاص وابقاء الفصل في المصروفات .

( طعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٩٠ )

## الفصل الرابع دعوى التعويض

أولا — ميعاد تقادم الحق في التعويض  
عن القرار الإداري

قاعدة رقم (٤٩٤)

المبدأ :

تسقط دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون  
بمضي خمس عشرة سنة — المطالبة القضائية التي تقطع التقادم هي  
المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق المراد اقتضاؤه — قطع  
التقادم لا يتناول الا الحق الذي اتخذ بشأن الاجراء القاطع للتقادم  
وما ارتبط به من توابع تجب بوجوبه وتسقط بسقوطه — رفع الدعوى  
بأصل الحق يكفى لقطع التقادم حتى لو رفعت الى محكمة غير مختصة  
ولائيا او نوعيا او قيميا او محليا — يظل التقادم منقطعاً طوال نظر  
الدعوى — اذا قضى في الدعوى بعدم الاختصاص دون الاحالة الى  
محكمة أخرى سرى تقادم جديد يبدأ من صيرورة الحكم نهائيا — اذا  
قضى برفض الدعوى او بعدم قبولها او بترك الخصومة فيها او بسقوط  
الخصومة او بانقضائها الى غير ذلك من صور للقضاء التي تمحو اثر  
الصحيحة زال اثر رفع الدعوى في قطع التقادم فيستمر وكان لم يقطع  
التقادم الذي كان قد بدأ قبل رفع الدعوى . — أثر ذلك : — متى صدر  
القرار المطعون عليه في ١٩٦٣ ولم ترفع دعوى التعويض الا في ١٩٨٢  
فلا وجه للتمسك بدعوى مرفوعة في ١٩٧٣ بالغاء القرار للقول بانها  
قطعت التقادم — أساس ذلك : ان الحكم قد صدر في هذه الدعوى بعدم  
قبولها شكلا مما يمحو اثر الدعوى في قطع التقادم فيستمر التقادم من  
١٩٦٣ وكأنه لم ينقطع .

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت أنه بتاريخ ١٥/٧/١٩٧٣ أقيم  
السادة / ..... ( الطاعن والمطعون ضده  
بالطعنين المائلين ) أمام محكمة القضاء الإداري ( دائرة الجزاءات )  
الدعوى رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٧ القضائية ضد السيد / رئيس الجمهورية  
طالبين الحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر  
في ٢٧/٦/١٩٦٣ الذي قضى بنقلهم من وظائف أعضاء الرقابة الإدارية  
إلى وظائف بالمؤسسات العامة واعتبار هذا القرار كأن لم يكن مع  
ما يترتب على ذلك من آثار والزام المدعى عليه المصروفات • وبجلسة  
٣٠/٦/١٩٧٧ حكمت تلك المحكمة بعدم قبول الدعوى شكلاً وألزمت  
المدعين المصروفات • وبتاريخ ٢٢/٩/١٩٨٢ أقيم السيد / .....  
الدعوى رقم ٦٠٠٤ لسنة ٣٦ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري  
( دائرة العقود الإدارية والتعويضات ) طالباً الحكم بالتعويض عما لحقه  
من أضرار مادية وأدبية من جراء نقله بمقتضى القرار رقم ١٢٢٣ لسنة  
١٩٦٣ المشار إليه •

ومن حيث أن المحكمة المشكلة بالدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤  
مكرراً من قانون مجلس الدولة معدلاً قضت بجلسته ١٥/١٢/١٩٨٥ أن  
دعوى التعويض عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون تسقط بخصي  
خمس عشر سنة ، وأذ كان الثابت في واقعة المنازعة الماثلة أن جهة الإدارة  
رفعت أمام محكمة القضاء الإداري أثناء نظر الدعوى بطب التعويض  
أمامها بسقوط الحق المطالب به بالتقادم الطويل استناداً لحكم المادة ٣٧٤  
من القانون المدني ، كما أسست أحد وجهي طعنها في الحكم المطعون فيه  
على أن الحكم المطعون خالف القانون إذ لم يقضى بسقوط الحق في  
التعويض على ما طلبت الحكم به أصلياً في الدعوى • ولما كان القرار  
الإداري الذي يمثل ركن الخطأ ، على ما يدعى الطاعن / ..... ، قد

صدر في ١٩٦٣/٦/٢٧ ولم يقيم دعواه بطلب التعويض عنه الا في ١٩٨٢/٩/٢٢ ، فيكون قد أقامها بعد أن سقط الحق في التعويض بفترض قيامه بعد اذ أدركه التقادم المسقط المنصوص عليه بالمادة ٣٨٣ من القانون المدني — ولا يغير من هذا النظر اقامة الطاعن الدعوى رقم ١٠٣٢ لسنة ٢٧ القضائية بتاريخ ١٥/٧/١٩٧٣ بطلب الغاء القرار ذلك أن تلك الدعوى قضى فيها بجلسة ١٩٧٧/٦/٣٠ بعدم قبولها شكلا . أيا كان الرأي في اعتبار المطالبة بالغاء القرار مما يقطع تقادم الحق في التعويض عنه في مفهوم حكم المادة ٣٨٣ من القانون المدني ومفاده أن الأصل في المطالبة القضائية التي يكون من شأنها قطع التقادم هي المطالبة الصريحة الجازمة أمام القضاء بالحق المراد اقتضاؤه ، وأن قطع التقادم لا يتناول الا الحق الذي اتخذ بشأنه الاجراء القاطع للتقادم وكما التحق به من توابع مما تجب بوجوبه ويسقط بسقوطه ، فانه وان كان مؤدى عبارة المادة ٣٨٣ أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة الا أن مناط ذلك أن تكون الدعوى قد تمت باجراء صحيح : وعلى ذلك فان كان رفع الدعوى بأصل الحق يكفي لقطع التقادم ولو رفعت الى محكمة غير مختصة ولائيا أو نوعيا أو قيميا أو محليا . ويظل التقادم منقطعا طوال نظرها فان قضى فيها بعدم الاختصاص دون إحالتها الى محكمة أخرى سرى تقادم جديد من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا ، ولكن اذا قضى برفض الدعوى أو بعدم قبولها أو بترك الخصومة فيها أو بسقوط الخصومة أو بانقضائها الى غير ذلك من صور انقضاء التي تمحو أثر الصحيفة زال أثر رفع الدعوى في قطع التقادم فيستمر وكأنه لم ينقطع التقادم الذي كان قد بدأ قبل رفع الدعوى ما زال ساريا لم ينقطع . ومؤدى ذلك أن القضاء في ١٩٧٧/٦/٢٧ بعدم قبول الدعوى بطلب الغاء القرار التي كان قد أقامها الطاعن / ٠٠٠٠٠٠ في ١٥/٧/١٩٧٣ من شأنه أن يمحو أثر الصحيفة ، فيزول بالتالي أثر رفع الدعوى في قطع التقادم .

ويعتبر التقادم الذي كان قد بدأ قبل رفع تلك الدعوى ما زال ساريا لم ينقطع . وعلى ذلك وإذا كان الطاعن ..... لم يقم دعواه بطلب التعويض عن القرار بنقله من جهاز الرقابة الادارية الصادر في ٢٧/٦/١٩٦٣ الا بتاريخ ٢٢/٩/١٩٨٢ فتكون الدعوى قد أقيمت بعد أن سقط الحق بالتعويض المطالب به فيها مما يتعين معه الحكم برفضها . واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير هذا النظر فيكون قد جانب صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بالغاءه ورفض الدعوى مع التزام رافعها المصروفات اعمالا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ٣٢٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٨/٥/١٩٨٨ )

## ثانياً — أثر تخلف شرط الميعاد في دعوى الإلغاء على طلب التعويض

قاعدة رقم (٤٩٥)

### المبدأ :

• عدم قبول طلب إلغاء القرار الإداري شكلاً لرفعه بعد فوات الميعاد  
المقرر قانوناً لا يحول دون البحث في مشروعية القرار بمناسبة نظر طلب  
التعويض عنه — أساس ذلك : استقلال منط الإلغاء عن التعويض •

**الحكمة :-** ومن حيث أنه من المسلم أن مناط مسئولية الإدارة  
عن القرارات الإدارية التي تصدرها هو قيام خطأ من جانبها بأن يكون  
القرار الإداري غير مشروع لعيب من العيوب المنصوص عليها في قانون  
مجلس الدولة وأن يحقق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية  
بين الخطأ والضرر فإذا برأت من هذه العيوب كانت سليمة مشروعة  
مطابقة للقانون لا تسأل الإدارة عن نتائجها وأن عدم قبول طلب إلغاء  
انقرار الإداري شكلاً لرفعه بعد فوات الميعاد القانوني لا يحول دون  
البحث في مشروعيته بمناسبة نظر طلب التعويض عنه باعتبار أن كون  
القرار معيباً بأحد العيوب المنصوص عليها في مجلس الدولة يمثل ركن  
الخطأ في مسئولية الإدارة عن قراراتها غير المشروعة •

( طعن رقم ٢٣٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٧/١/٢٥ )

قاعدة رقم (٤٩٦)

### المبدأ :

الحازعة في قرار تحميل المتهم بثمن ضاع وفقد من عهده لا تسرى  
في شأنها المواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ بشأن الدعوى الخاصة بإلغاء القرارات الإدارية ، ومن ثم يجوز

**رفع الدعوى في أى وقت مادام لم يسقط حق العامل في المنازعة في الخصم  
الوارد على مرتبه تحصيلاً لثمن ما ضاع وفقد من عهده .**

**المحكمة :** أن التكييف القانونى لدعوى الطاعن أنها صورة من صور المنازعة في راتب اذ تقتصر المنازعة فيها على المنازعة في قرار الادارة بتحميل الطاعن بقيمة واحد وأربعين رأساً من الماشية نفقت بواقع ٩٦٤ مليماً و٢٨٩٣ جنيه بالقرار الصادر من الهيئة في ١٩٧٧/٦/٢٧ مع خصم شهرين من راتبه اذ لا تنصرف المنازعة الى قرار الجزاء بخصم أجر شهرين من مرتب الطاعن . وعلى ذلك لا تسرى في شأن هذه المنازعة التى تقتصر على قرار التحميل وحده — المواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة رقم ١٩٧٢/٤٧ بشأن الدعوى الخاصة بالغاء القرارات الادارية ، ومن ثم يجوز رفعها في أى وقت مادام لم يسقط حق العامل في المنازعة في الخصم الوارد على مرتبه تحصيلاً لثمن ما ضاع وفقد من عهده . واذا أقيمت الدعوى أصلاً في ١٩٨٠/١١/١ عن منازعة في قرار صادر في ١٩٧٧/٦/٢٧ فانها تكون قد أقيمت في المواعيد . ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بقضائه بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بدون تظلم وبعد مواعيد الالغاء ذلك أن الدعوى ليست من دعاوى الالغاء ولا يازم لقبولها سابقة التظلم من القرار المتنازع بشأنه ويتعين اذلك الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وبقبول منازعة الطاعن في قرار الادارة بتحميله بثمن ٤١ رأس ماشية مقدار العجز في عهده من الماشية باعتبار أن هذه المنازعة من صور المنازعة في راتب .

( طعن رقم ١٣٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/٢٠ )

**قاعدة رقم ( ٤٩٧ )**

**المبدأ :**

**من حق المدعى الذى فوت على نفسه ميعاد الطعن أن يطالب**

بالتعويض عما لحق به من ضرر بسبب القرار الخاطيء الذى صدر مخالفًا للقانون .

**الحكمة :** ومن حيث أن الطاعن قدم صورة من تظلم ادعى أنها قدمت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥ ولم تكن صورة التظلم — على نحو ما استظهرت محكمة القضاء الادارى وأبانت بجلاء فى حكمها بل وعلى نحو ما ثبت بتقرير المفوض أمام محكمة القضاء الادارى ومن واقع ما انطوت عليه حافظة المستندات المقدمة من المدعى أمام تلك المحكمة والشاملة بستة مستندات من بينها صورة التظلم — لم تكن تحمل أى تأثير غير رسمى ، تنأى عن اطمئنان المحكمة الى سلامة هذا التاريخ أو صدوره من مختص أو أنه كان قائما وقت البت فى موضوع الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى ، يؤيد ذلك ومسانده أن جهة الادارة نفت من جانبها فى حينه تقديم مثل هذا التظلم وهو نفى لم يحضه المدعى فى أوانه بدليل مقنع ، الأمر الذى لا مندوحة معه من اعتبار الدعوى قد أقيمت دون مراعاة المواعيد المقررة لرفع دعوى اللغاء .

ومن حيث أنه عن طلب التعويض عن الأضرار الأدبية والمادية التى لحقت بالطاعن من جراء تخطيه فى الترقية لدرجة الأولى بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٨١ ، فإن الثابت من دفاع جهة الادارة أن سبب تخطى المدعى مرجعه ومبناه عدم انتمائه الى مجموعة التتمية الادارية التى تنتمى اليها المطعون على ترقيتها ، فى حين أن الثابت من الاطلاع على القرار المطعون عليه أنه صدر بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٩ ، بينما لم يصدر قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨١ باعتماد جدول وظائف المجلس الأعلى للثقافة الا بتاريخ ١٩٨١/٨/٤ ، كما لم يصدر قرار وزير الدولة للثقافة ورئيس المجلس الأعلى للثقافة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨١ بالهيكل التنظيمى للمجلس الأعلى للثقافة الا بتاريخ ١٩٨١/١٠/٣١ ، وكل من التاريخين لاحق على تاريخ القرار المطعون فيه ، ومن ثم لا يعد التخطى بسبب الانتماء الى مجموعة مخالفة مستندا على سند صحيح من



القانون حيث أنه قبل صدور قرار بالهيكلة التنظيمي ، واعتماد جدول الوظائف ، تنفيذ الترقية بالأقدمية فيما دون درجات مستوى الإدارة العليا ، ما لم يوجد سبب قانوني يسوغ له التخطي .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن من حق المدعى الذي فوت على نفسه ميعة الطعن ، أن يطالب بالتعويض عما لحق به من ضرر بسبب تخطيه في الترقية بمقتضى قرار خاطيء صدر مخالفا للقانون .

ومن حيث أنه متى ثبت مخالفة القرار رقم ٤ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه للقانون ، فتكون قد توافرت — لدى ثبوت الضرر أركان مسؤولية الإدارة عن هذا القرار الخاطيء مما يترتب أحقية المدعى في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي حاققت به من جراء هذا التخطي، ما تقدره المحكمة بتعويض شامل قدره خمسمائة جنيه جبرا عما أصابه من أضرار مادية وأدبية على السواء بسبب تخطيه في الترقية ، وبمراعاة أنه رقى الى الدرجة المتخطى فيها بالقرار رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٤ اعتبارا من ٢٤/٣/١٩٨٤ .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق في قضائه بعدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة الى القرار رقم ٤ لسنة ١٩٨١ ، الا أنه قد جانبه الصواب في قضائه برفض طلب التعويض مما يتعين معه قبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بتأييد الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة لقرار رقم ٤ لسنة ١٩٨١ ، وإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض طلب التعويض والحكم بتعويض شامل قدره خمسمائة جنيه جبريا ما أصاب المدعى من أضرار مادية وأدبية نتيجة تخطيه في الترقية ، والزام المدعى والجهة الإدارية المصروفات المناصفة بينهما بحسبان أن كلا من طرفي النزاع قد خسر شقا من الدعوى .

( طعن رقم ٥٦٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/٩ )

## قاعدة رقم (٤٩٨)

### المبدأ :

دعوى الالغاء لها ميعاد معين في القانون الخاص بمجلس الدولة يجب أن ترفع خلاله وهو ستون يوما من تاريخ صدور القرار المطعون فيه أو العلم به «ما يقيننا» — طلب الغاء التحميل وطلب التعويض عن القرار المطعون فيه تعتبر منازعات ادارية تقبل الدعاوى الخاصة بها شكلا امام محاكم «جلس الدولة» — ما لم يكن الحق المطالب به قد سقط بالتقدم طبقا للقواعد العامة في القانون المدني وليس طبقا لمواعيد دعوى الالغاء .

**المحكمة :** لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه على نحو ما هو وارد بأسبابه ومنطوقه ، قد تبين له عدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فقد كان يتعين على المحكمة عدم التغافل في بحث موضوع الدعوى والتصدى له ، واذا قامت المحكمة رغم ذلك بالتغافل في بحث موضوع الدعوى رغم عدم توفر شروطها والحكم بعدم قبولها شكلا ، ورتبت على ذلك بطلان تحميل المطعون ضده مبلغ ١٢٠ جنيه ( مائة وعشرين جنيها ) ومبلغ عشرين جنيها على سبيل التعويض ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف ما استقرت عليه أحكام المحكمة الادارية العليا خليقا بالالغاء . كما أن طلب الغاء تحميل المدعى مبلغ مائة وعشرين جنيها والحكم له بالتعويض — لا يعدو أن يكون فرعا للطلب الأصلي وهو الغاء قرار الجزاء . فاذا ما قضت المحكمة بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد بالنسبة للطلب الأصلي فانه يتعين الحكم برفض الطلب الفرعى بالتبعية .

ومن حيث أنه عن وجه النعي الثاني الذي تضمنته صحيفة الطعن وذلك بمقولة أن الحكم المطعون فيه خالف ما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا ، تأسيسا على أن لدعوى الالغاء شروطا ينبغي توافرها حتى تكون الدعوى مقبولة شكلا وذلك برفعها خلال الميعاد القانوني

المقرر لذلك فاذا ما قضى الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد فقد كان يتعين أن تقتضى المحكمة بعدم قبول طلب التحميل وكذلك عدم قبول طلب التعويض باعتبارهما طلبين فرعيين على طلب الغاء قرار الجزاء الذى حكمت المحكمة بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد — فمن حيث أنه عن وجه النعى هذا فهو وجه شكلى ويتعين بحسب المنطق الطبيعى والسليم لنظر أوجه الطعن فى الحكم المطعون عليه أن يحسم قبل أوجه النعى الموضوعية على هذا الحكم ذلك أن الفصل فى الأوجه الشكوية لأطعن يتعين أن يسبق الدرجة الموضوعية للطعن ومن حيث أن هذا الوجه الثانى من أوجه الطعن غير صحيح فيما يتعلق من أنه كان على المحكمة التأديبية أن تقتضى بعدم قبول طعن المدعى (المطعون ضده) بالاكال أى فى جميع طلباته بما فى ذلك طلب الغاء التحميل وطلب التعويض • ذلك أن المقرر أنه إذا كانت دعوى الالغاء لها ميعاد معين فى القانون الخاص بمجلس الدولة يجب أن ترفع خلاله وهو ستون يوما من تاريخ صدور أقرار المطعون فيه أو العلم به علما يقينيا ، فإن طلب الغاء التحميل وطلب التعويض عن القرار المطعون فيه تعتبر منازعات إدارية تقبل ادعاوى الخاصة بها شكلا أمام محاكم مجلس الدولة طالما كان الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم طبقا للقواعد العامة فى القانون المدنى وليس فى نطاق مواعيد ادعاوى الالغاء ومن ثم فليس على المحكمة التأديبية إذا كانت قد قضت بقبول طلب الغاء التحميل حيث هو فى حقيقته منازعة فى حق الإدارة فى التعويض عن خطأ شخصى ارتكبه العامل ومنازعة فى مرتبه الذى تنفذ عليه فى ذات الوقت وطلب التعويض عن قرار الجزاء المتقدمين من الطاعن الحاقا بطلبه الأصلى الخاص بطلب الغاء قرار الجزاء الموقع عليه بخمس سبعة أيام من أجره •

( طعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٨٩ )

## ثالثا — عدم قبول طلب الالغاء شكلا لا يحول دون بحث مشروعية القرار الإدارى فى طلب التعويض

قاعدة رقم (٤٩٩)

المبدأ :

المحكمة وهى فى سبيلها الى القضاء فى دعوى التعويض وتحقيق عناصرها من خطأ وقعت فيه الجهة الادارية وضرر لحق المتضرر من القرار وعلاقة سببية تربط بين الخطأ والضرر — لا بد لها أن تتصدى لمشروعية القرار والكشف عما اذا كان قد شاب عيب من العيوب التى تؤدى الى بطلانه والذي يكون ركن الخطأ فى مسئولية الادارة عن قراراتها غير المشروعة فى طلب التعويض .

**المحكمة :** ومن حيث أنه بالنسبة لما أثاره تقرير الطعن من أنه ما كان يتعين على الحكم المطعون فيه التصدى لموضوع الدعوى بعد أن قضى بعدم قبول طلب الالغاء شكلا فمردود عليه بأن المحكمة وهى فى سبيلها الى القضاء فى دعوى التعويض وتحقيق عناصرها من خطأ وقعت فيه الجهة الادارية وضرر لحق بالمتضرر من القرار وعلاقة سببية تربط بين الخطأ والضرر ، لا بد لها أن تتصدى لمشروعية القرار والكشف عما اذا كان قد شاب عيب من العيوب التى تؤدى الى بطلانه والذي يكون ركن الخطأ فى مسئولية الادارة عن قراراتها غير المشروعة ، والقضاء بعدم قبول طلب الالغاء للقرار المطعون عليه شكلا لاقامة الدعوى بعد الاعداد لا يحول دون البحث فى مشروعية القرار الادارى وصولا الى الفصل فى طلب التعويض .

( طعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٣٠ / ١٩٩٠ )

رابعاً — طلب التعويض عن القرار الإداري يختلف في محله

وموضوعه عن طلب إلغاء القرار الإداري

قاعدة رقم (٥٠٠)

المبدأ :

الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي به يشترط التمسك بهذه الحجية أن تتوافر في الدعويين وحدة الخصوم والمحل والسبب — وفي حالة تخلف أحد هذه الشروط تنتفى الحجية •

**المحكمة :** عن الوجه الأول من الطعن فقد نصت المادة ١٠١ من من قانون الهيئات على أن « الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقص هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً ويبين من هذا النص أنه يشترط للتمسك بحجية الأمر المقضي به أن تتوافر في الدعويين وحدة الخصوم والمحل والسبب فاذا تخلف أحد الشروط انتفتت الحجية • ولما كان الثابت من أوراق الدعوى رقم ١٣٣٤ لسنة ٣٢ وأن كانت مقامة من المطعون ضدهما ضد شيخ الجامع الأزهر الا أن محلها كان طلب إلغاء القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٨ المتضمن إنهاء خدمتهما في حين أن محل الدعوى رقم ٥٣٥٥ لسنة ٣٦ ق الصادر فيها الحكم المطعون فيه هو طلب تعويضهما عما أصابهما من أضرار مادية وأدبية من جراء صدور قرار انتهاء الخدمة آنف الذكر ، فمن ثم يكون قد تخلف في الدعويين شرط وحدة المحل أو الموضوع وبالتالي تنتفى الحجية ويكون هذا الدفع في غير محله متعين الرفض •

( طعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٢٦ )

خامسا — ذلب التعويض قد يكون تابعا لطلب الالغاء وقد يكون مستقلا

### قاعدة رقم ( ٥٠١ )

المبدأ :

المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مفادها — طلب التعويض عن القرارات الادارية قد يكون تابعا لطلب الغاء القرار الإداري الإيجابي أو السلبي وقد يكون مستقلا — ثبوت عدم مشروعية القرار هو الركن الأول في المسؤولية عن التعويض .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ بشأن تعريف الرسوم — يفرض في الدعاوى مطومة القيمة رسميا نسبيا — يفرض في دعاوى الالغاء والدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره أربعمئة قرش متى انطوت دعوى التعويض على المطالبة بدبالغ محددة المقدار وحكم بها ذلما أو بعضيا فان هذا الطلب يكون مطوم القيمة في شأن استحقاق وحساب الرسم النسبي — سواء كان هذا الطلب قد ورد مستقلا عن طلب الغاء القرار الإداري أو جاء تابعا له في دعوى واحدة .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن : تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية ( أولا ) ..... ( خامسا ) الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية ..... ( عاشرا ) طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المواد السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية ..... ( رابع عشر ) سائر المنازعات الادارية ..... ويعتبر في حكم القرارات الادارية رفض السلطة الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح » ومفاد ذلك أن طلب التعويض قد يكون تابعا لطلب الغاء القرار الإداري الإيجابي أو السلبي

كما قد يكون مستقلا عنه وفي كلتا الحالتين لا يختلط أحدهما بالآخر وباعتبار أن ثبوت عدم مشروعية القرار هو الركن الأول في المسؤولية عن التعويض ، واذ كانت المادة الأولى من مرسوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٩ بتعريف الرسوم أمام محكمة القضاء الإداري معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ تقص على أن «يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي حسب الفئات الآتية ٠٠٠٠ . ويفرض في دعوى الالغاء والدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره أربعمائة قرش » فانه متى انطوت الدعوى على المطالبة بمبلغ محددة المقدار وحكم بها كلها أو بعضها فان هذا الطلب يكون معلوم القيمة في شأن استحقاق وحساب الرسم النسبي وسواء كان هذا الطلب قد ورد مستقلا عن طلب الغاء القرار الإداري أو جاء تبعا له في دعوى واحدة وهذا هو ما يتفق وما سبق أن قضت به المحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٧٣/١٢/٨ في المعارضتين رقمي ٩ ، ١٠ لسنة ١٩ ق ( غير منشور ) من استحقاق الرسم النسبي على المبلغ المطالب باسترداده تبعا للحكم الصادر بإلغاء قرار المصادرة وقد ردت المحكمة على القول بأن الخصومة في دعوى الالغاء خصومة عينية محلها طلب الغاء القرار الإداري غير المشروع بأنه متى كانت الدعوى تنطوي في حقيقتها على المطالبة باسترداد المبلغ الصادر فان تسوية الرسم المستحق على الدعوى على أساس قيمة المبلغ المحكوم بإلغاء قرار المصادرة بالنسبة له ليس فيه مخالفة لأحكام لائحة الرسوم ، كما تناولت في حكمها الصادر بجلسته ١٩٨٧/١٢/١٢ في التظلم رقم ١ لسنة ٣٤ ق ع كيفية حساب مقدار الرسم النسبي المستحق على التعويض المطالب به والمحكوم به تبعا لإلغاء القرار الإداري الصادر بشطب أسماء المدعين من سجل المتعهدين والموردين وعدم التعامل معهم ، ومن ثم فان المطالبة باستحقاق المدعى لمبلغ محدد المقدار — أي كان سند الاستحقاق — تعتبر مطالبة معلومة المقدار في شأن استحقاق وحساب الرسم النسبي وسواء كانت المطالبة

مستقلة بذاتها أو تابعة لطلب عضلى بالغاء قرار ادارى ايجابى أو سلبى ،  
والقول بغير ذلك من شأنه اهدار أحكام الرسم النسبى أمام محاكم  
مجلس الدولة تجعل المطالبة بمبالغ محددة تابعة لطلب الغاء القرار  
الادارى بالامتناع عن الصرف .

ومن أنه فى خصوصية الطعن المائل فان اثبات من الأوراق أن  
الدعوى رقم ٢٩٦٥ لسنة ٢٦ ق قد انطوت على طلب المدعين تصحيح  
قرار لجنة تقييم شركة اخوان كوتاريللى وذلك باستبعاد مبلغ ٦٤٢٣٣٥  
جنيها من مخصص الضرائب الوارد بخصوم الشركة وتحديد صافى أصول  
الشركة فى ١٩٦١/٧/٢٠ بمبلغ ١١٥٢٥٥٥ جنيها وأنه بجلسة ١٩٧٦/٤/٦  
حكمت محكمة القضاء الادارى بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بعدم  
الاعتداد بقرار لجنة التقييم المطعون فيه فيما تضمنه من ادراج مبلغ  
٢٢٩٦٧٠ جنيها ضمن مخصص الضرائب فى جانب الخصوم الذمة المالية  
للشركة فواضح من ذلك أن دعوى عدم الاعتداد بقرار لجنة التقييم  
أو الغاء هذا القرار لم تكن مجردة عن تحديد الأثر المالى ومقداره الذى  
يهدف اليه المدعون وتتعلق به مصالحهم المادية وذلك لمعرفة صافى القيمة  
الناجمة عن تحديد المركز المالى للشركة فى تاريخ العمل بالقانون المتضمن  
تأمينها سواء بالنسبة لتحديد عنصر الأصول أو عنصر الخصوم وباعتبار  
أن صافى القيمة هو الذى يتعلق به الحق فى التعويض والذى قرره  
قوانين التأمين المتعاقبة أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ و ٣٨  
و ٧٢ و ٧٣ لسنة ١٩٦٣ و ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ اذ التزم المشرع فيها جميعا —  
بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة كليا أو  
جزئيا — نهجا عاما قوامه أن يكون التعويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية  
لخصص وأنسبة أصحاب تلك المشروعات بعد تعويمها وفقا للقواعد  
المحددة بالقوانين المذكورة ، وقد أفصح المشرع صراحة عن هذا التهج  
الذى التزمه فى تحديد التعويض المستحق لأصحاب المشروعات المؤممة  
فى مختلف قوانين التأمين مما أورده فى المذكرة الايضاحية للقرار بقانون  
رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وأشار اليه فى المذكرات الايضاحية للقرارات



بقوانين اللاحقة عليه من أن « هذا التأمين أتخذ صورته العادلة فلم تؤول ملكية أسهم الشركات أو رؤوس أموال المنشآت الى الدولة بلا مقابل بل عوض أصحابها عنها تعويضا عادلا ، واذا كان المشرع قد ناط بلجنة التقييم تحديد مقدار التعويض المستحق عن الأموال التي انتقلت ملكيتها الى الدولة بقوانين التأمين فليس معنى ذلك أنه فوضها سلطته في تحديد نطاق التأمين وانما وكل اليها فقط مهمة تقدير العناصر التي تدخل في نطاق التأمين فان جاوزت اللجنة حدود ولايتها بأن أدخلت في نطاق التأمين مالا لا يؤدي التطبيق السليم للقانون الى شموله أو أخرجت من نطاق التأمين عنصرا كان يتعين بحسب التطبيق القانوني السليم شموله فان قرارها يكون معدوم الأثر قانونا ولا تلحقه أية حصانة ويجوز تصحيحه ، وتأسيسا على ذلك فان الدعوى رقم ٢٩٦٥ لسنة ٢٦ ق تكون بمثابة دعوى حقوقية متعلقة مباشرة بمقدار التعويض المستحق قانونا عن تأمين شركة اخوان كوتاريللى ويستحق على المبلغ الذى قضى الحكم بعدم ادراجه ضمن مخصص الضرائب في جانب خصوم الذمة المالية للشركة الرسم النسبى المقرر على الدعاوى معلومة القيمة تطبيقا للمادة الأولى من مرسوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ معدلة بأقرار الجمهورى رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ سالفه الذكر ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد خالف القانون ويتعين الحكم بالغاءه وقبول المعارضة والزام المطعون ضدهم المصروفات .

( طعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩٠/١/٦ )

سادساً - عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل  
في القرار الإداري لا يصلح لزماً أساساً للتعويض عنه

قاعدة رقم (٥٠٢)

المبدأ :

عدم الاختصاص أو عيب الشكل انذى قد يشوب القرار الإداري فيؤدى الى الفائه لا يصلح حتماً وبالضرورة أساساً لتعويض ما لم يكن العيب مؤثراً في موضوع القرار - القرار الإداري الصادر بإنهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بدون أنن عقب انتهاء مدة اعارته ورفض جهة الإدارة تجديد الاعارة لمدة أخرى يعتبر قد صدر صحيحاً ومطبقاً للقانون في مضمونه لقيامه على السبب الذى تبرره قانوناً ولا يستحق العامل عنه تعويضاً لمجرد أن قرار إنهاء خدمته قد صدر مشوباً بعيب شكلى وهو عدم توجيه الإنذار المذكور عليه في المادة ٧٣ من نظام الموظفين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ •

**المحكمة :** جرى قضاء هذه المحكمة على أن القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء بل لكل من القضائين أساسه الخاص الذى يقوم عليه ، كما أن عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل الذى قد يشوب القرار الإداري فيؤدى الى الفائه لا يصلح حتماً وبالضرورة أساساً لتعويض ما لم يكن العيب مؤثراً في موضوع القرار فاذا كان القرار سليماً في مضمونه محمولاً على أسبابه المبررة رغم مخالفة قاعدة الاختصاص أو الشكل فانه لا يكون ثمة محل لمسائلة الجهة الادارية عنه والقضاء بالتعويض لأن القرار كان سيصدر على أى حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة قد روعيت ولما كان الثابت من الأوراق أن القرار المطلوب التعويض عنه قد صدر بإنهاء خدمة المطعون ضدهما لانقطاعهما عن العمل عقب انتهاء مدة اعارتهما التى بدأت من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٧ ورفض جهة الإدارة تجديد الاعارة لمدة أخرى فانه يكون قد صدر صحيحاً

ومطابقا للقانون في مضمونه لقيامه على السبب التي تبرره قانونا وبالتالي فلا يستحق عنه تعويضا لجرد أنه قد صدر مشويا بسبب شكلي وهو عدم توجيه الانذار المنصوص عليه في المادة ٧٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . فضلا عن ذلك فقد تعرض الحكم المطعون فيه لركن الضرر كأحد الأركان التي تقوم عليها مسئولية الادارة عن اصدارها القرار المطعون فيه وأورد أن اثبات من الأوراق أن المدعين يعملان خارج البلاد بعد تجديدهما عقدهما للعمل بدولة الكويت ومن ثم فلا يكون هناك ثمة ضرر مادي قد لحق بهما من جراء صدور قرار انتهاء خدمتهما ويتبقى بعد ذلك الضرر الأدبي المتمثل في الآلام النفسية التي لحقت بهما من جراء صدور قرار انتهاء خدمتهما فضلا عن تعرضهما للأقاويل واساءة الظن بهما في مجال الوظيفة العامة نتيجة لذلك ومن ثم يتوافر ركن الضرر .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد نفى وجود أي ضرر مادي أصاب المطعون ضدهما الا أنه أخطأ في القول بتوافر الضرر الأدبي ذلك لأن تفضيل المطعون ضدهما للاستمرار في العمل في خدمة حكومة الكويت للعام الحادي عشر وما بعده على التوالي لا يسبب آلاما نفسية وانما من المؤكد أن يولد لهما راحة نفسية نتيجة للعائد الكبير الذي يعود عليهما من العمل لدى حكومة الكويت كما أنه لا يمكن القول بأن بقاءهما في عملهما بالخارج يعرضهما للأقاويل واساءة الظن بهما في مجال الوظيفة العامة لأنه استنتاج لا يقوم على أساس من التوافق المتعارف عليه بين الناس .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون طلب المطعون ضدهما بالزام ادارة الأزهر بأن تدفع لهما تعويضا مؤقتا لما أصابهما من ضرر من جراء صدور قرار انتهاء خدمتهما هذا الطلب لا يقوم على أساس من القوانين متعين الرفض ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى

لكل منهما بتعويض مؤقت قدره قرش صاغ واحد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالنقاه ويرفض دعوى التعويض .  
( طعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٠٣ )

#### المبدأ :

القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء - لكل من القضائين أساسه الخاص به الذي يقوم عليه - عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل الذي قد يعترى القرار فيؤدي إلى الغائه لا يصلح حتما وبالضرورة أساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار - إذا كان القرار سليما في مضمونه محمولا على أسبابه المبررة له - وذلك بالرغم من مخالفة قاعدة الاختصاص أو الشكل فإنه لا يكون ثمة موجب للقضاء بالتعويض - إذ أن القرار كان سيصدر صحيحا على أية حال بذات المضمون لو أن تلك القاعدة الشكلية قد روعيت وفي هذه الحالة لا يقتضى الغائه أو التعويض عنه .

**المحكمة :** ومن حيث أن المستقر في قضاء هذه المحكمة ، أن مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة منها ، مناطها وجود خطأ من جانبها ، بأن يكون القرار غير مشروع لميب من عيوب عدم المشروعية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، وأن يحق بصاحب الشأن ضرر وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

كما أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالغاء . وأن لكل من القضائين أساسه الخاص به الذي يقوم عليه ، وأن عيب عدم الاختصاص أو عيب الشكل الذي قد يعترى القرار فيؤدي إلى الغائه لا يصلح حتما وبالضرورة أساسا للتعويض ما لم يكن العيب مؤثرا في موضوع القرار ، ومؤدى هذا أنه

إذا كان القرار سليماً في مضمونه ، محمولا على أسبابه المبررة له ، رغم مخالفته قاعدة الاختصاص أو الشكل . فإنه لا يكون ثمة موجب للقضاء بالتعويض إذ أن القرار كان سيصدر صحيحاً على أية حال بذات المضمون ، لو أن تلك القاعدة الشكلية أو الاجرائية قد روعيت ، وفي هذه الحال فإنه ما كان يقتضى بالغائه ، فضلاً عن التعويض عنه .

ومن حيث أن الثابت من مدونات الحكم الطعين أن المطعون ضده كان مرخصاً له بأجازة بدون مرتب ، للعمل بمعهد المعلمين بوهران وأن هذه الأجازة قد انتهت في ١٩٧٩/٩/٩ ومع ذلك لم يقيم بإبلاغ جهة عمله بمرضه إلا في ١٩٨٠/٨/٢٨ ، أي بعد قرابة سنة من انتهاء أجازته ، وهذا التراخي الطويل في الإبلاغ عن المرض — بقطع النظر عن صحة المرض من عدمه — لا يدع مجالاً للزيف وصحة القرار الصادر بإنهاء خدمته بسبب الانقطاع عن العمل عقب انتهاء الأجازة المرخص بها ، عملاً بنص المادة ٦٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه ، لو أن ما استلزمه نص هذه المادة من انذار العامل كتابة قبل اعتبار خدمته منتهية قد تم على الوجه الصحيح قانوناً ، ومن ثم ، فإذا كان مقتضى مبدأ المشروعية بما يستلزمه من خضوع الدولة وانصياعها لأحكام القانون ، قد أدى إلى القضاء بالغائه قرار إنهاء خدمة المطعون ضده لعدم مراعاة هذا الاجراء ، فإنه مما لا ريب فيه أن هذا القرار كان سيصدر صحيحاً بذات المضمون لو أن هذا الاجراء قد تم اتخاذه صحيحاً مما ينقضى معه موجب القضاء بالتعويض عن هذا القرار المقضى بالغائه لهذا السبب ، وذلك باعتبار أنه صحيح في مضمونه ، فلا موجب للتعويض عنه وإذا خالف قضاء الحكم المطعون هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، مما يتعين معه القضاء بالغائه ويرفض الدعوى ، والزام المدعى بالمصروفات ، عملاً بالمادة ( ١٨٤ ) مرافعات .

( طعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩١/١/٢٦ )

سابعا — الخطأ الجبر للتعويض قد يتمثل في مسلك سلبي

قاعدة رقم (٥٠٤)

المبدأ :

لا يلزم في الخطأ الذي تلزم جهة الادارة بالتعويض عنه أن يتمثل في قرار أو تصرف ايجابي — يمكن أن يتمثل الخطأ في مسلك سلبي .

المحكمة : ومن حيث أنه ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، فإن مسئولية الادارة تقوم على توافر أركانها من وقوع خطأ في جانب الجهة الادارية وتحقيق الضرر وقيام علاقة السببية ولا يلزم أن يكون الخطأ متمثلا في قرار تصرف ايجابي بل يتحقق أيضا اذا لم تقم الجهة الادارية باتخاذ اجراء لازم في وقت ملائم ، سواء اتخذ هذا المسلك صورة القرار السلبي بالامتناع أو تمثل في تراخ واهمال في تصريفها شئون العاملين أو المستفيدين من المرفق الذي تقوم عليه .

( طعن رقم ٢٥٥٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩ )

ثامنا — تنفيذ حكم الالغاء تنفيذًا كاملا

يعتبر خير تعويض للمحكوم له

قاعدة رقم ( ٥٠٥ )

المبدأ :

تنفيذ جهة الادارة الحكم الصادر بالفاء قرار نقل العامل تنفيذًا كاملا بازالة ما ترتب على قرار النقل اللغى من آثار ، فان ذلك كاف وحده لجبر كافة الأضرار الأدبية التي تكون قد أصابت العامل ولا يكون للعامل أصل حق في المطالبة بتعويض نقدي عن مثل هذه الأضرار .

الحكمة : في مجال تحديد الضرر الأدبي يمكن القول بأنه الضرر الذي لا يمس المال ولكنه يصيب مصلحة غير مالية للمضرور بأن يصيبه في شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه ، واذا كان التعويض عن الضرر الأدبي أمرا مقررا بنص القانون فان التعويض بمعناه الواسع اما أن يكون تعويضا عينيا أو تعويضا بمقابل والتعويض بمقابل اما أن يكون نقديا أو غير نقدي . وهذا هو ما عناه القانون المدني بقوله « ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور أن يأمر باعادة الحالة الى ما كانت عليه أو يحكم باداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع وذلك على سبيل التعويض » ومعلوم أن التعويض غير النقدي مجاله الطبيعي عن الضرر الأدبي في الحالات التي يكون فيها هذا التعويض كاف لجبر الضرر .

ومن حيث أنه وقد ثبت من الوقائع أن قرار نقل المدعى من مصلحة الجمارك الى الحكم المحلي ألغى بحكم محكمة القضاء الاداري ونهضت الجهة الادارية الى تنفيذ هذا الحكم تنفيذًا كاملا بازالة كل ما ترتب على قرار النقل اللغى من آثار ، فان ذلك كاف وحده لجبر كافة الأضرار التي تكون قد أصابت المدعى بسبب هذا القرار وتبعا لذلك فلا يكون للمدعى أصل حق في المطالبة بتعويض نقدي عن مثل هذه الأضرار بعد أن تم جبرها على التفصيل المتقدم لأن المقرر قانونا أن التعويض لا بد وأن يكون بقدر الضرر حتى لا يثرى المضرور على حساب المسئول دون سبب .

(طعن رقم ٣٤٦٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٨٦ )

## الفصل الخامس

### دعوى تهية الدليل

قاعدة رقم (٥٠٦)

المبدأ :

دعوى اثبات الحالة لا تعدو كونها اجراء تحفظى يصور حالة مادية  
يتعذر اثباتها مستقبلا صيانة للدليل المثبت للحق من خطر الضياع —  
تقام دعوى اثبات الحالة أمام القضاء العادى تمهيدا لتهية الدليل الذى  
يمكن الاستناد اليه عند رفع الدعوى الموضوعية بعد ذلك — قد يقيم  
المدعى فى دعوى تهية الدليل دعواه الموضوعية وقد لا يقيدها حسبما  
يقدر من اعتبارات مصلحته الخاصة — يحكم بعدم قبول طلب وقف  
تنفيذ قرار ادارى دون أن يقررن هذا الطلب بطلب الغاء ذلك القرار —  
يحكم أيضا بعدم قبول دعوى تهية الدليل ومنها دعوى اثبات الحالة  
مستقلة عن دعوى الموضوع — طبيعة المنازعات الادارية يجعل تهية  
الدليل خلال نظر دعوى المطالبة بالحق سواء فى الشق المستعجل أو فى  
الشق الموضوعى متاحة بصورة أكثر اتساعا فى مجال القضاء العادى —  
القضاء الادارى شأنه فى ذلك شأن القضاء العادى — يملك تعيين خبير  
وتكليفه المهمة اللازمة لاثبات الحالة — يملك أيضا الزام الجهة الادارية  
بإيداع ملف الموضوع الذى تحوزه جهة الادارة كاملا — كما يملك القضاء  
الادارى أن يكلف جهة الادارة بتشكيل لجنة فنية على نحو معين تتولى  
بعض المهام التى تكفل اثبات عناصر وقائع معينة لازمة للفصل فى النزاع  
— قبول دعوى تهية الدليل تتعلق بقرار أو تصرف ادارى مما يخضع  
لولاية محاكم مجلس الدولة يقتضى ذلك التعرض لمدى توافر التكليف  
السلطى للقرار أو التصرف مما يجعله داخلا فى هذه الولاية يتعين أن  
يحيط القرار أو التصرف الشبهة فى عدم مشروعيته بحسب ظاهر الأوراق  
لتوفر المصلحة المحتملة على نحو منقول يبرر سلوك هذا الطريق لتوفير



الدليل لدعوى الغاء أو تعويض المنازعة الادارية قبل اقامتها — لا يتصور قانونا ولا عقلا أن يتحقق ذلك في الحكم الذى يصدر بتهئية الدليل الا اننا نعرض لبحث الولاية والاختصاص ومدى مشروعية التصرف أو القرار — لا يقبل اقامة دعوى تهئية الدليل التى تتضمن أن يقوم غير القاضى الادارى مثل الخبير لاعداد تقرير يبين مدى وجود القرار أو التصرف الادارى ومدى مشروعية هذا القرار ومدى قيمة الاصداء التى نتجت عنه ودون أن يحسم القضاء الادارى فى دعوى وقف تنفيذ والغاء أو تعويض أو فى منازعة ادارية موضوعية هذه الأمور الحكم فى اطار ولاية محاكم مجالس الدولة أو فى نطاق اختصاص المحكمة التى تنظر الدعوى .

**المحكمة :** ومن حيث أن جوهر مبنى الطعن المائل أن الحكم المطعون فيه قد صدر معيبا ، ذلك أن الدعوى الصادر فيها الحكم أطمعون فيه هى دعوى اثبات حالة دليل يخشى زواله ، ولم يقتصر هذا الطنب بطالب موضوعى آخر يدخل فى اختصاص محكمة القضاء الادارى على نحو ما استقر بشأنه قضاء المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أن دعوى اثبات الحالة لا تعدو كونها اجراء تحفظلى يصور حالة مادية يتعذر اثباتها مستقبلا ، صيانة للدلائل المثبت للحق من خطر الضياع أو هى اجراء من الاجراءات التحفظية التى تتم على نفقة رافع الدعوى وتوفر للطرفين حلا سريعا مؤقتا يمهّد للفصل فى موضوع الحق ، وتهدف الى اثبات حالة معينة يستحيل اذا لم تثبت على وجه السرعة بعد ذلك توفير أو استنباط الدليل عليها ، ولذلك تقام دعوى اثبات الحالة أمام القضاء العادى تمهيدا لتهيأة الدليل الذى يمكن الاستناد اليه عند رفع الدعوى الموضوعية بعد ذلك وقد لا يقيمها حسبما يقدر من اعتبارات مصلحته الخاصة فى اطار علاقتها بمصالح غيره من الأفراد .

ومن حيث أن من المسلمات أن الأمر يختلف جزريا فى مجال المنازعات

التي محلها العلاقات القانونية الخاصة عنه في مجال المنازعات المتعلقة بالعلاقات والروابط التي تنشأ في القانون العام ، اذ في المجال الأول تتصارع المصالح الخاصة أو تتصالح دون تأثير مباشر على المصلحة العامة أو أثر على سلامة الكيان الادارى للدولة بصفة عامة ، أما في المجال الثانى حيث علاقة الأفراد بأشخاص القانون العام في مجال ممارسة وظائف السلطة العامة ، فان الأمر يختلف حيث يقوم النظام السياسى والادارى للدولة على مبدأ سيادة القانون ومقتضاه النزاع سلطتها المختلفة وتحميها السلطة التنفيذية في كل تصرفاتها بمقتضيات الشرعية طبقاً للقوانين واللوائح والمصلحة العامة كفاية حتمية الالتزام والرعاية في كل تصرف وتخضع لذلك في كل تصرفاتها وقراراتها الجهات الادارية ولما كانت القرارات الادارية التي تصدر عن أى من هذه الجهات وتصدر من الادارة منفردة وتنفذ بالطريق المباشر ومن ثم فانه وانما توجد مصلحة عامة يحتملها الالتزام بالشرعية والمشروعية في تصرفات الادارة وغايتها حماية الحقوق العامة والخاصة للمواطنين في اطار أحكام الدستور والقوانين واللوائح المختلفة وذلك في أن يقيم القرار الادارى أو الاجراء الادارى وأن يقوم عند الاقتضاء ومن أجل ذلك كان حرص القاضى الادارى — باعتباره قاضى المشروعية وسيادة القانون على أن يضع على ميزان المشروعية كل قرار أو اجراء ادارى يطعن عليه أمامه مباشرة أو بطريق غير مباشر وأن يطرح عند الطعن من أى شخص بعدم مشروعية قرار أو اجراء ادارى هذا القرار أو الاجراء على بساط البحث الموضوعى في مشروعيته في سبيل حسم الأمر في شأن ذلك وبحكم من قاضى المشروعية يعن سلامة القرار أو الاجراء أو عدم سلامته منذ صدوره وبيان سبب عدم المشروعية عند الانتهاء الى أن القرار أو الاجراء المطعون فيه قد شابه عوار ما • وبناء على ذلك واستنادا الى وظيفة ورسالة قاضى المشروعية وسيادة القانون فان من أصول اجراءات القاضى الادارى وأوليات سياسة ممارسته القضائية أن يتلقى المنازعة الادارية — كعوام على تحقيق المشروعية وسيادة القانون في حدود ولايته

واختصاصه طبقاً للدستور والقانون الأمر الذى يحقق الغاية من رسالة مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى هى حماية حقوق المواطنين وتحقيق الانضباط والالتزام سيادة القانون فى الجهاز الادارى ومن ثم فهو يدير مسار اجراءات المنازعة الادارية حتى غايتها مؤدياً دوره الايجابى فى اجراءات نظرها والسير فيها على النحو اللازم للتحقق من المشروعية وسيادة القانون •

ومن حيث أن مقتضى دور القاضى الادارى فى الحيلولة دون التلويح من أى شخص بعدم مشروعية قرار أو اجراء ادارى دون طرحه على بساط البحث والفحص والتمحيص القانونى الكامل وبناء على ذلك فقد جرى القضاء الادارى المصرى على الحكم بعدم قبول طلب وقف تنفيذ قرار ادارى دون أن يقتصر هذا الطلب بطلب الغاء ذلك القرار وكذلك جرى هذا القضاء على عدم قبول دعوى تهيئة الدليل ومنها دعوى اثبات الحالة مستقلة عن دعوى الموضوع •

ومن حيث أنه اذا كان من شأن هذا الاتجاه القضائى المستقر أن تحقق مصلحة عامة تتمثل فى عدم تعريض أعمال الجهاز الادارى للدولة للتجريح دون أن يكون من حق المواطنين وكذلك جهة الادارة أن تظفر بالافصاح القضائى من المحكمة المختصة بمجلس الدولة عن سلامة ومشروعية تلك الأعمال والتصرفات ومدى موافقتها لصحيح حكم الدستور والقانون ، فانه ليس من شأن هذا الاتجاه على وجه الاطلاق أن يقف عقبة فى وجه أى من المواطنين فى أن يحصل على حقوقه المشروعة فى القضاء الادارى عن طريق الطلب المستعجل بوقف التنفيذ أو القضاء باثبات الحالة شريطة أن لا يرتبط هذا أو ذاك بدعوى ادارية موضوعية تدخل فى ولاية القضاء الادارى وتتعلق بأصل الحق المدعى به والمراد فى نهاية المطاف التوصل اليه •

ومن حيث أن هذا الذى استقر عليه القضاء الادارى وقضاء هذه

المحكمة انما يستند كذلك الى أن طبيعة المنازعة الادارية تجعل تهية الدليل — خلال نظر دعوى المطالبة بالحق سواء في الشق المستعجل الخاص بطلب وقف التنفيذ أو في الشق الموضوعي — متاحة بصورة أكثر اتساعا وأكثر يسرا منها في مجال القضاء العادي، ذلك أن القضاء الادارى شأنه في ذلك شأن القضاء العادي يملك تعيين خبير وتكليفه المهمة اللازمة لاثبات الحالة وتحقيق أبعاد الواقع بصفة عامة ، الا أنه يملك الى جانب ذلك إلزام الجهة الادارية بإيداع ملف الموضوع الذى تحوزه الادارة كاملا ولا تملك هذه الجهة الادارية النكول عن تقديمه ، ذلك الملف الذى يحوى جميع الأوراق التى كما يمكن أن تثبت حق جهة الادارة المدعى عليها ، يمكن أن تثبت حق المدعى سواء بسواء ذلك أن جهة الادارة خصم منضبط وخاضع للشرعية وسيادة القانون وتباشر وظيفتها تحت رقابة السلطة الرئاسية الرقابية المختلفة في الدولة وفقا لأحكام الدستور والقانون فالادارة العامة خصم يخضع بطبيعته لأسلوب توثيق دقيق لاعمالها وتصرفاتها محكوم بالقواعد التنظيمية الحاكمة والملزومة التى بمقتضاها لا يصدر قرارا ولا يتم اجراء الا اذا كان موثقا وثابتا بصفة رسمية في عيون الأوراق ، وذلك فيما عدا الحالات الاستثنائية النادرة كذلك المتعلقة بأعمال القتال للقوات المسلحة أو الاشتباك والمطاردة للمجرمين التى تقوم بها قوات الشرطة في حالات الحرب أو مواجهة المواقف والظروف الأمنية الطارئة والمعالجة كذلك يملك القضاء الادارى أن يكلف جهة الادارة لتشكيل لجنة فنية على نحو معين تتولى بعض المهام التى تكفل اثبات عناصر وقائع معينة لازمة للفصل في النزاع ، وهو ما قد يكون من الناحية العملية في بعض الأحوال أسرع في الوقت وأدق في الاداء من ندب خبير من مكتب الخبراء .

ومن حيث أنه لا يغيب عن القول في هذا المجال أن قبول دعوى تهية الدليل تتعلق بقرار أو تصرف ادارى مما يخضع لولاية محاكم مجلس الدولة يقتضى أساسا وبالضرورة التعرض لمدى توفر التكيف السليم للقرار أو التصرف مما يجعله داخلا في هذه الولاية وتختص به

المحكمة المنظورة أمامها الدعوى فضلا عن أنه يتعين أن يحوط القرار أو التصرف الشبهة في عدم مشروعيته بحسب ظاهر الأوراق لتتوفر المصلحة المحتملة على نحو معقول يبرر سلوك هذا الطريق لتوفير الدليل لدعوى الغاء أو تعويض المنازعة الادارية قبل اقامتها ولا يتصور قانونا ولا عقلا أن يتحقق ذلك في الحكم الذي يصدر بتهئية الدليل الا اذا تعرض لبحث الولاية والاختصاص ومدى مشروعية التصرف أو القرار ولو بحسب الظاهر بما يقتضيه المقام أو أن يحتمل الحكم ويتخذ أساسا وذريعة للقول بفصله ضمنا في كل ذلك ومن ثم فانه لا يسوغ قانونا الا في اطار طلب موضوعي محدد يمثل الغاية التي تتعلق بشرعية ومشروعية النظر في طلب توفير أو تحقيق أية أدلة لازمة وذات جدوى لتحقيق تلك الغاية وفقا لما يقدره القاضي الادارى المختص ولا يقبل اقامة دعوى تهئية دليل تتضمن أن يقوم غير انقاضي الادارى مثل الخبير الذي يحال اليه الطلب لاعداد تقرير ببيان مدى وجود القرار أو التصرف الادارى ومدى مشروعية هذا التصرف أو القرار ومدى قيمة الأضرار التي نتجت عنه ودون أن يحسم القضاء الادارى في دعوى وقف تنفيذ والغاء أو تعويض أو في منازعة ادارية موضوعية هذه الأمور الحكم في اطار ولاية محاكم مجلس الدولة وفي نطاق اختصاص المحكمة التي تنظر الدعوى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لم يأت بجديد من شأنه أن يدعوا المحكمة الادارية العليا الى العدول عن قضائها المستقر على النحو السالف البيان ومن ثم فان هذا الحكم يكون قد صدر بالمخالفة لصحيح حكم القانون مما يتعين معه القضاء بالغاءه .

( طعن رقم ٣٥٥٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٩١/٤/٦ )

قاعدة رقم ( ٥٠٧ )

المبدأ :

قاضي النزاع هو قاضي الأصل فيما يتعلق بولاية واختصاص محاكم

مجلس الدولة وفقا للقواعد العامة - مع ذلك لم يتضمن تنظيم القضاء الادارى نظام القضاء المستعجل المستقل عن القضاء الموضوعى فى المنازعات الادارية التى يختص بها محاكم مجلس الدولة والذى يفصل فى الجوانب المنازعة - يختص القضاء الادارى بنظر دعوى تهيئة الدليل باعتبارها منازعة متفرعة من النزاع الموضوعى الاصلى الذى يدخل ولايته القضائية.

**المحكمة :** ومع أن قاضى الفرع هو قاضى الأصل فيما يتعلق بولاية واختصاص محاكم مجلس الدولة وفقا للقواعد العامة فإنه لم يتضمن تنظيم القضاء الادارى نظام القضاء المستعجل المستقل عن القضاء الموضوعى فى المنازعات الادارية التى يختص بها محاكم مجلس الدولة والذى يفصل فى الجوانب المعالجة من النزاع على استقلال دون ارتباط بالجانب الموضوعى فى المنازعة لعدم الحاجة الى ذلك كتعاذة عامة تأسيسا على أن هذه المنازعات الادارية بمعناها الواسع تتعلق بقرارات ادارية أو مطالبات موضوعية تستند الى القانون مباشرة فى أمور تتعلق جميعها بعمل المرافق العامة ونشاط الادارة وضرورة انتظام سير هذه المرافق بانتظام واطراد ، ولها طبيعتها المتميزة كما سلف التبيان ولأنه ليس من المتصور بل ومن غير الجائز أن يتصدى القضاء الادارى للفصل فى طلب عاجل سيؤثر بلا شك فى عمل وسير المرافق العامة دون أن تتصدى المحكمة ولو من ظاهر الأوراق لموضوع النزاع لتستظهر مدى توافر الجدية فى هذا الطلب العاجل ، وهى جدية لا تقوم الا اذا كانت الدعوى مرجحة الكسب ، وأساس ذلك على ما سبق قوله أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، وبذلك يختص القضاء الادارى بنظر دعوى تهيئة الدليل باعتبارها منازعة متفرعة عن النزاع الموضوعى الاصلى الذى يدخل فى ولايته القضائية وبموجب أحكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والأذى صدر بعد نفاذ دستور سنة ١٩٧١ والذى قضى صراحة فى المادة ( ١٧٢ ) منه بأن تختص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية والتأديبية وأن يختص المجلس بمباشرة غير ذلك من الاختصاصات الأخرى التى يحددها قانونه وهى الاختصاصات المتعلقة

بالفتوى والتشريع ومراجعة العقود ... الخ ، ومن ثم صار القضاء الإدارى هو قاضى القانون العام فى المنازعات الادارية وهذا الاختصاص أصيل ومانع لغيره وفقا لصريح نص الدستور وليس استثناء من اختصاص القضاء العادى فمحاكم مجس الدولة هى محاكم القانون العام صاحبة الولاية الدستورية الأصلية فى المنازعات الادارية والتأديبية وفقا لصريح نص الدستور وتطبيقا لذلك فقد عمد المشرع العادى فى قانون مجلس الدولة نزولا على أحكام الدستور الى النص على اختصاصها بنظر سائر المنازعات الادارية فى البند الرابع عشر من المادة العاشرة من القانون المذكور ، ومن ثم فان محاكم مجلس الدولة فى ظل هذا القانون تختص بدعوى تهيئة الدليل حين تتوافر فى المنازعة المرفوعة أمامها وصف المنازعة الادارية ولكنها تقبل دعوى اثبات الحالة ( تهيئة الدليل ) على استقلال ان رفعت غير مرتبطة بدعوى المنازعة الادارية الموضوعية والتي تبرر اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الفرع المرتبط بالأصل ، والتي تمكن هذه المحاكم من تقدير مدى جدية الدعوى الأصلية ومدى لزوم الطلب الفرعى أو الدعوى الفرعية المترتبة عليها ومدى جدواها على أساس سليم من حقيقة الحال وواقع الثابت من الأوراق وبصفة خاصة الملف الإدارى المتعلق بموضوع الدعوى الأصلية والذي يضم للدعوى الادارية من تحت يد الادارة العامة المختصة •

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت مما تقدم أن الدعوى الخاصة بتهيئة الدليل فى النزاع المائل قد أقيمت بدفعة مستعجلة وعلى استقلال دون أن تكون مرتبطة بدعوى موضوعية محددة تندرج فى عداد المنازعات الادارية التى تختص بها محاكم مجلس الدولة واستمر الأمر كذلك حتى صدور الحكم المطعون فيه فانها تكون غير مقبولة شكلا •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد قضى بانتهاء الدعوى الأمر الذى يستفاد منه ضمنا بأنها من الدعاوى المقبولة أمام القضاء الإدارى ودون أن يبين على نحو سليم الأسباب التى بنت عليها المحكمة هذا

القضاء ليتسنى لهذه المحكمة رقابتها وانزال صحيح حكم القانون عند الطعن على الحكم المذكور .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فانه يكون فضلا عما شابه من قصور شديد في التسييب في أمر يتعلق بولاية القضاء الادارى واختصاصه ويرتبط بالنظام العام للتقاضي على ما هو ثابت ومبين فيما سلف بيانه فان هذا الحكم قد صدر مشوبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله الأمر الذى ينعين معه القضاء بالغائه والحكم مجددا بعدم قبول دعوى اثبات الحالة التى أقيمت غير مرتبطة بطلب موضوعى يتحقق فى شأنه وصف المنازعة الادارية وعلى ذلك ينعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء انحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى والزام المطعون ضده بالمصروفات .

( طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٩١ )



## الفصل السادس

### الطعن في الأحكام الادارية

#### الفرع الاول

وضع المحكمة الادارية العليا وطبعتها

أولا — اختلاف طبيعة الطعن  
بين محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا

قاعدة رقم ( ٥٠٨ )

المبدأ :

المحكمة الادارية العليا هي في الاصل محكمة قانون — يوجد فارق بين طبيعة النقض امام محكمة النقض ونظيره امام المحكمة الادارية العليا — مرد هذا القانون هو التباين بين طبيعة المنازعات التي تنشأ بين الأفراد في مجالات القانونين المدني والتجاري وتلك التي تنشأ بين الادارة والأفراد في مجالات القانون الاداري وما يتطلبه ذلك حسن سير العدالة الادارية بما يتفق وحسن سير المرافق العامة الامر الذي يستوجب للتصدي لاموضوع حتى يتحقق الحسم السريع للمنازعة الادارية دون الاخلال بحق الدفاع او اهدار درجة من درجات التقاضي — الطعن يفتح اثباب امام المحكمة الادارية العليا لتزج الحكم أو القرار التاديبى المطعون فيه بميزان القانون وزنا منطه استظهار ما اذا قامت به حالة من حالات البطلان فتلقى الحكم وتعيد الدعوى لمحكمة أول درجة أو تتصدى لاموضوع اذا كان صالحا للفصل فيه .

**الحكمة :** ومن حيث أنه لا يغير من ذلك ولا ينال منه ما ذهب اليه المطعون ضده بمذكرتي دفاعه المقدمتين لجلستي ١٩٨٨/٦/٢٢ و ١٩٨٨/١١/١٢ من أن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا لا يكون

الا لخطأ في تطبيق القانون ، طبقا للأحكام الواردة في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة ، ليقساوى بذلك الطعن أمام المحكمة الادارية العليا مع الطعن أمام محكمة النقض — في أن المحكمة الادارية العليا — كمحكمة النقض — ليس لها أن تتناول أمورا جديدة لم تتعرض لها محكمة الموضوع . لأن هذا الذي يقول به المطعون ضده في مذكرتي دفاعه المشار اليهما لا يتفق مع طبيعة المنازعة الادارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة من جهة ولا مع ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا في هذا الشأن نتيجة لذلك — منذ بدء انشائها بأقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من ذلك أنه وان كانت المحكمة الادارية العليا هي في الأصل محكمة قانون الا أنه لا شك يوجد فارق بين طبيعة الطعن أمام محكمة النقض وطبيعة الطعن أمام المحكمة الادارية العليا . وأن هذا الفارق مرده أساسا الى التباين بين طبيعة المنازعات التي تنشأ بين الأفراد في مجالات القانون المدني والتجاري وتلك التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون الاداري وما يفرض بمقتضيات حسن سير العدالة الادارية في مباشرة محاكم القضاء الاداري بمجلس الدولة لولايتها وتحقيقها لتلك العدالة بما لا يتعارض مع حسن سير وانتظام المرافق والمصالح العامة الذي تحتتم الحسم السريع للمنازعات الادارية المختلفة والتصدى لذلك لحسم موضوع هذه المنازعات كلما كان هذا التصدى من المحكمة الادارية العليا لا يخل بحق الدفاع ولا يهدر درجة من درجات التقاضي للخصوم ولا يخالف نصا صريحا في قانون ولذا فقد جرى قضاء المحكمة الادارية العليا منذ ذلك الحين على أنها رغم أن طبيعتها في الأساس محكمة قانون الا أن الطعن أمامها يفتح الباب لها لقرن الحكم أو القرار التأديبي المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد تأملت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تبطله فتلغيه وتعيد الدعوى الى محكمة أول درجة أو تتصدى للفصل في موضوعها بحسب الأحوال وينزل حكم القانون في المنازعة لو كانت صالحة للفصل في موضوعها وسبق أن فصّلت فيه محكمة أول درجة بما لا يفوت أحد درجات التقاضي

ويهدرها أم أنه لم يقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائبا في قضائه أو قراره فتبقى عليه وترفض الطعن .

ومن حيث أن الثابت مما سبق إيراده أن قرار جزاء المطعون ضده لم يتسنى للمحكمة التأديبية المطعون في حكمها أن تفحصه موضوعيا على أساس الثابت من التحقيقات والأوراق والمستندات للتحقق من أنه قد صدر معمولا على سببه مستندا استنادا سائفا الى أوراق التحقيق وما ثبت من ثناياه وذلك لأنه قد قلم هذا الحكم الطعين على قرينة مستفادة من سلبية موقف الجهة الادارية بحجية الأوراق والتحقيقات المتضمنة لحقيقة الحال عن المحكمة التأديبية ومن ثم فانه يتعين اعادة الدعوى التأديبية الى تلك المحكمة لتفصل فيها مجددا في ضوء الحقيقة التي تستخلص الاستخلاص الطبيعى من عيون الأوراق الخاصة بالجزاء المطعون فيه وذلك حتى لا تفوت على المطعون ضده درجة من درجات التقاضى الأمر الذى يمس حقه الطبيعى والدستورى والقانونى في الدفاع عن نفسه .

وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم الطعين خليقا بالالغاء كما يتعين الأمر باعادة الطعن في قرار الجزاء الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية للفصل في موضوعها في ضوء الأوراق والمستندات والتحقيقات الواردة على النحو سالف البيان .

وحيث أن هذا الطعن يعفى من الرسوم طبقا للمادة ( ٩٠ ) من نظام العاملين الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( طعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٦ )

**ثانياً - المحكمة الادارية هي القمة**  
**في تدرج محاكم مجلس الدولة والرقابية على احكامها**

**قاعدة رقم (٥٠٩)**

**المبدأ :**

**احكام المحكمة الادارية العليا هي خاتمة المطاف فيما يعرض من**  
**اقتضية على القضاء الادارى ولا يقبل الطعن فيها بأى طريقة من طرق**  
**الطعن طبقا للمادة ١٤٦ من قانون المرافعات .**

**المحكمة :** ومن حيث أن الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة  
الادارية العليا وهي ائمة في تدرج محاكم مجلس الدولة وكلمتها هي  
الفيصل في أى نزاع يعرض عليها بلا معقب على قضائها في ذلك ، وقد  
استقرت احكام هذه المحكمة على أن احكام المحكمة الادارية العليا هي  
خاتمة المطاف فيما يعرض من اقتضية على القضاء الادارى ومن ثم  
لا تقبل ائطعن فيها بأى طريقة من طرق الطعن وأنه وطبقا للمادة ١٤٦  
من قانون المرافعات لا يجوز الغاء حكم المحكمة الادارية العليا - شأنه  
شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض الا اذا استند الطعن فيه  
الى قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية المتصوص عليها على سبيل  
الخصم في هذه المادة ، أو أن يقترن الحكم بعبب جسيم يمثل اهدارا  
للمدالة يفقد فيها الحكم وظيفته .

( طعن رقم ٧١٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٩ )

**قاعدة رقم (٥١٠)**

**المبدأ :**

**المحكمة الادارية العليا هي خاتمة المطاف وهي اعلى محكمة طعن**  
**في القضاء الادارى واحكامها بالية - لا يجوز قانونا أن يعقب على احكام**

**المحكمة الادارية العليا** ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية — لا سبيل الى الطعن فى احكامها إلا بصفة استثنائية بدعوى البطلان الاعمائية — لا يتأتى ذلك الا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية وفقدانه صفته كحكم وهى التى حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية أو أن يصدر بما لها من سلطة قضائية وأن يكون مكتوباً .

**المحكمة :** ومن حيث أن الشارع قد حصر طرق الطعن فى الأحكام ووضع لها آجالاً محددة واجراءات معينة ولايجرى بحث أسباب العوار التى قد تثق هذه الأحكام الا بالطعن فيها بطرق الطعن المناسبة لها ولما كانت أحكام المحكمة الادارية العليا هى خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن فى القضاء الادارى وأحكامها باتة ، فلا يجوز قانوناً أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الأحكام الصادرة منها الطعن بأى طريق من طرق الطعن وقد اغتنى المشرع عن النص على منع الطعن فى أحكام المحكمة الادارية العليا بسائر طرق الطعن الأخرى العادية وغير العادية لعدم تصور الطعن بها على تلك الأحكام التى لا يجوز تعميمها بأى وجه من الوجوه وهى واجبة الاحترام فيما خلصت اليه . ولا سبيل الى الطعن فى أحكام المحكمة الادارية العليا بصفة استثنائية الا بدعوى البطلان الأصلية وهذا الاستثناء فى غير الحالات التى نص عليها المشرع كما نعيها فى المادة ١٤٧ من قانون المرافعات لا يتأتى الا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية وفقدانه صفته كحكم وهى التى حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية أو أن يصدر بما لها من سلطة قضائية وأن يكون مكتوباً .

ومن حيث أنه عن الأسباب التى أقام عليها الطاعن دعوى البطلان

— ١٠١٤ —

الأصلية والمشار إليها أنفا لا تتدرج في أسباب عدم الملاحية المنصوص عليها تحديدا وحصرا في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإنما تتعلق بتأويل القانون وتطبيقه وتهدف إلى إعادة مناقشة ما قُدم عليه قضاء الحكم المطعون فيه الأمر الذي لا تتوافر معه شرائط دعوى البطلان الأصلية إذ ليس فيها ذكره الطاعن ما يجرّد الحكم من أركانه الأساسية وفقده صفته كحكم ومن ثمّ يتميّز الحكم برفض الدعوى ، والزام المدعى المصروفات .

( طعن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٢/٣/٢١ )

ثالثا — احكام المحكمة الادارية العليا قطعية  
حائزة لحجية الشيء المقضى فيه وباتة

قاعدة رقم ( ٥١١ )

المبدأ :

الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بالفصل في الطعن المطروح  
عليها ، سواء حسم النزاع برمته او في شق منه او في مسألة قانونية  
او واقعية متعلقة به هو حكم قطعى يحوز حجية الشيء المحكوم فيه  
كقرينة قانونية جازمة بصحة ما قضى به ، كما انه حكم بات لا يقبل  
الطعن فيه باى طريق من طرق الطعن فيتعين الالتزام به ويمنع الحاجة  
فيه صدعا بحجيته القاطعة ونزولا على قوته الباتة .

( طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٨٧ )

رابعا — عدم جواز الامتناع  
عن تنفيذ أحكام المحكمة الإدارية العليا

قاعدة رقم (٥١٢)

المبدأ :

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا — لا يجوز الامتناع من تنفيذه أو الفتاعس فيه على أى وجه نزولا على حجية الأحكام وإعلائه لشئها وإكبارا لمسيادة القانون وأمانة النزول عن مقتضياته إلا أن ذلك رهين الاعمال بما يقضى به صريح النص وبالمدى الذى عينه .

**الفتوى :** نفيد أنه يعرض هذه المنظمات على الجمعية العمومية اسمى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٧ من مايو سنة ١٩٩٢ استبان لها فيما يختص بالسيد الأستاذ المستشار السابق بالمحاسن والذى توجز حالته حسبما يبين من الأوراق فى أنه عين فى وظيفة مندوب بمجلس الدولة بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٢ نقلا من النيابة العامة ، وجرى اعتقاله بتاريخ ٢٤/٨/١٩٦٥ ضمن جماعة الاخوان المسلمين وأوقف صرف راتبه اعتبارا من ١/١٠/١٩٦٥ بناء على كتاب وزارة العدل ، وقدم استقالته من المجلس بتاريخ ٧/٢/١٩٦٦ وصدر بالموافقة عليها قرار رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/١/١٩٦٦ ورفع اسمه من عداد أعضاء مجلس الدولة بقرار صادر من رئيس مجلس الدولة اعتبارا من ١٣/٢/١٩٦٦ — وصدر حكم من محكمة أمن الدولة العليا فى ٨/٨/١٩٦٦ بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة اثنى عشر عاما ، وأنه أقام الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٩ القضائية أمام المحكمة الادارية العليا طالبا الغاء قرار رئيس مجلس الوزراء بقبول استقالته حيث قضت المحكمة بجلستها المنعقدة فى ٩/٦/١٩٧٣ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه والزام الحكومة المصروفات ، وتنفيذا لهذا الحكم بأمر مجلس الدولة صرف راتبه فى الفترة من ١/١٠/١٩٦٥ حتى ٨/٨/١٩٦٦ تاريخ الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة .



وبتاريخ ١٩٧٣/٧/٢٣ صدر قرار بالاعفو عن نصف العقوبة المحكوم عليه بها وتقدم بطلب باعادة تعيينه وحذر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٨ لسنة ١٩٧٤ في ١٩٧٤/٦/٢٠ بتعيينه مستشارا عاما مساعدا فئة ( أ ) وتسميته في ١٩٧٤/٦/٢٦ وأعير للعمل بالخارج لعدة سنوات رقي خلالها الى وظيفة مستشارا اعتبارا من ١٩٧٨/٨/١ ثم أنهيت خدمته لعدم عودته الى العمل عقب انتهاء اعارته اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/١ : حيث أقام الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٠ القضائية والذي قضى ثيه بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٤ بالغاء قرار مجلس الدولة السلبى بالامتناع عن الاستمرار في تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١٩٧٣/٦/٩ في الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٩ القضائية ، واعتبار خدمته متصلة خلال الفترة التي حبس فيها تنفيذا للحكم الصادر بمعاقبته بالاشتغال الشاقة المؤقتة ، وبعدم استحقاقه لأجره عن المدة التي حبس فيها وحتى الافراج عنه وابداء استعداده لتسليم العمل بمجلس الدولة في ١٩٧٣/٧/١٧ وما يترتب على اعتبار مدة خدمته متصلة من آثار ، بيد أن سيادته تقدم بطلب لتنفيذه الحكم المشار اليه متضمنا طلب دعوته الى تسام العمل بالمجلس ، وعرض الأمر على المجلس الخاص اعمالا للاختصاص الموسد اليه بقبول الأعذار حال الانقطاع .

وخلصت الجمعية من ذلك جميعه الى أنه ائمن كان يتعين تنفيذ الحكم الصادر لصالح الطالب في الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٠ القضائية عليا — وتلك نتيجة لا معدى عنها اذ لا يجوز الامتناع عن التنفيذ أو التقاعس فيه على أى وجه نزولا عن حجية الأحكام واعلاء لشأنها واكبارا لسيادة القانون وأمانة النزول عند مقتضياته ، الا أن ذلك رهين الأعمال بما يقضى به صريح النص وبالمدى الذى عينه وهو الأمر الذى يتعين معه تقرير أحقيته بغير نزاع في المرتب عن الفترة من ١٩٧٣/٧/١٧ الى ١٩٧٤/٦/٢٠ تاريخ تعيينه مستشارا مساعدا بالمجلس نفاذا لصريح نص الحكم والذي لا يفضى بذاته وبحال من الأحوال الى اعادته الى الخدمة

— ١٠١٨ —

بعد اذ أنهيت خدماته لسبب آخر قواه عزوفه عن العمل واقلعه عن  
تسلمه اثر انتهاء اعارته في ١٠/١٠/١٩٨٠ .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :  
أحقية السيد الأستاذ المستشار الدكتور / ..... في المرتب  
عن الفترة من ١٧/٧/١٩٧٣ الى ٢٠/٦/١٩٧٤ ، نفاذا للحكم الصادر  
من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٢٠ القضائية عليا ،  
والذي لا يقضى بذاته الى اعادته الى الخدمة .

( ملف رقم ٤٣٩/٦/٨٦ — جلسة ١٩٩٢/٥/٧ )

## الفرع الثاني

### وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه

أولا - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يوقف تنفيذ حكم القضاء الإداري ما لم تأمر المحكمة الإدارية العليا بذلك

قاعدة رقم (٥١٣)

المبدأ :

المادة ١/٥٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - يجب تنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري حتى ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا - لا يجوز وقف تنفيذ هذه الأحكام إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذها .

**المحكمة :** ومن حيث أنه بالنسبة للطعن رقم ٢٣٧٥ لسنة ٣٣ في الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٧٩٤ لسنة ٣٦ ق بانتهاء الخصومة في الدعوى استنادا الى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق قبل أن يصبح هذا الحكم نهائيا للطعن فيه بالطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٣١ ق وعدم البت فيه وأنه كان يجب الحكم بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل في الموضوع وليس انتهاء الخصومة ، فإنه لما كانت المادة ١/٥٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك » بما مفاده وجوب تنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري حتى ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ولا يجوز وقف تنفيذها إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذها . وعلى ذلك لا بأس على محكمة

القضاء الإداري أن تستند إلى حكم صادر منها مطعون فيه ولم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذه • وإذا كان الثابت أن محكمة القضاء الإداري استندت إلى حكمها الصادر في الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ٣٦ ق بإلغاء القرار المطعون فيه رغم الطعن فيه بالطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٣١ ق فإن هذا الاستناد يكون متفقا وصحيح حكم القانون رغم وجود هذا الطعن طالما لم تأمر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذ الحكم المذكور باعتباره واجب النفاذ قانونا •

( طعن رقم ٢٨٠٩/٣١ ق و ٢٣٧٥/٣٣ ق — جلسة ٢٦/٥/١٩٩٠ )

## ثانياً — طلب الغاء وقف تنفيذ الحكم مرتبطاً بالغائه

### قاعدة رقم ( ٥١٤ )

#### المبدأ :

عدم جواز طلب وقف تنفيذ الحكم استقلاً عن طلب الغائه —  
وقف تنفيذ الحكم هو أيضاً فرع من الغائه — لا يجوز الاقتصار على  
الأول دون الثاني — بما يؤدي إليه ذلك من تناقض بإمكان وقف تنفيذ  
الحكم مع بقاءه قائماً غير معرض للإلغاء — كما يمس ذلك بما يجب أن  
تتمتع به الأحكام القضائية من ثبات وقرينة الصحة ، لا لم يطعن عليها  
بالإلغاء — القول بغير ذلك مؤداه أن يغو طلب وقف تنفيذ الحكم على  
استقلال وسيلة لشل قوة الأمر المقضى لحكم قائم قانوناً ، سيما إذا  
انغلق باب الطعن فيه بالإلغاء لفوات ميعاده — المادة ٤٩ من قانون  
مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن قبول الطعن فإن المادة ٤٩ من  
قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لا يترتب  
على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطوب الغاؤه عني أنه  
يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى  
ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » وتنص المادة ٥٠ من  
هذا القانون عني أنه « لا يترتب على الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا  
وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أدرت دائرة فحص الطعون بغير  
ذلك » ، ومفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يشترط  
لقبول طلب وقف تنفيذ القرار الإداري ابداء الطلب في صحيفة دعوى  
الالغاء أي أن يقترن الطلبان في صحيفة واحدة ومن ثم لا يجوز ولا يقبل  
طلب وقف التنفيذ بصحيفة مستقلة أو ابدائه على استقلال أثناء  
الرافعة ، ومرد ذلك أن سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من  
سلطة الالغاء وفرع منها وذلك ببسط الرقابة القانونية على القرار على

أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه المشروعية بالاضافة الى ركن الاستعجال وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الادارى وتخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا ، ومن السلم به أن كلا من وقف تنفيذ القرارات الادارية ووقف تنفيذ الأحكام القضائية يخضع لضوابط وشروط واحدة من حيث المشروعية وركن الاستعجال ، ومن ثم فانه يلزم لقبول طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه أن يقترن بالطلب الموضوعى فى الطعن بالغاء الحكم المطعون فيه وبما يطلب الطاعن الحكم به فى موضوع ادعوى ، فلا يجوز أن يطلب وقف تنفيذ الحكم استقلالا عن طلب الغائه اذ أن وقف تنفيذ الحكم هو أيضا فرع من الغائه فلا يجوز الاختصار على الأول دون الثانى بما يؤدى اليه ذلك من تناقض بامكان وقف تنفيذ الحكم مع بقاءه قائما غير معرض للالغاء كما يمس ذلك ما يجب أن تتمتع به الأحكام القضائية من ثبات وقرينة صحة ما لم يطعن عليها بالالغاء والقول بغير ذلك مؤداه أن ينعو طلب وقف تنفيذ الحكم على استقلال وسيلة لشل قوة الأمر المقضى لحكم قائم قانونا سيما اذا انغلق باب الطعن فيه بالالغاء لفوات ميعاده ، فاذا وقع الطعن على غير هذا الوجه كان غير مقبول شكلا .

ومن حيث أن جامعة المنصورة أقامت الطعن المائل بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٨ عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٨/٤/١٩٨٨ وقصرت الجامعة طلباتها على وقف الحكم المطعون فيه دون أن تقرنه بالطلب الأساسى بالغائه هذا الحكم فيما تضمنه من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فمن ثم يكون هذا الطعن قد انطوى على عيب جوهري يجعله غير مقبول شكلا عملا بالمادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون مجلس الدولة سالفى الذكر وأنه بانقضاء ميعاد الطعن فى هذا الحكم فى ٢٧/٦/١٩٨٨ طبقا للمادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة فانه لا يقبل طلب الجامعة بالغائه بذكره لاحقة ومستقلة بتاريخ ٦/٣/١٩٨٩ .

( طعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٨٩ )

### ثالثاً — مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٥١٥)

#### المبدأ :

وقف الحكم المطعون فيه عند حد الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً — انتهاء المحكمة الإدارية العليا إلى إلغاء هذا الحكم واختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى يسمح لها بالتصدي للنظر في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه متى تهيأت الدعوى في هذه الخصوصية للفعل فيها .

**المحكمة :** ومن حيث أنه ولئن كان الفصل في الدعوى وقف عند الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبولها شكلاً وهو الحكم الذي حق الغاؤه ، إلا أن هذا الإلغاء لا يحتم إعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة لمتابعة الفصل في الشق المستعجل بطلب وقف تنفيذ أقرار المطعون فيه ، ما دام هذا الشق قد تهيأ للبث فيه سواء ابتداء أمام محكمة القضاء الإداري بالمنصورة حيث قدم الأطراف ما عن لهم من مستندات ومذكرات بل قدمت هيئة مفوضي الدولة رأياً فيه وسواء انتهاء أمام المحكمة الإدارية العليا حيث تناول الأطراف في مذكراتهم موضوع الشق المستعجل على نحو دعا الطاعن الأول في المذكرة الموقعة منه والمقدمة أمام دائرة فحص الطعون بجلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٨٩ إلى طلب الفصل في الموضوع ، الأمر الذي يحدو بالمحكمة إلى التصدي لطلب وقف تنفيذ أقرار المطعون فيه .

( طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٠/١/٢٥ )

### الفرع الثالث

## اختصاص المحكمة الادارية العليا

أولا — ما يدخل في اختصاص المحكمة الادارية العليا

١ — اختصاص المحكمة الادارية العليا  
بدعوى البطلان الأصلية في حكم من أحكامها

قاعدة رقم (٥١٦)

المبدأ :

تختص المحكمة الادارية بالفصل في طلب الغاء الحكم الصادر منها إذا شاب عيب جسيم يسمح باقامة دعوى بطلان أصلية — دعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بعنف انتهائية يقف عند الحالات التي تتطاول على عيب جسيم وتمثل اهدار للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته — لا يجوز اللجوء في أحكام المحكمة الادارية العليا الا اذا انتفت عنها صفة الأحكام الانتهائية بأن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى — أو أن يقترب الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية — الحكم يكون منطويا على عيب جسيم ويمثل اهدار للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته في حالة صدوره على من لم يعط اطلاقا بصحيفة الدعوى — أو على من تم اعلانه باجراء معنوم — وفي حالة صدور الحكم على شخص بدون اعلانه للجلسة المحددة لنظر الدعوى اعلانا صححا ..

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن فقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على اختصاص هذه المحكمة بالفصل في طلب الغاء الحكم الصادر منها إذا ما شاب عيب جسيم يسمح باقامة دعوى بطلان أصلية وأن دعوى البطلان الأصلية في الأحكام



الصادرة بصفة انتهائية يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمنأ اهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته وأنه لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الادارية العليا الا اذا انتقت عنها صفة الأحكام انقضائية بأن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقتزن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية . ( مجموعة المبادئ ائقانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في خمسة عشر عاما ، الجزء الثاني المبدأ رقم ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، صفحة ١٣٨٠ وما بعدها ) .

ومن حيث أنه من المسلم به في فقه وقضاء قانون المرافعات أن الحكم يكون منطويا على عيب جسيم ويمثل اهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته في حالة صدوره على من لم يعلنه اطلاقا بصحيفة الدعوى أو على من تم اعلانه باجراء معدوم كما اذا ثبت بحكم من القضاء تزوير محضر الاعلان فقد الاعلان كيانه ووجوده وكذلك في حالة صدور الحكم على شخص بدون اعلانه للجلسة المحددة لنظر الدعوى اعلانا صحيحا .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم واذ كان الثابت من الاطلاع على أوراق الطعن والتي لم يقدم الطاعن ما يجعلها أن هذا الأخير قد أعلن بتقرير الطعن بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٧ في شخص مقيم معه في ذات المسكن ومن ثم فإن الاعلان يكون قد تم صحيحا عملا بحكم المادة ١٠ من قانون المرافعات وبالتالي تكون الخصومة في الطعن قد انعقدت صحيحة . هذا فضلا عن قيام سكرتارية المحكمة الادارية العليا ( الدائرة الثانية ) باخطاره في محل اقامته بجلسة ١٣/٤/١٩٨٧ أمام دائرة فحص الطعون وذلك بموجب الكتاب رقم ٥١١ المؤرخ في ٢٨/٢/١٩٨٧ ومن ثم ينص النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم الاعلان بتقرير الطعن أو لعدم الاخطار بالجلسة المحددة لنظر الطعن — قائما على غير أساس جدير بالرفض .

( طعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٨/١١/١٩٨٩ )

٢ — طلب إحالة الدعوى الى دائرة أخرى يمثل من جانب الحكومة

دفعاً بعدم صلاحية الدائرة للحكم في دعوى البطلان

قاعدة رقم (٥١٧)

المبدأ :

طلب إحالة الدعوى الى دائرة أخرى يمثل من جانب الحكومة دفعاً بعدم صلاحية الدائرة للحكم في دعوى البطلان — إصدار إحدى دوائر المحكمة الادارية العليا لحكم ما ليس من شأنه أن يزيل صلاحيتها لنظر دعوى البطلان الأصلية التي تقام على هذا الحكم .

المحكمة : ومن حيث أن الحاضر عن هيئة قضايا الدولة قد قرر بجلسته ١٩٩٢/٢/٧ أن الطلب الذي أبداه بإحالة الدعوى الماثلة الى دائرة أخرى من دوائر المحكمة الادارية العليا لا يعتبر بأى حال من الأحوال رداً لهيئة المحكمة وأكد ثقته الكاملة في هيئة المحكمة وقضاائها العادل ، الا أن هذه المحكمة قد جرت في قضائها على تكييف مثل هذا الطلب بأنه يمثل من جانب الحكومة دفعاً بعدم صلاحية الدائرة للحكم في دعوى البطلان وأكدت المحكمة في هذا القضاء أن إصدار إحدى دوائر المحكمة الادارية العليا لحكم ما ليس من شأنه أن يزيل صلاحيتها لنظر دعوى البطلان الأصلية التي تقام على هذا الحكم اذ لا يدخل ذلك تحت أى حالة من حالات عدم الصلاحية التي نصت عليها المادة ١٤٦ مرافعات — وأن الميزة التي أصدرت الحكم — هي على النقيض مما ذهب اليه الحكومة — بالاختصاص دون غيرها طبقاً لما استقر عليه القضاء والفقه — بنظر دعوى البطلان الأصلية على الحكم فاذا قبلتها ألغت الحكم وأحالت البطلان الذي صدر فيه الحكم الباطل الى دائرة أخرى .

ومن حيث أنه ليس على ما سبق يتعين الالتفات عن طلب إحالة البطلان الى دائرة أخرى للفصل فيه لعدم قيام هذا الطلب على أى أساس سليم من القانون .

( ملحق رقم ٥٧٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٩٢/٥/٣٠ )

٢ - الطعن في قرارات مجالس التأديب  
التي لا تخضع لتصديق جهات إدارية  
يدخل في اختصاص المحكمة الإدارية العليا  
قاعدة رقم (٥١٨)

المبدأ :

القرارات النهائية لسلطات التأديبية التي يصدرها الرؤساء  
الإداريون أعمالا لاختصاصاتهم التأديبية هي قرارات يتظلم منها إداريا  
ومن الطبيعي ألا يقوم الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية إلا من الموظفين  
العوميين الذين يستهم هذه القرارات - أما القرارات التي تصدر من  
مجالس التأديب ولا تخضع لتصديق جهة إدارية ولا يجدي التظلم منها  
إداريا لعدم قبليلتها للسبب أو الإلغاء الإداريين فانها لا تعتبر من  
قبيل القرارات النهائية لسلطات التأديبية وإنما تأخذ حكم الأحكام  
الصادرة من المحاكم التأديبية التي يكون لنوى الشان حق الطعن فيها -  
يمثل نوى الشان في هذا المفهوم كل من الموظف الذي صدر في شأنه قرار  
مجلس التأديب والجهة الإدارية التي أحالته الى مجلس التأديب .

المحكمة : ومن حيث أن حكم المحكمة التأديبية بأسبوط المطعون  
فيه قد صدر في طعن تأديبي أحيل اليها للاختصاص بموجب الحكم  
الصادر من المحكمة الإدارية العليا ( الدائرة الثالثة ) في الطعن رقم  
١٧٨١ لسنة ٢٨ القضائية بجلية ١٢ من يونيو سنة ١٩٨٤ .

ومن حيث أن هذه المحكمة - الهيئة المشكلة طبقا لنص المادة ٥٤  
مكررا من قانون مجلس الدولة قد أصدرت حكما بتاريخ ١٥ من ديسمبر  
سنة ١٩٨٥ قضى فيه بأن المحكمة التي ينمقد لها الاختصاص بنظر  
الطعون على قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق جهات  
إدارية هي المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن مقتضى هذا القضاء الأخير ألا تكون المحكمة التأديبية  
بأسبوط مختمة بنظر الطعن على قرار مجلس التأديب موضوع النزاع  
والصادر من مجلس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بجامعة

المنيا ، الا أن اتصال تلك المحكمة بهذا الطعن إنما تم بحكم من هذه المحكمة لا يجوز اصدار حجيته أو مخالفة مقتضاء في الدعوى التي صدر فيها ، ومن ثم فقد كان على تلك المحكمة أن تتصدى لنظر الطعن وأن تفصل فيه .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية بأسيموط وقد وجب عليها نظر الطعن والفصل فيه فقد ذهب الى أن قرار مجلس التأديب — شأنه شأن أى قرار ادارى ينطوى على جزاء تأديبى لا يجوز الطعن عليه من جانب جهة الادارة المنسوب اليها القرار المطعون فيه وانما يقتصر الطعن فيه على العامل الصادر ضده هذا القرار .

ومن حيث أن هذا الذى ذهبت اليه المحكمة التأديبية غير صحيح ، لأن الطعن أمام المحاكم التأديبية في القرارات النهائية للسلطات التأديبية ينصب على القرارات التى يصدرها الرؤساء الاداريون اعمالا لاختصاصاتهم التأديبية ، وهى قرارات تتميز بقابليتها للتظلم منها اداريا بل ويمتبر هذا التظلم شرعا لقبول الطعن بطلب الغائها طبقا لنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، ومن الطبيعى ألا يقوم الطعن في هذه القرارات أمام المحكمة التأديبية الا من الموظفين العموميين الذى مستهم القرارات المذكورة باعتبارهم أصحاب المصلحة وحدهم في هذا الطعن أما القرارات التى تصدر من مجالس التأديب ولا تخضع لتصديق جهة ادارية ولا يجدى التظلم منها اداريا لعدم قابليتها للسحب أو الالغاء الاداريين ، فانها لا تعتبر من قبيل القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، وانما تأخذ حكم الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التى سيكون لذوى الشأن حق الطعن فيها ومثل ذوى الشأن في هذا المفهوم كلا من الموظف الذى صدر في شأنه قرار مجلس تأديب والجهة الادارية التى أحوالته الى مجلس التأديب .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا التظلو ، فانه يكون مخالفا للقانون واجب الالغاء ، وتأمّر المحكمة بإعادة الطعن الى المحكمة التأديبية بأسيموط للمحكم فيه مجددا من دائرة أخرى .

( طعن رقم ٣٨٩٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١١/٦/١٩٨٨ )

٤ - يدخل في اختصاص المحكمة الادارية العليا  
الطعون في القرارات الصادرة من اللجان القضائية  
للاصلاح الزراعى لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه قانونا  
قاعدة رقم (٥١٩)

المبدأ :

المحكمة الادارية العليا تختص فقط بنظر الطعون المقامة في القرارات  
الصادرة من اللجان القضائية للاصلاح الزراعى في المنازعات المصومة  
عليها في البند ( ١ ) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكرر من القانون  
١٩٥٢/١٧٨ المعدلة بالقانون ١٩٧١/٦٩ وهى تلك المنازعات المتعلقة  
بتحقيق الاقراوات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى  
عليها او التى تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقراوات المقدمة من الملاك  
وفقا لاحكام القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها .

**المحكمة :** ان المادة ( ١٣ ) مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة  
١٩٥٢ فى شأن الاصلاح الزراعى والمعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١  
تنص على أن « تشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم  
يفتاره وزير العدل تكون له الرئاسة ومن عضو بمجلس الدولة يختاره  
رئيس المجلس .... وتختص هذه اللجنة دون غيرها - عند المنازعة  
بما يأتى :

١ - تحقيق الاقراوات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى  
المستولى عليها او التى تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقراوات المقدمة من  
الملاك. وفقا لاحكام هذا القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء  
عليها منها .

٢ - تفصل فى المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها

على المنتفعين \* \* \* ويجوز لخوى الشأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المنصوص عليها في البند ( ١ ) من الفقرة الثالثة .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر بصدد تفسير هذا النص على أن المحكمة الادارية العليا تختص فقط بنظر الطعون التي تقدم في القرارات الصادرة من اللجان القضائية للإصلاح الزراعى في المنازعات المنصوص عليها في البند ( ١ ) من الفقرة الثالثة من المادة ( ١٣ ) مكرر المشار اليها ، وهى تلك المنازعات المتعلقة بتحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضى المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء طبقا للقرارات المقدمة من الملاك وفقا لأحكام القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها ، وبالتالي فإنه يخرج من اختصاص هذه المحكمة نظر الطعون في القرارات التي تصدر من اللجان القضائية للإصلاح الزراعى في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضى المستولى عليها على المنتفعين ، وذلك لأن اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر المنازعات المشار اليها في الفقرة الثالثة بند ( ١ ) من المادة ( ١٣ ) مكرر من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه هو اختصاص على سبيل الاستثناء من الأصل العام المقرر في قانون مجلس الدولة والذي يجعل الاختصاص بنظر الطعون في القرارات الادارية النهائية لمحكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ، أن القرار المطعون فيه صادر من اللجنة القضائية في منازعة من المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة ١٣ مكرر المشار اليها والخاصة بتوزيع الأرض المستولى عليها على المنتفعين حيث أن الطلب الأساسى في الاعتراض رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ المقام من الطاعن هو الانتفاع بالمساحة محل

الاعتراض بصفتة مستأجرا لها من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وهو ما انتهت اليه اللجنة القضائية لصالح المعارض باستمرار وضع يده على هذه الأرض على أساس أنه قائم بزراعتها لمستأجر لها . وهي المنازعات التي تختص بنظر الطعن في القرارات الصادرة فيها محكمة القضاء الإداري ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن المائل وإحائته الى محكمة القضاء الإداري ( دائرة منازعات الأفراد والهيئات ) للفصل فيه طبقا لما تنص عليه المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

( طعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/١١/١٩٨٦ )

## ثانياً — ١٥ يخرج من اختصاص المحكمة الادارية العليا

١ — الطعن في احكام المحاكم الادارية  
تختص بنظره محكمة القضاء الادارى  
وليس المحكمة الادارية العليا

قاعدة رقم ( ٥٢٠ )

### المبدأ :

ينعقد الاختصاص بنظر الطعون في الأحكام الصادرة من المحاكم  
الادارية لمحكمة القضاء الادارى وليس للمحكمة الادارية العليا •

**المحكمة :** تنص المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٢ على أن تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل في المسائل  
المنصوص عليها في المادة ١٠ عدا ما تختص به المحاكم الادارية والمحاكم  
التأديبية كما تختص بالفصل في الطعون التى ترفع اليها عن الأحكام  
الصادرة من المحاكم الادارية •

ومن حيث أن مؤدى النص المتقدم أن الاختصاص بنظر الطعون  
في الأحكام الصادرة من المحاكم الادارية ينعقد لمحكمة القضاء الادارى  
وليس للمحكمة الادارية العليا •

( طعن رقم ٢٩٣٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/٦/١ )



٢ — الطعن في القرار السلبي بالامتناع عن تنفيذ حكم للمحكمة الادارية العليا أو لمحكمة القضاء الادارى لا يكون أمام المحكمة الادارية العليا .

قاعدة رقم ( ٥٢١ )

المبدأ :

امتناع جهة الادارة عن تنفيذ حكم صادر من المحكمة الادارية العليا يعد انذارا بتنفيذه واستمرار هذا الامتناع التكييف القانونى التسليم لدعوى المدعى ازاء ذلك هو الطعن بالالغاء في قرار سلبي بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائى نهائى واجب التنفيذ — هذا الطلب من دعوى الالغاء التى يختص بالفصل فيها محكمة القضاء الادارى طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة — عدم جواز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها اشكالا في تنفيذ حكم المحكمة الادارية سالف الذكر .

**المحكمة :** ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ أقام قضاءه على أن الدعوى طبقا لطبقات المدعى فيها تعد اشكالا في تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١١ من يناير ١٩٨٦ في الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٣٠ القضائية ويكون قد خالف القانون ، ذلك أن الثابت من وقائع الدعوى والطلبات المبداء فيها أن الأمر يتعلق بما أثاره المدعى عن امتناع الجهة الادارية عن تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا المشار اليه بعد انذارها بتنفيذه واستمرار هذا الامتناع بما يشكل قرارا سلبيا ولذا أقام هذه الدعوى طالبا وقف تنفيذ والغاء القرار بالامتناع عن تنفيذ هذا الحكم مع الزام الجهة الادارية بأن تدفع له غرامة تهديدية قدرها ألف جنيه عن كل يوم تأخير تنفيذ الحكم . وبذلك تكون حقيقة هذه الطلبات طبقا للتكييف القانونى السليم طعنا في قرار ادارى سلبي بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائى نهائى واجب التنفيذ وبهذه المثابة تندرج من دعوى الالغاء التى تختص بالفصل فيها محكمة

القضاء الإداري طبقا لمصرح نص الفقرة الأخيرة من المادة ( ١٠ ) من قانون مجلس الدولة ويجرى على أنه ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح . ولا يجوز الخروج بالدعوى عن هذا التكييف واعتبارها اشكالا في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا سالف الذكر ، اذ فضلا عن أنه ليس في وقائع الدعوى أو فيما أبدى فيها من طلبات ما يبرر اعتبار الدعوى من قبيل اشكالات التنفيذ فقضاء هذه المحكمة قد اضطرر على أن رفع المحكوم لصالحه اشكالا مضمونه الاستمرار في التنفيذ وصراحة حكم القانون بوجوب تنفيذ الحكم لمجابهة امتناع المحكوم ضده عن تنفيذ الحكم لا صلة له في حقيقته بمقبات التنفيذ التي يقوم عليها الاشكال وانما هي صميم وجوه الاجبار على التنفيذ الذي يستهدف قهر ارادة المحكوم ضده في الامتناع عن تنفيذ الحكم واجباره على ذلك نزولا على حكم القانون ، ولن يضيف الاشكال المستهدف للاستمرار في التنفيذ قهرا للامتناع عن التنفيذ جديدا في هذا الصدد ولو صدر فيه حكم ، فالتنفيذ والاستمرار فيه ثابتان واجبان بحكم القانون طالما لم تأمر جهة مختصة وطبقا للقانون بوقف تنفيذ الحكم (الطعون أرقام ١١٧٢ لسنة ٣٥ القضائية جلسة ٢٥ مارس ١٩٨٩ و ١٢٧٣ لسنة ٣٣ القضائية جلسة ٢٥ يونية ١٩٨٨ و ٢٩٤٥ لسنة ٣١ انقضائية جلسة ٢٦ مارس ١٩٨٨ ) .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان وصف الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه بأنها اشكال في تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسته ١١ من يناير ١٩٨٦ في الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٣٥ القضائية لا أساس له من أوراق الدعوى ولا سند له من القانون ومن ثم تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل فيها باعتبارها من دعاوى الانشاء المنصبة على قرار إداري سلبي بالامتناع عن تنفيذ حكم قضائي صادر لصالح

المدعى وتتقضى فيها المحكمة على هذا الأساس وطبقا للمبادئ والقواعد المقررة بشأن مشروعية القرارات الادارية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير هذا النظر وقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فانه يكون قد جانبه الصواب مستوجبا الالغاء والقضاء باختصاص محكمة القضاء الادارى ( دائرة منازعات الأفراد والهيئات ) بنظر الدعوى واعادتها اليها لافصل فيها .  
( طعن ١٢٧٧ لسنة ٣٣ ق — جئسة ١٩٨٩/٧/١ )

٣ — يفرج من اختصاص المحكمة الادارية العليا ، بل ومحاكم  
مجلس الدولة بروتها ، التعقيب على احكام المحاكم العسكرية  
قاعدرة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

يعتبر القضاء العسكرى جهة قضائية مستقلة بجانب جهة القضاء  
الادارى بمجلس الدولة وجهة القضاء العادى — لا يختص مجلس الدولة  
بالتعقيب على الاحكام العسكرية الصادرة من القضاء العسكرى ولا  
يختص كذلك بنظر المنازعة فى الاجراءات التنفيذية الصادرة تنفيذا لها  
لما فى ذلك من مساس بالاحكام المذكورة وتمتع على اختصاص القضاء  
العسكرى بعد استنفاد طرق الطعن فى احكامه والتصديق عليها من السلطة  
المختصة .

المحكمة : ومن حيث أن الشارع أنشأ قضاء مستقلا قائما بذاته  
هو القضاء العسكرى وذلك بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار  
قانون الاحكام العسكرية الذى حدد فيه اختصاص هذا القضاء والضبط  
القضائى والتدقيق وقد بين المحاكم العسكرية واختصاصها واجراءات  
المحاكمة والاحكام التى تصدرها واتحدت عليها وتنفيذها . كما حدد  
هذا القانون الجرائم والعقوبات وقضت المادة ١٠٤ من القانون المذكور  
على تنفيذ احكام المحاكم العسكرية بناء على طلب النيابة العسكرية  
بمعرفة وحدة المتهم أو الشرطة العسكرية وفقا لاحكام هذا القانون —  
أما بالنسبة لأمنيين فتتولى النيابة العسكرية تنفيذها وفقا للقانون العام .  
ويعتبر هذا القضاء جهة قضائية مستقلة بجانب جهة القضاء الادارى  
بمجلس الدولة وجهة القضاء العادى ، واذا لا يختص مجلس الدولة  
بالتعقيب على الاحكام العسكرية الصادرة من القضاء العسكرى فانه  
لا يختص كذلك بنظر المنازعة فى الاجراءات التنفيذية الصادرة تنفيذا  
لهذه الاحكام لما فى ذلك من مساس بالاحكام المذكورة وتمتع على  
اختصاص القضاء العسكرى بعد استنفاد طرق الطعن فى احكامه  
والتصديق عليها من السلطة المختصة . واذا كان الثابت من الأوراق أن

المطعون حده اتهم في القضية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٥ جناسيات كلى الاسماعيلية باشتراكه مع مجبول بطريق الاتفاق والمساعدة في تزوير شهادة اغفاء منسوب صدورها الى منطقة تجنيد الزقازيق بعدم اللياقة الطبية كما أنه استعمل المحرر المزور بتقديمه التي جوازات المنصورة لاستخراج جواز سفر له مع علمه بتزويره . وبناء على هذا الاتهام أحيل المذكور الى المحكمة العسكرية العليا بالمنصورة فقضت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٩ بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه القانون مع ارسال الأوراق الى النيابة العسكرية المختصة لاجراء شئونها فيها وعند رفع الحكم للتصديق عليه من الضابط المختص أصدر قرارا بانهاء الحكم مع اعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى وأعيد نظر الاتهام أمام المحكمة العسكرية العليا من جديد والتى قضت بجلسة ١٩٨٦/٦/١٩ غيايبا بمعاقبة المتهم ( المطعون ضده ) بالحبس مع الشغل والنفاذ لمدة سنة واحدة لما نسب اليه بقرار الاتهام مع مصادرة المحرر المزور ، وبتاريخ ١٩٨٦/٨/١٣ قرر مساعد قائد ج ٢ التصديق على الحكم ، وأعلن المطعون ضده بالحكم في ١٩٨٦/٨/٢٧ فتقدم بالتماس بتاريخ ١٩٨٦/٩/٨ فقرر الضابط الأعلى من المصدق بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٦ رفض الانتعاس وقد قامت أجهزة أمن الدقهلية بأقبض على المطعون ضده بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٤ وايداعه سجن المنصورة العمومى تنفيذاً لهذا الحكم . واذ لا يعد القبض على المطعون ضده وايداعه السجن من قبيل المنازعات الادارية التى يختص بها مجلس الدولة اذ أنها في حقيقتها تدور حول تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا بالمنصورة والذي يفرج عن اختصاص مجلس الدولة بالتعقيب عليه . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر عندما قضى بوقف تنفيذ قرار القبض على المطعون ضده وجبسه نفاذاً للحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا في القضية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٥ فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ومن ثم يتعين الحكم بالغائه وبعدم اختصاص مجلس الدولة ببيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى بشقيها مع الزام المطعون ضده بالمصروفات عن الجرحتين . ( طعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٧ )

## الفرع الرابع

### ميعاد الطعن واجراءاته واحكامه بصفة عامة

اولا - ميعاد الطعن مستون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه

قاعدة رقم ( ٥٢٣ )

المبدأ :

يبدأ ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا لمن لم يعلن باجراءات محاكمته اعلانا قانونيا صحيحا من تاريخ علمه الا يقضى بالحكم المطعون فيه وليس من تاريخ صدوره .

**المحكمة :** من حيث ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، الا أن هذا الميعاد لا يسرى في حق ذى المصلحة الذى لم يعلن باجراءات محاكمته اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه الا يقضى بهذا الحكم ولما كانت الأوراق قد جاءت خلوا مما يفيد أن الطاعن علم بصدور الحكم المطعون فيه قبل مضي ستين يوما سابقة على ايداع عريضة الطعن بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٤ قلم كتاب المحكمة الادارية العليا ، فان الطعن بهذه المثابة يكون قد تم في الميعاد مستوفيا أوضاعه الشكلية ومن ثم مقبول شكلا .

( طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩/٣/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ٥٢٤ )

المبدأ :

تقنون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — المادة ٤٤ — ميعاد رفع الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا مستون يوما من تاريخ صدور

الحكم المطعون فيه - احالة الدعوى من قاضى الأمور المستعجلة الى محكمة القضاء الادارى للاختصاص - الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الدعوى يتعين الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا خلال سستين يوما من صدوره - لا يفرض من ذلك عدم حضور الطاعن ايا من جلسات المحكمة التى نظرت فيها الدعوى حتى صدور الحكم فيها - مادام الثابت انه اياها بعلمه بعد قيدها حيث اخطر بخطاب المحكمة لحضور أول جلسة نظرت فيها بعد الاحالة .

**المحكمة :** من حيث أنه عن شكل الطعن فان المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة أصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ٠٠ » واذ كان الثابت من الأوراق أن الدعوى أقامتها المطعون ضدها الأولى ضد الطاعن وآخرين ابتداء أمام محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة برقم ١٢٦٩ لسنة ١٩٨٢ طالبة الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتراد بقرار النيابة العامة فى المخضر رقم ٢٧١ لسنة ١٩٨٢ ادارى الظاهر والذى انتهى الى تمكين المدعى عليه ( الطاعن ) من عين النزاع وسحب حيازتها منها وصغيرها منهما واعتبار هذا القرار كأن لم يكن . وبجلسة ١٩٨٣/٥/٣١ حكمت المحكمة فى مادة مستعجلة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى ، وأمرت بإحالتها الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية ، وبجلسة ١٩٨٤/٣/١٥ حكمت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها بإحالتها الى محكمة القضاء الادارى المختصة بنظرها ، وقد أحييت الدعوى الى المحكمة المذكورة وقيدته لديها برقم ٣٨٧٧ لسنة ٣٨ ق ، ورغم عدم حضور الطاعن أيا من جلسات المحكمة التى نظرت فيها هذه الدعوى منذ إحالتها اليها حتى صدور الحكم بجلسة ١٩٨٥/٦/١٣ الا أن الثابت أنها اتصلت بعلمه حيث اخطر بخطاب المحكمة رقم ١٤٥٧ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٠ لحضور أول جلسة نظرت فيها بعد الاحالة بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٨ واذ مضى أكثر من ستين يوما على صدور الحكم المذكور دون أن يطعن فيه ، وانما

أقيم الطعن بإيداع تقريره قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٥ فمن ثم يكون الطعن مرفوعا بعد الميعاد وغير مقبول شكلا ويتعين الحكم بعدم قبوله مع إلزام الطاعن بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩٠/٤/٢١ )

### قاعدة رقم (٥٢٥)

#### المبدأ :

١ — المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

٢ — لاتأثر لتظلم الطاعن في قطع الميعاد والمقرر لرفع الطعن على الأحكام القضائية — التظلم مقرر في مجال القرارات الادارية التي يمكن سحبها أو تعديلها على خلاف الاحكام القضائية وقرارات مجالس التأديب .

**المحكمة :** ومن أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد نص في المادة ٤٤ منه على أن ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الطاعن وهو من العاملين بوزارة العدل بمحكمة الجيزة الابتدائية ويشغل وظيفة موظف بقلم قيودات محكمة الجيزة الكلية بالفتة الرابعة المكتبية قد أحيل للمحاكمة التأديبية وأصدر مجلس التأديب قراره في ٢٢ من أكتوبر ١٩٨٨ بفصله من الخدمة ولم يثبت بالأوراق أنه حضر جلسة مجلس التأديب وعلم بالحكم الصادر فيه .

وقد تظلم من قرار مجلس التأديب الى السيد وزير العدل بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٣ ، وعلم وفقا لما جاء بتقرير طعنه في ٢٢ يناير ١٩٨٩



برفض تظلمه ، ولذلك فقد أقام دعوى الطعن أمام المحكمة التأديبية للرئاسة والحكم المحلى رقم ٤٠ لسنة ٢٣ القضائية بإيداع عريضتها قلم كتاب المحكمة في ٢٢ من فبراير ١٩٨٩ . وبجلسة ١٦ من سبتمبر ١٩٨٩ قضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الطعن ، وفي ٨ من نوفمبر ١٩٨٩ أقام الطاعن المائل بإيداع تقرير الطعن قلم كتاب المحكمة الادارية العليا مما تلتزم معه هذه المحكمة ببحث سلامة رفع الطعن في الميعاد المقرر قانونا .

ومن حيث أنه لا تأثير لتظلم الطاعن في قطع الميعاد والمقرر لرفع الطعن على الأحكام القضائية إذ أن التظلم مقرر في مجال القرارات الادارية التي يمكن سحبها أو تعديلها ، وذلك على خلاف الأحكام القضائية وقرارات مجالس التأديب المعتبرة بمثابة الأحكام القضائية ، والتي تستنفذ اتجاه التي تصدرها ولايتها عليها بمجرد إصدارها ، ولا يكون لها بعد ذلك التعرض لما سبق أن أصدرته بالسحب أو التعديل ، وينعقد الاختصاص بالطعن عليها للمحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أنه وان كان الثابت أن الطاعن قد أقام طعنه بتاريخ ٢٢ من فبراير ١٩٨٩ أمام المحكمة التأديبية للرئاسة والتي قضت بعدم اختصاصها بالطعن ، فأقام الطاعن خلال الستين يوما التالية لتاريخ صدور الحكم المذكور طعنه المائل أمام المحكمة الادارية العليا ، فان الاختصاص بنظر الطعن يكون قد عقد للمحكمة الادارية العليا مما تلتزم معه هذه المحكمة ببحث مدى قبول الطعن شكلا في قرار مجلس التأديب المطعون فيه .

ومن حيث أن الطاعن لم يحضر جلسة المحاكمة أمام مجلس التأديب في ٢٢ من أكتوبر ١٩٨٨ والتي صدر فيها القرار المطعون عليه ، الا أن الثابت من تقرير الطعن المائل ومن حكم المحكمة التأديبية للرئاسة سالف الذكر - أن الطاعن قد تظلم من قرار مجلس التأديب في ٢٣ من نوفمبر

١٩٨٨ مما يتحقق في شأنه العلم اليقيني بقرار مجلس التأديب في هذا اليوم ويسرى بالتالي في حقه الميعاد المقرر بالمادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة اعتباراً من هذا التاريخ .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن غاية ميعاد الطعن يكون يوم ٢٢ من يناير ١٩٨٩ وأذ كان الثابت أن الطاعن قد أقام طعنه على قرار مجلس التأديب أمام المحكمة التأديبية للرئاسة والتي قضت بعدم اختصاصها وانمقد بعد ذلك الاختصاص لهذه المحكمة — وكان ذلك في يوم ٢٢ من فبراير ١٩٨٩ ، ومن ثم فإن الطعن يكون قد أقيم بعد الميعاد المقرر قانوناً للطعن على الأحكام وما في حكمها من قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من سلطة أخرى ، وأذ آل نظر الطعن لهذه المحكمة فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

( طعن رقم ١١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٠/٧/٢٨ )

### قامدة رقم (٥٣٦)

#### المبدأ :

ميعاد رفع دعوى الإلغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه علمه بما تضمنه القرار المطعون فيه — يتعين أن يثبت صاحب الشأن علمه به علماً يقينياً لا ظنياً أو افتراضياً وأن يكون هذا العلم شاملاً لجميع العناصر التي تسوغ له تبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقه للطعن فيه .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد اطرء على أن ميعاد رفع دعوى الإلغاء لا يجرى في حق صاحب الشأن إلا من التاريخ الذي يتحقق معه علمه بما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين أن

يثبت علمه به علما يقينيا لا ظنيا أو افتراضيا وأن يكون هذا العلم شاملا لجميع أ عناصر التي تسوغ له تبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه وأن يحدد على مقتضى ذلك طريقه للطعن فيه .

ومن حيث أن الأوراق قد ظلت مما يدل على اخطار المدعى بالقرار المطعون فيه أو قيلم الهيئة ينشره في نشراتها المصلحية وإرساله الى منطقة بريد النيا التي يعمل بها المدعى وإعلانه في لوحة الاعلانات المعدة لذلك في هذه المنطقة بحيث يتحقق منه علم المدعى به علما يقينيا بمضمونه ومشمولاته ومن ثم لا يمكن أن يسرى ميعاد الطعن في حقه الا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل — وهو ما عجزت الجهة الادارية مصدره القرار المطعون فيه عن اثباته — فعلم زملاء المدعى بالقرار المطعون فيه بالمناطق المختلفة بأى وسيلة كانت لا يقطع في علم المدعى بمضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علما يقينيا يقوم مقام النشر أو الاعلان في حساب بداية ميعاد الطعن بالانقضاء وفتى انتفى علم المدعى بالقرار المذكور حسبما سلف بيانه ومن ثم فلا مناص من اعتبار تاريخ تظلمه في ١٧/٢/١٩٨٦ هو تاريخ علمه اليقيني بالقرار المطعون فيه واذا لم يقيم دليل على أن المدعى تلقى ردا من الجهة الادارية عما تم في تظلمه قبل فوات الستين يوما التي يعد فواتها بمثابة رفض ضمنى للتظلم فمن ثم فمتى أقام المدعى دعواه بعريضة أودعت قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٣/٦/١٩٨٦ خلال الستين يوما التالية فمن ثم يكون دعواه فيما يتعلق بطلب الغاء القرار رقم ١٥٤٩/١٩٨١ قد رفعت في الميعاد ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول طلب الغاء القرار رقم ١٥٤٩/١٩٨١ شكلا لعدم التظلم فيه في الميعاد المقرر قد جانبه الصواب فيتمين انقضاء بالغائه وبقبول طلب الغاء القرار المذكور شكلا.

( طعن رقم ١٠١٠ ، ١١٣٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١١/٤/١٩٩٢ )

### قاعدة رقم (٥٢٧)

المبدأ :

مبدأ الطعن أمام هذه المحكمة هو مستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، الا أن هذا المبدأ لا يسرى الا على الأحكام التي تم در بلجاءات صحيحة قانونا ، فمن ثم فانها لا تسرى في حق الطاعن الذي لم يعطن اعلانا صحريا بأمر محاكمته ، والذي صدر الحكم في غيبته .

( طعن ٤٣٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٣/٥/٢٩ ، وطعن ٤٠٢٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٩٢/١٢/١٢ وطعن رقم ٢٧٣٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٣/٣/٢٧ وطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٩٣/٩/٢٥ وطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٩٣/٦/٢٦ وطعن ٦٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٩٣/٨/٧ ) .

ثانياً — استدلال الطعن أمام المحكمة الادارية العليا بنظمه القانوني

قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ :

المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة  
بينت إجراءات الطعن أمام المحكمة الادارية العليا — هذه الاجراءات  
تختلف في طبيعتها وجوهرها عن الاجراءات التي تتبع في اقامة الدعوى  
أمام محكمة الأمور المستعجلة — وهي من محاكم الدرجة الأولى في نظام  
القضاء المدني .

**المحكمة :** وحيث أنه عن الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٩ ق المقام من  
٥٠٠٠ فان الثابت من الأوراق أن الطاعن المذكور كان قد أودع في ١٠/٦/١٩٨٢  
قلم كتاب محكمة القاهرة للأمور المستعجلة — صحيفة دعوى قيدت  
بسجلات هذه المحكمة تحت رقم ١٨٤٢ لسنة ١٩٨٢ ضد كل من الهيئة  
العامة للتأمينات الاجتماعية والنيابة الادارية أوري فيها أنه بتاريخ  
١٩٨٢/٥/٣ صدر الحكم ٣٤٢ لسنة ٩ ق محكمة طنطا التأديبية القاضي  
بفصله عن خدمته لدى الهيئة وحيث أنه يحق له عملاً بالمادة ( ٣١٢ )  
مرافعات رفع هذا الاشكال وذلك لأن الحكم محل طعن أمام المحكمة  
الادارية العليا لا عتوارة على بطلان الشكل ومخالفة القانون وفساد  
الاستدلال ومن المرجح الغاؤه وذلك بصدر القانون رقم ٣٣ لسنة  
١٩٨٢ — بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٧ اذ أن المخالفة المسندة الى المستشكل  
تخرج عن دائرة ونطاق عمله الحالي — وحيث أن الغرض من اعلان  
الطعن اليه الأول ايقاف تنفيذ الحكم لحين الفصل في هذا الاشكال أولاً  
وفي الطعن المقدم في الحكم المذكور عليه .

ونظرت الدعوى أمام المحكمة المعنية بجلسة ١٥/٦/١٩٨٢ وبجلسة  
٢٧/٧/١٩٨٢ قررت المحكمة شطب الدعوى ثم جددت الدعوى ونظرت  
بجلسة ٢٦/١٠/١٩٨٢ وفيها قررت المحكمة احالتها الى المحكمة الادارية

المكياً — دائرة فحص الطعون — اتفاقاً وعنى قلم كتاب تلك المحكمة  
تحديد أقرب جلسة لنظرها وتنبه •

وأحيلت الدعوى الى هذه المحكمة حيث قيدت بسجلاتها تحت  
رقم ٦٩ لسنة ٢٩ ق •

نوحى الى الطعن أمام هذه المحكمة منوط بإجراءات تكفل بيانها  
القانونى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المادة ٤٤ وهى اجراءات  
تختلف فى طبيعتها وجوهرها عن الاجراءات التى تتبع فى اقامة الدعوى  
أمام محكمة الأمور المستعجلة وهى من محاكم الدرجة الأولى فى نظام  
القضاء المدنى — وعلى ذلك فما كان يجوز لمحكمة القاهرة للأمور المستعجلة  
التقرير بإحالة الدعوى رقم ١٨٤٢ لسنة ١٩٨٢ — اتفاقاً والمرفوعة أمامها  
من الطاعن الى هذه المحكمة •

( طعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٩٢/٧/٢٥ )

ثالثا — رفع الطعن بإيداع تقريره قلم كتاب المحكمة الادارية العليا  
واعلان تقريره ليس ركنا من اركان اقامته او صحته

قاعدة رقم ( ٥٢٩ )

المبدأ :

ترفع الدعوى الادارية بمجرد ايداع صحيفة قلم كتاب المحكمة  
المختصة كذلك الطعن امام المحكمة الادارية العليا يتم بإيداع تقرير  
الطعن أمام المحكمة المختصة — لا يعتبر اعلان الدعوى أو تقرير الطعن  
ركنا من اركان اقامة المنازعة الادارية وليس من شأنه أن يؤثر في صحة  
انعقاد الخصومة .

الحكمة : من المعلوم أن رفع الدعوى الادارية يتم بإيداع  
صحيفتها قلم كتاب المحكمة المختصة كما يتم الطعن أمام المحكمة الادارية  
العليا بإيداع ذوى الشأن تقرير الطعن قلم كتاب هذه المحكمة اما اعلان  
العريضة أو تقرير الطعن وتحديد جلسة لنظر المنازعة أمام المحكمة  
المختصة فليس ركنا من اركان اقامة المنازعة الادارية أو شرطا لصحتها  
وانما هو اجراء مستقل لا يقوم به أحد طرفي المنازعة وانما تتولاه المحكمة  
من تلقاء نفسها وليس من شأنه أن يؤثر في صحة انعقاد الخصومة وذلك  
على خلاف الحال في المنازعة المدنية اذ ترفع فيها الدعوى أمام المحكمة  
طبقا لنص المادة ٦٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية بناء على طلب  
الدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه ما لم يقض القانون بغير ذلك .

( طعن رقم ٣٥٩٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٩ )

## قائمة رقم (٥٣٠)

### المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — الطعن يستوى قائما في حكم القانون وتتعدد به الخصومة في الطعن متى تم ايداع تقرير الطعن قلم كتاب المحكمة الادارية العليا في الميعاد ووفق الاجراءات والاضاع المقررة في المادة المشار اليها — اعلان التقرير بالطعن ليس ركنا من اركان اقامته أو صحته — الاعلان اجراء مستقل لاحق يخضع في صحته أو بطلانه للأحكام المقررة في شأنه — في حالة بطلان الاعلان لا تنسحب آثار ذلك على ما يكون قد تم من اجراءات سابقة ، ومنها قيام الطعن قانونا بايداع التقرير به في الميعاد ووفق القواعد والاجراءات المقررة — المادتان ٢٥ و ٤٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه — اعلان تقرير الطعن يتم وفقا لأحكام المادتين بخطاب موصى عليه معصوب بطم الوصول — يستوى مع ذلك قانونا اتمام الاعلان بالطريق ووفقا للاجراءات المقررة بقانون المرافعات — العبرة بتحقيق الغاية من الاعلان .

**المحكمة :** من حيث أنه عما تدفع به المطعون ضدهما من عدم قبول الطعن شكلا لعدم اعلانهما بتقرير الطعن ، على ما أبدته بمذكرتها المودعة بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ خلال فترة حيز الدعوى للحكم أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة ، فإنه لا يقوم على أساس صحيح من القانون . ذلك أنه متى تم ايداع تقرير الطعن قلم كتاب المحكمة الادارية العليا في الميعاد ووفق الاجراءات والاضاع المقررة بالمادة (٤٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإن الطعن يستوى قائما في حكم القانون وتتعدد به الخصومة في الطعن صحيحة . أما اعلان التقرير بالطعن ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، فإنه ليس ركنا من اركان اقامة الطعن أو صحته ، بل هو اجراء مستقل لاحق يخضع في صحته أو بطلانه للأحكام المقررة في شأنه ، وفي حالة بطلانه



فلا تتسحب آثار ذلك على ما يكون قد تم من إجراءات سابقة ومنها قيام الطعن قانونا بإيداع التقرير به في الميعاد وفق القواعد والاجراءات المقررة . وأنه ولئن كان مفاد حكم المادتين ٢٥ و ٤٨ من قانون مجلس الدولة أن اعلان تقرير الطعن يتم بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصخوب بعلم الوصول فانه يستوى مع ذلك قانونا ، لتحقق الغاية بتمام الاعلان بالطريق ووفق الاجراءات المقررة بقانون المرافعات . فاذا كان الثابت في واقعة الطعن المائل أن اعلان تقرير الطعن باشره قلم المحضرين وقد أشر المحضر على أصل تقرير الطعن بعدم الاستدلال على المراد اعلانها ( أى المطعون ضدهما ) بالعنوان المبين بالتقرير كما تظلو الأوراق مما يفيد تمام الاعلان عن طريق البريد بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وكل ذلك مما يقطع بعدم تمام اعلان المطعون ضدهما قانونا بتقرير الطعن ومع ذلك فمتى كان الثابت بالمحاضر أن المطعون ضدهما قد حضرت بمحام بأول جلسة تحددت للمرافعة أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٨٧ حيث طلبت أجلا للاطلاع ثم حضرت بمحام بالجلسة التالية بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ وطلبت حجز الطعن للحكم ، وبالتالي فان حضور المطعون ضدهما بالجلسات المحددة لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون مما تتحقق معه الغاية من الاعلان ولا يكون ثمة وجه لمعاودة المجادلة في تمام الاعلان أو صحته تطبيقا للأصل العام المقرر بالمادة ( ٢٥ ) من قانون المرافعات ومؤداه عدم الحكم ببطالان الممل الاجرائي ولو كان مقررا بصريح النص متى تحققت الغاية من الاجراء . وفضلا عن ذلك فان طلب المطعون ضدهما حجز الطعن للحكم بجلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٧ هو مما يسقط حقها في ابداء أية دفعات متعلقة بالاجراءات ، ومنها اجراءات الاعلان ، اعمالا لحكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات . فاذا كان الطعن قد استوفى سائر اجراءاته الشكلية فيتعين قبوله شكلا .

( طعن رقم ١٣٥٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ٥٣١ )

المبدأ :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان ثمة استقلالا بين ايداع صحيفة الطعن سكرتارية المحكمة والذي تتمتع الخصومة الادارية به وبين اعلان نوى الشان بهذه الصحيفة ومن ثم فلا وجه للتمسك بحكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات في هذا الممعد واذا كانت المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد اوجبت ان يتقدم من تقرير الطعن الذي يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا — ضمن بيانهاته — بياناً بموطن الخصوم الا ان اغفال هذا البيان او ذكره مخالفاً للحقيقة ليس من شأنه ان يبطل الطعن طالما تم تعذر الادر.

( طعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٣/٢/٩ )

رابعاً — تقرير الطعن يجب أن يتضمن بيانات مهينة يبطل عند اغفالها

قامعة رقم ( ٥٣٢ )

المبدأ :

مؤدى حكم المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — أنه يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير فى الصفة أو الحالة قبل اختصامه كى يوجه تقرير طعنه الى من يصح اختصامه قانوناً — تحديد شخص المختصم يعتبر من البيانات الجوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان الطعن — يكون تقرير الطعن باطلاً ويتعين الحكم ببطلانه اذا وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه طبقاً لأحكام المادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٢ يتعين على من يريد توجيه طعنه توجيهها صحيحاً مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير فى الصفة أو الحالة قبل اختصامه كى يوجه تقرير طعنه الى من يصح اختصامه قانوناً ، ولا شبهة فى أن تحديد شخص المختصم من البيانات الجوهرية التى يقترب على اغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذى ابتغاه المشرع مما أورده فى المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ آنف، الذكر من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم فى تقرير الطعن إنما هو اعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم فى الدعوى وصفته اعلاماً كافياً ولا يتحقق هذا الغرض وبالتالي انعقاد الخصومة بين طرفين اذا وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته وبالتالي يكون تقرير الطعن باطلاً ويتعين الحكم ببطلانه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده المهندس ..... قد توفى الى رحمة الله بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٨٧ ورغم ذلك فقد

أقام الطاعن طعنه ضد المتوفى بتقرير أودع قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٧ فمن ثم يكون الطعن قد أقيم على شخص ميت فلا تنعقد به خصومة ويكون الطعن باطلا ويتعين لذلك القضاء ببطلانه .

( طعن رقم ٢٦٧٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٥٣٣ )

#### المبدأ :

المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة — تقرير الطعن يجب أن يشتمل على تحديد شخص المختصم في الطعن — هذا التحديد من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن — إذا وجه الطعن الى خصم توفي أثناء نظر الدعوى دون أن يوجه الى الورثة الذين خلفوه فيها — حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه صدر قاضيا باعتبار مورث رافع الدعوى الذى كان قد توفى أثناء نظرها مصرى الجنسية مما كان يوجب توجيه الطعن اليهم بهذه الصفة .

المحكمة : ومن حيث ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينص في المادة ٤٤ على أنه ( ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما ..... ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة ..... ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم ..... فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه ..... ) ومفاد هذا أن تقرير الطعن يجب أن يشتمل على تحديد شخص المختصم في الطعن ، ولا جدال في أن هذا التحديد هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن ، لأن الغرض الذى رمى اليه النص من وجوب ذكر البيانات

العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن انما هو اعلام ذوى الشأن بهم اعلاما كافيا ، وليس من شك في أن هذا الغرض المرتجى لا يتحقق اذا ما وجه الطعن الى خصم توفي أثناء نظر الدعوى دون أن يوجه الى الورثة الذين خلفوه فيها ، اذ أنه يجب على من يريد رفع الطعن تقصى ما طرأ على الخصوم كى يوجه الطعن الى من يصح اختصاصه قانونا والا وقع الطعن باطلا •

ومن حيث انه بالاطلاع على تقرير الطعن يتضح أنه أودع قلم كتاب المحكمة في ٨ من ابريل سنة ١٩٨٥ ووجه الى السيد / . . . . بصفته مطعونا ضده ، رغم أنه توفي من قبل في أول مايو سنة ١٩٨٣ خلال نظر الدعوى التي استأنفت سيرها بعدئذ من لدن ورثته في مواجهة الحاضر عن الطاعن حتى صدر الحكم فيها قاضيا باعتبار مورثهم مصرى الجنسية ، مما كان يوجب على الطاعن توجيه الطعن اليهم بهذه الصفة ، وبذا يكون الطعن قد وقع باطلا الأمر الذى يحق معه للمحكمة أن تقضى ببيطلانه طوعا للمادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة مع الزام الطاعن بصفته بالمصروفات •

(طعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٨)

### قاعدة رقم ( ٥٢٤ )

#### المبدأ :

لا تقوم الخصومة الا بين طرفيها الأحياء — لا يصح اختصاص ميت — لا تتمتع الخصومة في الطعن وتبطل العريضة أو التقرير به — اذا ادرك الموت أحد طرفيها بعد رفعها انقطع سير الخصومة في الدعوى أو الطعن •

الحكمة : ومن حيث أن الخصومة لا تقوم الا بين طرفيها

الأحياء ، فلا يصح اختصام ميت ولذلك لا تتعقد الخصومة في الطعن وتبطل العريضة أو التقرير به ، وإذا أدرك الموت أحد طرفيها بعد رفعها انقطع سير الخصومة في الدعوى أو الطعن .

ومن حيث أن الطعن قد رفع ضد . . . . . ، وهو على ما هو واضح من الوقائع قد أدركه الموت قبل صدور الحكم المطعون فيه ، فصدر ضد من قالت الإدارة أنهم ورثته وعجلت الدعوى ضدهم وهم . . . . . وورثة . . . . . وورثة . . . . . وورثة . . . . . وهؤلاء لم يختصموا في الطعن بل اختصم . . . . . وهو من لا يصح اختصامه .

ومن ثم لا تتعقد الخصومة في الطعن ، ويترتب على ذلك بطلان التقرير به .

ومن حيث أنه لذلك يكون الطعن باطلا ، ويتعين القضاء بذلك مع الزام الطاعن بالمصروفات .

( طعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٨ )

### قاعدة رقم (٥٣٥)

#### المبدأ :

تقرير الطعن أمام المحكمة الإدارية طبقا للمادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يجب أن يتضمن بيانات معينة — يجوز للمحكمة أن تقضى ببطالان تقرير الطعن إذا أغفل بيانا من البيانات الجوهرية .

المحكمة : ومن حيث انه عن الدفع ببطالان تقرير الطعن فان المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

تقضى في فقرتها الثانية بأنه يجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ، بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن وأجازت للمحكمة اذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه الحكم ببطالانه .

ومن حيث ان طلبات المدعى في الدعوى رقم ٢٩٤١ لسنة ٣٦ ق هى ذات طلباته في الدعوى رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٥ ق وقد قررت محكمة القضاء الادارى ضم الدعويين وأصدرت فيهما بجلسة ١٧/٤/١٩٨٥ حكما وهو الحكم محل الطعن المائل وقد خلص تقرير الطعن الى طلب الغاء هذا الحكم — في سائر ما صدر عليه — للخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، واذ جاء تقرير الطعن منصبا على هذا الحكم مشتملا على البيانات اتى أشارت اليها المادة ( ٤٤ ) دون تجهيل — ومن ثم يكون الطعن قد تم صحيحا ولا محل للنعي عليه بالبطلان .

( طعن رقم ٢٦٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٨٩ )

## خامسا : توقيع محام مقبول أمام المحكمة الادارية العليا على تقرير الطعن أمامها

قاعدة رقم (٥٣٦)

المبدأ :

حددت المادة ( ٢٥ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة اجراءات رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى — اشترطت أن تكون عريضة الدعوى التى تودع قلم كتاب المحكمة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمامها دون أن ترتب البطلان مراحة على عدم مراعاة ذلك — المادة ٤٤ من القانون المذكور تنص على بطلان تقرير الطعن اذا لم يوقع تقرير الطعن من محام مقبول أمام المحكمة الادارية العليا — مفاد ذلك .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ( ٢٥ ) من قانون مجلس الدولة الواردة فى الفصل الثالث الخاص بالاجراءات أمام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية تنص على أن : « يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة ، وتتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال اقامتهم موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ان كان مما يجب التظلم منه ٠٠٠٠ ويعتبر مكتب المحامى الموقع على العريضة محلا مختارا للطالب ، كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينبو عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره » ، كما تنص المادة ٤٤ من هذا القانون الواردة فى الفصل الخاص بالاجراءات أمام المحكمة الادارية العليا على أن : « ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، ويقدم الطعن من ذوى



النشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير علوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ، على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن ، وطلبات الطاعن ، فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه ، وحيث أنه يبين من هذين النصين وغيرهما من نصوص وردت في شأن الاجراءات أمام محاكم مجلس الدولة بدرجاتها المختلفة أن قانون مجلس الدولة قد تضمن بعض القواعد الاجرائية الخاصة التي تضمنتها نصوص خاصة تكون فقط هي الواجبة الاعمال باعتبار أنها تشكل في مجموعها والى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي — تنظيميا خاصا واجب الاعمال لاتفاقه مع طبيعة المنازعة الادارية وقد حددت المادة ٢٥ سالفه البيان اجراءات رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى وشرطت ان تكون عريضة الدعوى التي تودع قلم كتاب المحكمة موقعة من محام مقيّد بجدول المحامين المقبولين أمامها دون أن ترتب البطلان صراحة على عدم مراعاة ذلك ، بينما جاء نص المادة ٤٤ من القانون فنص على بطلان تقرير الطعن اذا لم يوقع تقرير الطعن من محام مقبول أمام المحكمة الادارية العليا ومن ثم فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه فان المشرع لم ينص على الحكم ببطلانه صراحة وهكذا فقد اغفل القانون النص على الحكم بالبطلان في هذه الحالة ليس لانه لا تبطل العريضة باغفال الاجراء وانما لعدم جسامته على نحو ما قدره المشرع في تقرير الطعن أمام المحكمة الادارية العليا لما هو ظاهر من ضرورة توفر درجة من الخبرة والكفاءة يتم الطعن أمامها .

( طعن رقم ١٨٧٥ و ١٩١٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٩١/٣/٩ )

سادساً : عدم جواز الطعن الا من  
الخصم الذى قضى ضده

قاعدة رقم (٥٣٧)

المبدأ :

المصلحة فى الطعن لا يجوز الطعن الا من اضر به الحكم وهو  
الخصم الذى قضى ضده — مؤدى ذلك : عدم جواز الطعن ممن قضى  
له بطلانته — اساس ذلك : المادة ٢١١ مرافعات .

الحكمة : ومن حيث أن الطعن فى الحكم لا يجوز الا لمن  
اضر به وهو الخصم الذى قضى ضده ولما كان الحكم المطعون فيه لم  
يقضى بشئ ضد الجهة الادارية الطاعنة ، بل قضى بعدم قبول دعوى  
المطعون ضده فيما تضمنه من طلب الغاء القرار رقم ٨٣٣ لسنة ١٩٨٢  
وهو فى ذلك قد صدر وفق طلبات الطاعنة فى الدعوى ، فان طعننا فى هذا  
الخصوص يكون غير جائز اذ القاعدة على ما قضى به فى المادة ٢١١ من  
قانون المرافعات أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام الا من المحكوم عليه  
ولا يجوز ممن قضى له بطلانته . ولذلك يتعين الحكم بعدم جواز الطعن  
فيما قضى به الحكم فى هذا الشق منه مع الزام الطاعنة المصروفات .  
( طعن رقم ٢٥٤٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٦/٦ )

قاعدة رقم (٥٣٨)

المبدأ :

الأصل هو عدم جواز الطعن فى الأحكام الا من المحكوم عليه  
باعتباره صاحب المصلحة فى الطعن — يكفى لقبول الطعن فى قضاء اللغاء  
ان تتحقق المصلحة المعتبرة قانونا فى الطاعن — لنوى الشأن ولرئيس  
هيئة مفوضى الدولة الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء

الادارى — يتوافر شرط المصلحة ان يختصم امام محكمة القضاء  
الادارى ولو لم يبد دفاعا فى موضوع الدعوى — أساس ذلك : — أن  
مدار الطعن أمام المحكمة الادارية العليا هو أمر مشروعية القرار المطعون  
فيه الذى يجوز عرضه عليها من أى نوى الشأن •

**المحكمة :** ومن حيث أن الطعون أقيمت فى المواعيد المنصوص  
عليها بقانون مجلس الدولة واستوفت اجراءاتها المقررة •  
ومن حيث أنه ولئن كان الأصل أنه لا يجوز الطعون فى الأحكام  
الا من المحكوم عليه على ما هو منصوص عليه بالمادة ٢١١ من قانون  
المرافعات بحسبان أن المحكوم عليه هو صاحب المصلحة فى الطعن ، الا  
انه يكفى لقبول الطعن فى قضاء الالغاء ان تتحقق المصلحة المقررة قانونا  
فى الطاعن ، وقد نصت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة على ان يكون  
لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن فى الأحكام الصادرة  
من محكمة القضاء الادارى فاذا كانت الطعون الماثلة مقامة من الطاعنين  
بصفتهما ممثلين للجهة الادارية وكنا قد اختصنا لهذه الصفة أمام محكمة  
القضاء الادارى بالاسكندرية ، الا انها لم يبد دفاعا فى شأن موضوع  
تلك الدعوى ، وقد أكد بتقارير الطعون أن القرار المطعون فيه وقرار  
تنظيمى عام مشوب بعيب ينحدر به الى درجة الانعدام ، فعلى ذلك  
لا يصح القول بعدم قبول الطعون لانتفاء المصلحة ، ذلك ان قيام  
الأحكام المطعون فيها بما تثبت لها من حجية فى مواجهة الخصوم فى  
الدعوى ومنهم الطاعنان مفادها صحة القرار المطعون فيه ومشروعيته فى  
حين يؤكد الطاعنان انعدام هذا القرار مما تتحقق منه المصلحة المتغيرة  
قانونا لقبول الطعون المقدمة منهما ، ويتعين الحكم بقبولها خاصة وأن  
مدار الطعن أمام المحكمة الادارية العليا على ما جرى عليه قضاؤها هو  
أمر مشروعية القرار المطعون فيه الذى يجوز عرضه عليها من أى من  
ذوى الشأن •

( طعون رقم ١٨٢٢ و ١٨٢٤ و ١٨٢٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة

• ( ١٩٨٧/١/٣ )

## سليبا — وقف ميعاد الطمن

### قاعدة رقم (٥٣٩)

#### المبدأ :

إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها — المرض المفاجيء لوكيل الطاعنين لا يعتبر من قبيل الاعذار القهرية التي توقف سريان ميعاد الطعن — اساس ذلك : — انه في مقدور الطاعنين اسناد مهمة ايداع تقرير الطعن الى محام آخر — مرض المحامي امر على غرض صحته لا يتعلق بالطاعنين انفسهم وهم نوى الشأن في الطعن — لا يترتب على ذلك وقف الميعاد او امتداده .

**المحكمة :** من حيث أن المادة ١/٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن المادة ٣ من قانون اصدار القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ المشار اليه تنص على أن تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في ذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي وتنقضي المادة ١٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٦٨ بأنه اذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة قدرها خمسون كيلوا مترا بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال اليه ، وما تزيد من الكسور على الثلاثين كيلوا مترا يزداد له يوما على الميعاد ، ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام وميعاد المسافة خمسة عشر يوما بالنسبة لمن يقع موطنه في مناطق الحدود كما تنص المادة ١٨ من القانون نفسه على انه اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها .

ومن حيث أنه بتطبيق النصوص المتقدمة على الطعن المائل يتضح أن الحكم المطعون فيه صدر بجلسة ١١/٣/١٩٨٧ وبذلك ينتهى فى الأصل ميعاد الستين يوما المقرر قانونا للطعن فيه عملا بحكم المادة ١/٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يوم ١٠/٥/١٩٨٧ على انه لما كان الثابت أن الطاعنين يقيمون جميعا بمدينة الاسكندرية التى تبعد عن مقر المحكمة الادارية العليا فى القاهرة بمسافة تزيد على مائتى كيلو متر ، فانه يتعين أن يضاف الى ميعاد الستين يوما المقرر للطعن ميعاد مسافة قدره أربعة أيام اعمالا لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات بمقتضى الاحالة الصريحة الواردة فى المادة ٣ من قانون اصدار قانون مجلس الدولة المشار اليها آنفا وبالتالي يعتبر آخر ميعاد للطعن هو يوم الخميس الموافق ١٤/٥/١٩٨٧ الا انه لما كان تقرير الطعن قد أودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا يوم السبت الموافق ١٦/٥/١٩٨٧ ولم يكن يوم الخميس الموافق ١٤/٥/١٩٨٧ يوم عطلة رسمية يترتب عليها لزوما امتداد ميعاد الطعن الى يوم السبت الموافق ١٦/٥/١٩٨٧ باعتباره أول يوم عمل بعد العطلة الرسمية عملا بحكم المادة ١٨ من قانون المرافعات ولذلك فان الطعن لم يقام فى الميعاد المقرر قانونا . ويتعين من ثم القضاء بعدم قبوله شكلا . ولا يغير من ذلك الشهادة الطبية المؤرخة ٢٥/٤/١٩٨٧ المودعة بجلسة ٤/٥/١٩٨٨ والتى تشير الى أن السيد الاستاذ المحامى وكيل الطاعنين كان يعاني من قصور فى الشريان التاجى واضطراب فى الدورة الدموية وانه كان تحت العلاج وملازما للفراش لمدة عشرين يوما من ٢٥/٤/١٩٨٧ الى ١٥/٥/١٩٨٧ والتى يستند اليها وكيل الطاعنين للقول بوقف سريان ميعاد الطعن اذ ان هذا الظرف بالنسبة لوكيل الطاعنين — بافتراض صحته — لا يعد من قبل الاعذار القهرية التى توقف سريان ميعاد الطعن ذلك انه كان فى

مقدور الطاعنين أو وكيلهم اسناد مهمة اعداد وايداع تقرير الطعن الى محامى آخر من المحامين المقبولين أمام المحكمة الادارية واذ لم يقيم أيا من الطاعنين أو وكيلهم بذلك فانه يتعين عليهم تحمل هذا التقصير ، اذ لا يعتبر ما ذكر ظرفا يحول دون حصول الطعن فى الميعاد ولا يترتب عليه تبعا لذلك بفرض صحته وقف الميعاد أو امتداده ، وهو لا يتعلق بالطاعنين أنفسهم ، وهو ( والشأن فى الطعن ) وبذلك يكون الطعن غير مقبول شكلا لرفعه بعد الميعاد .

( طعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٣٣هـ — جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٨ )

ثامنا — عند طلب الاعفاء من الرسوم القضائية  
يقبل الطعن خلال ستين يوما من تاريخ القرار  
الصادر بقبول أو رفض الطلب  
قاعدة رقم (٥٤٠)

المبدأ :

إذا تقدم الطامن بطلب لاعفائه من الرسوم القضائية المقررة على  
الطعن الذي يزمع رفعه الى المحكمة الادارية العليا عن حكم صادر من  
محكمة القضاء الادارى فانه سواء اجيب الى طلب الاعفاء أو رفض فان  
الطعن يجب أن يقدم خلال ستين يوما من تاريخ القرار الصادر بالبت في  
طلب اعفائه من الرسوم القضائية .

المحكمة : ومن حيث أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « يجوز الطعن أمام المحكمة  
الادارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من  
المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية :

- ١ — إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ  
في تطبيقه أو تأويله .
- ٢ — إذا وقع بطلان الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .
- ٣ — إذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم  
فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن في تلك  
الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة  
الأحوال التي يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم . أما الاحكام

الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى الطعون المقامة أمامها فى أحكام  
المحاكم الادارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا  
الا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدر  
الحكم ٠٠٠ » ولما كان الامر كذلك وكان الثابت من الاوراق أن الحكم  
المطعون فيه صدر من محكمة القضاء الادارى فى ١٥ من نوفمبر سنة  
١٩٧٩ وتقدم الطاعن بطلب اغفائه من الرسوم القضائية فى ٢٦ من  
ديسمبر سنة ١٩٧٩ حيث قيد بسجلات الاعفاء تحت رقم ١٥ لسنة ٢٦  
عليا فى الدعوى رقم ٨٠٧ لسنة ٣٢ ق وقد رفض هذا الطلب بجلسة  
١٤ من ابريل سنة ١٩٨٠ ومن ثم فانه كان من المتعين عليه اقامة طعنه  
المائل خلال الستين يوما التالية أى فى ميعاد غايته ١٣ من يونيو سنة  
١٩٨٠ واذا أودع تقرير الطعن فى ٥ من يوليو سنة ١٩٨٠ أى بعد فوات  
الميعاد المقرر قانونا لقبول الطعن فى حكم محكمة القضاء الادارى أمام  
المحكمة الادارية العليا فمن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١٣٨٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٦)



تاسعا — انقطاع ميعاد الطعن برفعه  
الى محكمة غير مختصة

قاعدة رقم (٥٤١)

المبدأ :

ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا مستون يوما من تاريخ صدور الحكم المأخوذ فيه — ينقطع هذا الميعاد برفع الطعن الى محكمة غير مختصة — يظل هذا الميعاد مقطوعا حتى يفصل في الطعن ولو من المحكمة الأعلى درجة — يؤدي ذلك — أنه يتعين على صاحب الشأن أن يلجأ الى المحكمة المختصة بعد أن تبينها سواء أبان قطع الميعاد أو خلال جريانه ثانياً طالما لم ينصرم بعد .

المحكمة : ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة ، جرى على أن قرارات مجلس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات ادارية ، هي قرارات نهائية لا يجوز التظلم منها أو سحبها أو تعقيب الجهات الادارية عليها ، اذ تستنفذ مجالس التأديب ولايتها باصدار هذه القرارات ويمتنع عيها الرجوع فيها أو تعديلها وينقل ذلك أيضا على الجهات الادارية ، وبذا فانها قرارات أقرب في طبيعتها الى الأحكام التأديبية منها الى القرارات الادارية ، ومن ثم يجرى عليها بالنسبة للطعن ما يجرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، فلا تخص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فيها ، وإنما ينعقد هذا الاختصاص للمحكمة الادارية العليا مباشرة .

ومن حيث أن قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ، لم يخضع قرارات مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس لتصديق ما ، وبذا ينعقد الاختصاص بنظر الطعون فيها للمحكمة الادارية العليا دون المحاكم التأديبية ، كما هو الشأن في القرار الصادر من مجلس

تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة في ١٨ من يولييه سنة ١٩٨٤  
بمجازاة الطاعن بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة اذ  
ينحسر عن نظر الطعن فيه اختصاص المحاكم التأديبية ويشمله اختصاص  
المحكمة الادارية العليا ، ومن ثم فان الحكم الصادر من المحكمة التأديبية  
لمستوى الادارة العليا بجلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٨٢ برفض الطعن  
رقم ٣٨ لسنة ١٨ القضائية المقام عن هذا القرار ، وهو الحكم محل  
الطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٣١ ق القضائية يكون قد صدر من محكمة غير  
مختصة ، وبالتالي فانه يتمين الحكم بالغائه وبعدم اختصاص المحكمة  
التأديبية بمستوى الادارة العليا بنظره .

ومن حيث أن قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة  
القاهرة بمجازاة الطاعن بالعزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش أو  
المكافأة ، صدر في ١٨ من يولييه سنة ١٩٨٤ ، وطعن فيه أمام المحكمة  
التأديبية لمستوى الادارة العليا بالطعن رقم ٣٨ لسنة ١٨ القضائية المرفوع  
في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٨٤ أى خلال الميعاد المحدد للطعن أمام  
المحكمة الادارية العليا وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم طبقا  
للمادتين ٢٣ ، ٤٤ من قانون مجلس الدولة ، وهذا الطعن أمام المحكمة  
التأديبية لمستوى الادارة العليا ، وان رفع الى محكمة غير مختصة ،  
الا أنه أقيم خلال الميعاد القانونى على نحو قطعه ، كما أن الحكم الصادر  
في ١٠ من ابريل سنة ١٩٨٥ برفض طعن عليه خلال الميعاد القانونى في  
١٩ من مايو سنة ١٩٨٥ بالطعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٣١ القضائية على نحو  
ظل مه الميعاد مقطوعا ، لأن القاعدة أن الميعاد المحدد قانونا لاقامة الدعوى  
يقطع برفعها خلاله ولو الى محكمة غير مختصة ويظل مقطوعا حتى  
يفصل فيها ولو من المحكمة الأعلى درجة الأمر الذى يسمح لصاحبها  
بالجوء الى المحكمة المختصة بعد أن تبينها سواء ابان قطع الميعاد أو خلال  
جريانه ثانية طالما لم ينصرم بعد ، وهو ما يصدق على الطعن الثانى  
رقم ٣٣٦٦ لسنة ٣٣ ق القضائية الذى أقامه الطاعن بلايداع تقريره قلم

كتاب المحكمة الادارية العليا في ٥ من أغسطس سنة ١٩٨٦ بطلب الغاء قرار مجلس التأديب وذلك خلال نظر الطعن الأول رقم ٢٢٤٠ لسنة ٣١ القضائية الذى سبق أن أقامه في الميعاد بطلب الغاء حكم المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا برفض طعنه المقام في الميعاد القانونى ، مما يجعله مقبولا شكلا .

( طعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٨/٧/١٩٨٧ )

عاشرا - افتتاح باب الطعن في القرارات الجنية على تساوية  
قضى بها مؤخرًا .

قاعدة رقم (٥٤٢)

المبدأ :

الحكم الصادر بتسوية الحالة يفتح أمام المدعى باب الطعن في  
القرارات اللاحقة على أساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى  
الحكم .

المحكمة : وذن حيث أن المادة ١٤١ من قانون المرافعات تنص  
على أن يكون ترك الخصومة باعلان من اترك أو من وكيله مع اطلاع  
خصمه عليها أو بابدائه شفويا في الجلسة واثباته في المحضر .

ومن حيث أن مذكرة المدعى المشار اليها موقعة منه شخصيا وفي  
حضور الحاضر عن الجهة الادارية فمن ثم يتعين الحكم باثبات ترك  
المدعى الخصومة في الطعن بالنسبة للحكم في الدعويين رقمي ٣١٢ لسنة  
٣١ القضائية ، ١١٣٣ لسنة ٣٢ القضائية والزامه المصروفات .

ومن حيث أنه بالنسبة للطعن على الحكم في الدعوى رقم ٩٦٣  
لسنة ٣٢ القضائية والذي قضى بعدم قبولها شكلا لتقديم التظلم بعد  
الامداد . فاثبتت من الأوراق أن المدعى سبق أن أقام الدعوى رقم ١٤٤٨  
لسنة ٢٣ القضائية يطلب فيها تسوية حالته بارجاع أقدميته في انفة  
الخامسة الى ١/٧/١٩٦٤ وبجلسة ٢٣/٥/١٩٧٢ حكمت المحكمة بأحقته  
في ارجاع أقدميته في هذه الدرجة الى التاريخ المذكور وقامت الجهة  
الادارية بالطعن على هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم  
١٠٦٦ لسنة ١٨ القضائية . وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٥ وافق رئيس مجلس  
ادارة المؤسسة المدعى عليها على تنفيذ هذا الحكم والتنازل عن الطعن  
المقام منه وبناء عليه صدر القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٦ بتاريخ ٥/٩/١٩٧٦

بتسوية حالة المدعى تنفيذا للحكم الصادر لصالحه ، وأشير في ديباجته الى موافقة رئيس مجلس إدارة المؤسسة على التنازل عن الطعن ، كما أشير الى المذكرات التي عرضت عليه في هذا الخصوص وقد علم المدعى بهذا القرار وحدد مركزه وفقا له حيث تقدم بطلبين بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٦ ، ١٥/١٢/١٩٧٦ طالب فيهما بصرف الفروق المستحقة له نتيجة لتنفيذ الحكم بالقرار المشار اليه . كما أقام دعواه برقم ٣١٢ لسنة ٣١ القضائية بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٦ طالبا إلغاء القرار رقم ٣٩٣ الصادر في ٥/٥/١٩٦٩ فيما تضمنه من تخطئه في الترقية الى الفئة الرابعة من ٥/٢/١٩٦٩. وأسس هذه الدعوى على القرار رقم ٤٦ في ٥/٩/١٩٧٦ بتنفيذ الحكم الصادر لصالحه بتسوية حالته بالفئة الخامسة من ١/٧/١٩٦٤ . وبتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٧ حكمت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ١٨ القضائية باثبات ترك الجهة الادارية للطعن .

وهن حيث أن أحكام المحكمة الادارية العليا مستقرة على أن الحكم الصادر بتسوية الحالة يفتح أمام المدعى باب الطعن في القرارات اللاحقة على أساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى الحكم ، وأن مواعيد واجراءات الطعن بالإلغاء تبدأ من تاريخ استقرار هذا المركز .

( طعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٨٦ )

## حادى عشر — مواعيد الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية

قاعدة رقم (٥٤٣)

المبدأ :

مواعيد الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية — تعدد الخصوم واثره فى مرحلة الطعن — المادة ( ٢١٨ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية — لا تنطبق اجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أمام القضاء الادارى 'لا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالتقدير الذى لا يتعارض مع الأصول العامة للمنازعات الادارية — يجوز اذا كان الحكم التأديبى صادر فى موضوع غير قابل للتجزئة لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضمًا اليه فى طلباته — أعمال هذه القاعدة فى مجال التأديب لا يتعارض مع طبيعة النظام التأديبى الذى هو من روابط القانون العام حيث يستهدف بالجزاء التأديبى كفاءة حسن سير المرافق العامة — لا يدوغ بالنسبة للادّعاء الواحد أو المخالفة الواحدة غير القابلة للتجزئة النسبة لعدد من الماهلين والثابتة فى مواجهتهم قيام الجزاء فى حق بعضهم ومحوه بالنسبة للبعض الآخر •

الحكمة : ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٧٢/٤٧ المشار اليه تنص على أنه تطبق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى •

ومن حيث أن المادة ٢١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٩٦٨/١٣ تنقضى بأنه اذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضمًا اليه فى طلباته •

ومن حيث أنه على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فإن الأصل أن إجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق أمام القضاء الإدارى إلا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض مع الأصول العامة للنزاعات الإدارية وأوضاعها الخاصة بها.

ومن حيث أنه فى خصوصية الخصومة التأديبية المعروضة فإن المخالفة التأديبية المنسوبة الى الطاعن الرابع والتى ادّعى عنها بمقتضى الحكم التأديبى المطعون فيه — هى أنه مع الطاعن الاول والطاعن الثانى اعتمدوا جميعهم قرار لجنة المعاينة المؤرخ ٢٤/٢/١٩٨١ بموجب تحصيل ضريبة الأطين الزراعية بدلا من ضريبة الأرض الفضا مما أدى لتأخير تحصيل المبالغ المستحقة عن الأرض محل المعاينة بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ الذى يوجب فرض ضريبة الأرض الفضا على الأرض .

ومن حيث أن المخالفة التأديبية المنسوبة الى هؤلاء الطاعنين الاول والثانى والرابع هى فى حقيقتها مخالفة واحدة اشتركوا فيها جميعا باعتمادهم القرار المشار اليه بحيث أصبح الاتهام المنسوب اليهم فى هذا الشأن غير قابل للتجزئة من ناحية أنه اذا اعتبر تصرفهم باعتماد القرار بعدم تحصيل ضريبة الأرض الفضا المشار اليها تصرف مخالف للقانون ومشكل لذنب ادارى فإن هذا يصحق بالنسبة لهم جميعا واذا ارتفع الخطأ أو الذنب الإدارى عن تصرفهم هذا فإن هذا يصدق أيضا بشأنهم جميعا باعتبار أن محور المخالفة التأديبية المنسوبة اليهم هو مدى مشروعية قرارهم بعدم تحصيل تلك الضريبة ومن ثم أصبح الموضوع بالنسبة لهم غير قابل للتجزئة من هذه الناحية .

ومن حيث أنه يجوز اذا كان الحكم التأديبى صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة لن قوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يظن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضما اليه فى

طلباته ، وذلك طبقا للمادة ٢١٨ من قانون المرافعات ، فان هذه المحكمة ترى أن اعمال هذه القاعدة في مجال التأديب لا يتعارض مع طبيعة النظام التأديبي الذي هو من روابط القانون العام حيث يستهدف بالجزاء التأديبي كغاية حسن سير المرافق العامة بحيث لا يسوغ بالنسبة للاتهام الواحد أو المخالفة الواحدة غير القابلة للتجزئة المنسوبة لعدد من العاملين والثابتة في مواجهتهم قيام الجزاء في حق بعضهم ومحوه بالنسبة للبعض الآخر ، ومن ثم فان طعن بعض المحكوم عليهم في الحكم التأديبي في الميعاد المقرر قانونا للطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا يتيح لزميلهم في الاتهام ذاته الذي صدر عنه الحكم التأديبي المطعون فيه أن يطعن في الحكم أثناء نظر الطعون المرفوعة في الميعاد منضما الى زملائه في طلباتهم كما أن المادة ٤٢ من القانون رقم ١٩٥٩/٥٧ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأن لا ينقض الحكم الا بالنسبة الى من قدم الطعن ما لم تكن الواجهة التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه وفي هذه الحالة يحكم بنقض الحكم بالنسبة اليهم ولو لم يقدموا طعنا . ومع ذلك يلحق الطعن الرابع المقام بعد الميعاد الطعون المقامة في الميعاد وينضم اليها ويصبح جميع الطعون وقد استوفت أوضاعها القانونية مقبولة شكلا ويتعين الحكم باعتبارها كذلك .

(طعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٧)



## الفرع الخامس

### طعن الخصم الثالث والخارج عن الخصومة

قاعدة رقم ( ٥٤٤ )

المبدأ :

اعتراض الخارج عن الخصومة لا يجوز ان يكون الا بطريق التماس اعادة النظر الذى يقدم الى المحكمة التى اصدرت الحكم ، وليس المحكمة الادارية العليا .

المحكمة : مر قضاء المحكمة الادارية العليا فى شأن الطعن المقدم من الخارج عن الخصومة بمرجلتين :

فى المرحلة الأولى ، كانت الاحكام متجهة الى جواز قيام الشخص الذى لم يكن طرفا أو ممثلا فى الدعوى ، ومس الحكم الصادر فيها مصلحة له ان يطعن على الحكم مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا . وقد استند هذا القضاء على ان حكم الالغاء يعتبر حجة على الكافة ، ولا تقتصر هذه الحجة على أطراف الخصومة . واعتمد هذا الاتجاه على اختبارات العدالة وحسن توزيعها رفعا للضرر الذى قد يصيب من لم يكن طرفا فى الدعوى الصادر فيها حكم الالغاء .

وفى المرحلة الثانية ، عدل قضاء المحكمة الادارية العليا عن هذا الاتجاه مقررًا عدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الادارية العليا ، وتختص المحكمة التى اصدرت الحكم بنظر الطعن فى الحدود المقررة قانونا لالتماس اعادة النظر وأساس ذلك أن المسادة ٣٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددت أحوال الطعن أمام المحكمة الادارية العليا ، وليس طعن الخارج عن الخصومة من بين هذه الاحوال .

وعلى ذلك ، تختص المحكمة التي أصدرت الحكم بمنظر الطعن في الحدود المقررة قانونا لالتماس إعادة النظر . ويكون الاعتراض المقدم من الغير في أحكام محكمة القضاء الإداري التي لم يكن طرفا فيها وكانت حجة عليه وجها من وجوه التماس إعادة النظر .

ويكون من مقتضى ذلك أيضا انه اذا تبين للمتمس أثناء نظر التماسه أمام المحكمة الإدارية العليا ان التماسه غير جائز قبوله ، لما سبق ايراده من أسباب ، فليس له أن يعيد تصوير طعنه على انه من قبيل دعوى البطلان الأصلية .

( طعن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٣٠ وطعن ١٨١١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٨ وطعن رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ ) .

### قاعدة رقم (٥٤٥)

#### المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يجوز الا لمن كان طرفا في الخصومة التي انتهت بصور الحكم المطعون فيه - قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ الذي طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة - المشرع اصناف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل فيها الى أوجه التماس إعادة النظر - التماس إعادة النظر في هذه الحالة في حقيقته ليس حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وانما هو تظلم من حكم شخص يعتبر ممثلا في الخصومة ولم يكن خصما ظاهرا فيها - أساس ذلك : - التظلم من الحكم أقرب الى الالتماس في هذه الحالة منه الى الاعتراض - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في حكم محكمة القضاء الإداري عن طريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذي لم يكن طرفا فيها - اثره - الحكم بعدم قبول الطعن .

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعنين لم يكونا مختصمين في مرحلة التقاضي أمام محكمة القضاء الإداري التي انتهت بالحكم المطعون فيه ، وبالتالي فإنه أيا ما كان وجه المصلحة اللذين يبيدانه لقبول طعنهما ، فإنه من المقرر أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لا يجوز إلا أن كان طرفا في الخصومة التي انتهت بصدر الحكم المطعون فيه ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بحكميها الصادرين في الطعنين رقمي ١٨٥ لسنة ١٨ ق و ٢٠٤٩ لسنة ٢٧ ق بجلستى ١٩٧٩/٧/١ و ١٩٨٥/١٢/٧ على التوالي بأن قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذي نظمته القانون القائم قبله في المادة ٤٥٠ وأضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها ( م ١/٤٥٠ ) الى أوجه التماس إعادة النظر لما أورده في مذكرته الإيضاحية من أنها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة ، وإنما هي تعظم من حكم من شخص يعتبر ممثلا في الخصومة ولم يكن خصما ظاهرا فيها ، فيكون التعظم من الحكم أقرب الى الالتماس في هذه الحالة منه الى الاعتراض ، وبهذا يكون القانون قد ألغى طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها أو ادخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر الحكم اليهم ، إذ أنه أصبح وجهها من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام القضاء الإداري وفقا لما تنص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة ، وبناء على ما تقدم يكون الطعن المائل غير مقبول لرفعهم ممن لم يكن طرفا في الخصومة التي انتهت بصدر الحكم المطعون فيه ، وفي هذا المقام تنص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والعقارية ٥٠٠ وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة

المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة أى ان أحكام محكمة القضاء الادارى تقبل بمقتضى هذا النص الطعن بطريق التماس اعادة النظر ، هذا فضلا عن أن قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قد ألغى طريق طعن الخارج عن الخصومة من بين طرق التظلم من الأحكام ، وبالتالي فلا وجه للأخذ به فى مجال القضاء الادارى ويكون للطعن المائل غير مقبول ، ويتعين الحكم بذلك والزام الطاعنين بالمصروفات .

( طعن رقم ٢٥٤٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥/٣/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٤٦ )

#### المبدأ :

لا يجوز للخارج عن الخصومة أن يطعن فى الحكم الذى تعدى اثره اليه أمام المحكمة الادارية العليا - يجب عليه أن يسلك طريق التماس اعادة النظر طبقا لنص المادة ( ٥١ ) من قانون مجلس الدولة .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى بأن الخارج عن الخصومة لا يجوز له الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى الحكم الذى تعدى اليه اثره وانما عليه أن يسلك طريق التماس اعادة النظر أمام ذات المحكمة التى أصدرت الحكم تأسيسا على أنه طبقا لنص المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فان الأحكام الصادرة فى دعوى الالغاء تكون حجة على الكافة وأن مؤدى هذه الحجة لحكم الالغاء نسيانه فى مواجهة كافة الناس سواء فى ذلك من طعن على القرار المفضى بالغائه ومن لم يطعن عليه اذ أن قصر هذه الحجة على من كان طرفا فى دعوى مهاجمة القرار دون من لم يكن طرفا أو ممثلا فيها هو حد لاطلاق الحجة لا يجوز الا استنادا الى نص صريح فى القانون ، كذلك فان تحديد طرق الطعن فى الأحكام عمل

المشرع وحده يرد حصرا في القانون المنظم لها وقد حددت المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة المشار اليه أحوال الطعن أمام المحكمة الادارية العليا وهي لا تسع الطعن أمامها من الخارج عن الخصومة. فالطعن أمام المحكمة الادارية العليا لا يجوز الا لمن كان طرفا في الخصومة التي انتهت بصدر الحكم المطعون فيه وكذلك فقد ألغى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذي نظمته القانون القائم قبله في المادة (٤٥٠) منه وأضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها الى أوجه التماس اعادة النظر ، وبهذا يكون قانون المرافعات قد ألغى طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الاداري أمام المحكمة الادارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن تعدى أثر هذا الحكم اليهم اذ أن ذلك أصبح وجها من وجوه التماس اعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الاداري ، ووفقا لما تنص عليه المادة (٥١) من قانون مجلس الدولة فإنه يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم واذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يكن طرفا في الخصومة التي انتهت بصدر الحكم المطعون فيه ولم يكن قد تدخل أو أدخل فيها فإنه يعتبر خارجا عن الخصومة الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الطعن رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ وبالحالته الى محكمة القضاء الاداري دائرة الترقيات لنظره في الحدود المقررة لالتماس اعادة النظر وأبقت الفصل في مصروفاته .

( طعن رقم ٣٣٨٢ و ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧ )

وبهذا كانت المحكمة قد حكمت في الطعنين رقمي ١٨١٩ لسنة ٢٧

و ٧٣٣ لسنة ٣٠ ق — بجلستي ١٩٨٥/١٢/٨ و ١٩٨٧/٥/٢٤ .

## الفرع السادس طعون هيئة مفوضى الدولة

قاعدة رقم (٥٤٧)

المبدأ :

الطعن المقدم من هيئة مفوضى الدولة يطرح على المحكمة المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لتزن الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار صحيح حكمه وانزاله عليه دون التقيد بأسباب الحكم .

**الحكمة :** ومن حيث انه عن الوجه الثانى للطعن والمتعلق بالتعويض فانه ولئن كان خطأ الجهة الادارية أضحى ثابتا قبلها بسبب اصدارها هذا القرار المنعدم بما يعقد مسئوليتها عن الاضرار الأدبية والمادية التى تكون قد لحقت المدعى من جراء ذلك الا أنه يتعين ألا يكون حق المدعى فى المطالبة بهذا التعويض قد سقط بالتقادم ولما كانت المادة ١٧٢ من التقنين المدنى تنص على أنه « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى فى كل حالة بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع » ووفقا لحكم هذا النص تسقط الدعوى بالتقادم بأقصر المدتين المنصوص عليهما من يوم وقوع الضرر .

ومن حيث متى كان ذلك وكان الثابت ان المدعى قد علم بما يكون قد وقع به من ضرر ، سواء كان ماديا أو أدبيا ، من جراء قرار فصله منذ تاريخ العمل به أى منذ ١٨/١٠/١٩٥٤ ولم يقيم دعواه بطلب

التعويض عنه الا في ١٦/٧/١٩٧٧ ، أى بعد انقضاء أكثر من عشرين سنة على تاريخ وقوع الضرر وعلمه به وبالشخص المسئول عنه ، كما لم يقيم من الأوراق ما يفيده أنه قد قطع هذا التقادم بأى اجراء قاطع له أو ان ثمة مانع مادي أو أدبي حال دون قطعه فانه على هذا النحو يكون حق المدعى في طلب التعويض قد سقط بالتقادم لمضى المدة المقررة قانونا للمطالبة به دون قطعها قانونا أو بالمطالبة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ في تطبيق هذا الشق .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة يجرى على أن طعن هيئة مفوضى الدولة — كما هو شأن الطعن المائل أمامها يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار صحيح حكمه وانزاله عليه دون التقييد بأسباب الحكم .

( طعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٣/١١/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم (٥٤٨)

#### المبدأ :

يتقيد الطعن المقدم من هيئة مفوضى الدولة في أحكام القضاء الادارى بهيئة استئنافية أمام المحكمة الادارية العليا بالحالتين المنصوص عليهما بالمادة ( ٢٣ ) من قانون مجلس الدولة — اثر ذلك : أن الطعن المقام في غير هاتين الحالتين يترتب عليه الحكم بعدم جواز نظر الطعن .

**المحكمة :** ومن حيث أن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يقضى بأن الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى في الطعون المقدمة أمامها

في أحكام المحاكم الادارية ، لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا الا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال سنتين يوما من تاريخ صدور الحكم ، وذلك اذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا ، أو اذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق لهذه المحكمة تقريره .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن طعن هيئة مفوضى الدولة في الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بهيئة استئنافية أمام المحكمة الادارية العليا لمغير الحالتين المنصوص عليها في المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة المشار اليه يترتب عليه الحكم بعدم جواز نظر الطعن .

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن ، المتعلق بمخالفة الحكم المطعون فيه لما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا في شأن النصاب المالى المطلوب للترشيح للمعدية فالنائب أن الحكم المطعون فيه قد استند الى ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا بالنسبة لبحث توافر ملكية هذا النصاب وأورد ذات العبارات المدونة بأسباب حكمها الصادر بجلسة ٢٤/١٢/١٩٦٠ في الطعن رقم ٨٤٨/٥ ق — الذى استند اليه تقرير الطعن — الا أن الحكم المطعون فيه استخلص دلائل جدية التصرف استخلاصا غير سائغ أو من أصول لا تنتجها في نظر الطاعن ، وهى مسألة اذ تتعلق باستخلاص المحكمة لدلائل جدية التصرف فانها تعتبر مسألة واقع تقدرها محكمة الموضوع ومن ثم فلا يندرج ضمن الحالة الأولى من حالتى الطعن المنصوص عليهما في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

(طعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٨٨)



الفرع السابع  
سلطة المحكمة الادارية العليا  
في نظر الطعون المروضة عليها

اولا — نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة  
المطروحة امام محكمة اول درجة

قاعدة رقم (٥٤٩)

المبدأ :

نطاق الطعن امام المحكمة الادارية العليا — لا يتصور أن يتسع  
لغير الخصومة التي كانت مطروحة امام محكمة الموضوع — اغفال محكمة  
الموضوع الحكم في طلب قدم اليها لأول مرة وعدم تعرضها له في  
اسبابها — هذا الطلب يبقى مطلقا امامها — علاجه — يكون بالرجوع  
الى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ان كان له وجه —  
لا يصلح هذا سببا للطعن امام المحكمة الادارية العليا .

المحكمة : ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا تختص بنظر  
الطعون التي ترفع اليها في أحوال بينها القانون بيان حصر ترجع كلها ،  
على ما يبين من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم  
٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، اما الى مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله ،  
أو الى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر فيه ، أو  
صدور الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه .  
والمحكمة وهي تقوم بهذا الاختصاص تقوم ما يقع في الاحكام من خطأ  
في تطبيق القانون وبهذه المثابة فان ما يعرض عليها هو في الواقع مخاصمة  
للمحكم النهائي الذي صدر فيها ومقاد ذلك ان نطاق الطعن امام المحكمة

الادارية العليا لا يتصور أن يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز للمدعى ان يبنى طعنه على الحكم الصادر في الدعوى على سبب قانونى جديد لم يكن قد أبداه أو طرحه أمام محكمة الموضوع ، وأنه اذ كانت محكمة الموضوع قد أغفلت الحكم في طلب قدم اليها لأول مرة ولم تتعرض له في أسبابها فان هذا الطلب يبقى معلقا أمامها وعلاج هذا الاغفال ، وفقا للمادة ١٩٣ من قانون المرافعات ، يكون بالرجوع الى ذات المحكمة لتسترك ما فاتها الفصل فيه ان كان له وجه ، ومن ثم فهو لا يصلح سببا للطعن أمام المحكمة الادارية العليا .

( طعن رقم ٤٠٨٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٣٠ )

## ثانياً - عدم جواز ابداء طلبات جديدة أمام المحكمة الادارية العليا

قاعدة رقم (٥٥٠)

المبدأ :

عدم جواز اثارة طلب جديد أمام المحكمة الادارية العليا - اعمالاً  
لحكم المادة ٢٣٥ مرافعات .

**المحكمة :** وحيث أنه عما اثاره المدعى في عريضة الطعن من  
أحقية في الترقية الى الدرجة الرابعة من ١٩٧٤ ثم الى الثالثة من  
١٩٧٧/١٢/٣١ على أساس الجمع بين تطبيق الجدول الثانى من القانون  
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأحكام الترقية طبقاً لقوانين الرسوب الوظيفى فان  
المدعى لم يثر هذا الطلب في عريضة دعواه التى خلت من أية مطالب حول  
الترقية بقواعد الرسوب الوظيفى ومن ثم فلا يسوغ له اثارة هذا  
الطلب ابتداءً أمام هذه المحكمة طبقاً للمادة ٢٣٥ مرافعات .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر في صدر  
أحقية المدعى في الترقية الى الدرجة الرابعة من ١٩٧٥/١٢/٣١ فمن ثم  
يكون قد جاء على خلاف أحكام القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله مما  
يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بالفناء الحكم  
المطعون فيه .

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٥٥١)

المبدأ :

المحكمة الادارية العليا محكمة طعن - تقتصر ولايتها على نظر

الطعون في الأحكام الصادرة في المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية —  
ليست لها ولاية مبتدأة بالفصل في أى طلب موضوعى يقدم اليها لأول  
مرة — أى طلب يقدم اليها لأول مرة يتعين القضاء بعدم قبوله بحسابه  
طلبا جديدا يفوت درجة من درجات التقاضى على الخصوم .

المحكمة : ومن حيث أنه فيما يتعلق بطلب الطاعن الزام الجهة  
الادارية بتعويض بمبلغ خمسة آلاف من الجنيئات جبرا لما حاق به من  
ضرر مادى وأدى نتيجة فصله من الخدمة وبقائه دون عمل منذ اقضائه  
عنها في ١٩٨٦/١٢/٢ تاريخ أخلاء طرفه نفاذا للحكم الصادر ضده  
وحتى تاريخ صدور الحكم في الطعن الراهن ، فان من المقرر ان المحكمة  
الادارية العليا محكمة طعن تقتصر ولايتها على نظر الطعون في الاحكام  
الصادرة في المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية وليست لها ولاية  
مبتدأة بالفصل في أى طلب موضوعى يقدم اليها لأول مرة ، وأى طلب  
من هذا القبيل يعرض على المحكمة الادارية العليا يتعين القضاء بعدم  
قبوله بحسابه طلبا جديدا يفوت درجة من درجات التقاضى على  
الخصوم .

ومن حيث ان طلب التعويض عن فصل الطاعن قدم الى المحكمة  
الادارية العليا لأول مرة ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله .

(طعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٩٢)

ثالثاً — يجوز ابداء أسباب أخرى للطعن أمام المحكمة

قاعدة رقم (٥٥٢)

المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها — للمحكمة أن تنزل حكم القانون في المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن — مادام الرد هو مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون •

المحكمة : جرى قضاء هذه المحكمة على أن الطعن أمامها يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لترن هذا الحكم بميزان القانون وزناً مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه ومن ثم فللمحكمة أن تنزل حكم القانون في المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن مادام الرد هو مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون •

(طعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٠/٦/٢٣)

## رابعاً - الطعن يطرح المنازعة برمتها أمام المحكمة الادارية العليا

قاعدة رقم (٥٥٣)

### المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يطرح المنازعة برمتها أمامها ،  
فتنزل على الحكم المطعون فيه والقرار المطعون فيه حكم القانون — انزال  
المحكمة على الطلبات في الدعوى حقيقة التكييف القانوني لها — عدم  
تحويل تلك الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم —  
إذا طلب المدعين الحكم بانعدام قرار اداري وما يترتب على ذلك من آثار  
قانونية وبالتعويض عما فاتهم من كسب ولحقهم من خسارة من جراء  
الاستيلاء على أرضهم بالمخالفة للقانون ، فلا يكون ثمة موجب لتكييف  
هذه الطلبات بأنها إلغاء القرار السلي بامتناع الجهة الادارية عن تسليم  
الأرض محل المنازعة اليهم والتعويض عن ذلك •

**المحكمة :** ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن  
الطعن أمامها يثير المنازعة برمتها فتتزل على الحكم المطعون فيه والقرار  
المطعون فيه جميعا حكم القانون الصحيح •

ومن حيث انه ولئن كان للمحكمة أن تنزل على الطلبات في الدعوى  
حقيقة التكييف القانوني لها ، الا أنه يتعين عليها ألا تحور في تلك الطلبات  
بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم من وراء ابدائها • وعلى  
ذلك فلا يكون صحيحا ما أجراه الحكم المطعون فيه من تعديل في صريح  
طلبات المدعين بتكييفها بما يخرج عن صريح ارادتهم • فالثابت أن  
المدعين يطلبون الحكم بانعدام القرار رقم ١١٥٩٩ وما يترتب على ذلك  
من آثار قانونية وبالتعويض عما فاتهم من كسب ولحقهم من خسارة من  
جاء الاستيلاء على أرضهم بالمخالفة لحكم القانون • وهذه الطلبات ،

بصريح عبارتها ، تكشف بذاتها عن التكييف الصحيح الذى أراده المدعون من وراء ابدائها وهو يعد تكييفاً يتفق وطبيعة قضاء المشروعية والتعويض الذى يمارسه مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، مما لا يكون معه ثمة موجب من واقع أو قانون لما أجراه الحكم المطعون فيه من تكييف لهذه الطلبات بأنها بالغاء القرار السلبي بامتناع الجهة الادارية عن تسليم الأرض محل المنازعة اليهم والتعويض عن ذلك •

(طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٨)

### قاعدة رقم (٥٥٤)

#### المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يقتصر على الخصوم فى الدعوى سواء كانوا خصوماً أصليين أو أدخلوا أو تدخلوا فيها دون غيرهم — أيا ما كان مصلحتهم بالنمى على الحكم المطعون فيه أو بتأييده — انزال حكم القانون الصحيح الذى تجرته المحكمة عند نظرها الطعن لا يتحدد بما يبيده الخصوم فى الطعن من أسباب أو دفع أو أوجه دفاع — تجرى المحكمة رقابتها وتسلط قضاءها على الطعن المعروض أمامها غير مقيدة فى ذلك بما يبيده الخصوم دائماً على أساس تطبيق صحيح احكام القانون تطبيقاً سليماً على وقائع النزاع — نطاق الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يتحدد بالخصوم فى الدعوى الأصلية لا يتدهام — يكون لغيرهم متى توافرت الشروط المقررة قانوناً لذلك أن يلجأوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بطلب التماس اعادة النظر فى الحدود المقررة والشروط المحددة لذلك •

**المحكمة :** ومن حيث أن نطاق الطعن أمام هذه المحكمة يقتصر فحسب على الخصوم فى الدعوى سواء كانوا خصوماً أصليين أو أدخلوا أو تدخلوا فيها دون غيرهم وأيا ما كان مصلحتهم بالنمى على الحكم

المطعون فيه أو على العكس بتأييده ، فانزال حكم القانون الصحيح  
الذى تجريه هذه المحكمة عند نظرها الطعن سراء عن الحكم المطعون فيه  
أو القرار المطعون فيه جميعا لا يتحدد بما يبيديه الخصوم فى الطعن من  
أسباب أو دفع أو أوجه دفاع بل تجرى المحكمة رقابتها وتسلط قضاءها  
على الطعن المعروض أمامها غير مقيدة بما يبيديه الخصوم دائما على  
أساس تطبيق صحيح أحكام القانون تطبيقا موضوعيا سليما على وقائع  
النزاع لا يتأثر بأى أمر خارج عن ذلك ومن ثم فقد استقر قضاء هذه  
المحكمة على أن نطاق الطعن أمامها يتحدد بالخصوم فى الدعوى الأصلية  
لا يتعداهم ويكون لغيرهم متى توافرت الشروط المقررة قانونا لذلك  
فلهم أن يلجأوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بطلب  
التماس اعادة النظر فى الحدود المقررة والشروط المحددة لذلك وفقا لنص  
المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ومن حيث انه يبين من عريضة الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٣٣ ق أنه أقيم  
من . . . . . وأولاده . . . . . و . . . . . بصفتهم ملاك للعقار  
٣٠ شارع فريد بمصر الجديدة ( العقار محل النزاع ) واذ لم يثبت فى  
الأوراق أن أولاد المالك كانوا ممثلين فى الدعويين الصادر فيهما الحكم  
المطعون فيه ومن ثم يكون الطعن المقدم منهم فى هذا الحكم هو طعن من  
خارج على الخصومة لا يجوز قبوله أمام هذه المحكمة ، وهو يتعين  
القضاء به .

( طعن رقم ١٢٧٨ و ١٥١٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٩٢ )



## خامساً — إلغاء الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد الاختصاص

### ١ — إعادة الحكم المطعون فيه الى المحكمة التي أصدرته

#### قاعدة رقم (٥٥٥)

#### المبدأ :

إذا انتهت المحكمة الادارية العليا الى إلغاء الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد الاختصاص فإنه يتعين عليها أن تعيده الى المحكمة التي أصدرته ولا تفصل في موضوع الدعوى — أساس ذلك :  
• ألا تفوت على نوى الشأن احدى درجات التقاضي .

**المحكمة :** ومن حيث أنه سبق للمحكمة الادارية بدائرتها المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ أن قضت في الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١٤/٥/١٩٨٨ بأن على المحكمة الادارية العليا اذا ما تبين بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت الى الغائه أن تفصل في موضوع الدعوى متى كان صالحا للفصل فيه وأوضح المحكمة في أسباب الحكم المذكور أنه لا يختلف إلغاء الحكم لبطلانه عن الغائه لغير ذلك من الاسباب ، وفصل المحكمة العليا في النزاع بعد إلغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد الغائه للبطلان . ويتعين على المحكمة الادارية العليا اذا انتهت الى إلغاء الحكم المطعون فيه أمامها لغير مخالفة قواعد الاختصاص أن تفصل فيه مباشرة ولا تعيده الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه اذا كان صالحا للفصل فيه ، بما مفاده أنه اذا انتهت المحكمة الادارية العليا الى إلغاء الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد الاختصاص فإنه يتعين

عليها أن تعيده الى المحكمة التي أصدرته ولا تفصل في موضوع الدعوى حتى لا تفوت على ذوى الشأن احدى درجات التقاضى ، واذ كان الثابت مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد خالف قواعد الاختصاص بالنسبة لطلب التعويض عن قرار اعتقال الطاعن خلال الفترة من ١٩٦٧/٧/٢٤ الى ١٩٦٨/٥/٢٩ فمن ثم يتعين العاؤه واعادة الدعوى فى هذا الشق منها الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مع الزام الجهة الادارية بمصرفاته •

( طعن رقم ١٥٦٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٩ )

( وطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/١٤ )

## ٢- تأمر بالاحالة الى محكمة أخرى

قاعدة رقم (٥٥٦)

**المبدأ :**

لا الزام على محاكم مجلس الدولة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى الى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية — أساس ذلك •

**المحكمة :** انه ولئن كان الطاعن قد ضمن طلباته الأمر بإحالة الدعوى الى محكمة الجيزة الابتدائية فانه لا الزام على محاكم مجلس الدولة ، على ما قضت به المحكمة الادارية العليا بالهيئة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بجلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٨٦ ، باعمال حكم الفقرة الاولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية •

(طعن رقم ٢٩٢٦ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٧)

## سادساً — رقابة المحكمة لتكليف

الدعوى من قبل الحكم المطعون فيه

قاعدة رقم (٥٥٧)

### المبدأ :

يتعين على محكمة القضاء الإداري أن تكيف طلبات المدعى تكيفاً صحيحاً في ضوء ما يستهدفه من وراء هذه الطلبات مع مراعاة أحكام النظام القانوني الذي يستند إليه في دعواه — الخطأ في التكيف سبب لالغاء الحكم في مرحلة الطعن .

**المحكمة :** ومن حيث أنه ولئن كان المدعى قد أقام الدعوى ابتداء أمام محكمة المنصورة الابتدائية بطلب الحكم بأن تؤدي إليه الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات مبلغ ٦٧٠ جنيهاً قيمة ما يستحقه كمكافأة الدفعة الواحدة عن مدة خدمته وفوائده القانونية ، إلا أنه وقد أحيلت الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري فإنه كان يتعين عليها أن تنزل على الطلبات في الدعوى التكيف الصحيح في ضوء ما استهدفه المدعى من وراء طلباته وبمراعاة أحكام التنظيم القانوني الذي يستند إليه في دعواه .

ومن حيث أن المادة ١٥٧ من قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تجرى عبارتها بما يأتي : تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص . وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية . ومع عدم الإخلال بأحكام المادة ( ١٢٨ ) لا يجوز رفع

الدعوى قبل مضي سنتين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا سبيل أمام المتظلم من قرار الهيئة المختصة في شأن يتعلق بمنازعات ناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الا أن ياجأ أولا الى لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها بالمادة ١٥٧ من قانون التأمين والمعاشات المشار اليه فان لم تجيبه اللجنة الى طلباته كان قرار هذه اللجنة دون سواء هو موضوع الطعن ومحل المنازعة أمام القضاء ( حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨٧ في الطعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٩ القضائية عليا ) ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تكليف الدعوى بأن لم يتبين حقيقة طلبات المدعى موضوع دعواه طبقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه . والثابت في المنازعة الماثلة أن المطعون ضده كان قد تقدم بطلب مؤرخ ١٩٧٩/١٢/٦ الى رئيس لجنة فحص التظلمات بالهيئة ، على ما سبق البيان ، الا أن الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لم تقم بعرض أمر النزاع على اللجنة المشار اليها ، وهو ما أكدته الهيئة بعريضة الطعن وبمذكرتها المقدمة بجلسة المرافعة أمام دائرة فحص الطعون بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٧ بمقولة أن الطلب قدم الى جهاز تسوية وصرف المعاشات في حين أن الثابت من الاطلاع على ملف التأمينات الخاص بالمطعون ضده والمقدم من الهيئة الطاعنة بجلسة المرافعة أمام هذه المحكمة بتاريخ ١٦ من يناير سنة ١٩٨٨ أن أصل الكتاب المؤرخ ١٩٧٩/١٢/٦ المرسل من المطعون ضده معنون باسم رئيس لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات كما أن مضمون الكتاب المشار اليه يكشف في عبارة واضحة عن أن مقصود الطالب عرض طلبه على لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها بالمادة ١٥٧ من قانون التأمين والمعاشات . وعلى ذلك فان حقيقة طلبات المدعى في الدعوى تكون بطلب الحكم بالغاء القرار السلبي بالامتناع عن عرض موضوع النزاع القائم بينه وبين الهيئة على لجنة فحص المنازعات المشار اليها .

(ظعن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٣٠/١/١٩٨٨)

## قامدة رقم (٥٥٨)

المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يثير المنازعة برمتها تنزل على الحكم المطعون فيه صحيح حكم القانون — للمحكمة أن تنزل على الطلبات في الدعوى حقيقة التكليف القانوني لها — يتعين على المحكمة ألا تحور في تلك الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم من وراء ابدائها .

**المحكمة :** ومن حيث أن طلبات المدعين في الدعوى هي الحكم بالغاء القرارات الوزاريين الصادرين من وزارة التعليم ( المعارف سابقا ) بالاستيلاء على العقار رقم ١٣ شارع هارون ، أولهما القرار رقم ١٣١٧٩ لسنة ١٩٥٤ المؤرخ ٦ من يولية سنة ١٩٥٤ وثانيهما القرار بالتنازل عن هذا العقار للمعهد العالي للعلاج الطبيعي وما يترتب على ذلك من آثار وتسليمهم العقار مع الزام المدعى عليه بالمصروفات ٠٠ . ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الطعن أمامها يثير المنازعة برمتها فتتنزل على الحكم المطعون فيه والقرار المطعون فيه جميعا صحيح حكم القانون ٠٠٠

ومن حيث أنه ولئن كان للمحكمة أن تنزل على الطلبات في الدعوى حقيقة التكليف القانوني لها إلا أنه يتعين عليها ألا تحور في تلك الطلبات بما يخرجها عن حقيقة مقصود المدعين ونيتهم من وراء ابدائها وعلى ذلك فلا يكون صحيحا ما أجراه الحكم المطعون فيه من تعديل في صريح طلبات المدعين بالدعوى موضوع الطعن المائل بما يخرج بها عن صريح ارادتهم . فالدعوى يطلبون الحكم ، على ما سبق البيان ، بالغاء القرارات الوزاريين الصادرين من وزارة التعليم ، أولهما الصادر برقم ١٣١٧٩ لسنة ١٩٥٤ بالاستيلاء على العقار رقم ١٣ شارع هارون وثانيهما بالتنازل عن هذا العقار للمعهد العالي للعلاج الطبيعي وما يترتب على ذلك من

آثار . وهذه الطلبات بصريح عبارتها ، تكشف بذاتها ، عن التكييف الصحيح الذى أراده المدعون من وراء ابدائها ، وهو يعد تكييف يتفق وطبيعة قضاء المشروعية الذى يمارسه مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، مما لا يكون معه ثمة موجب من واقع أو قانون لما أجراه الحكم المطعون فيه من تكييف لهذه الطلبات بأنها بالغاء القرار السلبى بالامتناع عن رد العقار بعد زوال حالة الضرورة مما رتب عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بقبول الدعوى شكلا تأسيسا على أن الدعوى بطلب الغاء هذا القرار السلبى لا تتقيد بمواعيد الطعن .

( طعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٥٩ )

#### المبدأ :

احالة القضاء المستعجل الدعوى الى محكمة القضاء الادارى مقولة عدم اختصاص القضاء المدنى بفرعيه العادى والمستعجل بنظر الدعوى — لا تلزم محكمة القضاء الادارى المحالة اليها الدعوى بالفصل فيها الا اذا تبين لها انها مختصة بنظرها طبقا لقانون مجلس الدولة — على محكمة القضاء الادارى عند بحث امر اختصاصها انزال حقيقة التكييف القانونى لها دون ان تتقيد فى ذلك بالتكييف الذى أجرته محكمة القضاء المدنى — يكون ما تنتهى اليه محكمة القضاء الادارى من تكييف قانونى للدعوى خاضعا للرقابة القضائية التى تمارسها المحكمة الادارية العليا — المحكمة وهى بصدد تكييف الدعوى وحقيقة الطلبات فيها ؛ يمتنع عليها أن تتقمى النية الحقيقية الخصوم من وراء ابداء طلباتهم فيها — المحكمة لا تدق عند ظاهر اللفظ — عليها استكشاف نية الخصوم واراقتهم من وراء الدعوى والطلبات فيها وبما يتفق والاختصاص المقرر قانونا لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى .

المحكمة : ومن حيث أن محكمة القضاء الادارى ، التى أحيلت

اليها الدعوى من القضاء المدنى، لا تلتزم قانونا بالحكم الصادر بالاحالة فلا يلزمها ذلك الحكم بالفصل فى الدعوى. الا اذا تبين لها أنها مختصة بنظرها طبقا لقانون منظم الدولة وذلك اعمالا لقضاء الدائرة المشككة بالتطبيق لحكم المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة ( الحكم الصادر بجلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٨٦ فى الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٢٧ القضائية ) ، ومؤدى ذلك ولازمه القانونى أن يكون على محكمة القضاء الادارى أن تبحث أولا أمر اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليها بانزال التكييف القانونى لها دون أن تتقيد فى ذلك بالتكييف الذى أجرته محكمة القضاء المدنى ، ويكون ما تنتهى اليه محكمة القضاء الادارى من تكييف قانونى للدعوى خاضعا للمراقبة القضائية التى تمارسها هذه المحكمة . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة وهى بصدد تكييف الدعوى وحقيقة الطلبات فيها انما يتمين عليها أن تتقصى انية الحقيقية للخصوم من وراء ابداء طلباتهم فيها فلا تقف عند ظاهر اللفظ ووجه العبارة ، بل عليها استكناه حقيقة نية الخصوم وارادتهم من وراء الدعوى والطلبات فيها وبما يتفق والاختصاص المقرر قانونا لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . فاذا كان ذلك وكان المدعى ( الطعن بالطعن المائل ) قد أقام دعواه ، بالطلبات المشار اليها ، ابتداء أمام محكمة الأمور المستعجلة بالقضاء المدنى ، فان احالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى مما يلزم معه أن تنزل تلك المحكمة على الطلبات صحيح التكييف القانونى لها وبما يتفق والاختصاص المقرر لها قانونا .

( طعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٩٠ )



سأبدا - سلطة المحكمة عند إلغاء الحكم المطعون فيه

١٠ - الطعن في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري  
يطرح النزاع برده أمام المحكمة الإدارية العليا  
لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون

قاعدة رقم ( ٥٦٠ )

المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيه والمنصوص عليها في المادة ( ١٥ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فتلغيه - ثم تنزل حكم القانون في المنازعة - أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائبا في قضائه فتبقى عايه وترفض الطعن .

المحكمة : ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها، ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون ، وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعيه ، والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة ، فتلغيه ، ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال ، وكان صائبا في قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن .  
( طعن رقم ٣١٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/١١/١٩٨٩ )

## قاعدة رقم ( ٥٦١ )

### المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها — ويفتح الباب أمام المحكمة العليا لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزناً — مناطه — استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تسميه — للمحكمة أن تنزل حكم القانون على المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن أو بطلبات الخصوم .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ، ويفتح الباب أمام المحكمة العليا لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ، وزناً مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تسميه ، ومن ثم فللمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على المنازعة على الوجه الصحيح غير مقيدة بأسباب الطعن أو بطلبات الخصوم مادام المراد هو مبدأ الشرعية نزولاً على سيادة القانون في روابط القانون العام ، إلا أن الطعن من الخصوم ذوى الشأن الذين انما يطعنون لصالحهم وحدهم يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وأنه في حالة قيام ارتباط جوهري بين أكثر من طعن بين ذات أطراف الخصومة بحيث يترتب على الحكم في أحدهما أن يتأثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في الآخر فانه لا مندوحة تجنباً لقيام تعارض في الأحكام النهائية أن يعتبر الطعن القائم في الأول متصلاً بالطعن في الثاني . ويكون الحال هذه للمحكمة أن تصدر حكمها في شأن القرار الذي يعتبر هو المحل الأساسي في الدعوى برمتها استناداً الى حقيقة ما يهدف اليه الطاعن من طعنه .

قاعدة رقم ( ٥٦٢ )

**المبدأ :**

إذا ما تبينت المحكمة الادارية العليا بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت الى الغائه فانها تنصدي لموضوع الدعوى وتفصل فيه متى كان صادقا لذلك — لا تعيده الى المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه — لا يخطف الغاء الحكم لبطلانه عن الغائه لغير ذلك من الاسباب .

**الحكمة :** ومن حيث أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه اذا ما تبينت المحكمة الادارية العليا بطلان الحكم المطعون فيه وانتوت الى الغائه فانها تنصدي لموضوع الدعوى وتفصل فيه متى كان صادقا لذلك ولا تعيده الى المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه ، ولا يختلف الغاء الحكم لبطلانه عن الغائه لغير ذلك من الاسباب ، فالبطلان وجه من أوجه مخالفة القانون وهو نتيجة لهذه المخالفة ولأن الغاء الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الاسباب يزيله من الوجود ، وفصل المحكمة الادارية العليا في النزاع بعد الغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد الغائه لبطلان ولا يوجد في طبيعة المنازعة الادارية الا ما يؤكد وجوب الأخذ بهذا الأصل واعماله ، ويقوم هذا القضاء في جوهره على أن الطعن في الحكم يفتح الباب أمام المحكمة الادارية العليا لتقرن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ولتسلط رقابتها عليه في جميع نواحيه من حيث شكله أو موضوعه لاستظهار مدى مطابقة قضائه للقانون لتعلق الأمر بموضوعية القرار موضوع المنازعة وحل الحكم فلا تقضى باعادة الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الحكم أو وقع منها أو أمامها الاجراء الباطل ، بل تنصدي للمنازعة وتنزل عليها حكم القانون على الوجه الصحيح اذ لا مبرر لاطالة أمد النزاع والعودة بالاجراءات مرة أخرى الى محكمة الموضوع مع احتمال تعرضه للنقض مرة ثانية ، وفي هذه الاطالة اضرار لا بأطراف النزاع وحدهم بل بالنظام القضائي نفسه

باتخاذ أصل تعدد الدرجات للاطالة والاضرار فتراجع عليه أصل الاقتصاد  
في الاجراءات وقررت له الأولوية مقدرا ما لمحكمة القانون من خبرة  
بالقانون وبالموضوع على السواء في موضوع صالح للفصل فيه بتهيئة  
الفرصة لتوافر دفاع الأطراف كاملا وذلك تعجيلا للبت في الموضوع أيا  
كانت أسباب نقض الحكم ، لخطأ في القانون أو لمخالفة الثابت بالأوراق  
أو أمير ذلك فيمكن للمحكمة تصفية النزاع وحسمه لغير رجعة تجنباً لاعادة  
اجراءاته من جديد .

( ظعن رقم ٢٥٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٩٣ )

### ٣ - حدود رقابة المحكمة على أحكام المحاكم التأديبية

قاعدة رقم (٥٦٣)

المبدأ :

رقابة المحكمة الادارية العليا على أحكام المحاكم التأديبية هي رقابة قانونية — لا تعنى استئناف النظر بالموازنة والترجيح في أدلة ثبوت المخالفة في حق الطاعن — لا تتدخل المحكمة الا اذا كان الدليل الذى اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستمد من اصول ثابتة بالأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة على المحكمة .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن باقى أوجه الطعن فان رقابة المحكمة الادارية العليا على أحكام المحاكم التأديبية هي رقابة قانونية فلا تعنى استئناف النظر بالموازنة والترجيح في أدلة ثبوت المخالفة في حق الطاعنين ولا تتدخل المحكمة الا اذا كان الدليل الذى اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستمد من اصول ثابتة بالأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة على المحكمة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعنين كلفوا من قبل جهة عملهم بالأعمال المسندة اليهم سواء بالبيع في حالات السفر وحالات الوصول وأنهم تسلموا السلع موضوع المخالفة وكانت تحت تصرفهم الكاهل لكى يقوموا بالبيع منها وقد حددت اللائحة المالية للمؤسسة القواعد التى عليهم اتباعها فلذا ما ثبت من خلال محاضر الجرد والتى قامت بها اللجنة التى شككت لجرد أعمال المتهمين ومن التحقيقات ومن أقوال كل من ... و ... و ... أن هناك عجزا في الأصناف والسلع المسلمة اليهم بحكم عملهم وقد وقع كل منهم على محاضر الجرد وقاموا بسداد قيمة العجز طبقا لاشعارات الخصم المودعة بالأوراق ولم يمتعضوا على ذلك لأن من شأن هذا أن يكشف على وجه سائق قيام الجريمة التأديبية متكاملة

الأركان حيال الطاعنين واذ قضى الحكم المطعون فيه بمجازاتهم تأديبيا فانه يكون قد أصاب وجه الحق فيما انتهى اليه متى ثبت أن المحكمة التأديبية على نحو ما تقدم وقد استخلصت النتيجة انقضى انتقضت اليها استخلاصا سائغا من أصول تنتجها ماديا وقانونيا وكيفتها تكييفها سليما وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه قضاءها فان النعمى عليه في هذه الحالة يكون في غير محله جديرا بالرفض .

( طعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٢/٧/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٦٤ )

#### المبدأ :

الباين في الحكم أمام المحكمة الادارية لا يعنى أن تستأنف المحكمة النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة لمقدمة اثباتا أو نفيًا إذ أن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها — رقابة المحكمة الادارية العليا لا تكون الا اذا كان الدليل الذي اعتمدت عليه المحكمة في قضائها غير دستمد من اصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاصها بهذا الدليل غير سائغا .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن من أنه خطأ في تطبيق القانون مع قصور في التسببب واخلال بحق الدفاع فمردود عليه بأن الطعن في الحكم أمام المحكمة الادارية لا يعنى أن تستأنف المحكمة النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة اثباتا أو نفيًا إذ أن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها وأن رقابة هذه المحكمة لا تكون الا اذا كان الدليل الذي اعتمدت عليه المحكمة في قضائها غير مستمد من اصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاصها بهذا الدليل غير سائغا واذ كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون أقام قضاءه على ما جاء بأقوال وتقدير لجنة الفحص والجرد التي شكلت لفحص عملية توزيع المعونات الأجنبية المنصرفة للوحدة الصحية بميت راضي والذي ثبت فيه

عدم توزيع المعونة بالكامل على مستحقيها بما يقدر بمبلغ ٤٤٢٧٥٣٣ جنيهها فإن النتيجة التي وصل إليها الحكم لها أصلها الثابت من الأوراق ومستخلصة استخلاصا سليما ومقبولا وبناء على أدلة تؤدى إليه كما أنه لا الزام على المحكمة بتتبع دفاع من المحال في دقائقه وجزئياته والرد على كل منهما تفصيلا وحسبها أنها أوردت اجمالا الحجج والأدلة التي أقامت عليها قضاءها وكونت منها عقيدتها وطرحت بذلك ضمنا الأسانيد التي قام عليها الدفاع فوزن أقوال الشهود متروك لتقدير المحكمة دون أن يكون هناك وجه للمجادلة في ذلك أمام المحكمة العليا طالما أن الاستخلاص لا يتجافى مع المنطق أو القانون فقد أثبت تقرير لجنة الفحص قيام اللجنة المشكلة لتوزيع الدفعتين الخامسة لعام ١٩٨٤، والأولى لعام ١٩٨٥ بالإضافة الى عمليات التوزيعات السابقة منذ عام ١٩٨٥ بتوزيع كميات أقل من المستحق لأن عدد المنتفعين بالكشوف كان ٣٦٠ فردا وعدد البصمات في خانة التوقيع بالاستلام ٢٩١ فردا فقط وبذلك يكون هناك ٦٩ فردا لم يتسلموا مستحقاتهم وبذلك يكون هذا السبب من أسباب الطعن في غير محله متعيينا رفضه .

( طعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/٥ )

٣ - التمدى لموضوع الدعوى اذا كان مهيا للفصل فيه

قاعدة رقم (٥٦٥)

المبدأ :

حدود رقابة المحكمة الادارية العليا على احكام القضاء الادارى ( فى مجال القرار الإدارى ) رقابة القضاء الادارى على القرارات الادارية هى رقابة قانونية يسلطها عليها ويبحث مدى مشروعيتها ومطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون - اذ اثبتت المحكمة الادارية العليا عند نظر الطعن المطروح عليها أن الحكم المطعون فيه ثابته البطلان أو أن اجراء من الاجراءات التى سبقت عرض الطعن عليها كان باطلا فاذها فى هذه الحالة لا تنضى باعادة الدعوى الى المحكمة التى صدر منها الحكم أو وقع امامها الاجراء الباطل بل يتعين عليها اعمالا لاولاية التى أسبغها عليها القانون أن تتصدى للمنازعة كما تنزل فيها حكم القانون على الوجه الصحيح - اساس ذلك : أن الرد فى تحديد اختصاص هذه المحكمة هو مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون فى رابطة من روابط القانون العام التى تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

المحكمة : ومن حيث أن ما استند اليه من أن الحكم المطعون فيه قد ضيع على الطاعن درجة من درجات التقاضى يناقض المبادئ المستقرة فى قضاء هذه المحكمة من أن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يطرح المنازعة فى الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الحالات التى تميمه والمنصوص عليها فى المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة فتلغيه ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة على الوجه الصحيح أم أنه لم تقدم به حالة من تلك الأحوال وكان صائبا فى قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن ، والرد فى ذلك مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون فى رابطة من روابط القانون العام التى تختلف فى



طبيعتها عن روابط القانون الخاص ذلك أن رقابة القضاء الإداري على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية يسلطها عليها ويبحث مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ومن ثم فإنه إذا أثبتت المحكمة الإدارية العليا عند نظر الطعن المطروح عليها أن الحكم المطعون فيه شاب البطلان أو أن اجراء من الاجراءات التي سبقت عرض الطعن عليها كان باطلا فانها في هذه الحالة لا تقضى باعادة الدعوى الى المحكمة التي صدر منها الحكم أو وقع أمامها الاجراء الباطل بل يتعين عليها اعمالا للولاية التي أسبغها عليها القانون أن تتصدى للمنازعة لكي تنزل فيها حكم القانون على الوجه الصحيح \*

ومن حيث أن الذائب من الأوراق وخاصة محضر جلسة ١٥/١/١٩٨٥ أمام المحكمة الإدارية العليا ( الدائرة الرابعة ) أنها ذكرت في محضر الجلسة أن الطاعن تقدم بحافظة مستندات ومذكرة بدفوعه أمامها فممن ثم فقد انتقلت واقعة عدم اطلاع المحكمة على دفاع الطاعن ومناقشته كذلك فإن الحكم المطعون فيه قد تصدى لنظر موضوع الدعوى المقامة من الطاعن وفصل فيه بناء على ما تبين له من استعراض لأحكام القانون والقرارات الواجبة التطبيق على القرار المطعون فيه ، وما أحاط صدور هذا القرار من ظروف وملابسات أوضحت بجلاء مسلك الطاعن حيال الجهة الإدارية المطعون ضدها ومدى تمسكه بالوظيفة العامة وما استظهرته المحكمة من أن الطاعن قد حاول تتبع المزايا المبينة في قانون العاملين وفي القرارات المنظمة لتوزيع الأراضي على خريجي الزراعة والجمع بينها والاستفادة منها فائدة مزدوجة باستمراره في الانتفاع بالأرض المسلمة اليه وحصوله في ذات الوقت على ميزة المعاش المقابل للعجز الكامل وأذ انتهت المحكمة الإدارية العليا الى رفض دعوى الطاعن ، فإنه لا تعقيب عليها فيما استظهرته من الأوراق وما انتهت اليه من نتيجة سطرته في حكمها موضوع هذا الطعن باعتبارها عنوان الحقيقة الباتة في موضوع هذه الدعوى بما لا يشوب قضاءها هذا بأى عيب ينحدر به الى درجة البطلان حيث لم ينطوى هذا الحكم على عيب جسيم ولم يهدر العدالة بالنسبة للطاعن وأنه لن

غير المتصور عقلا وقانونا اهدار حكم المحكمة الادارية العليا على زعم أن مذكرة دفاع الطاعن قد فقدت ، حيث لا صحة لهذا الزعم الذى ينفيه تماما أن المحكمة الادارية العليا قد تناولت كل ما جاء بهذه المذكرة بالرد عليه وأن الحكم المطعون فيه قد طبق القانون على كافة وقائع الدعوى المطروحة أمامها على النحو الوارد بصيغيات الحكم ودون أن يكون الحكم مقيدا بالرد على كل جزئية ينشرها الطاعن ( المدعى ) فى صحيفة دعواه أو مذكرة دفاعه ذلك أنه يكفى أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى استند اليها الخصوم فى ثنايا أسباب الحكم التى تكفلت بالرد عليها كما يكفى أيضا لسلامة الحكم أن يكون مقاما على أسباب تستقيم معه ولا يلزم أن يتعقب حجج الخصوم فى جميع مناحى أقوالهم استقلالاً ثم يفندوها تفصيلاً الواحدة تلو الأخرى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع الدعوى وأسانيد الطعن على الوجه المبين بعريضة افتتاح الدعوى واستعراض ما عقت به جهة الادارة على الدعوى وقام بتطبيق النصوص المتعلقة بالنزاع على الوقائع المطروحة أمام المحكمة وخلص الى النتيجة التى انتهى اليها فلا يكون ثمة قصور فى التسببب يودى الى بطلان الحكم • هذا ولا يتصور أيضا القول بأن مبدأ تصدى المحكمة الادارية العليا لنظر موضوع النزاع أمر يخالف العدالة وان كان يتفق وأحكام القانون ذلك أن ما يتفق مع أحكام القانون يستتبع حتما موافقته لمبادئ العدالة طالما أن المحكمة قوامه على تطبيق أحكام القوانين السارية والتي لم يصبها الغاء ولا تعديل والتى تعبر طبقا لادستور — عن مبدأ سيادة القانون الذى يحكم كل تصرفات الادارة ومن كل ما تقدم تخلص المحكمة الى صحة الحكم المطعون فيه ورفض دعوى الطاعن •

( طعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/٩ )

## قاعدة رقم ( ٥٦٦ )

### المبدأ :

على المحكمة الإدارية العليا إذا ما تبينت بطلان الحكم المطعون فيه وانتبت إلى لغائه أن تفصل في موضوع الدعوى متى كان مالحا للفصل فيه - أساس ذلك : مبدأ الاقتصاد في الإجراءات الذي يعتبر من الأصول الجوهرية في قانون المرافعات ولا يتعارض أعماله مع طبيعة المنازعة الإدارية إذ هو في حقيقته من أصول القانون الإداري الذي يقوم في جوهره لتحقيق فاعليته على سرعة الحسم سواء في اتخاذ القرار الإداري أو في الفصل في المنازعة الإدارية - لا وجه للحجاج بمبدأ تعدد درجات التقاضي لأنه متى كان موضوع الدعوى مالحا للفصل فيه فلا مبرر لإطالة أمد النزاع والعودة بالإجراءات مرة أخرى إلى محكمة الموضوع التي أصدرت الحكم المطعون فيه مع احتمال تعرضه للنقض مرة ثانية - لا يختلف الغاء الحكم لبطلانه عن الغائه لغير ذلك من الأسباب فالبطلان من أوجه مخالفة القانون وهو نتيجة لهذه المخالفة - الغاء الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الأسباب يزيله عن الوجود - لا فرق في ذلك بين الغاء البطلان أو لغيره - فصل المحكمة الإدارية العليا في النزاع بعد الغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد الغائه للبطلان .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا جرى منذ بداية انشائها على أنه متى انتهت المحكمة إلى بطلان الحكم المطعون فيه وتبينت أن الدعوى صالحة لفصل فيها فإنها تفصل في موضوع الدعوى بنفسها ، ويقوم هذا القضاء في جوهره على أن الطعن في الحكم يفتح الباب أمامها لمترن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ولتسلط رقابتها عليه في جميع نواحيه من حيث شكله أو موضوعه لاستظهار مطابقة قضائه للقانون لتعلق الأمر بمشروعية القرار موضوع المنازعة ومحل الحكم فلا تقضى بإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو وقع أمامها

الاجراء الباطل بل يتعين عليها أن تتصدى للمنازعة لتتنزل حكم القانون فيها على الوجه الصحيح وتتحدد صلاحية الدعوى للفصل فيها بتهيئة الفرصة لتوافر دفاع الأطراف كاملا على سبيل المثال : الحكم الصادر في الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٢/١/١٩٥٦ ورقم ١٥١ لسنة ٣ ق بجلسته ١٥/٦/١٩٥٧ ورقم ١٦٤٣ لسنة ٣ ق بجلسته ٢٣/١١/١٩٥٧ ورقم ٩٦٩ لسنة ٧ ق جلسة ١٥/١١/١٩٦٤ ورقم ١١١٨ لسنة ٧ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٦٤ و ١٢٠٧ لسنة ٧ ق جلسة ٦/١١/١٩٦٦ و ٣٤٨ لسنة ٩ ق جلسة ٣/١١/١٩٦٨ و ٢١٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨٠ و ٥٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ٣١/١٠/١٩٨٧ . ثم اتجهت بعض دوائر المحكمة الادارية العليا بعد ذلك وفي اوقات معاصرة للاحكام السابقة الى أنها في حالة بطلان الحكم المطعون فيه تعيد ادعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى . ويقوم هذا الاتجاه في جوهره على أنه يتمتع على المحكمة اذا انتهت الى بطلان الحكم التصدى لموضوع الدعوى لما ينطوى عليه من اخلال جسيم باجراءات التقاضى وتفويت درجة من درجاته ( على سبيل المثال الحكم الصادر في الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٥ ق بجلسته ١٥/١٠/١٩٦٠ والطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٦ ق جلسة ١/٦/١٩٦٢ و ١٦٤ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٣/٥/١٩٧٠ و ٦٨١ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٨٦ و ١١٨٣ لسنة ١٨ ق — جلسة ٥/٦/١٩٧٧ و ٥٠٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١/١١/١٩٨٦ و ١٥٣٩ لسنة ٣١ ق جلسة ٣/٥/١٩٨٦ و ١٠٩٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١/١١/١٩٨٦ ) .

ومن حيث أن من الأصول التي يقوم عليها القانون وتحكم أسس تطبيقه وجوب تفادى تكرار الأعمال أو الأفعال أو الاجراءات أو تدابير القانونية المحدثة لنفس الأثر القانونى ، الا لضرورة حتمية من القانون نفسه توجب ذلك التكرار أيا كانت أسبابه . وهو أمل يأخذ به تقنين المرافعات الحالية بعدما حاول سابقة التقليل من مدها بحدده من مبدأ تصدى محكمة الطعن سواء بالاستئناف أو النقض لأمر في الحكم المطعون فيه

لم تشمله أسباب الطعن . فقرر ارساء لهذا المبدأ وترسيخه عدم الحكم ببطلان الاجراء رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية منه ( م ٢٠/٢ ) ، وجواز تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد التمسك به ( م ٢٣ ) وتحول الاجراء الباطل وانتقاله ( م ٢٤/٢٤ ) وعدم بطلان الاجراءات السابقة على الاجراء الباطل ولا اللاحقة عليه اذا لم تكن مبنية عليه ( م ٢٤/٣ ) . ثم أخذ به كذلك في المادة ٢/٢٦٩ بالزام المحكمة المحالة اليها القضية بعد نقض الحكم لغير مخالفة قواعد الاختصاص باتباع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها منعا لتكرار الطعن بالنقض لذات السبب خروجاً عما كان متبعاً من عدم وجود الزام قانوني باتباع حكم محكمة النقض ، ثم أخذت به الفقرة الرابعة من ذات المادة بصورة أوضح فأوجبت على محكمة النقض اذا نقضت الحكم وكان الموضوع صالحاً للفصل فيه أن تحكم في موضوع الدعوى كما أوجبت عليها ذلك أيضاً اذا كان الطعن للمرة الثانية ورأت المحكمة نقض الحكم . فهنا خرج التقنين عن أصل تعدد درجات التقاضي الذي يقوم عليه الى أصل الاقتصاد في الاجراءات ، لما قدره من ترجيحه في هذه الصور من صور التنازع بين الأصليين ووجوب ترجيح أحدهما وتقديمه على الآخر . فقدر أولوية الأخير على الأول متى كان موضوع الدعوى صالحاً للفصل فيه فلا مبرر لاطالة أمد النزاع والعود بالاجراءات مرة أخرى الى محكمة الموضوع التي أصدرت الحكم المطعون فيه . مع احتمال تعرضه للنقض مرة ثانية ، وفي هذه الاطالة اضرار لا بأطراف النزاع فقط بل بالنظام القضائي نفسه باتخاذ أصل تعدد الدرجات للاطالة والإضرار ، فرجع عليه أصل الاقتصاد في الاجراءات وقرر له أولوية مقدراً ما لمحكمة القانون من خبرة بالقانون والموضوع على السواء في موضوع صالح للفصل فيه . تعجيلاً للبت في لموضوع أيا كانت أسباب نقض الحكم لخطأ في القانون أو لمخالفة الثابت بالأوراق الى غير ذلك فأيا ما كان سبب الطعن والنقض تمكن المحكمة من تصفية النزاع وحسمه لغير رجعة تجنباً لاعادة الاجراءات من جديد .

ومن حيث أن تطبيق أحكام تقنين المرافعات طبقا للمادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة فيما لم يرد فيه نص في هذا الأخير ، بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة الادارية التي يختص بها مجلس الدولة ، يمكن المجلس من الأخذ بأصول المرافعات وتطبيقاتها التي لا تتعارض مع المنازعة الادارية ، ومنها أصل الاقتصاد في الاجراءات فهو أخذ بأصل جوهرى من أصول القانون وأسس تطبيقه ، ولا يتعارض اعماله في الصورة التي قررتها المادة ٣٦٩/٤ مرافعات : مع طبيعة المنازعة الادارية ، بل أخذت به هذه المحكمة على وتيرة متصلة منذ انشائها ، بل ومن قبل أن يعرفه تقنين المرافعات بهذا الوضوح فهو أوجب الأعمال في نطاق القضاء الادارى ، اذ هو في حقيقته من أصول القانون الادارى نفسه الذى يقوم في جوهره لتحقيق فاعليته على سرعة الحسم سواء في اتخاذ اقرار الادارى أو في الفصل في المنازعة الادارية . فاذا ما انتهت المحكمة الادارية العليا الى الغاء حكم مطعون فيه أمامها لغير مخالفة قواعد الاختصاص فعليها اذا كان موضوعه صالحا للفصل فيه أن تفصل فيه مباشرة ولا تعيده الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . ولا يختلف الغاء الحكم لبطلانه عن الغائه لغير ذلك من الأسباب للبطلان من أوجه مخالفة القانون وهو نتيجة لهذه المخالفة والغاء الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الأسباب يزيله من الوجود لا فرق في ذلك بين الغاء للبطلان أو لغيره ، وفصل المحكمة الادارية العليا في النزاع بعد الغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد الغائه للبطلان . فلا يوجد في طبيعة المنازعة الادارية الا ما يؤكد وجوب الأخذ بهذا الأصل واعماله — ولهذا يتعين على المحكمة الادارية العليا اذا انتهت الى الغاء الحكم المطعون فيه أمامها ولو لبطلانه أن تفصل في موضوع النزاع متى كان صالحا فيه .

## قاعدة رقم (٥٦٧)

### المبدأ :

إذا انتهت المحكمة الإدارية العليا الى إلغاء حكم مطعون فيه أمامها لغير مخالفة قواعد الاختصاص فعليها إذا كان موضوعه صالحا للفصل فيه أن تفصل مباشرة ولا تعيده الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولا يختلف إلغاء الحكم لبطالته عن الغائه لغير ذلك من الأسباب .

**المحكمة :** ومن حيث أن من الأصول التي يقوم عليها القانون وتحكم أسس تطبيقه وجوب تفادي تكرار الأعمال أو الأفعال أو الاجراءات أو التدابير القانونية المحدثه لنفس الأثر القانوني . الا لضرورة حتمية من القانون نفسه توجب ذلك التكرار أيا كانت أسبابه وهو أصل يأخذ به تقنين المرافعات الحالي في المادة ٢٦٩ في فقرتها الرابعة حيث أوجبت على محكمة النقض إذا نقضت الحكم وكان الموضوع صالحا للفصل فيه أن تحكم في موضوع الدعوى كما أوجبت عليها ذلك أيضا اذا كان الطعن للمرة الثانية ورأت المحكمة نقض الحكم ، فهنا خرج التقنين عن أصل تعدد درجات التقاضي الذي يقوم عليه الى أصل الاقتصاد في الاجراءات، لما قدره من ترجيحه في هذه الصور من صور التنازع بين الأصلين ووجوب ترجيح أحدهما وتقديمه على الآخر . فقد أولوية الأخير على الأول متى كان موضوع الدعوى صالحا للفصل فيه .

وقد أخذت الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بجلستها المنعقدة في ٩ من ابريل سنة ١٩٨٨ بهذا المبدأ حيث انتهت الى أنه اذا ما انتهت المحكمة الإدارية العليا الى إلغاء حكم مطعون فيه أمامها لغير مخالفة قواعد الاختصاص فعليها اذا كان موضوعه صالحا للفصل فيه أن تفصل مباشرة ولا تعيده الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ،

ولا يختلف الغاء الحكم لبطلانه عن الغائه لغير ذلك من الأسباب . ومتى كان ذلك فانه يتعين التصدى لموضوع الطعن وهو ما اذا كان القضاء الادارى يختص بنظر المنازعة التى عرضت على محكمة القضاء الادارى أم أن القضاء العادى هو صاحب الاختصاص بنظرها .

( طعن رقم ٣٧٠٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٣/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٦٨ )

#### المبدأ :

متى تبينت المحكمة الادارية العليا بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت الى الناقه فانها تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه متى كان صالحا لذلك — لا تعيده الى المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه — لا يختلف الغاء الحكم لبطلانه عن الغائه لغير ذلك من الأسباب .

**المحكمة :** ومن حيث أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه اذا ما تبينت المحكمة الادارية العليا بطلان الحكم المطعون فيه وانتهت الى الغائه فانها تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه متى كان صالحا لذلك ولا تعيده الى المحكمة التى اصدرت الحكم المطعون فيه ، ولا يختلف الغاء الحكم لبطلانه عن الغائه لغير ذلك من الأسباب ، فالبطلان وجه من أوجه مخالفة القانون وهو نتيجة لهذه المخالفة ولأن الغاء الحكم سواء لبطلانه أو لغير ذلك من الأسباب يزيله من الوجود ، وفصل المحكمة الادارية العليا فى النزاع بعد الغاء الحكم لغير البطلان لا يختلف عن فصلها فيه بعد الغائه للبطلان ولا يوجد فى طبيعة المنازعة الادارية الا ما يؤكد وجوب الأخذ بهذا الأصل واعماله ، ويقوم هذا القضاء فى جوهره على أن الطعن فى الحكم يفتح الباب أمام المحكمة الادارية العليا لترتئ الحكم المطعون فيه بميزان القانون وتسلط رقابتها عليه فى جميع نواحيه



من حيث شكّه أو موضوعه لاستظهار مدى مطابقة قضائه للقانون لتعلق الأمر بموضوعية القرار موضوع المنازعة وبمحل الحكم فلا تقضى بإعادة الدعوى الى المحكمة التى أصدرت الحكم أو وقع منها أو أمامها الاجراء الباطل ، بل تتصدى للمنازعة وتنزل عليها حكم القانون على الوجه الصحيح اذ لا مبرر لاطالة أمد النزاع والعودة بالاجراءات مرة أخرى الى محكمة الموضوع مع احتمال تعرضه للنقض مرة ثانية ، وفى هذه الاطالة اضرار بأطراف النزاع وحدهم بل بالنظام القضائى نفسه باتخاذ أصل تعدد الدرجات للاطالة والاضرار فترجح عليه أصل الاقتصاد فى الاجراءات وقررت له الأولوية مقدرا ما لمحكمة القانودن من خبرة بالقانون وبالموضوع على السواء فى موضوع صالح للفصل فيه بتهيئة الفرصة لتوافر دفاع الأطراف كاملا وذلك تمجيلا للبت فى الموضوع أيا كانت أسباب نقض الحكم ، لخطأ فى القانون أو لمخالفة الثابت بالأوراق أو لغير ذلك فيمكن للمحكمة تصفية النزاع وحسمه لغير رجعة تجنبيا لاعادة اجراءاته من جديد .

( طعن رقم ٢٥٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٩٣ )

٤ — بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته للنظام العام  
يحول دون تصدى المحكمة الإدارية العليا للفصل  
في موضوع الدعوى

قاعدة رقم ( ٥٦٩ )

المبدأ :

بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته للنظام العام يحول دون تصدى  
المحكمة الادارية العليا للفصل في موضوع الدعوى — أساس ذلك :  
عدم الاخلال بمبدأ التقاضي على درجتين وتفويت درجة منهما •

**المحكمة :** ومن حيث أن الثابت أن مسودة الحكم المستمة على  
دنطوقه لم توقع الا من اثنين من أعضاء الدائرة لمحكمة القضاء الادارى  
الثلاثية ومن ثم فإن الحكم يكون قد صدر باطلا طبقا لنص المادة ٢٤٦  
من قانون المرافعات المدنية والتجارية لانطوائه على اصدار لضمائمات  
جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين اذ توقيع الحكم هو الدليل التوحيد  
على صدوره من القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيه والذين من  
حق المتقاض أن يعرفهم ، وبهذه المثابة يكون البطلان أمرا متعلقا بالنظام  
العام تتحراه المحكمة بحكم وظيفتها وتحكم به من تلقاء نفسها دون حاجة  
الى تدفع به •

ومن حيث أنه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة فإن بطلان الحكم  
المطعون فيه لمخالفته للنظام العام يحول دون تصدى المحكمة الادارية  
العليا للفصل في موضوع الدعوى لما ينطوى عليه ذلك من اخلال بإجراءات  
التقاضي ، وتفويت لدرجة من درجاته ( طعن رقم ٥٠ لسنة ١٥ ق —  
جلسة ١٩٧١/١١/١٣ ) •

( طعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣ )

٥ - عدم تنفيذ المحكمة بما هو مطروح من أسانيد قانونية  
أو ألة واقعية

قاء—ة رقم ( ٥٧٠ )

المبدأ :

الأمم أمام المحكمة الادارية العليا لا يفل يدها في أعمال رقابتها  
في وزن الحكم بميزان القانون دون التقيد بالأسباب البداة بتقرير الطعن  
دون غيرها .

المحكمة : ومن حيث أن مبنى الطعن مخالفة القانون وانحطاً  
في تطبيقه حيث أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر خدمة العامل منتية  
بتاريخ انقطاعه عن العمل وأن الجهة الادارية لم تتخذ ضده اجراءات  
تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل وهو ما يخالف ما استقر  
عليه قضاء المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أن تقرير الطعن قد جاء مجهلاً بحقيقة ما قضى الحكم به  
حيث أورد أن المحكمة التأديبية قد قضت بجلسة ١٩٨٣/٦/٦ بعدم  
جواز اقامة الدعوى التأديبية على المتهم بينما حقيقة منطوق الحكم فيه  
هو مجازاة .... بغرامة قدرها عشرين جنيتها ، كما جاءت في أسباب  
الطعن وفقاً لما سلف ذكره — غير متفقة مع ما انتهى اليه تقرير الطعن  
بالنسبة لتحديد ما يستهدف الطاعن الحكم به .

ومن حيث أن المستقر عليه أن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا  
لا يفل يدها على أن تعمل رقابتها في وزن الحكم بميزان القانون دون  
التقيد بالأسباب البداة بتقرير الطعن دون غيرها .

ومن حيث أن المثبت من أوراق الدعوى التأديبية أن المطعون ضده  
قد كلف للعمل بمدرسة ناصر الثانوية الصناعية بسنورس بناء على

القرار الوزاري رقم ٣٦ الصادر من وزارة التربية والتعليم في ٢١/٥/١٩٧٤ وذلك بتكليف المهندس / ٠٠٠٠٠ للمعلم مدرس لمادة الكهرباء على بمدرسة سنورس الثانوية الصناعية وذلك من ١/٥/١٩٧٤ • الا أنه انقطع عن العمل لمدة من ٢٣/١٠/١٩٧٥ وحتى ٢/١١/١٩٧٥ ثم اعتبرا من ٦/١١/١٩٧٥ وحتى ١/١/١٩٧٧ •

ومن حيث أن القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ والمعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن أوامر تكليف المهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية ينص في المادة الثالثة منه على أن يصدر الوزير المختص أو من ينييه أمر تكليف الى الخريجين الذين ترشحهم اللجنة المنصوص عنها في هذا القانون للعمل في الوظائف التي يتضمنها • ويكون هذا الأمر نافذا لمدة سنتين قابلة للاعتداد ونصت المادة الخامسة من هذا القانون على أنه يحظر على مهندسى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة فيما دونه الامتناع عن تأدية أعمال وظائفهم ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وذلك فيما عدا الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية فانها تعتبر كأن لم تكن •

ومن حيث أنه يستفاد من نصوص هذا القانون الذى صدر أمر تكليف المطعون ضده بناء على أحكامه أنه يحظر على المهندسين المكلفين الامتناع عن تأدية أعمال الوظيفة التى يكفون بها وذلك لمدة سنتين قابلة للاعتداد وهو ما يعنى أنه يتحتم على كل منهم القيام بأعمال وظيفة المكاف بشغلها بصفة فعلية لمدة سنتين ولدد التجديد الأخرى المماثلة ومن ثم فإن انقطاع من يخضع لأحكام هذا القانون عن عمله قبل استكمال المدة المحددة للتكليف لا يعفيه من الالتزام المفروض عليه قانونا — والا كان امتناعه عن أداء أعمال التكليف تحرر له بإرادته وحده عن أداء واجب التكليف على عكس ما تقضى به نصوص القانون الصادر بناء عليه قرار التكليف بالتناقص مع الطبيعة القانونية للتكليف للوظائف العامة وعلى

خلاف غايات المشرع من تقرير التكليف لبعض الطوائف وذلك اسهاما من هؤلاء الخريجين خلال فترة محددة في أداء الأعمال والوظائف التي يكلف بها بهدف تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

وهن حيث أنه بناء على ذلك فإن المكلف اذا انقطع عن عمله قبل اكتمال مدة التكليف دون مبرر أو مقتضى قانوني لا يكون قد أوفى بالتزام القانوني المقرر بنصوص القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ومن ثم فإن خدمته لا تعتبر قد انتهت بمضى سنتين على تاريخ تكليفه سواء عند تقديمه له حاكمة التأديبية أو عند صدور الحكم ضده ومن ثم فإنه يعامل تأديبيا باعتباره عاملا مكلفا بالخدمة ومنقطعا عن أداء وظيفته المكلف بالخدمة فيها وذلك طبقا للقواعد والنصوص التي تحكم العاملين أثناء خدمتهم .

( ملحق رقم ٣١٣٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٨/١/١٩٨٩ )

## الفرع الثامن

### التماس إعادة النظر

أولاً — التماس إعادة النظر طريق طعن غير عادي

قاعدة رقم ( ٥٧١ )

المبدأ :

التماس إعادة النظر هو طريق طعن غير عادي قصد به المشرع انتاحة الفرصة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم لتدارك ما اعتور الحكم وتصحيحه إن كان لذلك محل وفي حدود الحالة التي انبنى عليها الالتماس .

**المحكمة :** ومن حيث أن التماس إعادة النظر هو طريق من طرق الطعن غير العادية قصد به المشرع أن يتيح الفرصة لأن تعيد المحكمة التي أصدرت الحكم الملتمس فيه النظر في ذلك الحكم ، في الأحوال التي أجاز فيها المشرع الالتجاء إلى هذا الطريق من طرق الطعن ، بغية تدارك ما اعتور الحكم وتصحيحه إذا كان لذلك مجال وفي حدود الحالة التي انبنى عليها الالتماس .

ومن ثم فإنه يلتزم وأحال كذلك عدم الحيلولة دون أن يتاح لتلك المحكمة مصادرة النظر فيما قضت به . بما يتعين معه إعادة الالتماس إليها لتتظره .

( طعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٨٦ )

## ثانياً — اختلاف التماس إعادة النظر عن دعوى البطلان الأصلية

قاعدة رقم ( ٥٧٣ )

### المبدأ :

التماس إعادة النظر بوصفه طريق طعن استثنائي في الأحكام يختلف عن دعوى البطلان الأصلية ، واء في الأسباب التي يقوم عليها كل منهما أو في الإجراءات التي تتبع لدى نظرها — مؤدى ذلك : — اذا تبين لادّعاءات التماس إعادة النظر أمام المحكمة الإدارية العليا أن التماسه غير جائز قبوله فليس له أن يعيد تصوير طعنه على أنه من قبيل دعوى البطلان الأصلية .

**المحكمة :** ومن حيث أنه لا حجة فيما ذهب اليه الملتمس في مذكرته المقدمة بجلسة ١٩٨٥/١١/٩ من أنه أقام التماسه باعتباره يمثل دعوى بطلان أصلية لبلوغ العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه درجة الانعدام لعدم اعلان الطاعن على موطنه القانوني وليس محله المختار لعدم وجود محاميه داخل البلاد في هذه الفترة ، فانه فضلا عن كون التماس إعادة النظر بوصفه طريق طعن استثنائي في الأحكام يختلف عن دعوى البطلان الأصلية سواء في الأسباب التي يقوم عليها كل منهما أو في الإجراءات التي تتبع لدى نظرها ، بحيث أنه لا وجه للخلط بين هذين الطريقتين المنفصلتين لمراجعة الأحكام ، فان الملتمس قد حدد منذ البداية أن طلباته قد اتجهت الى اقامة التماس إعادة النظر في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٦٦٧ لسنة ٢٦ ق ، وذلك في حالة محددة من حالات الطعن بطريق التماس إعادة النظر ، وهي الحالة المبينة بالبند ( ١ ) من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات حيث نصت على أن « للمفوض أن يلتمسوا إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة نهائية في الأحوال الآتية :

١. — اذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير في الحكم.....  
فإذا ما تبين للملتمس في سياق اجراءات الخصومة أن التماسه غير جائز  
قبوله ، فليس له أن يعيد تصوير طعنه على أنه من قبيل دعوى ابطالان  
الأصلية ويبنيه على سبب آخر وهو بطلان الحكم الملتمس اعادة النظر  
فيه الذي يصل الى درجة الانعدام بمقولة أن الاخطار بحضور الجلسات  
قد وجه الى موطن الطاعن المختار أى مكتب محاميه ولم يوجه اليه على  
موطنه شخصيا ، وخاصة وأن الثابت هو حضور من يمثل الطاعن في  
جلسات المرافعة أمام دائرة فحص الطعون وتقديمه لمذكرة بدفاعه ، الأمر  
الذي يوجب الالتفات عما يثيره الملتمس في هذا الشأن .

ومن حيث أن من يخسر دعواه يلتزم بمصروفاتها .

( طعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٣٠ / ١٩٨٥ )



ثالثا - الالتماس بإعادة النظر ممن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل فيه يعتبر اعتراضا منه أجازته القانون

قامدة رقم ( ٥٧٣ )

#### المبدأ :

قانون المرافعات المدنية والتجارية أضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولو لم يكن قد أدخل أو تدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر - اعتبره في حقيقته تظلم مقدم ضد الحكم من شخص يعتبر ممثلا في الخصومة وإن لم يكن خصما ظاهرا فيها - أثر ذلك : - أن الاعتراض المقدم من الغير في أحكام محكمة القضاء الإداري التي لم يكن طرفا فيها وكانت حجة عليه أصبح وجها من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري .

**الحكمة :** ومن حيث أن المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه : ويجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية أضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولو لم يكن قد أدخل أو تدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر ، باعتبارها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هي نظام من حكم من شخص يعتبر ممثلا في الخصومة إن لم يكن خصما ظاهرا فيها فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس في هذه الحالة منه إلى الاعتراض

المقدم من الغير في أحكام محكمة القضاء الإداري التي لم يكن طرفا فيها وكانت حجة عليه ، بذلك أصبح وجها من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري وفقا لما تنص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة المشار إليها .

( طعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٢/٨/١٩٨٥ )

( طعن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٣/١٥/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٧٤ )

#### المبدأ :

إذا شاب حكما صادرا من محكمة القضاء الإداري أو إحدى المحاكم التأديبية عيب يصمه بالبطلان أو بطلان في الإجراءات أثر في هذا الحكم فإنه يطن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا — جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية أو التأديبية بالتماس إعادة النظر في الأحوال والمواعيد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية بحسب الأحوال — ( المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة ) التعارض في الأحكام الصادرة من دوائر المحكمة الإدارية العليا وكذلك تعارض المبادئ الصادرة من دائرة واحدة منها يحسم بواسطة الأثر المختارة من الجمعية العمومية للمحكمة الإدارية العليا ( المادة ٥٤ مكررا المضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ ) — الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون الذي يصدر بإجماع الآراء برفض الطعن في الأحوال التي حددها نص المادة ٦٤ لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن — كما عني المشرع بالنص على الأحكام والقواعد التي تسري في شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا ( م ٥٣ ) — الطعن بالبطلان في أحكام المحكمة الإدارية العليا لتوافر العيب الجسيم المؤدى لذلك البطلان لم ينص المشرع عليه — المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على

تطبيق احكام قانون المرافعات فيما لم يرد بشأنه نص — يتعين أن تتوافر للأحكام وصف الأحكام القضائية وأن لا ينحدر الأمر بها الى فقدانها الأركان الأساسية لصحة وعدم بطلان الأحكام — لا سبيل الى ازالة الحكم الباطل من الوجود القانوني الا باللجوء الى القضاء اعمالا لسيادة القانون وتحقيقا للعلاقة — في حالة وقوع بطلان في الاجراءات أو الأحكام يؤدي الى بطلان احكام المحكمة الادارية العليا ، فتنها باعتبارها قمة محاكم مجلس الدولة ، ومحكمة الطعن والرقابة العليا لتلك المحاكم بانواعها المختلفة ، يتعين اقامة الطعن بالبطلان أمام ذات المحكمة ، وطلب الغاء الحكم الباطل على أن تفصل فيه هيئة أخرى غير الهيئة التي صدر عنها الحكم الباطل .

**المحكمة :** ومن حيث أنه طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة فإنه يطعن في أحكام المحاكم التأديبية أو محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الادارية العليا اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في هذا الحكم ولم يتضمن القرار بقانون المذكور تنظيما لرفع دعوى البطلان الأصلية في أحكام المحكمة الادارية ذاتها اذا ما صدرت هذه الأحكام فاقدة لأركانها الجوهرية بحيث يمتورها البطلان — كما أنه في الوقت الذي عني فيه المشرع بالنص في المادة ( ٥١ ) على جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بالتماس اعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية بحسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم وذلك في المادة ( ٥١ ) منه ثم عالج بنص المادة ( ٥٤ ) مكررا المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بواسطة الدائرة المختارة من الجمعية العمومية للمحكمة الادارية العليا حسم أمر تعارض في الأحكام الصادرة من دوائر المحكمة الادارية العليا وكذلك تعارض المبادئ الصادرة من دائرة واحدة منها فإنه لم ينص المشرع على الطعن بالبطلان في أحكام تلك المحكمة لو توفر العيب الجسيم

المؤدى لذلك البطلان وقد عني المشرع في ذات الوقت بالنص على أن أحكام دائرة فحص الطعون الذى يصدر باجماع الآراء برفض الطعن في الأحوال التى حددها نص المادة ( ٤٦ ) لا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن كما عني بالنص على الأحكام والقواعد التى تسرى في شأن رد مستشارى المحكمة الإدارية العليا في المادة ( ٥٣ ) .

ومن حيث أنه اذ نص هذا القرار بقانون في المادة ( ٣ ) منه على أن تطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد بشأنه نص وذلك انى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى .

ومن حيث أنه رغم نهائية أحكام المحكمة الإدارية العليا وعدم جواز الطعن عليها أمام أية محكمة أخرى فإن تلك الأحكام يتعين أن تتوفر لها وصف الأحكام القضائية وأن لا ينزل وينحدر الأمر بها الى فقدانها الأركان الأساسية لصحة وعدم بطلان الأحكام ومنها على سبيل المثال الحالات التى نص المشرع في قانون تنظيم مجلس الدولة أو في قانون المرافعات النص الصريح على بطلان الحكم في حالة توفرها وفي هذه الأحوال فإنه لا سبيل لاقرار العدالة وازالة الحكم الباطل من الوجود القضائى والقانونى الا بالجوء الى القضاء اعمالا لسيادة القانون وتحقيقا للعدالة يؤكد حسمه ذلك أن المشرع قد نص في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات على أنه اذا وقع البطلان المنصوص عليه في المادة ( ١٤٦ ) من ذلك القانون والذى قضى المشرع ببطلان عمل القاضى أو قضاءه صراحة وفي كل الأحوال ولو باتفاق الخصوم في الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ ) وكان الحكم الباطل صادرا من محكمة انتقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم الباطل واعادة نظر الطعن أمام محكمة أخرى ومن ثم فإنه في حالة وقوع بطلان في الاجراءات أو الأحكام يؤدى الى بطلان أحكام المحكمة الإدارية العليا فإنها باعتبارها قمة محاكم مجلس الدولة ومحكمة الطعن والرقابة العليا لتلك المحاكم بأنواعها المختلفة ويتمتع اقامة الطعن بالبطلان أمام ذات المحكمة وطلب الغاء

الحكم الباطل على أن تفصيل فيه هيئة أخرى غير من صدر عنها الحكم الباطل .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن هذه المحكمة تختص بالفصل في دعاوى البطلان الأصلية لأي حكم صادر منها إذا ما شابها عيب جسيم في الاجراءات أو في ذات الحكم يوجب بطلانه ويبرر اقامة دعوى بطلان أصلية ، وذلك إذا شابها الحكم عيب منصوص عليه في قانون مجلس الدواة أو قانون المرافعات المدنية يرتب المشرع على توافره ، بطلان الحكم بالنص الصريح كما في المواد (١٦٧، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ٢/٣، من قانون المرافعات المدنية والتجارية ) إذا انتقت عنها صفة الأحكام القضائية ، وهو ما ينزل بالحكم الى مرتبة العدم والذي يتحقق بتخاف أحد الأركان الأساسية لوجود المحكمة ولولايتها أو أحد الأركان الجوهرية للحكم القضائي ومن ذلك أن يصدر حكم من أفراد ليس لهم ولاية القضاء أو غير صالحين لنظر الدعوى أو من تشكيل غير مكتمل أو إذا صدر الحكم دون انعقاد الخصومة وقيام منازعة ولو اتخذ شكل الأحكام ( المواد ١٤٦، ١٤٧ مرافعات ) .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه أثناء نظر الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٢٩ القضائية وبجلسة ١٢/١٢/١٩٨٤ وأمام دائرة فحص الطعون قرر وكيل الطاعنة أنها أعيدت الى العمل واستلمت العمل الا أنها لم تتسلم أجراها عن مدة الايقاف وتأجل نظر الطعن لجلسة ١٣/٢/١٩٨٥ لترد أوجه الادارية المطعون ضدها ، وبذلك الجلسة حضر الأستاذ . . . عن الجهة الادارية وأقر بأن الجهة الادارية قامت بسحب القرار المطعون فيه وتطلب اعتبار الخصومة منتهية في الطعن وقدم حافظة مستندات بذات التاريخ تضمنت صورة لمستند وخيد صادر عن مديرية التربيعة والتعليم في ٢١/١٠/١٩١٤ ومذيل بتبليغ لناظر مدرسة التجارة الثانوية بنات في ٢١/١٠/١٩٨٤ .

ومن حيث أنه بجلسة ١٣/٤/١٩٨٥ أمام المحكمة الادارية العليا قرر

الحاضر مع الطاعة أنه يطب الغاء الحكم المطعون فيه والغاء القرار المطعون فيه ومع ما يترتب على ذلك من آثار وأن قيام الجهة الادارية باعادة الطاعة الى العمل لا يعنى اجابة طلباتها لأن ذلك لم يتضمن إلغاء القرار المطعون فيه والآثار المترتبة عليه ، وهو ما قررت معه المحكمة اصدار الحكم فى الطعن بجلسة ١٩٨٥/٥/٤ والذي صدر برفض الطعن موضوعا وفقا لما سلف من بيان .

ومن حيث أن مبنى دعوى البطلان الأصلية صدور حكم المحكمة الادارية العليا فى غير خصومة لا يسانده أساس من الواقع والقانون ، ذلك أن المحكمة ملتزمة فى قضائها بتصفية كل نزاع يقوم على أى عنصر من عناصر الدعوى أو الطعن ، وأنه وان كانت الجهة الادارية قد قررت باعادة الطاعة الى العمل ، فان الحاضر مع الطاعة طلب الاستمرار فى نظر الطعن ابتغاء الغاء الحكم المطعون فيه والغاء القرار المطعون فيه ، ولما كانت المحكمة ملتزمة فى قضائها ببحث ما يطلبه الخصوم طالما كان داخلا فى اطار ولايتها ، فان القول بانتهاء الخصومة بناء على ما قررتة الجهة الادارية المطعون ضدها لا يكون له سند ، ويدحضه طلب الطاعة بالاستمرار فى نظر الطعن بغية الغاء الحكم المطعون فيه — والغاء كل آثار القرار الصادر بانتهاء خدمتها مما تكون معه الخصومة قائمة ومستمرة أمام المحكمة الادارية العليا التى تلتزم بتحقيق الطلبات فى الطعن واصدار حكمها بحسم النزاع بما يتفق مع صحيح الواقع والقانون .

ومن حيث أنه من جانب آخر فقد تبين من المستند الذى قدمته الجهة الادارية بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٣ أن اعادة الطاعة الى العمل بسحب مديرية التربية والتعليم بالمنيا لقرارها الصادر فى ١٩٨١/٤/٢٩ باحالة الطاعة الى المعاش بناء على موافقة السيد المحافظ فى ١٩٨٤/٩/٢٨ — ان هذا القرار قد استند — كما جاء بكتاب المديرية المؤرخ ١٩٨٤/١٠/٢١ الى فتوى السيد مفوض الاحولة بمحافظة المنيا فى ذلك الوقت بأحقيتها فى الاستمرار فى العمل حتى تاريخ احوالها الى المعاش الذى يتم تحديده

بتاريخ ميلادها في ٢٩/٣/١٩٢٩ وذلك الى أن يتم انفصل في الطعن المقدم أمام المحكمة الادارية العليا تحت رقم ١٦١٢ لسنة ٢٩ ق عليا .

ومن حيث أن صحيح القانون أن الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري نافذة بمجرد صدورها ، ولا يترتب على الطعن عليها أمام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك وذلك مقرر بالنص الصريح في المادة ( ٥٠ ) من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة ومن ثم فانه ما كان للجهة الادارية وفقا لصحيح أحكام القانون أن تقوم باغتصاب اختصاص مقصور على دائرة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا على غير أساس أو سند له أية صلة بالمشروعية أو القانون فتوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري لحين الفصل في الطعن المقام ضده أمام المحكمة الادارية العليا — سيما وان جهة الادارة لم ترفض أصلا انتهاء هذا النزاع — وخاصة في موضوع يحسمه مباشرة المشرع ويحدد مركز العاجل بشأنه بالنص الصريح الحاكم في القانون على نحو لا محل فيه لأي تقدير للسلطة الرئاسية لأنه يتعلّق بالنظام العام الاداري وهو انتهاء خدمة العامل لبلوغه سن الاحالة الى المعاش — ويكون قرار الادارة في هذا الشأن مشوباً بالغصب ومعدوم لا يعتد به عديم الأثر قانوناً — ذلك لأن القرار الاداري لا يستطيع أن ينشئ حقاً أو يهدره بالمخالفة لصريح الأحكام الآمرة للقانون والمتعلقة بالنظام العام القضائي والنظام العام الاداري وبالاساس بحجية حكم صادر من محكمة القضاء الاداري لم يلحقه إلغاء أو تعديل من المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أنه فضلاً عما تقدم فان ما تضمنه كتاب الادارة من اعادة الطاعة الى عملها وحتى يصدر الحكم في الطعن المعروض أمام المحكمة الادارية العليا — ذلك الكتاب لم تكن تقصد به الادارة اجابة الطاعة لطلباتها — بل ان ما صدر من الادارة هو في حقيقته محض اجراء مؤقت باعادة الطاعة الى العمل لحين الفصل في الطعن المقام أمام المحكمة

الادارية العليا ، وهو ما رفضه — فضلا عن ذلك ، الطاعنة اذ طلبت الاستمرار في نظر الطعن وهو كما سلف البيان اجراء مشوب بغضب السلطة والمخالفة الجسيمة للقانون ويتعارض مع الشرعية وسيادة القانون الاعتداد بأى أثر له مادام لا يتحقق الا بالتسليم بهذا الغضب أو المخالفة الجسيمة بالقانون .

ومن حيث أنه لا يسوغ قانونا تكليف الدعوى الماثلة بأنها دعوى بالتماس اعادة النظر في الحكم المطعون فيه استنادا لأحكام المادة (٢٤١) من قانون المرافعات لأن ستبدو معنى الدعوى النعى على الحكم بأنه قضى في غير خصومة على الاطلاق وليس مبنى البطلان المدعى به لهذا الحكم أنه قضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما يطلبه هؤلاء الخصوم وهي الحالة الواردة بالبند ( ٦ ، ٧ ، ٨ ) من المادة ( ٢٤ ) آنفة الذكر كما أن هذه الدعوى لا تعد ضمن الحالات الأخرى الواردة بهذه المادة .

ومن حيث أنه بناء عما تقدم تكون الخصومة قائمة ومستمرة أمام المحكمة الادارية العليا ، ويكون النعى على حكم المحكمة الادارية العليا بدعوى البطلان الأصلية الماثلة بصدور الحكم في الطعن في غير خصومة — هذا النعى لا يستند الى أساس سليم من الواقع أو القانون ويكون التكليف السليم لهذه الدعوى بالبطلان أنها طعن في حكم صادر من المحكمة الادارية العليا لا يجوز قبوله شكلا لعدم جواز الطعن على أحكام تلك المحكمة قانونا مما يضمن الحكم بعدم قبول هذا الطعن شكلا .

( طعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٥/٢٠ )



رابعا — الخصومة في التماس إعادة النظر تمر بمرحلتين

قاعدة رقم ( ٥٧٥ )

المبدأ :

الخصومة في التماس إعادة النظر تمر بمرحلتين : ١ — الأولى تنظر فيها المحكمة في قبول التماس — ٢ — الحكم في موضوع الدعوى — تنتهى المرحلة الثانية بحكم في موضوع الدعوى يحل محل الحكم الذى الفى بقبول التماس — وذلك ما لم تنتهى الخصومة قبل الفصل في موضوع الدعوى بسبب من الأسباب المنية لخصومة قبل الفصل في موضوعها أو انقضاها بالتقادم — لا يوجد مانع قانونا من أن تحكم المحكمة في قبول التماس وفي موضوع الدعوى بحكم واحد — وذلك بشرط أن يكون الخصوم قد ابدوا طلباتهم فيه وترافعوا في الموضوع — اذا حكم برفض التماس موضوعا حكم على الملتمس بالغرامة والتعويضات أن كان لها وجه .

المحكمة : ومن حيث أنه من المبادئ العامة المستقرة في الطعن بالتماس إعادة النظر أن الخصومة في التماس إعادة النظر تمر بمرحلتين ، الأولى وفيها تنتظر المحكمة في قبول التماس ، أى تنظر فيها اذا كان التماس قد رفع في الميعاد ، من حكم قابل للالتماس ودستندا على سبب من الأسباب الثمانية التى ذكرها القانون في المادة ٢٤١ مرافعات ، وتنتهى هذه المرحلة اما بحكم بعدم قبول التماس ، في هذه الحالة ينتهى الأمر عند هذا الحد ، ويحكم على الملتمس بالغرامة وبالتعويضات ان كان لها وجه ، واما الحكم بقبول التماس وفي هذه الحالة يلغى الحكم المطعون فيه كله أو جزؤه الذى قبل فيه التماس وتعود الخصومة الى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون فيه وبهذا الحكم بقبول التماس تدخل دعوى التماس في مرحلتها الثانية

وهي مرحلة الحكم في موضوع الدعوى ، وفيها تحدد المحكمة جلسة المرافعة في موضوع الدعوى والحكم فيها دون حاجة الى اعلان جديد ( م/٢٤٥ مرافعات ) وتنتهى هذه المرحلة بحكم في موضوع الدعوى يحل محل الحكم الذى ألغى بقبول الالتماس وذلك ما لم تنتهى الخصومة قبل الفصل في موضوع الدعوى بسبب من الأسباب المنهية للخصومة قبل الفصل في موضوعها أو انقضائها با تقادم . ولكن لا مانع قانونا من أن تحكم المحكمة في قبول الالتماس وفي موضوع الدعوى بحكم واحد بشرط أن يكون الخصوم قد أبدوا طلباتهم فيه وترافعوا في الموضوع أو مكثوا من ذلك ( م/٢٤٥ مرافعات ) فاذا حكم برفض الالتماس موضوعا حكم على الملتمس بالغرامة والتعويضات ان كان لها وجه .

( طعن رقم ٧٩٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٢٧ )

### خامساً — التماس إعادة النظر

في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والتأديبية

قاعدة رقم (٥٧١)

#### المبدأ :

طرق الطعن في الأحكام سواء كانت عادية أم غير عادية ( مثل إعادة النظر ) ينشأ نص القانون وحده — عدم جواز الطعن بطريق التماس إعادة النظر في أحكام المحكمة الإدارية العليا لعدم النص عليها .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الطلب الاحتياطي الكلى ، بقبول هذا التماس شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المتمس فيه والقضاء مجدداً بوقف تنفيذ القرارين المطعون فيهما ، فإن المادة ٥١/١ من قانون مجلس الدولة المشار اليه تنص على أنه : « يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم » .

ومن حيث أن من المسلم فقها وقضاء أن طرق الطعن في الأحكام ، سواء كانت عادية أم غير عادية ، مثل التماس إعادة النظر ، إنما ينشأها نص القانون وحده ، ومن ثم فإن عبارة نص الفقرة الأولى من المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة ، المشار إليها ، إذ اشتملت على بيان الأحكام

التي يجوز الطعن فيها بطريق التماس إعادة النظر ، دون أن تورد بينها أحكام المحكمة الإدارية العليا ، فلا ريب في عدم جواز الطعن فيها بهذا الطريق ، وهو ما جرى به قضاء المحكمة واضطرد ، منذ انشائها ، في ظل قوانين دجس الحولة المتعاقبة ، مما يتعين معه القضاء بعدم جواز هذا الطلب .

( طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٠/٦/٢٣ )

سادسا — عدم جواز الطعن

في أحكام القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا  
الا ممن كانوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها الحكم  
ولغيرهم الالتجاء الى المحكمة التي اصدرت الحكم بطلب التماس اعادة النظر  
قاعدة رقم ( ٥٧٧ )

المبدأ :

إضافة ( ٢٤١ ) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بـصدر قانون  
الرافعات المدنية والتجارية — ألغى المشرع الطعن في الأحكام بطريق  
اعتراض الخارج عن الخصومة — أضاف قانون المرافعات المدنية  
والتجارية حالة اعتبار من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه  
ولو لم يكن قد أدخل أو تدخل فيها الى أوجه التماس اعادة النظر  
— مؤدى ذلك : — عدم جواز الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري  
أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في  
الدعوى التي صدر فيها الحكم أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر الحكم  
اليهم — أساس ذلك : أن هذا الوجه من الطعن يندرج تحت وجوه التماس  
اعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري طبقا لنص المادة ( ٥١ )  
من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

المحكمة : ومن حيث أن الطاعن لم يكن مختصا في الدعوى  
التي صدر فيها حكم محكمة القضاء الإداري رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٨٣ وان  
تعدى اليه أثر الحكم .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر به القانون  
رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض  
الخارج عن الخصومة الذي نظمه القانون القائم قبله في المادة ٤٥٠  
وأضاف حالة اعتراض من يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه

ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها إلى أوجه التماس إعادة النظر ، لما أورده في مذكرته الايضاحية من أنها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وانما هي تنظم من حكم من شخص يعتبر ممثلا في الخصومة ، وان لم يكن خصما ظاهرا فيها فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس في هذه الحالة منه إلى الاعتراض .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم الغاء طريق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها أو أدخلوا أو تدخلوا فيها ممن يتعدى أثر هذا الحكم اليهم، إذ أن ذلك أصبح وجها من وجوه التماس إعادة النظر في أحكام محكمة القضاء الإداري وفقا لما تنص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من أنه « يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الأحوال ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحكمة .

ومن حيث أنه اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ فإن الأحكام الصادرة لا يقبل الاعتراض عليها وانما يقبل الالتماس بطريق إعادة النظر اذا توافرت شرائطه من ناحية الاجراءات والمواعيد .

وهن حيث أن المحكمة الإدارية العليا ( الدائرة المنصوص عليها ) قضت بجلسة ١٢/٤/١٩٨٧ بعدم جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا ، وباختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بنظر هذا الطعن في الحدود المقررة قانونا لالتماس إعادة النظر .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على موضوع الطعن المثلل يتعين الحكم بعدم جواز الطعن من السيد ... أمام المحكمة الإدارية العليا في حكم محكمة القضاء الإداري الصادر بجلسة ٢٤/٢/١٩٨٣ في اندعوى

رقم ٣١٥ لسنة ٣٥ القضائية ، واختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم  
بنظر هذا الطعن في الحدود المقررة قانونا لالتماس بإعادة النظر .  
( طعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٥٧٨ )

#### المبدأ :

حتى أم يكن طالب التدخل طرفا في الخصومة التي انتهت بالحكم  
المطعون فيه ، يتعين الحكم بعدم قبول تدخله ابتداء أمام المحكمة الإدارية  
العليا ، مع إلزامه مصروفات طلب التدخل المذكور — نطاق الطعن يتحدد  
بالخصوم في الدعوى الأصلية ولا يتعداهم — ويكون لغيرهم متى توافرت  
فيهم الشروط المقررة قانونا لذلك أن يلجأوا الى المحكمة التي أصدرت  
الحكم المطعون فيه بطلب التماس إعادة النظر في الحدود المقررة والشروط  
المحددة لذلك .

**المحكمة :** متى كان مناط قضاء الإلغاء تسليط الرقابة القضائية  
على مشروعية القرار المطعون فيه في ضوء صحيح حكم القانون ، فلا  
عبرة بأوجه الدفاع التي تعرض أو تبدى اذ يقوم عمل القاضى على دقتين  
تطبيق صحيح القانون تطبيقا موضوعيا على القرار غير متأثر بأى أمر  
خارج عن ذلك فيتحتم أمام عينية الخصومة في الإلغاء الانتفاة عن أى  
اعتراض على الحكم الصادر في دعوى الإلغاء ممن لم يكن طرفا بها أو  
ممثلا فيها . وانه ولئن كان قضاء الدائرة المشكلة بالتطبيق لحكم المادة  
٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة في الطعن رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩  
القضائية و٣١٥٥ لسنة ٣١ القضائية الصادر بجلسته ١٢ من ابريل سنة  
١٩٨٧ يتعاقب أساسا بمدى جواز طعن الخارج عن الخصومة أمام المحكمة  
الإدارية العليا ، الا أن ما قام عليه ذلك القضاء من أسباب مؤداها الصحيح  
عدم قبول التدخل ابتداء ، أمام المحكمة الإدارية العليا ممن لم يكن خصما

في الدعوى ، سواء كان خصما أصليا أو أدخل أو تدخل فيها . فنطاق الطعن يتحدد بالخصوم في الدعوى الأصلية لا يتعداهم . ويكون لغيرهم ، متى توافرت فيهم الشروط المقررة قانونا لذلك ، أن يلجأوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بطلب التماس إعادة النظر في الحدود المقررة والشروط المحددة لذلك . فقد أوردت الدائرة ، في أسباب قضائها المشار اليه ، أنه ليس لمن لم يكن طرفا في حكم حق الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا ويقوم ذلك على الطبيعة العينية لدعوى الالغاء وطبيعة الحكم الصادر فيها . فالطبيعة العينية للدعوى ودور قاضي الالغاء في تحقيق المشروعية استمدادا من صحيح تطبيق أحكام القانون ، كل ذلك مما يجعل التدخل ، ولو كان انضماميا لا يهدف به التدخل الا الانضمام الى أحد الخصوم الأصليين لمساعدته في دفاعه ، غير متفق مع أصول التقاضي أمام هذه المحكمة التي تنظر الطعون المقامة أمامها من ذوى الشأن وهم وحدهم الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فنطاق الخصومة في الطعن يقتصر وحسب على الخصوم في الدعوى ، سواء كانوا خصوما أصليين أو أدخلوا أو تدخلوا فيها دون غيرهم وأيما ما كان وجه مصلحتهم بالنعنى على الحكم المطعون فيه أو على العكس بتأييده . فانزال حكم القانون الصحيح الذي تجريه هذه المحكمة عند نظرها الطعن ، سواء على الحكم المطعون فيه أو القرار المطعون فيه جميعا ، لا يتحدد بما يبيده الخصوم في الطعن من أسباب أو دفع أو أوجه دفاع ، بل تجرى المحكمة رقابتها وتسلط قضاءها على الطعن المعروف أمامها غير مقيدة بما يبيده الخصوم وانما استمدادا دقيقا وتطبيقا ملزما بأحكام القانون . وعلى ذلك فقد سبق لهذه المحكمة القضاء بأنه متى كان طالب التدخل لم يكن طرفا في الخصومة التي انتهت بالحكم المطعون فيه فيتعين الحكم بعدم قبول تدخله مع الزامه مصروفات الطلب . ( الحكم الصادر بجلسة ١٥ مارس سنة ١٩٨٦ في الطعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٣٠ القضائية ) .

( طعن رقم ٢٢٧٩ و ٤٢٠٣ لسنة ٢٣ ق — بجلسة ١٣/٥/١٩٨٩ ) .



## قاعدة رقم ( ٥٧٩ )

### المبدأ :

يجوز الطعن من الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري - يختص بنظرها المحكمة التي أصدرت الحكم وهي محكمة القضاء الإداري إذا توافرت شروط اعتبارها التماس باعادة النظر - يجب التفرقة في هذا الشأن بين التدخل الانضمامي والتدخل الخصامي - فلتدخل الانضمامي يهدف فيه التدخل من تدخله المحافظة على حقوقه عن طريق الانضمام الى أحد الخصوم - التدخل الخصامي يقصد به التدخل المطالبة بحق لنفسه بشرط أن يكون مرتبطا بالدعوى الأصلية - التدخل الخصامي هو الغير جائز قبله لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا .

**الحكمة :** ومن حيث أنه عن الدفع المبدى من المطعون ضده بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة السيد . . . رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بسبب إحالته للمعاش في ١٩٨٦/١١/٦ وبالتالي انتهى تفويضه لهيئة قضايا الدولة التي أقامت الطعن ، فمردود عايه أن رئيس مجلس إدارة الهيئة عندما فوض هيئة قضايا الدولة لأقامة هذا الطعن فوضها بمفته الوظيفية وليس بمفته الشخصية ، وأن انتهاء خدمته لا يؤثر على صحة هذا التفويض واستمراريته فيظل قائما بعد تعيين رئيس جديد لمجلس إدارة الهيئة ومنتجا لآثاره ، طالما لم يصدر من صاحب الصفة الجديد ارادة صريحة في العدول أو الغاء هذا التفويض ومن ثم تكون الخصومة قائمة ويكون الدفع بانقطاع سيرها لا سند له من القانون .

ومن حيث أنه عن الدفع المبدى من المطعون ضده بعدم قبول تدخل السيد . . . على أساس أنه لم يتدخل في الدعوى الأصلية وانما تدخله جاء ابتداء أمام المحكمة الإدارية العليا فانه ولئن كانت المحكمة الإدارية

العليا الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في الطعن رقم ٣٣٨٧ لسنة ٢٩ ق عليا و ٣١٥٥ لسنة ٣١ ق عليا قد انتهت ائى أنه ( لا يجوز الطعن من الخارج عن الخصومة أمام المحكمة الادارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى محل اعتراض الطاعن من الخارج عن الخصومة ، وانما يختص بنظرها المحكمة التى أصدرت الحكم وهى محكمة القضاء الادارى اذا ما توافرت شروط اعتبارها التماس باعادة النظر طبقا للأحكام المنظمة لهذا الالتماس أنه ولئن كان ذلك — الا أنه يجب التفرقة في هذا الشأن بين التدخل الانضمامى والتدخل الخصامى ، فالأول يهدف فيه التدخل من تدخله المحافظة على حقوقه عن طريق الانضمام لأحد الخصوم كالحاله المعروضة حيث كان التدخل من المطعون على ترقيته خصما عنضم للمهيئة الطاعنة في طلبها رفض الدعوى ولم يطلب لنفسه حقا مستقلا عن حق الخصم المنضم اليه ، أما التدخل الخصامى فيقصد به التدخل المطالبة بحق لنفسه بشرط أن يكون مرتبطا بالدعوى الأصلية . وهذا النوع الأخير من التدخل هو غير الجائز قبوله لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا وفقا لما انتهت اليه الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ومتى كان ذلك وكان تدخل السيد ٠٠٠ تدخل انضماميا للمهيئة القومية للتأمين والمعاشات في طلبها رفض الدعوى فانه ليس ثمة مانع من قبوله .

( طعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢١/٤/١٩٩١ )

هـ ابأ - التماس اعادة النظر في احكام المحاكم التأديبية

قاعدة رقم ( ٥٨٠ )

المبدأ :

قانون مجلس الدولة أحال في شأن التماس اعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية الى الأحكام المقررة في هذا الشأن في قانون الاجراءات الجنائية — نطاق هذه الاحالة ينحصر في أمرين : اولهما : المواعيد وثانيهما : — أحوال الالتماس — ما عدا ذلك من قواعد مقررة في قانون مجالس الدولة حرص على ترك الباب مفتوحا في هذا الشأن على نحو لا يقل يد اقضاء التأديبي في حالة التماس اعادة النظر بكل ما نص عليه قانون الاجراءات الجنائية وذلك تقديرا للاختلاف من حيث التنظيم وطبيعة الخدمة بين القضاء الجنائي والتأديبي — أم لوب التماس اعادة النظر في حالة ظهور وقائع أو أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه يتم من خلال عملية مركبة من اجرائين أولهما : انفراد النائب العام بالاجراء وثانيهما : نظر الطلب بواسطة اللجنة المنصوص عليها بالمادة ( ٤٤١ ) من قانون الاجراءات — هذه الاجراءات لا تنطبق الا على القضاء الجنائي — مؤدى ذلك : عدم التزام بتلك الاجراءات أمام القضاء الذى يذلف في تشكيله وتنظيمه عن القضاء الجنائي — أساس ذلك : ان قانون مجلس الدولة اشار الى تطبيق قواعد قانون الاجراءات الجنائية بما لا يتعارض مع طبيعة المازمة أمام المحاكم الاله اذرة في الدعاوى التأديبية قياسا على حكم المادة ( ٤٤٢ ) من قانون الاجراءات الجنائية .

المحكمة : ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه

قد شابه الخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ذلك أن المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة عندما أحالت الى قانون الاجراءات الجنائية تصدت الاحالة على المواعيد والأصول المنصوص عليها فيه وذلك دون الأوضاع الميينة به.

ومفاد ذلك عدم التقيد بالأوضاع التي رسمها قانون الاجراءات الجنائية وهن ثم فلا لزوم أن يلجأ صاحب الشأن الى مدير عام النيابة الادارية قياسا على قانون الاجراءات الجنائية وانما له أن يسعى مباشرة الى المحكمة التأديبية التي أصدرت لحكم طائبا منها اعادة النظر في ذلك الحكم .

وهن حيث أنه بالاطلاع على قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يبين أن المادة ٥١ منه تنص على أنه « يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم ... » .

ومفاد أحكام هذه المادة أن قانون مجلس الدولة أحال في شأن الالتماس باعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية الى الأحكام المقررة في هذا الشأن في قانون الاجراءات الجنائية — وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة في الدعوى التأديبية المبتدأة حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — وفقا للمواعيد والأحوال التي أجاز فيها قانون الاجراءات الجنائية ذلك . أي أن قانون مجلس الدولة لم يخضع التماس اعادة النظر في هذه الأحكام ، عندما أحال الى قانون الاجراءات الجنائية الامرين هما **أولا** : المواعيد ، **وثانيا** : الأحوال . أما فيما عدا ذلك من الأمور التي يكون قانون الاجراءات الجنائية قد أوردها في هذا

الصدد فانه لم يشر اليها بل بالاضافة الى ذلك فقد حرص قانون مجلس الدولة على أن يترك الباب مفتوحا في هذا الشأن على نحو يسمح بالآلا تغل يد القضاء التأديبي في حالة التماس اعادة النظر بكل ما ينص عليه قانون الاجراءات الجنائية وذلك تقديرا منه للمغايرة القائمة بين القضاء الجنائي من حيث تنظيماته نظرا لطبيعته وبين القضاء التأديبي . وآية ذلك ما نعى عليه في عجز الفقرة التي أحالت الى قانون الاجراءات الجنائية بقوله وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المعروضة أمام هذه المحاكم » .

وترتيا على ذلك فان القضاء التأديبي في حالة التماس اعادة النظر في الأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية لا يلتزم على نحو مطلق بكل ما ورد بشأنه في قانون الاجراءات الجنائية وانما بمراعاة المواعيد والأحوال المنصوص عليه فيه تبقى للمحاكم التأديبية السلطة التقديرية في اعمال ما يستقيم اعماله منها على الدعوى التأديبية وفقا لطبيعة وأوضاع القضاء التأديبي واهمال ما لا يستقيم اعماله منها بالالتفات عنها .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قانون الاجراءات الجنائية يبين أن المادة ٤٤١ منه تنص على أنه يجوز طلب اعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالمعقوبة في مواد الجنایات والجنح في الأحوال الآتية :

١ — . . . . .

٢ — . . . . .

٣ — . . . . .

٤ — . . . . .

٥ — اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه » وهذه الحالة هي التي بالاستناد إليها قدم

المتمس التماسه الى المحكمة لتأديبية اتى أصدرت فيه الحكم محذ الطعن المائل اعمالا لحكم المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة التى أحوالت فى شأن بيان الأحوال اتى يجوز فيها التماس اعادة النظر الى قانون الاجراءات على النحو السابق تفصيله •

ومن حيث أن المادة ٤٤٣ من قانون الاجراءات تنص على أنه فى الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ ( أى الحالة المنوه عنها ) يكون حق طلب اعادة النظر للنائب العام وحده من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن • وإذا رأى محلا له يرفعه مع التحقيقات التى يكون قد رأى لزوما لاجرائها الى لجنة مشكلة من أحد مستشارى محكمة النقض واثنين من مستشارى محكمة الاستئناف تعين كلا منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها • ويجب أن يبين فى الطلب الواقعة والورقة التى يستند عليها •

وتفصل اللجنة فى الطلب بعد الاطلاع على الأوراق واستيفائه لما تراه من التحقيق وتأمرا باحالته الى محكمة النقض اذا رأت قبوله •

ولا يقبل الطعن بأى وجه فى القرار الصادر من النائب العام أو الأمر الصادر من اللجنة المشار اليها بقبول الطلب أو عدم قبوله والمستفاد من حكم هذه المادة أن التماس اعادة النظر بالنسبة لحالة ظهور وقائع أو أوراق للمحاكم لم تكن معلومة وقت المحاكمة ومن شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه يتم من خلال عملية مركبة من اجراءين أولهما أن النائب العام ينفرد — سواء كان من تلقاء نفسه وبناء على طلب ذوى الشأن بحق طلبه دون تعقيب عليه فاذا تم هذا الاجراء لا بد وأن يتم باجراء آخر وهو أن تنظره اللجنة المشكلة على النحو المبين بهذه المادة لتقرر قبوله من عدمه وتأمرا باحائته فى حالة القبول •

ومن حيث أن البين مما سلف أن أسلوب التماس اعادة النظر بالنسبة لهذه الحالة قد نظمه قانون الاجراءات الجنائية على نحو لا يتأتى

اعماله الا في ظل وجود التنظيمات والتشكيلات القضائية المبينة به .  
بما يترتب على ذلك من عدم وجوب الالتزام بهذا الأسلوب واتباعه  
بالنسبة لجهة قضائية أخرى ، شأن القضاء التأديبي ، حال عدم وجود  
مثل هذه المنظمات والتشكيلات القضائية لديها . وهذا هو المعنى المتبادر  
من عبارة وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه  
المحاكم التي اختتم بها المشرع نص الفقرة الأولى من المادة ٥١ من  
قانون مجلس الدولة السابق الاشارة اليه . ولعل الهدف من ذلك واضحا  
جليا وهو عدم وصد هذا الطريق من الطعون غير العادية في الأحكام  
الصادرة في الدعاوى التأديبية لمجرد عدم امكانية اتباع الأسلوب المقرر  
بشأنه في قانون الاجراءات الجنائية . هذا ولا يستقيم القول كما ذهب الى  
ذلك الحكم المطعون فيه - أنه يتعين اعمالا لأحكام قانون مجلس الدولة  
أن ينفرد مدير عام النيابة الادارية بحق التماس اعادة النظر في الأحكام  
الصادرة في الدعاوى التأديبية قياسا على حكم المادة ٤٤٣ من قانون  
الاجراءات الجنائية التي ناطت في هذه الحالة بالنائب العام دون حق  
تقديم هذا الطلب . ذلك أنه الى جانب أن قانون مجلس الدولة لم يستلزم  
اتباع الأسلوب والاجراءات المنصوص عليها بالنسبة لالتماس اعادة النظر  
في قانون الاجراءات الجنائية إذ أن النص جاء قاصرا في هذه الخصوصية  
على المواعيد والأحوال دون الاشارة الى الاجراءات فانه لا يستلزم  
تجزئة ما قد يكون فورا من أساليب لذلك في هذا القانون الأخير على  
نحو تقتصر على أحد اجراءات هذا الأسلوب دون عداه لا سيما اذا كان  
هذا الاجراء ليس من شأنه وحده أن يؤدي الى اتصال التماس اعادة  
النظر بعلم المحكمة ، اذ كما سبق البيان ، حق النائب العام في طلب  
التماس اعادة النظر لا يترتب عليه وحده احالته الى المحكمة ما لم يصادفه  
الأمر الصادر من اللجنة المشكلة طبقا لحكم المادة ٤٤٣ من قانون الاجراءات

الجنائية بقبول الطعن وإحالة للمحكمة وترتينا على ذلك فانه لا محل  
لاعمال حكم المذدة ٤٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للمالة  
الجالية — كما هو الشأن في موضوع الاتماس الصادر بشأنه الحكم  
المطعون فيه — على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في الدعاوى  
التأديبية • وترتينا على ذلك ، واذا ذهب الحكم المطعون عليه غير هذا  
المذهب فانه يكون قد جانب الصواب وأخطأ في تطبيقه القانون وتفسيره  
مما يتعين معه الحكم بإلغاءه •

( طعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٨٦ )



## ثامنا — عدم جواز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بالتماس إعادة النظر ..

قاعدة رقم ( ٥٨١ )

المبدأ :

أحكام المحكمة الإدارية العليا لا تقبل الطعن بطريق التماس إعادة النظر — أسس ذلك : الاستناد الى مفهوم المخالفة من نص المادة ( ٥١ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — المحكمة الإدارية العليا باعتبارها على رأس المحاكم التي تتكون منها جهة انقضاء الإدارى هي خاتمة المطاف فيها يعرض من اقضية على القضاء الإدارى — أثر ذلك : اعتبار أحكامها بمنجاة من الطعن عليها بطريق التماس إعادة النظر .

المحكمة : ومن حيث أن مبنى التماس إعادة النظر في الحكم المشار اليه أنه قد صدر بناء على غش من الخصم حيث انتهز فرصة عدم وجود محامى الطاعن وهو المحكور ... في مصر لأسباب سياسية ، وأدخل الغش على المحكمة دون أن يكون الملتمس ممثلا في الدعوى ، واستطرد المدعى أن أسباب التماسه تخلص في أن المحكمة قد فسرت نص البند الأول من شروط المزايدة الذى يقضى بوجوب أن يخطر الطرف الذى يرغب في تجديد عقد استغلال الكازينو الطرف الآخر بذلك بخطاب بعلم الوصول قبل انتهاءه ، بحيث عدلت عن عبارة النص الواضحة الى استخلاص عدم الرغبة في التجديد من أمور أخرى غير الخطاب المذكور ، كما أن الأمور التى اعتمدت عليها المحكمة للقول بأن ثمة رغبة من الملتمس في عدم التجديد لا تفيد ذلك .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن أحكامها لا تقبل الطعن بطريق التماس إعادة النظر ، وذلك استنادا الى المتفاد بمفهوم المخالفة من نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حيث تقضى بأنه « يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء

الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الأحوال ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم » فالمحكمة الادارية العليا باعتبارها على رأس المحاكم التى يتكون منها جهة القضاء الادارى وهى خاتمة المطاف فيما يعرض من قضية على القضاء الادارى ، تكون أحكامها بمنجاة من الطعن عليها بطريق التماس اعادة النظر ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز نظر الالتماس مع الزام الملتبس بمصروفاته .

( طعن رقم ٩١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١١/٣٠ / ١٩٨٥ )

#### قاء—عدة رقم ( ٥٨٢ )

##### المبدأ :

أحكام المحكمة الادارية العليا لا تقبل التماس اعادة النظر ولا تملك أية محكمة التعقيب على قضائها بأية صورة من الصور ولا تزعزع قرينة الصحة التى تظل لازمة الا بحكم يصدر من نفس المحكمة التى أصدرتها فى دعوى بطلان أصلية دبتدأة قائمة بذاتها .

**المحكمة :** ومتى كان الثابت أن المَطعون ضده ( المدعى عليه فى هذه الدعوى ) قدم ذكرات دفاعه قبل فتح باب المرافعة بجلسة ١٩٨٩/٣/٤ التى حجز فيها الطعن للحكم آخر الجلسة فلا يكون هناك اخلال بحق الدفاع كما تكون الهيئة التى سمعت المرافعة هى بذاتها التى أصدرت الحكم وبالتالي يكون النعى على الحكم بالانعدام أو البطلان غير قائم على سند من القانون هذا بالاضافة الى أن أحكام المحكمة الادارية العليا وهى على قمة محاكم مجلس الدولة لا يجوز الطعن فيها بأى طريقة من طرق الطعن وأحكامها لا تقبل التماس اعادة النظر ولا تمك أية محكمة التعقيب على قضائها بأية صورة من الصور ولا تترزع

قرينة النصحة التي تظل تلازمها الا بحكم يصدر من نفس المحكمة التي أصدرتها في دعوى بطلان أصلية مبتدأة قائمة بذاتها أما بالنسبة الى ما ورد بمذكرة الدفاع من أن المحكمة قد أثبتت على خلاف الحقيقة أنها سمعت الايضاحات رغم عدم حضور أى من الخصوم جلسة ١٩٨٩/٣/٤ فمردود عليه بأن الايضاحات تسمعها المحكمة من أول جلسة حتى آخر جلسة دَمَا أنها يمكن أن تبدى من السيد مفوض الدولة الذى يشترك مع هيئة المحكمة فى الجلسة وما كان يسمح اثاره ذلك أمام المحكمة الادارية العليا اذ يعد لغوا لا طائل من ورائه ...

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يضحى الدفع بعدم الاختصاص الولائى احكام مجلس الدولة بنظر الدعوى فى غير محله ويتعين الالتفات عنه لعدم قيامه على سند سليم من القانون كما يكون الادعاء بانعدام الحكم الصادر من هذه المحكمة فى الطعن رقم ٣٣٤٩ لسنة ٣٤ القضائية المشار اليه بمنأى عن صحيح حكم القانون ويتعين اعداره فى هذه المنازعة .  
( طعن رقم ١١٧٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٥٨٣ )

#### المبدأ :

احكام المحكمة الادارية العليا فى ظل القانونين ٥٥ لسنة ١٩٥٩ و ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر — وذلك بمفهوم المخالفة لنص المادتين ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن مجلس الدولة — هذه المحكمة باعتبارها خاتمة المطاف فيما يعرض من اقصية على القضاء الادارى لا يجوز الطعن فى احكامها بالتماس اعادة النظر — وقد كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تنص صراحة على عدم جواز مثل هذا الطعن — الاحكام الصادرة من محكمة القضاء

**الادارى أو من المحاكم الادارية يجوز الطعن فيها بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المخصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم .**

**المحكمة :** ومن حيث ان حقيقة التكليف القانونى لطلب الطاعة في ضوء الاسباب التى بنى عليها وهى نسبة الغش الى الحكومة باعتبارها خصمها في الدعوى والطعون سالفة الذكر وأن هذا الغش كان من شأنه التأثير في الحكم الصادر ضدها وبرفض دعواها ، انما هو من قبيل التماس اعادة النظر لوقوع غش من الخصم عملا بالمادة ٢٤١ مرافعات ، وقد نصت المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أنه « يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية » كما تنص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه « يجوز الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم . . . ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا أمرت المحكمة بغير ذلك واذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا عن التعميض ان كان له وجه . » . ومفاد ذلك أن هذين النصين قد سكتا عن اجازة الطعن في أحكام المحكمة الادارية العليا بطريق التماس اعادة النظر كما خلا هذان القانونان من نص مماثل لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وكان يقضى بأنه لا يجوز الطعن في أحكام هذه المحكمة بطريق التماس اعادة النظر ، الا

أن ذلك المسلك ليس من شأنه التبديل في منزلة تلك المحكمة باعتبارها خاتمة المطاف فيما يعرض من أقضية على القضاء الإداري وأن المشرع ناط بها — ومنذ انشائها — مهمة التعقيب النهائي على جميع الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة في ظل القانونين رقمي ٥٥ لسنة ١٩٥٩ و ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن أحكام المحكمة الإدارية العليا كانت ومازالت لا تقبل الطعن بطريق التماس إعادة النظر وذلك بمفهوم المخالفة لنص المادتين ١٩ و ٥١ سالف الذكر .

( طعن رقم ١٠٧٧ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٨٩ )

## الفرع التاسع دعوى البطلان الأصلية

### أولا — شروط دعوى البطلان الأصلية

قاعدة رقم ( ٥٨٤ )

**المبدأ :**

أحكام المحكمة الادارية العليا تصدر من أعلى محكمة طعن في القضاء الادارى ولا يجوز أن يعقب عليها أو يطعن فيها الا اذا انتفت عنها صفة الاحكام القضائية بأن يقتزن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الاصلية — يشترط لقبول دعوى البطلان الاصلية أن توجه الى حكم صادر من محكمة تتبع جهة قضائية بما لها من سلطة قضائية .

**المحكمة :** ومن حيث أن الطاعن يطعن في حكم صادر من المحكمة الادارية العليا بدعوى بطلان أقامها مستندا الى أن ثمة بطلانا وقع في الاجراءات أثر في الحكم المطعون فيه ، كما أن هناك اخلافا بحق الدفاع واهدارا للمعدالة والمصلحة العامة .

ومن حيث أن القاعدة أن الحكم القضائي متى صدر صحيحا يظل منتجا لآثاره فيمتنع بحث أسباب العوار التي تلحقه الا عن طريق الطعن فيه بطرق الطعن التي حددها القانون على سبيل الحصر ، فاذا كان الطعن عليه غير جائز أو كان قد استغرق فلا سبيل لاهداره بدعوى بطلان أصلية لمساس ذلك بحجتيه ، وانه وإن كان قد أجاز استثناء من هذا الأصل الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية ، الا أن هذا الاستثناء — في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ مرافعات — يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جوهري جسيم يصيب كيانه ويفقده صفته كحكم يفقدان أحد أركانه الأساسية

والتي حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية وأن يصدر بما لها من سلطة قضائية أى فى خصوصية وأن يكون مكتوباً .

ومن حيث أن احكام المحكمة الادارية العليا تصدر عن أعلى محكمة طعن فى القضاء الادارى فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن فيها الا ان انتفت عنها صفة الاحكام القضائية بأن يشوب الحكم بعيب جسيم يقوم به دعوى بطلان أصلية .

ومن حيث أنه عن السبب الاول من أسباب الطعن ، فان الثابت من ملف الطعن أن الدكتور . . . . . هو الذى أودع صحيفة الدعوى رقم ٣٢٠٠ لسنة ٢٧ ق بتاريخ ١٢/٨/١٩٨١ استنادا الى توكيل رسمى عام برقم ٣٠٢٧ لسنة ٦٨ توثيق السيدة عن الطاعن ، تحدد لنظرها أمام الدائرة الاولى عليا جلسة ٢٦/٥/١٩٨٢ لم يحضرها الطاعن ولا أحد عنه وأحيلت الى الدائرة الثانية عليا لنظرها بجلسته ١٣/٦/١٩٨٢ ولم يحضر أحد أيضا فتأجلت لجلسه ٣١/١٠/١٩٨٢ حيث حضر الاستاذ . . . . . بتوكيل خاص أودع ملف الدعوى ، وقررت المحكمة احالة الدعوى الى الدائرة المختصة بنظر منازعات الاعضاء وحددت لنظرها جلسة ٧/١١/١٩٨٢ ، وبهذه الجلسة حضر الاستاذ . . . . . وطلب التأجيل لضم المستندات المشار اليها فى مذكرة المدعى المرفقة بالملف تحت رقم ٣ دوسيه ، فقررت المحكمة التأجيل لجلسه ٦/٢/١٩٨٣ لتقدم الجهة الادارية المستندات المشار اليها ، وفى ٦ من فبراير سنة ١٩٨٣ حضر الاستاذ . . . . . وطلب التأجيل لضم المستندات المذكورة فقررت المحكمة التأجيل لجلسه ٥/٦/١٩٨٣ لتنفيذ القرار السابق ، وفى الجلسة المذكورة لم يحضر الاستاذ . . . . . وحضر الاستاذ . . . . . المحامى عن الدكتور . . . . . عن المدعى حيث تأجل نظر الدعوى لجلسه ٢/١٠/١٩٨٣ لتنفيذ القرار السابق ، ولم تنتظر الدعوى بهذه الجلسة لتغير الدائرة المختصة بشئون الأعضاء ونظرت الدائرة المختصة بجلسته ٢٧/١١/١٩٨٣ حيث حضر

الأستاذ . . . . . عن الدكتور . . . . . عن المدعى وحجرت  
الدعوى للحكم لجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٨٤ وفيها صدر الحكم المطعون  
فيه . ومن حيث أن الثابت مما تقدم أن المدعى مثل في الدعوى بوكيل  
عنه طوال فترة تداولها حتى تم حجزها للحكم على النحو السابق بيانه ،  
فمن ثم تكون الاجراءات قد تمت طبقا لأحكام القانون ولا مطعن عليها ،  
وعما اثاره الطاعن من أن أوراق وملف الدعوى وظاهر الحال تدل بوضوح  
على انتهاء وكالة الدكتور . . . . . منذ سفره وانتقال هذه الوكالة  
الى الأستاذ . . . . . فهو دفاع غير صحيح ولا أساس له .  
ذلك أن تحديد من يمثل المدعى أمام المحكمة أمر يملكه المدعى وحده ووكالة  
الدكتور . . . . . عن المدعى أمر ثابت بملف الدعوى ولا يوجد  
ما يفيد انتهاء هذه الوكالة أو انتهاء الاصيل لها بل أن استمرار حضور  
محام عنه بغير استمرار الوكالة وبالتالي يكون حضور محام عنه عن  
المدعى صحيح ولا غبار عليه ، وحضور الأستاذ . . . . . عن المدعى  
بعض الجلسات بمقتضى توكيل خاص لا يدل بذاته ولا يجوز أن يستفاد  
منه قصر الوكالة عليه وانهاء موكله الدكتور . . . . . اذ لا مانع من  
حضور أكثر من محام عن المدعى كما هو الحال في الطعن المائل ، ومن ثم  
يكون هذا الوجه من أوجه الطعن لا أساس له من القانون واجب الرفض .

ومن حيث أنه عن باقى أسباب الطعن ، فلا تخرج عن أن تتعلق  
وموضوع الطعن من حيث تأويل القانون وتطبيقه مقصود منها المساس  
بما قام عليه الحكم المطعون فيه لا غناء منها ، وليست مما يعتبر عيبا  
جسيميا يجيز التعرض للحكم ويصمه بالبطالان بكافة بيانها .

( طعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/١/١٩٨٦ )

قاعدة رقم (٥٨٥)

المبدأ :

حصر المشرع طرق الطعن في الاحكام ووضع لها اجالا محددة



وأجراءات معينة — المحكمة الادارية العليا هي خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن في القضاء الادارى — أحكام هذه المحكمة باتة ولا يقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن — لا سبيل الى الطعن في أحكام هذه المحكمة الا استثناء بدعوى البطلان الاصلية — لا يتأتى ذلك الا عند تجرد الحكم من أركنته الاساسية وفقدانه صفته كحكم — اذا كان الطاعن يهدف بدعوى البطلان الاصلية اعادة مناقشة ما قام عليه قضاء الحكم المطعون فيه ويؤسسها على أمور كلها تتعلق بتطبيق القانون وتاويله فلا تتوافر شروط دعوى البطلان الاصلية •

**المحكمة :** ومن حيث أن الشارع حصر طرق الطعن في الاحكام ووضع لها آجالا محددة واجراءات معينة ولا يجرى بحث أسباب العوار التي قد تلحق هذه الاحكام الا بالطعن فيها بطرق الطعن المناسبة لها • ولما كانت المحكمة الادارية العليا هي خاتمة المطاف وأعلى محكمة طعن في القضاء الادارى وأحكامها باتة فلا يجوز قانونا أن يعقب على أحكامها ولا تقبل الاحكام الصادرة منها الطعن بأى طريق من طرق الطعن •

ولا سبيل للطعن في تلك الاحكام بصفة استثنائية الا بدعوى البطلان الاصلية • وهذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات — لا يتأتى الا عند تجرد الحكم من أركانه الاساسية وفقدانه صفته كحكم والتي حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية وأن يصدر بما لها من سلطة قضائية في خصومة وأن يكون مكتوبا •

ومن حيث أنه عن الاسباب التي أقام عليها الطاعن دعوى البطلان الاصلية والمشار اليها آنفا فانها تتعلق بتأويل القانون وتطبيقه وتهدف الى اعادة مناقشة ما قام عليه قضاء الحكم المطعون فيه الأمر الذى لا تتوافر معه شرائط دعوى البطلان الاصلية إذ ليس فيما ذكره الطاعن ما يجرّد الحكم من أركانه الاساسية وفقده صفته كحكم ، ومن ثم يتعين الحكم برفض الطلب الاصلى ببطلانه •

واذ كان الامر كذلك فلا مجال لمبحث الطلب الاحتياطي الكلى ذلك  
أن نظر أى من هذين الطلبين يرتكز على الحكم ببطلان الحكم المطعون  
فيه — وهو ما رفضته المحكمة — لتعاود المحكمة نظر الطعن الذى صدر  
فيه الحكم المذكور وتقضى برفضهما أو الحكم بأى منهما •

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فانه يتعين الحكم برفض الدعوى  
والزام المدعى بالمصروفات •

(طعن رقم ٧٣٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)

### قاعدة رقم (٥٨٦)

#### المبدأ :

خلا قانون مجلس الدولة من تنظيم الطعن بالبطلان فى أحكام  
المحكمة الادارية العليا — يتعين الرجوع فى هذا الشأن الى قواعد قانون  
المرافعات المدنية والتجارية — من الاسباب التى تؤدى الى هذا البطلان  
صدور حكم من قاض غير صالح لنظر الدعوى لتحقيق حالة من حالات  
عدم الصلاحية المقررة قانونا •

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن :

« تطبق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتطبق أحكام  
قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون  
بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى » •

ومن حيث أن المادة ١٤٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية  
تنص على أنه يقع باطلا عمل القاضى أو قضائه فى الاحوال المتقدمة  
{ مادة ١٤٦ } ولو تم باتفاق الخصوم • واذا وقع هذا البطلان فى حكم  
صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم واعادة  
نظر الطعن أمام دائرة أخرى •

ومن حيث ان المادة ١٤٦ من قانون المرافعات تقتص على أن :  
يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم  
يرده أحد من الخصوم فى الاحوال الآتية :  
— اذا كان وكىلا لأحد الخصوم فى أعماله الخصوصية أو وصيا  
عليه أو قیما •

— اذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم فى الدعوى أو كتب  
فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا  
أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها •

ومن حيث أن الطعن المائل يتأسس على عدم صلاحية بعض  
مستشارى المحكمة الادارية العليا للفصل فى طلبات الرد ، فضلا على  
عدم مراعاة اجراءات الاعلان بتحديد تاريخ الجلسات ، وهى الأسباب  
انتهى تجيز قبول دعوى البطلان الاصلية ، ويكون الدفع بعدم قبول  
الدعوى غير قائم على أساس من القانون •  
(طعن رقم ٤٢٢٣ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٣)

### قاعدة رقم (٥٨٧)

#### المبدأ :

لا يجوز الطعن فى أحكام المحكمة الادارية العليا بأى طريق من طرق  
الطعن الا اذا انتفت عنها صفة الاحكام القضائية بان يصدر الحكم من  
مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى أو  
أن يترن الحكم بعيب جسيم يمثل اهدارا للعدالة وينقد معه الحكم  
وظيفته ومقوماته وتقوم على أساسه دعوى البطلان الاصلية أما اذا قام  
الطعن على مسائل موضوعية تندرج كلها تحت احتمالات الخطأ والصواب  
فى تفسير القانون وتاويله فان هذه الأسباب لا تمثل اهدارا للعدالة يفقد  
معه الحكم وظيفته وبالتالي لا تصمه بأى عيب ينحدر به الى درجة  
الانعدام وهو مناط قبول دعوى البطلان الاصلية •

**الحكمة :** ومن حيث أن دعوى البطلان الماثلة تقوم على أن حكم المحكمة الادارية العليا سالف الذكر قد انطوى على بطلان في الاجراءات اثر في الحكم اذ لم يتم اعلان الاستاذ / . . . . . وكييل الطاعن بقرار دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٨٨/٣/٢١ بلحالة الطعن الى المحكمة مما اثر على الدفاع والاستعداد وان الاستاذ المستشار الدكتور . . . . . رئيس المحكمة كان رئيسا لادارة الفتوى لوزارة الداخلية فترة طويلة ويعمل مستشارا قانونيا لوزير الداخلية بصورة سرية لمدة طويلة ، وان الاستاذ / . . . . . المحامي بالاستئناف حضر بجلسة ١٩٨٨/٤/٢٣ وترافع دون ان تكون له صفة قانونية وكذا بجلسة ١٩٨٨/٥/٢١ التي قدمت فيها جهة الادارة حافظة مستندات لم تعلن للطاعن وحجزت الدعوى للحكم بما ينطوى على اخلال جسيم في الاجراءات كما انطوى الحكم على تناقض في منطوقه وأسبابه المكحلة للمنطوق والتي تعتبر جزءا منه اذ بعد أن قررت المحكمة عدم صحة الاستثناء وعدم جواز قبول اعداد مضافة من الرياضيين قررت رفض الطعن وان الاكاديمية وشأنها في اتخاذ ما يلزم للالتزام بأحكام القانون وتأسيسا على بطلان الحكم في الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٤ ق . ع فان المحكمة لم تفصل في دعوى الطاعن وانكرت العدالة وان محكمة القضاء الاداري اعتمدت على مجرد كتاب من مدير كلية الشرطة لا يستند الى أى نص في القانون أو اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ ومعدلة بالقرار رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٨٥ ، وان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ قيد جهة الادارة بضوابط عامة محددة ولم يكن لها سلطة تقديرية كما ذهب الحكم وان جهة الادارة ملزمة عند اصدار القرارات الفردية بمراعاة اللوائح والقواعد العامة التي سبق لها وضعها ولم تعدها وان الاختبارات والبطولات الرياضية ودرجاتها لا تدخل ضمن عناصر المفاضلة بين المرشحين للقبول وان الطاعن حصل على مجموع ٥١٨٪ في الثانوية العامة واجتاز جميع الاختبارات وتوافرت له مقومات الهيئة والشخصية والبيئة والتحريات وان جهة

الادارة خالفت صريح احكام القانون واللائحة وقبلت ستة من الحاصلين على مجموع يقل عن مجموع الطاعن في الثانوية العامة بزعم أنهم أفضل منه في الناحية الرياضية وهو تفضيل لا أساس له قانوناً فضلاً عن أن الطاعن حاصل على بطولات رياضية في كرة اليد ويمثل نادى الترسانة في الدرجة الاولى على مستوى الجمهورية وأنه بتتبع أسباب الحكم في الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٤ ق ٠ ع يتضح أن المحكمة لم تفصل في النزاع في أسبابها وان تناقضت مع منطوقه ، وأضاف الطاعن ان اخطاره بالاحالة عملاً بالمادة ٤٦ من قانون مجلس الدولة هو اجراء شكلى جوهرى وان اغفاله يبطل الحكم وان حضور الاستاذ / . . . . . المحامى عن الاستاذ / . . . . . كان بدون سند وهو محام بالاستئناف وغير مقيد بالنقض وان الوكيل الحقيقي عن الطاعن لم يحضر الجلسات أثناء نظر الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٤ ق ٠ ع وان الطاعن قد بلغ سن الرشد القانونى منذ رفعه الطعن المذكور ولم يعمد في ولاية والده وان عمل الاستاذ المستشار الدكتور بادارة الفتوى لوزارة الداخلية ثابت في سجلات مجلس الدولة وان صلته بوزير الداخلية كان لها تأثير كبير في الحكم وان التناقض في الأسباب والمنطوق واضح من مطالعة الحكم .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر وأطرد على أنه لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الادارية العليا بأى طريق من طرق الطعن الا اذا انتفت عنها صفة الاحكام القضائية بأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو ان يقتزن الحكم بعيب جسيم يمثل اهدارا للمعدالة يفقد الحكم معه وظيفته ومقوماته وتقوم على أساسه دعوى البطلان الاصلية أما اذا قام الطعن على مسائل موضوعية تتدرج كلها تحت احتمالات الخطأ والصواب في تفسير القانون وتأويله فان هذه الاسباب لا تمثل اهدارا للمعدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تصمه بأى عيب ينحدر به الى درجة الازعاج وهى مناط قبول دعوى البطلان الأصلية .

( طعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٨٩/٧/١ )

## قاعدة رقم (٥٨٨)

### المبدأ :

دعوى البطلان الأصلية هي دعوى ترفع في حالة ما اذا بلغ العيب المنسوب للحكم درجة الانعدام — اذا لم يبلغ هذه الدرجة لا يجوز اقامتها اعتبارا لما للأحكام من حجية — المادة ١٤٧ من قانون المرافعات — يجوز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية في الاحكام الصادرة بصفة انتهائية — هذا الاستثناء في غير الحالات المنصوص عليها يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل اهدار للمدالة يفقد فيها الحكم وظيفته — دعوى البطلان الاصلية دعوى لها طبيعة خاصة توجه ضد أحكام نهائية لا يجوز المساس بحجيتها — تقترب بذلك من طرق الطعن غير العادية كالتماس اعادة النظر — المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات — عدم جواز الطعن بالتماس اعادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن فيه بهذا الطريق — تعد هذه القاعدة من القواعد الأساسية واجبة الاتباع على اطلاقها ولو لم يجر بها نص خاص في القانون ستقوم هذه القاعدة على أساس جوهرى يهدف الى استقرار الاحكام ووضع حد للتقاضى — تطبق هذه القاعدة بالنسبة لدعوى البطلان الاصلية ولو لم يجر بها نص خاص في القانون بصدد هذه الدعوى — اذا قضى في دعوى البطلان الاصلية فانه لا يجوز الطعن في الحكم الصادر في هذا الشأن من جديد — لدواعي الاستقرار التي تقتضيها المصلحة العامة من وضع حد للتقاضى — اباحة الطعن في هذه الاحكام يؤدي الى تسلسل المنازعات — يترتب على ذلك ارهاق للقضاء بدعاوى سبق له حسمها بأحكام نهائية واهدار الوقت والمال دون جدوى — يصعب نسبة البطلان للمرة الثانية لحكم خاص اذا كان صادر من محكمة أعلى مرتبة مثل [ المحكمة الادارية العليا — محكمة النقض ] — تطبيق هذه القاعدة لا يرتبط بما اذا كان الأمر يتعلق بدعوى او طعن — ورود نص خاص بهذه القاعدة في صدد التماس اعادة النظر لا تحول دون تطبيقها بالنسبة لدعوى البطلان

**الثانية عدم ورود نص خاص بها في صدد دعوى البطلان ما دام أن هذه القاعدة مقررة ولم يجر بها أصلا نص في القانون .**

**المحكمة :** ومن حيث أن طرق الطعن في الاحكام تنقسم الى نوعين طرق عادية وطرق غير عادية . فالمعارضة والاستئناف طريقان عاديان والتماس اعادة النظر والنقض طريقا طعن غير عاديين ولهذه التفرقة نتائج عملية منها ان القانون لم يحصر أسباب الطعن بطريق عادي فقد أجاز سلوكه أيا كان نوع العيب المنسوب الى الحكم فمن الجائز الطعن فيه بدعوى أن المحكمة قد أخطأت في استخلاص الوقائع أو في تقديرها وأخطأت في تطبيق القانون على الوقائع المستخلصة وطبقت قاعدة قانونية غير المتعين اعمالها أو لأن الاجراءات التي سبقت اصدار الحكم مشوبة بالبطلان أو لأن الحكم نفسه مشوب بالبطلان لعدم مراعاة الأوضاع التي نص عليها القانون عند النطق به أو عند تحريره أو ايداعه أما بالنسبة لطرق الطعن غير العادية فلا يجوز ولوجها الا لأسباب معينة حصرها القانون فاذا كان العيب المنسوب الى الحكم مما يندرج تحت سبب من أسباب الطعن في الحكم بطريق غير عادي فان من الجائز الطعن بهذا الطريق فالمشرع مثلا حدد أسباب معينة لجواز الطعن في الحكم بطريق التماس اعادة النظر فان لم يبنى الطاعن طعنه على سبب من هذه الأسباب رفض شكلا ولو كان الحكم مشوبا بعيوب أخرى .

ومن حيث ان دعوى البطلان الأصلية هي دعوى ترفع في حالات انعدام الحكم فاذا بلغ العيب المنسوب للحكم درجة الانعدام جاز اقامة هذه الدعوى اما اذا لم يبلغ هذه الدرجة فلا يجوز اقامتها اعتبارا لما للأحكام من حجية .

ومن حيث انه اذا اُجيز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية ، فان هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات يجب

أن يقف عند الحالات التى تنطوى على عيب جسيم وتمثل اهدارا للمعادلة  
يفقد فيها الحكم وظيفته .

ومن حيث ان دعوى البطلان الاصلية على النحو سالف الذكر وان  
كانت دعوى لها طبيعة خاصة توجه ضد أحكام نهائية لا يجوز المساس  
بحجيتها فانها تقترب بذلك من طرق الطعن غير العادية كالتماس اعادة  
النظر .

ومن حيث ان قانون المرافعات ينص فى المادة ٢٤٧ على ان « الحكم  
الذى يصدر برفض الالتماس أو الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى  
بعد قبوله لا يجوز الطعن فى أيهما بالالتماس » . والقاعدة التى اتى بها  
هذا النص من عدم جواز الطعن بالتماس اعادة النظر فى الحكم الذى  
سبق الطعن فيه بهذا الطريق هى قاعدة أساسية واجبة الاتباع على  
اطلاقها ولو لم يجر بها نص خاص فى القانون وتقوم على أساس جوهرى  
من قواعد المرافعات يهدف الى استقرار الاحكام ووضع حد للتقاضى .

ومن حيث انه وان كانت القاعدة سالفة الذكر ورد بها نص خاص  
بالنسبة لالتماس اعادة النظر فانها مهية للتطبيق بالنسبة لدعوى  
البطلان الاصلية ولو لم يجر بها نص خاص فى القانون بصدد هذه  
الدعوى فاذا قضى فى دعوى البطلان الاصلية فانه لا يجوز الطعن فى  
الحكم الصادر فى هذا الشأن من جديد لأن حواجى الاستقرار التى  
تقتضيها المصلحة العامة تقتضى وضع حد للتقاضى كما ان اباحة الطعن  
فى هذه الاحكام يؤدى الى تسلسل المنازعات بما يرتبه ذلك من ارهاق  
للقضاء بدعوى سبق له حسمها بأحكام نهائية ، فضلا عن اهدار الوقت  
والمال دون جدوى لانه يصعب نسبة البطلان للمرة الثانية لحكم ، خاصة  
اذا كان صادرا من محكمة تقف فى سلم ترتيب درجات التقاضى فى أعلى  
مرتبة ، كما هو الحال بالنسبة للمحكمة الادارية العليا ومحكمة النقض .

ومن حيث انه لا يغير مما سبق ما يمكن ان يثار من أن دعوى  
البطلان الاصلية ما هى الا دعوى وليست طريق طعن كالتماس اعادة



النظر وبالتالي لا يسرى في شأنها ما يسرى على التماس إعادة النظر ما يثار على النحو السابق لا يغير مما سبق لأن تطبيق القاعدة سالفة الذكر لا يرتبط بما إذا كان الأمر يتعلق بدعوى أو بطن وانما يقوم على أساس من استقرار الاحكام ووضع حد للتقاضى سواء تعلق الامر بدعوى أو بطن كما أن تطبيق هذه القاعدة جائزة سواء جرى بها نص خاص في القانون أو لم يجر • وعلى ذلك فانه وان ورد بهذه القاعدة نص خاص في صدد التماس إعادة النظر فانه لا يصول دون تطبيقها بالنسبة لدعوى البطلان الثانية عدم ورود نص خاص بها في صدد دعوى البطلان مادام ان هذه القاعدة مقررة ولو لم يجر بها أصلا نص في القانون •

ومن حيث انه لما سبق ، فان الدعوى الماثلة ، وهى دعوى بطلان ثانية ، تكون غير مقبولة •

(طن رقم ٢٥١٢ لسنة ٣٤ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٩٠)

### قاعدة رقم (٥٨٩)

المبدأ :

احكام المحكمة الادارية العليا لا تقبل الطعن فيها باى طريق من طرق الطعن شأنها في ذلك شأن الاحكام الصادرة من محكمة النقض — يجوز لأخصم أن يطلب الى محكمة النقض الغاء الحكم الصادر منها اذا قام بأحد أعضاء الهيئة التى أصدرته سبب من أسباب عدم الملائمة المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى — تسرى هذه الاجراءات اذا وقع بطلان في حكم المحكمة الادارية العليا لذات السبب — للمحكمة الادارية العليا سلطة الفصل في النزاع دون ثمة ما يدعو الى اعادته الى محكمة اول درجة الصادرة عنها الحكم •

**الحكمة :** ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا قد استقر قضاؤها أيضا على أنه ولئن كنت أحكم المحكمة الادارية العليا خاتمة المطاف فيما يعرض من نقضية على القضاء الادارى ومن ثم لا تقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن — شأنها في ذلك شأن الأحكام الصادرة من محكمة النقض — واذا كان الشارع قد أجاز للخصم أن يعّلب الى محكمة النقض الغاء الحكم الصادر منها اذا قام بأحد أعضاء الهيئة التى أصدرته سبب من أسباب عدم الصلاحية المذعوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات واعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى فان دئل هذه الوسيلة ينبغي اتاحتها للخصم اذا ما وقع البطلان في حكم المحكمة الادارية العليا لذات السبب وذلك لوحدة العلة التى تقوم على حكمة جوهرية هى توفير ضمانات أساسية لتطمين المقاضين وصون سمعة القضاء .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم واذا كان اثبات من الأوراق في الطعن المائل أن الطاعن سبق أن أقام الدعوى رقم ٥٦٨٩ لسنة ٣٧ ق أمام محكمة القضاء الادارى ( دائرة العقود الادارية والتعويضات ) وتحدد لنظرها أمام هذه الدائرة جلسة ١٩٨٣/٩/٢٥ . وتداول نظرها بعد ذلك أمامها على النحو المبين بمحاضر جلسات ، وبجلسة ١٩٨٤/١/٢٢ قررت الدائرة برئاسة السيد الأستاذ المستشار / ... عرض الدعوى على السيد الأستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة القضاء لاحتلتها الى دائرة أخرى لوجود مانع لدى الدائرة من الفصل فيها ، وبناء على ذلك أحيلت الدعوى الى دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الادارى وتداول نظرها أمامها الى أن قضت بجلسته ١٩٨٥/١/٢٠ بعدم جواز نظر الدعوى ( الدعويين المضمومتين رقمى ٥٢٨٩ لسنة ٣٧ ق و ١٢٤٨ لسنة ٣٨ ق ) لسبق الفصل فيها ، وذلك على النحو السلف بيانه تفصيلا .

ولما كان الثابت من الأوراق أن حكم محكمة القضاء الادارى سالف الذكر كان محل الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا المشار اليه آنفا . واذا

كان يبين أن الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٩٨٦/٢/٨ والطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ سالف الذكر أن السيد الأله تاذ المستشار / ٥٥٥ كان عضوا في دائرة منازعات الأفراد والعقود الادارية والتعويضات التي أصدرت ذلك الحكم ومن ثم يكون قد قام بالسيد الأستاذ المستشار / ٥٥٥ سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق عليا لسبق تنحيه عن نذر الدعوى رقم ٥٢٨٩ لسنة ٣٧ قضاء ادارى محل الطعن المذكور .

ومن حيث أنه ولئن كانت أسباب عدم الصلاحية سواء نتيجة ظروف عدم الصلاحية الدتمة أو نتيجة ظروف عدم الصلاحية التقديرية ، والمنصوص عليها سواء في قانون السلطة القضائية أو قانون المرافعات كلها تعتبر أسبابا شخصية لا تتجاوز شخص القاضي الذي قام به سبب عدم الصلاحية ، ولا يمتد الى أعضاء المحكمة الآخرين — فكل أسباب عدم الصلاحية شخصية الا أن الثابت أن دائرة العقود الادارية والتعويضات بمحكمة القضاء الادارى برئاسة السيد الأستاذ المستشار ٥٥٥ قررت بجلستها المنعقدة في ١٩٨٤/١/٢٢ وجود مانع لدى الدائرة من الفصل في الدعوى . الا أنها لم تسبب قرارها هذا ، فقد خلا محضر الجلسة من أية إشارة الى المانع الذي قام لدى هذه الدائرة وحال بينها وبين صلاحيتها للفصل في تلك الدعوى ، كما لم يتضمن محضر الجلسة أيضا أسماء أى من السادة أعضاء الدائرة الذين قام بهم سبب عدم الصلاحية ومن ثم فإن المانع الذي قام لدى الدائرة يشمل والحالة هذه جميع السادة المستشارين الأعضاء بها .

ومن حيث أنه ترتبنا على ما تقدم فانه يكون قد قام في أحد السادة المستشارين الذين شاركوا في الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣١ ق وهو السيد الأستاذ المستشار ٥٥٥٥٥٥ سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في ذلك الطعن الأمر الذي يتعين معه إقضاء بطلان ذلك الحكم .

( طعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٩٠/٤/٣ )

## قاعدة رقم (٥٩٠)

### المبدأ :

لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأى طريق من طرق الطعن باعتبارها أعلى محكمة طعن في القضاء الإدارى فلا يجوز أن يعقب عليها — لا يقبل طعن منها إلا إذا انتفت عن أحكامها صفة الأحكام القضائية — إذا اقتصر الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا على مناقشة الأدلة التى استند اليها الحكم وعلى موضوع الطعن من حيث تأويل القانون وتطبيقه وليست مما يعتبر عيبا جسيما أو قام الطعن على مسائل موضوعية تندرج كلها تحت الخطأ في تفسير القانون وتأويله أو متى صدر الحكم على خلاف حكم آخر حائز لقوة الأمر المقتضى به — ان هذه الأسباب لا تمثل اهدار للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تعريه بأى عيب ينحدر به الى درجة الانعدام كما يجعل الطعن فيه بعد ذلك غير مقبول .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الطعن بالإعلان على حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٣٠ ق الصادر بجلسة ٣٠/٣/١٩٨٦ فالأصل السائد أنه لا يجوز الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا بأى طريق من طرق الطعن باعتبارها أعلى محكمة طعن في القضاء الإدارى فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن منها إلا إذا انتفت عن أحكامها صفة الأحكام القضائية كأن يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أى أن يعيب الحكم بعيب جسيم يهدل اهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته أما إذا اقتصر الطعن في أحكام المحكمة الإدارية العليا على مناقشة الأدلة التى استند اليها الحكم وعلى موضوع الطعن من حيث تأويل القانون وتطبيقه وليست مما يعتبر عيبا جسيما أو قام الطعن على مسائل موضوعية تندرج كلها

تحت الخطأ في تفسير القانون وتأويله أو متى صدر الحكم على خلاف حكم آخر حائز لقوة الأمر المقضى به فإن هذه الأسباب لا تمثل أهدار للمدالة يفقد معها الحكم وظيفته وبالتالي لا تمسه بأى عيب ينحدر به الى درجة الانعدام مما يجعل الطعن فيه بعد ذلك غير مقبول .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطعنين المائلين قائمين على حجة أساسية هي قول الطاعن أنه قدم للمحكمة الادارية العليا الأدلة الرسمية الدامغة على أنه أقدم من آخر المدعين الى درجة مدير عام في تاريخ صدور قرار الترقية رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨١ وأن جهة الادارة لم تقدم أى دليل يدحض ذلك فإن ذلك القول لا يعدو أن يكون مجادلة معادة حول الأدلة التي طرحها أطراف الخصومة على المحكمة وأنها فصلت فيها برأى لم يمتد بأدلة الطاعن ومن ثم لا يعتبر مسلك المحكمة منطويا على عيب جسيم أو أهدار للمدالة ولا ينحدر بالحكم الى درجة الانعدام ومن ثم لا يكون هناك وجه للطاعن بالبطلان بدعوى البطلان الأصلية على حكم المحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ٣٠/٣/١٩٨٦ في الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٣٠ قضائية ويتمين الحكم برفض الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٢ قضائية والزام الطاعن المصروفات .

( طعن رقم ١٩٨٣ و ١٩٨٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٩٢ )

ثانياً — اختصاص المحكمة الإدارية العليا  
بدعوى البطلان المرفوعة ضد حكم صادر منها

قاعدة رقم ( ٥٩١ )

المبدأ :

تختص المحكمة الإدارية العليا بالفعل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابها عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية — إذا كان المشرع قد أجاز استثناء الطعن بدعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهازية فإن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات يجب أن يقف عند الحالات التي تتطوى على عيب جسيم يمثل إهدار العدالة يفقد معها الحكم وظيفته — لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية إلا إذا انتفت عنها مفعة الأحكام القضائية كان يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية .

المحكمة : ومن حيث أن الطعن المائل ينصب على الحكم ببطلان حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في الطعن رقم ١٢٦٠ لسنة ٢٩ ق المقام من طاعن طعنا على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري ( دائرة الجزاءات ) بجلسة ٢/٢/١٩٨٣ في الدعوى رقم ٢٧٤ لسنة ٣٥ هـ .

ومن حيث أن المستقر في قضاء هذه المحكمة أنها تختص بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما شابها عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية وأنه إذا أجاز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهازية فإن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يجب أن يقف عند الحالات التي تتطوى على عيب جسيم

وتمثل اهدار العدالة يفقد فيها الحكم وزليفته وأنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا الا اذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية كأن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى أو أن يقترن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية واذ كان ما أخذه الطاعن على قضاء الحكم قد اقتصر على اجتهاد ذلك القضاء في تأويل القانون وتطبيقه وليس في عدم رد الحكم على بعض من وجوه دفاع الطاعن غير الجوهرية ما لا يعتبر عيبا جسيما يصم الحكم بالبطلان الأصلي ولا يكون مما يجيز التعرض للحكم المطعون فيه ويكون الطعن لا سند له من القانون ويتمين رفضه .

( طعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩٢ )

#### البدا :

تختص المحكمة الادارية العليا بدعوى البطلان الأصلية المرفوعة ضد حكم صادر منها باعتبارها قمة محاكم مجلس الدولة — لا وجه للأول بصور حكم من هذه المحكمة في غير خصومة للدعاء ببطلانه متى ثبت أن الحاضر عن الخصم طلب الاستمرار في نظر الطعن ونظيرته المحكمة في حدود ولايتها .

**المحكمة :** ومن حيث أنه طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم مجلس الدولة فإنه يطعن في أحكام المحكم التأديبية أو محكمة القضاء الادارى أمام المحكمة الادارية العليا اذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في هذا الحكم ولم يتضمن القرار بقانون المذكور تنظيما لرفع دعوى البطلان الأصلية في أحكام المحكمة الادارية العليا ذاتها اذا ما صدرت هذه الأحكام فاقدة لأركانها الجوهرية بحيث يمتورها بالبطلان — كما أنه في الوقت الذي عني فيه

المشرع بالنص في المادة ( ٥١ ) على جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والمحكم التأديبية بالتماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية بحسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم وذلك في المادة ( ٥١ ) منه ثم عالج بنص المادة ( ٥٤ ) مكررا المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بواسطة الدائرة المختارة من الجمعية العمومية للمحكمة الإدارية العليا حسم أمر تعارض في الأحكام الصادرة من دوائر المحكمة الإدارية العليا وكذلك تعارض المبادئ الصادرة من دائرة واحدة منها فإنه لم ينص المشرع على الطعن بالبطالان في أحكام تلك المحكمة لو توفر العيب الجسيم المؤدى لذلك البطلان وقد عني المشرع في ذات الوقت بالنص على أن حكم دائرة فحص الطعون الذي يصدر باجماع الآراء يرفض الطعن في الأحوال الذي حددها نص المادة ( ٤٦ ) لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن كما عني بالنص على الأحكام والقواعد التي تسرى في شأن رد مستشاري المحكمة الإدارية العليا في المادة ( ٥٣ ) •

ومن حيث أنه اذا نص هذا القرار بقانون في المادة ( ٣ ) منه على أن تطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد بشأنه نص وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالحكم القضائي •

ومن حيث أنه رغم نهائية أحكام المحكمة الإدارية العليا وعدم جواز الطعن عليها أمام أية محكمة أخرى فإن تلك الأحكام يتعين أن تتوفر لها وصف الأحكام القضائية وأن لا ينزل وينحدر الأمر بها الى فقدانها الأركان الأساسية لصحة وعدم بطلان الأحكام ومنها على سبيل المثال الحالات التي نص المشرع في قانون تنظيم مجلس الدولة أو في قانون المرافعات النص للصريح على بطلان الحكم في حالة توفرها وفي هذه الأحوال فإنه لا سبيل لاقرار العدالة وازالة الحكم الباطل من



الوجود القضائي والقانوني إلا باللجوء إلى القضاء إعمالاً لمسيادة القانون وتحقيقاً للمدالة يؤكد حقيقة ذلك أن المشرع قد نص في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات على أنه إذا وقع البطلان المنصوص عليه في المادة ١٤٦ من ذلك القانون والذي قضى المشرع ببطلان غلط القاضى أو الغاء صراحة وفي كل الأحوال ولو باتفاق الخصوم في الفقرة الأولى من المادة ( ١٤٧ ) وكان الحكم الباطل صادراً من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم الباطل وإعادة نظر الطعن أمام محكمة أخرى ومن ثم فأنه في حالة وقوع بطلان في الإجراءات أو الأحكام يؤدي إلى بطلان أحكام المحكمة الإدارية العليا فإنها باعتبارها قمة محاكم مجلس الدولة ومحكمة الطعن والرقابة العليا لتلك المحاكم بأنواعها المختلفة ويتمتع إقامة الطعن بالبطلان أمام ذات المحكمة وطب الغاء الحكم الباطل على ذلك وتفصل فيه هيئة أخرى غير من صدر عنها الحكم الباطل .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن هذه المحكمة تختص بالفصل في دعاوى البطلان الأصلية لأي حكم صادر منها إذا ما شاب عيب جسيم في الإجراءات أو في ذات الحكم يوجب بطلانه ويبرر إقامة دعوى بطلان أصلية ، وذلك إذا شاب الحكم عيب منصوص عليه في قانون مجلس الدولة أو قانون المرافعات المدنية يرتب المشرع على توافره بطلان الحكم بالنص الصريح كما في المواد ( ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧/٢ ) من قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا إذا انتفت عنها صفة الأحكام القضائية ، وهو ما ينزل بالحكم إلى مرتبة العدم والذي يتحقق بتخلف أحد الأركان الأساسية لوجود المحكمة ولولايتها أو أحد الأركان الجوهرية للحكم القضائي ومن ذلك أن يصدر حكم من أفراد ليس لهم ولاية القضاء أو غير صالحين لنظر الدعوى أو من تشكيل غير مكتمل أو إذا صدر الحكم دون انعقاد الخصومة وقيام منازعة ولو اتخذ شكل الأحكام ( المواد ١٤٦ ، ١٤٧ مرافعات ) .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه أثبتته نظر الطعن رقم ٢٩١٢

لسنة ٢٩ القضائية وبجلسة ١٢/١٢/١٩٨٤ وأمام دائرة فحص الطعون قرر وكيل الطاعة أنها أعيدت الى العمل واستلمت العمل الا أنها لم تتسلم أجرها عن مدة الايقاف وتأجل نظر الطعن لجلسة ١٣/٢/١٩٨٥ لتردد الجهة الادارية المطعون ضدها ، وبذلك الجلسة حضر الأستاذ ... عن الجهة الادارية وأقر بأن الجهة الادارية قامت بسحب القرار المطعون فيه وتطلب اعتبار الخصومة منتهية في الطعن وقدم حافظة مستندات بذات التاريخ تضمنت صورة لمستند وحيد صادر عن مديرية التربية والتعليم في ٢١/١٠/١٩٨٤ ومذيل بتبليغ لناظر مدرسة التجارة الثانوية بنات في ٢١/١٠/١٩٨٤ .

ومن حيث أنه بجلسة ١٣/٤/١٩٨٥ أمام المحكمة الادارية العليا قرر الحاضر مع الطاعة أنه يطلب إلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء القرار المطعون فيه ومع ما يترتب على ذلك من آثار وأن قيام الجهة الادارية بإعادة الطاعة الى العمل لا يعنى اجابة طلباتها لأن ذلك لم يتضمن إلغاء القرار المطعون فيه والآثار المترتبة عليه ، وهو ما قررت معه المحكمة اصدار الحكم في الطعن بجلسة ٤/٥/١٩٨٥ والذي صدر برفض الطعن موضوعا وفقا لما سلف من بيان .

ومن حيث أن مبنى دعوى البطلان الأصلية صدور حكم المحكمة الادارية العليا في غير خصومة لا يسانده أساس من الواقع والقانون ، ذلك أن المحكمة ملتزمة في قضائها بتصفية كل نزاع يقوم على أى عنصر من عناصر الدعوى أو الطعن ، وأنه وان كانت الجهة الادارية قد قررت إعادة الطاعة الى العمل ، فان الحاضر مع الطاعة طلب الاستمرار في نظر الطعن بطلب إلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء القرار المطعون فيه ولما كانت المحكمة ملتزمة في قضائها ببحث ما يطلبه الخصوم طالما كان داخلا في إطار ولايتها ، فان القول بانتهاء الخصومة بناء على ما قررتة الجهة الادارية المطعون ضدها لا يكون له سند ، ويحضره طلب الطاعة بالاستمرار في نظر الطعن بغية إلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء كل

آثار القرار الصادر بانتهاء خدمتها مما تكون معه الخصومة قائمة ومستمرة أمام المحكمة الإدارية العليا التي تلتزم بتحقيق الطعون في الطعن وإصدار حكمها بحسم النزاع بما يتفق مع صحيح الواقع والقانون .

( طعن رقم ٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٨٩/٥/٢٠ )

### قاعدة رقم (٥٩٣)

#### المبدأ :

اختصاص المحكمة الإدارية العليا في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية — استثناء الطعن بدعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية في غير الحالات التي نص عليها المشرع — كما نص على أن الطعن يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل إهدارا للمدالة ويفقد فيها الحكم وظيفته وتتقضى عنه صفة الأحكام القضائية كان يصدر الحكم من تشكيل غير مكتمل — أساس ذلك — المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ .

**المحكمة :** ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنها تختص بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر عنها إذا شابه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية ، وأنه إذا اعتبر استثناء الطعن بدعوى البطلان الأصلية الصادرة بصفة انتهائية ، فإن هذا الاستثناء في غير الحالات التي نص عليها المشرع ، كما نص في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٣/١٩٦٨ يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم ، وتمثل إهدارا للمدالة ويفقد فيها الحكم وظيفته وتتقضى عنه صفة الأحكام القضائية ومن ذلك أن يصدر الحكم من تشكيل غير مكتمل أما إذا كان ما يأخذه الطاعن على الحكم لا يعتبر عيبا جسيما

يُصمّ الحكم بالبطلان الأصلي فإنه لا يجوز التعرض للحكم المطعون فيه ويكون الطعن في هذه الحالة ، لا منبذ له من القانون ، ويتمين رفضه .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإنه لما كان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لبطلان محضرى جلستى ٢٥/١٢/١٩٨٣ و ٢٩/١/١٩٨٤ لعدم توقيعهما من السيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحكمة الادارية العليا ( الدائرة الثانية ) الخاصة بالطعنين رقمى ١٨٥٨ و ٢١٧٣ لسنة ٢٧ قضائية الصادر فيهما الحكم المطعون فيه أن المحكمة قررت بجلسته ٢٥/١٢/١٩٨٣ حجز الطعنين للحكم بجلسته ٢٩/١/١٩٨٤ وصرحت بمذكرات لن يشاء خلال أسبوعين ثم قررت بجلسته ٢٩/١/١٩٨٤ مد أجل النطق بالحكم لجلسة ٢٦/٢/١٩٨٤ ، لاتمام المداولة وبها قررت اعادة الطعنين للمرافعة لجلسة ١٥/٤/١٩٨٤ لمناقشة الخصوم وفيها قررت حجز الطعنين للحكم بجلسته ٢٩/٤/١٩٨٤ ، حيث صدر الحكم المطعون فيه والبين أن جميع محاضر الجلسات قد حررت ووقعت من كاتب الجلسة كما وقعها السيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة فيما عدا محضرى جلستى ٢٥/١٢/١٩٨٣ و ٢٩/١/١٩٨٤ غير أن عدم توقيعيه لهذين المحضرين لا يترتب عليه بطلان الحكم ذلك لأنه ولئن كانت المادة (٢٥) من قانون المرافعات أوجبت أن يضرر مع القاضي في جميع الجلسات وفي جميع اجراءات الاثبات كاتب يحضر المحضر ويوقعه مع القاضي والا كان العمل باطلا ، الا أن الواضح من هذا النص أنه لم يقرر البطلان لعدم توقيع رئيس الدائرة على محضر الجلسة هذا الى أن الطاعن لم يبين مصلحته في وجه التمسك ببطلان محضرى الجلسة المذكورين ومن ثم فإن الوجه الأول من وجهي التمسك على الحكم بالبطلان يكون على غير أساس ، ويتمين الالتفات عنه .

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني للتمسك على الحكم بالبطلان فإن الأصل أن الاجراءات قد روعيت وعلى من يدعى على خلاف ذلك أن يقيم الدليل ، فمن ثم ولما كان البين من مستودة الحكم المطعون فيها

أنها تحمل ثلاثة توقيعات جهة الميناء ، وتوقيعا رابعا جهة اليسار وبين هذه التوقيعات يوجد فراغ به أثر لتوقيع بدا محوه ، وأن التوقيع الذى محى من مسودة الحكم تم محوه كذلك من ورقة الرول الخاصة بالسيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة ، واذ لم يقدم الطاعن ما يثبت أن محو توقيع السيد الأستاذ المستشار العضو الخامس بالدائرة التى أصدرت الحكم المطعون فيه كان سابقا على صدور الحكم فان نعى الطاعن على الحكم بالبطلان لهذا السبب ، يكرن غير قائم كذلك على سند من القانون حريا بالرفض .

ومن حيث أن من أصابه الخسران فى الدعوى يلزم بالمصروفات عملا بالمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات .

( طعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٩٣/٥/٢٢ )

## الفرع العاشر

### دائرة فحص الطعون

قاعدة رقم ( ٥٩٤ )

#### المبدأ :

ليس ثمة ما يمنع في القانون من أن يشترك أعضاء دائرة فحص الطعون في إصدار قرار الاحالة طبقا للمادة ٤٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ثم الجلوس بالدائرة الخماسية التي تنظر موضوع الطعن والفصل فيه .

**المحكمة :** نصت المادة ٧٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه يجوز أن يكون من بين أعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في اصدار قرار الاحالة ، وطبقا لهذا النص جرى قضاء المحكمة الادارية العليا على أن القرار الصادر من دائرة فحص الطعون باحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا لا ينفذ بل ينقله تلقائيا برمته من الدائرة الثلاثية الى الدائرة الخماسية لتواصل نظر المنازعات التي بدأت مرحلتها الاولى أمام الدائرة الثلاثية ، وأن اجراءات نظر المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة في درجة واحدة من درجات التقاضي ومن ثم فان الآثار المترتبة على ذلك أن القرار الصادر من دائرة فحص الطعون باحالة الطعن الى الدائرة الخماسية لا يمنع من اشترك في اصداره من المستشارين من الاشترك في الدائرة الخماسية بالمحكمة الادارية العليا وأن عبارة من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون في اصدار القرار الخاص بالاحالة تشمل كل أعضاء هذه الدائرة بما فيها رئيسها .

( طعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ )

## قاعدة رقم (٥٩٥)

### المبدأ :

ينبثق من تشكيل دائرة فحص الطعون واختصاصها أنها محكمة ذات تشكيل خاص وولاية قضائية متميزة تختلف عن تشكيل وولاية المحكمة الإدارية العليا بدواتها الموضوعية — وصف المشرع ما يصدر عن دائرة فحص الطعون بأنه قرار ( وذلك فيما يتعلق بقرارات الاحالة الى المحكمة الادارية العليا ) — يعتبر هذا القرار قرار قضائي ولائي — وصف المشرع ما تقضى به المحكمة من رفض الطعن باجماع آراء أعضاء الدائرة بأنه حكم — يعتبر هذا الرفض حكما قضائيا صادرا من دائرة فحص الطعون ويخضع بالتالى لكل ما تخضع له احكام مجلس الدولة من قواعد واجراءات — أثر ذلك : اختصاص دائرة فحص الطعون بنظر دعوى البطلان الاصلية الخاصة بما يصدر عنها من احكام مثلها في ذلك مثل أى محكمة قضائية أخرى .

**المحكمة :** ومن حيث انه يتعين بادية ذى بدء تحديد ما اذا كانت دعوى البطلان الاصلية للحكم الصادر برفض طعون الطاعنين تختص به هذه المحكمة .

ومن حيث أن المشرع قد نظم تشكيل واختصاص دائرة فحص الطعون ، فأورد في المادة ( ٤٦ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة اختصاص هذه الدائرة بنظر الطعن الذى يقدم للمحكمة الادارية العليا بعد سماع ايضاحات مفوض الدولة وذوى الشأن ، واذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا ، اما لان الطعن مرجح القبول أو لان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قرارا باحالته اليها ، أما اذا رأت — باجماع الآراء — أنه غير مقبولا شكلا أو باطل أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه .

وقد قضى المشرع بالفقرة الثانية من المادة (٤٦) سالفه الذكر بأن  
يكتفى بنص منطوق القرار أو الحكم بمحضر الجلسة وتبين المحكمة في  
المحضر بإيجاز وجهة النظر إذا كان الحكم صادر بالرفض ولا يجوز  
الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

ومن حيث أن المشرع قد نص على أن تشكل دائرة فحص الطعون  
من ثلاثة مستشارين ( المادة الرابعة ) من قانون مجلس الدولة ، وهو  
ما يتضح معه من تشكيل هذه الدائرة واختصاصاتها أنها محكمة ذات  
تشكيل خاص وولاية قضائية خاصة مميزة تختلف عن تشكيل وولاية  
المحكمة الإدارية العليا بدوائرها الموضوعية وقد وصف المشرع صراحة  
ما يصدر عن دائرة فحص الطعون بأنه قرار فيما يتعلق بما تقرر إحالته  
الى المحكمة الإدارية العليا ومن ثم فهو بالنص قرار قضائى ولائى من  
هذه الدائرة بينما وصف ما تقضى به من رفض للطعن بالاجماع لأراء  
أعضائها بأنه حكم ومن ثم فإن هذا الرفض يكون حكما قضائيا صادرا  
من دائرة فحص الطعون بتشكيلها الخاص ويخضع هذا الحكم بالتالى  
لكل ما تخضع له أحكام مجلس الدولة من قواعد واجراءات وكذلك لما  
ورد في قانون المرافعات بالأحالة الصريحة المنصوص عليها في المادة (٣)  
من القرار بقانون بتنظيم مجلس الدولة وفيما لم يرد فيه نص في هذا  
التنظيم .

ومن حيث أنه ما دام أن دائرة فحص الطعون تعتبر محكمة ذات  
ولاية محددة تتعلق بالحكم برفض ما يعرض عليها من طعون فإنها من ثم  
وفي حدود ما تقضى فيه بحكم قضائى تختص بنظر دعوى البطلان  
الاصولية الخاصة بما صدر عنها من أحكام مثلها في ذلك مثل أى محكمة  
قضائية أخرى ، يؤكد سلامة هذا التفسير أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة  
على أن دائرة فحص الطعون هى المختصة بنظر التماس إعادة النظر في  
الحكم الصادر منها باعتبارها محكمة محددة الولاية اعمالا لقانون مجالس  
الدولة وقانون المرافعات المدنية والتجارية .



ومن حيث أنه كما سبق القول فإن الطعن المائل في حقيقته دعوى بطلان أصلية ، تركز على بطلان الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون على أساس تغير تشكيل هيئة الحكم بعد حجز الطعن أمام تلك الدائرة للحكم فيه .

وحيث أن المادة ( ٦٧ ) من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن الاختصاص بنظر دعوى البطلان الأصلية المائلة يكون للمحكمة التي أصدرته وإذا لم يصدر الحكم المطعون فيه من هذه المحكمة فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

ومن حيث أنه وفقا لحكم المادة ( ١١٠ ) من قانون المرافعات فإنه إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها أن تأمر بإجالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة .

ومن حيث أن هذا الحكم غير منه للخصومة ، لذلك يرجى البت في المصروفات اعمالا للمادة ( ١٨٤ ) من قانون المرافعات .

( طعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٩٦ )

المبدأ :

الاحكام الصادرة برفض الطعون من دائرة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا هي احكام انتهائية لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن — استثناء من ذلك الطعن في الاحكام الانتهائية بدعوى البطلان الأصلية .

**المحكمة :** من حيث ان التكليف القانونى للطعن المائل انه من قبيل دعاوى البطلان الاصلية فيطلب الطاعن الحكم ببطلان الحكم المطعون فيه الصادر فى الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٣٢ قى من دائرة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا والقاضى باجماع الآراء برفض طعنه على قرار مجلس تأديب أعضاء النيابة الادارية الذى قضى بعزل الطاعن من وظيفته .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص فى البند ( ثالثا ) من الفصل الثالث من الباب الاول على الاجراءات التى تتبع أمام المحكمة الادارية العليا فنص فى المادة ٤٤ من هذا القانون على أنه « يقم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع من محام من المقبولين أمامها » ونص فى المادة ٤٦ من هذا القانون على أنه « تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة وذوى الشأن ان رأى رئيس الدائرة وجها لذلك واذا رأت دائرة فحص الطعون ان الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا اما لأن الطعن مرجح القبول أو لان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدا قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره أصدرت قرارها باحالته اليها اما اذا رأت — باجماع الآراء أنه غير مقبول شكلا أو باطل أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه ويكتفى بذكر القرار أو الحكم بمحضر الجلسة وتبين المحكمة فى المحضر بايجاز وجهة النظر اذا كان الحكم صادرا بالرفض ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن » .

ومن حيث ان الاحكام الصادرة برفض الطعون من دائرة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا هى أحكام انتهائية لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن اعمالا لصريح نص المادة ٤٦ من قانون مجلس الدولة .

وحيث أنه من المقرر انه لا يجوز الطعن في الاحكام الانتهائية كالاحكام الصادرة من دائرة فحص الطعون المشار اليها بأى طريق من طرق الطعن وأجيز استثناء الطعن في الاحكام الانتهائية بدعوى البطلان الاصلية الا أن هذه الوسيلة الاستثنائية تقف عند حد الحالات التى بنطوى فيها الحكم على عيب جسيم يمثل اهدارا للعدالة يفقد معها الحكم وظيفته بفقدانه أحد أركانه الاساسية أو اقترن الحكم بعيب جسيم آخر ينحدر به الى درجة الانعدام لعدم انعقاد الخصومة أصلا بين أطراف الدعوى وعلى ذلك فان اطار الطعن المائل يتعلق بما اذا كان الحكم النهائى المطعون فيه مشوب بعيب جسيم من قبيل العيوب السالفة التى تؤدى الى بطلانه من عدمه .

(طعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٧/٢١)

## الفروع الحادى عشر

الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرر  
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن  
مجلس الدولة ( مضافة بالقانون رقم ١٣٦  
لسنة ١٩٨٤ )

قاعدة رقم (٥٩٧)

المبدأ :

نطاق حجية الأحكام الصادرة من الدائرة الخاصة المشكلة طبقاً  
للمادة ٥٤ مكرراً من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ ( اصلاح زراعى ) ( المحكمة  
الادارية العليا ) .

الأحكام التى تصدر من الدائرة الخاصة المشار إليها لا تسرى بأثر  
رجعى — مؤدى ذلك : أن ما قضت به هذه الدائرة من أن الحظر المقرر  
في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يسرى على الاراضى الخاضعة فعلاً  
لضريبة الاطيان حتى ولو لم تكن مستغلة فعلاً في الزراعة — هذا القضاء  
وان وضع حدا لاختلاف الراى السابق على صدوره في ١٥/١٢/١٩٨٥  
الا انه لا يسرى بأثر رجعى حتى لا يمس الاحكام القضائية النهائية  
التي استقرت بها المراكز القانونية للأطراف المعنية خاصة في مجال حقوق  
الملكية العقارية .

الحكمة : ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن  
مسئولية الادارة عن القرارات الادارية الصادرة منها تقوم على وجود  
خطأ من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أى يشوبه عيب أو أكثر من  
الميوب المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وأن يحق بصاحب  
الشأن ضرر من هذا الخطأ وأن تقوم علاقة السببية بين الخطأ والضرر ،

ومن ثم فإن تخلف ركن أو أكثر من هذه الأركان تخلفت المسؤولية الادارية في جانب الإدارة .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي سبق لها إصدار قرار بالاستيلاء على الأرض محل النزاع على فهم من الواقع والقانون بأنها أرض زراعية في حكم القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ إلا أن المحكمة طعنت في هذا القرار أمام الجهات القضائية المختصة وانتهى الأمر بحكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٠ ق بجلسة ١٩٧٨/٢/٢١ بإلغاء لقرار المطعون فيه وباستبعاد الأرض محل النزاع من الاستيلاء بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وما يترتب على ذلك من آثار ، واحتراما لحجية هذا الحكم فإن ركن الخطأ قد ثبت في جانب الجهة الادارية التي أصدرته كتطبيق خاطيء من جانبها لاحكام القانون وليس مردد الى عمل تشريعي أو قضائي كما ذهب طعني الهيئة ، كما أن هذه الحجية لا تتزعزع بما ذهبت اليه الدائرة الخاصة المشكلة بالمحكمة الادارية العليا المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ من أن الحظر المقرر في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يسرى على الأرض الخاضعة فعلا لضريبة الاطيان حتى ولو لم تكن مستغلة فعلا في الزراعة ، ذلك أن هذا الحكم وإن وضع حدا لاختلاف الرأي السابق عليه ( ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ ) إلا أنه لا يسرى بأثر رجعي يمس الاحكام القضائية النهائية التي استقرت بها المراكز القانونية للأطراف المعنية خاصة في مجال حقوق الملكية العقارية .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بركن الضرر المترتب على القرار الإداري غير المشروع فإنه لا يقوم على الافتراض والتسليم بمجرد إلغاء القرار المشوب بمخالفة موضوعية للقانون ، وإنما يتعين على من يدعيه إثباته بكافة طرق الإثبات وباعتبار أن التعويض عن الضرر يشمل ما لحق المدعي من خسارة وما فاتته من كسب وأن يكون هذا نتيجة طبيعية للقرار

المعيب ، وإذا كان الثابت من وقائع النزاع المائل أن عريضة دعوى المطالبة بتعويض المدعية . . . . . بمبلغ أربعين ألف جنيه قد جاءت خالية من بيان عناصر الضرر المادى الذى تدعيه كما أن عقد الايجار المقدم من المدعية كان بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ أى فى تاريخ لاحق على فترة الاستيلاء التى انتهت بتنفيذ الحكم الصادر فى ٢١/٢/١٩٧٨ ولا دلالة له فى اثبات الضرر أو مقداره خلال تلك الفترة كما لم يثبت أن الأرض كانت مستغلة استغلالا مجزيا كأرض فضاء عند حدوث واقعة الاستيلاء أو أثناء ذلك من جانب الإصلاح الزراعى أو أنه حصل على ريع يجاوز ما تكبده من نفقات ومصروفات كانت لازمة لحفظ الأرض وحراستها وإدارتها قبل أعادتها للمالكة كأرض فضاء غير مستغلة فعلا فى الزراعة رغم ربطها بضريبة الاطيان الزراعية وهو المفاط الذى استند اليه الحكم الصادر فى ٢١/٢/١٩٧٨ بالغاء قرار الاستيلاء ونفى كل شبهة عنها أو جدل فى شأن طبيعتها وأنها أرض فضاء معدة للبناء داخل كردون امبابة مما يترتب عليه حتما زيادة كبيرة فى سعرها تفوق السعر الذى كانت عليه عند الاستيلاء - كأرض زراعية ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى بتعويض المدعية بمبلغ خمسة آلاف جنيه عن أضرار لم يثبت ولم يقم عليها دليل يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه الحكم بالغاءه وبرفض الدعوى مع الزام المدعية بالمصروفات عن درجتى التقاضى عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات .

( الطعن رقم ١٨٨٥ ، ١٩٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٨/١/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم (٥٩٨)

المبدأ :

المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة مضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ تجيز للدائرة النصوص

عليها فيها أن تقتصر في حكمها الذي تصدره بعد اتصالها بالطعن على البت في المسألة القانونية التي كانت محلا لتناقض الاحكام أو اقرار مبدأ قانوني على خلاف أحكام سابقة ثم تحيل الطعن بعد ذلك الى دائرة المحكمة الادارية العليا المختصة لتفصل في موضوعه — لا يحول نص هذه المادة المشار اليها بين هذه الهيئة والفصل في الطعن الذي اتصلت به بقرار الاحالة بحكم منه للنزاع دون الوقوف عند القضاء بالمبدأ القانوني الذي يطبق على هذا النزاع — ما دام أن الطعن قد استنقمت عناصره وكان صالحا للفصل فيه — اجيز استثناء الطعن بدعوى بطلان اصلية في الاحكام الصادرة بصفة انتهائية — هذا الاستثناء يجب أن يقف عند الحالات التي تتطوى على عيب جسيم وتمثل اهدارا للعدالة يفقد فيها الحكم وظيفته .

**المحكمة :** ومن حيث أن المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة مضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه اذا تبين لاحدى دوائر المحكمة الادارية العليا عند نظر أحد الطعون أنه صدرت منها أو من إحدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت المدول عن مبدأ قانوني قررته أحكام سابقة صادرة من المحكمة الادارية العليا ، تعين عليها احالة الطعن الى هيئة تشكلها الجمعية العامة لتلك المحكمة في كل عام قضائي من أحد عشر مستشارا برئاسة المحكمة أو الاقدم فالأقدم من نوابه . ويجب على سكرتارية المحكمة أن تعرض ملف الدعوى خلال ثلاثة أيام من صدور قرار الاحالة على رئيس المحكمة ليعين تاريخ الجلسة التي مستتظر فيها الدعوى ويعلن الخصوم بهذا التاريخ قبل حلوله بأربعة عشر يوما على الأقل . وتصدر الهيئة المذكورة أحكامها بأغلبية سبعة أعضاء على الأقل .

ومن حيث أن هذا النص كما يجيز للدائرة المنصوص عليها فيه أن تقتصر في حكمها الذي تصدره بعد اتصالها بالطعن على البت في المسألة القانونية التي كانت محلا لتناقض الاحكام أو اقرار مبدأ قانوني على

خلاف أحكام سابقة ثم تحويل الطعن بعد ذلك الى دائرة المحكمة الادارية العليا المختصة لتفصل في موضوعه وفقا للمبدأ الذى أرسته بحكمها وذلك على النحو الذى اضطرر عليه قضاء هذه الدائرة ، فان هذا النص أيضا لا يحول بين هذه الهيئة والفصل فى الطعن الذى اتصلت به بقرار الاحالة بحكم منه للنزاع دون الوقوف عند القضاء بالمبدأ القانونى الذى يطبق على هذا النزاع ، ما دام أن الطعن قد استقامت عناصره وكان صالحا للفصل فيه على نحو ما هو ثابت بالنسبة للطعن المعروض .

ومن حيث أنه اذا اجيز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية فى الاحكام الصادرة بصفة انتهائية فان هذا الاستثناء — فى غير الحالات التى نص عليها المشرع كما فعل فى المادة ١٤٧ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ — يجب أن يقف عند الحالات التى تتطوى على عيب جسيم وتمثل إهدارا للمدالة يفقد فيها الحكم وظيفته .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا فيما وسد لها من اختصاص ، وهى القوامة على انزال حكم القانون وارساء مبادئه وقواعده بما لامعقب عليها فى ذلك ، وبما لا سبيل معه الى نسبة الخطأ الجسيم اليها الذى يهوى بقضائها الى درك البطلان الا أن يكون هذا الخطأ بينا غير مستور ، وبمرة غلط فاضح ينبىء فى وضوح عن ذاته اذ الاصل فيما تستظهره المحكمة الادارية العليا من حكم القانون ، أن يكون هو صحيح الراى فى هذا الحكم بما لامعقب عليها فيه — بحسبانها تستوى على القمة فى مدارج التنظيم القضائى لمجلس الدولة ، والخطأ فى هذه الحالة أن لم يكن بينا فى ذلك كاشفا بذاته عن أمره بما لا مجال فيه الى خلف بين وجهات النظر المعقولة لا يستوى ذريعة لاستنهاض دعوى البطلان واهدار قضاء المحكمة بما تحمل من أمانة القضاء وعظيم رسالاته وأرساء الصحيح من المبادئ فى تفسير القانون الادارى واستلزام قواعده .

ومن حيث أنه لا يتوافر فيما استثاره الطاعن جميعا من أسباب الطعن بالبطلان على الحكم الطعن ما ينحدر بهذا الحكم الى هלוية



البطلان ، اذ لا يعدو الامر حد الخلف في الرأي الذى ايان الحكم شواهد ومبرراته فيما رجح لديه ، وهو الخلف الذى حسمته هذه الدائرة الخاصة بقضاء فيصل من جانبها في الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٣٣ القضائية عليا تتابع من بعده أحكام المحكمة الادارية العليا عملا به والتزاما بموجبه ومقتضاه .

( طعن رقم ٣٥٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم (٥٩٩)

#### المبدأ :

قضاء محاكم مجلس الدولة هو قضاء دشرعية يقوم على مراقبة مشروعية وسلامة وصحة تصرفات الادارة والتزامها بسيادة القانون — وسواء تعلق النزاع بالطعن بالالغاء في قرار ادارى أو التعويض من هذا القرار أو بتسوية مركز قانونى من المراكز التى تنشأ وتعدل وتلغى بامتضى أحكام القانون مباشرة وبغير ذلك من المنازعات الادارية التى تختص بها محاكم مجالس الدولة — باعتبارها صاحبة الاختصاص العام في المنازعات الادارية — الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الأحكام التى تصدر في أى منازعة ادارية بوسط رقابتها وولايتها على النزاع برهته دون تقيد بأسباب الطعن أو بموضوعه مادام أن تحقيق رقابة المشروعية وسيادة الدستور والقانون تختم شمول الرقابة القانونية والقضائية للمحكمة لجميع جوانب النزاع — واذ كان ذلك صحيحا في مجال ولاية دوائر المحكمة الادارية يكون أولى بالاتباع في مجال الـاثـرة الخاصة بتوحيد المبادئ في هذه المحكمة التى انشأها المشرع « مستهدفا ضمان عدم تعارض المبادئ القانونية التى تلزم بها محاكم مجلس الدولة عند الفصل في المنازعات الادارية — متى أحيل الطعن الى هذه الهيئة وهى قمة التشكيل القضائى بمجلس الدولة فان منازعة الطعن برمتها تكون «مروضة عليها وخاضعة لرقابتها القانونية — ليس ثمة ما يمنع هذه الهيئة من الفصل في الطعن بكامل أخطاره متى رأت وجها

لذلك - يكون لهذه الهيئة أن تقتصر في حكمها على ألبيت في المسألة القانونية التي تكشف أوراق الدعوى والطن أنها كانت محلا لتناقض الأحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا أو فصلت فيها أحكام سابقة على وجه معين وبراد العدول عنها ثم تحليل الطعن بعد ذلك للمحكمة الادارية العليا المختصة لتفصل في موضوع الطعن .

**المحكمة :** وحيث أن المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة تنص على أنه « اذا تبين لاحدى دوائر المحكمة الادارية العليا عند نظر أحد الطعون أنه قد صدرت منها أو من احدى دوائر المحكمة أحكام سابقة يخالف بعضها البعض أو رأت العدول عن مبدأ قانونى قررته أحكام سابقة صادرة من المحكمة الادارية العليا تعين عليها احالة الطعن الى هيئة تشكلها الجمعية العامة لتلك المحكمة في كل عام قضائى من أحد عشر مستشارا برئاسة المحكمة أو الأقدم فالأقدم من نوابه ٥٥٥٥ . ومن حيث أنه وفقا لما استقر في أحكام المحكمة الادارية العليا منذ انشائها سنة ١٩٥٥ كان قضاء محاكم مجلس الدولة هو قضاء مشروعية يقوم على مراقبة وسلامة وصحة الادارة والقرامها بسيادة القانون وسواء تعلق النزاع بالطعن بالالغاء في قرار ادارى أو التمويض عن هذا القرار أو بتسوية مركز قانونى من المراكز التي تنشأ وتعديل وتلغى بمقتضى أحكام القانون مباشرة أو كان بشأن تصرف قانونى يتعلق بأحد العقود الادارية ويغير ذلك من المنازعات الادارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة باعتبارها صاحبة الاختصاص العام في المنازعات الادارية طبقا لأحكام المادة ( ١٧٢ ) من الدستور ووفقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة ومن ثم فإن للمنازعة الادارية طبيعتها العامة المتميزة التي تحتم رعاية لوخدة محلها وآثارها من جهة وحسن سير العدالة الادارية من جهة أخرى وكون الفيصل في شرعيتها يتوقف في معظم الأحوال على مدى التزام الادارة العاملة لأحكام قانونية أمره لا محل فيها لتقدير للجوة الادارية أو اذا منحتها سلطة تقديرية في منح أو منع أو تعديل المراكز القانونية للأفراد فلن غاية ما تملك من اختيار

في هذا الشأن يتعين دائما أن يكون الصالح العام وفي إطار سيادة الدستور والقانون الذي يتعين أن تلتزمه الإدارة التنفيذية وهتلما تلتزمه السلطة القضائية والسلطة التشريعية ومن ثم فإن المحكمة الإدارية العليا قد استقرت أحكامها على أن الطعن أمامها في الأحكام التي تصدر في أى منازعة إدارية يبسط رقابتها وولايتها على النزاع برمته دون تقيد بأسباب الطعن أو بموضوعه مادام أن تحقيق المشروعية وسيادة الدستور والقانون تحتتم شمول الرقابة القانونية والقضائية للمحكمة لجميع جوانب النزاع اعلاء للمشروعية وسيادة القانون وإذا كان ذلك صحيحا وسليما في مجال ولاية دوائر المحكمة الإدارية فإنه يكون أصح وأولى بالاتباع في مجال ولاية الدائرة الخاصة بتوحيد المبادئ في هذه المحكمة التي أنشأها المشرع مستهدفا ضمان عدم تعارض المبادئ القانونية التي تدرج بها محاكم مجلس الدولة عند الفصل في المنازعات الإدارية تحقيقا للمساواة ولسيادة الدستور والقانون ضمانا لحسن سير العدالة وعدم اضطراب واختلاف المراكز القانونية للمتقاضين باختلاف المحاكم أو الدوائر التي تنظر النزاع وتوحيداً للتفسير الصحيح لأحكام الدستور والقوانين واللوائح واعلاء للمشروعية الموحدة الأسس والمبادئ ومن ثم فإنه متى أحيل الطعن الى هذه الهيئة بالتطبيق لنص المادة ٤٥ مكررا وهى قمة التشكيل القضائي بمجلس الدولة فإن منازعة الطعن برمتها تكون معروضة عايتها وخاضعة لرقابتها القانونية الكاملة ولا يكون ثمة ما يمنع هذه الهيئة من الفصل في الطعن بكامل أسطاره متى رأت وجها لذلك ، مادام صالحا للفصل ومهيأ للحكم فيه ، كما يكون لها أن تقتصر في حكمها على البت في المسألة القانونية التي تكشف أوراق الدعوى والطعن أنها كانت محلا لتناقض الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا أو فصلت فيها أحكام سابقة على وجه معين ويراد المعدول عنها ، ثم تحيل بعد ذلك الطعن الى دائرة المحكمة الإدارية العليا المختصة لتفصل في موضوع الطعن على هدى ما أصدرته هذه الهيئة من قضاء في المسألة القانونية التي بقت فيها .

## الفرع الثاني عشر

### مسائل متنوعة

أولا — حجية أحكام القضاء الإداري  
وأثرها على رقابة المحكمة الإدارية العليا

قاعدة رقم (٦٠٠)

#### المبدأ :

— الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري لا تقيد المحكمة الإدارية العليا بمجرد صيرورتها نهائية أو حيازتها للحجية — الحجية لا تلحق إلا بنطاق الحكم وما قام عليه من أسباب لا يقوم بدونها إلا مع وحدة الخصوم والحل والسبب والطعن في حكم لصوره على خلاف حكم سابق دُرِج قوة الشيء المحكوم فيه يمتد إلى الحكم السابق رغم فوات مهلة الاعتراض فيه متى كان الحكم قد صدر في دعوتين أقيمتا على قرار واحد واتحد الخصوم فيها .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عن الوجه الأول فتتضمن المادة ١٢٤ من قانون المحاماة معدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه « تتكون الجمعية العمومية للنقابة العامة سنويا من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ومحكم الاستئناف والمحكم الابتدائية الذين سددوا رسوم الأشغال المستحقة عليهم أو أغفوا منها في آخر السنة السابقة على موعد انعقاد الجمعية العمومية وقبل اجتماعها بشهر على الأقل . وتتعدد الجمعية العمومية سنويا في شهر يونيه في مقر نقابة المحامين بالقاهرة . ولا يكون اجتماعها صحيحا إلا إذا حضره ثلث الأعضاء على الأقل أو ثلاثة آلاف عضو أيهما أقل . فإذا لم يتوافر هذا العدد أجل الاجتماع أسبوعين . ويكون الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضره ألف وخمسمائة

عضو من أعضائها على الأقل . فإذا لم يكتمل العدد في هذا الاجتماع أعيدت الدعوة لاجتماع يعقد خلال أسبوعين وتكرر الدعوة حتى يكتمل النصاب وفي جميع الأحوال يجوز لمجلس النقابة تأجيل انعقاد الجمعية العمومية متى ما بعد انقضاء العطلة القضائية وتنص المادة ١٢٨ من ذات القانون على أن للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعات غير عاجية بناء على دعوة مجلس النقابة العامة أو بناء على طلب كتابي يقدم الى النقيب، من عدد لا يقل عن خمسمائة عضو من أعضاء الجمعية العمومية يكون مصدقا على توقيعاتهم من النقابة الفرعية المختصة . ويبين في الطلب أسبابه وجدول الأعمال المقترح . ويتولى النقيب توجيه الدعوى للاجتماع خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ الطلب . وإذا لم يوجه النقيب الدعوة خلال المدة المذكورة اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية بقوة القانون في اليوم التالي لانتفاء تلك المدة » وتنص المادة ١٢٩ على أنه « إذا كان طلب عقد الجمعية العمومية غير العادية لسحب الثقة من النقيب أو عضو أو أكثر من أعضاء مجلس النقابة يشترط لصحة انعقادها حضور عدد من الأعضاء لا يقل عن ألف وخمسمائة عضو وتكون رئاستها لأكبر الأعضاء سنا من غير أعضاء مجلس النقابة » . ولا شك أن هذه المحكمة وهي تفصل في الطعن المائل لا تنقيد قانونا على أى وجه ولا بأية صورة بما تكون تضمنته أحكام سبق صدورها من محكمة القضاء الادارى في دعاوى أخرى سواء من حيث الموضوع أو طلب وقف التنفيذ والأخير حكم وقتى ينقضى أثره بالفصل في الموضوع ، ولو تعلقت المسائل التى تناولتها تلك الأحكام في مذروعات أخرى بمسائل تدخل ضمن موضوع المنازعة الحالية ، بمناسبة الطعن على قرارات أخرى غير القرار محل المنازعات الماثلة ، تكون أسبابها تعرضت لبيان النصاب المحدد لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية في غير أحوال سحب الثقة المنصوص عليها في المادة ١٢٩ من قانون المحاماة ، فنهائية تلك الأحكام أو حتى حجيتها لا تنقيد هذه المحكمة ، اذ الأصل العام أن الحجية لا تلحق الا منطوق الحكم وما قام عليه من أسباب لا يقوم بدونها مع وحدة الخصوم والحصل

والسبب أخذا بحكم المادة ١٠١ من قانون الاثبات • كما سبق لهذه المحكمة أن قررت أن الطمن في حكم لصدوره على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه يمتد الى الحكم السابق رغم فوات ميعاد الطمن فيه اذا كان الحكمان صدرا في دعوتين أقيمتا بالطمن في قرار واحد واتحد الخصوم فيهما ( الحكم الصادر بجلسة ١١ من يونيه ١٩٦٦ ، في الطمن رقم ١٦١٢ لسنة ٨ ق ) •

( طمن رقم ٣٣٣٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٦/٤ / ١٩٨٨ )

## ثانياً — مفاد إلغاء حكم صادر من محكمة القضاء الإداري

### قاعدة رقم (٦٠١)

#### المبدأ :

يترتب على صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا بإلغاء حكم صادر من محكمة القضاء الإداري أن يزول كل ما كان للحكم الملغى من آثار — بحيث يعود الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا الحكم .

**المحكمة :** ومن حيث أنه يبين مما سلف أن الدعاء الأساسية التي قام عليها الحكم المطعون عليه للقضاء للمطعون ضده بما طلب به من إلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من تخطي المذكور في الترقية إلى وظيفة مدير عام الإدارة العامة للشئون القانونية بوزارة الزراعة والأهـن الغذائيـ — هي كون المطعون ضده ( الادعى في الدعوى الصادر فيها الحكم المذكور ) والمطعون على ترقيته . . . ( الطاعن بالظمن رقم ٢٢١٢ لسنة ٣٤ ق . عليا ) يتساويان في مضمار الكفاية إلا أن المدعى أقدم من المطعون على ترقيته في الدرجة الأولى في ضوء ما ثبت من صدور حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢٥٧٥ لسنة ٣٨ ق المقامة من نفس المدعى يقضى بإرجاع أقدمية المذكور في الدرجة الأولى إلى ١٩٨٢/٤/٦ وهو الحكم الذي قدم الطاعنون ما يفيد إلغاءه ورفض الدعوى بموجب الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلـسة ١٩٨٨/٦/٢٦ في الظمن رقم ٣٥٢٩ لسنة ٣١ ق . عليا المقام من وزارة الزراعة ضد . . . عن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلـسة ١٩٨٥/٦/١٣ في الدعوى رقم ٢٥٧٥ لسنة ٣٨ ق .

ومن حيث أنه من المعلوم أنه يترتب على صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا بإلغاء حكم صادر من محكمة القضاء الإداري أن يزول كل ما كان للحكم الملغى من آثار بحيث تعود الحال إلى ما كانت عليه

قبل صدور الحكم المذكور ، وتطبيقا لذلك فإنه يترتب على إلغاء حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في الدعوى ٢٥٧٥ لسنة ٣٨ ق أن تعود أقدمية المدعى في الدعوى المذكورة ... في الدرجة الأولى الى ما كانت عليه قبل صدور هذا الحكم أى يعتبر شاغلا لهذه الدرجة اعتبارا من ١٩٨٤/٦/٢٣ وفقا للقرار رقم ١٩٨٤/٢٩٢٨ الصادر بترقيته لهذه الدرجة في حين أن زميله ... شاغل لهذه الدرجة اعتبارا من ١٩٨٢/٤/٦ ومن ثم يكون أسبق من المطعون ضده في ترتيب الأقدمية في تلك الدرجة .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كما تقدم وكانت القاعدة أنه عند ترقية لوظائف الإدارة العليا تتم بالاختيار وفقا لدكم المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أنه لا يجوز تخطي الأقدم بالأحدث الا اذا كان أكفا وأنه عند التساوى في مرتبة الكفاية يجب ترقية الأقدم ، وبناء على ذلك فإنه وقد تساوى كل من الطاعن بالطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٤ ق ٠ عليا والمطعون ضده الأول في هذا الطعن في مضمار أو الكفاية فإنه يتعين ترقية الأقدم منهما في ترتيب الدرجة وهو الطاعن بالطعن المذكور ... ومن ثم يكون قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٥ حين قضى بتعيينه في وظيفة مدير عام الإدارة العامة للشئون القانونية بوزارة الزراعة قد جاء متفقا مع صحيح حكم القانون ويكون الحكم المطعون عليه اذ قضى بإلغاء ذلك القرار على النحو المسالف ذكره غير قائم على أساس صحيح .

هتмина الحكم بإلغاءه مع إلزام المطعون ضده الأول بالمصروفات .

( طعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/٨/٢٨ )



### ثالثا - سلطة المحكمة بالنسبة للأحكام المرتبطة

قاعدة رقم (٦٠٢)

#### المبدأ :

الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد المقرر يحرك بالضرورة الطعن في أى حكم مرتبط به ارتباطا وثيقا ولو لم يطعن فيه خلال هذا الميعاد حتى تسقط المحكمة رقابتها على الحكمين مما لبيان وجه الحل فيهما وتوحيد كلمة القانون بينهما ووضعاً للأمر في نصابها وتحقيقاً للعدالة ونزولا على سيادة القانون العام - لا وجه للتحدى أمام المحكمة بحجية الحكم النهائي الذى لم يطعن فيه خلال الميعاد القانونى حتى لا تغل يدعا عن أعمال ولايتها في التعقيب بحرية على الحكم المطعون فيه أمامها وحتى لا يعلو الحكم الذى لم يطعن فيه وهو صادر من محكمة أدنى على حكم المحكمة الإدارية العليا وهى خاتمة المطاف في نظام التدرج القضائى بمجلس الدولة لجرد أن الحكم الأول لم يطعن فيه إذ لا يتصور اختلاف الحكم القانونى في مسألة قانونية واحدة بحكمين قضائين طعن في أحدهما ولم يطعن في الآخر خلال الميعاد القانونى .

**المحكمة :** ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون لأن القرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٩ لم ينشئ وظيفة إذ يلزم لإنشائها اقتراح من الإدارة العامة للدعوة واعتماد درجة مالية لها حتى يصدر قرار بالالتحاق بها خاصة وأنه لم يصدر قرار بتحديد وظائف جديدة منذ صدور القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وبذا يكون القرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٩ قرارا معدوما .

ومن حيث أن الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد المقرر ، يحرك بالضرورة الطعن في أى حكم مرتبط به ارتباطا

وثيقا ولو لم يطمئن فيه خلال هذا الميعاد ، حتى تسلط المحكمة الادارية العليا رقابتها على الحكمين مما لبيان وجه الحق فيهما وتوحيد كلمة القانون بينهما ووضعاً للأمور في نصابها وتحقيقاً للعدالة في أصولها ونزولاً على سيادة القانون العام ولا وجه لتحدى أمامها بحجية الحكم النهائي الذى لم يطمئن فيه خلال الميعاد القانونى حتى لا تغل يدها عن أعمال ولايتها في التعقيب بحرية على الحكم المطعون فيه أمامها وحتى لا يماو الحكم الذى لم يطمئن فيه وهو صادر من محكمة أدنى على حكم المحكمة الادارية العليا وهى خاتمة المطاف في نظام التدرج القضائى بمجلس الدولة لاجرد أن الحكم الأول لم يطمئن فيه ، اذ لا يتصور اختلاف الحكم القانونى في مسألة قانونية واحدة بحكمين قضائيين طعن في أحدهما ولم يطمئن في الآخر خلال الميعاد القانونى في مسألة مدى مشروعية قرار معين ، وينبغى أن يعلو حكم المحكمة الادارية العليا على حكم المحكمة الأدنى حتى ولو لم يطمئن فيه أمامها في هذه المسألة الأساسية التى يرد القول الفصل فيها الى المحكمة الأعلى درجة بين محاكم القسم القضائى بمجلس الدولة . ولما كان الثابت أن المحكمة الادارية العليا قد اتصلت بالمنازعة في مشروعية القرار الصادر من السيد وزير الأوقاف رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ عن طريق الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٣ القضائية الموجه الى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى ( دائرة منازعات الأفراد والهيئات ) بجلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ فى الدعوى رقم ٢٦٧٨ لسنة ٣٧ القضائية المقامة عن المطعون ضده ، والقاضى بإلغاء هذا القرار وما يترتب على ذلك من آثار ، فان هذا الطعن يثير أمامها لازماً الحكم النهائي الصادر من محكمة القضاء الادارى ( دائرة التسويات أ ) فى جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ بما يناقض الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى رقم ٢٦٨٩ لسنة ٣٧ القضائية المقامة بطلب إلغاء ذات القرار من جانب السيد / ٠٠٠ شريك المطعون ضده بمقتضى اقرار الصادر من السيد وزير الأوقاف برقم ٦ لسنة ١٩٨٠ سواء فى جمل افتتاح المقصورة بالمسجد الدسوقى أو فى الحصة له بموجب القرار الصادر من

السيد وزير الأوقاف برقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٩ حيث سحب هذان القراران  
معا بالقرار الصادر من السيد وزير الأوقاف برقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ،  
فلا يصح أن يتغاير الحكمان المشار اليهما في مائة أساسية مشتركة هي  
مدى مشروعية القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بسحب القرارين رقمي ١٠٣  
لسنة ١٩٧٩ و ٦ لسنة ١٩٨٠ ، مما لا محل معه للاستمسك بحجية الحكم  
الصادر في الدعوى رقم ٣٦٨٩ لسنة ٣٧ القضائية برفض طلب إلغاء  
القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بمقولة عدم الطعن فيه وذلك عند نظر  
الطعن القائم في الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٦٧٨ لسنة ٣٧ القضائية  
بالغاء ذات القرار طوعا لما للمحكمة الادارية العليا من سلطة بسط رقابتها  
لانزال كلمة القانون بصورة موحدة في مسألة واحدة فيزول التضارب  
بينهما وتنحصر المنازعة فيهما بكلمتها العليا .

( طعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٨٩/٣/٢ )

## رابعاً — عدم اضرار الطاعن من طعنه

قاعدة رقم (٦٠٣)

### المبدأ :

من الأصول العامة في مجال المحاكمة ألا يضار طاعن بطعنه — اذا قبل الطعن وأعيدت الدعوى لاعادة المحاكمة فان المحاكمة التي أعيدت اليها الدعوى لا يجوز لها تشديد الجزاء طالما أن الطعن في الحكم كان بناءً على حق الحال وحده — أساس ناك : لا يجوز أن ينقلب الطعن وبالا على صاحبه .

**الحكمة :** ومن حيث أنه ولئن كان ذلك كذلك الا أنه من الأصول العامة المسماة في مجال المحاكمة ألا يضار طاعن بطعنه ومؤدى ذلك أنه اذا كان الطاعن قد حوكم وقضى عليه بجزاء ما فطعن في ذلك الحكم وقبل طعنه وأعيدت الدعوى لاعادة محاكمته فان المحاكمة التي أعيدت اليها الدعوى لا يجوز لها عند اعادة محاكمته تشديد الجزاء عليه طالما أن الطعن في الحكم كان بناءً على طعن المحال وحده ذلك أن الطعن لا ينقلب وبالا على صاحبه .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن الطعن رقم ٤٣٣٩ لسنة ٢٤ القضائية قد أقيم من الطاعن وحده أمام المحكمة الادارية العليا في قرار مجلس التأديب الصادر بجلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ بمجازاته بالتوقف عن العمل لمدة شهرين مع وقف صرف نصف مرتبه عن كل شهر وقضت المحكمة بقبول الطعن والغاء القرار المطعون فيه واعادة الدعوى الى مجلس التأديب للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى وأن مجلس التأديب عند اعادة محاكمته ولئن كان قد أدانته في المخالفات المنسوبة اليه على حث واستناداً لصحيح حكم القانون حسبما سبق البيان — واعمالاً لما انتهى اليه الحكم الصادر في الطعن المقدم منه وحده قد أوقع عليه جزاء

خفض وظيفته الى وظيفة بالدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الأجر الى القدر الذى كان عليه قبل الترقية مع انذاره بالفصل وهو جزاء أشد مما كان موقعا عليه بقرار مجلس التأديب الذى ألغى بناء على طعنه فان قرار مجلس التأديب محل الطعن المائل يكون بعدم تقييده بأجزاء السابق توقيعه عليه كحد أقصى لما يجوز توقيعه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه تعديله بمراعاة هذا الحد وتقدر هذه المحكمة الجزاء بوقف المحال عن العمل لمدة شهرين مع وقف صرف نصف مرتبه .

( طعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/٣/٢٩ )

## خامسا — التنازل عن الطعن

قاعدة رقم (٦٠٤)

المبدأ :

تتوب هيئة قضايا الدولة عن الدولة بكامل شخصيتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها — هذه النيابة القانونية لا تمنع أيا من الأشخاص الاعتبارية العامة من أن تبدى ما تراه من دفع أو دفاع باعتبارها صاحب الحق الأصلي في رفع الدعوى أو الدفاع عن نفسها في الدعوى المرفوعة عليها — قيام هيئة قضايا الدولة باسم الشخص الاعتباري بالطعن على حكم في دعوى أقامها الشخص الاعتباري وصدر فيها حكم ولم يطلب الشخص الاعتباري من هيئة قضايا الدولة الطعن على الحكم — إذا قامت الهيئة بالطعن فإنه يكون قد أقيم على غير إرادة الشخص الاعتباري — إذا طلب الشخص الاعتباري تنازله عن الطعن فلمحكمة الطعن أن تجيبه الى طلبه .

المحكمة : ومن حيث أنه عن طلب الهيئة العامة للمراقبة على الصادات والواردات الحكم باثبات تنازلها عن الطعن المائل المقام من ادارة قضايا الحكومة بدون مصروفات فان هيئة قضايا الدولة تتوب عن الدولة بكامل شخصيتها الاعتبارية العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها . وهذه النيابة القانونية لا تمنع أيا من الأشخاص الاعتبارية العامة من أن تبدى ما تراه من دفع أو دفاع باعتبارها صاحب الحق الأصلي في رفع الدعوى أو الدفاع عن نفسها في الدعوى المرفوعة عليها . واذا أقامت هيئة قضايا الحكومة الطعن باسم الهيئة دون طلب منها رغم قيام الأخيرة بمباشرة دعواها بنفسها أمام القضاء الإداري وعدم قيامها بنفسها بالطعن على الحكم المذكور ولم تطلب من قضايا الحكومة الطعن عليه ، ومن ثم فان الطعن بالنسبة للهيئة المذكورة يكون مقاما على غير إرادتها واذا طلبت اثبات تنازلها عنه فان المحكمة تجيبها الى طلبها بدون مصروفات .

( طعن رقم ١١٩١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٢٣ )

## سادسا — عدم جواز الإحالة الى المحكمة الادارية العليا

قاعدة رقم (٦٠٥)

### المبدأ :

عدم جواز الإحالة الى المحكمة الادارية العليا — لأن الإحالة تغل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها اياها القانون في التعقيب والرقابة على أحكام المحكمة الأدنى ومنها الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص والإحالة — ذلك أنه بإحالة الدعوى تلتزم محكمة الطعن بحكم الإحالة أعمالا للمادة ١١٠ مرافعات — وهو ما يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتعارض مع نظام التدرج القضائي.

**المحكمة :** ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على عدم جواز الإحالة الى المحكمة الادارية العليا لأن الإحالة تغل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها اياها القانون في التعقيب والرقابة على أحكام المحكمة الأدنى ومنها الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص والإحالة، ذلك أنه بإحالة الدعوى تلتزم محكمة الطعن بحكم الإحالة أعمالا للمادة ١١٠ مرافعات وهو ما يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتعارض مع نظام التدرج القضائي في أصله وغايته والذي يهدف الى وضع حد لتضارب الأحكام وحسم المنازعات بحكم تكون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي وبالتالي فان تلك الإحالة تتعارض مع النظام العام القضائي لمحاكم مجلس الدولة والذي في القمة منه المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فان الحكم الصادر من المحكمة التأديبية اذ قضى بإحالة الطعن الى هذه المحكمة يكون قد صدر مخالفا للقانون ويتمين الحكم بالفائه .

( طعن رقم ٣٣٣٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٨٩ )

سابعا - سلطة توقيع جزاء آخر  
غير الذى انتهت المحكمة الادارية العليا الى الغائه

قاعدة رقم ( ٦٠٦ )

المبدأ :

الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فيما انتهى اليه من الغاء  
فصل العامل لا يخل بحق السلطة الادارية المختصة في توقيع جزاء آخر  
على العامل من بين الجزاءات المخصوص عليها في البنود من ١ - ٨ من  
الفترة الاولى من المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن  
نظام العاملين بالقطاع العام خلال سنة من تاريخ هذا الحكم وفقا لاحكام  
القانون المذكور - الطعن امام المحكمة الادارية العليا يطرح المخزعة في  
الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب ادامها لتزن هذا الحكم بهيئان  
القانون وزنا مناطه انه يظهر ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من  
الاحوال التى تعييه والنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون دجاس الدولة .

المحكمة : ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن  
المطعون ضده كان قد نسب اليه في غضون سنة ١٩٧٦ ابلان عمله بفرع  
البنك الأهلى المصرى بالمنيا الحصول على شيكات من عملاء البنك بحجة  
أن صرفها يستغرق وقتا ثم يقوم بصرفها والاستيلاء على قيمتها لنفسه  
مما دفع بعض هؤلاء العملاء الى تقديم شكاوى ضده الى ادارة البنك  
هذا فضلا على اعتياده الاقتراض من العملاء ومماطلتهم فى السداد ثم  
يقوم بتحرير ايصالات أمانة لهم بعد الضغط عليه وتهديده بابلأغ ادارة  
البنك،وعقب التحقيق معه فى تلك المخالفات فى ١١/١١/١٩٧٦ انتهى البنك  
الى ثبوتها فى حقه فأصدر رئيس مجلس ادارة البنك فى ٢٣/١/١٩٧٧  
قرارا بفصل المطعون ضده من خدمة البنك اعتبارا من ١٦/١١/١٩٧٦  
بعد أن وافقت اللجنة الثلاثية على فصله . ويتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٧ أقام  
المطعون ضده ادعوى رقم ٤ لسنة ٤ القضائية أمام المحكمة التأديبية



بأنشيط طالبا الغاء جزاء فصله وما يترتب عليه ذلك من آثار . وبجلسة ١٩٧٩/٣/٥ قضت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالغاء انجزاء المطعون فيه مشيدة قضاءها على أن المدعى نفى فى التحقيق الاستيلاء على قيمة الشيكات الخاصة بالعملاء وقال أنه حصل على قيمتها برضاء أصحابها على سبيل القرض وأن العميلين الشاكين لم يتقدما بالشكوى الا بتحريض من مراقب خزينة الفرع ولم تسمع أقوالهما فى التحقيق ولم يبين التحقيق العلاقة التى تربطهما بالمدعى وهى علاقة لا تتف عند حد التعامل مع البنك بل هى كما جاء بصحيفة الدعوى علاقة جوار فى المسكن ومعرفة سابقة وهذا الذى أغفله التحقيق إجراء جوهرى كان يترقب عليه بيان حقيقة وضع المدعى بالنسبة لما نسب اليه مما ينطوى على اخلال بحق الدفاع الأمر الذى يجعل النتيجة التى وصل اليها القرار غير مستخلصة من أصول تنتجها وتكون المخالفة غير ثابتة فى حقه ، كما أنه وبافتراض اقتراض المدعى من العملاء فان ذلك لا يستأهل فصله لعدم تناسب هذا الجزاء مع الذنب المنسوب اليه وينطوى على غلو صارخ يصم قرار الفصل بعدم المشروعية وقد قام البنك الأهلى المصرى بالمطعن على هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا وقيد طعنه بجدولها العام تحت رقم ٦٤٦ لسنة ٢٥ ق عليا وفى ١٩٨٤/٢/٢١ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا . والثابت من الاطلاع على أسباب هذا الحكم أن المحكمة قد شيدت قضاءها على أساس أن ما ذهب اليه الحكم المطعون عليه من أن المخالفة غير ثابتة فى حق المطعون ضده لا يقوم على أساس صحيح من الواقع ذلك أن عدم سماع الشاكين فى التحقيق له ما يبرره فبالاضافة الى أن استدعائهم للتحقيق فيه ازعاج للعملاء فانه ليس ثمة ما يلزم الشاكين بالحضور للدلائل بأقوالهم ثم أن سماع أقوالهم غير منتج فى التحقيق بعد أن ثبت من أقوال الشهود العاملين بفرع البنك ومن اعتراف المطعون ضده أنه خرج على مقتضى الواجب فى اداء أعماله وظيفته بما يستلزم الى سمعة البنك كهيئة مالية ائتمانية وبالتالي فان جهة العمل وقد استندت الى ما ثبت فى حقه على

الوجه الذى أظهره التحقيق فى مسألمته تأديبيا فان قرارها والحالة هذه يكون مستمدا من أصول ثابتة من الأوراق ، ولئن كان ذلك الا أن قرار الجزاء وقد صدر بالفصل يكون مشوبا بالغلو بوصفه أقصى العقوبات التأديبية التى توقع على العاملين حيث لا تفيد العقوبات الأخرى فى زجر العامل وتقويمه وكان على البنك أن يمنحه فرصة الاصلاح حالة وليحقق النظام التأديبى الفرص المرجوة منه ومن ثم فان الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من الغاء قرار الفصل والتعويض محمولا على أسباب هذا الحكم يكون صحيحا قانونا ولا يخل ذلك بحق السلطة المختصة فى البنك فى توقيع جزاء آخر على المطعون ضده من بين الجزاءات المنصوص عليها فى البنود من ١ — ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام خلال سنة من تاريخ هذا الحكم وفقا لأحكام القانون المذكور .

ومن حيث أن من المقرر أن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا يطرح المنازعة فى الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب أمامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التى تعيبه والمنصوص عليها فى المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة . ولما كان الثابت مما تقدم أن حكم المحكمة التأديبية بأسسوط الصادر بالغاء جزاء فصل المطعون ضده قد طعن عليه البنك أمام المحكمة الادارية العليا ومن ثم فانه بالطعن على ذلك الحكم انتقل النزاع برمته الى هذه المحكمة وهو ما يقترب عليه حتما انقطاع مدة سقوط الدعوى التأديبية قبل المطعون ضده طبقا لنص المادة ٩٣ من نظام العاملين بالقطاع العام حيث تنقطع هذه المدة بأى اجراء من الاجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء وهو فى هذه الحالة صدور حكم من المحكمة الادارية العليا فى ذلك الطعن مما يلزم البنك بالانتظار الى حين الفصل فيه وليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون عليه فى الطعن المائل من أنه كان يتعين على البنك أن يقوم بمجازاة المطعون ضده بخفض وظيفته الى

الوظيفة الأدنى مباشرة خلال سنة من تاريخ صدور حكم المحكمة التأديبية بأسيوط بالغاء قرار مجازاته بالفصل من الخدمة ذلك أن طعن البنك في هذا الحكم كما سبق يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويقطع ميعاد سقوط الدعوى التأديبية كما أنه ليس من الملائم أن يمدد البنك جزاء على المطعون ضده بعد أن طعن في ذلك الحكم أمام هذه المحكمة خاصة وقد قام حكم محكمة أسيوط التأديبية بالغاء جزاء الفصل على عدم ثبوت المخالفة في حق المطعون ضده . وعلى ذلك وإذا أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكما في ذلك الطعن بجلستها المنعقدة في ٢١/٢/١٩٨٤ المتضمن تأييد حكم المحكمة التأديبية بأسيوط بالغاء جزاء فصل المطعون ضده ولكن على أساس آخر يتمثل في ثبوت المخالفات في حقه من ناحية وعدم تناسب هذا الجزاء من ناحية أخرى مشيرة في أسباب حكمها صراحة إلى ذلك وهي أسباب مكملة انطوqه ومنوهة صراحة في هذه الأسباب إلى حق البنك الطاعن في ايقاع جزاء آخر مناسب من بين الجزاءات المنصوص عليها في البنود من ١ إلى ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام وذلك خلال سنة من تاريخ هذا الحكم فإن الجزاء الصادر بعد ذلك من البنك بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٤ بخفض وظيفة المطعون ضده إلى الوظيفة الأدنى مباشرة عن المخالفات السالف ذكرها والثابتة في حقه على النحو المتقدم يكون قد صدر قبل فوات الميعاد المقرر لسقوط الدعوى التأديبية وهو إذ صدر من مختص بإصداره مقام على سببه المبرر له ومتفقاً وأحكام القانون فيكون الطعن عليه بطلب الغائه في غيره محل جديراً بالرفض وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون مخالفاً لصحيح حكم القانون جديراً بذلك بالالغاء .

( طعن رقم ٢٧١٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١١/١١/١٩٨٦ )

ثامناً - ارتضاء جهة الادارة للحكم بالغاء ترقية ومدى ذلك

قاء-درة رقم (٦٠٧)

المبدأ :

ارتضاء جهة الادارة الحكم القاضى بالأحقية فى الترقية لدرجة وكيل وزارة بعدم الطعن فيه يعتبر ارتضاء من باب أولى فى ذات الوقت للحكم الطعن الصادر بالأحقية فى الوظيفة الأدنى ( مدير عام ) بما مؤداه زوال مهلة الجهة الادارية فى الطعن الأخير .

**الحكمة :** وحيث أن وكيل المطعون ضدها قدم عدة مذكرات بدفعها أبان فيها أن المطعون ضدها كانت قد تخطت فى الترقية الى وظيفة بمستوى الادارة العليا بالقرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٦ الصادر فى ١٩٨٦/٣/٦ خلال نظر دعواها بالثالثة وأنها طعنت فى هذا القرار الأخير وطلبت الغاؤه فى دعوى تالية أقامتها برقم ٤٨٥٢ لسنة ٤٠ ق أمام محكمة القضاء الادارى التى قضت فيها بجلسة ١٩٨٨/٣/١٠ بالغاء ذلك القرار الأخير فيما تضمنه من تخطى المدعية فى الترقية لدرجة وكيل وزارة بمستوى الادارة العليا وأن الجهة الادارية لم تطعن فى ذلك الحكم ومن ثم بات نهائيا. وطلب أصليا الحكم بعدم قبول الطعن لانعدام المصلحة واحتياطيا رفضه موضوعا وأودع حافظة مستندات بجلسة ١٩٨٨/٤/١٧ طويت على صورة من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٨٥٢ لسنة ٤٠ القضائية آنفة البيان وشهادة بعدم الطعن فى ذلك الحكم .

وحيث أن الثابت من مطالعة الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٨٥٢ لسنة ٤٠ ق المشار اليها أنه انتهى فى منطوقه الى الغضاء بالغاء القرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه فى تخطى المدعية... فى الترقية لوظيفة من الدرجة المالية بمصلحة الجمارك وما يترتب على ذلك من آثار وقد صدر ذلك الحكم بجلسة ١٩٨٨/٣/١٠ والثابت من الشهادة المقدمة من

المدعى خلال مدة حجز الدعوى للحكم الصادر من قسم الجدول بالمحكمة الادارية العليا المؤرخة ١٩٨٨/٥/٢٤ أن الحكم المذكور لم يطمئن فيه خلال المدة من ١٩٨٨/٣/١٠ وحتى ١٩٨٨/٥/١٠ .

وحيث أنه لما كانت المطعون ضدها قد قضى لصالحها على موجب الحكم آنف البيان بإلغاء القرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من تخطيها في الترقية لدرجة وكيل وزارة وأن الجهة الادارية قيدت عن الطعن في هذا الحكم على وجه أضحى من الحكم نهائيا حائزا لحجية الأمر المقضى فيه واكتسبت المطعون ضدها تبعا لذلك مركزا قانونيا في الوظيفة الأعلى ( وكيل وزارة ) حصينا من انسحب عصيا على الانغاء لا سبيل ائى المساس به بأى وجه امثالا لحجية ذلك الحكم فمن ثم تغدو الخصومة في الطعن الراهن غير ذات محل بحسبان أن الجهة الادارية وقد ارتضت الحكم القاضى بأحقية المطعون ضدها في الترقية لدرجة وكيل وزارة بعدم الطعن فيه قد ارتضت من باب أولى في ذات الوقت الحكم الطعن الصادر بأحقيتها في الوظيفة الأدنى ( مدير عام ) مما مؤداه زوال مصلحة الجهة الادارية في الطعن المثل وانحسارها من متابعتة وهو ما يقتضى له تبعا الحكم بعدم قبول الطعن لانتفاء المصلحة فيه .

( طعن رقم ٣٢٧٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٢٢ )

## ثامسا — اعتبار الدعوى كأن لم تكن ورقابة المحكمة الادارية العليا

قاعدة رقم ( ٦٠٨ )

### المبدأ :

ترك المشرع امر اعتبار الدعوى كأن لم تكن للسلطة الجوازية تبعا لتقديرها لعناصر الدعوى وما اذا كانت كافية او غير كافية الفحل فيها سواء فيما يتعلق بالمستندات او بتنفيذ الاجراء الذى امرت به المحكمة — ههههه المحكمة له لطلتها فى توقيع هذا الجزاء يخضع ارقابة المحكمة الادارية العليا من الناحيتين القانونية والموضوعية ضمانا لسلامة تطبيق القانون — عدم التزام قضايا الدولة بتقديم مذكرة شارحة خلال الاجل الذى حددته لها المحكمة — لا مبرر لاصدار حكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن — اساس ذلك : ان المذكرة الشارحة لا تعدو أن تكون من قبيل مذكرات الدفاع التى لا يتوقف عليها الفصل فى الدعوى ولا يقتضى عدم تقديمها الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن .

**المحكمة :** ومن حيث أنه طبقا للمادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تحكم المحكمة على من يتخلف من العاملين بها أو من الخصوم عن ايداع المستندات أو عن القيام بأى اجراء من اجراءات المرافعات فى الميعاد الذى حددته له بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز عشرة جنيهات ..... ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على المدعى بالغرامة أن تحكم بوقف الدعوى لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه . واذا مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أمرت به المحكمة جاز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، وفى تطبيق الفقرة الأخيرة من هذا النص يكون الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن جوازا للمحكمة يرجع فيه الى تقديرها لعناصرها الدعوى وما اذا كانت كافية أو غير كافية للفصل فيها سواء فيما يتعلق بالمستندات أو بتنفيذ

الاجراء الذى امرت به المحكمة نجد أن ممارستها لهذه السلطة بتوقيع هذا الجزاء يخضع لرقابة هذه المحكمة من الناحيتين القانونية والموضوعية ضمانا لسلامة تطبيق القانون ( حكم محكمة النقض فى الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٦ ) والثابت من وقائع هذه المنازعة أن المحكمة غير المطعون فى حكمها سبق أن قضت بجلسته ١٩٨٢/٣/١٤ بوقف الدعوى لمدة ستة أشهر لعدم تقديم الجهة الادارية الكشف المتضمن مفردات المبلغ المطلب به الذى سبق أن طلبته بجلسته ١٩٨١/٢/١٥ وإذا تم تعجيل الدعوى بعد ذلك وقدمت الحكومة الكشف المطلوب بجلسته ١٩٨٣/١/١٩ التى عجلت اليها الدعوى فيكون الحكم المطعون فيه اذ قام على أساس عدم تقديم هذا الكشف قد خالف الثابت من الأوراق وأضحى بذلك مخالفا للقانون \* ومن ثم يتعين الحكم بالغاءه ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة قد طلبت بجلسته ١٩٨٣/١١/٢٧ من ادارة قضايا الحكومة تقديم مذكرة شارحة للمبلغ المطلب به ولم تقدم اليها خلال الأجل الذى حددته اذ فضلا عن أن كشف مفردات المبلغ والمقدم فى الدعوى قد تضمن هذا الشرح بما أورده من بيان تفصيلي عن كل عنصر من عناصر المبلغ المطلب به فان المذكرة الشارحة التى طلبتها المحكمة لا تعدو أن تكون من قبيل مذكرات الدفاع التى لا يتوقف عليها الفصل فى الدعوى ومن ثم لا يقتضى عدم تقديمها الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن واذا استوفت سائر أوضاعها الشكلية وأصبحت مهية للفصل فيها موضوعا فتتقضى فيها هذه المحكمة وفقا لصحيح حكم القانون \*

( طعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦ )

## عاشرا - بطلان الاجراءات

قاعدة رقم (٦٠٩)

المبدأ :

تطبيق المبادئ العامة للبطلان المقررة في قانونى مجلس الدولة والمرافعات المدنية والتجارية فإنه يتعين للقضاء ببطلان اجراء معين وبصفة خاصة في المنازعات الادارية التى تختص بها محاكم مجلس الدولة - على الاخص في دعاوى الالغاء التى تقوم على مبدأ المشروعية وسرادة القانون الذى يمثل أساسا حاكما للنظام العام في الدولة بجميع سلطاتها واجزائها أن تثبت بيقين تحقق سبب البطلان وأن يكون منصوصا على تقريره صراحة في القانون أو أن لا تحقق الغاية من الاجراء الباطل حتى الفصل في الدعوى اذا لم ينص المشرع صراحة وبصفة جازمة على هذا البطلان .

**المحكمة :** ومن حيث أن الشركة الطاعنة تنعى بالبطلان على صحيفة الدعوى على أساس أن الدعوى خاضعة لأحكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعمول به اعتبارا من ١/٤/١٩٨٣، بينما تم رفع الدعوى بعد ذلك بقسعة أشهر ، وأن موقع الصحيفة الأستاذ ... كان في ذلك الوقت مقيدا بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية كما أنه كان محاميا بمعمود التخطيط القومى ولذلك ما كان يجوز له الحضور أو توقيع صفح الدعوى لاحاد الناس .

ومن حيث أنه وفقا للمبادئ العامة للمحكمة للاجراءات والمرافعات في اتداعى عموما وبصفة خاصة أمام محاكم مجلس الدولة أن هذه الاجراءات قصد بها المشرع تنظيم وحماية النظام العام وكفالة حق الدفاع الذى هو دستورى وأساسى لكل مواطن أمام المحاكم وفقا لنص المادة ٦٩ من الدستور سواء بالاحالة أو بالوكالة وهو مكفول للكافة بل أنه تعين أن يكفل القانون لغير القادرين ماليا الالتجاء الى القضاء والدفاع عن



حقوقهم وذلك تقريرا على أن الأصل الدستوري المسلم به أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وأن الدولة تخضع للقانون ( المواد ٦٤ ، ٦٥ من الدستور ) وأنه لتحقيق ذلك يتعين أن يكون التقاضي حق مضمون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي وهو ما تقتضيه صراحة المادة ( ٦٨ ) من الدستور بل أن على الدولة أن تكفل تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا ، ويحظر النص في أي قانون على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء .

ومن حيث أنه بناء على ما سلف بيانه فإنه بتطبيق المبادئ العامة لبطلان المقررة في قانوني مجلس الدولة والمرافعات المدنية والتجارية فإنه يتعين للقضاء ببطلان إجراء معين وبصفة خاصة في المنازعات الإدارية التي تختص بها محاكم مجلس الدولة وعلى الأخص في دعاوى الإلغاء التي تقوم على مبدأ المشروعية وسيادة القانون الذي يمثل أساسا حاكما لأنظام العام في الدولة بجميع سلطاتها وأجهزتها أن تثبت بيقين تحقق سبب البطلان ، وأن يكون منصوبا على تقريره صراحة في القانون أو أن لا تحقق الغاية من الإجراء الباطل حتى الفصل في الدعوى إذا لم يكن ينص المشرع صراحة وبصفة جازمة على هذا البطلان .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإنه حيث أن الثابت أن المشرع لم ينص على البطلان صراحة في حالة عدم توقيع العرائض المتعلقة بالدعوى التي تختص بها محاكم مجالس الدولة فيما عدا المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن الشهادتين المقدهتين قد تضمنتا بيانات يتضح منها ما يلي : أن هذه البيانات تتعلق بالأستاذ ..... ، المحامي وهو محام صاحب مكتب ثابت له عنوان أوضحته للشهادتين بينما رافع الدعوى هو الأستاذ ..... ، كما أن الأول لم يسبق له العمل في معهد التخطيط القومي ، ومن باب أولى فلا يجوز القول بأن السيد ..... هو المقصود بذلك لأن الشهادة الثانية السابق الإشارة إليها قد أوردت أنه لم يستدل

في جدول المحامين على هذا الاسم، والثابت في يمين هذه المحكمة أن السيد... شخص آخر غير السيد... ، ولا يمكن الجزم بأنهما شخص واحد باختلاف الاسم الرابع، كما أن التعبير الذي استخدمته الشهادة الثانية يقولها أنه لم يستدل عليه هو تعبير لا تطمئن معه المحكمة للجزم بأن الأستاذ... الذي أقام الدعوى تابعها حتى صدور الحكم فيها ليس مقيداً أصلاً في أحد جداول المحامين، فالعبارة الواردة في صدر الشهادة بعدم الاستدلال لم توضح ما إذا كان عدم الاستدلال عليه قد حدث في جدول المحامين العام أو في جدول المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية أو النقص أو جدول العاملين في القطاع العام أو جدول غير المشتغلين، وأمام مثل هذا الغموض في القول ومع خطورة هذه المنازعة التي تتعلق بأمر يتوقف عليه مصير عشرات تلك الآلاف من المواطنين المصريين قاطني أرض النزاع فإن المحكمة في ضوء القواعد المقررة في قانون مجلس الدولة وما تضمنه من تنظيم خاص لاجراءات رفع الدعوى ولتعلقها بالمشروعية وسيادة القانون تطرح هاتين الشهادتين غير الدلتين بوضوح وقطع ويقين على حالة المحامي في موقع المريضة مع الأخذ بظاهر الأوراق التي تفيد أن المطعون ضدهما قد تعاملنا بحسن نية مع أحد المحامين الذي أعلن عن نفسه محامياً بالاستئناف وأقام الدعوى على هذا الأساس واستمر الأمر كذلك دون اعتراض من أحد أو ثبوت عدم توفر هذه الصفة حتى صدور الحكم الطعين مما يتعين معه حمل الأمر على محمل الصحة والسلامة التي لا يمسها تلك الشهادات غير الدقيقة أو الحاسمة المشار إليها وبصفة خاصة لأن الأمر يتعلق بمنازعة إدارية لها خطورها ووزنها وتوجب التصدي بالفصل فيها لأظهار وجه الحق ولاعلاء كلمة القانون وسيادته ورعاية للشرعية والمشروعية واستقرار المراكز القانونية.

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فإن هذا الدفع يكون غير قائم على أساس سليم من الواقع والقانون خليف بالرفض .

( طعن رقم ١٨٧٥ و ١٩١٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٩ )

## حادى عشر — انقطاع سير الخصومة بالوفاة

قاعدة رقم ( ٦١٠ )

المبدأ :

طعن امام المحكمة الادارية العليا — انقطاع سير الخصومة في الاثن بوفاة الطعن — اثر ذلك وقف جميع مواعيد المرافعات التى كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التى تحصل أثناء الانتطاع — وجوب الحكم بانقطاع سير الخصومة طبقا لامود ١٣٠ و ١٢٢ و ٢٧٣ من قانون المرافعات ، ما لم يكن الطعن قد تهيأ للحكم في موضوعه .

المحكمة : ومن حيث أنه بجلسة ١٢/٢٤/١٩٨٦ قدم الحاضر عن جهة الادارة كتابا مؤرخا ١٠/١٢/١٩٨٦ يفيد وفاة الطاعن بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٠ وأثبت ذلك في محضر الجلسة .

ومن حيث أنه طبقا للمواد ١٣٠ و ١٣٢ و ٢٧٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين الا اذا كان الطعن قد تهيأ للحكم في موضوعه ، ويترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التى كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التى تحصل أثناء الانتطاع ، ومن ثم يتعين الحكم بانقطاع سير الخصومة في الطعن .

( طعن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٤ )

## ثاني عشر - أحكام قانون مجلس الدولة وقانون المرافعات

### قاعدة رقم (٦١١)

#### المبدأ :

المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - وجوب تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة - أما احكام قانون المرافعات لا تطبق الا استثناء فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة - اذا تعارضت هذه الاحكام نصا او روحا مع احكام هذا القانون سواء في الاجراءات او في اصول التنظيم القضائي فانها لا تطبق .

**المحكمة :** ومن حيث أنه عما يثيره الطاعن من عيوب في الاجراءات ينعكس أثره ويتداعى على الحكم المطعون فيه ويصمه بالبطلان ، فإنه لا أساس له من الواقع أو القانون . وبيان ذلك أن الطاعن لا يجادل في تمام اخطاره بتاريخ جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٨٨ التي تحددت لنظر دعواه أمام محكمة القضاء الإداري ، والثابت بمنف الدعوى أن ثمة اخطارا وجهه قلم كتاب تلك المحكمة للمدعى ( الطاعن بالطن المائل ) على موطنه المختار ، وعلى نحو ما تتضمنه عريضة الدعوى ، بهكتب الأستاذ . . . ، بتحديد تاريخ الجلسة المشار إليها بالكتاب المسجل رقم ١٦٩٢١ بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٨ . وانما ينعى الطاعن بأنه إذ لم يحضر أيضا بالجلسة التالية التي تحددت لنظر الدعوى بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ فإنه كان يتعين على المحكمة أن تتحقق من تحقق علمه اليقيني بتاريخ الجلسة فضلا عن ذلك فلم يتم اعلانه بالذاكرة التي قدمها المدعى عليهم بالجلسة الأخيرة وتضمنت دفوعا تتعلق بموضوع الدعوى مما لم يتيسر له معه الرد عليها . وما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يستقر صحيحا في حكم القانون كما لا يتفق والقضاء المستقر لهذه المحكمة ، وبيان ذلك أن المادة ( ٣ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك نلى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى » وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ( ٣٠ ) من قانون مجلس الدولة على أنه « ..... ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون مياد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز فى حالة الضرورة تقصيره الى ثلاثة أيام » . ومفاد حكم المادة ( ٣ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، المشار اليها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو وجوب تطبيق الاجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة أما أحكام قانون المرافعات فلا تطبق الا استثناء فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة ناذما ما تعارضت هذه الأحكام نصا أو روحا مع أحكام هذا القانون سواء فى الاجراءات أو فى أصول التنظيم القضائى فانها لا تطبق . فاذا كان الثابت أن الخصومة كانت قد انعقدت أمام أمام المحكمة المدنية ، فلا يترتب على احالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى انقضاء الخصومة بل تمتد الى محكمة القضاء الادارى التى أحييت اليها الدعوى ، ويكون نظرها أمامها خاضعا للأحكام المنظمة لذلك بقانون مجلس الدولة ، وعلى ذلك يكون اخطار الخصوم بالجلسة المحددة لنظرها على نحو ما ينظمه قانون مجلس الدولة فى الفقرة الثانية من المادة ( ٣٠ ) . وعلى ذلك واذا تم اخطار المدعى ، بتلك الدعوى ( الطاعن بالطعن المثل ) بالجلسة التى تحددت لنظر دعواه أمام محكمة القضاء الادارى بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، على أحد موطنيه المختارين له المحددين بعريضة الدعوى وهو مكتب الأستاذ . . . ، والذي أصبح الموطن المختار الوحيد بعد اذ تنازل المحامى الآخر وهو الأستاذ . . . عن التوكيل الصادر له من المدعى حسبما قرر بالمذكرة المقدمة منه الى الأستاذ المستشار رئيس الادارة الاستئنافية بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٨٨ قبل صدور حكم تلك المحكمة فى الاستئناف المعروض عليها ، فإنه بتمام هذا الاخطار ، الذى يتفق

والأحكام المنصوص عليها بقانون مجلس الدولة في هذا الشأن ، تكون الإجراءات الخاصة باخطار المدعى بتلك الجلسة ( الطاعن بالظعن المائل ) قد روعيت مما لا يكون معه من أثره لحضوره أو عدم حضوره بالجلسة التي تم اخطاره بها أو بأى جلسة تالية تكون قد تأجل اليها نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى • فالعبرة بتمام الاخطار بتاريخ الجلسة صحيحا على نحو ما يتطلبه قانون مجلس الدولة ، وتكون الاجراءات التالية • قد تمت صحيحة سواء حضر من تم اخطاره أو لم يحضر ، وليس من الزام قانونى على تلك المحكمة ان رأت تأجيل نظر الدعوى لجلسة تالية أن تأمر باخطار من لم يحضر من الخصوم ، متى ثبت وتحقق تمام الاخطار بالجلسة الأولى التي تم فيها نظر الدعوى ، فمتابع نظر الدعوى بالجلسات لا يستلزم إعادة الاخطار بتاريخ الجلسات ، اذ تسرى الاجراءات وتصح قانونا في حق الخصم ، متى تم اخطاره صحيحا على نحو ما يتطلبه القانون وان لم يحضر الجلسة وليس من الزام على المحكمة أن تكلف الخصم الذى قدم مذكرة أو أبدى دفعا اعلان الخصم الآخر الذى لم يحضر بالجلسة بتلك المذكرة أو بالدفع المبدى ، اذ أنه فضلا عن عدم وجود نص في قانون مجلس الدولة يصح سندا لهذا الالتزام ، فان الاجراءات أمام مجلس الدولة تقوم على أساس أن الخصم ، متى كان قد تم اخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى على نحو صحيح ، يعتبر حاضرا دائما ، فان لم يحضر فلا يكون له أن يقيم على هذا المسلك من جانبه آثارا قانونية سواء بوجوب اعلانه بما يقدمه غيره من الخصوم في الدعوى من مذكرات أو بدفع من دفع ، أو باعتبار الحكم الصادر في الدعوى غيابيا اذ يتأتى نظام الأحكام الغيابية مع التنظيم القضائى وطبيعة الاجراءات أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى • وفي خصوصية الدعوى ، محل الطعن المائل ، فالثابت أنه قد تم اخطار المدعى بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها أمام محكمة القضاء الإدارى بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، ولم يحضر المدعى بتلك الجلسة ، فأحيلت المحكمة نظرها لجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ وبها حضرت هيئة قضايا الدولة نائبة

عن المدعى عليهم وقدمت مذكرة ضدتها دفوعها وأوجه دفاعها فكان أن  
قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨٩  
وصرحت بتقديم مذكرات ومستندات ان يشاء خلال أربعة أسابيع وبها  
صدر الحكم المطعون فيه • وعلى ذلك فلا يكون ثمة وجوب للنعى على  
الحكم المطعون فيه تأسيسا على عيوب شابت اجراءات نظر الدعوى  
أمام محكمة القضاء الادارى ، فقد تمت الاجراءات على النحو الذى  
يتفق مع صحيح أحكام الاجراءات لمتبعة أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء  
ادارى •

( طعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٩٠ )





## سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

( حسن الفكهاني - محام )

خلال ما يقرب من نصف قرن

### اولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
« الجزء الاول والثاني والثالث » .
- ٢ - المدونة العمالية في قوانين اصابات العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

### ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ١٦ مجلدا - ١٥ الف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحاكم ، وعلى  
راسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : ( ٢٢ مجلدا - ٢٥ الف  
صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحاكم ،  
وعلى راسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .
- ٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٥٢ مجلدا - ٦٥ الف  
صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزء — ١٢ الف صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأمريكية والأوروبية ) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة ) وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة . ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥ ) .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين — الفين صفحة ) وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) . ( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥ ) .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء — الفين صفحة ) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد . ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤ ) .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٣٣٠ جزء ) . وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ — الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : ( ٥ أجزاء — ٥ آلاف صفحة ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السليمة وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الاردنية : ( ٣ اجزاء — ٣ آلاف صفحة )

ويتضمن عرضا ابجديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : ( اربعة اجزاء — ٣ آلاف

صفحة ) ويتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتصليله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية اصدار القرار وانشاء الهيكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلدا — ٢٠

الف صفحة ) ويتضمن كلغة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الان مرتبة ترتيبا موضوعيا وابجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطرة الجنسية المغربى : ( ٣ اجزاء )

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الثانية ١٩٩٣ ) .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : ( ٤ اجزاء )

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الثانية ١٩٩٣ ) .

**١٥ - التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربي : ( ٦ أجزاء )**

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية  
بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية  
( الطبعة الاولى ١٩٩٣ ) .

**١٦ - التعليق على القانون الجنائى المغربى : ( ٣ أجزاء ) ويتضمن**

شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة  
الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الاولى  
١٩٩٣ ) .

**١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكمة**

الادارية العليا ومتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦  
حتى عام ١٩٨٥ ( ٢٤ جزء في فهرس موضوعى أبجدى ) .

**١٨ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترنها محكمة**

النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها  
ترتيا ابجديا وزمنا ( ٤١ جزء مع الفهارس ) .

• ( الاصدار الجنائى ١٨ جزء في الفهرس ) .

• ( الاصدار المدني ٢٣ جزء في الفهرس ) .





# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكهاني — محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلي — القاهرة**

